

FUTAWA ALUMGIRI ;
A COLLECTION
OF
OPINIONS AND PRECEPTS
OF
MOHAMMADAN LAW.

COMPILED BY
SHEIKH NIZAM,
AND OTHER LEARNED MEN,
BY COMMAND OF
THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

VOL. IV.

CALCUTTA :

PRINTED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA ;
UNDER THE AUTHORITY OF
THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION.

1832.

الفتاوى العالمية كبرى

فى الفروع الحنفية



الجلد الرابع منها

قد طبع فى المطبع المسمى

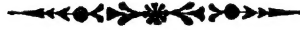
بايد وكيشن پريس

بامؤساء الكميتية لمدارس الهند نهار غرة الجُمادى الاخرى

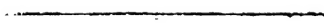


سنة ١٢٤٨ من الهجرة النبوية

على صاحبها الصلوة والتحية



مطابق يزومث، وعشرين من شهر اكتوبر سنة ١٨٣٢ من السنين المسيحية



المفح محمد سليمان الهروي و غلام مخدوم وعبد الله

غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم

**
*

فهرس جلد رابع فتاوى عالمگیری

کتاب الدعوى

باب الی فی تفسیرها شرعا و رکنها

وط جوازها و حکمها و انواعها و معرفه

المی من المدعی علیه ۰۰۰ ۱

باب الی فیما تصح به الدعوى

و مسمع ۰۰۰۰۰۰۰۰ ۲

الاول فیما یتعلق بالدین ۲

البانی فیما یتعلق بدعوى

لعین المی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۶

الثانی فیما یتعلق بالعقار ۱۱

ب الثالث الیمن ۰۰۰۰۰۰۰ ۱۷

الاول فی الاستجلاف

الکول ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۱۷

البانی فی کینیه الیمن

لاستحلا ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۲۲

النص لـ الثالث فیمن یتوجه علیه الیمن

ومن لا یتوجه ومن یحل له الاقدام علی

الیمن ومن لا یحل ۰۰۰۰۰۰۰ ۳۲

الباب الرابع فی التحالف ۰۰۰۰۰ ۴۳

الباب الخامس فیمن یصلح خصما لغيره ومن

لا یصلح و فیمن تشرط حضرته ومن

لا تشرط السماع الدعوى و فیما یحدث

بعد الدعوى قبل القضاء ۰۰۰ ۴۸

الباب السادس فیما یدفع به دعوى المدعی

وما لا یدفع به ۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۶۰

الباب السابع فیما یکون جوابا من

المدعی علیه وما لا یکون ۰۰۰ ۸۴

الباب الثامن فیما یتق به التناقض فی الدعوى

وما لا یتق ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۸۹

الباب التاسع فی دعوى الرجلین ۰۰ ۹۸

النص لـ الاول فی دعوى الملک

المطلق فی الاعیان ۰۰۰۰۰۰۰۰۰ ۹۸

الباب الثالث عشر فيما يكون اقرار بالشركة
وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون
مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على
نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه
وغيره ٢٧٣

الباب الرابع عشر فيما يكون اقرار بالابراء
وما لا يكون وفي الابراء صريحا ٢٧٨

ومما يتصل بذلك ٢٨٠

الباب الخامس عشر في الاقرار بالتجئة ٢٨١

الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح
والطلاق والرق ٢٨١

الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية
الولد والعق والكتابة والتدبير ٢٨٦

الباب الثامن عشر في الاقرار في البيع والشراء
وفي الاقرار بالعيب في المبيع ٢٩١

الباب التاسع عشر في اقرار المصـارب
والشريك ٢٩٨

الباب العشرون في اقرار الوصي بالنقض ٣٠٢

الباب الحادي والعشرون فيمن في
يديه مال الميت اذا اقر الوارث
او موصى له ٣٠٥

الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل
والجناية ٣٠٧

الباب الثالث والعشرون في المنفقات ٣٠٨

كتاب الاقرار ٢١٣

باب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط
• جوازه وحكمه ٢١٣

باب الثاني في بيان ما يكون اقرارا
وما لا يكون ٢١٤

باب الثالث في تكرار الاقرار ٢٢٩

باب الرابع في بيان من يصح له الاقرار ومن
لا يصح ومن يصح منه الاقرار ٢٣٠

باب الخامس في الاقرار بالمجهول وعلى
المجهول وبالمجهول وبالمجهول ٢٣٣

باب السادس في اقرار المريض وانعاله ٢٣٩

باب السابع في اقرار الوارث بعد موت
المورث ٢٤٣

باب الثامن في اختلاف الواقع بين المقر
والمقر له ٢٤٤

باب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من
مكان ٢٦١

باب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع ٢٦٢

باب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل
الي يده من رجل لاخر واقرار ماله
على آخر غيره ٢٦٨

باب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال
يتا في صحته وثبوت حكمه ٢٧٠

الفصل الثاني في دعوى الملك في

الاعيان بسبب الارث او الشراء او الهبة

او ما شبه ذلك ١٠٠

ومما يتصل بذلك مسائل ١٠٩

الفصل الثالث في دعوى القوم

والرهن ودعواهم مختلفة ١٢٣

الفصل الرابع في تنازع الايدي ١٢٦

الباب العاشر في دعوى الحائط ... ١٣٢

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق

والمسيل ١٤١

الباب الثاني عشر في دعوى الدين ... ١٤٥

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكنالة

والحوالة ١٥٠

الباب الرابع عشر في دعوى النسب ... ١٥٣

الفصل الاول في مراتب النسب

واحكامها وبيان انواع الدعوة ... ١٥٣

الفصل الثاني في دعوة البائع

والمشتري ١٥٦

الفصل الثالث في دعوة الرجل ولد

جارية ابنه ١٦٢

الفصل الرابع في دعوة ولد الجارية

الممتركة ١٦٣

الفصل الخامس في دعوة الخارج

وذى اليد ودعوة الخارجين ... ١٦٨

الفصل السادس في دعوى الزوج

والواحد في ايديهما وفي يد احده ١٧٠

الفصل السابع في دعوة حبس و

امة الغير بحكم النكاح ١٧٠

الفصل الثامن في دعوى الولد من

الزنا وما في حكمه ١٧٣

الفصل التاسع في دعوى تلويح و

امته ١٧٥

الفصل العاشر في دعوة الرجل الوا

لنفسه بعد الاقرار انه لعلان ١٧٧

الفصل الحادي عشر في دعوى تحمير

النسب على الغير وما يناسب ذلك ١٨٠

الفصل الثاني عشر في دعوى نسب و

المطلقة والمعتدة عن الوفاة ١٨٠

الفصل الثالث عشر في دعوى اثني

الابوين الولد وادعاء الآخرة ١٨٢

الفصل الرابع عشر في دعوى حبس

التأجير والمكاتب ١٨٥

الفصل الخامس عشر في دعوى

المتفرقات ١٨٨

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق

وما في معنى الاستحقاق ١٩١

الباب السادس عشر في دعوى الخروز ٢٠٦

الباب السابع عشر في المتفرقات ٢٠٦

الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير
تسمية الربح فيها ناصا ولا يجوز وما يجوز
من الشروط فيها وما لا يجوز ٣٩٥
الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه
مضاربة وبعضه لا ٣٩٦
وما يتصل بهذا الباب ٣٩٨
الباب الرابع فيما يملك المضارب من
التصرفات وما لا يملك ٣٩٩
الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى
رجلين ٤٠٠
الباب السادس فيما يشترط على المضارب
من الشروط ٤٠١
الباب السابع في المضارب يضارب ٤٠٩
الباب الثامن في المراجعة والتأوية
في المضاربة ٤١١
الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة
تأوية على الرقم او غيره ٤١١
الفصل الثاني في المراجعة من
احد رب ورب المال ٤١٣
الفصل الثالث في المراجعة بين
الرجلين ٤١٥
الباب اسع في الاستدانة على المضاربة ٤١٦
الباب العاشر في خيار العيب وخيار
الآية ٤٢١

الباب الحادي عشر في دفع المالكين مضاربة
على الترادف وخط أحدهما بالآخر
وخط مال المضاربة بغيره ٤٢٣
الباب الثاني عشر في نفقة المضارب ٤٢٦
الباب الثالث عشر في عتق عبد المضاربة
وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية
المضاربة ٤٢٩
الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة
قبل الشراء او بعده ٤٣٦
الباب الخامس عشر في جحود المضارب
مال المضاربة ٤٣٩
الباب السادس عشر في قسم
الربح ٤٤٠
الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين
المضارب ورب المال وبين
المضاربين ٤٤١
الفصل الاول فيما اذا اختلفا في
مشتري المضارب هل هو للمضاربة ٤٤١
الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم
والخصوص في المضاربة ٤٤٣
الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار
الربح المشروط للمضارب وفي مقدار رأس
المال وفي اختلافهما في جهة قبض
المال ٤٤٣

كتاب الصلح

٣١٢

الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه

وشرائطه وانواعه ٣١٢

الباب الثاني في الصلح في الدين وفيما يتعلق به

من شرط قبض بدل الصلح في المجلس

وغیره ٣١٦

الباب الثالث في الصلح من المهر

والنكاح والخلع والطلاق والنفقة

والسكنى ٣٢١

الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة

والاجارة والمضاربة والرهن ٣٢٥

الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة

والاكره والتهديد ٣٢٩

الباب السادس في صلح العدال ... ٣٣٤

الباب السابع في الصلح في البيع والسلم ٣٣٥

الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح

عن العيب ٣٤٠

الباب التاسع في الصلح من دعوى الرق

والحرية ٣٤٦

الباب العاشر في الصلح في العقار

وما يتعلق به ٣٤٧

الباب الحادي عشر في الصلح

في اليمين ٣٥٤

الباب الثاني عشر في الصلح من الداء

والجراحات ٣٥٨

الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء

الباب الرابع عشر في الصلح عن الغير ... ٣٦٣

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي

في الميراث والوصية ٣٦١

الباب السادس عشر في صلح المكاتب والغنم

الناجر ٣٦٧

الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة

والحربي ٣٦٨

الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي

او المدعى عليه او المصالح عليه

كان عبدا بعد الصلح يريدون

ابطاله ٣٧١

الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المقتنة

بالاقرار ٣٧٢

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح

من التصرف في بدل الصلح ... ٣٨٢

الباب الحادي والعشرون في المتفرقات ٣٨٧

كتاب المضاربة ٣١٠

الباب الاول في تفسيرها وركنها وشرائطها

وحكمها ٣٩٠

الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة ٥٥٢
 الباب التاسع في اختلاف الواهب
 والموهوب له والشهادة في ذلك ٥٥٦
 الباب العاشر في هبة المريض ٥٥٩
 الباب الحادي عشر في المتفرقات ٥٦٢
 الباب الثاني عشر في الصدقة ٥٦٨

كتاب الاجارة ٥٧٢

الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها
 والفاظها وشرائطها وبيان انواعها
 وحكمها وكيفية انعقادها وصفتها ٥٧٢
 الباب الثاني في بيان انه متى يجب الاجرة
 وما يتعلق به من الملك وغيرها ٥٧٨
 الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها
 عقد الاجارة ٥٨٢
 الباب الرابع في تصرف الاجير
 في الاجرة ٥٨٥
 الباب الخامس في الخيارات في الاجارة
 والشرط فيها ٥٨٨
 الباب السادس في الاجارة على احد
 الشرطين او على الشرطين او اكثر ٥٩٢
 وما يتصل بهذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة
 بين الوقت والعمل ٥٩٥
 الباب السابع في اجارة المستأجر ٥٩٧

الباب الخامس في تصحيح العارية وما يضمنه
 المستعير والا يضمن ٥٠٨
 الباب السادس في رد العارية ٥١٣
 الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع
 من استردادها ٥١٤
 الباب الثامن في اختلاف الواقع في هذا
 الباب وشهادة فيه ٥١٦
 الباب التاسع في المتفرقات ٥١٧

كتاب الهبة ٥٢٠

الباب الاول في تفسير الهبة وركنها وشرائطها
 وانواعها وحكمها وفيما يكون هبة
 من الظ وما يكون مقامها وما
 لا يكون ٥٢٠
 الباب الثاني فيما يجوز من الهبة
 وما يجوز ٥٢٤
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل ٥٣١
 الباب الرابع في هبة الدين ممن عليه
 الدين ٥٣٥
 الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما
 يمنع الرجوع وملا يمنع ٥٣٧
 الباب السادس في الهبة للصغير ٥٤٥
 الباب السابع في حكم العوض في
 الهبة ٥٤٩

الباب الثاني في حفظ الوديعة بيد الغير ٤٦١

الباب الثالث في شروط يجب ائتمرها

في الوديعة ولا يجب ٤٧١

الباب الرابع فيما يكون تضيقا للوديعة

وما يضمن به المودع وما لا يضمن ٤٧١

الباب الخامس في تجهيل الوديعة ٤٨

الباب السادس في طلب الوديعة و امر

بالدفع الى الغير ٤٨

الباب السابع في رد الوديعة ٤٩٠

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة

او المستودع غير واحد ٤٩١

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعة

والشهادة فيها ٤٩٢

الباب العاشر في المتفرقات ٤٩٨

كتاب العارية ٥٠٣

الباب الاول في تفسيرها شرعا و حكمها

وشرائطها وانواعها وحكمها ٥٠٣

الباب الثاني في الالغاء التي تنبئ بها

العارية وما لا تنعقد بها العار ٥٠٥

الباب الثالث في التصرفات التي

يملكها المستعير في المبلغ والني

لا يملكها ٥٠٥

الباب الرابع في خلاف المسر ٥٠٧

الفصل الرابع في اختلافهما في وصول

رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما

الربح او بعده ٥٤٦

الفصل الخامس في اختلاف المضاربين

واحد هما مع رب المال ٥٤٦

الفصل السادس في اختلافهما في

نسب المشتري ٥٤٨

الفصل السابع في المتفرقات من هذا

الباب ٥٥٠

الباب الثامن مشر في عزل المضارب وامتناعه

عن التناخي ٥٥٢

الباب التاسع عشر في موت المضارب واقراره

في المرض ٥٥٣

الباب العشرون في جناية عبد المضاربة

والجناية عايه ٥٥٥

الباب الحادي والعشرون في الشفعة

في المضاربة ٥٥٧

الباب الثاني والعشرون في المضاربة بين

اهل الاسلام واهل الكفر ... ٥٥٨

الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ٥٥٩

كتاب الوديعة ٥٦٥

الباب الاول في تفسير الوديعة

وركنها وشرائطها وحكمها ... ٥٦٥

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم
 الاجبر الخاص والمشترك ٧١٠
 الفصل الاول في بيان الحد الفاصل
 بين الاجبر المشترك والخاص وبيان
 احكامها ٧١٠
 الفصل الثاني في المتفرقات ٧٢٩
 الباب التاسع والعشرون في التوكيل
 في الاجارة ٧٣٠
 الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة
 ببخار ٧٣١
 الباب الحادي والثلثون في الاستصناع
 والاستيجار على العمل ٧٣٦
 الباب الثاني والثلثون في المتفرقات ٧٤٣

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف
 الواقع بين الآجر والمستأجر وبين
 الشاهد بين ٦٧٤
 الفصل الاول في الاختلاف الواقع
 بين الآجر والمستأجر في البدل او في المبدل
 او بين الشاهدين ٦٧٤
 الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر
 والمستأجر في وجود العيب بالاجرة ٦٨٢
 الباب السادس والعشرون في استيجار
 الدواب للركوب ٦٩٢
 الباب السابع والعشرون في مسائل الضمان
 بالخلاف والاستعمال والضيايع والتلف
 وغير ذاك ٦٩٦



فصل في المرقايت ٦١٤٠

الباب السابع عشر فيجب على المستأجر

وفيما يجب على الآجر ... ٦١٤٣

ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع ٦١٤٤

الباب الثامن عشر في الاجارة التي

تجري بين الريكين واستيجار

الاجيرين ٦١٤٥

الباب التاسع عشر في مخ الاجارة بالعدر

وبيان ما يصلح دراوما لا يصلح وفيما

يكون فسخا وفي لاحكام المتعلقة

بالفسخ وما لا يكمل فسخا ... ٦١٤٧

الباب العشرون في اجلة الثياب والامتعة

والحلي والفسطاط وما اشبهها ٦١٤٩

الباب الحادي والعشرون في الاجارة

لا يوجد فيها تسلم المعقود عليه

الى المستأجر ٦١٥٠

الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات

التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع

وفي تصرفات الآجر ٦١٥١

الباب الثالث والعشرون استيجار الحمام

والزحى ٦١٥٢

الباب الرابع والعشرون والكفالة بالاجر

وبالمعقود عليه ٦١٥٣

الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ

وفي الحكم ببقاء الاجارة وانعقادها

مع وجود ما ينافيها ٦١٥٤

الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما

مع الفراغ منه وما لا يكون ٦١٥٥

الباب العاشر في اجارة الظئر ... ٦١٥٧

الباب الحادي عشر في الاستيجار للخدمة ٦١٥٨

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة ٦١٥٩

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق

برد المستأجر على المالك ... ٦١٦٠

الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد

صحتها والزيادة فيها ٦١٦١

الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من

الاجارات وما لا يجوز ٦١٦٢

الفصل الاول فيما ينسد العقد فيه ٦١٦٣

الفصل الثاني فيما ينسد العقد فيه

لمكان العرط ٦١٦٤

الفصل الثالث في قبض الطحان وما هو

في معناه ٦١٦٥

الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان

المستأجر مشغولا بغيره ٦١٦٦

الباب السادس عشر في مسائل الشبوع

في الاجارة والاستيجار على الطاعات

والمعاصي والافعال المباحة ٦١٦٧

شرائط صحته ولو قال بسبب السلم الصحيح ولم يبين شرائط صحة السلم كان القاضي الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندى رح يفتي بصحتها وغيره من المشائخ لا يفتون بصحتها وفي دعوى البيع بان قال بسبب بيع صحيح صحت الدعوى بلا خلاف وعلى هذا كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من تعداد الشرائط لصحة الدعوى عند عامة المشائخ وان لم تكن له شرائط كثيرة يكتفى بقوله بسبب صحيح كذا في الظهيرية * ويذكر في القرض القبض وصرف المستقرض ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذلك يذكر في دعوى القرض انه اقترضه كذا من مال نفسه كذا في الذخيرة * قال صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر كذا مالا (بسبب حسابي كه ميان ايشان است) ذكر هذا السبب ليس بصحيح لان الحساب ليس بسبب لوجوب المال كذا في الخلاصة * وان كان وزنياً فانما تصح الدعوى اذا بين الجنس بان قال ذهب او فضة فان قال ذهب فان كان مضروباً يقول كذا وكذا ديناراً ويذكر نوعه انه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب او ما شبه ذلك هكذا في المحيط * وفي دعوى الدنانير لا بد ان يقول (ده دهي اوده نهی) كذا في الخلاصة * قالوا وينبغي ان يذكر صفته انه جيد او وسط او ردي كذا في المحيط * وهذه الدعوى ان كانت بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف الا اذا كان قد مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت فحينئذ لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة * ان كان في البلد نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النقدين شاء الا ان في الدعوى يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على البعض كما كانت الغطريفية والعدالية في ديارنا قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا الا تصح الدعوى من غير بيانه كذا في المحيط * وان كان احد النقدين اروج وللآخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى اروج ورأيت بخط الاستروشنى اذا كان في البلد نقود واحدها اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين كذا في الفصول العمادية * وان كانت الدعوى بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصنة على كل حال كذا في النهاية * وان ذكر كذا ديناراً نيسابوريا منتقداً ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح

غير لسان القاضي يأخذ مترجماً كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها عدم التناقض في الدعوى الا في النسب والحرية وهوان لا يسبق منه ما يناقض دعواه كما لو اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه قبله لا بعده او مطلقاً كذا في البحر الرائق * ومنها ان يكون المدعى يحتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله لمثله هذا ابني لا تسمع دعواه كذا في البدائع * اما حكمها فاستحقاق الجواب على الخصم بنعم او لا فان اقر ثبت المدعى وان انكر يقول القاضي للمدعى الك بينة فان قال لا يقول لك يمينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بلا ونعم فالقاضي يجعله منكراً حتى لو اقام المدعى البينة تسمع كذا في محيط السرخسي * اما انواعها فثنتان دعوى صحيحة ودعوى فاسدة فالصحيحة ما تتعلق بها احكامها وهوا حصار الخصم والمطالبة بالجواب ووجوب الجواب واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والتماسة ما لا تتعلق بها الاحكام كذا في الكافي * لو كانت الدعوى غير صحيحة فادعى المدعى عليه الدفع هل تسمع منه وهل يمكن اثبات دفعه من غير تصحيح الدعوى اختلف المشائخ فيه وفي كتاب الرجوع عن الشهادات ما يدل على ان مدعى الدفع يطالب بتصحيح الدعوى ثم اثبات الدعوى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * اما معرفة المدعى من المدعى عليه فهي ان المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر على الخصومة وهذا حد عام صحيح وقال محمد ر ح في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفتنة عند الحذاق من اصحابنا ر ح لان الاعتبار للمعاني دون الصور والمباني فان المودع اذا قال رددت الوديعه فالقول له مع اليمين وان كان مدعي الرد صورة لانه ينكر الضمان كذا في الهداية * الباب الثاني فيما تصح به الدعوى وما لا يسمع وفيه ثلثة فصول الفصل الاول فيما يتعلق بالدين ان كان المدعى به ديناً ذكرانه يطالب به كذا في الكافي * ولا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة كذا في فتاوى قاضيخان * فان كان مكيفاً فانما تصح الدعوى اذا ذكر المدعى جنسه انه حنطة او شعير فان ذكرانه حنطة يذكر نوعها انها سقية او برية خريفية او ريفية وصفتها (كندم سفيدة) او (كندم سرخه) وانها جيدة او وسطية او ردية وقدرها بالكيل فيقول كذا قفيزاً ويذكر بقفيز كذا لان القفيز ان تفاوت في ذاتها كذا في الذخيرة * ويذكر سبب الوجوب كذا في المحيط * فلو ادعى عشرة اقتره حنطة ديناً عليه ولم يذكر باي سبب لا تسمع كذا في خزانه المفتين * ويذكر في السلم

كذا في الذخيرة * وفي دعوى الدين على الميت اذا ذكر انه مات قبل اداء شيء من هذا الدين وخلف من التركة في بدو هؤلاء الورثة ما يفي بقضاء هذا الدين وزيادة ولم يذكرا عيان الورثة تسمع فيما عليه الفتوى لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة فان انكروا وصول التركة اليه واراد اثباته لا يتمكن من ذلك الا بذكر عيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في الوجيز للكردي في نوع من الفصل الخامس عشر من كتاب الدعوى * وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه او قضى فلان دينه بغير امره صحت الدعوى ويخلف ولو ادعى عليه فرض الف درهم وقال وصل اليك بيد فلان وهو مالي لا تسمع دعواه كما في العين كذا في الخلاصة * وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب وكذا يذکر قبول المكفول له في مجلسها امالو قال قبله في مجلسه لا يصح وكذا لو ادعت امرأة بعد وفات زوجها على ورثته ما لا لا تصح بلا بيان السبب قالوا وفي دعوى لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات لا بد ان يقول كان ذلك بالطوع وحال نفاذ تصرفاته له وعليه لتصح دعوى الوجوب كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الاجر اذا كانت الاجرة دراهم او عدالية ينبغي ان يذكر كذا دراهم كذا عدالية راثة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عشرة دراهم عند القاضي وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يزد على هذا خلت المشائخ فيه قال بعضهم الدعوى صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم ينل للقاضي مرة حتى يعطيني هذا في الموازل وقال ابو نصر رح الصحيح انه تسمع الدعوى كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر ثمن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع او محدد ودولم يحدده يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستأجر ولو ادعى على آخر انه استأجر المدعي لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه اداء الاجرة المشروطة ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح الدعوى ولو ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في خزانة المفتين * رجل ادعى على غيره ان وصيي باع من اقمشتي منك كذا في حال صغري بكذا وكذا وانه قد مات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع اليّ نقد قبل لا تصح هذه الدعوى لان بعد موت الوصي حق قبض ثمن ما باع الوصي يكون اوارثه او لوصيه فان لم يكن له وصي او وارث فالقاضي ينصب له وصيا

ولو ذكر الجيد وام يذ كر المنقذ فالدعوى صحيحة كذا في المحيط * وعند ذ كر النيسابوري او البخاري لا حاجة الي ذكر الاحمر لان النيسابوري و البخاري لا يكون الا احمر ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشائخ وفي فتاوى النسفي اذا ذكر احمر خالصا ولم يذ كر الجيد كفاه ولا بد من ذكر انه من ضرب ابي وال عند بعض المشائخ وبعض مشائخنا لم يشترطوا ذلك وانه اوسع والا ول احوط كذا في الذخيرة * وان لم يكن الذهب مضروبا لا يذ كر في الدعوى كذا دينا را و انما يذ كر كذا مثقالا فان كان خالصا من الغش يذ كر ذاك وان كان فيه غش ذكر نحو الـده نهـي او الـده هـشتي او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية * وان كان المدعى به نقرة وكانت مضروبة ذكر نوعها وهو ما يضاف اليه وصفها انها جيدة او وسطـة او ردية ويذ كر قدرها انه كذا درهم او وزن سبعة كذا في المحيط * وان كان المدعى به درهم مضروبة والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وزنا يذ كر نوعها وصفها ومقدار وزنها وان كان يتعامل بها عددا يذ كر عددها كذا في الظهيرية * وان كانت غير مضروبة بلا غش يذ كر انها خالصة ونوعها كقولهم نقرة فرنج او الروس او الطمغاجي وصفها انها جيدة او ردية وقيل اذ ذكر انها طمغاجية مثلا لا حاجة الي ذكر الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله انها نقرة بيضاء ما لم يذ كر نقرة طمغاجية او كليجة كذا في الوجيز للكردي * ويذ كر قدرها كذا درهم كذا في المحيط * لو ادعى الحنطة او الشعير بالامناء فالمختار للفتوى انه يسأل المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله بـحنطة في الذمة او بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة * وان ادعى مكايـلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام البينة على اقرار المدعى عليه بالحنطة او الشعير ولم يذ كر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر على الاداء كذا في المحيط * وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى الدقيق بالقبـز لا تصح ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذ كر (خشك آرد و شسته) ويذ كر مع ذلك (بخنه او نا بخنه) والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرية * واذا ادعى على آخر مائة عدالية غصبا وهي منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان هذا ابيحنيقة رح يعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند ابي يوسف رح يوم الغصب وعند محمد رح يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا

التضام خلافاً في شهادتهم كذا في الفصول العمدية * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين ادعى على رجل انه فصب منه غلاماً تركياً وبين صفاته وطالب احضار الغلام فلما حضر الغلام كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعى فادعى انه له واقام البينة قال رح ان المدعى هذا الغلام هو الذي ادعيت له لا تسمع دعواه اذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغير والتبدل وان قال المدعى بعد ما حضر الغلام هو عبيدي ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى اعباناً مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح الدعوى ولا يشترط التنصيل وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وهـ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى على آخر الف دينار بسبب الاستهلاك اعباناً لا بد وان يبين قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين الاعيان فان منها ما يكون مثلباً ومنها ما يكون من ذوات القيم كذا في الفصول العمدية * رجل بعث صمامته الى رفاء بيد تلميذه ليصحله فانكر الرفاء قبض العمامة والتلميذ قد مات او غاب فادعى صاحب العمامة انها ملكي وصلت اليك بيد فلان لا تسمع هذه الدعوى الا اذا قال استهلكتها وادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع كذا في الخلاصة * وان ادعى عينا قائماً يشير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في او انه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا من طائفة ابيض ويذكر الجودة والوسط وان بعد انتطاعه عن ايدي الناس في السوق الذي يباع فيه يقول له الحاكم ماذا تريد ان قال العنب لا يصغي الى دعواه وان قال قيمته بأمره بذكر السبب لانه ان ثمن المبيع انفسخ البيع بالانتطاع عن ايدي الناس كما في الدراهم والدنانير وان بسبب السلم او الاستهلاك او القرض لا يسقط بل يطالبه بالقيمة اذا كان لا ينتظر او انه كذا قال الامام ظهير الدين كذا في الوجيز للكردي * وان ادعى نوعين من العنب بان ادعى الف من من العنب العلاني والورخمي التحلوا الوسط لا بد وان يقول من العلاني كذا ومن الورخمي كذا كذا في المحيط * ولو ادعى وقرر مان او سفر رجل يذ كر الوزن ويذكر ان حلو او حامض صغير او كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب كذا في الخلاصة * فان بين انه يدعيه بسبب انه جعل ثمن المبيع يصح اذا بين اوصافه وموضعه كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى على رجل مائة من من الكعك لا يصح الا بعد بيان السبب لان في السلم في الخبز اختلافاً وفي الاستقراض

قال رضي الله عنه فعلى قول من يقول من المشائخ في الوكيل بالبيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال ههنا حق القبض ينتقل الى الصبي بعد بلوغ الصبي وتصح الدعوى كذا في المحيط * الفصل الثاني فيما يتعلق بدعوى العين المنتول ان كان العين الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في المجلس لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين اي والاشارة بالرأس لا يكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى العين المدعى هكذا في فتاوى قاضيخان * ان كان المدعى به عينا في يد المدعى عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوى كما في الشهادة والاستخلاف كذا في الكافي * قال شمس الاثمة الحلواني رح ومن المنتولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك والا فان كان مأذونا بالاستخلاف يبعث خايفته الى ذلك الموضع كذا في المحيط * وفي دعوى احضار المدعى لا بد ان يقول لازم على هذا المدعى عليه احضار المدعى ان كان منكرا لا برهن عليه لانه اذا لم يكن منكرا وكان مقرا لا يلزم الاحضار بل يأخذه المقر له كذا في الوجيز للكردي * ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره مجاس القضاء فانكر المدعى عليه ان يكون في يده فجاء المدعى بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد المدعى عليه قبل هذا التاريخ بسنة تسدع ويجبر المدعى عليه على احضاره كذا في خزائن المفتين * ان وقع الدعوى في عين غائب لا يدري مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية ولا يدري انه قائم او هالك ان بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته مقبولة وان لم يبين القيمة اشار في عامة الكتب انها مسموعة كذا في الظهيرية * وان كان المدعى به هالكا لا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنه وصفته وحليته وقيمته لانه لا يصير معلوما الا بذكر هذه الاشياء وشرط الخصاص ببيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا في محيط السرخسي في باب شرط الدعوى والخصومة * من كتاب ادب القاضي قال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة كذا في الكافي * ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غصب منه حمارا وذكر شيته واقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا فقال المدعى هذا الذي ادعيت وزعم الشهود كذا لك ايضا فنظروا فاذا بعض شياته على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الحمد ارغبر مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء للمدعى ولا يكون هذا

يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع ازيد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهة
ولا يجب المثل فيهما من الاستهلاك لانهما قيميان ولا يجبان بالقرض لعدم جواز قرصهما كذا
في الوجيز للكردي * ادعى كذا من الحناء لا بد وان يذكر الجيد والوسط والردى ويذكر
(حنا برگ) او (سوده) او (كوفته) ولو ادعى قدرا من التوتياء ينبغي ان يذكر في دعواه (كوفته)
او (نا كوفته) وبدونه لا تصح الدعوى كذا في خزائن المفتين * ادعى طاحونة في يدي رجل وبين
حدود الطاحونة وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فتد
قيل لا يصح الدعوى وهو الاصح كذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي ان تكون لفظ الدعوى
في دعوى الوديعة ان لي عنده كذا قيمته كذا فامره ليحضرة لا قيم عليه البينة على انه ملكي ان كان منكرا
وان كان مقرا فامره بالتخلية حتى ادفع ولا يقول فامره بالرد كذا في الفصول العمدية * وفي دعوى
الوديعة لا بد من ذكر موضع الايداع انه في اي مضر سواء كان له حمل ومؤنه او لم يكن وفي دعوى
الغصب اذا لم يكن له حمل ومؤنه لا يشترط ذكر موضع الغصب كذا في الخلاصة * ادعى عليه غصب حنطة
وبين الشرائط لا بد من ذكر مكان الغصب كذا في الوجيز للكردي * وفي غصب غير المثلي واستهلاكه
ينبغي ان يبين قيمته يوم الغصب في ظاهر الرواية كذا في الفصول العمدية * وفي دعوى التخرج
لا بد من بيان انواع التركة وتحديد ضياعها وبيان الامتعة والحيوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح
لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو تلفها بعض الورثة ثم صالحت مع غير المتلف على ازيد من
قيمتها لا يصح عندهما كما في مسئلة الصلح بعد الغصب والاتلاف على ازيد من قيمته كذا في الوجيز
للكردي * لو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه واني قد اجزت البيع حين وصل الي
خبر البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن الي لا تصح هذه الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا
العين كان قائما في يد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من
ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري ويسأل القاضى المدعى ان العين كان مشتركا بينكما شركة
ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقد لا حاجة الي قيام
العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبة باء نصف الثمن كذا في الفصول العمدية *
وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت عن تجهيل لا بد وان يبين انه مات مجهلا لمال الشركة ام مات
مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال الشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب

ايضا كذلك وفي الاستهلاك يجب القيمة وان بين انه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي ان يذكر في الدعوى الكعك المتخذ من الدقيق الغسيل او غير الغسيل وكذا ينبغي ان يذكر انه ابيض الوجه او مزعفر الوجه وكذا ينبغي ان يذكر ان على وجهه سمما حتى يصح الدعوى كذا في الظهيرية * ودعوى الحمد حال انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله لا انقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى الدهن واشباهه ان كان الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كان بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الثمن لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين * اذا ادعى دينا على انسان وام يذكر وزنه فان كان الديار عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الوزن وسائر اوصافه وان كان دينا بان كان مسلما فيه فيه اختلاف المشائخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا فعامتهم على انه يشترط وهو الصحيح كذا في الذخيرة * وقع الدعوى في خباء في ذمة مهر فارسيته (خرگاه) فافتوا بالصحة ليس فيه اكثر من الجهالة والجهالة في باب المهر لا تمنع الوجوب في الذمة كذا في المحيط * وذكر الوتار ادعى زندا بيجيا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك بحضور الزنديجي فذرع فاذا هو ازيدا وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة في الدعوى والشهادة وكذا ايضا ادعى حديدا وذكر انه عشرة اماء فاذا هو عشرون او ثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى القطن لا بد وان يبين القطن اليزقاني او البيهقي او الجا جرمي كذا في خزائن المفتين * ولا يشترط انه يحصل من كذا امنا منه كذا من المحلوج على ما عليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمته لا بد وان يذكر ويبين (مردانه يازنانه خرد يابزرک) كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الغائت من الثوب والدابة كذا في الخلاصة * اذا ادعى جوهر لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان المدعى عليه منكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية * وفي المؤلؤ بذكر ديرة وضوء ووزنه كذا في خزائن المفتين * وفي دعوى عدد من الابر والمسللة لا بد من بيان السبب لانه ان يلزم

الى ذكر اسم قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية اما لو قال (فلان غمز كرد مرا تا زبان كردند مرا ظالمان) بمجرد هذا لا يصح الدعوى و كذا لو ادعى انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة *
 دعى على انسان انه اخسرني كذا (بسبب آنكه سعایت كرد مرا با صاحب سلطان بناحق)
 وشهد الشهود (كه اين فلان سعایت كرد با صاحب سلطان بناحق مرا اين مدعی را و صاحب سلطان بستند بناحق ازین مدعی بسبب سعایت این مدعی علیه این مقدار مال موصوف) فهذه الدعوى والشهادة صحيحة وان لم يذكر وقابض المال على التعيين ولا بد من تفسير السعاية لينظر انه هل يوجب المال عليه فانه يجوز انه سعى الى اصحاب السلطان وقال لي عليه حق واجب فامروه بال دفع اليّ فطلبوه بالاداء واخذوا الجعل منه وهذه السعاية لا تكون موجبة للضمان لانه بحق وكذلك اذا سعى وقال انه يجي الى امرأتى فاخذته السلطان واخذ منه المال بهذا السبب لا يكون موجبا للضمان لانه تكلم بما هو صدق وهو قاصد للحسبة في هذا فلا تكون هذه السعاية موجبة للضمان والموجب للضمان ان يأتي بكلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه او لا يكون قصده اقامة الحسبة كما لو قال عند السلطان ان فلانا وجد ما لا وقد وجد المال فهذا موجب للضمان لان السلطان ظاهرا يأخذ المال منه بهذا السبب كذا في خزائن المفتين * ولو ادعى انه ارتشى منه لا يصح المضادون التفصيل فان فسر على الوجه تسمع والا فلا كذا في الخلاصة * الفصل الثالث فيما يتعلق بالعقار ان كان المدعى به عقارا ذكر حدودها الاربعة واسماء اصحابها ونسبهم الى الجد كذا في الاختيار شرح المختار * ولا بد من ذكر الجد عند ابى حنيفة رح هو الصحيح كذا في السراج الوهاج * هذا اذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الاب والجد اجماعا كذا في الوجيز للكردي * ذكر الشيخ الامام الفقيه الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي في شروطه اذا وقع الدعوى في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة فيبدأ أولا بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيارا بقول محمد رح فان المذهب عنده ان يبدأ بالاعم ثم ينزل من الاعم الى الاخص وقال ابو زيد البغدادي يبدأ بالاصغر ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا لكن ما قاله محمد بن الحسن رح احسن كذا في الفصول العمادية * وذكر انه في يد المدعى عليه ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعى والمدعى عليه انه في يده بل يثبت بالبينة او علم القاضي في الصحيح كذا في الكافي * وذكر انه يطالب به

ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلية كذا في خزائنة المفتين * وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت مجهلا لابد وان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذ مات المضارب مجهلا لابد وان يبين ان مال المضاربة يوم مات مجهلا نقدا وعرض كذا في الفصول العمادية * لو ادعى على آخر انه قبض منه كذا فغير حنطا مائة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة وان كانت هالكة او مستهلكة فرد مثلها ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعليه التخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحود وان كانت مستهلكة ينبغي ان يقول من جهته كذا في الخلاصة * اذا ادعى انه قبض مني بجهة السوم كذا ازند بيجيا طوله كذا وعرضه كذا وقيمه كذا فواجب عليه تسليم عينه ان كان قائما وتسليم قيمته ان كان هالكا فهذه الدعوى لا تصح ما لم يقل قبض بجهة السوم ليشترى بكذا اذ ارضي كذا في الفصول العمادية * لو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح ذكر في الطحاوي ان مؤنة رد المرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن بالرد والتسليم لا يصح وقيل مؤنة رد المرهون على المرتهن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعوى الرد والتسليم على المرتهن كالمستعير كذا في المختار في شرح الجامع كذا في خزائنة المفتين * رجل باع عبدا من الاعيان وهو عبد بحضرة مولاة ثم ان المولى ادعى العبد التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد مأذونا له لا تصح دعوى المولى وان كان محجورا عليه تصح كذا في الظهيرية * ادعى انه كان مكرها على البيع واراد استرداده لا يصح ما لم يقل باعه وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضا ينبغي ان يذكر وقبض الثمن ايضا مكرها وبرهن على الكل اما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى لان بيع المكره اذا اتصل به القبض ثبت الملك فعلى هذا لو ادعى البيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يدي المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز للكردي * وفي فتاوى رشيد الدين رح في دعوى البائع الاكره على البيع لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين العوان وهو الاصح كذا في الفصول العمادية * في المتنقى رجل ادعى على آخر انه امر فلانا حتى اخذ منه كذا ان كان الامر سلطانا فدعوى صحيحة وان كان غير السلطان لم يكن على الامرشي كذا في الخلاصة * وان ادعى الضمان على المأمور فان كان الامر سلطانا لا يصح الدعوى على المأمور وان لم يكن سلطانا يصح الدعوى على المأمور ومجرد الامر الامام اكره كذا في خزائنة المفتين * وفي دعوى السعاية لا حاجة

ذكر الفاصل وقبل ان كان المدعى ارضا فكذلك الجواب وان كان بيتا او منزلا او دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والجدار فاصل هكذا في المحيط في كتاب الشهادات * والشجرة لا تصلح فاصلا عما المسناة تصلح فاصلا والشجر اذا كان محيطا بجميع المدعى بها يصلح فاصلا كذا في الخلاصة * والطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر لا يصلح حدا والاصح ان يصلح كالحندق كذا في خزائن المفتين * وهل يشترط ذكر طول النهر وعرضه الاصح انه لا يشترط كذا في خزائن الفتاوى * واذا جعل الحد طريق العامة لا يشترط ان يذكر طريق القرية او طريق البلدة كذا في المحيط في كتاب الشهادات * وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا كذا في الفصول العمادية * وهو الاصح كذا في خزائن الفتاوى * والمقبرة لوربوة تصلح حدا والا لا كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى عشر ديرات ارض وبين حدود التسع دون الواحدة ان كانت تلك الارض الواحدة في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان يقضى بالجملة عند ظهور الحجة وان كانت هذه الواحدة على طرف فدون ذكر الحد لا يصير معلوما فلا يجوز اتضاء بها كذا في خزائن المفتين * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو قال لزريق ارض الوقف لا بد وان يبين المصروف ولو قال لزريق ارض المملكة يبين اسم امير المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة في كتاب الشهادات * واذا ذكر في الحد لزريق ارض ورثة فلان فذلك لا يكفي كذا في المحيط * واذا كتب لزريق ملك ورثة فلان لا يصلح كذا في الوجيز للكردي * ورأيت بخط الموثوق به اذا كتب لزريق دار من تركة فلان يصح ويصلح هذا وهذا في غاية الحسن واودكر في الحد لزريق ارض (میان دیهی) فذلك لا يكفي فاذا جعل احد حدوده اراض لا يدري مالها لا يكفي مالم يقل هي في يد فلان حتى يحصل المعرفة اذا ذكر احد الحدود لزريق اراضى المملكة يصح وان لم يذكر انها في يد من لكن بشرط ان يقول والفاصل بينهما كذا كذا في الفصول العمادية * وفي اشتراط حدود المستثنيات نحو الطريق والمقبرة والحياض اختلاف المشائخ فمنهم من شرط ذلك ومنهم من لم يشترط ولا بد من تحديد المستثنى بحيث يقع به الامتياز وما يكتبون في زماننا في تحديد المستثنى ان حدودها الاربعه لزريق ارض دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح لانه لا يقع به الامتياز فيذكر في التحديد نهرا يقرب هذا المستثنى بحيث يقع به التمييز كذا في خزائن المفتين * وكان ظهير الدين المرغيناني رح يقول اذا كانت المقبرة تلاً لا يحتاج الى ذكر حدودها وان لم يكن تلاً يحتاج كذا في الفصول العمادية *

لان المطالبة حقه فلا بد من طابعه ولانه يحتمل ان يكون مرهونا في يده او محبوسا بالثمن في يده
وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق كذا
في الهداية * قال جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحد ولزريق دار فلان ولا يذكر
دار فلان وعندنا كلا اللغتين على السواء ايما ذكر فهو حسن كذا في المحيط * ولو ذكر الحد ود
الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه
ليس هذا المحدود في يدي او قال ليس علي تسليم هذا المحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة
وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير انك اخطأت لا يلتفت اليه الا اذا اتوا فقا على
الخطأ فيحتمل يستأنف الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى دارا وذكر ان احد
حدودها دار زيد ثم ادعى ثانيا وذكر لهذا الحد دار عمر ولا يتبل وان كان المدعى عليه يصدقه
انه غلط ولا ادعى على آخر كما وبين حدوده (واحد چهارم بعضى پيوسته رز عمرو بن احمد
بن يوسف است ايشان پيوسته رز عمرو بن احمد بن عمرو نوشته اند و همچنين دعوى كرد و گواهان
باين گواهي دادند قاضي حكم كرد اين حكم در حق اين رز كه در دست مدعى عليه است)
لا يصح (چون بعضى حدود را غلط گفته اند) ولا يجوز للمدعى ان يتصرف فيه كذا في خزائن
المفتين * ولو ذكر في الحد الرابع لزريق الزقية او الزقاق واليه المدخل او الباب فذلك لا يكفي
لان في الازقة كثرة فلا بد من ان ينسبها الى ما يعرف به وان كانت لا ينسب الى شيء يقول زقية
بالمحلة او بالقربية او الناحية ليقع بذلك نوع معرفة كذا في الفصول العبادية * وهكذا في الوجيز
للمكروري * وان ذكر حدين لا يكفي في ظاهر الرواية عند اصحابنا وان ذكر ثلثة حدود كفاه
وكيف يحكم بالحد الرابع في هذه قال الخصاص رح في وقفه جعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث
حتى ينتهي اليه مبدأ الحد الاول كذا في المحيط * اذا كان الحد الرابع لزريق ملك رجلين
اكل واحد منهما ارض على حدة او لزريق ارض فلان ومسجد فتال المدعى الحد الرابع لزريق
ارض فلان ولم يذكر الجار الاخر او المسجد يصح وقيل الصحيح ان لا يصح دعواه في هذين الفصلين
هكذا في الفصول العبادية * لو ادعى محدودا او احد حدوده او جميعها متصل بملك المدعى
هل يحتاج الى ذكر الفاصل قبل الاحتجاج وان كان متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى
ذكر الفاصل

لا بد ان يكتب بائي قرية هي وبائي موضع لانه وان بين الحد لكن اذا لم يبين الموضع فالجهة اله فيه باقية قلت واختلافات اهل الشروط انه ينزل من الاعم الى الاخص او من الاخص الى الاعم اجماع على شرطية البيان كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى مسيل ماء في دار رجل لا بد وان يبين مسيل ماء المطر او ماء الوضوء كذا في خزانة المفتين * وينبغي ان يبين موضع مسيل الماء انه في مقدم البيت او في مؤخرة كذا في المحيط * رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل او طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا بعد بيان الموضع والطول والعرض وذكر في الاصل انه تسمع دعواه وتقبل الشهادة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من الشهادة الباطلة من كتاب الشهادات * ادعى على آخر انه شق في ارضه نهرا وساق فيه الماء الى ارضه لا بد وان يسمى الارض التي شق فيها وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض او من الجانب اليسرى وبين قدر طول النهر وعرضه وبين عمقه فاذا بين ذلك ان اقرا المدعى عليه بذلك لزمه وان انكر حلفه بالله ما احدثت في ارض هذا الرجل هذا النهر الذي يدعي وكذا لو ادعى انه بنى في ارضه بناء لا يلتفت الى دعواه حتى يبين الارض ويصف البناء طوله وعرضه وانه من الخشب او من المدر وكذا اذا ادعى غرس الشجر في ارضه فهو على ما ذكرنا فان بين المدعي ذلك ان اقرا المدعى عليه امر بدفع البناء والشجر وان انكر حلفه بالله ما بنيت هذا البناء وما غرس هذا الشجر في ارض هذا الرجل فان نكل امر بدفع البناء والشجر كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى على آخر ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلثة من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع هذه الدار في يد هذا المدعى عليه فهذه الدعوى وهذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط * وفي دعوى غصب نصف الدار شاعا هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يشترط لان غصب نصف الدار شاعا لا يكون كل الدار في يده وقال بعضهم غصب نصف الدار شاعا يتصور بان تكون الدار في يد رجلين فغصبه من يد احدهما يكون غصبا لنصف الدار شاعا كذا في الفصول العمادية * ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته لا بد ان يذكر ان القسمة كانت بالقضاء او بالرضاء كذا في الوجيز للكردي * باع دار غيره وسلمها الى المشتري وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى بنظر

قال الامام النسفي الشيخ الامام السرخسي كان يشترط في استثناء المساجد والمقابر والحياض وطرق العامة ونحوها في شراء القرية الخالصة ان يذكروا هذه الاشياء ومقاديرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والسجلات والصكوك التي كان فيها استثناء هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحدود وقال الامام النسفي السيد الامام ابو شجاع لا يشترط ذكر الحد لهذه الاشياء قال فنفتي بهذا تسهلاً للامر على المسلمين كذا في الخلاصة * وما يكتبونه في زماننا وقد عرف المتعاقدان هذان جميع ما ورد عليه العقد وحايط به علماً فقد استرد له بعض مشائخنا وهو المختار لان المبيع لا يصير به معلوماً للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى داراً في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما وبين الحد ولا تسمع اما اذا قل لا اعرف اسامي صاحب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية تسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الخلاصة * ولو انه قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك وقال عنيت بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة * رجل ادعى محدوداً وذكر حدودها وقال في تعريفها فيها اشجار وكان المحدود بتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الاشجار الحيطان ولو كان المدعي قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشجار عظيمة لا يتصور حدونها بعد الدعوى الا ان حدودها يوافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى ارضاً ذكر حدودها وقال هي عشر ديرات ارض او عشر جريب فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال هي ارض يبذر فيها عشر مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان الحدود وافقت دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاج اليه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى محدوداً في موضع كذا وبين الحدود ولم يبين المحدود كرم او ارض او دار وشهد الشهود كذلك هل تسمع الدعوى والشهادة حكى فتوى شمس الائمة السرخسي رح انه لا تصح الدعوى والشهادة وحكى فتوى شمس الاسلام الاوزجندي ان المدعي اذا بين المصرو المحلة والموضع والحدود تصح الدعوى ولا يوجب ترك بيان المحدود ما هو جهالة في المدعي وكان ظهير الدين المرغيناني يكتب في جواب الفتوى لو سمع قاض هذه الدعوى يجوز وقيل ذكر المصرو القرية والمحلة ليس بلام وذكر رشيد الدين انه لا بد ان يكتب باي موضع ليرتفع الجهالة وذكر ايضا اذا كتب صك الضيعة

عدد الورثة الا انه لم يبين حصته نفسه فهذه الدعوى صحيحة منه ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد وان يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات ابي وترك هذا العين ميراثي ولجماعة سوائي وحقي منه كذا وطالبته بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الذخيرة * اذا ادعى الرجل دارا ميراثا من ابيه او امه ولم يذكر اسم المورث ونسبه حكى عن شمس الاسلام الا وزجدي انه لا تسمع دعواه كذا في المحيط في فصل الشهادة في المواريث * لو ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقربه له اذ ادعى عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه الف درهم لما انه اقربها له او قال ابتداء ان هذا الرجل اقران هذا العين لي او اقران لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعوى على قول عامة المشائخ كذا في خزائن المفتين نقلا من الذخيرة * ذكر الصدر الشهيد في الباب الثاني والخمسين من شرح ادب القاضي ان المدعي لو ادعى انه اقران هذا الشيء لي فمرة بالتسليم اليي ولم يدع انه ملكي فعادة العلواء على انه يسمع ويأمره بالتسليم اليه هكذا في الفصول العمادية * اجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا اقربه صاحب اليد او قال لي عليه كذا وهكذا اقربه المدعى عليه انه تصح الدعوى وتسمع البينة على اقراره كذا في الذخيرة * وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على اقراره الفتوى على انه لا يحلف على الاقرار وانما يحلف على المال كذا في الفصول العمادية * وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في خزائن المفتين * ولو قال في الدعوى ان صاحب اليد قال هذا العين لك يسمع ذلك منه لان هذه دعوى الهبة والهبة سبب الملك كذا في الذخيرة * اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيينة ان المدعى اقراره لاحق له على المدعى عليه و اقام بيينة ان المدعى اقران هذا ملك هذا المدعى عليه هل تقبل ما منهم على انه تصح دعوى الاقرار من طرف الدفع هكذا في الفصول العمادية * الباب الثالث في البين وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في الاستحلاف والنكول الاستحلاف يحتاج الى معرفة البين وتفسيرها وركنها وشرطها وحكمها اما تفسيرها فاليمين عبارة من القوة والقدرة ومعنى القدرة ههنا ان يتقوى الحالف في انكاره بان يدفع دعوى المدعى للحال واما ركنها فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر واما شرطها فانكار المنكر واما حكمها فانقطاع الخصومة وانقصال المشاجرة بينهما حتى لا تسمع دعوى المدعى بعد ذلك اذ الم يكن له بيينة قال الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح

ان اراد اخذ الدار لا تصح وان اراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور ان الغصب في العقار هل يتحقق موجبا للضمان وفي وجوب الضمان بالبيع والتسليم روايتان من ابي حنيفة رح كذا في المحيط * والاصح ان العقار يضمن بالبيع والتسليم كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني والثلاثين * وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح دعواه كذا في المحيط * ادعى دارا من تركه والده انه اشتراها من والده في مرضه وانكر باقى الورثة ذلك فقد قيل لا تصح هذه الدعوى وقيل ينبغي ان تصح كذا في الذخيرة * رجل باع عقارا وابنه وامرأته وبعض اقاربه حاضرين به ووقع القبض بينهما وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق المتأخرون ومن مشائخ سمرقند على انه لا تصح هذه الدعوى ويجعل سكوته كالا فصح بالاقرار انه ملك البائع ومشائخ بخارا افتوا بصحة هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في واقعاته ان نظرا لمفتي في المدعى وافتنى بما هو الاحوط كان احسن وان لم يمكنه ذلك يفتي بقول مشائخ بخارا فان كان الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعته البائع اليد لا تسمع دعواه بعد ذلك الملك لنفسه وبصير مجيز للبيع بتقاضى الثمن فلا تصح بعد ذلك دعواه الملك كذا في المحيط * رجل ادعى دارا في يد رجل فقال اشتريت من وصيك في صغر ك تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال اشتريت من وكيلك اما لو قال اشترى وكيلي منك لا تصح كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لى ولاختى فلانه لا وارث له غيرنا وترك دوا با ونيابا فقسما الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبى بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي لهذا السبب وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وان يقول واخذت اخني نصيبها من تلك الاموال حتى تصح منه مطالبة ادعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه مات ابي وتركها ميراثا لى ولاختى ثم ان اخني اقرت بجمعها لى فصددتها في اقرارها حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى رح انه قال دعواه صحيحة والصحيح انه لا تصح دعواه في الثلث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارد من كتاب الشهادات * سئل الامام شمس الاسلام الاوزجندى رح عن ادعى على آخر عينا وقال كان هذا ملك ابي مات وتركه ميراثا لى ولعلان وسمى مدد الورثة

باق على ملكك الى الآن لم يخرج ببيع ولا هبة كذا في البحر الرائق * واذا قال المدعي لي عليه شهود حضوري في المصر وطلب حلفه لم يحلف عند ابي حنيفة رح ولكن يقال لخصمه اعط كفيلا بنفسك ثلاثة ايام لثلاث غيب فيبطل حق المدعي ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف الدار حتى يحصل فائدة التكفيل كذا في الكافي * وان قال لا او قال شهودي غيب او مرضي حلف المدعي عليه وقال مشائخنا اذا قال المدعي شهودي غيب او مرضي انما يحلف المدعي عليه اذا بعث القاضي امينا من امثاله الى محلة الشهود الذين سماهم المدعي حتى يسأل عن الشهود فان اخبروا انهم غيب او مرضي يحلفه اما بدون ذلك لا يحلفه على قول من لا يرى الاستحلاف اذا كان له بينة حاضرة في المصر كذا في المحيط * واذا نكل المدعي عليه عن اليمين قضى بالمال للمدعي على المدعي عليه بسبب النكول عندنا ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء هكذا في الكافي * ولا بد من اليمين على المدعي كذا في الهداية * ويبغى للقاضي ان يقول له اني اعرض عليك اليمين ثلث مرات فان حلفت والا قضيت عليك بما ادعى فاذا كرر العرض عليه ثلث مرات قضى عليه بالنكول كذا في الكافي * وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في ايلاء العذر فاما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز هو الصحيح والاول اولى كذا في الهداية * ولو عرض عليه اليمين ثلث مرات فابى ان يحلف وقضى عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضى عليه يقبل ذلك منه بشرط ان يكون القضاء على الفور والنكول عند بعض المشايخ وعلى قول الخصاص لا يشترط وعليه الفتوى كذا في الفصول العمادية * ولو ان القاضي عرض عليه اليمين في المرة الاولى فقال لا احلف ولما عرض عليه في المرة الثانية قال احلف فاراد ان يحلفه فقال له قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثانيا فقال لا احلف فان القاضي يقضى عليه ويجب كل ذلك عليه ولو ان المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين مرتين استمهله ثلثة ايام ثم جاء بعد ثلثة ايام وقال لا احلف فان القاضي لا يقضى عليه حتى نكل ثلثة ويستقبل عليه اليمين ثلث مرات ولا يعتبر نهكوله قبل الاستمهال كذا في فتاوى قاضيخان * ثم ان النكول قد يكون حقيقيا كقوله لا احلف وقد يكون حكما بان بسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي * ولو سأل القاضي عن دعواه فسكت ولم يجبه وكلما كلمه القاضي بشيء لم يجبه فالقاضي يأمر المدعي ان يأخذ منه كفيلا حتى يسأل عن قصته

اذا شك الرجل فيما يدعي عليه فينبغي له ان يرضي خصمه ولا يعجل بيمينه وبصالحه وان كان في شبهة ينظر ان كان اكبر رأيه ان دعواه حق فلا يسعته ان يحلف وان كان اكبر رأيه ان دعواه باطل يسعه ان يحلف هكذا في محيط السرخسي * الاستحلاف يجري في الدعوى الصحيحة دون فاسدتها كذا في الفصول العمادية * فان صحت الدعوى سأل المدعي عليه عنها فان اقر وانكر فبرهن المدعي قضي عليه والاحلف بطلبه كذا في كذا فائق * اذا توجهت اليمين على المنكر ان شاء حلف ان كان صادقا وان شاء فدى يمينه بالمال كذا في محيط السرخسي * لو حلف بطلب المدعي يمينه بين يدي القاضي من غير استحلاف القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في النقية * وهكذا في البحر الرائق * قال ابو يوسف رح اربعة اشياء يستحلف القاضي الخصم قبل ان يسأل المدعي ذلك احد ها الشفيع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعند ابي حنيفة ومحمد رح لا يستحلفه الثاني اليك اذا بلغت فاخترت الفرقة وطلبت التفريق من القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان لم يدعه الزوج الثالث المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض بالعيب ولا عرضته على البيع منذ رأيت المرأة اذا سألت من القاضي ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما اعطاك نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسألة النفقة في قولهم جميعا كذا في الفصول العمادية * وفي الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهبت عند ابي يوسف رح وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم كذا في الخلاصة والوجيز المذكورين * واجمعوا على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون الميت ولا من احد اذاه اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشي منه على احد ولا عندك به ولا بشي منه رهن كذا في الخلاصة * لا يحلف مع وجود البرهان الا في مسائل الاولى يحلف مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا خصوصية مدعي الدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة واثبت بالبينة فانه يحلف من غير طلب خصم انه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى الثانية المستحق للمبيع بالبينة للمستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه الثالثة يحلف مدعي الا بق مع البينة بالله انه

ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي بقول للزوج فل لها ان كنت امرأتني فانت طالق كذا في المحيط *
 وأن كان الدعوى من الزوج وقال انا اريد ان اتزوج اختها او اربعا سواها فان القاضي لا يمكنه
 من ذلك لانه اقر لهذه المرأة انها امرأتة فيقول له ان كنت تريد ذلك فطلق هذه ثم تزوج اختها
 او اربعا سواها كذا في البدائع * وانما يستحلف في النسب المجرد عندهما اذا كان يثبت باقراره
 كذا في الهداية * اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرب ما يلزمه ولا يصح
 اقراره بما سواهم ويصح اقرار المرأة باربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى
 هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او يشهد بولادة الولد
 هكذا في غاية البيان * هذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء مالا ما اذا ادعى مالا
 بدعوى هذه الاشياء كالمراة تدعي على رجل انه تزوجها على كذا وطلقها قبل الدخول بها وادعت
 نصف المهر او لم تدع الطلاق وادعت النفقة حلفه القاضي بلا خلاف كذا في الفتاوى الصغرى * اذا
 قال المدعي انا اخو المدعى عليه لانيه وان اباها مات وترك مالا في يده هذا المدعى عليه او ادعى
 حجرا بان قال هذا الصغير الذي التقطه اخي ولي ولاية احجر عليه وانكر ذواليد او قال المدعي
 وهوز من انا اخو المدعى عليه فافرض اي عليه النفقة وانكر المدعى عليه ان يكون هذا المدعي اخاه
 او اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك يستحلف المدعى عليه على ما يدعي
 من النسب بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعى من المال او الحق لا النسب هكذا في الكافي *
 اما الحدود فاجمعوا انه لا يستحلف فيها الا في السرقة فاذا ادعى على آخر سرقة فانكر فانه يستحلف
 فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال وكذا اللعان لا يستحلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في
 معنى الحد فاذا ادعت على زوجها انه قذفها وادعت استحلافه فانه لا يستحلفه كذا في السراج الوهاج *
 ذكر الصدر الشهيد رح ان الحدود لا يستحلف فيها بالاجماع الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده
 بالزنا وقال ان زينت فانت حر فادعى العبد انه قد زنى ولا بينة له عليه يستحلف المولى حتى اذا نكل ثبت
 العتق دون الزنا كذا في التبيين * ثم اذا حلف المولى هنا كما هو المختار يحلف على المسبب بالله
 ما زينت بعد ما حلفت بعتق عبك هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو ان رجلا ادعى على رجل انه
 قال له يا منافق يا زنديق يا كافر او ادعى انه ضربه او لطمه او ما اشبه ذلك من الامور التي
 اوجبت التعزير وادع تحليفه فاقاضي بحلفه فان حلف لا شيء عليه وان نكل بقضي عليه بالتعزير

وحاله هل به آفة تمنعه من السمع والكلام فان ظهر انه لا آفة به واماده الى مجلس القاضي فدعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلثا فيقضي عليه بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر لا يحلفه و يحبسه عند ابي حنيفة ربح وعندهما يجعل منكرا كذا في محيط السرخسي * وان علم القاضي ان بلسانه آفة بان علم انه اخرس يأمره ان يجيب بالاشارة ويعمل باشارته فان اشار بالاقرار ثم الاقرار وان اشار بالانكار عرض عليه اليمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالاباء يكون نكولا فيقضي عليه بالنكول كذا في الذخيرة * ان ادعى رجل على امرأته انه تزوجها وانكرت المرأة ذلك او ادعت المرأة انكرا او ادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة الايلاء انه كان فاء البها في المدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر الزوج او ادعى على مجهول انه عبده او ادعى المجهول عليه ذلك او اختصما على هذا الوجه في ولاء العتاقة او ولاء الموالاة او ادعى على رجل ان المدعى عليه ولده او والدة او ادعت المرأة على مولاهما انها ولدت منه هذا الولد او ادعت انها ولدت منه ولد او قدم الولد وانها ام ولده عند ابي حنيفة ربح لا يستحلف المنكر في هذه المسائل السبع وعندهما يستحلف واذا نكل يقضى بالنكول كذا في النهاية * وكذلك لو كانت الدعوى في الرضاء بالنكاح او في الامر بالنكاح يستحلف عندهما كذا في خزائن المفتين * واما المولى اذا ادعى الاستيلاء ثبت باقراره ولا يلتفت الى انكاره ففي هذه المسائل يتصور الدعوى من الجانبين الا في الاستيلاء كذا في الجوهرة النيرة * قال القاضي فخر الدين في الجامع الصغير والفتاوى على قولهما وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يحلفه يأخذ بقولهما فان كان مظلوما لا يحلفه أخذا بقوله كذا في الكافي * قال في الينابيع اذا رفعت المرأة زوجها الى القاضي وجد الزوج نكاحها حلفه القاضي فاذا حلف يقول فرقت بينكما هكذا روى خلف بن ايوب عن ابي يوسف ربح وقيل يقول القاضي للزوج ان كانت امرأتك فهي طالق فيقول الزوج نعم كذا في السراج الوهاج * ثم على قول ابي حنيفة ربح اذا كان لا يجزى الاستحلاف في النكاح لو كان دعوى النكاح من المرأة وقالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وقد انكر النكاح فمرة ليطلقني لا تزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق بصير مقرا بالنكاح ماذا يصنع القاضي ذكر

على المسلم بزمان ولا مكان كذا في الكافي * استخلاف الآخرس ان يقول القاضي عليك عهد الله ان كان لهذا عليك هذا الحق وبشير الآخرس برأسه اي نعم ولا يستخلفه بالله مالهذا عليك الف وبشير الآخرس برأسه اي نعم كذا في محيط السرخسي * وان كان المدعي آخرس وله اشارات معروفة وخصمه صحيح فالتقاضي يحلفه بطلب الآخرس بالله الذي لا اله الا هو كما اذا كانا صحيحين وان كان المدعى عليه مع كونه آخرس اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له وبأمره ان يجيب بالكتابة وان كان لا يعرف الكتابة وله اشارة معروفة يؤمر بالاشارة ليحجب ويعامل معه كما يعامل مع الآخرس كذا في الذخيرة * اذا ادعى دينا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل بالله مالهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعاه ملكا وحقا في عين حاضر مطلقا ولم يذكر له سببا يحلف على الحاصل فيحلف بالله ما هذا العين لفلان بن فلان ولا شيء منه يجمع بين الكل والبعض احتياطا كذا في المحيط * وان ادعى عليه دينا بسبب القرض او بسبب الشراء او ادعى ملكا بسبب البيع او الهبة او ادعى غصبا او عارية يستحلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا راجح ولا يستحلف على السبب حتى لا يستحلف ما استقرضت منه هذا المال ما غصبته ما اودعك ما اشتريت منه هذا العين وكذا ما باعت منه هذا العين سواء عرض المدعى عليه او لم يعرض الا ان فيما سوى الودعة يحلفه بالله ماله عليك ولا قبلك المال الذي يدعي ولا شيء منه وفي الودعة يحلفه بالله ليس في يدك هذه الودعة التي يدعي ولا شيء منه ولا اله قبلك حق منه لان المدعي لو كان استهلك الودعة او دل سارقا عليها لا يكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على نحو ما قلنا كذا في فتاوى فاضلخان * ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة ومحمد راجح اذا كان شيئا يرتفع برافع واذا كان فيه ترك النظر للمدعي فحينئذ يحلف على السبب اجما وذاك بان تدعي مبتوته نفقة والزوج ممن لا يراها او ادعى شفعة بالجوار والمشتري ممن لا يراها بان كان شافعا كذا في الكافي * وعن ابي يوسف ومحمد راجح ان المدعي اذا ادعى مالا مطلقا يحلف على المال وان ادعى مالا بسبب يحلف على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال او بالله ما اغتصبت منه هذا المال ونحو ذلك الا ان يعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تحلفني على هذا الوجه فان الرجل قد يستقرض مالا ثم لا يكون ذلك المال عليه عند الدعوى

ويكون التحليف فيه على الحاصل كذا في المحيط * ومن ادعى قصاصا على غيره فجمده استخلف بالاجماع كذا في الهداية * فان حلف فانه يبرأ كذا في السراج الوهاج * ثم ان نكل من اليمين فيما دون النفس يلزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف وهذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه الارش فيهما كذا في الهداية * الفصل الثاني في كيفية اليمين والاستخلاف من توجه عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله ولا يحلفه بغير الله كذا في محيط السرخسي * ان اراد المدعى تحليفه بالطلاق او العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق او العتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان * ويغلف بذكر اوصافه نحو قوله قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله ان يزيد في التغليظ على هذا وله ان ينقص منه الا انه ان يحناط فلا يذكر لفظ الواو كيلا يتكرر عليه اليمين وان شاء القاضي لم يغلف فيقول قل بالله او والله كذا في الكافي * وبعضهم قالوا القاضي ينظر الى المدعى عليه ان عرفه بالخير والصلاح او رأى عليه سيماء الخير وام بنهمه اكتفى بذكر اسم الله وحده وان كان على خلاف ذلك غلظه وبعضهم قالوا نظر الى المدعى به ان كان مالا عظيما غلظ عليه وان كان فقيرا يكتفى بذكر اسم الله وحده ثم بعضهم قدروا العظيم بنصاب الزكوة وبعضهم قدروا بنصاب السرقة ان اراد التغليظ على اليهودي يحلفه بالله الذي انزل التوراة على موسى وان اراد التغليظ على النصراني يحلفه بالله الذي انزل الانجيل على عيسى كذا في المحيط * ولا يحلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول بالله الذي انزل هذا الانجيل او هذه التوراة لانه ثبت تحريف بعضهما فلا يؤمن ان يقع الاشارة الى المحرف فيكون التحليف به تغليظا بما ليس بكلام الله عز وجل هكذا في البدائع * ويحلف المجوسي بالله الذي خلق النار هكذا ذكر محمد رح في الاصل كذا في الهداية وكذا في فائق * وليس عند ابي حنيفة وابي يوسف رح خلاف ذلك في الظاهر الا انه روي عن ابي حنيفة رح في النوادر قال لا يحلف الا بالله خالصا فلماذا قال بعض مشائخنا لا ينبغي ان يذكر النار عند اليمين كذا في المبسوط * وغيرهم من اهل الشرك يحلف بالله ولا يحلف بالله الذي خلق الوثن والصنم كذا في محيط السرخسي * ولا يحلفون في بيوت عباداتهم كذا في الاختيار شرح المختار * ولا يجب تغليظ اليمين

يستحلف المرأة بالله ما هذا زوجك على ما يدعي كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت على زوجها تطليقة رجعية يحلف بالله ما هي طالق منك الساعة وان ادعت البائن ففي ظاهر الرواية بالله ما هي بائن منك الساعة بواحدة او ثلث على حسب الدعوى او بالله ما طلقتهما البائن او الثلث في هذا النكاح المدعى ولا يحلف ما طلقتهما ثلثا مطلقا كذا في الوجيز للكردي * وكذلك اذا لم تدع المرأة ذلك ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد عدل او جماعة من الفساق بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله بالاستحلاف كذا في المحيط * ادعت انها سألته الطلاق فقال لها امرك بيدك فاخترت بذلك التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاخيار لا يحلفه على الحاصل بخلافه ويحلف على السبب ويحناط فيه له ويحلف بالله ما جعلت امرها يدها منذ آخر تزوج تزوجتها بعد سوءها الطلاق ولا علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض كذا في الوجيز للكردي * وان اقر بالامر وانكر اختيارها نفسها يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في مجلس الامر الذي ادعت وان اقر بالاخيار وانكر الامر يحلف بالله ما جعلت امر امرأتك هذه يدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على زوجها انه آلى منها ومضت مدة الابلاء ووقعت الفرقة بينا وطلبت من القاضي تحليفه وقالت للقاضي انه ممن يرى ان المؤلى يوقف بعد الاربعة الاشهر فيحلف انها ليست ببائن منه ولا يحنث فيحلفه القاضي على السبب بالله ما قلت لها والله لا اقر بك منذ كذا على ما ادعت وان نكل عن اليمين ابانها منه بتطليقة نظرا لها وان كان فيه احتمال الضرر بالزوج كذا في محيط السرخسي * فان اقر الزوج بالابلاء فادعى انه فاء اليها في المدة وانكرت هي الفيم في المدة فالقول قولها مع اليمين ويحلف على الحاصل عند محمد رح فيحلف بالله لست بامرأة له اليوم بالسبب الذي يدعي ولا يحلف بالله لم يفئ اليك قبل مضي الاربعة الاشهر وفي كتاب الاستحلاف قال بشر سمعت ابا يوسف رح قال يستحلف بالله انه لم يفئ اليك قبل مضي الاربعة الاشهر قال والاحوط على قوله ان يزداد في اليمين فيحلف بالله لم يفئ اليك في الاربعة الاشهر في النكاح الذي يدعيه الزوج كذا في المحيط * لو اختلفت من زوجها بمهرها وجحد الزوج فالقول قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعند ابي يوسف رح على السبب كذا في خزائن المفتين * امرأة ادعت على

بان رده او ابرأه منه فاذا عرضه على هذا الوجه حينئذ يحلفه على الحصول وبه اخذ بعض المشائخ وقال
 مدس الائمة الحلواني بنظر الحق جواب المدعى عليه ودعوى المدعى ان انكر المدعى عليه الاستقراض
 والغصب فقال ما استقرضت منه شيئاً ولا غصبت منه شيئاً ولا يحلف على السبب بالله ما استقرضت
 وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له عليّ هذا المال الذي يدعي ولا شيء منه يحلف
 على الحصول بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال الذي تدعي ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا
 هو احسن الاقوال عندي وعليه اكثر القضاة رح كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان سببا
 لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب بالاجماع كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف
 الامة والعبد الكافر لانه ينكر الرق عليها بالردة والحقا وعليه بنقض العهد والحق ولا ينكر
 على المسلم كذا في الهداية * المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقداً ثمن يحلف المدعى عليه
 بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يحلف بالله ما باعت كذا
 في الفصول العمادية * وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم الساعة فيما ادعى او قال
 بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله ما هذا البيع الذي ادعى عليك
 في هذه الدار قائمة فيها الساعة بهذا الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه ما عليك تسليم هذه الضيعة
 اليه بهذا البيع الذي يدعي سواء عرض المدعى عليه للقاضي او لم يعرض هكذا في شرح ادب القاضي
 للخصاف * وان لم يذكر المشتري نقداً الثمن يقال له احضر الثمن فاذا احضر الثمن يستحلفه القاضي
 بالله ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه بالله
 ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا في الفصول العمادية * واذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري
 ان ادعى انه سلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلف المشتري بالله ما قبلك هذه الدار ولا ثمنها وان ادعى انه
 لم يسلم المبيع ولم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك كذا في
 محيط السرخسي * ويستحلفه على العين والتمن جميعاً كما في دعوى الشراء كذا في الفصول العمادية *
 ويستحلف في النكاح ما بينكما نكاح قائم في الحال هكذا في الهداية * واذا ادعت النكاح والصداق
 في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحصول بالله ما هذه امرأتك بهذا النكاح الذي تدعى ولألها
 عليك هذا الصداق الذي ادعت وهو كذا وكذا ولا شيء منه وان كان المدعى هذا الرجل
 يستحلف

العمادية * لو أن رجلا دعى على رجل أنه اشترى دارا بجانب داري واني شفيعها بداري واراد استخلافه بحلفه القاضي على السبب بالله ما اشتريت هذه الدار التي سماها وحدودها كذا وكذا ولا شيئا منها وان اقر المدعى عليه بالشراء والجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة حين علم بالشراء وقال الشفيع لابل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين واذا كان القول قول الشفيع مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين الشفيع فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار حين بلغك شراؤها واشهدت على ذلك بحضرة احد المتبايعين والدار هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف ولكن هذا انما يستقيم اذا دعى المشتري انه بلغه الشراء وهوين ملاً من الناس اما اذا لم يكن عنده من اشهدة لم تبطل شفعته بترك الاشهاد للحال فاذا اقر بذلك حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت بالشراء او خرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضرة احد المتبايعين والدار واشهدت على ذلك واذا دعى الشفيع انه بلغه الخبر ليلا وانه طلب الشفعة واشهد عليها حين اصبح حلفه القاضي بالله ما بلغك الا في وقت الذي تدعي وقد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين اصبحت كذا في المحيط * والمخيرة بخيار البلوغ في حق اختيارها نفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على اختيارها نفسها نظير استحلاف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت امس وطلبت الفرقة فلا يقبل قولها ويحتاج الى اقامة البينة والجواب في الشفعة هكذا اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت امس وطلبت كلف اقامة البينة ولا يقبل قوله هكذا في الفصول العمادية * وان ادعى على رجل انه كسر ابريقا له من الغضة واحضر الا بريق او ادعى انه صب الماء في طعامه وافسده ان اقر المدعى عليه بذلك بخير صاحب الا بريق والطعام ان شاء امسكه كذلك ولا شيء له وان شاء دفع له الا بريق والطعام وضمنه قيمة الا بريق من خلاف الجنس وضمنه مثل ذلك الطعام وليس له تضمين النقصان فان انكر المدعى عليه حلفه القاضي على قيمة الا بريق وعلى مثل الطعام فان قال المدعى ان هذا المدعى عليه ممن يقول لا يجب الضمان وانما يجب النقصان فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت على ما ادعاه المدعي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أن رجلا دعى على رجل انه خرق ثوبه واحضر الثوب الى القاضي معه واراد استخلافه فان القاضي لا يحلفه على السبب بالله ما خرق ثوبه لكن ينظر القاضي في الخرق لان من الخرق ما يوجب النقصان من غير خيار نحو ان يكون الخرق يسيرا ومن الخرق ما يثبت الخيار ان شاء اخذ

زوجها انه حلف بطلاقها ثلثا ان لا يدخل هذه الدار وانه قد دخلها بعد اليمين ان اقر باليمين والدخول جميعا فقد اقر بالطلاق وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان اقر باليمين وانكر الدخول بعد اليمين يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلثا ان لا يدخل الدار قبل ان يدخلها كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك على هذا العتق اذا ادعى العبد او الامة على المولى انه حلف بعقه انه لا يدخل هذه الدار وانه دخلها الا ان يعرض المولى او الزوج في ذلك بشيء فيستحلفه بالله ما هذه المرأة طالق منك ثلثا بهذه اليمين التي ادعت ولا هذه الامة حرة بما ادعت من يمينك فاذا حلف على ذلك فقد اتى على ما يريد كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ادعى اني اودعت عندك كذا فقال اودعت مع فلان آخر فلا رد كله اليك يحلف المدعى عليه بالله ان رد الكل ليس بواجب عليك فاذا حلف اندفعت كذا في خزانه المفتين * فصب جارية وغيبها فبرهن المالك على انه غصب منه جارية فانه يحبس بها حتى يجيء بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة للضرورة وان لم يكن للمالك بينة يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمتها وهو كذا درهمها ولا اقل من ذلك كذا في الوجيز المذكور في * وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في هذه الدار قائمة او مزارعة في الارض قائمة لازمة اليوم الى الوقت الذي ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في محيط السرخسي * وان ادعى المدعى اجرة الدار ووجد المدعى عليه يستحلفه القاضي بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمى من اجارة هذه الدار لهذا الوقت الذي ادعى انه اجرها منك قالوا وان شاء القاضي حلفه بالله ماله قبلك هذا الاجر الذي سمى بهذا السبب الذي ادعاه او من هذا الوجه الذي ادعاه كذا في المحيط * لو ادعى الكفالة بمال او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف وذكرا ان الكفالة باذنه او ذكرا جازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك لا يكون مدعى كفالة صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة اخرى وكذا اذا كانت كفالة بعرض يحلفه بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس يقول بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في العصول

خشبة او خشبتين او ما شبه ذلك ويبين غلط الخشبة وخفتها فاذا صحح الدعوى وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لهذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخرة حق واجب له فاذا نكل الزمه القاضي حقه ولو ادعى رجل على غيره انه حفر في ارضه حفيرة اضر ذلك بارضه وطلب النقصان فان بين موضع الارض وحدودها ومقدار الحفيرة والنقصان يحلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعيه ولا يحلفه على السبب كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يحلفه على الحاصل بالله ماله هذا الحق الذي ادعاه في هذه الدار التي في يده كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل على رجل انه قتل ابنا له عمدا او عبدا او وليا بالة توجب القصاص وادعى القصاص لنفسه او ادعى انه قطع يده عمدا او قطع يدا ابن له صغير عمدا او ادعى شجرة او جراحة يجب فيها القصاص وانكر المدعى عليه كان له ان يستحلفه ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل بالله ماله عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولديه فلان ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجرة ونحو ذلك يحلف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذه اليد ولاله قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج او الجراحات التي يجب فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند ابي يوسف ومحمد روح وعند ابي حنيفة روح يحبس حتى يحلف او يقر كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او قطع يده خطأ او شجرة خطأ او ادعى عليه شيئا يجب عليه فيه دية او ارش استحلفه بالله ما لفلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين وقال ابو يوسف روح كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية التي يجب بها الارش فانه يستحلف بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي الشجرة بالله ما شجعت هذا هذه الشجرة وكل جناية يجب بها الارش والدية عليه يستحلف على الحاصل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وان كان دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس وكانت عمدا فالخصم في ذلك العبد فيستحلف العبد وان كانت خطأ فالخصم هو المولى فكان اليمين عليه ولكن يحلف على العلم وان كانت فيما دون النفس فالخصم في ذلك المولى عمدا كانت او خطأ فيحلف

الثوب وضمنه النقصان وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة الثوب كله نحو ان يكون الخرق فاحشا فان كان يسيرا حتى اوجب النقصان من غير خيار يقوم الثوب صحيحا ويقوم منخرقا فيضمنه ذلك النقصان ويحلفه على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى فان حلف برئ وان نكل ازمه ذاك هذا ان كان الثوب حاضرا وان لم يكن حاضرا فجاء المدعي فقال ان هذا خرق ثوبالي فان القاضي يقول له كم نقص هذا الخرق ثوبك سمّيه حتى احلفه لك عليه هذا اذا كان الخرق يسيرا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان كان الخرق فاحشا يوجب جميع قيمة الثوب فان القاضي يحلفه على السبب بالله ما فعلت كذا وكذا على ما ادعاه المدعي مفسرا نظرا للمدعي وان كان فيه اضرار بالمدعي عليه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * ولو ان رجلا ادعى انه هدم حائطه او كسره وبين قدر الحائط وموضعه وبين النقصان وطلب النقصان حلفه القاضي على الحصول بالله ماله عليك هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيه خان * هكذا ذكر الخصاف قال شمس الائمة الحلواني رح ينبغي للقاضي ان يحلفه على السبب ولا يحلفه على الحصول هو الصحيح كذا في المحيط * وان ادعى رجل على رجل انه ذبح شاة او بقرة او نأعين عبده قد مات من غير ذلك او عين دابة له او جنى على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء وليس ذلك بحاضر فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك حلفه على الحصول ولا يحلف على السبب لان في التحليف على السبب اضرار بالمدعي عليه وليس في التحليف على الحصول اضرار بالمدعي هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى على رجل انه وضع على حائطه خشبا او اجرى على سطحه ماء او في دارة ميزابا او ادعى انه فتح في حائطه بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة ميتة في ارضه او غرس شجرا او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى دفعه ونقله وصحح دعواه بان بين الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر الحدود وموضعها فانصح دعواه وانكر المدعي عليه يستحلفه على السبب ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقع او قلعت لا عيدة وان صاحب الحائط يمنعني من ذلك لا تسمع دعواه ماله بصحح وتصحيح الدعوى بان يبين موضع الخشب وان له حق وضع

على الدين والوصول جميعاختلف المشائخ فيه قال عامتهم يحلف مرتين مرة على الوصول على البتات ومرة على العلم بالدين هذا اذا اقر وقال نعم أما اذا انكر ان يكون ابوه مات واراد الغريم استخلافه على ذلك فعامة مشائخنا على انه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان نكل حتى ثبت الموت يحلف على الدين على علمه فان حلف لم يكن عليه شيء وان نكل لزمه هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل ادعى عينا في يدي رجل واراد استخلاف المدعى عليه فان قال المدعى عليه العين في يدي بسيراث وعلم القاضي ذلك ولم يعلم واقر المدعى بذلك ولم يقر ولكن اقام المدعى عليه بينة على ذلك ففي هذه الوجوه كلها التحليف على العلم يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا اقر المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة على ذلك والقاضي يحلفه البتة فان طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف المدعى ما وصل اليه من جهة الميراث فالقاضي يحلفه على العلم بالله ما تعلم انه وصل اليه بالميراث فان حلف المدعى على ذلك انتفى الوصول الى المدعى عليه بجهة الميراث فيستحلف حينئذ البتة وان نكل صار مقرا انه وصل اليه من جهة الميراث فيحلف المدعى عليه حينئذ على العلم هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه وصل العين الى يدي بالشراء او بالهبة او بالصدقة من جهة فلان يحلف على البتات بالله ما عليك تسليم هذا العين الى هذا المدعى وان كان المدعى عليه يدعي لنفسه ملكا مطلقا يحلف على البتات ايضا كذا في الذخيرة * رجل في يديه عبد جاء رجل وادعاه واقام البينة انه عبده والذي في يديه العبد يدعي انه اشتراه من رجل آخر وسلم الى المدعى المبيع فعلى ظاهر الرواية يحلف المدعى على الحاصل بالله ما هذا العين لذي اليد هكذا في المحيط * رجل اشترى من رجل جارية او غيرها ثم ادعى رجل عليه انه اشتراها من البائع قبل ان يشتريها هذا منه فانه يحلف صاحب اليد على علمه على السبب بالله ما تعلم ان هذا الرجل اشتراها من البائع قبل ان يشتريها منه كذا في محيط السرخسي * فان عرض المدعى عليه للقاضي وقال ان الرجل قد يشتري شيئا ثم ينتقض البيع بينهما باقالة او غيرها ولا يمكنه ان يقر مخافة ان يلزمه شيء فالقاضي يحلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان بينهما شري فائما الساعة في هذه الجارية حكى عن القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رح انه قال تمام النظر في ان يحلفه بالله ما هذا الشيء لهذا المدعى من الوجه الذي

المولى ولكن يحلف على العلم هكذا في المحيط * ان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من كل وجه
بان ادعى عليه انك سرقت هذا العين مني او خصبت يستحلف على البتات وان وقع الدعوى على
فعل الغير من كل وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى دينا على ميت بحضرة وارثه بسبب
الاستهلاك او ادعى ان اراك سرق هذا العين مني او غصبه مني يحلف الوارث على العلم وهذا
مذهبنا كذا في الذخيرة * قال الحلواني هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعيب فانه
اذا ادعى المشتري ان العبد آبق ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على البتات
مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان البائع ضمن تسليم المبيع سالما من العيوب فالتحليف يرجع الى
ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات ولانه انما يكون الحلف على فعل الغير على العلم اذا قال المنكر
لا علم لي بذلك واما اذا ادعى العلم فيحلف على البتات الا يرى ان المودع اذا قال ان الوديعة
قبضها صاحبها يحلف على البتات وكذا الوكيل بالبيع اذا ادعى قبض الموكل الثمن فانه يحلف
على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين * وان وقع الدعوى على فعل المدعى عليه
من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني
يحلف على البتات كذا في المحيط * لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي فقال ان ابا هذا توفى ولي عليه
الف درهم فانه ينبغي للقاضي ان يسأل المدعى عليه هل مات ابوه فان قال نعم سأل عن دعوى
الرجل على ابيه فان اقر له بالدين على ابيه يستوفي الدين من نصيبه وان انكر فاقام المدعى البينة على
ذلك تقبل ويقضي بالدين ويستوفي من التركة لا من نصيب هذا الوارث وان لم يكن له بينة على ذلك
واراد استحلاف هذا الابن يستحلف على العلم وهو قول علما بان يحلف بالله ما تعلم ان فلان بن فلان
هذا على ابيك هذا المال الذي ادعاه وهو الف درهم ولا شيء منه فان حلف انتهى وان نكل يستوفي
الدين من نصيبه فان قال لم يصل الي من ميراث ابي شيء ان صدقه المدعى فلا شيء له وان كذبه يحلفه
على البتات بالله ما وصل اليه من مال ابيه هذا الف ولا شيء منها فان نكل لزمه القضاء وان حلف
لا شيء عليه هذا اذا حلفه على الدين او لاثم على الوصول فان حلفه على الوصول ولم يكن
المدعى حلفه على الدين فاراد ان يحلفه على الدين فقال الابن ليس علي يمين فان القاضي لا يقبل قوله
ويحلفه على العلم واذا اراد ان يحلفه على الدين او لا فقال الابن لم يصل الي من ميراث ابي شيء
ليس علي يمين فان صدقه المدعى ومع هذا اراد استحلافه على الدين فله ذلك وان كذبه واراد استحلافه

ولو اراد ان يحلف الشاهد بالله لقد شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة * و قال المدعى عليه (اين شاهد مقرآمة است پیش ازین گواهي که این حدود ملک من است) و اراد تحليف الشاهد والمدعى لا يحلف وكذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلفه القاضي وكذا الوقال (اين شاهد اين محدود را دعوى کرده است بر من پیش ازین گواهي) و اراد تحليف الشاهد والمدعى لا يحلف وكذا الوطلب المدعى من القاضي ان يحلف المدعى عليه (که این سوگند راست خوردي) لا يجيبه القاضي الى ذلك هكذا في خزائنه المفتين * لا يمين على الاب فيما يدعى على ابنه الصغير كذا في محيط السرخسي * لو ادعى ضيعة في يد رجل انها له وقال ذواليدهي لابنى الصغير فلان لا يستحلف المدعى عليه ولو استحلف فنكل لا يصح نكوله فان قال المدعى ان هذا استهلك داري باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا عند النكول فعندهما لا يستحلف وعلى قول محمد ر ح يستحلف لان عند محمد ر ح العقار يضمن بالغصب وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل باقراره لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي اذا اقر للصبي سقط عنه اليمين سواء كان الصغير ابنا له او لغيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار لابنى الكبير الغائب فلان فهذا وما لواقع بذلك لا جنبي سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف فنكل تدفع الدار الى المدعى فان حضر الغائب بعد ذلك وصدقه كان له ان يأخذ الدار لسبق اقراره وكذلك في الاقرار للولد الصغير عند من لا يستطع عنه اليمين يحلف فان نكل تدفع الدار الى المدعى واذا بلغ الصغير ادهاه تدفع اليه هكذا في فتاوى قاضى خان * ادعى الشفعة بالجوار فقال القاضي للمدعى عليه ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابنى هذا الطفل صح اقراره فان قال الشفيع للقاضي حلفه بالله ما انا شفيعها فانه لا يحلفه وان اراد الشفيع ان يقيم البينة على الشراء كان الاب خصما وتسمع البينة عليه كذا في الفصول العمادية * لو ادعى عبدا في يد غيره فقال صاحب اليد انه لفلان الغائب اودعني عليه ولولم يقيم بينة على ما ادعى حتى صار خصما للمدعى ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما ادعاه المدعى فان جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ العبد من المدعى ثم يقر للمدعى انت على خصومتك مع الاول فان اقام بينة انه له اخذه منه وان لم تكن له بينة على ذلك استحلف الاول فان حلف برئ عن خصومة المدعى وان نكل قضى عليه بالعبد للمدعى هذا اذا اقر به الاول ونكل للمدعى بعد ذلك ولولم يقل شيئا حتى استحلفه للمدعى ونكل وقضى به للمدعى

يدعي ثم ما ذكرنا مائتاً على قول أبي يوسف ربح فاما على ظاهر الرواية فالتحليف على الحاصل على كل حال على ما مر كذا في المحيط * لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد آخر فطالبه المرتهن بالدين امر بدفع المال الى المرتهن فان ادعى الراهن هلاك الرهن وانكره المرتهن حلف على البتات بالله ما هلك ولو كانا وضعا الرهن على يدي عدل واختلفا في الهلاك حلف المرتهن على العلم كذا في الفصول العمدية * اودع دابة عند رجل فركبها المستودع ثم هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما نزلت عنها وقال المودع لا بل هلكت قبل النزول فالقول قول المودع مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع قال والحلف على العلم بالله ما نعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط السرخسي * اذا اشترك الرجلان على ان ما اشترى اليوم او هذا الشهر او هذه السنة وخصاصاً من التجارة وقتنا ولم يوقنا فهذه الشركة جائزة فان قال احدهما اشتريت متاعاً فهلك واراد ان يتبع شريكه بنصف الثمن وانكر الشريك الشراء فالقول قول الشريك مع يمينه فيحلف منكر الشراء بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع وكان الحاكم ابو محمد رحمه الله يقول يجب ان يزاد على هذا التحليف بالله ما نعلم انه اشترى ذلك المتاع على شركتكما كذا في المحيط * ثم في كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فحلف على العلم لا يكون معبراً حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب اليمين فيه على العلم فحلف على البتات يعتبر اليمين حتى سقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على البتات اكد فيعتبر مطلناً بخلاف العكس كذا في التبيين * الفصل الثالث فيمن يتوجه عليه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاندाम على اليمين ومن لا يحل رجل ادعى على رجل ان المدعى عليه زوج ابنته فلانة منه وهي صغيرة فانكر الاب وطلب المدعى يمينه ان كانت الابنة صغيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب في قول أبي حنيفة ربح وعند صاحبه يستحلف الاب وان كانت كبيرة وقت الخصومة لا يستحلف الاب عند الكل وتستحلف المرأة على دعواه عند ما كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى على رجل انه زوج امته منه يستحلف المولى عند ما وان كانت كبيرة كذا في الفصول العمدية * ادعى على آخر ما لا واقام البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدمي انه محق وحلفه ان شهوده شهدوا بالحق لا يحلف وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع ولو اراد ان

فبعد ذلك ان اقام البينة على المال تقبل وبأخذ المدعى المال ويكون هذا قضاءً على الغائب حتى لو جاء وانكر ذلك لم يكن له ان يأخذه له من المدعى عليه وان لم يكن له بينة على المال واراد استخلافه فان القاضي يحلفه بالله ما فلان بن فلان الفلاني ولا باسمه عليك هذا المال الذي سماه فلان بن فلان وهو الف درهم ولا اقل منها وان لم يكن للمدعى بينة على التوكيل وقال للقاضي ان هذا المدعى عليه يعلم ان فلانا الذي باسمه المال قد وكلني بقبض هذا المال فاستحلفه لي على ذلك يحلفه بالله ما نعلم ان فلان بن فلان الفلاني وكله على ما ادعى فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقام المدعى البينة على اقرار الغائب له بالمال ولم يكن له بينة على التوكيل فلا خصومة بينهما فان طلب من القاضي ان يحلفه حلفه كما قلنا فان حلف انتهى الامر وان نكل صار مقرا بالوكالة منكر للمال ولو اقر بالوكالة صريحا وفي ضمن النكول وانكر المال صار المدعى خصما في حق استخلافه على المال واخذ المال منه ولم بصر خصما في حق الخصومة حتى لو اراد المدعى اقامة البينة على المدعى عليه بالمال قبل ان يحلف على المال او بعد ما حلف لا يسمع ونظير هذا ما قال اصحابنا رجلا ادعى ان رجلا يقال له فلان بن فلان الفلاني وكله بطلب كل حق له على هذا الرجل وان له عليه الف درهم فاقر المدعى عليه بالوكالة وانكر المال فقال المدعى انا اقيم البينة ان هذا المال عليه لم يكن خصما في ذلك وان اقر بشي امره القاضي بدفعه اليه وان لم يقر واراد استخلافه حلفه فان جاء الغائب بعد ذلك وانكر الوكالة فالقول قوله كذا ههنا وما اذا اقر بالمال وجد الوكالة فان اقام البينة على الوكالة صار خصما مطلقا فيؤمر بتسليم المال اليه وان لم يكن له بينة فاراد استخلافه يحلفه على ما قلنا فان حلف منها انتهى الامر وان نكل تثبت الوكالة لكن في حق اخذ المال منه لا في حق الخصومة والقضاء على الغائب هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف للمصدر الشهيد * اذا وكل الرجل رجلا بطلب شفعة فادعى المشتري على الوكيل ان موكله قد سلمه الشفعة وطلب من القاضي ان يحلف الوكيل فالقاضي لا يحلفه وان ادعى تسليم الوكيل ان ادعى تسليمه في غير مجلس الحكم لا يحلف الوكيل وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص يستحلف وعند محمد رخص لا يستحلف كذا في المحيط * في كل موضع لو اقر لزمه فاذا انكر يستحلف الا في ثلث مسائل منها الوكيل بالشراء اذا وجد في المشتري عيبا فاراد ان يرد بالعيب واراد البائع ان يحلفه

ثم اقربه للغير لا يصح اقراره ولا يضمن لذلك الغير شيئاً كذا في المحيط * في يده جارية بقول اودعنيها فلان الغائب وبرهن فقال المدعى باعها او وهبها بعد الابداع منك وانكراه المدعى عليه يحلف بالله ما باعها او وهبها منك كذا في الوجيز للكردي * الصبي اذا كان محجوراً ان لم يكن للمدعى بينة لا يكون له حق احضاره الى باب القاضي لانه لا يتوجه عليه اليمين لانه لو نكل لا يقضى عليه بنكوله فان كان له بينة وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لان الصبي يؤخذ بافعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر معه ابوه حتى اذا الزم الصبي شيئاً مؤمراً بالاداء عنه من ماله كذا في محيط السرخسي * الصبي المأذون يحلف كالبائع وبه تأخذ وكذا المكاتب والعبد الناجر والعبد المحجور كالمأذون في انه يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا لا يؤخذ به الا بعد العتق كدين النكاح بلا اذن المولى والكفالة كذلك يحلف فان حلف برئ وان نكل او اقر بعد العتق هكذا في الوجيز للكردي * اختلف مشائخنا في الدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة * وان رجلاً ادعى ان فلان مات واوصى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص اليّ فانه لا يستحلف وكذلك اذا ادعى انه وكيل فلان وكذا اذا ادعى الصانع على رجل انه استصغني في كذا فانه لا يستحلف المستصنع هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * رجل استصنع رجلاً في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيهان * اذا ادعى على تركه ميت ديناً وقدم الوصي الى القاضي ولا بينة له فان كان الوصي وارثاً يحلف وان لم يكن وارثاً لا يحلف كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل ان عليه الف درهم باسم رجل يقال له فلان بن فلان الفلاني وان هذا المال لي ولفلان بن فلان الفلاني الذي المال باسمه اقران المال لي وان اسمه عارية في الصك وان الذي باسمه المال وكلني بقبض هذا المال وبالاخصومة فيه ان صدقه المدعى عليه فيما ادعى يؤمر بدفع المال اليه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وانكر ذلك اخذ المال من المدعى عليه ويرجع على الآخر كذا في فتاوى قاضيهان * وان جحد الدعوى كلها فقال المدعى للقاضي حلفه لي فان القاضي يكلف المدعى اقامة البينة على ما ادعى من اقرار الرجل بالمال ومن توكله اياه بقبض ذلك المال والشرط اقامة البينة على انه وكيل فلان ليثبت كونه خصماً فان اقام ثبت كونه خصماً

وان كان المال مضمونا عليه فالبينة بينته على الابناء ولا يكون القول قوله مع اليمين كذا في الفصول
العمادية * لو ان رجلا ادعى على رجل انه اسنهلك مالي وطلب التحليف من القاضي لا يحلفه
وكذا لو قال كان هذا شريكى وقد خان فى الربح ولا ادري قدره لا يلتفت اليه وكذلك لو قال بلغني
ان فلان بن فلان اوصى ابي ولا ادري قدره واراد ان يحلف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك
وكذا المديون اذا قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسبت قدره واراد ان يحلف
الطالب لا يلتفت اليه قال شمس الائمة الحلواني الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحلاف
ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم او قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئا معلوما فانه يحلف نظرا
للووقف واليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى منزلا في يد رجل انه ملكه غصبه منه وان ذلك
له وملكه وهو يمنع عن ذلك فقال المدعى عليه انه وقف على جهة معلومة صار وقفا وعليه اليمين
للمدعى ان حلف برئ وان نكل ضمن قيمته ولا يدفع المنزل اليه وكذا لو اقام المدعى عليه البينة
على انه وقف على جهة معلومة ولم يذكر واقفه لا يندفع عنه اليمين وصار وقفا بقرارة والبينة فضل
لا يحتاج اليها هذا اذا قال هو وقف وما اذا قال وقفته على جهة معلومة واراد المدعى ان يحلفه يحلف
عند محمد ر ح خلافا لهما ولو اراد ان يحلف لياخذ الدار لا يحلف بالاتفاق والفتوى على قول محمد ر ح
كذا في الخلاصة * اذا ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا واقرا الغاصب بذلك ثم اختلفا في قيمته
فقال المغصوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال الغاصب ما ادري ما كانت قيمته ولكن علمت ان قيمته
لم تكن مائة فالقول قول الغاصب مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين يحلف الغاصب على ما ادعاه
المغصوب منه من الزيادة فان حلف ولم يثبت ما ادعاه المغصوب منه ذكر في كتاب الاستحلاف
ان المغصوب منه يحلف ان قيمة الثوب مائة كذا في المحيط * البائع اذا اقر بقبض الثمن ثم قال لم اقبض
واراد استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسانا عند ابي يوسف ر ح وعندهما لا يحلف قياسا
وهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية رجل اقر ببيع داره ثم قال اقررت بالبيع لكنني ما بايعت وطلب
بمينه الثالثة اذا اقر المشتري بقبض المبيع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المديون اقررت بقبض
الدين ولكنني ما قبضت الخامسة اذا قال الواهب اقررت بالهبة لكنني ما وهبت وطلب يمين
الموهوب له الكل على هذا الخلاف وعن محمد ر ح انه رجع الى قول ابي يوسف ر ح قال الامام
السرخسي ر ح الاحتياط في الاخذ بقول ابي يوسف ر ح ومشائخنا اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء

بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب لا يحلف بالعيب وان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد الثانية لو ادعى على الامر رضا لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى المدعيون ان الموكل ابرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه كذا في الخلاصة * اذا ادعى مسلم على ذمي خمر ابعينها تصح واذا انكر يستحلف وان ادعى عليه استهلاك خمر لا يحلف كذا في خزائن المفتين * ادعى على آخر مالا وانكر المدعى عليه ذلك ثم ادعى عليه في مجلس آخر انك استمهلني هذا المال وصرت مقرا بالمال والمدعى عليه ينكر المال والاستمهال يحلف على المال دون الاستمهال لان بالاستمهال يصير مقرا والافرار حجة المدعي والمدعى عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله ما للمدعي بينة والاصل في جنس هذه المسائل ان الانسان انما يستحلف على حق خصمه او على سبب حقه وانه قول ابي يوسف رح اما لا يحلف على حجة خصمه هكذا في الذخيرة * ادعى على رجل مالا بحكم الشركة وحمد المدعى عليه ذلك ثم ان المدعى عليه قال كان في يدي من مال كذا وكذا بحكم الشركة ولكن قد دفعته اليك فانكر المدعى الدفع والقبض ان كان المدعى عليه انكر الشركة وكون المال في يده اصلا بان قال لم يكن بيني وبينك شركة قط وما قبضت منك شيئا بحكم الشركة لا يحلف المدعي على القبض وان قال المدعى عليه وقت الانكار ليس في يدي شيء من مال الشركة يحلف المدعي كذا في الفصول العمدية * لو ادعى المضارب او الشريك دفع المال وانكر رب المال او الشريك القبض يحلف المضارب والشريك الذي كان المال في يده واذا ادعى المدعي ايفاء الثمن وانكر البائع فانما يحلفه اذا طلب المشتري يمينه ولو حلفه القاضي من غير طلبه ثم اراد المشتري تحليفه ثانيا له ذلك ثم اذا حلف البائع انه لم يستوف الثمن وقال المشتري انا اجي بالبينه على الايفاء القاضي لا يجبر المشتري على اداء المال بل يمهل ثلثة ايام بشرط ان يدعي حضور الشهود واما اذا قال شهودي فيب فيقبض عليه بالمال ولا يمهل كذا في خزائن المفتين * ادعى مال الشركة او المضاربة او الوديعة فقال (رسانده ام) يقبل قوله مع اليمين ولو حلف رب المال او المودع او الشريك الآخر (نيافته ام) لا يعتبر ذلك ولو ادعى القرض او ثمن المبيع فقال (رسانده ام) لا يقبل قوله ويعتبر يمين البائع والمقرض انه لم يصل فالحاصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده فالقول قوله في الدفع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان

شفعة فان طلب الجار الذي وراء الحائط يمين البائع والمشتري بالله ما باع الحائط ضرارا ولا فرارا من الشفعة على وجه التلجئة وابطال الشفعة حلفه القاضي على ذلك يريد بهذا والله اعلم ان الجار الذي وراء الحائط ادعى وقال ان صدقة الحائط كانت تلجئة وقد بعث الكل وخاصم المشتري سواء كانت الدار في يده او لم تكن او البائع ان كانت الدار في يده وطلب يمين البائع او المشتري كان له ذلك فاذا انكر يستحلف عليه فان حلف لم يثبت تلجئة الحائط وانقطع خصومة الجار عن المتصدق عليه والمشتري وان نكل ثبت تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط * لو ادعى احد هما انه اشتراه منه وادعى الآخر انه ارتهنه او اسنأ جرة بالف درهم فاقربه للسرتهن او للمستأجر او لا فقال صاحب الشرى حلفه لي بالله ما باعه منه فانه يحلفه له فان حلف انتهى الكلام وان نكل يثبت البيع ويثبت الخيار للمشتري ان شاء صبرا الى ان يفتك الرهن وتمضي مدة الاجارة وان شاء فسخ وان اقر لصاحب الشراء او لا فقال المرتهن او المستأجر حلفه لي بالله ما رهنه او آجره منه لم يكن عليه في ذلك يمين وكذلك لو كانا مدعين الاجارة فافرلا حدهم لم يحلف للآخر كذا في محيط السرخسي *

رجل في يديه دار او عرض او حيوان فقدّمه رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما انه اشتراه من ذي اليد بكذا فافر المدة على عليه لا حدهما بعينه انه باعه منه وانكر للآخر فقال الآخر للقاضي حلف المدعى عليه لي انه لم يبعه مني فانه لا يحلفه وكذا لو انكر المدعى عليه دعواه فحلفه القاضي لاحدهما فنكل وقضى عليه بالكلول ثم قال الآخر حلفه لي فانه لا يحلفه رجل في يديه دار او عرض فقدّمه رجلان الى القاضي وادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد وهبه له وسلمه اليه فافرلا حدهما بعينه وطلب الآخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلفه لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رهنه عنده بالف درهم وانه قبضه فاقربه لا حدهما او حلف لاحدهما فنكل لا يحلف للآخر كذا في فتاوى قاضي خان * لو ان رجلا في يديه امة او عبدا او عرض جاء رجلان وادعى كل واحد منهما انه له وانه له غصبة صاحب اليد وانه له وادعه من هذا وقدماه الى القاضي فسأله القاضي دعواه فان اقر به لاحدهما وجحد للآخر يؤمر بالتسليم الى المقر له فان اراد الآخر استخلافه فلا سبيل له عليه وتكون الخصومة للآخر مع المقر به لاحدهما في دعوى الملك المطلق فان قال الآخر للقاضي انما اقر به له ليدفع اليقين عن نفسه فحلفه لي فالصواب انه لا يحلفه له وكذلك في الوديعة عند ابي يوسف رح ويحلف في الغصب وكذلك في الوديعة عند محمد رح وان اقر لهما أمر بالتسليم اليهما ولا يضمن

كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي في باب اليمين * رب الدين اذا اقر بقبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر القبض فاراد بحلف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح القاضي لا يحلفه وعلى قول ابي يوسف رح يحلفه هكذا في المحيط * واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم يقبضه مني واني قد اقررت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة في المزارعة انه لا يحلف الموهوب له في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويحلف في قول ابي يوسف رح وكذا في كل موضع اذا ادعى انه كان كاذبا فيما اقر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اخرج صكبا اقرار رجل فقال المقر قد اقررت لك بهذا المال الا انك رددت اقراري يحلف المقر له كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ادعى علي وارث رجل مالا واخرج صكبا اقرار المورث بالمال فادعى الوارث ان المقر له رد اقراره او طلب يمين المدعى كان له ان يحلفه كذا في خزائن المفتين * فان مات المقر وادعى ورثته ان كان اقر تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا كذا اجاب الزعفراني وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في بعض تعليق بعض البخاريين انه يحلف الوارث على العلم وسعت عن والدي رح موثقة ايضا انه لا يحلف وهو من المسائل التي يحلف المورث ولا يحلف الوارث كما اذا ادعى المودع برد الودعة او هلاكها ومات قبل ان يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير كذا في الوجيز للكردي * واذا اقر رجل لانسان بمال ومات المقر فقال ورثته بعد موته ان ابانا قد اقر بمال كاذبا فلم يصح اقراره وانت ايها المقر له تعلم بذلك وادعوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم ان يحلفوه كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ان اشهد البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى ان ذلك البيع كان تلجئة وطلب يمين المشتري ذكر في كتاب الاستحلاف انه يحلف عندهم جميعا ويحلف بالله ما شرطت ان يكون البيع الذي جرى بينكما تلجئة كذا في الفصول العبادية في الفصل السادس عشر * عبد في يد رجل ادعاه رجل فقال ملكي اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد ملكي اشتريته من ذلك الرجل منذ عشرة ايام فقال المدعى البيع الذي جرى بينكما كان تلجئة له ان يحلفه كذا في الخلاصة في كتاب ادب القاضي * وكذا في الوجيز للكردي في كتاب الاستحلاف * قال محمد رح اذا كانت لرجل دار الى جنب دار رجل فتصدق احدهما على رجل بالحائط الذي يلي داره وقبضه المتصدق عليه ثم اشترى المتصدق عليه مابق من الدار من المتصدق فليس للجاريها

في الفصول العمادية * لو ادعى رجلان نكاح امرأة وقد ماها الى القاضي فاقترت لاحدهما وانكرت للآخر فقال الآخر حلفها لي لا يحلفها في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * وهل يستحلف الزوج المتر له ذكر فخر الاسلام عليّ البزدوي في شرحه ان فيه اختلاف المشائخ بعضهم قالوا لا يستحلف وبعضهم قالوا يستحلف فان حلف لا تستحلف المرأة بعد ذلك وان نكل تستحلف المرأة حينئذ فان نكلت قضي بالنكاح الثاني وبطل نكاح الاول كذا في المحيط * ولو انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه عليّ قول ابيوسف ومحمد رح فتكلمت فقضي بهاله لا يحلف للآخر في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى جارية وتقاضا ثم ردت على البائع بالعيب بالنكول ثم جاء البائع وقال ردت عليّ وهي حبلتي ان اقر المشتري الزمته وضمن البائع نقصان العيب الاول وان انكر بردها النساء فان قلن حبلتي يحلف المشتري بالله ما حدث عندك هذا الحبل ان حلف اندفع وان نكل ان شاء البائع امسكها ولا شيء له على المشتري وان شاء ردمع نقصان العيب الاول كذا في الخلاصة * وان قال المشتري للقاضي قد كان هذا الحبل عند البائع يستحلف البائع ولو ائبني ان يحلف بالله قد سلمتها بحكم هذا البيع وما بها هذا العيب قالوا ولو كانت الجارية في يدي المشتري فخذصم ائبني في العيب فلما حكم الحاكم بردها على البائع قال البائع انها حبلتي وهذا الحبل حادث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عنده فان القاضي يحلف البائع عليّ ذلك ولا يحلف المشتري هكذا في المحيط * رجل توجده عليه اليمين فقال ان المدعي قد حلفني في هذه الدعوى عند قاضي بلد كذا وطلب يمين المدعي عليّ ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفته فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعي عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعي عليه على المال كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى المدعي عليه انه ابرأني من هذه الدعوى وقال القاضي حلفته انه لم يبرأني عن هذه الدعوى لا يحلفه القاضي ويقال له اجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذه الاف فانه يحلف ومن المشائخ من قال الصحيح انه يحلف المدعي على دعوى البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال شمس الائمة الحلواني وعليه قضاة زماننا كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى عليّ رجل ما لا فقال المدعي عليه ان المدعي ابرأني عن هذه الدعوى فتوهم الحاكم ان هذا اقرار من المدعي عليه بالمال فحلف المدعي على البراءة فحلف المدعي عليه بعد ذلك على المال ام لا قال الخصاف رح وهكذا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله ابرأني المدعي عن الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي

لو اُحد منهما شيئاً فان اراد اُحد هما او كل واحد منهما ان يحلفه على النصف الآخر لنفسه لا يحلف في دعوى الملك المطلق وكذا في الودعة على قول ابي يوسف ر ح ويحلف في الغصب وعلى قول محمد ر ح في الودعة ايضاً اما اذا جحد لهما وطلب كل واحد منهما من القاضي ان يحلفه فالتقاضي لا يحلفه بالله ما هذا العبد لهما ولكن يستحلف لكل واحد منهما بعد هذا اختلف المشائخ قال بعضهم يحلف لهما يمينا واحدة بالله ما هذا العبد لهما لا لهذا ولا لهذا ولا يحلف لكل حد منهما يمينا على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة والرأي في ذلك للقاضي ان شاء بدأ بأحد هما من غير اقراع وان شاء اقراع بينهما تطيبا لقلوبهما ونقياً للثمة عن نفسه ثم اذا حلف لكل واحد منهما تطيبا يمينا على حدة فالمسئلة على ثلاثة اوجه الاول حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة وفي هذا الوجه برئ عن دعواهما وهذا ظاهر الثاني اذا حلف لا حد هما ونكل عن الآخر فان حلف الاول برئ عن دعواه واذا نكل عن الآخر قضي بكل العين له كما اذا ادعاه هو وحده فحلف ونكل فان نكل الاول فالتقاضي لا يقضي بنكوله للاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلوانه قضى للذي نكله او لامع انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك نفذ قضاؤه ولو نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة كما هو قول بعض المشائخ او نكل لهما على التعاقب بان حلف القاضي لكل واحد منهما يمينا على حدة كما هو قول بعضهم فالحكم في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضي بالعين بينهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعين بينهما وبالقيمة بينهما وفي دعوى الودعة يقضي بالعين بينهما ولا يقضي بشيء من القيمة عند ابي يوسف ر ح ويقضي بالقيمة عند محمد ر ح هكذا في المحيط * رجل في يده عبد ورثه من ابيه فادعى انسان ان العبد عبده اودعه اياه الميت وانكر صاحب اليد فانه يستحلف صاحب اليد على دعواه على العلم فان حلف برئ وان نكل قضى به وامره بالتسليم الى المدعي فان سلم فادعى على المدعي عليه آخر بمثل ما ادعاه الاول واراد ان يحلفه ليس له ذلك قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركة الاب سوى هذا العبد اما اذا كان في يده من تركة الاب شيء سوى هذا العبد يستحلف للثاني واذا نكل يقضى عليه ولو كان هذه الدعوى في الغصب لا يستحلف للثاني ايضاً اذا لم يكن في يده شيء من التركة سوى العبد وان كان يستحلف هكذا في الفصول

شرطا كان له ان يسترد ما منه كذا في خزائنه المفتين * رجل في يديه سلعة لا يعلم لاحد فيها حقا جاء رجل وادعى فيها دعوى وسع الذي في يديه ان يحلفه البتة بالله ماله فيها حق ولو كان المدعى مع المدعى عليه فصالحا من دعوى المدعى على دراهم ثم ان المدعى عليه جحد حق المدعى فيه لا يسعه ان يحلف ماله قبله حق حتى يعلم ان لاحق له في ذلك الشيء واذا حال الرجل غريبا من غرمائه على رجل بالف درهم ثم ان المحتمل له قدم المحيل الى القاضي وهو لا يرى ان الحوالة توجب براءة الاصيل وذلك قبل ان يجحد المحتمل عليه وقبل ان يفلس حل للمحيل ان يحلف ماله عليه حق اذا كان من رأي المحيل ان الحوالة توجب براءة الاصيل وان قضى للمحتمل له بمطالبة المحيل وجعل الحوالة بمنزلة الكفالة ثم اراد المحيل ان يحلف على براءة نفسه لا يسعه ذلك كذا في المحيط *

رجل عليه دين لرجل وبه رهن يفي بالدين فانكر رب الدين الرهن وحلف كان للمدعى عليه وهو الرهن ان يحلف بالله ماله على هذا الدين الذي يدعى ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * استعرض منه مائة ورهن صده رهنا ويخاف الضمان ان اقر بالدين انكر المرتهن يقول للقاضي سله ابهذه المائة التي تدعى رهن ام لا فان اقر بالرهن اقر هو بالمال وان انكر الرهن حلفه بان لا دين عليك بلارهن بها عذره فيمكنه الخاف بلاحت كذا في الوجيز المكرر ري * بالله ماله قبله شيء كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم والمدعى عليه يعلم انها نسيئة فخاف انه لو اقر بالالف وادعى الاجل ربما ينكر الاجل وبطالته بالالف حالة فالحيلة له في ذلك ان يقول للقاضي سلها انها معجلة او مؤجلة فان سألته فقال هي دالة وطلب يمين المدعى عليه كان للمدعى عليه ان يحلف بالله ماله على هذه الالف التي يدعى ولو حلف بالله ماله ملي اداء هذه التي يدعى كان صادقا في يمينه ولو كان عليه الالف حالة وهو معسر لا يسعه ان يحلف بالله ماله ملي هذه الالف التي يدعى حتى لو حلف بالطلاق ليس ملي هذه الالف وهو معسر يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دار يزعم ان طائفة منها له يعلم مقدارها ولم يعلم فادعى رجل لنفسه فيها حقا معلوما بان يدعى الثلث او الربع فقال المدعى عليه للقاضي انا نعلم للمدعى فيها حقا ولا ادري مقدار حقه فادفع اليه ما احببت لا ينبغي للقاضي ان يتعرض لذلك بشيء ولكن يحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى فان نكل فقد صار مقرا او باذلا بذلك القدر واما ما كان فهو حجة وان حلف على ذلك المقدار المعين فالقاضي يسكن المدعى مع المدعى عليه في الدار باقراره ان له فيها حقا كذا في المحيط * الباب الرابع في التحالف *

ان يسأل المدعي الك بينة على المال فان اقام البينة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم تكن للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه او لاعلى دعواه المال ودعواه البراءة لا يكون اقرارا بالمال فان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة قال المتقدمون من اصحابنا راجد دعوى البراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وهذا اصح قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح ينبغي ان يحلف المدعي او لاعلى البراءة هكذا في فتاوى قاضيخان * اذا توجه اليمين على الورثة فيمين لواحد منهم لا ينوب عن الباقيين حتى يستحلف الكل واذا توجه لهم اليمين على غيرهم فاستحلف الواحد منهم كاستحلف الكل وصورته رجل ادعى على الميت حقا وتوجه اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا يكتفى بيمين واحد منهم فان كان في الورثة صغير او غائب وقداد على الميت حقا يحلف الباقيين الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يتقدم ثم يحلفان ولو ادعى الورثة على رجل حقا للميت واستحلفه واحد منهم لم يكن للبقية ان يستحلفوه كذا في محيط السرخسي * لو ادعى احد شريكي العمان او احد شريكي المفاوضة حقا على رجل للشركة وحلف المدعي عليه لا يكون للشريك الاخر ان يحلفه كذا في المحيط * ولو ادعى رجل على احد الشريكين حقا من شركتهما فله ان يحلفهما جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى جماعة الشراء على رجل وحلفه ادهم كان لبقية المدعين ان يحلفوه كذا في خزائن المفتين * روى بن سماعة عن محمد بن رجل تزوج امرأة وابنتها في عقدين ثم قال لا ادري ابنتهما الاولى فانه يحلف لكل واحد منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبها والقاضي ابتدأ بابنتهما شاء وان شاء اترع بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل للاولى لزمته وبطل نكاح الاخرى اذا ادعت كل واحدة منهما ان نكاحها كان اولا كذا في محيط السرخسي * رجل وهب ارضا من ميراث ابيه وسلمها الى الموهوب له ثم جاءت امرأة الميت فادعت على الموهوب له ان الارض ارضها فانهم قسموا الميراث بعدما وهب لك الارض فوقع في قسمي وادعى الموهوب له ان الارض ارضه فانهم كانوا قسموا قبل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواهب وعجز الموهوب له عن اقامة البينة وحلفت المرأة على ذلك ليس له ان يحلف سائر الورثة وامر برد الارض كذا في الذخيرة * لو قال لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت انها لك عاي اديتها اليك فحلف فادها اليه هل له ان يسترد هاهنا بعد ذلك ان دفعها اليه على الشرط الذي

يتحالفان ثم يرد مثل الها لك ان كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل كذا في الهداية * رجل اشترى
عبد بن صفقة واحدة وقبضهما فمات احدهما واختلفا في الثمن قال ابو حنيفة ر ح القول قول المشتري
مع اليمين الا ان يشاء البائع ان يأخذ الحكي ولا شيء له واختلف المشائخ في قوله ولا شيء له قال بعضهم
اراد به ان لا يأخذ من ثمن المبت زيادة على ما اقرب به المشتري وهو الصحيح وتكلموا في الاستثناء انه منصرف
الى التحالف او الى يمين المشتري قال بعضهم بانه منصرف الى التحالف معناه لا يتحالفان الا ان يشاء
البائع اخذ الحكي فحينئذ يتحالفان لانه حينئذ صار الحكي كل المعقود عليه كذا في شرح الجامع الصغير *
وهو الاظهر كذا في محيط السرخسي * وفي الكفاية هو قول عامة المشائخ كذا في شرح ابي المكارم
لمختصر الوقاية * وقال بعضهم بانه منصرف الى يمين المشتري معناه القول قول المشتري مع يمينه
الا ان يشاء البائع اخذ الحكي فحينئذ لا يحلف المشتري وهو الصحيح لان المذكور يمين المشتري لا ترك
التحالف والاستثناء ينصرف الى المذكور كذا في شرح الجامع الصغير * واذا اشترى عبدا فباع نصفه
بعد القبض ثم اختلف البائع الاول مع المشتري الاول في ثمن العبد فعند ابي حنيفة ر ح ام يتحالفان
والقول قول المشتري مع يمينه وعند ابي يوسف ر ح يتحالفان في النصف الذي بقي على ملك
المشتري ان رضي بائعه بقبول هذا النصف وعند محمد ر ح يتحالفان في الكل واذا تحالفوا المشتري
على البائع نصف قيمة العبد ويرد النصف الذي بقي على ملكه ان قبله البائع وان ابي يعيب الشركة
رد قيمة هذا النصف ايضا كذا في الكافي * ومن اشترى جارية وقبضها ثم تقابلتا ثم اختلفا في الثمن
فانهما يتحالفان ويعود البيع الاول ولو قبض البائع المبيع بعد الاقالة فلا يحالف عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح
كذا في الهداية * رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في ك رحنطة ثم تقابلتا ثم اختلفا في رأس المال
فالقول قول المسلم اليه ولا يعود السلم كذا في شرح الجامع الصغير * اشترى عبد بن صفقة او صفقتين
احدهما بالف والآخر بالف مؤجل الى سنة فردا احدهما بالعيب فقال المشتري ثمن المردود
حال وقال البائع مؤجل فالقول للبائع ولم يتحالفوا وكذلك لو اشترى اهما بمائة في صفقة وقبضهما
ومات احدهما في يده ورد الآخر بعيب واختلفا في قيمة المردود فالقول للبائع ولم يتحالفوا وكان ثمن
احدهما دراهم وثمن الآخر دينار وقبضهما البائع واختلفا في ثمن الباقي بعد رد احدهما بالعيب فقال
المشتري ثمنه دراهم فرد الدينار وقال البائع على عكسه فالقول للمشتري مع يمينه ان ماتا
ولا يتحالفان خلافا لمحمد ر ح فان كانا قائمين يتحالفان بالاجماع وكذا اذا اختلفا في الصفقة فادعى

إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن والمبيع بان ادعى المشتري ثمنًا وادعى البائع أكثر منه او اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري أكثر منه او اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجتني بالفين فايهما اقام البينة قضي له وان اقاما البينة فالمبينة للزيادة الاولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقربه البائع من المبيع في حالة واحدة فبينة البائع الاولى في الثمن وبينة المشتري الاولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بينة قيل للمشتري أمّا ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والافسخنا البيع وقيل للبائع أمّا ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخنا البيع فان لم يتراضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبدأ يمين المشتري في الصحيح وهو المروي عن ابي حنيفة وابي يوسف رح وهو قول محمد وزفر رح وهذا اذا كان بيع عين بدين فان كان بيع عين بعين او ثمن بثمن بدأ القاضي يمين ايّهما شاء كذا في الكافي * وصفتا يمين ان يحلف البائع بالله ما باعه بالف ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وهو الاصح كذا في الهداية * فان حلفا فسخ القاضي البيع بينهما ان طلبا او طلب احدهما وهو الصحيح وايّهما نكل عن اليمين لزمه دعوى الآخر كذا في الكافي * وان لم يكن اختلافهما في البديل متصوذا بل كان في ضمن شيء آخر نحو ان يشتري الرجل من آخر سمنا في زق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالزق ليرده على صاحبه ووزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقي وقال المشتري هو زقك فالقول قول المشتري سمي لكل رطل ثمنًا او لم يسم هكذا في التبيين * ولا يخالف ان اختلفا في الاجل سواء كان في اصله او في قدره وكذا اذا اختلفا في شرط الخيار ما في اصله او في قدره وكذا اذا اختلفا في قبض الثمن او المبيع او في الحط او البراء او مكان تسليم المسلم فيه وحلف المنكر منهما في تلك الصور كذا في شرح ابي المكارم للنقاية * وان اختلفا في اصل البيع لم يتحالفوا والقول لمنكر العقد كذا في الكافي * اذا اختلفا في جنس العقد بان ادعى احدهما البيع والاخر الهبة او في جنس الثمن بان ادعى احدهما الدراهم والاخر الدنانير ذكر محمد رح في الجامع وقال لا يتحالفان قال مشائخنا المذكور في الجامع قولهما فاما عند محمد رح يتحالفان وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * ان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح والقول قول المشتري وكذا اذا خرج المبيع عن ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب وهذا اذا كان الثمن دينًا فان كان مبيعًا يتحالفان

وقبضتها ثم بعثها لنفسك فالجارية للمشتري فان كانت الجارية غيرة معروفة للمقر له يتحالفان ويبدأ يمين المقر فان حلها غرم المقر قيمتها وان كانت الجارية معروفة للمقر له فالصحيح انه يحلف المقر دون المقر له وقد نص محمد ر ح عليه في آخر هذا الباب ولم يغرم المقر قيمتها واخذ الثمن ان شاء والا فهو موقوف في يد البائع على تصديق المقر له فمضى ما دل على تصديقه بأخذه وان كانت الجارية هالكة فالقيمة لازمة للمقر له مجهولة كانت او معروفة كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بها او اعتقها او برها واستولدها ثم تحالفها ضمن المقر قيمتها لو كانت مجهولة وان كانت معروفة لا يضمن في الوجوه كلها وتبطل الكتابة بعجزها عن الاداء وتعنى بموت المقر لو كانت ام ولد ولا تعنى بموت المقر له وبأيتهما مات لو كانت مدبرة بزعم كل واحد منهما وتوقف الولاء لو كانت محررة بنفي كل واحد منهما ولو قال كانت ودبعة وامرني ببيعها وماتت ضمن المقر قيمتها بكل حال لانه اعترف بالتعدي وهو تسليم الودبعة الى الغير كذا في الكافي * وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وترا دافا وقع الاختلاف في الاجارة بدأ يمين المستأجر وان وقع في المنفعة بدأ يمين المؤجر وإيها نكل لزمه دعوى صاحبه وإيها اقام البينة قبلت بينته ولو اقامها فبينة المؤجر اولى ان كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المافع فبينة المستأجر اولى وان كان فيهما قبلت بينته كل واحد فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعي هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة يقضى بشهرين وعشرة وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الماضي قول المستأجر كذا في الهداية * اذا اختلف المولى والمكاتب في تدربل الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة ر ح والقول للبعد مع يمينه وقال يتحالفان وتفسخ الكتابة كذا في الكافي * وان اقام احدهما بينة تقبل بينته وان اقاما البينة كانت بينة المولى اولى الا انه اذا ادعى المولى قد ر ما اقام البينة عليه يعتق كذا في التبيين * اذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالف وقالت تزوجني بالفين فايهما اقام البينة تقبل بينته فان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة اذا كان مهر مثلها اقل مما ادعته وان كان لم يكن لها بينة تحالفا عند ابي حنيفة ر ح ولا يفسخ النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج او قل قضى بما قال الزوج وان كان مهر المثل مثل ما ادعته المرأة او اكثر قضى بما ادعته المرأة وان كان مهر مثلها اكثر مما اعترف به الزوج وان قل مما اعترفت به المرأة قضى لها بمهر المثل ذكر التحالف اولاً ثم التحكيم وهذا قول الكرخي كذا في الهداية * واما في قول الرازي فلا تحليف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهداً

البائع اتحاد الثمن وادعى المشتري بقدر الثمن فالقول للمشتري كذا في الكافي * لو اختلفا في عينية الثمن ودينته فادعى احدهما ان الثمن عين وادعى الآخر انه دين فان كان مدعى العين هو البائع كما اذا قال بعت منك جاريتي هذه بعبدك هذا والمشتري يدعى الكل ديناً ويقول اشتريت منك بالف درهم فان كانت الجارية قائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة عند المشتري سقط التحالف عندهما فالقول قول المشتري وعند محمد ربح يتحالفان ولو كان المدعى للعين هو المشتري وهو يقول اشتريت جاريتك بغلامي هذا وقال البائع بعتها منك بالف درهم او بمائة دينار فان كانت الجارية قائمة تحالفا وترادا وان كانت هالكة فكذلك تحالفا وترادا القيمة في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي في كتاب البيوع * اشترى امة فماتت بعد القبض فقال المشتري اشتريتها بالف وهذا الوصيف وقيمته خمسمائة وقال البائع بعتها بالفين فالقول للمشتري في ثلثي الجارية انه اشترىها بالف مع يمينه ويتحالفان في ثلثها وهو حصّة الوصيف ويحلف كل واحد منهما على جملتها يحلف المشتري بالله ما اشتريتها بالفين ويحلف البائع بالله ما بعتها بالف وهذا الوصيف واذا حلف غرم المشتري ثلث قيمة الجارية مع الالف واخذ الوصيف وعند محمد ربح يتحالفان في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى البائع انه باع الامة بالف وبهذا الوصيف وادعى المشتري انه اشترىها بالفين وهلكت الامة في يد المشتري فالقول للمشتري مع يمينه ولم يتحالفاني شيء من الامة وكذا لو كان مكان الوصيف مكيل او موزون بعينه كذا في الكافي * وان ادعى البائع البيع بالفين والمشتري بمائة دينار ووصيف فالقول للمشتري مع يمينه في حصّة مائة دينار اذا قسمت الجارية عليها وعلى الوصيف ويتحالفان في حصّة الوصيف ويغرم قيمته مع المائة الدينار ادعى المشتري بالف وبمائة دينار والبائع بالفين فالقول للمشتري مع يمينه وكذا اذا ضم الى الدراهم شيئا مكىلا او موزونا او معدودا بغير عينه فهو بمنزلة الثمن وما كان معينا فهو مبيع فيحلف البائع في قدره بالاجماع كذا في محيط السرخسي * مبدّق قطع عند البائع فقال البائع قطعه المشتري قبل البيع ولي عليه نصف القيمة وكل الثمن وقال المشتري قطعه البائع بعد البيع واى الخبر ان شئت اخذته بنصف الثمن وان شئت تركته ولاينة لهما تحالفان فان حلّفا اخذه المشتري بكل ثمنه او تركه وان برهنا فالبينة لمشتريه وان اتفقا ان قاطعه بائعه او مشريه او اجنبى وادعاه البائع قبل البيع والمشتري بعده فالقول قول البائع والبينة لمشتريه كذا في الكافي * لو قال البائع الجارية التي بعتها ملك هذا الرجل وكلني ببيعها وقال المقر له بعتها منك بمائة دينار

ان يأخذها فاذا اخذها كان المشتري بالخيار ان شاء صبر حتى تنقضي مدة الاجارة ثم يأخذها وان شاء فسخ البيع وان وهبها رب الدابة من غيره او اعارها او اجرها فان كانت الاجارة الاولى معروفة فله ان يسترد من ايديهم وان لم تكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البيعة فان كانت الدابة في يد الموهوب له فله ان يقيم البيعة ويأخذها وان كان الواهب غائباً فاذا اخذها ومضت مدة الاجارة فليس للموهوب له ان يأخذها وكذلك اذا كانت في يد المشتري فالمشتري خصم فله ان يقيم البيعة عليه وان كانت في يد المستعير او المستأجر فاراد ان يقيم البيعة عليهما والاجارة والاعارة من الثاني ظاهرة اولم تكن ظاهرة واقام المستعير والمستأجر الثاني بيعة على العارية والاجارة ورب الدابة غائب فلا تقبل بيعة المستأجر عليهما هكذا في الفصول العمادية * استأجر دابة وقبضها غاب المالك فادعى آخران اجارته كانت اسبق منه وبرهن افنى فخر الاسلام البزدوي بانه يقبل وهذا اقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب خصماً بل ادعى الفعل عليه بان يقول كان سلمها اليّ وانت قبضتها مني اما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة مني لا اليّ لا يقبل وبه افنى الامام ظهير الدين قال السرخسي رح الصحيح عدم الانتصاب كالمستعير من المالك وكذا في دعوى الرهن والاعارة لا يصلح المستأجر خصماً والمشتري والموهوب له يصلح خصماً الكل واحد واليه مال ابو بكر رح كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى رجل داراً في يدي رجل انها في اجارتي اجرنها فلان وادعى ذواليد انها في اجارتي اجرنها فلان آخر تسمع دعوى المدعي وينتصب صاحب اليد خصماً بخلاف ما اذا ادعى المدعي الملك المطلق وصاحب اليد ادعى الاجارة واذا ادعى المستأجر بغير حضرة الآجر تسمع دعواه كذا في المحيط * ادعى ان هذه الدار كانت لفلان الغائب وذواليد اشترها منه وقبضها منه وانا شفيعتها اطلب الشفعة وذواليد يقول هي داري لم اشترها من احد او قال دارك بعثها من فلان ولم يسلمها وانا اطلب الشفعة لا يقبل عند الامام ومحمد رح حتى يحضر البائع في الفصل الاول والمشتري في الفصل الثاني والامام الثاني رح جعل ذواليد خصماً وحكم عليه بالشفعة وجعله حكماً بالشفعة على البائع والمشتري واخذ الثمن ووضع على يدي مدل وان كان المشتري حاضراً بنكر الشراء فمحمد رح حكم للشفيع بالشفعة وجعل العهدة على المشتري ودفع الثمن اليه كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بشراء الدار اذا اشترى الدار وقبضها فجاء الشفيع واراد ان يأخذ الدار من يد الوكيل كان له ان يأخذها ولا يشترط حضرة الموكل ولو كان المشتري

لا أحدهما وفيما عداه فالقول قوله يمينه إذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها إذا كان مثل ما ادعته أو أكثر قال في النهاية وهذا هو الأصح وذكر في بعض الشروح قالوا إن قول الكرخي هو الصحيح كذا في العناية * ويبدأ يمين الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رَحِمَهُمُ اللهُ وَلَوْ ادَّعى الزَّوجُ النِّكَاحَ عَلَى هَذَا الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ تَدْعِيهِ عَلَى هَذِهِ الْجَارِيَةِ فَهِيَ كَالْمَسْئَلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِلَّا أَنَّ قِيَمَةَ الْجَارِيَةِ إِذَا كَانَتْ مِثْلَ مَهْرِ الْمِثْلِ يَكُونُ لَهَا قِيَمَتُهَا دُونَ عَيْنِهَا كَذَا فِي الْهِدَايَةِ * الباب الخامس فِيمَنْ يَصْلَحُ خَصْمًا لغيره ومن لا يصلح وفيمن تشترط حضرته ومن لا تشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث بعد الدعوى قبل القضاء تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والإجارة كالرهن وأما حضرة المزارع هل هو شرط في دعوى الضياع إن كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضوره وإن لم يكن البذر منه إن نبت الزرع فكذلك وإن لم ينبت لا يشترط هذا في دعوى الملك المطلق أما إذا ادَّعى على آخر غصب ضيعته وانها في يد المزارع لا تشترط حضرة المزارع لأنه يدعي عليه الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فجاء مستحق واستحقها لا يتضي بالدار له إلا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة * المشتري شراء فاسدا يصلح خصما للمدعي إذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده لو اشترى شيئا بشرط الخيار فأدعاه آخر تشترط حضرة البائع والمشتري عند أبي حنيفة رَحِمَهُمُ اللهُ والمشتري بالبائع لا يكون خصما للمستحق كذا في الفصول العبادية في الفصل الثالث * رجل في يده جارية ادَّعى رجل أن فلان بن فلان الغائب كان شريكها شركة عنان في ألف بيننا وإن الغائب اشترى هذه الجارية بذلك المال المشترك فنصفها لي ونصفها لفلان الغائب فقال الذي في يده الجارية أنا أعلم أن فلانا الغائب اشترى هذه الجارية بمال مشترك بينك وبين فلان الغائب فنصفها لك ونصفها لفلان الغائب إلا أن فلانا الغائب أمرني أن أذهب بالجارية إلى بغداد وأبيعها قال الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين ليس للمدعي أن يمنع من أن يذهبها إلى بغداد قال وكذا لو كان الغائب مضاربا وكل من كان له حق التصرف وإن كانت الشركة بينهما شركة ملك لا شركة عقد كان له أن يمنع عن المسافرة بها وعن التصرف فيها كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر ثلث دواب ثم إن رب الدواب أجرد ابنة من غيره وأعار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم فإن باع من عذر فبيعه جائزا وإن باع من غير مذكور كان للمستأجر أن يأخذها

ذلك فالقاضي يسمع بينته على الوارث ويقضي بوصيته فان دفع الوارث الثلث الى الموصى له
ثم جاء رجل آخر واقام بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وقد غاب الوارث واحضر الموصى له الى
القاضي فالقاضي يجعل الموصى له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره ان يدفع نصف ما في يده
الى المدمى الثاني فان لم يكن عند الاول شيء بان هلك ما في يده واستهلكه وهو معدم فاحضر الثاني
الوارث واراد ان يأخذ منه بعض ما في يده فجحد الوارث وصيته لم يكلف الثاني اعادة البينة
على الوارث وكان للموصى له الثاني ان يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع الوارث
يتبعان الاول فيأخذان منه نصف ما اخذ فاذا اخذ ذلك اقتسما على خمسة اسهم سهم للموصى له
الثاني واربعة اسهم للوارث فالخصومة الى القاضي الذي قضى للاول والى قاض آخر سواء
ولو كان الموصى له الاول هو الغائب واحضر الثاني الوارث فالقاضي يقضي على الوارث
ويكون القضاء على الوارث قضاءً على الموصى له الاول فان كان القاضي قضى بوصية الاول
ولم يدفع اليه شيئاً حتى خاعمه الثاني والوارث غائب فان خاصمه الى ذلك القاضي بعينه جعله
خصماً وان خاصمه الى قاض آخر لم يجعله خصماً ولو كان الموصى له الاول هو الغائب والوارث حاضر
ولم يدفع القاضي الى الموصى له الاول شيئاً فالوارث خصم للموصى له الثاني وان خاصمه الثاني الى
قاض آخر هذا كله اذا اقر الموصى له الاول بان المال الذي في يده بحكم الوصية من الميت او كان
ذلك معلوماً للقاضي اما اذا لم يكن شيء من ذلك والاول يقول هذا مالي ورثته من ابي والميت
ما اوصى لي بشيء وما اخذت من ماله شيئاً فانه يكون خصماً للموصى له الثاني فان قال هذا المال
ودبعة عندي من جهة فلان الميت الذي يدعى الثاني الوصية من جهته او قال غصبته منه فلا خصومة
بينهما وان قال هو ودبعة عندي من جهة رجل آخر غير الموصى او قال غصبته منه فهو خصم الا
ان يقيم بينة على ما قال كذا في المحيط * رجل هلك وترك مالا ووارثاً واحداً واقام رجل بينة
ان له على الميت الف درهم دين فتقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الف درهم وغاب
الوارث فحضر غريم آخر للميت وادعى عليه الف درهم فان الغريم الاول لا يكون خصماً للغريم
الثاني ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصماً له ثم اذا قضى
القاضي على الوارث وقد توى ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول فاخذ منه
نصف ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريباً وكان موصى له بالثلث

وهو الوكيل لم يأخذ الدار فالشبيع لا يأخذها الا بحضرة الموكل او وكيله وبحضرة البائع او وكيله فعلى هذا اذا استحق المشتري من بدل الوكيل بالشراء لا يشترط حضرة الموكل للقضاء به للمستحق ويكتفى بحضرة الوكيل كذا في الفصول العمادية * آجر داره وسلمها ثم غصبها من المستأجر فاصب لا تصح دعوى المالك على الغاصب بلا حضور المستأجر كذا في الوجيز للكردي * لو اشترى دارا لهم يقبضها حتى غصبها رجل من البائع ان كان المشتري نقداً الثمن او كان الثمن مؤجلاً فالخصم هو المشتري والا فالخصم هو البائع كذا في الفصول العمادية * باع البائع المبيع من آخر قبل نقد المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الاول على الثاني لانه يدعى الملك لنفسه وذواليد يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذه من يدنى اليد كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى من آخر جارية بالف درهم ولم ينقد ثمنها وقبضها بغير اذن البائع وباعها من رجل آخر بمائة دينار وتقا بضاو غاب المشتري الاول وحضر بائعه واراد استردادها من يد المشتري الثاني فان اقر المشتري الثاني ان الامر كما وصف البائع الاول كان للبائع الاول ان يسردها من المشتري الثاني وان كذب المشتري الثاني البائع الاول او قال لا ادري أحق ما قاله البائع الاول او باطل فلا خصومة بينهما حتى يحضر المشتري الاول كذا في المحيط * ادعى على رجل انه فقاً عين عبده والعبده حي لا تسمع الدعوى والبينة الا بحضرة العبد ولو لم يكن العبد حياً تسمع ويقضى بارش العين كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد صغيراً لا يعبر عن نفسه فالقاضي يقضي بالارش للمدعى على الفاقى ولا يشترط حضرة العبد ولو ان المدعى عليه اقرانه فقاً عين العبد وانه عبده هذا المدعى والعبده غائب فانه يقضى بارش العبد له كذا في المحيط * ولو اقام البينة انه فقاً عين برذون له تقبل وارهاء البرذون للقاضي ليس بشرط صحة الدعوى حتى لو كان حاضراً تجب اراء القاضي انه فقاً عينه ام لا فان جاء الرجل بالبرذون مفقود العين وقال البرذون له لم يقض له بالارش الابينة يقيمها على الملك وان المدعى عليه فقاً عينه وهو يومئذ له فحينئذ يأخذ ارش العين فان اقام صاحب البرذون بيته انه له وان الفاقى فقاً عينه وهو يملكه واقام المدعى الاول البينة على انه له وان ذاليد فقاً عينه فتكون بينته الاولى كذا في محيط السرخسي * لو ادعى جرحاً في دابة او خرقاً في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة كذا في خزائن المفتين * رجل هلك وترك ثلثة آلاف درهم وترك وارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله وجحد الوارث

لم اقبض من مال الميت شيئا لم يلتفت الى قوله ولو كان مكان الموصى له غريم يدعي دينا على الميت لم يكن الذي قبله المال خصما سواء كان صاحب اليد مقرا بالمال او جاحدا فان اقام هذا المدعي بينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضي بينته ولم ينصب عن الميت وصيا وادعى المدعي ان يقيم البينة عليه بذلك الدين فاذا فعل ذلك قبل بينته على الدين وامر الذي قبله المال بقضاء الدين الى الغريم ان كان الذي قبله المال مقرا بذلك هكذا في الذخيرة * ولو ان الموصى له اقام البينة ان فلانا مات ولم يدع وارثا ووصى له بالالف التي قبل فلان وديعة او غصبا او قال الشهود لا نعلم له وارثا والذي قبله المال مقرا بالمال الذي قبله القاضي يتضي بالمال للموصى له كذا في المحیط * والخصم في اثبات الوصاية وارث الميت او موصى له او غريم له للميت عليه دين او غريم له على الميت دين كذا في الفصول العمادية * رجل مات وله ابنان احدهما غائب فادعى الحاضران له على ابيه الف درهم دين ولا مال للميت غير الف درهم على رجل فاني اقبل بينة الابن الحاضر في اثبات الدين على الاجنبي ولا اسمع بينته على ابيه بدينه ولا اقضي له من الف التي قضيت على الاجنبي بشيء فوقف الف حتى يجيء الاخ كذا في المحیط * ادعى دارا في يدي رجل ان فلانا الغائب اشتراها منك لاجلي وجمد ذواليد البيع يقبل بينة المدعي عليه وكذلك لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء وهذا بمنزلة من ادعى دارا في يدي رجل وقال اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وذكر في دعوى المنتقى قال ابو سفيان لو قال ذواليد قد كنت بعثتها من فلان الذي تزعم انك وكلته بالشراء لك وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين ذى اليد وكذلك لو قال كنت بعثتها من فلان الذي تزعم انك اشتريتها منه وهي في يدي حتى يدفع الثمن او قال اودعتها فلا خصومة بينهما كذا في الفصول العمادية * رجل جاء بصك باسم غيره على رجل الى ذاك الرجل وقال هذا المال الذي في هذا الصك باسم فلان عليك قد اقر به فلان لي ولي البينة على ذلك فان انكر المدعي عليه ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم فتقبل بينة هذا المدعي عليه ويقضى له بالمال وان اقر بالمال للرجل الذي الصك باسمه لا تقبل بينة هذا على الغائب الذي الصك باسمه حتى يحضر كذا في خزانة المفتين * عن ابن سماعة عن محمد بن رح في رجل امر رجلا ان يشتري له عشرة دنانير بمائة درهم فقبل ذلك وقبض الدنانير ودفع الدراهم فجاء رجل يدعى الدنانير فامشترى خصم له ولا اقبل بينة المشتري ان فلانا امره واشترى

وقبضه وغاب الوارث فاقام رجل البينة ان له على الميت ديناً فالموصى له ليس بخصم له كذا
في الذخيرة * رجل اقام بينة على وارث ميت انه اوصى له بهذه الجارية بعينها وهي ثلث ماله
وقضى القاضي بذلك ودفعها اليه وغلب الوارث ثم اقام آخر البينة على الموصى له ان الميت اوصى
له بها فان ذكر وارجوعا قضى القاضي بكل الجارية للثاني وان لم يذكر وارجوعا قضى بنصفها للثاني
وبكون هذا قضاءً على الوارث غاب او حضر حتى ان الموصى له الاول لو ابطال حقه كان كل
الجارية للثاني فان دفع القاضي الجارية الى الاول ثم غاب الموصى له وحضر الوارث لم ينتصب
الوارث خصماً للموصى له الاخر خاصمه الى القاضي الاول والى غيره فان كان القاضي قضى
للاول بالجارية فلم يدفعها اليه حتى خاصم الثاني الوارث فان خاصمه فيها الى القاضي الاول
لم يجعله خصماً وان خاصمه الى قاض آخر جعله خصماً ثم القاضي اذا سمع بينة الثاني على الوارث
في هذا الفصل قضى الثاني بنصف الجارية سواء شهد شهوده على الرجوع من الاول او لم يشهدوا
على الرجوع فاذا حضر الاول فان اعاد الثاني البينة على الرجوع اخذ الكل والاخذ نصفها
وان اقام الاول بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله ودفعه القاضي اليه ثم اقام الثاني البينة على
الاول ان الميت رجع عن الوصية الاولى واوصى بثلث ماله للثاني فالقاضي يأخذ الثلث من الاول
ويدفعه الى الثاني ولو كان الوارث هو الحاضر قضى القاضي بالوصية الثانية دون الرجوع عن الوصية
الاولى ولو كان الاول موصى له بعبد بعينه والعبد مدفوع اليه بقضاء القاضي ثم اقام آخر البينة على
الموصى له ان الميت اوصى له بمائة من ماله فالموصى له بالعبد لا يكون خصماً له ولو حضر الوارث
وغاب الموصى له الاول كان الوارث خصماً للثاني كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم
قرض او فصب او ودعة وهي قائمة بعينها في يد الغاصب والمودع فاقام رجل البينة ان صاحب
المال توفي واوصى له بهذه الالف التي قبل هذا الرجل وهو مقر بالمال لكنه يقول لاندري اُ مات
فلان او لم يميت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارثا او وصيا فان قال الذي في يديه
المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شيء صار خصماً للمدعي وقضى له بثلث ما في
يد المدعي عليه الا ان يقيم المدعي بينة ان الميت ترك الف درهم غير هذه الالف وان الوارث
قبض ذلك فحينئذ يقضى القاضي للموصى له بكل هذه الالف فلو حضر الوارث بعد ذلك وقال
لم اقبض

لواقام شاهدا واحدا ثم تصرف المدعى عليه هذه التصرفات لم يجز في حق المدعى كما في الشاهدين ولولم يباشر المدعى عليه هذه التصرفات ولكن اقر بالعبد المدعى به للمدعى بعد ما اقام المدعى البينة فالقاضي يقضي عليه بالافترارام بالبينة ذكر في القضية انه يقضي بالافترار وفي الجامع الكبير قال يقضي بالبينة كذا في الخلاصة * رجل ادعى عينا في بدرجل انه له وانكر المدعى عليه فقبل ان يقيم المدعى البينة على دعواه باع المدعى عليه العين من رجل واشهد عليه فلما اقام المدعى البينة بعد ذلك على ما ادعى وقضى القاضي له بالعين اقام ذلك المشتري البينة على المقضي له ان العين له وفي يده بغير حق فقضى له ثم ان المقضي له الثاني وهو المشتري باعه من بائة او وهبه له جاز ويعود العين اليه وهذه حيلة بفعله الناس لدفع الظلم الا انه انما تصح هذه الحيلة اذا لم يدع الشراء من المقضي عليه الاول وانما ادعى ملكا مطلقا وما اذا ادعى الشراء منه لا تسمع دعوى المشتري كذا في فتاوى قاضيهان * في القضية رجل ادعى نصف دار في يد رجل فاقره المدعى عليه ولم يدفع اليه وغاب وحضر رجل آخر وادعى هذا النصف فالمقر له لا يكون خصما ولو غاب المقر له وحضر المقر فهو خصم كذا في الخلاصة * رجل اقر بدار في يده انها لفلان سمي رجلا غائبية منقطعة وانه امر فلانا ان يحفظها على المقر له ثم ان ذلك الرجل جعلها على يدي وقدمات فالمجوعول بيده يكون خصما لكل ما ادعاه الا ان يقيم البينة على ان الغائب فلان بن فلان وقد اثبتوا معرفته دفعها الى المبت الذي دفعها اليه هذا الذي هي في يده وغاب فاذا اقام على ذلك بينة فلا خصومة بينه وبين المدعى قال ولا اجعله وصيا لافيهما خاصة في قول محمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يكون وصيا في كل شيء رجل ادعى ان له على فلان الف درهم وانه مات قبل ان يؤديها اليه وان له في يدك من ماله الف درهم وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالتقاضي لا يسمع دعواه ولا يقبل بينته ولو طلب من القاضي ان يحلف المدعى عليه فالتقاضي لا يحلفه كذا في المحيط * اذا استحق مال المضاربة وفيها ربح فالخصم في قدر الربح المضارب ولا يشترط حضرة رب المال فيه وان لم يكن فيه ربح فرب المال كذا في الوجيز للكردي * قال هشام سألت محمد ارح يقول في رجل وتب على طريق من طرق المسلمين نافذ فبنه فيه اوزرع ثم خرج ودفعه الى انسان فجاء اهل الطريق وخصموه فاقام الذي في يده بينة انها في يدي من قبل فلان وكله به ودفعه اليه قال ان كان طريقا مما بشكل ولا يعلم انه طريق

هذه الدنانير له وان اقر مدعى الدنانير بذلك لم اجعل بينهما خصومة كذا في المحيط *
 رجل ادعى على رجل انه باع هذا العبد بالف درهم بامر مولاه فلان وهو بضاعة في يديه فقال
 المدعى عليه بعته بغير امر صاحبه فاني اجعله خصما واقضي عليه بدفع العبد الى المشتري كذا
 في الذخيرة * رجل ادعى مملوكا وزعم انه له وقال ليس هو اليوم في يدي وقال المملوك انا مملوك
 لفلان الغائب فان جاء المملوك بينة على ما ذكر فلا خصومة بينه وبين المدعى وان لم يقم
 على ذلك بينة قبلت بينة المدعى عليه وقضيت به له فان جاء المقر له بعد ذلك لم يكن له على العبد
 سبيل فان اقام بينة قبلت بينته ويقضى له بالعبد على المقر له الاول كذا في المحيط * لوان رجلا
 ادعى عبدا في يدي عبد اودعني ديناه عليه اراد على شراء شيء منه فهو خصمه الا ان يقر المدعى
 انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة كذا في الذخيرة * وفي المنتقى دار في بدر رجل ادعى
 رجل انها دار فلان وان فلانا ذلك كان رهن عندي هذه الدار بالالف النسي لي عليه منذ شهر ودفعها
 الي وقضتها منه ثم انه بعد ذلك استعارها مني فاعرتها اياه واقام البينة على ذلك ورب الدار
 غائب واقام الذي في يديه الدار البينة ان الدار داره اشتراها امس من الغائب الذي يدعى
 المدعى انه رهنها او قال اشتريتها منه منذ عشرة ايام قال مدعى الرهن يستحقها وليس لمدعى
 الشراء ان ينقض البيع اذا كان البائع غائبا وكذا الوادعى الاستيجار مكان الرهن ولو كان مكان
 المرتهن والمستأجر رجل يدعى ملك الدار ويقول اشتريتها من الغائب منذ شهر قبل شراء ذى البند
 فهو خصم يقضى له بالدار وينقض البيع الثاني وبؤخذ الثمن من المدعى ويكون امانة عنده
 ويسلم اليه الدار اذا كان لم يشهد شهود المدعى ان البائع قبض منه الثمن كذا في فتاوى قاضيخان *
 قال هشام سألت محمدا راح عن رجل قال اشتريت من رجل جارية ونقدت الثمن وقبضت
 الجارية واستحقها مني انسان بينة وقضى القاضي بها للمستحق فاحضرت الذي باعها فقال
 البائع لي البينة على ان الذي استحقها منك باعنيها او اقربها الي قال القاضي بخير المشتري
 ان شاء ولّي الخصومة بنفسه وان شاء ردها ويرجع بالثمن على البائع وان قال المشتري اف
 امرى وبلى البائع الخصومة بنفسه ليس له ذلك كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر عبدا بعينه
 واقام البينة فزكوا اولم يزكوا حتى افرزوا البندانه حرا وباعه من غيره او وهبه لا يصح العتق في حق
 المدعى اما النصرفات في حق المقر فصحيح حتى لو لم يظهر عدالة الشهود يعمل اقراره وكذلك

خصم له فلو حضر البائع بعد ما اقام المستحق البينة على النصف وقضى القاضي بالنصف له رد المشتري على البائع ربع الابريق ورد البائع على المشتري نصف حصة ما استحق مما هو مملوك بالسبب الصحيح ولا يثبت للمشتري الخيار وان صار البائع شريكاً له في الابريق وكذا لو اشترى من رجل عبد ابصفقة واحدة نصفه بمائة دينار حالة ونصفه بمائة دينار الى العطاء فقبض المشتري العبد وغاب البائع فحضر رجل و اقام البينة ان له نصف العبد هكذا في الذخيرة * لو باع النصف واودعه النصف وغاب فادعى رجل النصف لم يكن المشتري خصماً ولو باعه رجل النصف واودعه آخر النصف ثم استحق النصف قضى له بربع العبد وهو نصف المشتري ويرجع المشتري على البائع بنصف الثمن كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلاً اشترى من رجل نصف عبد ثم اشترى منه نصفه الآخر احدى صحتهم والاخر فاسد او كانا صحيحين او كانا فاسدين ثم جاء رجل وادعى عليه نصف العبد و اقام البينة فالمشتري خصم له ويتضى القاضي عليه بالنصف الذي ورد عليه البيع الثاني ولو كان البيع الاول صحيحاً والبيع الثاني بمينة اودم او خمر لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر البائع لان المشتري بدم او مينة او خمر غير مملوك بالاتفاق كذا في المحيط * اذا ادعى على امرأة انها امته وهي تحت زوج والزوج غائب فدعواه صحيحة ولا يشترط حضرة الزوج كذا في الذخيرة * رجل ادعى على رجل انه قطع يد عبده خطأ وله عليه نصف قيمته خمسمائة او ادعى انه زوج امته فلانة منه وله عليه المهر والعبد والامة حيان غائبان فقال المدعى عليه نعم لكن لا اعطيك الارش والمهر مخافة ان يحضر العبد والامة فينكران الملك لك فيضمناني فالقاضي يلزمه الارش والمهر بافراره وكذلك الجواب فيما اذا كان المهر عرضاً من العروض وان كان للعبد ودبعة الف درهم عند هذا الرجل او غصبه منه او كان من قرض او بيع فافر الذي عنده المال ان الذي دفع اليه المال عند هذا الرجل وصدقه المقر له لاسبيل للمقر له على ذلك وكذلك لو قال الذي في يده المال ان هذا المال مال هذا الرجل غصبه منه عبده ودفعه اليه وصدقه بذلك المقر له وكذلك ان اقران فلاناً امر عبده ببيع امته له فباعها ولم يقبض الثمن وصدقه رب العبد بذلك لم يجبر على دفع الثمن الى المولى هذا كله اذا كان المال قائماً في يد المقران كان مستهلكاً فللمقر له ان يأخذ بذلك فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبداً فلان او ان يكون غصب من فلان شيئاً كان القول قوله فله ان يضمن المقر مثل المال الذي اقر بقبضه ثم هل يرجع المقر على المقر له

الابينة فلا خصومة بينهما حتى يحضر الدافع وان كان مما لا يشكل فهو خصم كذا في الذخيرة *
 ابراهيم في نوادره عن محمد ر ح رجل اعتق عبدا ومات الرجل فجاء رجل وادعى انه
 ابن الرجل الميت الذي اعتق وليس للميت وصي هل يكون هذا المعتق خصما قال ان كان
 اعتقه في حالة المرض يكون خصما وان كان اعتقه في حالة الصحة لا يكون خصما كذا في المحيط *
 رجل اشترى من آخر عبدا وام يتقاضا حتى ادعاه رجل والمدعي مقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري
 عند الحاكم وقال لابينة لي واستحلفهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري فان المشتري يأخذ بالثمن
 فاذا اداه سلم العبد للمدعي وان حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمته للمدعي الا ان يجز
 البيع وبرضى بالثمن كذا في الذخيرة * رجل في يديه دار وهو مقر بانها لفلان مات وتركها مبرانا
 وسمى الورثة وبعضهم غيب وادعى الشراء من الغيب حقوقهم وسأل ان يترك ذلك في يده الى
 ان يحضر ولم اتركه في يده فان احضر بينته على الشراء سمعت شهادتهم ولكن لا انفذ البيع ولا اقضي
 على الغائب ولكن اترك في يده واستوثق كفيلا حتى يقدم الغائب فيستأنف الخصومة معه
 كذا في المحيط * رجل وكل رجلين بخصومة رجل فاقام المدعي على احدهما شاهدا واحدا
 وعلى الآخر شاهدا آخر قال هو جائز وكذلك لو اقام على الوكيل شاهدا واحدا وعلى الموكل شاهدا
 وكذلك لو اقام على ابي شاهدا وعلى الورثة بعد موته شاهدا كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ر ح
 رجل في يديه دار قال صاحب اليد لرجل هذه الدار لك ورثتها من اخيك فلان وقال المقر له لابل
 هذه لرجل آخر ورثتها من اخيه قضي به للمقر الآخر اذا كان كلام المقر له موصولا فان غاب المقر له
 الاول وجاء المقر له الآخر الى الذي الدار في يديه واقام البينة عليه باقراره للغائب وباقرار الغائب له
 لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو اشترى شيئا بمينة اودم او خمر او خنزير وقبض المشتري ثم استحقه
 انسان بالبينة ففي الشراء بالميته والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه كذا في الفصول
 العبادية * وفي الشراء بالخمر والخنزير يكون المشتري خصما وتسمع البينة عليه كذا في المحيط *
 قال محمد ر ح في الجامع رجل اشترى من آخر ابريق فضة بدبنارين وقبض الا بريق ونقد دينار
 واحدا ثم تفرقا قبل ان ينقد الدينار الاخر حتى فسد العقد في نصف الا بريق لا يتعدى الفساد الى النصف
 الاخر فان خسر رجل بعدما غاب بائع الا بريق وادعى ان نصف الا بريق له كان المشتري
 خصما له

عبد للمقر كان القول قوله وقضى القاضي له بالمال الذي اخذه المقر له ان وجده قائما الا ان يقيم المقر له للحال بينة ان المال ماله وان كان المقر له استهلك ذلك المال الذي اخذه فاراد الغائب ان يضمن المقر الذي كان المال في يده كان له ذلك ولو قال المقر هذا المال اودعني عبد فلان ولا ادري أهولك ام لا فاقام المدعي بينة ان المال ماله فالتقاضي يقبل منه هذه البينة ويدفع المال اليه فان حضر الغائب وانكر ان يكون عبد للمقر اخذ ماله ويقال للمدعي اعد بينتك والا فلا حق لك وان قال المقر وهو الذي في يديه المال هذا المال لك اودعني عبد فلان ولا ادري أهولك ام لا فاقام المدعي بينة ان فلانا عبدك لم يكن بينهما خصومة ولم تقبل بينته كذا في المحيط * رجل وهب لعبد رجل شيئا ثم اراد الرجوع ومولى العبد غائب فان كان العبد مأذونا يقضى له بالرجوع وان كان محجورا لا يقضى له بالرجوع مالم يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب لا بل انت مأذون فالقول قول الواهب مع بيمينه وان اقام العبد بينة انه محجور لا تقبل بينته فان كان المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كان في يد المولى فهو خصم كذا في خزائن المفتين *

وان قال المولى اودعني هذه التجارية عبد فلان ولا ادري أهولك ام لا فاقام المدعي بينة على الهبة فالمولى خصم فاذا قضى القاضي بالتجارية للواهب فقبضها الواهب وزادت في يدها في يد الواهب ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبد فالقول قوله وكان له ان يأخذ التجارية ثم ليس للواهب ان يرجع في الهبة فان كانت التجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الواهب قيمتها فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المولى المودع لا يرجع على الواهب بما ضمن ايضا وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني الا انه ليس بعبد لي واقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب عبده لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليست لي بينة وطلب يمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمه الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده تقبل بينته وقضى بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب عبد هذا الرجل وانه قد مات قبلت بينته وصار ذواليد خصما له وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبده وانه قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه لم تقبل بينته ولا يرجع في الهبة وان اقام بينة على اقرار الذي في يده التجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقيم البينة على اقراره

ففيما اذا اخذ المقر له من المقر الارش والمهر ثم قدم الغائب وانكر ان يكون مملوكا للمقر له يرجع
وفيما عداه لا يرجع هكذا في المحيط * ولو قال المقر في جميع هذه المسائل ما ادري الغائب أهو
عبدك ام لا لم تقبل بينة المولى ان الغائب عبده ولا يقضى له على المقر بشيء حتى يحضر
العبد ولا يستحلف المدعى عليه على ما ادعى المدعى من ملك الغائب ويستحلف في الجناية
والمهر بالله ماله قبلك ما يدعى من الجناية والمهر ولا يستحلف من المال في شيء الا ان يدعى
المدعى ان العبد اخذ الفاله فاقرضه هذا وان اخذ الفامني فاقترضه هذا فاستهلكه فان ادعى
هذا وقال المدعى عليه قد اقترضني فلان او قد غصبت من فلان الفافاستهلكه وما ادري أهو عبد
هذا ام ليس فانه يستحلف ماله قبلك هذا الذي يدعى فان قال رجل لاخر هذه الالف التي
في يدي لك لانني غصبتها من عبدك لان مال عبدك لك اولان عبدك اود عنها وقال المولى الالف
لي ولم تغصبه من عبدي فانه يأخذها الا ان يقيم المقر بينة على الغصب والوديعة فان لم يكن له بينة
وقبض المولى المال ثم حضر العبد فانكر ان يكون عبدا للمقر له ولم يكن للمولى بينة ضمن المقر للعبد العا
ان كان اقربا للغصب وان كان اقربا لوديعة لم يضمن شيئا في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح
يضمن في الوجهين جميعا وان كان الذي في يديه المال قال هذه الالف اود عنها عبدك
او غصبتها منه وهولك لان مال عبدك لك فان المولى يأخذها بعد ما يحلف بالله تعالى ما لم يعلم
ان فلانا اودعه او انه غصبها من فلان فان قدم الغائب وانكر ان يكون عبد الفلان فانه يأخذ
الالف من المولى ويقال للمولى اقم البينة بحق ان كان لك ولا يضمن المقر شيئا ولو قال المقر
هذه الالف لعبدك فلان في يدي غصبا او وديعة وقال المولى فلان عبدي وهذه الالف لي
لم يأخذها منه ولم يكن عليه سبيل الا ان يقيم البينة وان ادعى رجل قبل رجل مهرامة او جناية
على عبد له او وديعة لعبد في يديه او غصبا او غير ذلك فادعى ان العبد قد مات وصدقه المدعى عليه
قضي بدفع ذلك اليه فان قال المدعى عليه على العبد دين لم يلتفت اليه ذلك وكذلك ان
لم يقر المدعى عليه بشيء من ذلك واقام المولى البينة على ذلك كذا في مختصر اجماع الكبير في باب
ما يكون الرجل فيه خصما عن عبده * رجح في يديه مال قال رجل لصاحب اليد غصبتني عبدك هذا
المال فاودعها اباك وقال صاحب اليد صدقت لكنه لا اردّها عليك لانني اخاف ان يجهدا العبدان يكون
عبدي ام يلتفت اليه قوله ويجبر على دفع الالف اليه فاذا دفعه اليه ثم حضر الغائب فانكر ان يكون

البينة كان هذا قضاءً على صاحب البدان اقام المقر له بينة على المدعي انه عبده كان اودعه من صاحب
اليد قبلت بينته ويقضى بالعبد له وتبطل بينة المدعي هكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وحكى القاضي
ابوالهيثم من النضاة الثلث ان ما ذكر في الجواب ليس بصحيح والصحيح انه يقضى بالعبدين الذي
حضر وبين المدعي نصان قال القاضي ابوالهيثم ان ابن سماعة كتب الي محمد ر ح في هذه المسئلة
فكتب اليه محمد ر ح ان يقضى بالعبد بينهما ثم اذا اقام المقر له بينة على دعواه وبطلت بينة المدعي
فالقاضي يقول للمدعي اعد بينتك على الذي حضره الا فلا حق لك كذا في المحيط في النوع
الذي بعد النوع الثاني من هذا الفصل * اذا قال شهود ذى اليد اودعه رجل لا نعرف اصلا
فالقاضي لا يقبل شهادتهم ولا تندفع خصومة المدعي عن صاحب اليد بالاجماع كذا في الكافي *
وان قالوا نعرف المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه جازت شهادتهم في قول ابىحنيفة وابى يوسف ر ح
كذا في فتاوى قاضيان في فصل الدور والاراضي * ولو قال شهود المدعى عليه نعرف المودع
باسمه ونسبه ولا نعرفه بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد ر ح وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا
لا تندفع الخصومة من ذى اليد وبعضهم قالوا تندفع وهكذا ذكر في الاقضية ان القاضي يسأل المدعي
هل هو بهذا الاسم والنسب فان قال لا ظهر انه غير المودع كذا في المحيط * وقال محمد ر ح لا بد في معرفته
من الطرق الثلث وتعويل الائمة على قول محمد ر ح كذا في الوجيز للكردري * ولو قال الذي
في يديه اودعنيها فلان لرجل معروف وشهد شهوده ان رجلا اودعها اياه قالوا لا تقبل هذه الشهادة كذا
في المحيط * ولو قال الذي في يديه اودعنيها رجل لا اعرفه فشهد الشهود انه اودعه رجل وهما لا يعرفانه
كان الذي في يديه خصم المدعي كذا في فتاوى قاضيان في فصل الدور * ولو قال الذي في يديه
اودعنيها رجل لا اعرفه وقال الشهود اودعه فلان بن فلان ذكر الخصاص ر ح في ادب القاضي ان القاضي
لا يقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عن ذى اليد كذا في الذخيرة * ولو اقر المدعي ان رجلا دفعها
اليه والمدعي لا يعرفه فلا خصومة بينهما وكذا لو شهد شهود ذى اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه رجل
انه لا يعرفه فالقاضي لا يجعله خصما كذا في خزائن المفتين * ولو قال الشهود اودعه من نعرفه بالطرق الثلث
لكن لا نقوله ولا نشهد به لا تندفع ولو برهن انه دفع اليه رجل معروف ولكن لم ينصوا على انه ملك المودع
تندفع ولو قالوا اودعه فلان لكن لا ندري لمن ذلك الشيء او قالوا كان المدعى هذا في يد فلان الغائب لكن
لا ندري ادفعه اليه ام لا وقال ذواليد هود دفعه اليّ تندفع كذا في الوجيز للكردري * لو شهد شهود المدعى عليه

ان الغائب عبده فالقاضي لا يقبل هذه البينة فلا يجعل الذي في يديه خصما كذا في المحيط * رجل في يديه عبد يقر بالرق فادعى العبد ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه هذا بالف ونقده الثمن لا يقبل قوله وان ادعى ان فلانا الغائب اشتراه من مولاه ووكله بالخصومة وبقبض نفسه من صاحب اليد قبلت بينته لان العبد يصلح خصما في قبض نفسه ولو قال العبد كنت عبد فلان فباعني منك بالف درهم ووكلني بقبض الثمن واقام البينة على ذلك قبلت بينته الا ان مولاه ان يمنعه من الخصومة وان لم يمنعه فالوكالة جائزة وله ان يقبض الثمن ويبرأ منه المولى ولو قال انا عبد فلان قد وكلني بخصومتك في نفسي واقام البينة قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس فيما يدفع به دعوى المدعي ومالا يدفع به رجل ادعى على رجل حقا او مالا واقام البينة فقال المدعي عليه دفع لي فخرج من دعواه امهله القاضي الى المجلس الثاني ولا يقضي عليه وكلامه هذا لا يكون اقرارا منه للمدعي قال مولانا رضي الله عنه وينبغي للقاضي ان يسأله عن الدفع ان كان صحيحا امهله القاضي وان كان فاسدا لا يمهل ولا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى رجل عبدا في يدرجل انه له فقال ذواليد هو فلان الغائب ودبعة عندي او عارية او اجارة او رهن او غصب واقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة ان المدعي اقرانه فلان اندفعت خصومة المدعي عنه وقال ابو يوسف زح ان كان ذواليد صالحا تدفع عنه الخصومة اذا اقام البينة وان كان معروفا بالحيل لم تدفع الخصومة عنه باقامة البينة رجع اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف احوال الناس فقال المحلل من الناس قد يأخذ مال انسان غصبا ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن البلدة حتى يودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك واراد ان يثبت ملاكته فيقيم ذواليد بينة على ان فلانا ودعه فيبطل حقه ويدفع خصومة المالك كذا في الكافي * وان لم يقيم البينة فهو خصم في ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله كذا في المحيط في النوع الاول من الفصل الثالث والعشرين في بيان ما يدفع به دعوى المدعي * فلو قضى القاضي للمدعي وحضر الغائب واقام بينة على انه ملكه دفعه الى صاحب اليد ودبعة فالقاضي يقضي للذي حضر هكذا في المحيط في النوع الثاني فيما يدعى المدعي مع دعوى الملك المطلق فعلا * ولو ان القاضي لم يقبض للمدعي بينة حتى حضر المقر له وصدق صاحب اليد فيما قال ودفع العبد الى المقر له وقضى القاضي للمدعي بالعبد بتلك البينة

في يده تقبل ويجعل المدعى عليه خصما ولو ادعى المدعى عليه الودعة ولم يقم بينة وطلب المدعى يمينه ان ذلك الرجل اودعها اياه بحلفه القاضي بالله لقد اودعها اياه ويحلف على البينات لاعلى العلم وان كان على فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول فيحلف على البينات كذا في الفصول العمادية * رجل في يديه وديعة لرجل جاء رجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها واقام على ذلك بينة واقام الذي في يديه الودعة بينة ان المودع قد اخرج هذا من الوكالة قبلت بينته وكذا اذا اقام بينة ان شهود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دارا فقال ذواليد انها وديعة من فلان في يدي واقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذواليد اليه واعاد المدعى لدعوى في الدار فاجاب انها وديعة في يدي من فلان واقام البينة عليه قال تندفع عنه الخصومة ايضا كما في الابتداء كذا في محيط السرخسي * رجل ادعى دارا في يدي رجل واقر ذواليد انها كانت للمدعى ثم قال بعد ذلك انها لفلان اودعنيها وقال على القلب بان بدأ بالابداع ثم ثنى بالافرار ان اقام البينة على الابداع اندفعت عنه الخصومة وان لم يكن له بينة ان بدأ بالافرار للمدعى وثنى بالابداع يؤمر بالتسليم الى المدعى فان حضر الغائب وصدقه لا تنزع الدار من يد المدعى لان حقه كان اسبق لكن يقال للمقر له اقم البينة ان الدار كلها لك وان بدأ بالابداع وثنى بالافرار يؤمر بتسليم الدار الى المدعى لانه ثبت حق المدعى وحق الغائب موهوم لانه صدق المدعى وعسى يكذبه الغائب وعلى تقدير التكذيب لا يثبت حق الغائب ولو لم يقم البينة على الابداع ولكن علم القاضي ان الغائب اودعها اياه لم يجعل بينهما خصومة وكذلك لو اقر المدعى بذلك ولو علم القاضي انها للمدعى واقام الذي في يديه البينة ان فلانا الغائب اودعها لا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب ولو علم القاضي ان الغائب غصبها من المدعى واودع ذواليد فانه يأخذها من ذواليد ويسلم الى المدعى وذكر في باب اليمين ان ذواليد لو قال اودعنيها الغائب ولم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه ولو جاء المقر له الاول كان له ان يأخذ من المدعى ثم يقال للمقر له الثاني انت على خصومتك مع المقر له الاول ان اقام البينة اخذه وان لم تكن له بينة يحلف ان حلف برئ وان نكل لزمه هكذا في المحيط * وان قال المدعى عليه ابتعته من الغائب فهو خصم هكذا في الهداية * دار في يد رجل ادعها آخر ملكا مطلقا وشرأ منه منذ سنة او شفعة فيها فقال ذواليد كانت لي بعتهما من فلان او وهبتها له وسلمتها فادعنيها لا تندفع

ان المدعي اقران هذا فلان الغائب وقال اود عنه فلان الغائب او شهد الشهود على اقرار المدعي
بذاك ولم يقل صاحب اليد هو فلان الغائب اود عني قالوا تندفع عنه الخصومة وكذا لو اقر المدعي ضد
القاضي ان فلانا الغائب دفعه اليه فانه تندفع الخصومة عن ذي اليد هكذا في فتاوى قاضيخان *

ولو اقر المدعي انها كانت في يد فلان ولا ادري اذ دفعها اليه هذا ام لا وذا اليد يقول دفعها الي فلان
فلا خصومة بينهما كذا في خزائن المفتين * شهد الشهود على اقرار المدعي انها كانت في يد فلان ولا ادري
اذا دفعها الي فلان ام لا فلا خصومة بينهما ولو شهد شهود صاحب اليد انها لفلان ولم يشهدوا ان فلانا
اودعها اياه فالقاضي لا يتقبل هذه الشهادة ولا تندفع الخصومة عنه ولو اقام المدعي بينة على سبيل
دفع بينة صاحب البدان صاحب اليد ادعاه لنفسه لم تقبل من صاحب اليد بينة على الايداع اصلا
كذا في المحيط * ولو قالوا هذه الدار لفلان الغائب اسكنه فيها واشهدنا على ذلك والدار في يد الغائب
يومئذ او قالوا كانت في يد الساكن او قالوا لا ادري في يد من كانت الدار يومئذ لكن نعلم انها اليوم
في يد الساكن او لم يذكر وان الدار في يد من كانت يومئذ تقبل وتندفع كذا في الوجيز للكردي *

وان قالوا كانت في يد ثالث يومئذ لا تندفع الخصومة كما لو شهدوا انه اسكنها فلان الا انه
سلمها اليه ر جل آخر كذا في محيط السرخسي * ولو برهن المدعي ان الدار يوم اشهدا
كانت في يد غير الساكن والمسكن وهو فلان لا تقبل ولو حضر فلان هذا وبرهن على ذلك الوجه
ايضا لا تقبل عندهما خلا للثاني كذا في الوجيز للكردي * ولو قال المدعي عليه نصف الدار
لي ونصفها ودبعة فلان واقام البينة على ذلك اندفعت الخصومة في الكل كذا في الاختيار
شرح المختار * ولو ادعى ذوا اليد ودبعة ولم يمكنه اثباتها حتى قضى القاضي للمدعي نفذ تضاؤه
ولو اراد ان يقيم بعد ذلك بينة على الايداع لا تقبل بينته فلو قدم الغائب فهو على حجته ولو
لم يقم ذوا اليد بينة على ما ادعى من الايداع حتى صار خصما واقام المدعي شاهدا واحدا او شاهدين
ولكنه لم يقض القاضي بهائم وجد ذوا اليد بينة على الايداع تقبل بينته لانه ظهر انه ليس بخصمه
قبل ان يتجه القضاء كذا في جامع الاسبيجاني رح كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى دارا
في يدي رجل فقال ذوا اليد ان فلانا اود عنها فقال المدعي قد كان فلان اود عنها لكنه وهبها منك
بعد ذلك او باعها فالقاضي يستحلف المدعي عليه ما وهبها له ولا باعها منه فان نكل من اليمين
جعل خصاله فيها كذا في محيط السرخسي * ولو اقام المدعي بينة ان فلانا باعها من الذي

ملك فلان تقبل كذا في الفصول العمادية * آدمي داراني بدرجل وقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي اشتريتها من فلان وانت اجزت هذا البيع فهذا لا يكون اقرارا بالملك للمدعي عليه ولا يكون دفعا لدعوى المدعي كذا في المحيط * لو ان رجلا ادعى داراني بدرجل انها له واقام البينة فاقام الذي في يديه الدار ان هذه الدار لفلان الغائب اشترها من المدعي ووكلني فيها ذكر في المنتقى انه تقبل بينة ذي اليد ويجعل وكلا وادفع عنه الخصومة والزم الغائب الشراء كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يديه دار اشترها وطلب الشفع فشق المشتري اشتريتها لفلان واقام بينة وان فلانا وكله بشراؤها منذ سنة قال لا قبل بينته كذا في المحيط * وان وقعت الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعي عليه بينة انه كان عندي ودیعة اورها او مضاربة او شركة لا تقبل بينة المدعي عليه ثم اذا قضى بالقيمة للمدعي واخذ القيمة من المدعي عليه فاذا حضر الغائب وصدق المدعي عليه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعي عليه على الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق بما ضمن على الغائب وان كذب صاحب اليد الغائب في اقراره انه وصل اليد من جهة من الوجوه التي ذكرنا فلارجوع له ما اقم البينة على ما ادعاه من الاجارة والرهن والوديعة والشركة والمضاربة واذا ابق العبد فدعاه على الذي ابق من يده واقام المدعي عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب في الموت فاذا عاد العبد من الاباق ففي فصل الوديعة والرهن والاجارة والشركة والمضاربة يعود على ملك الغائب وفي فصل السرقة والغصب والعارية يعود على ملك الذي كان في يده لان الضمان لا يقتصر عليه كذا في خزنة المفتين * ولو كان العبد قائما وذهبت عينه واخذ ارشها واقام البينة ان فلانا اودعه فلا خصومة في العبد ولا في الارش كذا في الكافي * ولو كانت جارية فولدت ثم مات واقام المدعي البينة انها جاريته ولدت في ملكه واقام ذو اليد البينة على الوديعة قبل الولادة فانه يقضى للمدعي بقيمة الجارية ولا يقضى في الولد بشي حتى يحضر الغائب كذا في محيط السرخسي * آدمي عبداني يدي رجل فقال المدعي عليه هذا العبد وديعة في يدي من جهة فلان فقال المدعي سلم العبد الي واخضر فلانا حتى اقيم البينة عليه فدفع العبد اليه وذهب ليجمي بفلان فمات العبد في يدي المدعي ثم جاء فلان واقام بينة انه عبده كان اودعه صاحب اليد واقام المدعي بينة انه عبده فالبينة بينة فلان ولو كان العبد حيا يرؤى من المدعي بدفع العبد الي فلان المقر له ويقال للمدعي اقم البينة عليه كذا في المحيط * امه في بدرجل قتلها عبد فدفع بها واقام

الخصومة الا اذا صدقه المدعي فيما يقول او علم القاضي بذلك فحينئذ تندفع عنه الخصومة فان لم يكن له شيء من ذلك ولكن اقام ذواليد بينة على البيع لا تقبل فان قضى عليه فحضر الغائب و اقام بينة على شرائه من ذى اليد لا تقبل وتقبل على المالك المطلق ولو برهن الغائب قبل القضاء للمدعي على الملك المطلق صار هو مع المدعي كخارجين اقاما البينة فان برهن الغائب على الشراء من ذى اليد منذ شهر تقبل في ابطال بينة الخارج ويقال للمدعي اعد الشهود على المقر له ان شئت ولو قال كانت في يد فلان ولكن لم ادر اذ دفع اليه ام لا وقال ذواليد دفع الى فلان فلا خصومة كذا في الكافي *

رجل ادعى عبد ابي بدر رجل انه له فطواب بالبينة فلما قاما من عند القاضي باع الذي في يده العبد من ثالث وتقاوضا ثم اودعه المشتري عند البائع فغاب ثم جاء المدعي بالبينة فان علم القاضي بما صنع ذواليد واقرب به المدعي لا تسمع بينة المدعي على صاحب اليد وان لم يعلم به القاضي ولا اقرب به المدعي سمعت بينة المدعي ولا تسمع بينة ذى اليد على ما صنع الا اذا اقام البينة على اقرار المدعي بذلك فتقبل بينته وتندفع عنه خصومة المدعي والهبة اذا اتصل بها القبض والصدقة في هذا بمنزلة البيع كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى المقول * لو ادعى الدار و اقام شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي ومكثا زمانا ثم تقدمتا الى القاضي وجاء المدعي بشاهد آخر و اقام صاحب اليد بينة على انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او قال وهبها منه وسلمها اليه فان اقر المدعي بذلك او علم القاضي به او اقام ذواليد بينة على اقرار المدعي بذلك فلا خصومة بينهما ولو لم يكن شيء من ذلك فاقام ذواليد بينة على ما صنع فالقاضي لا يسمع بينته ولا تندفع الخصومة عنه ولو كان المدعي حين ادعى الدار اقام شاهدين فعلا تقبل ان يقضي القاضي بالدار للمدعي قاما من عند القاضي فمكثا زمانا ثم تقدم عند القاضي وادعى صاحب اليد انه باع الدار من فلان بعدما قاما من عند القاضي او وهبها له وسلمها اليه ثم ان فلانا اودعنيها وغاب واقر المدعي بذلك او علم القاضي به فانه لا تندفع الخصومة من ذى اليد كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين في بيان من يصلح خصما لغيره *

رجل ادعى عبد ابي بدر رجل و اقام البينة و اقام المدعي عليه البينة ان المدعي باعه من فلان الغائب بطل دعواه وكذا لو قال بعته من فلان وفلان باعه مني ولم يمكنه اثبات بيع فلان منه هكذا في الخلاصة في دعوى الميراث * اذا اقام المدعي عليه بينة على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره انه ملك

انه لفلان الغائب اود عنيه او غصبته منه لاتدفع عنه الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقدا انتهى احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار وهذا العبد ونقده الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعى عليه البينة انه لفلان الغائب اود عنيه اختلفوا فيه قال بعضهم تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى الدور والاراضي * عبد في بدرجل ادعاه وقال اشتريته من ذى البيد واقام البينة واقام ذوالبيد البينة ان فلانا اود عنيه لاتدفع الخصومة عنه فلولم يتض القاضي بالعبد للمدعى حتى حضر الغائب وصدق ذالبيد سلم القاضي العبد الى المقر له ثم يقضى بالعبد لمدعى الشراء ولا يكلفه اعادة البينة على المقر له وان اقام رب العبد البينة انه عبده وانه اودعه او لم يقل اودعه قبلت وبطلت بينه المدعى فلوا قام رب العبد البينة انه عبده ثم اعاد مدعى العبد البينة على رب العبد ان العبد كان لذى البيد وانه اشتراه منه بكذا ونقده الثمن ان اعاد البينة بعد ما قضى لرب العبد لا تقبل بينته وان كان قبل ان يقضى تقبل كذا في الخلاصة * ولو كان مدعى الشراء اقام شاهدا واحدا على الشراء من ذى البيد فافر صاحب اليد ان العبد لفلان الغائب اود عنيه فقبل ان يقيم شاهدا آخر حضر فلان وصدق صاحب اليد فيما افروا مرتسليم العبد الى الذي حضر ثم ان المدعى اقام شاهدا آخر على الشراء قضى بالعبد له ولا يكلف اعادة الشاهد الاول على الذي حضر ويكون المتقضى عليه صاحب اليد لا الذي حضر كذا في المحيط * مدعى الشراء اذا لم يقيم البينة على ذى البيد حتى اقر ذوالبيد انه لفلان الغائب ثم حضر المقر له وصدقه ودفع العبد اليه ثم اقام مدعى الشراء البينة على المقر له وقضى به كان المقضى عليه المقر له كذا في الخلاصة * اذا ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه سرقه منه فلان الغائب واقام على ذلك بينة واقام الذي في يديه بينة انه ودبعة عنده من فلان الغائب لاتدفع الخصومة من ذى البيد ويقضى بالثوب للمدعى وهذا استحسان كذا في الذخيرة * رجل ادعى ثوباني يدي رجل انه ثوبه غصبه منه فلان الغائب واقام على ذلك بينة وقال صاحب اليد فلان ذلك اود عنيه فلا خصومة بينهما وان لم يقيم صاحب اليد بينة على الابداع كذا في المحيط * لو ادعى شراء من فلان وقال ذوالبيد اود عنيه فلان ذلك اندفعت الخصومة بقوله بغير بينة الا ان يتيم المدعى البينة ان فلانا وكله بقبضه فان طلب المدعى بيمينه على ما ادعاه من الابداع حلف على البتات ولو قال ذوالبيد اود عنى وكيله لا يصدق الابينة كذا في الكافي * ولو شهدوا ان عمرو اودعها اياه وقالوا لا ندرى من دفعها الى عمرو وقال ذوالبيد دفعها عبد الله لا خصومة بينهما ولا يمين على ذى البيد ولو قالوا دفعها عبد الله الى عمرو ولكن لا ندرى

رجل البينة ان الامة كانت له واقام ذواليد البينة على الوديعة قبل للمدعي ان طلبت العبد فلا خصومة لك وان طلبت القيمة فلك الخصومة كذا في الكافي * واذا قضى القاضي بقيمة الجارية على ذى اليد واخذها المدعي من ذى اليد ثم حضر الغائب واقر بالوديعة اخذ العبد من يد ذى اليد ويرجع ذواليد على الغائب بما ضمن للمدعي من قيمة الجارية ولوان الجارية لم يقتلها العبد ولكن قطع يدها ودفع العبد باليد لم يكن بينهما خصومة حتى يحضر الغائب لافى الجارية ولا فى العبد كذا فى المحيط * وان ادعى الفعل على ذى اليد بان قال غصبته منى او اجرتها منه او وهبتها وادعى ذواليد انها وديعة وعارية ونحوه من جهة فلان واقام البينة على ذلك لا تندفع عنه الخصومة فان حضر المقر له واقام البينة على ذلك قبلت بينته كذا فى محيط السرخسي * وكذلك لو ان صاحب اليد لم يقيم البينة على ما ادعى كذا فى المحيط * رجل ادعى دارا فى يد رجل انها له اغتصبها منه الذي فى يديه وقال المدعى عليه هي ملك والدي وديعة فى يدي لا تندفع عنه الخصومة فان اقام المدعى البينة على ما ادعاه ثم اقام المدعى عليه البينة انها ملك والده اشترها من المدعى قالوا لا تقبل بينته المدعى عليه كذا فى فتاوى قاضى خان * وان قال المدعى سرقة منى او سرق منى لا تندفع الخصومة وان اقام ذواليد البينة على الوديعة فلو قضي عليه ثم حضر الغائب واقام البينة على الملك تقبل كذا فى الكافي * وفيما اذا قال سرق منى القياس ان تندفع الخصومة عن صاحب اليد اذا اقام البينة على ما ادعى وهو قول محمد رح وفى الاستحسان لا تندفع وهو قول ابي حنيفة و ابي يوسف رحمهما الله كذا فى المحيط * ولو ادعى عينا وقال غصب او اخذ منى فاقام ذواليد بينته على انه وصل اليه من جهة الغائب تندفع عنه بالاجماع كذا فى الفصول العمادية * عبد فى يدي رجل اقام العبد بينته انه عبد الذي فى يديه وانه اعتقه واقام صاحب اليد انه عبد فلان او دعه اياه فالقاضي يقضي بعق العبد ولا تندفع الخصومة من ذى اليد بما اقام من البينة كذا فى الذخيرة * فلو قضي عليه ثم حضر الغائب وادعى لا يلتفت اليه لفاذ القضاء عليهما كذا فى الكافي * وهكذا فى محيط السرخسي والمحيط * وفى الذخيرة فى فصل دعوى العتق عبد ادعى على رجل انه كان ملكه وانه اعتقه فقال المولى حين اعتقه لم يكن ملكي لما انه بعته من فلان ثم اشترته منه واقام البينة على بيعه قبل الاعناق لا تقبل بينته ولو كان المولى قال له اعتقك قبل ان اشتريتك وقال العبد لا بل اعتقتني بعدما اشتريتني فالقول قول العبد كذا فى المحيط * وان ادعى على ذى اليد فعلا لم يثبت احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي فى يديه البينة

تناقضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا والصحيح ان هذا لا يصلح
دفعاً لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وأن ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما طريق
الخفاء كذا في الذخيرة * ادعى دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان
ذلك ايضا واقام بينة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطل لان فى التاريخ الذى
اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرخص بشراؤك وجاز شراؤى لانه كان بعد ما
فك الرهن فاقام البينة لايصح هذا الدفع كذا فى الفصول العمادية * ولو كان المدعى ادعى ان هذا العين
كان لفلان رهنه بكذا عندي وقبضته واقام البينة واقام المدعى عليه فى دفع دعواه انه اشترى منه
ونقدته الثمن كان ذلك دفعاً لدعوى الرهن كذا فى فتاوى قاضى خان فى باب اليمين * فى مجموع
النوازل رجل ادعى على آخر انه اشترى منى جارية وصفتها كذا بكذا درهما وقبضها واستهلكها
ووجب عليه اداء هذا الثمن الى وقد اقر بذلك وشهد الشهود على المدعى عليه بذلك بعد انكاره
فقال المدعى عليه فى دفع دعوى المدعى انك مبطل فى دعوى الاستهلاك لان التجارية قائمة
وهي فى بلدة كذا فى يدي فلان واقام شهودا شهدوا انارأيناها حبة قائمة فى بلدة كذا اهل بصير ذلك دفعاً
لدعوى المدعى قال لا كذا فى الذخيرة * ادعى دارا فى يدي رجل شراء من رجل آخر بشرائطه
فقال المدعى عليه فى دفع دعوى المدعى انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى
فى دفع دعوى المدعى عليه قد كنا اقلنا البيع الذى جرى بينى وبين هذا المدعى عليه فهذا دفع
صحيح وكذلك لو كان المدعى من الابتداء ادعى الدار على صاحب اليد ملكاً مطلقاً وقال المدعى عليه
فى دفع دعواه انى كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى فقال المدعى فى دفع دعوى المدعى عليه
قد كنا اقلنا البيع الذى جرى بينه وبين المدعى عليه كان هذا دفعاً صحيحاً وكذلك اذا قال المدعى
فى دفع دعوى المدعى عليه انك قد اقررت انك ما اشتريتها منى كان هذا دفعاً صحيحاً كذا فى المحيط *
رجل ادعى دارا فى يدي رجل انهاله فقال المدعى عليه اشتريتها من المدعى ولي بينة على ذلك
قال محمد ربح فى الاستحسان ترك فى يد المدعى عليه ويؤخذ منه كفيلاً ويؤجل ثلثة ايام فان اقام
المدعى البينة على ما ادعى والاقتضى عليه هكذا فى فتاوى قاضى خان * ادعى دارا فى يدي رجل
فقال المدعى عليه فى دفع دعواه انك اقررت قبل هذا انك بعت هذه الدار منى واراد ان يحلف
المدعى فله ذلك ولو اقام البينة على اقرار المدعى بذلك قبلت بينته واندفع دعوى المدعى كذا

من دفعها الى ذى اليد وقال ذو اليد دفعها اليّ عمر ولا تندفع عليه الخصومة فان قال ذو اليد حلف المدعي ما دفعها الى عمر ويحلف على العلم ولو قال المدعي للقاضي حلف ذا اليد لقد اودعها اياه عمرو يحلف على البينات كذا في الخلاصة * ولو ان العبد اقام البيّنة ان فلانا اعتقه واقام صاحب اليد البيّنة ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتبطل بيّنة العبد ولا يحال بينه وبين العبد قبا ساوي يحال استحسانا ويؤخذ من العبد كفيل بنفسه استيثا فاحتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان اعاد البيّنة عتق والا فهو عبد كذا في محيط السرخسي * وكذا لو اقام ذو اليد البيّنة ان فلانا آخر اودعه اياه كذا في الخلاصة * لو ادعى العبد انه حر الاصل فالقول للعبد فان اقام ذو اليد البيّنة على الملك وايداعه تقبل وان اقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الداروان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل واياه خطأ واقام ذو اليد البيّنة ان العبد لفلان اودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * اذا ادعى على رجل اني اشتريت منك هذا العبد بكذا والبائع يجحد البيع فاقام المدعي البيّنة على الشراء فقال البائع في دفع دعواه انك قد رددت عليّ هذا العبد بالعب و اقام على ذلك بيّنة صح منه دعوى هذا الدفع وسمعت بينته عليه كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر انه باعه جارية فقال لم ابعها منك قط فاقام المشتري البيّنة على الشراء فوجد بها اصبعاً زائدة واراد ردها واقام البائع البيّنة انه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بيّنة البائع وذكر الخصاص في هذه المسئلة في آخر ادب القاضي وقال على قول ابي يوسف رح تقبل بينته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد حسام الدين في كتاب القضاء * ادعى على آخر محدودة في يده وقال هذا ملكي باع ابي منك حال ما بلغت وقال ذو اليد باعه مني حال صغر ك فالقول قول المدعي كذا في الفصول العمادية * اشترى دارا لابنه الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا وكبرا لابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري انها ملكي واقام على ذلك بيّنة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقض في هذه الدعوى لان استيجار ك الدار مني اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا

ادعت على ولد رجل ميت انها كانت امرأة ابيه مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث فجدد الابن فاقامت البينة على نكاحها ثم ان الابن اقام البينة ان اياه كان طلقها ثلثا وانقضت عدتها قبل موته اختلفوا فيه والصحيح انها تقبل بينة الابن فان كان الابن حين ادعت المرأة ذلك قال انه لم يكن تزوجها او لم تكن زوجة له قط ثم اقامت البينة على الطلاق لا تقبل بينته كذا في فتاوى فاضيل خان * ادعى على غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا من المال وانه قدم مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي لما اني وارثه لا وارث له غيري فقال المدعى عليه الدين الذي تدعيه قد كان لا ييك علي بحكم الكفالة عن فلان وفلان ذلك قد ادعى جميع ذلك الى ابيك في حال حيواته وقد صدقه مدعى الدين ان الدين كان بحكم الكفالة عن فلان الا انه انكر ادعاء فلان ذلك اليه فاقام المدعى عليه بينة على دعواه فهذا دفع صحيح لدعوى المدعي وكذا لو قال المدعى عليه في هذه الصورة اخرجني ابوك عن الكفالة في حيواته او قال اخرجتني عن الكفالة بعد موت ابيك واقام بينة على ما ادعى تندفع دعوى المدعي كذا في المحيط * ادعى على غيره انه كان لابي عليك كذا وكذا مات ابي قبل ان يقبض شيئا من ذلك وصار جميع ذلك ميراثا لي من جهة ابي لما انه لا وارث لابي غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان اباك قد ادخل فلانا بما كان له علي وقد قبلت الحوالة ودفعت جميع ذلك الى المحال له وصدقه المحال له في ذلك كله لا تندفع الخصومة عن المدعي ما لم يقم البينة على الحوالة فاذا اقام البينة على الحوالة تندفع دعوى المدعي عنه وخصومته كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر كذا دينارا مال الاجارة المفسوخة بحكم الارث من ابيه فقال المدعى عليه في الدفع انه اقربان اياه استوفى مني هذا المال واقراه بعد موت ابيه واقام البينة تشهد الشهود انه اقربان اياه استوفى ولم يذكر وا انه اقر بعد الموت تسمع كذا في الخلاصة * ادعى في تركة امرأة ميراثا وقال كانت امرأته التي يوم موتها فبرهن الورثة ان الزوج قال لو كانت المرأة المتوفاة امرأتي لورثت منها يصح الدفع ولو قالوا كان طلقها لا يصح الدفع لاحتمال ان يكون رجعا وبه لا تنقطع الزوجية فيرث كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في الخلاصة * امرأة ادعت المهر المسمى على زوجها وقال الزوج في الدفع انها اقرت ان النكاح كان بغير المهر فالدفع صحيح كذا في الخلاصة * ادعى رجل دارا في يد امرأة ابيه انها تركت ابيه وقالت المرأة هذه الدار تركت ابيك الا ان القاضي باعها مني بمهري وانت صغير كان ذلك دفعا لدعوى المدعي وهو الابن لو اثبت ذلك بالبينة كذا

في الذخيرة * ادعى دارا انها ملكي لانى اشتريتها من فلان فقال ذواليد لابل ملكي لانى اشتريتها من فلان ذلك ايضا فقال المدعي جرى الفسخ بينكما لذلك البيع ثم اشتريت من فلان بعد ذلك واقام البينة تسمع ولو كان في المنقول يشترط القبض بعد الفسخ لصحة البيع اذا ادعى عينا في يدي رجل انى اشتريته من فلان منذ سبعة ايام وقال ذواليد لابل هو ملكي اشتريته من ذلك المدعي تدعى الشراء منه منذ عشرة ايام واقام البينة يكون لاسبغهما تاريخا ولو ان من يدعى البيع بتاريخ لاحق يقول ان بيعك معه في التاريخ السابق كان تلجئة والآخر ينكر ان له ان يحلفه كذا في الفصول العمادية * برهن على ان هذا ارث له عن ابيه فبرهن المطلوب على اقرار ابيه حال حيوته انه لاحق له فيه او برهن على اقرار المدعي حال خبوة ابيه او بعد مماته انه لم يكن لايه بطل دعوى المدعي وبرهانه وكذا لو برهن المطلوب على اقرار المدعي قبل دعواه انه ليس له او ما كانت له او كان اقراره لاحق له فيه او انه ليس له حق فيه وهناك من يدعيه بطلت بينة المدعي وان لم يكن من يدعيه هنا لا تبطل كذا في الوجيز للكردي * ادعى دارا ميراثا عن ابيه فقال المدعي عليه ان اباك باعها من فلان حال حيوته وصحته بكذا وانى اشتريت من فلان واقام البينة فقد قيل يصح وهو الاصح هكذا في الفصول العمادية * ادعى عليه دارا في يده ارثا وهدية فبرهن المدعي عليه على انه اشتراها منه وبرهن المدعي على اقلته صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردي * دارا في يدي رجل جاء رجل وادعى ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بينة شهدوا ان اباه مات وهذه الدار في يديه واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابي هذا المدعي في حال حيوته واقام ذواليد البينة ان الوارث او اباه اقران الدار ليست له فالقاضي يقضي بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يدي رجل انه كان لايه مات وتركها ميراثا له وقال ذواليد اودعني ابوك ولا ادري ا مات ابوك ولم يمت ذكر في المنتقى انه لا تدفع عنه الخصومة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البينة تسمع فلو قال المدعي عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة * ادعت المرأة على ورثة زوجها المهر والميراث فقالت الورثة في دفع دعواها ان ابانا قد حرّمها على نفسه قبل موته بسنتين وقالت هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا دفع صحيح كذا في المحيط * امرأة

وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رح وهو الصواب عندنا هكذا في الفصول العمادية والمحيط
والذخيرة * وعلى هذا اذا ادعى رجل انه كان لابي علي بن ابي القاسم بن محمد عليك
كذا وكذا من المال وانه مات قبل استيفاء شيء من ذلك وصار ما كان له عليك ميراثا لي وقال
المدعى عليه انه مبطل في هذه الدعوى لانه زعم ان والد القاسم محمد ووالد القاسم احمد لا يكون
هذا دفع دعوى المدعى علي ما هو اختيار شمس الاسلام وبعض مشائخ زمانه فلا تقبل بينه
المدعى عليه في ذلك والمسئلة كانت واقعة الفتوى كذا في المحيط * ادعى علي اخيه شركة في دار
في بده بحق الميراث عن ابيه وانكر المدعى عليه دعواه وقال لم يكن لابي في هذه الدار حق ثم
ادعى المدعى عليه انه كان اشترى هذه الدار من ابيه او ادعى ان اباة قد اقر له بها فدعواه
صحيحة وبينته مسموعة وان قال لم يكن لابي قط او قال لم يكن لابي فيها حق قط لم تسمع دعواه
الشراء من ابيه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ميراثا عن ابيه فقال المدعى عليه
في دفع دعوى المدعى اشتريت هذه الدار في حال صغر ك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح
اذا ثبت ان البيع كان لحاجة الصغير او لقضاء دين الميت كذا في المحيط * ادعى دارا فقال
المدعى عليه اشتريت هذه الدار من وصيك في حال صغر ك بكذا ولم يسم الوصي او قال ان فلانا
باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في حال صغر ك ولم يسم القاضي هل تسمع وهل يكون دفعا
فيه اختلاف المشائخ ولو سمي الوصي والقاضي جاز بالاتفاق كذا في الفصول العمادية * اذا قال
المدعى في دعوى الميراث لا وارث له غيري فقال المدعى عليه في دفع دعواه انك اخا واخنا
وقد قلت لا وارث له غيري حكى فتوى القاضي الامام شمس الاسلام الاوز جندي رح ان
المدعى لو اقر بذلك تبطل الدعوى والشهادة جميعا واما لو اراد المدعى عليه اثباته بالبينة لا تسمع
بينته وفي كتاب الجنایات انه تسمع كذا في الذخيرة * وفي فتاوى رشيد الدين ادعى دارا ميراثا
عن ابيه واقام بينته واقام المدعى عليه بينته ان اباك اقر حال حيوته انها ملكي بسمع هذا الدفع فلو
اقام المدعى بينته انك اقررت ان هذه الدار ملك ابي وحقه يقبل هذا الدفع ايضا وقد تعارض
الدفعان فتقبل بينة الارث بلا معارض فلو ان المدعى عليه ذكر التاريخ في اقرار المورث والمدعى
لم يذكر التاريخ في اقرار المدعى عليه تقبل بينة المدعى كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى
محمد واداني يدي رجل ميراثا عن ابيه له ولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى

في المحيط * رجل مات وترك مالا وبناتا فاقام رجل البينة انه كان غبده فاعتقه وان ولاء له واقامت البنت البينة انه كان حرا اصل ذكر في ولاء الاصل ان البينة بينة البنت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل مات وترك ابنين صغيرين ولكل ابن قيم على حدة وفي يدا حد القيمين دارين عم انها دار الصغير الذي في ولايته ادعى عليه قيم الصغير الآخران الدار التي في يدك نصفها ملك الصغير الذي انا قيمه بسبب ان هذه الدار كانت كلها ملكا لوالد الصغيرين مات وتركها ميراثا للصغيرين فادفع الي نصفها لا حفظه لاجل الصغير الذي انا قيمه فاقام القيم المدعى عليه بينة ان والد الصغيرين قد كان اقر في حال حيوته ان كل هذه الدار ملك الصغير الذي في ولايتي يندفع عنه دعوى القيم المدعى فان اقام القيم المدعى بينة لدفع دعوى القيم المدعى عليه وقال انك ادعيت قبل هذا نصف هذه الدار لاجل الصغير الذي في ولايتك ارفعنا عن ابيه والآن تدعي كلها للصغير الذي في ولايتك بجهة اخرى اندفع دعوى القيم المدعى عليه لمكان التناقض كذا في الذخيرة * سئل نجم الدين النسفي رح عن ادعى ميراث ميت لعصوبة بنوة العم واقام البينة على النسب بذكر الاسامي الى الجدة فاقام منكر هذا النسب والميراث بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما اثبتته المدعى هل يندفع بهذا دعوى المدعى وبينته قال ان وقع القضاء ببينة المدعى فلقضاء ماض ولا تبطل بينة المدعى بهذا ولا يندفع دعواه وان لم يقع القضاء ببينة المدعى فالتاضي لا يقضي باحدى البنتين لمكان التعارض كذا في المحيط * ولو ادعى ميراثا عن رجل وذكر انه ابن عم الميت لايه وذكر الاسامي الى الجدة الا على فاقام المدعى عليه بينة ان ابا المدعى هذا كان يقول في حيوته انا اخو فلان لامه لا لايه لا تقبل بينة المدعى عليه الا اذا اقام المدعى عليه البينة ان قاضيا قضى ببات نسب امه من فلان آخر غير الذي ادعاه المدعى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على آخر دارا بالارث من ابيه فاصطالحا على مال مقدرنم ادعى المدعى عليه ان بائعي اشترى تلك من ابيك لا تسمع كذا في الخلاصة * ادعى كرماني بدرجل ميراثا عن جده الى امه وقال انا محمد واسم امي حرة وابوها محمد بن الحارث بن سادع فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى كان زعم قبل هذا انه ابن عايشة بنت علي بن الحسين كان شمس الاسلام الا وزجني رح يغني في جنس هذه انه لا يندفع دعوى المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه على ما ادعاه وتابعه في ذلك بعض المشائخ في زمانه وبه كان

رجل ادعى على آخر ديناً ثم قال وهكذا افر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار صح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكرة ونسبه كذا في الخلاصة * لو ادعى الاقرار طائعا فاقام المدعى عليه البيينة انه كان ذلك الاقرار لهذا التاريخ من اكرهه فالبيينة بينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وارضاهما على التفاوت فالبيينة للمدعى كذا في التاتارخانية نافلا من الناصري * رجل ادعى على آخر ان درهم بسبب الكفالة من فلان بامر او بغير امره فجاء الاصيل وقال في الدفع هذا المال غير واجب علي وكنت مكرها في الاقرار لا يسمع هذا الدفع اما لو ادعى الكفيل ان الاصيل ادعى هذا المال او برأه المدعى صح كذا في الخلاصة * كفل من آخر بالف يدعيها ثم اقام الكفيل البيينة ان الالف التي ادعاها على المكفول عنه ثمن خمر لم يقبل ذلك من الكفيل وان اقام البيينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يحدد ذلك لا تقبل بيئته ولو اراد ان يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل ادعى المال واراد ان يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قمارا او ثمن خمر او مينة او ما شبه ذلك واراد ان يقيم البيينة على الكفيل لا تقبل بيئته ويؤمر براءة المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل ان يأخذ المال من الكفيل فاقرا الطالب عند القاضي ان المال كان ثمن خمر او ما شبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في الفصول العمادية * اذا قال المدعى عليه في دعوى الدين انا جعي بالدفع فقال له القاضي الدفع يكون بالابراء او بالايفاء فايهما تدعي قال كليهما هل يكون هذا تناقضا حكى عن الشيخ الامام نجم الدين النسفي انه قال لا يكون تناقضا اذا وفق وبين وجه التوفيق ووجه التوفيق ان يقول او فئت بعضه وابرأني من بعضه او يقول او فئت الكل فحددني فتشفعت اليه فابرأني او يقول كان ابرأني ثم حدد الابراء او فئت وقبل لا يكون تناقضا ولا يبطل دعواه وان لم يوفق كذا في الذخيرة * اذا ادعت المهر المسمى على ورثة زوجها واقامت على ذلك بيئته وقالت الورثة في دفع دعواها انك كنت قد اقررت ان النكاح كان بغير تسمية وان الواجب مهر المثل والان تدعى المسمى وبينهما تناقض فقد قبل انه ليس بدفع وهو الاصح هكذا في المحيط * وفي فتاوى رشيد الدين ادعت المهر على ورثة زوجها وادعت الورثة الخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسمع كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على آخر ان درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي شيء قط او ليس لك علي شيء قط فاقام المدعى البيينة على المال فدعى المدعى عليه الایفاء او الابراء تسمع فلو اقام البيينة ثبت ولو قال ما كان لك علي شيء قط ولا يعرفك قط وباقى المسئلة على حالها لا يسمع الدفع وروى القدوري عن اصحابنا

المدعي ان مورثك فلا ناقد اقر في حال حيوته ان هذا المحدود ملكي فقد قيل هذا دفع وهو الاصح هكذا في الذخيرة * وان حضر الاخ الغائب وادعى في دعوى المدعى عليه الدفع على اخيه وقال ان المدعى عليه اقر بعد موت ابينا ان هذا المحدود تركته ابينا فهذا دفع لدعوى المدعى عليه ولو كان المدعى عليه من الابتداء لم يدع اقرار المورث بكون المحدود ملكا له انما ادعى اقرار وارث المدعى بكون المحدود ملكا للمدعى عليه فالجواب فيه على الخلاف ايضا على قول بعض المشائخ هذا دفع وعلى قول بعضهم يجب ان تكون المسئلة على التفصيل ان قال انك اقررت بكون المحدود ملكي وانا صدقتك يصح الدفع وان لم يقل وانا صدقتك لم يصح وان حضر الاخ الغائب وادعى ان المدعى عليه قد اقر بعد موت ابينا ان هذا المحدود تركته ابينا لا يسمع منه هذا الدفع هكذا في المحيط * ادعت امرأة انها ابنة هذا الميت وان لها في تركته كذا وكذا فقال ورثة الميت انت مبطله في هذه الدعوى لما انك قد اقررت بعد وفات هذا الميت وقلت (بنده ابن مرده بودم وي مرا زاد کرده است) لا يصح هذا الدفع كذا في الذخيرة * رجل ادعى ضيعة في بدرجل انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم واقام على ذلك بينة واراد استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا ان بعد ما زال الاكراه بعث هذا المبيع مني بكذا عن طوع ورضاء واقام على ذلك بينة فالتاضي يقضي بينة المدعى عليه ويندفع دعوى المدعي حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر ضيعة بسبب الشراء منه وقال في آخره وهكذا اقر المدعى عليه بالبيع منه واقام المدعى عليه البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع كذا في الخلاصة * وبه كان يفتي الامام ظهير الدين المرغباني رح وكان يقول يحتمل انه كان طائعا في البيع مكرها في الاقرار والافرار بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طائعا حتى لو اقام البينة على كونه مكرها في البيع والافرار جميعا كان الدفع صحيحا كذا في المحيط * اذا ادعى الاكراه على البيع والتسليم فقال المشتري في دفع دعواه انك اخذت الثمن مني طائعا وادعى الاكراه على الهبة فقال الموهوب له في دفع دعواه انك اخذت عوض هبتك مني طائعا فهذا دفع صحيح هكذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة السفدي رح عن رجل اثبت على رجل بالبينة انه اقر له بكذا طائعا واقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقراره ذلك كان باكراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعي قال نعم وبينة الاكراه اولى بالقبول كذا في المحيط *

المدعى ان عينا من الاميان التي في يده من التركة فبرهن ان اباة باعه من رجل غائب يندفع وأن لم يذكر اسم المشتري ونسبه كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى دينا في تركة ميت واقام البينة ثم ان وارثا آخر غير الذي اقيمت عليه البينة صالح المدعى على بعض ما ادعى بان ادعى مائة دينار والصالح على عشرين فلما طال به بديل الصالح اتى بالدفع فقال انا اقيم البينة ان مورثي اوافق هذا المال ودعواك باطل فلم يقع صحيحا ان كان مدعى الالباء غير المصالح بسمع الدفع اما لو اراد هذا المصالح ان يقيم البينة على هذا الدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * رجل احضر وصي الميت وادعى ان له على الميت خمسين درهما وكان الميت اقر له بخمسين درهما في حياته دينا لازما فقام وصي الميت بينة ان المدعى قد اقر ان له على الميت هذا الخمسين لانه كان باع منه مائة درهم له على ثالث قالوا تقبل بينة الوصي ويكون ذلك دفعا لبينة المدعى كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على غيره ان اباك اوصى لي بثلاث ماله وانكر المدعى عليه الوصية فقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه في دفع دعواه ان ابي قد كان رجوع عن هذه الوصية في حياته اوقال ان ابي قال في حياته رجعت عن كل وصية اوصيت بها قيل بسمع وهو الصحيح وكذلك لو قام البينة على ان الاب جحد الوصية في حياته كان هذا دفعا على ما ذكره في المبسوط وذكر في الجامع ان جحد الوصية لا يكون رجوعا قيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قياس وما ذكر في المبسوط استحسان هكذا في المحيط * ادعى في تركة ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة قاموا بالبينة على المدعى بطريق الدفع انه قد كان اقر قبل الحكم ان على الميت دينا مستغرفا لتركنه كان هذا دفعا صحيحا وبطل حكم القاضي وسجله كذا في الذخيرة * رجل اوصى لابني ابنه بثلاث ماله واحدهما صغير والاخر كبير وابوهما حي ثم مات الموصي فادعى ابو الصغير على وارث الموصي لاجل ابنه الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير لنفسه الوصية من جهة الميت وانكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواه ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما اوصى لي بشيء وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما اوصى لابنه الصغير بشيء بل يكون هذا دفعا قيل هذا ليس بدفع اصلا وهو الاظهر والاشبه بالفقه كذا في المحيط * اذا ادعى التاج في دابة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك مبطل في هذه الدعوى لما انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهذا دفع لدعوى المدعى كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه استأجر من فلان محمدا اجارة طويلة

انه يسمع كذا في الخلاصة * ادعى على غيره ديناً فانكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعى بينة على انك استمهلتنى هذا المال منذ عشرة ايام وذاك اقرار منك بهذا المال عليك وقال المدعى عليه في دفع دعواه انك ابرأتني عن هذا المال منذ عشرين يوماً واقام على ذلك بينة فهذا لا يكون دفعا كذا في المحيط * ادعى على آخر عشرة دنانير فقال المدعى عليه في الدفع انه قال (مرا جزسه دينار در خواستني نيست) لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه فاقام المدعى عليه البينة انه دفع الى المدعى خمسين درهما فانه لا يكون دفعا ما لم يشهدوا انه دفع اليه وقضى هذا الخمسين الذي يدعى كذا في جواهر الفتاوى * اذا قال المدعى عليه ان مات مدعى عليّ مال القمار او نمن الخمر يسمع ولو اقام البينة تقبل كذا في الخلاصة * ادعى على غيره كذا كذا ديناراً او دراهم فادعى المدعى عليه الابطاء وجاء بشهود شهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا من الدراهم ولكن لا ندري بأي جهة دفع هل يقبل القاضي هذه الشهادة وهل يندفع بهاد عوى المدعى عن بعض مشائخنا ح انه يقبل ويندفع بهاد عوى المدعى وهو الاشبه والا قرب الى الصواب هكذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه قد قضيتها في سوق سمرقند وطولب بالبينة فقال لا بينة لي عليه ذلك ثم قال بعد ذلك قد قضيتها في قرية كذا واقام البينة على ذلك تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل مالا وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى ان ابرأني عن هذه الدعوى واقام على ذلك بينة فادعى ثانياً ان المدعى عليه قد كان اقربا لمال بعد ابرائي اياه هل يصح دفع الدفع قيل ان قال المدعى عليه ابرأتني عن هذه الدعوى وقبلت البراءة وقال صدقته في ذلك لا يصح منه دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت البراءة يصح منه دفع الدفع كذا في الظهيرية * برهن عليه انه دفع اليه عشرة قتال دفعته اليّ لا دفعه اليّ فلان دفعت بصح الدفع كذا في الوجيز للكردري * ادعى على آخر خمسين دينار فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعى قد اقرانه دفع اليه العدالي بكل دينار خمسين ولكن اخذت الخط بالدنانير صح الدفع وكذلك لو قال انك ابرأتني عن الدعوى كلها في سنة كذا يصح الدفع كذا في المحيط * ادعى ديناً في تركة فقال الوارث لم يخلف تركة فبرهن المدعى

وفي مثل هذا البينة بينة الخارج كذا في المحيط * رجل احضر مملوكا وادعى انه له وانه تمرد عنه وقال المملوك انا عبد فلان الغائب ذكر في المنتقى ان العبد اذا جاء ببينة على ما ذكرنا يجعل بينه وبين المدعي خصومة وان لم يقيم البينة على ذلك تسمع بينة المدعي ويتضمن له فان حضر الغائب المقر له بعد ذلك لاسبيل له على العبد الا ان يقيم البينة ان العبد له وتقبل بينته ويقضى بالعبد له على المقضي له الاول كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على رجل آخر مائة من من دهن السمس ب سبب صحيح فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لاني قد كنت اعطيته عوض هذا الدهن دينار من الذهب الاحمر الجيد البخاري الضرب فهذا ليس بدفع مالم يعلم سبب وجوب الدهن لجواز ان الدهن قد وجب بسبب السلم فاذا اخذ موضعه دينار فقد استبدل بالمسلم فيه واستبدال المسلم فيه قبل القبض لا يجوز وان كان الدهن مبيعا بان اشترى مقدارا معين من الدهن فاذا اعطاه عوض ذلك من الذهب وهو قائم بعينه كان بائعا للمبيع قبل القبض وانه لا يجوز فلا يصح الدفع ايضا كذا في المحيط * رجل جعل امرا مرأته بيدها على انه ان لم يصل اليها النفقة في وقت كذا فامرها بيدها في تطليقة فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في الدفع انه اقرانه لم يصل اليها يسمع اما لو قالت انه اقرانه لم يدفع لا يسمع كذا في الخلاصة * في فتاوى النسفي رح سئل عن ادعى على آخر اني رهن منك كذا عينا سماه ووصفه بكذا وطلب منه باحضار الرهن ليقضي ماله عليه من الدين ويرد الرهن عليه والمدعي عليه ينكر الرهن والارتهان فجاء المدعي بشاهدين على الرهن وجاء المدعي عليه بشاهدين شهدا ان المدعي عليه اشترى هذا العين من هذا المدعي بكذا ونقده الثمن وقبض المشتري بتسليمه فهذا دفع لدعوى المدعي ويقضى ببينة صاحب اليد لان بينته اكثر اثباتا لان الشراء اكدم من الرهن كذا في المحيط * رجل اخذ دابة رجل فهلك في يده فجاء الذي كانت الدابة في يده الى القاضي وادعى على الذي اخذ الدابة من يده انه اخذ دابتي بغير حق وهلك في يده واقام الاخذ ببينة اني اخذتها بحق لما ان الدابة ملكي وكانت في يد صاحب اليد بغير حق فهذا دفع صحيح ولو كانت الدابة قائمة في يد الاخذ فادعى الذي في يده على نحو ما بينا واقام الاخذ ببينة انه اخذها لانها ملكها قبلت بينته كذا في الذخيرة * امرأة ادعت على زوجها انها محرمة عليه بالطلاق الثالث واقامت على ذلك بينة فقال الزوج في دفع دعواها انها اقرت انها امتدت بعد الطلقات الثالث وتزوجت بزواج آخر ودخل بها زوجها الثاني ثم طلقها

وقبضه وبين حد دة وآجرة من المدعى عليه مقاطعة بعد القبض وذكر الشرائط وطلب منه مال الاجارة قال المستأجر المقاطع في الدفع انا اشتريت هذا المحدود من الآجر ونفذ البيع بمضي المدة وسقط الاجر لا يصح هذا الدفع بغية الآجر وهو المختار هكذا في الخلاصة * وفي دعوى الكرم لو اقام المدعى عليه بينة ان المدعى آجر نفسه مني ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعى انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة ان المدعى استأجر مني هذه الدار واخذ هذه الارض مزارعة واقام بينة انه قال لي (ابن خانه رابمن اجارة دة تا بغيرم) أو انه قال (ابن زرر ابمن بزرگري دة) يكون دفعا ويكون اقرارا انه لا ملك للمدعى فيه كذا في الفصول العمادية * ذكر ابن سامة رجل ادعى على رجل انه اخذ منه مالا وهو كذا وكذا او وصفه بامر يعرف فاقام المدعى عليه بينة ان المدعى قد اقر ان هذا المال المسمى اخذ منه فلان آخر والمدعى ينكر فليس هذا بابطال لدعوى المدعى ولا اكداب لبينة ولو ان المدعى عليه اقام البينة ان هذا المدعى اقر ان فلانا وكيل هذا المدعى عليه اخذ منه هذا المال فهذا ابطال لدعوى المدعى واكداب لبينة قالوا والمراد من مسئلة الوكيل ان لا يكون الموكل وهو المدعى عليه ذا سلطان اما اذا كان ذا سلطان كان الضمان فيه على الموكل وهو المدعى عليه والمراد من الوكالة المذكورة فيه الامر لاحقيقة الوكالة كذا في الذخيرة * رجل ادعى على آخر انه ضرب بطن امته وماتت بضربه فقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع اما لو اقام البينة انها صحت بعد الضرب يصح ولو اقام البينة هذا على الصحة والاخر على الموت بالضرب فبينة الصحة اولى كذا في الخلاصة * ادعى على آخر انه لكرابي ومات من لكره واقام على ذلك بينة واقام الضارب بينة ان اباه قد صح من لكره وبرئ من ضربه فقد قيل هذا دفع صحيح لدعوى المدعى وقيل يجب ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى انه لكره لكره ومات من تلك اللكره وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان ادعى انه لكره ومات من تلك اللكره فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى ويقضى عليه بالضمان كذا في المحيط * ادعى على آخر انه كسر سنة العليا فقال المدعى عليه في الدفع انه لم يكن له السن العليا لا يسمع هذا الدفع كذا في الخلاصة * واذا ادعى على رجل عينا في يده ملكا مطلقا واقام البينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى هذا العين ملكي وقد كنت ايها المدعى اشتريت هذا العين مني ثم اقلنا البيع واليوم هذا العين ملكي فاقام على ذلك بينة فهذا ليس بدفع لان المدعى ادعى الملك المطلق

القاضي اوقاض آخر ملكا مطلقا قال المشتري في دفع دعواه انه مبطل في هذه الدعوى لما انه ادعى هذا العين على بائعي بسبب الشراء والان يدعيه ملكا مطلقا فهذا دفع صحيح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي انسان ملكا مطلقا ودعى المدعى عليه في دفع دعواه انه كان ادعى هذا العين قبل هذا بسبب فقال المدعى انا ادعيه الآن بذلك السبب ايضا وترك دعوى الملك المطلق تسمع دعواه ثانيا ويبطل دفع المدعى عليه كذا في الفصول العمادية * في دعوى الشفعة لو اقام المشتري البينة ان الملك الذي يستحق به الشفعة ملك فلان لا يسمع ولو اقام البينة انه اقراها فلان يسمع كذا في الخلاصة * رجل ادعى دارا انها له وان مورث المدعى عليه كان احدث يده عليها بغير حق ثم مات وتركها في يد وارثه هذا واقام البينة على ما ادعاه فاقام المدعى عليه البينة ان مورثه فلا تا كان اشتراها من المدعى بكذا اي معا با تا وتقا بضائم مات مورثي فورثتها منه فادعى المدعى لدفع دعوى المدعى عليه ان مورث المدعى عليه كان اقرا بالبيع الذي جرى بينه وبين المدعى هذا كان بيع وفاء اذا رد علي الثمن يجب علي رد ها اليه واقام البينة على ذلك قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رح لا يسمع منه هذا الدفع كذا في فتاوى قاضيه خان * الاستيهاب والاستشراء يكون اقرارا بالملك للبائع على الاصح وفي الزيادات لا يكون اقرارا وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * وفي زيادات القاضي علاء الدين الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستشراء والاستيهاب والاستبداع والاستيجار اقرار بان لا ملك له فيه باتفاق الروايات كذا في الفصول العمادية * ادعى عينا في يد انسان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك لي فاقام المدعى عليه البينة انه استوهب هذا العين مني يكون ذلك دفعا لدعوى المدعى كذا في المحيط * ذكر في الجامع اذا اقام المشهود عليه البينة ان المدعى ساومه بالمدعى به قبل دعواه قبلت بينته وبطلت بينة المدعى لان الاستيham اقرار بالملك للبائع واقرار من المسام ان لا ملك له فيما ساومه كذا في فتاوى قاضيه خان * ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مني ولم يدفع الي فاستشريته منه لا يسمع هذا من المدعى كذا في خزائن المفتين * فلوان المدعى بعد بينة المدعى عليه على هذا الوجه اقام البينة ان صاحب اليد استام من المدعى بها قبلت هذه البينة ويبطل الدفع الاول لان في رواية الجامع الاستيham اقرار بالملك للمستام منه فكان المدعى بهذا الدفع مدعيا اقرار صاحب اليد انها ملك المدعى والتناقض يبطل بتصديق الخصم هذا اذا رخ كل واحد منهما لاقراره تاريخا فان لم يؤرخا فكذلك يندفع اقرار كل واحد منهما

وانقضت عدتها ثم تزوجها وهي حلال له اليوم هل يصح هذا دفعاً والصحيح ان دعوى الدفع على هذا الوجه صحيح هكذا في المحيط * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فاقامت هي بينة على وجه الدفع انه خالعهما فهذا دفع ان لم يوقنا او وقت احد هما دون الآخر وان وقتا وتاريخ الخلع اسبق فهذا ليس بدفع وبينه المرأة مردودة ولو ادعى نكاح امرأة وهي تدعى اقرار المدعى بحرماتها فهذا دفع صحيح وكذا لو ادعت النكاح وادعى هو الخلع فهذا دفع ولو ادعى نكاح امرأة وادعت هي انها منكوحة فلان الغائب فهذا ليس بدفع كذا في الفصول العمادية * لو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت النكاح وانكر الزوج النكاح اصلاً فاقامت بينة وقضى بالنكاح ثم ادعى الزوج بعد ذلك انه خالعهما هل تدفع دعوى المرأة اجاب ربح لا تدفع لان الزوج مناقض كذا في الفصول العمادية * القاضي اذا فرض النفقة على الزوج قال الزوج انها علي حرام وقت الفرض لا يسمع هذا الدفع ولو ادعى الخلع على المهر ونفقة العدة يسمع كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبداً وقبضه فاستحقه انسان بالملك المطلق بالبينة كان له ان يرجع بالثمن على بائعه فان رجع فقبل ان يقضي القاضي له بالثمن على بائعه اقام البائع البينة انه لا يسمع دعوى البائع وان اقام البائع بينة على انه كان اشتراه من المستحق ثم باعه من المشتري او اقام البائع البينة على التاج بنظر ان اقام البينة على المستحق قبلت بينته ويبطل قضاء القاضي للمستحق وان اقام البائع بذلك بينة على المشتري ان اقامها بعد ما قضى القاضي عليه بالثمن للمشتري لا تقبل هذه البينة وان اقامها بعد ما رجع المشتري على البائع ولم يقض القاضي له بالثمن قبلت بينة البائع كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر في غير مجلس القاضي ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان ثم ادعاه عند القاضي ملكاً مطلقاً فقال المدعى عليه للقاضي في دفع دعواه انه اقر مرة ان هذا العين ملكه بسبب الشراء من فلان فهذا دفع صحيح لو اثبت ذلك عند القاضي بالبينة يندفع دعوى المدعى كذا في المحيط * رجل ادعى عينا في يد انسان فلهذا القاضي ملكاً بسبب لم يمكنه اثباته فباع المدعى عليه ذلك العين من رجل وسلمه اليه ومضى على ذلك زمان ثم ان المدعى ادعى ذلك العين على المشتري عند ذلك القاضي

ان شهدوا على اقراره بذلك قبل الصلح فالشهادة باطله والصلح جائز ولو اقام المدعى عليه البينة على اقراره بعد الصلح بانه لم يكن له في الثوب حق ابطلت الصلح فان كان القاضي قد علم بان الرجل قد كان اقرعنده ان الثوب ليس له قبل الصلح ابطال الصلح وعلم القاضي ههنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح اذا كان انما ادعاه بملك واحد بان كان قد اقرعنده القاضي بان هذا الثوب لم يكن له قط ولم يرثه من ابيه ثم جاء بعد ذلك فادعى انه ورثه من ابيه وكان ادعى بملك غير الورثة فصالحه عليه لم يبطل القاضي الصلح بذلك الاقرار كذا في الخلاصة * رجل ادعى على رجل الف درهم فقال المدعى عليه ما كان لك علي الف درهم قط وقد كنت ادعيت علي هذه الالف فدفعتها امس اليك فقال المدعي لي عليك الف درهم وما قبضت منك شيئا فصالحه من دعواه على خمسمائة درهم ثم ان المدعى عليه اقام البينة بعد ذلك فشهدوا انهم رأوا المدعى عليه دفع الى المدعي امس الف درهم لا يلتفت الى شهادتهم لان صالحه كان افتداء عن اليمين ولو كان المدعى عليه قال للمدعي حين ادعى صدقت كان لك علي الف درهم الا اني قضيتها امس فقال المدعي ما قضيتني فدفع اليه الف او صالحه من الالف على خمسمائة ثم ان المدعى عليه اقام البينة فشهد الشهود انه دفع اليه امس الف درهم جازت شهادتهم وبطل الصلح ويرجع على المدعي بما اخذ منه ثانيا لان في هذه الصورة لما ادعى القضاء قبل الصلح كان اليمين على المدعي ولم يكن الصلح من المدعي افتداء عن اليمين كذا في فتاوى قاضيخان * الوكيل بقبض المال اذا ثبت الوكالة بالبينة وقضى القاضي بوكالته ثم ان المطلوب ادعى ان الطالب قد مات قبل دعواه وليس له حق القبض فهذا دفع صحيح ان اقام البينة يندفع به دعوى المدعي كذا في الفصول العمارية * رجل ادعى على رجل ان فلان بن فلان عندك كذا وكذا وانه صبي وجعل القاضي فلان بن فلان وصيا لهذا الصبي وهذا الصبي في ولاية هذا القاضي ثم ان فلان بن فلان وكلني بقبض مال الصغير هذا منك وذلك كذا وكذا وقضى القاضي بوكالة المدعي بشرائطه وقبض المدعي المال ثم ان هذا المدعى عليه بعد ذلك يوم ادعى على هذا الوكيل ان هذا الصبي فلان بن فلان قد ادرك وكلني بقبض ماله منك ايها الوكيل عن الوصي فقال الوكيل عن الوصي بعثت المال الى الوصي هل يصدق فقد قيل لا يصدق كذا في المحيط * حانوت استحق من يدرجل بالبينة ورجع المستحق عليه على بائعه بثمنه بالبينة فاقام بائعه بينة بحضرته وبحضرة المستحق ان المستحق اقران هذا الحانوت كان ملك ابي مات وتركه ميراثا لي لا وارث له فبري وان ابي قال في حيوته وصحته ان جميع هذا الحانوت ملكي بسبب صحيح وانه في يده

باقرار صاحبه فبقيت بينة المدعي على الملك المطلق وعلى الرواية التي جعل الاستيلاء اقرارا بان
 لا ملك له فكذلك يصح هذا الدفع لان اقرار ذي اليد بان لا ملك له ولم يوجد احد يدعي الملك لنفسه يكون
 اقرارا بالملك للمدعي هكذا في فتاوى قاضيخان * والاستثناء من غير المدعي عليه في كونه اقرارا بانه
 لا ملك للمدعي نظير الاستثناء من المدعي حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعي استثنى هذا
 العين من فلان يكون دفعا كذا في الفصول العمادية * استعار من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه لا بنة
 الصغير ذكر ابو يوسف رح في الامالي انه تسمع دعواه وتقبل بينته قال المؤلف وهذا على الرواية التي
 لم تكن الاستعارة اقرارا بالملك له وانما يكون اقرارا بان لا ملك للمستعير كذا في فتاوى قاضيخان *
 اذا ادعى نخلا في يدي رجل فقال المدعي عليه في دفع دعواه انه استثنى ثمر هذا النخل مني فهذا
 ليس بدفع كذا في الذخيرة * وفي دعوى العقار اذا انكر المدعي عليه مرة او مرتين ثم قال ان الارض
 التي في يدي ليست علي هذه الحدود ولا يصح منه هذا الدفع كذا في خزائن المفتين * ادعى محدودا
 في يدي رجل وبين حدودها فقال المدعي عليه (ابن محدود) مدعي دعوى ميكنه باين حدود
 ملك من است وحق من است) فاعاد المدعي دعواه ثانيا في مجلس آخر بعين تلك الحدود فقال
 المدعي عليه (در حدود خطا کرده واین محدود که درست من است باين حدود نیست که دعوى
 کرده) فاعاد المدعي دعواه ثالثا في مجلس آخر فقال المدعي عليه (آن محدود که تود دعوى ميکنی
 بفلان فروخته بودی پیش از آنکه دعوى میکردي ومن از ان فلان خریده ام) هل يكون هذا
 دفعا لدفع المدعي فتبل لا وينقض كلامه الثالث بكلامه الثاني واعتبر كلامه الثاني لنقض كلامه الثالث
 وأن لم يعتبر في حق دفع دعوى المدعي كذا في المحيط * استعار من آخر دابة وهلك الدابة تحت
 المستعير وانكر رب الدابة الا عارة وصالحه المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على
 العارية وقال انها نقضت فتثبت بينته ويبطل الصلح وان اراد استخلاف المعير على ذلك فله ذلك
 وذكر في المنتقى مسائل تدل على هدم القبول ومن جملة ذلك رجل ادعى دارا في يدي رجل
 ميراثا من ابيه ثم اصطالحا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بينة على انه كان اشترى هذه الدار من ابي
 هذا المدعي حال حيوته او اقام بينة انه كان اشترى من فلان وفلان كان اشترىها من ابي هذا المدعي
 لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * في المنتقى اذا صالح المدعي عليه في دعوى الثوب على عشرة دراهم
 ثم ان المدعي عليه اتى بعد ذلك ببينة يشهدون على اقرار المدعي بانه لاحق له في ذلك الثوب

اما ان قال (در دست من است وملك تو نیست) فهذا جواب وان لم يقل (در دست من است) فقد قبل انه جواب وهو الاشبه هكذا في الذخيرة * ادعى دارا في يدي رجل انها داره غصبها ذواليد منه فقال ذواليد (جملگي اين خانه در دست من است بسببي شرعي و مرا باين مدعي سپردني نیست) فهذا جواب تام في حق انكار الغصب غير تام في حق الملك كذا في المحيط * ادعى منزلا في يدي رجل فقال المدعى عليه (عرصه ملك من است) لا يكون جوابا ما لم يقل (اين عرصه من است) وكذا اذا قال الشهود العرصه ملكه لا يكفي ما لم يقولوا هذه العرصه ملكه كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى دارا في يدي رجل فقال المدعى عليه انها دارمي ثم قال انها وقف فهذا جواب تام تقبل بينه المدعى عليه وكذلك لو قال في الابتداء هذه الدار وقف وفي يدي بحكم التولية فهذا جواب تام كذا في المحيط * وفي دعوى الدين اذا قال المدعى عليه (مرا بتو چیزی دادني نیست) فعند بعضهم هو جواب وهو الاشبه ولو قال في دعوى الدين (مرا علم نیست مرا خبر نیست) فهذا ليس بجواب هكذا في الذخيرة * واذا قال في دعوى الدين بسبب البيع او ما اشبه ذلك (مرا اين مبلغ بدين سبب دادني نیست) فهذا ليس بجواب هكذا قيل وقد قيل هذا انكار لاصل الدين فيكون خصما في اصل الدين كذا في المحيط * ولو ادعى وارث رب المال على المضارب عند القاضي فاجاب المضارب وقال (مرا بدين دعوى كه وي ميکند بوي وبموکلان وي) يعني بقية الورثة (چیزی دادني نیست) فهذا جواب كاف وليس للقاضي ان يجبره على بيان ذلك فان اقاموا بينة ان مورثهم دفع اليه مال المضاربة كذا وان قبض ذلك لا يلزمه شيء وكذا كل امين كالمودع والمستعير والمستأجر والوكيل والمستبضع الا اذا ادعى شيئا يجب به الضمان كذا في الملنقط * ادعى نكاح امرأة فقالت (من زن اين مدعي نيم) فان اشارت اليه فجواب والا فلا في قول وقيل جواب كذا في الوجيز للكردي * ادعى عشرة دنانير معجلا لابنته فقال الزوج (آنچه بوده است دادم) هذا لا يكون جوابا لدعوى المدعي لانه يدعي عليه المتقدر لكن القاضي ان يقول للزوج اقم البينة على ما اديت فاذا اقام البينة لا بد وان يبين قدر المؤدى لتصح الشهادة وكذا الوادعى ثمن المبيع فقال (آنچه بوده است دادم) فكذلك الجواب ايضا كذا في النصول العمادية * الباب الثامن فيما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع متى ثبت عند الحاكم تعارض القولين المتضادين المتناقضين من المدعي في الدعوى يمنع استماع الدعوى كذا في محيط السرخسي * التناقض كما يمنع صحة الدعوى لنفسه يمنع صحة الدعوى لغيره فمن اقر بعين لغيره فكما

بحكم الاجارة لملك له فيه وقد كنت صدقته في هذا الاقرار ثم بعته بعد ذلك من المستحق عليه هذا فان قضاء القاضي للمستحق وقع باطلا فهذا دفع صحيح ولو ان البائع لم يقل هذا وانما قال ان المستحق قد كان قال قبل دعوى الحانوت التي في يد فلان ملك فلان بن فلان والآن يدعي الحانوت لنفسه وهذا تناقض فهذا دفع لدعوى المدعي كذا في الذخيرة * بائع العبد اذا طلب الثمن من المشتري فقال المشتري انك مبطل في هذه الدعوى لانك بعت الحر فانك حلفت وقلت ان اشتريت عبدا فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد بيعك وعتق عليك وبعته مني فهذا دفع صحيح لو اثبتت بالبينة وكذلك لو قال حلفت وقلت كل عبد اشتريته فهو حر ثم اشتريت هذا العبد بعد اليمين حتى عتق عليك ثم بعته مني وكذلك لو قال اعتقت هذا العبد قبل ان تبعته مني فهذا كله دفع صحيح ذكر الفصل الاخير في الزيادات من غير ذكر خلاف وذكر الفصل الاخير في موضع آخر عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رحمهما الله ان بينة المشتري لا تقبل على البائع بذلك حتى لا يسترد المشتري الثمن عن البائع لكن يعتق العبد على المشتري لاقراءه بذلك كذا في المحيط *

الباب السابع فيما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون رجل ادعى ضبعة في يدي رجل انه ملكه فقال المدعى عليه (تامل كنم ونگاه كنم) فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب كذا في المحيط * واذا قال (به بينم) او قال (مرا علم نيست) او قال لا ادري اهو ملكي ام لا او قال (اين مدعى بحق من است و ترا دروي حق نيست) فالكل ليس بجواب كذا في الخلاصة *

ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعي فهذا ليس بجواب ويجبره القاضي على الجواب فان لم يجب يجعله منكرا وبسمع البينة عليه كذا في المحيط * واذا قال المدعى عليه (اين محدود مرا بتوسپردني نيست) او قال (بتو تسليم كردني نيست) فعند بعضهم هذا جواب وهو الاصح كذا في الذخيرة * ادعى ضبعة في يدي رجلين فقالا (دو تيراز سه تيراز بن ضباع ملك ماست و در دست ماست ويك تير ملك فلان غائب است و در دست ما امانت است) فهذا اجواب تام ولكن لا تندفع الخصومة عنهما عن السهم الاخر ما لم يقم ابينة على الوديعة على ما عرف كذا في المحيط * وفي دعوى العقار اذا قال هذا المحدود ملكي ولم يقل في يد المدعى عليه لا يلزم المدعى عليه بالجواب واذا قال هو ملكي وفي يد هذا المدعى عليه للمدعي فقال المدعى عليه للمدعي (اين محدود ملك تو نيست) فهذا اهلئ وجهين

من غير البيع قبلت بينته ولم يكن اقراره أكذاً بالبينة ولو كان المقروصل كلامه فقال هذا فلان بعته منه بمائة دينار قبل قوله ولم يخرج من يده الا بما قال كذا في المحيط * عن محمد ر ح في رجل في يده دار فافر رجل آخران هذه الدار لمن هي في يده انا بعتهما منه بالف درهم موصولاً باقراره وانكر صاحب اليد الشراء وقال الدار لي فاقام المقر البينة على ان الدار داره تقبل بينته وان قال ذلك مفصولاً لا تقبل بينته على ان الدار له كذا في محيط السرخسي * رجل اقر عند القاضي ان هذا العبد والدار لفلان غير ذي اليد ثم اقام البينة انه له اشتراه من الذي في يده قبل اقراره لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا فلان لاحق لي فيه او قال كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام بينة بعد حين على الشراء منه لا تقبل حتى لو وقت الشهود بعده قبلت كذا في محيط السرخسي * رجل قال لغيره هذا العبد لك وقال المقر له ليس هو لي ثم قال هو لي ذكر في الاصل انه لم يكن له ولو اقام البينة لم تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لا اعلم لي حق الا اعلم لي حجة ثم ادعى حقا وجاء بحجة قبل منه كذا في محيط السرخسي * اذا قال ذو اليد ليس هذا لي او ليس ملكي او لاحق لي او ليس لي فيه حق او ما كان لي او نحو ذلك ولا منازع حين ما قال ثم ادعى ذلك احد فقال ذو اليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله ولو كان لذى اليد منازع يدعي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقراراً منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية الاصل لا يكون اقراراً بالملك للمنازع لكن القاضي يسأل ذا اليد اهو ملك المدعي فان اقر به امره بالتسليم اليه وان انكراً ما لم يدعي باقامة البينة عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع في باب النضاء ان قوله ليس هذا ملكا لي او ما كان لي يمنعه من الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما لم يمنع ذا اليد على ما مر لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع ادعى داراً في يد رجل واقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت لي اندفعت بينة المدعي كذا في الفصول العمادية * لو قال الزوج ليس هذا الولد مني ونفاه فتلاعنا على نفقي الولد وانقطع نسبه منه ثم قال هو ابني بصدق كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع اقرار الوارث بان العين هذا لم يكن لمورثه بل كانت عنده وديعة لفلان ثم برهن انه كان لمورثه اخذه منه بعد موته او حال حيوته رد الى الوارث ان امينا حتى يقدم المودع والاجعل في يدي عدل هذا اذا اقر به لمعلوم اما اذا قال ليس هذا الشيء لمورثه ثم ادعاه انه لمورثه دفع الى الوارث بعد التلوم اذا لم يحضر له مطالب

لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوصاية او وكالة وهذا اذا وجد منه ما يكون اقرارا بالملك له اما اذا برأه عن جميع الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بجهة الوكالة من رجل او وصاية منه يسمع كذا في خزانة المفتين * ادعى عينا في يدي انسان انه له ثم ادعى بعد ذلك انه لفلان وكله بالخصومة فيه واقام البينة على ذلك قبلت بينته ولا يصير متناقضا لو ادعى اولا انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه له واقام البينة على ذلك يصير متناقضا ولا تقبل بينته الا ان يوفق فيقول كان لفلان وكلني بالخصومة ثم اشتريته منه بعد ذلك واقام على ذلك بينة فحينئذ تقبل بينته كذا في الظهيرية * ادعى انه لفلان وكله بالخصومة ثم ادعى انه لفلان آخر وكله بالخصومة لا تقبل الا اذا وفق وقال كان لفلان الاول وكان وكلني ثم باعه من الثاني وكلني الثاني ايضا والتدارك ممكن بان غاب عن المجلس و جاء بعد مدة وبرهن على ذلك على مانص عليه الحصري في الجامع كذا في الوجيز للكردي * والدين في هذا نظير العين كذا في الظهيرية * الوكيل بالخصومة لو اقر على موكله في غير مجلس القضاء انه قبض دينه وانه لاحق لموكله عليه ثم ادعى عليه ديناً لموكله لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الوصي الى البيت ماله بعد البلوغ فاشهد الابن على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركة والده ولم يبق له من تركة والده عنده من قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئا وقال هو من تركة والدي واقام البينة قبلت بينته ولو اقر الوصي انه استوفى جميع ما كان للميت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً للميت تسمع دعواه كما لو اقر به الوارث ثم ادعى ديناً للميت هكذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا العبد لفلان ثم اقام البينة انه اشترى منه بالف ولم يوقته سمعت ولو قال هو لفلان اشتريته منه امس موصولا فاقام بينة قبلت استحسانا وان قال مفصولا بان قال هو لفلان وسكت ثم قال اشتريته منه امس لا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * رجل اقران هذا العبد لفلان ثم مكث مقدار ما يمكنه الشراء منه ثم اقام البينة على الشراء من فلان ولم يوقت الشهود وقتا قبلت بينته وكذا لو اقران هذا العبد لفلان لاحق لي فيه ثم مكث حيناً ثم ادعى انه اشتراه منه واقام البينة ان وقت الشهود انه اشتراه بعد الاقرار قبلت والا لا وكذا لو اقران هذا العبد كان لفلان لاحق لي فيه ثم اقام الشهود انه اشتراه منه ان وقت الشهود وقتا بعد الاقرار جاز والا فلا كذا في الفصول العمادية * في الاملاء عن محمد رح ثوب في يدي رجل اقرانه لفلان ثم قال بعد ما سكت بعته منه بمائة دينار وقال فلان هولني

ادعى على رجل ألف درهم فقال لم يكن لك عليّ شيء فظنم اقام المدعى عليه البينة انه قد قضى يقبل منه ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا تقبل بينته على القضاء وقال ابو يوسف رح ان قال لم يجبر بيني وبينك معاملة ولكن اخبرني شهودي هؤلاء انه ادعى عليّ حقانم قال شهدوا اني قد ابرأته ولم يجبر بيني وبينه معاملة قبل ذلك منه كذا في محيط السرخسي * ولو قال المدعى عليه اولا لم يكن له عليّ شيء قط ولا اعرفه فلما اقام المدعى البينة على المال اقام هو البينة على القضاء لا تقبل بينته في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيخان * لو ادعى رجل على رجل انه باع منه هذه التجارة بالف درهم وقال ذوالبدل لم ابعها منه قط فلما اقام المدعى البينة على الشراء وقضى له بذلك وجد بها اصبعاً زائدة واراد ان يردّها على المقضي عليه فقال المقضي عليه انه بريء الي من كل عيب بها لا تقبل بينته كذا في الفصول العمادية * ولو ادعت امرأة على رجل نكاحاً فقال الرجل لا نكاح بيني وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه تقبل بينته وان قال الرجل في انكاره لم يكن بيننا نكاح قط او قال ما تزوجتها قط فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختلعت منه قال رضي الله عنه ينبغي ان تكون هذه المسئلة ومسئلة البيع سواء وثمه في ظاهر الرواية لا تقبل البينة على البراءة من العيب فكذلك الخلع عندئذ لان الخلع طلاق والطلاق يقتضي سابقة النكاح وكان هو في دعواه الطلاق متناقضاً فلا يسمع هكذا في فتاوى قاضيخان * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها وانكر الرجل ذلك ثم ادعى تزوجها فقام البينة تقبل كذا في محيط السرخسي * لو اقامت المرأة بينة على الطلاق ثلثاً بعد ما اختلعت نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة وكذلك الزوج اذا قاسم اخا امرأته ميراثها وافرأخا انه وارثها ثم اقام الاخ بينة ان الزوج كان طلقها ثلثاً قبلت بينته ويرجع الاخ على الزوج بما اخذ من الميراث وكذلك المكاتبه اذا ادّعت بدل الكتابة ثم اقامت بينة على اعتاق المولى اياها قبل الكتابة تقبل وكذا العبد وكذا المرأة اذا قاسمت ورثة زوجها الميراث وكلهم كبار وقد اقرروا انها زوجته ثم وجدوا شهوداً ان زوجها كان طلقها ثلثاً في صحته فانهم يرجعون عليها بما اخذت من الميراث كذا في الفصول العمادية * قوم ورنوادا را من ابيهم واتسموها برضاهم فادعى بعضهم ان اباها كان تصدق بطائفة منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابن له صغير وقال مات ابني فورثتهامنه واقام على ذلك بينة فدعواه باطلة وبينته مردودة ولو كان ادعى ديناً على ابيه صحّت دعواه وبينته على ذلك كذا في الذخيرة * اذا اقسام القوم داراً والمرأة مقرّة بذلك

كذا في الوجيز للكردي * ذكر هشام عن محمد بن حرج قال قال مالي بالري حق في دار او ارض
ثم ادعى واقام البينة في دار في يدي انسان بالري انها له قال تقبل وان قال ليس لي بالري في رستاق
كذا في بد فلان دار او ارض ولاحق ولد دعوى ثم اقام البينة انه له في يديه في ذلك الرستاق حقا في دار
وارض لم تقبل الا ان يقيم البينة انه اخذه بعد الاقرار كذا في محيط السرخسي * لو قال مالي في يد
فلان دار ولاحق ولايت ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالري في رستاق او قرية لا تقبل
بينته كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام قال سألت محمد بن حرج عن رجل قال لاحق لي
في هذه الدار ولا خصومة ولا طلبه ثم جاء يزعم انه وكيل فلان في دعوى هذه الدار قبل ذلك منه
كذا في المحيط * ادعى عليه آخر شركة فيما في يده بحق الوراثة من ابيه فانكر المدعى عليه وقال لم يكن
لابي فيها حق ثم ادعى عليه انه كان اشتراها من ابيه او ادعى ان اباة كان اقر له بها فدعواه صحيحة
وبينته مسموعة لانه يمكنه ان يقول لم يكن لابي بعد ما اشتريتها منه فان كان قال لم يكن لابي قط
لا تسمع دعواه الشراء من ابيه لان فيه تناقض وتسمع دعوى اقرار ابيه له لانه لا تناقض فيه كذا في فتاوى
قاضيخان * ادعى على آخر ان له في يده كذا او كذا من مال الشركة فانكر المدعى عليه الشركة
ثم ان المدعى عليه ادعى دفع ذلك المال الى المدعى فان كان انكر الشركة اصلا بان قال لم يكن
بيننا شركة اصلا وما دفعت اليه شيئا من المال لا تسمع دعوى دفع المال لمكان التناقض وان انكر
الشركة والمال في الحال بان قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة تسمع منه دعوى
دفع المال ولا تناقض ههنا كذا في المحيط * اذا ادعى عليه غيره انه اخوه وادعى عليه النفقة فقال
المدعى عليه هو ليس باخي ثم مات المدعى فجاء المدعى عليه بطلب الميراث وقال هو اخي لا يقبل
ذلك منه ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة او دعوى الابوة يقبل منه ذلك ويقضى له
بالميراث كذا في الفتاوى الصغرى * لو ادعى انها له اشتراها من ابي ذي اليد فقال ذو اليد
ما كان لابي فيها حق فاما اقام المدعى البينة على انه اشتراها من الميت وهو يملكها اقام ذو اليد البينة
انه كان اشتراها من ابيه قبلت بينته ولو قال ذو اليد هذه الدار ما كانت لابي قط ولم يكن لابي فيها
حق قط فلما اقام المدعى البينة على ما ادعاه اقام ذو اليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في صحته لا تقبل
بينته وان اقام البينة ان اباة اقر في صحته انها لابي قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان *
ادعى على

وضعه في الحانوت بعد الاقرار صدق وذكر في بعض الروايات انه لا يصدق قال رضي الله عنه وهذه الرواية تخالف رواية الجامع قالوا تأويل الرواية الثانية اذا ادعى بعد الاقرار في مدة لا يمكنه ادخاله في الحانوت في تلك المدة يبين وفي مسئلة الجامع اذا ادعى المقر حدوث الملك في زمان لا يتصور حدوثه فيه لا يقبل قوله اني ملكته بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى انه له ولم يقل شيئاً يسمع دعواه اذا لم يكن دعواه في ذلك المجلس قال رضي الله عنه ذكر في الجامع الكبير رجل قال لاحق لي قبل فلان او قال في يد فلان ثم انه اقام البينة على عبد في يد المقر له انه غصبه منه او ادعى عليه ديناً لا تقبل بينته حتى يشهد الشهود انه غصبه بعد الاقرار وعلى دين حادث بعد الاقرار وكذا لو كتب الرجل براءة لرجل انه لاحق لي قبلك في عين ولادين ولا شراء ثم اقام البينة على شراء عبد من الذي ابرأه او على قرض الف درهم لا يقبل الابناريخ بعد الاقرار قال رضي الله عنه فعلى هذا ينبغي ان لا يسمع دعوى الزوج بعد الاقرار الا ان يدعي ان هذا المناع لم يكن في البيت وقت الاقرار اما اذا ادعى مطلقاً انه لا يسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقر المدعى عليه وقال جميع ما في يدي من قليل وكثير لفلان ثم انه مكث اياماً فحضر فلان ليأخذ ما في يده فادعى عبداً ما في يده انه له ملكه بعد اقراره وقال المدعي كان هذا العبد في يدك يوم الاقرار فالقول قول المدعى عليه والعبد عبده الا ان يقيم المدعي بينة انه كان في يده يوم الاقرار كذا في الفصول العمادية * رجل اقران لفلان علي الف درهم ثم قال بعد ذلك قضيتها اياه قبل ان اقربها و اقام البينة على ذلك لم اقبل بينته ولو ادعى انه قضاة قبل الاقرار موصولاً باقراره تقبل بينته استحساناً هكذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * لو قال كانت له علي الف درهم ثم قال قضيتها اياه قبل الاقرار موصولاً او مفصولاً و اقام البينة عليه قبلت بينته كذا في الذخيرة في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * قال ابن سماعه عن محمد رح في رجل ادعى عليه عشرة آلاف درهم فانكرها فسأل الحاكم المدعي هل قبض من المال شيئاً فاقرانه قبض منه عشرة آلاف درهم فابراً الحاكم المدعى عليه من العشرة الآلاف فلما خرجا من عند الحاكم قال المطلوب لا والله ما قبضتها مني فجاء الطالب ببينة يشهدون على كلامه هذا قال محمد رح اقبل هذا من الطالب واقضي بها عليه وبمثله لو اقام الطالب البينة على المال لا يقبل ذلك منه وان قال المطلوب انما قلت ما قبضتها مني وانا اقيم البينة انك قبضتها من وكيلي لم تقبل بينته ولو جاء المطلوب

وأصلها الثمن فعزل لها طائفة من الأرض ثم ادعت أنه صدقها أياها في صحته أو ادعت أنها اشترتها منه بصد أنها لا تقبل بينها وكذلك إذا اقتصموا أرضاً فاصاب كل انسان طائفة بجميع ميراثه عن أبيه ثم ادعى احدهم في قسم الآخر بناءً أو نخلاً وزعم أنه هو الذي بناه وغرسه وأقام البيعة على ذلك لا تقبل كذا في فتاوى قاضيخان * إذا أقر احد الورثة أن هذا المحدود ميراث عن أبنائه ثم ادعى أنه وصية من أبي لابني فلان وأقام البيعة قبل لا تقبل بينته ويكون متناقضاً وهو لا يظهر هكذا في الظهيرية * لو أن رجلاً أقر أن فلان مات وترك هذه الأرض أو هذه الدار ميراثاً ثم بعد ذلك ادعى أن الميت أوصى له بالثلث تقبل بينته وأقراره السابق لا يخرج من دعوى الوصية وكذلك لو ادعى ديناً قبل الميت وكذلك ورثة أقر واجمعاً أن هذه المواضع ميراث بيننا عن أبنائه ثم ادعى احدهم أن ثلث هذه المواضع وصية من أبي لابني الصغير فلان وأقام البيعة قبل بينته كذا في فتاوى قاضيخان * أسأجر من آخر محدوداً اجارة طويلة مرسومة وأجره من غيره مقاطعة وأقر المسأجر الثاني بالقبض ثم أن المسأجر الاول مع المسأجر الثاني فسحاً الاجارة الثانية بينهما وطالب المسأجر الاول للمسأجر الثاني بمال المقاطعة فقال المسأجر الثاني أن هذا المحدود كان في يدي الأجر الاول من يوم الاجارة الثانية إلى هذا اليوم ولم يجب عليّ مال المقاطعة وأقام البيعة الصحيح أنه لا تصح دعواه ولا تقبل بينته لمكان التناقض ولو أقام المسأجر الاول بيعة على أن الثاني قد قبض المسأجر وأقام الثاني بيعة على أنها كانت في يدي الاول تمام المدة فبيعة الاول أولى سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ديناً في تركه ميت وصدقه الوارث في ذلك وضمن له إيفاء الدين ثم ادعى هذا الوارث بعد ذلك أن الميت قد كان قضى المال في حيوته وأراد اثبات ذلك بالبيعة قال لا تصح دعواه ولا تسمع بينته هكذا في المحيط * سئل الشيخ الامام طهيران بن عمن خلع امرأته وقال في مجلسه (مرأى ندرين خانه هيچ چیزی نیست) ثم ادعى شيئاً من متاع البيت أو قمشة قال ان كان المدعي يقول كان هذا في البيت وقت الافرار لا تسمع دعواه وان قال لم يكن هذا في البيت وقت الافرار تسمع دعواه ذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبداً أو متاعاً لفلان صح اقراره وان جاء المقر له ليأخذ عبداً من يد المقر وأخلفنا فقال المقر له كان في يدي وقت الافرار فهو لي وقال المقر لابل ملكت هذا بعد الافرار كان القول قول المقر الا ان يقيم المقر له البيعة أنه كان في يد المقر وقت الافرار وذكر في الافرار ما يوافق رواية الجامع رجل قال ما في حانوتي لفلان ثم بعد أيام ادعى شيئاً مما في الحانوت أنه

تسمع ويرجع المشتري بالثمن على البائع وكذا اذا قضى لايه ولم يقبض الاب حتى مات وتركه ميراثا له سلم له الطيلسان ويرجع بالثمن على البائع اما اذا لم يقض القاضي حتى مات ابوه لا ينضى للابن هكذا في الخلاصة * لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد له بشراء من المدعى عليه وقضى اولاً ثم زعم احد الشاهدين ان الثوب له ولا يبيعه ورثه هو عند لا تسمع دعواه ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعه مني لكنه لي اولاً يبيعه ورثته منه يقضى بالبيع وتسمع دعوى الشاهد فاذا برهن على ما ادعاه قضى له لانعدام التناقض ولو قال قولاً ولم يؤد بالشهادة ثم ادعى لنفسه او انه لايه وكله بالطلب تقبل كذا في الوجيز للكردي * رجل ساوم بولد امه او ثمرة نخل او نخل في ارض في بد غيره ثم اقام البيعة ان الامه او النخلة او الارض له يقضى له بالامه او النخلة او الارض دون الولد والثمره والنخل ولو ادعى الام مع الولد او النخلة مع الثمرة او الارض مع النخل لا تسمع دعوى النخلة والثمره والولد كذا في الخلاصة * وكذلك لو كانت الامه حاملاً فولدت في يده فساوم بالولد بعد اقامة البيعة قبل القضاء بالامه وكذلك اذا قال الشاهد ان ابني المدعى عليه او الابن الذي لم يولد وكذلك اذا لم يكن بينه للمدعى ولكن المدعى عليه اقران الام له فزعم ولدها كذا في الذخيرة * لو برهن على مساومة وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان في غير مجلسه خرج الوكيل فقط وان برهن الموكل على انه وكلاء غير جائز الاقرار برهن المدعى عليه على اقرار الوكيل فلوكل على دعواه وخرج الوكيل عن الخصومة كذا في الوجيز للكردي * ولو اشترى جارية منتقبة فلما جلت وكشفت نقابها قال المشتري هذه جاريته ولم اعرفها بالنقاب لا تقبل دعواه ولا يبيته وان اشترى منه متاعاً في جراب مدرج او ثوباً في منديل ملفف فلما اخرجته ونشره قال هذا متاعي ولم اعرفه تقبل دعواه وبينه قال محمد راجح كل ما يمكن معرفته عند المساومة مثل الجارية المنتقبة القائمة بين يديه لا يقبل قوله انه لم اعرفه وكل ما لا يمكن معرفته حين المساومة مثل ثوب في منديل او جارية قاعدة عليها كساء مغطاة لا يرى منها شيء تقبل دعواه وبينه كذا في محيط السرخسي * العبد المأذون اذا اشترى عبداً وقبضه ثم اقران هذا العبد الذي اشتراه من فلان قد كان فلان اعتقه قبل ان يبيعه منه فاشتراه وهو حر وانكر البائع ذلك فان العبد مملوك له على حاله ولا يصدق المأذون فيما اقر به على البائع ولو كان العبد المأذون لم يقر بذلك وانما اقران البائع كان باع هذا العبد من فلان قبل ان يبيعه مني وصدقه فلان في ذلك وكذبه البائع فان المأذون لا يصدق فيما ادعى على البائع حتى لا يسرد الثمن من البائع ويصدق في حق نفسه حتى يؤمر بدفع العبد

بيئته تشهدان رجلا اجنيا قضى هذا المال تطوعا بهما من ماله من غير امر المطلوب ولا وكالة فاني اقبل ذلك ولو قال المطلوب ما قبضها فلان كان هذا على قبض من نفس المطلوب ووكيله وعلى كل احد اجنبي غيره ولا اقبل البيئته انه قبضها من رجل اجنبي كذا في المحيط في فصل التناقض في الدعوى والشهادة * رجل ادعى على رجل مالا واقام البيئته ثم قال بعد اقامة البيئته اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بيئته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بيئته لانه يمكنه ان يقول استوفيت بعد اقامة البيئته وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا اوقال بالفارسية (چندین یافته بودم) بطلت بيئته كذا في فتاوى قاضى خان * واذا اقام البيئته ان له على فلان اربعمائة ثم اقر المدعى ان للمنكر عليه مائة سقط عن المنكر ثلث مائة عند ابي القاسم وعن ابن ابي احمد عيسى بن النصير انها لا تسقط وعليه الفتوى كذا في الملتقط * اذا ادعى رجل على غيره عشرة دراهم حالة فقال المدعى عليه (آرى مارا بتواين ده درم بايد دادن ولكن مارا از تو هزار درهم مي بايد حال) فهذه الدعوى الثانية لا تصح اذا كان المالا من جنس واحد كذا في الذخيرة * اذا قال المدعى عليه الدين (اين مبلغ مال كه دعوى ميكني بتور سائیده ام) ثم قال (بفلان حواله كرده بودم واور سائیده است) فقد قيل لا تسمع هذه المقالة الثانية وقيل تسمع كذا في المحيط * ساوم دارا في يد رجل ثم برهن على شرائها من فلان ما لكها لا يقبل الا ان يبرهن على الشراء من فلان بعد المساومة او على ان المساوم منه كان وكيل فلان بالبيع كذا في الوجيز للكردي * اشترى ثوبا او ساومه واستوهبه ثم ادعى انه كان ملكه قبل الشراء او قبل المساومة او قبل الاستيهاب او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وترك ميراثا له او وهبه له لا تسمع دعواه الا اذا صرح بملك ابيه عند المساومة بان اثبت انه قال عند المساومة ان هذا الثوب لابي وكلك ببيعه فبعه مني فلم يتفق بينهما بيع ثم ادعى الارث من ابيه يقبل لعدم التناقض وكذا لو قال عند الدعوى كان لايه وكله ببيعه فاشترينه ثم مات وترك ثمنه ميراثا لي يسمع ويقضى له بالثمن لانه ليس بمتناقض كذا في الكافي * ولو ادعى طيلسانا وساومه ثم ادعى مع اخ له انه كان يملكه قبل الشراء وقبل الاستيلاء او ادعى انه كان ملك ابيه يوم المساومة فمات وتركها ميراثا لهما لا تسمع دعواه في نصيبه وتسمع في نصيب صاحبه ويتخير في نصف الطيلسان لتفرق الصفقة عليه ولو اشتراه وحده وقبضه او لم يقبضه او لم يشتره ولكنه ساومه ثم جاء ابوه وادعى ان الطيلسان له تسمع

بكلام فان هذين لا تقبل لهما دعوى وفيه ايضا من محمدرح من رجل شهد على رجل انه طلق هذه المرأة ولم يشهد انها امرأته واجاز القاضي شهادته ثم ادعى الشاهد انها امرأته وقال انالم اعرفها ولم اكن دخلت بها قبلت بينته وكذا لو شهدا على اقرار المرأة انها امرأته ولم يشهدا انها امرأته واجاز القاضي عليها اقرارها وجعلها امرأته ثم اقام الشاهد بينته انه تزوجها منذ سنة واني لم اعرفها قبلت بينته ويطل قضاء القاضي ويردها على الشاهد فصار مسئلة الطلاق مختلفة بين ابي يوسف ومحمدرح كذا في الذخيرة * ادعى عينا في يدي رجل ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر على ذلك الرجل عند ذلك القاضي بسبب حادث صح دعواه ولو ادعى اولا الملك بسبب ثم ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل ملكا مطلقا عند ذلك القاضي لا يصح دعواه كذا في المحيط * وعليه الفتوى هكذا في الفصول العمادية * لو ادعى التاج اولا في دابة ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي ينبغي ان لا يصح دعواه الثاني بخلاف ما اذا ادعى الملك المطلق اولا ثم ادعاه بعد ذلك بسبب عند ذلك القاضي كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر نصف دار معتمنة من ثم ادعى بعد ذلك جميع الدار لا يسمع وعلى القلب يسمع كذا في الخلاصة * والصواب انه يسمع في الوجهين جميعا الا اذا كان قال وقت دعوى النصف لاحق فيها سوى النصف فحينئذ لا تسمع دعواه جميعا كذا في المحيط * ولو ادعى دارا في يد رجل بسبب الشراء وظهر ان الدار المدعاة يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل في يد غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد ملكا مطلقا قيل لا تسمع وهو الاصح وهذا اذا ادعى الشراء اولا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض اولا ثم ادعى بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا هل تسمع قيل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشائخ كما اذا ادعى الشراء مع القبض وشهد الشهود بالملك المطلق فيه اختلاف المشائخ هكذا في الفصول العمادية * دار في يد رجل يزعم انه اشتراها من رجل فجاء رجل وادعى عند غير القاضي انها دارة تصدق بها على الذي باعها من ذي اليد ثم رفع المدعى الذي في يديه الدار الى القاضي بعد شهر او سنة وادعى انه دارة اشتراها من الذي زعم ذواليد انه اشتراها منه فان ذكر تاريخ الشراء قبل تاريخ الصدقة لا تقبل شهادة شهوده وان ذكر تاريخ الشراء بعد تاريخ الصدقة قبلت شهادته هكذا ذكر في الاقضية واذالم يذكر التاريخ تقبل شهادة الشهود قال محمدرح ولا ابالي قال في الصدقة قبضت او لم اقبض قال محمدرح

الى فلان وان اقر البائع بما ادعاه المأذون رجع المأذون على البائع بالثمن وكذلك لو اقام المأذون البينة على ما ادعى على البائع او حلف المأذون البائع على ما ادعى ونكل رجع المأذون على البائع بالثمن فقد جمع محمد ر ح بين ثلثة فصول اقرار البائع بما ادعاه المأذون واقامة المأذون البينة على البائع وتحليف المأذون البائع على ما ادعاه واجاب في الكل ان المأذون يرجع على البائع بالثمن وهذا الجواب ظاهر في فصل الاقرار اما مشكل في فصل اقامة البينة وفي تحليف البائع وكان ينبغي ان لا تسمع البينة من المأذون على ما ادعى ولا يكون له حق تحليف البائع على ما ادعى وقد وضع محمد ر ح هذه المسئلة في الزيادات والجامع في الحرو ذكر ان المشتري لو اقام البينة على ما ادعى من بيع البائع المبيع من غيره قبل ان يبيعه منه انه لا تسمع دعواه ولو اراد ان يحلف البائع على ذلك ليس له ذلك فمن مشائخنا من لم يصح ما ذكر في المأذون ومنهم من صححه واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم في المسئلة روايتان على رواية الزيادات والجامع لا تسمع البينة ولا يحلف البائع وعلى رواية المأذون تسمع البينة ويحلف البائع وقال بعضهم ما ذكر في الزيادات والجامع قياس وما ذكر في المأذون استحسان كذا في المحيط * رجل قدم بلدة واستأجر دارا وقيل له هذا دار ابيك وتركها ميراثا لك فقال ما كنت اعلم ذلك فادعى الدار لثمنه لا تسمع دعواه بعد ذلك لمكان التناقض كذا في الذخيرة * دار في بدر رجل قال له رجل ادفع الي هذه الدار استكنها فابى ان يدفع فادعى السائل انها له تسمع دعواه وكذا لو قال اعطني هذه الدابة اركبها او قال ناولي هذا الثوب البسه ولو اسكني هذه او اعزني هذه الدار او هذه الدابة وهذا الثوب ثم ادعاه بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في فتاوى قاضيخان * في نوادر هشام قال سألت محمد ر ح عن تزوج المرأة ثم ادعى انه اشتراها ممن لا يملكها قال لا قبل بينته على ذلك حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد التزوج وهو يملكها كذا في المحيط * في المنتقى بشر عن ابي يوسف ر ح شاهدان شهدا على رجل انه طلق امرأته ثلثا وانفذ القاضي شهادتهما ثم ادعى احد الشاهدين انها امرأته تزوجها قبل الذي طلقها ولي على ذلك بينة والمرأة تجحد لا قبل ذلك منه وكذلك لو لم يكونا شهدا انها امرأته وشهدا انه طلق هذه ثلثا وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك اذا جحد البائع دعوى الشاهد وقال المتناع لي وكذلك اذا قال الشاهد نحن امرأه بالبيع سواء كان البائع جا حدا للبيع او كان المشتري جا حدا للشراء ولو شهدا فرد الحاكم شهادتهما ثم ادعياه لانهما فليس لهما في ذلك دعوى فان لم يشهدا عليه عند الحاكم لكن شهدا على المبيعة وختما على الشراء من غير اقرار

واقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد ادعى الهبة عند القاضي فهذا كذاب منه لشاهديه فلا تقبل وكذلك لو ادعى انها ميراث لم يشترها قط ثم جاء بعد ذلك فقال هي بشرى ولم ارثها قط فجاء بشاهدين على الشراء منذ سنة فهو باطل فان ادعاه هبة ولم يقل لم يتصدق بها عليّ قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جحدني الهبة سألته ان يتصدق بها عليّ ففعل اجزت هذا وكذلك لو قال ورثتها ثم قال جحدني الميراث فاشتريتها منه فجاء بشاهدين على الشراء وهذا بخلاف ما لو ادعى الشراء اولاً ثم جاء بشاهدين يشهدان انه ورثه من ابيه كذا في المبسوط *

لو ادعى انها له ورثها من ابيه ثم ادعى هو مع آخر انها ورثها من الميت واقام البينة على ذلك تقبل كذا في الخلاصة * صبي له عقار موروثه ادعى بعد بلوغه عقارا من عقاراته على رجل ان وصيه باعه مكرها وسلم مكرها فاراد استرداده من يدي المشتري ثم ادعى مرة اخرى ذاك العقار ان وصيه باعه بغبن فاحش فالتاضي يسمع منه الدعوى الثانية كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل عبداً ثم ان البائع ادعى انه كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد العبد من يدي المشتري وانضم المشتري ذلك لو ادعى المشتري ان البائع كان فضولياً في هذا البيع واراد استرداد الثمن لا يصح دعواه وان اراد ان يقيم بينة على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع لا تسمع بينته وكذا اذا لم تكن له بينة واراد ان يحلف صاحبه على ما ادعى من كونه فضولياً في البيع ليس له ذلك كذا في المحيط * ادعى عليه انها له ثم ادعى انها وقف عليه تسمع ولو ادعى اولا الوقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع كذا في الوجيز للكردي * رجل باع ضيعة ثم اقام البينة انه كان وقفاً عليه وعلى اولاده قال لا تسمع للتناقض وان اراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة تقبل وقد قبل القول بعدم القبول اصوب واحوط هكذا في محيط السرخسي * وفي الاجناس مشتري الارض اذا اقران الارض المشتراة مقبرة او مسجد وانفذ القاضي اقراره بحضرة من يخاصمه ثم اقام المشتري البينة على البائع ليرجع بالثمن عليه قبلت بينته كذا في المحيط * ولو ادعى المشتري على بائعه ان الارض التي بعث مني وقف على مسجد كذا تقبل وينتقض البيع عند الفقيه ابي جعفر رح قال الفقيه ابو الليث رح وبه ناخذ وقيل لا يقبل والاوّل اصح كذا في الفصول العمادية * لو ادعى مالاً بسبب الشركة في يده ثم ادعى ذلك ديناً عليه تسمع وعلى العكس لا تسمع لان مال الشركة قد يصير ديناً بالمجود والدين لا يصير شركة كذا في الفصول الاسنروشنية * رجل ادعى على

لو كان ادعى الصدقة بعد تاريخ الشراء لا يرجع بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة والمحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعى الميراث تسمع ولو ادعى
اولا بسبب الارث ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التناقض كذا في خزائن المفتين * ادعت المرأة
مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع دعواها الثاني ولو ادعت المسمى اولاً ثم ادعت مهر
المثل لا تسمع دعواها الثاني كذا في المحيط * امرأة تطالب زوجها بمهرها فقال الزوج مرة او فيتها ومرة
قال ادبت الى ابيها قالوا لا يكون مناقضا كذا في الفصول الاثني عشر * واقعة الفتوى (مردى
زنى رآه خدمت او ميكرد بشوهرى داد بعد ازان دعوى ميكند كه آن زن در نکاح من بوده است
ومن طلاق نداده ام) هل يسمع ذلك منه ينبغي ان لا يسمع للتناقض الظاهر قاله الاثني عشر كذا
في الفصول العمدية * امرأة باعت كرمها فدعى ابنها وهو غير بالغ ان الكرم له ورثه من ابيه
وصدقته البائعة وزعمت انها لم تكن وصيته له قالوا ان كانت ادعت وقت البيع انها وصية الصغير
لا تقبل قولها بعد ذلك انها لم تكن وصيته له وكانت عليها قيمة المبيع للصغير باقرارها على نفسها انه
استهلكته بالمبيع والتسليم ولا تسمع بينة الغلام الا باذن من له ولاية عليه كذا في فتاوى قاضيهان *
اذا كانت الدار في يدي رجل جاء رجل وادعى انها داره ورثها من ابيه منذ سنة واقام البينة انه اشتراها
من الذي في يديه منذ سنتين والمدعي يدعي ذلك فالتقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولا يتضي بالدار
للمدعي فان وفق المدعي فقال كنت اشتريتها منذ سنتين من ذى اليد كما شهد الشهود ثم بعنها من ابي ثم
ورثتها من ابيه منذ سنة فشهد الشهود بذلك قبلت شهادتهم وقضي بالدار له وكذلك اذا ادعى
هبة او صدقة مكان الشراء كان الجواب فيه كاجواب فيما اذا ادعى الشراء هكذا في المحيط في فصل
التناقض بين الدعوى والشهادة * لو ادعى الصدقة منذ سنة ثم ادعى الشراء منه منذ شهرين
واقام البينة لا تقبل الا اذا وفق فقال تصدق علي وقبضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب فجمد
في الصدقة فاشتريتها وبين ان الصدقة هي السبب والشراء كان تخليصا ملكه كذا في الخلاصة * ولو
ادعى الصدقة منذ سنة فشهد شهوده انه اشتراها منذ شهر لا يقبل الا ان يوفق فيقول تصدق به علي منذ سنة
وقبضته ووصل اليه بسبب وجمد الصدقة فاشتريتها منه منذ شهر فاذا وفق واثبت بالبينة قبلت بينته
كذا في فتاوى قاضيهان * واذا ادعى دارا في يدي رجل انه وهبها له وان لم يتصدق بها عليه
واقام

في الاعيان قال محمد ر ح في الاصل اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل او عقارا آخر او متقولا
واقاما البينة قضى ببينة الخارج عند علمائنا الثلث هذا اذا لم يذكر تاريخا فاما اذا ذكر تاريخا فان كان
تاريخهما على السواء فكذا الجواب انه يقضى للخارج منهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى
قول ابي حنيفة ر ح وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر يقضى لاسبتهما تاريخا واذا ارخ احدهما
ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى للخارج هكذا في المحيط * دار في يدي رجل
ادعى رجل انها دار ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد بينة انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو
بملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج كذا في الظهيرية * اذا ادعى الخارج انه عبده كاتبه
على الف درهم واقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة انه عبده كاتبه على الف درهم قال جعلته
مكاتبتهما يؤدى اليهما جميعا كذا في الذخيرة * لو ادعى احدهما انه دبرة وهو بملكه واقام
على ذلك بينة وادعى الآخر انه كاتبه وهو بملكه كان بينة التدبير اولى كذا في المحيط * اذا ادعى
ملكنا مطلنا وكان في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان هكذا في الخلاصة *
وان ارخا واحدهما سبق في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح وابي يوسف ر ح الآخر ومحمد ر ح
الاول يقضى لاسبتهما وان ارخ احدهما واطلق الآخر في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ر ح يقضى
بينهما وهو الصحيح واختلفت الروايات عن صاحبيه قال الامام المعروف بخواهر زادة ان الصحيح
على قول ابي يوسف ر ح الاول ومحمد ر ح الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال ابو حنيفة ر ح
كذا في فتاوى قاضيخان * دارا ومنقول في يدي رجلين واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى
ان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفان وان ارخا وتاريخ احدهما سبق
فعلى قول ابي حنيفة ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح آخر وهو قول محمد ر ح ولا يقضى لاسبتهما تاريخا
وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فعلى قول ابي حنيفة ر ح يقضى به بينهما وكذلك عندهما على القول
الذي لا يعتبران التاريخ وعلى القول الذي يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند ابي يوسف ر ح
ولغير المؤرخ عند محمد ر ح لان غير المؤرخ اسبتهما تاريخا هكذا في المحيط * عهد في يدي رجل اقام
رجل البينة انه عبده غصبه ذواليد منه او قال استأجره ذواليد منه او استعاره منه او ارتهنه منه واقام
ذواليد بينة انه ملكه اعتقه او دبره او كانت امة اقام ذواليد بينة انه استولدها كانت بينة الخارج
اولى وقضى له بالعبد كذا في الذخيرة في الفصل الثاني عشر في دعوى الناج * رجل في يديه

آخرانه كان لفلان عليك كذا وكذا وقد مات فلان وصار ماله عليك ميراثي فقال المدعى عليه انا اوفيت هذا المال المدعى وذهب ليأتني بالبينة فلم يأت ثم ان المدعى اعاد صواه ثانيا في مجلس آخر فقال المدعى عليه لا علم لي بورائك سمع ذلك منه كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من كتاب الدعوى * رجس ادعى على امرأة انه تزوجها وانكرت ثم مات الرجل فجاءت تدعي ميراثه فلها الميراث كذا في المحيط في الفصل التاسع في دعوى الميراث * ولو كانت المرأة ادعت النكاح فانكر الرجل ثم ماتت فطلب الرجل ميراثها وزعم انه كان تزوجها كان له الميراث هكذا روي عن ابيوسف رح في النوادر كذا في فتاوى قاضيخان * ولوان امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا وانكر الزوج ذلك ثم مات الزوج فطلبت ميراثها منه قال لم اورثها منه وكذلك ان كانت اكذبت نفسها وزعمت انه لم يطلقها قبل موته كذا في المحيط * رجل في يديه مملوك ادعاه رجل انه مملوكه والذي في يديه يجحد ادعاه لنفسه فحلفه القاضي ما هو لهذا المدعى فابى ان يحلف وقضى القاضي عليه بنكوله فقال الذي في يديه قد كنت اشتريته منه قبل الحضومة واقام على ذلك بينة قبلت بينته وقضى له به ولا يكون اباءة اليمين اكذا بالشهود الشراء ولو اقام بينة على انه لي ولد في ملكي ثم اقام بينة اني اشتريته من فلان آخر سوى المدعى لا تقبل منه البينة هكذا في الذخيرة * في نوادر عيسى بن ابان ثلثة نفر اقاموا بينة على رجل بمال لهم قبله من ميراثهم عن ابيهم وقضى القاضي به لهم ثم ان احدهم قال بعد ذلك مالي في هذا المال الذي قضى لنا به على فلان من حق وانما هذا الاخوي قال لا يبطل بهذا القول عن المقضي عليه شيء الا ان يقول ما كان لي اصلا في هذا المال شيء وما هو الا اخوي فحينئذ يبطل حقه عن المقضي عليه ولو قال قبل ان يقضي القاضي له بالمال مالي في هذا المال حق وما هو الا اخوي بسأل من ذلك باي وجه صار لهما دونك وانما ادعين من ميراث ابيكم فان جاء بوجه يكون له فيه من قوله مخرج قبل منه وان قال هذا القول ثم مات قضى القاضي به للاخوين بالثلثين وترك نصيب المقر ولو كان الذين اقاموا البينة هم الذين تولوا معاملتهم ولم يدعوا المال عليه من الميراث ولكن من شيء بائعوه له ثم قال احدهم ما المال الا لهذين مالي فيه حق كان المال كله لهذين ولم يبطل عن المدعى عليه شيء كذا في المحيط في الفصل العشرين فيما يبطل دعوى المدعى من قوله او فعله *

الباب التاسع في دعوى الرجلين وفيه اربعة فصول * الفصل الاول في دعوى الملك المطلق

من فلان وهو يملكها واقام آخر بيته انه اشتراها من فلان آخر وهو يملكها فان القاضي يقضي بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * سواء ارخا على الشراء ولم يؤرخا هكذا في المحيط * وان وقتا فصاحب الوقت الاول اولى في ظاهر الرواية وان ارخا احدهما دون الآخر يقضي بينهما اتفاقا كذا في فتاوى قاضيخان * وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا فهو بينهما نصفان كذا في الكافي * ويخير كل واحد منهما فان رضي احدهما وابى الآخر بعد ما خبرهما القاضي وقضى لكل واحد منهما بالنصف فليس للذي رضي به الا النصف كذا في المحيط * وان ارخا واحدهما اسبق تاريخا يقضى لاسبقهما تاريخا اتفاقا وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للمؤرخ اتفاقا وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا وان كان في يد احدهما فهو لذى اليد سواء ارخا ولم يؤرخ الا اذا ارخا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج كذا في الكافي * رجل في يده دار وعبد اقام رجلان كل واحد منهما البيته انه اشترى منه الدار والعبد الذي في يده وصاحب البيتين كردهما فان القاضي يقضي بالدار بينهما ويقضي بالعبد بينهما واهما الخيار فان اختار اخذ الدار اخذ الدار بينهما والعبد بينهما وان اختارا التسخ اخذا العبد بينهما وقبضة العبد بينهما وان اراد احدهما ان يأخذ كل الدار بعد ما قضى القاضي لهما ليس له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وان كانت الدار في ايدي المدعين والباقي بحاله فكذلك الجواب وان كان في يد احدهما مدعين والباقي بحاله قضى بالدار لصاحب اليد ولا يكون له الخيار ويكون كل العبد للآخر كذا في المحيط * ولو لم تكن الدار في يده ولكن شهوده شهدوا له بقبض الدار قضى القاضي له بالدار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال المدعى عليه لصاحب اليد ان عرض الدار لم يسلم له بل استحق بيته الخصم الآخر فانا ارجع عليك بالدار لا يلتفت اليه لان العبد استحق بما ليس بحجة في حق صاحب اليد لترجيح بيته صاحب اليد على بيته الآخر فلم يظهر الا استحقاق في حق صاحب اليد اليه وصار كما لو استحق عليه باقراره هذا اذا ادعى الشراء مطلقا ما اذا ادعى الشراء مؤرخا واقام البيته على ذلك وتاريخ احدهما اسبق قضى لاسبقهما تاريخا سواء كانت الدار في يد المدعى عليه او في ايديهما او في يد احدهما ايها كان ويقضى بالعبد للآخر كذا في المحيط * وان ارخا احدهما دون الآخر والدار في يد المدعى عليه يقضى للمؤرخ بالدار وبالعبد للآخر وان كان لاحدهما تاريخ وللآخر قبض معائن به او مشهود به فهو اولى كذا في الكافي * وان شهد شهودا الذي لم يؤرخ على اقرار البائع بالشراء والقبض قضى لصاحب التاريخ ولو كان

دار واقام رجل اجنبي عليه البينة انها داره واقام رجل آخر البينة انها داره غصبها منه هذا المدعى الآخر فانه يقضى بالدار للمشهود له بالغصب وكذلك لو كان مكان دعوى الغصب دعوى الابداع كذا في المحيط * ادعى بكر بيتا هو في يدي سعد وزيد وبرهن انه له وكل واحد منهما برهن انه له فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر الغصب او الودعة على سعد فربعه لزيد وما بقي لبكر والاصل ان الخارجين اذا تنازعا في عين وادعى احدهما الغصب على صاحبه وبرهنا فالقاضي يقضي ببينة مدعى الغصب ولا يقضي ببينة المدعى عليه الغصب كذا هنا ولو ادعى بكر الغصب على سعد وسعد عليه وادعى زيد ملكا مطلقا فنصفه لبكر ونصفه لهما ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وادعى زيد ملكا مطلقا فربعه لزيد وما بقي لبكر ولو ادعى بكر على سعد وسعد على زيد وزيد على بكر فلزيد النصف الذي في يد سعد ولبكر النصف الذي في يد زيد ولو ادعى الغصب على بكر وهو على سعد فلزيد النصف الذي في يد سعد وما في يد زيد بين بكر وسعد كذا في الكافي * ولو اقام سعد بينة انها دارى غصبها مني زيد واقام زيد بينة انها دارى غصبها مني سعد واقام بكر البينة انها دارى غصبها مني سعد وزيد فلبكر نصف الدار والنصف الآخر بين سعد وزيد نصفان هكذا في المحيط * الفصل الثاني في دعوى الملك في الاميان بسبب الارث او الشراء او الهبة او ما اشبه ذلك دار في يدي رجل ادعاهما رجلان كل واحد منهما يدعى انها داره ورنها من ابيه فلان واقام على ذلك بينة فان لم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق فعلى قول ابي حنيفة رح آخر على ما ذكر في المنتقى وهو قول ابي يوسف رح آخر على ما في الاصل وهو قول محمد رح والا على ما رواه بن سماعة عنه يقضى لاسبقهما تاريخا هكذا في الذخيرة * وكذا ان ارخا ملك المورثين يقضى لاسبقهما تاريخا بالاجماع هكذا في الخلاصة * وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر قضى بينهما نصفين اجماعا كذا في الكافي * ولو كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ ذى اليد سبق فهو اولى عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يقضى به للخارج وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر فهو للخارج بالاجماع وان كان في ايديهما فهو بينهما نصفان بالاجماع الا اذا كان تاريخ احدهما سبق فهو اولى كذا في الخلاصة * ان ادعى الشراء كل واحد منهما من رجل آخر وانه اشتراها

رجل اقام رجلا ن كل واحد منهما بينة انه عبده باعه اياه على انه بالخيار فيه ثلثة ايام فان امضيا البيع او امضى احدهما ورضي به الآخر لزم المشتري ولكل واحد منهما الف درهم وان امضى احدهما البيع ونقض الآخر فللمجيز نصف الثمن وللناقص كل العبد وان لم يمضيا البيع اخذا العبد نصفين ولا شيء على المشتري وان لم يقيما البينة وصدقهما ذو اليد ولا يعلم ايتهما اول ان امضيا البيع اخذ كل واحد منهما الف درهم وان لم يمضيا البيع ومضت المدة اخذا العبد بينهما نصفين غرم المشتري لكل واحد منهما نصف قيمته وان امضى احدهما ولم يمضه الآخر يأخذ المجيز الالف كلها ويأخذ الآبى العبد كله كذا في محيط السرخسي * في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح عن غلام في بدي رجل ادعى رجل انه اشتراه من صاحب اليد بالف درهم منذ سنة و اقام رجل آخر بينة انه اشتراه من صاحب اليد بمائة دينار منذ خمسة اشهر وصاحب اليد يقول بعته من صاحب المائة فقضى القاضي بالغلام لصاحب الالف فسلم الغلام اليه ثم وجد المشتري به عيبا وردة على المقضي عليه بقضاء وجاء صاحب المائة فقال انا آخذ الغلام لانك اقررت ببيعه مني وصاحب اليد يابى ويقول القاضي فسخ العقد بيني وبينك لا يلتفت الى قول صاحب الغلام ولا يكون القضاء بالغلام لصاحب الالف فسخا للبيع بمائة ويكون لصاحب المائة ان يأخذ الغلام باقرار البائع انه باعه منه ولم يبعه من ذلك وان قال البائع لصاحب المائة آخذ الغلام وابى هو للبائع انه يلزمه وان قال صاحب المائة حين قضى القاضي بالغلام لصاحب الالف وقام من مجلس القاضي قد فسخت البيع بينهما لم يكن فسخا الا ان يقول البائع اجبتك الى ذلك او بفسخ القاضي العقد بينهما كذا في المحيط * اذا ادعى الخارج وذو اليد تلقي الملك بسبب من جهة واحدة وارخا وتاريخهما على السواء ولم يرر خا وارخ احدهما فذو اليد اولى وان ارخا وتاريخ احدهما سبق كان استهما تاريخا اولى هكذا في الذخيرة * اذا كانت الدار في يد رجل وادعى انه اشترى هذه الدار من زيد و اقام على ذلك بينة وذو اليد اقام البينة انه اشتراها من زيد والمدعى هو الاول اي تاريخ الخارج اولى فانه يقضى بها للخارج فاذا قضينا بالشراء للخارج فان ثبت نقدهما الثمن عند القاضي باقرار البائع او بمعينة القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج ولا يكون لذى اليد ان يحبس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقد واحد منهما الثمن باقرار البائع او بالمعينة فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى يستوفي الثمن منه وان ثبت نقد احدهما عند القاضي

لا حدهما قبض مشهود وللآخر معائن فالذي له قبض معائن أولى كذا في المحيط * ولو كانت الدار في أيديهما فارخ أحدهما واطلق الآخر قضى بالدار والعبد بينهما كذا في الكافي * وأن شهد شهود كل واحد منهما على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر أن كانت الدار في يد البائع فصاحب التاريخ أولى وأن كانت الدار في يده الذي لم يؤرخ شهوده فهو أولى بحكم القبض المعائن وأن كانت الدار في يد المشتري وأقاما البينة على الشراء والقبض معاينة أو على إقرار البائع بالقبض وأرخ شهود أحدهما دون الآخر قضى بالدار بينهما نصفين والعبد لهما أيضا وبخبر أن أيضا قال محمد بن حمر بن عثمان بن القبط في هذا بمنزلة تاريخ الشراء حتى لو كانت الدار في يد البائع وشهد شهود كل واحد من المدعين على الشراء والقبض وأرخوا القبض دون الشراء وتاريخ أحدهما أسبق كان صاحب القبض السابق أولى وكذلك إذا كانت الدار في يد صاحب الوقت اللاحق قضى بها لصاحب الوقت السابق وأن أرخ أحدهما في القبض دون الآخر والدار في يدي البائع قضى لصاحب التاريخ وأن كانت الدار في يدي الذي لم يؤرخ فهو أولى هذا كله إذا كان العبد في يده مدعى عليه فاما إذا كان العبد في يده المدعى عليه والدار في يده المدعى عليه والباقي بحاله فالدار والعبد بينهما وبخبر أن فان أمضا العقد فالدار بينهما وأن اختارا فسخ العقد كان العبد بينهما نصفين ولا يغرم المدعى عليه قيمة العبد بينهما كذا في المحيط * عبد في يدي رجل أقام رجل البينة أنه باعه من الذي في يده بالف درهم ورطل من خمر وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه باعه من الذي في يده بالف درهم وخنزير وهو يملكه والذي في يده ينكر دعواه قال أبو يوسف روح بر العبد على المدعين نصفين وبضمن الذي في يده لكل واحد منهما نصف قيمته وكذا لو أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده يباعا فاسدا كذا في فتاوى قاضي خان * وأن مات العبد في يد المشتري فعليه قيمتان كذا في المحيط * وهذا إذا أقام البينة على إقرار الذي في يده بذلك وأن أقام كل واحد منهما البينة على معاينة البيع وقبض العبد فان كان العبد قائما أخذ العبد بينهما نصفين ولا شيء لهما غير ذلك وأن كان العبد مستهلكا فانهما يأخذان قيمة واحدة بينهما ولا شيء لهما غير ذلك كذا في فتاوى قاضي خان * عبد في يدي رجل ادعاه رجلان أقام كل واحد منهما البينة أنه باعه من الذي في يده بمائة على أن المشتري بالخيار فنه وقنا معلوما والذي في يده ينكر دعواه ويدعي لنفسه فالذي في يده العبد بالخيار يدفعه إلى أيهما شاء وعليه ثمنه للآخر كذا في الظهيرية * عبد في يدي

هكذا في الهداية * دار في يدي رجل اقام رجل البينة انها داره باعها من ذى اليد بالف درهم واقام ذواليد بينة انها داره باعها من هذا المدعي بالف درهم فعلى قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رح تها ترت البينتان كذا في المحيط * دار في يد زيد برهن عمر وعلى انه باعها من بكر بالف وبرهن بكر على انه باعها من عمر وبمائة دينار وجحد زيد ذلك كله قضى بالدارين المدعين ولا يقضى بشيء من الثمنين كذا في الكافي * دار في يدي رجل يسمى محمدا اقام خارج يسمى بكر البينة على الشراء من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على الشراء من بكر بالف واقام ذواليد البينة على الشراء من بكر ولم يذكر القبض والنار يخ فبينة محمد مقبولة ويقضى بالشراء له من بكر وبينة البكر والمرأة باطلتان عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو كانت في يد بكر والمسئلة بحالها فالجواب عندهما كما لو كانت في يد محمد ولو كانت الدار في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما وتركت الدار في يدها هكذا في محيط السرخسي * واذا شهدوا بالعقد والقبض وكانت الدار في يد محمد وباقي المسئلة بحالها فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى بشراء محمد ونها ترت بينة بكر والمرأة وهكذا الجواب فيما اذا كانت الدار في يد بكر وما اذا كانت في يد المرأة فعلى قولهما تقبل بينة بكر ومحمد ولا تقبل بينة المرأة هكذا في المحيط * حر في يده عبد اقام مكاتب البينة انه عبده باعه من هذه المرأة بالف واقامت المرأة البينة على البيع من المكاتب عشرة اكرار حنطة واقام الحر البينة انه اشتراه من المكاتب بهذا الوصف ولم يذكر القبض فعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يقضى به للحر وتبطل بينة المرأة والمكاتب ولو كان العبد في يد المكاتب يقضى بشرى الحر عندهما وكذلك عند محمد رح وان كان في يد المرأة لا يقضى بشيء عندهما هكذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا باعتدوا القبض والعبد في يد الحر فان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بينة المرأة والمكاتب باطلتان وبينة الحر على المكاتب مقبولة وان كان العبد في يد المكاتب وباقي المسئلة بحالها فالجواب فيه عندهما كالجواب في الفصل الاول وان كان العبد في يد المرأة وباقي المسئلة بحالها فعلى قولهما بينة المكاتب على المرأة باطلة وبينة المرأة على المكاتب وبينة الحر على المكاتب جائزان هكذا في المحيط * ولو كان الحر يدعى البيع من المكاتب بمائة دينار والمسئلة بحالها وهو في يدي الحر ولم يذكر القبض يقضى ببيع الحر عندهما وكذلك عند محمد رح ولو كان في يد المكاتب فكذلك عندهما وان كان في يد المرأة يترك العبد في يدها ونها ترت بينة المرأة والمكاتب ويقضى للحر على المكاتب

اما باقرار البائع او بالمعينة فان ثبت نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذى اليد شيء وان ثبت نقد ذى اليد بالاقرار او بالمعينة ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي الثمن فان كان الثمن من جنسين مختلفين فان القاضي لا يعطي ذا اليد شيئا مما قبض من الخارج لان البائع لو كان حاضرا لم يكن له ان يأخذ ذلك بغير رضا البائع فكذا اذا كان غائبا لا يكون للقاضي ان يعطيه وان كان من جنس واحد فانه يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شيء امسكه على البائع وان بقي من دين ذى اليد شيء اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذى اليد باقرار البائع عند القاضي او بالمعينة واما اذا اراد ذو اليد ان يقيم البينة على نقد الثمن للبائع فانه لا يسمع بينته ولو كانت الدار في يد ذى اليد بهبة او صدقة او بيع ولم ينقد الثمن فاقام هذا بينة انه اشتراها من زيد قبله قضيت بالدار للخارج وادفعها اليه واخذت من الثمن للبائع ولا اعطي ذا اليد من ذلك شيئا هكذا في المحيط في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء * وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج هكذا في المحيط والذخيرة * اذا ادعى صاحب اليد تلقي الملك من جهة واحد ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء او ارخا احدهما دون الآخر يقضى بالدار بينهما وان ارخا وتاريخ احدهما سبق يقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقي الملك من جهة اثنين فكذلك على التفصيل هكذا في الذخيرة * الخارج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وارخا وفي تاريخ احدهما جهالة بان ادعى المدعي انه اشتراها من زيد منذ سنة واقام البينة واقام ذو اليد البينة انه اشتراها من عمرو منذ سنة او اكثر ولا يحفظون الفضل فالبينة بينة المدعي وكذا اذا شهد شهود المدعي عليه انه اشتراها من فلان منذ سنة او سنتين وشكوا في الزيادة يقضى للخارج كذا في النصول العمادية * دار في بدر جل ادعى خارج انه اشتراها من ذى اليد وادعى ذو اليد انه اشتراها من الخارج واقام البينة ولا تاريخ معهما تهرت البينتان سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا وترك الدار في يد ذى اليد بغير قضاء وهذا عند البخينة وابي يوسف رح ثم لو شهدت البينتان على نقد الثمن يقع المقاصة حدهما وان لم يشهدوا فالتقاص مذهب محمد رح لوجوب الثمن عنده كذا في الكافي * فان وقت البينتان في العقار ولم تثبتا قبضا وقت الخارج سبق يقضى لصاحب اليد عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وان اثبتا قبضا قضي لصاحب اليد وان كان وقت صاحب اليد سبق يقضى للخارج في الوجهين هكذا

فهو أولى وإن لم تفرق بينهما وكان على كل واحد منهما بالدخول الاقل من المسمى ومن مهر المثل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو تفرّد احدهما بالدعوى والمرأة تجحد فاقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى آخر واقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها الا ان يوقت شهود الثاني سابقا وكذا اذا كانت المرأة في بد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الاعلى وجه السبق كذا في الهداية * ولو شهد شهود احدهم مدعى النكاح انه دخل بها كان هو أولى وإن كانت المرأة في بيت احدهما ارشده شهود احدهما بالدخول واقام الآخر البينة انه تزوجها قبله كان هو أولى ولو ان اخنتين ادعت كل واحدة منهما على رجل واحد انه تزوجها وهو يجحد فاقامت احدهما البينة على اقراره انه تزوجها بالف درهم واقامت الاخرى البينة على اقراره انه تزوجها بمائة دينار ودخل بها فعدلت البنتان فان القاضي يفرق بينهما ويقضي لكل واحدة منهما بالمال الذي شهد الشهود على اقراره استحسانا وإن اقامت احدهما البينة على اقراره بالدخول بها بالنكاح ولم تقم الاخرى البينة على اقراره بالدخول بها ولكنها اقامت على النكاح وهو ينكر الكل فان القاضي يقضي للدخول بها بصحة نكاحها والمهر الذي شهد الشهود به لان الدخول دليل على سبق نكاحها ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على اقراره بالدخول به لاعلى الدخول اصلان فرق بينهما ويقضى بنصف المالين لهما بينهما لمادة الدراهم بربع الدراهم ولمدة الدنانير بربع الدنانير كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمروا والزوجان بدعيان النكاح فهي امرأة زيد عند أبي يوسف رجوعه وعليه الفتوى هكذا في النصول العمادية * وهو الصحيح لان قولها تزوجت زيدا اقرار منها بالنكاح فصحح الاقرار منها فهي تريد بقولها بعد ما تزوجت عمروا بطلان اقرارها الاول ولا تملك هكذا في محيط السرخسي * لو ان امرأة اقام عليها رجلا كل واحد منهما بينة انها اقرت انها امرأتها اختلعت منه بالف درهم ولم يوقنا فعليه ان يؤدي الى كل واحد منهما ماله وان وقتا لزمها مال الوقت الاول ويبطل عنها مال الوقت الآخر الا ان يكون بينهما وقت تنقضي في مثلها العدة وتزوج فيلزمها المالا ان جميعا وان لم يدخل بهذا احدهما لزم المالا ان جميعا وقتا لم يوقنا كذا في المحيط * في دعوى فتاوى نجم الدين النسفي رجوع ادعى على امرأة انها امرأتها وحلاله وهي تدعي انها كانت امرأتها لكن طلقها وانقضت عدتها وتزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في بده ويدعى الثاني انه تزوجها وينكر نكاح الاول وطلاقه تكلف المرأة اقامة البينة على الطلاق فان مجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينها وبين الزوج

بالمُثَمَّنْ عندهما كذا في محيط السرخسي * رجلان ادعيا نكاح امرأة واقاما البينة لا يقضى لواحد منهما الا اذا اقرت المرأة لاحدهما وهذا اذا لم يؤرخا او ارخا تاريخا واحدا وان ارخا وتاريخا احدهما سبق فهو اولى وان كان تاريخهما سواء ولا حد هما يد فهي له وان ارخ احدهما دون الآخر فصاحب التاريخ اولى وان كان لاحد هما تاريخ والآخر يد فصاحب اليد اولى فان اقرت لاحدهما والآخر تاريخ فهي للذي اقرت له وهذا كله في حال حيوة المرأة اما بعد موتها ان كان تاريخ احدهما سبق يقضى له وان كان تاريخهما سواء ولم يؤرخا يتقضى بالنكاح بينهما وعلى كل واحد منهما نصف المهر وبرتان ميراث زوج واحد فان جاءت بولد يثبت النسب منهما ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما برتان من الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة * الخارج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على النكاح مطلقة من غير تاريخ يتقضى ببينة صاحب اليد ولو كان القاضي قضى للخارج ببينة ثم اقام صاحب اليد بينة هل يتقضى ببينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ رجوعا على قول من يسمع ببينة ذى اليد لو اقام الخارج بعد ذلك بينة على انه تزوجها قبل صاحب اليد يقضى للخارج هكذا في الفصول العمادية * ادعى نكاح امرأة وهي بد آخر فاقرت المرأة للمدعى ثم اقاما البينة بدون التاريخ قال بعض مشائخنا يقضى للخارج بحكم الاقرار وقال بعضهم يقضى لصاحب اليد كذا في الفصول الاشروشنية * لو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احدهما فاقرت لاحدهما فهي لمتقر له فان اقام الآخر بعد ذلك بينة على النكاح فصاحب البينة اولى ولو اقاما البينة بعد ما اقرت لاحدهما فان وقتا فالاول اولى وان لم يوقتا فالذي زكيت ببينة اولى وان لم تترك بينهما وزكية فعند بعض المشائخ رجوعا على الذي اقرت له بالنكاح سابقا وهو الاقبس وعند بعضهم لا يقضى لواحد واليه اشار في ادب القاضي في باب الشهادة على النكاح كذا في الفصول العمادية * ولو ادعيا نكاح امرأة وهي ليست في يد احدهما واقاما البينة من غير تاريخ سئلت المرأة عن ذلك فلم تقر لاحدهما حتى تهاترت البينتان ثم اقام احدهما البينة على اقرارها له بالنكاح يقضى له بالنكاح كما لو اقرت لاحدهما بالنكاح بعد ما اقاما البينة عيانا ولو ادعيا نكاح امرأة وهي تجحد وليست في يد احدهما فاقام احدهما البينة على النكاح واقام الآخر البينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجح بينة من يد عيه له اقرارها بالنكاح كذا في الفصول الاشروشنية * ولو اقاما البينة فمات احدهما فاقرت المرأة بنكاح الميت صح اقرارها ويقضى لها بالمهر والميراث وكذا لو اقاما البينة على النكاح والدخول فاقرت المرأة لاحدهما انه دخل بها ولا

عبد لها ولو أقام الرجل البينة انه حر الاصل والمسئلة بحالها فان المرأة امرأته ويقضى بانه حر ويقضى بالدار للمرأة ولو لم تكن لهما بينة كانت الدار للزوج كذا في فتاوى قاضيخان * روى بشر عن ابي يوسف رح في رجل وامرأة اختلفا في مناع النساء فاقامت المرأة بينة ان المتاع متاعها وان الرجل عبد لها واقام الرجل بينة ان المتاع له وان المرأة امرأته تزوجها على الف ونقد ها فان الرجل يقضى به عبد للمرأة ويقضى بالمتاع لها فان شهد شهود الرجل انه حر الاصل قضى بانها امرأته ويقضى بالمتاع له هكذا ذكر وعلى فياس مسئلة الدار ينبغي ان يقضى بالمتاع لها ولو اختلفا في ذلك وذلك المتاع في يد المرأة ومثل ذلك في يد الرجل يقضى بالنكاح ويعتق الرجل ويقضى بما في يد كل واحد منهما للآخر متاع النساء كان او متاع الرجال او متاعهما واذا كان المتاع في يد احد هما خاصة دون الآخر فالبينة بينة المدعي كذا في الذخيرة * وذكر بن شجاع في النوادر واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة امته واقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبد لها وليست الدار في يدها فالدار بينهما نصفان وان كانت في يد احد هما تترك في يده ويحكم لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة احد هما على صاحبه بالبرق قال رضي الله عنه وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احد هما يقضى ببينة الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا تعارض بينة الخارج كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادعى على امرأة انها امرأته واقام رجل آخر بينة انها امته واقامت المرأة البينة عليهما انهما عبدان لهما فالقياس ان تقبل بينة المرأة عليهما وان لم يقم كل واحد منهما بالبينة لا يحلف ولا يقضى بالنكاح كذا في جواهر الفتاوى * اذا تزوج عبد الرجل حرة ثم ادعى ان المولى لم يأذن له بالنكاح وقالت المرأة قد اذن له يفرق بينهما ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة ان يدخل بها ولها النفقة ما دامت في العدة وان لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذلك اذا قال لا ادري بأذن لي ام لم يأذن كذا في الفصول العمادية * ومما يتصل بذلك مسائل رجل ادعى على امرأة انه تزوجها واقام على ذلك بينة واقامت المرأة بينة على رجل آخر انه تزوجها وهو ينكر ذلك فالبينة بينة الرجل كذا في الذخيرة * رجل اقام البينة على امرأة انه تزوجها واقامت عليه اختها بينة انه تزوجها قال ابو حنيفة رح تقبل بينة الرجل ولا تقبل بينة المرأة ولو وقت بينة المرأة ولم يوقت بينة الرجل جازد دعوى الرجل وبثبت نكاح المرأة التي يدعى الرجل ويبطل نكاح المدعية ولها على الزوج نصف المهر كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى على امرأة نكاحا وقد اقام البينة واقامت هي بينة ان اختها امرأة المدعي وهو ينكر ذلك

الثاني كذا في الفصول العمادية * رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبل فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول وان اقر الاول بالنكاح والطلاق وكذبت المرأة في الطلاق كان الطلاق وانعا عليها وتعند من الاول من هذا الوقت ويفرق بينهما وبين الآخرين صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخرين انكرت ما اقر به الاول من النكاح والطلاق نهى امرأة الآخر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الزوج كان لك زوج قبلي وطلقك وانقضت عدتك وانكرت الطلاق فجاء رجل وادعى انه ذلك الزوج وانكره الثاني فالقول للثاني كذا في محيط السرخسي في كتاب النكاح * رجل تزوج امرأة ثم جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت امرأتك لكن طلقناها منذ سنتين وانقضت عدتها ثم تزوجتها وانكر المدعى الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعي ولو قال بلى طلقناها لكن تزوجناها بعد ذلك (ومدعى عليه بازخواستن وبرامنكر است) وترك في يد المدعى عليه ولو ان المدعي انكر الطلاق واقام المدعى عليه بينة انه طلقها منذ سنتين واني تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق كذا في الفصول الاشر وشية * امرأة في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج بدعيها وهي تصدقه فعلى قول ابي يوسف رح القول قول من هي في دارة كذا في الفصول العمادية * برهن على انها منكوحته وفي يد ذي اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي والمرأة تصدق ذا اليد يحكم بالنكاح للخارج وان برهن ذو اليد على النكاح بلا تاريخ فبينه اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لامرأة زوجنيك ابوك وانت صغيرة وقالت بل زوجنيك وانا كبيرة فلم ارض كان القول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط * البالغة اذا اقامت البينة على رد النكاح بعد البلوغ والزواج اقام البينة انها سكنت بعد بلوغها تقبل بينتها كذا في الفصول الاشر وشية * اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده فادعى الزوج الفساد وادعت المرأة الصحة واقام البينة تقبل بينة من يدعى الفساد ومنى قبلنا بينته على الفساد سقطت نفقة العدة ونسب الولد ثابت كيف ما كان كذا في الفصول العمادية * رجل وامرأة في ايديهما دار اقامت المرأة البينة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل البينة ان الدار له والمرأة زوجته تزوجها على الف درهم ودفع اليها ولم يقم البينة انه حر فانه يقضى بالدار للمرأة ويكون الرجل مبدلها

انه تزوجها اولا كان ذلك الى الزوج اذا صدق واحدة منهما انها كانت اولا امرأته يبطل بينه
الاخرى ولا شيء لهما من المهر ان لم يكن دخل بها وان قال الزوج لم اتزوج واحدة منهما او قال
تزوجتهما جميعا ولا ادرى الاولى منهما قال في الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن
دخل بواحدة منهما قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا ادرى الاولى منهما اما اذا قال لم اتزوج واحدة
منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء كذا في فتاوى قاضيخان *

لو ادعت المرأة النكاح على رجل فانكر الزوج ثم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لان
في الابتداء لم تصادقا (كه مازن وشويم) لا يثبت النكاح كذا في الفصول الاشرولية * برهن عليها
بالنكاح فقالت لي زوج آخر وهو فلان بن فلان في بلد كذا يحكم للمبرهن ولا يلتفت الى اقرارها
كذا في الوجيز للكردي * ولو ادعى نكاح امرأة وانكرت ولكن لم تقر برجل آخر ثم اقرت بين يدي
القاضي في مجلس آخر لهذا المدعي بصرح اقرارها ويسمع ذلك ولو اقرت لرجل آخر ثم لهذا المدعي
لا يسمع اقرارها لهذا المدعي كذا في الفصول العمادية * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فقال
الرجل ما فعلت ثم قال بلى فعلت فهذا جازم كذا في المحبط * امرأة ادعت على رجل انه تزوجها
فانكر الرجل ثم ادعى الرجل النكاح بعد ذلك واقام البينة قبلت بينته رجل ادعى على امرأة انه
تزوجها بالف فانكرت واقام البينة على انه تزوجها بالف في درهم تقبل ويقضى بالنكاح بالفين وكذا
لو اقام البينة انه تزوجها على هذا العبد قبلت بينته كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى عليها نكاحا
فقالت كنت زوجته لكن اخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعي ولو قالت
انا امرأة هذا ولكنني كنت لهذا المدعي اولا وسأقت القصة فهي امرأة الثاني كذا في الوجيز للكردي *

يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى رجل ان اباه مات في يوم كذا وقضي به ثم ادعت
امرأة على هذا الميت انه كان تزوجها بعد ذلك التاريخ بيوم يسمع ويقضى بالنكاح ويوم القتل
يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى على آخر انه قتل اباه يوم كذا وقضي به ثم ادعت امرأة
بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يسمع كذا في الفصول العمادية * ادعى على امرأة نكاحا
وقال ان زوجك فلانا طلقك وانقضت عدتك وانا تزوجتك فقالت المرأة ما طلقني فلان فاقام المدعي
البينة على طلاق الزوج الاول لا تقبل فان حضر الزوج واقام البينة على طلاقه تقبل ثم ينظر
ان اقام البينة على ان الزوج بعد انقضائه يثبت النكاح كذا في الفصول الاشرولية *

ويقول ماهي بزواجني فان القاضي يقضي بنكاح الشاهدة للمدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة عند أبي حنيفة ر ح وكذا لو اقامت الشاهدة البينة على اقرار المدعي بنكاح الغائبة وقال لا يتوقف القاضي ولا يقضي بنكاح الشاهدة كذا في الفصول العمادية * لو ادعى نكاح امرأة واقام البينة فادعت المرأة انه تزوج بامها او بابنتها فهذا و ما لو ادعت المرأة نكاح الاخت سواء عند أبي حنيفة ر ح ولو اقامت الشاهدة بينة انه تزوج بامها ودخل بها او قبلها او مسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة بفرق القاضي بين الشاهدة وبين المدعي ولا يقضي بنكاح الغائبة هكذا في الفصول الاثني عشر وشية * رجل له ابنتان صغرى وكبرى واقام رجل بينة على هذا الرجل انه تزوج ابنته الكبرى منه واقام الاب بينة انه تزوج ابنته الصغرى من هذا الرجل فالبينة بينة الزوج كذا في المحيط * لو قالت امرأة تزوجت هذا الرجل امس ثم قالت تزوجت هذا الرجل الآخر منذ سنة فهي للذي اقرت بنكاحه امس ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وهي فنجحد قال ابو يوسف ر ح اسأل الشهود بأيهما بدأت واقضي به ولو قالت تزوجتهما جميعا هذا امس وهذا منذ سنة كانت امرأة صاحب الامس كذا في فتاوى قاضي خان * لو ادعى نكاح امرأة فانكرت واقرت بالنكاح الرجل حاضر وصدقها المقر له فان المدعي يحتاج الى اقامة البينة فان اقام البينة وثبت بحتاج المقر له الى اقامة البينة على هذا المدعي بحضرة هذه المرأة واذا اقام المقر له البينة بعد اقامة البينة من المدعي صار المقر له أولى بالبينة والاقرار كذا في الفصول العمادية * روى بن سماعة عن محمد ر ح لو اقام الرجل بينة على امرأة انه تزوجها على الف درهم واقامت المرأة بينة انه تزوجها على مائة دينار واقام ابوها وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبته واقامت امها وهي امه الزوج بينة انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب والام والنكاح جائز على نصف رقبتهما وان كان القاضي قضى للمرأة بمائة دينار ثم ادعى الاب والمسئلة بحالها قضى بان الاب صدقها ويعتق من مالها ويبطل القضاء الاول ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها على ابيها وصدق به الاب في ذلك فقضى القاضي به ثم اقامت البينة انه كان تزوجها على مائة دينار تقبل بينتها ويقضى لها بمائة دينار واعتق الاب من مال الزوج والولاء له ولو اقام الاب البينة انه تزوجها على رقبته والمرأة تدعي مهرها مائة دينار والزوج يدعي الف درهم حكم بينة الاب واعتق من مال ابنته ثم لو اقامت ام المرأة البينة انه تزوجها على رقبته لا تقبل كذا في محيط السرخسي * اذا ادعت اختان على رجل واقامت كل واحدة منهما البينة

وان لم يعد ذواليد بينة ولكن حضر رابع واقام بينة انه عبده ولد في ملكه فان القاضي يقول للثالث اعد بينتك على انه عبدك ولد في ملكك بمحضر من الرابع فان احضرها كان هو الحق بالعبد من الرابع فان حضر المدعى الاول واقام البينة انه عبده ولد في ملكه لم تقبل بينته لانه قد قضى عليه به مرة فلا تقبل بينته على احد بعد ذلك وهذا قول ابي يوسف ومحمد ر ح وهو قياس قول ابي حنيفة ر ح هكذا في المحيط * رجل في يده عبد اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه واقام رجل آخر بينة بمثل ذلك وقضى القاضي بالعبد بينهما نصفين ثم جاء ثالث واقام بينة بمثل ذلك بقضى بالعبد له ان لم يعد المقضى لهما البينة انه عبدهما ولد في ملكهما فان اعاد ذلك احد هما دون الآخر قضى بالنصف الذي في يد الذي اعاد بينة له ولم تقبل فيه بينة الثالث ويقضى للثالث على المقضى له الآخر الذي لم يعد البينة بالنصف الذي في يديه ولا شركة فيه مع الثالث للذي اعاد بينته فان وجد المقضى عليه الاول وهو الذي كان العبد في يده بينة ان العبد ملكه ولد في ملكه اقامها عند القاضي فقضى القاضي بالعبد له لانه لو اقام يومئذ بينة على ذلك كان هو اولى فكذا اذا اقام بينة بعد ذلك كذا في الذخيرة * لو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذي اليد بالملك ثم ان ذا اليد المتضى عليه لو اقام البينة على النتائج تقبل وينتص به القضاء الاول كذا في الكافي * عبد في يدي رجل اقام البينة انه عبده اعتقه وهو بملكه واقام رجل آخر البينة انه عبده ولد في ملكه فان الولادة اولى كذا في فتاوى قاضيخان * الخارج ذو اليد اذا اقام البينة على نتائج العبد والخارج يدعى الاعتاق ايضا فهو اولى وكذلك لو ادعى عياه وهو في يد ثالث واحد هما يدعى الاعتاق ايضا لان بينة النتائج مع العتق اكثر اثباتا لانها اثبتت اوليته على وجه لا يستحق عليه اصلا وبينه ذي اليد اثبتت الملك على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى الخارج التدبير مع النتائج وادعى صاحب اليد النتائج لا غير في هذا الوجه اختلفت الروايات ذكر في رواية ابي سليمان انه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى لذى اليد وجعله بمنزلة الكتابة كذا في المحيط * لو ادعى الخارج التدبير او الاستيلاء مع النتائج ايضا وذواليد مع النتائج عتقا بانها هو اولى ولو ادعى ذواليد التدبير او الاستيلاء مع النتائج والخارج ادعى عتقا بانها اخرج اولى كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه فصبه منه ذواليد كانت بينة الخارج اولى وكذا اذا ادعى ذواليد النتائج وادعى الخارج انه ملكه آجره او دعه منه او اماره منه كانت بينة الخارج اولى كذا في المحيط * امة في يد

ولوبرهننا على نتائج دأبة وارخا قضي لمن وافق سنهاتاريخه ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ايديهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتاج من غير تاريخ حيث يحكم بها لدى البدان كانت في يد احدهما اولهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث وان اشكل سن الدابة في موافقة احد التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بان كانت الدابة في يد ثالث وكذا اذا كانت في ايديهما كذا في التبيين * واذا علم ان سن الدابة مخالف لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضي بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا قضي بينهما ان كانا خارجين وترك في ايديهما ان كانت في ايديهما هكذا في المحيط * وان كانت في يد احدهما قضي بها لصاحب البدان وان خالف سن الدابة التاريخين بطلت البينتان وترك في يد من كانت في يده كذا في التبيين * قال عامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في المحيط * والاصح انهما لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى بها لدى البد كذا في التبيين * سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج او بعده كذا في المحيط * لو اقام الخارج البينة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملك بائعه واقام ذو اليد البينة انه عبده اشتراه من فلان آخروا انه ولد في ملكه قضي به لدى البد وكذلك لو اقام الخارج البينة على نتاج بائعه واقام ذو اليد البينة على النتاج في ملكه فبينة ذي اليد الاولى وكذلك لو اقام البينة على وارثه او وصيه انه هبة مقبوضة من رجل وانه ولد في ملك ذلك الرجل كذا في المبسوط * شاة في يدي رجل اقام رجل البينة انها شاته ولدت في ملكه واقام صاحب اليد البينة انها شاته تملكها من جهة فلان وانها ولدت في ملك فلان ذلك الذي تملكها منه قضي بها لصاحب البد كذا في الدخيرة * ذكر في الاصل ان القاضي ينتقض التضاء على الثاني ويقضى به للاول وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو اقام احدهما البينة على الملك والآخر على النتاج فصاحب النتاج احق ايتهما كان وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين فبينة النتاج احق ولو قضي بالنتاج لدى البد ثم اقام ثالث البينة على النتاج يقضى له الا ان يعيد ذو اليد البينة على النتاج كذا في الكافي * فان لم يقدر ذو اليد على اعادة البينة وقضى بالقاضي بالعبد للثالث ثم احضر ذو اليد بينة ان العبد عبده ولد في ملكه قضي به له وان لم يعد

اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة التي في يده صاحبه شاته وادت من شاته التي في يده ذكر في دعوى الاصل بينهما تقبل ويقضى لكل واحد منهما بالشاة التي في يده صاحبه والقنوى على هذا هكذا في المضمرة *
وانما تقبل البيتان اذا كان اسنان الشاة مشككة ويحتمل ان يكون كل واحدة منهما اما للاخرى بمراي العين واما اذا كانت احداهما لا تصلح اما للاخرى فلا تقبل ولو اقام بيته على ان الشاة التي في يده شاته وادت في ملكه وان شاة صاحبه له ولدتها شاة عنده واقام الآخر على منله قضي لكل واحد بالشاة التي في يده كذا في محيط السرخسي * كل سبب لا يتكرر فهو في معنى النجاسه وذلك كالنسيج في الثياب التي لا تنسج الامرة كنسيج الثياب القطنية وغزل القطن وحلب اللبن واتخاذ الجبن واللبد والمزعزعي وجزر الصوف وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى النجاسه فيقضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الجزر والبناء والغرس وزراعة الحنطة والحبوب فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة كذا في الكافي * اذا ادعى ثوبا في يدي رجل انه ملكه نسجه هو او ادعى نصل سيف في يدي رجل انه سيفه ضربه واقام عليه بيته واقام صاحبه اليد بيته على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضي بيته صاحبه اليد وان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل يضرب مرة بعد اخرى فانه يقضى بيته الخارج وان اشكل على القاضي ذلك سأل اهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم وبنى الحكم على قولهم الواحد منهم يكفي والاثنان احوط وان اختلف اهل العلم بذلك فيما بينهم حتى بقي مشكلا ففيه روايتان في رواية يقضى للخارج هكذا في المحيط * وكذا اذا اختلف اهل الصناعة كذا في الوجيز للكردي * لو تنازعت امرأتان في غزل فطن كل واحدة منهما تدعي انها غزلته فانه يقضى به للتي الغزل في يدها كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان مكانه غزل صوف فالخارجة او اى كذا في الظهيرية * ولو تنازعا في ثوب هو في يدهما اقام احدهما البينة انه نسج نصفه واقام الذي في يده انه نسج نصفه قال محمد ر ح ان كان يعرف النصفان فلكل واحد منهما النصف الذي نسجه وان لم يعرف فكله للخارج كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى صوفا في يدي رجل انه صوفه جزء من غنمه واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي به لصاحب اليد كذا في الذخيرة * اذا ادعى سمنا وزيئا ودهن سمس في يدي رجل انه له عصرة وسلاه واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على مثل ذلك قضي لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق كذا في المحيط * اذا تنازعا في جبن فاقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما بيته انه جبنه

رجل اقام رجل بينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على هذا الرجل الذي هي في يديه واقام ذواليد بينة انها امته ولدت في ملكه فان شهد شهود المدعي انه قضى بها بشهادة شهود واعده انه اشترها من ذى اليد او وهبها ذواليد منه او تصدق بها ذواليد عليه او شهدوا انه قضى بها لهذا المدعي ولم يبينوا سبب القضاء بدضى القاضي ذلك القضاء ايضا ويدفعها الى المدعي وان شهدوا انه قضى بها له بشهادة شهود شهدوا عنده انها له او انها نتجت عنده فالقاضي بدضى ذلك القضاء ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح ينتضه وان شهدوا ان قاضي بلدة كذا اقر عند ذائه قضى للمدعي بهذه الجارية بشهادة شهود شهدوا عنده له او انها نتجت عنده ذكر شيخ الاسلام رح ان القاضي الثاني ينتض ذلك بالاجماع كذا في الذخيرة * اذا كانت الجارية في يدي رجل اقام رجل البينة ان قاضي بلدة كذا قضى له بها على ذى اليد هذا ولم يبينوا سبب القضاء واقام رجل آخر بينة على التاج فصاحب القضاء اولى وان اقام الاول بينة ان قاضي بلد كذا قضى له بشهادة شهود شهدوا عنده انها له واقام الآخر بينة على التاج فصاحب القضاء اولى عندهما وعند محمد رح صاحب التاج اولى كذا في المحيط * اذا اقام الخارج بينة على ان هذه امته ولدت هذا العبد في ملكي واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بها للمدعي لانهما ادعيا في الامه ملكا مطلقا فيقضى بها للمدعي ثم يستحق العبد تبع كذا في الفصول العمادية * اقام المدعي البينة على الشاة التي هي في يد المدعي عليه انها شاته وانه جز هذا الصوف في ملكه منها واقام ذواليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعي كذا في الذخيرة * لو ان عبدا في يد رجل اقام هو البينة انه عبده ولد في ملكه من امته وعبدته واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضى بالعبد لذى اليد كذا في فتاوى قاضيخان * ويكون ابن امته وعبدته ولا يكون ابن امته الاخر وعبدته فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعا كذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه ومن عبده هذا واقام رجل آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بالعبدين الخارجين نصفين ويكون الابن من العبد من الامتين جميعا كذا في فتاوى قاضيخان * عبد في يدي رجل اقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه ولم يسموا امته واقام رجل بينة انه عبده ولد في ملكه من امته هذه فانه يقضى بالعبد الذي امته في يده فان اقام صاحب اليد بينة على انه عبده ولد في ملكه من امته هذه غير امته اخرى قضى به لذى اليد كذا في المحيط * في الكبرى رجلان في يد كل واحد منهما شاة

ورأسها وسقطها يقضى بالكل للذى الشاة في يده كذا في المبسوط * ولوا خنصم ذو اليد وخارج
في لحم مشوي او في سمكة مشوية كل واحد منهما يدعي انه شواه في ملكه فانه يقضى به للمدعي وكذا
في المصحف كل واحد منهما اقام البينة انه مصحفه كنه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان الكتابة
مما يكرر ويكتب ثم يحسب ثم يكتب كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان كوز صفرا وطستا وانية
من حديد او صفرا ونحاس او شبه اورصاص او مصراعين من ساج او الانداح او تابوتا او سريرا
او حجلة او ثبة او خفا او قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد يقضى لذي اليد كذا
في الخلاصة * اذا ادعى لبناني يدي رجل انه له ضربه في ملكه واقام عليه البينة واقام صاحب اليد
البينة على مثل ذلك قضي للخارج وان كان مقام اللبن اجرا او جصا او نورة يقضى لصاحب اليد
كذا في المحيط * شاة مسلوخة في بدرجل وجلدها وسقطها في يد آخر فاقام الذي الشاة في يده بينة
ان الشاة والسقط والجلد كله له واقام الذي في يده السقط والجلد على مثله يقضى لكل واحد بما في يده
كذا في محيط السرخسي * ان كان في يدي رجل حمام او دجاجة او طير مما يفرخ واقام رجل بينة
انه له فرخ في ملكه واقام صاحب اليد البينة على مثل ذلك قضي لصاحب اليد كذا في الذخيرة *
ولوا قام المدعي البينة ان البيضة التي خرجت هذه الدجاجة منها كانت له لم يقض له بالدجاجة ولكن
يقضى على صاحب الدجاجة ببيضة مثلها لصاحبها كذا في المبسوط * باضت الدجاجة المغصوبة
بيضتين فحضنت الدجاجة احدهما وخرج فرخ وحضن الغاصب الاخرى تحت دجاجة اخرى
فالدجاجة وفرخها الذي حضنته للمغصوب منه والفرخ الذي حضن الغاصب له كذا في محيط
السرخسي * الصوف وورق الشجرة وثمرة الشجر بمنزلة النتاج وغصن الشجر والحنطة ليس بمنزلة
النتاج حتى لو اقام المدعي البينة ان هذا الصوف صوف شاته وهذه الثمرة وهذا الورق من شجرة
وهذا الغصن من نخله وهذه الحنطة من حنطة بذرها في ارضه واقام صاحب اليد البينة على مثل
هذا نفى الغصن والحنطة يقضى للمدعي والصوف والثمر والورق يقضى لصاحب اليد كذا
في المحيط * لو ادعى ثوبا في بدرجل انه له نسجه فاقام البينة والشهود شهدوا انه نسجه ولم يشهدوا
انه له فانه لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا في دابة انها نتجت عنده او في امة انها ولدت عنده
ولم يشهدوا انها له لا يقضى به للمدعي وكذا لو شهدوا انها ابنة امة وكذا لو شهدوا على ثوب
انه غزل من قطن فلان لا يقضى به لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا انه غزل هذا

صنعه في ملكه فهو لذى اليد وكذا اذا اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب في يده وفي ملكه
قضي لذى اليد كذا في الكافي * ولو اقام كل واحد منهما بينة ان اللبن الذي صنع منه هذا الجبن
كان له ان يقضى للخارج ولو اقام كل واحد منهما البينة ان اللبن حلب من شاته وفي ملكه وصنع منه
هذا الجبن فانه يقضى بالجبن لذى اليد ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب منها
اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ملكه قضي به للمدعي ولو اقام كل واحد منهما بينة ان الشاة التي حلب
منها اللبن الذي صنع منه هذا الجبن ولدت من شاته قضي بالجبن لذى اليد كذا في المحيط * ولو
قال المدعي هذا الجبن لي صنعه من لبن شاتي هذه واقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضى
بالشاة للخارج كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى حليانه له صاغه في ملكه لم يكن هذا دعوى استاج
وكذا لو ادعى حنطة انها له زرعها بنفسه كذا في الظهيرية * اذا كانت الدار في يدي رجل اقام رجل
آخر بيته انها دار جده اخطها وساق الميراث حتى انتهى اليه واقام صاحب اليد بيته بمثل ذلك
فانه يقضى بالدار للمدعي كذا في المحيط * اذا كانت الارض والنخيل في يد رجل فاقام آخر البينة انه
ارضه ونخله وانه غرس هذا النخيل فيها واقام ذو اليد البينة على مثل ذلك يقضى بها للمدعي
وكذا الكرم والشجر كذا في الكافي * ولو كان في الارض زرع واقام كل واحد من صاحب اليد
والمدعي بيته ان الارض له والزرع له زرعته قضي بالارض والزرع للخارج هكذا في المحيط *
وكذلك اذا اختلفا في البناء وادعى كل واحد انه بنى على ارضه كذا في محيط السرخسي *
ان كان بناء محشوف في يدي رجل فاقام رجل البينة انه له قطعه وحشاه وخاطه في ملكه واقام ذو اليد
البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعي كذا في المبسوط * وكذلك الجبة المحشوة والفرو
وكل ما ينقطع من الثياب والبسط والاعناب والوسائد وكذلك الثوب المصبوغ بالعصفر او الزعفران
او الورس اذا اقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما البينة انه له صبغه في ملكه كذا في الظهيرية *
جلد في يده اقام آخر البينة انه جلده سلخه في ملكه واقام ذو اليد البينة على مثله فهو لذى اليد
كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الشاة المسلوخة في يدي رجل ادعاها رجل آخر انها له ذبحها
وسلخها واقام على ذلك بيته واقام صاحب اليد بيته على ذلك قضي بها للخارج كذا في المحيط *
ولو اقام كل واحد منهما البينة ان الشاة شاته نتجت عنده في ملكه ذبحها وسلخها وان له جلد ها
ورأسها

فحينئذ يقضى لاسبة لهما تاريخا والجواب في الصدقة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء هكذا في المحيط * لو ادعى احد هما الشراء من زيد بالف وادعى آخر ان فلانا آخر وهبها له وقبضها منه والعين في يد ثالث قضي بينهما وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن ابيه وادعى رابع صدقة من آخر قضي بينهم ارباعا ولو كان العين في يد احد هما يقضى للخارج الا في اسبق التاريخ فهو للاسبق وان كان في ايديهما يقضى بينهما الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى به مالا لا يقسم كالعبد والدابة اما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء كذا في محيط السرخسي * والصحيح ان المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء كذا في المحيط والذخيرة * ودعوى الهبة والصدقة مع القبض فيهما مستويان وهذا فيما لا يحتمل القسمة من غير خلاف واختلفوا فيما يحتمل القسمة والاصح انه لا يصح وهذا اذا لم يوقت البيئتان ولم يكن مع واحد منهما قبض واما اذا وقتا فصاحب الوقت الاقدم اولى وان لم يوقتا ومع احد هما قبض كان هو اولى وكذا ان وقت صاحبه كذا في التبيين * وان وقت بينة احدهما فصاحب الوقت اولى كذا في المحيط * رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى احد هما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتهنه من زيد وقبضه واقاما البينة ولم يؤرخا او ارخا على السواء فالشراء اولى فان ارخا احدهما دون الآخر فالمؤرخ اولى ايتهما كان وان ارخا وتاريخ احدهما اسبق فهو اولى وان كان العين في يد احدهما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج كذا في الفصول العمادية * لو ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا من صاحب اليد واقاما البينة ولم يكن مع احد منهما تاريخ ولا قبض كان الرهن اولى وهذا استحسان كذا في التبيين * هذا اذا كان دعواهما من واحد اما اذا كان من اثنين فهما سواء كذا في السراج الوهاج * فان ترجح احدهما بالتاريخ او اسبقه باليد يقضى له به كذا في الفصول العمادية * هذا اذا لم تكن الهبة بشرط العوض واما اذا كان بشرط العوض فهي اولى هكذا في السراج الوهاج والهداية * اذا ادعى احدهما شراء العبد وادعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا او ارخا وتاريخهما على السواء وهذا قول ابي يوسف رح وعند محمد رح الشراء اولى واما اذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق فالاسبق اولى هكذا في غاية البيان * ثم عند ابي يوسف رح للمرأة نصف العين وانصف قيمتها على الزوج والمشتري نصف العين ويرجع بنصف الثمن ان شاء وان شاء فسخ البيع وعند محمد رح

من قطن فلان وهو يملكه ونسج فعلى الغاصب قطن مثله والثوب للغاصب الا ان يقول المالك انا امرته بالغزل والنسج فباخذ عينه كذا في محيط السرخسي * اذا شهدوا ان هذا الثمر من نخيل هذا المدعي قضى بالثمر للمدعي كذا في المحيط * لو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع كان في ارض فلان او هذا الثمر من النخيل كان في ارض فلان او هذا الزبيب من كرم كان في ارض فلان لا يقضى به لفلان ولو اقر الذي في يديه بذلك يؤخذ باقراره ولو شهدوا ان هذا العبد ولدته امته فلان كان العبد لصاحب الامه ولو شهدوا ان هذه الحنطة من زرع هذا الرجل يقضى بها لصاحب الزرع وكذا لو شهدوا ان هذا الزبيب من كرم فلان يقضى بالزبيب لفلان كذا في فتاوى قاضيخان * لو شهدوا ان فلانا طحن هذا الدقيق من حنطة فلان وهو يملكها قضى عليه بحنطة مثلها وان قال زب الحنطة انا امرته اخذ الدقيق كذا في المبسوط * ثوب مصبوغ بالعصفر في يدي رجل شهد الشهود ان هذا العصفر الذي في هذا الثوب لهذا المدعي صبغ هذا الثوب به ورب الصبغ يدعي على رب الثوب انه هو الذي صبغه ورب الثوب يجحد ذلك فالقول قول رب الثوب كذا في المحيط * امته في يد رجل وابنتها في يد رجل آخر ادعى رجل انها امته واقام البينة فقضى له بالجارية لا يكون لهذا المدعي ان يأخذ ابنتها وان استحق الجارية ملكا مطلقا ولو كانت البنت في يد المدعي عليه كان له ان يأخذ البنت مع الجارية ولو اقام رجل البينة على نخل في يد رجل وثمر هذا النخل في يد غيره فقضى له بالنخل فانه يأخذ الثمر ايضا ولا يشبه الثمر الولد كذا في فتاوى قاضيخان * قال هشام سألت محمدا راح عن ارض مزروعة حنطة اقام آخر بينة ان الارض له وقالت البينة لا ندرى لمن الزرع قال اذا لم يعلم الزرع فالزرع بنوع الارض قلت فان اقام الذي في يده الارض بينة انه هو الذي زرع اجعل له الزرع قال نعم قلت فان كان الزرع محصودا او كدسا والشهود لم يشهدوا بالزرع لاحد قال الزرع لمن في يديه الارض كذا في المحيط * ان اقام الخارج البينة على الملك المطلق وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان صاحب اليد اولى كذا في الهداية * اذا ادعى احد هما الهبة مع القبض والاخر الشراء من جهة واحد والعين في يد ثالث ولم يؤرخا وارخا وتاريخهما على السواء فالشراء اولى وان ارخا احدهما ولم يؤرخ الآخر فالمورخ ايتهما كان اولى ولو ارخا وتاريخا احدهما اسبق فهو اولى وان كانت العين في يد احد هما فهو اولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج اسبق فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في ايديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا وتاريخا احدهما اسبق

بينه انه عبده قضي بالذي اقام البينة انه عبده هكذا في المحيط * عبد في يدي رجل اقام رجل البينة انه له اعتقه و اقام آخر البينة انه حر الاصل وانه ولاؤه وعاقده فصاحب المولاة اولى كذا في الذخيرة * عبد في يدي رجل اقام الذي في يده البينة انه اعتقه وهو يملكه و اقام آخر البينة انه اعتقه وهو يملكه فان صدق العبد احدهما فبينته اولى وان كذبهما جميعا يقضى بولائه بينهما نصفين كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقام كل واحد منهما بينة انه اعتقه على الف درهم وهو يملكه لم يلتفت الى تصديق العبد وكذبه وقضيت بولائه بينهما ولكل واحد منهما عليه الف درهم وان ذكر احدي البينتين ما لا ولم يذكر الاخرى فالبينة بينة الذي يدعى المال ولاؤه له ولا ابالي صدقه العبد او كذبه كذا في الذخيرة * وفي نوادر بن سماعة عن محمد بن حمرح رجل في يده عبد ادعى ابن له و اقام بينة ان اياه تصدق به عليه وهو صغير في عياله و اقام العبد بينة ان الاب قد اعتقه قال اقبل بينة العتق ولو شهدوا انه تصدق به او وهبه لابنه الكبير الفغير هذا وقبضه وداينوا قبضه اياه وشهد شهود العبد انه اعتقه ولم يوتوا اجزت الصدقة وابطلت العتق وفي المنتقى رجل شهد على رجل انه اعتق غلامه وهو مريض وقال الوارث كان يهزئ حين دخل عليه الشهود ولم يتر الوارث بالاعتاق قال القول قول الوارث حتى يشهد الشهود انه كان صحيح العقل ولو اقر الوارث بالعتق الا انه ادعى انه كان يهزئ فالقول قول الغلام وهو حر حتى يقيم الوارث البينة انه يهزئ كذا في المحيط * رجل اعتق امته ولها ولد فقالت اعتقني قبل الولادة والولد حر وقال المولى لا بل اعتقتك بعد الولادة والولد عبد ذكر في العيون ان الولد اذا كان في يدها كان القول قولها وقال ابو يوسف رح ان كان الولد في ايديهما فكذلك يكون القول قولها وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة واما في التدبير فالقول قول المولى وفي المنتقى عن محمد بن حمرح ان كان الولد يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان لا يعبر فالقول لمن هو في يده وان اقاما البينة فبينتها اولى وكذلك في الكتابة ولو اعتق جاريته ثم اختلف بعد حين في ولدها فقالت ولده بعد عتقي فاخذته مني وقال المولى ولده قبل العتق فاخذته منك والولد لا يعبر فعلى المولى ان يرده الى الام وكذلك في الكتابة وفي المدبرة وام الولد القول قول المولى كذا في فتاوى قاضيخان * غلام في يدي رجل يدعى الحرية وقال ذواليد هو غلامي فان كان لا يعبر فالقول لذى البدلانه كالمنازع وان كان يعبر عن نفسه او بالغا فالقول للغلام وان برهن على الرق والحرية فبينته الغلام اولى كذا في الوجيز للكردي * رجل قدم بلدة ومعه رجال ونساء وصبيان يخدّمونه وهم في يده فادعى انهم ارقاؤه وادعوا انهم احرار فالقول قولهم

لها على الزوج قيمة العين هكذا في التبيين * وإذا اجتمع النكاح والهبة والرهن والصدقة فالنكاح أولى كذا في المحيط * شهد شاهدان بالقرض وشاهدان بالمضاربة فالبينة لمدعى القرض كذا في محيط السرخسي * مسائل متفرقة في المنتقى دار في يدي رجل أقام رجل بينة اني كنت ادعيت هذه الدار وان صاحب اليد صالحي منها على مائة درهم واقام الذي في يديه الدار انه ابرأه من حقه من دعواه في هذه الدار فبينة الصالح أولى كذا في الذخيرة * رجل ادعى امة في يدي رجل انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم وانه اعتقها واقام على ذلك بينة واقام آخر بينة انه اشتراها من صاحب اليد بالف درهم ولم يذكر الا اتفاق فصاحب العتق أولى ولم يذكر ما اذا كان مدعى الشراء قبض العبد فلو كان قبض العبد كان هو أولى هكذا في المحيط * رجل له عبد أقام العبد بينة ان المولى اعتقه او دبره واقام رجل آخر بينة ان المولى باع العبد منه بالف درهم فان لم يكن المشتري قبض العبد منه فبينة العبد أولى وان كان المشتري قبض العبد فبينة المشتري أولى واذا ارخا وتاريخ احدهما اسبق يقضى لاسبتهما تاريخا كذا في الذخيرة * لو ادعت امة انها ولدت من مولاها واقامت على ذلك بينة واقام رجل آخر بينة انه اشتراها من مولاها فبينة الامة أولى سواء كانت في قبض المشتري او لم تكن في قبضه ولو وقتت بينة المشتري وقتا قبل الحمل بثلاث سنين كانت بينة المشتري أولى كذا في المحيط * امة في يدي رجل أقام البينة انه دبرها وهو يملكها واقام آخر البينة انها ولدت منه وهو يملكها واقام آخر على مثل ذلك فهي للذي في يديه كذا في فتاوى قاضيخان * واذا أقام عبد البينة ان فلانا اعتقه وفلان ينكر او يقر واقام آخر البينة انه عبد قضيت به للذي أقام البينة انه عبده وكذلك لو شهدوا انه اعتقه وهو في يديه وكذلك لو شهدوا انه في يده امس لم تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * وان شهد شهود العبدان فلانا اعتقه وهو يملكه وشهد شهود الآخرا انه عبده قضى ببينة العتق كذا في المحيط * ولو ان المولى أقام بينة انه عبده واعتقه واقام رجل آخر بينة انه عبده قضى ببينة العتق وكذلك لو أقام العبد بينة ان فلانا دبره وهو يملكه واقام رجل آخر بينة انه عبده قضى ببينة التدبير كما لو أقام المولى بنفسه بينة انه عبده دبره واقام الآخر بينة انه عبده يقضى ببينة المولى كذا في الذخيرة * ولو أقام العبد بينة ان فلانا كاتبه وهو يملكه واقام آخر بينة انه عبده يقضى للذي أقام البينة انه عبده ولو أقام الذي في يديه بينة انه ملكه كاتبه واقام الآخر

بالعبد للبائع وقال هذا العبد لفلان واراد البائع ان يقبضه فقال العبد عبدي وقال المقر انما بعتك
العبد بالف درهم فالقول قوله قال وكذلك رجل اقر بعبد لرجل امس او اقر المقر له بالعبد اليوم للمقر
الاول وقال له المقر له الثاني العبد عبدي وقال المقر الثاني انما اقررت بذلك لاني بعته منك
اليوم وانما وصل الي من قبلك فالقول قوله ولا ياخذة الا بالثمن كذا في الذخيرة * في نوادر
هشام رجل في يديه ثوب قال له رجل بعتك هذا الثوب بخمسين درهما وقال صاحب اليد وهبته
لي فالقول قوله ولا يلزمه الخمسون هكذا في المحيط * الفصل الثالث في دعوى القوم
والرهط ودعواهم مختلفه اذا كانت دار في يدي رجل ادعاه اثنان احدهما جميعها والاخر
نصفها واقاما البينة فلصاحب الجميع ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعها عند ابي حنيفة رح
وقالاهي بينهما اثلاثا كذا في الهداية * وان لم تكن لهما بينة حلف على دعوى كل واحد منهما
فان حلف برئ عن خصومتهما وتركت الدار في يده كما كانت هكذا في المحيط * واذا كانت الدار
في يد رجلين احدهما يدعى النصف واخر يدعى الجميع فان لم تكن لهما بينة فاندلايين على مدعى
الجميع ويحلف مدعى النصف فان حلف تترك الدار في ايديهما نصفين وان نكل يقضى له وان اقاما
جميعا البينة يقضى بجميع الدار لمدعى الجميع نصفها بالبينة ونصفها بالاقرار كذا في شرح الطحاوي *
وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول في دار في يدي اخوين ادعى احدهما كل الدار
وادعى الاخر انها ميراث بينهما من ابيهما قال للذي ادعى كلها ثلثة ارباع الدار النصف الذي
في يديه ونصف ما في يدي اخيه وللآخر ربعها فان اقاما البينة على ما ادعيا صار النصف الذي
في يد مدعى الكل ميراثا فيكون ذلك النصف بينهما نصفان ويصير النصف الذي في يد مدعى
الميراث للاخر فيكون لمدعى الكل ثلثة ارباع الدار ولمدعى الميراث ربعها فان جاء انسان آخر
واقام البينة انها داره فاستحقها ثم وهبها لمدعى الجميع فلا شيء لاختيه فيها وان وهبها لمدعى الميراث
اخذ اخوه نصفها كذا في المحيط * ولو شهد شهود مدعى الميراث ان الدار بينه وبين مدعى
الجميع نصفين اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهد شهود الاخر على الجميع فالدار بينهما نصفان كذا
في محيط السرخسي في باب الرجلين يقيمان البينة على شيء في ايديهما * دار في يدي رجل
ادعى رجل جميعها واخر ثلثيها واخر نصفها واقاموا البينة فعند ابي حنيفة رح لصاحب الجميع
سبعة من اثني عشر ولصاحب الثلثين ثلثة واصاحب النصف سهمان على طريق المنازعة وعندهما

مالم يقرؤا له بالملك بكلام اوبيع او تقوم له بينة عليهم قال وان كانوا من الهند او السند او الترك او الروم
هكذا ذكرنا تأويله اذ اجاء بهم غير مقهورين اما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم انهم احرار
كذا في المحيط * ادعى رجل حرية الاصل ولم يذكر اسم امه واسم ابيه ولا حرينتهما جاز كذا في الذخيرة *
مات الرجل وعليه ديون ولم يترك الاجارية وفي حجرها ولد فادعت انها ام ولد الميت وان هذا
من الميت لا يقبل قولها من غير بينة تقوم على اقرار المولى في حيوته انها ام ولده ولو شهدت الورثة انها
ام ولد الميت قبلت شهادتهم ولا سبيل للغرماء عليها كذا في المحيط * رجلان اقاما البينة على عبد
في يدي رجل يدعي كل واحد انه اودعه فاقرا احدهما ولا يخلوا ما ان اقربعد ما اقاما البينة او قبل
اقامتهما البينة او بعد ما اقام كل واحد شاهدا واحدا او بعد ما اقام احدهما شاهدين فان اقربعد السماع
قبل القضاء بالبينة دفع اليه وان عدلت البينتان فهو بينهما ولا تبطل بينة المقر له واما اذا اقرا احدهما
قبل اقامة البينة ثم اقام البينة يقضى لغير المقر له واما اذا اقام كل واحد شاهدا واحدا ثم اقرا احدهما دفع اليه
وقيل للآخر اقم شاهدا آخر فان اقام يقضى له وان لم يقض حتى جاء المقر له بشاهد آخر يقضى بينهما وان
لم يقض حتى اعاد الخارج شاهدة الاول او اقام شاهدين مستقلين يقضى بكلمته فان اقام المقر له شاهدة
الاول وشاهدا آخر على الخارج قبل ان يقضى للخارج او بعدة لا تسمع منه ولو قال غير المقر له مات شاهدي
الاول او غاب قيل له هات بآخرفان جاء بآخري يقضى له بالعبد الا ان يقيم المقر له شاهدا آخر او شاهدين
مستقلين فيكون بينهما وفي رواية او يقيم شاهدين مستقلين فيكون العبد كله وان لم يقر ذواليد لا احدهما
حتى قضى به بينهما ثم اقام احدهما البينة ان العبد له لا تسمع وان لم يذكر بينة احدهما ولم يقيم حتى قضى
للاخر ثم اعاد الآخر البينة العادلة على ان العبد له قضى له على المقضي له اما اذا اقام احدهما البينة ولم يقيم
الاخر او اقر ذواليد لغير المقيم بدفع اليه ويقضى ببينة غير المقر له من غير ان يكلف اعادتها ويكون
قضاء على المقر ذون المقر له حتى لو اقام المقر له البينة انه عبده اودعه ذواليد يقضى له وان
لم يقض له حتى اعاد غير المقر له شهودة بطلت بينة المقر له ويقضى بالعبد للآخر هكذا في محيط السرخسي *
دار في يدي رجل ادعاها رجلان كل واحد منهما يدعي انها اراه آجرها من الذي في يديه
شهر ابعشرة دراهم واقام على ذلك بينة والذي في يديه الدار قد سكنها شهرا وهو جاحد صواهما
فانهما يأخذان الدار بينهما نصفين يأخذان عشرة دراهم ويكون بينهما نصفان ايضا كذا في المحيط *
في نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ونقده الثمن ثم اقربعد ذلك

مدعى النصف ويترك نصف المنزل الذي في يده مدعى النصف في يده على حاله، يقتضى بالساحة بينهما ويتصرفان فيها على السواء وان اقام البينة في هذه الصورة قبلت بينة كل واحد منهما على ما في يد صاحبه كذا في المحيط * لو كان في يد احدهما بيت وفي يد الآخر بيوت والساحة في ايديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم تكن لهما بينة وحلفا يترك لكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما وان اقاما البينة يقتضى ما في يد هذا الآخر وما في يد الآخر لهذا والساحة بينهما نصفان كذا في شرح الطحاوي * دارسفلها في يد احدهما وعلوها في يد الآخر وطريق العلوفى الساحة فادعى كل واحد ان الدار له فالدار لصاحب السفلى الا العلو وطريقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان العلوفى يد احدهما والسفل في يد الآخر والساحة في ايديهما ولم يكن لهما بينة وحلفا وكل واحد يدعى الجميع فيترك السفلى في يد صاحب السفلى والعلوفى يد صاحب العلو والساحة لصاحب السفلى وصاحب العلوفى المرفى رواية وفي رواية اخرى الساحة بينهما نصفان وان اقاما البينة يقتضى بالسفل لصاحب العلو والساحة للسفل والساحة للسفل تضى له بالسفل كذا في شرح الطحاوي * رجل اقام بينة على دار في يدي رجل انها له واقام الآخر البينة انها له واصحاب اليد اشترواها من فلان وقبضوا منها وهو يملكها فانه يقتضى بالدار بين المدعين اثلا ثلثا لها المدعى الجميع وثلثها لمدعى النصف لنفسه ولو ادعى اجنبى انها كلها له وادعى اخو صاحب اليد ان اباه مات وتركها بينه وبين اخيه صاحب اليد واقاما البينة على ما ادعى يقتضى للاجنبى بثلاثة ارباعها والاخ المدعى برعها كذا في محيط السرخسي * فان اراد ذو اليد ان يدخل مع اخيه في الربع الذي صار له وقال له قد اقررت ان النصف الذي اصاب ابانا من هذه الدار بيني وبينك نصفان فما ورد عليه الاستحقاق يكون مستحقا على الكل وما بقي يبقى على الكل فليس له ذلك كذا في المحيط * ولو كان الذي في يده الدار اقرانه ورثها من ابيه بعد ما انكر الوارثة وبعد ما اقاما البينة فالجواب فيه كالجواب فيما اذا لم يقر بالوارثة سواء يقتضى بثلاثة ارباع الدار للاجنبى وبرعها لاهي ذى اليد وان كان اقرار ذى اليد بالوارثة قبل اقامتهما البينة ثم اقام البينة يقتضى بكل الدار للاجنبى كذا في الذخيرة * ولو كان ذو اليد من الابتداء ادعى ان هذه الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان واخوه غائب فاقام الاجنبى البينة على انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي بالدار للاجنبى ببينة ثم حضر اخو ذى اليد واقام البينة ان الدار كانت لايه فلان مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه ذى اليد فان القاضي لا يقبل بينته وان كان اقرار ذى اليد ان الدار ميراث

كتاب الدعوى (١٢٤) (الباب التاسع) الفصل الثالث

تقسم الدار بينهما على ثلاثة عشر بطريق العول والمضاربة لصاحب الجميع ستة ولصاحب الثلثين أربعة ولصاحب النصفين ثلاثة ولو كانت الدار في أيديهم ولاينة لهم حلف كل واحد منهم على دعوى صاحبه فان حلفوا فالدار بينهم اثلاثا وان حلف صاحب الجميع ونكلا فالدار لصاحب الجميع وان حلف صاحب الثلثين ونكلا اخذ سدسها من صاحب الجميع وسدسها من صاحب النصف مع ما في يده وهو الثلث وان حلف صاحب النصف ونكلا فله ما في يده وبأخذ نصف سدس من صاحب الجميع ونصف سدس من صاحب الثلثين هذا اذا حلف واحد ونكل اثنان ولو حلف اثنان ونكل واحد فان حلف مدعى الجميع ومدعى الثلثين ونكل مدعى النصف يقسم ما في يده على المنازعة ارباعا عنده ، حنيفة رح وعندهما يقسم اثلاثا ثلثاه مدعى الجميع وثلثه مدعى الثلثين على سبيل العول والمضاربة ولو حلف مدعى الكل ومدعى النصف ونكل مدعى الثلثين يقسم ما في يده على ثمانية اسهم سهم مدعى النصف وسبعة مدعى الكل عنده وعندهما يقسم اخماسا خمسة مدعى النصف واربعة اخماسه مدعى الكل ولو حلف مدعى النصف ومدعى الثلثين ونكل مدعى الجميع فيما في يده يقسم على اربعة اسهم سهم مدعى النصف وسهمان مدعى الثلثين ويبقى مدعى الكل سهم بلامنازعة هذا كله اذا لم تكن لهم بينة او نكلوا فالما اذا اقاموا جميعا البينة او نكلوا جميعا فلصاحب النصف الثمن ولصاحب الثلثين الربع ولصاحب الكل خمسة عشر من اربعة وعشرين وهذا قول ابي حنيفة رح وعندهما يقسم على مائة وثمانين سهما لصاحب النصفين سبعة وعشرون ولصاحب الثلثين خمسون ولصاحب الجميع المائة وثلثة اسهم هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الدار في يد ثلاثة فادعى احدهم النصف والاخر الثلث والاخر السدس وجد بعضهم دعوى البعض فان في يد كل واحد منهم الثلث فالثلث الذي في يد مدعى السدس نصفه له والنصف الآخر موقوف عنده فان قامت البينة لصاحب النصف اخذ من يد كل واحد من صاحبه نصف سدس الدار كذا في المبسوط * دار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل آخر منها منزل آخر ادعى احدهما ان جميع الدار له وادعى الآخر ان الدار بينهما نصفان ولاينة لهما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل الذي في يد مدعى الجميع ينكر في يده ويقضى له بنصف المنزل الذي في يد مدعى

الدار في ايديهما وبعضهما شاخ زمانه رح افنى بان الدار تجعل في يدهم مدعى الاجارة كذا في الظهيرية *
 في كتاب الاقضية اذا تنازع رجلان في دار كل واحد منهما يدعى انها في يديه فاقام احدهما بينة
 انهم رأوا دوابه وغلما نه يدخلونها ويخرجون منها القاضي لا يقضي باليد للذي شهد الشهود بما وصفناه
 حتى يقولوا كانوا ساكنا فيها فاذا قالوا ذلك قضيت بانها في يد صاحب الغلمان والدواب كذا في المحيط *
 ابن سماعة عن محمد رح في اجمة او غيضة تنازع فيها فريقان كل فريق يدعى انها له وفي يديه
 وشهد الشهود لاحد الفريقين انها في يديه او للفريقين انها في ايديهما فان لم يسألهم القاضي عن تفسير
 ذلك ولم يزدوا على ما ذكروا فهو مستقيم وان سألهم عن تفسير ذلك فهو وثق واحسن ثم
 بين ما يعرف به اليد على الغيضة والاجمة فقال في الغيضة اذا كان يقطع الاشجار ويبيعها وينتفع
 بها منفعة يقرب منها وقال في الاجمة اذا كان يقطع القصب ويأخذها للمصرف الى حاجة نفسه
 او للبيع او ما شبه ذلك كذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في عبد وكل واحد منهما يقول هو
 عبده وهو في ايديهما فان كان العبد صغيرا لا يعبر عن نفسه فالقاضي لا يقضي لواحد منهما بالملك
 ما لم يقيم البينة لكن يجعله في ايديهما فان كان الغلام كبيرا يتكلم ويعقل ما يقول او صغيرا يعبر
 عن نفسه فقال انا حر فالقول قوله ولا يقضى القاضي لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يقيم البينة
 على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما كذا في المحيط * ولو قال انا عبد لفلان
 لغير ذي اليد وهو يعبر عن نفسه فقال الذي في يده انه عبدي فهو عبد للذي في يده كذا في الكافي *
 واذا كان العبد في يدي رجل وهو لا يعبر عن نفسه وقال صاحب اليد انه عبدي فالقول قوله
 يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة لانه يريد ابطال ملك
 جرى القضاء به وكذلك اذا قال انا لقيط فهذا كقوله انا حر فان اقام ذواليد بينة انه عبده واقام العبد
 بينة انه حر الاصل فبينه العبد اولى كذا في الذخيرة * سئل الشيخ القاضي الامام شمس الاسلام
 محمود الازجندي رح عن ضياع في يدي رجل اثبت رجل آخر يده عليها بطريق التغلب
 فاقام الذي كان الضياع في يده بينة على التغلب ان الضياع ملكه وانه اخذه من يده بطريق
 التغلب قال قبلت بينته وقضي بالضياع له وانتزع من يد المتغلب وسلم اليه ولو لم تكن له بينة
 واراد تحليف المتغلب بالله ما كان هذا الضياع في يده هذا المدهي وما اخذت منه بطريق التغلب
 قال له ذلك وكذلك لو ادعى على المتغلب اقراره انه كان في يده واراد ان يحلفه على ذلك

بينه وبين اخيه الغائب فلان بعد ما اقام الاجنبي عليه البينة انها داره ورثها من ابيه وقضى القاضي عليه للاجنبي بكل الدار ثم حضرا خوذى البد فاقام البينة على ان الدار كانت لايه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه قبل القاضي بينته كذا في المحيط * الفصل الرابع في تنازع الايدي اذا تنازع رجلان في دار يدعي كل واحد منهما انها في يده فان عرف القاضي ككون الدار في يد احدهما جعله صاحب البد وان لم يعرف كونها في يد احدهما وعرف انها ليست في يد ثالث فكل واحد منهما مدع ومدعى عليه فان اقام البينة على اليد قضى بالدار لهما وتجعل الدار في ايديهما ولو وجدها في يدي ثالث ينزعها من يده عند طلبهما وقبل ذلك لا ينزعها من يد ثالث وان قامت لاحدهما بينة قضى باليد له وان لم تكن لهما بينة ولا لاحدهما يحلف كل واحد منهما على صاحبه فان حلفا برئ كل واحد عن دعوى صاحبه ويوقف القاضي الدار الى ان يظهر حقيقة الحال ولا يجعلها في يد واحد منهما وان نكل احدهما عن اليمين وحلف الآخر لم يجعلها القاضي في يد الحالف ولكن يمنع الناكل من ان يتعرض للدار وان وجد القاضي الدار في يد الثالث لا ينزعها من يد الثالث هكذا في المحيط * اذا تعلق رجلان بعين واقاما البينة على اليد حتى جعلناه في ايديهما لو اقام احدهما بينة ان العين ملكه قضى له بالنصف الذي في يد صاحبه وترك النصف الذي في يده على حاله هكذا ذكر في بعض المواضع وذكر في بعض المواضع اذا اقام البينة على البدن اقام احدهما بينة ان العين له قضى بملكه له كذا في الذخيرة والمحيط * ذكر محمد بن ح في السير لوان مسلما خرج من دار الحرب ومعه مستأمن وفي يدهما بغل عليه مال كل واحد منهما يقول هو مالي وفي يدي قامت لاحدهما بينة من المسلمين فان القاضي يقضي بالمال لمن اقام البينة كذا في فتاوى قاضيخان * في كتاب الافضية اذا تنازع اثنان في دار كل واحد منهما يدعي انها في يده واقام البينة على ذلك ثم ان احدهما قال انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا انا اقيم البينة على ان ابي مات وترك هذا العين ميراثا لي ولا وارث له غيري واقام البينة على ذلك تقبل فيكون ذلك قضاء على الذي خاصمه وقوله في الكتاب انا اقيم البينة على ما هو اجد من هذا اعراض عن بينة النبي اقام قبل ذلك حتى يصير خارجا فتقبل بينته على الملك كذا في المحيط * سئل الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرفياني رح عن رجلين اختصما في دار احدهما يدعي انها ملكه وفي يده والاخر انها في يده وانه احق بها من غيره لما انها كانت اجارة في يده من جهة فلان وقد مات فلان وهي محبوسة في يدي ببال الاجارة قال نجعل

وللقصار على صاحب الثوب اليمين على الاجران حلف برئ من الاجر بحصة ذلك الثوب وكذا لو صدق القصار برئ ولزم الحلف على الرسول ويجب عليه اجرا للقصار اذا حلف على ذلك او صدقه صاحب الثوب كذا في الوجيز للكردي * حائط لرجل وله اشجار على صفة نهر فنبئت من عروقها في الجانب الآخر من النهر اشجار ورجل آخر في ذلك الجانب الآخر كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم الاشجار وادعى الآخر وقال انها من عروق اشجارى ان علم انها من عروق اشجاره فهي لصاحب الاشجار وان لم يعرف ذلك ولا يعرف لها غارس فهذه اشجار لأمالك لها فلا يستحق لها احدهما كذا في الخلاصة * وتوئبت زرع في ارض انسان بلا انبات احد فلصاحب الارض بخلاف الصيد يدخل في ارض انسان حيث يكون للآخذ كذا في الوجيز للكردي * اذا ادعى الى آخر عرصه كذا بالميراث وقضى القاضي للمدعي بالعرصة بينة فافهم انهم اختلف المقتضي له بالعرصة والمقتضي عليه بالعرصة في الاشجار والسكنى ولا بينة لواحد منهما فقل القول قول المقتضي عليه بالعرصة وقيل القول قول المقتضي له بالعرصة كذا في المحيط * وفي الجامع الصغير نهر لرجل الى جنبه مسناة وارض لرجل خلف المسناة تلزقها وليست المسناة في يدا احدهما بان لم يكن لاحدهما عليه غرس ولا طين ملقى لصاحب النهر وادعى صاحب الارض المسناة وادعاهما صاحب النهر ايضا فهي لصاحب الارض عند ابي حنيفة رح وقال لصاحب النهر حر بما ملقئ طينه وغير ذلك كالمشي ونحوه ونمرته تظهر في موضعين احدهما انه اذا كان على المسناة اشجار لا يدري من غرسها فعنده الاشجار لرب الارض وعندهما لرب النهر وتانيهما ان ولاية الغرس على المسناة لرب الارض عنده وعندهما لرب النهر والتاء الطين قبل هو على الخلاف وقيل ان لرب النهر ذلك ما لم يضر وهو الصحيح وان اراد ان يمر عليه صاحب النهر فقل ليس له ذلك عنده والاشبه ان لا يمنع اذا لم يكن فيه ضرر قال الفقيه ابو جعفر رح آخذ بقوله في الغرس ويقولهما في الفاء الطين كذا في الكافي في كتاب احياء الموات * السيل لوجاء بالتراب والطين ووضع في ارض رجل او نهر فهو لصاحب الارض والنهر كذا في الخلاصة * والمجتمع في الطاحونة من دفاق الطحن لصاحب الطاحونة والاصح انه لمن سبقت يده اليه وكذا الحكم في كل ما لا يكون من اجزاء الارض كالرماد والسرقة اهل سكة يرمون بالرماد والسرقة في ملك رجل واجتمع فيه سباطة فهي لمن سبقت يده اليه وكذا من بنى مربطا واصطبلًا تجتمع فيه الدواب واجتمع فيه من السرقة فهم لمن اخذته قبل العبارة لاعداد المكان في ذلك ومنه يحكى عن الامام الثاني في المنشور في الولائم ان اصاب في حجرة فاخذ احد

قال له ذلك كذا في المحيط * وفي فوائد شمس الاسلام ولو اقام البيعة ان هذا المحدود في يده منذ عشرين سنة وانه احدث اليد عليها بقضيه له باليد وبأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو اقام البيعة بعد ذلك انه ملكه تقبل ولو اقام البيعة ان هذا المحدود كان في يده منذ عشرين سنة ولم يقل عشرين لا يستحق بهذا شيء وعن ابي يوسف رح تقبل هذه الشهادة واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده امس بأمره القاضي بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان المدعى عليه اخذه من المدعى كذا في الخلاصة * وفي واقعات الناطقي اذا اقام البيعة على عبد في يدي رجل انه كان عبده وانه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه هذا الذي هو في يده و اقام ذواليد البيعة انه عبده منذ عشرين سنة فهو لمن في يده كذا في المحيط * وفي العيون تنازع في شيء فاقام احدهما البيعة انه كان في يده منذ شهر و اقام الآخر بيعة انه في يده الساعة امرة القاضي في يده مدعى الساعة لان يد الآخر منقبضة واليد المنقبضة لا عبرة لها عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو اقام احدهما بيعة انه في يده منذ شهر و اقام الآخر بيعة انه في يده منذ جمعة قضى به لمدعى الجمعة كذا في المحيط * رجل في يده ارض اغيرة آجرها فقال رب الارض اجرتها بامرري والاجر لي وقال الآخر غصبتها منك فاجرتها فالاجر لي كان القول لرب الارض ولو كان الآخر بنى في الارض ثم آجرها فقال رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم تاجرها وقال ذواليد غصبتها منك وبنيت ثم آجرتها فانه يقسم الاجر على الارض وهي مبنية وعلى الارض وهي غير مبنية فما اصاب البناء يكون للآخر وما اصاب الارض يكون لصاحب الارض وان قال رب الارض غصبتها مني مبنية كان القول قوله وان اقام البيعة كانت بيعة الغاصب اولى كذا في فتاوى فاضل خان * ولو قال اغيرة غصبت منك الثاور بحث فيها عشرة آلاف وقال المقر له لابل امرتك به فالقول للمقر له ولو قال المقر له بل غصبت الالف والعشرة الآلاف فالقول للمقر له ولو قال غصبت منك ثوبا وقطعته وخطته بغير امرك وقال المقر له بل غصبتني القميص او قال بل امرتك بخياطته فالقول للمقر له كذا في المحيط * بعث القصار اربع قطع من الكرباس الى صاحبها يريد تلميذه فحاء اليه بثلاث قطع وقال القصار دفعت اليك اربعا وقال التلميذ دفعت لم بعدة عليّ فقال لصاحب الثوب صدق من شئت ان صدق الرسول برئ وتوجه الحلف على القصار ان نكل لزمه الضمان وان حلف برئ وللصغار

في يد آخر فهو بينهما نصفان كذا في الهداية * في القدوري لو ان خياطاً يخط ثوباً في دار رجل وتنازعا في الثوب فالقول قول صاحب الدار كذا في المحيط * لو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب انا اخطيه وقال الخياط لا بل انا اخطيه ان كان الثوب في يد الخياط كان القول قوله وعلى صاحب الثوب الاجرة له وان كان في يد المالك فالقول له وان كان في ايديهما فالقول للخياط مع يمينه وعلى صاحب الثوب الاجرة كذا في محيط السرخسي * استأجر ابيع البزوا لخياطه الثوب فادعى الاجير ان الثوب الذي في يده له والمستأجر ان له ان كان في حانوت المستأجر فهو له يحلفه وان كان في المحلة او في منزل الاجير فالقول للاجير حرا كان او عبداً ما ادونا ومكاتبنا كذا في الوجيز للكردري * ذكر في المأذون الكبير لو اجر عبده من قصارا وخبازا ونحوه فوجد المولى معه متاعاً في طريق فاختلف فيه هو والمستأجر قال ابو يوسف ر ح ان كان ذلك المتاع من صناعة المستأجر فالقول له وان لم يكن من صناعته فالقول للمولى وان كان في منزل المستأجر فالقول للمستأجر في الوجهين كذا في محيط السرخسي * رجل خرج من دار رجل وعلى عنقه متاع فراه قوم فشهدوا ان رأينا هذا خرج من هذه الدار وهذا المتاع على عنقه وقال صاحب الدار المتاع لي والخارج يدعي ذلك لنفسه ان كان الحمال ممن يعرف مثل هذا المتاع بان كان بزازا او صاحب خر فهو للحمال وان كان لا يعرف فهو لصاحب البيت كذا في الوانعات الحسامية * في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف ر ح رجل دخل في دار رجل فوجد معه مال فقال رب الدار هذا مالي اخذته من منزلي قال ابو حنيفة ر ح القول قول رب الدار ولا يصدق الداخل في شيء ما اخذ الا ثيابه التي عليه ان كانت الثياب مما لبس وقال ابو يوسف ر ح ان كان الداخل رجلاً يعرف بصناعة شيء من الاشياء بان كان حملاً يحمل الزيت فدخل وعلى رقبته زق زيت او كان ممن يبيع الجبن ويطوف بالمتاع في الاسواق فالقول قوله ولا يصدق رب الدار عليه كذا في المحيط * روى هشام عن محمد ر ح قالوا لو ان كناناً في منزل رجلين ومالى عنق الكناس فطيفه ونحوها فادعى كل واحد منهما فهي لصاحب المنزل كذا في محيط السرخسي * حمال عليه كارة وهو في دار رجل فادعى صاحب الدار ان الكارة له وقال الحمال لا بل ملكي فالقول قول الحمال اذا كان الحمال يحمل البزوا والكارة مما تحمل كذا في الوانعات الحسامية * لو تنازعا في بساط احد هما جالس عليه والاخر متعلق به او كانا جالسين عليه فهو بينهما لا على طريق القضاء كذا في العناية * دار فيها رجلان قاعدان وكل واحد يدعيها لنفسه فانه لا يقضى بينهما كذا في المحيط * ان ادعى رجل السفينة وهورا كبها والاخر ممسك بسكانها وآخر يحذف فيها

ان كان هيا زبله و حجرة لذلك يسترده من الآخذ والا الا اذا سبق احرازه تناول الآخذ بان
جميع المبسوط في زبله بعد وقوع المنشور فيه على قصد الاحراز ويؤيده ما ذكر في القتاوى آجر
دارة فاناخ المستأجر جماله وتعرف فيه والمستجمع لمن سبقت بده اليه الا اذا كان المؤاجر اراد ان يجمع
فيه الروث والبعر فحينئذ يكون له كذا في الوجيز للكرديري * رجل مات وترك بنتا و اخا و مناعا
فقالت البنت المتاع كلها لي وقد كان اشتراها الاب لي من مالي بامري والاخ يقول الامتعة كلها
للميت فانقول قول الاخ كذا في الذخيرة * لو تنازعا في دابة او قميص واحد هما راكبها ولا به
والآخر متعلق بلجامها او بكبكه فالراكب والملابس اولى في كونه ذا اليد كذا في الكافي * واذا كان
احدهما راكباً في السرج والآخر رديفه فالراكب اولى بخلاف ما اذا كانا راكبين حيث يكون بينهما
كذا في الهداية * او كان احدهما يقود الدابة والآخر يسوقها قضى بالدابة للقاد اذا كان احدهما ممسكاً
بلجام الدابة والآخر متعلقاً بذنبها قل مشائخة ينبغي ان يقتضى للذي هو ممسك بلجامها كذا في المحيط *
اذا تنازعا في بعير وعليه حمل احدهما فصاحب الحمل اولى كذا في الهداية * دابة تنازع فيها
رجلان لاحدهما عليه حمل وللآخر كوزة عاق او مخللة معلقة فصاحب الحمل اولى كذا في الكافي *
رجل يقود قطاراً من الابل وعلى بعير منها رجل راكب وادعى الراكب والفائد كل واحد منهما
البعير كلها قال ان كانت على البعير حمولة للراكب فالابل كلها للراكب والفائد اجبر وان كانت
البعير اعرأ للراكب البعير الذي هو عليه والباقي للفائد كذا في الذخيرة * هشام عن محمد ر ح
في قطار ابل على البعير الاول رجل راكب وعلى وسطها رجل وعلى آخرها رجل فادعى كل واحد منهم
التطاركة فلكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير الاول والوسط الاول وما بين الاوسط والآخر بين
الاول والوسط نصنان وليس للآخر الا ما ركبته فان قامت لهم بينة فماركبه كل واحد منهم بين الآخرين
نصفان والذي بين الاول والاوسط بين الاوسط والآخر نصنان والذي بين الاوسط والآخر نصفه للآخر
ونصفه بين الاول والاوسط نصنان كذا في محيط السرخسي * اذا كان ثوب في يد رجل وطرف منه

قد وجدت هذه المسئلة في نسخة واحدة من النسخ الحاضرة * رجل يقود بقرا وغنما و بطا و رجل
آخر يسوقها فادعى السائق والا ند ذلك كله بذلك كله للسائق ولا شيء منها للفائد الا ان يقودها
بشاة معه فتكون له الشاة وحدها كذا في محيط السرخسي *

من جانب فصاحب الجذوع اولى وذكر الطحاوي اذا كان متصلا من جانب واحد يقع به الترجيم قالوا الصحيح رواية الطحاوي كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه شيء من الجذوع وغيرها فانه يقضى بالحائط بينهما اذا عرف كونه في ايديهما قضاء ترك وان لم يعرف كونه في ايديهما وادعى كل واحد منهما انه ملكه وفي يد يه يجعل في ايديهما هكذا في المحيط * وان كان لاحدهما عليه حرادي او بواري ولا شيء للآخر فهو بينهما كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لهما عليه حرادي او بواري يقضى بالحائط بينهما كذا في المحيط في كتاب الحيطان * وان كان لاحدهما عليه جذع واحد وللآخر عليه حرادي او بواري او لا شيء للآخر فهو لصاحب الجذوع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر حرادي يقضى به لصاحب الجذوع ولكن لا يؤمر بنزع الحرادي كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه جذوع وللآخر عليه سترة او حائط فالحائط المتنازع فيه هو لاسنل لصاحب الجذوع والسترة لصاحب السترة ولا يؤمر لصاحب السترة برفع السترة الا ان يثبت مدعى الحائط استحقاق الحائط بالبينة فحينئذ يؤمر صاحب السترة برفعها كذا في فتاوى قاضيخان * ولوتنازعا في الحائط والسترة جميعا فهمما لصاحب الجذوع كذا في محيط السرخسي * وان كان لاحدهما عليه سترة وللآخر حرادي فالحائط لصاحب السترة كذا في المحيط * وان كان لاحد المدعين على الحائط المتنازع فيه ازج من لبن او آجر فهو بمنزلة السترة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لاحدهما على الحائط عشر خشبات وللآخر ثلث خشبات فصاعدا الى العشرة فالحائط بينهما هذا هو جواب ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في المحيط * ولو كان لاحدهما عليه جذع او جذعان دون الثلث وللآخر عليه ثلثة اجذع او اكثر ذكر في النوازل ان الحائط يكون لصاحب الثلث ولصاحب ما دون الثلث موضع جذوعه قال هذا استحسان وهو قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح آخر قال ابو يوسف رح القياس ان يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان ابو حنيفة رح يقول اولا ثم رجعا الى الاستحسان وذكر شمس الائمة السرخسي رح في دعوى الاصل اذا كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر عليه خشبة واحدة فلكل واحد منهما ماتحت خشبته ولا يكون الحائط بينهما نصفين وانما استحسنت هذا في الخشبة والخشبين وهكذا ذكر في صلح الاصل وذكر في كتاب الاقرار ان الحائط كله لصاحب عشر خشبات الاموضع الخشبة فانه لصاحبها لا يؤمر

والآخر يمدّها فهي بين الراكب وصاحب السكان والذي يحذف منها ولا شيء لمن يمدّها كذا في محيط السرخسي * عبد لموس في عنقه درة تساوي بدرة والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبد ان الدرة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد كذا في الوجيز للكردي * رجلان في سفينة وفي السفينة دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها واحد منهما معروف ببيع الدقيق والآخر ملاح معروف بالدقيق للذي هو معروف ببيعه والسفينة للملاح عن ابي يوسف رح رجل اصطاد طائرا في دار رجل فان اتفقا على انه على اصل الاباحة فهو للصائد سواء اصطاده من الهواء او على الشجر وان اختلفا فقال رب الدار كنت اعطدته قبلك او ورثته وانكر الصائد فان كان اخذه من الهواء فهو له وان كان اخذه من دارة او شجرة فالقول قول صاحب الدار كذا في محيط السرخسي * اذا باع مستأجر الحانوت سكنى الحانوت من رجل وقبضه المشتري فجاء صاحب الحانوت واستحق السكنى من يد المشتري فان كان السكنى متصلا ببناء الحانوت وهو ليس من آلات صناعة المستأجر فالقول قول صاحب الحانوت مع يمينه واذا حلف رجع المشتري على المستأجر بتمن السكنى وان كان من آلات صناعة المستأجر فالقول قول المستأجر ولا سيل لصاحب الحانوت على السكنى كذا في المحيط * الباب العاشر في دعوى الحائط اذا كان حائطين دارين يدعيه صاحبهما ان كان متصلا بينهما اتصال تربيع واتصال ملازقة فهو بينهما لاسنوائهما في اليد الثابتة على الحائط وان كان اتصال احدهما اتصال تربيع واتصال الآخر اتصال ملازقة فصاحب التربيع اولى لاندله مع الاتصال نوع استعمال وان كان متصلا ببناء احدهما اتصال تربيع او ملازقة واما الآخر اتصال فصاحب الاتصال اولى وان كان لاحدهما اتصال والآخر عليه جذوع فان كان اتصاله اتصال تربيع فالحائط لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه وان كان لاحدهما اتصال ملازقة والآخر عليه جذوع فصاحب الجذوع اولى وصورة اتصال التربيع مدخله اللبن بعضه على بعض ان كان الحائط من مدر أو أجر وهو ان يكون انصاف لبن كل واحد من الحائطين متداخلا على الحائط الآخر وان كان الحائط من حيث ان يكون رأس ساحة احدهما مركبا عن ساحة الآخر فاما اذا تقب الحائط وادخل لا يكون تربيعا ومن ابي الحسن الكرخي اتصال التربيع ان يكون الحائط المتنازع فيه طرفاه موصولان بالحائطين والحائطان موصولان بحائط الدار واما اذا كان الاتصال

قال الفقيه ابو الليث رح للآخر ان يضع عليه بمثل حمولة صاحبه ان كان الحائط يحتمل ذلك
 الا ترى ان اصحابنا رح قالوا في كتاب الصلح لو كانت جذوع احدهما اكثر فلاخر ان يزيد
 في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا انه قد يم او حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان *
 وان لم تكن لهما عليه خشبة فاراد احدهما ان يضع عليه خشباً له ذلك وليس للآخر ان يمنعه ويقال له
 ضع انت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية * لو كانت لاحدهما عليه جذوع وليس
 للآخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهما متران بان الحائط مشترك
 بينهما يثال لصاحب الجذوع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتستوي بصاحبك وان شئت فحط
 منه بقدر ما يمكن لشريكك من الحمل كذا في الخلاصة * جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فاراد ان
 يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من اليمين الى اليسار ومن اليسار الى اليمين ليس له
 ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان اراد ان يجعله ارفع عما كان لا يكون له ذلك كذا
 في فتاوى قاضيه خان * حائط بينهما وكانت لكل واحد جذوع فللذي هو صاحب السفلى ان يرفعها
 بجذاعه صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو اراد احدهما ان ينزع جذوعه من الحائط له ذلك
 ان لم يكن في نزع ضرر بالحائط هكذا في الفصول العمادية * اذا كانت جذوع احدهما مرتفعة
 وجذوع الآخر منسفلة فاراد ان ينقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قبل ايسر له ذلك وكان
 ابو عبد الله الجرجاني يفتي بان له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهما لم يكن له ذلك
 وان كان مما لا يدخل فيه وهما له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين رجلين اراد احدهما
 ان يزيد في البناء لا يكون له ذلك الا باذن الشريك اضر الشريك بذلك او لم يضر كذا في فتاوى
 قاضيه خان * قال ابو القاسم حائط بين رجلين انه دهم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازقين فيريد
 احدهما ان يرفع جداره ويضعه ان الجدار الباقي يكفيه للمسترف فيما بينهما او يزعم الآخر ان الجدار اذا بقي
 ذا طاق واحد يهيى وينهدم فان سبق منهما ان الحائط بينهما قبل ان يتبين انهما حائطان فكل
 الحائطين بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئاً بغير اذن شريكه وان افرا ان كل حائط
 لصاحبه فلكل واحد منهما ان يحدث فيه ما احب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان *
 جدار بين اثنين وهما اراد احدهما ان يصلحه وابى الآخر ينفعي ان يقول له ارفع حمولتك بعمد لاني
 ارفعه في وقت كذا او يشهد على ذلك فان فعل فيها وان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان سقطت حمولته

هو برفع الخشبة قال شمس الأئمة السرخسي رح لم يذكر في الكتاب حكم ما بين الخشبات انه لا يقيما يقضى به من اصحابنا من قال يقضى بالملك بينهما على احد عشر شهرا عشرة اسهم لصاحب العشر الخشبات وسهم لصاحب الخشبة الواحدة فحكم ما بين الخشبات حكم ما تحت كل خشبة من الحائط حتى لو انهدم الحائط يقسمان ارضه واكثرهم على انه يقضى به لصاحب العشر الخشبات الاموضع الخشبة الواحدة فان ذلك الموضع يكون ملكا لصاحب الخشبة الواحدة عند اكثرهم قال محمد رح وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان الحائط طويلا وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط بالاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد منهما بما يوازي ساحته من الحائط ولا ينظر الى عدد الجذوع وبه كان يقضى القاضي عبدالله الصميري واما ما بينهما من القضاء يقضى بينهما كذا في محيط السرخسي * قال الامام الاسي جابي رح في شرح الطحاوي ان كان وجه الحائط الى احدهما وظهره الى آخر قال ابو حنيفة رح يقضى بالحائط بينهما ولا يقضى لمن اليه وجه الحائط وقالوا يقضى بالحائط لمن اليه وجه الحائط ها اذا جعل وجه البناء حين بنى واما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنقش والتطين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية * خص بين دارين فمطه الى احدى الدارين كل واحد من صاحبي الدارين يدعى الخُصّ قال ابو حنيفة رح يقضى بالخص بينهما نصفين وقال صاحبا يقضى به لمن اليد القمط كذا في فتاوى قاضيخان * لو تنازعا في باب يغلق على حائط بين دارين والغلق الى احدهما قال ابو حنيفة رح يقضى بالغلق والباب بينهما وقالوا يقضى بالباب لمن اليد الغلق ولو كان للباب غلقان من الجانبين جميعا يقضى بالباب بينهما بالاجماع كذا في غاية البيان شرح الهداية * اذا كان الحائط بين رجلين فقام رجل البينة على احدهما انه اقران الحائط له قضيت له بحصة من الحائط كذا في المبسوط * جذوع شاحصة الى دار رجل ليس له ان يجعل عليها كنيغا الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها اذا امكنه البناء عليها وان لم يكن البناء عليها بان كانت جذوعا صغارا او جذعا واحدا في غدران كان قطعها بضر بيقية الجذوع ويضعها الا يملك التقطع وان لم يضر لها بطلانها بالتقطع ولو اراد صاحب الدار ان يغلق على اطراف هذه الجذوع شيئا ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين اثنين لهما عليه حمولة غيران حمولة احدهما اثنتان فاعمار بينهما نصفان ولو كان لاحدهما عليه حمولة وايسر للآخر عليه حمولة والجدار مشترك بينهما

قالوا ان كان القاضي لا يرى القسمة الا بالاقرار لا يقسم واما اذا كان يرى القسمة بدون الاقرار فانه يقسم بينهما اذا كانت العرصة مريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكن ان يبنى فيه ويجعل نصيب كل واحد منهما مما يلي دارة تميم للمنفعة عليها قال بعضهم اذا كانت العرصة مريضة فالقاضي يجبر الابي على القسمة على كل حال واليه اشار الخصاص وعليه الفتوى واما اذا اراد احدهما ان يبنى ابتداء بدون طلب القسمة وابي الآخر فان كانت عرصة الحائط مريضة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبنى فيه حائط لنفسه لا يجبر وان كانت غير مريضة فتد اختلف المشائخ قال بعضهم يجبر واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الاجال شمس الائمة وهو الاشبه ولولم يكن شيء من ذلك لكن بنى احدهما الحائط بغير اذن شريكه هل يرجع على صاحبه بشيء اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهكذا ذكر في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح في النوازل عن اصحابنا وقال بعضهم ان كانت عرصة الحائط مريضة على ما بينا لا يرجع وان كانت غير مريضة يرجع واذا كان على الحائط حمولة فاذا كانت لهما عليه جذوع فطلب احدهما قسمة عرصة الحائط فالجواب فيه انه لا يقسم عرصة الحائط الا عن تراخ منهما وان كانت العرصة مريضة على التفسير الذي قلنا واذا اراد احدهما البناء وابي الآخر ذلك ذكر شمس الائمة السرخسي رح انه يجبر من غير تفصيل وعليه الفتوى واذا بنى احدهما بغير اذن صاحبه بعض مشائخنا رح قالوا ان كانت عرصة الحائط مريضة على التفسير الذي قلنا لا يرجع الباني على شريكه ويكون منطوما هكذا ذكر الخصاص في تفقاهه وبعض مشائخنا قالوا لا يكون منطوما واليه اشار في كتاب الاقضية وهكذا روى بن سماعيل رح في نوادره وهو الاصح هكذا في المحيط * وان بناءه باذنه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما انفق كذا فتاوى دوى قاضيان * واذا كان لاحد هما عليه حمولة فطلب هو القسمة وابي الآخر يجبر الابي اذا كانت العرصة مريضة على التفسير الذي بيناه وهو الصحيح وعليه الفتوى واذا اراد من له الحمولة البناء وابي الآخر فالصحيح انه يجبر عليه واذا بنى الذي له عليه حمولة فالصحيح انه يرجع وان بناء الآخر عرصة الحائط مريضة على التفسير الذي قلنا صار متبرعاً في كل موضع لم يكن الباني منطوما كما اذا كان له ولهما عليه حمولة كان للباني ان يمنعه صاحبه من الانتفاع الى ان يرد عليه ما انفق او قيمة البناء على حسب ما اختلفوا فيه فان قال صاحبه انا لا انتفع بالمبنى هل يرجع الباني عليه اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع واليه مال

لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام ابى القاسم جدارين رجلين لاحد هما عليه حمولة وليس للآخر شيء فمال الجدار الى الذي لاحمولته فاشهد على صاحب الحمولة فلم يرفعه مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انهدم وافسد شيئا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفا وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما افسد من سقوطه هكذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو القاسم حائط بين رجلين لاحد هما عليه غرفة ولاخر عليه سقف بيته فهدم الحائط من اسفله ورفع اعلاه بالاساطين ثم اتفقا جميعا حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا الى صاحب السقف ان يبني بعد ذلك لا يجبران يتفق فيما جاوز ذلك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائط هذا البيت بينه وبين جارة فاراد صاحب البيت ان يبني فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على هذا الحائط قال ابو القاسم ان يبني في حد نفسه من غير ان يكون معتمدا على الحائط المشترك لم يكن للجارة منعه كذا في فتاوى قاضيخان في باب الحيطان * رجل له ساباط احد طرفي جذوع هذا الساباط على حائط دار رجل فتنازعا في حق وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب الساباط هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ الثقفي ان القاضي يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد روح وبه يفتى وان تنازعا في الحائط يقضى بالحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب اصحابنا لان الحائط متصل بملك صاحب الدار وبالاتصال تثبت اليد ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال تربع اما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب الساباط أولى هكذا في المحيط في كتاب الحيطان * جدارين انهدم واحدهما بنات ونسوة واراد صاحب العيال ان يبنيه وابى الآخر قال بعضهم لا يجبر الابي وقال الفقيه ابو الليث روح في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما ستره قال مولانا روض وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان اصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما ان يبني في نصيبه ستره لا يجبر الابي على البناء وان كان اصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الابي بالبناء كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الحائط بين رجلين فانهدم فاراد احد هما قسمة عرصه الحائط وابى الآخر اراد احدهما ان يبني ابتداء بدون طلب القسمة وابى القسمة فان لم يكن عليه حمولة اصلا وطلب احد هما قسمة عرصه الحائط وابى الآخر ذكر في بعض المواضع مطلقا انه لا يجبر وبه اخذ بعض المشائخ وبعض مشائخنا قالوا

وان كان بحيث يخاف من الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح انه يجبر فان هدمما واراد احدهما ان يبني
وابى الآخر ان كان اس الحائط عريضا يمكنه ان يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك
وان كان لا يمكن يجبر كذا حكى عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى وتفسير
الجبر انه ان لم يوافقه الشريك فهو بنفق في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق ان كان
اس الحائط لا يقبل القسمة كذا في الخلاصة * لو هدمما جدارا بينهما ثم بناه احدهما بنفقته والاخر
لا يعطيه النفقة ويقول ان لا اضع على الجدار حمولة فانه ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق
وان لم يضع غير الباني الحمولة كذا في الفتاوى الصغرى * ان خاف وقوع الحائط وهدم
احدهما لا يجبر الشريك على البناء وان كان الحائط صحيحا فهدم احدهما باذن الشريك لا شك
انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كما لو هدموا وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن
للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيب شريكه من الحائط بالغلة ما بلغت
وان كان للتراب قيمة يرفع قيمة التراب من نصيب شريكه الا ان يختار ان يترك التراب عليه ويضمنه قيمة
نصيبه فحينئذ لا يرفع منه قدر قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم
الحائط بارضه وبنائه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب الشريك ما بقي من بنائه كذا
في الخلاصة * جدار بين رجلين لكل واحد منهما عليه حمولات فوهى الجدار فرفعه احدهما وبناه
بمال نفسه ومنع الآخر من وضع الحمولات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه ابو بكر الاسكاف
ينظر ان كان عرض موضع الجدار بحال لو قسم بينهما اصاب كل واحد منهما موضع يمكنه
ان يبني عليه حائط يحتمل حمولاته على ما كان عليه في الاصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له
ان يمنع صاحبه من وضع الحمولات على هذا الجدار وان كان بحال لو قسم لا يصيبه ذلك
لا يكون متبرعا وله ان يمنع شريكه من وضع الحمولات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف
ما انفق في البناء قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري رح يرجع عليه بنصف ما انفق
ان بناه بامر القاضي ونصف قيمة البناء ان بناه بغير امر القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * في شروط
النوازل قال ابو بكر رح في جدار بين رجلين بيت احدهما اسفل وبيت الآخر اعلى قدر ذراع او
ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ابن لي جدار بيتي ثم بيتي جميعا ليس له ذلك
بل بينانيه جميعا من اسفله الى اعلاه قال الفقيه ابو الليث ان كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو

القاضي الامام ابو عبد الله ادامغاني في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف بخواهر زاده رح في شرح كتاب المزارعة وبعضهم قالوا يرجع واليه مال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار الصدر الشهيد عمي ثم اذا رجع بماذا يرجع ذكر الفاضل الاسي جاني في شرح مختصر الطحاوي في كتاب المصلح في مسئلة العلو والسفل ان صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما انفق وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب المزارعة وذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك انه يرجع بنصف ما انفق وفي العلو والسفل يرجع على صاحب السفل واستحسن بعض المتأخرين من مشائخنا فقالوا ان بنى بامر القاضي رجع بما انفق وان بنى بغير امر القاضي يرجع بقيمة البناء ثم في الموضع الذي يرجع بقيمة البناء يرجع بقيمة البناء يوم البناء او يوم الرجوع فقد قيل يوم الرجوع وبه كان يفتي القاضي الامام ابو عبد الله ادامغاني وقيل يوم البناء وبه كان يفتي صدر الشهيد حسام الدين هذا الذي ذكرنا اذا انهدم الحائط وان هدم كذلك الجواب في الوجوه كلها وان هدم احدهما اجبر على البناء هكذا في المحيط * في صلح النوازل جدار بين اثنين ولكل واحد عليه حمل فانهدم واحدهما غائب فبناه الآخر ان بناء بتقض الحائط الاول فهو متطوع وليس له ان يمنع الآخر من الحمل وان بناء بلبس او خشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يبن ان يحمل عليه حتى يؤدي نصف قيمته كذا في الخلاصة * وفي فتاوى الفضلي اذا اراد احدهما نقض جدار مشترك وابى الآخر فقال له صاحبه انا ضمن لك كل ما ينهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن شريكه لم يلزمه من ضمان ما ينهدم من منزله المضمون له شيء كما لو قال ضمنت لك ما يهلك من مالك كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار بين رجلين انهدم واحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه ابو بكر ان اراد الذي قدم ان يبنى على طرف موضع الحائط مما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط التي جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان يبنى الحائط كما كان اودق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى فاضيحان في باب الحيطان * جدار بين كرمين لرجلين انهدم فاستعدى احدهما الى السلطان لما ابى صاحبه ان يبنى فامر السلطان ببناء برضاء المستعدي ان يبنى الجدار على ان يأخذ الاجر منهما جميعا فبنى كان له ان يأخذ الاجر من صاحبي الكرمين كذا في الفصول العمادية * وفي الاقضية حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما نقض الحائط وابى الشريك الآخر اذا كان بحال لا يخاف منه السقوط لا يجبر

منهم لصاحبه ثم تكلموا في كيفية الاستحلاف قال صاحب كتاب الحيطان يحلف كل واحد منهم بالله الذي لا آله الا هو ما يجب عليك بناء هذا السفل الذي يجب لهذا البناء علوه عليه وقال غيره من اصحابنا ر ح يحلف بالله الذي لا آله الا هو ان هذه الارض ليست بملك لك ولا يجب عليك بناءؤها قال الصدر الشهيد ر ح وبهذا يفتى والصحيح عندي ما ذكره الامام العنابي انه يحلف كل واحد على دعوى الآخر بالله ما له قبلك حق بناء العلو على سفلك لو بنى فاذا حلفوا يقال لكل واحد منهم ان شئت ان تبني بالسفل فابن وتبني عليه ما ادعيت عليه من العلو وتمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع لك ما انقفت وان شئت فدع هكذا في الفصول العمادية *

الباب الحادي عشر في دعوى الطريق والمسيل لو ادعى على آخر حق المرور ورقبة الطريق في دارة فالقول قول صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق بهذا شيئا كذا في الخلاصة * ولو شهد الشهود ان له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحدوا الطريق قال شمس الائمة الحلواني ر ح ذكر في بعض الروايات انها لم تقبل ما لم يبين موضع الطريق انه في مقدم الدار او في مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها تقبل وان لم يحدوا الطريق محمول على ما اذا شهدوا على اقرار المدعى عليه بالطريق وذكر شمس الائمة السرخسي الصحيح انها تقبل وان لم يذكر او موضع الطريق ومقداره لان الجهالة انما تمنع قبول الشهادة اذا تعذر القضاء بها وههنا لا يتعذر فان عرض الباب العظمى يجعل حكما بمعرفة الطريق هكذا في فتاوى قاضيخان في باب اليمين * والاصح ان هذه الشهادة مقبولة على كل حال كذا في المحيط * ولو شهدوا ان اباه مات وترك هذا الطريق ميراثا له جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان له باب مفتوح من دارة على حائط في زقاق انكر اهل الزقاق ان يكون له حق المرور في زقاقهم فلهم منعه الا ان تقوم بينة على ان له طريقا ثابتا فيها كذا في المحيط * اذا كان الميزاب منصوبا الى دار رجل واختلفا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا ببينة هكذا في محيط السرخسي *

وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب كذا في المحيط * وحكى الفقيه ابو الليث ر ح انهم استحسبوا ان الميزاب اذا كان قديما وكان تصويب السطح الى دارة و علم ان التصويب قديم وليس بمحدث ان يجعل له حق التسييل وان اختلفا في حال جريان الماء قيل القول لصاحب

ذلك مقدار ما يمكن ان يتخذ بينا فاصلا على صاحب السفلى حتى ينتهي الى موضع البيت الآخر
لانه بمنزلة الحائطين من سفلى وعلو وقيل بيتان للكل وهو قول ابى القاسم ثم رجع وقال لي حيث ملكه
عليه ثم بعد ذلك يشتركانه كذا في الفصول العمادية * صاحب السفلى لو اراد ان يهدم سفله ليس له
ذلك وان كان السفلى خالص ملكه حتى لو باع السفلى كان الثمن كله له كذا في المحيط في كتاب الحيطان *
علو رجل وسفلى لا خير ليس لصاحب السفلى ان يتد وتدا ولا ان ينقب كوة بغير رضا
صاحب العلو عند ابى حنيفة ر ح وقال يضع فيه ما لا يضر بالعلو كذا في الكافي في باب متفرقات كتاب
ادب القاضي * علو رجل وسفلى لا خير قال ابو حنيفة ر ح ليس لصاحب العلوان يبنى في العلوبناء
او وتد وتدا الأبرياء صاحب السفلى والمختار المتنون انه ان اضر بالسفلى يمنع وعند الاشبهه والاشكال
لا يمنع كذا في فتاوى ناصيخان في باب الحيطان * انهدم السفلى والعلو لا يجبر صاحب السفلى
على البناء واصحاب العلوبناء السفلى ويمنع لصاحبه من السكنى حتى يعطيه قيمته فاذا ادعى اليه
قيمة البناء يملك البناء عليه وعن الطحاوي حتى يعطيه ما اتفق في السفلى واستحسن بعض المتأخرين
وقالوا ان بنى بامر القاضي رجع بما اتفق وان بنى بغير امره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى كذا في محيط
السرخسي * ثم اذا كان لصاحب العلوان يمنع صاحب السفلى من الانتفاع بسفله حتى يرجع عليه
بقيمة البناء على ظاهر الرواية وامتنع صاحب السفلى عن اداء القيمة لا يجبر عليه كذا في المحيط *
وان كان صاحب السفلى هو الذي هدمه كلف اعادته بخلاف ما اذا هدم اجنبي السفلى لا يجبر
على البناء بل بضمن قيمة صاحب العلو والسفلى اذا اختلفا في الجذوع السفلى او الحرادي
والبوراري والطين والازج فهو لصاحب السفلى واصحاب العلو الوطأ والفرار على ذلك فان
تنازع في السقف وفي الحائط الذي فوق السقف اختلف المشائخ فيه فيل يكون لصاحب السفلى وقيل
لا يحكم بالحائط لصاحب السفلى وبه يفتى ولو كان في السفلى روشن واصحاب العلو عليه طريق
فاختصما في روشن كان لصاحب السفلى واصحاب العلو عليه طريق ومرو كذا في محيط السرخسي *
ثلاثة نفر لرجل سفلى وللآخر عليه علو وللآخر على العلو علو فانهدم الكل فقال كل واحد منهم
لصاحبه السفلى لك والعلوي فان كان لواحد منهم بينة يقضى بينته وان كان لاثنتين منهم بينة يقضى
بينتهما ويقضى بالعلو بحصة الارض بينهما نصفان وان لم تكن لواحد منهم بينة اصلا يحلف كل واحد
منهم

بحبسونه عنهم او قام اهل الاسفل بينة ان النهر كان يجري اليهم وان اهل الاعلى حبسوه عنهم امر
اهل الاعلى بازالة الحبس عنهم كذا في الذخيرة * دار في سكة غير نافذة وفي السكة نهرا راد صاحب
الدار ان يدخل الماء في دارة ويجريه الى بستانه فللجيران ان يمنعه وله ان يمنع الجيران مثل ذلك
ومن اجري قبل ذلك واقرانه احده فلم يمنع وان كان ذلك قد يمانع كذا في خزائنة المفتين *
دار بين ورثة اقر بعضهم ان لفلان فيها طريقا ومسيل ماء لم يكن له ان يمر ويسيل حتى يتفقوا ولكن
تقسم الدار فاذا قسمت ان وقع الطريق والمسيل المقربة في نصيب المقر له الاسالة والاستطراق وان وقع
في نصيب الساكت يضرب المقر له بقيمة الطريق والمسيل في حصة المقر والمقر بحصته سوى قيمة الطريق
والمسيل فيكون بينهما على ذلك لانه اقر له بحق المرور وتسهيل الماء لابرقة الطريق حتى لو اقر
برقة الطريق فحينئذ يضرب المقر له بقدر ذراعان الطريق والمقر بقدر ذراعان نصيبه سوى ذراعان
الطريق ويجب ان يكون هذا على قولهما واما على قول محمد رح يجب ان يضرب المقر له
بنصف قيمة الطريق والمسيل والمقر بجميع قيمة نصيبه الا قدر قيمة نصف الطريق والمسيل
كذا في محيط السرخسي * واذا كان مسيل ماء في دار رجل في قناة فاراد صاحب القناة
ان يجعله ميزابا فليس له الا برضاء صاحب الدار ولو كان ميزابا فاراد ان يجعله قناة فان كان
في ذلك ضرر على صاحب الدار بان احتاج الى هدم حائتي النهر لجعله قناة فليس له ذلك الا برضاء
صاحب الدار وان لم يكن في ذلك ضرر على صاحب الدار بان لم يحتج الى ذلك بان كان الميزاب
عريضا فله ذلك وذكر الكرخي انه اذا تساوى الامر في الضرر فله ان يجعل القناة ميزابا والميزاب
قناة ومن المتأخرين من قال ما ذكر محمد رح في الكتاب محمول على ما اذا كان له حق المسيل
لا غير فاما اذا كانت البقعة التي يسيل فيها الماء ملكه فله ان يتصرف فيها ان شاء قال في الكتاب
فان كان الميزاب على الهواء فليس له ان يجعله قناة ولم يفصل بينهما اذا كان لصاحب الارض فيه
ضرر ولم يكن لو اراد ان يجعل ميزابا اطول من ميزابه او اعرض او اقصر او اراد ان يسيل ماء سطح آخر
في ذلك الميزاب ليس له ذلك الا برضاء اهل الدار كذا في المحيط * لو اراد اهل الدار ان ينو احاطا ليسدوا
مسيله وارادوا ان ينقلوا الميزاب من موضعه او يرفعوه او يسفلوه لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بناء ليسيل
ميزابه على ظهره لهم ذلك كذا في البدائع * ولو كان له طريق في دار رجل اراد اهل الدار ان ينو في ساحة
الدار ما يقطع طريقه لم يكن لهم ذلك وينبغي ان يتركوا في ساحة الدار عرض باب الدار كذا في الخلاصة *

الميزاب ويستحق اجراء الماء وقبل لا يستحق فان اقام البينة على ان له حق المسيل وبينوا انه لما
المطر من هذا الميزاب فهو ماء المطر ليس له ان يسيل ماء الاغتسال والوضوء فيه وان بينوا انه ماء
الاغتسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه وان قالوا له فيها حق مسيل ماء
ولم يبينوا الماء المطر او غيره صح والقول لرب الدار مع يمينه انه ماء المطر او ماء الوضوء والغسالة
وقال بعض مشائخنا لا تقبل هذه الشهادة في المسيل وفي الطريق تقبل كذا في محيط السرخسي *
ولو لم تكن للمدعي بينة اصلا استخلف صاحب الدار ويقضى فيه بالنكول كذا في الحاوي *
في نوادر هشام قال سألت محمدا ر ح عن رجل على رجل ادعى ان مجرى مائه في بستانه ولم يكن
الماء جاريا يوم اختصما فشهد شاهدان انه كان جاريا الى بستان هذا امس قال كان ابو يوسف ر ح يجيز
هذه الشهادة وكان ابو حنيفة ر ح لا يجيزها ما لم يشهدوا له بالملك والحق وهو قول محمدا ر ح ولو
شهدوا على اقرار المدعي عليه فذلك جائز في قولهم جميعا كذا في المحيط * لو ادعى رجل قبل
آخرنا وقام موضوعا على نهره هذا امس جاء السيل وقلعه امس ورمى به قال محمدا ر ح اذا شهدوا
بذلك امرنا باعادة النافذة كما كان فان اراد ان يجري الماء فمنعه صاحب النهر وجحدان يكون له
فيها حق اجراء الماء قال له ان يمنعه حتى يقيم البينة ان مجرى مائه فيها قبل لمحمدا ر ح فامنع
اذن قال يستأجر صاحب النهر ان شاء باجراء الماء فيه وذلك جائز كذا في الظهيرية * نهر في ارض
رجل يسيل فيه الماء فاختلفنا في ذلك فالقول قول صاحب الماء الا ان يقيم صاحب الارض بينة
ان النهر ملكه وكذلك اذا لم يكن جاريا وقت الخصومة الا انه علم انه كان يجري الى ارض هذا
الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الا ان يقيم صاحب الارض بينة
ان النهر ملكه واذا لم يكن الماء جاريا الى ارض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه الى
ارضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الارض بالنهر الا ان يقيم صاحب الماء بينة ان النهر ملكه
هكذا في المحيط * وفي المنتقى قال هشام سألت محمدا ر ح عن نهر عظيم الشرب لاهل قرى
لا يحصون حبسه قوم من اهل النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وفي ايدينا وقال الذين هم في اسفل
النهر هولنا كله ولا حق لكم فيه قال اذا كان النهر يجري الى الاسفلين يختصمون ترك على حاله يجري
كما كان يجري وشربهم جميعا منه كما كان وليس للاعلى ان يسكروه عنهم وان كان الماء منقطعا
عن الاسفلين يوم يختصمون لكن علم انه كان يجري الى الاسفلين فيما مضى وان اهل الاعلى

امرأة الف درهم فخاصما فيه فقامت المرأة شاهدين وانا غائب اني اقررت ان الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملكها هذه المرأة لاشي لي فيها وانما هي باسمي من ثمن عبد بعته لها والرجل الذي يطالب المرأة مقربان لي عليه الف درهم او منكر فقامت المرأة بينة ان لي هايد الف درهم وانا اقررت ان ملكها لها وان اسمي في ذلك عارية قال محمد ر ح هذا امر جائز والشهادة قاطعة كذا في المحيط * اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث او الوصي بجوز وان لم يكن في ايديهما شيء من التركة كذا في الفصول العمدية في الفصل الثامن والعشرين * رجل ادعى دينا على ميت بحضرة احد الورثة فافر هذا الوارث صح اقراره ويلزمه جميع ذلك في حصته من الميراث وقال شمس الائمة ر ح هذا اذا قضى القاضي على هذا الوارث باقراره اما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى الفضلي اذا ادعى بعض الورثة على مورثه دينا وصدقه بعض الورثة وكذبه البعض قال يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد ان يطرح نصيب المدعي من ذلك الدين كذا في المحيط * لو ادعى على الميت دينا بحضرة احد الورثة ثبت الدين في حق الكل وكذا لو ادعى احد الورثة دينا على الانسان للميت واقام بينة بثبت الدين في حق الكل ويدفع الى الحاضر نصيبه مشاعا ولا يدفع الى الحاضر نصيب الغائبين ويترك في يده وقال ابو ضع على يدي عدل وصاحب اليد لو كان مقرا لا يؤخذ نصيب الغائبين من يده اجماعا وهذا في العقار وفي المنقول يوضع على يدي عدل ان كان منكرا وان كان مقرا يترك في يده واذا حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة على الاصح كذا في خزائن المفتين * وفي كتاب الاقضية رجل ادعى على رجل ان له على فلان الف درهم وان فلانا امر هذا ان يدفع اليه هذه الالف الودبعة التي عنده له وجه المدعى الامر بذلك فاقام المدعي بينة على الالف الودبعة والاخر بالدفع وقضى القاضي عليه فانه يكون قضاء على الغائب وينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط * لو ان رجلا مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كانت عند ابي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك فصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان او كذبوه وقالوا الالف للميت ولم يصدقوه ولم يكذبوه وقالوا لا ندري لمن هي فان القاضي يقضي للغرماء الالف من الميت ولا يجعلها لمدعى الودبعة لكن في الوجه الاول وهو ما اذا صدقه غرماء الميت اذا قضى به القاضي اياهم يرجع المدعى يأخذها منهم باقرارهم انها له هذا اذا اقر وكذلك اذا جحد وقال الالف لابي او لم يقربه ولم يجحد وقال لا ادري لمن هي فهذا

ذكر في المنتقى من محمدرح في قناة جاريتة يحتقر بعض آبارها في دار رجل في ساحة داره او في ارض رجل عليها حائط محيط فادعى صاحب القناة ظهر آبارها وادعى صاحب الدار والارض ذلك قال اماما ما كان في الدار فهو لصاحب الدار واماما في الارض فهو لصاحب القناة اذا لم يعلم في بد من هو فان كان صاحب الارض قد زرعها وحصد زرعها ورفعها قال هي للذي زرعها لانه اذا زرعها فقد صارت في يديه كذا في الحاوي * رجل له قناة خالصة عليها اشجار لقوم اراد صاحب القناة ان يصرف قناته من هذا النهر ويحفر له موصعا آخر ليس له ذلك ولوباع صاحب القناة القناة كان لصاحب الشجرة شفعة جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين * الباب الثاني عشر في دعوى الدين اذا ارادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقيّة المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا اراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال كذا في المحبص * امرأة ادعت مهرها على وارث زوجها اكثر من مهر مثلها ان كان الوارث مقرا بالنكاح يقول له القاضي اكان مهرها كذا اكثر من مهر مثلها فان قال الوارث لا يقول القاضي اكان كذا بذكر مهرادون الاول لكنه اكثر من مهر مثلها ان قال لا يقول له القاضي اكان كذا الى ان يأتي القاضي على مقدار مهر المثل فبعد ذلك اذا قال الوارث لا الزمه القاضي بمقدار مهر المثل ويحلفه على الزيادة هذا اذا كان القاضي يعرف مقدار مهر مثلها فان كان لا يعرف يأمر امانة بالسؤال عن يعلم او يكلفها اقامة البينة على ما تدعي كذا في فتاوى قاضيخان * ادعت المرأة المهر في تركة الزوج فانكرت الورثة النكاح فاقامت بينة على كليهما يثبت كلاهما فلوا قامت الورثة بينة على انها ابرأت الزوج عن المهر قبل موته لا يقبل للتناقض كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع عشر * امرأة ادعت على حاضرائه كان على زوجي فلان بن فلان بقية المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عندان حرمت عليه بثلاث تطليقات واني اجزت ضمانك هذا لنفسني وانه حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت بقية المهر واجبة لي عليك بسبب ضمانك هذا بوقوع الفرقة وتطالبه بالاداء فيقر المدعى عليه بالضمان وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة فشهد الشهود بوقوع الحرمة الغليظة يحكم القاضي بالمال على الحاضر بوقوع الحرمة على الزوج الغائب كذا في خزائن المفتين * قال هشام في نوادره قلت لمحمدرح في رجل لي عليه الف درهم وللرجل على امرأة

الذي عليه المبت الف درهم الالف التي على الميت وللميت وصي بغير امره قال محمدرح ان كان قال حين قضي هذه الالف التي لفلان الميت علي من الالف التي لك على الميت جازوان لم يقل ذلك لكن قضاء الالف على الميت فهو منبرع كذا في الخلاصة * اذا كانت الورثة صغارا وكبارا فقرار الكبار بالدين على الاب يحتاج الغريم الى اقامة البينة ليثبت دينه في حق الصغار كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى دينا على ميت بحضرة وارثه وقال ان الميت قد خلف من التركة من جنس هذا الدين في بد الوارث ما به وفاء بالدين واقام بينة على ذلك لا شك ان هذا القدر يكفي لامر الوارث باحضار هذا المال حتى يشهد الشهود بحضرة المال ان هذا مال الميت واواكتفي بهذا القدر للقضاء على الوارث كان جائزا كذا في فتاوى قاضيخان * برهن على دين على الميت وعلى وفاء التركة به لا بد من بيان التركة فلو كان عقارا لا بد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة بالوفاء لا يحتاج الى بيان التركة والاصح انه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى وان استوفى غريم الميت وبرهن على الوفاء وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاء بلا خلاف واذا انكر الوارث دين الغريم الثاني وصدقه الغريم الاول بشارك الثاني الاول لاقارره بالشركة كذا في الوجيز للكردي * لو ان رجلا توفي فجاء قوم الى القاضي وقالوا ان فلانا توفي ولنا عليه اموال وقد ترك اموالا وعدا ورثته على ماله وهم يفرقونه وبسئلون القاضي ان يأمر بجعل التركة موقوفة حتى يثبتوا عنده حقوقهم فانه لا يجب للقاضي ان يتعرض للورثة بما في ايديهم فان قالوا لنا شهود حضور تقيمها في حاضر المجلس او في المجلس الثاني والوارث يخاف عليه الاتلاف والاسراف او اشهران فلانامات وله غرماء او عرف القاضي هؤلاء المدعين بالصالح او مال قلبه الى انهم صادقون والوارث مما يخاف عليه الاتلاف والاسراف في الاستحسان لا بأس به ان يقفه اباما وكذا سبيل من ادعى وصية من الميت كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * اذا كان الدين بين ثلاثة مشتركا على انسان فغاب اثنان وحضر الثالث وطلب نصيبه يجبر المدينون على الدفع كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع * لو ان رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان ابي فلانامات ولم يترك وارثا غيري وله على هذا كذا كذا من المال فان القاضي يسأل المدعى عليه عن ذلك فان اقر بجميع ما ادعى صح اقراره وامر بتسليم الدين والعين فاما اذا انكر فان اقام المدهي بينة قبلت بينته وامر المدهي عليه بتسليم الدين والعين جميعا وان لم يكن للمدهي بينة واراد ان يحلف المدهي عليه على ما ادعى ذكر الخصاف انه

والاول سواء فاذا اراد مدعى الوديعة استحلاف الابن في الوجه الثاني وهو ما اذا اجمد فلا يمين عليه
واذا عرفت الجواب في الوديعة فكذا الجواب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن اذا كان
في يد المبت عين واقر وابشي من هذا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف في الفصل الثالث
والسبعين * اذا ادعى ديناً على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فللقاضي ان ينصب
عن هذا الصغير وكيلاً يدعي عليه فاذا قضى على الوكيل يكون قضاءً على جميع الورثة كذا ذكر
رشيد الدين رح قلت غير ان الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر اذا لم يقدر على نصيب الكبار
فاذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم كذا في الفصول العمادية * ولو كان الوارث الحاضر كبيراً
فاقر الوارث بالدين على مورثه فاراد الطالب ان يقيم البينة عليه مع اقراره ليكون حقه في جميع التركة
فان القاضي يقبل بينته على المقر ويقضي ويكون ذلك قضاءً على الكل وكذا لو ادعى على
وصي الميت فاقر الوصي بالدين فاراد المدعى ان يقيم البينة عليه بالدين كان له ذلك وكذا لو اقام
على الوكيل بالخصومة بعد الاقرار كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى ديناً على الميت واقر
كل الورثة فاراد الطالب اقامة البينة تقبل لانه يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وفي حق غيره
لانه ربما يكون للميت غريم آخر فيحضر ودينه ظاهر ودين المقر له باقرار الورثة لا يظهر في حق ذلك
الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة وكذا اذا اقر جميع الورثة بالوصية فقامت الورثة البينة تقبل
ايضاً كذا في الفصول العمادية * رجل ادعى على غائب ديناً بحضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب
في الخصومة فاقر المدعى عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو اقام المدعى بينة بالدين على الغائب
لم تقبل بينته وكذا لو ادعى على ميت بحضرة رجل يدعي انه وصي الميت فاقر المدعى عليه بالوصاية
كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حضر الوكيل وادعى انه وكيل فلان بن فلان الغائب وكله بقبض
الدين الذي له قبله وقبض العين التي له في يدك وديعة وصدقه المدعى عليه بجميع ذلك
فانه يوم مردفع الدين ولا يؤمر بدفع العين الوديعة واذا حضر الوصي وقال ان فلان بن فلان توفي
واوصى لي بقبض الدين له في ذمة هذا الرجل وقبض العين التي له في يده وصدقه صاحب الدين
فانه يؤمر بتسليم العين والدين اليه جميعاً كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو اقام البينة على
مدبون لا تقبل ولا يملك اخذ الدين منه اما اذا ثبت الدين في تركته عند القاضي واقر رجل
عند القاضي ان للميت عليه ديناً كذا بامر بالدفع الى رب الدين وفي العيون لو قضى هذا

الذي يثبت لك من فلان ولا من احداً اذ اليك عنه ولا قبض ذلك قابض بامرک ولا ابرأته منه ولا من شيء منه ولا احوال بذلك ولا بشيء من فلان الميت ولا ارتهنت بذلك ولا بشيء منه رهنا من فلان وان لم يدع الوصي ذلك فاذا حلف امر بالدفع اليه وان نكل لم يحكم له بشيء ولم يأمر بالدفع وكذلك ان مات رجل ولم يوص الى احد ولم يخلف وارثا وادعى عليه قوم ما لا وحقوقا فان القاضي يجعل ذلك وصيانهم يدعوهم بيناتهم على ما يدعون بمحضر من هذا الوصي فاذا ثبت الحق حلف المدعي على الوجه الذي مر كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * برهن على ان له كذا على الميت يحلف على انه ما استوفاه ولا شيئاً منه وان لم يدع الورثة الاستيفاء وفي الفتاوى وان ابى الورثة التحليف كذا في الوجيز للكردي * لو ان رجلين لهما على رجل الف درهم وهما شريكان فيه والمدعون بجحد الدين فحضر احدهما واقام لبينة على دينهما والشريك الآخر غائب ذكر في المنتقى ان له على قول ابي حنيفة رح يقضى للحاضر بخمس مائة واذا حضر الغائب كلف باعادة البينة ولا يجعل الحاضر خصما من الغائب في وجه من الوجوه الا ان تكون الالف مبرأتا بينهما من شخص واحد وان حضر الغائب ولم يقدر على اعادة البينة دخل مع شريكه في الخمسمائة التي قبض الشريك كذا في فتاوى قاضيهان * رجل ادعى على رجلين ما لا في صك واقام البينة واحدهما حاضر والآخر غائب والحاضر بجحد يقضى على الحاضر بنصف المال على المختار الا ان يكون كفيلا عن الغائب بامره فانه يقضى عليه بجميع المال كذا في خزائن المفتين * رجل يدعى ديناً على رجل وكل المدعى عليه رجلين فاقام المدعي شاهداً على احد الوكيلين وشاهداً على الوكيل الآخر جاز وكذا لو اقام شاهداً على المبرك وشاهداً على الوكيل واقام المدعى عليه شاهداً او على وصيه او وارثه شاهداً او كان للميت وصيان فاقام المدعي على احدهما شاهداً وعلى الآخر شاهداً جاز كذا في فتاوى قاضيهان * الوصي اذا ادعى ديناً في التركة فالقاضي ينصب وصياً آخر ليدعي عليه كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابين فادعى احدهما ان لا بينهما على هذا الرجل الف درهم من ثمن بيع وادعى الآخر انه كان من قرض واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما بخمس مائة ايسر لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض كذا في فتاوى قاضيهان في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهر من كتاب الدعوى * في كتاب الاملاء من محمد رح فيمن هلك وترك ما لا في يد رجل من دراهم او دنانير او عقارا

روي من بعض اصحابنا راح انه لا يحلف قال الخصاف فيها قول آخر يحلف كذا في المحيط *
 رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من التركة والتركة مستغرقة بالدين فقالت الورثة
 ان ابانا باع هذا العبد حال حيوته واخذ الثمن واقاموا البينة فبينة رب الدين اولى كذا في خزائن المفتين *
 التركة اذا كانت مستغرقة بالدين فجاء غريم آخر واراد اثبات دينه بالبينة فانما تقبل بينته على الوارث
 لا على غريم آخر ولكن لا يحلف الوارث هذا هو المذكور في سائر الكتب ولم يذكر في شيء من الكتب
 انه هل يصح ان يترار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفى دين هذا الغريم
 من نصيب الوارث المقرر ينبغي ان يصح ولكن لا يحلف لهذه الفائدة الموهومة كذا في المحيط *
 ذكر في فتاوى رشيد الدين ان التركة اذا كانت غير مستغرقة والغريم اثبت الدين على واحد من
 الورثة ببيع الحاضر نصيبه ويقضي ما بحصته من الدين وليس له ولاية بيع نصيب غيره ليقضي
 الدين ولو كانت التركة مستغرقة لا يبيعه الا برضاء الغرماء كذا في الفصول العمادية * لو كانت
 التركة ثلثة آلاف والدين الف وقد قسمت بين ثلثة بنين يأخذ رب الدين من كل واحد منهم ثلث
 الالف لو ظفر بهم جملة عند القاضي اما اذا ظفر باحدهم فانه يأخذ منه جميع ما في يده كذا في
 خزائن المفتين * وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لا حد الورثة اذا امتنع الباقون ولو
 امتنع الكل من الاستخلاص ومن قضاء الدين لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا كذا
 في الخلاصة * ادعى على واحد من ورثة ميت ديناً واثبته والتركة في يدا جنبي فللمدعى عليه
 ان يطلب التركة من الاجنبي كذا في النخبة * رجل مات في بلدة وماله وتركته في يدا جنبي حيث توفي
 وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقاً ومالاً فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعاً عن هذه
 البلدة التي جعل له القاضي وصياً فيثبتون دينهم عليه وان لم يكن منقطعاً لم يجعل القاضي له وصياً لكن يسمع
 شهود المدعين ويكتب لهم بما يصح عنده من امورهم الى القاضي بلد فيه الورثة ليقضي لهم ثم يكتب
 ذاك القاضي الى الكاتب ليسلم التركة اليهم كذا في السراجية * ان لم يكن الميت اوصى الى رجل
 وكانت ورثته صغار ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل لهم وصياً يقوم بامرهم فان اثبت
 الغرماء حقوقهم بمحض من هذا الوصي وسألوا القاضي ان يأمره بدفع اليهم من مال الميت
 فينبغي للقاضي ان يستحلف كل واحد منهم قبل ان يدفع اليهم شيئاً بالله ما قبضت شيئاً من هذا المال
 الذي

رجلا يدعي الموكل عليه حقا تسمع خصومته ولا يكلف ائامته البينة على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه لا يقبل وكالته فان قال الموكل انا اقيم البينة وقال اني فلان بن فلان ليقضي بوكالتي هذه لهذا الرجل فالقاضي لا يسمع البينة كذا في الفتاوى الصغرى * رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان لفلان بن فلان عاى هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقضه واقام البينة على ذلك جملة قال ابو حنيفة رح لا قبل البينة على المال حتى يقيم البينة على الوكالة وان اقام البينة على الوكالة والدين جملة يقضى بالوكالة ويعيد البينة على الدين وقال محمد رح اذا اقام البينة على الكل يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة البينة على الدين وهذا استحسان ومحمد رح اخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا اقام البينة على الدين والوصاية جملة والوارث اذا اقام البينة على النسب وموت المورث والدين كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اقام البينة على رجل ان فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فمحمد الغريم الدين والوكالة او جحد الوكالة خاصة فاقام الوكيل البينة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوكالتهما او بالدين عند محمد رح تقبل ويقضى وعندهما لا تقبل واذا اثبت لم يكن له ان يقبض حتى يحضر الغائب وبمثله لو اقام هذا الوكيل البينة ان صاحب المال وكله وفلانا الغائب بالخصومة مع فلان او بقبض الدين واجاز ما صنع كل واحد منهما فانه يقضى بوكالته الحاضر دون الغائب والوصي لو اقام البينة ان فلانا وصى اليه والى فلان الغائب عندهما يقضى بوصايته وبوصاية الغائب وعند ابى يوسف رح يقضى بوصايته وحده كذا في الخلاصة * لو اقام الوكيل بينة على الوكالة تقبل ان يزكى الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة وثبتت الوكالة سابقا عليه وبصبر وكيل في حق جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة وكذا الوصي او الوارث اقام بينة على الوصاية والوراثة وقبل ان تزكى اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم تزك بينة الوكالة او الوصاية بطلت بينة الحق كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتابة * ادعى على آخر الكفالة بمال الاجارة معلقة بالنسخ وقال اني قد فسخت الاجارة ولزمك المال واقام على ذلك بينة والآجر غائب قبلت بينته ويكون ذلك قضاء على الآجر وانتصب الكفيل خصما عنه واذا ادعى الكفيل رجع على الآجر ان كانت الكفالة بامرته وان كانت بغير امره لا يرجع عليه فان حضر الآجر قبل ان يأخذ المدعي من الكفيل شيئا وانكر النسخ لم يلتفت الى انكاره وكان النسخ

اورقينا او غير ذلك فادعى رجل ان ذلك الدين له اودعه المبت او غصب منه المبت وصدقته الذي في يديه المال بذالك وبانه لا يعلم المبت وترك وارثا صغيرا وترك وارثا غائبا فان القاضي لا يدفع الى المدعى شيئا باقرار الذي في يديه ويجعل في بيت المال بعد التلوم والانتظار كذا في الفصول العمادية * اذا ادعى بعض المتنسمين من الورثة دينا على المبت واقام بينة تقبل وتنقض القسمة ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف مالوادعى عينا من اعيان التركة حيث لا تقبل دعواه كذا في الصغرى *

الباب الثالث عشر في دعوى الوكالة والكفالة والحوالة رجل من وكلاء باب القاضي ادعى قبل القاضي على انه وكيل من جهة فلان بن فلان الغائب باثبات حقوقه ودبونه على الناس والغائب على هذا عشرة دراهم فرض مرة حتى يسلم اليه فلم يجب المدعى عليه لكن وكيل آخر من وكلاء باب القاضي بحضرة المدعى عليه اجاب وقال ان موكلتي يقول ليس علي هذه العشرة وليس لي علم بهذه الوكالة فاقام الوكيل شاهدين على التوكيل وطلب الحكم من القاضي فتضى القاضي بشبوت وكالته والمدعى عليه ساكت لم يجب اصلا وتركيل الوكيل من المدعى عليه ليس بثابت هل يصح هذا الحكم وهل ثبت التوكيل قبل لاوبه كان يفتى الامام غدير الدين وهي واقعة العامة فليحفظ كذا في المحيط * رجل ادعى انه وكيل فلان باستيفاء الدين من رجل واحضره مجلس الحكم فادعى المديون الابرأ والايضاء وقال الوكيل عزاني الموكل ان كان التوكيل بالناس الخصم لا تسمع هذه الدعوى لانه لا يملك عزله وان كان التوكيل بغير الناس من جهته تسمع ولكن انما ثبت اذا اقام البينة على العزل اما بدون البينة فلا ولم يقل هكذا ولكنه قال است بوكيل وصدقته الخصم لا يصح واثره هذا انه لو صاح مع الخصم ثم قال است بوكيل واراد استرداد ما دفع وصدقته الخصم لا تسمع كذا في الخلاصة * وكله بقبض دينه او وديعته وصدقته المودع والغريم ومع ذلك برهن الوكيل على وكالته له ذلك وفائده تظهر فيما اذا حكم بوكالته على الحاضر بالبينة ثم احضر خصما آخر لا يحتاج اليه اعادة البينة على المحضر الثاني وكذا الوبرهن بوكالته على هذا الحق ثم غاب الوكيل وحضر الموكل او وكيل آخر له في طلب هذا الحق لا يحتاج اليه اعادتها وكذا الوبرهن شاهدا فردا على هذا الغريم وفردا على غريم له آخر او وارث له آخر كذا في الوجيز المذكور دري *

رجل حضر مجلس القضاء وكل رجلا بقبض كل حق له بخاراء والخصومة واپس معهما احد للموكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه قبل وكالته حتى اذا حضر الوكيل بعد غيبة الموكل

والطلاق بحضرة الكفيل تقبل وان كان الزوج غائبا ينتصب الكفيل خصما عن الزوج كذا في الخلاصة * اشترى عبد بالف درهم وقبض العبد باذن البائع وطلب البائع الثمن فقال المشتري قد كنت احلته على فلان وفلان غائب واقام على ذلك بينة قبلت بينته ويتعدى ذلك الى الغائب وفي مثل هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في دعوى النسب وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول في مراتب النسب واحكامها وبيان انواع الدعوة ولثبت النسب مراتب ثلث احدى بالنيكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم فيه انه يثبت من غير دعوة ولا ينتفي بمجرد النفي وانما ينتفي باللعان في النكاح الصحيح دون الفاسد كذا في الظهيرية * وله ان ينفيه مالم يقرب نسبه صريحا او يظهر منه ما يكون اعترافا من قبول تهينة او شراء متاع الولادة او تطاول المدة مع العلم بالولادة او يقع الاستغناء من نفية او يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال متى وجد كما اذا جنى هذا الولد جنابة وقضى القاضي على عاقلة الاب بالارش لا يستطيع نفي هذا الولد لانه وقع فيه حكم لا يقبل النقص والبطالان والمرجع في معرفة تطاول المدة العرف والعادة فاذا مضى من المدة ما ينفي فيها الولد عادة ولم ينف فليس له ان ينفيه بعد ذلك هذا رواية عن ابي حنيفة روى عنه رواية اخرى ان يفوض ذلك الى رأي القاضي وعن ابي يوسف ومحمد راجح انها قدر المدة الطويلة بالاربعة فبعد الاربعين لا يصح النفي هكذا في المحيط * اذا نفى الرجل ولدا امرأته بعد ما مات او كان حيا فمات قبل اللعان فهو ابنه لا يستطيع ان ينفيه وكذلك لو قتل الولد كذا في المبسوط * وروى عن ابي يوسف راجح ان جاءت امرأته بولد فنفاه ولم يلاعنها حتى قد فيها اجنبى بالولد فحدثت النسب ولا تلان بينهما كذا في المحيط * امرأته الثانية ام الولد والحكم فيها ان نسب ولدها يثبت بدون الدعوة اذا كانت بحال يحل للمولى وطنها اما اذا كانت بحال لا يحل للمولى فيها وطنها لا يثبت نسب ولدها بدون الدعوة الا يرى انه لو كاتبها المولى ثم جاءت بولد لا يثبت النسب من المولى بدون الدعوة والمولى ان ينفيه اذا لم تطاول المدة مع العلم بالولادة ولم يقربه صريحا ولم يقع الاستغناء عن نفية ولم يقع فيه حكم لا يقبل النقص والابطال كذا في المحيط * امه لرجل وادت فلم ينفي حتى مات الولد فهو لازم له لا يستطيع ان ينفيه وتاويل هذه المسئلة في ام الولد وكذلك ان جنى جنابة فقضى القاضي به على عاقلة لم يستطع نفيه بعد ذلك وكذلك لو جنى عليه فحكم فيه بتصاص او ارش كذا

ما ضا كذا في المحيط * برهن ان له على الغائب العا وهذا كقيل عنه ان ادعى كفاً مبهمة بان قال للكفيل تكفلت بكل مالك علي فلان ولي عليه الف و ذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبولها قضى بها على الحاضر والغائب وله مطالبة ايهما شاء ولا يحتاج الى اعادة البينة بعد حضور الاصل وان فسر الكفاً وقال كفلت بالف لي على الغائب ان قال كانت بامره وبرهن حكم بها عليهما كما مر وان لم يذكر الامر وبرهن فعلى الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخر انه كفل له انه ان مات فلان مجهولاً لود يعني وهي كذا فاضمانها علي وقدمات فلان مجهولاً لود يعني واذا البينة عليه هل تسمع هذه الدعوى فتد قبل تسمع وفي دعوى الكفاً ان لا بد وان يقول وانا اجزت كفاً لمجلس الكفاً وبه كان يفنى الشيخ الامام ظهير الدين رح وقد قبل لا يشترط ذلك ودعوى الكفاً تتضمن ذكر الاجارة كدعوى البيع تتضمن ذكر الشراء كذا في المحيط * لو اقام على الحاضر بينة ان له عليه وعلي فلان الغائب الف درهم وان الحاضر كفيل عن الغائب بامره يقضى عليهما بالالف ولو ادعى ان الغائب كفيل عن الحاضر لا يقضى الا بنصيب الحاضر ولو اقام بينة على ان كل واحد كفيل عن صاحبه ثبت على الحاضر الخمسمائة بالاصالة والخمسمائة بالكفاً ونبت على الغائب الخمسمائة بالاصالة لا غير والحاصل ان الكفاً على الغائب لا تثبت والاصالة تثبت اذا ثبتت الكفاً على الحاضر عن الغائب بامره واما بغير امره فلا كذا في التاتارخانية نافلاً عن العتائية * باع منهما متاعاً بالف وكفل كل منهما عن الآخر بامره فلقى احدهما وبرهن عليه بحكم بالالف عليه نصفها اصالة ونصفها كفاً وان لم يستوف منه شيئاً حتى لقي المشتري الآخر له المطالبة منه بلا اعادة البينة كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على آخر انه كفل له و فلان الغائب من رجل بالف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه و اقام البينة فانه يقضى له على الحاضر بالف وبأخذه ايهما شاء فان وجد الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة كذا في الخلاصة * برهن على انه كفيل له عن فلان بالف وحكم به قاتراً الكفيل من الكفاً لثبتم علم فساد الدعوى والحكم و اراد اعادة الدعوى على هذا الكفيل على وجه الصحة لا يصح كذا في الوجيز للكردي * امرأة ادعت على رجل انه كفل لها دينار من صداقها الذي لها على زوجها فلان معلقاً بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل الامر بيدي مني فاب عني شهر او قد غاب شهر فطلعت نفسي في مجلسي فاقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق

كتاب الدعوى (١٥٥) (الباب الرابع عشر) الفصل الاول

فانزل فاخذت الجارية مائة في شئ فاستد خلته في فرجها فعلقنت من ابي حنيفة ر ح ان الولد واده وتصير الجارية ام واده كذا في فتاوى قاضيخان * الامة اذا جاءت بولد فهنئ المولى فسكت لا يكون قبولا كذا في الذخيرة * ولوقبل المولى التهنئة كان اعترافا كذا في المحيط * لو احصن المولى امته ووطئها فجاءت بولد يستحب له ان يدعيه لان الظاهر انه منه ولكن لا يثبت النسب ما لم يدع وهذا اذا لم يعلم حقيقة انه منه فاذا علم انه منه يجب عليه ان يدعي ولا ينكر ولا ينفي وان لم يحصنها فله ان ينكر كذا في المحيط * روى ابراهيم عن محمد ر ح في رجل وطئ جارية له ولم يوتها بيتا ولم يحصنها قال ابو حنيفة ر ح له ان ينفي واده او يبيعها فاما في قول فاحب ان يعتق ولدها ويتنع منها فاذا مات اعتقها كذا في المحيط * امه ولدت فادعت ان مولاها قد اقرب به وجد المولى وشهد عليه شاهد انه اقرب بذلك وشهد آخر انه ولد على فراشه لم تقبل شهادتهم كذا في المبسوط * وان اتفق الشاهدان على اقرار المولى انها ولدت منه قبلت شهادتهما وكذلك اذا شهدا على نفس الولادة على فراشه كذا في المحيط * واوكان المولى ذميا والامة مسلمة فشهد ذميان عليه بذلك جاز فان كان المولى هو المدعي والامة جاحدة لم تجز شهادته الذميين عليها وتأويل هذه المسئلة انها تجحد المملوكية للمولى فانها اذا كانت تقر بذلك ينفرد المولى بدعوة نسب ولدها ولا عبرة لتكذيبها ولو كانا مسلمين وشهد على الدعوة ابو المولى وحده لم تجز الشهادة وان شهد بذاك ابناء المولى جازت الشهادة اذا كان المولى جاحدا لذلك كذا في المبسوط * الدعوة ثلاثة انواع دعوة استيلاء ودعوة تحرير وهي دعوة الملك ودعوة شبهة الملك اما دعوة الاستيلاء ان يدعي نسب ولدا اصل علوقه يعلم انه كان في ملكه وتصح في الملك وغير الملك وتستند الى وقت العلوق وتوجب فسخ ما جرى من العقود اذا كان الولد محل النسب وفسخ العقد فيه ويجعل معترفا بوطئ الجارية مستندا الى وقت العلوق واموعية الولد يتبع لثبوت النسب في الولد واما دعوة التحرير ان يدعي نسب ولدا لم يكن علوقه في ملكه وانما تصح في الملك لا في غير الملك ولا يجعل معترفا بوطئ الجارية ولا توجب فسخ العقد فيه وفي كل موضع امكنه انبات العتق تصح والا فلا حتى لو اشترى جارية حاملان ثم ادعى المشتري الولد كانت هذه دعوة تحرير واما دعوة شبهة الملك ان يدعي ولد جارية ابنه كذا في محيط السرخسي * وشرط صحته ان يكون للاب تأويل ملك في جارية ابنه من وقت العلوق الى وقت الدعوة وبلاية التملك ايضا من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان تكون الجارية من محل النفل من ملك الى ملك كذا في المحيط * ثم اذا اجتمعت الدعوتان فدعوة الاستيلاء

في المبسوط * ولم يذكر في أم الولد ما اذا قبل التهنة ولا شك انه يكون اقرارا فقد ذكر في الفتاوى انه لو هنى المولى بولد الامة فسكت يكون اقرارا بقبول التهنة اذا زوج الرجل ام ولده من رجل ومات عنها زوجها او طلقها وانقضت عدتها ثم جاءت بولد بستة اشهر منذ انقضت فهو ابن المولى وله ان ينفيه ما لم يوجد منه احد الاسباب التي ذكرنا كذا في المحيط * وان كان حرمها على نفسه او حلف ان لا يقربها يلزمه ولدها ما لم ينه كذا في محيط السرخسي * ذكر بن سماعه في نوادره عن ابي يوسف ومحمد رح ام ولد قبلت ابن سيدها فاعتنتها مولاه فاجاءت بولد ام يلزمه الا ان تجيء به لاقل من ستة اشهر منذ حرمت على سيدها كذا في محيط السرخسي * لو كانت ام ولد المسلم مجوسية او مرتدة لم يلزمه ولدها الا ان يدعيه او جاءت به لاقل من ستة اشهر بعد الردة كذا في المبسوط * ولو حرمت بالحض او بالناس او الاحرام او الصوم فان نسب ولدها ثبت منه ولو تزوجها المولى ثم جاءت بولد فالولد من الزوج وان ادعاه المولى لم يثبت نسبه منه وكذلك لو كان النكاح فاسدا ودخل بها كذا في الحاوي * أم الولد الجارية التي استولدها الرجل بملك اليمين او استولدها بملك النكاح ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر او استولدها بالشبهة ثم اشتراها بعد ذلك او ملكها بسبب آخر واذا استتت امة الرجل سنطا اسنان خلفه او بعض خلقه تصير ام ولده وان لم يستن شي من خلقه لا تصير ام ولده قل ابي يوسف رح اذا اقر الرجل ان جاريته هذه قد اسقطت منه فهذا اقرارانها ام ولده كذا في المحيط * واذا اقر ان امته قد ولدت منه او استتت منه سقطت مستبين الخلق ثم ولدت بعد ذلك بستة اشهر وهو غائب او مريض فانه يثبت النسب منه ما لم ينه فان نفيه ينتهي بمجرد نفيه عندنا كذا في المبسوط * امة بين شريكين جاءت بولد فادعيه يثبت النسب منهما فولدت آخر لا يلزمها الا بالدعوة وان ادعاه احدهما يلزمه ويضمن عندهما حصه شريكه من الام والود وهذا يبي حنيفة رح لا كذا في محيط السرخسي *

المرتبة الثالثة الامة والحكم فيها ان نسب ولدها بعد الولادة لا يثبت بدون دعوة المولى يستوي في ذلك ان يدعي المولى نسب ولدها بعد الولادة او يدعي نسبه وهو في بطنها بان قال هذا الحمل الذي في بطن امي هذه مني او قال هذا الولد الذي في بطن هذه مني في الاصل رجل له امة حامل قال ان كان حملها غلاما فهو مني وان كانت جارية فهو من فلان او قال فليس مني فولدت غلاما وجارية لاقل من ستة اشهر يثبت نسبهما منه كذا في المحيط * رجل عالم جاريته فيسار دون الفرج

عليه حصته من الثمن عندهما وعنده يرد كل الثمن في الصحيح وذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لا حصتها بالاتفاق هكذا في الكافي * ولود برها واستولد هانم ادعى البائع الولد يجب عليه رد حصة الولد من الثمن ولا يرد حصة الام بلا خلاف فان دبره لا تصح دعوته هكذا في محيط السرخسي * ولومات الام ثم ادعى البائع نسب الولد صحت دعوته ويرد البائع جميع الثمن في قول ابي حنيفة رح ولو كان المشتري باع الام او وهبها او رهنها او آجرها او كاتبها بطلت جميع ذلك وردتها على البائع كذا في المبسوط * ولومات الولد في يد المشتري او قتل واخذ قيمته فادعاه البائع فدعوته باطلة وكذلك لو كان المشتري اخرج الولد عن ملكه فاعتقه الذي صار له او دبره او مات عنده ولو باعه المشتري او رهنه او آجره او كاتبه نقض ذلك وبثبت النسب كذا في الحاوي * ولو قطعت يد الولد فاخذ المشتري نصف قيمته ثم ادعاه البائع صحت دعوته لكن الارش يبقى سالما للمشتري فترد التجارية مع ولدها على البائع بجميع الثمن الا حصة اليد وكذلك لو كان القطع في الام كذا في المبسوط * ولو فقت عينا فدفعه المشتري واخذ قيمته صحت الدعوى ويرد الثمن ويرجع الجاني على المشتري بالقيمة ولا ارش على الجاني عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * اذا حبلت الامة عند رجل فباعها وقبض الثمن فولدت عند المشتري لاقل من ستة اشهر فادعاه البائع وكذبه المشتري ثم قتل الولد بعد ذلك او قطعت يده عمدا او خطأ فعلى الجاني في ذلك ما عليه في الجناية على الاحرار وان كانت الجناية على الام كان على الجاني ما في الجناية على امهات الاولاد ولو جنى الولد كان جنابته كجنابة الحر وجناية امه كجنابة ام الولد وان لم يكن القاضي قضى ذلك وان كانت الجناية منهما قبل الدخول فهي على البائع دون المشتري وهو مختار ان كان عالما بها كذا في الحاوي * اذا ولدت الجارية المبيعة في يد المشتري ولدا لاقل من ستة اشهر وكبر ابنها وولد له ابن عند المشتري ثم مات الابن الاول ثم ان البائع ادعى الولد الثاني لا تصح دعوته وولد الملاعة اذا كبر وولد له ولد ثم مات الولد المنفي وبقي ابنه فادعاه الملا من صحت دعوته هكذا في المحيط * الامة المشتراة اذا جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فشهد شاهدان ان البائع ادعى نسب هذا الولد حين ولدوا نكرها البائع ان كان المشتري يدعي ذلك فالشهادة مقبولة وان كان المشتري لا يدعي ذلك فان كان الولد اثني فكذلك الجواب تقبل الشهادة وان كان الولد ذكر فكذلك الجواب عند ابي يوسف ومحمد رح تقبل

اولى من دعوة التحرير وان سبقها دعوة التحرير فهي اولى ودعوة التحرير اولى من دعوة شبهة الملك ودعوة صاحب النكاح اولى من الكل فاسد اكان النكاح او صحيحا كذا في محيط السرخسي *

الفصل الثاني في دعوة البائع والمشتري باع امة فولدت عند المشتري فان جاءت بالولد لافل من ستة اشهر من وقت البيع وادعى البائع الولد وشهد شاهدان على اقرار البائع به ثبت نسبه منه فتصير الجارية ام ولد له وينتقض البيع ويرد الثمن على المشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعاه المشتري صححت دعوته ويثبت النسب منه وصارت الجارية ام ولد له وكانت دعوة المشتري دعوة تحرير حتى كان للمشتري ولاء على الولد كذا في المحيط * ولو ادعياه معاند دعوة البائع اولى وان ادعياه على التعاقب فالسابق منهما اولى ابهما كان هكذا في محيط السرخسي * وان جاءت بالولد بستة اشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين من وقت البيع وقد علم ذلك فان ادعى البائع نسب الولد وحده لا تصح دعوته الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري وحده صححت دعوته ويجب ان تكون دعوته دعوة استيلاء حتى كان الولد حرا الاصل ولا يكون للمشتري ولاء كذا في المحيط * وان ادعياه معا او متعاقبا تصح دعوة المشتري دون البائع وان جاءت بولد لاكثر من سنتين لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري فان صدق المشتري يثبت منه النسب ولا ينتقض البيع ولا تصير الجارية ام ولد له ويقتضى الولد ملكا للمشتري هكذا في محيط السرخسي * وان ادعاه المشتري وحده صححت دعوته وكانت دعوته دعوة استيلاء كذا في المحيط * وان ادعياه معا او متعاقبا تصح دعوة المشتري وهذا كله اذا علم مدة الولادة واما اذا لم تعلم مدة الولادة بعد البيع فان اختلفا في المدة لا تصح دعوة البائع الا بتصديق المشتري وتصح دعوة المشتري فان ادعياه معا لا تصح دعوة واحد منهما وان سبق المشتري صححت دعوته وان سبق البائع لا تصح دعوة واحد منهما سواء كان البائع ذميا او مكاتبا والمشتري حرا او مسلما وادعى البائع قبل الولادة يكون موثوقا لينفصل حيا فينفذ ولو لم يكن اصل الحبل عند البائع بان كان اشترها حبلها ثم باع لا تصح دعوته والقول بالبائع ان الحبل عنده كذا في محيط السرخسي * لو حبلت امة في ملك رجل فباها فولدت في يد المشتري باقل من ستة اشهر منذ باعها فادعى البائع الولد وقد اعترف المشتري الام فهو ابنه ويحكم بحريته ولا يصح في حق الام حتى لا تصير ام ولده ولو كان المشتري اعترف الولد لا تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام وفيما اذا اعترف الام يرد عليه

الخلق بعد هذا القول لاقل من اربعة اشهر وهو مائة وعشرون يوما كان الولد منه وعليه رده وكانت
الجارية ام ولد له وترد كذا في الواقعات الحسامية * اذا ولدت الجارية المبيعة بنتا لاقل من ستة اشهر
من وقت البيع ثم ولدت البنت ابنا فاعق المشتري ابن البنت ثم ادعى البائع نسب البنت فانه
تصح دعوته واذا صححت دعوته في حق البنت صححت في حق ابنها حتى يبطل حق المشتري كذا
في المحيط * وكذلك اذا كانت الابنة ولدت ابنة كذا في المبسوط * ولو ولدت بنتا عند البائع ثم البنت
ابنا ثم باع الابن فاعققه المشتري ثم ادعى البائع البنت بطل البيع والعق ولوباع البنت واعقها المشتري
ثم ادعى البائع البنت لا تصح ويعتق ابن البنت الذي عنده وان لم يثبت النسب منه هكذا
في محيط السرخسي * اذا حبلى الامة فولدت في بدمولاهما ثم باعها فزوجها المشتري من عبده فولدت
له ولدا ثم مات العبد عنها فاستولدها المشتري ثم ادعى البائع الولد الذي عنده يثبت نسبه منه ويرد اليه
ابن العبد بحصته من الثمن ولولم يستولد المشتري الام كانا جميعا مردودين عليه ويعتبر في الانقسام
قيمتها وقت لبيع وقيمة الولد الثاني وقت الانفصال ويعتق بموت البائع من جميع ماله فان ادعى البائع
ابن العبد انه ابنه عتق عليه ولم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط * لو باعها وهي حبلى فولدت عند المشتري
بعد البيع بيوم ثم ولدت آخر بعد ذلك بسنة من غير زوج فادعى البائع والمشتري معا الولدين فهما
ابنا البائع ولو بدأ المشتري فادعى الولد الثاني جعلته ابنه وجعلتها ام ولده فان ادعى البائع بعد
ذلك الولد الاول اثبت نسبه منه بحصته من الثمن وان لم يدع واحد منهما شيئا حتى ادعى البائع
الولد الثاني خاصة لم يصدق وكذلك ان مات الاول ثم ادعاهما البائع كذا في الحاوي * قال
محمد ر ح في الجامع رجل له جارية فحبلت فباها من رجل فولدت في يد المشتري واذا فادعى
الولد ابوالبايع وكذبه المشتري وصدقه البائع او كذبه فدعوته باطلة ولا يثبت نسب الولد منه وان صدقه
المشتري وكذبه البائع صححت دعوته ولكن لا يسترد المشتري عن الثمن بتصديقه ابوالبايع في دعوته
ولا يضمن ابوالبايع شيئا من قيمة الجارية للبائع وليس للمشتري على ابى البائع شيئا من قيمة الجارية
ولا من قيمة الولد ولو صدقاه جميعا صارت الجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه ورجع المشتري بالثمن
على البائع وضمن الاب قيمة الجارية للبائع كذا في المحيط * امة ولدت ولدين في بطن واحد فباع المولى
احدهما فادعى ابوالبايع ولدين وكذبه البائع والمشتري صححت الدعوة ويثبت نسب الولدين وعتق
ما في يد الابن بغير قيمة وما في يد المشتري عبد بحاله كذا في محيط السرخسي * فان كان باء الجارية

هذه الشهادة واما على قول ابي حنيفة رح كان ينبغي ان لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الولد لان الشهادة على عتق العبد عنده بدون الدعوى غير مقبولة ولا في حق الجارية لان حق الجارية في هذا الباب يتبع والى هذا مال بعض مشائخنا وبعضهم قالوا لا بل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح ايضا لانها وان قامت على عتق العبد الا انها تضمنت حرمة النرج حتى لو كانت الام ميتة لا تقبل هذه الشهادة عنده والى هذا مال الشيخ الاسلام المعروف بخوارزمية وقال بعضهم لا بل هذه الشهادة مقبولة عند ابي حنيفة رح وان كانت الام ميتة اذ ليس المقصود عتق الولد وانما المقصود ثبوت النسب والعتق بناء عليه ويجوز ان يثبت النسب بالشهادة من غير دعوى والى هذا مال شمس الائمة الحلواني هكذا في الذخيرة * اذا حبلت الامة عند رجل فبأهائهم ادعى الحبل قبل ان تلد وقال المشتري ليس لها حبل واراها النساء فقلن هي حبلني فاني لا اجيزد عوته في ذلك حتى تضع الامة وكذلك ان صدقه المشتري في الحبل ولكنه يقول ليس منك فانه لا يصدق في الدعوة حتى تضع فان جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو ابنه وان جاءت لاكثر من ستة اشهر لم يصدق عليه كذا في الحاوي * فان ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت البيع فقال المشتري اصل الحبل لم يكن في ملكك انما اشتريتها وهي حامل وقال البائع لا بل اصل الحبل كان في ملكي فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع ولا شك في هذا على قول ابي يوسف رح واختلف المشائخ على قول محمد رح منهم من قال قوله هكذا ومنهم من قال على قوله البينة بينة المشتري واصل هذا فيما اذا اختلفا في تاريخ الشراء وقد ولدت الجارية في يد المشتري بعد البيع بيوم وادعاه البائع فقال المشتري لم تحبل عندك وانما اشتريتها قبل ان بعثها مني منذ شهر وقال البائع لا بل اشتريتها منذ سنة فالقول قول البائع فان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة البائع عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة بينة المشتري كذا في المحيط * اذا باع امته فولدت عند المشتري فقال البائع بعثها منك منذ شهر والولد مني وقال المشتري بعثها مني لاكثر من ستة اشهر والولد ليس منك فالقول للمشتري بالاتفاق فان اقاما البينة فالبينة للمشتري ايضا عند ابي يوسف رح وعند محمد رح البينة للبائع كذا في الكافي * رجل اشترى جارية فظهر بها حبل بعد ايام فخاصم البائع فقال له البائع امسكها عندك فان ثبت فهو مني واعر غلامه بان يرد الثمن الى المشتري ويقبض الجارية منه فاسقطت الجارية سقطا مستبين

عتق المشتري في الذي عنده ولا يبطل بيعه كذا في الكافي * رجل اشترى عبدين توأمين ولد في ملك غيره فباع احدهما ثم ادعى نسبهما ليثبت نسبهما منه ولكن لا ينتقض البيع في الآخر وكذلك لو ادعاهما المشتري يثبت نسبهما منه والذي عند البائع يبقى مملوكا له كما كان كذا في المبسوط * رجل له جارية حبلت عنده فولدت ابنا فكبر عنده فزوجها امته له فولدت له ابنا ثم باع المولى هذا الابن واعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الاكبر يثبت نسبهما وبطل العتق والبيع ويلزمه الثمن وان لم يكن ادعى البائع نسب الولد الاكبر لكن ادعى نسب الولد الثاني لا تسمع دعواه كذا في التاتارخا نية نافلا من الخزانة * اذا اشترى الرجل امته وولدها واشتراها وهي حامل ثم باعها ثم اشترها من ذلك الرجل او من غيره وادعى ولدها فدعوى جائرة اذا كان الولد في ملكه يوم يدعيه ولا يفسخ شيء من البيوع والعقود التي جرت فيه وفي امه ولو كان اصل الحبل عنده بطلت بذلك البيوع والعقود كلها كذا في الحاوي * اشترى عبدا واشترى ابوه اخاه وهما توأمين فادعى احدهما من في يده يثبت نسبهما منه وعتق الذي في يدي الاخر بالقرابة كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى جارية على انه بالخيار فيها ثلاثا فولدت عنده في الثالث ولد افادعاه المشتري صحته دعوته ولو كان الخيار للبائع فادعى المشتري الولد فالبائع على خياره فان اجاز البيع يثبت النسب من المشتري كما لو جدد والد دعوى بعد الاجازة فان نقض البائع البيع بطلت دعوى المشتري كذا في المبسوط * واذا اخذ الرجل امتين من رجل على انه بالخيار ياخذ ابنتهما شاء بالف درهم ويرد الاخرى فولدتا عنده وافرانهما منه الا انه لم يعين التي وطئها او لا فافتراره صحيح في ولد احدهما وهي التي تناولها البيع ويتعين باختيار المشتري فيؤمر بالبيان مادام حيا فان مات قبل البيان فالبيان الى الورثة فان قالت الورثة ان ابانا وطئ هذه الجارية او لا فانه يثبت نسب ولد هذه من الميت ويرث معهم وتصير هي ام ولد للميت وعتق بموته وعلى الورثة ثمن هذه للبائع ويؤدون ذلك من تركة الميت ويردون الامه الاخرى على البائع مع عقرها فتكون امه البائع كما لو حصل هذا البيان من الميت وان قال بعض الورثة ان ابانا وطئ هذه او لا وقال بعض الورثة لا بل وطئ هذه الاخرى او لا كانت التي قال لها بعض الورثة او لا هي التي وطئها الميت او لا متعينة للاستيلاء وترد الاخرى وان اتفقت الورثة انهم لا يدرون التي وطئها الميت او لا فانه لا يثبت نسب احدهما من الولدين من الميت ولكن يعتق نصف كل واحد من الولدين ونصف كل واحدة من الجاريتين وسعت كل واحدة من الجاريتين

مع احد الولدين ثم ان ابى البائع ادعى نسب الولدين جميعا وكذبه المشتري والبائع فعلى قول محمد ر ح دعوة الاب باطله وعلى قول ابى يوسف ر ح دعوة الاب لا تصح في حق الجارية ولا تصير الجارية ام ولد له وتصح دعوته في حق الولدين نسبا ولا تصح دعوته في حق الولدين حرية فلا يحكم بحرية الولد المبيع بل يكون عبد للمشتري والولد الباقي يكون حرا بالقيمة وان صدقه المشتري وكذبه البائع فالجارية تصير ام ولد له بلا خلاف وعليه قيمتها للابن ويثبت نسب الولدين منه بلا خلاف ويصير الولد المبيع حرا بغير قيمة بلا خلاف اما الولد الباني فهو حر بالقيمة على الاب عند ابى يوسف ر ح وعند محمد ر ح هو حر بغير قيمة ولو ان البائع صدقه ولده فيما ادعى وكذبه المشتري يثبت نسب الولدين من ابى البائع في قول ابى يوسف ر ح وعلى قول محمد ر ح ينبغي ان لا يثبت نسب الولدين والصحيح انه قول الكل ثم ان محمد ر ح ذكر في الكتاب حكم الولد في هذا النصل ولم يذكر حكم الام وكان القاضي الامام ابو خازم والقاضي الامام ابو الهيثم يقولان على قياس قول ابى حنيفة ر ح يضمن البائع قيمة الجارية ثم ولد للدعي وهو الاب ويضمن الاب له وهو ابنه قيمتها قال اكثر مشائخنا لا يضمن احدهما من الاب والابن لصاحبه شيئا بالاتفاق هكذا في المحيط * اذا ولدت الامة المبيعة ولدين في بطن واحد اقل من ستة اشهر فادعى البائع احدهما صححت دعوته ويثبت نسبهما منه ويبطل ما جرى فيه من العقود من متق وبيع وكذلك ان جاءت باحدهما اقل من ستة اشهر وبالاخر لاكثر ولو ادعاهما المشتري او لاثم البائع لم يصدق البائع وهما ابنا المشتري واوجنى على احدهما اخذ المشتري الارش ثم ادعاهما البائع صح والارش والكسب للمشتري ولو قتل احدا واخذ المشتري قيمته كانت قيمة المقتول لورثته ولا يتحول الى الدية ولو اعتق المشتري احدهما ثم قتل وترك ميراثا واخذ المشتري دية وارثه بالولاء ثم ادعاهما البائع تصح وبأخذ الدية والميراث من المشتري ويبطل الولاء كذا في محيط السرخسي * واذا ولدت الامة عند رجل ولدين في بطن واحد فباع احدهما وادعى المشتري الولد الذي اشتراه انه ابنه صححت دعوته ويثبت نسب الولدين منه ولا يعتق الولد الاخر ولا تصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط * باع احدا لتوا مبن وادعى نسب الاخر يثبت نسبهما ولو كان اعتقه مشترية بطل عتقه هذا اذا كان اصل العلوق في ملكه وان لم يكن اصل العلوق في ملك البائع والمسئلة بحالها يثبت نسب الولدين من البائع ايضا ويعتق الذي عند البائع على البائع ولا يبطل متق

في الذخيرة * ولو كان الابن ادعى الولد ثم ادعاه الاب او ادعيه منعانا لابن اولى هكذا
 في السراج الوهاج * ان ادعى ولد جارية ابنه والابن حر مسلم والاب عبدا ومكاتب او كافرا لم تصح
 دعوته ولو كان الاب مسلما والابن كافرا صحت دعوته وهو الصحيح ولو كانا جميعا من اهل الذمة
 وملتهما مختلفة جازت دعوة الاب فيه كذا في المبسوط * اذا حبست جارية الرجل في ملكه وولدت
 ولدا فادعاه الجد والوالد حي حقيقة او اعتبارا بان كان الوالد حرا مسلما فدعوة الجد باطلة فان كان
 الوالد نصرانيا والجد والحافد مسلمين او كان الاب عبدا او مكاتبوا والجد والحافد حريين صحت دعوة
 الجد ولو كان الاب مرتدا والجد والحافد مسلمين فدعوة الجد موقوفة عند ابي حنيفة راجح ان اسلم الاب
 بطلت دعوته وان مات او قتل على رده صحت دعوته وان كانوا جميعا احرارا ومسلمين ثم مات الاب
 والجارية حامل فوضعت حملها لاقل من سنة اشهر منذ مات الاب فادعاه الجد لم تصح دعوته
 وكذلك لو كان الاب نصرانيا والجد والحافد مسلمين ثم اسلم الاب والجارية حامله فوضعت حملها
 لاقل من سنة اشهر كانت دعوة الجد باطلة وكذلك لو كان الوالد مكاتباً فادعى بدل الكتابة فعتق
 قبل دعوة الجد او كان عبدا فاعتق قبل دعوة الجد كانت دعوة الجد باطلة كذا في المحيط * ولو كان الاب
 معتوها من حين العلوق الى حين الدعوة فدعوة الجد مقبولة فان افاق المعتوه ثم ادعى الجد فدعوته
 باطلة كذا في الحاوي * وان لم يدع الجد الولد حتى افاق الاب وانما ادعاه الاب بعد ما افاق
 في الاستحسان تصح دعوته هكذا في المحيط * الفصل الرابع عشر في دعوة ولد الجارية المشتركة
 اذا كانت الامة بين رجلين في ملكهما وولدت فادعاه احدهما ثبت النسب وصارت الجارية ام ولد له
 ويملك نصيب الشريك بالقيمة موسرا كان او معسرا ويضمن نصف العقر ولم يضمن من قيمة الولد شيئا
 كذا في الحاوي * فان قال المدعي لصاحبه ان هذه الجارية قد ولدت منك ولدا وادعيت به وقيل ان تلد مني
 وصارت ام ولدك وصدقه صاحبه في ذاك وكذبته الجارية فانهما لا يصدقان على الجارية وعلى ولدها
 حتى لا يبطل ما ثبت لهما من الحقوق من جهة المدعي ولا يبطل الضمان من المدعي ولكن يضمن
 المقر نصف قيمتها ام ولد ومن مشائخنا من قال هذا قولهما اما على قول ابي حنيفة راجح لا يضمن المقر
 للمقر له شيئا وقيل لا بل هو قولهم جميعا والاول اشبه واقرب الى الصواب فان اكتسب الجارية اكتسابا
 وقتلت هي او ولدها فذلك كله للمقر ولو قال هذا المدعي للشريك كنت اعتقتها انت قبلها هذا
 وصدقه الشريك في ذلك فالامة تعتق ولا ضمان على الواطئ في نصف قيمتها ولا في نصف عقرها

وكل واحد من الولدين في نصف القيمة وردت الورثة على البائع نصف ثمن كل واحدة من الجارينين
ونصف العقر من التركة فان لم يمت المشتري وادعى نسب الولدين وادعى البائع نسب الولدين
ايضا فهذا على وجهين الاول ان تكون الدعوة من البائع بعد دعوة المشتري وفي هذا الوجه
تصح دعوة البائع في الولد الذي يرد عليه وفي امه كيف ما جاء تا بالولدين لاقل من ستة اشهر من وقت
البيع او ستة اشهر وان ادعياهما جميعا ان جاء تا بالولد لسته اشهر فدعوة البائع صحيحة فيما صار له
ولا تصح دعوته فيما صار للمشتري وان جاء تا بالولد لافل من ستة اشهر فدعوة البائع أولى في الولدين
كذا في المحيط * باع ام وده والمشتري يعلم انها ام ولد للبائع فجاءت بولد فادعاه المشتري لا تصح
ويكون ابن البائع وان نفاه بثبت من المشتري استحسانا ويكون البائع بمنزلة امه وكذلك لو لم يعلم
المشتري بانها ام ولد للبائع الا ان الولد يكون حرا اذا نفاه البائع وادعاه المشتري كذا
في محيط السرخسي * الفصل الثالث في دعوة الرجل ولد جارية ابنه ولدت امه رجل فادعى
ابوه الولد ولم يكن اصل الحمل عند ابنه وكذبه الابن لم تجز دعوته الا ان يصدق المولى فتصح دعوته
ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي ويعتق على المولى وكذلك لو ادعى ولد مدبرة ابنه او ولد
ام ولده المقي من جهة الابن او ولد مكاتبه الذي ولدته في الكفاية او قبلها لا تصح دعوته الا بتصديق
الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى الابن امه حاملا وباعها قبل ان تلد ثم ولدت وادعاه
ابو البائع لا تصح دعوته هكذا في المبسوط * جارية لرجل حبلت في ملكه فباعها وهي حامل فقبضها
المشتري ثم اشترى البائع فوضعت حملها في يده لاقل من ستة اشهر فادعاه ابو البائع الاول وكذبه
ابنه في ذلك كانت دعوة الاب باطله ولو صدقه الابن كانت الجارية ام ولد له بالقيمة وبثبت نسب
الولد ويكون حرا بغير قيمة ولو ان المشتري لم يبعها من البائع ولكنه ردها بعيب بقضاء القاضي او بغير
قضاء القاضي او بخيار الشرط او بخيار الرؤية او كان البيع فاسدا وقد قبضها المشتري فبردها على
البائع بحكم فساد البيع ثم ان ابى البائع ادعى الولد فهذا الاول سواء كذا في المحيط * اذا كانت
لرجل امه وقد وطئها ثم ولدت بعد ذلك فادعاه ابوه جازت دعوته كذا في الحاوي * واذا قال الاب
ونعت على جارية ابني وانا اعلم انها عتي حرام تصح دعوته وبثبت نسب الولد كما لو لم يعلم
كذا في المحيط * اذا ادعى ولد جارية ابنه وضمن قيمتها لابن ثم استحقها رجل فانه يأخذها
وعقرها وقيمة ولدها من الاب ثم يرجع الاب على الابن بما اخذ منه من قيمة الجارية كذا

ابن شريكى والا صغرا بنى فان صدقه شريكه في ذلك يثبت نسب الاكبر من الشريك المصدق وصارت الجارية ام ولد له وضمن مدعى الا صغر نصف قيمتها ونصف عقرها موسرا كان او معسرا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا وفي الاستحسان يثبت نسب الا صغر من مدعى الا صغر ويضمن مدعى الا صغر قيمة الا صغر لشريكه وجميع عقرها وذكر في كتاب الدعوى انه يضمن نصف العقر واذا كذبه شريكه يثبت نسب الولد الا صغر من مدعى الا صغر وصارت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ولا يثبت نسب الاكبر من الشريك هكذا في المحيط * رجلان اشتريا جارية فولدت لستة اشهر فادعى احدهما الولد والاخر الام فادعوا دعوة صاحب الولد والجارية ام ولد له والولد حر ويضمن نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الجارية ولو ولدت بعد الشراء لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها صحت دعوة كل واحد ومدعى الام لا يضمن لشريكه ولا تسعى له الامة عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن نصف قيمتها ان كان موسرا وتسعى فيه ان كان معسرا ولا يضمن نصف العقر ولا يضمن مدعى الاول للثاني قيمة الولد ولا قيمة الجارية ولا عقرها فان ولدت الجارية بنتا لستة اشهر من وقت الشراء ثم البنت ولدا فدعى احدهما الولد الاول والاخر الثاني معا والجدة حية او ميتة صحت دعوة كل واحد فصارت الجدة ام ولد الاول وعابه نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يلزمه قيمة الولد ويضمن مدعى الصغرى للكبرى نصف عقرها وهو الاصح ويضمن مدعى الكبرى نصف قيمة الجدة ونصف عقرها ولا يضمن شيئا من قيمة الكبرى فان كانت الجدة قتلت قبل الدعوة فاخذ قيمتها بينهما نصفان ثم ادعى الم يضمن من قيمة الجدة شيئا ويضمن مدعى الكبرى للآخر عقر الجدة بالافرار بالوطى ولا يضمن من قيمة الام شيئا عند ابي حنيفة ر ح وعندهما نصف قيمة الام ان كان موسرا ومدعى الصغرى لاضمان عليه والولد الاكبر للذي ادعاه ولا تصير ام ولد الثاني وان ولدت الجدة ولدا لاقل من ستة اشهر والمسئلة بحالها بطلت دعوة الكبرى وصحت دعوة الصغرى وامها ام ولد له ويضمن نصف قيمة الكبرى لشريكه ونصف عقرها وصارت ام ولد له ومدعى الكبرى يضمن نصف قيمة الجدة لشريكه وصارت ام ولد له ان كانت حية ولا تصير ان كانت ميتة كذا في محيط السرخسي * رجلان اشتريا جارية فولدت في ملكهما واد الاقل من ستة اشهر فادعى الولد احدهما صحت دعوته وكانت الجارية ام ولد له وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم ادعى الولد موسرا كان او معسرا

جارية بين اثنين قال احدهما هذه ام ولدي وام ولدك او قال ام ولدنا فان صدقه صاحبه في ذلك صارت التجارية ام ولد للمقر ولا ضمان لواحد منهما على الآخر كما لو ادعى عياض معاوان كذبه صاحبه في ذلك ضمن المقر لشريكه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وضمن ايضا نصف العقر لشريكه ثم يكون نصف التجارية ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد فان عاد الشريك الى التصديق صارت ام ولد بينهما ويرد ما اخذ من الضمان وان لم يعد الى التصديق فنصفها ام ولد للمقر ونصفها موقوف بمنزلة ام الولد يخدم المقر يوم ما يوقف يوما فان مات احدهما ففي فصل التصديق عتقت ابهما مات ولا سعاية عليها للحبي في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها السعاية وفي فصل النكذب كذلك تعتق ابهما مات ولا سعاية عليها للمكر وان مات المنكر عتقت ولا سعاية عليها للمقر عند ابي حنيفة رح خلا فاليها كذا في المحيط * ولو كانت التجارية بين ثلثة او اربعة او خمسة فادعوه معا فهو ابهم جميعا ثابت نسبه منهم والجارية ام ولد لهم عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لا يثبت من اكثر من اثنين وقال محمد رح لا يثبت من اكثر من ثلثة كذا في البدائع * واذا كانت الانصاء مختلفة والحكم في حق الولد لا يختلف اما الاستيلاء فيثبت في حق كل واحد بحصته كذا في الحاوي * دعوة الولد اذا تعذرا اعتبارها دعوة الاستيلاء تعتبر دعوة التحرير قال محمد رح في الزبادات جارية بين رجلين ولدت لسنة اشهر فصاعدا منذ ملكاها ثم جاءت بولد آخر بعد ذلك لسنة اشهر فصاعدا منذ ولدت الولد الاول فقال احد المولىين الاصغر ابني والاكر ابن شريكي فان صدقه شريكه يثبت نسب الولد الاصغر من مدعى الاصغر وتصير التجارية ام ولد لمدعى الاصغر وضمن مدعى الاصغر لشريكه نصف قيمة التجارية موسرا كان او معسرا وضمن نصف عقرها ايضا ولا يضمن من قيمة الولد شيئا ويثبت نسب الولد الاكبر من مدعى الاكبر ويصير مدعى الاكبر معتق الاكبر وهو مشترك بينهما وعلى مدعى الاكبر نصف قيمة الاكبر لشريكه ان كان موسرا وان كان معسرا سعى الاكبر في نصف قيمته ولا تصير التجارية ام ولد لمدعى الاكبر ويضمن مدعى الاكبر نصف العقر لمدعى الاصغر هذا اذا صدقه شريكه فاما اذا كذبه فالجواب في حق مدعى الاصغر ما ذكرنا ولا يثبت نسب الاكبر من واحد منهما ولكن يعتق الاكبر ويكون حكمه حكم عبد مشترك بين اثنين شهد احدهما على صاحبه بالعق وصاحبه منكرو هذا الذي ذكرنا كله اذا قال احد المولىين الاصغر ابني والاكر ابن شريكي فاما اذا قال الاكبر ابن شريكي

يضمن وينبغي ان يضمن للبائع لاصحابه وعلى البائع ان يرد جميع الثمن الى صاحب الملك الآخر قال
مشائخنا ينبغي ان يضمن جميع العقر لاصحابه لانه ظهر انه اقرب وطى ام ولد لاصحابه كذا في محيط السرخسي *
هذا اذا علم المالك الاول من المالك الآخر فاما اذا لم يعلم ثبت نسب الولد منهما وتصير الجارية
ام ولد لهما ولا عقر على واحد منهما لاصحابه ويضمنان نصف العقر للبائع والى هذا مال شيخ الاسلام
وبعض مشائخنا قالوا لا عقر على واحد منهما اطلاقا والى هذا مال شمس الائمة السرخسي والاول
اشبه باصول اصحابنا كذا في المحيط * امة بين رجل وصغير ولدت فادعى الرجل وابو الصغير
ثبت من صاحب الرقبة كذا في محيط السرخسي * امة بين رجلين جاءت بولد فادعى احدى
في مرض موته صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وتصير الجارية ام ولد وتعتق من جميع المال
اذا مات وهذا اذا كان الولد ظاهرا اما اذا لم يكن ظاهرا يعتق من الثلث كذا في المحيط * لو كانت
جارية بين رجل وابيه فولدت فادعى اباها معاجلته ابن الاب استحسانا وضمنت نصف قيمة الام ونصف
عقرها وضمنت الابن نصف العتق ايضا فيكون قصاصا وكذا الجدا ابو الاب اذا كان الاب ميتا واما
الاخ والعم والاجنبي فهم كلهم سواء كذا في الحاوي * ولو كان بين الجد والحافد جارية فادعى اباها
جميعا والاب قائم ثبت النسب منهما جميعا كذا في شرح الطحاوي * ابن سماعة عن محمد بن حنفى رجل
وطى جارية مشتركة بين ابنه وبين اجنبى فولدت قال عليه نصف قيمة الام لابن وعليه الآخر نصف
قيمتها ونصف عقرها كذا في المحيط * روى عن ابي يوسف رجلى جارية بين رجل وابنه وجده
جاءت بولد ادعى جميعا معا فالجد اولى وعليهما مهر تام للجد اذا صدقهما الجد انهما وطئها
فان لم يصدقهما فلا شيء عليهما ولا تحل هذه الجارية للجد وان كذبهما فى الوطى فليس هذا كالابن
اذا ادعى انه وطى جارية ابية وكذبه الاب فانها لا تحرم عليه كذا فى الحاوي * الامة اذا كانت
بين مكاتب وحر فولدت فادعى المكاتب نسب الولد حتى يثبت نسب الولد منه ضمن نصف قيمة
الجارية ونصف عقرها لشريكه واذا كانت بين حر وعبد تاخر وولدت ولدا فادعى العبد نسب هذا
الولد حتى يثبت نسب الولد منه لا يضمن العبد من قيمة الجارية لشريكه شيئا كذا فى المحيط *
واذا كانت بين حر ومكاتب فالحر اولى كذا فى الحاوي * جارية بين مسلم وذمى ولدت فادعى اباها
فهو ابن المسلم عندنا فان كان الذمى قد اسلم ثم جاءت الامة بولد فادعى اباها فهو ابنهما ويرثانه
سواء كان العلوق بالجارية قبل اسلام الذمى او بعده واذا كانت الامة بين مسلمين فارتد احدهما

ولا يضمن اشريكه شيئا من عقرها فالجواب في الولد كالجواب في العبد اذا كان بين اثنين اعتقه احدهما كذا في المحيط * اذا كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولدين فادعى كل واحد احد الولدين فان جاءت في بطن واحد فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما جميعا معا ثبت النسب منهما جميعا فاما اذا سبق احدهما بالدعوة ثبت نسب الولدين منه وعتقا وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية ونصف العقر لصاحبه ولو ولدا في بطنين مختلفين فادعى احدهما الاكبر والاخر الاصغر وخرج الكلام منهما معا ثبت نسب الاكبر من مدعى الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية لمدعى الاصغر مع نصف العقر ويثبت نسب الاصغر من مدعى الاصغر في الاستحسان ويغرم العقر لمدعى الاكبر هذا اذا خرج الكلام منهما معا ولو ادعى الاكبر ولا يثبت نسب الاكبر وعتق وصارت الجارية ام ولد له ويغرم للآخر نصف قيمة الجارية مع نصف العقر فبعد ذلك لو ادعى الآخر الاصغر فقد ادعى ولدا ام ولد الغير فيحتاج الى تصديقه فلو صدقه ثبت النسب ويكون كام الولد وان كذبه لا يثبت النسب ولو ان احدهما ادعى الاصغر ولا عتق الاصغر ويثبت نسبه منه وصارت الجارية ام ولد له ويغرم نصف قيمة الجارية للآخر مع نصف العقر والاكبر رقيق بينهما واذا ادعى الآخر الاكبر بعد ذلك صار كعبد بين اثنين اعتقه احدهما عتق نصيبه ويثبت نسبه منه والآخر بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى وان شاء ضمن المعتق ان كان موسرا وان كان معسرا فله الخيار بين السعاية والعتق عند ابي حنيفة رح وعندهما ان كان موسرا فله الضمان وان كان معسرا فله السعاية لا غير هكذا في شرح الطحاوي * رجل مات وترك ابنتين وجارية فظهر بها حبل فادعى احدهما ان الحبل من ابيه وادعى الآخر ان الحبل منه وكانت الدعوة منهما معا فالحبل من الذي ادعاه لنفسه ويغرم الذي ادعاه لنفسه نصف قيمتها ونصف عقرها لشریکه وكذلك ان كان الذي ادعاه لنفسه سبق بالدعوة فان كان الذي ادعى الحبل للاب بدأ بالاقرار لم يثبت من الاب بقوله ولكن يعتق عليه نصيبه من الام وما هو في بطنها كذا في المبسوط * ولا يضمن المدعى لاخته شيئا من الام ولا من الولد كذا في المحيط * وتجوز دعوة الآخر ويثبت نسب الولد منه ولا يضمن من قيمة الام شيئا ويضمن نصف عقرها ان طلب ذلك اخوة كذا في المبسوط * امة بين رجلين ملك احدهما نصيبه منذ شهر والآخر منذ ستة اشهر فجاءت بولد فادعاه فهو لا قدمها ملكا ويضمن نصف قيمتها ونصف العقر ولم يذكر في الكتاب لمن

بينته انه ابنه من امته هذه منذ سنة والصبي مشكل السن فالبيئة بينة الذي في يديه كذا في المحيط *
 زوجان رفيقان في ايديهما صبي يقيم ان البيئة انه ابنتهما واقام حر ذمي او مسلم انه ابنه من امرأته
 الحرة هذه يقضى للحرك كذا في محيط السرخسي * لو كان الصبي في يد رجل فاقام رجل البيئة انه
 ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد البيئة انه ابنه ولم ينسبه الى امه فانه يقضى به للمدعي
 وكذلك اذا كانت الام هي المدعية كذا في المبسوط * صبي في يد ذمي اقام مسلم بينة من المسلمين
 او اهل الذمة انه ابنه ولد على فراشه واقام ذمي من اهل الذمة البيئة على مثل هذا يقضى للمسلم
 وان كان شهود الذمي مسلمين يقضى له دون المسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح
 امة لها ابنان والامة مع احد ولديها في يد رجل والولد الآخر في يد رجل آخر فادعى كل واحد
 منهما ان الامة له وان الابنين ابناؤه ولدا من هذه الامة قضى بالامة وبالولد بن جميعا للذي في يديه
 الامة سواء ولد في بطن واحد او في بطنين مختلفين واذا ادعى كل واحد منهما الامة مع الولد
 الذي في يديه لا غير ان ولدتهما في بطن واحد فهذا والاول سواء وان ولدتهما في بطنين فان لم يعلم
 الاكبر من الاصغر قضى بالامة للذي في يديه ويتقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه
 واما اذا علم الاكبر من الاصغر والاكبر في يدي الذي الامة في يديه فانه يقضى له بالامة
 والولد الاكبر ولا يقضى له بالولد الاصغر وان كان الاكبر في يدي الذي ليست الامة في يديه
 فانه يقضى لكل واحد منهما بالولد الذي في يديه واما الامة فقد ذكر في الكتاب انه يقضى بها
 للخارج الذي الاكبر في يديه هكذا في المحيط * غلام وامة في يد رجل فاقام آخر البيئة ان
 هذه الامة امته ولدت هذا الولد منه على فراشه واقام ذواليد البيئة انها امته ولدت هذا الغلام
 على فراشه فبينت ذى اليد اولى وهذا اذا كان الغلام صغيرا وكبيرا مصداق لذي اليد فان كان كبيرا
 يدعي انه ابن الآخر فاني اقضي بالغلام والامة للمدعي كذا في المبسوط في باب الولاء والشهادة
 عليها * قال محمد ر ح حرة لها ابن وهما في يدي رجل واقام رجل آخر بينة انه تزوجها وانها
 ولدت منه هذا الولد على فراشه واقام ذواليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى بالولد لذي اليد
 سواء ادعى الغلام انه ابن ذى اليد او ابن الخارج ولو كان الذي هما في يديه من اهل الذمة
 وشهوده مسلمون والذي يدعيه مسلم وشهوده مسلمون والمرأة من اهل الذمة قضيت بالمرأة
 والولد للذي هما في يديه وان كانت المرأة مسلمة في هذه الصورة يقضى بالمرأة والولد للمدعي

ثم جاءت بولد فاد عياه فهو ابن المسلم منهما علقت قبل ارتداد الآخر وبعده واذا صار المسلم اولى بالولد صارت الجارية ام ولد له وضمن للمرتد مثل قيمتها وبتقاصان في العقر كذا في المحيط * ولو كانت بين مسلم وذمي ثم ارتد المسلم ثم اد عياه فهو ابن المرتد وهي ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها ويضمن الذمي له نصف العقر وان سبق احد الشريكين بالدعوة في هذه النصول كلها فهو اولى كائنا من كان كذا في الحاوي * امة بين مسلم ومتردد فاد عياه ثبت من المسلم كذا في محيط السرخسي * ولو كانت بين مجوسي وكتابي في الاستحسان يثبت من الكتابي كذا في شرح الطحاوي * امة بين مسلم وذمي ومكاتب ومدبر وعبد فاد عوا فالحر المسلم اولى وعلى كل واحد العقر بحصة الشركاء كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الامة بين مجوسي حر وبين مكاتب مسلم جاءت بولد فاد عياه فهو ابن المجوسي كذا في المحيط * امة لذمي باع نصفها من مسلم ثم ولدت لافل من ستة اشهر فاد عياه فهو ابن الذمي وبطل البيع كذا في المبسوط * اذا كانت الامة بين رجلين فعلمت ثم باع احدهما نصيبه من صاحبه ثم وضعت لافل من ستة اشهر فاد عياه المشتري ثبت نسبه منه وبطل البيع ويسترد الثمن ويغرم حصة البائع من قيمتها وعقرها وكذلك لو كان البائع هو الذي ادعاه كذا في الحاوي * ولو اد عياه فهو ابنتهما كذا في المحيط * الفصل الخامس في دعوة الخارج وذى اليد ودعوة الخارجين صغير لا يتكلم في يدرجل يدعيه انه ابنه يثبت النسب منه استحسانا اذا لم يعبر من نفسه وان ادعاه آخر انه ابنه يثبت نسبه صدقه ذواليد او كذب استحسانا لا قياسا ولو ادعاه ذو اليد ورجل آخر فذواليد اولى واوسبق احدهما بالدعوة فهو للسابق كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح في الاصل لو ان حرا مسلما في يديه غلام يدعي انه ابنه جاء مسلم حرا وذمي او عبدا واقام بينة انه ابنه ولا بينة لصاحب اليد قضى بنسبه من المدعي ذكر شيخ الاسلام يكون الولد حرا في ذلك كله وذكر شمس الائمة الحلواني ويكون الصبي حرا الا في العبد خاصة وهو الاشبه كذا في المحيط * الخارج وذواليد اقاما البينة على البينة فذواليد اولى كذا في محيط السرخسي * وان اقام كل واحد من الخارج وذى اليد البينة انه ابنه من امرأته هذه قضى بنسبه من ذى اليد ومن امرأته وان جحدت هي ذلك وكذلك لو جحد الاب وادعت الام كذا في المبسوط * اذا كان الصبي في يدي رجل اقام رجل البينة انه ابنه ولد من امته هذه منذ اكبر من ستة اشهر واقام الذي في يديه

انه ابن تسع سنين وشهد ان اوراق الآخرا بن عشر سنين وهو يصالح ابن تسع سنين وابن عشر سنين فعلى قول
 ابي يوسف ومحمد راجح بسقط اعتبار التاريخ ويقضى بينهما باتفاق الروايات وذكر شمس الأئمة الحلواني في
 شرحه واء على قول ابي حنيفة راجح ذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما قال وهو الصحيح هكذا في المحيط *
 لقيط ادعاه رجلان انا ماحد هما البينة انه ابنه واقام الآخر البينة انه بنه فاذا هو خشي فان كان يقول
 من مبال الرجال فهو ولد على الابن وان كان يقول من مبال التجارية فهو ولد على البنت فان بال
 منهما فالحكم الاسبق فان بال منهما معا ولم يسبق احدهما قال ابو حنيفة راجح لا علم لي بذلك
 فيقضى بينهما وثا لا يقضى باكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء فهو مشكل بالاتفاق
 كذا في شرح المنظومة * لو ادعى عبد مسلم انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعى ذمي
 انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه قضى للحر الذمي كذا في المبسوط * صبي في يدي رجل
 يدعى نسبه خارجا احدهما مسلم والاخر ذمي واقام كل واحد منهما بينة من المسلمين انه ابنه
 قضى بالنسب من المسلم وبرح المسلم على الذمي بحكم الاسلام كذا في المحيط * لو ادعى يهودي
 نصراني ومجوسي واقام كل واحد منهم البينة قضيت لليهودي والنصراني كذا في المبسوط *
 صبي في يدي رجل ادعاه حر مسلم انه ابنه من هذه المرأة وادعاه عبد او مكاتب انه ابنه من هذه
 المرأة قضى للحر ولو ادعاه عبد انه ابنه ولد على فراشه من هذه الامة وادعاه مكاتب انه ابنه ولد
 من هذه المكاتبه قضى للمكاتب كذا في المحيط * الفصل السادس في دعوة الزوجين والولد
 في ايديهما او في يد احدهما اذا كان الصبي في يد الرجل وامرأته فادعى الرجل انه ابنه من
 غيرها وادعت المرأة انه ابنها من غيره فهو بينهما جميعا هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهرا وان لم يكن
 النكاح ظاهرا بينهما يقضى بالنكاح بينهما كذا في شرح الطحاوي * ولو كان الولد في يد الزوج فقال
 الزوج هذا ابني من امرأة اخرى وقالت المرأة هذا ابني منك والقول قول الزوج ولو كان
 الوالد في يد المرأة وقالت المرأة هذا ابني من زوج آخر كان لي قبلك وقال الزوج هذا ابني منك
 فالقول قول الزوج ايضا كذا في الذخيرة * ولو ادعى الزوج اولا انه ابنه من غيرها وهو في يديه
 يثبت النسب من غيرها فبعد ذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منهما وان ادعت المرأة اولا
 انه ابنها من غيره وهو في ايديهما فادعى الرجل انه ابنه من غيرها بعد ذلك فان كان بينهما نكاح
 ظاهر لا يقبل قولهما فهو بينهما وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدقها

سواء كان شهود ذى اليد مسلمين او كانوا من اهل الذمة كذا فى المحيط * ولو اقام البينة انه تزوجها في وقت واقام ذواليد البينة على وقت دونه فاني اقضي بها للمدعي كذا فى المبسوط *
 واو اقام ذواليد بيته انها امرأته تزوجها وولدت هذا الولد منه على فراشه واقام آخريته انها امته وولدت هذا الغلام في ملكه على فراشه فانه يقضى بالولد للزوج وبملك الامه للمدعي وكان الولد مع الامه مملوكين له الا ان الولد يعتق باقرار المدعي وتصير الجارية ام ولد له باقراره ايضا قال الا ان يشهد شهود المدعي انها غرته من نفسها بان زوجته نفسها على انها حرة فحينئذ يكون الولد حرا بالقيمة كذا فى المحيط * لو ان رجلا في يديه امته ولدا فاقام آخر البينة انها امته ابية ولدت هذا الغلام على فراش ابية وابوه ميت وشهد آخرون انها امته للذي هي في يديه ولدت الولد في ملكه وعلى فراشه وانه ابنه قضيت بالولد للميت الذي ليس في يديه وجعلت الامه حرة وولاءه للميت ولا تقضي للذي هي في يديه بشيء من ذلك كذا فى الحاوي * لو كان الصبي في بدرجل فاقامت امرأة البينة انه ابنها قضيت بالنسب منها وان كان ذواليد يد عبده لم يقض له به ولو لم تقم المرأة الا امرأة واحدة شهدت انها ولدت فان كان ذواليد يدعي انه ابنه او عبده لم يقض للمرأة بشيء وان كان الذي في يديه لا يدعي فاني اقضي به للمرأة بشهادة امرأة واحدة وهذا استحسان كذا فى المبسوط *
 صبي في يدي امرأة ادعت امرأة اخرى انها ابنها واقامت على ذلك امرأة واقامت المرأة التي في يديها امرأة انها ابنها يقضى للتي في يديها ولو شهد لكل واحد منهما رجلاان قصي لذى اليد ولو شهدت لصاحبة البد امرأة واحدة وشهد للخارجة رجلاان يقضى للخارجة كذا فى المحيط *
 صبي في بدرجل لا يدعيه فاقامت امرأة البينة انها ابنها ولدت واقام رجل بيته انه ابنه ولد على فراشه ولم يسم امه جعلته ابن الرجل والمرأة وكذلك لو كان في يد المرأة ومن ضرورته القضاء بالفراش بينهما كذا فى المبسوط * قال ابو حنيفة رح خارجان اقام كل واحد البينة انه ابنه ولد على فراشه من امرأته هذه جعل ابن الرجلين والمرأتين وقال لا يجعل ابن الرجلين لا غير كذا فى محيط السرخسي *
 قال محمد رح صبي في يدي رجل جاء رجلاان ادعى كل واحد منهما انه ابنه واقام على ذلك بيته قضى بنسبه منهما وان وقتت احدى البينتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سن الصبي فان كان موافقا لاحد الوقتين مخالفا للوقت الآخر يقضى للذي كان وقته موافقا لسن الصبي وان كان مخالفا لاحد الوقتين يفتن مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكل وان كان مشكلا للوقتين فحوان شهدا احدا لغيره

كتاب الدعوى (١٧٣) (الباب الرابع عشر) الفصل الثامن

رجل في يده امة له منها ولد فقام البينة ان هذه الامة لزيد هذا زوجها منه ثم ولدت منه هذا الابن واقام زيد البينة ان الامة التي في يديه زوجها منه وولدت له هذا الابن الآخر يقضى لكل واحد الابن الذي في يده وتوقف الامة في يدي ذي اليد ليطأها احدهما وايهما مات عتقت بموته كذا في محيط السرخسي *

جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل ان ذا اليد زوجها منه وولدت وادعى ذو اليد ان هذه الجارية في يد المدعي زوجها مني والولد مني يثبت نسبه منهما وعتق ويتوقف حكم الجارية ليطأها احدهما فاذا مات احدهما عتقت الجارية كذا في التاتارخانية فالا من الخزانة * ان كانت الامة في يدي رجل وفي يديه ولدها وادعى رجل انه تزوجها بغير ان مولاهما فولدت له على فراشه هذا الولد الذي في يد مولاهما بعدما تزوجها بسة ، اشهر واقام البينة على ذلك واقام المولى البينة انه ابنه ولد على فراشه من امته هذه فاني اقضي بالولد للزوج وانت نسبه منه واعتقه باقرار المولى واجعل الامة بمنزلة ام الولد اذا مات المولى عتقت كذا في الحاوي * امة في يد رجل ولدت فادعى وادها وقال لرجل آخر هي امك زوجتيه لو صدق الآخر ولا يعرف ان اصلها كان للآخر فالولد حر ثابت النسب من ذي اليد وامه ام ولد له لكن بضمن قيمتها للدق له ولو عرف ان اصلها كان للمقر له يثبت النسب منه وكانا مملوكين له وان كان الاصل لا يعرف لهذا قال هذا بعتكها وقال الآخر ان الولد ولد زوجه حتى ضمن ابو الولد قيمتها ولا بضمن العقر وكذلك لو قال ابو الولد بعثني هذه الجارية وقال الآخر بل زوجتك فهذا اول سواء وان كان يعرف ان الاصل لهذا فانه يأخذ الام وولدها مملوكين في جميع ذلك ما خلا خصامة واحدة وهي ان يتربانه باعها منه فحينئذ لا سيل له عليها ولا يغرم ابو الولد القيمة في هذا الفصل ولكن عليه العتق وكانت بمنزلة ام الولد موقوفة كذا في المبسوط * قال محمد ر ح اذا ادعى الرجل امة في يد رجل انه تزوجها فانها ولدت منه هذا الولد وقال المولى بعتكها بالف درهم وهذا الولد منك قال هذا الولد ثابت النسب من المستولد ويعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له وتكون موقوفة لا تحدم واحدا منهما الا يحل للزوج شيئا وكذا لا يحل للمولى غشيانها وعلى الزوج المهر قضاء عن الثمن وان كان المستولد ادعى الشراء والمولى ادعى انه زوجها منه وباقي المسئلة بحالها فالولد ثابت النسب منه والجارية مع الولد رقيقين للمولى ولا يحل للمستولد وطئها فيحل للمولى وطئها كذا في المحيط *

الفصل الثامن في دعوى الولد من الزنا وما في حكمه اذا زنى رجل بامرأة فجاءت بولد فادعاه الزاني لم يثبت نسبه منه وام المرأة فيثبت نسبه منها وكذلك لو ادعى رجل عبدا صبيبا في يد

ذلك الرجل هذا اذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه اما اذا كان يعبر عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فالقول قول الغلام ايهما صدقه يثبت نسبه منه بنصديقه كذا في السراج الوهاج * ادعت على زوجها ان هذا ولدي منك والولد في يدها وشهدت امرأة على الولادة وكذبها الزوج قال محمد رح اذا الزمها الزمه كذا في الوجيز للكردي * امرأة لها زوج ادعت صبيا انه ابنها منه وانكر الزوج ذلك لم تصح دعوتها حتى تشهد امرأة على الولادة وان كانت معتدة وادعت النسب على الزوج احتاجت الى حجة تامة عند ابي حنيفة رح وان لم تكن معتدة ولا منكوبة يثبت النسب من غير حجة ولو صدقها الزوج فهو ابنهما وان لم تشهد امرأة على الولادة هكذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين رح * لو كان الزوج يدعي الولد وكذبت المرأة وبرهن امرأة على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة اذا ادعت المرأة الولادة كذا في الوجيز للكردي * صبي في يد رجل وامرأة ادعت المرأة انه ابنها من الرجل وادعت الرجل انه ابنه من غيرها فهو ابن الرجل دون المرأة فان جاءت المرأة بامرأة تشهد لها على الولادة كان ابنها منه وكانت زوجته بهذه الشهادة ولو كان الصبي في يد الرجل دونها والمرأة امرأته والمسئلة بحالها فقامت المرأة امرأة تشهد لها على الولادة فانه لا يكون ابنها منه ويكون ابن الرجل كذا في محيط السرخسي * اذا تصادق الرجل والمرأة الحرة على ولد في يد احدهما انه ابنهما فهو ابنهما والمرأة امرأة الرجل فان كانت المرأة لا تعرف انها حرة وقالت انا ام ولدك وهذا ابني منك وقال الرجل لا وانت امرأتني فهو ابنهما ولكنها اقرت له بالرق وهو كذبها في ذلك فلم يثبت الرق عايبها وهو قد ادعى عليها النكاح وهي قد كذبت فلا يكون بينهما نكاح وكذا لك لو ادعت انها زوجته وقال الرجل هي ام ولدي فهذا والاول سواء كذا في المبسوط * ولو قال الرجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح جائز وقالت المرأة هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنهما وكذلك لو قالت المرأة للرجل هذا ابني منك من نكاح جائز وقال الرجل هذا ابني منك من نكاح فاسد فهو ابنهما ويكون القول قول من يدعي الجواز كذا في المحيط * فان قال الزوج من فاسد يسأل ليخبر من وجه الفساد ويفرق بينهما ويكون تغريفا بالطلاق في حق المهر والنفقة حتى يلزمه المهر والنفقة وان كان المدعي للفساد المرأة لا يفرق كذا في محيط السرخسي * الفصل السابع في دعوة نسب ولد امة الغير بحكم النكاح رجل

وهذا الولد منه وصدقته المرأة واقتر فلان بذلك فان نسب الولد ثابت من الزوج كذا في المبسوط * العصر التاسع في دعوى المولى وإداعته قال محمد ر ح اذا زوج الرجل امته من عبده فجاءت بولد لسنة اشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وان نفاه الزوج لم ينتف منه فان ادعاه المولى وقال هذا ابني لم تجرد عوته ولم يثبت نسب الولد منه ولكن يعتق الولد باقراره وتصير الجارية ام ولد له واذا قال في مسئلتنا هذه هذا ولدي من هذه الجارية من الزنا لا تصير الجارية ام ولد له هذا اذا جاءت بالولد لسنة اشهر من وقت النكاح فلو جاءت به لاقل من سنة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه من الزوج فان ادعاه المولى يثبت نسبه منه ويحكم بفساد النكاح كذا في المحيط * لو كان زوج امته من عبد غيره باذن مولاه او من حر فجاءت بولد لسنة اشهر فصاعدا فدعاه المولى وصدقه الزوج او كذبه فهو ابن الزوج ولكن يعتق على المولى باقراره انه ابنه وان لم يثبت النسب وتكون امه بمنزلة ام ولد له كذا في المبسوط * وهل يحكم بفساد النكاح ان كذبه الزوج لا شك انه لا يحكم بفساد النكاح واما اذا صدقه قال بعضهم يحكم بفساد النكاح ومنهم من قال لا يحكم بفساد النكاح الا اذا كان الزوج اقربان الولد من المولى حبلت منه قبل النكاح فحينئذ يحكم بفساد النكاح واذا زوج الرجل امته من رجل ثم باعها ثم جاءت بولد لسنة اشهر فصاعدا من وقت النكاح ولا قل من سنة اشهر منذ باعها المولى فدعاه المولى فانه لا يصدق في حق النسب ولا يعتق الولد ولا ينقض البيع والولد ابن الزوج على حاله وان ادعاه المشتري لا تصح دعوته في حق النسب ولكن يعتق الولد وتصير الجارية ام ولد له كذا في المحيط * اذا تزوجت امه رجل بغير اذنه ثم ولدت لسنة اشهر فدعاه الزوج والمولى فهو ابن الزوج ويعتق بدعوى المولى وكذلك ام ولد الرجل تزوجت بغير اذنه ودخل بها الزوج فجاءت بولد لسنة اشهر فدعاه او نفاه او ادعاه احدهما ر نفاه الآخر فهو ابن الزوج على كل الاحوال كذا في الحاوي * اقام مولى الامة بينة على ولدانه ولدله من امته على فراشه وادعى آخر انه تزوجها بغير اذن مولاه فولدت على فراشه هذا الولد الذي في يد المولى يقضى بالولد للزوج ويعتق الولد باقرار المولى للحال وتعتق امه اذا مات المولى كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح رجل له امه لها اولاد قد ولدتهم في بطون مختلفة من غير زوج فقال المولى في صحته احد هؤلاء ابني فما دام المولى حيا يجبر على البيان فان مات قبل البيان اجمعوا على ان النسب لا يثبت حتى لا يرث واحد منهم من الميت و اجمعوا على ان

رجل انه ابنه من الزنا لم يثبت نسبه منه كذبه المولى او صدقه ولو ملك الولد بوجه من الوجوه عتق عليه فان ملك امه لم تصرام ولد كذا في البدائع * وكذلك اذا قال المدعي هذا ابني من فجور او قال فجرت بها فولدت هذا الولد او قال هذا ابني من غير رشدة وكذلك ان كان هذا الولد لابى المدعي او لخاله او لرجل ذي رحم محرم من المدعي لا يثبت نسبه من المدعي اذا قال هو من زنى ولا يعتق هذا الولد على هؤلاء وهذا بخلاف ما اذا كان الولد لابن المدعي فانه يثبت نسب الولد منه وان قال هو من زنى كذا في المحيط * وان قال المدعي هو ابني وهو غير الاب ولم يقل من الزنا ثم ملكه يثبت النسب ويعتق وكذلك لو قال هو ابني من نكاح فاسد او شراء فاسد اراد على شبهة او قال احملها الى المولى وكذب لم يثبت النسب مادام عبد الغيرة فاذا ملكه المدعي يثبت النسب وعتق عليه وان ملك الام تصير ام وادله كذا في الحاوي * رجل اقرانه زنى بامرأة حرة وان هذا الولد ابنه من الزنا وصدقته المرأة فان النسب لا يثبت من واحد منهما فان شهدت القابلة بذلك يثبت نسب الولد من المرأة دون الرجل كذا في المبسوط * وان اقر الرجل بالزنا بامرأة حرة او امه وان هذا الولد منها من الزنا وادعت المرأة نكاحا جائزا او فاسدا فانه لا يثبت النسب من الرجل وان ملكه ولكن يعتق عليه اذا ملكه ولا حد عليه وعليه العقر وكذلك اذا اقامت شاهدا واحدا لا يثبت النسب من الرجل وان كان الشاهد عدلا وعليه العقر وعليها العدة في الفصلين كذا في الذخيرة * وان ادعى صبييا في بدي امرأة فقال هو ابني من الزنا وقالت المرأة هو من النكاح لم يثبت النسب فان قال بعد ذلك من نكاح يثبت النسب وكذلك لو ادعى الرجل النكاح وادعت المرأة انه من الزنا لم يثبت النسب فان عادت الى التصديق يثبت نسبه منه كذا في الحاوي * وان ادعى الرجل النكاح وادعت هي انه من الزنا ولو كان الولد في يد الرجل يثبت النسب منه وان كان في يد المرأة لم يثبت نسبه واذا ملكه يثبت النسب وان ملكه امه صارت ام وادله ولا حد عليه وعليه العقر وعليها العدة كذا في محيط السرخسي * اذا اقام الرجل شاهدا واحدا على النكاح لا يثبت النسب من الرجل اذا كان الولد في يد المرأة وكذلك اذا اقام شاهدين غير انهما لم يزركما او كانا محدودين في قذف او عيبين فاني لا اثبت النسب واوجب المهر والعدة هكذا في المحيط * وان كانت للرجل امرأة ولدت على فراشه ولد افعال الزوج زنيته بها وولدت هذا الولد منه وصدقته المرأة في ذلك فان نسب الولد يثبت منه كذا في الذخيرة * اذا ولدت امرأة الرجل على فراشه وقال الزوج زنى بك فلان

بغلام ثم ماتت المنكوحه والامة فقال الرجل احدهما ابني ولا اعرف من هوفانه لا يثبت نسب
واحد منهما منه لكن يعتق من كل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * وكذلك رجل له عبدان
فقال احدهما ابني او قال هذا ابني او هذا لم يثبت نسب واحد منهما ولكن يعتق احد هما بغير منه
فيشيع العتق فيهما عند فوت البيان السابق بالموت كذا في المبسوط * امه ولدت اولاداً في بطون
مختلفة فشهد ثلاثة نفر على اقرار المولى شهد احد هم انها حين ولدت الاكبر اقر المولى انه ابنه وشهد الثاني
انها حين وادت الثاني اقر المولى انه ابنه وشهد الثالث انه اقر بالتالي والمولى بجحد جميع ذلك قال
محمد رح الولد الاكبر عبده ببيع والثاني حكمه حكم ولد ام ولد وان لم يثبت نسبه ويثبت نسب الولد الثالث
الا ان ينفيه هكذا في فتاوى قاضيخان في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى * الفصل العاشر في دعوة
الرجل الولد لنفسه بعد الاقرار انه لفلان اذا كانت الامة في يدي رجل ولدت غلاماً فاقروا مولى الامة ان هذا
الغلام من زوج حرا وعبد زوجها اياه ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه ان صدقه المقر له في ذلك لا تصح دعوة المولى
لنفسه بعد ذلك ولكن يعتق الغلام عليه باقراره وكذا اذا لم يصدقه المقر له في ذلك ولم يكذب به بل سكت
لا تصح دعوته اصلاً وكذلك اذا كان المقر له غائباً ومينا حتى لم يعلم تصديقه ولا تكذيبه لا تصح
دعوة المولى واما اذا كذبه المقر له في اقراره ثم ادعى المولى لنفسه قال ابو حنيفة رح لا تصح دعوته
كذا في الذخيرة * ولو لم يقر المولى بشيء من ذلك لكن اجنبي قال هذا الولد ابن المولى فانكره
المولى ثم اشتراه الاجنبي او وارثه فادعى انه ابنه عتق ولم يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة رح
كذا في المبسوط * اذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وان هذا الصبي الذي في يديها ابنها منه
وازوج بجحد ذلك وشهد رجلان على الزوج بما ادعت المرأة ورد القاضي شهادتهما بسبب من الاسباب
ثم ان احد الشاهدين ادعى ذلك الصبي لنفسه لا تصح دعوته عند ابي حنيفة رح هكذا في الذخيرة *
ولو شهدت امرأة على صبي انه ابن هذه المرأة ولم تقبل شهادتها بالنسب ثم ادعت الشاهدة ان الصبي
ابنها واقامت على ذلك شاهدين لم يقبل ذلك منها ولو كبر الصبي وادعى انه ابنها واقامت على
ذلك شاهدين قضى القاضي بنسبه منها كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل نسب صبي في يدي
امرأة والمرأة تنكر واقام الرجل شاهدين ولم يقض القاضي بشهادتهما ان احد الشاهدين ادعى
ان هذا الصبي ابنه وان هذه المرأة امرأته واقامت على ذلك شاهدين فالقاضي لا يقبل شهادتهما
وان ادعت المرأة انه ابنها من هذا الرجل وانه زوجها واقامت على ذلك شاهدين سمعت

ام الاولاد تعتق وام يعتق من الاولاد اختلغوا فيه قال ابو حنيفة رح يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته وقال محمد رح يعتق الاصغر كله ويعتق من الاوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ويعتق من الاكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولم يذكر قول ابي يوسف رح في الكتاب وحكي ان النقبه ابا احمد الغياضي كان يروي عن ابي يوسف رح انه قال ما تيقنت بعنقه عنق كله كما قال محمد رح وما لم اتيقن بعنقه فار فواي فيه مثل قول ابي حنيفة رح فعلى هذا يعتق الاصغر كله على قوله ويعتق من الاوسط والاكبر من كل واحد ثلثه كذا في المحيط * اذا ولدت امة ولدا من غير زوج ولم يدهه المولى حتى كبر وولده ولد من امة للمولى ثم مات الابن الاول ثم ادعى المولى احد هما فقال احد هذين ابني يعني الميت وابنه فانه يعتق الاسفل كله على اختلاف الاصلين وتسعى امة في نصف قيمتها وكذلك الحدة تسعى في نصف قيمتها كذا في المبسوط * امة في بدرجل وادت بنتا وادت ابنتها بنتا فقال المولى في صحته احدى هؤلاء الثلاثة ولدي ومات قبل ان يبين فانه تعتق السفلى كلها وكذلك الوسطى تعتق كلها واما العليا تعتق نصفها وسعت في نصف قيمتها كذا في المحيط * امة ولدت ابنا من غير زوج ثم وادت بنتين في بطن آخر من غير زوج ثم ولدت ابنا آخر من غير زوج ثم نظر المولى الى الغلام الاكبر واحدى التوأمين فقال في صحته احد هذين ولدي ثم مات قبل البيان لم يثبت نسب واحد منهما ويعتق نصف الاكبر ويسعى في نصف قيمته ويعتق من كل جارية نصفها وتسعى في الباقي ويعتق الابن الاصغر كله وتعتق امة وهذا قول ابي حنيفة رح اما على قولهما فتعتقان جميعا ولا نظر الى الاكبر والاصغر فقال احد هما ابني عتق من الاكبر نصفه وتعتق امة وتعتق نصف الابنتين وتسعيان في نصف قيمتهما عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق نصف الاكبر ويسعى في نصفه ويعتق الاصغر كله ويعتق نصف البنين كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك امة لها ثلثة اولاد وقد ولدتهم في بطون مختلفة فاقامت الامة شاهدين ان الميت اقران هذا الولد الاكبر ولده من هذه فهو ابنه والاوسط والاصغر بمنزلة امة فان قال الشهود نشهد انه اقر بهذا الولد الاكبر انه ولده قبل ان تلدهذين فهما اباءه ايضا وقال محمد رح اذا جاءت بولد بعد اقرار المولى بالاكبر لستة اشهر فصا عد الزمه الولد وان جاءت بدلا قل من ستة اشهر لم يلزمه كذا في محيط السرخسي في باب اقامة البينة على دعوى النسب * اذا كان للرجل منكوبة حرة وامة جاءت كل واحدة منهما

كتاب الدعوى (١٧٩) (الباب الرابع عشر) الفصل الحادي عشر

امراة على رجل انه زوجها او ادعى العبد على عربي انه اعتقه وهو مولاة او ادعى العربي ان هذا كان عبداله وانه اعتقه او ادعى ولاء المولاة والذي ادعى قبله بنكر ما قام المدعى البينة تقبل سواء ادعى بسبب هذه الاشياء ما لا اولى له يدع كذا في الخلاصة * لو ادعت امراة ان هذا الرجل ابنها او كان هو المدعى انها امه فاقام المدعى منهما البينة على دعواه فان القاضي يتبل ذلك منه ويثبت نسبه منه هكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا وهكذا ذكر محمد ر ح في الجامع وما ذكر محمد ر ح في الجامع استحسان هكذا في شرح ادب القاضي للخصاف * لو ان صبيا في يد رجل لا يعبر عن نفسه وزعم الرجل الذي في يده انه النقطه واقامت المرأة الحرة الاصل بيته انه اخوها لا يبيها وامها جعلته اخا وقضيت بينتها ودفعته اليها وكذلك لو كان الذي في يده يدعي انه عبده وباقي المسئلة بحالها قضيت بعينه بانه اخوها وقضيت بعته اذا ادعت على رجل انه ابن ابنها فهذا وما لو ادعت الاخوة سواء فان ادعت مع ذلك حقا مستحقا قبلت البينة وما لا فلا رجل مات وترك موالا ثلثة اعتقوه وترك دارا فاقام مواله البينة انهم اعتقوه لا وارث له غيرهم وقضى القاضي بالدار بينهم اثلاثا ثم مات واحد من الموالا فاقام رجل البينة انه اخوه لا يبيها وانه لا وارث له غيره يعني اخا للميت الثاني وقضى القاضي له بنصيبه ودفعه اليه غير مقسم فباع الاخ ذاك من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري اودع ما اشترى من رجل وغاب المشتري فجاء رجل واقام بيته بحضرة اخى الميت الاخر انه ابن الميت الآخر وارثه لا وارث له غيره وصدقه في ذاك الشريك في الدار فاقضى بقضى بنسب الابن وهل يقضى للابن بالثلث الذي قضى بالاخ من تركه الميت الاخر ان كان القاضي الذي وقع عنده دعوى الابن هو القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت قضى للابن بذلك وان كان القاضي الذي وقع عنده خصومة الابن غير القاضي الذي قضى للاخ بنصيب الميت لا يقضى للابن وتاويل هذه المسئلة ان القاضي الثاني عرف ككون المودع مودعا بالمعاينة بان كان ابداع المشتري منه معاينة القاضي الثاني او بيينة اقامها المودع اما اذا لم يعرف القاضي الثاني كونه مودعا فالقاضي يقضى للابن بنصيب الابن لا يدحل الابن في نصيب الشريكين المتصدقين فان حضر المشتري بعد ذلك اخذ القاضي الثاني نصيب الميت من المشتري ودفعه الابن هكذا ذكر محمد ر ح في الكتاب قالوا تاويل هذا اذا اعد الابن البينة على المشتري او بقوا المشتري انه اشترى هذا من اخى الميت وان الاخ كان ورثه من الميت اما بدون ذلك لا يقضى له القاضي

بينها كذا في المحيط * لو ادعى الرجلان صبياني بداراة كل واحد منهما يقول هو ابني منها بكذا وهي تنكر ثم ادعت المرأة على آخرانه تزوجها وهذا الصبي لها منه وشهد لها بذلك الرجلان المدعيان للصبي لم اقبل شهادتهما وكذلك الصبي في بداراة امرأة شهد رجل انه ابن فلان ورد القاضي شهادته ثم شهد هو وآخرانه ابن رجل آخرام تقبل هذه الشهادة كذا في المبسوط * اذا اقرانه ولد مكاتبته من زوج ثم ادعاه لم يصدق ولكنه يعتق وكذلك ولد المدبرة وام الولد كذا في الحاوي * اذا كانت لرجل جارية حامل فاقران حملها من زوج قدماء ثم ادعى انه من فوالت لافل من ستة اشهر فانه يعتق ولا يثبت نسبه منه ولو مكث المولى بعد اقراره الاول سنة ثم قال هي حامل مني فوالت ولد الافل من ستة اشهر من وقت الاقرار فهو ابن المولى ثابت النسب منه كذا في المحيط * ولو اقرانه زوج امته رجلا غائبا وهو حي لم يمت ثم جاءت بولد بعد قبوله لستة اشهر فادعاه المولى لم يصدق كذا في المبسوط * اذا كانت الجارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما انه ابن صاحبي وقال الآخر انه ابن صاحبي ثم ادعى احدهما انه ابنه ان ادعى الثاني لا تصح دعوته بلا خلاف ولو ادعاه الاول فعلى قول ابي حنيفة رخص لا تصح دعوته خلافا لهما وعق الولد يتصادقهما على حرية وتكون الجارية ام ولد موفوفة ايهما مات عتقت كذا في الذخيرة * الفصل الحادي عشر في تحميل النسب على الغير وما يناسب ذلك اذا اراد رجل ان يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهوده الاعلى خصم وهو وارث الميت او فريم للميت عليه حق او رجل له على الميت حق او موصى له فاذا حضر رجلا وادعى عليه حقا لايه والمدعى عليه لذلك الحق مقربه او جاحد له فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بخضرة ذاك الرجل كذا في شرح ادب القاضي للخصاف رخص * رجال ادعى على آخرانه اخوة لايه وامه ان ادعى بسببها الميراث او النفقة تسمع الدعوى ويقضى بانه اخوة وكان ذلك قضاء على جميع الاخوة والورثة وان لم يدع بسببها مالا لا يمكن اثبات الاخوة ولو اقر المدعى عليه انه اخوة لا تصح وكذا لو ادعى انه ابن ابنه والابن غائب او ميت وكذا لو ادعى انه جده ابواييه والاب غائب او ميت فان ادعى بسببها مالا من النفقة وغيره فحينئذ ينتصب خصما من الغائب كذا في خزانة المفتين * ادعى على رجل انه عمه او ادعى على امرأة انها اخن او عمته وام يدع ميراثا ولا حقا لم تصح كذا في السراجية * لو ادعى على رجل انه ابوه او ادعى على رجل انه ابنه او ادعى على امرأة انها زوجته او ادعت

انه ابن فلان ولد على فراشه من امته فلانة وذلك الرجل يقول هو عبدى من امنى زوجته عبدى فلانا
والعبد حى يدهى ذلك فهو ابن العبد ولو ادعى الولد انه ابن العبد واقام البينة وادعى المولى انه ابنه جعلته
ابن العبد واعتقته كذا فى الحاوي * ولو اقام العبد البينة انه ابنه من هذه الامة وهى زوجته واقام المولى البينة
انه ابنه منها فالبينة بينة العبد الا انه يعتق باقرار المولى وتصير الجارية بمنزلة ام الولد له كذا فى المبسوط * واذا كان
العبد ميتا او كان حيا الا انه لا يدعى نسب الغلام ولا يدعى النكاح ومولى الامة ايضا ميت وانما يدعيه ورثة
الميت ويقيمون البينة على ذلك يقتضى بنسب الغلام من مولى الغلام ويرث مع سائر ورثته هكذا
فى المحيط * وان رجلا مات وترك مالا فقام الغلام بينة انه ابن الميت من امته فلانة ولدت له فى ملكه واقر
بذلك واقام رجل البينة ان الغلام عبده وامه امته زوجها من عبده فلانا ولدت هذا الغلام على فراشه والعبد
حى يدهى قضيت للعبد بالنسب وقضيت بالام ان كانت حية للمدعى كذا فى المبسوط * وان كان
العبد ميتا او كان حيا الا انه انكر النكاح فان نسب الغلام يثبت من الميت الذى اقام الغلام
البينة انه ابنه ويرث منه ويقضى بالامة للميت وتصير ام ولد له ويحكم بعقوبتها بموته كذا فى المحيط *

الفصل الثاني عشر فى نسب ولد المطلقة والمعتدة عن الوفاة اذا طلق الرجل امرأته وكان الطلاق رجعا
فجاءت بولدين لاقل من سنتين بيوم ولم تقر بانقضاء العدة فنفى احدهما حين ولدته ثم ولدت الثاني فهما
ابناء ولاحد عليه ولا لعان وان جاءت بهما لاكثر من سنتين فنفاهما بجرى اللعان بينهما ويقطع نسب الولدين
عه وان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني فهما ابناه وعليه الحد وان جاءت باحد الولدين لاقل من سنتين
وبالآخر لاكثر من سنتين فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص هذا والفصل الاول سواء واذا كان الطلاق بائنا
او ثلثا فان جاءت بهما لاقل من سنتين فعليه الحد بالنفي وهما ابناه وان جاءت بهما لاكثر من سنتين لم يثبت
نسبهما منه وان نفاهما فلاحد عليه ولا لعان وان جاءت باحدهما لاقل من سنتين بيوم وبالآخر لاكثر
من سنتين بيوم فعند ابي حنيفة وابي يوسف رخص هذا والفصل الاول سواء هكذا فى المبسوط * واذا طلق
الرجل امرأته واحدة بائنة وقد دخل بها ثم تزوجها ثانيا ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت
النكاح الثاني فنفاه فانه يلاعن بينهما ويفرق بينهما والولد ثابت النسب من الاب وان جاءت به لسته
اشهر فصاعدا فانه يلاعن ويقطع نسب الولد كذا فى المحيط * معتدة تزوجت باخرون دخل بها وفرق
بينهما فجاءت بولد يتصور ان يكون منهما فهو من الاول قيل هذا قول ابي حنيفة رخصا وما على قولهما
يثبت النسب من الثاني فان لم يتصور من الاول فهو من الثاني وان لم يتصور منهما لا يجعل منهما

بنصيب المبت هكذا في المحيط * في المنتقى رجل زعم ادعى على رجل انه ابوه ليعرض له النفقة على ذلك الرجل فاقام الزمن بينة على ذلك واقام المدعى عليه بينة على رجل آخر انه ابو الزمن وذلك الرجل ينكر والزمن ايضا ينكر فالبينة بينة الزمن ويثبت نسبه من الذي اقام عليه البينة بالنسب ويفرض عليه النفقة ولا يلتفت الى بينة الآخر كذا في الذخيرة * وفي بعض الفتاوى مجهول النسب اذا ادعى على رجل انى ابنك وصدقه المدعى عليه يثبت النسب منه وان كذبه في دعواه فان اقام بينة انه ابنه يثبت النسب منه والا فلا فان اقام المدعى عليه بينة ان هذا المدعى ابن فلان آخر تبطل بينة الابن ولكن لا يقضى بنسبه من فلان آخر فما ذكر في بعض الفتاوى يخالف ما ذكر في المنتقى هكذا في المحيط * رجل اقام البينة ان هذا ابني من فلانة المبت ولي في ميراثها حق واقام الابن البينة انه ابن رجل آخر من امرأته والآخر ينكر يحكم ببينة مدعى الميراث ويثبت نسب الولد منه كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا محتاجا ادعى على غلام موسر انه ابنه ليثبت نسبه منه ويفرض له النفقة عليه واقام على ذلك بينة والغلام يجحد ذلك واقام الغلام بينة انه ابن فلان يسمى رجلا آخر وفلان يجحد فالبينة بينة الاب وقضى له على الغلام بالنفقة وتبطل بينة الغلام على الآخر كذا في الذخيرة * غلامان توأمان مات احدهما من مال والآخر زمن محتاج فجاء رجل وادعى انه ابوهما لياخذ الميراث وادعى الزمن على الآخر انه ابوهما وطلب منه النفقة وبرهنا معا حكم بنصيب الغلامين من الابوين بل ترجيح كذا في الوجيز للكدرى * ولو اقامت على رجل انه عمها تريد النفقة واقام العم على آخر ان هذا اخوها برئ العم من النفقة ويفرض على الاخ ان شاءت كذا في التاتارخانية ناقلا عن العتائية * غلام احتلم اقام البينة على رجل وامرأة انه ابنيهما واقام رجل آخر وامرأة البينة ان الغلام ابنهما فبينة الغلام أولى ويثبت نسبه من الذين ادعاهما الغلام وكذلك لو كان الغلام نصرانيا واقام بينة مسلمة على نصراني ونصرانية انه ابنهما واقام مسلم ومسلمة بينة على ذلك فبينة الغلام أولى ويترجح من بينة مدعى الاسلام ولو كانت بينة الغلام نصرانية فبينة المسلم أولى ويجبر الغلام على الاسلام كذا في محيط السرخسي * هذا اذا كان الابوان مسلمين في الاصل او كانا كافرين في الاصل الا انهما اسلما والغلام صغير لكن لا تقبل ان ابى الاسلام هكذا في المحيط * اذا ادعى الغلام انه

كتاب الدعوى (١٨٣) (الباب الرابع عشر) الفصل الثالث عشر

واخذ الميراث ولو كانت المنفية ابنة فماتت عن ابن ثم اكدب الملا عن نفسه لم يصدق ولم يرث في قول ابي حنيفة ربح وفي قولهما يصدق ويضرب الحد ويبرأ كذا في المبسوط * واذا لعن الرجل بحارية والزمها الام ثم اراد ابن الملا من ان يتزوجها لم يكن له ذلك ويفرق بينهما وكذا الملا عن نفسه لو ادعى انه لم يدخل بالام وتزوج بالبنت يفرق بينهما كذا في المحيط * اذا اعتق ام واده ثم تزوجها فجاءت بولد لسته اشهر فصاعدا فان نفاه لاعن ولزم الولد امه وان جاءت به لاقل عن ستة اشهر منذ تزوجها لاعن ولزم الولد اباه وتاويل هذه المسئلة اذا كان لاقل من سنتين منذ اعتقها حتى يثبت النسب من المولى كذا في المبسوط * اذا كانت منكوحه الرجل امه جاءت بولد فان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المولى وان نفاه لا يلزمه وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا من وقت النكاح يثبت نسب الولد منه ادعاه او لم يدع وان نفاه لا يلا عن بينهما ولا ينتفي نسب الولد ولا حد عليه وان كان المولى اعتق الامه ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد يثبت نسب الولد من الزوج اختارت زوجها او نفسها قبل الدعوى او بعد الدعوى وان نفى الزوج الولد فان اختارت زوجها فنسب الولد ثابت منه وبئلا عنان بقطع النكاح وان اختارت نفسها فان كان ذلك قبل نفى الولد ثم نفى الزوج الولد فنسب الولد ثابت من الزوج ولا يلا عن ويجب الحد على الزوج وان اختارت نفسها بعد النفى قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد ايضا هذا اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فاما اذا جاءت بالولد لسته اشهر فصاعدا من وقت العتق فان ادعى الزوج الولد فالولد ثابت النسب منه ولا حد ولا لعان في الوجوه كلها وان نفاه فان اختارت زوجها فانهما ببئلا عنان وهل يقطع نسب الولد في الاستحسان بقطع وان اختارت نفسها قبل نفى الولد فان الولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولكن يجب الحد وان اختارت نفسها بعد النفى قبل اقامة اللعان فالولد ثابت النسب من الزوج ولا لعان ولا حد هكذا في المحيط * ولو اشترى الزوج فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء فنفاه لا يصح نفقه ويلزمه الولد وان جاءت به لسته اشهر فصاعدا فنفاه ينتفي بمجرد النفى ولا يلزمه الا ان يقربه هكذا في محيط السرخسي * رجل تحت امه اشترى مولاه فاعتقها ثم جاءت بالولد فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت العتق فان ادعاه يثبت نسبه منه سواء كانت مدخولا بها

بان جاءت بولد لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول ولاقل من ستة اشهر منذ دخل بها الثاني وحكم ام الولد اذا جاءت بولد لسنتين او اكثر كحكم الحرة والكبيرة المعتدة عن الوفاة يثبت نسب ولدها الى سنتين والصغيرة المعتدة عن الوفاة ان جاءت بولد بعد انقضاء عدة الوفاة لاقل من ستة اشهر يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * رجل تزوج امة فطلقها ثم اشتراها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء يلزمه وان جاءت بولد لستة اشهر من وقت الشراء لا يلزمه هذا اذا كان الطلاق واحدا فان كان طلقها ثنتين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق كذا في فتاوى فاضيل خان * الفصل الثالث عشر في نفى احد الابوين الولد وادعاء الاخراية اذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولد لستة اشهر منذ تزوج والزوجان حران مسلمان فادعى احدهما انه ابنه وكذبه الآخر فهو ابنه منهما وكذلك لو قال الزوج هذا الولد كان من زوج قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو ولد هذا الزوج ولا لعان بينهما ولا حد على الزوج كذا في المحيط * ولو قال الزوج ولدتي من زنا فان صدقته المرأة بذلك فهو ابنه وان انكرت ذلك وجب اللعان فيما بينهما ويقطع النسب عنه باللعان كذا في المبسوط * اذا ولدت المرأة ولدين في بطن واحد واقربا الاول منهما ونفى الآخر فهما ابناه وبلا عن بينهما لقطع النكاح فان كان نفى الاول منهما ثم اقر بالثاني جلد الحد وكانا ابنيه واذا تزوج الرجل امرأة وجاءت بولدين فنفاهما الزوج وقضى القاضي باللعان فمات احد الولدين قبل اللعان فهما ابنا الزوج وبلا عن لقطع النكاح وكذلك لو لم يمت واحد من الولدين ولكن مات الزوج او المرأة قبل اللعان فالولدان ثابتا النسب منهما وكذلك لو التعنأ عند القاضي الا ان القاضي لم يفرق بينهما ولم يلزم الولد امه حتى مات الزوج او المرأة فالولدان ثابتا النسب منهما واذا ولدت ولدا فنفاه الزوج ولا عن القاضي بينهما وفرق بينهما والنزوم الولد امه ثم ولدت ولدا آخر في ذلك البطن فان الولدين يلزمان الاب كذا في المحيط * ولو كانت ولدت ولدين توأمين فعلم احدهما ونفاه ولا عن والنزوم القاضي امه وفرق بينهما ثم علم بالآخر فهما ابناه فان علم بالثاني قبل ان يفرق القاضي بينهما فنفاه اعاد اللعان والنزوم الولدين الام كذا في المبسوط * واذا كذب الملاعن نفسه وادعى نسب الولد بعد ما فرق القاضي بينهما والنزوم الولد امه ان كان الولد حيا يثبت نسب الولد منه ويقام عليه الجحد سواء كانت المرأة حية او ميتة كذا في المحيط * وان كان الولد قد مات وترك ميراثا ثم ادعاه الاب لم يصدق عليه الا ان يكون ترك ابن الملاعنة ولذا ذكرنا وانثى فحينئذ يصدق الاب فاذا صح الاقرار ضرب الجحد

وإن لم يكن المشتري اعتق الولد لكن اعتق الام فان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج صحت دعوته في حق الام والولد جميعا وان جاءت به لستة اشهر فصاعدا منذ اشتراها الزوج فان كان لاقل من ستة اشهر منذ باعها لا يثبت النسب الا بالدعوة واذا ادعى صحت دعوته في حق الولد ولم تصح دعوته في حق الام وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ باعها الزوج فانه تصح دعوته الابتصديق المشتري عند ابي يوسف ر ح في الآخر وعند محمد ر ح تصح دعوته الى سنتين من غير تصديق المشتري اذا كانت مدخولا بها وهو قول ابي يوسف ر ح الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ اشتراها فساو جاءت به لاقل من سنتين او لاكثر من سنتين منذ باعها الزوج لا تصح دعوة الزوج الا بتصديق المشتري الا انه ان جاءت بالولد لسنتين من وقت البيع وصدق المشتري ينتقض البيع وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع لا ينتقض البيع هكذا في المحيط * رجل طلق امرأته تطليقة بائنة وهي امه ثم اعتقت فان جاءت بالولد الى سنتين من وقت الطلاق فالنسب ثابت من الزوج لا ينتفي بنفيه ويضرب الحد ولاء الولد لمولى الام ولومات الاب فجاءت بالولد ما بينه وبين سنتين وقد اعتقت بعده بيوم فالولد ثابت النسب والبراء لمولى الام كذا في المبسوط * اذا كانت امرأة الرجل امه مولدت منه ولدا فاشترى الزوج وقد اعتقها وتزوجها ثم ولدت ولدا آخر ستة اشهر فصاعدا من تزوجها فبطل دلائل عن القاضي بينهما وزم الوالدان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها آخر او لاكثر من ستة اشهر لم يلاعن ويلزم الوالد اباه ولو جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الا عن القاضي بينهما وزم الوالدان ويضرب الحد اذا كانت ام الوالد مسلمة ولو صدقته المرأة ان الولد ليس منه لم يصدق على الولد كذا في المحيط * ولو لم يتزوجها لزمها الوالد ما بينهما وبين سنتين من وقت العتق فان نفاه ضرب الحد كذا في المبسوط *

الفصل الرابع عشر في دعوة العبد التاجر والمكاتب اذا اشترى العبد المأذون امه فوطئها فولدت
فادعى وادها ثبت نسبه منه ويملك العبد بيع الولد والام هكذا في المحيط * ولو زوج المولى هذه الامه من عبده صح النكاح كما لو تزوجه امه اخرى ويثبت النسب منه اذا ولدت وكذلك لو تزوجها بغير اذن المولى ثبت نسب الولد منه اذا اقر به كذا في المبسوط * المأذون اذا كان مدبونا فاشترى امه ووطئها فولدت له ولدا وادعى نسب الولد منه وكذب به مولاة صحت دعوته ويثبت نسب الولد منه وكذلك اذا ادعى ان المولى احلها له وكذب به المولى كذا في المحيط * اذا ادعى ولدا من امه لمولاها

اولم تكن وصارت الجارية ام ولد له واما اذا نفاه الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الشراء لا ينتفى نسبه ولا لعان بينهما ويجب حد القذف وان جاءت به لستة اشهر من وقت الشراء فان نسب الولد لا يثبت منه ولا لعان ولا حد على الزوج وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت العتق فان ادعى الزوج نسب الولد يثبت نسبه منه سواء كانت المرأة مدخولا بها او غير مدخول بها وان نفاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت النسب منه عند هم جميعا وان كانت المرأة مدخولا بها ونفاه او لم ينف ولم يدع بل سكت اختلفوا فيه قال ابو يوسف رح لا يثبت نسبه من الزوج ولا يضرب الحد اذا نفى وقال محمد رح يثبت النسب من الزوج ويضرب الحد اذا نفى وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت العتق ان ادعاه الزوج يثبت نسبه منه وان نفاه لا يثبت نسبه منه عند هم ولو باعها من غيره ثم جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت شراء الزوج اياها يثبت نسبه منه ادعاه او سكت وبطل البيع ويجب على الزوج رد الثمن وان نفاه لا ينتفى نسبه ايضا وان جاءت بالولد لستة اشهر فقط منذ اشتراها الزوج فادعاه الزوج فالجواب فيه كالجواب فيما اذا جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج واذا جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ اشتراها الزوج ان جاءت به لاقل من ستة اشهر منذ بيع الزوج وادعاه يثبت نسب الولد منه من غير تصديق المشتري وبطل البيع وان نفاه الزوج في هذه الصورة لا يثبت نسبه وبقي البيع على حاله وان جاءت بالولد لستة اشهر فصاعدا الى سنتين من وقت بيع الزوج وادعاه فان كانت المرأة غير مدخول بها لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري واذا صدقه المشتري حتى يثبت النسب بطل البيع وان كانت المرأة مدخولا بها وباقي المسئلة بحالها كان ابو يوسف رح يقول اولا تصح دعوته من غير تصديق المشتري وهو قول محمد رح هذا اذا ادعاه وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ان ادعاه الزوج لا يثبت نسبه الا بتصديق المشتري عند هم جميعا وان نفاه لا يثبت نسبه عند هم جميعا كذا في المحيط * ولو كان المشتري الآخر قد اعتق الولد ثم ادعاه المشتري الاول فان جاءت به لستة اشهر فصاعدا بعد الشرى الاول لم يلزمه وان جاءت به لاقل من ستة اشهر تصح دعوته وبطل البيع وينتقض العتق وكذلك لو اعتق المشتري الآخر الام مع الولد يبطل البيع والعتق فيهما كذا في محيط السرخسي *

فلا عقر عليه كذا في الحاوي * تخير المكاتبة فان شاءت مضت في الكتابة وان شاءت فسخت كذا في المحيط * وان كان لها زوج وصدقه الزوج يعتق الوالد ولا يثبت النسب كذا في محيط السرخسي * وان ادعى ولدا مكاتبة لا تصح دعوته الا بتصديق المكاتبة وهذا جواب ظاهر الرواية فاذا صدقته المكاتبة ثبت النسب منه وكان الولد حرا بالقيمة يغرم المولى قيمة الولد للمكاتبة ويغرم عقرها للمكاتبة ايضا ويعتبر قيمة الولد يوم ولادة الولد هذا اذا جاءت الامة بالولد لسته اشهر منذ اشترتها المكاتبة فاما اذا جاءت الامة بالولد لاقل من ستة اشهر منذ اشترتها فادعاه المولى لا تصح دعوته ولا يثبت النسب بدون تصديق المكاتبة واذا صدقته المكاتبة حتى ثبت النسب كان عبدا على حاله هكذا في المحيط * قال محمد رح لو اشترى المكاتب عبدا صغيرا فادعاه المولى لم تجز دعواه فان صدقه المكاتب يثبت النسب ولم يعتق كذا في الحاوي * رجل اشترى عبدا وكاتبه ثم ان المكاتب كاتب امة له ثم ولدت المكاتبة فادعاه مولى المكاتب فان صدقته المكاتبة يثبت النسب منه ويجب العقر لها ان ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت كتابتها وان ولدت لاقل من ستة اشهر فالعقر للمكاتب ثم هذا الولد يكون مكاتبا مع امها فان ادت الام بدل الكتابة عتقت وعتق الولد تبعها وان عجزت وردت اخذ المولى اهما بالقيمة ولا يحتاج الى تصديق المكاتب وان ثبت الحق له بوجود التصديق يوم الدعوة ممن اليه التصديق ويعتبر قيمة الولد يوم عجز المكاتبة ولو كذبت المكاتبة وصدقه المكاتب لا يثبت النسب ويكون الولد مكاتبا مع امه ان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت وردت في الرق يثبت النسب من المولى وكان الولد حرا بالقيمة غير انه ان ولدت لاقل من ستة اشهر منذ كوتبت يعتبر قيمة الولد يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كوتبت تعتبر قيمة الولد يوم العجز وان كذب لا يثبت نسب الولد ويكون الولد مع الام مكاتبين للمكاتب وان ادت بدل الكتابة عتقا وان عجزت صار امملوكين للمكاتب ولا يثبت النسب وان صدقته المكاتب يثبت النسب من المولى فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر منذ كاتبه المكاتب حتى كان العلوق في ملك المكاتب كان الولد حرا بالقيمة وقيمة الولد للمكاتب ويعتبر قيمته يوم الولادة وان جاءت به لسته اشهر منذ كاتبها المكاتب فالولد مكاتب معها مادامت مكاتبة لم تعجز بعد فان عجزت يأخذ المولى الولد بالقيمة يوم العجز ثم فيما اذا صدقه المكاتب وكذبت المكاتبة حتى لم يثبت النسب ولم تعجز المكاتبة بعد ذلك ولكن ادعى المكاتب بدل الكتابة وعتق فان كانت المكاتبة ان جاءت بالولد لاقل من

لم تكن من تجارته فادعى ان مولايها اهلها له او زوجها اياه فان كذبه المولى في ذلك لم يثبت
 النسب منه الا انه اذا اعتق فملكه يثبت النسب منه في دعوى النكاح قياسا واستحسانا وفي دعوى
 الاحلال استحسانا فان صدق المولى عبده في ذلك يثبت النسب منه الا ان في دعوى النكاح يحتاج
 الى التصديق خاصة وفي دعوى الاحلال يحتاج الى التصديق في شيئين في انه اهلها وانها ولدت
 منه كذا في المبسوط * ولو ادعى ولداً له غير مولاه بنكاح فاسد او جائز وصدقه مولاه ثبت
 نسبه منه كذا في الحاوي * عداد عى لقيط انه ابنه من زوجته هذه الامة وصدقه الامة وقال
 المولى هو عبدى فهو عبده وابنهما في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح هو ابنيهما وهو حر وقول
 محمد رح اظهر كذا في محيط السرخسي * في المنتقى في عداد عى لقيط انه ابنه من امرأته هذه
 وهي امة يثبت نسبه من العبد ويكون حراً ولا يكون ابن امرأته كذا في المحيط في المتفرقات * واذا
 ولدت امة المكاتب ولداً فادعى المكاتب نسبه صححت دعوته ويستوي ان صدق المولى المكاتب
 في دعوته او كذبه فيها وبصير هذا الولد مكاتباً لا يبيع الابن ولا الام هكذا في المحيط في فصل دعوى
 النسب * لو ادعى المكاتب ولداً من امرأة حرة بنكاح جائز او فاسد وصدقه المرأة كان ابنه هكذا
 في الحاوي * ولو ادعى المكاتب ولداً من امرأة رجل بنكاح او بملك وكذبه الرجل لم يصدق المكاتب
 كالحرا اذا عاه فان عتق فملكه يوما يثبت نسبه منه هكذا في المبسوط * اذا اشترى المكاتب امة
 فولدت عنده ولداً لقل من سنة اشهر فادعاه المكاتب صححت دعوته ولو كان المكاتب عبداً ذوا
 لا تصح دعوته كذا في المحيط * واذا باع المكاتب امة فولدت لقل من سنة اشهر فادعى الولد صححت
 دعوته ويرد اليه مع امه كذا في المبسوط * ولو ادعاه العبد وباقي المسئلة بحالها لا تصح دعوته كذا
 في المحيط * وان وطئ المكاتب امة ابنه وهو حر او مكاتب بعقد على حدة لم يثبت اذا كذبه الابن
 كذا في المبسوط * فان عتق المكاتب وملك هذا الابن يوماً من الدهر مع الجارية يثبت نسب الولد
 منه وصارت الجارية ام ولد له وان كان الابن قد ولد للمكاتب في حال مكاتبته او كان المكاتب قد اشتراه
 فولدت امة هذا الابن ولداً او ادعاه المكاتب صححت دعوته وصارت الامة ام ولد له ولا بضمن مهر
 ولا قيمتها لان كسب الولد المولود في الكتابة والولد المشتري بمنزلة كسبه حتى ينفذ تصرفه فيه كذا
 في المحيط * ولو ادعى ولد مكاتبته يثبت نسبه منه صدقه ام لا ولا ضمان على المولى من قيمة الولد
 وعليه العقران جاءت بالولد لاكثر من سنة اشهر من يوم كاتب وان جاءت به لقل من سنة اشهر

رجل مات عن ام ولد فجاءت بولد ما بينه وبين سنتين فنفاه الورثة لم يثبت النسب في قول ابي حنيفة، رح من الميت ولم يرث منه بشهادة القابلة ما لم يشهد به شاهدان الا ان يكون المولى قد اقربانها حلياً منه وحينئذ يثبت النسب بشهادة القابلة وان اقربه الورثة فاقرارهم كقرار الميت كذا في المبسوط * رجل في يديه امة فوطئها وولدت منه ولدا فادعى ولدها ثم قال كانت هي ام ولد فلان فزوجنيها فولدت لي هذا الولد وصدقه فلان في ذلك وان صدقتهما الامة في ذلك او كذبتهما ولكن رجعت الى تصديقهما قبل قضاء القاضي بكونها ام ولد للمقر فهي ام ولد للمقر له ويكون حكم ولدها كحكمها فيعتقان اذ مات المقر له فان كبر الولد بعد ذلك وكذبها فيما اقرت لم يلغى الى تكذيبه ولو لم تصدق الجارية المقر له لم تكذبه حتى ماتت صدق المقر والمقر له حتى كان الولد عبد للمقر له فان كبر الولد وانكر ان يكون عبدا للمقر له لم يلغى الى انكاره وان كذبتهما الامة وثبت على ذلك فالقاضي يجعلها ام ولد للمقر وعلى المقر قيمتها ام ولد للمقر له قبل هذا على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح لاضمان على المقر ولا مقر للمقر له على المقر وان كذبتهما فلم يقض القاضي بشيء حتى ماتت يوقف امر الولد حتى يكبر وان كبر وصدق المقر فيما اقر كان عبد للمقر له وامه ام ولد للمقر له فان مضى على التكذيب جعله القاضي حراماً من جهة المقر وامه ام ولد للمقر له وان كانت الام حية والغلام يعبر عن نفسه فصدمت الام المقر وكذبه الغلام فالغلام حر والجارية ام ولد للمقر وكذلك ان كذبت الام المقر وصدقه الغلام في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط * رجل مات وترك ابناً فجاءت امرأة وادعت انه ابنها من الميت فصدمه الغلام واقامت البينة على ذلك فان القاضي يقضي بنسبه منها ويقضي بالزوجة وترث من الميت كذا في شرح الطحاوي * المرأة ان اذا ادعتا نسب ولد واقامت كل واحدة منهما رجلين او رجلاً وامرأتين فعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يثبت نسبه من واحدة منهما وعلى قول ابي حنيفة رح يثبت نسبه منهما واذا اقامت كل واحدة منهما امرأة واحدة ذكر في رواية ابي سليمان انه لا يقضى لواحدة منهما بهذه الحجة عند ابي حنيفة رح وذكر في رواية ابي حفص انه يقضى بالولدين منهما ولو لم تكن لواحدة منهما حجة لا يقضى بنسب الولد منهما بلا خلاف قال في مجموع النوازل ولو كان احد الولدين ذكراً والاخر انثى ادعت كل واحدة منهما الابن ونفت الابنة يوزن لبيتهما فيجعل الابن للتي لبنها ائتمل كذا في المحيط * اذا ولدت امة الرجل فادعاه اخوه انه ابنه من نكاح شبهة وانكره المولى لم يصدق على ذلك وكذلك العم والخال وسائر القرابات فان ملكه يوماً فادعاه من جهة نكاح

سنة اشهر منذ كوتبت يثبت النسب من المولى ويكون حراً بالقيمة ويكون ذلك للمكاتب هذا اذا كان الولد صغيراً لا يعبر عن نفسه وان كان قد كبر ثم ادعى المولى ابنه وصدقه المولى المكاتب فالولد حر ورجع في حق النسب الى قول الولد وان جاءت بالولد لاكثر من ستة اشهر منذ كوتبت لا يعتق الولد بل يكون مكاتباً مع امه ولا يثبت نسبه من المولى ايضاً فان عجزت المكاتبه بعد ذلك وردت في الرق كان الولد حراً بالقيمة ثابت النسب من المولى وان لم تعجز ولكن ادت بدل المكاتبه عتقت وعتق الولد معها ولا يثبت نسب الولد من المولى الا انه اذا كبر الابن وصدق المولى في ذلك فحينئذ يثبت نسبه من المولى بتصديقه فلا يلزمه القيمة هكذا في المحيط * اذا ادعى المكاتب الاول وعتق ثم جاءت المكاتبه بولد لافل من ستة اشهر من وقت العتق ولسته اشهر من وقت الكتابة كان الجواب كما اذا اولدت قبل عتق المكاتبه وان ولدت لسته اشهر فصاعداً منذ عتق ان زعم المولى انه ولد بوطى بعد العتق لم يثبت نسبه وان وجد التصديق فكان زانياً ما اذا ادعى النكاح بعد عتق المكاتب فان صدقته المكاتبه يثبت شبهة النكاح فيثبت النسب ولا يعتق الولد وان صدقه المكاتب الحر في النكاح وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت وردت في الرق فينفذ اقرار المولى وهو المكاتب الحر عليها بالنكاح ويثبت النسب ولا يعتق الوالد وان ادعى انه ولد بوطى كان قبل العتق لم يصدق فان صدقته ثبت نسب الولد ولا يعتق الولد فان ادت عتقت مع ولدها وان عجزت اخذ المولى الولد حراً بالقيمة وان صدقته المكاتبه وكذبته المكاتب الحر يثبت النسب والوالد رقيق فان عجزت فهي ولدها مملوك كان للمكاتب الاول وان صدقه المكاتب الحر ان وطى المولى كان قبل العتق وكذبته المكاتبه لا يثبت النسب الا اذا عجزت فيعتق الولد بالقيمة يوم العجز وكذلك اذا لم يؤد المكاتب الاول الكتابة لكن مات من وفاء فاديت كتابته ثم عجزت المكاتبه فالولد حر بالقيمة والام مملوكه لورثه المكاتب كذا في شرح الزيارات *

الفصل الخامس عشر في المتفرقات اذا مات الرجل وترك امرأة وام ولد واقر الوارث انها ولدت هذا الغلام من الميت فان لم يكن هناك للمقر منازع يثبت نسب الغلام من الميت ويرث ولا يشترط العدد في المقرين ولا لفظ الشهادة فان كان للمقر منازع بشرط العدد باتفاق الروايات ولا يشترط العدد باتفاق الروايات وهل بشرط لفظ الشهادة فيه روايتان كذا في المحيط *

رجل

اصحح وبه فأخذ كذا في الفصول العمادية * وروى ابو عصمة سعد بن معاذ عن اسمعيل بن حماد عن عبد الكريم الجرجاني رح عن ابي حنيفة رح انه رجع عن هذا القول وقال الاولاد للثاني كذا في المحيط * رجل غاب عن امرأته وهي بكر ابنة عشر سنين مثلاً فتزوجت وجاءت باولاد قال ابو حنيفة رح الاولاد للزوج الاول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكوة الى هؤلاء وتجاوز شهادتهم له وقال عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رح ان الاولاد للزوج الثاني ورجع الى هذا القول وعليه الفتوى كذا في الوقعات الحسامية * وأجمعوا على ان المرأة ترد على الاول كذا في الذخيرة * ولو سببت المرأة فتزوجها رجل من اهل الحرب وولدت اولاداً فهو على هذا الخلاف هكذا في المبسوط * وعلى هذا الخلاف اذا ادعت المرأة طلاقاً واعتدت فتزوجت وجحد زوجها الاول كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النسفي عن تزوج امرأة صغيرة بتزويج ابيها ثم مات الاب والزوج غائب فكبرت البنت وتزوجت برجل آخر فحضر الغائب وادعاه فانكرت ولم تكن له بيعة فلم يقض له بها وقضي بها للثاني فولدت منه بنتاً وللزوج الاول ابن من امرأة اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه البنت قال ان كان في حال الصغر لا يجوز لان في زعم ابائه ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على فراشه فهي بنته واما اذا كبر الابن وهو يتزوج البنت بنفسه ينبغي ان يجوز لان اقرار الابن لم ينفذ على غيره كذا في الفصول العمادية * اذا تزوج الرجل امرأة رجل وولدت ولداً فادعى احد هما ان النكاح كان منذ شهر وادعى الآخر انه كان منذ سنة فالقول قول من يدعى النكاح منذ سنة ويحكم باثبات النسب منهما فان تصادقا على انه تزوجها منذ شهر لم يثبت النسب وان اقامت البيعة بعدما تصادقا انه تزوجها منذ شهر على انه تزوجها منذ سنة قبلت بيعة كذا في الذخيرة * رجل قال في مرضه هذا الغلام ابني من احدى هاتين التجاريتين ثم مات قال محمد رح يعق الغلام من جميع المال وتسعى كل جارية في نصف قيمتها ويعتق نصفها من الثلث كذا في المحيط * رجل اقر بان هذا الصبي ابنه من امته هذه ثم مات فقام اخوته البيعة ان اباهم زوج امته من هذا العبد قبل ولادته بثلاث سنين فولدت هذا على فراش العبد والعبد والامة ينكران لا تقبل بينتهم كذا في محيط السرخسي * واذا كان الغلام والامة بدعيان ذلك تقبل بينتهما لانهما بهذه البيعة يثبتان الحق لانفسهما وهو النكاح على الميت ويعتق الغلام وتصير الجارية ام ولد له فبعد ذلك ان كان هذا الاقرار من المولى في صحته يعتبر العتق من جميع المال وان كان في

صحيح او فاسد او من جهة ملك يثبت نسبه منه وكذلك لو ادعى انه ابنه ولم يذكر انه تزوجها ولو ملك
امه معه او دونه صارت ام ولد له وان ملك الولد ابوا المدعى وهو يحدد مقالة ابنه لم يثبت نسبه من الابن
ولا يعتق كذا في المبسوط * اذا ولدت جارية الرجل ولدا وادعى ابنه نسب هذا الولد لا تصح
دعوته الا بتصدق من الاب وكذلك لو ادعى الابن انه تزوجها لا يصدق الا بتصدق من الاب
فان اقام الابن بينة على التزويج برضاء الاب او بغير رضاه فان نسب الولد يثبت منه ويعتق كذا
في المحيط * اذا اعتق عبدا صغيرا ثم ادعى انه ابنه صح ولد عنده او لا ولو كان كبيرا ينظر ان جحد
يطل اقراره والا فهو جائز كذا في التاتارخانية * رجل اعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها
بعد ما اعتقها قال يلزمه وعليها العدة كذا في المحيط * عبد صغير بين رجلين اعتقه احدهما ثم ادعاه
الآخر انه ابنه صحته دعوته عند ابي حنيفة رح ويكون هوى لهما ان كانت دعوة المدعى دعوة
تحرير بان لم يكن في ملكه وان كانت دعوته دعوة اسنيلاد بان كان العلق في ملكه فللمعتق نصف الولاء
ولا لواله للمدعى فاما على قولهما عتق العبد كله على المعتق والآخر ادعى نسب حرة صغيرا ليس له
نسب معروف فتصح دعوته استحسانا هذا اذا ادعى الآخر نسبه فاما اذا ادعاه المعتق فعلى
قول ابي حنيفة رح لا تصح دعوته الا بتصدق الآخر وعندهما تصح دعوته استحسانا واذا كان الولد
كبيرا يعبر عن نفسه فان اقر بذلك ثبت نسبه من المدعى وان جحد لم تصح دعوة المعتق وتصح دعوة
الآخر وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لا تصح دعوى احدهما الا بتصديقه كذا في الذخيرة *
لو كان ولدان توأمان فاعتق احدهما فدعى نسب الآخر يثبت نسبهما ويطل العتق كذا في التاتارخانية *
ابن سماعة في نوادره رجل اعتق جارية وتزوجت ; وجاءت بولد اقل من ستة اشهر منذ
تزوجها فدعاه الزوج والسيد قال ايهاا صدقته فهو ابنه فان صدقت الزوج وادعى نكاحا فاسدا
او وطنا بشبهة لزمه ذلك وكذلك السيد ليس له دعواه بدون تصديقها كذا في المحيط * نعى الى
امراة زوجها فاعتدت ونكحت وولدت فجاء الزوج الاول حيا فالولد من الاول كيف ما كان
عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان من وقت نكاح الثاني الى وقت الولادة اقل من ستة
اشهر فالولد للاول فان كان اكثر من ستة اشهر فهو من الثاني وقال محمد رح ان كان من وقت ابتداء
وطئ الزوج الثاني الى وقت الولادة اقل من سنتين فالولد من الاول وان كان اكثر من
سنتين فهو من الثاني كذا في الكافي * قال ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رح

الصفقة عليه وتعيب الباقي بعيب الشركة وعلى هذا اذا استحق بنصف العبد دون نصف الدار لاختيار
لمشتري الدار وان استحق نصف العبد ونصف الدار ذكر في الكتاب ان كل واحد من المشتريين بالاختيار
ان شاء اخذ وان شاء ترك ولم يبين قدر المأخوذ وقدر المتروك من اصحابنا من قال كل واحد منهما
بالاختيار ان شاء اخذ الربع بالربع وان شاء ترك وبعض اصحابنا قالوا كل واحد منهما بالاختيار ان شاء اخذ
النصف بالنصف وان شاء ترك وان لم يختر واحد منهما شيئاً حتى اجاز المستحق لنصف العبد او سلم ذلك
النصف الى مشتري العبد بهبة او صدقة يبطل خيار مشتري العبد ويكون الخيار لمشتري الدار هكذا في المحيط
في باب الاستحقاق * اشترى من آخر عبد او باعه من غيره ثم ان المشتري الاول اشتراه ثانياً استحق
من يده رجوعه على البائع الاول هكذا حكمي فتوى شمس الاسلام محمود الاول زجدي رح وهذا الجواب
انما يستقيم على الرواية التي يقول فيها ان القضاء بالملك للمستحق يوجب انفساخ البياعات كلها
اما على ظاهر الرواية فالقضاء بالملك للمستحق لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع المشتري الاول
وشراؤه ثانياً على حاله فلا يكون له الرجوع على البائع الاول ولكن هو يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه
ثم هو يرجع على البائع الاول كذا في الفصول العمادية * اشترى من آخر داراً وقبضها واستحققت
من يده فقال المستحق للمشتري خذ الثمن الذي دفعته الى البائع مني فاخذ ثم اراد المستحق
ان يسترد ما دفع من المشتري هل له ذلك فقد قيل يجب ان لا يكون له ذلك على الرواية التي
يقول فيها ان بقضاء القاضي بالملك للمستحق ينفسخ البياعات وعلى ظاهر الرواية له ان يسترد
ذلك ولو ان المشتري رجع على البائع وطالبه بالثمن فقال المستحق للمشتري خذ الثمن مني فاخذ
ثم اراد المستحق ان يسترد منه ليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في الذخيرة * قال محمد رح
في الزبادات رجل اشترى من رجل عبداً وقبضه وضمن رجل للمشتري ما ادركه من دركه
في العبد ثم باعه المشتري من غيره وسلمه اليه ثم باعه المشتري الثاني من رجل آخر وسلمه اليه
ثم استحق مستحق من يد المشتري الآخر بالبينة وقضى القاضي بذاك يكون ذلك قضاءً على المشتري
الآخر وعلى الباعة اجمع حتى لو اقام المشتري الآخر واحد من الباعة بينة على المستحق بالملك
المطلق لا تقبل بينته وكان لكل واحد من المشتريين ان يرجع على بائعه بالثمن من غير ان يحتاج
الى اعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه اذا رجع عليه مشتريه حتى لا يكون للمشتري
الاول ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الآخر ولا يكون للمشتري الاول ان يرجع

مرضه يعتبر من الثلث وكذلك اذا ادعى الغلام ذلك تقبل البينة ايضا ويكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ادعى الغلام والامة جميعا ذلك هكذا في المحيط * ولو ادعت الام النكاح او ادعاه الغلام قبلت بينة التزويج لانها تكون للاثبات فان النسب من حق الغلام فاذا اثبتته بالبينة من العبد كان مثبتا حق نفسه فيثبت النكاح بينها وبين العبد وذلك حقها كذا في المبسوط * ولو كان العبد غائبا حال ما قاومت الورثة البينة بوقف حكم هذه البينة حتى يحضر العبد كذا في المحيط * اذا ولدت امرأة الرجل ولدا وادعت انه ابنها منه والزوج ليحسد ذلك فشهد على الزوج ابنه واخوه انه افرانه ابنه قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * ولو شهد على اقرار الزوج بذلك ابو المرأة او جدها لا تقبل شهادته ادعت المرأة او جدها ذلك وكذا لو شهد بذلك ابو الزوج او جده لم تقبل شهادتهم ادعى الزوج او جده كذا في المحيط *

الباب الخامس عشر في دعوى الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق اذا ادعى المشتري استحقاق المشتري على البائع واراد الرجوع على البائع بالثمن لا بد وان يفسر الاستحقاق ويبين سببه ثم اذا بين سبب الاستحقاق وصح ذلك وانكر البائع البيع منه واقام المشتري البينة على البيع قبلت بينته وكان له الرجوع بالثمن ولا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البينة عند بعض المشائخ وبه كان يفني ظهير الدين المرغيباني رحمه الله بل اذا ذكر شبته وصفاته وذكر مقدار الثمن كفاه ثم اذا قبل بينة المشتري ورجع المشتري على البائع بالثمن بقضاء القاضي واراد البائع ان يرجع على بائعه بالثمن كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولو أبرأ البائع المشتري عن الثمن او وهبه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع على بائعه بشيء وكذلك بقية الباعة لا يرجع بعضهم على البعض كذا في الفصول العمادية * واذا استحق المبيع من يدي المشتري وهوام يؤد الثمن او ادى بعضه يجبر على اداء الثمن في الفصل الاول وعلى اداء الباقي في الفصل الثاني لجواز ان القاضي عسى ان لا يقضي ببينة المستحق او يجيز المستحق البيع كذا في المحيط * المشتري اذا اراد الرجوع على البائع فوعده دفع الثمن ان صدقه في الاستحقاق وقبل السجل يجبر على دفع الثمن وان لم يقربا لاستحقاق لكن وعده ثم خالف لا يجبر كذا في الخلاصة *

اذا رجع المشتري على بائعه وصالحه البائع على شيء قليل كان للبائع ان يرجع على بائعه بجميع الثمن كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر دارا بعبد وتقاضا ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء اخذ نصف الدار بنصف العبد وان شاء ترك ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصفتان

انها حرة الاصل فافر المشتري بذلك اوابى اليمين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع بالثمن على البائع فان حضر البائع وانكر ما قاله المشتري فقال المشتري انا اقيم البيعة على البائع انها حرة الاصل قبلت بينته ولو ادعى المستحق على المشتري انها جارية وانه اعتقها او دبرها او استولدها وافر المشتري بذلك ونكل لا يرجع المشتري بالثمن على البائع فان اقام المشتري بينة على البائع بذلك ليرجع بالثمن على البائع ينظر ان شهدت بينته بعق مطلق او بعق مؤرخ بتاريخ قبل الشراء قبلت ويرجع بالثمن واما اذا شهد وابتع مؤرخ بتاريخ بعد الشراء لا تقبل بينته كذا في الذخيرة * قال في الزيادات امه في يد عبد الله فقال ابراهيم لمحمد يا محمد الامة التي في يد عبد الله كانت امتي بعنها منك بالف درهم وسلمتها اليك ولم تنقد الثمن الا ان عبد الله غلب عليك وغصبها منك وصدقه محمد في ذلك كله وعبد الله ينكر ذلك كله ويقول الجارية جارية فاقول في الجارية قول عبد الله ويقضى بالثمن لا ابراهيم على محمد هكذا في المحيط * فلو استحقها رجل من عبد الله بينة على الناج او مطلقا لم يرجع محمد على ابراهيم بشيء وان اقام محمد البيعة على المستحق انها امته اشتراها من ابراهيم وهو يملكها وهو قبضها فبها وان اعاد المستحق بينة الناج على محمد فبها له بها على محمد ورجع محمد بالثمن على ابراهيم كذا في محيط السرخسي * ولو لم يستحق الجارية احد ولكن اقامت الجارية البيعة على عبد الله انها حرة الاصل وقضى القاضي بحريتها رجوع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا لو اقام البيعة عبد الله انها كانت امته اعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك رجوع محمد بالثمن على ابراهيم وكذا لو اقامت البيعة على الاعاق والتدبير والاستيلاد من غير تاريخ فاما اذا ارخت بان اقامت البيعة على ان عبد الله ملكها منذ سنة واعتقها او دبرها او استولدها وقضى القاضي بذلك ينظر الى تاريخ العقد الذي كان بين ابراهيم ومحمد فان كانت منذ سنة او اقل من ذلك يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان كان بتاريخ العقد الذي جرى بين محمد وابراهيم منذ سنتين لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم ولو ان الجارية اقامت البيعة على عبد الله انه كاتبها وقضى القاضي بذلك لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم الا اذا ادت بدل الكتابة وعنت فحينئذ يرجع محمد بالثمن على ابراهيم هكذا في المحيط * وان افر عبد الله انه اشتراها من محمد بما تدينار وقبضها ونقده الثمن وصدقه محمد في ذلك ان تصادقا عليه ثم استحققت الجارية من يد عبد الله يرجع

على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاوسط وكذلك لا يكون للمشتري الاول ان يضمن الكفيل بالدرك ما لم يرجع عليه وهل يحتاج كل مشتري الى اقامة البينة على الرجوع اذا اراد الرجوع على بائعه ينظر ان لم يعلم القاضي بالرجوع عليه بان كان الرجوع عند قاض آخر يحتاج وان علم القاضي بذلك بان كان الرجوع عليه عند هذا القاضي لا يحتاج ولو ان العبد لم يستحق ولكن اقام العبد البينة على المشتري الآخر على حرية الاصل وقضى القاضي بهارجع كل واحد منهم على بائعه بالثمن قبل ان يرجع عليه مشتريه وكذلك المشتري الاول يرجع على الكفيل قبل ان يرجع عليه ولو اقام العبد البينة على حرية الاصل ولكن اقام بينة انه كان عبدا فلان منذ سنة اعتقه و اقام رجل بينة ان العبد كان له منذ سنة اعتقه وقضى القاضي بذلك وكان تاريخ العتق قبل تاريخ البياعات كلها يرجع كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وكذلك اذ لم يعرف التاريخ وكذلك لو اقام العبد البينة انه كان عبدا فلان منذ سنة دبره او اقام رجل بينة على ذلك او كانت جارية اقامت بينة انها كانت لفلان منذ سنة استولدها او اقام رجل بينة على ذلك وكان تاريخ هذه الاسباب قبل تاريخ البياعات كلها ولم يعرف التاريخ اصلا وقضى القاضي بذلك فهذا او ما لو اقامت البينة على حرية الاصل او على العتق سواء يرجع كل واحد من مشتريه قبل ان يرجع عليه وان اقامت البينة على العتق والتدبير والاستيلاء بتاريخ بعد تاريخ البياعات كلها بان اقام العبد او الجارية بينة على المشتري الاخر انه عبد فلان او جارية فلان اعتقه واستولدها بعد شري المشتري الاخر او اقام رجل بينة على ذلك وقضى القاضي بذلك كان هذا واقضاء بالملك المطلق سواء ولو كان تاريخ العتق من العبد بين البياعات حتى وقع بعضها قبل العتق وبعضها بعد العتق فما كان قبل العتق لا يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه وما كان بعد العتق يرجع فيه كل مشتري على بائعه قبل ان يرجع عليه واستحقها ببينة يرجع المشتري بالثمن على البائع هكذا في الذخيرة * لو اقر المشتري للمستحق او استخلف فنكل وقضى به للمستحق ثم اراد ان يرجع على بائعه ليس له ذلك ولو اقام البينة على اقرار البائع انه المستحق رجع عليه ولو لم تكن له بينة فاراد ان يحلفه ما اقر به للمستحق يحلف كذا في الخلاصة * فان نكل بالثمن كذا في الوجيز للكردي * فان قال المشتري بعد ما اقر ونكل انا قيم البينة على ان الجارية ماك للمستحق يريد به الرجوع بالثمن على البائع لا تسمع بينته ولو اقام الجارية احد ولكن ادمت

بينة على الشراء من المستحق وقضي بالجارية له ليس لاحدهما ان يازم صاحبه الجارية ولو لم يقم البائع البينة على الشراء من المستحق لكن اقام البينة على انها نتجت عنده فهذا وما لو اقام البينة على الشراء من المستحق سواء كذا في الخلاصة * اشترى جارية فولدت او شجرة فثمرت والثمار عايتها واستحقها رجل بالبينة والولد في يد المشتري يتبعهما الولد والثمرة وهل يشترط الحكم بالولد والثمرة مقصودا لاختلاف فيه قيل القضاء له بالاصل قضاء بالفرع وقال الصدر لابد من القضاء بالفرع ايضا كما اذا لم يكن الفرع في يده وكان في يده اُخرون كانت ولدت من المشتري فهو حر بالقيمة يوم الخصومة ويرجع على البائع ولومات الولد لاشي على المشتري وان قتل اخذ منه عشرة آلاف غرم قيمته لا غير وان مات وترك مالا كثيرا فكله للمشتري ولا يغرم للبائع شيئا وعليه العقر ولو اكتسبت الجارية او وهب لها يأخذها المستحق مع الاكتساب ولا يرجع على البائع الا بالثمن كذا في الوجيز للكردي * رجن اشترى من آخر كرما واشترى الارض والنخيل جميعا وقبضها ثم استحققت العرصه وحدها كان للمشتري ان يرد الاشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن كذا في الذخيرة * اشترى فرسا مع السرج واستحقها رجع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجع بالحصه وكذا لو ضاع السرج وان كان السرج قائما واراد المشتري رد السرج وان يرجع بكل الثمن وابى البائع قبوله فله ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى ارضا فغرس فيها شجرا فنبت اشجارها ثم استحققت الارض يقال للمشتري اقلع الشجر فان كان قلعه يضر بالارض يقال للمستحق ان شئت تدفع اليه قيمة الشجر مقلوعا وتكون الشجرة لك وان شئت فمعه حتى يقطع الشجرة ويضمن لك نقصان ارضك فان امره بقطع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع فانه للمشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض وان اختار المستحق ان يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر واعطاه القيمة ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا يكون للمستحق ان يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف رحن وان لم تستحق الارض حتى اثمر الشجر بلغ الثمر ولم يبلغ حتى جاء مستحق واستحق الارض وطالب المشتري بقطع الشجر كان له ذلك فان كان بائع الارض حاضرا كان للمشتري ان يرجع على البائع بقيمة الشجر ثابتة في الارض ويسلم الشجر فائمة الى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الشجر ويجبر المشتري

عبد الله بالثمن على محمد ويرجع محمد بالثمن على ابراهيم وان تصادق عليه بعد ما استحققت
 الجارية من يد عبد الله يرجع عبد الله بالثمن على محمد ولا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم
 وكذا ان اقر عبد الله بالشراء من محمد ومحمد كان غائباً او حاضراً فلم يصدق ولم يكذبه حتى
 استحققت الجارية من يد عبد الله ثم صدقه محمد فيما قال فان قال محمد انا اقيم البينة على ابراهيم
 ان عبد الله اشتراها مني يريد به الرجوع بالثمن على ابراهيم قبلت بينته وكذلك لو اقام محمد
 بينة انه صدق عبد الله في دعواه الشراء منه قبل استحقاق الجارية من عبد الله قبلت بينته ورجع
 محمد بالثمن على ابراهيم ولو تصادق محمد وعبد الله على ان محمد اوهب الجارية من عبد الله
 وسلمها اليه او على ان محمد اتصدق بالجارية على عبد الله وسلمها اليه ففي الوجه الثاني والثالث
 لا يرجع محمد بالثمن على ابراهيم وفي الوجه الاول يرجع على ابراهيم هكذا في الذخيرة *
 رجل اشترى امة بالف درهم ونقد الثمن ولم يقبضها حتى اقام رجل البينة انها ممة والمشتري
 والبائع حاضران ف قضى القاضي للمستحق ثم ادعى البائع او المشتري ان البائع كان اشتراها
 من هذا المستحق قبل ان يبيعها من المشتري و اقام البينة قبلت بينته ولو قال المشتري للقاضي
 بعد الاستحقاق قل للبائع ليسلم المبيع اليّ والا فانقض البيع بيننا فالقاضي ينقض البيع ويرجع
 المشتري على البائع بالثمن فلو فسخ القاضي البيع بينهما ثم ان البائع وجد بينته انه كان اشترى
 الامة من المستحق ففسخ البيع على حاله لفسخ ظاهره وباطنه فان اراد احدهما ان يجيز البيع
 ليس له ذلك فان كان المشتري قبض الامة من البائع ثم استحققت من يد المشتري واخذت
 من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وجد البائع بينته على الشراء من المستحق فاقامها
 على المستحق وقضى بالامة للبائع فاراد البائع ان يلزم المبيع المشتري له ذلك عندهما وعلى قياس قول
 ابي حنيفة رح ليس له ذلك ولا يعود البيع وهذا اذا قضى القاضي للمشتري بالثمن على البائع
 ثم اقام البائع البينة اما اذا اقام البائع البينة على الشراء من المستحق قبل ان يقضى للمشتري عليه
 بالثمن رجعت الجارية الى المشتري فلو قضى القاضي على البائع بالثمن ثم اقام البائع البينة
 فعلى ما مر من الخلاف فلو اراد المشتري اخذ الجارية وامتنع البائع لا يجبر ولو اراد البائع ان يلزمه
 له ذلك فلو لم يخاصم المشتري البائع ولكن طلب منه الثمن فاعطاه او قبل الفسخ ثم اقام البائع
 بينة

بما نقد وان شاء رجع على المشتري فان اخذ من البائع لم يرجع البائع على المشتري وان اخذ من المشتري يرجع المشتري على البائع وان اراد المشتري بعد ما حضر الكفيل اتباع البائع وذلك قبل ان يختار الكفيل اتباع المشتري ليس له ذلك ولولم تكن كفالة وكان امرا بقضاء الثمن وباقي المسئلة بحالها كان هذا بمنزلة الكفالة في جميع ما وصفنا ولولم يكن شيء مما ذكرنا من الاسباب في فصل الكفالة ولكن مات العبد قبل القبض وكان الكفيل قد نقد الثمن وغاب كان للمشتري ان يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بما نقد اولم يرجع فان حضر الكفيل في فصل موت العبد او كان الكفيل حاضرا لم يكن للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن ولولم يموت العبد ولكن انفسخ البيع فيما بينهما بسبب من الاسباب فان كان الانفساخ بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بالعيب بعد القبض بقضاء او قبل القبض بقضاء او بغير قضاء او الرد بخيار الرؤية او بخيار الشرط كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا مات العبد قبل القبض وكذلك لو كان المشتري امرا غيره ان ينقد الثمن منه فنقد ثم مات العبد في يد البائع قبل التسليم الى المشتري فان المشتري هو الذي يرجع على البائع بالثمن في الاحوال كلها وان كانت الكفالة بغير امر المشتري ثم انفسخ البيع فيما بينهما من كل وجه كان للكفيل ان يرجع على البائع بالثمن وليس للكفيل على المشتري سبيل وان انفسخ البيع بينهما بسبب هو فسخ فيما بين المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث نحو الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء ونحو الاقالة لا يكون للكفيل ان يرجع على البائع بشيء ويكون حق القبض للمشتري ويكون المقبوض للكفيل دون المشتري ولولم تكن كفالة ولكن نقد رجل الثمن عن المشتري بغير امره كان الجواب فيه في جميع ما وصفناه نظير الجواب في الكفالة اذا كانت بغير امر المشتري ولو كانت الكفالة بامر المشتري فصالح الكفيل البائع عن الثمن على خمسين دينارا كان للكفيل ان يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غائب ثم حضر كان له اتباع البائع بالدنانير ولا سبيل للكفيل على المشتري ويستوي في هذا ان يكون الاستحقاق في المجلس او بعد الافتراق من المجلس وكذلك لو ان البائع باع الكفيل الدراهم التي كفل بها عن المشتري بالدنانير ثم استحق العبد بطل البيع واراد محمد رح بهذه التسوية بين البيع والصلح تسوية بينهما بعد الافتراق عن المجلس فاما اذا استحق العبد وهما في المجلس بعد لا يبطل البيع ويبطل الصلح ولولم يستحق العبد ولكنه مات في يد البائع وقد كان باع الكفيل من البائع

على قطع الثمر بلغ الثمر ولم يبلغ ويجبر البائع على قلع الشجر كذا في فتاوى فاضيل خان *

أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وأدى المشتري الثمن إلى المحال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن ذكر في مجموع النوازل من الشيخ الإمام شيخ الإسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قبل له فإن لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحال له قال لا وفي الجامع قبل له أن المشتري بالخيار أن شاء رجع على القابض وأن شاء رجع على الأمر وإذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق من يدي المشتري فعند الاستحقاق يرجع المشتري بالثمن على الوكيل أن كان المشتري دفع الثمن إلى الوكيل وأن كان دفع إلى الموكل يقال للوكيل طالب الموكل بالثمن وخذه وأدفعه إلى المشتري كذا في الذخيرة * وفي مجموع النوازل بيع جرى بين رجلين في جارية ثم استحق التجارية بالقضاء وطلب المشتري الثمن من البائع وقبض ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الأئمة وأخذ البائع التجارية من المستحق ليس للمستحق عليه أن يسترد تلك التجارية كذا في الخلاصة * اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم وأعطى المشتري حمرا معيناً في ثمن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري على بائعه بسبعين كذا في الفصول العمادية * رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم جاء رجل وأدعاها وأقر المشتري أنها للمدعي وصدق البائع المشتري في أنها لهذا المدعي وأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع للمشتري إنما كانت هي للمدعي لأنك وهبتها له فالقول قوله ولا يرجع عليه المشتري بالثمن كذا في الذخيرة * وأن استحق من يده بشهادة شاهدين وقد عدلها المشهود عليه قال أبو يوسف ربح أسأل عن الشاهدين فإن عدل رجوع المشهود عليه على بائعه بالثمن وإن لم يعدل فإنه يقتضى على المشهود عليه لتعديله أياهما ولا يرجع هو بالثمن على بائعه وهو بمنزلة الإقرار كذا في الفصول العمادية * قال محمد ربح في الجامع الكبير رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وكفل من المشتري بالثمن كفيل بامر المشتري ونقد الكفيل للبائع الثمن ثم غاب الكفيل واستحق العبد من يد المشتري أو وجد حراً أو مكاتباً أو مدبراً أو كانت جارية فوجدها أم الولد فأراد المشتري أن يرجع على البائع بالثمن قال ينظر أن كان الكفيل قد رجع على المشتري بما نقده للبائع كان للمشتري أن يرجع على البائع وإن كان الكفيل لم يرجع على المشتري بما نقده للبائع لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع ثم إذا حضر الكفيل فإن شاء رجع على البائع

مما امره به يرجع بمثل المؤدى فان استحق العبد يخيرا للمأمرين اتباع البائع وبين اتباع المشتري وان رجع على البائع رجع بمثل المقبوض وان رجع على المشتري يرجع بالمؤدى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود رجع بما امر به ثم المشتري يرجع على البائع بمثل ما اخذ من المأمور ولو لم يستحق العبد ولكنه مات قبل القبض فلا سبيل للمأمر على البائع ولكن يرجع المشتري على البائع بما ادى ان كان المؤدى اردى مما امره وان كان اجود يرجع بما امره كذا في المحيط *

من ضمن الثمن المشتري عند الشراء معلقا بظهور الاستحقاق جازا كن اذا اخذه المستحق من يد المشتري بالقضاء فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع وانما يجب الثمن على البائع بنسخ البيع وذلك بان يرجع عليه يقضى به القاضي وينسخ العقد ويجب الثمن على البائع فيكون الخيار للمشتري ان شاء اخذ من الكفيل وان شاء اخذ من البائع فان اخذ من الكفيل وكانت الكفالة بغير الاصل لا يرجع على البائع لكن البائع بعد الاستحقاق والقضاء عليه يرجع هو على بائعه كذا في الفصول العمادية * ان دفع لدعي الى المدعى عليه شيئا واخذ الدائم استحق المدعي فانه لا يرجع الدافع بمادفع كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح * لو صالحه من الدنانير على دراهم وقبضها ثم استحققت بعد التفرق رجع بالدنانير كذا في الفصول العمادية * وان صالح من مائة على نصفها فاستحق البدل رجع بمثله ولا يرجع بجميع الدين الاول كذا في الوجيز للكردي في دعوى الصلح * لو صالح من الدراهم على كرحطة جاز فان استحق الكرا ووجد به عيبا فرده يرجع اليه اصل حقه وهو ما عليه من الدراهم كذا في الفصول العمادية *

الباب السادس عشر في دعوى الغرور اذا اشترى الرجل امة شراء فاسدا او جائزا او ملكها بهبة او صدقة او وصية فولدت له اولاد اثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالجارية واولادها الا اذا ثبت غرور المستولد ولا بد لذلك من البينة على الشراء او الهبة او ما شبه ذلك فاذا اقام بينة على ذلك ثبت غرور المستولد فيقضى القاضي للمستحق بالجارية وبقيمة الولد وبعقرها ايضا ولا يرجع المشتري على مملكتها بالعقر بائعا كان او واهبا عندنا وهل يرجع بقيمة الولد ففي فصل الشراء يرجع وفي فصل الهبة ونظائرها لا يرجع كذا في المحيط * وتعتبر قيمته يوم الخصومة ومن مات من الاولاد قبل الخصومة لم يضمن المستولد من قيمته شيئا كذا في الذخيرة *

والغرور ان يشتري رجل امة او يملكها بسبب من اسباب الملك كالهبة او الوصية او الصدقة فيستولدها ثم يظهر بالبينة انها ملك الغير فالولد في هذه المسائل حر بالقيمة كذا في الكافي * امة انت

بالدراهم خمسين ديناراً وقبضها منه البائع فان المشتري ان يرجع على البائع بالف ولا سبيل للكفيل على البائع وكذا لو كان الكفيل صالح البائع على خمسين ديناراً وفي الصلح للبائع الخيار ان شاء رد خمسين ديناراً وان شاء رد ألف درهم وفي البيع يرد ألف درهم من غير خيار ثم في الصلح ان اختار البائع رد الدراهم فالمشتري هو الذي يستوفيه وان اختار رد الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض ذلك ولا سبيل للكفيل على المشتري ولو كان المشتري امر رجلاً ان يقضي عنه الثمن من غير كفالة فباع المأمور من البائع خمسين ديناراً بالثمن يجوز وكذلك لو صالح المأمور البائع من الثمن على خمسين ديناراً ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بالثمن بغير امره ثم ان الكفيل صالح مع البائع على خمسين ديناراً من الثمن او باع عنه خمسين ديناراً بالثمن ثم مات العبد قبل القبض او استحق فلا سبيل للمشتري على البائع ولكن الكفيل يرجع على البائع ويتخير البائع في الصلح بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنانير وفي البيع لا يتخير ولو لم تكن كفالة ولا امر بقضاء الدين ولكن جاء متبرعاً وباع دنانيره من بائع العبد بالثمن الذي له على المشتري او صالح معه من الثمن على دنانيره فالبيع باطل على كل حال واما الصلح فان كان يشترط ان يكون الثمن الذي على المشتري للمنتبرع يكون باطلاً وان كان الصلح بشرط براءة المشتري عن الثمن كان الصلح جائزاً وان اطلق الصلح اطلاقاً ولم يصرح بالابراء ولا بالتملك يجوز فان استحق العبد كان على البائع رد الدنانير على المصالح وان مات العبد كان للبائع الخيار ان شاء رد الدنانير على الكفيل وان شاء رد عليه الدراهم هكذا في المحيط * ولو كفل بجيد ونقد نبهجة رجع بالجيد على المشتري وان استحق اتباع البائع او المشتري بالنبهجة وان كفل نبهجة ونقد جيداً رجع بالنبهجة ولو استحق اتباع البائع بالجيد والمشتري بالنبهجة ورجع المشتري على البائع بالجيد كذا في الكافي * ولو لم يستحق العبد ولكن مات في يد البائع قبل القبض وقد كان الكفيل ادى انتقص مما التزم فلا سبيل للكفيل على البائع ولكن يرجع على المشتري بالف درهم نبهجة ولو كان الكفيل ادى اجود مما التزم ثم مات العبد في يد البائع لم يكن للكفيل على البائع سبيل ولكن يرجع الكفيل على المشتري بما كفل عنه ويرجع المشتري على البائع بشل الدراهم التي اعطى الكفيل البائع وهو الجيد ولو كان المشتري امر رجلاً ان يتد عنه الثمن من غير كفالة فنقد المأمور افضل مما امر به لم يرجع على الامر الا بمثل ما امر به وان نقده ادى مما

على الواهب شيء ويرجع الواهب على بائعه بنصف الثمن ولا يرجع عليه بشيء من قيمة الاولاد كذا في الذخيرة * ولو كانت امة بين رجلين فجاءت بولد فادعاهما وغرم نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ثم استحقها رجل قضى بها وقيمة الولد والعقر للمستحق ثم يرجع على البائع بنصف الثمن ونصف القيمة ويرجع على شريكه بما اعطاه من نصف قيمتها ونصف عقرها ولا يرجع على شريكه بشيء من قيمة الولد ويرجع الشريك على بائعه بنصف الثمن كذا في المبسوط * رجلان اشترى امة من وصي يتيم فاستولدها احدهما ثم استحقته الجارية كان الولد حراً بالقيمة ورجع المستولد على الوصي بنصف قيمة الولد ولا يرجع بنصف قيمة الباقي من الولد على شريكه وان صار مشترى لنصف الباقي من شريكه ثم يرجع الوصي بذلك في مال اليتيم وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع الصغير فهو الوصي في حكم الرجوع في مال الصغير على السواء وكذلك الجواب فيما اذا كان البائع وكيلًا ومستبضعًا كان له الرجوع بما لحقه من العهدة على من وقع البيع له وكذلك اذا كان البائع مضاربًا ولم يكن في الجارية فضل ربح رجع بجمع ما لزمه من قيمة الولد على رب المال فاما اذا كان في الجارية فضل فانه يرجع على رب المال من قيمة الولد بقدر رأس المال وحصله من الربح كذا في المحيط * ولدت امة من رجل ثم استحققت فقال الواطى اشترىتهما من فلان وصدقه فلان ولم يصدقهما المستحق يكون وادعه عبداً بعد ما يحلف المستحق انه لا يعلم انه اشتراهما من فلان واوافق المستحق وانكر البائع فالولد حر وعلى الاب القيمة ولا رجوع على البائع واوافق به المستحق دونهما عنق الولد باقراره بلا قيمة كذا في محيط السرخسي * اذا تزوج المكاتب والعبد امرأة حرة باذن مولاه فولدت له ثم استحققت وقضى بها للمستحق فالولد رقيق في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخرون كذلك اذا صار المكاتب مغروراً بالشراء كذا في المبسوط * اذا اشترى ام ولد لرجل او مدبرة او مكاتبة من اجنبي ووقع عليها فجاءت بولد فان على المستولد قيمة الولد والعقر لمولى المدبرة ولمولى ام الولد وعليه قيمة الولد والعقر للمكاتبة كذا في المحيط * مكاتبة زوجت نفسها من رجل على انها حرة فظهر انها مكاتبة فان المستولد يضمن للمكاتبة في قول ابي يوسف رح الآخر كذا في الذخيرة * مكاتب او عبد مأذون باع امة فاستولدها المشتري ثم استحققت رجع ابو الولد بقيمة الولد على بائعه كذا في المبسوط * الوارث يرجع على بائعه المورث بقيمة الولد اذا استحققت من يده بعد ما استولدها والمورث له

رجلا فاخبرته انها حرة فتزوجها على ذلك فولدت ولد اثم اقام مولاها البينة انها امته وقضى بها له
فانه يقضى بالولد ايضا المولى التجارية الا ان يقيم الزوج بينة انه تزوجها على انها حرة فان اقام
البينة على هذا فقد ثبت سبب حرية الاولاد وهو الغرور فان كان الولد حرا لاسبيل عليه وعلى ابيه
قيمه دينيا في ماله حالا وقت القضاء به كذا في المبسوط * ومن قتل من الاولاد خطأ فُقضى للاب
بديته وقبضها فانه يقضى عليه بقيمته يوم القتل واذا كان لم يقبض شيئا من دية الولد لا يقضى عليه
بقيمة الولد وان قبض من الدية قدر قيمة الولد فانه يقضى عليه بقيمة الولد هكذا في المحيط *
وان كان للولد ولد يحرز دية وميراثه مع الاب فخرج من الدية شيء مثل القيمة اود ونها قضيت
على الاب مثل ذلك في ماله ولا اقضى به في الدية ولا في تركه الابن كذا في الحاوي * واوفته
الاب بغرم قيمته كذا في الهداية * وان مات المستولد وعليه ديون كان المستحق اسوة لغرمائه
ولا يكون ولاء الولد لمولى التجارية وان عتق رقيقا في حق مولى التجارية لانه انما اعتبر رقيقا
في حق المستحق امكن ايجاب الضمان على المستولد وهو حر في حق ما سواه من الاحكام ومن
هذا قلنا ان للمستحق ان يضم المستولد قيمة الولد وان كان المستحق ذارحم محرم من الولد
لا يجعل حر من جهة المستحق بالقراءة حتى لا يضم المستولد هكذا في المحيط * وان لم تكن للاب
بينة انه تزوجها على انها حرة فطلب يمين المستحق على علمه حلته على علمه على ذلك كذا
في المبسوط * اذا اخبر الرجل غيره عن امرأة انها حرة وتزوجها ذاك الغير على انها حرة
وولدت له ولد اثم استحقها رجال وجعل الناضى الولد حرا بالقيمة ان زوجها المخبر على انها حرة
فالمستولد يرجع بقيمة الولد على المخبر وان لم يكن المخبر زوجها منه ولكن المرأة زوجت نفسها
على انها حرة فالمستولد يرجع عليها بقيمة الولد بعد العتق هكذا في الذخيرة * اذا غرت الامة
من نفسها رجلا اخبرته انها امته لهذا الرجل فاشتراها منه، فاستولد هائم استحق رجوع ابو الولد بالثمن
وقيمة الولد على البائع دون الامة كذا في المبسوط * اذا اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره
فولدت من الثاني ثم استحقته التجارية فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على بائعه وبقيمة الولد
وبالبائع الثاني لا يرجع على البائع الاول بقيمة الولد في قول ابي حنيفة، راح كذا في فتاوى قاضيخان *
اذا اشترى الرجلان جارية ثم ان احدهما وهب نصيبه من شريكه وولدت له اولاد واستحقها
رجل واخذها وقيمة الاولاد يرجع المستولد بنصف الثمن ونصف قيمة الاولاد على بائعه ولا يرجع

وأن شهد الشهود أن المشتري اقربعد الشراء أنه اشتراها لفلان لا يكون للمستولد الرجوع على البائع بالثمن وبقيمة الولد هكذا في المحيط * رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي ألفي درهم فاستولدها المضارب ثم استحققت فالولد حر وبقيمة ثم يرجع المضارب على البائع بالثمن فيكون على المضاربة كما كان ويرجع عليه أيضا ربع قيمة الولد ويكون له ذلك خاصة ولا يكون على المضاربة ولو لم يكن في الأم فضل أخذ المستحق الوالد مع الأم ولم يثبت نسبه من المضارب وإن كان رب المال هو الذي استولدها فإن لم يكن فيها فضل كان الولد حرا وعليه قيمة المستحق ويرجع على البائع بالثمن وقيمة الوالد الذي يلي خصومة البائع في ذلك المضارب فيكون الثمن على المضاربة وقيمة الولد رب المال وإن كانت الجارية تساوي ألفين فالرجوع على البائع بثلاثة أرباع قيمة الولد ويرجع بالثمن فيكون على المضاربة كذا في المبسوط * رجل أمر رجلا بشراء جارية فاشترى له جارية ثم إن الأمر وهبها فولدت له ولدا ثم استحققت فأخذت الجارية وعقرها وقيمة ولدها فإن الواطئ لا يرجع على البائع بشيء لأنه مشتري للغير كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى أمة واعتقها وزوجها من رجل ولم يخبر الزوج أنها حرة ولا أنها أمة إلا أن الزوج علم بشراء المزوج واعتاقه أياها ثم وطئها الزوج فولدت ولدا ثم استحققت فعلى الزوج المستحق عقرها وقيمة ولدها ثم لا يرجع الزوج على المزوج بقيمة الولد كذا في الذخيرة * اشترى جارية واستولدها ثم اعتقها ثم تزوجها فاستولدها ثم استحققت وأخذها المستحق وعقرها وقيمة الولد بن يرجع المستولد على البائع بقيمة الولد الأول دون الثاني ثم المستولد يضمن عقرا واحدا كذا في محيط السرخسي * إذا ادعى على رجل مالا فصالحه منه على جارية بعينها وقبضها واستولدها ثم جاء مستحق فاستحقها يأخذها وعقرها وقيمة ولدها وقت الخصومة فإن كان الولد قد مات قبل أن يقضى عليه بقيمة فلا يقضى عليه بقيمة الولد ثم ينظر إن كان الصلح من إقرار رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد وإن كان الصلح من إنكار أو سكوت رجوع على دعواه لا غير فإن أقام البينة على دعواه أو حلفه فنكل رجوع بما ادعى وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر في الفصول كلها ولو لم يكن المدعى مالا ولكن ادعى قصاصا في نفس أو فيما دونها فصالح معه على جارية فاستولدها ثم استحققت الجارية فإن كان الصلح من إقراره فلا يبطل الصلح بالاستحقاق ولكنه يرجع على المدعى عليه بقيمة الجارية وبما ضمن من قيمة الولد ولا يرجع بالعقر وإن كان الصلح من إنكار أو سكوت ثم أقام البينة على دعواه أو حلفه ونكل فذلك يرجع بقيمة

بالتجارية لا يرجع بقيمة الولد على بائع الموصى ولا يرد عليه بالعيب اذا استولدها ثم استحققت كذا في الخلاصة * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه ان هذه التجارية لفلان وديعة عنده فوطئ الوارث الامة بعد موته وقد علم الوارث باقرار المورث فولدت منه ثم استحقها رجل فانه يقضى للمستحق بالتجارية وبالولد كذا في الذخيرة * رجل ورث امة من ابيه فاستولدها ثم استحققت كان الولد حراً بقيمة ثم يرجع بالثمن وبقيمة الولد على بائع المورث بخلاف الموصى له اذا استولدها ثم استحققت حيث لا يرجع على بائع الموصى مات رجل وترك ابناً وجارية وعليه دين محيط فوطئها ابنة فولدت منه بيعت التجارية في الدين ويضمن الابن قيمة ولدها وعقرها للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو جاء رجل واقام بينة انها له قضى بالتجارية وبالعقر بقيمة الولد كذا في المحيط * ولو كان الدين غير محيط يضمن قيمتها وعقرها ويقضى منه الدين وما بقي ميراث ولا يضمن قيمة الولد وهذا اذا كان الدين مثل قيمتها واكثر فان كان اقل من قيمتها يضمن بقدر الدين وبغرم العقر كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى جارية مغموصة وهو يعلم ان البائع غاصب او تزوج امرأة اخبرته انها حرة وهو يعلم انها كاذبة فاستولدها كان الولد رقيقاً كذا في المبسوط * ولو اشترىها وهو يعلم انها لغيره قتال البائع ان صاحبها وكلني ببيعها او مات واوصى اليها فباعها منه على ذلك فاستولدها ثم حضر المالك وانكر الوكالة فله ان يأخذها بقيمة الولد ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن بما غرم من قيمة الولد كذا في الذخيرة * ولو وكل رجلاً ان يشتري له جارية فاشترىها ونقد الثمن من مال الموكل فاستولدها الموكل ثم استحققت اخذها المستحق واخذ قيمة الولد وعقرها التجارية من المستولد لا من الوكيل ويرجع المستولد وهو الموكل بالثمن بقيمة الولد على البائع والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك مع البائع فان انكر البائع البيع من المستولد وقال لم يشتري هذا مني واقام المستولد بينة ان فلاناً اشترى هذه التجارية من هذا الرجل بأمري ونقد الثمن من مالي صار المشتري مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع على البائع بالثمن وقيمة الولد والوكيل هو الذي يلي الخصومة في ذلك وان شهد شهود المستولد على الشراء ولم يشهدوا على ان المستولد امر المشتري بذلك وانما شهدوا ان المشتري اقرانه اشترى فلان بأمرة فان شهد الشهود ان المشتري اقر قبل الشراء وفي حالة الشراء انه يشتريها فلان بصير المستولد مغروراً من جهة البائع وكان له الرجوع بقيمة الولد على البائع وان شهد

فأقام رجل البينة بمائة درهم على الميت وقضى القاضي له بهائهم جاء رجل آخر وادعى مائة درهم على الميت وانكرت الورثة ذلك ولا بينة للمدعى فأقر المدعى الذي قضى له بالمائة لهذا المدعى الذي انكرت الورثة له ما حكم هذه المسئلة قال المائة التي اخذها المقضي له يكون بينهما نصفان قال خلف وبه أخذوا المسئلة مسطورة في الكتب كذا في المحيط * رجل ادعى انه جرى بيني وبينك مصالحة شوعية صحيحة على ارض كذا فاني ادعيت عليك وأقام البينة على الصلح الصحيح وأقام المدعى عليه البينة على صلح فاسد فالبينة على الصلح الصحيح مقبولة كذا في جواهر الفتاوى *

رجل مات وترك ثلاثة اعبد قيمتهم على السواء لآمال له غيرهم وترك ابنا لا وارث له سواه فأقام رجل بينة ان الميت اوصى له بعبده هذا يقال له سالم وانكر الوارث ذلك وقال انما اوصى لهذا الرجل الآخر بعبده هذا الذي يقال له بذيغ وصدقه المقر له بذلك فالقاضي يقتضي لصاحب البينة بسالم ولا يقضي للمقر له من بذيغ بشي ولو اشترى الوارث سالما بذيغ جاز الشراء وكذلك لو اشترى بالف درهم لكن في الفصل الاول يضمن الوارث قيمة بذيغ للمقر له بذيغ وفي الفصل الثاني يؤمر بتسليم بذيغ الى المقر له رجل مات وترك عبدا قيمته الف درهم لآمال له غيره فأقر الوارث ان الميت اوصى بهذا العبد لغلان واني اجزت وصيته بعد موته وأقام رجل بينة ان له على الميت الف درهم ووجد الوارث دينه فان القاضي يبيع العبد بالدين ويتقضى الدين من ثمنه وان اشترى الوارث العبد او رجع العبد اليه بهبة او وصية او ميراث فاراد المقر له ان يأخذ من الوارث باقراة له بالوصية لاسبيل له عليه ولو ظهر ان الشهود على الدين كانوا عبيدا فالقاضي لا يبطل البيع ولكن يدفع الثمن الى الموصى له ولو ان الغريم مات بعد ما قبض الثمن وورثه وارث الميت الاول فان ورث تلك الالف بعينها للمقر له ان يأخذها وان ورث مالا آخر غير تلك الالف يباع منه بقدر الف درهم ويدفع ذلك الى المقر له ولو لم يرثه وارث الميت ولكن اوصى الميت للمقر بتلك الالف بعينها كان على الوارث ان يردّها على المقر له وان كان اوصى له بمال آخر يعطى من ذلك للمقر قدر الف درهم ولو لم يكن شي من ذلك ولكن وهب الغريم للمقر تلك الالف بعينها او الف اخرى ان كانت الهبة في حال المرض فالجواب فيها كالجواب في الوصية وان كانت الهبة في حال الصحة ان كان الموهوب تلك الالف بعينها امر بالتسليم الى المقر له وان كان الموهوب الف اخرى لا يؤمر بالتسليم الى المقر له وان القاضي لم يبيع العبد من الاجنبي بالدين لكن اعطاه الغريم بدينه فقال هذا العبد يبيع لك بدنيك او قال جعلته

الجارية وبما ضمن من قيمة الولد فان حلفه وحلف لا يرجع بشيء كذا في شرح الطحاوي * ادعى جارية في يد رجل فصالحه على جارية اخرى عن سكوت او انكار واستولد كل واحد منهما جارية فاستحقت التي في يدي المدعي فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع في دعواه ولا يرجع بقيمة الولد الا اذا اقام البينة على حقه فحينئذ يرجع بقيمة الجارية التي ادعاها وبقيمة الولد ايضا وان استحقت التي استولدها المدعى عليه فاخذها وعقرها وقيمة ولدها يرجع المستولد بقيمة الجارية الاخرى على المدعي ولم يرجع بقيمة الولد كذا في محيط السرخسي * ولو اصرط لهما على ان يدفع المدعي الى المدعى عليه جارية اخرى يأخذ المدعي من المدعى عليه الجارية التي وقعت فيها الدعوى فاستولد كل واحد منهما الجارية التي اخذها ثم استحقت احدى الجارين رجوع المستحق عليه على صاحبه بقيمة الجارية التي اخذها منه وبقيمة الولد التي ضمنها للمستحق كذا في الذخيرة * ولد المغرور ولد المفتر يستويان في اثبات النسب من المستولد والحربة بالقيمة وانما يفترقان في رجوع المستولد بالقيمة على مملك الجارية ففي ولد المغرور يرجع وفي ولد المفتر لا يرجع هكذا في محيط السرخسي * وانزل الذمة والمسلمون سواء في الغرور كذا في المحيط * الباب السابع عشر في المنعوتات اذا قال في دعوة البينة هذا ابني ولم يقتل ولد على فراشه فهذه الدعوى صحيحة اذا اقام البينة سمعت بينته وقضى بينوته كذا في المحيط * رجل ادعى شيئا في يد غيره وقال هو ملكي فقال ان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق قالوا لا تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد احدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى ان احدث المدعى عليه يده عليه بغير حق تكون هذه دعوى الغصب على ذي اليد كذا في فتاوى قاضيخان * الدعوى في عتق الامة وفي الطلاقات الثلاث وفي الطلاق البائن ليس بشرط لصحة القضاء والمسئلة معروفة قالوا وكذلك في الطلاق الرجعي الدعوى لا تكون شرطا لصحته ايضا كذا في المحيط * ان ادعى مالين وقد بين احدهما على الوجه المعلوم ولم يبين الآخر وشهد الشهود على ذلك لا يقضى بالمالين ولو شهد الشهود على المال المعلوم صح كذا في جواهر الفتاوى * ادعى على آخر ملكية حمار في يده فقال المدعى هذا الحمار ملكي لاني اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير حق فواجب عليك تسليمه اليّ فانه لا تسمع منه هذه الدعوى كذا في الذخيرة * قال خلف بن ايوب سألت شذاداه من مات وترك مائتي درهم

ان هذه الدار ملكه وفي يد فلان بغير حق تقبل وصارت يده بغير حق لما انكر الرهن كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * ادعى عليه دارانها ملكي رهنتها من والدك فلان بن فلان بكذا ثم مات والدك وتركها في يدك فعليك ان تقبض الدين مني وتسلم الدار الي فانكروا شهد الشهود على وفق دعواه ولكن زاد وافيء واليوم ملك هذا المدعي وخته وفي يد المدعي عليه هذا بغير حق تقبل هذه الشهادة كذا في القنية * اذا ادعى جارية في يد انسان انها ملكه وفي يد هذا بغير حق فدعواه صحيحة وان لم يقل في دعواه انها كانت ملكي يوم ما اخذ صاحب اليد مني واذا ادعى انه غصب مني هذه الجارية فدعواه صحيحة وان لم يقل ملكي ولو اقام البينة على ان صاحب اليد غصبها منه فالقاضي يأمر صاحب اليد بالرد عليه ولا يقضي له بالملك هكذا في المحيط * رجل في يديه دارا اشتراها رجل من غير ذي اليد بعد وسلم العبد اليه ثم خاصم المشتري صاحب اليد في الدار واخذها منه بهبة او صدقة او شراء او وديعة او غصب او ما شبه ذلك فليس له على العبد سبيل فان جاء صاحب اليد واسترد الدار من يد المشتري بان كان في يد المشتري بسبب الغصب او بسبب الوديعة فالمشتري يرجع على البائع بالعبد ولو كان مكان الدار جارية اشتراها بالعبد فوصلت الى يد المشتري بسبب من الاسباب التي ذكرنا ثم هلك في يده لا يكون له على العبد سبيل الا في صورة وهو ان الجارية لو كانت غصبا في يد المشتري وجاء ذواليد وضمنه قيمتها بحكم الغصب كان له ان يرجع على البائع بالعبد وكذلك لو كانت الجارية غصبا في يد المشتري فابقت فجاء صاحب اليد وضمن المشتري قيمتها رجع المشتري بالعبد على البائع فان عادت من الاباق عادت على ملك الغاصب وهو لمشتري عرف ذلك من مذهبنا والعبد سلم لمشتري الجارية لاسبيل لبائع الجارية عليه كذا في الذخيرة * رجل اشترى من آخورد اربع دواير في يدي غير البائع وصاحب اليد يدعي انها له فخاصم المشتري صاحب اليد فلم يقض له بشيء وطلب المشتري من القاضي ان يفسخ العقد بينهما اجابه الي ذلك فان فسخ العقد بينهما وامر البائع برد العبد على المشتري ثم وصلت الدار الى يد المشتري يوما من الدهر بسبب من الاسباب فالفسخ ماض حتى لا يؤمر المشتري برد العبد على البائع وهل يؤمر المشتري بتسليم الدار الى البائع ينظر ان كان المشتري صرح بالاقرار له وقت الشراء يؤمر وان لم يصرح بالاقرار له ذكرهنا انه لا يؤمر كذا في المحيط * ارض في يد رجل ادعى رجل ان هذه الارض وقف من جهة فلان على جهة معلومة وانه متولي هذا الوقف وذكر الشرائط واثبت بالبينة

لك بدنيك فاخذة الغريم على هذا ثم ان الوارث اشتراه منه او وهبه الغريم له او تصدق به عليه فلا سبيل للمقرله على العبد ولو ان القاضي لم يبع العبد من الغريم ولكن جعله صالحا للغريم من ماله بان قال هذا العبد صلح لك من مالك وسلمه اليه ثم وصل العبد الى الوارث يوم ما من الدهر يؤمر الوارث بتسليمه الى الموصي له للمقرله هكذا في المحيط * مات وترك ثلاثة ابد قيمتهم سواء فافر الوارث ارجل بعبد بعينه وصية وصدق المقرله وقامت بينة انه وصى بهذا العبد الآخر لاخر وجمدة الوارث فاعتق المقرله عبده فان اعتقه قبل القضاء بالبينه نفذ عتقه فان قضى بينة الآخر غرم المعتق قيمة ما اعتق للوارث وان اعتقه بعد القضاء لم ينفذ فان ملك الوارث العبد المشهود به امر بتسليم المقرله الى المقرله ولا ينفذ عتاقه هكذا في محيط السرخسي * في نوادر بن سماعة عن محمد ر ح رجل مات وترك ابنين ودارين فادعى رجل احدي الدارين انه غصبها ابوهما وحلفهما على ذلك فحلف احدهما ونكل الآخر عن اليمين قال اقصي للمدعي بنصف الدار حصته الذي نكل عن اليمين ويبيع المدعي حصة الناكل عن اليمين من الدار الاخرى فيأخذ ذلك نصف قيمة الدار التي ادعاها ولو لم يدع المدعي غصبها وادعى ان الدار له لم يكن له على الناكل ضمان نصف الاخرى كذا في المحيط * عن الامام ر ح ان الدار اذ كانت في يد ورثة واحد منهم غائب فادعى رجل انه اشترى بصيب الغائب منه وبرهن عليه ان كان باقى الورثة مقرين بحصة الغائب لا يتقبل وان كانوا منكرين ويقبل يثبت الشراء على الغائب حتى لو حضروا انكروا يلتفت الى انكاره كذا في الوجيز للكردي * اذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري ولا يدري اين هو فرفع الامر الى القاضي وطلب منه ان يبيع الجارية ويوفي ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامه البينة فان اقام البينة على ذلك ذكر ان القاضي يبيع الجارية على المشتري وينقد الثمن على البائع ويستوثق من البائع بكفيل ثقة ثم ان كان فيه وضعية فعلى المشتري وان كان فيه فضل فالمشتري ثم وضع المسئلة في الجارية ولم يضع في الدار ويجب ان يقال بان في الدار لا يتعرض القاضي لذلك ولا يبيع الدار وان كان يعرف مكان المشتري فانه ليس للقاضي ان يبيع الجارية وان اقام البائع البينة على ذلك وهذا اذا جاء المشتري واقر بذلك فاما اذا انكر الشراء احتاج البائع الى اقامة البينة على المشتري فانما كذا في المحيط * رجل ادعى على آخر دارا في يده وقال ملكي رهنها ابي منك فانكر فشهدوا ان هذه

ولم يرد على ذلك ولم يدع هبة ولا شئ ولو كان المقترح حاضرًا والعبد في يده فقال المدعي قد كان هذا الغلام لهذا الذي في يديه وقد اقر لي به فقال الذي في يديه صدق لم يستحق المقر له بذلك شيئًا حتى يقر له بهبة أو قبض أو ما أشبه ذلك كذا في المحيط * رجل ادعى عبدًا في يده رجل قال بعني هذا العبد بالف درهم وتقدت الثمن فانكر المدعي عليه البيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالبيع وقبض الثمن وقالوا لا نعرف العبد ولكنه قال لنا عبد ي زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد او اقر البائع ان اسمه زيد فانه لا يتم البيع بهذه الشهادة ويحلف البائع فان حلف يرد الثمن وان نكل البائع عن اليمين لزمه البيع بنكوله وان شهد شاهدان ان البائع اقرانه باعه عبده زيد المولد فنسبوه الى شئ يعرف به من عمل او صناعة او حلية او عيب ووافق ذلك هذا العبد قال هذا والاول في القياس سواء الا انى استحسن اذا نسبوه الى معروف ان اجيزه وكذلك في الامة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل من لا تقبل شهادته للتهمة * ولو شهدا على اقراره بالعبد بعينه وسميا ووصفا وقالوا انا يومئذ وسمى لنا ولكننا لا نعرف اليوم بعينه فهذا باطل من قبل انهما شهدا على معرفته ثم جهلا بشهادتهما كذا في المحيط * في نوادر بشر عن ابي يوسف رح ادعى على رجل انه تصدق بهذه الدار عليه وقبضها واشتراها منه بالف درهم وقبضها او وجهها منه على عوض الف وقبضها وانكر صاحب اليد ذلك فادعى المدعي بينة ان صاحب اليد اقر بهذه الدار لهذا المدعي قال اقبل ذلك واجعلها للمدعي وبعد ذلك ان ادعى صاحب الدار الثمن او العوض الذي اقر له يدفعه اليه وان لم يدع ذلك فلا حق له فيه كذا في الذخيرة * واذا قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي واراد المدعي ان يحلفه على اليد له ذلك حتى يصير مقرا باليد ثم اذا صار مقرا باليد يحلفه القاضي بالله ما هي ملك هذا المدعي حتى يصير مقرا له بالملك واذا صار مقرا له بالملك امره بترك التعرض كذا في المحيط * وان ادعى انه اشترى دارا من هذا الرجل او قرية او ضيعة ولم يحد ذلك فاقرا المدعي عليه بذلك واتفقا على حد وذلك فان القاضي يحكم له بذلك على المدعي عليه باقراره وان اقر بالشراء واختلفا في الحدود فقال المدعي هذه حدودها وقال المدعي عليه لا بل هذه حدودها والتي اقربها المدعي عليه اقل مما ادعى وليس للمشتري شهود تعرف حدودها فانهما يتخالفان ويترادان وكذلك لو شهد شهود على اقرارهما بالشراء ولم يسميا حدودا ان اتفقا على حدود فذلك عليهما وان اختلفا في الحدود وليس للمشتري

وقضى القاضي بالوقفية ثم جاء رجل وادعى ان هذه الارض ملكه وحقه يسمع كذا في الخلاصة في الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار * سئل نجم الدين النسفي عن رجل ادعى ارضاً في يدي رجل انها ملكه وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فقال المدعى عليه هي ليست بملكي انما هي وقف على كذا وانا متوليها فطلب القاضي من المدعى عليه بيته على ما قال ولم يمكنه إقامة البيته على ما قال فامر القاضي المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعي لتكون في يده الى ان يقيم البيته على ما قال قال كل ذلك خطأ ليس ينبغي للقاضي ان يطلب البيته من المدعى عليه على مقالته ولا ان يأمر المدعى عليه بتسليم الارض الى المدعي وانما امر المدعي على إقامة البيته على دعواه الملك على المدعى عليه وبينته على ذلك على المدعى عليه مقبولة كذا في المحيط * في المنتقى رجل في يده دار ادعاه رجل انها داره اشتراها من الذي في يده بالف درهم وادعى الذي في يده انها داره اشتراها من المدعي بالف درهم ولا بيته لهما فان الدار للذي في يده فان انكرتلك المقالة وشهد على اقرارهما بذلك شهود وكل واحد منهما يدعى الدار لنفسه وينكر تلك المقالة التي شهدت الشهود عليها فان الدار للمتكلم الاول وهو الخارج كذا في الذخيرة * قال هشام سألت محمد بن ارح عن رجل في يده دار ادعاه رجل وقدّم صاحب اليد الى القاضي فاقر صاحب اليد انه اشترى هذه الدار من هذا المدعي وادعى ان له بيته هل يؤمر صاحب اليد بتسليم الدار الى المدعي بحكم هذا الاقرار قال اما في القياس فنعم لكن ادع الدار في يد المدعى عليه استحساناً واخذ منه كقبلا واولّ جله الى ثلاثة ايام فان احضر بيته والا قضيت عليه كذا في المحيط * في المنتقى رجل ادعى على رجل اني قد بعنت هذا الطيلسان الذي عليك بكذا وانكر الذي عليه ذلك الطيلسان وقال الطيلسان لي وانا كنت اودعك فردتها علي بحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ويرد الطيلسان على الذي ادعى البيع ويدأ في اليمين بالمدعى عليه كذا في الذخيرة في كتاب الرقيات * عن بن سماعه كتب الى محمد بن حسن في رجل ادعى عبداً في يدي رجل واقام البيته ان هذا العبد كان لفلان بن فلان سمى رجلاً غائباً وان فلان اقرانه لهذا المدعي والذي في يده العبد ينكر دعواه ويدعي رقية العبد والمدعي يقول صدق الشهود وقد اقر فلان لي بالعبد ولكني ملكته من جهة اخرى بهبة او صدقة او شراء منه قال محمد بن ارح لا يستحق بهذا شيئاً حتى يقيم البيته على هبة وقبض او شراء بثمن معلوم فاذا اقام البيته على ذلك نقد القاضي الثمن وقضى له بالعبد وكذلك ان قال المدعي صدق الشهود

التي قامت على البراءة ولا يقضي بينة المدعي كذا في المحيط * امرأة مع رجل في منزله يطاها ولها منه اولاد ثم انكرت ان تكون امرأته قال ابو يوسف رح اذا اقرت ان هذا الولد ولها منه فهي امرأته وان لم يكن بينهما ولد كان القول قولها وان كانت معه على هذه الحالة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل دعوى النكاح * ولو ان رجلا ادعى نصف دار في يدي رجل وقضى القاضي له بمادعى بالبينة ولهذا المدعي اخوان كل واحد منهما يدعي بعد ذلك ان له نصف الدار ان قبض الاول مادعى قضى بالدارين اخويه نصنفان وان لم يقبض الاول مادعى قضى بينهم بالدار اثلاثا كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين فادعى احدهما على رجل ان لايه عليه الف درهم فراض واقام على ذلك بينة وادعى الآخر على ذلك الرجل بعينه ان لايه عليه الف درهم فمن جارية باعها منه واقام على ذلك بينة وتصادقا على انه ليس للاب عليه الف يقضى لكل واحد منهما بخمس مائة واذا استوفى احدهما خمسمائة لا يشاركه الآخر فيها كذا في الذخيرة * المحبوس بالدين اذا اقام بينة انه معسر فقام رب الدين بينة انه موسر فالقاضي يقبل بينة رب الدين ان لم يبينوا مقدار ملكه حتى يخلده في السجن لبينة رب الدين كذا في المحيط *

كتاب الاقرار

هذا الكتاب يشتمل على ابواب * الباب الاول في بيان معناه شرعا وركنه وشرط جوازه وحكمه الاقرار اخبار من ثبوت الحق للغير على نفسه كذا في الكافي * واما ركنه فقوله لفلان علي كذا او ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشافه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بان اقربدين او بعين على انه بالخيار ثلثة ايام فالخيار باطل وان صدقه المفتره والمال لازم كذا في محيط السرخسي * واما شرطه فالعقل والبلوغ بلا خلاف واما الحرية فهي شرط في بعض الاشياء دون البعض كذا في النهاية * حتى لو اقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ في حق المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في محيط السرخسي * ويتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقرارته بالمهر بوطى امرأة تزوجها بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجناية موجبة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا اقر بالحدود والقصاص كذا في التبيين * وكذا الرضاء والطوع شرط

شهود يعرفون الحد ودحا لفا على ذلك وتناقضا البيع واذا تحالفا لا ينقض القاضى البيع بينهما حتى يسأل القاضي فان ابى المشتري اخذ ذلك على ما قال البائع ولم يرجع الى تصديق البائع وطلب البائع نقض ذلك فان القاضي ينظر في ذلك فيتأني فان كان للمشتري حجة تثبت بهاد عواه والانقض البيع وكذلك لو احضر المشتري كتاب شراء بحقه كتبه على البائع فشهدت الشهود على اقرارهما جميعا بذلك الشراء وفيه تسمية الحدود فان القاضي يازم البائع ذلك ويأخذه بتسليمه الى المشتري فان اختلفا في الحدود تحالفا وتناقضا البيع الا ان يأتي المشتري بينة تشهد على الحدود التي يدعي فان اتى على ذلك بينة الزم القاضي البائع ما شهدت به الشهود واخذه بتسليمه المشتري كذا في شرح ادب القاضي للخصاف * ادعى دارا في يدي رجل انها داره اشتراها من صاحب اليد قبل هذا بتاريخ شهر وانكر المدعى عليه دعواه فاقام المدعى بينة على دعواه فقال المدعى عليه الدار كانت ابي الا اني كنت بعثتها قبل هذا من امرأتي بتاريخ ثلثة اشهر وصدقت امرأة المدعى عليه في ذلك وقالت قد كنت اشتريت هذه الدار من هذا المدعى عليه قبل هذا بثلثة اشهر واقامت بينة على دعواها على المدعى وكان ذلك قبل القضاء بالدار للمدعى والقاضي لا يقبل بينتها ولو اقامت المرأة البينة بذلك على زوجها قبلت بينتها ونقض بالدار لها وان اقر الزوج لها بذلك كذا في المحيط * وفي فتاوى ابي الميث رحل في يديه نصف دار جاء رجل وادعى انه وقف هذه الدار وكانت له يوم وقفها وشهد الشهود بوقفيته جميعها قبلت شهادتهم كذا في الذخيرة * رجل زوج ابنة امرأة وسمى لها منزلا وباعها بيعا منها صحبائحهم ان هذا الرجل مات وادعى ورثته ان اباهم باع هذا المنزل من فلان قبل ان يسميه لها فانهم لا يصدقون على ذلك والمنزل لها وعلى فلان ان يقيم البينة على شرائه بتاريخ قبل تاريخ شراء المرأة ولا تقبل شهادة الورثة في ذلك كذا في المحيط * مدركة زوجها ابوها ومات الزوج فجاءت تدعى المبرات ان قالت كنت امرت الاب بالنكاح ثبت النكاح وورثت وان قالت لم اكن امرت ابي بالنكاح ولكن بلغني النكاح فاجزت كان عليه البينة وكذلك كذا في البيع كذا في فتاوى قاضيه خان في فصل دعوى النكاح * اذا اقام المدعى بينة على ان قاضي بلد كذا فلا نا قضى له على هذا الرجل بالف درهم واقام المدعى عليه بينة ان ذلك القاضي قضى له بالبراءة عن هذه الالف فالقاضي يقضي بالبينة النسي

الف درهم عارية كان اقرارا بالتعرض وكذلك كلما يكال ويوزن لان اعادة ما لا يمكن الانتفاع الا
 بتلافه يكون قرضا كذا في فتاوى فاضل خان * وفي فتاوى النسفي اذا قال (مرابفان ده درهم
 دادني است) قال لا يلزمه شيء ما لم يقل هو علي او في رقبتي او ذمتي او هودين واجب اوحق لازم
 كذا في الظهيرية * ولو قال له الف درهم في مالي او دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان مندبرا فهو
 ودیعة والا فشرکه فان عين المقر الفاني ماله وقال المقر له تلك الالف هذه فهل يكون رد الاقراره
 قيل يكون رد او قيل لا يبطل اقراره بالشركة لانه ليس من ضرورة دعوى الالف بعينها رد الاقرار
 بالشركة لجواز ان يكون مشتركا كما اقر به ثم اقتسما فيكون هذا مند دعوى القسمة واذا حلف
 الآخر ولم تثبت القسمة بقي الاقرار بالشركة على حاله واوعين المقر الفاني ماله وانكر المقر له القول
 قوله كذا في محيط السرخسي * ولو قال له من مالي الف درهم فهذه هبة حتى لا يجبر على دفعها
 اليه وليس باقرار ولو قال هذه الالف لك كان اقرارا ولم يكن هبة من جهته حتى يجبر على التسليم
 كذا في المحيط * واذا قال له من مالي الف درهم لاحق اي فيها فهذا اقرار بالدين كذا في المبسوط *
 امرأة قالت لزوجها (هرچه مرا می بایست از تو بایتم) لا يكون اقرارا بقبض المهر كذا نقل
 عن الصدر الشهيد رح وقيل يكون اقرارا كذا في الخلاصة * لو قال هذا الثوب والدار عارية لفلان
 او قال من فلان او قال لملكه او بملكه او في ملكه او من ملكه او بميراثه او في ميراثه او بحتة او من قبله
 فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * اذا قال في الثوب والدار عارية عندي لحق فلان لا يكون
 اقرارا وكذلك لو قال هذه الالف مضاربة عندي لحق فلان ام يكن اقرارا بخلاف ما لو اقر بالقرض لحق
 فلان فانه يكون اقرارا ولو قال هذه الدراهم عندي عارية لحق فلان فهذا اقرار له بها كذا في المبسوط
 في الاقرار بالعارية * ولو قال عارية عندي على يدي فلان او قال لفلان علي الف لخدمة او لشركة
 او بشركة او من شركة او لاجرة او باجرة او من اجرة او من بضاعة او ببضاعة فهو اقرار كذا في محيط
 السرخسي * وان قال لفلان علي كرحنطة من سلم او بسلم او بسلف او ثمن لزمه ذلك وعلى هذا
 لو قال له علي مائة درهم من ثمن بيع او بيع او لبيع او قبل بيع او من قبل اجارة او لاجارة او بكمالة
 او لكفالة او على كفالة لزمه كذا في المبسوط في باب الاستثناء * وفي فتاوى ابي الليث اذا قال
 (اين چیز فلان راست) او قال (تراست) يكون اقرارا ولو قال (اين چیز فلان ترا) او قال (ترا) فهذه
 هبة ولو قال (اين چیز آن فلان است) فهذا اقرار كذا في الظهيرية * رجل قال لابنه الصغير (اين مال

حتى لا يصح اقرار المكره كذا في النهاية * واقرار السكران بطريق محظور صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر لا يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كذا في البحر الرائق * وشرط جوازته على الخصوص كون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له اما تسليم عينه كما لو اقر بعين في يده او تسليم مثله كما لو اقر بدين في الذمة فاما اذا كان المقر به بحيث لا يجب تسليمه الى المقر له فان اقراره به لا يجوز كما لو اقر انه باع من فلان شيئا او استأجر منه شيئا او اشترى منه عبدا بشيء او غصبه منه كقام من تراب او حبة من حنطة كان باطلا حتى لا يجبر على البيان كذا في المحيط * وحكمه ظهور المقر به لا ثبوته ابتداء كذا في الكافي * ولهذا قلنا ان الاقرار بالخمر للمسلم يصح ولو كان تملكا لا يصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه كذا في المحيط * ولو اقر بغبرة بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحمل له ديانة الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كذا في القنية * وانما يعتبر الاقرار اظهارا في حق ملكية المقر به حتى يحكم بملكيته للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له اما في حق الرد فيعتبر تملكا مبتدأ كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لورود الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما يبطل برد المقر له اذا كان المقر له بالرد يبطل حق نفسه خاصة اما اذا كان يبطل حق غيره لا يعمل رده كما اذا اقر الرجل اني بعت هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره وقال ما اشتريت منك شيئا ثم قال بعد ذلك اشتريت فقال البائع ما بعتك ان لم البائع البيع بما سمى لانه جحد البيع بعد تمامه وجحد احد المتعاقدين لا يضر حتى ان المشتري منى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان اقام البينة على ذلك لان الفسخ بجحودهما في كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو اعاد المقر ذلك الاقرار فصدقه المقر له كان للمقر له ان يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحيط * الباب الثاني في بيان ما يكون اقرارا وما لا يكون رجل قال لفلان علي مائة درهم او قبلي مائة درهم فهو اقرار بالدين ولا يصدق انها ودیعة الا اذا قال موصولا كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال عندي فهذا اقرار بالوديعة وكذلك لو قال معي او في يدي او بيني او كبسي او صندوقي فهذا اقرار بالوديعة كذا في الميسوط * ولو قال عندي مائة درهم وديعة قرض او بضاعة قرض او مضاربة قرض او قال وديعة دين او دين وديعة فهي قرض ودين كذا في محيط السرخسي * رجل قال لفلان عندي

(قبض كنش) بكسر النون (كيسه بد و زش) بكسر الزاء لا يكون افرار لان هذه الالفاظ يذكر للاستهزاء وكذلك (بغيرش) بكسر الراء لا يكون افرازا ولو قال (كيسه بد و زش) بفتح الزاء (قبض كنش) بفتح النون (بغيرش) بفتح الراء فقد اختلف المشائخ والاصح انه افرار لان هذه الالفاظ لا تذكر على سبيل الاستهزاء ولا يصح للابتداء فتجعل للبناء مربوطا كذا في المحيط * لو قال اقصني المائة التي لي عليك فان غرماي لا بدعوني فقال احل علي بها بعضهم او من شئت منهم او ايتني برجل منهم اضمنها واحتمل علي بها فهذا كله افرازا ولو قال قضيتكها فهذا افرازا ولو قال ابرأني منها وكذلك لو قال قد حسبتها لك وكذلك لو قال قد حلتني منها وكذلك لو قال قد وهبتها لي او تصدقت بها علي وكذلك لو قال قد احلتهك بها كذا في المبسوط * واذا قال او فبتكها فهذا منه افرازا بالدين فتؤمر بالقضاء ثم بانبات الایفاء وكذلك اذا قال المدعي عليه للمدعي (سوگند خور كه اين مال بتونر سانیده ام) او قال (سوگند خور كه اين مال بتونر سیده است) فهذا افرازا من المدعي عليه بالمال ويؤمر بالايفاء هكذا حكى فتوى بعض مشائخنا كذا في المحيط * ولو قال ابرأني عن هذه الدعوى او صالحتي عن هذه الدعوى لا يكون افرازا كذا في الخلاصة * ولو قال صالحتك من حقك يكون افرازا والبيان الى المقرو لو قال من دعواك لا يكون افرازا ولو قال اخرج من هذه الدار بالف او ابرأ منها او اتركها وسلم لي او اعطها لي فقد اقر له بالملك لان هذه الالفاظ مني ذكرت مقرونة بالبدل ولم يتقدمها لفظ الصلح تستعمل للمساومة في العرف والعادة ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون افرازا ولو اصابها على ان يسلم احدهما دارا والاخر يسلم له عبد الم يكن افرازا ولو اشترى دارا من رجل ثم قال لاخر سلم لي شراءها بالف لم يكن افرازا كذا في محيط السرخسي * وفي مجموع النوازل رجل قال لي عليك الف فقال ولي عليك مثلها او قال لاخر طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك فقال الآخر وانت طلقت امرأتك او اعتقت امك او عبدك عن ابن سماعه عن محمد بن حانان انه يكون افرازا وفي ظاهر الرواية لا يكون افرازا والشيخ الامام الاستاذ طهیر الدین كان بفتي بجواب بن سماعه كذا في الخلاصة * ولو قال ذلك الرجل لي عليك الف درهم بدون حرف الواو فهذا ليس باقرار بخلاف ولو قال لي عليك مثلها فهو على الخلاف ولو قال لي عليك ايضا مثلها فالظاهر انه على الخلاف واذا قال ذلك الغير فانت اعتقت ايضا غلامك هل يكون افرازا من ذلك الغير باعتاق عبده فالظاهر انه على الخلاف ولو قال ذلك الغير انت اعتقت غلامك فهذا ليس باقرار بخلاف وعلى هذا الخلاف اذا قال الرجل

فراكردم آو بنام نوكردم آو آن نوكردم) يكون تمليكا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين (بنام نوكردم) لا يكون تمليكا ولا افرا را رجل قال داري هذه لولدي الا صا غريكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبين الاولاد كان باطلا فان قال هذه الدار للاصا غر من ولدي فهو افرا روهي لثثة من اصغرهم وكذا لو قال ثلث داري هذه لفلان كانت هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون افرا ر كذا في فتاوى فاضيل خان * رجل قال اقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد اقربها وكذا اذا قال ساعطيكها او غدا اعطيكها او سوف اعطيكها وكذلك اذا قال فاقعد فاترنها فانتهى فاقبضها او لم يقل اقعد ولكن قال اترنها وانتهى فاقبضها بخلاف ما اذا قال اترن او انتقد او خذ فهذا لا يكون افرا ر كذا في المبسوط * ولو قال لم يحل بعد او قال غدا او قال ليست بمهياة او ميسرة اليوم او قال ما اكثرا ما يتقاضى بها فكلها افرا ر كذا في محيط السرخسي * ولو قال ليست اليوم عندي او قال اجلني فيها كذا او اخرها عني او نفسي فيها او تبرأتني بها او ابرأتني او فيها او قال والله لا اقضيكها اولا ازنها لك اليوم اولا تأخذها مني اليوم او قال حتى يدخل علي مالي او حتى يقدم علي غلامي فهذا افرا ر كذا في المبسوط * واذا قال اقضني الكرا الذي لي عليك وقال ذاك الغير ارسل غدا من يكتاله فهذا افرا ر وكذلك اذا قال هذه المقالة في شيء موزون فقال ارسل غدا من يترنه او ارسل وكبلا اعطيه اياه او قال ارسل من يتقبضه او قال من يأخذه مني فهذا كله افرا ر كذا في المحيط * رجل ادعى على رجل الثاقل المدعى عليه قد اعطيتك د عواك لم يكن افرا ر او كذا لو قال المدعى عليه اخر عني د عواك شهرا او قال اخر الذي ادعيت لم يكن افرا ر او لو قال اخر عني د عواك حتى يقدم مالي فاعطيكها يكون افرا ر او لو قال حتى يقدم مالي فاعطيك د عواك فليس بافرا ر كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رح يقول في رجل قال لا اخر اعطني الف درهم فقال اترنها قال لا يابز منه شيء لانه لم يقل اعطني الف في كذا في المحيط * ولو قال اعطني الالف التي اعطيتك فقال اصبر او قال سوف تأخذها لم يكن افرا ر لان هذا قد يكون استهزاء واستخفافا به ولو قال ان يترنها ان شاء الله فهو افرا ر والاستثناء ليس عليه وانما هو على التبرية والنبرية تقتضي تقدم الدين كذا في محيط السرخسي * وفي النوازل اذا قال المدعى عليه (كيسة بدوز قبض كن) لا يكون افرا ر وكذا قوله (بغير) لا يكون افرا ر لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذلك اذا قال (قبض)

فقد افر بخمس مائة ولو قال اما خمسمائة فلا ولم يقل منها فهذا ليس باقرار كذا في المحيط * قال لي عليك
الف فقال الحق او الصدق واليقين او قال حقا او صدقا او بقينا او قال الحق الحق او الصدق الصدق واليقين
اليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او بقينا بقينا او قال البر الحق او الحق البر الي آخره فهو اقرار ولو قال الحق حق
او الصدق صدق واليقين يقين وكذا لفظ البر مفردا بان قال البر او بر او قال مكررا غير منضم الى الحق
او اليقين او الصدق بان قال البر البر او بر او بر الا يكون اقرارا وكذا لفظ الصلاح مفردا او مقرونا بالحق او الصدق
لا يكون اقرارا هكذا في الكافي * ولو قال لي عليك الف درهم فقال المدعى عليه مع مائة دينار فقال
الغنية ابو بكر الاسكاف لا يكون اقرارا وقال الغنية ابو الليث رح ان صدقه في الدنانير صح اقراره بالمالين
وان كذبه في الدنانير صح اقراره بالدراهم كذا في الظهيرية * واو قال لغيره اقرضتك مائة درهم فقال
ما استقرضت من احد سواك او من احد غيرك او من احد قبلك او قل لا استقرض من احد بعدك
لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضي خان * وفي الاصل اذا قل لغيره اقرضتك مائة درهم فقال لا اعودها
او لا اعود بعد ذلك يكون اقرارا بخلاف ما اذا قال لا اعود حيث لا يكون اقرارا ولو قال لغيره غصبت
مني مائة درهم فقال لم اغصبك الا هذه المائة كان اقرارا وكذلك اذا قل لم اغصبك سوى هذه المائة
او غير هذه المائة وكذلك لو قال لم اغصبك بعد هذه المائة شيئا او قال لم اغصبك مع هذه المائة شيئا
او قال قبل هذه المائة شيئا كان اقرارا بغصب المائة وكذلك لا اغصب احدا بعدك او لم اغصب احدا
بعدك كذا في المحيط * ولو قال مالك علي الاثنتي عشرة درهم او سوى مائة درهم او اكثر من مائة درهم
كان اقرارا بالمائة ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا هكذا في فتاوى قاضي خان *
ولو قال مالك علي اكثر من مائة درهم ولا اقل من مائة درهم قيل لا يكون اقرارا كما اذا نفى الاقل
مطلقا وقيل يكون اقرارا بمائة وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لا خزانة لك علي مائة
درهم فهذا اقرار بالمائة ولو قال ليس لك علي مائة درهم فلم يقر له بشي كذا في المبسوط * ولو ان رجلا
قال لتسام اقسام هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك اقرارا الا خرين بثلثي الدار
حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان علي الف درهم فيما اعلم
او في علمي او فيما علمت قال ابو يوسف ومحمد رح هذا باطل كله وقال ابو يوسف رح هو اقرار
صحيح واجمعوا علي انه لو قال علمت ان لفلان علي الف درهم او قال لفلان علي الف درهم وقد
علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال له علي الف درهم فيما اظن او فيما ظننت

لغيره انت قتلت فلانا فقال له ذلك الغير وانت قتلت فلانا ايضا ولو قال ذلك الغير انت قتلت فلانا فهذا لا يكون اقرارا بلا خلاف كذا في المحيط * واذا قال بالفارسية (مرا از تو چندین می باید) وسمى ما لا معلوما فقال المخاطب (مرانیز از تو چندین می باید) كان هذا من الثاني اقرارا بما ادعاه الاول هكذا قال بعض مشائخنا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح لا يكون اقرارا كما في قوله ايضا بالعربية ولو قال (مرا از تو چندین می باید) فقال المخاطب (مراباری از تو چندین می باید) فهذا لا يكون اقرارا من الثاني بما ادعاه الاول عليه كذا في الذخيرة * وفي العيون رجل قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان يكون هذا اقرارا بقتل ابن واحد وفي فتاوى اهل سمرقند لو قال لاخر لم قتلت فلانا فقال كان في اللوح مكتوبا هكذا او قتلت مدوي فهو اقرار بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يتربا بالعمد ولو قال المقدور كائن لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو ادعى مائتي درهم فقال المدعى عليه قضيتك مائة بعد مائة فلا حق لك عليّ لم يكن اقرارا وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدعى عليه قد قضيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو ادعى على رجل الف درهم فقال قد اخذت منها شيئا فقد اقرار بها وكذلك اذا قال كم وزنها او منى اجلها او ما ضربها او قد برئت اليك منها او قد ادبتها اليك فهذا كله اقرار بالالف ولو قال قد برئت اليك من كل قليل وكثير كان لك عليّ لم يكن هذا اقرارا بالالف ولكنه اقرار بشي مجهول الجنس والقدر فيكون مجبرا على بيانه واذا بينه يحلف الطالب ما قبضه منه ويحلف المطلوب ما عليه غير هذا هكذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * واذا ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فقال المدعى عليه (درست من از تر که چیزی نیست) فهذا لا يكون اقرارا بالتركة كذا في المحيط * ولو ادعى رجل ارضا في يدي رجل فقال المدعى عليه للمدعى (ترا جز ازین زمینی دیگر هست) فهذا اقرار من المدعى عليه كذا في الظهيرية * رجل ادعى على آخر ان قبض منه كذا درهم بغير حق فقال المدعى عليه ما قبضت بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال دفعته اليّ اخيك بامرک فهو اقرار وعليه اثبات الامر كذا في الخلاصة * اذا ادعى على آخر عشرة دراهم فقال المدعى عليه (ازین جمله مرا پنج درهم دادنی است) فهذا اقرار بالعشرة وكذا اذا قال (ازین جمله پنج درهم باقی است) ولو قال (پنج درهم باقی مانده است) لا يكون اقرارا بالعشرة كذا في الظهيرية * في المستقى اذا قال لغيره لي عليك الف درهم فقال اما خمسمائة منها فلا او قال اما خمسمائة منها فلا امر بها

واجب وكذلك لو قال لك عليّ الف درهم ان حملت هذا المتناع اليّ بيتي فهو استيجار كذا في المبسوط * ولو قال اشهدوا ان له عليّ الف درهم ان مت فهو عليه ان مات او عاش وكذلك لو قال عليّ الف درهم اذا جاء رأس الشهر او اذا افطر الناس او الى الفطر او الى الاضحى كذا في التبيين * وفي المنتقى من ابي يوسف ر ح اذا قال اذا قدم فلان او قال ان قدم فله عليّ الف درهم فهذا باطل ولو قال لك عليّ الف درهم اذا قدم فلان فهذا جائز اذا كان الطالب يدعي ان له على القادم الف درهم وانه كفّل لي بما عليه اذا قدم كذا في المحيط * رجل قال لفلان عليّ الف درهم ان حلف او عليّ ان يحلف او اذا حلف او مني حلف او حين حلف او مع يمينه او في يمينه او بعد يمينه فحلف فلان عليّ ذلك وجحد المقر المال لم يؤخذ بالمال كذا في المبسوط * رجل قال لغيره ابتع مني عبدي هذا او قال استأجره مني او قال اعرتك داري هذه فقال نعم كان قوله نعم اقرارا بالملك وكذا قوله ادفع اليّ غلة عبدي هذا او اعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد اقر بالثوب والعبد له كذا في فتاوى قاضيه خان * ولو قال افتح باب داري هذه او جصص داري هذه او قال اسرج دابتي هذه او لجم بغلي هذا او اعطني سرج بغلي هذا او لجام بغلي هذا فقال نعم فهذا اقرار ولو قال لاني جميع ذاك لا يكون اقرارا كذا في الظهيرية * ولو قال لي عليك الف درهم فقال نعم يكون اقرارا وكذلك ثوب في يده فقال وهب لي فلان فقال نعم او قال صدق او قال اجل او قال ذاك بالنارسية فهو اقرار كذا في محيط السرخسي * لو قيل له هل لفلان عليك كذا فامس برأسه بنعم لا يكون اقرارا كذا في التبيين * ولو قال لغيره اخبر فلانا او اعلمه او قل له او اشهد او بشره ان له عليّ الف درهم كان اقرارا وكذا لو قال اخبر فلانا ان عليك الف درهم او اعلم فلانا او اشهد له عليك بالف درهم او قول له فقال له نعم فهذا كله اقرار كذا في المحيط * ولو قال لا خرا لا تشهد لفلان عليّ بالف شاهية لا يكون اقرارا وكذلك لو قال ما لفلان عليّ شيء فلا تخبره بان له عليّ الف او قال لا تقل ان له عليّ الف درهم لا يكون اقرارا ولو قال ابتداء لا تخبر فلانا انه له عليّ الف درهم كان اقرارا وذكر الناطقي في اجناسه من الكرخي انه قال لا تخبر كقوله لا تشهد لا يكون اقرارا في الحالين جميعا والصحيح هو الفرق بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال اكنموها اني طلقنها اكنموها طلقي اياها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروها اني طلقنها ولو قال اكنموها طلقها لم يكن طلاقا كذا في الذخيرة * اذا قال الرجل جميع ما في يدي من قليل او كثير من عبدا وغيره لفلان فهذا الاقرار صحيح فان حضر فلان

او فيما احسب او فيما حسبت او فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط في باب الاستثناء * ولو قال له
 عليّ الف درهم في شهادة فلان او في علم فلان لا يلزمه شيء ولو قال بشهادة فلان او بعلم فلان كان
 اقرارا ولو قال في قول فلان او بقوله لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له عليّ الف درهم
 في حسابي او حساب فلان او بحسابه او في كتابي او في كتاب فلان او بكتاب فلان كان باطلا ولو قال
 في صكه او بصك فلان او في صكي او بصكي كان اقرارا ولو قال لفلان عليّ الف درهم في كتاب
 او بكتاب او قال لفلان عليّ الف درهم في حساب او من حساب او بحساب كان اقرارا هكذا
 في المحيط * ولو قال بسجل او في سجل او بكتاب او في كتاب بيني وبينه او من حساب بيني وبينه
 كل ذلك اقرار كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له عليّ صك بالف درهم او كتاب او حساب
 بالف يلزمه المال وكذا لو قال له عليّ الف درهم من شركة بيني وبينه او من بجارة بيني وبينه او من خلطه
 لزمته الالف كذا في خزائن المفتين * ولو قال له عليّ الف درهم في قضاء فلان وهو قاض او في قضاء فلان
 الفقيه او بفتياه او في فقهه لم يلزمه شيء فان قال بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال وان لم يكن فلان قاضيا
 فقال الطالب حاكمته اليه ف قضى لي عليه لزمه المال وان تصاد فاعلى انه لم يحاكمته اليه لم يلزمه شيء وان
 قال لفلان عليّ الف درهم في ذكره او بذكره لم يلزمه شيء كذا في المبسوط في باب الاستثناء * اذا اقر الرجل
 فقال لفلان عليّ الف ان شاء الله تعالى قال ابو حنيفة ربح الاقرار باطل وهذا استحسان كذا في المحيط *
 ولو قال غصبت هذا العبد ان شاء الله تعالى لم يلزمه شيء كذا في الخلاصة * ولو كتب عليه ذكر حق لفلان
 على كذا واجله اليّ كذا او من قام بذكر هذا الحق فهو ولي ما فيه ان شاء تعالى لا يلزمه ما في الصك
 في قول ابي حنيفة ربح قياسا وعندهما يلزمه استحسانا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك هذا العبد امس
 ان شاء الله تعالى فلا اقرار باطل عند محمد ربح والاستثناء صحيح كذا في المحيط * وهو ظاهر الرواية هكذا
 في محيط السر خسي * اذا قال لفلان عليّ الف درهم ان شاء فلان كان الاقرار باطلا وان شاء فلان
 وكذلك كل اقرار علق بالشرط نحو قوله ان دخلت الدار او امطرت السماء او هبت الريح او ان قضى
 الله تعالى او ارادة او رضيه او احبه او قدره او يسره او ان بشرت بكذا فهذا كله وما شاكله مبطل للاقرار اذا كان
 موصولا كذا في التبيين * ولو قال له عليّ الف درهم الا ان بيدولي او الا ان ارى غير ذلك
 فلا اقرار باطل سواء بدأه او مات قبل ان يبدوله او رأى غير ذلك ولو قال له عليّ الف درهم ان
 حمل متاعي اليّ منزلي بالبصرة ففعل ذلك وقد كان حاضرا تسمع هذه المقالة فهو جائز والمال
 واجب

وما اغلق عليه بابه وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع بخلاف ما لو كان مكان الاقرار بيعا بهذا اللفظ حيث لا يدخل المتاع في البيع وبصير كانه قال بعتك البيت بحقوقه ولو اتلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال فهو لك ثم مات والمال الذي افرقته بعينه فهو لها وان كان الابن استهلك ذلك وهو مما لا يكال ولا يوزن وقد ترك دراهم ودنانير فهي في سعة ان تتناول من الدراهم والدنانير مقدار ما استهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهو لك لان ذلك صار بمنزلة الصلح فبالاستهلاك بطل الصلح وعاد الدين كما كان كذا في الذخيرة * اذا اقر بحائط لرجل ثم قال عنيت البناء دون الارض لم يصدق ويقضى عليه بالحائط بارضه وكذلك لو اقر بالاسطوانة المبنية بالآجر فما اذا كانت الاسطوانة من خشب فللمقر له الخشبة دون الارض فان كان يستطاع رفعها بغير ضرر اخذها المقر له وان كان لا يؤخذ الا بضر رخص من المقر قيمتها للطالب كذا في المبسوط * ولو قال بناء هذه الدار لفلان لا يقضى له بما تحته من الارض كذا في الطهيري * اذا اقر بنخلة او شجرة في بستانه او ارضه دخلت الشجرة والنخلة باصلها من الارض ولم يذكر في الكتاب مقدار ما يدخل من الارض و اشار في موضع آخر الى انه يدخل ما بازاء ساقها حتى لو قلمت الشجرة ونبتت في موضع قلعها اخرى كانت للمقر له وهذا فصل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يدخل موضع عروقها الكبرى التي هي شبه الجذع اما موضع ما ينشعب من العروق الكبيرة فلا يدخل وبعضهم قالوا يدخل فيه من الارض مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا تبقى تلك النخلة بدونها والزيادة على ذلك لا تدخل وقال بعضهم يدخل فيه مقدار ما يأخذ ظل النخلة من الارض اذا قامت الشمس في كبد السماء والباقي لا يدخل وقال بعضهم يدخل مقدار غلط النخلة وقت الاقرار كذا في المحيط * اذا قال الثمرة التي في هذه النخلة لفلان لا يصير مقر له بالنخلة ولو قال الزرع الذي في هذه الارض لفلان فان له الزرع دون الارض كذا في الذخيرة * ولو قال هذا الكرم لفلان فله الكرم بارضه وجميع ما فيه من الاشجار والزرع والنبات ولو قال هذه الارض لفلان ونخيلها لي او قال هذه الارض لفلان الا نخيلها فان الارض مع النخيل لفلان وكذلك اذا قال هذه النخيل باصولها لفلان وثمرتها لي فان النخيل مع الثمرة لفلان كذا في المحيط * رجل قال هذه الارض لفلان وفيها زرع كانت الارض لفلان بزرعها ولو اقام المقر البينة ان الزرع له قبل القضاء او بعده تقبل بينته ولو كان في الارض شجرة نخيل فكذلك الا انه لو اقام البينة ان اشجرة لي لا تقبل

ليأخذ ما في يد المقر فاختلفا في صدق يديه فقال فلان كان في يدك يوم اقررت فهو لي وقال المقر لم يكن هذا في يدي يوم اقررت وانما تملكته بعد ذلك فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له بينة انه كان في يده يوم اقرت حينئذ يقضى للمقر له كذا في المحيط * رجل قال جميع ما في يدي او جميع ما يعرف الي او جميع ما ينسب الي فهو لفلان فهذا اقرار كذا في الخلاصة * ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه لفلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع ما في بيتي لفلان كان اقرارا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اقر الاجبر ان ما في يده من قليل او كثير من تجارة او متاع او مال عين او دين فهو لفلان وقال انا اجبر له فيه فهو جائز وما كان في يده يومئذ من شيء فهو لفلان كله لاحق للاجبر فيه غير اني استحسن الطعام والكسوة فاجعلهما للاجبر ولو اقر الاجبر ان ما في يده من تجارة كذا فهو لفلان كان ما في يديه من تلك التجارة وقت اقراره لفلان وما كان في يديه من غير تلك التجارة فليس لفلان منه شيء والقول في بيانه قول المقر وكذلك ما كان في يديه من تلك التجارة فادعى انه اصابه بعد اقراره فالقول فيه قوله مع يمينه واذا اقر الاجبر ان ما في يده من تجارة او مال لفلان وفي يده صكوك ومال عين فهو كله لفلان ولو اقر ان ما في يده من طعام لفلان وفي يده حنطة وشعير وسمسم وتمرم لم يكن من ذلك لفلان الا الحنطة ولو لم يكن في يده من الحنطة شيء فلا شيء للمقر له كذا في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اقر لابنته في صحته بجميع ما في منزله من الثروش والاواني وغير ذلك مما عليه اسم الملك من صنوف الاموال كلها وله في الرساتيق دواب وغلماں وهو ساكن في البلد قال يقع اقراره على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان فيه من الدواب بيعتها الى الباقورة بالنهار ويرجع الى منزله ذاك بالليل يدخل تحت الاقرار وكذلك العبيد الذين يخرجون بالنهار في حوائجهم وبأوون بالليل الى منزله يدخلون تحت الاقرار وما سوى ذلك لا يدخل كذا في الظهيرية * رجل اقر في صحة بدنه وعقله ان جميع ما هو داخل في منزله لا مرأته غير ما عليه من الثياب وتوقي الرجل وترك ابنا ثم ادعى الابن ان ذلك من تركه ابيه فكل شيء علمت المرأة انه صار لها بتمليك الزوج اياها يبيع صحيح او هبة صحيحة او كان لها عليه مهر فهي في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن لها ملك لا يصير لها بهذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى وهو تركه المتوفى واما في الحكم فلما شهدت الشهود على ذلك الاقرار وجب القضاء بما كان في الدار يوم الاقرار كذا في الخلاصة * اذا قال لامرأتي هذا البيت

الخربة دون الدراهم لم يصدق وكذلك اذا قال هذه القوصرة لفلان فهي للمقر له بما فيها من التمر وكذلك اذا قال هذا الدن لفلان وهو دن فيه خل او قال هذا الجراب لفلان وفيه متاع هروي او قال هذا الجراب لفلان وفيه دقيق او قال هذا الجوالق لفلان وفيه حنطة وقال غنيت نفس الجراب او نفس الجوالق صدق وانما يقع هذا على ما يضع الناس ويعاملون به ولو نظر الى زق سمن وقال هذا الزق لفلان فهو على الظرف بعينه ولو قال تبين هذا الحنطة لفلان فالتبين لفلان ولو قال حنطة هذا السنبل لفلان فله الحنطة والسنبل ولو قال ظهارة هذا القباء لفلان فالقباء كله لفلان ولو قال بطانة هذا القباء لفلان فهو ضامن للبطانة من محمد راح اذا قال هذه الراوية لفلان وفيها ماء كان الماء للمقر له ولم يكن له الراوية كذا في المحيط * ولو قال هذه الحنطة من الزرع كان في ارض فلان او من الزرع كان في ارض فلان او من زرع حصده من ارضه فهو اقرار بالحنطة وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان او هذه التمرة من نخل فلان كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قال هذا الصوف الذي في يدي من غنم فلان او قال هذا اللبن الذي في يدي من غنم فلان او قال ذلك لسمن او جبن فهذا اقرار كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك اولاد الحيوان كله ما خلا الرقيق كذا في المحيط * ولو اقران فلان زرع هذه الارض او بنى هذه الدار او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المثر فادعى المقر له انها له وقال المقر كل ذلك لي وانما استغنت بك ففعلت او فعلته باجر فالقول للمقر كذا في الكافي * ولو قال هذا الدقيق من طحين فلان لا يكون اقرارا كذا في الخلاصة * ولو قال غصبتك كذا وكذا فهو اقرار بغصبتها فاذا قال غصبت عبدا او جارية كان اقرارا بغصبتها وكذلك لو قال كذا مع كذا نحوان يقول دابة مع سرجها وكذلك لو قال كذا بكذا نحوان يقول غصبت فرسا بلجامها وعبدا بمنديله فهو اقرار بغصبتها وكذلك لو قال كذا فكذا نحوان يقول غصبت عبدا فجارية وكذلك لو قال كذا او عايله كذا نحوان يقول غصبت دابة وعليها سرجها وان قال كذا من كذا بان قال غصبت مندبلا من غلامه وسرجا من دابته كان اقرارا بالغصب في الاول خاصة وكذلك لو قال كذا على كذا نحوا غصبتا كذا على حمارة ولو قال كذا في كذا فان كان الثاني مما يكون وعاء لاول لزماه نحو ثوب في مندبل وطعام في سفينة وما شبه ذلك وكذلك تمر في قوصرة او حنطة في جوالق وان كان الثاني مما لا يكون وعاء لاول نحو قوله غصبتك درهما في درهم لم يلزمه الثاني وان كان الثاني مما يكون الاول وسطه نحو ان يقول غصبتك ثوباني عشرة اثواب

بينته الا ان يكون مقرا الارض له وشجرها لي فحينئذ لا يقضى بالشجر للمقر له كذا في الواقعات الحسامية *
عن محمد رح اذا قال هذه الدار لفلان فالبناء يدخل فيه وكذلك اذا قال ارض هذه الدار لفلان
يدخل البناء فيه كذا في الذخيرة * ومن اقر لغيره بخاتم فله الحلقة والفص ومن اقر بسيف لزمه النصل
والجفن والحمائل ومن اقر بحجلة لزم العيدان والكسوة كذا في الكافي * دار في يده قال هذه الدار
لفلان الابنة معلوما او جزءا شائعاه لي فهو على ما قال ولو قال هذا البيت لي او قال ولكن هذا
لي فكلها لفلان او قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لآخر كان كما قال هكذا في محيط السرخسي *
ولو قال هذه الدار لفلان وبناء هالي او قال هذه الارض لفلان ونخلها لي او النخل باصولها لفلان والثمرة
لي كان الكل للمقر له ولا يصدق المقر الا بحجة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال هذه الدار لفلان
الابناء هاهنا لي لم يصدق على البناء وعلى هذا لو قال هذا البستان لفلان الانحلة بغير اصولها فانها لي
او قال هذه الحجة لفلان الا بطانتها فانها لي وهذا السيف لفلان الاحلته فانها لي وهذا الخاتم لفلان
الا فصدفانه لي او هذه الحلقة لفلان الا فصها فانها لي كذا في المبسوط * وان قال بناء هالي والعروة لفلان
فهو كما قال كذا في الكنز * اذا قال بناء هذه الدار لي وارضها لفلان او ارضها لفلان وبناء هالي كان
البناء والارض للمقر له وان قال ارضها لي وبناء هالي لفلان كانت الارض له وبناء هالي لفلان وان قال
ارضها لفلان وبناء هالي لفلان كانت الارض والبناء للمقر له الاول وان قال بناء هالي لفلان وارضها لفلان
آخر كان كما قال هكذا في المحيط * وفي المنتهى اذا قال لغيره هذا الخاتم لي وفصه لك وهذه المنطقة
لي وحلته لك وهذا السيف لي وحلته لك وهذه الحجة لي وبطانتها لك وقال المقر له الكل لي
فالتقول ما اقر به المقر فبعد ذلك بنظران لم يكن في نزع المقر به ضرر للمقر يؤمر المقر بالزعر والدفع
الى المقر له وان كان في النزع ضرر واجب المقران يعطيه قيمة ما اقر به فله ذلك وهذا كله قول
ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الذخيرة * اذا ولدت الجارية في يدي رجل ثم قال الجارية لفلان
والولدي فهو كما قال وعلى هذا ولد سائر الحيوانات والثمار المجذوزة من الاشجار كذا في المبسوط
في باب الاقرار بقبض شيء من ملك انسان والاستثناء في الاقرار * ولو كان في يده صندوق فيه
متاع فقتل الصندوق لفلان والمتاع لي او قال هذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي كان القول قوله
كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال هذا الكيس لفلان فهو لفلان بما فيه من الدراهم وان قال اردت به
الخرقة

في غاية البيان شرح الهداية * وتوال فلان علي درهم مع كل درهم يلزمه درهمان ولو نظر الى عشرة دراهم بعينها وقال فلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون ولو نظر الى عشرة بعينها وقال فلان علي مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه احد عشر درهما ولو قال فلان علي كل درهم من الدراهم يلزمه ثلثة دراهم في قول ابي يوسف ومحمد رح وفي قياس قول ابي حنيفة رح يلزمه عشرة رجل قال فلان علي درهم فوق درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان * الاقرار بالكتابة على وجوه منها ان يكتب على وجهه لا يكون مستتبنا بان كتب على الهواء او على الماء او على الجمد لا يجب به شيء وان شهد عليه ومعنى قوله اشهد ان يقول لجماعة اشهدوا علي بهذا ولم يقرأ عليهم ذلك اما اذا قرأ عليهم ذلك يلزمه ذلك وحل لمن سمع ان يشهد عليه بذلك هكذا في الذخيرة * ومنها ان يكتب على وجهه يكون مستتبنا وانه على وجوه ومنها كتاب الرسالة وهوان يكتب على بياض ويصدره بالتسمية ثم بالدعاء ثم يبين المقصود فيكتب ان لك علي الف درهم من قبل كذا يكون اقرارا استحسانا ويحل لمن عاين كتابته ان يشهد عليه بذلك بشرط ان يعرف الشاهد ما كتب اشهد على ذلك ولم يشهد هكذا في المحيط * ولو كتب رسالة من فلان الى فلان اما بعد فانك كتبت الي اني ضمن لك من فلان الف درهم لم اضمن لك الفانا ضمننت لك خمسمائة وعند رجلا شهدا كتابته ثم محي كتابته فشهدا بذلك عليه لزمه وان لم يقل لهما شهدا ولا اختما وكذلك الطلاق والعناق وكل حق يثبت مع الشبهات كذا في المبسوط * ان كتب على وجه الرسالة في تراب او خرقة او نحوهما لم يكن ذلك اقرارا ولا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال الا ان يقول اشهدوا على هذا المال كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كتب غير مرسوم على القرطاس مستتبنا ان فلان عليه حقا كذا لا يجوز الا اذا قل اشهدوا بما كتبت فيجوز لهم ان يشهدوا كذا في محيط السرخسي * ومنها كتاب صك اذا كتب الرجل ذكر حق على نفسه بشهادة قوم او كتب وصية ثم قال اشهدوا بهذا فلان علي ولم يقرأ عليهم الصك ولم يقرؤه عليه فهذا جائز اذا كتب بين ايديهم بيده او املاءه على اسان وان لم يحضروا كتابته ولا املاءه لم تجز شهادتهم كذا في المبسوط * وان كتب الصك بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل اشهدوا عني ذكر في الكتاب انه لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وقال القاضي الامام ابو علي النسفي رح ان كان المكتوب مصدرا مرسوما نحو ان يكتب

لم يلزمه الاثوب واحد في قول ابي يوسف ر ح وهو قول ابي حنيفة ر ح ويلزمه في قول محمد ر ح
 احد عشر ثوبا كذا في المبسوط * ولو قال غصبتك كراسا في عشرة اثواب حرير عند محمد ر ح يلزمه
 الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قال غصبتك طعاما في بيت كان هذا بمنزلة قوله طعاما في سفينة
 فيكون اقرار بغصب البيت والطعام الا ان الطعام يدخل في ضمانه بالغصب والبيت لا يدخل في ضمانه
 في قول ابي حنيفة ر ح و ابي يوسف ر ح الآخرون قال لم احول الطعام من موضعه لم يصدق
 في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر بدابة في اصطبل لزمته الدابة فقط كذا في الكنز * اذا قال لفلان
 علي عشرة في عشرة دراهم ان قال المقر عنيت بنفي مع او قال عنيت الواو فعليه عشرون درهما وان قال
 عنيت به علي لزمه عشرة وان قال عنيت به الضرب لزمه عشرة عند علمائنا وكذلك اذا نوى
 حقيقة كلمة في وهي الظرفية يلزمه عشرة كذا في المحيط * ولو قال له علي درهم في قفيز حنطة لزمه
 الدرهم والقفيز باطل ولو قال له علي قفيز حنطة في درهم لزمه القفيز وبطل الدرهم وكذلك لو قال له
 علي فرق زيت في عشرة مخاتيم حنطة لزمه الزيت والحنطة باطل كذا في غاية البيان * ولو قال
 عشرة دراهم في عشرة دنانير يلزمه عشرة دراهم وبطل آخر كلامه الا ان يقول عنيت المالمين
 فلزمه كذا في فتاوى قاضيخان * لو اقر ان عليه خمسة دراهم في ثوب يهودي يلزمه الخمسة
 فان قال بعد ذلك الثوب اليهودي هو الدين والخمسة الدرهم اسلمها اليه فيه فهذا بيان لكن
 فيه تغيير فلا يصح مفصولا الا ان يصدقه الطالب في ذلك فان صدقه قلنا الحق لا يعدوهما فيثبت
 ما تصادقا وان جمده كان للمقران بحلفه فاذا حلف كان له ان يأخذ المقر بخمسة دراهم كما اقر به
 كذا في المبسوط * ولو قال غصبت منه خمسة دراهم في ثوب يلزمه الخمسة مع الثوب كذا في محيط
 السرخسي * ولو قال علي درهم مع درهم او معه درهم لزمه كذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو قال
 علي درهم قبل درهم يلزمه درهم واحد ولو قال قبله درهم فعليه درهمان ولو قال درهم بعد
 درهم او بعده درهم يلزمه درهمان وكذلك لو سمى احدهما دينار او قفيز حنطة كذا في المبسوط *
 وهكذا في فتاوى قاضيخان * واو قال درهم ودرهم او قال درهم ثم درهم لزمه درهمان
 ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد وكذلك اذا قال لعلان علي درهم علي درهم لزمه درهم واحد
 واو قال درهمان ثم درهم لزمه ثلثة وكذلك على العكس كذا في البذخيرة * ولو قال علي درهم وعلي
 درهم يلزمه درهمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي درهم بدرهم لزمه درهم كذا

فقال المدعى عليه ما يوجد في تذكرة المدعى بخط فقد التزمه لم يكن ذلك اقرارا كذا في خزائن المفتين *

الباب الثالث في تكرار الاقرار رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن آخر واشهد شاهدين فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان وهذه المسئلة على وجوه امان اضاف اقراره الى سبب والسبب واحدا ومختلف او لا يضيف الى سبب فان اضاف الى سبب بان قل له عليّ ألف درهم ثمن هذا العبد ثم اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس آخر ان عليه ثلثان ألف درهم ثمن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه الآمال واحد على كل حال في قولهم جميعا وان كان السبب مختلفا بان قال ثلثان عليّ ألف درهم ثمن هذه الجارية ثم قال ثلثان عليّ ألف درهم ثمن هذا العبد وفي هذا الوجه يلزمه الملالان في قولهم سواء اقر بذلك في موطن واحد او موطنين وان لم يضاف الاقرار الى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكا فان كان الصك واحدا كان المال واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بألف درهم واشهد على ذلك لزمه الملالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا ولكنه اقر مطلقا فان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحضرة شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه * ال واحد هكذا في فتاوى قاضيخان * وكذا ان اقر ولا عند القاضي ثم اقر في مجلس آخر عند غير القاضي كذا في الخلاصة * وكذا لو اقر ولا عند القاضي واثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس آخر فاقرب بالف وادعى الطالب مالين والمطلوب يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقراران عند غير القاضي او كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهد واحد او مال واحد عند الكل كان ذلك في موطن او موطنين وان اشهد على اقراره الاول شاهد واحد وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس آخر على قول ابي يوسف ومحمد رح يكون المال واحدا واختلف المشائخ في قول ابي حنيفة رح والظاهر ان عنده يكون المال واحدا ايضا هكذا في فتاوى قاضيخان * وان اشهد على اقراره الاول شاهدين واشهد على اقراره الثاني في موطن آخر شاهدين فعند ابي يوسف ومحمد رح المال واحد سواء اشهد على الاقرار الثاني الشاهدين الاولين او غيرهما وعند ابي حنيفة رح ان اشهد الشاهدين الاولين فالمال واحد وان اشهد غيرهما يلزمه الملالان في ظاهر الرواية هكذا ذكر الخصاص وذكر الجصاص على عكس هذا هكذا في محيط السرخسي * وان كان الاقرار في موطن واحد فان

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اقر فلان بن فلان على نفسه لفلان بالف درهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه ان يشهد عليه بال مكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم ولو انه كتب الصك وقرأ على الشهود حل لهم ان يشهدوا بذلك المال وان لم يقل اشهد واكذافي فتاوى قاضيخان * ولو ان غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود وقال الكاتب اشهد واعلي بما فيه كان اقرارا وان لم يقل اشهد ولا يكون اقرارا كذا في خزائن المفتين * رجل كتب على نفسه صكا عند قوم ثم قال اختموا عليه ولم يقل اشهد واعليه لم يكن ذلك اقرارا لا يحل لهم ان يشهدوا عليه بذلك المال وكذا لو قال الشهود انشده عليك بهذا فقال اختموا عليه ولو قال انختم هذا الصك فقال اشهد واعليه كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال للصكاك اكتب لفلان خط اقرارا الي درهم علي يكون اقرارا ويحل للصكاك ان يشهد بالمال وكذا لو قال للصكاك اكتب له خط بيع هذه الدار بكذا وكتب الصكاك اولم يكتب فهو اقرار بالبيع وكذا لو قال له اكتب لا مرأني طلاقها ولو قال للصكاك ثانيا اكتب لها طلاقا يكون اقرارا بتطبيق واحدة وهذا للتقاضي كذا في الخلاصة * رجل قرأ على رجل صكا بمال وقال له الآخرا شهد عليك بهذا المال الذي في صك فقال نعم كان ذلك اقرارا حل له ان يشهد عليه كذا في فتاوى قاضيخان * ومنها كتاب حساب وهو ما يكتبه التجار في صفائحهم ودفاتر حسابهم كذا في المحيط * لو كتب في صحيفة حسابه ان لفلان علي الف درهم وشهد شاهدان حضرا ذلك او اقره عندنا حكم به لم يلزمه الا ان يقول اشهد واعلي به كذا في المبسوط * ومن المتأخرين من قال اذا كان في (روزنامه) ان لفلان علي كذا وكذا فانه يعد مرسوما ولا يكون الاشهاد عليه شرطا كذا في المحيط * ولو قال وجدت في كتابي ان لفلان علي الف درهم او قال وجدت في ذكري او في حسابي او بخطي او قال كتبت بيدي ان لفلان علي الف درهم فهذا كله باطل كذا في الظهيرية * وجماعة من ائمة بلخ قالوا في (بادكار) الباعذان ما يوجد فيه مكتوبا بخط الباع فهو لازم عليه فعلى هذا اذا قال الباع وجدت في (بادكار) بخطي وكتبت في (بادكار) بيدي ان لفلان علي الف درهم كان هذا اقرارا ملزما آياه كذا في المبسوط والظهيرية * خط الصراف والبيع والسمسار حجة وان لم يكن معنوا العرف ظاهر بين الناس وكذلك يكتب الناس فيما بينهم بحجب ان يكون حجة لما كان العرف كذا في الذخيرة * ولو ادعى رجل مالا فقال

شيئا الا ان تكون المرأة معندة فحينئذ اذا ولدت لاقل من سنتين حتى حكم بثبوت النسب كان ذاك
 حكما بوجوده في البطن حين مات المورث والموصي فان ولده ميتا فالمال مردود على ورثة الموصي
 والمورث ولو ولدت ولدين حين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكرا والآخر انثى ففي الوصية
 يقسم بينهما نصفين وفي الميراث يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وثانيهما ان يبين سببا مستحيلا
 بان يقول اقرضني الف درهم او باع مني شيئا بالف درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزم منه شيء
 وثالثهما ان يبينهم الاقرار فانه لا يصح عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يصح كذا في الكافي *
 واذا اقرار الرجل لصبي ضعيف لقيط او غير لقيط بدين مائة درهم فهو لازم وكذلك لو قال اقرضني
 الصبي والصبي بحيث لا يتكلم ولا يتراض فالمال لازم وعلى هذا لو قال اودعني هذا الصبي هذا العبد
 او اعارني او اجريه او اقرضك لمجنون فاقراره باصل المال صحيح والسبب باطل كذا في المبسوط *
 وهل يكون العبد مضمونا على المقر لم يذكر محمد ربح هذا في الكتاب قال مشائخنا ربح ويجب ان
 لا يكون العبد مضمونا عليه في كل موضع او اقر به للبائع لا يضمن وفي كل موضع او اقر به للبائع كان
 مت مونا عليه فكذا اذا اقر الصبي هكذا قالوا كذا في الذخيرة * ولو اقر انه كفل لهذا الصبي عن فلان
 بالف درهم والصبي لا يتكلم ولا يعتقل فالكفالة باطلة الا ان يقبل عند وليه الذي له ولاية التجارة
 على الصبي عند ابي حنيفة ومحمد ربح على قول ابي يوسف ربح يجوز ان لم يقبل عنه وليه وان خاطبه
 من وليه انصرف في النفس لا في المال كالاخ والعم فان الكفالة منعقدة موقوفة على الاجارة فان
 ادرك الصبي ورضي بها جازت فان رجع الكفيل منها صح رجوعه هكذا في المحيط * واقرانه
 كفل عن هذا اللقيط فلان بمائة درهم والمقيط لا يتكلم جاز على الكفيل ولم يلزم الصبي شيء كذا
 في المبسوط في باب اقرار المحجور والمملوك * اذا اقر الصبي المأذون في التجارة بدين لرجل يصح
 اقراره بما كان من دين التجارة ولم يصح اقراره بما ليس من دين التجارة وكذلك اقراره بالوديعة
 والعارية جائز وكذلك اقراره بالغصب وكذلك اقراره بعيب سلعة باعها جائز وكذلك الاقرار
 بعبث في يديه منه صحيح سواء كان العبد من تجارته او لم يكن من تجارته بان ورث من ابيه ولا يجوز اقراره
 بالمهر والجنابة والكفالة كذا في الذخيرة * اقرار الصبي المحجور عليه والمعنوة والمغمى عليه والنائم
 باطل بمنزلة سائر تصرفاتهم كذا في محيط السرخسي * واقرار السكران جائز بالحقوق كلها الا
 بالحدود والخالصة لله تعالى والردة بمنزلة سائر التصرفات ينفذ من السكران كما ينفذ من الصاحي

عند أبي يوسف ومحمد ر ح يكون المال واحدا بكل حال وامام عند أبي حنيفة ر ح اذا شهد على الاقرار
 الاول شاهدين ثم اشهد على الاقرار الثاني شاهدا واحدا واكثر ففيه قياس واستحسان فالقياس
 على قوله ان يكون المال مثنى واستحسن وقال المال واحد واليه ذهب الامام السرخسي هكذا
 في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين * وان جاء بشاهدين على اقراره بالف ثم جاء بشاهدين
 آخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان في موطن او في موطنين ونسي الشهود ذاك فهما
 مالان الا ان يعام انه كان في موطن واحد كذا في فتاوى قاضيه خان * وفي نوادر بن سماعة عن أبي يوسف ر ح
 رجل ادعى على رجل الف درهم ومائة دينار وكانت الالف بصك قد كتبت عليه وكتب فيه
 ان لاشي عليه غيرها وكانت المائة الدينار في صك وكتب فيدها لاشي عليه غيرها والوقت واحد اولا وقت
 فيهما فاذل كذا لازم كذا في المحيط * ان شهد شاهدان على الف سود وشاهدان على الف بيض فهما مالان
 ولو اقر بالف درهم ومائة دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم ذكر في اختلاف
 زفرو ويعتوب ر ح انه يارمه الف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ر ح كذا في فتاوى
 قاضيه خان * وفي نوادر هشام عن محمد ر ح اذا شهد رجل شاهدين على نفسه لرجل بالف
 درهم الى شهر واشهد آخرين على نفسه بالف درهم الى شهرين فهما مالان لاختلاف الاجلين
 كذا في المحيط * ولو ان رجلا اقر وقال قتل عبد الفلان وسمى اوام يسم او قال بن فلان واخوه وسماه
 اوام يسمه ثم اقر بثل ذلك مرة اخرى فقال الطالب قتلتي ابي عبد الله او ابنين او اخوين فهذا اقرار
 بقتل عبد واحد وابن واحد واخ واحد الا ان يكون الطالب سمى اسمين مختلفين فحينئذ
 لم يمتد اثنان قال القاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السعدي ر ح يجوز ان يكون هذه
 المسائل ايضا على الاختلاف ويجوز ان يكون على الاتفاق اذا كان في موضع وهو الصحيح
 كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد حسام الدين * الباب الرابع في بيان من يصح له الاقرار
 ومن لا يصح ومن يصح منه الاقرار من اقر بحمل او لحمل وبين سببا صالحا صح الاقرار والا لا
 اذا اقر بحمل امه او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه واذا اقر لحمل فلانه بالف درهم فهذا
 على ثلثة اوجه احدها ان يبين سببا صالحا بان قال ارضى له فلان او مات ابوه فوريته فاستهلكته فهذا
 الاقرار صحيح ولزمه المال ثم ان جاءت به حيا في مدة يعلم انه كان قائدا وقت الاقرار لم يمتد بان
 وضعت لاقبل من سنة اشهر منذ مات المورث والموصي وان وضعت لاكثر من سنة اشهر لم يستحق

يصدق في المهر ويكون ديناً عليه اليوم ولا يصدق في الافضاء وفي نسخ ابني حنص قال ان كان
البول يستمسك لا يصدق في المهر فلا يكون ديناً عليه وما ذكره في نسخ ابني سليمان اشبه بالصواب
هكذا في المبسوط * واذا كان العبد بين رجلين اذن له احد بما في التجارة فاقر العبد بدين لزمه في حصة
الاذن وجميع ما يجوز اقرار العبد التاجر فيه فانه يجوز اقرار هذا في حصة الذي اذن له وجميع مال
هذا العبد من مال فدينه اولى به واذا قضى الدين كان الباقي بين المولين نصفين الا ان يعلم انه من
غير تجارة من هبة او صدقة او نحو ذلك فيكون نصفه للذي لم يأذن قبل قضاء الدين ولو اقر هذا العبد
حر بدين فهو بين المولين ولا يستحق احدهما المال كله بالاذن كذا في الحاوي * واذا اقر المكاتب
بدين عليه لحر او لعبد من ثمن بيع او فرض او غصب فهو لازم له فان عجز لم يبطل ذلك عنه واقرار
المكاتب بالحدود جائز وان اقر بمهر من تكاح لم يلزمه الا على قول ابني يوسف رح اذا اقر بالدخول فانه
يلزمه وكذلك لو اقر انه افتض امرأة باصبعة حرة او امة او صبغة فهذا يلزمه في قول ابني يوسف رح وفي
قول ابني حنيفة ومحمد رح هذا بمنزلة الافرار بالجناية واقرار المكاتب بالجناية صحيح في حال قيام
الكتابة فان عجز قبل ان يؤدي بطل في قول ابني حنيفة رح وجاز في قول محمد رح واذا قضى عليه
بارش جناية بخطاء بعد ما اقر به فادى بعضه ثم عجز بطل عنه ما بقي عنده ابني حنيفة رح وعلى قول
ابني يوسف ومحمد رح لازم بخلاف ما اذا عجز قبل ان يقضى به عليه كذا في المبسوط * اذا حجر
القاضي ماله حرثم اقر المحجور عليه بدين او غصب او بيع او عتق او طلاق او نسب او ذف
او زنا فهو كله سواء جائز عليه والحجر على الحر باطل في قول ابني حنيفة رح وابني يوسف رح
الاول ثم رجع ابو يوسف رح وقال الحجر جائز وهو قول محمد رح وقال لا يجوز اقراره بدين
ولا بيع وكل شيء يبطل في الهزل فهو في الحجر باطل وكل شيء يجوز عليه في الهزل فهو في الحجر جائز
عليه كذا في الحاوي * الباب الخامس في الافرار للمجهول وعلى المجهول وبالمجهول وبالملكهم
لو كان المقر له مجهولاً لا يلزمه سواء تفاحش الجهالة بان قال عليّ الف درهم لواحد من الناس
او لم يتفاحش بان قال عليّ الف لاهدين هكذا ذكره هـس الائمة رح وذكر شيخ الاسلام
في مبسوطه والناطقي في واقعاته انها اذا تفاحش لا يجوز ان لم يتفاحش جاز وفي مثله يؤمر بالذكرة
ولا يجبر على البيان لان المقر لهما اذا اتفقا على الاخذ من المقر واصطاحا بينهما امكن دعواهما
فيصح اقراره قال في الكافي وهو الاصح هكذا في التبيين * لو قال فلان عليّ عشرة دراهم او فلان عليّ

كذافي الكافي * واقرار لا خرس اذا كان يكتب ويعقل جائز في النقصا ص وحقوق الناس ما خلا الحدود كافي الحاروي * ولو اقر العبد تاجرا ومجسور عليه بدين او عين واراد مولا اخذه من المقر في حال غيبة العبد لم يكن له ذلك ولو اقر العبد بدين او بدين العبد انها لغيره فان كان مأذونا جاز اقراره وان مجسورا عليه واقراره بها لغيره باطل كذافي المبسوط * اذا اقر العبد المجسور بدين صمد له وليان فعن احدثهما لم يكن الا خسرال في عنقه ولو اقر بسر فلا يجب في مثله القطع كان اقراره باطلا في حق المولى كذافي الحاروي * واقرار العبد التاجر الاجنبي بدين او ودعة او غصب او بيع او اجارة جائز وان كان عليه دين يحيط بقيمته وما في يده وان اقر لمزلة بدين عليه او ودعة في يده وعليه دين مستغرق لم يجز اقراره ولا يجوز اقرار العبد التاجر الاجنبي بجناية ليس فيها قصاص واذا اقر بقتل صمد جاز اقراره وعليه النقصا ص وكذا اذا اقر على نفسه بسبب موجب المحدث كالتدفع والزنا وشرب الخمر كذافي المبسوط * ولو اقر بسرته يجب فيها القطع ولا يجب فهو مصدق على ذلك كذافي الحاروي * ولا يجوز اقراره بمهر امرأة ولا بكفالة بنفس ولا ببدل ولا بعق عبد له ولا بكاتبة ولا بتدبير واذا اقر بنكاح امرأة جاز اقراره غير ان المولى له ان يفرق بينهما كافي المبسوط * واقرار العبد التاجر بالطلاق جائز لان اقرار العبد المجسور بالطلاق جائز لان العبد في حق الطلاق بمنزلة الحر فاقرار المأذون اولى كذافي المحيط * ولو اقر العبد التاجر انه اقضى امرأة باصبعه امة كانت او حرة لم يلزمه شيء في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح ويلزمه ذلك في قول ابي يوسف ر ح واقرار بتزويجها وان قد انتضها لم يلزمه مهر لواحدة منهما في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح حتى يمتنع قال ابو يوسف ر ح في الحرة كذلك الجواب فاما اذا كانت امة فان كان المولى زوجها لم يلزمه شيء حتى يعتق وان لم يكن المولى زوجها فهو مؤاخذ بالمهر في الحال وان كانت الامت ثيبا لم يلزمه شيء حتى يعتق كذافي المبسوط * ولو اقر بانقضاء الامت المشتراة ثم استحققت يلزمه العقر فيؤاخذ بالحال كذافي محيط السر خسي * ولو اقر انه وطئ صبية بعذرة فاذ هب عذرتها فضاها لم يلزمه شيء حتى يعتق في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح هكذا قل في نسخ ابي سليمان وفي نسخ ابي حفص ر ح قال في قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح وكذلك لو اقر انه وطئ امة بشبهة فاذ هب عذرتها وانقضاها بغير اذن مولاها في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح وفي قول ابي يوسف ر ح ان كان البول لا يستمسك لا يلزمه شيء لاني الحال ولا بعد العتق وان كان البول يستمسك قال في نسخ ابي سليمان يصدق

غير ذلك يكون رجوعا والقول قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك وكذا اذا قال لفلان عليّ حق كذا في الهداية * اذا قال لفلان عليّ حق ثم قال انما عنيت به حق الاسلام ان قال ذلك مفصولا لا يصح وان قال موصولا يصح واذا قال لفلان عليّ عبدي فلان حق كان هذا افرازا بالدين عليّ عبده حتى اذا ادعى المقر له شركة في العبد وانكر المقر كان القول قول المقر مع يمينه بخلاف ما لو قال لفلان حق في عبدي كان افرازا ببعض العبد له حتى لو قال المقر عنيت به الدين لا يصدق كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان حق في عبدي هذا او امتي هذه فادعى الطالب حقا في الذمة حلف المقر عليه فان حلف فلا حق له فيها ولا في العبد فان ادعى فيهما يقر بباطنة من ايّهما شاء وكذلك اذا ادعى احدهما كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه غصب من فلان شيئا ولم يبين فانه يصح افرازه ويؤمر المقر بالبيان فاذا بين ما هو مال متقوم نحو الدراهم والدنانير وما اشبههما فان صدقه المقر له ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين لا غير وان صدقه لكن ادعى عليه الزيادة يلزمه تسليم ما بين ويكون القول قول المنكر للزيادة مع يمينه وان كذبه فيما بين وادعى عليه شيئا آخر بطل افرازه بالكذب وكان القول قول المقر فيما ادعى عليه هكذا في المحيط * واذا بين ما ليس بمال ان صدق المقر له فيما بين لم يكن عليه شيء آخر سواء بين ما يقصد بالغصب بان قال غصبت منه امرأته او ولده الصغير او لا بان قال غصبت منه كفا من تراب او حبة خنطة او سمسما وان كذبه وادعى عليه غصب مال متقوم هل يصدق المقر فيما بين ان بين ما لا يصدق بالغصب بلا خلاف بين المشائخ وان بين ما يقصد بالغصب لا انه ليس بمال متقوم اختلف فيه المشائخ عامة مشائخنا يقولون انه لا يصح بيانه ويكون مجبرا على ان يبين شيئا هو مال متقوم وهو الاصح هكذا في غاية البيان شرح الهداية * واذا اقران لفلان عنده ودبعة ولم يبين ما هي فما اقر به من شيء فهو مصدق فيه بعد ان يكون ما بين شيئا يقصد به الابداع وان ادعى المقر له شيئا آخر فعلى المقر البين وكذلك لو اقر بشيئ ودبعة وجاء به معبيا واقرانه حدث به عنده هذا العيب فلا ضمان عليه في ذلك واذا انكر صاحبه ان يكون استودعه فالجواب فيه كذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه غصب من فلان عبد اضم افرازه ويؤمر بالبيان فاذا بين وقال العبد الذي غصبته هذا هو عبد جيد او وسط او رديّ وصدقه المقر له في ذلك اخذ ذلك وان كذبه فيما بين وادعى عليه عبدا آخر كان القول قول المقر مع البين فيما ادعى المقر له وبطل افرازا المقر فيما اقر به المقر له هذا اذا كان العبد قائما وان كان مستهلكا فالقول في مقدار

درهم لم يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي * اذا اقرانه فصب هذا العبد من هذا او هذا وكل واحد منهما يدعيه لنفسه كان الاقرار فاسدا حتى لا يجبر على البيان ولهما ان يصطلحا فياخذ العبد من المقر وان لم يصطلحا يستحلف لكل واحد منهما بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما جملة يمينا واحدة ولكل واحد منهما يمينا على حدة وقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يمينا على حدة ويبدأ القاضي بيمين ابهما شاء وان شاء اقرع بينهما واذا حلف لكل واحد منهما لا يخلو من ثلاثة اوجه احدها ان يحلف لا أحدهما وينكل للآخر وفي هذا الوجه يقضى بجميع العبد للذي نكل له ولا يقضى للذي حلف له بشيء وان نكل لهما يقضى بالعبد وقبلة العبد بينهما نصفين سواء نكل لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يمينا واحدة او نكل لهما على التعاقب بان حلف لكل واحد منهما يمينا على حدة فاما اذا حلف لهما فتدبرئ عن دعوى كل واحد منهما فان اراد ان يصطلحا فياخذ العبد منه فانه يكون لهما ذلك في قول ابي يوسف روح الاول وهو قول محمد روح ثم رجع ابو يوسف روح عن هذا وقال لا يجوز اصطلاحهم بعد الحلف كذا في المحيط * ولو قال لفلان علي ألف درهم ولفلان علي مائة دينار ولفلان فالألف للاول وللآخرين ان يصطلحا في المائة دينار ولو قال لفلان علي مائة دينار ولفلان علي كرحضة او لفلان كرشعير فالدينار للاول ثابتة ولا شيء للآخرين ولكن لكل واحد منهما ان يحلفه على ما يدعيه عليه كذا في المبسوط * ولو قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فللاول عليه نصف المائة والنصف للثاني يحلف لكل واحد من الآخرين عليه الآن يصطلحا عليه فيكون بينهما نصفين على مائة درهم ولو قال لفلان علي مائة درهم او لفلان ولفلان فالنصف للثالث والنصف الباقى بين الاولين على ما وصفتنا كذا في الحاوي * قال لفلان علي مائة درهم ولفلان او لفلان فللاول الثلث وللرابع الثلث ويحلف للثاني والثالث الا ان يصطلحا كذا في محيط السرخسي * وان قال لفلان علي مائة درهم والا لفلان ففي قول ابي يوسف روح هذا مثل قوله لفلان او لفلان وفي قول محمد روح الألف للاول ولا شيء للثاني كذا في المبسوط * لو كان المقر عليه مجهولا بان قال لك علي احدنا الذي درهم لا يصح كذا في التبيين * لو قال علي عشرة او علي مبدى فلان وليس علي عبدة دين لزمه أحدهما وعليه ان يبين وان كان على العبد دين محيط بقيمته لم يلزمه فان قضى دينه يوما من دهره لزمه الاقرار كذا في محيط السرخسي * كما يصح الاقرار بالمعلوم يصح بالمجهول كذا في المحيط * ان قال لفلان علي شيء لزمه ان يبين ماله قيمة فاذا بين

وقال ما تئان ولو قال لفلان علي شي من الدراهم اوشي من دراهم فعليه ثلثة كذا في خزائنه المفتين * روى
 بن سماعة عن ابي يوسف رح انه اذا قال له علي دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم ولو قال دراهم
 اضعا فامضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهما وكذا اذا عكس بان قال علي دراهم اضعا فامضاعفة كذا
 في التبيين * ولو قال له علي عشرة دراهم واضعا فها مضاعفة يلزمه ثمانون درهما كذا في محيط السرخسي *
 ولو قال كذا درهما فهو درهم كذا في الكنز والهداية * وذكر في اليتيمة والذخيرة وغيرهما يلزمه درهمان
 لان كذا كناية عن العدد و اقل العدد اثنان كذا في التبيين * وهكذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو قال كذا كذا درهما يلزمه احد عشر ولو قال كذا وكذا درهما يلزمه احد وعشرون درهما وكذا الدنانير
 والمكيل والموزون ولو قال كذا كذا مختوما من حنطة يلزمه احد عشر مختوما ولو قال علي كذا
 كذا درهما وكذا كذا دينار يلزمه من كل واحد احد عشر ولو قال كذا كذا دينار و درهم يلزمه
 من كل واحد نصف احد عشر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قلت كذا بغير واحد عشر وان قلت
 بالواو فمائة واحد وعشرون وان ربع تزداد عليها الف كذا في الهداية * ولو خمس بالواو ينبغي
 ان تزداد عشرة آلاف ولو سدس تزداد مائة الف ولو سبع تزداد الف وعلى هذا كما زاد عليه
 معطوفا بالواو وزيد عليه ما جرت العادة به الى ما لا يتناهى كذا في التبيين * وهذا كله اذا
 ذكر الدرهم بالنصب فان ذكره بالخفض بان قال كذا درهم روي عن محمد رح انه يلزمه مائة درهم
 كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان علي مال فالقول قوله في القدر ويقبل قوله في القليل
 والكثير الا انه لا يصدق في اقل من درهم ولو قال له علي مال عظيم من الدراهم لم يصدق في اقل
 من مائتي درهم وهذا قول ابي يوسف ومحمد رح فان قال من الدنانير فالتقدير فيها بالعشرين
 وفي الابل بخمس وعشرين وفي غير مال الزكوة بقيمة النصاب هكذا في الكافي * وعن ابي حنيفة رح
 انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وعنه مثل قولهما كذا في التبيين * وقال شمس الائمة السرخسي
 الصحيح من قول ابي حنيفة رح انه ينبغي على حال المقر في الفقر والغنا لان الفقير يستعظم القليل
 والغني لا يستعظم كذا في فتاوى قاضيخان * هذا كله اذا قال مال عظيم من الدراهم فان لم يقل
 من الدراهم صدق في كل جنس ذكر كذا في العناية * ولو قال اموال عظام فالتقدير بثلثة نصب من فن سماء
 حنى لو قال من الدراهم كان ستمائة درهم كذا في الكافي * ولو قال علي مال نفيس او خطير او كريم قالوا
 يلزمه ما تئان ولو قال لفلان علي مال كثير ذكر الناطقي انه يلزمه ما تئان درهم في قول ابي حنيفة رح

القيمة قول المقر كذا في الذخيرة * اذا اقر انه غصب شاة او بعيرا او ثوبا صح اقراره ويرجع في البيان اليه كذا في المحيط * ولو اقر انه غصب دارا فالقول قوله انها هي او هذه او انها في بلد آخر ولو قال هي هذه الدار التي في يدي هذا الرجل والذي في يديه الدار ينكر ذلك لم يضمن المقر شيئا ولم يؤخذ بغير تلك الدار في قول ابي حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمد رح يضمن المقر قيمة تلك الدار مع يمينه كذا في الحاوي * ولو قال غصبت هذه الامنة او هذا العبد فادعاهما جميعا المقر له فانه يقال للغاصب اقربا بينهما شئت واحلف على الآخر فاذا اقربا حدهما خرج به عن عهدة ذلك الاقرار وقد صدقه المقر له في ذلك حين ادعاهما جميعا فادعاه المقر له ذلك الذي عينه وتبقى دعواه الآخر فيكون قول المنكر مع يمينه وان ادعى المقر له احدهما بعينه لم يستحق ذلك اذا زعم المقر ان المغصوب هو الآخر وتبقى دعوى المقر له الآخر عليه وهو جاحد فالقول قوله مع يمينه كذا في المبسوط * لو قال علي قفيز حنطة فهو بقفيز البلد وكذلك الاوتار والاصناء ولو قال لفلان علي مائة درهم فهو علي وزن بلده ان كان سبعة نسبعة ولا يصدق على النقصان الا اذا وصل بان يقول مائة درهم مثاقيل او مائة وزن خمسة فيكون علي ما قال فاذا كان اقراره بالكوفة فالمتعارف فيه الدراهم وزن سبعة وان كان نقد البلد مختلفا فان كان نقد فيها بعينه غالبا ينصرف الاقرار اليه وان استوت النقود في الرواج ينصرف الي اقله ولو قال له علي درهم صغير او قال درهمين او دينارين او قفيز او درهم كبير فكله على التام الا اذا بين موصولا كذا في محيط السرخسي * ولو قال وهو ببغداد لفلان علي درهم طبرية فعليه درهم طبرية ولكن بوزن بغداد وكذلك اذا قال وهو ببغداد لفلان علي كرو حنطة موصلية فعليه حنطة موصلية لكن بكيل بغداد كذا في المحيط * ولو قال علي درهم فعليه ثلاثة دراهم وكذلك لو قال له علي درهمين فعليه ثمانية دراهم كذا في المبسوط * ولو قال له علي درهم كثيرة او دينار كثيرة او درهم عشرة دراهم وعشرة دنانير في قياس قول ابي حنيفة رح وعندهما مائتا درهم ومن الدنانير عشرون كذا في محيط السرخسي * اذا قال علي ثياب كثيرة او صايف كثيرة فعنده عشرة وعندهما يلزمه ما يساوي مائتي درهم وان قال غصبت ابلا كثيرة او بقرا كثيرة او غنما كثيرة ينصرف الي اقل نصاب يؤخذ منه ما هو من جنسه عندهما وهو خمسة وعشرون من الابل والثلاثون من البقر والاربعون من الغنم وعندة يرجع الي بيان المقر كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي اكثر الدراهم فعليه عشرة دراهم وقالا

ابن ذلك لم يأخذها الا باقامة البينة او بنكول المدعى عليه بعد استحلافه فان ادعى المقر له شاة بغير عينها اطاه المقر اي شاة شاء من غنمه وان حلف المقر على كلهن لم يتبل ذلك منه ويجبر على ان يعطيه شاة منها وان لم يعين واحدا منها وقال لا ندرى او رجع المقر عن اقراره وجده فهو شريك به حتى اذا كانت الغنم مشرا فله عشر كل شاة وان ماتت شاة منها ذهبت من مالهما وان ولدت شاة منها كان لهما جميعا على ذلك الحساب واذا جحد المقر اصلا وضيع الغنم فهو ضامن لنصيب المقر له حتى اذا هلكت شاة منها ضمن مقدار نصيبه منها وهو العشر فان مات المقر فورثته في ذلك بمنزله الا انهم يستحلون على العلم وانواع الحيوان والريق والعروض في هذا مثل الغنم كذا في المبسوط *

وقال له في دراهمي هذه عشرة وهي مائة وفيها نقص وكبار فهي من الكبار وزن سبعة ولا يصدق انها من النقص وان كان فيها زيوف فقال هي منها صدق كذا في محيط السرخسي * ولو قال له في طعامي هذا كرم حنطة فاذا اطعاه لا يبلغ كرام فهو له كله ولا يضمن الزيادة ويستحلف المقر ما استهلك من ذلك الطعام شيئا ولو كان الطعام كراما او فيا فهو له كله وان كان ازيد من الكر له منه كرم كذا في المحيط *

له من داري ما بين هذا الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط كذا في الكنز * ولو قال له علي من درهم الى عشرة او قال ما بين درهم الى عشرة ازمته تسعة عند ابي حنيفة ر ح وقال يلزمه عشرة كذا في الكافي * ولو قال له علي ما بين كرم شعير الى كرم حنطة فعليه في قول ابي حنيفة ر ح كرم شعير و كرم حنطة الا قنبر حنطة وعند ابي يوسف ومحمد ر ح يلزمه الكر ان ولو قال علي ما بين عشرة دراهم الى عشرة دراهم فنانير فعند ابي حنيفة ر ح يلزمه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما يلزمه عشرة دراهم وعشرة دنانير وكذلك لو قال ما بين عشرة دنانير الى عشرة دراهم فعليه الدراهم وتسعة دنانير في قياس قول ابي حنيفة ر ح ووقع في بعض نسخ ابي حفص يلزم الدراهم في هذا الفصل ان عليه عشرة دنانير وتسعة دراهم وهو ظاهر عند ابي حنيفة ر ح ولكن الاصح هو الاول وقوله من كذا الى كذا بمنزلة قوله ما بين كذا الى كذا في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * بشرع ابي يوسف ر ح اذا قال الرجل لفلان علي ما بين شاة الى بقرة فان ابا حنيفة ر ح قال ليس عليه شيء سواء كان بعينه او بغير عينه وقال ابو يوسف ر ح ان كان بعينه فلا شيء عليه وان كان بغير عينه فهما عليه ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه في قول ابي حنيفة ر ح درهم وقال ابو يوسف ر ح يلزمه درهمان كذا في المحيط * الباب السادس في اقراره المريض و افعاله المريض مرض الموت من لا يخرج الى حوائج نفسه وهو الاصح كذا في خزائن المفتين *

الا ان يقرباكثر من ذلك وباقل من مائتي درهم لا يقبل قوله وقال ابو يوسف رح لا يصدق في اقل من عشرة وقال محمد رح يلزمه مائتان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الوف دراهم فثلثة آلاف ولو قال الوف كثيرة فعشرة آلاف وكذا في الفلوس والدنانير كذا في المحيط * وفي المنتقى لو قال علي مال لا قليل ولا كثير فعليه مائتا درهم كذا في الخلاصة * ولو قال علي مال قليل يلزمه درهم واحد كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال له علي زهاء الف درهم او جل الف درهم او عظم الف درهم او قريب من الف درهم فهذا كله اقرار بخمسائة وزيادة شيء وكذلك هذا في الغصب والودعة وكذلك هذا في الكيل والوزن والقياس كذا في الذخيرة * عن محمد رح اذا قال لفلان علي غير الف فعليه الفان ولو قال غير الفين فعليه اربعة آلاف ولو قال غير درهم فعليه درهمان ولو قال غير درهمين فعليه اربعة كذا في الحاوي * ولو قال حنطة كثيرة فعندهما علي خمسة اوسق وقيل علي قول ابي حنيفة رح يكون البيان اليه بعد ان يبين اكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة اقنزة وكذلك كل ما يكال وبوزن ولو قال علي اقنزة حنطة يلزمه ثلثة اقنزة ولو قال اقنزة كثيرة فعشرة كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال لفلان علي عشرة دراهم ونيف فالبيان في النيف اليه فان فسر باقل من درهم جاز كذا في التبيين * ولو قال علي بضع وخمسون درهما فالبضع ثلثة فصاعد وليس له ان ينقص من الثلثة كذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي مائتا درهم فعليه مائة درهم ودرهم عندنا وكذلك لو قال مائة ودينارا ومائة وفتيز حنطة فذكر شيء من المكبل او الموزون كذا في المبسوط * ولو قال عشرة دراهم ودانق او قيراط فهو من النضة كذا في التبيين * ولو قال لفلان علي عشرة دنانير ودانق او قال وقيراط فالدانق والقيراط من الذهب كذا في المحيط * لو قال له علي مائتا مثقال ذهب وفضة او كذا حنطة وشعير فعليه من كل واحد منهما النصف وكذلك لو سمى اجناسا ثلثة فعليه من كل واحد الثلث كذا في الحاوي * لو قال مائة وعبد او قال مائة وشاة او مائة وثوب او مائة وثوبان فالقول في بيان المائة قوله كذا في الذخيرة * ولو قال مائة وثلثة اثواب فالكل من الثياب كذا في المبسوط * اذا قال لفلان جرة من داري فاليه البيان وله ان يقربا شاء وكذلك الشقص والنصيب والطائفة والتطعة واما السهم فهو عند ابي حنيفة رح السدس وعند همام ومربا البيان كذا في المحيط * اذا اقر الرجل بشاة في غنمه صح اقراره فاذا ادعى المقر له شاة بعينها فان صدقه المقر على ذلك اخذها وان

موته بدين من مهر لا مرأى تصدق الي تمام مهر مثلها وتحاص غرماء الصحة كذا في خزائنة المفتين *
ولو اقر لها بزيادة على مهر مثلها فالزيادة باطلة كذا في المبسوط * رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم
في مرض موته ومات ثم اقامت الورثة البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل
والمهر لازم باقراره كذا في الخلاصة * ولو اقر لوارثه او لاجنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض
وارث المقر له من ورثة المريض لم يجز ذاك الاقرار في قول ابي يوسف رح الاول وهو جائز في قوله
الآخر وهو قول محمد رح وكذلك لو اقر المريض بعبد في يديه انه لاجنبي فقال الاجنبي بل هو
لفلان وارث المريض لم يكن لي فيه حق على قول ابي يوسف رح الاول اقرار المريض باطل
وفي قوله الآخر الاقرار صحيح وقوله الآخر اقرب الى القياس وقوله الاول اخذ بالا حنيط كذا
في المبسوط * وهكذا في فتاوى قاضيخان * من يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما ويصح
يومين فاقرا لابنه بدين فان فعل ذلك في مرض صح بعده جاز ما صنع وان فعل في مرض الزمه
الفراش واتصل بموته لم يجز كذا في خزائنة المفتين * اقر لوارثه بشيء ومات ثم اختلف المقر له
وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول
قول من يدعي انه كان في مرضه فان اقاما جميعا البينة فبينة المقر له او لى وان لم يكن
للمقر له بينة و اراد استخلاف الورثة كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * قال ابو حنيفة رح
لا يجوز اقرار المريض لقائله قالوا هذا اذا تخشع الجراحة وصار بحال لا يجي ولا يذهب واما اذا لم تخشعه
الجراحة وكان بحال يجي ويذهب صح اقراره وعلى قول من يعتبر خوف الهلاك على سبيل
الغلبة لصبر ورثته في حكم المرضى بقول هذا اذا كانت الجراحة جراحة يخاف منها الهلاك على
سبيل الغلبة اما اذا كانت الجراحة لا يخاف منها الهلاك على طريق الغلبة صح اقراره كذا
في المحيط * ولا يجوز اقرار المريض لعبد و ارثه ولا لمكاتب و ارثه ولا لعبد قائله ولا لمكاتبه كذا
في المبسوط * وان اقر لمكاتب نفسه بدين جاز اذا كان كاتبه في الصحة فان كان كاتبه في المرض لم يجز الا من
الثالث كذا في الحاوي * اقرار المريض بالدين للاجنبي بجميع المال جائز اذا لم يكن عليه دين الصحة
. كذا في المحيط * ودين الصحة مقدم على دين المرض الثابت باقراره وهو ان يقضي من التركة
اولا دين الصحة فان فضل شيء يصرف الى دين المرض وان اثبت الدين بالبينة او بشهادة التراضي
فهما سواء كذا في محيط السرخسي * ودين الصحة مقدم على الوديعه التي يقر في المرض هكذا

حد مرض الموت تكلموا فيه والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش اولم يكن كذا في المصمرات * وافرار المريض لو ارثه لا يجوز الا باجازه بقية الورثة فان كان المقر له وارث المريض وقت الافرار وبقي وارثا كذلك الى ان مات المريض فلا قرار باطل وان كان المقر له وارثا وقت الافرار وخرج من ان يكون وارثا بعد الافرار وبقي كذلك حتى مات بان اقرا لا خيه وليس له ابن ثم حدث له ابن وبقي هذا الابن حيا الى ان مات المريض فلا قرار جائز هكذا في المحيط * ولو اقرا لمن لم يكن وارثا وقت الافرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الافرار نحو ان اقرا لاخ له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر لمن لا يكون له وارثا ثم صار وارثا له بسبب حادث بان اقرا لا جنبيه ثم تزوجها ثم مات صح اقراره كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان وارثا وقت الافرار ثم خرج من ان يكون وارثا ثم يصير وارثا ذلك نحو ان اقرا لامرأته ثم ابانها وانقضت عدتها ثم تزوجها ثم مات او كان والي رجلا فاقرا له بعد ما مرض ثم فسخا الولاء ثم عقد اثنا ثم مات من مرضه ففي هذا الوجه خلاف قال محمد رح الافرار جائز وقال ابو يوسف رح الافرار باطل قالوا ما قال محمد رح قياس وما قال ابو يوسف رح استحسان كذا في المحيط * ولو ان مريضا اقرا لابنه بدين وابنه عبد ثم اعتق ثم مات الاب وهو من ورثته فاقرا به بالدين جائز وان كان العبد تاجرا وعليه دين والمسئلة بحالها فلا قرار باطل ولو اقر المريض لابنه وهو مكاتب ثم مات الاب والابن مكاتب على حاله فاقرا له جائز وان عتق المكاتب قبل موت الاب لم يجز اقراره له كذا في المبسوط * اقر المكاتب المريض لابنه الحر بدين ثم مات لاصن وفاء او ترك وفاء بالدين دون المكاتبه جاز اقراره وان ترك وفاء بهما فاقرا به باطل كذا في محيط السرخسي * واذا اقر المريض بوديعة لو ارث بعينها ثم مات من ذلك المرض فانه لا يجوز كذا في المحيط * واذا اقر الرجل في مرضه لامرأته بدين ثم ماتت امرأته قبله ولها ابنان احدهما منه والآخر من غيره فان على قول ابي يوسف رح الاول الافرار باطل وعلى قوله الآخر يجوز واذا اقر المريض لامرأته بالدين ثم ماتت قبله ولها ورثة يجوزون ميراثها وليسوا من ورثة الميت فان اقراره جائز كذا في الذخيرة * واذا اقر مريض لابنه بدين ثم مات الابن المقر له وترك ابنا وليس للمريض ابن فان على قول ابي يوسف رح الاول لا يجوز هذا الافرار وعلى قوله الآخر يجوز كذا في المحيط * ولو اقر في مرض موته بدين

ثم مات وترك ألفاً ورثها من الجاحد فان غرماء المقر في صحته احق في هذه الألف من غير ماء الجاحد كذا في المبسوط * لو اشترى مبداء في صحته بغبن فاحش على أنه بالخيار ثلثة ايام ثم مرض في مدة الخيار فاجاز او سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كان المحاباة من الثلث كذا في خزائن المفتين * رجل اقر في مرضه بارض في يده انها وقف ان اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بعق عبده او اقر انه تصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير او صدقه ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف وام يبين انه منه او من غيره فهو من الثلث مريض اقر لوارثه ولاجنبي بدين فاقرارها باطل تصادق في الشركة او تكاذبا في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح وقال محمد رح اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا تكاذبا في الشركة او انكر الاجنبي الشركة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كذبه الوارث في الشركة وصدقه الاجنبي قيل يجب ان يكون على الخلاف والاصح انه لا يجوز الاتفاق كذا في محيط السرخسي * فان صدقهما المقر في نفي الشركة وقال لم يكن مشتركا وانما اقررت بالشركة كاذبا فحينئذ يصح الاقرار للاجنبي هكذا في المحيط * ولو اقر المريض ان لفلان قبله حقا فصدقوا بما قال ثم مات المريض فان ابا حنيفة رح قال يصدق الطالب ما بينه وبين الثلث واستحسن ذلك فان ادعى اكثر من ذلك حلف الورثة على علمهم فاذا حلفوا اخذ الثلث فان اقر المريض بدين مسمى مع ذلك كان الدين المسمى اولي بما ترك كذا في الجاوي * ولو اقر بدين واوصى بثالث ماله ارجل فالوصية المسماة اولي ويقال للورثة اقر والله في الثلثين بما شئتم ويقال للموصي له بالثلث اقر له في الثلث بما شئت فامي الفريقين اقر بشي يؤخذ به ويحلف على الباقي كذا في المحيط * مريض اقر لوارثه بعبء فقال ليس لي بل لفلان وصدقه فلان ثم مات سلم العبد للاجنبي وغرم الوارث قيمته ودفع حظه وكذا لو اقر الوارث لوارث آخر سلم العبد للثاني ووجب على الاول قيمته وصارت ميراثا وللاول والثاني منها نصيب ولو كان على الميت دين يحيط بماله يغرم كل القيمة ولا يسقط حصه احد كذا في الكافي * مريض وهب عبد له لبعض ورثته ولا مال له سوى هذا العبد وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له اقر ان المريض قد كان اقر قبل ان يهبه مني ان العبد لهذا الوارث الآخرواقرانه كان وهبه قبل هذا من هذا الوارث الآخرو صدقه الآخر في ذلك فللثاني ان يأخذ العبد من الاول فلو اخذ الثاني العبد من الاول ثم مات المريض من مرضه ذلك فان كان قائما

في خزانة المفتين * اشترى شيئا في مرضه او استقرض او استأجر وهاين الشهود قبضه او تزوج امرأة على الف وهو مهر مثلها فانهم يحاصون غرماء الصحة وكذلك كل دين وجب على المريض بدلا عن مال ملكه او استهلكه و علم وجوبه بغير اقراره فهو بمنزلة دين الصحة ولو قضى دينه في المرض ان قضى دين القرض و ثمن المبيع كان له دون غرماء الصحة وان قضى دين المهر او الاجرة بشاركون فيه كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن عليه ديون الصحة فاقرب في مرضه بالدين لرجلين فانهما يتحصانان لا يبدأ باحدهما سواء وقع الاقراران معا بان قال المريض لرجلين لكما علي الف درهم او وقعا على التعاقب بان قال لاحدهما ذاك علي خمسمائة ثم سكت يوما او قل او اكثر ثم قال للآخر لك علي خمسمائة كذا في المحيط * رجل اقر في صحته انه غصب من رجل جارية ثم قال في مرض موته هي هذه ولا مال له غيرها وعليه دين فهذا جائز وهو مصدق وكذا لو اقر في صحته ان لفلان عنده الف درهم وديعة ثم قال في مرض موته هذه الالف بعينها اصدقه واجعل صاحب الوديعة اولي من صاحب الدين كذا في الخلاصة * ولو اقر في المرض بدين ثم اقر بوديعة فهماد بنان ولا يقدم الوديعة ولو اقر بالوديعة اولان بالدين فالقرار بالوديعة اولي والبضاعة والمضاربة حكمهما وحكم الوديعة سواء كذا في الحاوي * ولو اقر المريض بوديعة الف درهم ارجل ثم مات ولا يعرف بعينها فهي دين في تركته كدين المريض كذا في خزانة المفتين * ولو مرض وفي يده الف درهم و ايس عليه دين في الصحة واقر بدين الف درهم ثم اقر بان الالف الذي في يده وديعة لفلان ثم اقر بدين الف درهم ثم مات قسمت الالف اثلاثا ولو قال صاحب الدين الاول لاحق لي قبل الميت او نذرا أنه من ديني كانت الالف بين صاحب الوديعة وبين الغريم الآخر نصفين ولا يبطال حق الغريم الآخر بما قاله الغريم الاول كذا في المبسوط * واذا اقر المريض بدين الف درهم ثم اقر بمضاربة الف درهم ارجل آخر بعينها ثم اقر بوديعة الف درهم بغير عينها لرجل آخر ثم مات ولم يترك الالف درهم فان هذه الالف تقسم بينهم بالحصص كذا في المحيط * واذا اقر المريض ان له على ابيه دين لفلان وفي يده دار لايه وعلى المريض دين معروف في الصحة فان دينه الذي في الصحة اولي فان فضل شيء كان في دين ابيه ولو كان بذلك في صحته بعد موت ابيه كان دين ابيه احق بذلك من غرماء الابن كذا في الحاوي * رجل قال لفلان علي الف درهم وجد ذلك المقر عليه ثم مرض المترومات الجاحد والمقر وارثه وعلى المترودين في الصحة

وقت الافرار الا انه عرف قيامه وحيوته في اول المرض او كان هالكا وقت الافرار ولا يدري انه هلك في حالة المرض او في حالة الصحة ففي هذه الوجوه كلها لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء اذا كذبه في ذلك غرماء الصحة وان علم ان العبد هلك في حالة الصحة صح اقراره بالاستيفاء وان كان واجبا على وارثه واقر بالاستيفاء لا يصح اقراره سواء وجب في حالة المرض او في حالة الصحة وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم اجنبي فاقر بالاستيفاء في حالة المرض صح اقراره سواء وجب هذا الدين في حالة الصحة او في حالة المرض وسواء كان عليه ديون الصحة او لم تكن واذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال والغريم وارث لا يصح اقرار المريض بالاستيفاء سواء وجب هذا الدين في حالة المرض او في حالة الصحة هكذا في المحيط * واذا اقر المريض المدبون انه قبض من وارثه وديعة كانت له عنده او عارية او مضاربة فهو مصدق في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر المريض بالرجوع في هبة فهو مصدق وبرئ الموهوب له وكذلك لو اقر باسترداد المبيع في البيع الفاسد او باسترداد المغصوب والرهن يصح وان كان عليه دين الصحة ولو اقر بتبضه من الوارث في جميع ذلك لم يصدق كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح في الجامع اذا وجب لرجل على رجل دين الف درهم في صحته فلما مرض رب الدين اقر بالالف في يديه انها وديعة عنده لغريمه او لمكاتبه وهي مثل الالف الواجب للمريض ثم مات المريض وعليه ديون الصحة وغرماء المريض يحددون ما اقر به المريض فالمريض مصدق فيما اقر ويكون الالف الوديعه قضا صا بالدين ويعتق المكاتب ولو اقر بالف درهم وديعة هي اجود من الالف الواجب للمريض صح اقراره فان قال المقر له انا استرد الجباد واعطى مثل حقه لم يكن له ذلك لعدم صحة اقراره بالزيادة ولو اقر بالف زيوف في يده انها وديعة عنده له والدين جيا لم يصح اقراره وقسمت هذه الدراهم بين الغرماء وبواخذ الغريم والمكاتب بما عليهما وكذلك لو اقر بمائة دينار في يديه انها وديعة عنده لمكاتبه او لغريمه او اقر بجارية في يديه ثم مات وذلك في يديه قائم بعينه او لا يدري ما فعل بالجارية فان اقراره باطل فان قال المريض اخذت هذه الدراهم الالف النبهرة من غريمي او قال من مكاتبتي قضاء لحقي او قال اخذت هذه الدنانير قضاء لحقي او هذه الجارية شراء بحقي ان كذبه الغريم والمكاتب وقال دينه علينا وهذه الاموال اموالنا بطل اقرار المريض وبقي المقر به حقا لغرماء المريض يقسم بينهم بالخصص والدين على المكاتب والغريم على حاله

يؤخذ من الثاني وتصير ميراثا لورثة الميت ويقسم بينهم على فرائض الله تعالى وكذلك لو كان الثاني غير الوارث وعلى الميت دين يحيط بماله فان للغرماء ان يأخذوا العبد من يده ولو كان العبد قد مات في يد الوارث الثاني فان الغرماء بالخيار في هذه الصورة وباقي الورثة في الصورة الاولى ان شاؤوا ضمنوا الوارث الاول قيمة العبد وان شاؤوا ضمنوا الثاني والثاني لا يرجع على الاول وان ضمنوا الاول فالاول لا يرجع على الثاني هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض الروايات انه يرجع وقالوا وهذا الخيار لبقية الورثة انما يجيء اذا لم يوجد منهم تصديق ولا تكذيب واما اذا وجد منهم التصديق يكون لهم تضمين الثاني واما اذا وجد منهم التكذيب يكون لهم تضمين الاول هذا اذا صدق المقر له الثاني المقر له الاول فاما اذا كذبه وقال العبد عبي ولا اعرف ما يقول فان العبد يسلم للثاني هذا اذا كان الاول قبض العبد من المريض ثم اقر به للثاني وكذلك لو ان الاول لم يقبض العبد من المريض حتى اقر ان المريض قد كان اقر به للثاني قبل هذا فان صدقه الثاني وقبض العبد من المريض ثم مات المريض وعليه ديون كثيرة والعبد قائم في يد الثاني اخذ العبد منه وتسم بين الغرماء وان لم يكن العبد قائما في يده فبلغرماء خيار التضمين ان شاؤوا ضمنوا الاول وان شاؤوا ضمنوا الثاني وان لم يكن على المريض دين فلباقى الورثة حق اخذ العبد ان كان قائما وخيار التضمين ان كان هالكا هكذا في المحيط * اذا اقر المريض باستيفاء دين وجب له على غيره فان كان الدين وجب بدلا عما هو مال بان افرض او باع حتى وجب الثمن في ذمة المشتري ومثل القرض في ذمة الغريم او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع واشباه ذلك فان وجب الدين للمريض بدلا عما هو مال والغريم اجنبي صح اقراره بالاستيفاء اذا كان لوجوب في حالة الصحة سواء كان عليه دين الصحة او لم يكن وان كان الوجوب في حالة المرض لا يصح الاقرار بالاستيفاء في حق غريم الصحة اذا كان عليه دين الصحة هكذا في الذخيرة * وهذا اذا علم وجوبه في حالة الصحة بالبينة او بالمعاينة فاما اذا لم يعلم وجوبه في حالة الصحة الا ان يقول المريض وقول من دائن معه بان قال المريض لرجل بعينه قد كنت بعنك هذا العبد في صحتي بكذا وانت قبضت العبد وانا استوفيت الثمن وصدقه في ذلك المشتري ولا يعرف ذلك الا بقولهما فان كان العبد قائما في يدي المشتري او في يد البائع وقت الاقرار او كان هالكا

ولو خلع امرأته في مرضه على جعل وانقضت عدتها فاقرب باستيفائه منها وليس عليه دين في الصحة ولا في المرض كان مصداً فاكذا في المبسوط * مريض عليه ديون الصحة غصب رجل منه عبداً في مرضه فمات العبد في يديه او ابق وقضى القاضي للمريض على الغاصب بالقيمة فاقرب المريض باستيفائها من الغاصب لا يصدق الابينة ولو كان الغصب في حال صحة المغمصوب منه ثم مرض والعبد قائم بعينه في يد الغاصب ثم ابق او مات وقضى القاضي عليه بالقيمة ثم اقر المريض باستيفاء تلك القيمة ان كان العبد ميتاً ولم يعد من الاباق كان مصداً بمنزلة دين وجب له في الصحة وان كان العبد قد عاد من الاباق لا يصح اقراره ولو كان الغصب والتضاء بالضمان جميعاً في حالة الصحة واقر المغمصوب منه باستيفاء الضمان في حالة المرض صدق في ذلك كذا في المحيط * مريض باع عبداً قيمته الف بالدين لامل له غيرة وعليه ديون كثيرة في الصحة فاقرب باستيفاء الثمن ثم مات لم يصح اقراره بشيء في قول ابي يوسف رح ويخبر المشتري في دفع الثمن مرة اخرى وفي نقض البيع فان اختار دفع الثمن فهو لغرماء الصحة وقال محمد رح المريض مصدق فيما زاد من الثمن على قيمة العبد ويخبر المشتري بين ان يدفع الغا اخرى او ينقض البيع ويباع العبد للغرماء ولم يذكر قول ابي حنيفة رح وذكره شائخنا رح قوله مع قول ابي يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل باع عبده في صحته من رجل وقبضه المشتري فمرض البائع وعليه ديون الصحة واقر باستيفاء ذلك حتى صح اقراره في حق غريم الصحة ثم مات من مرضه ووجد المشتري بالعبد عيباً ورده بقضاء القاضي فليس للمشتري ان يشارك غرماء المشتري المبت في سائر اموال المبت ولكن له حبس العبد الى ان يستوفي الثمن فيباع العبد ويكون المشتري احق بالثمن من غرماء المبت ثم اذا بيع العبد صرف ثمنه الى المشتري فان فضل شيء فالفضل لسائر غرماء المبت وان نقص الثمن عن حق المشتري فلا شيء له حتى يستوفي غرماء المبت ديونهم من سائر اموال المبت فان بقي شيء من حقوقهم اخذه المشتري ولو ان المشتري لم يحبس العبد بحقه بل دفعه الى المريض حال حيوته او الى وصيه بعد موته بقضاء القاضي بطل تقدمه ولكن لا يبطل حقه في استيفاء الثمن كذا في المحيط * اذا دفع المريض الى وارثه دراهم ليقضيها غريماً من غرمائه فقال الوارث قد دفعتها اليه وكذبه الغريم فالوارث مصدق في براءة نفسه صدقه المريض او كذبه ولا يصدق على ابطال حق الغريم وان وكله بقبض دين له على اجنبي فقال قد قبضته ودفعته اليه فهو مصدق والمطلوب بري وان وكله ببيع منعه له

وان صدق الغريم او المكاتب المريض فيما اقر ففى الجارية والدنانير ينظر ان كان قيمة الجارية والدنانير مثل الدين الذي للمريض على المكاتب والغريم او اكثر صح الاقرار وان كانت القيمة اقل من دين المريض بان كانت القيمة خمسمائة ودين المريض الف درهم ففى الجارية يقال للغريم او المكاتب ان المريض حابى بقدر خمسمائة والمحاباة لا تصح من المريض المديون فان شئت فامض البيع واتم حقه بخمسمائة وان شئت فانقض البيع وخذ الجارية وادّما عليك وفى الدراهم النبهرجة لا يخبر المكاتب او الغريم بين ان يأخذ النبهرجة ويرد الجياد وبين ان يترك الزيوف ويضمن الجودة ولكن يأخذ النبهرجة ويرد الجياد ولم يذكر فى الكتاب ما اذا كان الدنانير اقل من الدين هل يخبر المكاتب ذكر الفقيه ابو بكر البلخي رح انه يخبر وهو الاصح فان اختار المكاتب او الغريم النقض وجب رد الجارية والدنانير عليه هكذا فى المحيط * ان اقر العبد التاجر بقبض دين كان له على مولاة فان لم يكن عليه دين جاز وان كان عليه دين لم يجز اقراره بذلك وكذلك المكاتب اذا اقر بقبض دين من مولاة وهو مريض ثم مات وعليه دين والمولى وارثه فاقتراره باطل وان لم يكن عليه دين وكان له على مولاة طعام ومكاتبته دراهم ناقرا باستيفاء الطعام ثم مات وترك ولاء فان لم يكن له وارث سوى المولى فالأقرار صحيح وان كان وارثه غير المولى فهو مصدق فى ذلك ايضا ولو كان عليه دين محيط بماله لم يصدق على ذلك كذا فى المبسوط * واو اقر رجل للمريض انه قتل عبده او قطع يده ثم اقر المريض بالاستيفاء صح وكذلك لو كان الجاني قتل العبد عمدا فى مرض المولى ثم صاحبه المولى على مال واقر بقبض بدل للصالح جاز كذا فى الحاوي * اذا اقرت المريضة باستيفاء مهرها من الزوج وعليها دين الصحة ثم ماتت من مرضها قبل ان يطلقها الزوج فانه لا يصح اقرارها ويؤمر الزوج برد المهر فيكون بين الغرماء بالحصص وان كان الزوج طلقها قبل الدخول ثم اقرت باستيفاء المهر ثم ماتت من مرضها صح اقرارها فان قال الزوج انا ضربت مع الغرماء بنصف المهر لم يكن له ذلك كذا فى الذخيرة * فان بقي شيء من مالها بعد قضاء ديون غرماء الصحة رجع فيما بقي بنصف المهر ولو كان الزوج دخل بها ثم طلقها طلاقا بائنا او رجعا فمرضت واقرت بالاستيفاء ثم ماتت بعد انتضاء العدة باقرارها باستيفاء منه صح وان ماتت قبل انتضاء العدة لا يصح اقرارها ومنى لم يصح اقرارها باستيفاء المهر فى هذا الوجه يستوفى اصحاب ديون الصحة ديونهم فان فصل شيء بنظر الى المهر والى ميراثه عنها فبسلم له الاقل من ذلك كذا فى المحيط *

او مائة دينار او جارية في يده انها وديعة او نصب للكفيل والذي اقرب به فائمه بعينه ولا يدري ما فعل
 فاقراره باطل فان لم يعلم بعينها حتى مات مجهلا يجب الضمان عليه فيصير قصاصا بالدين وان كان
 قائما كان للكفيل ان يأخذ ذلك ويبيعها فيتوصل الى قضاء الدين الذي يحصل بالبراءة للوارث من
 غير حاجة الى قضاء الدين بعين من اعيان ماله وكذا ان اقرب بهذا كله للاصيل كذا في التحرير شرح
 الجامع الكبير * رجل كاتب عبده في مرضه وليس له مال غيره ثم اقرب باستيفاء بدل الكتابة جاز من
 الثلث ويسعى المكاتب في ثلثي قيمته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يقرب باستيفاء بدل الكتابة ولكنه
 اقرب بالالف في يده او مائة دينار او جارية انها وديعة لهذا المكاتب او دعها اياه بعد الكتابة ثم مات فانه
 يجوز اقراره بتدبير الثلث كذا في المحيط * رجل اودع اياه الف درهم بمعاينة الشهود في مرض
 موت الاب وصحته فلما حضرته الموت اقرانه استهلكها فاما ان يقرانه استهلك الوديعة وثبت على
 ذلك حتى مات فحينئذ صارت الوديعة دينالا بن في ماله ولا يكون هذا اقرار المريض لوارثه واما
 ان يجحد الوديعة او يقرانه استهلكها ثم قال ضاعت الوديعة مني او ردتها على صاحبها فحينئذ
 لا يلتفت الى قوله ويجب عليه الضمان وان حلف واما ان يقول ضاعت الوديعة مني او ردتها
 فلما طوب باليمين اقرب بالاستهلاك او نكل عن اليمين فحينئذ يبطل عنه الضمان ولا يؤخذ من
 تركته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للخصيري * قال محمد ر ح رجل له ثلثة بنين وفي يده دار
 فحضره الموت فقال اشتريت هذه الدار من ابني هذا ومن هذا الاجنبي بالف درهم وقبضتها
 منها ولم ادفع اليهما شيئا من الثمن وصدقة على ما اقر من الشركة ثم مات وللدار شفيق والابن الاخران
 ينكران جميع ذلك فهذا الاقرار باطل واذا بطل الاقرار قسمت الدارين البنين اثلاثا لكل ابن الثلث
 فان حضر الشفيق اخذ الثلث الذي في يد الابن المقر له بثلث الثمن ويقسم ثلث الثمن بين الابن
 المقر له وبين الاجنبي نصفان فان كان الابن المقر له ورث مالا آخر يضم ذلك الى ما وصل من ثمن الدار
 وتكون الجملة بين الابن وبين الاجنبي حتى يصل الى كل واحد منهما تمام الخمسمائة فان كذبه
 الاجنبي في الشركة بان قال الاجنبي بعث نصف الدار منه بخمسمائة فاما النصف الآخر فلا ادري
 لمن كان ولم يكن بيني وبين الابن شركة وصدق الابن اياه فيما اقر من الشركة فعلى قول ابي حنيفة
 وابي يوسف ر ح هذا الاقرار سواء يأخذ الشفيق ثلث الدار بثلث الثمن ويكون ثلث الثمن بين الابن وبين
 الاجنبي نصفان وعلى قول محمد ر ح يأخذ الشفيق ثلثي كل الدار ولو كذب الابن اياه وصدق الغريب

ولادين عليه فباع بقيمة بشهادة الشهود ثم قال في حيوته او بعد موته قد قبضت الثمن ودفعته اليه
او ضاع فهو مصدق في ذلك وان قال بعت المتاع واستوفيت الثمن وضاع فان كان المتاع مسنهلكا
ولم يعرف الذي اشتراه فهو مصدق كان المريض حيا او ميتا وان كان المتاع قائما والذي اشتراه معروفا
مقرا بذلك وليس على المريض دين فالوارث مصدق ايضا اذا كان المورث حيا وان كان على
المريض دين لم يصدق الوارث على ذلك وان صدقه المريض فيه وان كان ميتا حين اقر الوارث
بذلك لم يصح اقراره كذا في المبسوط * رجل له على رجل الف درهم دين واحد ورثته كفيل به
او كان الدين على الوارث ورجل اجنبي كفيل به بامر الوارث وبغير امره فمرض رب الدين
واقربا يستيفاء الدين من احد هما بطل اقراره فاما اذا ابرأ الاجنبي من غير قبض فان كان اصيلا لا يصح
وان كان كفيل لا يصح من الثلث فان كان للميت مال يخرج ذلك من ثلثه فهو صحيح ولا سبيل
على الكفيل والدين على الوارث على حاله وان لم يكن للميت مال غيره يصح من ثلثه وللورثة
الخيار في ثلثي الالف ان شاءوا اخذوا من الاصيل وان شاءوا اخذوه من الكفيل والثلث الباقي
يؤخذ من الاصيل لا غير ولو ابرأ الوارث لا يصح كيف ما كان ولو اقرانه قبض من اجنبي تطوع به
عن الوارث او تحول له اجنبي منه او وكله رجل يبيع عبده فباعه من ابن الآمر ثم مرض الآمر
فاقر قبض الثمن من ابنه واقرا الوكيل بقبضه ودفعه الى الموكل لم يصدق فان كان المريض هو الموكل
والآمر صحيح فهو مصدق وان جحد الآمر فان كان المشتري وارثا لهما وهما مريضان لا يصدق الوكيل
وان كان الوارث الوكيل دون الآمر فان اقرانه قبض ودفعه الى الآمر او هلك في يده يصدق فان اقر قبضه
فقط لا يصدق ولو ان الكفيل احال المريض بالدين على غيره وقبل المريض والمحتمل عليه ثم مات ان كانت
الحالة مطلقة لا يجوز وان كانت الحالة بشرط براءة الكفيل دون الاصيل فان كان الكفيل هو الوارث
لا يصح ايضا وان كان الكفيل اجنبيا يصح من الثلث فكان للورثة الخيار ان شاءوا اجازوا والحوائف وان شاءوا انقضوا
فان اجازوا ان شاءوا اخذوا الدين من المحتمل عليه وان شاءوا اخذوا من الاصيل الوارث وان لم يجيزوا
فان كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث فكذلك وان لم يكن للميت مال غير الالف فهو صحيح
في ثلثه وللورثة الخيار ان شاءوا اخذوا المحتمل عليه بالثلث والكفيل بالثلثين وان شاءوا اخذوا كل
الدين من الوارث ولو ان المريض لم يفر بالاستيفاء ولم يبرأ الكفيل ولم يحل ولكن اقر بالف درهم
او مائة دينار

ولا يجب للمولى على عبده دين فبطل كذا في محيط السرخسي * ولو ترك المكاتب ابنا ولد في مكاتبته
 فلا جنبي احق بهذه الالف من المولى ويتبع المولى ابن المكاتب بالمكاتبه والدين ولو كان المكاتب
 قد قضاها المولى من الدين المقربة قبل الموت ثم مات وترك ابنا مولودا في كتابته كان الاجنبي
 احق بالالف ايضا ويتبع المولى ابن المكاتب بالدين والمكاتبه واذا ادّى الابن المكاتبه والدين الذي
 على الاب لا ينقض القضاء الى الاجنبي وان صارت الديون مستوية في القوة كذا في المحيط * رجل
 كاتب عبد له على الف درهم في صحته واقرضه رجل اجنبي الف في صحته ثم مرض المكاتب
 فاقرضه المولى الف بمعاينة الشهود فسروقت منه وفي يده الف درهم فقضاها المولى من القرض ثم
 مات فالمولى احق بها وان لم يترك مالا آخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري *
 مكاتب له على مولا دين في حالة الصحة فاقرضه مرضه انه قد استوفى ماله على مولا وعليه دين
 في حالة الصحة فاقرضه مرضه ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك كذا في المحيط * مكاتب
 مريض اقربا جنبي بالف ثم مات وترك الفا وعليه الكتابة فلا جنبي اولى من الكتابة كذا في محيط
 السرخسي * ولو اقرضه مرضه للمولى بالف قرض واقربا جنبي بمثل ذاك او بدأ بالاجنبي ثم
 مات وترك الف درهم بدأ بدين الاجنبي ثم يأخذ المولى الالف الاخرى من الكتابة وعق
 المكاتب في آخر جزء من اجزاء حيوته وبطل الالف التي للمولى بجهة الدين وان ترك فضلا على
 الف درهم اخذه المولى من الالف التي اقرضه بها ان لم يكن وارثا بان كان للمكاتب عصبه وان كان
 المولى وارثا بطل الاقراره والفضل بين المولى وصاحب القرض ان كان له ولم يكن فهو المولى
 بالعصوبة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * ولو كان في يد المكاتب حين مرض مائة
 دينار فاقربا بها ودیعه عنده للمولى ثم اقربا جنبي بدين الف درهم ثم مات وترك الف درهم والمائة
 الدينار التي اقربها لمولا فانه يبدأ بدين الاجنبي فيصرف الالف اليه والدانير تباع فيقضى من
 ذلك او لا بدل الكتابة فان فضل شيء كان الفاضل للمولى بحكم الاقرار الا ان يكون المولى من
 ورثة المكاتب فحينئذ يكون الفضل ميراثا كذا في المحيط * ولو كاتب عبده على الف درهم واقرضه
 المولى الف في صحته ثم مات المكاتب وترك الفا واولاد احرارا من امرأة حرة بقضى للمولى بالالف
 من الكتابة ويقضى بعقده ويلحق ولاء الاولاد به فان قال المولى اجعل الالف من القرض او من
 القرض والمكاتبه لم يلتفت الى ذلك وان ترك اكثر من الالف اخذ المولى الفاضل بدل الكتابة

فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح اقرار المريض باطل ايضا غير ان الشفيع يأخذ من الابن المقر له سدس الدار بسدس الثمن اما على قول محمد ر ح الاقرار في حق الاجنبي صحيح فيقبض ببيع الاجنبي نصف الدار من المريض فيأخذ الشفيع ذلك بالشفعة والنصف الآخر يقسم بين البنين اثلاثا لكل ابن ثلث النصف وهو سدس الكل ولا يأخذ الشفيع من الابن المقر له في هذه المسئلة شيئا كذا في المحيط * لو اقر مريض بمائة درهم لامرأة طلقها بسوء الها سوى مهرها وقد استوفت مهرها فمات بعد العدة وترك اخا وضرتها واربعين درهما لها كله وان مات قبل مضي العدة لها خمسة دراهم ثمن الاربعين كذا في الكافي * ولو كان الزوج ترك مكان اربعين درهما ثوبا قيمته اربعون درهما ولم يترك مالا آخر فان مات الزوج قبل انقضاء العدة تلغى المعلقة ثمن هذا الثوب واما المطلقة لا تستحق من الثوب شيئا من الثوب ببيع الثوب بخمسة دراهم فيعطى لها ذلك الا ان ترضى ان تأخذ ثمن الثوب بحققها وان مات الزوج بعد انقضاء العدة يبيع الثوب ويصرف الثمن كله اليها كذا في المحيط * رجل حضره الموت وله اخ لاب وام وامرأة نسأله ان يطلقها ثلثا ففعل ثم اقر لها بمائة درهم وقد كانت استوفت مهرها واوصى لرجل بثلث ماله ثم مات وترك ستين درهما فان مات بعد انقضاء العدة اخذت جميع الستين بدينها وان مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له الثلث عشرون درهما وان كان الدين مقدما على الوصية ثم للمرأة ربع ما بقي وهو عشرة بقي للاخ ثلثون ولو ترك مكان الستين ثوبا يساوي ستين درهما وقدم مات قبل انقضاء عدتها فللموصى له ثلث الثوب وبيع ربع ما بقي للمرأة الا ان ترضى ان تأخذ بحققها وما بقي للاخ ولو مات بعد انقضاء عدتها يبيع الثوب للمرأة الا ان تأخذ بحققها ولا شيء للموصى له ولو كان اقر مع ذلك لاجنبي بدين والمسئلة بحالها فان مات بعد انقضاء عدتها فالمرأة تحاص الاجنبي فيما ترك الميت حتى يستوفيا دينهما فان بقي شيء اخذ الموصى له بثلث ذلك وما بقي للاخ وان مات قبل انقضاء عدتها بدأ بدين الاجنبي فان فضل شيء اخذ الموصى له ثلث ما بقي ثم يعطى للمرأة الاقل من ربع ما بقي ومما اقر لها به وما بقي فهو للاخ كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * كاتب عبده على الف فاقترط لولاه بالف ولاجنبي بالف في مرضه وفي يده الف فقضاها من الكتابة ثم مات ولا مال له غيرها مات حرا ويكون ثلثا هذه الاف لمولاه وثلثه للاجنبي ولو قضاها المولى من الدين او لم يقض بها ومات عنها فلاجنبي احق بها لان المكاتب ان مات ولم يترك وفاء بالكتابة فتتسخ الكتابة بالعجز

من الالف المتروكة وان فسخ العقد ورد العبد صار العبد ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا ويرجع الابن المشتري بجميع الثمن في نصيبه ونصيب المصدق فان قال المشتري انا انقض البيع في حصّة المكذب خاصة كان له ذلك واذا فسخ البيع في نصيب المكذب رجع بثلاث الثمن في نصيبه ونصيب الابن المصدق كذا في المحيط * الباب السابع في اقرار الوارث بعد موت المورث رجل مات وترك الالف درهم وابنا فقال الابن في كلام موصول لهذا عليّ ابي الالف درهم ولهذا الالف درهم فالالف بينهما نصفان ولو اقر الاول وسكت ثم اقر الثاني فالاول احق بالالف فاذا دفع الالف الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وان دفعها بغير قضاء ضمن خمسمائة للثاني ولو قال في كلام موصول هذه الالف وديعة لهذا ولهذا الآخر عليّ ابي الالف درهم دين كان صاحب الوديعة احق بالالف ولو قال لفلان عليّ ابي الالف درهم وهذه الالف وديعة لفلان تحاصف كذا في المبسوط * لو قال له رجل هذه الالف التي تركها الميت وديعة لي وقال الآخر لي عليّ ابيك الالف درهم دين فقال الوارث صدقتها قال ابو حنيفة رح يصح الاقراران جميعا وتكون الالف بينهما نصفين وقال ابو يوسف ومحمد رح بان الالف كلها لصاحب الوديعة ولا يصح الاقرار للثاني كذا في المحيط * لو قال لفلان عليّ ابي الالف دين ودفعها اليه بقضاء ثم اقر بالالف اخرى عليّ ابيه لاخر لم يضمن لشيء من ذاك عند محمد رح ولو دفع الف بغير قضاء يضمن للثاني خمسمائة ولو قال لفلان عليّ ابي الالف لابل لفلان فدفع الى الاول بقضاء لم يضمن للثاني شيئا وبغير قضاء ضمن للثاني مثلها كذا في محيط السرخسي * اذا مات وترك ابنين والفقير فأخذ كل واحد منهما الفانم ادعى رجل عليّ ابيهما الالف درهم وادعى ايضا آخر الالف درهم فافرا جميعا للاحدهما وافرادهما للآخر وحده وكان الاقراران معا فان الذي اتفقا عليه يأخذ من كل واحد منهما خمسمائة ويأخذ الآخر من الذي اقر له ما بقي في يده وهو خمسمائة ولو لم يقبضا منهما شيئا حتى غاب الذي اقر له جميعا وجاء الذي اقر له الواحد وقدمه الى الحاكم فقال لي عليّ الميت الالف درهم وقد اقر بها هذا الوارث لي فصدقه الابن واخبر القاضي بما اقر به لغيره فان القاضي يقضي عليه بالالف كلها فان جاء الآخر وقدم اخاه تضي له عليه بالالف التي في يده كلها ولا يرجع واحد من الاخوين عليّ اخيه بشيء وكذلك لو كان الميراث دنانيرا وشيئا مما يكال اوبون والدين مثله كذا في الحاوي * رجل مات وترك مدين قيمة كل واحد منهما الالف درهم وترك ابنين فاقسما واخذ كل واحد منهما عبدا

وبأخذ الفضل من الدين الذي اقر به فان فضل من دينه شيء يصرف الى اولاده الاحرار كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * كاتب على الف وله ابنان حران واقر لاحدهما بدين الف وللمولى بدين الف ومات عن الفين اخذهما المولى وان ترك اقل من الفين بدأ بدين الابن كذا في محيط السرخسي * اذا اقر المريض في مرضه الذي مات فيه بالف درهم بعينها انها لقطة مندي ثم مات ولا مال له غير ذلك فان صدقه الورثة فيما قال فانه لا يصير ميراثا بينهم ويتصدقون بها وان كذبه الورثة فان علي قول ابي يوسف رح يصح اقراره بقدر الثلث ويتصدق به ولا يصح اقراره في حق الثلثين فيكون ثلثا الف ميراثا بين الورثة وقال محمد رح بانه لا يصح اقرار المريض اصلا ويكون الكل ميراثا بينهم كذا في المحيط * وان مات وترك ثلاثة بنين وله علي احدى الف درهم فاقر في مرضه بقبضه وصدقه الابن الغريم واخ وكذبه الثالث برئ الابن الغريم من ثلثه ثلثه وثلث المصدق وغرم ثلث المنكروا ترك الميراث الاخرى واقتسموا بينهم اثلاثا الثلث للمكذب وبقي ثلثان للمصدق والغريم فباخذ الابن الغريم ثلثا بحكم دينه بقي ثلث آخر فيقسم بينهما نصفين ولو اقر في مرضه انه باع عبده بمثل القيمة في صحته من ابنه فلان وقبض ثمنه وانفق في حاجته وسلم العبد اليه ثم اودعه اليه ثم مات وصدقه الابن المقر له واخ وكذبه الثالث بطل في ثلث المكذب عند ابي حنيفة رح وصح في ثلثه وخبر فان امضى اخذ ثلثه ورجع بثلث الثمن في نصيب نفسه ونصيب المصدق من التركة وان فسخ صار العبد بينهم اثلاثا ورجع المقر له بكل الثمن في نصيبه ونصيب المصدق من العبد ومن مال آخر ان كان للميت مال آخر وعندهما لا ينقص البيع ولكنه يدفع ثلث الثمن كذا في الكافي * وان كان في البيع محاباة بان كان قيمة العبد الفين وقد اقر المريض انه باع هذا العبد في صحته من ابنه هذا بالف درهم وباقي المسئلة بحالها فعلى قياس قول ابي حنيفة رح هذا والاول سواء فاما على قولهما فالمحاباة وصبة ولا وصية للوارث الا باجازه باقى الورثة واذ لم توجد الاجازة من المكذب لا يسلم للابن المشتري العبد المشتري بالثمن الذي تصادقا على الشراء فيكون له الخيار ان شاء فسخ العقد وان شاء امضى فان اختار الامضاء بلغ الثمن الى تمام القيمة في نصيب المكذب ورا الموصية في حقه فيغرم المشتري ثلث الفين للمكذب نصف ذلك حصة من المحاباة ونصف ذلك حصة من الثمن ثم يرجع المشتري بنصف ما غرم وذلك ثلث الف في نصيبه ونصيب المصدق من الف

يرجع بزيادة سدس الالف ويرجع الاصغر على الغريم بسدس الالف فان لقي الاوسط اولاً يأخذ
الفيه فان لقي الاصغر بعده فكما ذكرنا اراد به اذا جحد الاصغر اقرارهما فان لقي الاكبر بعده يأخذ
الفيه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وترك ابنين لا وارث له غيرهما وترك الف درهم على
رجل فقال الغريم قد قبض الميث مني خمسمائة حال حيوته وصدقه احد الابنين في ذلك وكذبه
الآخر فان للمكذب ان يأخذ من الغريم الخمسمائة الباقية وليس للمصدق ان يأخذ من الغريم شيئاً
ولو ادعى الغريم ان الميث قد قبض منه جميع الالف فصدقه احد الابنين في ذلك وكذبه الابن
الآخر فللمكذب ان يأخذ من الغريم خمسمائة وليس للمصدق ان يرجع على الغريم بشيء وللغريم
ان يحلف المكذب بالله ما تعلم ان اباك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد واخذ من الغريم
خمسمائة وترك الميث الف درهم اخرى سوى هذه واقتسم الابان تلك الالف بينهما فللغريم
ان يرجع على المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها كذا في المحيط * اذا مات وترك اباً
والف درهم فادعى رجل على الميث الف درهم فصدقه الابن ودفع اليه بقضاء او بغير قضاء ثم ادعى
رجل آخر على الميث ديناً الف درهم وكذبه الابن وصدقه الغريم الاول وانكر الثاني دين الغريم
الاول لم يلتفت اليه انكاره ويقسمان الالف نصفين وكذلك لو اقر الغريم الثاني لغريم ثالث
فان الغريم الثالث يأخذ نصف ما في يده كذا في الحاوي * الباب الثامن في اختلاف الواقعين
المقر والمقر له رجل قال لا خراخذت منك الفادعيّة والغاصب فضاعت الودعيّة وهذه الالف غصب
وقال المقر له لا بل هلك الغصب وبقيت الودعيّة كان القول قول المقر له يأخذ هذه الدراهم وبغرم
المقر الف اخرى وكذا لو قال المقر له لا بل غصبتني الالفين كان الجواب كذلك ولو قال المقر او عتني
الف وغصبت منك الف فهلكت الودعيّة وبقي الغصب وقال المقر له لا بل هلك الغصب كان القول
قول المقر بأخذ المقر له الالف ولا يضمه شيئاً كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لا خراخذت
منك الف درهم وديعة فهلكت وقال صاحب المال لا بل اخذتها غصباً ضمن المقر له انه اقر بسبب
الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يوجب البراءة منه وهو الاذن بالاخذ والآخر ينكر فكان القول قوله
مع يمينه ووجوب الضمان على المقر بافراره الا ان ينكل الخصم عن اليمين وان قال اعطيتني الف
درهم وديعة فهلكت وقال صاحب المال بل اخذته غصباً لم يضم المقر له ما اقر بسبب الضمان
بل اقر بالا عطاء وهو فعل المقر له فلا يكون سبب الضمان على المقر الا انه يدعي عليه سبب الضمان

ثم اقرار جميعا ان اباهما اعتق احدا العبدين بعينه وهو الذي في يد الاصغر منهما في صحته واقرار الاكبر ان اباها اعتق العبد الذي في يده في صحته وجميع ذلك منهما معا فهم حران وضمن الاكبر للاصغر نصف قيمة العبد الذي في يده وكذلك الاقرار بالوديعة في العبدين بان اقرارا بحد هما بعينه انه وديعة فلان واقرارا آخر بما في يده انه وديعة لفلان فهذا والاقرار بالعتق سواء ولو كانت التركة التي درهم فاقسماها واخذ كل واحد منهما الفان اقرارا بحد هما لرجل بدين خدسمائة على ابيه وقضى القاضي بها عليه ثم اقرارا جميعا ان على ابيهما لرجل آخر الف درهم دين فانه يقضى بها عليهما اثلاثا ولو كان الاول اقرار بالف ودفعها بقضاء قاض ثم اقرارا جميعا بالالف الثانية قضى بالالف كلها مما في يد الجاحد والمقر الاول الا يصير رضامنا شيئا ولو كانا اقرارا لرجل بدين مائة درهم ثم اقرارا بحد هما لآخر بدين مائة درهم فالمائة الاولى عليهما نصفان فان اخذ المتفق عليه مائة من احدهما رجع على اخيه بنصفها ولو بدأ احدهما فاقتر لرجل بمائة درهم ثم اقرارا بعد ذلك لآخر بمائة درهم فالاول يأخذ من المقر مائة درهم مما في يده والمائة التي هي حق المتفق عليه في مالهما على تسعة عشر سهما فان اخذ المائة من احدهما رجع على صاحبه بحصة منها وكذلك لو كان الاقرار منهما جميعا معا فالمائة التي اقر بها احدهما عليه في نصيبه خاصة والمائة الاخرى عليهما على تسعة عشر سهما كذلك في المبسوط * ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف درهم فاقسموها فادعى اجنبي على ابيهم ثلاثة آلاف درهم فصدقه الاكبر فيها والاوسط في الاثنين والاصغر في الالف يأخذ منهم الفان اثلاثا والفان الاوسط والاكبر نصفين ومن الاكبر ما بقي في يديه عند ابي يوسف ربح وعند محمد ربح يأخذ من الاكبر الف ومن الاوسط الف ومن الاصغر ثلث الفه هذا اذ القيم جميعا واما اذ القيم متفرقا فان لقي الاصغر حده اولاً يأخذ منه الالف وان لقي الاوسط بعده يأخذ منه الالف التي في يده وكذلك لو لقي الاكبر بعده يأخذ منه ما في يده كله وام يذكرك في الكتاب ان الاوسط والاصغر هل يرجعان على المقر له بشيء قالوا يجب ان يرجع الاصغر بثلثي الف على المقر له باتفاقهما فاما الاوسط لا يرجع بشيء عند محمد ربح وعند ابي يوسف ربح يرجع عليه بسدس الالف هذا اذ لقي الاصغر اولاً فان اتى الاكبر اولاً يأخذ الف ومن الاوسط بعده يأخذ الف ومن الاصغر ثلث ما في يده اذا كان مقربا بان اخويه اقراره بالزيادة على الالف فان جحد الاصغر اقراره ماله بالزيادة لم يأخذ منه شيئا ثم الاكبر لا يرجع على الاصغر بشيء وكذلك الاوسط عند محمد ربح وعند ابي يوسف ربح

ولو قال لا آخراخذت منك هذه الدراهم ودیعة وقال الآخراخذتها مني قرضا فالقول قول المقر
 كذا في خزائن المفتين * ولو قال اقرضتني الف درهم وقال الآخرا غصبتني فالمقرضامن لها غير انها
 ان كانت قائمة بعينها للمقر له ان يأخذها كذا في الحاوي * اذا قال الرجل لغيره امرتني هذه
 الدابة التي في يدي وقال صاحب الدابة ما امرتك ولكنك غصبتها فان لم يكن المستعير ركبها
 فالقول قوله ولا ضمان وان كان المستعير قد ركبها فالقول قوله فهو ضامن وكذلك اذا قال دفعته الي عارية
 او اعطيتها عارية فلا ضمان عليه وقال ابو حنيفة رح ان قال احذتها عارية منك وجحد الآخرفهو ضامن
 كذا في المحيط * رجل قال لا آخرفد غصبتك الف درهم وربحت فيها عشرة آلاف درهم وقال المقر له
 قد امرتك به فالقول قول المغصوب منه ولو قال لا بل غصبتني عشرة آلاف كلها القول قول الغاصب
 كذا في الخلاصة * قال لغيره هذه الالف ودیعة لك عندي وقال المقر له ليست بودیعة ولي عليك
 الف من قرض او ثمن بيع ثم جحد المقر الدين والودیعة واراد المقر له ان يأخذ الودیعة قضاء عن
 الدين الذي بدعي لم يكن له ذلك لان افاراة بالودیعة ولا بطل بالرد ولو قال المقر له
 ليست بودیعة ولكني اقرضتكها بعينها وجحد المقر القرض كان للمقر له ان يأخذ الالف
 بعينها الا ان يصدقه المقر في القرض فحينئذ لا يكون للمقر له ان يأخذ الالف بعينها كذا في فتاوى
 قاضيان * ولو اقر بالف قرض او غصب وادعى ثمنا او قال ثمن عبدا وادعى ثمن امته لزمه
 كذا في الكافي * اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع قتال فلان ما كان لي عليه تطالف
 درهم من ثمن متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الالف ولو قال ما كان لي عليه تط من ثمن
 متاع وسكت ثم ادعى الالف انها قرض لا يصدق كذا في المحيط * واذا اقر الرجل لفلان علي الف
 درهم من ثمن متاع باعنه الا اني لم اقبضه فانه لا يصدق في قول ابي حنيفة رح وصل ام فصل
 صدقه المقر له في الجهة او كذبه وقال ابو يوسف ومحمد رح بانه يصدق اذا وصل صدقه المقر له
 في الجهة او كذبه فاذا فصل ان كذبه المقر له في الجهة بان قال لي عليك الف درهم من قرض فانه
 لا يصدق المقر في قوله لم اقبض ويلزمه المال عندهما واما اذا صدقه في الجهة بان قال لي عليك
 الف درهم من ثمن متاع بعته وقبضت مني والمقر يقول لم اقبض مفصولا عن افاراة كان
 ابو يوسف رح يقول اولابانه لا يصدق كمالو كذبه في الجهة ثم رجع وقال يصدق وصل
 او فصل وبه قال محمد رح كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا

وهو الغصب فكان القول قول المنكر مع اليمين الا ان ينكل المقر عن اليمين فتح يلزمه المال كذا في الكافي * لو استأجر دابتين احد لهما الى الحيرة والاخرى الى القادسية وهي ابعد من الحيرة فحمل عليهما الى القادسية فنفت احد لهما في القادسية فقال المالك نفقت التي استأجرتها الى الحيرة وعليك ضمانها وقال المستأجر لابل نفقت التي استأجرتها الى القادسية فالقول قول المالك ويضمن المستأجر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * لو قال اقرضتك الف درهم ثم اخذتها منك يجب على المقر دفعها اليه كذا في التبيين * واذا اقر الرجل انه اقترض من رجل الف درهم كانت له عليه وقبضها فقال فلان اخذت مني هذا المال ولم يكن لك علي شيء ورده علي فانه يجبر على ان يرد المال بعد ان يحلف انه ما كان له علي شيء وكذلك لو اقر انه قبض من فلان الف درهم كانت وديعة له عنده او هبة وهبتها له فقال بل هي مالي قبضته مني فعليه ان يرد كذا في المبسوط * ولو قال قبضت منك الف درهم بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك او قال وهبتها لفلان فامرني بقبضها فقبضتها له ودفعتها اليه فالمقر ضامن هكذا في المحيط * ولو قال اسكنت بيتي فلانا هذا ثم اخرجته منه ودفعه اليي وادعى الساكن البيت انه له فالقول قول صاحب البيت استحسانا وعلى الساكن البينة في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح القول قول الساكن وهو القياس وعلى هذا الخلاف لو قال هذه الدابة لي اعرتها فلانا ثم قبضتها منه او هذا الثوب لي اعرفته فلانا ثم قبضته منه واذا اقر الرجل ان فلانا الخياط خاط قميصه هذا بنصف درهم وقبض منه القميص وقال الخياط هو قميصي اعرتكه فالقول فيه كالقول في الاولى وكذلك الثوب سلم الى الصباغ كذا في المبسوط * ولو لم يقل في مسألة الخياط وغيرها وقبضه منه لا يرد اتفاقا كذا في محيط السرخسي * ولو كان الثوب معروفا انه للمقر والدابة او الدار فقال اعرفته فلانا وقبضته منه كان القول قوله كذا في المبسوط * ولو قال وضعت ثوبي في بيت فلان ثم اخذتها لم يضمن عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن كذا في محيط السرخسي * قال الخياط هذا الثوب لفلان سلمه الي فلان فادعياه فهو للمقر له اولا ولا يضمن للثاني شيئا عند ابي حنيفة رح وعندهما ضامن كذا في محيط السرخسي في باب الاقرار بمال دفع اليه فلان هو الآخر * رجل قال آخر اخذت منك هذا الثوب عارية وقال الآخر اخذت مني بيعا فالقول قول الآخذ وهذا اذا لم يلبسه اما اذا لبس وهلك فيضمن كذا في الخلاصة *

ولو قال

الف درهم ثم قال الا انه ينقص كذا صدق ان وصل والا لا ولو كان الفصل لضرورة انقطاع فهو وصل كذا في الكافي * وبه يفتى كذا في الذخيرة * رجل قال قد قبضت من فلان الفانم قال هي زيوف يقبل قوله ولو قال هي سنوثة لا يقبل وان مات المقر قبل ان يقول شيئا فقال وارثه هي زيوف لا يصدق كذا في الظهيرية * وفي المضاربة والغصب اذا مات المقر فقال ورثته هي زيوف لا يصدقون كذا في المحيط * وكذا في الوديعة كذا في الظهيرية * اقر بقبض خمسة مائة على الشركة وقال هي زيوف صدق وصل ام فصل وللشريك نصفه ان شاء وان شاء اتبع المطلوب بالجبار فان قال مفصلا هي رصاص لم يصدق وللشريك نصفها جبارا ولو قال موصولا يصدق ولا شيء للشريك كذا في محيط السرخسي * وفي دعوى الزبافة اذا كان قال قبضت حقي للشريك ان يأخذ منه نصف الجبار كذا في المحيط * ولو قال له علي كرحنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال هو ردي فالتقول قوله في ذلك وصل ام فصل وكذلك سائر الموزونات والمكيلات على هذا وكذلك لو اقر بكرحنطة غصب او وديعة ثم قال هو ردي فالتقول قوله وكذلك لو اتى بطعام قد اصابه الماء وعفن فقال هذا الذي غصبته او اودعته فالتقول قوله في ذلك وكذلك لو قال استودعني عبد انتم جاء بعبد معيب فقال هو هذا فالتقول قوله في ذلك كذا في المبسوط * ولو اقر لفلان عليه عشرة افلس من قرض او ثمن مبيع ثم قال هي من الفلوس الكاسدة لم يصدق وكذلك ان وصل في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يصدق في القرض اذا وصل وعليه ما قال وما في البيع ففي قول ابي يوسف رح الاول لا يصدق وفي قول محمد رح يصدق اذا وصل وعليه قيمة المبيع ولو قال غصبت عشرة افلس ثم قال هي من الفلوس الكاسدة كان مصداقا وكذلك الوديعة كذا في الحاوي * اذا اقر بقبض رأس مال السلم ثم ادعى انها زيوف ان كان اقر بقبض الجبار او اقر بقبض بحقه او باستيفاء رأس المال او باستيفاء الدراهم او بقبض رأس المال لا يقبل قوله انها كانت زيوفا وان كان اقر بقبض الدراهم فقوله مقبول في دعوى الزبافة استحسانا كذا في الظهيرية * ومن اقر بدين مؤجل فصدقه المقر له في الدين وكذبه في التأجيل لزمه الدين حالا ويستحلف المقر له في الاجل كذا في الكافي * ولو قال لفلان علي عشرة مثاقيل فضته ثم قال هي سوداء او قال لفلان علي الف درهم ثم قال هي من ضرب كذا النوع من الدراهم او قال من نقد بلد كذا ان قال علي من غصب فانه يصدق عندهم جميعا وصل ام فصل ولو قال من قرض او ثمن بيع ان كان ما سمي نقدا للبلد فانه يكون مصداقا عندهم جميعا فاما اذا لم يكن نقد

العبد وكان العبد في يدي المقر فان صدقه المقر له فيما اقر لزمه الف درهم وان قال المقر له هذا العبد عبيدي وانما بعنتك عبدا غيره واخذت العبد منه فانه لا يلزمه شيء ولو قال العبد عبدك وانما بعنتك عبدا غيره وقبضته واني عليك الف درهم ثمنه فانه يلزمه الف درهم هكذا في المحيط * لو قال لفلان علي الف درهم من ثمن هذا العبد الذي هو في يد المقر له فان اقر الطالب سلمه له واخذته بالمال وان قال العبد عبدك لم ابعك انما بعنتك غيره فاما ل لازم له كذا في المبسوط * وان قال العبد عبيدي ما بعنتك فحكمه ان لا يلزم المقر شيء هكذا في الهداية * ولو قال العبد عبيدي ما بعنتك انما بعنتك غيره لم يكن له عليه شيء وقد ذكر في آخر هذا الكتاب ان ابا حنيفة رح قال يحلف وكل واحد منهما على دعوى صاحبه وهو قولهما كذا في المبسوط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * واذا تحالفا بطل المال كذا في الهداية والكافي * وان كان العبد في يد ثالثان صدقه المقر له وامكنه تسليمه لزمه المال والا فلا كذا في الخلاصة * ولو قال ابتعت منه شيئا بالف درهم الا اني لم اقبضه فالقول قواه بالاجماع كذا في الكافي * لو اقرانه باع عبده هذا من فلان وادعى انه لم يقبض الثمن وحبسه كان له ذلك وكان القول قوله اذا انكر المقر له كذا في التبيين * رجل قال لفلان علي الف درهم ثمن خمر او خنزير يلزمه المال ولا يصدق في السبب اذا كذبه المدعي في السبب وصل ذلك او فصل في قول ابي حنيفة رح وكذا لو قال الف درهم من القمار كذا في فتاوى قاضيان * وان صدقه الطالب في ذلك فانه لا يلزمه شيء في قوائمه جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال لفلان علي الف درهم حرام او ربوا فهي لازمة له ولو قال لفلان علي الف درهم زورا وباطل ان صدقه المقر له فلا شيء عليه وان كذبه لزمه كذا في التبيين * ولو قال له علي الف من ثمن متاع او قال اقرضني الف درهم ثم قال هي زيوف او نبهجة او ستوفة او رصاص او قال الا انها زيوف او قال لفلان علي الف درهم زيوف من ثمن متاع وقال المقر له جيا دأزمه الجياد عند ابي حنيفة رح وصل ام فصل وقالان وصل صدق وان فصل لا يصدق ولو قال لفلان علي الف درهم زيوف ولم يذكر البيع والقرض قيل يصدق اجماعا اذا وصل وقيل هو على الخلاف ايضا كذا في الكافي * واذا اقر بالمال غصبا او ودیعة وقال هي نبهجة او زيوف صدق وصل ام فصل ولو قال في الغصب او ودیعة الا انها ستوفة او رصاص فان قال موصولا صدق وان قال مفصلا لم يصدق كذا في المبسوط * وان قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع او قال اقرضني فلان الف درهم او قال اودعني او قال غصبت

وزن سبعة من الاسبهدية كذا في المبسوط * الباب التاسع في الاقرار باخذ الشيء من مكان
لواقرائه اخذ ثوبا من دار بينه وبين آخر فادعى الشريك نصف الثوب وانكر المقر فالقول للمقر
ولو كان مستأجرا او مستعيرا فيها كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * رجل قال قد قبضت
من بيت فلان مائة درهم ثم قال هي لي او هي لفلان آخر فانه يقضى بالمائة لصاحب البيت ويغرم
المقر مثلها للذي اقر انهما وكذا لو قال قبضت من صندوق فلان او كيس فلان الف درهم او من
سقط فلان ثوبا او من قرية فلان كرحضة او من نخيل فلان كرترا او من زرع فلان كرحضة كل
ذلك يكون بمنزلة اقراره بالقبض من يده كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال قبضت من ارض
فلان عدلا من زطي وقال انما مررت فيها مارا فنزلتها ومعى احمال من زطي فانه يقضى بالزطي
لصاحب الارض الا ان يقيم البينة انه كان مارا فيها وكذلك اذا كان فيه طريق معروف للعامة
كذا في المحيط * واذا اقرانه اخذ سرجا كان على دابة فلان او لجاما او حبل او ادهن على ذلك رب
الدابة قضى له به وكذلك لو قال اخذت حنطة كانت على دابته او طعاما كان في جوارق فلان
قضى له به وكذلك لو اقرانه اخذ بطانة جبنه او سترابه ولو اقرانه اخذ ثوبا من حمام فلا ضمان عليه وكذلك
المسجد الجامع والخان والارض ينزلها الناس ويضعون فيها الامتعة وكل موضع يكون للعامة ولو اقرانه
اخذ ثوبا من طريق فلان او فناء فلان فلا شيء عليه ولو اقرانه اخذ من احير فلان فانه للاجير دون
الاستاذ ولو اقرانه وضع ثوبه في بيت فلان ثم اخذه لم يضمن في قول ابي حنيفة رحمه الله وان ادعاه
رب البيت ويضمن في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله كذا في الحاوي * ولو قال اخذت
من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيها ساكنا وكانت الدار في يدي باجارة لا يصدق وان اقام
البينة ان الدار كانت في يده بخارة برئ عن الضمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اقرانه
احتقر ارض فلان واستخرج منها الف درهم فادعاه صاحب الارض قال المستخرج هي لي
فالقول قول صاحب الارض وكذلك لو شهد شاهدان على رجل انه اتى ارض فلان واحتقر
فيها واستخرج منها الف درهم وزن سبعة وادعاه رب الارض وجحد المشهود عليه الفعل
او اقر بالفعل وادعاه لنفسه فهي لرب الارض وكذا لو شهد انه اخذ كذا من دارة او منزله او دابته
او دهنها من فارورته او سمنا من زقه فهو ضامن لذلك كله ولو اقرانه ركب دابة فلان فاخذها
فلان فهو ضامن لها حتى يردّها وتاويله عندي اذا اقر بالركوب والقتل كذا في المحيط *

البلدان فصل لا يصدق عندهم جميعا وان وصل ذكرانه يصدق ولم يحك فيه خلافا من مشائخنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابي يوسف ومحمد رح واما علي قول ابي حنيفة رح لا يصدق ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب قولهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو قال اسلمت الي عشرة دراهم في كرحظة وقال لم اقبضها وقال رب السلم لابل قبضتها ان قال المسلم اليه ذلك موصولا صدق قيا سا واستحسانا وان فصل في الاستحسان لا يصدق ويلزمه المسلم فيه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لفلان عندي ودبغة الف درهم او علي الف درهم قرضائهم قال لم يقبضها ضمنها كذا في الخلاصة * لو قال اعطيني الفا واقرضتني الفا واسلفتي الفائم قال لم اقبض ان قال ذلك موصولا صدق قيا سا واستحسانا وان قال ذلك مفصولا لا يصدق استحسانا ولو قال نقدتني الفا وقال دفعت الي الفا وقال لم اقبضها لا يصدق في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح يصدق اذا وصل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قال اقرضتني الف درهم ولم تدفعها الي وقال ذلك مفصولا لا يصدق وهو ضامن وان كان كلامه موصولا فالقول له وكذلك اذا قال اعطيني او اسلفتي لكن لم تدفع الي ووصل كلامه ولو قال دفعت الي الفا ونقدتني الفا فلم اقبلها قال ابو يوسف رح لا يصدق وهو ضامن وقال محمد رح القول قوله ولا ضمان عليه ولو قال قبضت منك الفا واخذت منك الفا لكن لم تدعني حتى اذهب بها لا يصدق وهو ضامن كذا في المحيط * رجل قال لفلان علي مائة درهم عددائهم قال بعد ذلك هي وزن خدسة اوستة وكان الاقرار منه بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة ولا يصدق على النقصان الا ان بين الوزن موصولا بكلامه كذا في المبسوط * ثم اذا ذكر ذلك مفصولا وكان وزن دراهم بلدهم سبعة حتى لم يصح بيانه يلزمه مائة درهم بوزن سبعة باعتبار الوزن لا باعتبار العدد حتى اذا كان وزنها مائة بوزن سبعة ولكن عددا خمسون يخرج من العهدة كذا في المحيط * وان كان في البلد ينبايعون على دراهم معروفة والوزن بينهم ينقص من وزن سبعة صدق في ذلك فان ادعى وزنا دون المتعارف في تلك البلدة لم يصدق الا اذا ذكره موصولا بكلامه وان كان في البلد نقود مختلفة فان كان الغالب منها نقد ابعينه ينصرف مطلق الاقرار اليه وان لم يكن البعض غالبا على البعض ينصرف اقراره على اقل ذلك ولو قال بالكوفة له علي مائة درهم بيض عددائهم قال هي تنقص دائيها يصدق ولو قال له علي مائة درهم اسهدية عددائهم قال عني هذه الصغار فعليه مائة درهم

درهم ومائة دينار الادره ما ففى الاستحسان يصرف الاستثناء الى المال الاول اذا كان المستثنى من جنس المال الاول وان كان المقر له رجلين فلا استثناء يصرف الى المال الثانى وان لم يكن المستثنى من جنس المال الثانى كما اذا قال لفلان على الف درهم ولفلان آخر على مائة دينار الادرهما وهذا كله قول ابي حنيفة و ابي يوسف ر ح هكذا فى الذخيرة * ولو قال لفلان على الف درهم ولفلان مائة دينار الادرهما من الالف كان كما قال كذا فى الحاوي * ولو قال لفلان على الف درهم الائمة وخمسون ذكر فى رواية ابي سليمان ان عليه تسعمائة وخمسين قالوا هو الاصح هكذا فى الذخيرة * ولو قال لفلان على الف درهم ومائة دينار الائمة درهم وعشرة دنانير فانما عليه تسعمائة درهم وتسعون دينار كذا فى المحيط * الحسن بن زياد فى كتاب الاختلاف رجل قال لغيره لك على الف درهم الائمة وخمسمائة وخمسمائة قال ابو يوسف ر ح عليه جميع الالف ولو قال على خمسمائة وخمسمائة الائمة فالاستثناء جائز و عليه خمسمائة والاستثناء من الخمسمائتين جميعا كذا فى الذخيرة * وفى نوادر هشام عن محمد ر ح فى رجل قال لغيره لك على الف درهم وضح الائمة درهم نبه رجته ان فى قياس قول ابي يوسف ر ح ينظر كم يستوى النهرجة بالدنانير فان كان يستوى كل مائة منها اربعة دنانير ينظر كم يستوى الاربعة الدنانير بالوضح فان كان يستوى ثمانين فعليه تسعمائة وعشرون وضحا وقال محمد ر ح فاما فى قولى يلزمه الالف الوضح كلها ولو قال له على الف درهم غلة الائمة وضح فعليه تسعمائة غلة فى قولهم جميعا كذا فى المحيط * ولو قال لفلان على الف درهم الائمة درهم وعشرة دنانير الا قيراطا فالمستثنى مائة وعشرة دنانير غير قيراط فيطر ح ذلك من الدنانير كذا فى محيط السرخسي * ولو قال له على الف درهم ومائة دينار الالف درهم كان الاستثناء باطلا ولو قال لفلان على كرحنطة وكرحشعير الا كرحنطة وقفيز شعير فاستثناء قفيز الشعير جائز واستثناء كرحنطة باطل فى قول ابي يوسف ومحمد ر ح وفى قول ابي حنيفة ر ح يلزمه الكران ولو قال لفلان على الف درهم ولفلان مائة دينار الالف درهم كان الاستثناء جائزا من المال الاخير كذا فى الحاوي * ولو قال لفلان على عشرة يافلان الادرهما فهذا عند ابي حنيفة ر ح على وجهين ان كان المنادى به هو المقر له صح لان الخطاب يتوجه اليه وان كان غير المقر له لم يصح الاستثناء هكذا فى الجوهرة النيرة * ولو قال لفلان على الف درهم استغفر الله الائمة درهم فلا استثناء باطل كذا فى الحاوي * وكذلك اذا ذكر بين المستثنى والمستثنى منه تهليلا او تكبيرا او تسبيحا كذا فى المبسوط * ولو قال لفلان على مائة درهم فاشهدوا عليه بذلك الا عشرة دراهم فلا استثناء باطل

الباب العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع اذا اقر الرجل ان لفلان عليّ درهم عليّ اني بالخيار
 ثلاثة ايام او اقل او اكثر فان الما بازمه والخيار باطل صدقة الطالب في الخيار او كذبه هذا اذا شرط المقر
 الخيار لنفسه فاما اذا شرط الخيار للمقر له لم يذكر محمد ر ح هذا النصل في الاصل قالوا وينبغي
 ان لا يثبت له الخيار كذا في المحيط * رجل اقر لرجل بدين من فرض او غصب او ودبعة او عارية
 قائمة او مستهلكة عليّ انه بالخيار فيه ثلاثة ايام فالاقرار جائز والخيار باطل صدقة صاحبه او كذبه
 وان اقر بدين من ثمن بيع عليّ انه بالخيار ثلاثة ايام فان هناك يثبت الخيار اذا صدقه صاحبه وان
 كذبه صاحبه لم يثبت الخيار كذا في المبسوط * وان كان الخيار من جانب المقر له فالمقر له اذا
 لم يصدق المقر في الخيار لا يثبت له الخيار وان كذبه المقر له في الخيار فاراد هو ان يقيم بينه عليّ الخيار
 لم يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الاصل قالوا ويجب ان لا تسمع بينته كذا في المحيط * واذا اقر
 بالدين من كفالة عليّ اشتراط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة وصدقه المقر له فهو كما قال والخيار
 له اليّ آخر المدة وان كذبه المقر له في الخيار لازمه المال ولم يصدق عليّ شرط الخيار كذا في غاية البيان
 شرح الهداية * استثناء الكل من الكل باطل واستثناء القليل من الكثير صحيح بلا خلاف واستثناء
 الكثير من القليل صحيح في ظاهر الرواية واستثناء خلاف الجنس لا يجوز قياسا وهو قول محمد ر ح
 وفي الاستحسان وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح ان كان بين المستثنى والمستثنى منه موافقة
 في الوجوب في الذمة في عقود المعاوضات بان كان كل واحد منهما يجب في عقود التجارات
 في الذمة حالا ومؤجلا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الا دينار او قال الا كرحظة
 او الا عشرة افلس كان الاستثناء جائزا ويظهر ح قدر قيدة المستثنى من المستثنى منه وان لم يكن بينهما
 موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات بان كان المستثنى منه يجب في الذمة في عقود التجارات
 حالا ومؤجلا والمستثنى لا يجب في الذمة في عقود التجارات اصلا او كان يجب مؤجلا حالا
 لا يصح الاستثناء حتى لو قال لفلان عليّ الف درهم الا ثوبا او قال الا حيوانا او ما شبه ذلك لا يصح
 الاستثناء كذا في المحيط * ولو قال لفلان عليّ الف درهم ولفلان عليّ مائة دينار الا قيراطا كان الاستثناء
 من الاخير كذا في المبسوط * وفي المنتقى قال ابو يوسف ر ح اذا اقر بشي بعينه واستثنى غيره
 من صنفه او من غير صنفه فلا استثناء باطل كذا في المحيط * وان اقر بمالين واستثنى شيئا ولم يبين
 ان المستثنى من ايّ المالين فان كان المقر له في المالين واحدا كما اذا قال لفلان عليّ الف

والثاني ايجاب مثل قوله لفلان علي عشرة الا تسعة الاثمانية فانه يلزمه تسعة ولو قال عشرة الاثلاثة
الادرهما يلزمه ثمانية ولو قال عشرة الا سبعة الا خمسة الا ثلاثة الا درهما فانك تجعل المستثنى الاخير
وهو درهم مستثنى مما يليه وهو ثلاثة يبقى درهمان ثم تستنيهما مما يليهما وهو خمسة يبقى ثلاثة ثم
تستثنى الثلاثة مما يليها وهو سبعة يبقى اربعة ثم تستثنى الاربعة مما يليها وهو عشرة يبقى ستة وهو ثابت باقراره
وفيه وجه آخر وهو ان تأخذ ما اقر به يمينك والاستثناء الاول بيسارك والاستثناء الثاني بيمينك
وعلى هذا الى آخر الاستثناءات فما اجتمع في يسارك استقطب مما في يمينك فما بقي فهو المقرب
وقال بعضهم اذا اتى بالاستثناء بعد الاستثناء والثاني مستغرق صم الاول وبطل الثاني كما اذا
قال له علي عشرة الا خمسة الا عشرة يلزمه خمسة وان كان الاول مستغرقا دون الثاني كما اذا
قال عشرة الا عشرة الا اربعة ففيه ثلاثة اوجه احدى يلزمه عشرة ويبطل الاستثناء الاول لاستغراقه
ويبطل الثاني لانه من باطل والثاني يلزمه اربعة ويصح الاستثناء ان جميعا لان الكلام انما يتم
بآخرة قالوا وهذا اقبس والثالث يلزمه ستة لان الاستثناء الاول باطل والثاني يرجع الى اول الكلام وهذا
ضعيف وهذا كله اذا لم يكن في الاستثنائين عطف اما اذا كان بان قال عشرة الا خمسة والا ثلاثة او عشرة الا
خمس وثلاثة فهما جميعا مستثنيان من العشرة فلا يلزمه الا درهمان فان كان العددان جميعا لوجعا استغراقا
بان قال عشرة الا سبعة وثلاثة قال بعضهم يلزمه عشرة لان الواو جمعنها فيقتضي الاستغراق فكأنه
قال عشرة الا عشرة وقال بعضهم يلزمه ثلاثة لان الواو صح استثناء فان قال له علي درهم ودرهم
و درهم الا درهما ودرهما ودرهما يلزمه ثلاثة وكذا اذا قال ثلاثة الا درهما ودرهما وكذا اذا
قال ثلاثة الا درهما ودرهمين يلزمه ثلاثة ايضا ولو قال عشرة الا خمسة او ستة يلزمه اربعة ولو قال له
علي درهم درهم درهم درهم واحد وكذا لو كرره الف مرة بغير الواو وكذا في السراج والوجه *

ولو قال لفلان علي غير درهم يلزمه درهمان كانه قال درهم وغيره مثله ولو قال لفلان علي غير الف
درهم يلزمه الفان اذا قال الرجل هذه الدار لفلان الا نصيبا منها فانها لفلان فان وصل كلامه بان
قال لفلان تسعة اعشارها مثلا ولهذا عشرها فهو جائز كما قال وان لم يصل فليست اجيز قوله بعد ذلك
فيها ويقال للمقر له بالدار اقر ايا حب النصيب بما شئت وسم ما هو كذا في المحيط * ولو قال هذا العبد
الذي في يدي وديعة لفلان الا نصفه فانه لفلان كما قال وكذلك لو قال هذان العبدان لفلان
الا هذان فانه لفلان ولو قال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان المقر له الاول الا الاول فانه لم يقبل قوله

ولو قال لفلان علي الف درهم الا عشرة دراهم قضيتها اياه لا يصح الاستثناء وكانت عليه الالف كلها ولو قال
الا عشرة دراهم وقد قضيتها اياه فعليه الالف الا عشرة ولو قال علي الف درهم الادرهما قضيتها اياه كان الاستثناء
صحيحا كذا في المحيط * ولو قال له علي درهم غير دانق من ثمن بقل قد قضيتها اياه ففي رواية ابي حفص عليه
درهم الادانق وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان علي درهم غير دانق بالنصب يلزمه
خمسه دو انق ولو قال غير دانق بالرفع يلزمه درهم ولو قال له علي عشرة غير درهمين بالنصب يلزمه ثمانية
ولو قال غير درهمين بالرفع يلزمه عشرة كذا في الظهيرية * ولو قال لفلان علي عشرة الادرهمين يلزمه ثمانية
دراهم ولو قال الادرهمان يلزمه عشرة دراهم كذا في خزائن المفتين * ولو قال علي مائة درهم الا قليلا
فعليه احد وخمسون وكذلك لو قال الاشياء ومن ابي يوسف رح اذا قال لفلان علي عشرة دراهم
الا بعضها فهو بمنزلة قوله الاشياء كذا في الظهيرية * لو قال ما في هذا الكيس من الدراهم فهي لفلان
الالف درهم فانها لي ان كان فيه الف درهم وزيادة فالزيادة للمقر له والالف للمقر قلت الزيادة او كثرت
وان كان فيه الف درهم لا غير او كان فيه اقل من الالف فالدرهم كله للمقر له كذا في خزائن المفتين * في المنقضى
لو قال لفلان علي دينار الا مائة درهم فلا استثناء باطل ولو قال له علي درهم الارطل زيت او قربة ماء
اجزته فيعطى هذا درهم الا قيمة رطل زيت او قربة ماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال له علي عشرة
ارطال زيت الارطل سمن كان الاستثناء باطلا وكذلك لو قال له علي عشرة ارطال سمن الادرهما
او علي كرحضة الا خمسة ارطال من زيت كذا في المحيط * رجال قال لفلان علي عشرة دراهم جباد
الا خمسة زبوا قال ابو يوسف رح يلزمه عشرة جباد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زبوف قال
ابو يوسف رح وفي قياس قول ابي حنيفة رح يجب على المقر خمسة جباد ويصير المستثنى من العشرة
خمس جباد فلا يلزمه الا خمسة ولو قال لفلان علي عشرة دراهم الا خمسة سنوفة يلزمه عشرة جباد بطرح
منها قيمة خمسة سنوفة في قولهم ولو قال لفلان علي عشرة الا خمسة سنوفة كان عليه خمسة سنوفة وما بقي
بعد الاستثناء يكون من السنوفة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال له علي عشرة دراهم الا غير خمسة
الا غير اربعة الا غير ثلثة الا غير اثنين الا غير واحد يلزمه اربعة دراهم ولو قال له علي عشرة دراهم
الا غير اربعة السى آخر ما ذكرناه يلزمه ستة دراهم ولو قال له علي عشرة دراهم الا غير اثنين الا غير
واحد يلزمه ثمانية دراهم كذا في الظهيرية * فان استثنى بعد الاستثناء فلا استثناء الاول نفي
والثاني

الدار لفلان ثم قال بعد ذلك لابل لفلان فهي للاول وليس للآخر شي وكذلك لو قال
الدار لفلان ثم قال بعد ذلك له ولفلان اولي ولفلان فالدار كلها للاول وان قال ابتداء انها
لفلان وفلان فوصل المنطق فهو بينهما نصفان كذا في المبسوط في باب الاقرار بقبض شي
من ملك انسان والاستثناء بالاقرار * ابن سماعه من محمد بن حرجل في يديه عبد قال هذا
العبد مضاربة لفلان عندي ثم قال دفع اليّ خمس مائة فاشترت بها هذا العبد وقال المقر له بل
دفع اليك هذا العبد فالقول قول المقر له والعبد له وكذلك العقار والعروض وما يكال
وبوزن وغير ذلك كذا في المحيط * ولو قال غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكرحضة
لا بل فلانا ثم لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي للاول ومثلها للثاني كذا في التبيين *
ولو قال غصبت فلانا الف درهم وفلانا مائة دينار وفلانا كرحضة لا بل فلانا فانه يغرم للرابع ما اقر به
لثالث كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا له على رجل عشرة دراهم بيض وعشرة دراهم
سود فقال رب الدين اقتضيت منك درهما سود لا بل ابيض او على العكس فقال المديون
قد اقتضاهما مني لزمه اقتضاء درهم ابيض ولو كان الدين عشرة دراهم وعشرة دنانير فقال رب
الدين اقتضيت منك دينار لا بل درهما وقال المديون لا بل اقتضيت درهما ودينار لزمه اقتضاءهما
كذا في المحيط * ولو كان عليه مائة درهم في صك ومائة في صك آخر فقال اقتضيت منك
عشرة من هذا الصك لا بل من هذا الصك فهي عشرة واحدة يجعلها من ايهما شاء الذي قضاه
كذا في المبسوط * ولو كان لرجل على رجل مائة درهم وعلى رجل آخر مائة درهم اخرى وكل واحد
منهما كفيل عن صاحبه وكل مال في صك على حدة او كانا في صك واحد فقال رب الدين
قبضت من هذا عشرة لا بل من هذا يلزمه لكل واحد منهما عشرة وكذلك لو كفلا عن رجل واحد
لرجل واحد فقال رب الدين قبضت عشرة من هذا الكفيل لا بل من هذا الكفيل لزمه كذا في المحيط *
ولو كان لرجل على آخر الف درهم فقال الطالب دفعت اليّ منها مائة درهم بيدك ثم قال لا بل
ارسلت اليّ بها مع غلامك فانها مائة واحدة لا يلزمه اكثر منها ولو كان بها كفيل فقال قد قبضت
منك مائة لا بل من كفيلك لزمه لكل واحد منهما مائة درهم فان اراد ان يستحلف كل واحد منهما
لم يكن عليهما يمين كذا في الحاوي * قال قبضت منك مائة فقال المطلوب وعشرة ارسلت بها اليك
وثوباب عنك بعشرة فقال الطالب صدقت وقد دخل هذا في هذه المائة كان القول له مع يمينه وقبل

ولا يصدق وكان جميعا لفلان ولوقال هذا العبد لفلان الا انه لفلان عندي وديعة كان للاول ويغرم
للتاني قيمته ولوقال هذا العبد لفلان وهذا العبد لفلان الانصف الاول فانه لفلان والانصف الآخر
فانه لفلان كان جائزا على ما قال وكذلك هذا في الحنطة والشعير والذهب والفضة والدرهم
والعرض كذا في المبسوط * اذا قال لفلان علي الف لابل خمسمائة فعليه الف ولوقال له علي درهم
ايض لابل اسود فعليه افضلهما وكذلك الجيد والردي الاصل ان كلمة لابل اذا دخلت بين
مقدارين فان كان المقر له اثنين لزمه المالا ان جميعا اتحد الجنس او اختلف وان كان المقر له واحدا
ان كان الجنس مختلفا لزمه المالا ان جميعا ايضا وان كان الجنس متحد لزمه اكثر المالين وافضلهما
كذا في الظهيرية * ولوقال لفلان علي مختوم من دقيق ردي لابل من حوارى فهو حوارى
وفي شرح الشافى من الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف اذا قال لفلان علي دقيق حوارى
لا بل خشكار لزمه الحوارى ولوقال كرحنطة لابل كدقيق لزمه الكران كذا في المحيط * ولوقال
له علي رطل من بنفسج لابل من خيري لزمه جميعا وكذلك لو قال له علي رطل من سمن الغنم
لا بل من سمن البقر فعليه الرطلان كذا في المبسوط * ولوقال لفلان علي الف درهم لا بل لفلان
لزمه المالا وكذلك لو كان الثاني مكاتب الاول او عبدا او مديونا وان لم يكن العبد مديونا
لزمه الف واحدة استحسانا كذا في محيط السرخسي * ولوقال لفلان علي الف درهم ثمن جارية
باعنيها لا بل باعنيها فلان الف درهم فعليه لكل واحد منهما الف الا ان يقر الثاني انها للاول
فيكون عليه الف واحد الاول استحسانا كذا في الحاوي * ولوقال هذا العبد لفلان ثم قال لفلان
يقضى للاول فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن قيمته الاخر وان دفع بقضاء لا يضمن كذا في
محيط السرخسي * ولوقال غصبت هذا العبد من فلان لا بل من فلان فالعبد للاول وللثاني قيمته سواء
دفعه الى الاول بقضاء او بغير قضاء وكذلك الوديعة والغارية وهو قول محمد بن حنبل فاما عند ابي يوسف رح
في الوديعة والغارية ان دفع الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيئا وان دفع بغير قضاء
فهو ضامن للثاني كذا في المبسوط * ابن سماعه عن ابي يوسف رح اذا قال هذه الالف اودعنيها
فلان لا بل فلان والاول غائب فاخذه الثاني ثم حضر الاول فان اخذ مثلها من المقر لم يرجع المقر بها
على المدفوع اليه وان اخذها من المدفوع اليه رجعت المدفوع اليه بمثلها على المقر كذا في المحيط * رجل
في يده الف فقال هي لفلان ثم قال بعد ذلك لا بل لفلان فهي للاول كذا في محيط السرخسي * ولوقال هذه

عبد فقال هو لفلان باعني فلان آخر فادعى كل واحد منهما ما اقر به فالعبد للمقر له ويدفعه اليه اذا حلف انه لم يأذن الاخر في بيعه ويقضى بالثمن المباع عليه كذا في المبسوط * في المنتقى عيسى بن ابان عن محمد رح في رجل في يده مال قال دفعه الي فلان مضاربة بالنصف وفلان غائب ثم قال بعد ذلك قد كنت ابطلت فيما كنت اقررت به لفلان من هذا المال ليس له منه شيء انما هو لفلان آخر دفعه الي مضاربة بالنصف والمقر له الآخر حاضر فقال صدقت انا دفعته اليك فاشتر به وبع فاشترى به وربح عليه ثم حضر الاول فالمال للاول على المضاربة وما كان من الربح فهو بين المقر والمقر له الاول نصفان ولا شيء للمقر له الثاني ولكن يضمن المقر للثاني مالا مثله قال والذي ذكرنا في المضاربة كذلك في الوديعة اذا قال هذه الالف وديعة لفلان وفلان غائب ثم قال ابطلت فيما اقررت هي وديعة لفلان آخر فهلك المال عنده فهو ضامن للثاني ولا يضمن للاول كذا في المحيط * لو قال هذه الالف لفلان ارسلها الي مع فلان وديعة وادعياها فهي للاول الا ان يقول ليست لي والدافع وليس الرسول استرداد العين اذا كان المرسل غائبا كذا في محيط السرخسي * لو قال هذه الدابة لفلان ارسلها الي مع فلان قال ابو يوسف راح يرد ها على المقر له ويضمن المقر قيمتها للدافع ان ادعاها الدافع لنفسه ودفعها المقر الى الاول بغير قضاء وان دفعها بقضاء لا يضمن وفي قياس قول ابي حنيفة راح لا يضمن للدافع شيئا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اقران هذا العبد الذي في يده لفلان غصبه فلان المقر له من فلان آخر فانه يقضى به للمقر له الاول ولا يقضى للمغصوب منه عليه بشيء من العبد سواء دفع الى الاول بقضاء او بغير قضاء كذا في المحيط * لو قال هذا الصبي ابن فلان غصبته من فلان آخر وادعى ابو الصبي انه ابنه وادعى المغصوب منه انه عبده قضى به للاب وهو حر ثابت النسب منه وكذلك لو قال هذا الصبي ابن فلان ارسل به الي مع فلان كان الابن للاول اذا ادعا دون الرسول هكذا في المبسوط * خياط في يده ثوب اقران الثوب الذي في يده لفلان وسلمه اليه فلان آخر وكل واحد منهما يدعيه فالثوب للذي اقر له اول مرة وكذلك كل عامل كاصباغ والقصار والصائغ ولا يضمن للثاني شيئا في قول ابي حنيفة راح كذا في فتاوى قاضيخان * لو قال هذا الثوب سلمه الي فلان ليقطع قميصا وهو لفلان وادعياه فهو للذي سلمه اليه وليس للثاني شيء كذا في السحاوي * ولو قال استعرت هذا الثوب من فلان فبعث الي مع فلان فهو للمعير لو قال فلان اتى بهذا الثوب عارية من فلان وادعياه فهو للرسول كذا في محيط السرخسي * في الاصل

لو كان قال المطلوب عشرة بغير واو لا يلزمه الا المائة اما مع الو او لزمه المعطوف مع المائة وقبل لا يلزمه الا مائة في الوجهين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى من آخر متاعا فقال البائع قبضت الثمن من المشتري ثم قال بعد ذلك كان له علي الف درهم فقاصصت بها لم يصدق ولو قال قد استوفيت منك الثمن ثم قال بعد ذلك قاصصتك به صدق وكذلك لو قال قد برئت الي منها ولو قدم ذكر القصاص فقال قد قاصصتك بالدين الذي كان لك علي ثمن ما اشتريته مني ثم قال بعد ذلك وقد قبضت منك صدق في ذلك وعلى هذا اذا قال قبضت منك الثمن لابل قاصصتك بالف كانت لك علي لم يصدق ولو قال استوفيت منك الثمن لابل قاصصتك به من دين كان لك علي صدق كذا في المحيط * الباب الحادي عشر في اقرار الرجل بما وصل اليه يده من رجل لا خروا اقرار ماله على آخر لغيره اذا قال دفع الي هذه فلان وهي لفان آخر فان اقر الدافع انها مملوكة للثاني وادعى الاذن بالدفع من جهته وصدقه الثاني فيه يدفع المقر الى ايهما شاء وان كذبه الثاني في الامر لا يدفع الى الدافع ولا يضمن المقر للدافع شيئا واما اذا ادعى كل واحد الملك لنفسه فهي الدافع ولا يضمن للثاني فاذا ردها الى الدافع برئ مالكها وغير مالك كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه الف درهم قال هذه الالف لفان وهو كان دفعها الى فلان فان اقر الدافع ان الالف لفان وهو كان مأمورا من جهته بالدفع الى المقر فان الالف تكون للاول وان انكر الدافع ذلك كله وادعى الالف لنفسه دفع الى الاول دون الثاني وهل يضمن للثاني ان دفع بغير قضاء يضمن بعد ان يحلف الثاني بالله ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الاول فحلف واما اذا نكل فلا يضمن للثاني شيئا واما اذا دفع بقضاء على قول ابي يوسف رخص لا يضمن وعلى قول محمد رخص يضمن كذا في المحيط * رجل في يده امة فقال هي لفان استودعنيها ثم قال بل لفان اودعنيها وهي له فضي بها الاول كذا في محيط السرخسي * في نوادر بن سباعة عن محمد رخص رجل في يديه الف درهم ثم قال هذه الالف لفان هذا اودعنيها فلان آخر فقال المقر له هي لي فصبتها مني قال فاني ادفعتها الى المقر له فان جاء المودع بعد ذلك وانكر ان يكون للمقر له ضمن المقر لها اخرى للمودع ولا يرجع على المقر له بشيء كذا في المحيط * ولو قال هذه الالف لفان اقرضنيها فلان آخر وادعها كلاهما فهي للاول وادعترض عليه الف درهم كذا في الخلاصة * اذا كان في يده عبد فقال

وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت بالغ فالتقول قول الزوج واذا قال الزوج لامرأته تزوجتك وانا مجوسي وقالت المرأة لابل تزوجتني وانت مسلم فالتقول قول المرأة هكذا في المحيط * واذا اقرت المرأة انها تزوجت هذا الرجل وهي امته وقد كانت امته فاعتقت وقال الزوج تزوجتني بعد العتق او قبله فهو سواء والنكاح جائز في قولهم ولو كانت مجوسية فاسلمت ثم اقرت انها تزوجته وهي مجوسية وقال الرجل تزوجتها بعد الاسلام فالتقول قوله ولو قالت تزوجتك وانت صبي او في المنام او قالت تزوجتك وانا مغلوبة على عقلي وقد عرف ذلك منها فالتقول قولها كذا في الحاوي * اقر احد هما ان النكاح كان في مدة الغبر او في نكاح الغبر او بغير شهود او تزوجها وتحت اربع نسوة او اختها في نكاحه او في عدته لا يقبل قول من بدعي هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفرق بينهما باقراره كذا في فتاوى قاضي خان * ولو اقر انه كاتبه وهو صبي فقال المكاتب بل كاتبتي وانت رجل فالتقول قول المولى كذا في المبسوط * ولو قال اخذت منك وانا صبي او اذهب العقل يلزمه في الحالين كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الرجل الحر اني اقرت لفلان بالف درهم علي وانا عبد فان المال لازم عليه وكذلك الحرابي اذا اسلم واقر انه كان اقر لفلان في دار الاسلام بالف درهم حين دخلها بامان فان المال يلزمه وكذلك لو قال دخل فلان المسلم علينا في دار الحرب فاقرت له بكذا كان المال لازما وكذلك اذا قال اقرت له بالف وانا في دار الحرب وهو في دار الاسلام فان هذا يلزمه كذا في المحيط * لو قال الحر والعبد اقرت له بالف والمقر له عبد يلزمه كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الحرابي المستأمن في دار الاسلام بدين لمسلم فهو لازم له فان قال ادأنتني في دار الحرب وقال المسلم في دار الاسلام فالدين لازم عليه سواء قال ذلك موصولا باقراره او مفصلا وكذلك لو اقر بذلك لمستأمن مثله او ادعي وكذلك لو اقر بشيء بعينه في يديه انه له واقرار المستأمن بالنكاح والطلاق والعتاق والولد والجراحات وحدا الغذف والاجارة والكفالة وما اشبه ذلك جائز كذا في المبسوط * ولو ان رجلا عتق عبده فقال له بعد ذلك قطعت يدك وانت عبدي وقال العبد فعلت بعد العتق فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رح التقول قول العبد والمولى ضامن وكذا اذا اسلم الحرابي او صار ذميا فقال رجل مسام قطعت يدك وانت حرابي في دار الحرب اخذت من مالك كذا وانت حرابي في دار الحرب وقال الحرابي فعلت ما فعلت بعدما اسلمت او صرت ذميا في دار الاسلام فالتقول قول الحرابي عندهما

اذا كان لرجل على رجل الف درهم دين في صك باسمه فاقرا الطالب ان ما في هذا الصك لفلان فهو جائز ويكون حق القبض للوكيل ولا يكون للموكل حق القبض الا بتوكيل من جهة المقر وذكر في الاضية المنسوبة الى اهل الكوفة ان للمقر له حق قبض الذي بدون توكيل من جهة المقر قالوا ما ذكر في الاصل ان حق القبض للوكيل دون الموكل فذلك محمول على ما اذا اقر المقر له ان المقر باشر سبب الدين باذنه وتوكيل منه وما اذا انكر ان يكون اذن له في مباشرة سبب الدين كان حق القبض للمقر له دون المقر كذا في المحيط * واذا اقران الدين الذي له على فلان لفلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في صك وعشرة دنانير في صك فقال المقر انما عنيت الدراهم خاصة وادعاهما المقر له فهما جميعا للمقر له ولو غاب المقر لم يكن للمقر له ان يتقاضى المال من الغريم فان صدقه الغريم بانه قد اقر له بذلك لم يجبر على دفعه اليه فان دفعه اليه الغريم برئ ولو كان لرجل على رجل الف درهم فاقرا ان نصفها لفلان فهو جائز والمقر هو الذي يتقاضى ويعطى المقر له نصف ما يخرج منه فان ادعى المقر له الضمان على المقر قال اذنته بغير امرى وقال المقر له اذنته ذلك فالقول قول المقر ولا ضمان عليه وان ادعى انه باذنه فهو ضامن له بعد ان يحلف المقر له ما اذن له في ذلك وكذلك لو كان هذا في سلم او بيع او غصب شيء من الكيلبي والوزني كذا في الحاوي * ولو اقران الوديعة التي عند فلان لفلان فهو جائز وليس للمقر له ان يأخذها من المستودع ولكن المقر يأخذها فيدفعها اليه وان دفعها المستودع الى المقر له برئ وان كانت له عنده ودائع فقال عنيت بعضها لم يصدق فان قال فلان ما استودعنى المقر بشيء وقال المقر له استودعها اياه بغير امرى فالمقر ضامن لها بعد ان يحلف المقر له ما امره بذلك وان اقر بالامر وقال المستودع قد ردتها الى المقر او قال دفعتها الى المقر له او قال ضاعت فالقول في ذلك قوله مع يمينه ولكن الذي يلي خصومته في ذلك واستحلافه المقر اذا كان اودعه باذن المقر له كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في اسناد الاقرار الى حال بنا في صحته وثبوت حكمه رجل اقرانه كان اقرو هو صبي لفلان بالف درهم وقال الطالب بل اقررت بها لي بعد البلوغ فالقول قول المقر مع يمينه وكذلك لو قال اقررت له بها في حالة نومي وكذلك لو قال اقررت بها قبل ان احلف ولو قال اقررت له واذا ذهب العقل من برسام او لم فان كان يعرف انه كان اصابه لم يلزمه شيء وان كان لا يعرف ان ذلك اصابه كان ضامنا للمال كذا في المبسوط * لو قال تزوجتك واناصيه

يعني بخمر او خنزير مستهلك لزمته قيمتها واذا اسلم الذمي فافر ذمي انه استهلك له خنزير بعد اسلامه وقال المسلم استهلكته قبل اسلامي فهو ضامن لقيمته في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد رح لا ضمان عليه وكذا لو ان ذميا افر بخمر استهلكها فقال استهلكتها وانا حر بي او قال استهلكتها وانت حر بي وقد علم كونه حربيا من قبل فهو على الخلاف الذي بيناه

هكذا في المبسوط * الباب الثالث عشر فيما يكون اقرارا بالشركة وما لا يكون وفي الاقرار فيما يكون مشتركا بينه وبين غيره والاقرار على نفسه وعلى غيره والاقرار بشيء لنفسه ولغيره لو ان رجلا في يديه عبد فقال لفلان في هذا العبد شركة فله النصف في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح القول قول المقر في بيان مقدار ما اقر به واتفقا انه لو قال فلان شريكي في هذا العبد وهذا العبد مشترك بيني وبين فلان او هولي وله كان بينهما نصفان وان وصل الكلام فقال هو شريكي فيه بالعشر فالقول قوله وكذلك لو قال هذا العبد لي ولفلان لي الثلثان ولفلان الثلث واذا اقران لفلان وفلان معه شركاء في هذا فهو بينهم اثلاثا في قول ابي يوسف رح وعند محمد رح البيان فيه الى المقر كذا في المبسوط *

ابن سامة عن محمد رح في رجل قال ل هذا الرجل في هذا العبد الف درهم والعبد عبد المقر قال هذا عبي علي ان ذلك دين في رقبته الا ان يكون فيه كلام يدل على انه شريك في رقبته بالف درهم بان يقول اشتريت هذا العبد ولهذا فيه الف درهم ولو قال لفلان في هذا الثوب الف درهم ولم يكن هناك ما يدل على الشركة في الرقبة فهذا ليس بشركة انما هي علي ان له فيه الف درهم مضروبة ولو قال له في هذا البرذون الف درهم فهذا ليس له وجه غير الشركة فهو على الشركة كذا في المحيط *

اقر احد الشريكين في الدار بيت بعينه لاخر لم يصح الاقرار للحال ويتقسم فان وقع في نصيبه يسلمه وان وقع البيت في نصيب شريكه يقسم نصيب المقر بينه وبين المقر له على قدر حتهما بضرب المقر بجميع ذراعان البيت والمقر له بنصف باقى الدار سوى البيت وكذلك لو اقر بطريق وحائط معلوم وهذا عندهما وعند محمد رح بضرب المقر له بنصف اذرع البيت والمقر بنصف باقى الدار حتى لو كانت الدار مائة ذراع والبيت عشرة اذرع فعندهما يضرب المقر له بعشرة اذرع والمقر بخمسة واربعين ذراعا فيكون بينهما على احد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة للمقر وعند محمد رح يضرب المقر له بخمسة اذرع والمقر بخمسة واربعين فيكون له عشر نصيب المقر وكذلك على هذا لو وصى احد الشريكين في الدار بيت بعينه لاخر ثم مات كذا في محيط السر خسي * واذا كان

والمسلم ضامن وكذا اذا اسلم الحربي فقال لرجل مسلم قطعت يدك اخذت مالك وانا حربي في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت في دار الاسلام بعد ما اسلمت فالقول قول المسلم والحربي ضامن على قولهما واجمعوا على ان المال لو كان قائما في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر ويؤمر المقر برده عليه واجمعوا على انه اذا قال لجاريته بعد ما اعتقها وطبتك قبل العتق وقالت لابل بعد ما اعتقني ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على انه اذا قال لعبده بعد ما اعتقه اخذت منك ضريبة كل شهر وانت عبدي وقال العبد لابل اخذت بعد العتق ان القول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعتق عبدا له فقال العبد لرجل قطعت يدك وانا عبد وقال ذلك الرجل لابل بعد ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه هكذا في المحيط * ولو اعتق امته ثم قال اخذت منك هذا الولد قبل العتق وقالت لابل بعد يرده عليها وهو حر ولو لم يقل اخذته منك لا يرده ولو قال اعتقتك بعد ما ولدته وقالت لابل قبله فالقول لمن الولد في يده وكذلك هذا في الكتابة وقال ابو يوسف ر ح في الامالي ولو كان الولد في ايديهما جميعا فالقول قولها ولو كان لهما بينة فالبينة بينهما واما في التدبير فالقول قول المولى كذا في محيط السرخسي * ولو كان رجلا اعتق عبدا فقرر رجل انه اخذ منه الفاء وهو عبد وقال العبد اخذتها مني بعد العتق فالقول قول العبد وكذلك لو كاتبه ثم جرى هذا الاقرار والاختلاف ولو باعه ثم اقرر رجل انه غصب منه مائة درهم وهو عبد مولاه الاول وقال مولاه الآخر بل غصبته وهو عبدي فالمال الآخر وكذلك الجراحات كذا في الحاوي * ولو اقر انه فقأ عين فلان عمدا ثم ذهبت عين الثاقبي بعد ذلك وقال المنقوة عينه فقأت عيني وصينك ذاهب فالقول قول المنقوة عينه كذا في المبسوط * ولو قال قتلت وليه خطأ وانا عبد وقال الخصم بل بعد العتق فلا شيء عليه كذا في محيط السرخسي * واذا اقر احد المتفاوضين ان على صاحبه دينا قبل الشركة لفلان وانكر صاحبه وادعى الطالب ان هذا الدين كان في الشركة لزمهما جميعا ولو اقر ان ذلك عليه دون شريكه قبل الشركة وادعى الطالب في الشركة فالمال لازم له ولشريكه وان تصادقوا ان الدين كان قبل الشركة لم يؤخذ واحد منهما بدين صاحبه واذامات احدهما وتفرق اقر احدهما بدين عليهما في الشركة لزمه خاصة كذا في الحاوي * ولو اقر مسلم لذمي بخمر او خنزير في يده جازا قراره وكذلك لو اقر الذمي لمسلم بعينها وان اقر له بخمر او خنزير مستهلك لم يلزمه شيء وان اقر بها لذمي يعني

للمقر له واحد وان كان بدعي لنفسه ثلث جميع النهر فما في يده بينهما على ثلثة عشر ثلثة للمقر له
وعشرة للمقر كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو كانت عين اوركي بين ثلثة نفر كذا في المبسوط *
في نوادر بن سماعه عن ابي يوسف رح رجلان في ايديهما دار شهد كل واحد منهما على صاحبه انه
اقر لهذا المدعي بنصف الدار وكل واحد منهما ينكر قال لاحق للمدعي فيما في يد واحد منهما ولو
شهد كل واحد منهما وآخر معه على صاحبه انه اقر لهذا المدعي بنصف الدار فان المدعي يأخذ نصف
الدار منهما كذا في المحيط * واذا اقر الرجل ان هذا العبد الذي في يده بينه وبين فلان ثم قال بعد ذلك
هو بيني وبين فلان آخر ثم قال بعد ذلك هو بيني وبين فلان آخر فخاصموه الى القاضي فانه يقضي
للاول بنصفه وللثاني بربعه وللثالث بثلثه ويبقى في يد المقر الثمن وكذلك لو اقر بهذا على ميت
هو وارثه كذا في الحاوي * كيس في يد رجلين فيه الف درهم فافر احدا اجنبي بنصفه فان قال
نصفه لك وسكت وانكر الآخر فللمقر له ثلثا ما في يد المقر وان قال نصفه لك ونصفه بيني وبين
شريكي فكذلك وان قال هذا الكيس بيني وبينك نصفان فما في يده بينهما نصفان هكذا في محيط
السرخسي * ولو قال احدهما لثالث له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثه ولي ثلثه وصدق الاول
اخذ من الثاني ثلث ما في يده وضم الى ما في يد الاول فاسمه نصفين وقال محمدر ح يأخذ خمس
ما في يده ويضم الى ما في يد الاول ويقاسمه نصفين ولو ادعى الكل اخذ المقر له من كل واحد
ما اقر به عند ابي يوسف رح وعند محمدر ح يأخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالنصف
خمسي ما في يده هكذا في الكافي * لو قال احدهما ان لفلان الثلث ولي الثلثان وقال الآخر له الثلثان
ولي الثلث وزعم فلان ان الكيس له اخذ من المقر بالثلث خمس ما في يده ومن المقر بالثلثين ثلثة اخماس
ما في يده وهذا اذا كذبهما المقر له فان صدقهما معا اخذ من المقر بالثلثين ثلثة اخماس ما في يده فيضمه
الى ما في يد الآخر فيقسمانه اثلاثا للمقر له ثلثة كذا في محيط السرخسي * كيس في ايدي ثلثة افرادهم
لشريكة بثلثة ارباعه وله الربع والآخر اقران للمقر له خمسة الاسداس وله السدس والمقر له يدعى
الكل اخذ من كل واحد ما اقر وعند محمدر ح يأخذ من المقر بثلثة الارباع خمسي ما في يده
ومن الآخر ثلثة اخماس ما في يده كذا في الكافي * ولو اقر احدهم ان لفلان الاجنبي ثلثه ولي
ثلثاه وقال الآخر بل له نصفه ولي نصفه وقال الآخر له ثلثاه ولي ثلثه وقال الاجنبي بل لي
كله اخذ من المقر بالثلث سبع ما في يده ومن المقر بالنصف سبعي ما في يده ومن المقر

حمام بين رجلين فاقرا احدهما ان البيت الاوسط منه لرجل لم يجز ذلك وللمقر له ان يضمن المقر نصف قيمة البيت ولو اقر له بنصف الحمام او ثلثه كان اقراره جائزا كذا في المبسوط * ولو ان سيفاً بين رجلين حليته فضة اقر احدهما ان حليته لرجل لم يجز ذلك على شريكه وضمن للمقر له نصف قيمة الحلية مصوغة من الذهب وكذلك لو اقر بجذع من سقف بيت مشترك ضمن نصف قيمة الجذع للمقر له وكذلك لو اقر بأجر من حائط بينهما او بعود من قبة او بلوح من باب كذا في الحاوي * ولو كان هدل زطي بين رجلين فاقرا احدهما بثوب بعينه منه لرجل كان نصيبه من ذلك للمقر له كذا في المبسوط * وكذلك الرقيق والحيوان كذا في الحاوي * دار بين رجلين فقال احدهما عشر جميع الدار من نصبي لفلان فهو جائز فجعلنا الدار على عشرة في يد المقر خمسة وقد اقر لفلان من نصيبه بعشر جميع الدار وذاك سهم مما في يد المقر فيكون المقر له سهم وللمقر اربعة مما في يده ولو قال ربع جميع هذه الدار له والباقي بيننا وجد شريكه فنصيبه يقسم بينه وبين المقر له على خمسة له ثلثة وللمقر له سهمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت دار بين رجلين فاقرا احدهما ببيت بعينه لرجل وانكر شريكه واقر شريكه ببيت آخر وانكر صاحبه ذلك فالدار تقسم بينهما نصفين واثمهما وقع البيت الذي اقر به في نصيبه سلمه الى المقر له وان لم يقع في نصيبه قسم ما اصابه بينه وبين المقر له على البيت وعلى نصف ما بقي من الدار بعد البيت كذا في المبسوط * دار بين رجلين فاقرا احدهما انها بينهما وبين فلان اثلاثا وافر الآخر انها بينهما وبين هذا المقر له وبين آخر ارباعا فانما يسمى الذي اقر له متفقا عليه والذي اقر له احدهما محجورا والذي اقر لهما مقرا وشريكه مكذبا فنقول على قول ابي يوسف رح يأتي المتفق عليه الى المقر فباخذ منه ربع ما في يده ويضمه الى ما في يد المكذب فيقسمانه نصفين وما بقي في يد المقر يكون بينه وبين المحجور نصفين واما على قول محمد رح المتفق عليه يأخذ من المقر خمس ما في يده والباقي كما قال ابو يوسف رح كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * وان طريقا لقوم عليها باب منصوب افر واحد منهم بطريق فيه لرجل لم يجز اقراره على شركائه ولم يكن للمقر له ان يمر فيه حتى يقتسموها فان وقع موضع الطريق في قسمة المقر جاز ذلك عليه وان وقع في نصيب غيره كان للمقر له ان يقاسم المقر بحصة ذلك الطريق فيما اصابه كذا في الحاوي * نهر بين ثلثة اقر احدى عشر النهر لآخر فهذا على وجهين ان اقر له بعشر النهر وان الباقي بيننا اثلاثا فالثالث الذي في يده بينه وبين المقر له على اربع

وعند محمد ر ح يأخذ الثالث خمس ما في يده ويأخذ الثاني من المقر وهو الذي لم يصدقه الاول
ربع جميع المال كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري * اذا قال لفلان علي وعلى فلان
الف درهم فجحده الآخر زم المقر نصفه وكذلك لو اقر بمثلته في عارية او قرض او مضاربة او قتل خطأ او جراحة
عمدا او خطأ وان سمي اثنين معه لزمه الثالث وكذلك لو سمي فيمن سمي عبداً متجوراً عليه او صبياً
او حريباً او ميتاً او رجلاً لا يعرف فعلى المقر حصته على عدد درهم كذا في الحاوي * ولو قال لفلان علينا
الف درهم ولم يسم معه احد انتم قال غنيت معي فلانا وفلانا وادعى الطالب ان المال كله عليه فالمال كله عليه
وكذلك لو قال لفلان علينا وادعى نفسه وآخرين معه يلزمه المال كله ولو قال لفلان علينا جميعا الف درهم
او قال علينا كلنا وادعى ربيده الى نفسه والى قوم معه لزمه حصته من الالف تقسم الالف عليهم على
عدد رؤسهم ولو قال لفلان علي رجل منا الف درهم لم يلزمه شيء وكذلك لو قال علي رجلين
منا كذا في المحيط * ولو قال يا فلان لكم علي الف درهم يلزمه المال كله وكذلك لو قال انتم يا فلان
لكما علي الف درهم كان لفلان منها النصف كذا في محيط السرخسي * ولو قال انرضنا فلان
الف درهم او استودعنا او اعارنا او غصبنا منه لزمه جميع المال ولا يصدق على انه اراد به غيره معه
ولو قال غصبت ومعني فلان مائة درهم لزمه النصف بخلاف ما لو قال ومعني فلان جالس
كذا في المحيط * لو اقر انه قطع يد فلان هو و فلان عمداً او جحداً فلان ذلك وادعى الطالب انه المقر
وحده لم يلزمه شيء في القياس ولكنه اندع القياس ونجعل عليه نصف ارش اليد كذا في الحاوي *
لو مات رجل وترك اخوين واقرا احد هما باخ وانكر الاخر فان المقر يعطى الاخ المقر له نصف
ما في يده في قول علماء ثنا كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * ولو قال ما عندي ارث
من ابي لي ولهذا هو اخي فانكر المقر له بنوة المقر وقال انا ابن الميت او قال لرجل ماتت
اختك وهي زوجتي وتركك هذا المال ميراثي بيني وبينك فقال هو كله لي لانك لست بزوجة
ففي المسئلة الاولى نصف المال للمقر له وفي المسئلة الثانية يأخذ الاخ كل المال عند ابي حنيفة ر ح
وعند ابي يوسف ومحمد ر ح نصف المال كذا في الكافي * المرأة اذا اقرت انها ورثت من
الزوج ثم اقرت لاخ الزوج فقال الاخ انا اخ وانت لست بامرأته فالمال كله للاخ في قول محمد
وزفر ر ح وقال ابو يوسف ر ح للبرأة الربع والباقي للاخ كذا في الفتاوى الصغرى * كتب بن سماعه
الى محمد ر ح في رجل قال لرجلين لكما علي الف درهم من ثمن عبد بعثنا به جميعاً فصدقه

بالثلثين ثلثة اسباع مافي يده وثلثي سبعة كذا في محيط السرخسي * كيس في يد رجل فيه الف درهم .
 اقرانه بينه وبين فلان نصفان ودفع النصف اليه ثم اقران الكيس بينه وبين رجل آخر نصفان فهذا على
 وجهين اما ان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي او بغير قضاء القاضي ففي الوجه الاول
 يدفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وهو ربع الكيس وفي الوجه الثاني يدفع اليه النصف الذي في يده
 وهذا كله قول علمائنا الثلاثة رح ولولم يقرلثاني بالنصف ولكن اقرله بالثلث وقال الكيس بيني وبينك
 وبين الاول اثلاثا وكذبه الثاني بالاول فان كان دفع للاول بقضاء فانه يدفع الى الثاني نصف ما في يده
 وان كان الدفع الى الاول لا بقضاء يدفع الى الثاني ثلث جميع المال وان كان دفع النصف الى الاول
 بغير قضاء والثالث الى الثاني بقضاء ثم اقر الآخران شريكهم بالربع وكذبه الاول والثاني بالثالث وكذبه
 الثالث بالاولين فانه يدفع الى الثالث سدس جميع المال والثالث سدسه وان كان دفع الاولين
 بغير قضاء يدفع السدس الذي في يده الى الثالث ويغرم له نصف السدس من ماله حتى يكون له ربع
 الكيس ولو دفع الى الاول النصف بقضاء والربع الى الثاني بقضاء ثم اقرلثالث يدفع اليه نصف
 ما بقي في يده وهو الثمن ولو دفع النصف الى الاول بقضاء والربع الى الثاني بغير قضاء ثم اقرلثالث
 يدفع الى الثالث سدس الكيس ويبقى له نصف السدس ولو دفع النصف الى الاول بغير قضاء
 والثلث الى الثاني بقضاء ثم اقرلثالث وصدقه الاول بالثالث وكذبه بالثاني والثالث صدقه بالاول
 وكذبه بالثاني والثاني كذبه بهما فان الثالث يأخذ من المقر نصف ما في يده فيضمه الى ما في يد
 الاول فيقسمانه نصفين في قياس قول ابي يوسف رح وقال محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح
 يأخذ منه ثلث ما في يده ثم يصنع كما قال ابو يوسف رح ولو كان دفع الثلث الى الثاني بغير قضاء
 ايضا ثم اقرلثالث والمسئلة بحالها ذكر في الكتاب ان الثالث يأخذ من المقر ثمن جميع المال وهو
 ثلثة ارباع ما في يده فيضمه الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وذكر ابو بكر الجصاص من ابي سعيد
 البردعي رح انه قال هذا قول ابي يوسف رح اما على قياس قول محمد رح يأخذ منه عشر
 جميع المال وهو ثلثة اخماس ما في يده ويضمه الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين واذا دفع المقر
 النصف الى الاول بغير قضاء ثم اقرلثاني والثالث معا وصدقه الاول في الثالث وكذبه في الثاني
 اخذ الثالث ربع ما في يد المقر فيضم الى ما في يد الاول فيقسمانه نصفين وهذا قول ابي يوسف رح

وان مات قبل ان يرد فهو بري كذا في الحاوي * واذا اقر الطالب ان فلانا قد برئ اليّ ممالي عليه فهذا اقرار بالقبض كذا في المبسوط * ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لاعن الدين كذا في المحيط * وان اقر انه لاحد له قبل فلان فله ان يدعي سرقة فيها قطع وان قال لا ارش لي قبل فلان فليس له ان يدعي دية خطأ ولا صلحا ولا كتمالة بدية ولو قال لاجراحتي قبل فلان يتناول جراحة الخطاء والعمد جميعا ولا يتناول القتل كذا في محيط السرخسي * واذا اقر انه لا قصاص له قبل فلان فله ان يدعي الخطاء والحد ولو اقر انه لاجراحتي له خطأ قبل فلان فله ان يدعي العمد كان فيه قصاص او لم يكن كذا في المبسوط * وان اقر انه لادم له قبل فلان فليس له ان يدعي دم عمد ولا خطأ وله ان يدعي مادون الدم كذا في الحاوي * ولو اقر انه لاحق له قبل فلان ثم ادعى قبله حد قذف او سرقة لم تقبل بينته على ذلك الا ان يشهد وانه فعل ذلك بعد البراءة كذا في المبسوط * ولو قال له انه بري من قذفه اياي ثم طلب بعده فله ذلك ولو قال هو بري من السرقة التي ادعت قبله لاضمان عليه ولا قطع كذا في محيط السرخسي * واذا قال الرجل لاحق لي على فلان فيما اعلم ثم اقام البينة ان له عليه حقا مسمى قبلت بينته وليست هذه البراءة بشيء وكذلك لو قال في علمي او في يقيني او في ظني او في رأيي او فيما رى او فيما اظن او فيما احسب او في حسابي او في كتابي ولو قال قد علمت انه لاحق لي على فلان او استيقنت لم اقبل منه بينته كذا في الحاوي * ولو قال لست من فلان في شيء ثم اقام البينة على مال له قبل هذا القول قبلت بينته وهذا القول باطل وكذلك لو قال برئت من فلان او قال بري فلان مني لم يكن هذا براءة من حق لواحد منهما قبل صاحبه كذا في المبسوط * ولو قال لست من الدار التي في بده في شيء لم تقبل دعواه كذا في محيط السرخسي * ولو قال انا بري من هذه الدار ثم ادعاه واقام البينة لم تقبل بينته الا ان يدعي حقا حادنا بعد البراءة فتقبل بينته عليه كذا في المحيط * ولو قال خرجت من هذه الدار لم يكن اقرارا بشيء وان قال قد خرجت منها على مائة درهم او بمائة درهم وقبضتها كان اقرارا بانه لاحق له فيها وعلى هذا الحيوان والعروض والدين فان انكر ذلك وقال هي لي وقد اخذت مني مائة درهم غصبا حلف على ذلك ويسترد المائة اذا حلف ويكون المقر على خصومة كذا في المبسوط * ولو قال انا بري من هذا العبد ثم ادعاه واقام البينة لم تقبل وكذا اذا قال خرجت من هذا العبد او قال خرج هذا العبد من ملكي

احد هـا وقال الآخري عليك خمس مائة درهم قرضا اقرضتكها لا شركة لاحد معي فيه فقال محمدر ح اما في قياس قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينبغي ان لا يقبض واحد منهما شيئا الا شاركه الآخر و اما في قولي فما قبضه احدهما لا يشارك الآخري فيه اذا كذبه ان يكون شريكا فيه رجل قال لرجلين غصبت من ابيكما الف درهم ولا وارث له غير كما نصدقته احدهما في ذلك وقال الآخر لي عليك خمس مائة درهم قرضا اقرضتكها ولم تغصب من ابي شيئا قال محمدر ح لا يأخذ واحد منهما شيئا الا شاركه اخوه فيه كذا في المحيط * الباب الرابع عشر فيما يكون اقرارا بالابراء وما لا يكون وفي الابراء صريحا اذا اقر الرجل انه لاحق له فيه قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال وما ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص و حد القذف وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة او وجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وارش الجنابة وما هو عين مضمونة كالغصب او امانة كالوديعة والعارية والاجارة ولو قال لاحق لي على فلان فانه يتناول المضمون ولا يتناول الامانة ولو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون هكذا في المحيط * قال هو بري من مالي عليه يتناول الديون واذا قال من مالي عنده يتناول ما اصله امانة ولا يتناول ما اصله غصب او مضمون واذا قال بري من مالي قبله بري من الضمان والامانة فان ادعى الطالب بعد ذلك عليه حق لم تقبل بينته عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة او يوقتوا وقتا بعدها هكذا في محيط السر حسي * وان لم يؤرخ بل ابهم الدعوى ابهما ما في القياس ان تسمع دعواه وفي الاستحسان لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو قال لاديين لي على احد ثم ادعى على رجل ديننا صح وفي نوادر بن رستم عن محمدر ح لو قال كل من لي عليه دين فهو بري منه لا يبرأ غرماؤه من ديونه الا ان يتصد احدا بعينه فيقول هذا بري بمالي عليه او قبيلة فلان وهم يخصون وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح كذا في محيط السر حسي * ولو اقران فلانا قد بري من حقه قبله ثم قال انه بري من بعض حقه لا يصدق على ذاك وكذلك لو قال هو بري من الذي قبله او من مالي قبله او من ديني عليه او من حقي عليه ولكن يدخل في البراءة من الحقوق الكفالة والجنابة انتهى فيه قودا وارش لان ذلك من حقوقه كذا في المبسوط * ولو قال الطالب قد برئت من ديني على فلان او هو في حل ممالي عليه كانت هذه براءة للمطلوب وكذلك لو قال وهبت الذي لي عليه من مالي فهو بري من ذلك فان كان حاضرا فقال لا قبل الهبة او غائبا فبلغه فقال لا قبل فالمال عليه

هذه الالف لك ورثتها من اخيك وقال المقر له هي لهذا الرجل الآ خر ورثتها عن اخيه قال تدفع الالف الى المقر له الآ خر اذا كان الكلام موصولا كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في الاقرار بالثلجئة اذا اقر الرجل ان لفلان عليه الف درهم تلجئة فقال الطالب بل هو حق فان كان المقر له لم يقر بانه تلجئة فالمال لازم على المقر الا ان يصدقه المقر له بذلك فحينئذ لم يلزمه شيء وكذلك لو قال اشهدوا ان لفلان علي الف درهم زورا باطلا وكذبا فقال فلان صدق في جميع ما قاله لم يلزمه شيء فان قال صدق في المال وكذب في قوله زورا وباطلا وكذبا فقال فلان صدق في جميع ما قاله باع دارة من فلان بالف درهم تلجئة ازم المقر البيع اذا كذبه في قوله تلجئة وان صدقه في جميع ما قال فهو باطل وان قال صدق فهو باطل ايضا لان مطلقة التصديق ينصرف الى تصديق جميع ما اقر به اذا لم يخص منه شيئا هكذا في المبسوط * اذا قال الرجل لا خرا لاحق لي عليك فاشهد لي عليك بالف درهم فقال الآ خر نعم لاحق لك علي ثم اشهد له بالف درهم والشهود يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسع للشهود ان يشهدوا عليه ولو قال اشهد لي عليك بالف علي انها باطل او علي انك بري فتعل لم يكن عليه منها شيء كذا في المحيط * واذا قال الرجل للمرأة اني اريد ان اشهد ان اتزوجك بالف درهم تزوجا باطلا وتلجئة وقالت المرأة نعم افعلى هذا الوجه وحضر الشهود وهذه المقالة ثم اشهد انه قد تزوجها بالف درهم ورضيت بذلك فالتكاح جائز وكذلك الطلاق والعناق على مال وغير مال والخلع والمال واجب فيما يسمى فيه المال واما الكتابة على هذا الوجه باطلة بمنزلة البيع كذا في الحاوي * ولو قال لامرأة اني امهرك الف درهم في السر واطهر في العلانية الفين واشهد على ذلك فالمهر لها الف درهم ولو تواضعا على ان المهر في السر الف درهم وانما يظهر ان ان العقد بما تدبره سمعة ففعلا ذلك فلهما مهر مثلها ولو كان هذا في البيع في الالف ومائة دينار في القياس البيع باطل وفي الاستحسان البيع صحيح ولو كان هذا في الالف والالفين في البيع فقال ابو يوسف رح فيما اعلم عند ابي حنيفة رح البيع بالفين وهكذا رواه المعلى عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رح وروى عن محمد رح في املائه عن ابي حنيفة رح البيع صحيح بالف درهم وهو قولهما كذا في المبسوط * الباب السادس عشر في الاقرار بالنكاح والطلاق والرق رجل اقر انه تزوج فلانة بالف درهم في صحة او مرض ثم جمحة وصدقته في حيوته او بعد موته فهو جائز ولها الميراث والمهر الا ان يكون فيه فضل على مهر مثلها فيبطل الفضل اذا كان في المرض ولو اقرت المرأة في صحة او مرض

او قال عن يدي ثم ادعاه واقام البيعة لم تقبل كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لك فقال هو ليس لي ثم قال بل هو لي لم يكن له وكذلك لو اقام البيعة عليه لم تقبل بينته كذا في المبسوط * قال لفلان علي الف فقال فلان مالي عليك شيء يرتد اقراره فان اعاد الاقرار فقال المقر له اجل يلزمه كذا في محيط السرخسي * لو اقران هذه التجارية لفلان غصبها اياه فقال فلان ليست هذه لي بطل اقراره فان اعاد الاقرار فادعاه المقر له دفعت اليه كذا في المبسوط * ذكر بشر بن ولید عن ابي يوسف ر ح رجل قال لرجل ابرأ منك ممالي عليك فقال الرجل مجيبا له ان لك علي الف درهم فقال الاول صدقت تلزمه الالف قيا ساو ببرأ منها استحسانا كذا في محيط السرخسي * رجل جاء بشاهدین علی رجل بالف درهم وجاء المطلوب بشاهدين بالبراءة عن الف درهم فان كان المال مؤرخا والبراءة كذلك فان كان تاريخ البراءة بعد تاريخ المال يقضى بالبراءة وان كان تاريخ صك المال بعد تاريخ البراءة يتضى بالمال وان لم يكن احد منهما مؤرخا يعمل بالبراءة وكذلك لو كان تاريخهما سواء وان كان صك المال مؤرخا والبراءة غير مؤرخة او على العكس يؤمر بالبراءة ولو كان لرجل علی رجل صك كل صك بالف وتاريخ الصكين مختلف وفي يد المطلوب براءة من الف درهم في صك وبراءة عن خمسمائة في صك فقال له المطلوب كان لك علي الف درهم وقد اخذتني الناء وخمسمائة وقال الطالب كان لي عليك الثمان ولم اقض منك شيئا فان المطلوب ببرأ من الف وخمس مائة ويرجع الطالب بخمسمائة تمام الالفين كذا في فتاوى قاضيان * ومما يتصل بذلك قال محمد ر ح في الجامع دار في يدي رجل انرو قال هذه الدار لفلان لاحق لي فيها فقال المقر له ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لفلان يريد به رجلا ثالثا وصدقه الثالث في ذلك فان القاضي يقضي بالدار الثالث هذا اذا قال المقر له الاول ولكنها لفلان موصولا بقوله ما كانت هذه الدار لي قط واما اذا قال ذلك مفصلا فلا كذا في المحيط * رجل اقر له انسان بالدين فاقر المقر له ان الدين لفلان وصدقه فلان صح ويكون حق القبض للاول دون الثاني ولو ادعى الى الثاني برئ كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الالف النية لي علي فلان هي لفلان وليست لي فقال فلان ماهي لي علي فلان لا يبرأ من عليه المال ولو قال المقر له مالي علي فلان شئ برئ منه كذا في محيط السرخسي * هشام عن محمد ر ح رجل في يده الف درهم قال لرجل هذه الالف

الطلاق عليها وان كذبه في الاسناد فعدتها من وقت اقرار الزوج به كذا في المبسوط * لو اقر بعد لدخول انه كان طلقها قبل ان يدخل بها وقد سمي لها مهر فان الطلاق واقع ولها نصف المسمى باقراره بالطلاق قبل الدخول ومهر المثل بالدخول بعد الطلاق كذا في المحيط * امرأة اقرت ان فلانا وطئها بنكاح او ملك وهو يجهل ثم تزوجت ابن الرجل او اباه لا يفرق بينهما وكذلك لو ادعت ان زوجها طلقها ثلثا وهو يقول طلقك واحدة ثم تزوجها قبل التزويج بغيره جاز وكذلك لو اقرت انها ارضعت صبيا ثم كبر فتزوجها او تزوج ابنتها لم يفرق وينبغي له ان لا يقرب واحدة منهما وكل اقرار يكون من المرأة في مثل هذا الم ينقض النكاح وان كان من قبل الزوج فادعى ان هذه اخذت لايه وامه وثبت على ذلك ثم تزوجها ففرقت بينهما والزعم نصف المهر كذا في محيط السرخسي * لو اقر انه كان طلقها ثلثا ثم تزوجها قبل ان تنكح زوجها بغيره وقالت هي ما طلقني او تزوجت غيرك ودخل بي فانه يفرق بينهما وعليه نصف المهر لها قبل الدخول وكله ونفقة العدة بعد الدخول كذا في المبسوط * لو ان المجهولة اقرت انها ابنة اب زوجها وصدها ابو الزوج وكذبها الزوج فالتعاضى يفرق بينهما ولو ان اخنتين معروفتين انهما اختان وهما توأمان تزوج رجل احدهما فاقرت الاخرى انها ابنة اب زوجها وصدها المقر له بذلك وكذبها اختها وزوج اختها فالتعاضى يفرق بين اختها وبين الزوج كذا في المحيط * رجل له امه اقرانه وطئها فاشتراها ابوه او ابنه لم يحل له ان يتربها وكذلك لو اقر بذلك بعد ما وطئها الاب او الابن يصدق ان كان مأموما عليه استحسانا ولو اقرانه وطئها في ملكه ثم اعتقها فتزوجها ابنه لا يصدق الاب ويجوز النكاح تياما ويفرق بينهما استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا اقرت المرأة انها امه فلان ولا تعرف حالها في الرق والحرية فانه يصح اقرارها وتصير امه للمقر له يصنع بها ما يصنع بامه ظاهرة يدل على ان المقر له وان علم انها كاذبة في اقرارها انها تصير امه له يسترقها ويستخدمها ويستغفر شها ومشاخنا قالوا الاصح ان يقسم فيقال اني املك التصرف فيما اذا علم انها صادقة فيما تقول اما اذا علم انها كاذبة لا يحل له التصرف وكذلك الرجل اذا كان مجهول الحال في الرق والحرية اذا اقر بالرق لانسان وصده المقر له في اقراره فانه يصح اقراره وكذلك صبي او صبية يعقل ويتكلم ان اقر بالرق لغيره صح اقراره وصار عبدا وامه للمقر له اذا صدقه في اقراره والجواب في اللقيط كالجواب في مجهول الحال في الرق والحرية وهذا اذا لم يعرف حرته بنوع دليل فاما اذا عرف حرته بدليل بان عرف

بأنها تزوجت فلانا بكذا ثم جحدته فان صدقها الزوج في حيوتها ثبت النكاح وان صدقها بعد موتها لم يثبت النكاح في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ميراث للزوج منها وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يثبت النكاح كذا في المبسوط * ولو قال تزوجت فلانة وقلت ان شاء الله فهذا ليس لها باقرار بالنكاح بل هو انكار له حتى لو قالت هي ما قال ان شاء الله كان القول قول الزوج وكذلك ان قالت هي ذلك وكذلك الطلاق والعاق بان قال طلقتك وقلت ان شاء الله او اعتنقت وقلت ان شاء الله ولو قال لها ألم اتزوجك امس او ليس اتزوجك امس او ما تزوجتك امس فقالت بلى فهذا اقرار منها بالنكاح بناء على ان كلمة الاستفهام اذا دخلت على النفي كانت بمعنى الانبات فصاركاته قال لها تزوجتك فقالت بلى كذا في المحيط * ولو قال ليس قد طلقتك امس فقالت بلى فهو اقرار بالطلاق كذا في محيط السر خسي * ولو قال لها تزوجتك امس فقالت لا ثم قالت بلى فقال الزوج لا لزومه النكاح ولو قال لها ألم اطلقك امس أما طلقتك امس فهذا اقرار منه بالنكاح والطلاق جميعا ولو قال هل طلقتك امس فهذا اقرار بالنكاح وليس باقرار بالطلاق كذا في المحيط * امرأة قالت لرجل طلقني فهذا اقرار بالنكاح وكذلك لو قالت اخلعني بالف درهم وكذلك لو قالت طلقني اس بالف درهم او قالت خالعتني امس بالف درهم او افرانت مني مظاهر او مؤل كذا في المبسوط * ولو قال لها انا منك مؤل او مظاهر كان اقرارا بالنكاح ولو قال انت علي كظهر امي لم يكن اقرارا كذا في الحاوي * ولو قال الرجل اخلعني مني بمال كان هذا اقرارا منه انه تزوجها كذا في المبسوط * لو قالت المرأة طلقني فقال الرجل اختاري او قال لها امركِ بيدكِ في الطلاق ولم يقل في الطلاق فهذا من الرجل اقرار بالنكاح واذا قال هذا الكلام ابتداء وقال في الطلاق كان اقرارا منه بالنكاح واذا لم يقل في الطلاق لا يكون اقرارا بالنكاح كذا في المحيط * ولو قال الرجل لامرأته انت طالق فهو اقرار بالنكاح ولو قال والله لا اقربك لا يكون اقرارا بالنكاح وكذلك لو قال انت علي حرام او بائن او بئنا الا ان يكون قاله في جواب سؤال الطلاق كذا في محيط السر خسي * ولو قال لامرأة حرة هذا ابني منك فقالت نعم فهذا اقرار بالنكاح وكذلك اذا قال لها هذا ابنتا فقالت نعم ولو كانت المرأة التي قال لها هذه المقالة امه لا يكون هذا اقرارا بالنكاح كذا في المحيط * اذا اقرانه طلقها منذ ثلثة اشهر فان كان تزوجها منذ شهر لم يقع عليها شيء وان كان تزوجها منذ اربعة اشهر وقع الطلاق عليها الا انها ان صدقته في الاسناد فعدتها من حين وقع

الابلائين كذا في المحيط* ولو قال لها اذا دخلت الدار واذا كلمت فلانا واصلت الظهر واذا جاء رأس الشهر نازت طالق ثنتين ثم اقرت بالرق ثم وجد الشرط طلقت ثنتين وهاك الزوج رجعتها لان الرجوع عن التعليق لا يصح فلا يمكنه التدارك وانما علق بشرط الرجعة فلو حرمت حرمة غليظة يتضرر بقولها وكذلك لو جعل امرها يدها في تطبيقتين او بيد اجنبي ثم اقرت بالرق لان التوبة بوض لازم لا يقبل الرجوع فلا يمكنه التدارك كذا في التحرير شرح الجامع الكبير* لو علق طلاقها ثنتين بفعلها فاقرت بالرق ثم فعلت ذلك طلقت ثنتين ولم تحرم عليه ولو كان علق بفعل نفسه ففعل بعدما اقرت بالرق حرمت عليه قال في الكا ب سواء كان فعلا له منه بدا ولا بد له منه مثل كلام الاب وصلوة الظهر وما اشبه ذلك كذا في المحيط* لو ان رجلا مجهول الاصل له اولاد وامهات اولاد ومديرون ومكاتبون فاقر بالرق لرجل جاز ذلك في نفسه وماله ولا يصدق على اولاده وامهاتهم ومديريه ومكاتبه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير* في المنتقى عبد قال لرجل انا ابن امك وهذه امي امه لك ولدت في ملكك ولكني حره ولدت الآخرة اقول قوله ولا يكون عبدا له كذا في المحيط* لو ان امرأة مجهولة الحال في يدها ابن صغير من فجور فاقرت انها مة لفلان وان ابنها عبده فهي مصدقة على نفسها وان كان الابن يعبر عن نفسه فقال انا حر كان القول قوله وكذلك رجل وامرأته مجهولان لهما ولد صغير اقر بالرق لرجل على نفسهما وابنهما جاز وان قال نحن مملوكان لفلان وابنا هذا مملوك لفلان آخروا كذبهما مولاهما في الابن والابن عبده معهما كذا في التحرير شرح الجامع الكبير* رجل اعتق عبدا له ثم اقر انه عبد فلان وصدقه فلان بصير رفيقا اذا لم يحكم القاضي بعقده بخلاف ما اذا اقر بعد ما قضى القاضي بعقده لا يصح ولو قال لا خرا انا عبد لك فقال لا ثم قال بلى يكون عبدا له كذا في محيط السرخسي* ولو قال ذواليد لرجل هو عبدك يا فلان فقال لا ثم قال بلى هو عبيدي وجاء بالبينة انه له لم تقبل بينته وكذلك لو اقر ان هذا العبد لفلان ثم جاء بالبينة انه له لم تقبل بينته كذا في المبسوط* وسكوت العبد عند تصرف المولى فيه ينظر ان كان تصرفا يشترك فيه الحر والمملوك كالاجارة والنكاح والخدمة لا يكون اقرارا بالرق وان كان تصرفا يختص به المملوك كالبيع والتسليم والهبة والرهن مع القبض ودفعه بالجناية فالسكوت من الرد عبده يكون اقرارا بالرق وسكوت العبد على سوم البيع لا يكون اقرارا بالرق اما اذا باعه ولم يسام وهو ساكت هل يكون اقرارا بالرق اختلفوا فيه قيل يكون اقرارا وقال

ان ابويه حرا الاصل او تثبت حريته بالشهرة فالقاضي لا يصدق في اقراره ولا يجعله مملوكا للمقر له
وكذلك اذا كان القاضي قضى عليه يحكم من احكام الاحرار بان جنى او جنى عليه وقضى
القاضي بارش الاحرار لا يصدق في اقراره بالرق وكذلك اذا عرف كونه معتق رجل فاقرب بالرق
لا انسان لا يصح اقراره فان اقر المعتقد بذلك وصدقه اجزت اقراره هكذا في المحيط * رجل تزوج
امراة لا يعرف احره ام امه فالتكاح جائز بناء على ظاهر حريتها ولو ولدت اولاد انما اقرت
بالرق لرجل وصدقها المقر له وجمد الزوج صدق في حقها حتى صارت امة له ومالهاله ولا يصدق
في حق الزوج حتى لا يبطل النكاح لعدم الاذن من المولى وليس للمقر له ان يمنعها من زوجها
وله ان يمنع المقر له من استخدا امها كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * فان اعطاها الزوج المهر
قبل اقرارها برئ وبعد اقرارها لا يبرأ وما ولدت قبله او بعده لاقبل من ستة اشهر فهو حر فان ولدت
لاكثر فعند ابي يوسف رح هو عبد خلا فالمحمد رح وطلقتها ثنتان وعدتها حيضتان بالاجماع
فان كان طلقها قبل اقرارها ثنتين يملك الرجعة وله عليها الثالثة فان اعتتها المقر له فلا خيار لها
وان كان الزوج آلى منها فاقرت بالرق قبل ان ينقضي شهران فايلا وهاشهران وان اقرت بعد
انقضاء شهرين فايلا وها اربعة اشهر كذا في محيط السرخسي * وان جنى عليها فارس الامه للمقر له
وان جنت خير المقر له بين الدفع والفداء كذا في الكافي * لو طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم
باقرارها يملك عليها الرجعة ولو علم لا يملك وهو الصحيح وكذلك لو وكل رجلا بان يطلقها
ثنتين ثم اقرت بالرق فعلم الزوج ولم يعزل الوكيل حتى طلقها ثنتين بانته منه وان لم يعلم
او علم ولم يقدر على عزل الوكيل يملك مراجعتها كذا في محيط السرخسي * لو طلقها الزوج
واحدة فمضت من عدتها حيضة ثم اقرت بالرق كانت عدتها حيضتان ولو اقرت بالرق بعد ما حاضت
حيضتين كانت عدتها ثلث حيض وان الزوج آلى منها فمضى شهر ثم آلى منها فمضى شهر ثم اقرت
بالرق فمدة الايلاء الاول اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهر من وقت الاقرار
تطلق بالايلاء الثاني وسبق مدة الايلاء الثاني مدة الايلاء الاول وكذلك لو آلى منها ثم قال
اذا مضى شهران فوالله لا افر بك فلما مضى شهران اقرت بالرق كانت مدة الايلاء الاول
اربعة اشهر ومدة الايلاء الثاني شهران فاذا مضى شهران بعد الاقرار بانته بنطليقتين يحكم
الايلائين

في الصورة الاولى وللعتق في الصورة الثانية ولأنا بتأمن الغير ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء نحو الاخ والعم
والخال ومن اشبههم وتفسير صحة الاقرار بمن ذكرنا اعتبار الاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم
غيرهما حتى انه اذا اقر بالابن مثلاً فالابن المقر له يرث مع سائر ورثة المقر وان جحد سائر الورثة نسبة
ويرث ايضا من اب المقر وهو جحد المقر له وان جحد الجد نسبة وتفسير عدم صحة الاقرار بمن ذكرنا
عدم اعتبار اقراره فيما يلزم غير المقر والمقر له من الحقوق اما فيما يلزمها من الحقوق فافتراره صحيح
معتبر حتى ان من اقر مثلاً باخ ولده ورثته سواء يجحدون اخوته فمات المقر لا يرثه الاخ مع سائر
ورثته وكذلك لا يرث من اب المقر اذا كان الاب يجحد نسبة اما يستحق النفقة على المقر حال
حيوته واقرار المرأة بصح بثلاثة بالولد والزوج والمولى ولا يصح بالابن قال بعض مشائخنا راج ما ذكر
ان اقرار المرأة بالابن لا يصح محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فاما اذا لم يكن لها زوج
معروف فينبغي ان يصح اقرارها كذا في المحيط * رجل ملك عبدا في صحته واقرب في مرضه انه
ابنه ومثله يولد لمثله وليس له نسب معروف فهو ابنه ويعتق ويرثه ولا يسعى في شيء وان لم يكن
له مال غيره وكان عليه دين محيط بقيمته وكذلك اذا ملك معه امه وقد ملكها في حالة الصحة
لا سعاية على الام هذا اذا ملك العبد وحده او مع امه في حالة الصحة فاذا ملك العبد في مرضه
واقرب بنفسه ثبتت نسبة ايضا وعتق عليه كذا في الذخيرة * فان لم يكن للمريض مال آخر يخرج
العبد من ثلثه يجب عليه السعاية ثم في اي قدر يسعى ذكر ان علي قول ابي حنيفة راج يسعى في
ثلثي قيمته وعندهما يسعى في جديع قيمته الا قدر ما يخصه من الميراث فان ذلك يطرح عنه وان كان
للمريض مال يخرج العبد من ثلث ماله فعلى قولي ما يرث العبد منه ويسعى في قيمته الا قدر ما يصيبه
من الميراث وعلي قول ابي حنيفة راج يرث ولا يسعى في شيء من قيمته واما التجارية فانما تعتق
بموته ولا سعاية عليها وان ملكها في حالة المرض عندهم كذا في المحيط * عبد صغير لا يعبر عن نفسه
بين اثنين اشترياه فقال احدهما هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او قال ابنا فان ذكر موصولا
يثبت نسبة من المقر صدقه شريكه او كذبه وان فصل بان قال ابني وسكت ثم قال وابنك نفذ على المقر
ولو قال وابنك وسكت ثم قال ابني فان صدقه شريكه ثبتت نسبة من الشريك وان كذبه شريكه
لم يثبت نسبة من الشريك وهل يثبت من المقر عند ابي حنيفة راج لا يثبت وعندهما يثبت وان قال
المقر له بعد مقالة المقر فيما اذا فصل هو ابني وابنك او قال ابنك وابني او ابنا يثبت نسبة منه لان

المأخرون من اصحابنا لا يكون اقرار بالرق كذا في محيط السرخسي * لو ان رجلا دعى على امة انها امته وادعت الامة انه عبدها ولا يعرف اصلهما وليس واحد منهما في يد صاحبه وصدق كل واحد منهما صاحبه في دعواه معاذلك باطل وان كان اقرارا حيا قبل الآخر فالذي اقرار خيرا مملوك الاول اذا صدقه ثانيا فان صدقه المقتول في ذلك كان عبدا له وان لم يصدقه ولم يكذبه لم يكن واحد منهما مملوكا الآخر كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * اذا قال اعتقني فهو اقرار بالرق وكذلك اذا قال اعتقني امس وكذلك قوله هل اعتقني اقرار بالرق كذا في المحيط * قال محمد بن حريز لا يعرف له نسب وله ابن حر فاشترى المجهول عبدا واعتقه ثم اقرار بالرق لانسان وصدقه المقتول وجمد المعتق صح اقراره في حق نفسه حتى صار رقينا للمقتول ولا يصح اقراره في حق المعتق حتى لا يبطل عتقه فلو مات المعتق وترك مالا فماله لمولى المعتق وهو المقتول ان لم يكن له عصبه فان كان للميت عصبه نحو الابن والاخ والعم فهو لآء احق بالميراث من المقتول وان لم يكن للميت الابنة فلها النصف والباقي للمعتق بالولاء ثم يصير المقتول باقراره ولوم يمت المعتق لكنه جنى جناية بسعى فيها ولا يعقلها احد واختلف المشائخ راجح انه بسعى في قيمته او في دية المقتول قال بعضهم في قيمته وقال بعضهم بسعى في الدية قال الصدر الشهيد راجح وهو الاصح واليه مال الكرخي حكى عنه الجصاص كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * وان جنى عليه فهو كالجناية على المملوك كذا في محيط السرخسي * ولو ان المقتول بالرق اعتق المقتول مات المعتق الاول فماله للمقتول وكذا لو كان للمقتول ابن حر لان الاب اذا كان حيا لاق للابن في تركه معتقه فلو مات المقتول اولاد وترك ابنا حرا ثم مات المعتق الاول ولم يترك عصبه فميراثه لابن المقتول للمقتول وكذا لو كان له عصبه سوى الابن كان المال له كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الباب السابع عشر في الاقرار بالنسب وامية الولد والعنق والكتابة والتدبير يصح اقرار الرجل بالولد بشرط ان يكون المقتول بحال يولد لمثله وان لا يكون المقتول ثابت النسب من غيره وان يصدق المقتول المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالولد اذا كان المقر يولد لمثله وان لا يكون المقر ثابت النسب من غيره وان يصدق المقتول المقر في اقراره اذا كان له عبارة صحيحة وبالمرأة اذا صدقته وكانت خالية عن زوج ومدة وان لا يكون تحت المقر اختها ولا ربع سواها وبالمولى بان اقرار هذا العبد معتق او اقرار هذا معتق اذا صدقه المقتول وان لا يكون للمعتق

الاصل كذا في شرح الزيادات للعتابي * استولد هائم اقرانها الغلان زوجها منه وصدقته فهي والغلام مملوك للمقرله ولا يلتفت الى تكذيب الغلام اذا بلغ وكذلك اذا لم يقل شيئا حتى ماتت فان كذبت الجارية لم يصدق ويقضى عليه بقيمتها للمقرله ولا يقضى بالعقروا ان ماتت قبل التصديق والتكذيب صدق ويكون الابن عبد للمقرله ولو انكرت وماتت قبل الحكم بشيء لا يقضى بشيء حتى يكبر الغلام فاذا كبر فالقول له ولو كانت الام حبة والغلام يعبر عن نفسه فصدقته وكذبه الغلام او على عكسه عتق الغلام والام ام ولد للمقر ويضمن قيمتها كذا في محيط السرخسي * قال محمد ر ح رجل له عبد ولعبد ابن ولا ابن عبده ابنان ولداني بطنين وكلهم يولد مثلهم لمثل المولى فقال المولى في صحته احدهم ولدي يؤمر بالبيان ما دام حيا فني ايهم بين يثبت نسبه منه وعتق ما بعده وان ماتت قبل البيان فالعبد يسعى في ثلثة ارباع قيمته وابنه في ثلثي قيمته وكل واحد من الاصغرين في ربع قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * رجل له عبد ولعبد ابنان ولداني بطنين مختلفين والكل ابن ابن فهم خمسة وكل واحد منهم يولد مثله للمولى فقال المولى في صحته احدهم ولاء ولدي ثم مات المولى قبل البيان فانه يعتق من الاول خمسة ويسعى في اربعة اخماسه واما الاوسطان يعتق من كل واحد منهما ربعة ويسعى في ثلثة ارباعه واما الاصغر ان يعتق من كل واحد منهما ثلثاه كذا في المحيط * (٢) ولو كان العبيد سبعة بان كان لكل واحد من الاصغرين ابن فقال احدهم ولدي فعندهما وهو الاصح على قول ابي حنيفة ر ح يعتق من الاول سبعة ويسعى في ستة اسباع قيمته ويعتق من كل واحد من ابنيه سدسه ويسعى في خمسة اسداس قيمته ويعتق من كل واحد من ابني الابنين خمسة ويسعى في اربعة اخماسه ويعتق من كل واحد من الاصغرين خمسة اثمانه ويسعى في ثلثة اثمان قيمته كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * عبد بين رجلين قال احدهما لصاحبه اعتقناه او قال اعتقته انا وانت او قال اعتقته انت وانا وصدقته صاحبه في ذلك كله عتق العبد عنهما وصار مولى لهما وان كذبه صاحبه عتق على المقر باقراره وصار كعبد مشترك بين اثنين اعتقه احدهما فيكون للشريك خيار ثلثة عند ابي حنيفة ر ح واما عند ما يتعين الضمان ان كان المقر موسرا والسعاية ان كان معسرا ولاء نصيب المقر له ولاء نصيب شريكة موقوف فان عاد الى التصديق رد ما اخذ من الضمان والسعاية وبثبت الولاء منه

(٢) هذا وجدني جميع الكتب الحاشرة عند التصحيح والظاهر ان ما عند الصاحبين سقط من البين •

هذا منه تصديق وافرار وان قال المقر له هو ابنك دوني او ابنك وسكت ثم قال ابني لم يثبت
نسبه منه فلا يثبت من واحد منهما عند ابي حنيفة ر ح كذا في شرح الزيادات للعتابي * وان كان
كبيرا او صغيرا يعبر عن نفسه فان كان مقرا بالرق لهما فهو والذي لا يعبر عن نفسه سواء وان لم يقر
بارق لهما يرجع في ذلك الى قوله فان اقرانه ابن المقر فهو ابن المقر وان اقرانه ابن المقر له فهو
ابن المقر له ان صدقه المقر له وان انكر نسبه منهما لم يثبت نسبه من واحد منهما كذا في المحيط *

جارية بين رجلين جاءت بولد فقال احدهما هو ابني وابنك او ابنك وابني او ابنتا فان صدقه
شريكه يثبت نسبه من المقر وصارت الجارية ام ولده تبعا للنسب ويضمن نصف قيمتها للشريك
موسرا كان او معسرا ولا يضمن قيمة الولد ونصف العقر بنصف العقر فصا ص وان كذبه شريكه
فالجواب كذلك الا ان ههنا يجب للشريك على المستولد نصف العقر ولم يجب للمستولد على
شريكه نصف العقر كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجلان اشتريا غلاما من السوق وكان عبدا
لرجل ولد عنده فقال احدهما لصاحبه هذا ابني وابنك او قال هو ابنك وابني او قال هو ابنتا
جميعا فقال صاحبه صدقت او قال كذبت فهو ابن المقر ولا يرجع فيه الى قول الغلام وان كان يعبر
عن نفسه فبعد ذلك ان صدقه شريكه فلا ضمان عليه في الولد اصلا وان كذبه كان حكم الولد كحكم
عبد بين اثنين اعنته احدهما وان قال الشريك هو ابنك دوني فعلى قول ابي حنيفة ر ح لا يضمن
المقر لشريكه شيئا ولكن يسعى المعتق له في قيمته وعندهما يضمن المقر ان كان موسرا كذا في المحيط * رجلان
اشتريا عبدا فادعاه احدهما ثم شهد على صاحبه انه كان اعنته قبل ان يدعيه وصدقه صاحبه سقط
الضمان عن المقر تصديق صاحبه كذا في شرح الزيادات للعتابي * جارية بين رجلين ادعى احدهما
انها ام ولده وقال شريكه كنت اعنتها قبل ان تقر بهذا وكذبه المقر فالجارية ام ولد للمقر وضمن
المقر لشريكه بنصف قيمتها كذا في المحيط * جارية بين رجلين ولدت في ملكهما فادعى احدهما
الولد والآخر الام معا واقرانه كان اعنتها ثبت نسب الولد من مدعى الولد وامه ام ولد لان
دعوة الولد دعوة الاستيلاء فيستند الى اول العلوق ودعوة الام دعوة تحرير فيقتصر على وقت
الدعوة فكان السابق اولي ويضمن لشريكه نصف قيمتها وان زعم الشريك انه لا ضمان له حيث
زعم انها بنته او معتقته ويضمن نصف مقرها لقراره بالوطى ولا يضمن من قيمة الولد شيئا بعلوقه حرام
الاصل

فيما قال سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر واما اذا كذبت الجارية المقر فيما قال سعت في ثلثي قيمتها في ظاهر الرواية وان مات المنكر فان صدقت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في جميع قيمتها وان كذبت الجارية المقر فيما اقر فانها تسعى للمقر في نصف قيمتها وذاك قيمة حصته ولم تسع في غير ذلك واما اذا ماتا جميعا احدهما قبل الآخر فان مات المقر اولاً ثم المنكر والجارية صدقت المقر فيما اقر فحكم المسئلة قبل موت المنكر ان يعتق ثلث النصف الذي هو حصته المقر ويلزمها السعاية في ثلثي ذلك النصف وان مات المنكر بعد ذلك وجب عليها السعاية في نصيب المنكر للمقر وان اوجبت السعاية في نصيب المنكر للمقر صار ذاك تركه للمقر وازداد تركه للمقر وازداد تركه للمقر وازداد الثلث فيسلم لها ثلث جميع الرقبة وتسعى في ثلثي جميع الرقبة وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فكذلك الجواب تسعى في ثلثي قيمتها وان مات المنكر اولاً ثم المقر والجارية صدقت المقر فيما اقر مشائخنا راجح ذكروا انه يلزمها السعاية في كل قيمتها وان كانت الجارية كذبت المقر فيما اقر فنقول ذكر محمد راجح هذه المسئلة قبل موت المقر ان يلزمها السعاية في نصيب المقر لا غير ولم يذكر حكمها بعد موت المقر ومشائخنا راجح ذكروا انه يلزمها السعاية في كل قيمتها لانه لزمها السعاية في كل القيمة قبل موت المقر فلا يتغير بموت المقر بعد ذلك هذا كله بيان مذهب ابي حنيفة راجح واما بيان مذهب ابي يوسف ومحمد راجح نصير كلهما مدبرة باقرار المقر فبعد ذلك ان صدق الشريك المقر فهي مدبرة بينهما ولا ضمان على المقر وان كذبه ضمن المقر نصف قيمتها للشريك موسراً كان او معسراً ويكون نصفها مدبرة للمقر والنصف الآخر موقوف الى ان يعود الشريك الى تصديق المقر وان عاد صارت مدبرة بينهما وورد الشريك ما اخذ من المقر وان لم يعد حتى مات المقر سعت في ثلثي نصف قيمتها الورثة المقر ليس عليها غير ذلك للحال صدقت الجارية المقر او كذبت وباقى المسئلة بعد هذا على مذهبيهما على حسب ما بينا لابي حنيفة راجح كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في الافرار في البيع والشراء وفي الافرار بالعيب في المبيع لو قال الرجل بعثك عبدي هذا امس فلم تقبل فقال المشتري قد قبلت فالتقول له وكذلك لو قال المشتري اشتريت منك هذا فلم تقبل فقال البائع بلى قد قبلت فالتقول له لان البيع ينتظم بفعلهما جميعاً كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الرجل انه باع عبده هذا من فلان وقبض الثمن منه ولم يسمه فهو جائز ولو سمي واقرا انه قبضه كان هذا اجوزاً ولو سمي ثمنا وقال لم اقبضه وقال المشتري قد قبضته فالتقول قول البائع مع يمينه والبينة على المشتري كذا

كذا في المحيط * اذا افر الرجل انه اعتق عبده هذا امس وهو كاذب عتق في القضاء ولم يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المبسوط * ولو قال اعتقتك امس وقلت ان شاء الله لم يعتق وكذلك لو قال اعتقتك امس وانما اشتراه اليوم وكذلك قوله اعتقتك قبل ان اشتريتك كذا في الحاوي * ولو قال اعتقتك ان دخلت الدار لم يعتق حتى يدخل ولو قال جعلت امرك في يدك في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال العبد بل اعتقت نفسي لم يعتق كذا في محيط السر خسي * ولو قال اعتقتك على مال وقال العبد اعتقتني بغير مال فالقول قول العبد ولو قال اعتقتك على مال امس فلم تقبل فقال العبد بل قبلت او قال اعتقتني بغير شيء فالقول قول المولى كذا في المبسوط * اقرانه اعتق عبده هذا الابل هذا اعتقا كذا في محيط السر خسي * ولو قال كاتبك ولم يسم مالا وقال العبد على خمس مائة فانه ينبغي في قول ابي حنيفة رح ان يصدق العبد ولا يصدق عندهما كذا في الحاوي * ولو قال كاتبك امس على الف درهم فلم تقبل الكتابة وقال العبد بل قبلتها فالقول قول العبد ولو اقرانه كاتب عبده هذا على الف درهم لابل هذا وادعى كل واحد منهما الكتابة جاز ذلك كذا في المبسوط * ولو اقرانه كاتب عبدا قبل ان يملكه او انه كاتبه امس وانما اشتراه اليوم لم يصح ولو اقرانه كاتبه امس وقال ان شاء الله فالقول قوله ولو قال استثبت الخيار لنفسي وقال المالك لم يكن فيه خيار فالكتابة جائزة ولا يصدق المولى على شرط الخيار وكذلك البيع في جميع هذه الوجوه كذا في الحاوي * دبر جارية ثم اقرانها كانت مدبرة لا خرغصبتها منه لم يصدق على الجارية ويضمن قيمتها واستخدمها ووطئها قضاء وفي الديانة لا يفعل ان كان كما يقول وان قتلها اجنبي فعليه القود ولو قتلها المقر له فعليه القود قياسا ولا قود عليه استحسانا كذا في محيط السر خسي * جارية بين رجلين قال احدهما لصاحبه دبرتها انا وانت او قال دبرتها انت وانا او قال دبرناها فان صدقه صاحبه في ذلك فهي مدبرة لهما وان كذبه صاحبه في ذلك صارت بمنزلة جارية بين رجلين دبرها احدهما والحكم ثم ان عند ابي حنيفة رح الشريك خيارات خمسة ان شاء دبر نصيبه وان شاء ترك نصيبه على حاله وان شاء ضمن المقر المدبر ان كان موسرا وان شاء استسعى الجارية ان كان المدبر معسرا وان شاء اعتق نصيبه فان ضمن المقر كانت الجارية نصفها مدبرة المقر والنصف الآخر موقوف لخدم المقر به ما وتوقف بوما فان عاد الشريك الى تصديق المقر صارت مدبرة بينهما ويرد على المقر ما اخذ من الضمان وان لم يرجع الى تصديقه حتى مات احدهما ولا مال له سوى الجارية فان مات المقر وصدقه الجارية

من ملكه على قول المشتري فحينئذ يجري التحالف واما على قول محمد رح يتحالفان ويتزادان قيمة العبد الا ان يشاء البائع ان يأخذ ما بقي من العبد وقيمة ما استهلك المشتري كذا في المبسوط *

في المنتقى رجل اشترى جارية وقبضها ثم اقر المشتري انها لهذا المدعي وصدقه البائع فارد المشتري ان يرجع عليه بالثمن فقال البائع انما كانت للمدعي لانك وهبتها له كان القول قوله كذا في محيط السرخسي * قال محمد رح رجل اشترى من رجل جارية يبعها فاسدا وقبضها المشتري فحضر البائع يريد استردادها فقال المشتري وهبتها من فلان وقبضها ثم اودعها عندي وانكر البائع لم يقبل قوله وللبيع ان يأخذها فان اقام المشتري بينة على ما ادعى لا تقبل ولو علم القاضي بما ادعاه المشتري او صدقه البائع او اقام البينة على اقرار البائع او حلفه المشتري فنكل اندفعت الخصومة عنه ويغرم قيمتها للبائع ولو اقام بقم البينة على ما ذكرنا واسترداها البائع ثم حضر الغائب وانكر ما ادعاه المشتري سلمت الجارية للبائع وان اقر بما قال المشتري اخذ الجارية من البائع ويغرم المشتري قيمتها ولو قال المشتري وهبتها لفلان وقبضها ثم اودعها ثم اعتقها او دبرها واستولدها فجدد البائع ذلك فلا سبيل له عليها وياخذ قيمتها وتكون موقوفة الولاء وتصير مدبرة موقوفة او ام ولد موقوفة تعتق بموت الموهوب له فان حضر وصدق المشتري في ذلك كله اخذ الجارية وكانت مدبرة او ام ولد له كما قال المشتري وان حضر وادعى الهبة وانكر الاعتاق وغيرها فهي امة وله ان يأخذها من المشتري ولو قال المشتري ان الموهوب له كاتبها وكذب البائع كان له ان يأخذها وتكون في يده حتى يحضر الموهوب له فان حضر وكذب المشتري في ذلك كله سلمت الجارية للبائع الا اذا قامت الجارية البينة انه قد كان باعها وان المشتري كاتبها فحينئذ يقتضى بكتابتها وان صدقه في الهبة وكذبه بالكتابة اخذها وكانت امة له وان صدقه في ذلك كله اخذها من البائع وكانت كما قال المشتري ويغرم قيمتها فان كان البائع حين ردت عليه باعها او دبرها واعتقها كان ذلك باطلا اذا صدق الغائب المشتري في البيع والهبة وينفذ فيما اذا كذب كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * الوكيل بالبيع اذا اقر بالبيع صح اقراره في حق الموكل سواء كان الثمن قائما او هالكا ولو اقر الموكل ان الوكيل باعه من فلان بالف وصدقه فلان في ذلك والوكيل يجحد قال العبد لفلان بالف والعهد على الموكل دون الوكيل كذا في المحيط * اذ ادفع رجل الى رجل عبدا وامره ان يبيعه ثم مات الامر فاقرا الوكيل انه باعه بالف درهم وقبضه فان كان العبد قائما لم يصدق الوكيل

في المبسوط * اقرانه باع دارا منه ولم بسمهائهم جمده فالأقرار باطل وكذا ان سمي المبيع ولم بسم ثمنان حدد الدار وسمى الثمن يلزمه وان جمده ذلك البائع ولا يعرف الشهود الحدود بعد ان تقوم البينة على معرفة الحدود وكذا في محيط السرخسي * لو اقرانه باع عبده من فلان ولم بسم العبد ثم جمده فهذا الاقرار باطل وكذلك ان اقرانه باع عبده من فلان غير ان الشهود لم يعرفوه بعينه وكذا في المبسوط * لو اقرانه باع عبده منه ولم بسم الثمن فقال المشتري اشتريته منك بخمسائة فجمده البائع ان يكون باعه بشيء حلف البائع على دعوى المشتري ولا يلزمه البيع بالأقرار الاول وكذلك لو كان المشتري بدأ بالأقرار على هذا الوجه وكذا في المحيط * اذا اقرانه باع هذا العبد من فلان بالف درهم فقال فلان ما اشتريته منك بشيء ثم قال بل اني قد ابتعته منك بالف درهم وقال البائع ما بعته فالحق قول المشتري وله ان يأخذه بالثمن ولو كان حين جمده المشتري الشراء قال البائع صدقت لم تشتريه ثم قال المشتري بعد ذلك قد اشتريته لم يلزمه البيع ولم تقبل منه بينة على ذلك الا ان يصدق البائع على ما يدعي من الشراء بعد ذلك فحينئذ تصاد فهما على الشراء بمنزلة البيع المستقبل وكذا في المبسوط * اقرانه باع هذا العبد من فلان لابل من فلان فهو باطل وبحلفه كل واحد منهما ان ادعاه بثمان مسمى وكذا في محيط السرخسي * ولو اقران هذا العبد الذي في يده عبد لفلان اشتريته منك بالف درهم ونقدته الثمن ثم قال بعد ذلك اشتريته من فلان الآخر بخمسمائة درهم ونقدته الثمن فان اقام البينة على ذلك كله فهو جائز وعليه الثمن للاول والثمن الآخر هذا اذا اقام البينة على البيعين فتطردون نقد الثمنين فاما اذا اقام البينة على نقد الثمنين فلا شيء عليه لو احدهما واذا لم يقم بينة على ذلك فالعبد للاول ان جمده البيع وان صدقه الثاني في ذلك فله الثمن خمسمائة وان جمده البيع ضمن له المقر قيمة العبد هكذا في المبسوط في باب اقرار رجل في نصيبه * ولو اقام البينة على الاول ولم يقم على الآخر صدقه الآخر بالبيع كان الجواب فيه كالجواب فيما لو ثبت البيعان جميعا بالبينة وكذا في المحيط * لو اقرانه باع منه بالف درهم وقال المشتري اشتريته بخمسمائة وقد خرج نصف العبد من ملك المشتري فعلى قول ابي حنيفة رح القول قول المشتري سواء رضي البائع باسترداد ما بقي اولم يرض وعلى قول ابي يوسف رح القول في الثمن قول المشتري مع يمينه الا ان يرضى البائع ان يأخذ ما بقي منه ويتبع المشتري بحصة ما خرج من ملكه

ولو كان الآمر قد مات ثم اقر الوكيل بشراء هذا العبد فان كان العبد في يده بعينه او في يد البائع او كان الآمر يدفع الثمن اليه لم يصدق الوكيل في قول ابي حنيفة ر ح على الآمر ويلزم البيع الوكيل ويحلف الورثة على علمهم وان كان قد استهلك البائع الثمن فالقول قول الوكيل ويلزم بيع الميت كذا في الحاوي * قال محمد ر ح رجل امر رجلا ان يشتري له جارية فلان بالف درهم فقال نعم فاشترها قبضها ولم يقبضها حتى قال اشتريتها بالف وخمس مائة وصرت مخالفا فالجارية لي وقال الآمر اشتريتها بالف والجارية ملكي وصدق البائع الآمر فالقول قول البائع والآمر ان لم يقبض الثمن فيعطى الآمر الف درهم الى البائع ويأخذ الجارية فان اراد المشتري ان يحلف البائع على ما ادعى ليس له ذلك وان اراد ان يحلف الآمر له ذلك فان حلف اخذ الجارية واعطى البائع الثمن والعهد بينه وبين البائع ولا يرجع بشيء من العهدة على المأمور وان نكل صارت الجارية للمشتري ويرد المشتري الى البائع الف درهم ويأخذ الجارية فان رجع البائع الى تصديقه اخذ خمس مائة ولم يذكر في الكتاب ان البائع لو اراد ان يطلب الآمر بالف درهم هل له ذلك ام لا حكى الجصاص من الكرخي والقاضي الامام ابو الهيثم عن القضاة ر ح انه له ذلك وهو بالخيار ان شاء طالب المشتري بذلك وان شاء طالب الآمر وقال عامة المشائخ ليس له ذلك وكذا الوفا للمشتري اشتريتها بمائة دينار والمسئلة بحالها كان الجواب في هذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء الا في فصل واحد وهو ان في الاولى اذا اخذ الآمر الجارية وادى الالف الى البائع ثم استحلفه المشتري ونكل يأخذ المشتري الجارية من الآمر مجانا بغير شيء في القياس وفي الاستحسان يأخذها بما ادعى من الالف وكان الآمر حرق حبسها عن المشتري الى ان يؤدي اليه الالف وفي هذه المسئلة يأخذها مجانا بغير شيء قياسا واستحسانا هذا اذا اقر بالشراء اما اذا انكر الشراء اصلا فقال الآمر اشتريتها بالف وصدقه البائع كان القول قول البائع والعهدة على الآمر فلو قال البائع انما استحلف المشتري بالله ما اشترى للآمر له ذلك فان حلف فلا شيء عليه وان نكل لزمته العهدة فيؤدي الثمن ويرجع فيه على الآمر ويرجع عليه قبل الاداء وان كان قد اقر انه لاحق له قبل الأمر حين انكر الشراء ذكر في هذه المسئلة استحلاف البائع للمشتري ولم يذكر في مسئلتي الخلاف بالكثرة والخلاف بتغاير الجنس من مشائخنا ر ح من قال لا يستحلف ثمه ومنهم من قال هناك ايضا يستحلف اذا حلف الآمر بالله ما علم انه اشترى بالف وخمس مائة او بمائة دينار ولو كان البائع

وان كان مستهلكا صدق كذا في المبسوط * العبد لرجل اجنبي فاستهلك المشتري العبد فقال رب العبد المباع انا امرتك بالبيع فلى الثمن وقال الوكيل لم تأمرني ولى الثمن ولك القيمة فالقول لرب العبد وكذلك ان كان العبد قائما كذا في محيط السرخسي * ولو لم يأمره بذلك ولكنه اجاز البيع فان كان العبد قائما بعينه جاز وان كان مستهلكا لم يجز وان قطع يده ثم اجاز البيع فالارش للمشتري وان لم يجز البيع فالارش لرب العبد كذا في المبسوط * فان اقر رب العبد انه اجاز البيع بعد ما وقع بيوم وانكر المشتري فالقول لرب العبد ولا يمين عليه وان كان العبد ميتا فالقول للمشتري مع يمينه كذا في محيط السرخسي * رجل وكل رجلا ببيع جارية له فسلمها اليه ثم جاء الموكل يريد استردادها فقال الوكيل قد بعتهما من فلان بالف درهم وقبضها وقبضت الثمن وهو هذا ثم اود عنها وكذبه الموكل لم يقبل قوله وردت على الموكل ولا تقبل بينة الوكيل على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر سلمت الجارية للموكل وان ادعى ما اقر به الوكيل اخذ الجارية من الموكل وبأخذ الموكل الثمن من الوكيل ان كان قائما في يده وان هلك في يده لاضمان عليه وان لم يقر الوكيل بقبض الثمن فالقول قوله ويدفع المقر له الثمن وبأخذ الجارية وكذلك الجارية المأمورة اذا اشتراها مسلم بالف واخرجها الى دار الاسلام فجاء المالك القديم ليأخذها من المشتري بالثمن فقال وهبتها من فلان وقبضها مني ثم اود عنها وغاب لم يقبل قوله ويقضى بها المالك القديم ولا تقبل بينة المشتري على ما ادعى فان حضر المقر له وانكر ذلك سلمت الجارية للموالي القديم بالثمن وان ادعى ما اقر به المشتري اخذ الجارية من الموالي القديم واخذ الموالي منه بالقيمة ورد المشتري الثمن على المالك القديم وعلى هذا الوهب من رجل شيئا وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهب له وهبته من فلان وسلمته اليه ثم اودعني يؤمر بالتسليم اليه فان كذبه فيما ادعى فالرجوع ماض فان صدقه يؤمر الواهب بالتسليم اليه وكذا الوادعى انه اخوة او عوضه او غيره مما يمنع الرجوع كان له ان يرجع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * لو امر رجل بشراء عبد بعينه فاقر الوكيل انه قد اشتراه بالف درهم وادعى ذلك البائع وجحدته الآمر فالقول قول الوكيل ولو امره بشراء عبد بغير عينه وسمى جنسه وصفته وثمنه فاقر الوكيل انه قد اشترى هذا العبد بالثمن الذي سماه له وجحدته الآمر فان ابا حنيفة رح قال ان كان دفع الآمر الثمن الى الوكيل فهو صدق وان لم يكن دفع الثمن اليه لم يصدق وقال اذا كان العبد قائما بعينه وكان مثله يشتري بذلك الثمن فالقول قول الوكيل

المضارب اذا باع خادما من المضاربة فاقر رب المال فيها بعيب لم يكن للمشتري ان يردّها
المضارب بذلك وكذلك لو كان رب المال وهو الذي باع فاقر المضارب بالعيب وكذلك
اذا باع واقر الموكّل بالعيب لم يلزم الوكيل ولا الآمر من ذلك شيء ولو اقر الوكيل بالعيب وجحد
الآمر كان للمشتري ان يردّه على الوكيل ولكن في حقه دون الآمر الا ان يكون هيبا لا يحدث
مثله فحينئذ يردّه على الآمر لا باقرار الوكيل ولكن تيقنا ان العيب كان موجودا عند الآمر وان كان
العيب يحدث مثله فان اقام الوكيل البينة على انه كان عند الآمر رده عليه وان لم يكن له بينة
استحلف الآمر على دعواه فان نكل رده عليه وان حلف فهو لازم للوكيل وفي شريكي العنان او اقر البائع
منهما بالعيب وجحد شريكه رده عليه ولزمهما جميعا وكذلك المضارب اذا اقر بالعيب لزمه ولزم
رب المال كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل سلعة وباعها من غيره فطعن فيها المشتري
الاخر بعيب وردّها على المشتري الاول ان ردّها بغير قضاء لا يكون للمشتري الاول ان يخاصم
بائعها في ذلك العيب وان ردّها بقضاء قاض فهذا على وجوه ثلاثة الاول اذا ردّها باقراره بالعيب
بان اقر بهذا العيب ثم ابى القبول وقضى القاضي عليه بالرد وانّه على وجهين ان لم يسبق منه
جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بالعيب بان لم يقل قبل الاقرار بالعيب بعينها وما بها هذا العيب
كان له ان يخاصم بائعه ويردّه عليه اذا اقام البينة ان هذا العيب كان عنده وقت الشراء وان سبق منه
جحد هذا العيب نصا قبل الاقرار بهذا العيب لا يكون له ان يخاصم بائعه الوجه الثاني اذا ردّه عليه
بنكوله وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب نصا بان سكت حالة الدعوى ولم يقل
شيئا فعرض عليه اليمين فابى فردّ عليه بالبينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه الجحد لا يكون له
ان يخاصم بائعه الوجه الثالث اذا ردّه عليه بالبينة وفي هذا الوجه ان لم يسبق منه جحد هذا العيب
نصا بان سكت حتى قامت عليه البينة كان له ان يخاصم بائعه وان سبق منه جحد هذا العيب
نصا فهذا على وجهين ان اقام المشتري الاخر بينة ان البائع الثاني باعها وبها هذا العيب
لم تكن له مخاصمة بائعه وان اقام بينة ان هذا العيب كان بها يوم باعها للبائع الاول كان له
مخاصمة بائعه هكذا ذكر في بعض الروايات قيل هو قول ابي يوسف ر ح وذكر في بعض الروايات
ليس له مخاصمة قيل هو قول محمد ر ح كذا في المحيط في الفصل الثامن والعشرين في اقرار
الوكيل والوصي بالقبض * اذا باع دارا ثم اقرانه باعها وفيها هذا العيب كصدع في حائط يخاف

في هذه الوجوه قبض الثمن الغائم قال كان الثمن الفا ومائة دينار لا يلتفت الى قوله فبطل قوله بقي الخلاف بين الامر والمأمور فالمأمور يدعي انه اشترى لنفسه والامر يدعي انه اشترى له فكان القول قول المأمور مع يمينه فان حلف ثبت الشراء لنفسه وان نكل ثبت الشراء له الامر اذا صدق الامر وان صدق المأمور وقد سمي الامر الثمن او لم يسم فاشترى فقال اشتريت بالف وقال الامر اشتريت بخمس مائة وصدق البائع المأمور فالقول قول المأمور مع يمينه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير *

اذا اقر البائع انه باع هذا العبد من هذا وبه هذا العيب وادعى ان المشتري ابرأه منه فعليه البيعة فان لم يكن له بيعة استخلف المشتري ما ابرأه وما عرض على بيع منذرأه ولا رضي به والاخرج من ملكه فان حلف ردّه عليه وان ادعى المشتري انه اشتراه وبه هذا العيب وهو عيب يحدث مثله وجحد البائع ذلك واقترانه باعه وبه عيب لم يسمه لم يلزمه بهذا الاقرار شيء كذا في الحاوي * واذا اقر البائع بالمشتري عيبا يتوهم زواله بحيث لا يبقى له اثر بان اقرانه باع هذا العبد وبه قرحة ولم يسمها ولم يعينها ثم جاء المشتري بالعبد وبه قرحة واراد ان يردّه وقال هي تلك القرحة التي اقررت بها وقال البائع التي اقررت بها قد زالت وهذه قرحة اخرى حدثت في يدك فالقول قول البائع مع يمينه وعلى المشتري البيعة فالقول قوله وكذلك ان سمي البائع نوعا من العيوب صدق انه قد ذهب وهذا غيره اذا كان مما يبرأ ويذهب كذا في المبسوط * فلا يكون للمشتري حق الرد الا بيعة بقيدها ان هذا العيب عين ذلك العيب او يكون بين اقرار البائع وبين المنازعة مدة لا يتوهم زوال القرحة باثرها في تلك المدة ولا قرحة بالجارية الا هذه فحينئذ كان القول قول المشتري وله ان يرد بالعيب على البائع كذا في المحيط * اقر البائع انه باع وبه خرق فجاء المشتري بخرق فقال البائع ليس هذا ذلك لا يصدق ولم قال زاد وكان صغيرا صدق ولو كان به خرق غير ذلك فقال البائع بعنك وهذا به ولم يكن الاخر به فالقول قول البائع مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو كان البائع اثنين واقراحدهما بعيب وسماه وجحد الاخر كان للمشتري ان يرد على المقر دون الآخر فان كان البائع واحدا ولد شريك مفاوض فجحد البائع العيب واقربه شريكه كان للمشتري ان يردّه كذا في المبسوط * وله الخيار ان شاء رد على الشريك المقر بالعيب وان شاء رد على البائع كذا في المحيط * وان كان الشريك شريك منان لم يكن للمشتري ان يردّه باقراره وكذلك المضارب

يدفع الى الاول الف درهم ونصف الربح ويضمن للثاني الف درهم ولا ربح له وعلى قول محمد ربح
يضمن لكل واحد منهما الف درهم ولا ربح لواحد منهما بل يكون الربح للعامل ويتصدق بها كذا
في المحيط * اذا اقر المضارب ان هذا المال مضاربة لفلان وفلان وصداقة ثم قال بعد ذلك منصوبا
لاحد هما الثلثان والآخر الثلث لم يصدق وهو بينهما نصفان كذا في المبسوط * عبد في يده فقال
هو مضاربة لفلان معي بالنصف ثم باعه بالغبن وقال كان رأس المال ألفا وقال رب العبد دفعت
اليك العبد بعينه مضاربة فالمضاربة فاسدة ولك اجر المثل والثلث كله لي فالتقول لرب العبد كذا
في محيط السرخسي * ولو اقر المضارب ان بمال في ايديهما انه مضاربة لفلان وصداقة في ذلك ثم اقر
رب المال لاحد هما بثلث الربح ولا خير بربعه فالتقول قوله كذا في المبسوط * اقر بمضاربة لرجل
ولم يسمها فالتقول له فيما سمي ولورثته ان مات كذا في محيط السرخسي * لو اقر المضارب بربح
الف درهم في المال ثم قال غلطت انما هي خمسمائة درهم لم يصدق وهو ضامن لما اقر به من المال
وان بقي في يده شيء من المال فقال هذا ربح وقد دفعت رأس المال الي رب المال وكذبه رب المال
فالتقول قول رب المال ولكن يحلف رب المال بدعوى المضارب فان حلف يأخذ ما في يده بحساب
رأس ماله كذا في المبسوط * اقر رب المال بعيب فيما باعه المضارب ليس للمشتري رده على
المضارب وان اقر المانع از مهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال الرجل فلان شريكي متفاوضة
فقال فلان نعم او اجل او قال صدق او قال هو كما قال او قال هو صادق فهذا كله سواء وهما شريكان في كل
ماله بعين او دين او رقيق او عقار او غير ذلك مما في يد كل واحد منهما وكان ما في يد كل واحد
منهما بينهما نصفان الاطعام مثل كل واحد منهما ركسوته وكسوة اهله فان ذلك لمن في يده استحسانا
وكذلك ام ولد احد هما او مدبرته فاما اذا كان لاحد هما مكاتب فدكا تبديلا فقراره فبا عليه من بدل
الكتابة يكون بينهما وكذلك لو قال هو متفاوضي في الشركة وانا متفاوضة في الشركة كذا في المبسوط *
اذا اقر احد المتفاوضين بمادخل في تحت المتفاوضة فهو جائز عليه وعلى شريكه صدقه شريكه
في ذلك او كذبه والاقرار بمطلق الدين داخل تحت المتفاوضة فان اقر احد المتفاوضين بدين
في الشركة وقال شريكه هذا وجب عليك قبل المتفاوضة وانه عليك خاصة وقال المقر لا بل بعد المتفاوضة
فالتقول قول المقر مع يمينه واذا اقر احد شريكي العنان بدين دخل تحت تجارتها لا يصح علي
شريكه اذا كذبه الشريك فيه فان اقر بدين تولي مباشرة سببه بنفسه يؤخذ بجميع ذلك ولا يرجع

عنه او كسري في جذع او في باب ردت عليه بذلك وكذلك لو باع ارضاً فيها انخل فاقرب يعيب ينقص الثمن
 في نخلة او شجرة وكذلك الثياب والعروض والحيوان يقر البائع يعيب ينقص الثمن لو اقرانه باعه
 انقطع اليد فجاء به المشتري وهو قطع اليد لم يكن له ان يردده ولكنه يرجع بتقصان العيب في يد واحد
 واذا كان للعبد اصبع زائدة فللمشتري ان يردده بها ان اقر به البائع او انكر الا ان يثبت البائع سببا
 مانعا من الرد ويستوي في هذه المواضع في الخصومة في العيب حضرة العبد وغيبته اذا كان البائع مقرا
 بوجود العيب به في الحال كذا في المبسوط * قال محمد ر ح اذا قال للجارية يا سارقة او يا آفته
 او يا زانية او يا مجنونة ثم باعها فوجد المشتري بها هذه العيوب فاراد ان يرد بالعيب فقال البائع
 حدث عندك فالقول قوله فان اقام المشتري البينة على ما كان من قول البائع لا يقبل ذاك وليس له
 ان يردّها وكذا لو اقام البينة انه قال لها قبل البيع هذه الخبيثة او هذه السارقة او هذه المجنونة فقلت كذا وكذا
 كذا في التحرير شرح الجامع الكبير * ولو قال هذه السارقة وسكت كان اقرارا كذا في محيط السرخسي *
 ولو شهدوا انه قال هذه السارقة او هذه الزانية او هذه الآفته او هذه المجنونة ولم يقر بالفعل او هذه السارقة او هذه
 آفته او هذه زانية او هذه مجنونة فللمشتري ان يرد به هذه الشهادة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير *
 ولو قال لامرأته يا طالق او لامته يا حرة او قال هذه الطالقة او هذه الحرة فقلت كذا يكون ايتعا
 واقرارا وان كان مقرونا بالفعل او على وجه النداء كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع عشر
 في اقرار المضارب والشريك اقرار المضارب بدين في المضاربة جائز على رب المال اذا كان مال
 المضاربة في يده ولا يجوز ان لم يكن مال المضاربة في يده ويجوز اقرار المضارب بالدين على رب
 المال اذا كان مال المضاربة في يده لمن لا تقبل شهادة له بالاجماع ويجوز اقرار احد شريكي العنان
 لمن لا تقبل شهادة له بالاجماع بدين وجب بسبب تجارة دخلت تحت شركتهما بالاجماع ويلزمه دون
 صاحبه واقرار احد المتناولين لا تقبل شهادة له لا يصح عند ابي حنيفة ر ح اصلا لا في حق شريكه
 ولا في حق نفسه كذا في المحيط * واذا كان مع الرجل الف درهم مضاربة فاقربها بدين وجحد رب المال
 جاز اقراره فيها وكذلك ان اقر فيه اباجرا جيرا وادبه او حانوت فان كان قد دفعها الى رب المال فقال هذا
 من رأس مالك فاقبضه ثم اقر بعد ذلك ببعض ما ذكرنا لم يصدق كذا في الحاوي * اذا اقر الرجل قتال
 هذه الالف مضاربة عنده لفلان بالنصف ثم قال بعد ذلك هي مضاربة لفلان الآخر بالنصف وادعاها
 كل واحد من الرجلين انها له مضاربة بالنصف ثم عمل المضارب وربح فيها فعلى قول ابي يوسف ر ح

فما في ايديهما من متاع التجارات بينهما وكذلك الدراهم والدينارين ولا يدخل المسكن والخادم والكسوة والطعام كذا في محيط السرخسي * ان قال انا شريك فلان في كل قليل وكثير وصدقه فلان في ذلك صار ما في يد كل واحد منهما وقت الاقرار من مال التجارة مشتركا بينهما فما عرف وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وعرف انه مال التجارة كالذهب والفضة يكون بينهما لا يرجع في بيان ذلك الى احد وما عرف انه ليس من مال التجارة نحو المسكن وما اشبه ذلك من الاموال التي هي مشغولة بالحاجة الاصلية لا يكون للتجارة وان علم وجوده في يد كل واحد منهما وقت الاقرار وما عدا الذهب والفضة مما لا يكون مشغولا بالحاجة الاصلية فان القول في انه للتجارة او ليس للتجارة قول من في يده كذا في المحيط * قال هو شريكي فيما في هذه الحانوت ثم قال ادخلت العدل الزطي بعد الاقرار لا يصدق وهو على الشركة وفي رواية يقبل قوله ومن اصحابنا من وافق بين الروايتين فقال ان كان الحانوت مغلقا يوم الاقرار الى يوم الفتح لا يقبل قوله ولا يقبل قوله كذا في محيط السرخسي * واوافرق قال فلان شريكي فيما في هذا الحانوت فان جميع ما في الحانوت يتبرع به مشتركا بينهما وان تنازعا في متاع فقال ادخلت هذا في الحانوت بعد الاقرار وقال المقر له لابل كان موجودا وقت الاقرار اختلفت الروايات في هذا الفصل ذكر في رواية ابي سليمان وقال القول قول المقر له ويكون بينهما وذكر في رواية ابي حفص القول قول المقر وبكون له خاصة واتفقت الروايات كلها فيما اذا قال فلان شريكي فيما في يدي من مال التجارة ثم ادعى المقر في بعض ما في يده انه لم يكن موجودا وقت الاقرار في يده انما اصابه بعد الاقرار وقال الآخر بل كان موجودا في يدك وقت الاقرار ان القول قول المقر كذا في المحيط * لو قال فلان شريكي في الطحن وفي يد المقر حن وبطل ومتاع الطحانين فادعى المقر له الشركة في ذلك كله فالقول قول المقر وكذلك كل عامل في يده حانوت وفيه متاع فاقر انه شريك لفلان في عمل كذا فهما شريكان في العمل دون المتاع ولو قال هو شريكي في هذه الحانوت في عمل كذا فكل شيء في ذلك الحانوت من عمل او متاع ذلك العمل فهو بينهما واو كان الحانوت وما فيه في ايديهما فقال احدهما فلان شريكي في عمل كذا فاما المتاع فهو لي وقال الآخر بل المتاع بينهما فهو بينهما كذا في المبسوط * قال فلان شريكي في كل ما اشتريت من زطي وفي يده عدلان ثم قال اشتريت احدهما وورثت الآخر فالقول له كذا في محيط السرخسي * ولو قال هو شريكي في كل زطي عندي للتجارة ثم قال اشتريت احدهما من خاص مالي لغير التجارة

على شريكه بشيء وان اقربدين توليا مباشرة سببه يؤخذ بنصف ما اقربه ولا يؤخذ شريكه بشيء
وان اقربدين تولي شريكه مباشرة سببه بنفسه لا يلزمه شيء هكذا في المحيط * اقرار شريك العنان
على شريكه في بيع او شراى شيء قائم بعينه جائز وله على شريكه حصته وان اقر بشراء شيء
مستهلك يكون ثمنه دينا عليه دون شريكه كذا في محيط السرخسي * لو اقر احد المتفاوضين
بكفالة في صحته او مرضه يؤخذ به شريكه وهذا اذا كانت الكفالة بامر المكفول عنه فاما اذا كفل بغير
امره فانه يلزمه خاصة في قول الكال وهو الصحيح ولو اقر الصحيح من المتفاوضين بكفالة في صحته
بدون لوارث شريكه المريض لزم الصحيح كله دون المريض كذا في خزائن المفتين * اذا اقر احد
المتفاوضين انه كفل عن صاحبه بمهر او نفقة زوجته او جنابة لزمه ولزم صاحبه ايضا في قول
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يلزمه ولا يلزم صاحبه كذا في المبسوط * اذا كان الرجلان
متفاوضين فاقرا احدهما بشركة رجل آخر معهما وانكر الآخر ذكر في الكتاب ان اقراره جائز عليهما
وما في ايديهما يصير مشتركا بينهما وبين الثالث شركة ملك ولا يثبت بينهما شركة مفارضة ولا شركة عنان
ولو قال فلان شريكا لشركة عنان او قال شركة مفارضة وكذب صاحبه فان الثالث يصير شريكا شركة عنان
لا شريكا شركة مفارضة كذا في المحيط * اذا اقر الرجل الآخر بالشركة مفارضة وانكر الآخر ذاك فلا شيء
لواحد منهما فيما في يدي صاحبه وان قال الآخر اننا شريكك فيما في يدك غير مفارضة ولست شريكك
فيما في يدي كان التول قوله بعد ان يحلف كذا في الحاوي * ولو اقر الحر لعبد ما دون انه شريكه
مفارضة او اقربه لمكتب فصدقه في ذاك لم يثبت المفارضة بينهما ولكن ما في ايديهما يكون بينهما
نصفين ولا يجوز اقرار واحد منهما على صاحبه بدین ولا ودیعة وعلى هذا لو اقر اصبي تاجر بالمفارضة
او اقر اصبي تاجر فما في ايديهما بينهما ولكن لا يثبت المفارضة بينهما كذا في المبسوط * اقر اصبي
لا ينكلم بشركة المفارضة وصدته ابوه فما في يد الرجل بينهما نصفين ولا يكونان متفاوضين ولم يصير
ما في يد الاصبي مشتركا بينهما كذا في محيط السرخسي * واذا اقر الذمي لمسلم بالمفارضة او المسلم
لذمي بهانفي قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكونان متفاوضين ولكن ما في ايديهما يكون بينهما
نصفين هكذا في المبسوط * اذا قال فلان شريكك ولم يزد على هذا يرجع في البيان اليه واي شيء بين
كان مصدق فيه بعد ان يكون شيئا يثبت فيه الشركة كذا في المحيط * قال انت شريكك في التجارات
فما

الوصي تسعمائة للورثة بالجحود هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قاله موصولا بان قال استوفيت جميع مال الميت على فلان وهي مائة وقال الغريم لابل كان الف درهم فالوصي يصدق في هذا البيان حتى كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة والجواب فيما اذا اقر الغريم اولا بالدين الف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة كالجواب فيما اذا كان اقرار الوصي بالاستيفاء ولا هذا اذا وجب الدين بادائه المبت فاما اذا وجب الدين بادائه الوصي ان اقر الوصي بالاستيفاء اولا ثم قال مفصولا وهي مائة ثم اقر الغريم ان الدين كان الف درهم عن جميع ما عليه ولا يضمن الوصي شيئا للورثة بقول الغريم وان قامت البينة على ان الدين كان الف درهم يكون الغريم بريئا عن جميع الدين باقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة ما للجحود اولا برائه وان اقر الغريم اولا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لاقرار الوصي ويضمن الوصي للورثة تسعمائة وان قاله موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي باستيفائه واذا اقر الغريم اولا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فالغريم يكون بريئا عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة هكذا في المحيط * باع مالا للورثة فاشهد انه استوفى جميع ثمنه وهو مائة فقال المشتري بل كان مائة وخمسين فالقول للوصي ولا يضمن الغريم وكذا الوصي شيئا ولو اقر الوصي انه استوفى مائة وهو جميع الثمن وقال المشتري الثمن مائة وخمسون فالوصي قبض الخمسين الفصل وكذلك لو باع مال نفسه كذا في محيط السرخسي * ولو اقر الوصي انه قد استوفى جميع ما للميت على فلان وهو مائة درهم فتامت البينة انه كان له عليه مائتا درهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصدق الوصي على ابطالها كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي انه استوفى مال فلان المبت عند فلان ودبعة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة فان اقر الوصي بالاستيفاء اولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر بقبضه ويكون المطلوب بريئا عن الجميع كما في الدين وان اقام البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن

فالقول قوله ولو اقر انهما في يده للتجارة ثم قال هذا من خاصة مالي لم يصدق كذا في المبسوط *
ولو قال هو شريك في كل زطي قدم لي من الاهواز امس ثم اقر ان عدلين قد ما وقال احدهما بضاعة
فكلهما على الشركة ولا يصح اقراره الا في نصيبه فيدفع نصيبه الى المقر له بالضاعة ويضمن له نصف قيمة هذا
العدل اذا دفع النصف الى شريكه بغير قضاء كذا في محيط السرخسي * واذا قال فلان شريك في هذا
الدين الذي على فلان فقال المقر له انت اذنته بغير اذني ولم تكن بيني وبينك شركة فان كان المقر
هو الذي باع المبيع فهو ضامن نصف قيمة المتاع وان قال له في ذكر الحق انه باعه المتاع فقال لم ابعه
انا ولكن بعناه جميعا وكتب الصك باسمي فalcول قوله فان اراد المقر له ان يضمن الذي عليه الصك
نصف قيمة المتاع وقال قبضت متاعي بغير اذني وقال الذي عليه الصك ما اشتربت منك شيئا
وانما باعني المتاع الذي الصك باسمه فلا ضمان عليه ولكن المال الذي في الصك بينهما وحق
المطالبة لمن باسمه الصك كذا في المبسوط * قال فلان شريك في كل تجارة وصدقه الآخر ثم مات
احدهما من مال فقال ورثته هذا مال استفادته لا من الشركة فalcول لهم وان اقر وا انه كان في يده
يوم اقر فهو من الشركة كذا في محيط السرخسي * وان كان للميت صك باسمه على رجل بمال
تاريخه قبل الاقرار بالشركة فهو من الشركة بينهما وان كان تاريخ الصك بعد الاقرار بالشركة فalcول
قول الورثة انه ليس من الشركة كذا في المبسوط * الباب العشرون في اقرار الوصي بالقبض
قال محمد رح في الاصل اذا اقر وصي الميت انه قد استوفى جميع مال الميت على فلان بن فلان
ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان عاي الف درهم وقد قبضتها
الوصي بتماها فان كان الدين واجبا باذنه الميت واقر الوصي اولا باستيفاء جميع ما عليه ثم قال وهي
مائة مفصولا عن اقراره ثم اقر الغريم بعد ذلك ان الدين الذي كان عليه الف درهم وقد استوفى منه
الف درهم فالغريم بري عن الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبعه بشيء والقول قول الوصي مع يمينه
انه قبض مائة ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للموارث بسبب الجحود فان قامت
للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة انه غريم الميت كان
الغريم بريئا عن جميع الالف حتى لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة
للورثة واذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال
وهي مائة مفصولا عن اقراره يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصي ويضمن

لا يعلمون قبض المبت كذا في محيط السرخسي * اذا اقر الوصي انه قد استوفى ما على مكاتب فلان المبت وهو مائة والمكاتب معروف يدعي ذلك ويقول قبضت مني الف درهم وهي جميع مكاتبي فالقول قول الوصي في المائة ويلزم المكاتب تسعائة وان اقر الوصي بقبض المكاتب منه ولم يسم شيئاً اعتق المكاتب فان قامت البينة ان اصل المكاتب الف درهم وان المكاتب اقر بذلك قبل ان يشهد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لجميع الالف كذا في المبسوط * الباب الحادي والعشرون فيمن في يديه مال المبت اذا اقر الوارث او وصى له رجل في يديه مال لانسان غائب ومات الغائب فجاء رجل وادعى انه ابنه وصدقه ذوايد فان القاضي يتلوم سواء قال ان للمبت وارثاً آخر او لم يقل فان ظهر له وارث آخر والادفع المال اليه وفي كل موضع قال يتأتى ويتلوم القاضي يكون ذلك مفوضاً اليه يعني يتحرى انه لو كان له وارث آخر لحضر في مثل هذه المدة كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الدعوى * في الاملاء عن محمد ر ح رجل توفي وترك مالا في يدي رجل فادعى رجل انه ابن المبت وادعت امرأة انها زوجة المبت وقال الذي في يديه المال صدقتما ولا نعلم له وارثاً غيركما وكذب كل واحد منهما صاحبه والقاضي يتلوم زماناً ثم يعطى الابن المال كله بعد ما يستحلفه عن علمه على دعوى المرأة وكذلك لو كان المبت امرأة فادعى رجل انه زوجها فهو بمنزلة المرأة في ذلك وكذلك لو اقر الذي في يديه المال بزواج او زوجة او اخ لام او عمه او خاله او كل ذي نسب ومولى العتاقة بمنزلة النسب في هذا فاذا ادعت المرأة انها ابنة المبت وادعى رجل انه اعتق المبت وقال الذي في يديه المال صدقتما او قال هذه ابنته وهذا مولاه اعتقه او بدأ بالمولى ثم بالابنة فهما سواء المال بينهما نصفان وان كانا منكاذبين بينهما ومولى الموالاة بمنزلة الزوجين ولو كان الذي في يديه المال امرأة وهذا المال لرجل فقالت المرأة التي في يديها المال انا زوجة المبت وهذه المرأة زوجته ايضا وهذا الرجل مولى المبت قد كان اسلم المبت على يديه والاه وقالت تلك المرأة انا زوجته ونك وتال مولى الموالاة انا وارثه دونكما فالقاضي يجعل ربع المال بين الزوجتين والباقي لمولى الموالاة هكذا في المحيط * وان اقر ان هذا ابنه وقال لا ادري له وارث آخر ام لا فان القاضي يتلوم وينتظر فان جاء وارث آخر والادفع المال اليه وان قال لا اعرف وارثاً آخر لا يتلوم بل يدفع اليه المال كذا في شرح ادب القاضي للصدر الشهيد في الباب الثاني والسبعين في اثبات النسب *

لذلك ولا يضمن المطلوب هذا اذا قاله منصوصا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي بانه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي واذا اقر المطلوب او لا ان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه وهي مائة فان قاله مفصلا صار ضامنا للكل وان قاله موصولا لا يلزمه الا ما اقر بقبضه ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف الدين هكذا في المحيط * واذا اقر الوصي انه قبض كل دين لفلان على الناس فجاء غريم لفلان فقال قد دفعت اليك كذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت ان لفلان عليك شيئا فالقول قول الوصي ويؤاخذ الغريم بذلك ولو قامت البينة على اصل هذا الدين لم يلزم الوصي منه شيء لانه لم يقر بقبض شيء من رجل بعينه وكذا ان قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة وكذلك الوكيل بالقبض كذا في الحاوي * ولو اقر الوصي انه استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان وقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها تلزم الوصي كذا في المبسوط * اذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت وقال الغريم كان له علي الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم ولكنك اعطيت خمسمائة في حياته الى الميت وخمسمائة دفعتها الي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك بضمن الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه هكذا في المحيط * ولو اقر الوصي انه قبض جميع ما في منزل فلان الميت من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك هو مائة درهم وخمسة اثواب واقام الورثة البينة انه كان في منزل فلان يوم مات الف درهم ومائة ثوب لم يلزم الوصي اكثر مما اقر به حتى يشهدوا انه قبضه كذا في الحاوي * ولو اقر انه قبض ما في ضبعة فلان من طعام او ما في نخلة هذا من تمر وان قبض زرع هذه الارض ثم قال هو كذا وادعى الوارث اكثر منه واقام البينة انه كان في هذه الضبعة كذا وكذا لم يلزم الوصي زيادة على ما اقر بقبضه حتى يشهدوا انه قبضه كذا في المبسوط * ولو اقر الوصي ان المكاتبه على المكاتب الف وقبض الميت منها تسعمائة في حياته وقبضت انا منها مائة بعد موته وقال المكاتب قبضت الالف كلها وقامت البينة ان الوصي اقر انه استوفى جميع ما كان على المكاتب لزوم الوصي الالف كلها بعد حلف الورثة انهم لا يعلمون

الى ذلك حتى يحضر وارث فان اقر الغريم والمدعي انه لا وارث للميت تبنى القاضي في ذلك
ثم جعل للميت وصيا يقبض المال من الذي قبله ثم يقال للمدعي اقم البينة على حقك فان اقامها
قضى له فان جاء صاحب المال حيا رد القاضي القضاء في ذلك فان كان مستهلكا وكان اصله ديننا
فلصاحب المال ان يضمن الذي كان المال قبله وان كان اصله غصبا فان شاء ضمن القابض
وان كان اصله وديعة فلا ضمان على القابض في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح الوديعة عندي
بمنزلة الغصب وان كان المال وصل الذي في يديه من قبل ابيه او وصي به اليه فلا ضمان عليه
والضمان على القابض فان لم يجيء صاحب المال حيا وحضر وارثه وحشد الدين فالتضاء ماض
كذا في مختصر الجامع الكبير في كتاب الوصايا * ولو كان الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى
لهذا بجميع ماله لكن لفلان بن فلان على الميت دين كذا وكذا وصدقه المقر له بالدين والموصى له
يدعي الوصاية وينكر الدين وقد اقر واجمعا ان الميت لم يدع وارثا فان القاضي يتلوم في ذلك
زما ثم يقول اصاحب الدين اقم البينة على دينك فان لم يكن له بينة استحلف الموصى له على علمه
ما يعلم هذا الدين لهذا على الميت فان حلف اعطاه المال ولم يعط الغريم شيئا وان الذي في يديه المال
قال الميت اوصى لهذا بجميع المال ولا ادري اترك وارثا ام لا فقال له الموصى له اعطني فانه لي
على كل حال ترك وارثا ولم يترك القاضي لا يدفع اليه شيئا كذا في المحيط * ولو ان الذي
قبله المال قال للقاضي هذا المال لرجل مات ولم يدع وارثا تبنى القاضي في ذلك واخذ كفيلا
بنفسه فان حضر الوارث او موصى له والاخذ المال وجعله في بيت المال فان قسمه بين المسلمين
ثم جاء صاحب المال حيا وكان المال ديناً على الغريم غرض الغريم من بيت المال وان كان
غصبا فصاحبه بالخيار ان شاء ضمن الذي كان في يديه وان شاء اخذ مثله من بيت المال وان اخذ
من الغاصب رجع في بيت المال وان كان وديعة فلا ضمان على المستودع في قول ابي يوسف رح
وقال محمد رح هو عندي بمنزلة الغصب وان كان الذي في يديه المال وصيا في المال
فلا ضمان عليه ويعوض صاحبه من بيت المال فان لم يأت صاحب المال حيا وجاء ابنه فلا ضمان
على الذي كان المال قبله في شيء من ذلك ويعوض الابن من بيت المال كذا في مختصر الجامع
الكبير في كتاب الوصايا * الباب الثاني والعشرون في الاقرار بالقتل والجناية اذا اقر الرجل بقتل
رجل خطأ وقامت البينة به على آخره والويل ادعى ذلك كله فعلى المقر نصف الدية ولا شيء

قال محمد رَح إذا قال الذي في يديه المال لرجل أنت اخوة لاييه وامه ولا ادري أله وارث آخر
يحبك من الميراث وقال المدعي أنا اخوة لاييه وامه ووارثه لا وارث له غيري لم يكن للاخ
ميراث حتى يعلم انه لا وارث له غيره ولو قال الذي في يديه المال أنت اخوة لاييه وامه وله اخ
آخر لاييه وامه وانما وارثاه جميعا لانعلم له وارثا غير كما وقال المدعي أنا اخوة لاييه وامه ووارثه
لا وارث له غيري فان القاضي يتأني في ذلك فان جاء وارث آخر والآدفع المال كله الى هذا
المدعي كذا في المحيط * أو جاء رجل وادعى ان الميت عبده وان المال مال عبده فهو احق به
وجاء رجل وادعى انه ابن الميت وان الميت حر لم يملك قطّ وأنه وارثه والذي في يده المال
يقول ان الميت عبده وكذب كل واحد منهما صاحبه فان المال للمولى دون الابن كذا في المحيط *
لو ادعى انه اخ الغائب وأنه مات وهو وارثه لا وارث له غيره او ادعى انه ابنه او ابوه او مولاة
اعتقه او كانت امرأة فادعت انها عمدة الميت او خالته او بنت اخته وقالت لا وارث له غيري
وادعى آخر ان الميت اوصى له بجميع المال او ثلث المال وصدقهما ذواليد وقال لا ادري الميت
وارث غير كما لا يمكن لمدعى الوصية شيء بحكم هذا الاقرار ويدفع القاضي المال اليهم هكذا في الخلاصة
في كتاب الدعوى * والزوجان ومولى الموالاة والى من الموصى له كذا في المحيط * لو اقر الذي
المال في يديه ان صاحب المال مات وان لهذا الرجل عليه الفاسأله القاضي أترك وارثا فان قال
نعم لم يجعل بينهما خصومة وان قال لا تأني القاضي في ذلك فان لم يجيء وارث جعل للميت
وصيا فان ثبت الدين دفعه الى الغريم والآجعله في بيت المال كذا في مختصر الجامع الكبير
في كتاب الوصايا * رجل في يديه مال لرجل مات صاحب المال واقر الذي في يديه المال ان الميت
اوصى لهذا بجميع هذا المال واقر ايضا انه اوصى لهذا الرجل الآخر بجميع هذا المال وقال ذلك
الرجل ان الميت اوصى لي بجميع هذا المال وما اوصى لك بشيء فالمال بينهما ولو ان الرجل
الذي في يديه المال قال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله واقر ايضا ان هذا اخوة لاييه وامه ووارثه
لا وارث له غيره وتكاذبا بينهما فان ثلث المال لصاحب الوصية والثلثان للاخ ولو قال الذي في يديه
المال ان الميت اوصى لهذا بجميع ماله وقال ايضا ان الميت اقران هذا ابنه او ابوه او مولاة مولى
صنافة او مولى موالاة لي وأنه لا وارث له غيره فالمال كله للوارث المقبر له والمولى كذا في المحيط *
لو ادعى رجل ان له مائة صاحب المال الف درهم وأنه مات وأنه صدقه الذي قبله المال لم يلتفت

بالجناية فلا سبيل لولي الجناية على العبد وعليه الدية كذبه المقر له او صدقه كذا في التحرير شرح
الجامع الكبير * ابن سماعه من محمد ر ح رجل قال لهذا علي مثل ما لهذا علي ولم يكن اقراراً آخر
بشيء في مجلسه ذلك ولا تقدم هذا الكلام شيء يدل على مالاً آخر عليه فانه يقر لكل واحد منهما
بما شاء فان اقام الآخر بيعة انه له عليه الف درهم لم يستحق هذا الفا وكان للمقران يقر له بما شاء
وفي نوادر بن سماعه من محمد ر ح اذا قال لهذا علي الف درهم مثل ما لهذا علي دينار فللأول عليه
الف درهم وللثاني عليه دينار ولو قال لهذا علي الف درهم وسكت ثم قال ولهذا علي مثل ما لهذا
فان لكل واحد منهما عليه الف درهم اذا كان ذلك في مجلس واحد وكلام واحد كذا في المحيط *
رجل اقر بعبد رجل انه لفلان وجحد الذي في يده ثم قال المقران اشتريته فهو حر ثم اشتراه فانه
يقضى للمقر له ويبطل العتق وان اقرانه لفلان ثم اقرانه حر ثم اشتراه فهو للمقر له وان بدأ فقال هو حر
ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حر وان اقر لرجل ثم اقرانه لآخر ثم اشتراه فانه يقضى به للأول
ولو امره رجل بعد الاقرارين بشرائه له ثم اشتراه كان الأمر احق به كذا في محيط السرخسي *
في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف ر ح رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعة ثم قال
ضاعت قبل اقراري لا يصدق وهو ضامن ولو قال كان له عندي وديعة فضاعت فالقول قوله
ولو قال له عندي الف درهم وديعة ضاعت ووصل الكلام صدق استحساباً وكذلك اذا قال وقد ضاعت
امس كذا في المحيط * لو اقران لفلان عليه ثوب هروي فما جاء به من ثوب هروي صدق فيه بعد
ان يحلفه قبل هذا علي قول محمد ر ح واما عند ابي يوسف ر ح ينبغي ان ينصرف اقراره الى الوسط
والاصح انه قولهم جميعاً وكذلك لو قال له علي ثوب ولم يسم جنسه فاي ثوب جاء به قبل منه الملبس
والجديد فيه سواء ولا يترك حتى يعطي ثوباً كذا في المبسوط في اقرار الرجل باتحاد السبب *
اذا اقر الرجل ان لفلان عليه دارا او ارضاً او نخلاً او نسناً كان هذا اقراراً بالغصب فيؤمر برد العين
ان كان في يده وان عجز عن رده فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف ر ح الآخر لا يضمن القيمة
وعلى قول ابي يوسف ر ح الأول وهو قول محمد ر ح يضمن كذا في المحيط * اذا اقران لفلان عليه
عبد او اد من ذلك فلان قال ابو يوسف ر ح بانه يلزمه عبد وسط او قيمة عبد وسط وقال محمد ر ح
بان القول قوله في العبد وفي قيمته وكذلك على هذا الاختلاف اذا قال ان لفلان علي شاة او بقرة
او بعير كذا في الذخيرة * واذا قال علي عبد فرض فعليه قيمة عبد والقول فيها قوله مع يمينه كذا

على الآخر وعلى هذا اذا افرا احدهما بالقتل عمدا او قامت البينة على آخر بمثل ذلك والولي ادعى القتل عمدا كان له ان يقتل المقر وليس له ان يقتل الآخر ولو ان الولي في فصل الخطاء ادعى لكل على المقر وجبت الدية بكما لها في ماله ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه وجبت الدية على عاقلته كما كذا في المحيط * ولو اقر رجل انه قتل فلانا عمدا واحدة واقر الآخر بمثل ذلك وقال الولي قتلناه جميعا كان له ان يقتلهما كذا في المبسوط * لو شهد شاهدان على رجل انه قتل هذا الرجل وشهد آخران على رجل انه قتل هذا الرجل وقال الولي قتلناه جميعا لم يكن له ان يقتل واحدا منهما كذا في المحيط * ولو قال لاحد هما انت قتلتك كان له ان يقتله ولو قال لهما صدقناه جميعا في مقاتلنا ليس له ان يقتل واحدا منهما كذا في المبسوط * لو اقر بالجنابة ثم بالملك لغيره في عبد معروف للمقر فان صدقه المقر في الملك والجنابة جميعا يقال للمقر له ادفع العبد وادعه وان كذبه فيهما لا يكون المقر مختار الفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة صار المقر مختار الفداء ولو اقر بالملك او لائم بالجنابة ان صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجنابة هدرت الجنابة وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه للمقر او لغيره فاقرب بالجنابة او لائم بالملك او لائم بالجنابة واقر كذا كنت بعته من فلان قبل الجنابة وصدقه فلان بخير المشتري بين الدفع والفداء كذا في محيط السرخسي في كتاب الجنائيات * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات ابن سبعة عن ابي يوسف رح اذا قال الرجل لورثة فلان علي الف درهم فهو بينهم على الميراث ويدخل فيه الحمل ولو قال لو ادفان علي الف درهم فهو بينهم بالسوية ولا يدخل فيه الحمل كذا في المحيط * رجل قال لامرأته اني تزوجتك واذا صبي لم يفرق بينهما بل يسأل هل اجاز والدك فان قال لا قبل له هل اجزت بعد بلوغك فان قال لا قبل له هل تجيز الآن فان قال لا الآن يفرق بينهما كذا في الوائعات الحسامية * في نوادر هشام عن محمد رح اذا اقر الرجل اقلان علي الف درهم من ميراث فلان فان اقر المقر له بما قال المقر اخذ هارثة فلان من المقر وان انكر المقر له ذاك فلا سبيل لورثة فلان على احد كذا في المحيط في الفصل الحادي عشر من الافرار * عبد قتل رجلا خطأ ولم يعلم مولاه حتى اقر انه باعه من فلان وسلمه اليه ثم اودعه وكذبه ولي الجنابة لا يقبل قوله ولا بينته ويؤمر بنسليم العبد الى ولي الجنابة او الفداء فان دفع ثم حضر الغائب فان كذبه فالدفع ماض وان صدقه له ان يأخذ العبد ويغرم صاحب العبد القيمة لولي الجنابة وان قال بعت وانا اعلم بالجنابة

اذا قال لفلان عندي الف درهم قرض ووديعه فهو ضامن لنصفها فرضا والنصف الآخر وديعه وكذلك لو قال له قبلي الف درهم مضاربة وقرض فان وصل الكلام فقال ثلثمائة منهما فرض وسبعمائة مضاربة كان القول قوله وان فصل الكلام كان عليه من كل واحد النصف كذا في البحر المحامي * قال له عندي الف درهم هبة ووديعه فكلها وديعه كذا في محيط السرخسي * ولو قال اودعني ثلثة اثواب زطي ويهودي يلزمه زطي ويهودي والبيان في الثالث اليه ان شاء جعله زطيا وان شاء جعله يهوديا مع يمينه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال عليه قفيز من حنطة وشعير الاربعان عليه ثلثة ارباع قفيز من كل واحد النصف هكذا في محيط السرخسي * ولو قال عليّ كرحنطة وشعير وسمسم كان اثلاثا يلزمه من كل واحد ثلثة هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال لفلان عليّ نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل واحد منهما وكذلك لو قال نصف كرحنطة وكشعير وكتمر وكذلك لو قال عليّ نصف هذا العبد وهذه الامة ولو قال له عليّ نصف هذا الكرحنطة وكشعير فعليه من الشعير كركامل وكذلك لو قال غصبت فلانا نصف عبده وهذه الامة وكذلك لو قال نصف درهم وهذا الدينار كذا في محيط السرخسي * وفي الجامع الصغير رجل مات وترك عبدا فقال العبد للوارث اعتقني ابوك وقال رجل آخر لي عليّ ابيك الف درهم دين فقال الوارث صدقتما فعلى قول ابي حنيفة رح الدين اولى وسعى العبد في قيمته وقال لا سعاية عليه كذا في المحيط * قال محمد رح رجل له غلام ولا آخر جارية فشهد كل واحد منهما عليّ صاحبه انه اعتق مملوكه وكذبه صاحبه ثم ان كل واحد منهما اشترى مملوك صاحبه بمملوكه جاز الشراء وعق كل واحد منهما عليّ من اشتراه قبض اولى يقبض ويضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشتراه فان كانت قيمتهما على السواء وقعت المفاوضة ولم يرجع احدهما عليّ صاحبه بشيء وان كانت قيمة احدهما اكثر يرجع عليّ صاحبه بالفضل وكذلك لو شهد كل واحد منهما عليّ صاحبه قبل البيع انه دبر مملوكه يتعلق عتق كل واحد منهما بموت بائعه لا بموت المشتري ويتوقف الولاء ولو شهد كل واحد منهما عليّ صاحبه ان المملوك الذي في يده لفلان وهو رجل معروف وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم اشتراه كل واحد منهما مملوك صاحبه بمملوكه فالبيع جائز ويرد كل واحد منهما ما اشتراه الى المقر له وهذا اذا صدقه المقر له واما اذا كذبه لا يؤمر بالتسليم ولا يضمن كل واحد منهما لصاحبه قيمة ما اشترى كل ولا يرجع احدهما عليّ صاحبه بقيمة ما باعه ولو شهد احدهما عليّ صاحبه انه دبر مملوكه وشهد الآخر عليه ان الذي

في المبسوط * ولو اقر على نفسه بدابة كان عليه قيمة اي الدواب شاء فان جاء بدابة وقال هي كان القول قوله ان جاء بفرس او برذون او حمار او بعير ولا يقبل قوله في غير ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في فصل ما يكون اقرارا بشيء او بشيئين * وفي كتاب العلل اذا قال لفلان علي درهم فلوس فان عليه فلوسا تساوي درهما وكذلك لو قال لفلان علي دينار دراهم فعليه دراهم تساوي دينارا ولو قال لفلان علي بدرهم فلوس فان هذا بيع فكأنه قال بعث منه فلوسا بدرهم ويكون بيان الفلوس اليه انها كم وفي المنتقى اذا قال لفلان علي درهم دقيق فعليه دقيق يساوي درهما كذا في المحيط * اقر له بحق في دار او ارض او ملك او شراء يبين ويحاف على فضل يدعيه الخصم وان ابى ان يسمي يقول له القاضي انصف او ثلث او ربع حتى يصل الى مقدار يعلم في العرف انه لا يملك اقل منه فيأزره ثم يستحلف على الزيادة فان قال حقه فيها هذا الجذع او الباب المركب او البناء بغير ارض او حق الزراعة او السكنى بالاجارة لا يصدق الا اذا وصل بكلامه كذا في محيط السرخسي * لو قال لفلان علي دين و ابى ان يبين فالقاضي يسمي له الدين درجة فدرجة حتى ينتهي الى اقل ما ينطق عليه اسم الدين بحكم العرف فان اقر بذلك والآنزله ذلك المقدار ويحلف على الزيادة كذا في المحيط * لو قال هذا العبد لفلان اشتريته منه فوصل باقراره واقام البينة على الشراء قبلت بينته استحسانا ولو قال بعد ما سكت اشتريته منه قبل الاقرار او وهبه لي او تصدق به علي لم تقبل بينته على ذلك كذا في المبسوط في باب اقرار الرجل في نصيبه * في المنتقى بشرع ابي يوسف رح اذا قل لاخي علي الف درهم ولم يسمه فهو باطل ولو سماه وله اخ على ذلك الاسم لزمه ولو قال لابني ولم يسمه وله ابن معروف فقال لي ابن آخر واباه عنيت فليقول قوله وان سماه لم يكن له ان يصرفه الى غيره قال وكل شيء من هذا القبيل اتفق عليه اسمان عمرو وعمر وسالم وسالم فالقرار بالدين باطل والطلاق والعناق يقعان وله ان يبين كذا في المحيط * الاصل انه متى ذكر مقدارا و اضاف الى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما لانه اضاف المقدار اليهما بالسوية فيوزع عليهما بالسوية كما لو اضاف الى رجلين بالسوية كان بينهما بالسوية والمساواة في الاضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية لو قل استودعني عشرة اثواب هروية ومروية كان من كل واحد النصف كذا في محيط السرخسي * اذا قال لفلان عليه مائتا مثقال ذهب وفضة فان عليه من كل واحد منهما النصف وليس للدين ان يجعل النصف اكثر والقول قول المقر في الجيد من ذلك والرد في كذا في المحيط *

كردم) فقال (كرد) يكون صالحا على ذلك المبلغ كذا في جواهر الفتاوى * وأما حكمه فوفوع الملك في البدل وثبوت الملك في المصالح عنه ان كان مما يحتمل التملك كالمال ووفوع البراءة عنه للمدعي عليه ان كان لا يحتمل التملك كالتقصص هذا اذا كان الصلح على الاقرار وفي الصلح على الانكار ثبوت الملك في البدل للمدعي ووفوع البراءة للمدعي عليه من الدعوى سواء كان المصالح عنه مالا او لم يكن كذا في محيط السرخسي * وأما شرائطه فانواع منها ان يكون المصالح عاقلا فلا يصح صلح المجنون والصبي الذي لا يعقل هكذا في البدائع * وصالح السكران جائز كذا في السراجية * ومنها ان لا يكون المصالح بالصلح على الصغير مضرا به مضرة ظاهرة حتى ان من ادعى على صبي دينا فصالح ابو الصبي من دعواه على مال الصبي الصغير فان كان للمدعي بينة وما اعطى من المال مثل الحق المدعى او زيادة يتغابن في مثلها فالصلح جائز وان لم يكن له بينة لا يجوز ولو صالح من مال نفسه جاز ومنها ان يكون المصالح على الصغير ممن يملك التصرف في ماله كالأب والجد والوصي ومنها ان لا يكون مرتدا هندابيا خبيثا رح وعندهما صلحه نافذ على ان تصرفات المرتد موقوفة عنده وعندهما نافذة وصالح المرتد جائزة بخلاف هكذا في البدائع * وأما البلوغ والحرية فليس بشرط فصيح الصلح من الصبي المأذون ان نفع او عرى عن الضرر ومن العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكن لا يملك الصلح على حط بعض الحق اذا كان له بينة ويملك التاجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعبس ومن المكاتب هكذا في الغرر * ومنها ان يكون المصالح عليه مالا معلوما ان كان يحتاج الى قبضه وان كان لا يحتاج الى قبضه فشرط ان يكون المصالح عليه مالا سواء كان معلوما ومجهولا هكذا في المحيط * واذا ادعى عين مال في يدي رجل كالأرض والعبد وغيره وادعى كله او بعضه والمدعي عليه مقربه او جاحد او ساكت فان كان الذي وقع عليه الصلح ذراهم بغير عينها فالشرط فيه بيان مقدارها ويقع على الجياد من نقد البلد فان كان في البلد نقود مختلفة يقع على الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض لا يجوز الصلح مالم يبين نقدا منها مع بيان القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجلة وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق ليس بشرط وان كانت معينة جاز الصلح ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف ولا يتعلق العقد بعينها حتى ان المدعي عليه لو اراد ان يحبسها ويعطي المدعي مثلها كان له ذلك ولو هلك في يده قبل التسليم الى المدعي او استحققت لا يبطل العقد وعليه تسليم مثلها وان اختلفا في قدرها ووصفها بعد الهلاك فانهما يتحالفان

في يده ملك فلان وفلان يدعيه وكذب كل واحد منهما صاحبه ثم تبايعا فامتر له يأخذ المقربه من
مشتريه والذي اقر بالتدبير يصير ما اشتراه مدبرا موقوف الولاء والبيع جائز بينهما ولا يرجع احدهما
على صاحبه بشيء ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه انه كاتب مملوكه ثم تبايعا وارتفعا الى
القاضي فان انكر المملوك ان الكتابة بقيا موقوفين وحكم بجواز البيع مطلقا وان ادعى الكتابة فان القاضي
يسأل الغلامين البينة على الكتابة فلو اقام كل واحد منهما البينة يقضى بكتابتهم ويفسخ البيع وان لم يكن
لهما بينة حلف كل واحد من البائعين للعبد الذي باعه بالله ما كاتبه فان حلفا جاز البيع وكان كل واحد
منهما عبدا للذي اشتراه وان نكلا يقضى بكتابتة كل واحد منهما ويفسخ البيع ولو شهد احدهما على
صاحبه بالتدبير وشهد الآخر عليه بالكتابة ثم تبايعا والذي شهد بالتدبير يصير الذي اشتراه مدبرا
من ماله ويعتق بدوت بائة باقراره وولاؤه موقوف والذي شهد بالكتابة فما اشتراه يكون مملوكا عند فسخ
الكتابة يحلف البائع اذا لم يكن له بينة ولا يرجع احدهما على صاحبه بشيء وان نكل البائع يرد العبد
على بائة ويفسخ البيع كذا في التحرير شرح الجامع الكبير في باب الاقرار بالبيع في فساد او غير فساد *

كتاب الصلح

وهو مشتمل على احد وعشرين بابا الباب الاول في تفسيره شرعا وركنه وحكمه وشروطه
وانواعه اما تفسيره شرعا فهو انه عقد وضع لرفع المنازعة بالتراضي هكذا في النهاية * واما
ركنه فالاجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين كذا في العيني شرح الهداية * فاذا وقع الدعوى
فما يتعين بالتعيين فقال المدعى عليه للمدعى (صلح كن ازين مدعى بامن بدرهم كه بنوميدهم) فقال
المدعى فعلت لا يتم الصلح مالم يقل الطالب قبلت وكذلك اذا وقع الدعوى فيما لا يتعين بالتعيين
نحو الدراهم والدنانير وطلب الصلح على جنس آخر فاما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح
منه على ذلك الجنس يتم الصلح بقول المدعى فعلت ولا يحتاج الى قبول المدعى عليه لان هذا
طلب اسقاط بعض الحق والاستقاط يتم بالمستط كذا في الذخيرة * الاجاب والقبول هو ان يقول المدعى عليه
صالحتك من كذا على كذا ومن دعواك كذا على كذا ويقول الآخر قبلت او رضيت او ما يدل
على قبوله ورضاه كذا في البدائع * رجل ادعى على آخر شيئا فقال المدعى عايه (برچند بن فضل
کردم

فتوى ائمة خوارزم ان الصلح من دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحه لا يصح والذي يمكن تصحيحه كما اذا ترك ذكر حدا او غلط في احد الحدود يصح كذا في الوجيز للمكردي * واما انواعه بحسب المدعى عليه فثلاثة هكذا في النهاية * صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهوان لا يقرب المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار وكل ذلك جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر فيه ما يعتبر في البياعات ان وقع من مال بمال فيجري فيه الشفعة اذا كان مقارا ويرد بالعيب ويثبت فيه خيار الرؤية والشرط وتفسده جهالة البدل دون جهالة المصالح منه وتشرط القدرة على تسليم البدل كذا في الهداية * ولو كانا نقدين لهما حكم الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس يبطل الصلح كذا في التهذيب * وان وقع من مال بمنافع يعتبر بالا جارات فيشترط التوقيت فيها ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة كذا في الهداية * حتى لو صالح على سكنى بيت بعينه الى مدة معلومة جاز وان قال ابد او حي يموت لا يجوز كذا في المحيط * وان كان المدعى منفعه فان كانت المنفعتان من جنسين مختلفين كما اذا صالح من سكنى دار على خدمة مبدى يجوز بالا جماع وان كانتا من جنس واحد لا يجوز عندنا كذا في البدائع * والصلح من السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فناء اليمين وقطع الخصومة وفي حق المدعى لمعنى المعاوضة كذا في الهداية * واما انواعه بحسب المصالح عليه والمصالح منه فاربعة لانه اما ان يقع عن معلوم على معلوم بان يدعى المدعى حقا معلوما في دار في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم وانه جائز واما عن مجهول على مجهول وانه على وجهين ان كان لا يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان ادعى رجل ختاني دار في يدي رجل وام يسمه وادعى المدعى عليه حقا في ارض في يد المدعى ولم يسمه فاصطحا على ان يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه فانه جائز وان كان يحتاج فيه الى التسليم والتسلم بان اصطحا على ان يدفع احدهما من عند نفسه مالا ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه او على ان يسلم اليه بماد مائة فانه لا يجوز واما عن مجهول على معلوم وانه على وجهين ايضا ان كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كما لو ادعى حقا في دار في يدي رجل ولم يسمه فاصطحا على ان يعطيه المدعى مالا معلوما ليسلم المدعى عليه للمدعى ماد مائة فانه لا يجوز وان كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بان اصطحا في هذه الصورة على ان يعطي المدعى عليه مالا معلوما للمدعى ليترك المدعى دعواه فهو جائز واما عن معلوم على مجهول فانه على وجهين ايضا ان كان يحتاج

وبترادان الصلح وكذلك اذا وقع الصلح على الدنانير في جميع ما ذكرنا ولو صالح من دعواه على كيلبي كالحنطة والشعير او وزني كالحديد والصفيران كان معينا و اضاف العقد اليه وهو حاضر او غائب بعد ان كان ذلك في ملك المدعى عليه صح الصلح ويقع ذلك على ما سمي من الكيلبي والوزني وان اشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين من ذلك في العقد ان ضرب الاجل في الحنطة اذا كان بعينها كان ذلك باطلا وهذا لا يصح ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده في الباب الثاني وان كان موصوفا في الذمة فالشرط فيه بيان القدر والوصف وبيان الاجل فيه ليس بشرط كذا ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده ولو بين الاجل جاز وثبت الاجل ولو صالح على ثياب فان كانت معينة جاز الصلح والشرط فيه الاشارة لا غير وان كانت غير معينة لا يجوز الصلح حتى يأتي بجميع شرائط السلم ولو صالح من دعواه على حيوان او على ما لا يجوز فيه السلم لجهالته فلا يصح الصلح الا ان يكون معينا هكذا في شرح الطحاوي **●** ومنها ان يكون المال المصالح عليه متقوما فلا يصح الصلح على الخمر والخنزير من المسلم وكذا اذا صالح على دن من خل فاذا هو خمر ومنها ان يكون مملوكا للمصالح حتى اذا صالح على مال ثم استحق من يدا المدعي لم يصح الصلح هكذا في البدائع * ومنها ان يكون المصالح منه مما يجوز الاعتياض عنه مالا او غير مال نحو اقتصاص مجهولا كان او معلوما هكذا في المحيط * ومنها ان يكون المصالح عنه حق العبد لا حق الله سواء كان مالا عينا او دينا او حقا ليس بمال عين ولا دين حتى لا يصح الصلح من حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شارب خمر فصالحه على مال ان لا يرافعه اليه ولي الا مركذا في البدائع * ولو اخذ سارقا في دارة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذا دفع السرقة اليه صاحبها ولو كان هذا الصلح بعد ما رفع اليه القاضي ان كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظ الهبة والبراءة عندنا يسقط القطع هكذا في فتاوى قاضيهان * وان كان لا يجوز الاعتياض عنه كحق الشفعة وحد القذف والكفالة بالنفس لا يجوز الصلح منه هكذا في محيط السرخسي * ان وقع الصلح في حد القذف قبل ان يرفع اليه القاضي لا يجب البديل ولا يستط الحسد كذا في السراج الوهاج * ولو صالح شاهدا بربد ان يشهد عليه على مال على ان لا يشهد عليه فهو باطل لان الصلح من حقوق الله تعالى باطل ويجب عليه رد ما اخذ ويجوز الصلح عن التعزير هكذا في البدائع * والذي استقر عليه

جاز وان صالحه على خمسمائة درهم مضروبة وزن سبعة الى اجل لا يجوز فالصالح انه اذا صالح على اجود من حقه وانقص قدرا من حقه لا يجوز وان صالحه على اقل من حقه قدرا وجوده او على مثل حقه جودة وانقص قدرا من حقه جاز كذا في فتاوى فاضيل خان * لو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينار فصالحه من ذلك على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز وكذلك لو صالحه من ذلك على خمسين درهما حاله او الى اجل فهو جائز وكذلك لو صالحه على خمسين درهما فضة بيضاء تبرأ حاله او الى اجل كذا في المبسوط * قال شيخ الاسلام وتاويل المسئلة اذا كان التبر مثل ما عليه في الجودة او دونه اما اذا كان التبر اجود مما عليه لم يجز كذا في الذخيرة * لو كانت له عليه مائة درهم بخبة وعشرة دنانير فصالحه منها على خمسين درهما سوداء حاله او الى اجل فهو جائز هكذا في المبسوط * لو كان عليه مائة درهم وعشرة دنانير فصالحه منها على مائة درهم وعشرة دراهم الى اجل لا يجوز ولو صالحه عليهما ودفعها اليه فهو جائز وان قبض عشرة دراهم قبل ان يتفرقا وبقيت المائة فهو جائز كذا في المحيط * رجل له على رجل الف درهم لا يعلم وزنها فصالح منها على ثوب او عرض بعينه جاز وان صالحه على دراهم معلومة يجوز استحسانا وكذا اذا جعل لها اجلا جاز ويجعل ابراء عن البعض وتاجيلا للباقى هكذا في فتاوى فاضيل خان * رجل له على آخر الف درهم معلومة الوزن فقضاة دراهم مجهولة الوزن لا يجوز ولو اعطاه على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل كذا في الخلاصة * رجل له عليه الف فصالحه على مائة الى شهر وعلى مائتين ان لم يعطه الى شهر لا يصح كذا في الوجيز للكردي * ادعى على آخر كذا دينار فانكر فصالحا على دنانير معلومة بعضه معجل وبعضه مؤجل فانه يصح كذا في جواهر الفتاوى * اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فصالحه منها على طعام في الذمة مؤجلا او غير مؤجل وتفرقا قبل القبض فهو باطل واذا وقع الصلح من الدراهم التي في الذمة على كرحنطة بعينها وتفرقا قبل ان يقبض الكرجاز ولو وقع الصلح من كرحنطة في الذمة على عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل قبض العشرة بطل كذا في الذخيرة * ولو صالحه من كرحنطة فرض على عشرة دراهم وقبض خمسة ثم افرقا بقي الصلح في نصف الكرجاز ما قبض ويبطل في النصف بحساب ما بقي وان صالحه على كرجاز بعينه ثم تفرقا قبل القبض فهو جائز ولو كان الشعيير بغير عينه فان تقابضا قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل ان يقبض فسد كذا في المبسوط * اذا كان عليه كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة ونصف كرجاز بغير عينه

فيه الى التسليم والتسليم لا يجوز وان كان لا يحتاج الى التسليم والتسليم يجوز والا صل في ذلك ان
الجهالة لا تفسد العقد بعينها بل لغيرها وهي المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ففي كل موضع
لا يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه لا تقضي الى هذه المنازعة فلا تمنع جواز الصلح وفي كل
موضع يحتاج فيه الى التسليم والتسليم فالجهالة فيه تقضي الى مثل هذه المنازعة فمنع جواز الصلح
هكذا في النهاية * اذا وقع الصلح من دين فحكمه حكم الثمن في البيع وان وقع على عين فحكمه حكم
المبيع فما يصلح نمنا في البيع او ميبعا يصلح بدلا في الصلح وما لا فلا كذا في المحيط * الباب الثاني
في الصلح في الدين وفيما يتعلق به من شرط قبض بدل الصلح في المجلس وغيره رجل له على
آخر الف درهم فصالحه عنها على خمسمائة يجوز كذا في الفتاوى الصغرى * واذا كان له الف سود
فصالحه على خمسمائة بيض لم يجز بخلاف ما اذا كان له بيض فصالحه على ما دون ذلك من السود
جاز هكذا في غاية البيان شرح الهداية * لو كانت مائة درهم سود فصالحه منها على خمسين غلة حالة
او الى اجل جاز هكذا في المبسوط * لو كان لرجل قبل رجل الف درهم غلة فصالحه منها على خمسمائة
بخبة ونقد ها اياه في المجلس لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد رحمواي يوسف رح الآخر كذا في فتاوى
فاضيخان * لو كان عليه الف درهم غلة فصالحه منها على الف درهم بخبة حالة فان قبض قبل
ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض بطل وان جعل لها اجلا بطل كذا في المبسوط * وان وقع الصلح من
دراهم في الذمة على دنانير او عكسه يشترط قبض البدل وان وقع عن الدنانير في الذمة على
دنانير اقل منها لا يشترط قبضه وان وقع من مائة درهم في الذمة على عشرة دراهم الى شهر جاز كذا
في الوجيز للكردي * اذا كان عليه الف درهم سود حالة فصالحه على الف درهم بخبة الى
اجل فانه لا يجوز واذا كان عليه الف درهم سود مؤجل فصالحه على الف درهم بخبة حالة جاز
اذا نقد البخبة في المجلس كذا في الذخيرة * ولو كانت الجياد الفا حالة فصالحه على الف
نهرجة مؤجلة جاز الا ان اصل المال اذا كان قرضا فصالحه على خمسمائة الى اجل لا يصح التأجيل
كذا في فتاوى فاضيخان * واذا كان عليه الف درهم بخبة مؤجلة فصالحه على الف سود حالة فانه
لا يجوز كذا في الذخيرة * لو كانت له الف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة لا يجوز كذا في الهداية *
لو كان لرجل على رجل الف درهم فضة بيضاء فصالحه على خمسمائة درهم تبراسودا الى اجل
جاز وان صالحه

كذا في المحيط * اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منه على عبد بعينه فهو جائز والعبد للطالب يجوز فيه عتقه ولا يجوز فيه عتق المطلوب وان مات في يد المطلوب قبل ان يقبضه الطالب مات من مال المطلوب ويرجع الطالب بالدين وكذلك كل شيء بعينه لا يبطله افتراقهما قبل القبض كذا في المبسوط * وان صالحه عن الف على عبد ثم تصادقا ان لا شيء عليه فالمذموم اليه بالخيار ان شاء برد العبد وان شاء اعطاه الف وامسك العبد كذا في محيط السرخسي * صالح من الف على مائة على ان يبيع ثوبا لا يصح كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى ديناً على رجل واصطلحاه على دار على ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز وكذلك اذا ادعى ديناً على رجل ثم صالحه عنه على عبد على ان يخدم العبد المدعى عليه سنة كان فاسداً كذا في المحيط * انه على آخر مائة دينار نيشابورية فصالحه على مائة بخارية وتفرقا قبل القبض فالصحيح انه لا يشترط القبض ولا يبطل الصلح ولو كان على القلب بشرط قبض بدل الصلح بخلاف كذا في الذخيرة * مثل نجم الدين النسفي عن ادعى على رجل الف درهم من الدراهم التي لانضة فيها وصالحه على مائة درهم غطريفية فتفرقا قبل القبض قال يبطل الصلح وهذا الجواب مستقيم فيما اذا وقعت الدعوى في الدراهم في الذمة فاما اذا وقعت في الدراهم معينة بجهة كذا في المحيط * من عليه الدين المؤجل اذا قضى المال قبل الاجل ثم استحق المقبوض او وجده زيروا ونهرجة او ستوفة فردة عاد المال مؤجلاً وكذا الوبائه عبداً او صالحه على عبد وقبض العبد فاستحق او ظهر حراً او رده بعيب بقضاء قاض عاد المال مؤجلاً وان طلب ان يقبل الصلح على ما كان قبل الصلح او رده بعيب بغير قضاء كان المال مؤجلاً وان لم يسم الاجل في الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فالمال حال كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان لرجل على رجل كرحنطة قرض فصالحه من ذلك على كرشعير ورفعه اليه فوجد المدعي بالشعير عبداً فردة بعد ما تفرقا ان لم يستبدل في مجلس الرد بطل الصلح عندهم جميعاً وان استبدل اخيراً في مجلس الرد فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما الصلح على حاله وعلى هذا الاختلاف كل عقد يبطل بالافتراق من غير قبض ثم وجد بالمقبوض عبداً ورده كالصرف والسلم كذا في المحيط * ولو ادعى على رجل الفاً فانكر المدعى عليه فاراد ان يصالحه على مائة فقال المدعي صالحتك على مائة درهم من الالف التي لي عليك وابراًتك عن البقية جاز ويبرأ المدعى عليه عن الباقي قضاءً ودبائنةً وان قال صالحتك من الالف على مائة

الى اجل لم يجزو الحنطة عليه حالة ولولم يضرب لذلك اجلا او كان الشعير قائما بعينه والحنطة بغير عينها كان جائزا وكذلك اذا كان الشعير بغير عينه وقد قبض في المجلس جاز وكذلك لو كانت الحنطة الى اجل ونصف كر شعير حالة بغير عينها فان تفرقا دفع عليه الحنطة ولم يدفع اليه الشعير فالصلح فاسد على حصة الشعير كذا في المحيط * اذا كان له على آخر عشرة دراهم وعشرة اقفة الحنطة فصالحه على احد عشر درهما وفارقه قبل القبض انتقض الصلح بقدر درهم واحد كذا في السراجية * لو كان لرجلين على رجل كرحنطة قرض فصالحه احدهما على عشرة دراهم من حصته فهو جائز ويدفع الى شريكه ان شاء رُبْع الكره ان شاء خمسة دراهم كذا في المبسوط * رجلا نهما على رجل الف درهم ان لم يكن الدين واجبا بعدد احدهما بان ورثا دينهما مؤجلا من رجل فصالحه احدهما على مائة معجلة على ان اخر عنه ما بقي من حصته وهو اربع مائة درهم الى سنة فالمائة المقبوضة تكون بينهما وتأخير حصته وذلك اربع مائة باطل في قول ابي حنيفة نرح حتى لو قبض الشريك الآخر شيئا كان للمؤخر ان يشاركه في المقبوض وعلى قول ابي يوسف ومحمد نرح تأخير في حصته جائز وان كان دينهما واجبا فادائه احدهما بان كانا شريكين شركة عنان فان اخر الذي وآتى الادانة صح تأجيله في جميع الدين وان اخر الذي لم يباشر الادانة لا يصح تأخير في حصته على قول ابي حنيفة نرح وعلى قولهما يصح وان كانا متناوضين فاجل احدهما دينا كان من المفاوضة صح تأجيله ضد الكل ايهما اجل كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الدين بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشريكه بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان يضمن له شريكه ربع الدين وان شاء اتبع غريمه بنصف الدين ولو استوفى نصيبه او بنصف نصيبه من الدين لشريكه ان يشاركه فيما قبض ثم يرجعان على الغريم بالباقي كذا في الكافي * ولو كان لرجلين على رجل الف درهم بخية فصالح احدهما من نصيبه على خمسمائة زبوف او على خمسمائة سود كان لشريكه ان يأخذ منه نصفهما كذا في المبسوط * واو كان المالان لرجلين عليه لاحدهما دراهم والاخر دنانير فصالحاه على مائة درهم فهو جائز وتسم المائة بينهما على قدر قيمة الدراهم والدنانير فما اصاب الدنانير فهو صرف وبشرط التنبض في المجلس وما اصاب الدراهم فهو استيفاء للبعض واسقاط للباقي كذا في الحاوي * آدمي رجل على رجلين الف درهم دين فصالحاه على مائة دينار الى اجل لا يجوز سواء وقع الصلح على اقرار وانكار وكذلك لو صالحاه على طعام في الذمة الى اجل او الى غير اجل فانه لا يجوز

ان لم تدفعها فدا فلان على حاله فان نقده خمسمائة بقي الابراء ما ضاوا وان لم ينقد بطل الابراء .
 بالاجماع كذا في الكافي * اذا قال ادالي خمسمائة على انك بري من الفضل ولم يوقت للاداء وقتا يصح
 الابراء ولا يعود الدين هكذا في الهداية * ولو قال حطت عنك خمسمائة ان نقدت لي خمسمائة
 لا يصح الحط في قولهم نقد اولم ينقد وكذا لو قال للغريم او للكفيل اذا ادبت منها خمسمائة او منى
 ادبت او قال ان دفعت الي خمسمائة فانت بري من الباقي فهذا كله باطل لا يبرأ من الباقي
 وان ادعى اليه خمسمائة ذكر لفظ الصلح اولم يذكر كذا في الظهيرية * ان حط احد الشريكين شيئا
 ان كان المصالح عاقدا جاز حطه الكل او بعضه في قول ابي حنيفة ومحمد روح ويضم من نصيب
 شريكه ان حط الكل وان لم يكن المصالح عاقدا جاز الحط في نصيبه عند الكل وفي نصيب صاحبه
 لا يجوز عند الكل كذا في فتاوى فاضلخان * الباب الثالث في الصلح عن المهر والنكاح والخلع
والطلاق والنفقة والسكنى رجل تزوج امرأة على خادم ثم صالحها على شاة بعينها جاز وان كان
نسبته لا يجوز وان صالحها على شيء من المكيل او الموزون ان كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه
ان كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ان نقد في المجلس جاز وان لم ينقد في المجلس لا يجوز وان صالحها
من الخادم على دراهم نسبه جاز ولو صالحها على خادم بعينه وزادها مع ذلك دراهم مسماة
كان جائزا فان صالح على مرض بعينه ودفعه اليها ثم طلقها قبل الدخول بها كانت المرأة بالخيار
ان شاءت ردت اليه نصف قيمة الخادم وان شاءت ردت اليه نصف العرض الذي اخذت
ولو اشترت بها العرض فانها تعطيه نصف قيمة الخادم من غير خيار واذا صالحته على دراهم فانها
ترد عليه نصف ما قبضت وكذلك لو اعطاها خادما وسطا ثم طلقها قبل ان يدخل بها ردت عليه نصفها
من غير خيار هكذا في المحيط * اذا تزوج امرأة على بيت وخادم ثم صالحها من البيت على ثياب
هروية الى اجل لم يجز وان صالحها من البيت والخادم على دراهم او دنانير الى اجل فهو
جائز كذا في المبسوط * ولا يجوز باكثر من قيمة البيت والخادم كذا في التارخانية ناقلا عن العنابية *
اذا تزوج امرأة على مائة درهم ثم صالحها من ذلك على طعام بعينه فهو جائز وان كان بغير عينه
ن كان مؤجلا لا يجوز وان كان حالا ذكر انه لا يجوز ايضا فاذا تزوجها على كرحنطة ثم صالحها
من ذلك على كرسعير بعينه فهو جائز وان كان الشعير بغير عينه ان كان الشعير مؤجلا لا يجوز
وان كان حالا ان نقد في المجلس فالصلح صحيح على جواب الاستحسان او على احدي الروايتين

ولم يقل وابرأتك عن الباقي برئ المطلوب عن الباقي قضاء لادبائه كذا في الفتاوى الظهيرية *
 ولأن المطلوب قضى الالف فانكر الطالب قضاءه فصالحه المطلوب على مائة درهم جاز قضاؤه لا يحل
 للطالب ان يأخذ منه المائة اذا كان يعلم بالقضاء كذا في فتاوى قاضيهان * اذا كان لرجل على رجل الف
 درهم ديناً من ثمن بيع الى اجل فصالحه الطالب على ان اعطاه كفيلاً واخر عنه سنة بعد الاجل
 فهو جائز وهذا جواب الاستحسان وكذلك لو كان معه كفيل فصالحه على ان يبرأ هذا الكفيل او على
 ان يدخل معه رجلاً آخر في الكفالة وعلى ان اخر عنه بعد الاجل شهر فهو جائز ولو صالحه على ان يعجل
 له نصف المال على ان يؤخر عنه ما بقي سنة بعد الاجل كان فاسداً ولو اخر عنه الطالب سنة بعد الاجل
 من غير الصلح كان ذلك جائزاً كذا في المحيط * من له على آخر الف درهم فقال ادفع اليّ غداً منها
 خمسمائة على انك بريء من الفضل ففعل فهو بريء فان لم يدفع اليه خمسمائة غداً عادت الالف
 عند ابي حنيفة ومحمد ر ح كذا في الكافي * لو قال حطت عنك خمسمائة على ان تنقدي خمسمائة
 ولم يوقت لذلك وقتاً اذا قبل الغريم ذلك برئ عن خمسمائة اعطاه الباقي اولم يعطه في قولهم ولو قال
 حطت منك خمسمائة على ان تنقدي اليوم خمسمائة فان لم تنقد فالمال عليك على حاله فقبل
 الغريم ان نقده الخمسمائة اليوم برئ من الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم ولو قال
 حطت عنك خمسمائة على ان تنقدي الباقي اليوم ولم يزد على ذلك فقبل الغريم قال ابو حنيفة
 ومحمد ر ح ان نقدي اليوم برئ عن الباقي وان لم ينقد لا يبرأ كذا في فتاوى قاضيهان * اذا قال ابرأتك
 من خمسمائة من الالف على ان تعطيني الخمسمائة غداً فالبراء فيه واقع اعطى الخمسمائة اولم يعط
 كذا في الهداية * ولو كان له على رجل الف درهم فصالحه معه على خمسمائة على ان يعطيه اياه ولم يوقت
 لاداء الخمسمائة وقتاً فالصلح جائز ويكون منه حطاً للخمسمائة الباقية ولو قال صالحتك على خمسمائة
 على ان تعطيني الخمسمائة اليوم فان لم تعطني فالالف عليك على حاله فان اعطاه فالصلح ماض
 فان لم يعطه حتى مضى اليوم فالالف عليه ولو قال صالحتك من الالف على خمسمائة على ان تعطيني
 اليوم ولم يقل فان لم تعطني اليوم فالالف عليك فان اعطاه خمسمائة اليوم برئ من الخمسمائة الباقية
 بالاجماع وان لم يعطه حتى مضى اليوم عاد جميع الالف في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح هكذا في شرح
 الطحاوي * لو قال صالحتك من الالف على خمسمائة تدفعها اليّ غداً وانت بريء من الفضل على انك
 ان لم

من دعوى النكاح وعلى ان باراها الزوج من ذلك وليست هي مدعية قبله مهر ولا نفقة لم يجز الصلح ويرجع في المائة التي اعطاها ولا سبيل للزوج على المرأة في النكاح من قبل انه قد باراها وكان هذا بمنزلة خلع ولو ادعت عليه نفقة وتكا حافصا لهما على مائة درهم على ان يباربها فالصلح جائز والمائة الدرهم بالنفقة ولا يرجع الزوج عليها بشيء ولا نكاح بينهما كذا في المحيط * الصلح من النفقة ان كان على شيء يجوز للقاضي تقدير النفقة به كالنفقة والطعام يعتبر تقديرًا للنفقة ولا يعتبر معاوضة وان وقع الصلح على شيء لا يجوز تقدير النفقة به كالعبد والدابة يعتبر معاوضة وتصير مبرئة زوجها عن النفقة بما اخذت من البذل كذا في محيط السرخسي * اذا صالح الرجل امرأته ولم يدخل بها على ان يطلقها على ان ترضع ولده سنتين حتى نفقته وعلى ان زادها هونًا بابعينه فقبضت المرأة الثوب فاستهلكته وارضعت الصبي سنة ثم مات الصبي بقيمة الثوب والمهر سواء فان الزوج يرجع عليها بنصف قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ولو كانت المرأة زادة مع ذلك شاة قيمتها مثل قيمة الرضاع رجع عليها بربع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع وسلمت له الشاة ولو استحققت الشاة مع ذلك يرجع عليها بثلاثة ارباع قيمة الثوب وربع قيمة الرضاع ويرجع بنصف قيمة الشاة وان استحق الثوب ولم تستحق الشاة والمسئلة بحالها فان المرأة ترجع على الرجل بنصف الشاة باجر مثلها في نصف السنة التي ارضعت ويرجع عليها الرجل بربع قيمة الرضاع كذا في المبسوط * لو صالحت امرأة زوجها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر فمضى شهر اخذته للشهر الماضي ولو صالحها مرة ثانية بعد ما صالحها على ثلاثة دراهم من نفقتها كل شهر قبل مضي الشهر عليه على ثلاثة مخاتيم دقيق بعينه جاز الصلح كذا في خزانة المفتين * وان صالحته من الدراهم على مخاتيم دقيق غير عينه قبل مضي الشهر يجوز وبعد مضيه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم في كل شهر ثم قال الزوج لا يطبق ذلك فذلك لازم له الا ان تبرئه المرأة او القاضي او برخص السعر فيكفيها دون ذلك وان قالت المرأة لا يكفيني هذا كان لها ان تخصمه حتى يزبدها اذا كان موسرًا ولو قدر القاضي نفقتها في كل شهر بشيء وقضى به كان لها ان تخصمه اذا كان ذلك لا يكفيها وتطالب بتمام كتابتها وكذلك هذا الحكم في نفقة الاقارب ولو اعطاها كقبلا بنفقة كل شهر فعلى الكفيل نفقة شهر واحد فان قال الكفيل ما عشت او ما دمت امرأته فهو كما قال وان مات الزوج وقد بقي لها على الزوج نفقة من هذا الصلح فاني ابطالها كذا في المبسوط *

وان تفرقا قبل القبض بطل الصلح ولو ادعى على امرأة انه تزوجها وهي تنكر فصالحته على مائة درهم على ان يبرئ من تزويجها الذي ادعى جازا اذا قبل ذلك فان اقام المدعى بينة بعد ذلك على النكاح لا تقبل بينته وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على المبارات كان جائزا وكذلك لو قالت اعطيتك مائة درهم على انك بريء من دعواك ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان لا نكح بيني وبينك ذكر شيخ الاسلام على قول ابي حنيفة رح الصلح صحيح وعلى قولهما لا يصح ولو قالت اعطيتك مائة درهم على ان تقول لم اتزوجك فهذا باطل كذا في المحيط * ادعت المرأة ان زوجها طلقها ثلثا وانكر الزوج فصالحها على مائة درهم على ان تبرئ من الدعوى لا يصح وللزوج ان يرجع عليها بما اعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها وكذلك لو ادعت تطليقة او تطليقتين او خاتمة كذا في خزائن المفتين * اذا طلق الرجل امرأته قبل ان يدخل بها ثم اختلفا في المهر فقال الزوج مهرها خمسمائة وقالت المرأة مهري الف درهم فاصطلحا على ثلثمائة من نصف المهر فهو جائز ولو قال الزوج لم افرض لك المهر وانما لك المنعة فاصطلحا على ان يسلم لها المنعة على ان ابرأته من دعواها فهو جائز فان اقامت بعد ذلك بينة على ان مهرها كان الفالا تقبل بينتها ولو كان الزوج قد اعطاها المهر ثم طلقها قبل الدخول بها وطالبها برد النصف واختلفا في النصف فقال الزوج النصف ثلثمائة وقالت المرأة مائتين فاصطلحا على مائتين وخمسين فهو جائز كذا في المحيط * لو ادعت المرأة على زوجها طلاقا بائنا فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها بائنا فهو جائز وكذلك لو قالت على ان تقر لي بهذا الطلاق الذي ادعيت وهو يحدد ذلك فهو جائز وان اقامت بينة على ذلك فشهدوا انه طلقها ثلثا او واحدة بائنة رجعت عليه بالجعل الذي اعطته كذا في المبسوط *

(مردی زن دیگر براد عوی کرد و صلح کردند) على ان يختلع من الدعوى بما لا يجوز هذا الصلح كذا في خزائن المفتين * في المنتقى بشر من ابي يوسف رح امرأة ادعت على رجل انها امرأته وان لها عليه الف درهم من مهرها وان هذا الصبي ابنه منها وجمد الرجل ذلك كله ثم صالحها على مائتين درهم بدفعها اليها على ان ابرأته من جميع هذا الدعوى لم يبرأ بها الزوج من شيء ثم قامت البينة لها على جميع ما ادعت فان النكاح ثابت والنسب ثابت والصلح من المهر جائز والمائة الدرهم سالمة لها وهي صلح من الالف التي ادعتها وهذا استحسان ولو ادعت نكاحا بغير ولد وام يدع مهرافصالحها على مائة درهم لم يجز الصلح ولو صالحها على مائة درهم على ان ابرأته

من كسوتها على درع يهودي ولم بسم طوله وعرضه ورفعته جاز ذلك وكذا كسوة القراية ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مائة نفقته وكسوته كل شهر لم يجوز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبسوط * ان صالحا تحت المباشرة زوجها من سكناها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها لعشر سنين على وصيف وسط الى شهر او لم يجعل له اجلا فهو جائز كذا في المبسوط * الباب الرابع في الصلح في الوديعة والهبة والاجارة والمصاربة والرهن ان صالح صاحب الوديعة على شيء فان ادعى صاحب المال الابداع وقال المستودع ما لودعني شيئا ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فافترس المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم وان ادعى عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد او الهلاك ثم صالحه على شيء فاختلفوا في قول ابي حنيفة رح والصحيح انه لا يجوز هذا الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف رح الاول وعليه التنوين هكذا في فتاوى قاضيخان * ثم ان عامة المشائخ لم يفرقوا بين ما اذا قال المالك اولا استهلكتها وقال المودع بعد ذلك ضاعت او ردت وبين ما اذا قال المودع اولا ضاعت او ردت وقال المالك بعد ذلك استهلكتها كذا في المحيط * واجمعوا على انه لو صالح بعد ما حلف المستودع انه رد او هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل يمين المودع واذا ادعى المودع الرد والهلاك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذب به بل سكت ذكر الكرخي رح انه لا يجوز هذا الصلح في قول ابي يوسف رح الاول ويجوز في قول محمد رح ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب به فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع كنت قلت قبل الصلح انها قد هلكت او ردتها فلم يصح الصلح في قول ابي حنيفة رح فان قال صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يبطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان * ان انكر المستعير العارية اصلها صلح صحيح الصلح وان اقر بالعارية ولم يدع الرد ولا الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك صح الصلح وان ادعى الهلاك والمالك يدعي الاستهلاك فالمسئلة على الخلاف وكذلك الجواب في المضاربة وكل مال اصله امانة هكذا في المحيط * وان كانت الوديعة قائمة بعينها وهي مائة درهم فصالحه منها على مائة درهم بعد اقراره وانكاره لم يجوز ان اقامت البينة على الوديعة وان لم يقيم بينة

ولو صلح امرأته من نفقتها سنة على حيوان او ثوب سوى جنسه جاز مؤجلا وحالا بخلاف ماله
 صلحها بعد الفرض او بعد تراضيها من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صلحته عن اجر
 رضاع الصبي بعد البينونة كان جائزا ثم ليس لها ان يصلح بما ثبت لها من دراهم الا اجر على طعام
 بغير عينه كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على ان لا يزيد لها
 عليها حتى تنقضي عدتها بالا شهر جاز ذاك وان كانت عدتها بالحض لا يجوز لان الحوض غير
 معلوم قد تحيض ثلث حيض في شهرين وقد لا تحيض عشرة اشهر كذا في فتاوى قاضيخان *
 لو صلحت مع الزوج من نفقتها مادامت زوجة له على مال لا يجوز كذا في محيط السرخسي *
 لو كانت امرأته مكاتبة او امة قد بواها المولى بيتا فصالحها على دراهم مسماة من الكسوة والنفقة
 لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صلح مولى الامة فلولم يكن بواها المولى بيتا لم يجز هذا الصلح
 وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج ان يقر بها فصالح اباها على نفقتها لم يجز وان كانت
 كبيرة والزوج صغير فصالح ابوه على النفقة وضمن جاز واذا صلح المكاتب امرأته على نفقة
 كل شهر جاز كما يجوز صلحه في سائر الحقوق المستحقة عليه وكذلك العبد المحجور والتاجر يصلح
 امرأته على نفقتها كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته من نفقتها سنة على ثوب وقبضه فاستحق
 الثوب رجعت بالنفقة ان فرض وان لم يفرض رجعت بقيمة الثوب كذا في محيط السرخسي *
 اذا كانت لرجل امرأتان احدهما امة فدبواها بيتا فصالح الحرة على نفقة مسماة كل شهر وصالح
 الامة على نفقة اكثر منها فهو جائز وكذلك لو كانت احدهما ذمية فصالحها على اكثر من نفقة
 المسامة واذا صلح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الا نفقة مثلها كذا في المبسوط *
 لو صلح على نفقة المحارم ثم ادعى الاعسار صدق وبطل الصلح كذا في التاتارخانية نافلا عن العنابية *
 اذا صلح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان اقروا انه محتاج فان
 لم يعرف حاله وادعى انه فقير فالقول قوله ويبطل عنه ما صلح عليه الا ان تقوم بينة انه موسر فيقضى
 بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث ان البسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه
 يكون ما ضيا ان كان الولد محتاجا فان كان صلح على اكثر من نفقتهم بما يتغابن الناس فيه
 ابطلت الفضل منه وكذلك الصلح في الكسوة للحاجة والمعتبر فيه الكفاية كالنفقة لو صلح امرأته
 من كسوتها

للمضارب دين على رجل ادانه من المضاربة فصالحه على ان اخرة عنه جاز وان حط عنه بعضه جاز وضمن ما حطه لرب المال ولو كان الحط بعيب في مبيع او صالحه من العيب على دراهم بدلها جاز ذلك على رب المال ولو صالح دلى ان اخذ بالدين كفيلا على ان ابرأ الذي عليه الاصل او احتال به فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل انه وهب هذا العبد له وقبضه والعبد في يد الواهب والواهب بجحد ذلك فاصطلحا على ان يكون نصف العبد للمدعى عليه جاز هذا الصلح فان اقام المدعى بعد هذا بينة على الهبة والتبض لا تقبل بينته حتى لا يأخذ من المدعى عليه النصف الذي بقي في يده فان شرط مع ذلك احدهما على الآخر دراهم فهو جائز وان اصطلحا ان يكون جميع العبد للاحدهما ويعطي صاحبه دراهم كان جائزا ايضا واذا ادعى الموهوب له الهبة واقرانه لم يقبضه وجحد الواهب فاصطلحا على ان يكون العبد بينهما نصفين فالصلح باطل وان شرط مع هذا الاحدهما ان شرط الدراهم على الواهب لا يجوز وان شرط الدراهم على الموهوب له يجوز وان اصطلحا ان يكون العبد سالما للاحدهما ويدفع هو الي صاحبه كذا درهما ان شرط ان تكون الدراهم على الواهب كان باطلا وان شرط الدراهم على الموهوب له كان جائزا هكذا في المحيط * امرأة وهبت ارضا لهما لاخوين احدهما لاب وام والآخرا لاب ثم ماتت فورثها اخوها لايها وامها وقال تلك الهبة كانت غير جائزة وادعى الآخر جوازها في قول بعض الفقهاء ثم اصطلحا بينهما على صلح ثم مات الاخ من الاب والام فاراد يرثه ابطال ذلك الصلح عند قاض يري اصل الهبة باطله فانه ينطله في قول من يري تلك الهبة باطلة ويجعلها ميراثا وفي قول من يجيز الهبة يبطل الصلح ويجعلها هبة بينهما نصفين ولو كانت وهبها كلها للاخ لاب غير انه لم يقبضها في حياة الاخت ثم خاصه اخوة فيها فقال انها لم يجز لك لانك لم تقبضها وقال الآخر صدقت لم اقبضها ولكن لا اردا حتى يقضي القاضي عليّ بذلك فاصطلحا منها على صلح فهو باطل سواء اصطلحا على المناصفة او على اقل من ذلك او اكثر كذا في المبسوط * لو ادعى انه وهب له نصف هذه الدار مشاعا ولم يقبضه منه وجحد الواهب ثم اصطلحا على ان يسلم له ربع الدار بالف درهم جاز كذا في الحاوي * اذا كانت الدار في يد رجل فادعى ان فلانا تصدق بها هاية وانه قبضها وقال فلان بل وهبها لي وانا اريد الرجوع فيهما فاصطلحا على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا رجوع فيهما بعد ذلك فان اقر الذي في يديه انها هبة بعد الصلح

وكان المودع منكراً فالصلح جائز كذا في الظهيرية * ولا يحل للمودع الغفل فيما بينه وبين الله تعالى
 كذا في المحيط * ولو صالحه على عرض جاز الصلح مطلقاً ولو صالحه على عشرة دنانير فان صالحه
 وهو جاحد للوديعة والصلح صحيح اذا تفرقا بعد قبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة في مجلس
 الصلح او غائبة عن مجلس الصلح اما اذا كان المودع مقرباً للوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في مجلس
 الصلح جاز اذا جدد المودع القبض وقبض المالك الدنانير في ذلك المجلس ولو لم يجدد المودع
 القبض فالصلح باطل وان كانت الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل كذا في الخلاصة *
 امرأة استودعت رجلاً وديعة كانت عندها لغيرها ثم قبضتها منه ثم استودعتها آخراً وقبضتها منه
 ايضاً فنقدت متاعاً منها فنقلت ذهباً بينكما ولا ادري من اضعاه وقال لا ندري ما كان في وعائك غير
 انك دفعت الينا فلم نفتشه ورددناه عليك فصالحتهما من ذلك على مال فهي ضامنة لصاحب
 المتاع والصلح بينهما وبينهما جائز ثم صلحها على قيمة المتاع لا يخلو من وجهين اما ان كان بعد ما ضمنها
 المالك قيمة المتاع في هذا الوجه يجوز الصلح على اي بدل كان سواء كان مثل قيمة المتاع او اقل واما
 ان كان قبل ان يضمنها المالك قيمة المتاع ففي هذا الوجه ان صالحته ببديل مثل قيمة المتاع
 او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه فالصلح جائز وبرئاً عن ضمان المتاع حتى او اقام صاحب المتاع بينة
 بعد ذلك على ما ادعى من المتاع لم يكن لها على المودع سبيل وان صالحته ببديل هو اقل من قيمة
 المتاع قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز الصلح وللمالك الخيار ان شاء ضمن المرأة قيمة المتاع وان شاء
 ضمن المودعين ان قامت له بينة على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المرأة بما دفعها اليها
 وان ضمن المرأة نقد الصلح عليها كذا في الذخيرة * اذا ادعى عينا في يدي انسان فقال ذو اليد
 هذا وديعة فلان او وديعة اودعني فصالحه بعد ائامة البينة او قبله صح الصلح ولا يرجع على المصالح
 عند كذا في الفصول العمدية * وان كانت الدابة قد نفقت تحت المستعير ثم انكر رب الدابة
 الاعارة وصالح المستعير على مال جاز فان اقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها نفقت
 بطل الصلح وان اراد استحلافه على ذلك فله ذلك كذا في المحيط * ومن استعار دابة الى وقت
 فعطبت فقال المستعير نفقت تحتني وكذب رب الدابة وهو متر بالعارية فانفدى المستعير ثمنه
 فصالحه صلحاً لم يجز وكذلك لو قال المستعير دفعتها اليك كذا في خزانة المفتين * ولو ان
 لمضارب جحد المضاربة ثم اقر بها واقربها ثم جحد هائم صالح من ذلك على مال جاز واذا كان

الصلح جائز وان اقر المرتهن بعد هذا الصلح ان العبد كان رهنا في يده لا ينتقض الصلح ولو كان العبد في يد المرتهن فقال رهنه مني بمائة لي عليك وقال الراهن لك علي مائة الا اني مارهننت العبد منك فاصطلحا على ان زاده المرتهن خمسين درهما قرضا على ان يكون العبد رهنا بالمائة والخمسين فهذا الصلح جائز فيصير العبد رهنا بالمائة والخمسين وان اصطلحا على ان يهب منه المرتهن خمسين درهما على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالمائة فان هذا الصلح فاسد والمرتهن ان يرجع في هبته وللراهن ان يرجع في رهنه ولو اصطلحا على ان يبرأ المرتهن عن خمسين من المائة على ان يجعل الراهن العبد رهنا بالخمسين الباقية فهذا جائز ولو ادعى المرتهن ثوبا في يد الراهن انه رهنه اياه بعشرة دراهم افرضها اياه واقرا ندم يقبض الرهن وقال الراهن لك علي عشرة دراهم الا اني لم اره نكته فاصطلحا على ان يحط المرتهن عند درهما ليرهنه الراهن الثوب فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يقرضه المرتهن درهما ليجعل الثوب رهنا عنده فهو جائز وكذلك لو اصطلحا على ان يرهنه اياه ليحط عنه درهما ويقرضه درهما جمعابين الحط والزيادة فانه جائز ايضا فان لم يدفع اليه الثوب وبدأ له في امساكه فله ذلك الا ان الحط لا يثبت كذا في المحيط * ولو رهن متاعا بمائة درهم وقيمة الرهن مائتا درهم ثم قال المرتهن هلك الرهن وقال الراهن ما هلك فاصطلحا على ان يرد المرتهن عليه خمسين درهما وبرأه عن الباقي كان باطلا في قول ابي يوسف رح وكذا الجواب اذا ادعى المرتهن رد الرهن على الراهن وانكر الراهن ولو ان الراهن ادعى عليه الاستهلاك فلم يقر به المرتهن ولم ينكر فاصطلحا على شيء جاز الصلح في قولهم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كانت قيمة الرهن مائتي درهم والدين مائة فقال الراهن بعث متاعي فلم يقر ولم ينكر ثم اصطلحا جاز الصلح ولو اقر المرتهن انه باع المتاع بمائة درهم بركائه الراهن وقال الراهن ما وكلتك بالبيع ثم اصطلحا على ان يبرأه من المائة وزاد له المرتهن خمسين درهما جاز فان ظهر المتاع عند المرتهن فالصلح ماض ولو كان المرتهن باع المتاع ثم مات الراهن فصالح الورثة على ان يبرأه على ان يرد عليهم خمسين درهما فهو جائز فان جاء آخر فقال الرهن لي فصالحه المرتهن على عشرة فهو جائز ايضا كذا في المبسوط * لو ان الراهن مات فادعى رجل ان المتاع له وانه كان اعارة ليرهنه فاصطلحا على ان اقر المرتهن بذلك فان المرتهن لا يصدق على ورثة الراهن كذا في المحيط * الباب الخامس في الصلح في الغصب والسرقة والاكره

او جحد رب الدار الهبة والصدقة جميعا قبل الصلح على ما ذكرنا وكذا لو اصاب لهما على ان تكون الدارين بينهما بالسوية على ان رد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز ولا يبطله معنى الشبوع كذا في المبسوط * استأجر رجلا على حنطة بعينها فصاحه على درهم لم يجز كذا في محيط السرخسي * اذا استأجر من آخر دارا واختلفا في المدة فقال الآخر آجرتك بشهرين بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل آجرتي ثلاثة اشهر بعشرة دراهم فاصطلحا على ان يسكنها شهرين ونصفا بعشرة دراهم فهذا جائز ولو اصاب لهما على سكنى ثلاثة اشهر على ان زاده الآخر درهما كان هذا جائزا ايضا ولو اصاب لهما على سكنى هذه الثلاثة على ان زاده قفيزا بعينه او بغير عينه بعد ان يكون موصوفا في الذمة كان جائزا ولو اصاب لهما على سكنى هذه الدار شهرين على ان زاده الآخر سكنى بيت آخر من دار اخرى هذين الشهرين كان جائزا ايضا والاصل في جنس هذه المسائل ان ينظر في الزيادة ان كانت مجهولة لا يجوز سواء كانت الزيادة من جنس ما آجروا من خلاف جنسه وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنسه جاز ولو اصاب لهما على سكنى الاشهر الثلاثة بعشرة على ان اعطاه المستأجر ارضا بعينها جاز استحسانا كذا في التاتارخانية * لو اصاب لهما الآخر والمستأجر على مدة من السكنى على ان يعطيه هذا كفيلا به ورضي بذلك الكفيل فهو جائز وان كان الكفيل غائبا فالصلح مردود وان اشترط على ان يزيد مع السكنى ركوب دابة الى موضع كذا جاز وكذا الزيادة خدمة عبده هذا اشهر ولو زاده المستأجر سكنى دار معروفة شهر الم يجوز هكذا في المبسوط * لو استأجر دابة الى مكان معلوم باجر مسمى فادعى رب الدابة اجرا اكثر من ذلك وادعى المستأجر موضعا ابعد من ذلك فاصطلحا على الموضع الذي عين رب الدابة بالاخر الذي ادعاه المستأجر فهذا الصلح جائز ولو جحد المستأجر الاجارة اصلا وادعاهارب الدابة فاصطلحا على ان يركبها المستأجر الى ذلك على اجر درهم فهو جائز ولو ادعى انه استكرى هذه الدابة با Kaf يحمل عليه ثقله الى بغداد بخمسة فيجحد ذلك رب الدابة فاصطلحا على ان يركبها هو بنفسه الى بغداد بسرجة فهو جائز كذا في التاتارخانية * اذا ادعى رجل عبدا في يدي رجل انه رهنه اياه بمائة درهم كانت له عليه فقال الذي في يده العبد العبد عبيد والمائة عليك فاصطلحا على ان يبرأه المرتهن من المائة التي ادعى عليه ويزيد له خمسين ويترك المدعى الخصومة في العبد فهذا الصلح

على ذهب مسمى حالا ومؤجلا وكذلك الصلح على سائر الوزنيات ولو صالحه على كيلبي
 مؤجل لا يجوز سواء صالحه عليه حنطة او غيرها وان كان الكرم مستهلكا فصالحه على دراهم
 او دنانير ان كان الى اجل لا يجوز وان كان حالا وقبضه فالصلح جائز وان افتراق قبل القبض
 بطل الصلح وان صالحه على مكيل او موزون ان كان حالا وقبضه جاز وان كان الى اجل
 ان كان المصالح عليه سوى الحنطة لا يجوز وان كان المصالح عليه الحنطة جاز وان صالحه على كرم
 ونصف كرم كان باطلا سواء كان الكرم قائما ومستهلكا لمكان الربو ا كذا في المحيط * واوغصب كرم حنطة
 وكرم شعير فاستهلكهما ثم صالحه على كرم شعير الى اجل على ان ابرأه من الحنطة فهو جائز وكذلك
 اذا كان احدهما قائما فصالحه عليه على ان ابرأه من المستهلك كذا في المبسوط * في المنتقى
 رجل غصب عروضا وحنطة وشعيرا وصالحه المغمصوب منه على الف درهم الى سنة قال حصة الحنطة
 والشعير من الالف باطل ان كان ذلك مستهلكا ويجوز الصلح في حصة العروض وان قال الغاصب
 لم تكن الحنطة مستهلكة وقال المغمصوب منه كانت مستهلكة والقول قول الغاصب كذا في المحيط *
 واوغصب مائة درهم وعشرة دنانير فاستهلكهما ثم صالحه منهما على كرم حنطة بعينه ثم استحق
 الكرا ووجد به عيبا فردة رجع بالدراهم والدنانير وان صالحه على خمسين درهما حاله ومؤجلة
 فهو جائز وان استحققت بعد ما قبضها او وجدها زيوفا او ستوفة رجع بشاها ولم ينتقض الصلح وكذلك
 لو صالحه على وزن خمسين درهما فضة تبر وكذلك لو غصب مائة مثقال فضة تبر وعشرة دنانير
 فصالحه على خمسين درهما حاله ومؤجلة فهو جائز اذا كانت الدراهم مثل الفضة في الجودة
 وان كان خيرا منها لم يجز كذا في المبسوط * اذا غصب كرم حنطة ثم صالحه على نصف كرم حنطة
 فان كان الكرم المغمصوب مغيا فصالحه على نصف ذلك الكرم لا يجوز الصلح سواء كان الغاصب
 مقرا بالغصب او كان جاحدا وان صالح على نصف كرم آخر جاز الصلح مقرا كان او جاحدا الا انه
 لا يطيب له الفضل فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الكرم قائما في يده حقيقة ويلزم الرد على المغمصوب منه
 وان كان الكرم المغمصوب حاضرا ان كان الغاصب جاحدا للغصب فصالحه على نصف الكرم
 المغمصوب او على نصف كرم آخر يجوز الصلح في الحكم ولكن يؤمر فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد
 النصف الباقي على المغمصوب منه وان كان مقرا بالغصب لا يجوز الصلح على نصف الكرم
 المغمصوب او على نصف كرم آخر استحسانا ولو كان صالحه على ثوب ودفعه اليه جاز حاضرا كان الكرم

والتهديد لو ادعى غصبا على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح كذا في المبسوط * غصب ثوبا قيمته مائة فاذنقه فصالحه منه على ازيد من مائة جاز ولا يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن فيه والصحيح مذهب ابي حنيفة رح كذا في خزائن الفتاوى * اذا كان المغصوب عبدا فابق منه او هلك في يده فصالحه على اكثر من قيمته جاز عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يبطل الفضل على قيمته بما لا يتغابن الناس فيه ومن اصحابنا من قال الخلاف فيما اذا ابق العبد واما اذا كان مستهلكا فصالح على اكثر من قيمته لا يجوز عندهم والاصح ان الخلاف فيهما جميعا كذا ذكره فخر الدين قاضى خان في شرح الجامع الصغير وعلى هذا الخلاف اذا غصب عبدا فهلك في يده فصالحه على مال ثم اقام الغاصب البينة على ان قيمته اقل مما صالح عليه لم تقبل بينته في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل بينته وترد زيادة القيمة على الغاصب هكذا في غاية البيان شرح الهداية * اجمعوا على انه لو صالحه على عرض جاز سواء كان كثير القيمة او قليل القيمة واجمعوا على انه لو قضى القاضي عليه بالقيمة ثم صالحه على اكثر من قيمته لا يجوز كذا في الخلاصة * قال محمد رح اذا ابق المغصوب فصالحه مولاه على دراهم مسماة حالة او الى اجل جاز ولو صالحه عن العبد الا بقى على مكيل او موزون ان كان بعينه او بغير عينه ولكن قبضه في المجلس جاز وان كان بغير عينه ولم يقبضه في المجلس لا يجوز كما لو كان مستهلكا حقيقة ولو كان العبد قائما بعينه في يده فصالحه على شيء مما ذكرنا بعينه او بغير عينه حالا كان او مؤجلا جاز وكان كالبيع ولو اختلف الغاصب والمغصوب منه فقال احدهما هي آتقة وقال الآخر هي حاضرة كان القول قول الغاصب فان قال هي في يدي جاز الصلح على جميع ما ذكرنا حالا كان او مؤجلا وان قال هي آتقة جاز الصلح على الدراهم حالة كانت او مؤجلة وعلى المكيل والموزون جاز الصلح حالا ولا يجوز مؤجلا كذا في المحيط * واذا غصب ثوبا من رجل فاستهلكه آخر عند الغاصب فصالح صاحب الثوب الاول على اقل من قيمته فهو جائز ويرجع الاول على المستهلك بقيمته ويتصدق بالفضل وان لم يصالح الاول ولكنه صالح الثاني على اقل من قيمته جاز ويكون براءة للاول ولا يتصدق الا بغير شيء وان توى ما على الآخر لم يكن له ان يرجع على الاول بشيء كذا في الحاوي * لو غصب كرا حنطة ثم صالحه على دراهم مسماة حالة او مؤجلة والكر قائم بعينه جاز الصلح وكذلك لو صالحه

بالقيمة فافتراق قبل قبض القيمة لا يبطل النضاء عندنا وكذا لو اصطالحا على القيمة من غير قضاء وافتراقا قبل القبض وكذا لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا كذا في فتاوى قاضيخان * لو استهلك تبر فضة او دراهم فصالحه على عشرة دراهم مثلها الى اجل جاز كذا في خزائن المفتين * وفي نوادر بن سماعه عن محمد بن روح رجل غصب اناء مصوغا من فضة فوضعه في بيته ثم اتى به المالك فصالحه منه على مثل وزنه من النضة او على ذهب ثم فارقته قبل ان يعطيه لم يبطل الصلح وفيه ايضار جل غصب طوقا قيمته مائة دينار وضاع عن الغاصب وصالحه صاحب الطوق على خمسين دينارا فهو جائز وان وجد الغاصب كان رب الطوق شريكا فيه له نصفه ولو كان الغاصب صالحا رب الطوق على ما ذكرنا والطوق عنده لم يجز الصلح وفيه ايضاع عن ابي يوسف رجل غصب من آخر قلب فضة وصالحه بعد ما غصبه على اكثر من قيمته لا يجوز وان استهلكه الغاصب ورضي المغضوب منه ان يأخذ مثل وزن القلب فضة تبر ويراها من العمل جاز كذا في المحيط * رجل اخذ سارقا في دار غيره فارد ان يدفعه الى صاحب السرقة بعد ما اخرج السرقة من الدار فصالحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعائنه ان يدفع المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة اذ دفع السرقة الى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما دفع الى القاضي ان كان ذلك بلفظة العفو لا يصح العفو بالاتفاق وان كان بلفظة الهبة والبراءة عندنا يستطاع القطع والامام والقاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه ما لا يعرف عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الدفع او بعده كذا في فتاوى قاضيخان * اسكاف سرق من جانيته خفاف لا قوام صالح الاسكاف مع السارق فان كان المسروق قائما بعينه لم يجز الصلح الا باجازة اربابها وان كان مستهلكا جاز من غير اجازة اربابها بعد ان يكون الصلح على دراهم وان لا يكون فيه طرح كبير من القيمة كذا في خزائن المفتين * رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى عليه قوم فصالحهم ثم اخرجوا ونقلا انما صالحا لحكم خوفاء على نفسه قالوا ان كان في حبس القاضي فالصلح جائز وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح كذا في الظهيرية * دفع الى آخر بضاعة فتقطع عليه الطريق فاخذ ماله وبضاعة الدافع فصالح المستبضع اللص ويقول انما صالحت من مالي والمضجع يقول انما صالحت من بضاعتي فان كان وقت القبض مسمى الدافع انه من جملة ما وجب عليه فهو من الجميع على قدر املاكهم وان كان مسمى شيئا فهو

المغضوب او غائباً مقرر ان الغاصب او جاحداً والذي ذكرنا من الجواب في الحنطة فهو الجواب في سائر المكيلات وكل ما يحتمل القسمة نحو الموزونات والعديدات المتقاربة وان كان المغضوب شيئاً لا يحتمل القسمة بان كان عبداً او دابة او امة فصالح المغضوب منه الغاصب على نصفه ان كان مغيباً لا شك انه لا يجوز الصلح وان كان حاضراً فان كان الغاصب مقرراً بالغصب لا يجوز الصلح ايضاً وان كان جاحداً ذكر انه لا يجوز الصلح هكذا في المحيط * رجل غصب من رجل الثا و اخفاها و فيها وصالحه المالك على خمسمائة فاعطاه الغاصب من تلك الالف او من غيرها جاز الصلح قضاءً وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ان يرد الباقي وان كانت الدراهم في يد الغاصب بحيث يراها المالك فان كان الغاصب جاحداً فكذلك الجواب فان وجد المغضوب منه بينة بعد ذلك فاقامها بقضى له ببقية ماله فان كان مقرراً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده يقدر المغضوب منه على اخذها منه فصالحه على نصفها على ان ابرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قضاءً وفي الاستحسان لا يجوز وعليه ان يرد على المغضوب منه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا غصب الرجل عبداً او ثوباً او ما شبهه من رجلين واستهلكه ثم صالحه احدهما من نصيبه على درهم او دينار وقبضها فهو جائز ويشاركه الآخر فيما قبض ولا يكون للمصالح الخيارين ان يعطيه ما قبض وبين ان يعطيه غيره واذا وقع الصلح على عرض واختار الآخر تضمين المصالح كان للمصالح الخيار ان شاء اعطاه نصف ما قبض وان شاء اعطاه ربع الدين وان كان العرض قائماً فصالح احدهما الغاصب عن نصيبه فان كان العرض في يد الغاصب ظاهراً بحيث يراه المالك والغاصب مقرراً بالغصب لا يكون للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض وان كان العرض غائباً لا يعرف المالك مكانه ولا الغاصب والباقي بحاله فللساكت ان يشارك المصالح في المقبوض وان كان العرض قائماً في يد الغاصب يراه المالك الا ان الغاصب جاحداً للغصب ذكر في الاصل انه ليس للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قالوا ما ذكر في الاصل قول محمد ر ح فقد روى بن سماعة عن ابي يوسف ر ح ان للساكت حق المشاركة مع المصالح في المقبوض قال شيخ الاسلام ويجب ان يكون على هذا الخلاف ما اذا كان غائباً بحيث لا يعرف المالك مكانه الا ان الغاصب يعرف مكانه كذا في المحيط * رجل استهلك على رجل اناة فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة

دراهم فعلى قول ابي حنيفة رح الاجير المشترك امين فلا يصح الصلح بعد قوله قد هلك العين
كما فى المودع وعندهما صامن فيصح الصلح كما فى الغاصب والراعى ان كان اجيرا مشتركا فهو
كالقصار وان كان اجيرا خاصا فهو اجير وحد وهو امين بلا خلاف وكان الجواب فيه كالجواب
فى المودع كذا فى الذخيرة * دفع غزلا الى حائك فخالف الحائك شرطه بان امره ان ينسج له
ثوبا سبعة فى اربع فتقص ونسج خمسة فى اربع اوزاد على ما شرط كان لصاحب الغزل الخيار ان شاء
اخذ الثوب واعطاه اجر مثله وان شاء ترك الثوب عليه وضمنه غزلا مثل غزله فان صالحه
على ان يترك الثوب على الحائك على ان يعطيه الحائك دراهم مسماة الى اجل ذكر
فى الكتاب انه لا يجوز هذا الصلح قالوا تاويله اذا ترك صاحب الغزل الثوب على الحائك
وضمنه غزلا مثل غزله ثم صالحه بعد ذلك على دراهم الى اجل لان الغزل دين فى ذمة الحائك
فاذا صالحه من ذاك على دراهم الى اجل كان ذلك دينا بدين وهو حرام اما اذا اختار صاحب
الغزل اخذ الثوب ثم صالح الحائك على ان يكون الثوب للحائك بدراهم معلومة الى اجل
كان جائزا كذا فى فتاوى قاضى خان * وان صالحه على ان يأخذ الثوب ويعطيه بعض الاجر ويحط
عنه بعضه جاز كذا فى المبسوط * اذ ادفع الى صباغ ثوبا ليصبغه بققير عصفور بدرهم فصبغه بققيرين
حتى ثبت لرب الثوب الخيار بين ان يأخذ ثوبه واعطاه درهما وما زاد القققير الآخرفيه وبين ان يترك
ثوبه على الصباغ وضمنه قيمة ثوبه ابيض فصالحه رب الثوب على ان يأخذ الثوب على قققير حنطة
بعينها جاز سواء صالحه عن الاجر واما زاد القققير الثانى فى ثوبه او صالحه عما زاد القققير الثانى فى ثوبه
وان صالحه على قققير حنطة الى اجل لم يذكر محمد رح هذا فى الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه قال مشائخ
مراق يجوز وقال مشائخ بلخ لا يجوز ولو صالحه على قققير عصفوران كان بعينه يجوز وان كان بغير عينه
لا يجوز كذا فى المحيط * واوصالح الصباغ على دراهم الى اجل جاز وكذلك لو صالحه على قيراط
ذهب جاز اذا قبض الذهب فى المجلس وان لم يقبض او اجله فيه فان كان قيمة ما زاد القققير الآخر
فى الثوب قيراط ذهب او اكثر يجوز هذا الصلح بطريق حط الاجر والتاجيل فيما زاد القققير فيه وان كان
قيمة ذلك دون قيراط ذهب لم يجز الصلح كذا فى المبسوط * الباب السابع فى الصلح فى البيع
والسلم لوباع منه عبدا بالف درهم سود ثم صالحه على الف او مائة زبوف او نهمجة حالة او الى اجل
كان ذلك باطلا وكذلك لو صالحه عنها على شيء مما يكال او يوزن بغير عينه لم يجز كذا فى

على ذلك الشيء ولا يدخل فيه غيره وان ابهما ولم يفسرا فان كان اللص حاضرا فالقول قوله عن
اي مال ادعى اذ لم يكن في ذلك ذكر الصلح وان كان غائبا لا يقدر عليه واتفق المبضع والمستبضع انه
لم يسم عماد فع فهو من الجميع كذا في خزائن المفتين * صلح المكرة لا يجوز كذا في السراجية * اذا
كان المدعي رجلين فأكراه السلطان المدعى عليه على صلح احدهما فصالحهما جميعا لم يجز صلحه
مع من اكراه على الصلح معه وجاز مع الآخر كذا في المبسوط * قوم دخلوا على رجل بيتا ليلا ونهارا
وشهروا عليه سلاحا وهددوه حتى صالح رجل عن دعواه على شيء او اكروهه على اقرار وابطرا
ففعل قالوا في قياس قول ابي حنيفة رح يجوز الصلح والافرار والابراء لان عنده الاكراه لا يكون
الا من السلطان وعندهما يتحقق الاكراه من كل متغلب يقدر على تحقيق ما وعدة والفتوى
على قولهما وان لم يشهروا عليه السلاح وضربوه فان كان ذلك نهارا في المصر فالصلح جائز وان
هددوه بخشب كبير لا يلبث فهو بمنزلة سلاح في هذا الحكم وان كان ذلك في الطريق ايل او نهارا
او كان في رستاق لا يلحقه الغوث كان الصلح والافرار باطلا وان لم يشهروا عليه السلاح والزوج
اذا هدداه وراثة لتصلح عن الصداق على شيء او لتبرأه فهو بمنزلة الاجنبي وان هدداه بالطلاق
او بالتزوج عليها او بالنسري لم يكن ذلك اكراها كذا في فتاوى قاضيخان * الباب السادس
في صلح العمال اذا دفع الرجل الى قصار ثوبا ليقتصره فخرقه القصار بدته فصالحه رب الثوب
على دراهم مسماة ليكون الثوب للقصار اوليا خذه رب الثوب ثوبه فالصلح جائز حاله كانت
الدراهم او مؤجلة وكذلك اذا صالحه على دنائير وان وقع الصلح على ان يكون الثوب
لرب الثوب او للقصار وان كان المكمل او الموزون في الذمتان وقع الصلح على ان يكون الثوب
للقصار فالصلح جائز فيما يخص الثوب باطل فيما يخص قيمة الخرق وان وقع الصلح على ان يكون
الثوب لرب الثوب لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو قل القصار قد دعت اليك الثوب وجد رب الثوب
ذلك فصالحه على صلح لم يجز الصلح على قول ابي حنيفة رح ولا يجب للقصار الاجر و
قول محمد رح يجوز الصلح وكذا على قول ابي يوسف رح الآخر كذا في المحيط * ولو ادعى
القصار انه دفع الثوب الى رب الثوب وطلب الاجر وكذبه رب الثوب فصالحه من الاجر
على نصفه جاز وكذا لو اقر بقبض الثوب فدعى انه افاه الاجر وانكر القصار فاصطلح على نصف
الاجر جاز كذا في الخلاصة * ادعى الاجير المشترك ان العين قد هلك عنده ثم صالحه على

من المسلم فيه يجوز اعتبارا لاجدهما بالآخر ولو قبض بعض المسلم فيه والسلم مؤجل ليزيد في اجل الباقي لا يجوز فكذا اذا قبض بعد رأس المال ليزيد في الاجل كذا في محيط السرخسي * ان كان السلم كرحنطة فصالحه على نصف كرحنطة على ان ابراه عما بقي فهو جائز وكذلك لو كان السلم كرحنطة جيدة فصالحه على كرحنطة رديئة فهو جائز ولو كان السلم كرحنطة رديئة فصالحه على نصف كرحنطة جيدة لا يجوز في قول ابي يوسف رح الآخرو هو قول محمد رح كذا في المحيط *

اذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه من السلم ان يرد عليه مائتي درهم او مائة درهم او خمسين درهما كان باطلا واما اذا قال صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك كان جائزا وكذا ان قال صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك كذا في الذخيرة * وان قال صالحتك من السلم على مائة درهم من رأس المال لا يجوز الزيادة وتقع الاقالة بقدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام و اشار شمس الايمنة السرخسي الى انه تبطل الاقالة في هذا الوجه اصلا هكذا في المحيط * نقايلا السلم ورأس المال مرض فهل ياباعه قبل ان يتقبضه ضمن المسلم اليه قيمته ولو وهبه من رب المال بغير مرض لا يضم استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا سلم دراهم معدودة في كرحنطة الى اجل ثم اصطالحا بعد زمان على ان زاده المسلم اليه نصف كرحنطة الى ذلك الاجل لم يجز بالاجماع ثم اذا لم يجز فعلى المسلم اليه ان يرد ثلث رأس المال الى رب السلم وعليه كرتام عنده وقال لا يرد شيئا وعليه كرتام كذا في الحصر شرح المنظومة * سلم ثوبا في كرحنطة ثم المسلم اليه بعد ما قبض الثوب اسلم ذلك الثوب الى آخر ثم ان المسلم اليه الاول صالح مع رب السلم الاول على رأس المال ان كان هذا الصلح بعد ما عاد الثوب من المسلم اليه الثاني الى المسلم اليه الاول فان عاد اليه بسبب هوفسخ من كل وجه نحو الرد بخيار رؤية او عيب بقضاء او افتراق عن المجلس قبل قبض رأس المال في السلم الثاني كان على المسلم اليه الاول رد عين الثوب الى رب السلم الاول وليس له رد القيمة وكذلك اذا كان زوال الثوب عن ملك المسلم اليه بطريق الهبة فعاد اليه بالرجوع في الهبة سواء كان الرجوع بقضاء او بغير قضاء وان عاد اليه بسبب هو ملك مبند آمن كل وجه نحو الشراء والهبة والميراث فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لا في عينه فان اصطالحا على اخذ عين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل ان يقضي القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة لا يجوز قياسا وهل يجوز استحسانا فيه اختلاف المشائخ وان عاد اليه بسبب يشبه الفسخ

المبسوط * لو اشترى رجل شيئاً فدعى ذلك الشيء أو شقصا منه ، جل فصالحه المشتري صح ولو اراد ان يرجع بذلك على بائعه لا يتقدر كذا في الفصل العمدية * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع وام ينهياً له اقامة البينة فصولح بينهما عن دعوى الفساد على دنانير هل يصح الصلح فقال لا قيل ولو وجد بينة بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التاتارخانية نافلا عن البيينة * اذا ادعى على رجل الف درهم ثمن خادماً باعها آية بيعا فاسدا وقد استهلك الخادم فصالحه على خمسمائة وقد ادعى الطالب ان قيمتها كانت الف درهم وادعى المملوك بان قيمتها اربع مائة فالصلح جائز كذا في المبسوط * ولو كان رب السام واحدا وصالح مع المسلم اليه عن المسلم فيه على رأس المال جاز كذا في السراج الوهاج * ولا يجوز الصلح عن المسلم فيه على جنس آخر سوى رأس المال كذا في المبسوط * لو كان عليه الف درهم وكسر سلم فصالحه على مائة جاز كذا في البدائع * قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس بان يصالح الرجل في السلم على ان يأخذ نصف رأس ماله ونصف سلمه بعينه فاذا كان لرجل على رجل ثوب هروي سلم فصالحه على نصف رأس المال على ان يعطيه نصف السلم حتى جاز الصلح فجاءه المسلم اليه بنصف ثوب منطوع ام يجبر على اخذه فان شاء قبل ذلك منه وان شاء لم يقبل حتى يأتيه بشرط صحيح كذا في المحيط * لو كان السام الى اجل فصالحه على ان يأخذ نصف رأس المال ويأخذ نصف السلم ويعجل له نصف السلم قبل الاجل جاز التنص في نص رأس المال ولم يجز التعجيل كذا في المبسوط * اذا اسلم الى رجل في كرحنطة وجعل اجله الى شهر واسلم الى ذلك الرجل ايضا في كرحشبر وجعل اجله شهرين فمضى شهر من وقت العقد واجل الحنطة فصالحه على ان يأخذ الحنطة ويزيد في اجل الشعير كان جائزا ولو صالحه على ان يؤخر الحنطة ويعجل الشعير لا يجوز كذا في المحيط * واوحل اجل السلم فرد عليه من رأس المال شيئاً على ان يؤخره شهرا جاز قيل يجوز الرد فاما شرط التاجيل فلا وجه رواية الكتاب وهو الفرق بين هذه وبين ما اذا كان السلم مؤجلا فخط عنه المسلم اليه درهما ليزيد في الاجل شهرا لا يجوز ان قبض رأس المال معتبر بقبض المسلم فيه لانهما يجريان مجرى واحد في حق القبض حال قيام السلم حتى لا يجوز الاستبدال بهما لما فيه من تقويت القبض ثم اوقف بعض المسلم فيه والسام حال ليؤجل في الباقي جاز فكذا لو قبض بعض رأس المال ليؤجل فيما عليه من المسلم

على شيء آخر سوى السلم كان جائزاً ثم الكفيل بالسلم اذا صلح مع المطلوب على غير جنس السلم
برئ المطلوب من دين الكفيل ولا يبرأ من دين الطالب وبعد ذلك ينظر ان أدى الكفيل الطعام
الى الطالب برئاً جميعاً وان رجع الطالب على المطلوب واخذ منه الطعام كان له ان يرجع على الكفيل
وكان للكفيل الخيار ان شاء اوفاه طعام السلم وان شاء رد عليه عين ما اخذ هكذا في المحيط * ولو صلح الكفيل
رب السلم على ان يزده درهما في رأس المال وقبضه لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا صلح الكفيل
على ان زاد المسلم اليه مختوم حنطة في السلم لم يجوز كذا في المحيط * وزاده رب السلم درهما على ان زاده الكفيل
مختوم حنطة لم يجوز ذلك كذا في المبسوط * اذا جاء الكفيل بانقص مما كفّل في المكيلات والزرعيات الى
رب السلم فقال خذ هذا وارده عليك درهما لا يجوز من المسلم اليه عند ابي حنيفة ومحمد رحمك الله من الكفيل
وان اتى باجيد مما كفّل به وقال خذ هذا وزدني درهما فانه لا يجوز لافي الزرعيات ولا في المكيلات وان كان
هذا في الزرعيات يجوز من المسلم اليه هكذا في المحيط * ولو اوفاه الكفيل السلم في غير الموضع الذي شرط
قبله كان له ان يرجع على الاصيل في موضع الشرط كذا في المبسوط * ولو كان الكفيل صالح الطالب
على ان يعطيه الطعام في غير موضع الشرط لم يجوز ويرد الطالب الطعام والا جرح حتى يوفيه الطعام في موضع
الشرط ولو كان المشروط ابقاء الطعام في السواد فصالح الطالب الكفيل على ان يوفيه اياه بالكوفة على ان يعطيه
الطالب بذلك كذا كذا درهما لم يجوز وان كان الكفيل اوفاه الطعام بالكوفة من غير شرط يرجع على الاصيل
بالطعام في السواد لا بالكوفة كذا في المحيط * لو امر رجل رجلان فاسلم له في كبر حنطة ثم صلح الذي ولي
السلم على رأس المال جاز عليه ويضمن كرامته للأمر في قول ابي حنيفة ومحمد رحمك الله اذا برأه
بطريق الصلح على رأس المال ولو كان الأمر هو الذي صلح المطلوب على رأس المال وقبضه جاز بمنزلة
مالوا برأه لا بطريق الصلح كذا في المبسوط * وان ادعى رجل قبل رجل مائة درهم وكر حنطة سلم فصالحه
من ذلك على عشرين ديناراً فان كان رأس مال السلم درهما بطل الصلح فيما يخص المائة والسلم جميعاً
سواء تفرقا قبل نقد الدينارين او بعده وان كان رأس مال السلم ديناران كان رأس المال خمسة دينارين وقد شرطاً
في الصلح بان يكون بازاء السلم خمسة دينارين ونقد عشرين ديناراً ونقد خمسة المائة كان الصلح جائزاً في الكل
واما ان الم يجعل خمسة دينارين بازاء السلم هل يجوز الصلح في الكل اذا نقد العشرين لم يذكر محمد رحمك الله هذا
في الكتاب وقد اختلف المشائخ فيه كان الفقيه ابو جعفر الهمداني يقول بانه لا يجوز والفقيه ابو بكر البلخي
استاذ الفقيه ابو جعفر يقول بانه يجوز ويجعل ما يخص السلم من الصلح اقالة للسلم استحساناً بمقدار رأس

والتمليك نحو الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء فحق رب السلم الاول في قيمة الثوب لا في عينه فان
اصطلحا على اخذعين الثوب ان كان هذا الاصطلاح قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب لا يجوز
قياسا ويجوز استحسانا وان كان بعد ذلك لا يجوز قياسا ولا استحسانا وان كان الصلح من المسلم اليه
الاول قبل ان يعود اليه الثوب من المسلم اليه الثاني ثم عاد اليه الثوب فان بعد ما قضى
القاضي على المسلم اليه الاول بقيمة الثوب لا يجوز اصطلاحهما على اخذ العين بأي سبب عاد
اليه الثوب الا انه ان رد عليه بالعيب بقضاء القاضي فانه يرد الثوب على رب السلم الاول يأخذ منه
قيمه وان عاد اليه الثوب قبل قضاء القاضي عليه بقيمة الثوب ان عاد بسبب هو فسخ من كل
وجه يرد الثوب على رب السلم الاول وان عاد بسبب يشبه التمليك والفسخ فان عليه قيمة الثوب
لرب السلم الاول وان اصطلحا على اخذ العين ففيه اختلاف المشائخ هكذا في المحيط * ولا يجوز
صلح احدهما في السلم على اخف نصيبه من رأس المال عند أبي حنيفة ومحمد رحم وبتوقف على اجازة
شريكه فان رد بطل اصلا وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجاز نقذ عليهما فيكون نصف
رأس المال بينهما وباقي الطعام بينهما وقال ابو يوسف رحم جاز الصلح وله نصف رأس المال وصاحبه
ان شاء شاركه فيما قبض وان شاء اتبع المطلوب بنصيبه الا اذا اتوى عليه ف يرجع على شريكه كذا في
الاختيار شرح المختار * هذا اذا كان رأس المال مخلوطا وان لم يخلطوا نقد كل واحد منهما على حدة
اختلفوا فيه فقال بعضهم عندهما ايضا وقال بعضهم هذه الصورة ايضا على الخلاف وهو الصحيح
كذا في التبيين * وهكذا في الكافي * اذا كان المتقا وضين سلم على رجل فصالحه احدهما على رأس
المال جاز وكذلك شريكا العنان كذا في المبسوط * قال اذا كان لرجل على رجل كمر حنطة سلم
وبه كفيل فصالح الكفيل رب السلم على رأس المال فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحم الصلح يكون
موقوفا على اجازة المسلم اليه ان اجاز جاز وصار حق رب السلم في رأس المال وان ابطل بطل وبقي حق
رب السلم في الطعام وكذلك ان كان الكفيل بغير امر المسلم اليه فصالح رب السلم فهو على هذا الخلاف
وكذلك الاجنبي اذا صالح على رأس المال وضمن المال هكنا في المحيط * ولو صالح الكفيل الطالب
على طعام من جنس السلم الا انه دون السلم في الجودة جاز ويرجع هو على المسلم اليه بالجميل كذا في
فتاوى قاضيخان * ولو وهب الطالب الكفيل كله كان للكفيل ان يرجع بذلك على المكفول منه ولو صالح
الكفيل الطالب من السلم على ثوب او على شيء من الوزني لا يجوز بخلاف ما لو صالح الكفيل المسلم اليه

للمطلوبين فاجاز احدهما الصلح ولم يجز الآخر كانت المسئلة على الاختلاف عندابي حنفية رح يجوز الصلح في الكل وعندهما يجوز في حصة المجيز ولا يجوز في حصة الآخر كذا في المحيط * وفي الصلح عن الانكار اذا اشترط المدعى عليه الخيار ثم فسخ العقد بخياره فالمدعى يعود على دعواه ولا يكون ما صنع المدعى عليه اقرارا منه كذا في المبسوط * صالحه على شيء لم يرد له الخيار اذا رآه كذا في السراجية * اذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فصالحه المدعى عليه منها على عدل زطي مقبوض لم يرد ثم ان المدعى صالح على هذا العدل رجلا آخر ادعى قبله دعوى لقبضه الآخر ولم يرد فلا خير ان يرد على الثاني ولم يكن للثاني ان يرد على الاول سواء قبله الثاني بقضاء او بغير قضاء ولو كان مكان خيار الرؤية خيار العيب ورد الآخر العدل على الثاني بالعيب بتضاء كان للثاني ان يرد على الاول كذا في المحيط * خيار العيب ثبت في الصلح عن دعوى المال حتى لو ادعى ديناً وصالحه على عبد واراد المصالح ان يرد به بالعيب فله ذلك والحكم فيه كالحكم في المبيع انه اذا رده بالقضاء كان فسخاً للصلح وكان للذي رد عليه ان يرد على بائعه ولو رد عليه بغير قضاء كان بمنزلة بيع مبتدأ ولم يكن له ان يرد على بائعه الاول كذا في الفصول العمدية * وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه كالمبيع يرد بالعيب اليسير والفاحش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم او غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد بموقع عليه الصلح عيباً فلم يقدر على رده لاجل الهلاك او لاجل الزيادة او لاجل النقصان في يد المدعى فانه يرجع على المدعى عليه بحصة العيب فان كان الصلح عن اقرار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في المدعى وان كان عن انكار رجوع بحصة العيب على المدعى عليه في دعواه فان اقام البينة او حلفه فنكل استحق حصة العيب منه فان جلت له فحلف فلا شيء له كذا في السراج الوهاج * واذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعى على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جاز وسلم العبد للمدعى فيرجع المستحق بقيمة العبد على المدعى عليه ولو استحق نصف العبد فالمدعى بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وعاد على جميع الدعوى هذا اذا كان ما وقع عليه الصلح عيباً واما اذا كان ديناً كالدراهم والدنانير والكيلبي والوزني بغير اعيانها او ثياب موصوفة مؤجلة لا يبطل الصلح بالاستحقاق لكنه يرجع بمثله كذا في خزنة المفتين * رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم وتقاضاهم وجد به عيباً فانكر البائع كون العيب عنده او اقر فصالحه على دراهم حاله او مؤجلة جاز فان صالحه على

المال هكذا في المحيط * وإذا أسام الذميان إلى ذمي في خمر ثم أسلم أحدهما بطلت حصته من السلم ورجع إليه برأس ماله فان صالح من رأس ماله على طعام بعينه وإلى أجل لم يجز ولو توى مال النصراني من هذا السلم كان له ان يشارك المسلم فيما قبض من رأس المال ولو أسلم نصراني خمر إلى نصراني في حنطة وقبض الخمر ثم أسلم أحدهما لم ينتقض السلم ولو صالح المسلم منها على رأس ماله لم يجز وإذا أسلم نصراني إلى نصراني خنزيرًا في خمر وقبض الخنزير واستهلكه ثم أسلم أحدهما انتقض السلم وعليه قيمة الخنزير كذا في المبسوط * الباب الثامن في الخيار في الصلح وفي الصلح من العيب إذا ادعى رجل على رجل مائة درهم فصالحه عنها على عبد وشرط الخيار للمدعي أو لنفسه ثلاثة أيام فالصلح جائز والخيار جائز ويستوي أن يكون المدعى عليه مقرا أو منكرا كذا في المحيط * وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على عبد على ان زادة المدعي عشرة دنائير إلى شهر واشترط الخيار فهذا صحيح فان استوجب العقد برئ المطلوب من الألف وصارت الدنانير على الطالب إلى شهر من يوم استوجب العقد هكذا في المبسوط * إذا كان لرجل على رجل عشرة دنائير فصالحه على ثوب واشترط المطلوب لنفسه الخيار ثلاثة أيام ودفع إلى الطالب الثوب فهلك الثوب عند الطالب قبل الثلاثة فهو ضامن بقيمته ودنانيره على صاحبه وان كان الخيار مشروطا للطالب وهلك في يده في مدة الخيار فانه هلك مضمونا عليه بالثمن ولو لم يهلك الثوب ولكن هلك الذي له الخيار ثم صلح كذا في المحيط * لو كان لرجل على رجل دين فصالحه على عبده واشترط الخيار ثلثا فبضت الثلث ثم ادعى صاحب الخيار الفسخ في الثلث لم يصدق الا ببينة فان اقام بينة على الفسخ واقام الآخر البينة انه قد مضى الصلح في الثلث اخذت بينة الفسخ وان اختلفا في الثلث فالقول قول الذي له الخيار انه قد فسخ والبينة بينة الآخر كذا في المبسوط * إذا كان الدين لرجلين على رجل فصالحاه المطلوب على عبد وشرط الخيار لهما ثم ان أحدهما رضي بالعقد وأراد الآخر فسخ العقد عند أبي حنيفة رجع لغيره الفسخ وعندهما له ذلك وان كان الدين لواحد على رجلين فصالحه على عبد وشرط الخيار فيه ثلاثة أيام فان كان الخيار مشروطا للطالب واجاز الصلح في حق أحدهما وفسخ في حق الآخر لا شك ان على قولهما يجوز ومن أبي حنيفة رجع روايتان في رواية يجوز الفسخ في حق الآخر وفي رواية لا يجوز وان كان الخيار للمطلوبين

له ان يرد ما كذا في الحاوي * لو صالح على ضرب من العيوب فقال اصالحك من الشجاج والقرح او الشمط فهو جائز وهو بريء من ذلك العيب خاصة فان ظهر عيب غيره كان له ان يخاصم فيه ولو لم يظهر المشتري بعيب ولكن البائع خاف من ذلك فصالح المشتري من كل عيب على شيء ودفعه اليه فالصلح جائز كذا في السراج الوهاج * لو صالحه من الخمسة والعشرين والخمسة المحدثات على دراهم مسماة كان جائزا وهذا اللفظ عبارة عن عيوب اصطلح عليها اهل الكوفة في الدواب في زمن ابي حنيفة رحمه الله فان بن ابي ليلى كان يقول لا يجوز الابرء بدون تسمية العيب فنظر النحاسون وجمعوا العيوب التي تكون في الدابة فبلغ ذلك خمسة وعشرين ثم ظهر لهم بعد ذلك خمسة أخرى فسموها الخمسة المحدثات وكانوا يسمون ذلك كله عند بيع الدواب تحرزا من قول بن ابي ليلى فانه كان قاضيا كذا في الظهيرية * طعن المشتري بعيب في عين دابة اشتراها فصالح من عيبها على مسمى ولم يسم العيب جاز كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى امة بخمسين دينارا وتقاضا فطعن المشتري فيها بعيب ثم اصطلح على ان يقبلها البائع ورد عليه تسعة واربعين دينارا فان اقر البائع ان العيب كان عنده فعليه رد الدينار الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه لا يحدث مثله في يد المشتري وان قال لم يكن عندي او لم يقر وام ينكر ويحدث مثله في يد المشتري جاز له الدينار الباقي فهذا عندهما وعند ابي يوسف رح جاز في الوجهين كذا في الخلاصة * ولو كان البائع اخذ من المشتري ثوبا وقبل منه السلعة على ان يرد عليه الثمن كله كان الرد جائزا وهل يطيب للبائع الثوب الذي اخذه من المشتري ان كان البائع مقرا بالعيب والثوب لا يطيب للبائع عند ابي حنيفة ومحمد رح ويلزمه الرد على المشتري وان كان جاحدا للعيب والعيب عيب لا يحدث مثله فكذلك الجواب وان كان يحدث مثله فانه لا يجب على البائع رد الثوب كذا في المحيط * ولو اشترى دابة وتقاضا ثم طعن فيها بعيب وجحد البائع ثم صالحه على ان قبل الدابة وثوبا معها على ان يرد عليه الثمن فهو جائز فان استحق الثوب رجع بحصته من الثمن وهو قدر العيب فان استحققت الدابة كان للمشتري ان يأخذ الثوب من البائع لان الصلح والبيع كانا باطلين كذا في الحاوي * اذا وجد بالمبيع عيبا وصالحه على مال فقبضه المشتري ثم وجد به عيبا آخر له ان يرد مع ما قبض من بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اشترى امة فوجدها منكوبة فاراد ان يرد ها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشتري رد الدراهم كذا في الذخيرة * واذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه فمبصا ولم يخطئه ثم وجد به عيبا اقر البائع انه كان عنده فصالحه البائع على ان قبل البائع الثوب وحط

دنانير بشرط التقاض كذا في الخلاصة * وأن صالحة من العيب على ثوب بعينه فهو جائز وإن صالحة على حنطة بعينها جائز وإن تفرقا قبل القبض وإن كان بغير عينه فإن كان مؤجلا فإنه لا يجوز وإن كان حالا إن كان قبض الحنطة قبل أن تتفرقا جائز وإن لم يقبض حتى تتفرقا بطل الصلح وكذلك لو كان العبد قد حدث به عيب لا يستطيع أن يردّه أو مات عند المشتري أو اعتقه قبل أن يعلم بالعيب ثم علم بالعيب ووقع الصلح عن العيب جاز الصلح ولو قتله المشتري ثم أطلع على عيب به ووقع الصلح عن العيب لا يجوز الصلح والأصل في جنس هذه المسائل أنه متى تعذر الرد على المشتري ولكن له الرجوع بنقصان العيب إذا وقع الصلح عن العيب يجوز وعنى تعذر الرد على المشتري ولكن ليس له الرجوع بنقصان العيب إذا وقع الصلح عن العيب لا يجوز لأن في الوجه الأول وقع الصلح عما هو حق المشتري وفي الوجه الثاني وقع الصلح عما هو ليس بحق للمشتري ولو اعتقه بعد ما علم بالعيب ثم صالح عن العيب لا يجوز وكذلك لو عرضه على البيع بعد ما علم بالعيب ثم صالحة عن العيب لا يجوز إذا اشترى الرجل عبدا بألف درهم وقبضه ثم باعه من غيره ثم أطلع على عيب المشتري الأول فصالح البائع الأول على درهم فإنه لا يجوز كذا في المحيط * وأومات العبد في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني بالعيب يرجع على بائعه وهو المشتري الأول بنقصان العيب وليس له أن يرجع على بائعه الأول بذلك النقصان عند أبي حنيفة رُح ولو صالحة لا يجوز صالحة وعندهما له أن يرجع به عليه ولو صالحة يجوز صالحة كذا في الفصول العمادية * لو أن رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه ثم باعه بعد ذلك ولم يبعه كذا إذا صبغه بصغ أحمر ثم باعه أولم يبعه حتى صالحة من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم صالحة من العيب لم يصح والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أبي حنيفة رُح وعندهما بمنزلة القطع مع الخياطة كذا في المحيط * لو صالحة من العيب على ركوب دابة في حوائج شهرها جاز قالوا تأويله إذا اشترط ركوبه في المصر أما إذا اشترط ركوبه خارج المصر أو أطلق لا يجوز كذا في الذخيرة * لو اشترى شيئا من امرأة فظهر به عيب فصالحته من ذلك على أن تزوجه كان النكاح جائزا وكان هذا اقترارا منها بالعيب فإن كان يبلغ أرش العيب عشرة دراهم فهو مهرها وإن كان أقل من ذلك يكمل لها عشرة دراهم كذا في السراج الوهاج * إذا اشترى دابة فلم يقبضها حتى صالح البائع على شيء على أن أبرأه من كل عيب ثم حدث بها عيب لم يكن للمشتري أن يردّها به في قول أبي يوسف رُح وقال محمد رُح

شينا او على ان اخر عنه الثمن و ابرأ البائع فهو جائز وكذلك لو التقى الأمر بالبيع و الأمر بالشراء فاصطلحا من العيب على ان قبل منه المانع على ان حط عنه من الثمن طائفة و اخر عنه ما بقي الى اجل مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * اذا اشترى الرجل عبدا بثمن مسمى فتقابضاه طعن بعيب وزعم ان البائع قد رد لسه فصالحه البائع على ان حط عنه من الثمن طائفة على ان ابرأه من كل عيب و اقام رجل آخر بينة انه كان امره ان يشتري هذا العبد له وقال لا ارضى بصلحه فان الصلح يلزم المشتري ولا يلزم الأمر كذا في المحيط * لو اشترى جارية فولدت عند المشتري ثم وجدها عوراء و اقرب البائع اندلسها له فصالحه على ان يرد ها و ولد ها و زيادة ثوب على ان يرد عليه الآخر الثمن فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار و زيادة بنائها كذا في المبسوط * ادعى عياني جارية اشتراها و انكر البائع فاصطلحا على مال على ان يبرأ المشتري الساع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب او كان ولكنه قد زال فالبائع ان يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العمادية * المشتري اذا طعن بعيب في عين الدانة فصالحه على ان حط عنه درهمان ذهب البياض بعد ذلك رد البذل و بطل الصلح وكذا الصلح في دعوى حمل المبيع اذا بان بعد الصلح عدم الحمل يرد البذل وكذا اذا ادعى على انسان مالا و صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر يرد البذل كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى جارية وقضها فلم تحض عنده فراد ان يرد ها بالعيب بكونها منقطعة الدم فصالح مع البائع بشيء ثم جاضت هل له ان يسترد ما دفع فقال نعم يسترد ذلك كذا في التاتارخانية و افلا عن البينة * لو اشترى كرحنطة بكر حنطة وتقابضاه ثم وجد احدهما بطعاه عيبا فصالحه الآخر على دراهم او على قفيز حنطة او قفيز شعير لم يجز فاما اذا اختلف النوعان بان اشترى كرحنطة بكر شعير فهذا الصلح جائز وفي هذا الفصل لو صالح على الدراهم الى اجل فان كان صاحب الحنطة هو الذي طعن بعيب والشعير قائم بعينه فهو جائز وان كان مستهلكا لم يجز كذا في المبسوط * اشترى رجلان شيئا فوجداه عيبا فصالح احدهما في حصته جاز وليس للآخر ان يخاصم عندي حنيقة و عندهما الآخر على خصومته لان عندي حنيقة و لو ابرأ احدهما من حصته بطل حق الآخر خلا فلهما كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقبضهما ثم وجد باحدهما عيبا فصالح على ان يرد بالعيب على ان يزيد في ثمن الآخر درهما فالرد جائز و زيادة الدراهم باطل في قول ابي حنيفة ومحمد ورح كذا في الحاوي * لو اشترى جارية بالف درهم وتقابضاه فوجدها عوراء و اقرب البائع

المشتري منه الثمن مقدار درهمين كان جائزا ويجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى امة بالف وثقة بضاطعة من المشتري بعيب فاصطلحا على ان يحط كل واحد منهما عشرة دراهم وياخذها رجل اجنبي رضي بذلك واخذ بما وراء المحيط فالباع من الاجنبي جائز وحط المشتري ايضا جائز وحط البائع لا يجوز والاجنبي ان شاء اخذ الجارية بتسعة مائة وتسعين وان شاء ترك كذا في الخلاصة * اذا اشترى امة بالف درهم وتقا بضائم باعها من آخر بالف درهم وتقا بضائم المشتري الآخر بعيب فاصطلحا على ان ردها المشتري الآخر على البائع الاول بالف وخمس مائة فهو جائز وهو بيع مبتدأ وليس على البائع الثاني من ذلك شيء كذا في المبسوط * لو ان رجلا اشترى من رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقا بضاطعة من المشتري بعيب وجد البائع فدخل رجل فيما بينهما على ان يأخذ الثوب بثمانية وعلى ان حط البائع الاول عن البائع الثاني درهما من الثمن فان هذا جائز ويكون الثوب للمشتري ببيع بثمانية فان وجد الرجل بالثوب عيبا آخر رده على المشتري الاول وهل للمشتري الاول ان يرد على بائعه فهذا على وجهين ان قبله بغير قضاء لا يكون له الرد على بائعه وان قبله بقضاء كان له ان يخاصم بائعه كذا في المحيط * لو اشترى رجل ثوبا بعشرة دراهم وتقا بضاطعة المشتري اليه فصار فقصره وجاء به متخرفا فقال المشتري ما ادري اكان ذلك عند البائع او عند القصار فاصطلحا على ان يقبل المشتري الثوب ويحط عنه البائع درهما ويرد عليه القصار درهما وياخذ منه القصار اجرة فهو جائز وكذلك لو كان هذا الصلح على ان يقبله البائع فهو جائز ولو لم يصطلحا واراد الخصومة في ذاك قيل للمشتري ادع على ايتهما شئت فان ادعى على البائع برئ القصار باقرار المشتري ان العيب كان في الثوب قبل ان يسلمه الى القصار وان ادعى على القصار برئ البائع باقراره ان العيب حدث عند القصار وكذلك لو كان هذا مع صباغ صبغه بعصفر فاصطلحا على ان يأخذ الثوب اجنبي بتسعة دراهم على ان يحط البائع عن المشتري الاول درهما ويرد الصباغ عليه درهما ايضا فهو جائز كذا في المبسوط * لو ان رجلا امر رجلا فابتاع له الامة وتقا بضاطعة من البائع فاصطلح البائع الآخر من العيب على شيء من غير حضور المشتري كان الصلح باطلا في القياس ولكن استحسن فاجيزه كذا في الحاوي * ان امرة بيع عبدة فطعن المشتري بعيب فصالحه الامر على ان يقبل السلعة على ان حط عنه من الثمن شيئا

ان ادعى العتق على مولاها وصالحهما المولى على مال يعطيه ابا هما ليكفا من الدعوى فهذا الصلح باطل وكذلك ان ادعى امومية الولد والتدبير وصالحهما المولى على مال يعطيهما ليكفا عن الدعوى هكذا في المحيط * لو ادعى العبد على مولاة اصابا صحيحا فمجددة فصالح العبد على ما نتي درهم على ان امضى العتق فهو جائز فان وجد العبد بينة انه اعتقه قبل ذاك رجع على مولاة بما اعطاه كذا في المبسوط * اذا ادعى المكاتب على مولاة انه اعتقه وكان ذلك قبل ان يؤدي شيئا فصالحه مولاة على ان حط منه النصف من المكاتبه وادى النصف فهذا الصلح جائز كذا في المحيط * ثم ان اقام البينة انه كان اعتقه قبل ذلك فالصلح باطل هكذا في المبسوط * الباب العاشر في الصلح في العتار وما يتعلق به اذا ادعى دار في يدي رجل فاصطلحا على بيت معلوم من الدار فان وقع الصلح على بيت معلوم من دار اخرى للمدعى عليه فهو جائز وكذلك ان وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي فيها الدعوى وهل تسمع دعواه بعد ذلك وهل تقبل بينته على باقى الدار فقيما اذا وقع الصلح على بيت معلوم من هذه الدار ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه لا تسمع دعواه وهو ظاهر الراوية وروى بن سماعة عن محمد بن ابراهيم انه تسمع وهكذا كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين واتفقت الروايات على ان المدعى عليه لو اقر بالدار للمدعى انه يؤمر بتسليم باقى الدار اليه هكذا في المحيط * رجل ادعى حقاني دار في يدي رجل ولم يسمه وصالحه على بيت معلوم من هذه الدار او من دار له اخرى جاز وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعى بينة ان جميع الدار له لباخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بينته وروى بن سماعة عن محمد بن ابراهيم انها تقبل ويتضى له بجميع الدار ولو ان المدعى لم يقم البينة لكن المدعى عليه اقر ان الدار للمدعى صح اقراره ويؤمر بتسليم الدار الى المدعى كذا في الظهيرية * لو ادعى اذرا مسماة من دار رجل فصالحه المدعى عليه درهم مسماة جاز عند الكل ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في يد رجل مقر بذلك ان كان المدعى يعلم نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عندهم جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم مقدار النصيب جاز وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع او البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول ابي حنيفة فخرج فكذلك الصلح وهذا ابي يوسف رجع بجهوز البيع كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى دار في يدي رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على درهم ثم اقر المدعى عليه فاراد المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صالحتك

بذلك فصالحه منه على عبد وقبضه فوجد بالعبد ميا فصالحه منه على عشرة دراهم جائز فان استجقت
الجارية رجع بحصنها من الثمن وهو النصف ولو قامت البينة انها حرة رد العبد واخذ الالف هكذا
في المبسوط * اذا باع المكاتب جارية وطعن المشتري فيها بعيب فصالح على ان حط عنه شيئا من الثمن
فانه يجوز استحسانا ثم اذا حط شيئا من الثمن للعيب ان كان ما حط مثل نقصان العيب واكثر بحيث
ما يتغابن الناس في مثله او اقل فانه يجوز عندهم جميعا اما اذا كان اكثر من نقصان العيب بحيث لا يتغابن
الناس في مثله تكون المسئلة على الاختلاف يجوز عند ابي حنيفة رح ولا يجوز عندهما كذا في المحيط *

الباب التاسع في الصلح عن دعوى الرق والحرية اذا ادعى رجل على رجل مجهول النسب انه
عبده فانكر المدعى عليه ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم فدفعها اليه حتى يكف
عن هذه الدعوى فالصلح جائز فان اقام المدعى البينة بعد ذلك انه عبده لم تقبل بينته في اثبات
الرق وتقبل في حق استحقاق الولاء وبدون البينة لا يستحق الولاء ولو اخذ المدعى منه كفيل بالمال
صححت الكفالة كذا في المحيط * ولو قال لجارية انت امنى وقالت لا بل انا حرة وصالحها من ذلك
على مائة درهم فهو جائز فان اقامت البينة انها كانت امنه اعتقها عام اول او انها حرة
الاصل من الموالى او من العرب حرة الابوين رجعت بالمائة عليه ولو اقامت البينة انها كانت
امة لفلان فاعتقها عام اول ام اقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * وان كان مكان الامة
عبد فاقام العبد بعد الصلح بينة على حرية الاصل او على ان المدعى اعتقه وهو بملكه عام اول
ان كان الصلح مع العبد عن انكار قبلت بينة العبد ورجع بالمال على المولى عندهم جميعا
وان كان مع اقرار العبد بالرق للمدعى ثم اقام البينة فعلى ما قلنا وان اراد ان يرجع على المولى بما
اخذ منه من المال فذلك الجواب على قول ابي يوسف ومحمد رح لان البينة على عتق العبد تقبل
من غير دعوى عندهما فالمناقضة في الدعوى لا تمنع قبول البينة كما في الامة وعند ابي حنيفة رح
يجب ان لا تقبل لانه منافض في الدعوى المناقضة تمنع صحة الدعوى فتقبل البينة من غير دعوى
والبينة على عتق العبد لا تقبل من غير دعوى عنده هكذا في المحيط * ولو اقام المدعى عليه البينة
انه كان عبد الفلان واعتقه العام الاول والمسئلة بحالها لم تقبل كذا في محيط السر خسي * واذا ادعى
العبد ان مولاه اعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم فدفعها للعبد على ان يبرأه من هذه الدعوى فالصلح
باطل ومتى اقام العبد البينة على عتقه عتق والامة في هذا كالعبد كذا في المبسوط * وام الولد والمدير

في الذخيرة * لو ادعى ارضا في يدي رجل انها له فاصطلحا على ان يزرعها الذي في يده خمس سنين على ان تكون رقبة الارض للمدعي جاز ذلك كذا في فتاوى قاضين * اذا ادعى رجل حقا في دار فصالحة الذي في يده على عبد الى اجل او على شيء من الحيوان الى اجل فان الصلح فاسد سواء كان الصلح من اقرار او من انكار وبعد هذا ان قال المدعى عليه وقت الصلح صالحتك من حقتك او من نصيبك كان هذا اقرارا منه فاذا فسد الصلح يقال له بين لما اقررت للمدعي وان كان قال صالحتك من دواك لا يكون اقرارا كذا في المحيط * لو اشترى دارا فالتجدها مسجدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحة الذي جعله مسجدا او الذين المسجد بين اظهرهم جاز الصلح كذا في خزانة المفتين * اذا كانت دار في ايدي ثلاثة نفر في يد كل واحد منهم منزل منها وساحتها على حالها واختصموا فيها فلكل واحد منهم ما في يده والساحة بينهم اثلاثا فاذا اصطالحوا قبل ان يقضي بينهم على ان لفلان نصف الساحة ولكل واحد من الآخرين ربعها فهو جائز وكذلك اذا اشترط احدهم لنفسه نصف المنزل الذي في يده صاحبه جاز كذا في المبسوط * اذا كانت الدار في يدي رجلين واختصما فيها وكل واحد منهما يدعيها فانه يقضى بينهما نصفان قضاء ترك فان اصطالحا فيها قبل القضاء على ان لاحدهما الثلثين والآخر الثلث كان ذلك جائزا كذا في المحيط * لو كانت الدار في يدي رجل منها منزل وفي يدي رجل منها منزل آخر وقال احدهما الدار بيني وبينك نصفين وقال الآخر بل هي كلها لي فللذي ادعى جميعها ما في يده ونصف ما في يد صاحبه والساحة بينهما نصفان فان اصطالحوا قبل القضاء على ان تكون الدار بينهما نصفان او على الثلث او الثلثين فهو جائز وكذلك لو اصطالحوا بعد القضاء فهو جائز ولو كان احدهما نازلا في منزل من الدار والآخر في علو ذلك المنزل وادعى كل واحد منهما جميعا فلكل واحد منهما ما في يده والساحة بينهما نصفان فان اصطالحا قبل القضاء او بعده على ان لصاحب السفلى العلو ونصف الساحة ولصاحب العلو السفلى ونصف الساحة جاز كذا في المبسوط * اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يكون اصله لاحدهما وللآخر موضع جذوعه وان يبني عليه حائط معلوما ويحمل جذوعا معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا اختصم رجلان في حائط فاصطلحا على ان يهد ما هو كان مخروفا وان يبنياه على ان لاحدهما ثلثه والآخر ثلثاه والنقطة عليهما على قدر ذلك وعلى ان يحمل عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * لو ادعى في علو رجل حقا فصالحة على بيت معين من هذا العلو وعلى بيت معين من علو آخر فهو جائز

لاجل انكارك ليس له ان ينقض الصلح كذا في المحيط * لو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسبل ماء او على ان يضع على حائط منها كذا كذا ما كان ذلك باطلا ان لم يوفت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة او اكثر اختلف فيه المشائخ قال الكرخي رح يجوز هذا الصلح وقال الفقيه ابو جعفر رح لا يجوز هذا الصلح ولو ادعى في الارض رجل حقا فصالحه على شرب نهر شهر الا يجوز ولو صالحه على عشر نهر بارضه جاز اعتبار الصلح بالبيع كذا في فتاوى قاضيخان * واذا صالح على طريق في الدار المدعاة ان اراد بالطريق رقة الطريق لا شك انه لا يجوز الصلح وان اراد به المرفه روايتان قياسا على بيع المرفان في بيع الممر روايتين على الرواية التي جوزه بنصرف الى مقدار مرور رجل واحد هكذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشائخ هذا اذا كان السطح محجرا فان لم يكن محجرا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * لو كان بيت في يد رجل فادعى رجل فيه دعوى فاصطلحا على ان يكون البيت لاحدهما وسطحه للآخر لم يجز اذا لم يكن عليه بناء فان كان عليه بناء فاصطلحا على ان يكون لاحدهما العلو والآخر السفلى جاز كذا في الحاوي * ادعى دارا فصالحه المدعى عليه على خدمة عبدة سنة جاز وله ان يخرج بالعبد الى اهله قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهله ان يسافر به انما اراد به ان يخرج الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي يقول لصاحب الخدمة ههنا ان يسافر بالعبد لصاحب الخدمة ان يؤجر هذا العبد للخدمة كذا في المحيط * لو ادعى رجل حقا في دار في يدي رجل فصالحه على سكنى بيت معين من هذه الدار ابدا او قال حتى يموت لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على سكنى بيت معين من هذه الدار مدة معلومة حتى جاز هذا الصلح ثم ان المدعى صالح مع المدعى عليه من سكنى البيت الذي وقع الصلح فيه على دراهم مسماة يجوز كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل واصطلحا على ان يسكنها صاحب اليد سنة ثم يدفعها الى المدعي يجوز وكذلك اذا اطلحا على ان يسكنها المدعي سنة ثم يدفعها الى صاحب اليد جاز وان ادعى على رجل دين واصطلحا على دار ان يسكنها الذي عليه الدين سنة ثم يسلمها الى المدعي لا يجوز كذا في النخبة

فالمسئلة على الاختلاف على قولهما يجوز اذا كان الكر موصوفا وعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز
وان كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى ان كان الكر بعينه جاز الصلح في الكل
وان كان موصوفا في الذمة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا كان الكر من عند المدعى
والدرهم من عند المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا وقع الصلح على ان يترك المدعى دواءه
فاما اذا وقع الصلح على ان يأخذ المدعى الدار من المدعى عليه والمسئلة بحالها فان كان الكر
والدرهم من عند المدعى او كان الكر من عند المدعى عليه والدرهم من عند المدعى
فالجواب في الوجوه كلها في هذا الفصل كالجواب في الفصل الاول ثم هذا الذي ذكرنا
اذا كان الاجل مضروبا في جميع الكر فاما اذا كان مضروبا في البعض ان كان المؤجل
من الكر قدر السلم جاز الصلح في الكل ويصرف المؤجل من الكر الى الدرهم والحال الى
ما يخص الدار احتياطا لجواز العقد اذا صالحه المدعى عليه من الدار على حيوان بعينه على
ان يزيده المدعى كرحضة جيدة في الذمة ولم يكن مؤجلا قال لا يجوز ويجب ان يجوز وان
لم يكن الكر بعينه بعد ان يكون موصوفا لان المكيل في الذمة متى قبل بغير الدرهم والدنانير من
الاعيان يصير ثمننا والشراء بثمن عنده جائز بعد ان يكون موصوفا حالا كان او مؤجلا هكذا
في المحيط * واذا صالح من دواءه في دار على كرحضة وسط ثم صالحه من ذلك الكر على كر
شعير بغير عينه جاز كذا في المبسوط في باب الخبار في الصلح * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على درهم
وافترقا قبل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط * واذا صالح الرجل من دواءه في
دار لم يعاينها الشهود ولا عرفوا الحدود او صالحه من دواءه في دار بغير عينها ثم خاصمه في دار
وزعم انها غير التي صالحه عنها وقال المدعى عليه هي تلك تحالفا وتراد الصلح وعاد في الدعوى
كذا في المبسوط * رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع او ادمى في داره طريقا ومسبل
ماء فمجدد المدعى عليه ثم صالحه على درهم مسماة فهو جائز لانه صالح من المجهول على معلوم
كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له باب او كوة فخاصمه جارة فصالحه على درهم معلومة
يدفعها الى الجار لينترك الكوة ولا يسدها كان ذلك باطلا وكذا لو كان الصلح بينهما على ان يأخذ
صاحب الكوة درهم معلومة ليسد الكوة والباب كان باطلا كذا في الظهيرية * رجل اشترى
من آخر ضبعة ثم ان البائع باعها من رجل آخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضبعة واراد

لانه صالح من المجهول على معلوم كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ادعى رجل بناء دار في يدي رجل فصالحه من بنائها على دراهم مسماة فان الصلح جائز كذلك لو ادعى نصف البناء له والنصف لغيره بان كانا غاصبين فبنيا بخلاف مالو ادعى يد شاة او عينا في عبد فصالح عنه فانه لا يجوز كذا في المحيط * لو ان رجلين ادعيا دارا في يد رجل وقالوا ورثناها عن ابينا وجدها الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدار على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك وليس للآخر ان يأخذ من الدار شيئا الا ان يقيم البيعة ولو صالح احدهما عن جميع دعاهما على مائة درهم وضمن له تسليم اخيه فان سلم الاخ ذلك له جاز واخذ نصف المائة وان لم يجز فهو على دعواه ورد المصالح على الذي في يده الدار نصف المائة كذا في المبسوط * لو ان رجلين في يدي كل واحد منهما دار فادعى كل واحد منهما في دار صاحبه حقا فاصطالحا من ذلك على ان يسكن كل واحد منهما في دار صاحبه جاز كذا في المحيط * لو ادعى كل واحد منهما في دار في يدي صاحبه حقا ثم اصطالحا على ان يسلم كل واحد منهما لصاحبه ما في يده بغير قسمة ولا اقرار فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى الرجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على دراهم مسماة على ان يزيد الآخرة كرحضة فان وقع الصلح على ان يترك المدعى الدار على المدعى عليه وكانت الدراهم والكرم من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه لا شك ان الصلح جائز وان لم يكن بعينه وكان في الذمة ان كان الكر موصوفا بانه جيد او وسط او ردي كان الصلح جائزا ايضا سواء كان الكر حالا او مؤجلا وان لم يكن الكر في الذمة موصوفا كان الصلح في جميع الدار باطلا واذ كان الكر من عند المدعي والدراهم من عند المدعى عليه ان كان الكر بعينه كان الصلح جائزا في الكل وان كان بغير عينه في الذمة ان كان موصوفا ووجد في ذلك جميع شرائط السلم بالاتفاق بان كان الكر مؤجلا وبين مكان الايفاء وبين حصة الكر من الدراهم كان الصلح في الكل جائزا اذا عجل الدراهم كلها في مجلس الصلح او ما يحص الكروان تفرقا قبل قبض الدراهم كلها بطل الصلح في حصة الكر وان لم يوجد في الكر جميع شرائط السلم بالاتفاق بان لم يبين مكان الايفاء ولم يبين حصة الكر من الدراهم فعلى قول ابي حنيفة رح بفسد الصلح في الكل عجل الدراهم ولم يعجل وعندهما ان عجل رأس المال جاز العقد في الكل وان لم يعجل الدراهم فسد الصلح بحصة الكر لا غير وان لم يضرب الاجل في الكر فانه تفسد حصة الكر من الدراهم عندهم جميعا وهل تفسد حصة العقد فيما تحصى الدار

شركائه حتى كان لصاحب الظلة ان يرجع على المخاصم بحصة شركائه ان كان دفع اليه جميع بدل الصلح وهل يرجع بحصته اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يرجع عليه واما اذا كان الصلح مضافا الى نصيبه خاصة فانه يجوز الصلح وبعد ذلك ينظر ان تبرع الشركاء بترك الظلة سلم له جميع البدل وان رفعوا الظلة هل يرجع صاحب الظلة على المخاصم بجميع البدل فالمسئلة على الاختلاف وان كان لا يعرف حال الظلة لا يجوز الصلح واما اذا وقع الصلح على الطرح والرفع ان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم ويرفع الظلة فهو جائز على كل حال وان وقع الصلح على ان يأخذ صاحب الظلة من المخاصم دراهم ويرفع الظلة جاز ان كانت الظلة قديمة وكذلك اذا كانت حديثة ولا بد من حالها كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سعتها الى دار جارة فاراد الجار قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على ان يترك النخلة فان ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان اعطى صاحب النخلة جارة دراهم لينقطع كان جائزا وان اعطى الجار دراهم لصاحب النخلة لينقطع كان الصلح باطلا هكذا في المحيط * رجل ادعى نخلة في ارض باصلها ووجد المدعى عليه ثم صالحه على ان ما يخرج من ثمرها العام يكون للمدعى لا يجوز ذلك لان هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه الى التسليم كذا في الظهيرية * ادعى في اجمة في يدي رجل حقا فصالحه منها على ان يسلم صيدها للمدعى سنة فان لم يكن الصيد الذي في الاجمة مملوكا للمدعى عليه لا يجوز الصلح على كل حال وان كان مملوكا بان كان اخذه وارسله في الاجمة ان كان بحيث يمكنه الاخذ من غير اصطبار يجوز الصلح وان كان بحيث لا يمكنه الاخذ الا بلا اصطبار لا يجوز الصلح كذا في المحيط في متفرقات الصلح * رجل اشترى دارا لها شفع فصالح الشفع على ان يعطى للشفيع دراهم مسماة ليسلم الشفعة بطلت شفعته ولا يجب المال وان كان اخذ المال رد على المشتري كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صالح المشتري مع الشفع على ان اعطاه الدار وزاده الشفع على الثمن شيئا معلوما فهو جائز كذا في المبسوط * وان صالح على ان يأخذ نصف المشتري او ثلثه او رابعة على ان يسلم الشفعة في الباقي كان جائزا فان وجد هذا الاصطلاح منهما بعد تاكد حق الشفع بطلت المواثبة وطلب الاشهاد فانه يصير اخذا للنصف بالشفعة حتى لا يتهدد فيما اخذ الشفعة مرة اخرى ويصير مسلم الشفعة في النصف حتى لو كان هذا الشفع شريكا في المبيع او في الطريق سكان للهار ان يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفع بالشفعة وان كان

الاول ان يخاصم فقال الثاني صالحني على مال معلوم و اترك الضيعة في يدي ففعل فهذا صلح جائز و تصير الضيعة ملك الثاني من جهة الاول ليس له ان يسترد ما اعطاه على هذا الشرط كذا في خزانة المفتين * لو ان رجلا ادعى اذر ما في ارض رجل فصالحه صاحب الارض من ذلك على دراهم مسماة فالصلح جائز ولو كانت ارض لرجلين فيها زرع لهما فادعاه رجل فجمعه فصالح احدهما على ان اعطاه مائة درهم على ان يسلم نصف الزرع للمدعي فان كان الزرع مدركا كان الصلح جائزا وان كان غير مدرك فانه لا يجوز الصلح الا برضاء صاحبه وهذا بخلاف ما لو صالح على ان يسلم له نصف الارض مع الزرع على مائة درهم كان جائزا ولو كان الزرع كله لواحد فجاء انسان وادعى فاعطاه المدعي دراهم على ان يسلم له نصف الزرع من غير ارض ان كان مدركا فانه يجوز وان كان غير مدرك فانه لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان نهرا بين قوم فاصطلحوا على كربه او تحصيله بمسناة او قنطرة عليه على ان تكون النفقة عليهم بحصصهم فهذه الجائز كذا في المبسوط * رجل له ظلة او كنيف شارع في الطريق الاعظم فخاصمه انسان في رفعها فصالحه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليرك الظلة في موضعها لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصالح او لغيره من عرض الناس ان يخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف حالها فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطي صاحب الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت الظلة لا تضر بالعامه كذا في الظهيرية * وان كان المخاصم دفع المال لرفع الظلة جاز ان كانت قديمة وان كانت حادثة لا يجوز وهو الصحيح وان كان لا يعلم حالها فاعطاه المخاصم دراهم ليطحرها لا يجوز ولو صالح صاحب الظلة على ان يعطي دراهم الى المخاصم لرفع الظلة يجوز كيف كانت هكذا في محيط السرخسي * وان كانت الظلة على طريق خاص في سكة غير نافذة فان وقع الصلح على ان يأخذ المخاصم دراهم مسماة من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز اذا كانت الظلة قديمة وان كانت حديثة ان لم يكن المخاصم من اهل تلك السكة وليس له حق المرور تحت الظلة بتوقف الصلح على اجازة من له حق المرور واما اذا كان المصالح من اهل تلك السكة ان اضاف الصلح الى جميع الظلة فالصلح يصح في حصته ويتوقف في حصته شركائه فان لجاز شركاؤه جاز الصلح في الكل وان لم يجزوا صلحه ورفعوا الظلة لا شك ان الصلح يبطل في حصته شركائه

فهو على دعواه والصلح باطل وكذلك لو اصطالحا على ان يحلف المطلوب فهو ضامن للمال او قال فالمال عليه او فقد اقر بالمال كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل على رجل مالا او ما سواه فانكروا ولم يكن عليه بينة فطلب يمينه فوجب القاضي ذلك عليه فصالحه على دراهم مسماة على ان لا يستحلف على ذلك فالصلح جائز وهو بذلك بريء من اليمين وكذلك لو قال صالحك من اليمين التي وجبت لك فلي او قال افتديت منك بيمينك بكذا فرضي الآخر بذلك جاز الصلح ولو اشترى يمينه بكذا او باعها منه المدعي لم يجز كذا في السراج الوهاج * ولو اصطالحا على ان يحلف الطالب او المطلوب ونصف المال على المدعي عليه او على ان يحلف الطالب اليوم او المطلوب اليوم على انه لم يحلف اليوم فالمال عليه او على ان يحلف الطالب اليوم ان ما يأخذه حق فالصلح في الكل باطل لانه على خلاف الشرع كذا في الوجيز للكرنزي * اذا اصطالحا على ان يحلف الطالب بعق او طلاق او بيمين او بايمان مؤكدة فان حلف على ذلك فالمال على فانه لا يلزم المطلوب بذلك شيء ولا يلزم الطالب الطلاق والعناق الا ان تقوم للمطلوب بينة انه اوفاه هذا المال او ابرأه عنه فحينئذ يعتق عبده وتطلق امرأته لانه ثبت حنث المدعي بالبينة العادلة وكذلك ان اصطالحا على ان يحلف المطلوب بها على انه بريء من هذه الدعوى اذا حلف فحلف فانه لا يبرأ ولا يتنع طلاق ولا عناق الا ان يقيم المدعي البينة على ما ادعى من الحق في اليمين فحينئذ يقع الطلاق والعناق لان حنث المطلوب ثبت بالشهادة العادلة كذا في المحیط * الباب الثاني عشر في الصلح من الدماء والجراحات يجوز الصلح من جنابة العمد والخطاء في النفس ومادونها الا انه لو صالح في العمد على اكثر من الدية حاز كذا في الاختيار شرح المختار * ويكون المال حالا على الجاني في ماله دون العاقلة كذا في الحاوي * وفي الخطاء لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز كذا في الاختيار شرح المختار * وهذا اذا صالح على احد مقدار الدية اما اذا صالح على غير ذلك جازت الزيادة الا انه يشترط القبض في المجلس كيلا يكون افتراقا عن دين بدين اذا قضى القاضي عليه بالدية بمائة بعير فصالح القاتل للوأي من مائة بعير على اكثر من مائة بقرة وهي هذه ودفع ذلك اليه جاز وان صالح بشيء من الابل على شيء من المكبل والموزون سوى الدراهم والدنانير الى اجل لم يجز لانه حارص دينه بدين وان صالح من الابل على مثل قيمة الابل واكثر من ذلك بما يتغابن الناس فيه فهو جائز وما لا يتغابن فيه لم يجز وان قضى

هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه يصير آخذ النصف بشري مبتدأ وينجد دفيما
 آخذ الشفعة هكذا في المحيط * لو صالح المشتري الشفيع على ان يسلم الشفعة على بيت من الدار
 بحصته من الثمن فالصلح باطل وحق الشفعة باقي وهذا اذا كان الصلح بعد تاكد حقه بالطلب
 فاما قبل الطلب بطلت الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى الرجل شفعة في دار فصالحه
 المشتري على ان يسلم له دارا اخرى بدراهم مسماة على ان يسلم له الشفعة فهذا فاسد لا يجوز كذا
 في المبسوط * اشترى دارا فخاصم رجل في شقص منها وطلب الشفعة فيما بقي فصالحه على نصف
 الدار بنصف الثمن على ان يبرأ من الدعوى جاز ولو صالحه على نصف دار اخرى على هذا الوجه
 لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اشترى ارضا فسلم الشفيع الشفعة ثم ان الشفيع جدد التسليم
 فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الارض بنصف الثمن جاز ويكون بيعا مبتدأ وكذا لو مات
 الشفيع بعد الطلب ثم ان المشتري صالح ورثة الشفيع على نصف الدار بنصف الثمن جاز ويكون
 بيعا مبتدأ ولو مات المشتري فصالح ورثة المشتري الشفيع على ان يعطوا له نصف الدار بنصف الثمن
 جاز ويكون آخذا بالشفعة لا بيعا مبتدأ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اختصم في الشفعة شريك
 وجار فاصطلحا على ان يأخذاها بينهما نصفين وسلمهما للمشتري جاز كذا في الحاوي * الباب
 الحادي عشر في الصلح في اليمين ادعى على آخر ما لا فانكر فاصطلحا على ان يحلف المدعى عليه
 وهو بريء من المال فحلف المدعى عليه فالصلح باطل والمدعى على دعواه ان اقام البينة
 اخذها بها وان لم يجد بينة واراد ان يستحلفه ان لم يكن الاستحلاف الاول عند القاضي يستحلفه
 القاضي ثانيا وان كان الاستحلاف الاول عند القاضي لا يحلفه ثانيا كذا في الفصول العمادية *
 ان اصطلحا على انه ان حلف فهو بريء من الخصومة التي ان يجد البينة فحلف هل يبرأ من الخصومة
 التي ان يجد البينة اختلف المشائخ منهم من قال لا يبرأ من الخصومة وهو الاصح حتى كان له
 استحلافه مرة اخرى عند القاضي كذا في الذخيرة * ان اصطلحا على ان يحلف المدعي
 على دعواه على انه ان حلف فالمدعى عليه ضامن له فحلف المدعي على ذلك فابى المدعى عليه
 ان يضمن له شيئا او يعطيه لم يلزمه شيء والصلح باطل وكذلك لو اصطلحا على ان يحلف
 الطالب والمطلوب ثم يكون عليه نصف ما ادعى فهو باطل وان اصطلحا على ان يحلف
 الطالب اليوم على ما يدعي فان مضى ولم يحلف فلا حق له فمضى اليوم قبل ان يحلف

النفس فان مات مكان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة اعشار المال ونصف عشرة ويسلم للمبشجوج نصف عشر المال وقال عامة مشائخنا اختلافالا خلافا للوضع فان الوضع ثمة انه صلح من الجراحة وما يحدث منها الى النفس وهو معلوم فامكن قسمة البدل على القائم والحادث جميعا وههنا صلحه عن الجراحة وما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري ابي قدر يحدث فتعذر قسمة البدل على القائم والحادث نصار البدل كله بازاء القائم واما اذا صلحه من الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها الا اذا ابرأ بحيث لم يبق له اثر كذا في محيط السرخسي * اذا كانت الجنابة عمدا فصالح المجروح الخارج على بدل يسير وهو مريض مرض الموت وقت الصلح فالصلح جائز وان كانت الجراحة خطأ فصالح وهو مريض وقت الصلح مرض الموت وحط عن البدل يعتبر ذلك من الثلث ثم هذه الوصية تصح للعائلة لا للقاتل وان كانت الدية تجب على القاتل او لا والعائلة يتحمل منه كذا في المحيط * اذا صلح المريض من دم عمده على الف درهم حاله ثم اخرها بعد الصلح سنة جاز التأخير من الثلث كذا في المبسوط * اذا قطع الرجل اصبع رجل عمدا او خطأ فصالحه منها على مال ثم شلت اخرى بجنبها فعلى القاطع ارشها في قياس قول ابي حنيفة رح ولا شيء عليه مندهما كذا في الحاوي * رجل قتل عمدا وله ابنان فصالح احدهما عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شبهة لا خيه فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه احدهما على مال كان لشريكه ان يشركه في ذاك الا ان يشاء المصالح ان يعطيه ربع الارش كذا في المبسوط * اذا صلحه على وصيف عن دم العمد فهو جائز وينصرف الى الوسط ولو صلحه على عبد بعينه فوجد العبد حرا كان على القاتل الدية ولو وقع الاختلاف بين القاتل وبين ولي القاتل فقال القاتل صالحتك على هذا العبد وقال ولي القاتل لا بل على هذا العبد فان الصلح جائز والقول قول القاتل مع يمينه كذا في المحيط * صالح عن دم عمده على صدين فظهر ان احدهما حر فالعبد كل الحق عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح له العبد وقيمة الحر لو كان عبدا وعند محمد رح له العبد وتما ارشه من الدراهم كذا في الكافي * لو صلحه من دم عمده على سكتي دار او خدمة عبد سنة جاز وان كان صلحه عليه ابدا او على مافي بطن امته او على غلة نخلة سنين معلومة ابدا لم يجز كذا في النهاية * لو صلحه عن دم العمد على مافي بطن غنمه او على مافي ضرعها او على ما تحمل نخله عشر سنين لم تجب الدية على القاتل

القاضي عليه بالدرهم والدنانير فصالح القاتل على طعام او شعير او ابل او بقر مما ليس عنده لم يجز وان دفعه اليه قبل ان يفارقه لانه يبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز الا في السلم واذا قضى القاضي ابل او بقر فصالح من ذلك على شيء من الطعام او غيره وليس عنده ثم دفعه اليه قبل ان يفارقه فهو جائز فان لم يدفع اليه الطعام او الشعير حتى يفارقه لم يجز هكذا في السراج الوهاج * ولو صالح غير الجاني على اكثر من الدية وضمن بطلت الزيادة ولو صالح على جنس آخر ولو قضى عليه بالدرهم فصالح على الف دينار وقبض في المجلس جاز ولو صالح قبل ان يقضي بشيء على مائتي ابل بغير اعيانها فالواجب مائة منها والخيار الى الطالب فان كان في الابل نقصان من الاسنان الواجبة في الدية كان للطالب ان يرد الصلح كذا في الحاوي * رجل قتل رجلا ~~معه~~ وقتل آخر خطأ ثم صالح اولياؤهما على اكثر من دينين فالصلح جائز ولصاحب الخطاء الدية وما بقي فلصاحب العمد ولو صالح اولياؤهما على دينين او اقل منهما كان بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * وبدل الصلح في دم العمد جار مجرى المهر فكل جهالة تحملت في المهر تحمل ههنا وما يمنع صحة التسمية يمنع وجوبه في الصلح وعند فساد التسمية يسقط القود ويجب بدل النفس وهو الدية نحو ان يصالح على ثوب كما يجب مهر المثل في النكاح الا انهما يفترقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خمر يجب مهر المثل ولو صالح من دم العمد على خمر لا يجب شيء كذا في الكافي * وفي الخطاء تجب الدية كذا في الاختيار شرح المختار * ولو صالح من قطع اليد عمدا على خمر او خنزير لا يجوز التسمية ولكن يصح العفو ولا يرجع المقطوعة يده على القاطع بشيء ولو كان القطع خطأ وباقي المسئلة على حالها فلم مقطوعة يده ان يرجع على القاطع بالدية ولو وقع الصلح على حرف هذا وما لو وقع على خمر او خنزير سواء كذا في المحيط * ولو صالحه بعفو من دم على عفو من دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختيار شرح المختار * جرح رجلا عمدا فصالحه منه لا يخلو اما ان يرى اومات منها فان صالحه من الجراحة او من الضربة او من الشجة او من القطع او من البداء او من الجنابة لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث بقي له اثر وان يرى بحيث لم يبق له اثر بطل الصلح فلما اذ مات من ذلك بطل الصلح عند ابي حنيفة رح ووجب الدية خلا فالحما وان صالحه من الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها واما اذا برئ منها ذكر ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا موضحة فوكل انما فالصلح من الشجة وما يحدث منها الى النفس

القاتل كذا في المحيط * قتل العبد والحر رجلا عمدا وامر مولى العبد والحر رجلا ان يصلح
 منهما صلح عنهما بالى يكون عليهما نصفان وذكر في بعض الروايات وكذلك لو كان القتل خطأ كذا
 في محيط السرخسي * اذا قتل العبد رجلا عمدا وله ولى ان يصلح مولاة احدهما من نصيبه من الدم على العبد
 القاتل فالصلح جائز ويقال للذي صار له العبد ادفع نصفه الى شريكك او افده بنصف الدية على
 ان يسلم لك العبد ولو صالحه على عبد آخر مع ذلك لم يكن في العبد الا خرق ولو صالحه على
 نصف العبد القاتل جاز وصار العبد بين المولى والمصالح نصفين ثم انقلب نصيب الآخر مالا
 واستحق به نصفا شائعا من العبد في النصفين جميعا فبدفعان نصفه الى المولى الآخر او يفديانه
 بنصف الدية ولو صالحه على درهم او على شيء من المكبل او الموزون حالا او مؤجلا فهو
 جائز ولا حق للآخر في ذلك ولكنه يتبع العبد القاتل حتى يدفع اليه مولاة نصفه او يعديه بنصف
 الدية والامة والمدبرة وام الولد في الصلح عن قتل العمد سواء كذا في المبسوط * اذا قتل العبد
 المأذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه من نفسه وان قتل عبده رجلا عمدا فصالحه عنه جاز كذا في
 الكنز * اذا قتل العبد رجلا خطأ فصالح المولى بعض اولياء الدم من ذلك على اقل من الدية
 او على عروض او على شيء من الحيوان بعينه فهو جائز ولشركائه ان يشاركوه في ذلك المال
 كذا في المبسوط * عبد قطع يده رجل عمدا فدفعه المولى بقضاء او بغير قضاء فاعتقه المقطوعة يده ثم
 مات من القطع فالعبد صلح بالجناية وان كان لم يعتقه رد على المولى ثم يقال للاولياء اقتلوه
 او اعفوه عنه كذا في شرح الجامع الصغير للمصدر الشهيد في باب جناية العبد * اذا قتلت الامة رجلا
 خطأ وله وليان ثم ولدت الامة ابنا فصالح المولى احد الوليين على ان دفع اليه ابن الامة بحقه
 من الدية فهو جائز ولا آخر على المولى خمسة آلاف درهم ولو صالحه على ان دفع اليه ثلث
 الامة بحقه من الدية كان جائزا ويدفع الى شريكه نصف الامة او يفديه بنصف الدية فلم يجعل
 اختياره في الدفع في البعض اختيارا في الكل في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع في العتق في المرض
 قال اختيار الدفع في نصيب احدهما يكون اختيارا في نصيبهما كما في الفداء وتلك الرواية اصح
 وتاويل ما ذكرهنا ان احدهما صالحه على ثلث الامة وذلك دون حقه فمن حجة المولى ان
 ان يقول للآخر انما اخترت الدفع في نصيبه لانه يجوز بدون حقه فانت لا ترضى بذلك
 فلا يلزمني بذلك تسليم جميع حقك اليك من الامة ولكني في الخيار في نصيبك حتى لو كان صالح

كذا في المحيط * لو صالحه على ما في نخبه من ثمره جاز كذا في المبسوط * لو صالح ولي القتل القاتل على ان مفاة من هذا الدم على ان يعفو القاتل من دم وجب له على رجل آخر فهو جائز وهذا الصلح في الحقيقة عفو بغير بدل ثم ان عفا القاتل عن الدم الذي وجب له فلا رجوع لولي القتل عليه بشيء وان لم يعف فهو على وجهين ان كان القصاص الذي وجب للقاتل على قريب العاني ابيه او ابنه او من اشبههما رجع العاني على القاتل بالدية وان كان القصاص الذي وجب للقاتل على اجنبي لا يكون للعاني ان يرجع على القاتل بشيء كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه عن ابي يوسف رح قال في رجل قطع يمين رجل فصالحه المقطوع يده على ان يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا عفو عن الاول ولا شيء على قاطع اليسار ولا شيء على قاطع اليمين وان اختصما قبل ان ينقطع يساره وقد صالحه على ذلك فليس له ان يقطع يساره ولكن رجع بدية يمينه وان صالحه على ان يقطع يد القاطع ورجله او على ان يقتل عبد القاطع ان قطع يده ورجله رجع عليه بدية رجله وان قتل عبده فله عليه قيمة عبده مقاصدة منها بدية يده وبتراوان الفضل ولو صالحه على ان يقطع يد هذا الحر او على ان يقتل عبد فلان ففعل يغرم بدية يد الحر الاخر وقيمة عبده ويرجع المظوعة يده على القاطع بدية يده كذا في محيط السرخسي * ولو صالحه على ان يقطع رجله فهذا عفو مجانا ولو كان القتل خطأ كان عليه الدية كذا في المبسوط * ولو صالح من قطع اليد عمدا على ان يقطع رجله فان الصلح باطل ولا يرجع عليه بشيء وقد وقع العفو مجانا هكذا ذكر في عامة روايات هذا الكتاب وذكر في بعض روايات هذا الكتاب انه يرجع بالارش ولو كان القطع خطأ يرجع بدية اليد على الروايات كلها وكذلك لو صالحه من دم العمد على كذا كذا مثقال ذهب وفضة فهو جائز وعابه من كل واحد منهما النصف هكذا في المحيط * لو كان قتل عمدا فصالحه عنه رجل على الف درهم ولم يضمنها له لم يكن عليه شيء فان كان القاتل هو الذي امره بذلك كان البدل على القاتل ولو صالحه عنه على عبده ولم يضمن له خلاعه جاز وان استحق العبد لم يرجع عليه بشيء ولكن يرجع على القاتل بقيمته ان كان امره بذلك وان كان المصالح تبرع بالصالح عليه وضمن له خلاعه ثم استحق رجع عليه بقيمته كذا في المبسوط * لو صالح الفضولي عن دم العمد على الف درهم وضمنها له فاستحق الف رجع ولي القتل بمثلها على المصالح ثم الفضولي انا ضمن بدل الصلح وادى لا يرجع بذلك على القاتل وان كان القاتل امره بالصلح ولم يأمره بالضمان فضمن وادى كان له ان يرجع بما ضمن على

ان وقع الطلاق بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بلفظ الصريح يكون رجعا فلما على قول أبي يوسف
ومحمد روح فان الخلع يقع مجانا حتى لا تجب على الزوج الدية ويكون موقوف بنظر أبي الطلاق ان وقع
بلفظ الخلع يكون بائنا وان وقع بالصريح ذكر في رواية أبي سليمان انه يكون رجعا وذكر في رواية
أبي حنيفة انه يكون بائنا هذا الذي ذكرنا اذا خالعهما على الجراحة واما ما يحدث من الجواب فيه
عند الكل كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة لا فيرصد هما هذا الذي ذكرنا اذا كانت الجراحة ممدا
وان كانت الجراحة خطأ ان خالعهما على الجراحة لا غير وقد برأت من ذلك وبقي لها اثر
فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون الواقع بائنا وان برأت ولم يبق لها اثر وقع الطلاق مجانا ولا يلزمها
رد المهر وان ماتت من ذلك فالجواب فيه عند أبي حنيفة روح كالجواب فيما اذا برأت من الجراحة
ولم يبق لها اثر فاما على قول أبي يوسف ومحمد روح فالخلع جائز والتسمية جائزة ولو خالعهما
على الجراحة وما يحدث منها والجراحة خطأ اذا ماتت من تلك كانت التسمية صحيحة ويكون
الطلاق بائنا وقع بلفظ الخلع او بلفظ الصريح ويرفع عن العاقلة ويعتبر ذلك من ثلث المال ان
اختلفت بعد ما صارت صاحبة فراش طلق بعض المشائخ وان اختلفت والغالب من تلك الجراحة
الموت فان خرج جميع يهل الخلع من ثلث ما لها كان وصية للعاقلة فجاءت وان كانت لا يخرج
جميع بدل الخلع من ثلث ما لها فيقدر ما يخرج من الثلث يرفع من العاقلة ويؤدى الباقي الى ورثتها
ويعتبر من جميع المال ان اختلفت قبل ان تصير صاحبة فراش عند بعض المشائخ اولم يكن الغالب
من تلك الجراحة الموت عند بعض المشائخ وكل جواب عرفته فيما اذا خالعهما على الجراحة فهو
الجواب فيما اذا خالعهما على الضربة او الشجة او على القطع او على البدن او خالعهما على الجناية
فالجواب فيه كالجواب فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها واذا جرح الرجل امرأته
جراحة فصالحها على ان تطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله فالجواب فيه كالجواب
فيما اذا خالعهما على الجراحة وما يحدث منها كذا في المحيط اذا جرح الرجل امرأة رجل خطأ
فصالحها زوجها على ان تطلقها واحدة على ان عفت له من ذلك كله ثم ماتت منه فالعفو من
الثلث والطلاق بائن وان كان ممدا فهو جائز كله والطلاق رجعي ولو ضرب رجل من امرأته
فصالحها من الجناية على ان تطلقها واحدة فهو جائز والطلاق بائن وان اسودت العين او سقطت
او سقط من ذلك من اخرى فلا شيء عليه كذا في المحسوط اذا قتل المكاتب رجلا بعد ان صالح

احدهما على نصف الامنة كان اختياراً منه للدفع في نصف الآخر كذا في المبسوط * أن قتل المدبر قتيلاً عمداً فصالح عنه مولاة بالف درهم وهي قيمته فذلك جائز وإن قتل المدبر بعد ذلك قتيلاً خطأً ذكران على مولاة قيمة أخرى وإن كان الأول خطأً فصالح مولاة عنه بالف درهم وهي قيمته ثم قتل المدبر قتيلاً آخر فإن المولى لا يضمن قيمة أخرى بل يشارك الثاني الأول في القيمة كذا في المحيط * إذا قتل المدبر رجلاً خطأً وفقاً عين آخر خطأً فعلى مولاة قيمته بينهما اثلاثان فإن صالح المولى صاحب العين على مائة درهم وقيمته ستمائة وقبض المائة ولم يبرأه من المائة الأخرى فانهما يقسمان بينهما هذه المائة اثلاثاً على قدر حقهما فإن أبرأه عن المائة الأخرى بعد القسمة لا يتغير تلك القسمة وإن صالح على مائة وأبرأه من الباقي قبل القبض والقسمة فهذه المائة تقسم بينهما خماساً لصاحب العين وأربعة أخماسها للمولى الدم وإن قبض المائة ثم أبرأه عن المائة الأخرى قبل القسمة ففي قول أبي يوسف رح تقسم هذه المائة بينهما اثلاثاً ثم رجع فقال لصاحب العين خمس المقبوض وهو قول محمد رح هكذا في المبسوط * إذا قتل المدبر رجلاً خطأً وفقاً عين آخر فصالحهما المولى على عبد دفعه إليهما فهو جائز فإن اختلفا فقال كل واحد منهما أنا صاحب الدم ولا بينة لواء أحدهما فالعبد بينهما نصفان فإن قال مولى المدبر لا أحدهما أنت ولي القتل وقال الآخر أنت صاحب العين فالقول قوله مع يمينه كذا في المحيط * إذا أقر المدبر بقتل عمداً ففراره جائز كإقرار القاتل فإن صالح مولاة عنه أحد ولي الدم على ثوب فهو جائز وللآخر نصف قيمة المدبر على المولى إن قامت له بينة أو أقر المولى بذلك وإن لم يقيم بينة لم يكن له شيء كذا في المبسوط * إذا جرح الرجل امرأة جراحة فصالحته على أن اختلعت منه بتلك الجراحة كانت عمداً وقد اختلعت على الجراحة لا غير فإن برأت من الجراحة فالخلع جائز والتسمية جائزة ويكون إرشها بدل الخلع ويكون الطلاق بائناً سواء وقع الطلاق بلفظ الخلع أو بصريح اللفظ وهذا كله إذا برأت من الجراحة وبقي لها أثر أو ما إذا برأت ولم يبق لها الثوب يقع الطلاق مجاناً حتى لا يجب عليها رد المهر إلى الزوج وإن سمت في الخلع الجراحة هذا إذا برأت فاما إذا ماتت من تلك الجراحة فالخلع جائز والتسمية باطلة عند أبي حنيفة رح وإذا بطلت التسمية عند أبي حنيفة رح فالتباس أن يجب القصاص وفي الاستحسان تجب الدية في مال الزوج ثم ينظر أن

له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان باسم احدهما وبأخذ العطاء
والآخر لا شيء له من العطاء ويبدله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح
والعطاء للذي جعل الامام العطاء له كذا في الوجيز المذكور * اذ ماتت المرأة فتنازع رجلان في عطائها
وادعى كل منهما انها امه او اخته فاصطلحا على ان كتب العطاء لاحدهما باسم الآخر على ان اعطاه
الآخر على ذلك جعلاً فالعطاء لصاحب الاسم ويرجع فيما اعطى صاحبه وكذلك لو اصطلحا على
ان يكتب العطاء باسم احدهما على ان ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا باطل وهو لصاحب الاسم
ولو كان للمرأة ابن فاكتب اخوها على عطائها فخاصمه ابنها فصالح الاخ على دراهم مسماة او عرض
بعينه على ان يسلم العطاء للاخ لم يجز ما اخذ من الدراهم وما خرج من العطاء والرزق فهو للذي
ثبت اسمه في الديوان وكذلك لو كان الذي كتب اسمه اجنبي ليس بينه وبين المرأة قرابة واذا
ماتت المرأة ولها ولد نورث الامام عطاءها ولدها على ان يكون بينهم على الموارث فهو مستقيم
وان قال بقرعون عليها فأيهم خرج اسمه اثبت عليه فاذا اخذوا من الذي فرع في ذلك جعلاً
فالجعل مردود فان اصاب رجلاً زيادة في عطائه فالتحق عليه ولده على الديوان على ان ما خرج
منها من شيء فهو بين ولده هذا وبين اخيه نصفان فالعطاء لصاحب الاسم المثبت في الديوان
والشرط باطل واوبعث رجل رجلاً بدلاً مكانه في الاسم فجعل له جعلاً فخرج البديل في ذلك
فاصابوا غنائم فليس لهم يكون للبديل ويرد على المتخلف ما اخذ من الجعل وكذلك لو كان
اسماً جزءاً شهراً معلومة بدراهم مسماة يخرج عنه في بعث لم يجز ذلك هكذا في المبسوط *

الباب الرابع عشر في الصلح من الغير انما يصح صلح الفضولي اذا كان حراً بالغاً فلا يصح صلح العبد
المأذون والصبي كذا في البدائع * رجل ادعى على رجل حقاً فصالح رجل اجنبي فان
ادعى ديناً فانكر المدعى عليه فصالح الاجنبي فان قال الاجنبي للمدعى صالح فلان عن دواك
على الف درهم فقال المدعى صالحت توقف الصلح على اجازة المدعى عليه ان اجاز جاز
ويلزمه البذل وان رد بطل ويخرج الاجنبي من بين وان قال صالحتك من دواك على
فلان على الف درهم اختلف فيه المشائخ قال بعضهم هذا الاول سواء وقال بعضهم هذا بمنزلة
قوله صالحني من دواك على فلان على الف درهم ولو قال صالحني على الف درهم او قال
صالح فلان على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن ففي هذه الوجوه الثلاثة ينفذ

المكاتب من ذاك على مائة درهم فالصلح جائز فان عتق بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عتق قبل اداء بدل الصلح فكما عتق يطالب بالبدل من ساهته وان عجز بعد اداء بدل الصلح فالصلح ماض والاداء ماض وان عجز قبل الاداء فانه لا يطالب حتى يعتق وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يطالب المولى في الحال فيقال له اما ان تدفع العبد او تقديه وان وقع الصلح على دراهم او طعام بعينه او بغير عينه واقترا من غير قبض فالصلح على حاله فان كفل عن المكاتب كفيل ببذل الصلح وبذل الصلح دين فالكفالة جائزة وكذلك لو كان بدل الصلح مينا بان كان عبدا او ثوبا بعينه هكذا في المحيط * فان كان الذي صالح به عليه عبدا وكفل به كفيل فمات العبد قبل ان يدفع كان لولي الدم ان يضم الكفيل قيمته فان شاء رجع بهذه القيمة على المكاتب واذا كان العبد قائما فله ان يبيعه قبل قبضه كذا في المبسوط * لو ان مكاتبا قتل رجلا عمدا فقامت عليه بينة بذلك فصالح من دمه على مال الى اجل كان جائزا كذا في المحيط * لو ان المكاتب صالح عن الدم على مال مؤجل في الذمة والقفل ثابت باقراره او بالينة وكفل انسان بالبدل ثم هجز المكاتب ورد في الرق لم يكن للصالح ان يأخذ المكاتب حتى يعتق وللصالح ان يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فصالح احد هما على مائة درهم واداهما اليه ثم عجز ورد في الرق ثم جاء الولي الآخر فالمولى بالخيار ان شاء دفع نصفه الى الولي وان شاء فداه بنصف الدية وان لم يعجز ولكنه عتق ثم جاء الولي الآخر فانه يقضى له على المكاتب بنصف قيمته دينا عليه ولو عفا احد الوليين من الدم بغير صلح فانه يقضى على المكاتب ان يسعى في نصف قيمته للآخر فان صالحه الآخر من ذلك على شيء بعينه جاز ولكن لا يجوز تصرفه فيه قبل القبض وان صالحه على شيء بغير عينه وتفرقا قبل ان يقبض بطل الصلح ولو صالحه على طعام بعينه اكثر من نصف قيمته جاز وكذلك العرض ولو صالحه على دراهم او دنائير اكثر من نصف قيمته لم يجز بمنزلة ما لو صالح من الدين على اكثر من قدره من جنسه ولو كفل له رجل بنصف القيمة جاز فان صالحه الكفيل على طعام او ثياب جاز ويرجع الكفيل على المكاتب بنصف القيمة ولو اعطاه المكاتب رهنا بنصف القيمة فهلك الرهن وفيه وفاء بنصف القيمة فهو بما فيه وان كان لقيمته فضل بطل الفضل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في الصلح في العطاء اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فنازعه فيه آخر وادعى انه له فصالحه المدعى عليه على دراهم او دنائير حالة او الى اجل فالصلح باطل وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط *

وان قال صالحني او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الفقي هذه فانه ينفذ عليه وبصير العين له ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضيخان *

وان كان الصلح بامره فقي قوله صالح فلانا نفذ على المدعي عليه وخرج المصالح عن الوسط وفي قوله صالحتك اختلف المشائخ وفي قوله صالحني او صالح فلانا على الف من مالي ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه وبصير كان العقد جرى بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية * ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لا اؤديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير امر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا او الصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرده لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط * ان صالحه على عبد بعينه فاستحق او وجد حرا او مديرا او مكاتبه عاد في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زبوا او ستوقا فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه هكذا في المبسوط *

ولو استحق المدعي به فله المصالح ان يرجع بيدل الصلح سواء كان فضوليا او مدمى عليه كذا في الحاوي *

اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان يكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يضاف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك فله المصالح ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امكنه التسليم بان اقام بيته او اقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح ان يفسخ الصلح ويرجع بيدل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعي عليه وقيم البيته على ان المدعي به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكح والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعي عليه انه للمدعي باخذة من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا او صالح الفضولي بغير امره فان صالح بامره وهو منكرا فان قال المأمور للمدعى صالح فلانا من دواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعى صالحك على الف درهم اختلف المشايخ فيه على نحو ما قلناه هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحني ينفذ الصلح على المدعى عليه الا ان البديل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحيط * وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبديل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحك اختلف المشايخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبي غير مأثور بالصلح فان كان مأثورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني ينفذ الصلح على المدعى عليه ايضا ويطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقيل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العمادية * هذا اذا كان المدعى به ديناً وان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا فصالح الاجنبي بامر المدعى او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامره او بغير امره اما اذا كان المدعى عليه مقرا فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا ينفذ على الاجنبي وان قال صالحك فيه اختلف المشايخ على نحو ما سبق وان قال

وان قال صالحني او قال صالح فلانا على الف من مالي او على الف في هذه فانه ينفذ عليه وبصير العين له ولو قال صالح فلانا على الف على اني ضامن يتوقف ان اجاز صار كفيلا كذا في فتاوى قاضيخان *

وان كان الصلح بامره ففي قوله صالح فلانا نفذ على المدعي عليه وخرج المصالح من الوسط وفي قوله صالحك اختلف المشائخ وفي قوله صالحني او صالح فلانا على الف من مالي ينفذ على المدعي عليه حتى كان هو المطالب بالبدل وان قال صالح فلانا على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعي عليه وبصير كان العقد جري بين المدعي وبين المدعي عليه ويلزم الضمان بحكم الكفالة لا بحكم العقد كذا في الفصول العمادية * ان كان المصالح صالح المدعي على دراهم ثم قال لاؤديها ان كان اضاف العقد الى نفسه او الى ماله او ضمن بدل الصلح يجبر عليه وان لم يكن شيء من ذلك لا يجبر عليه هكذا في الذخيرة * رجل ادعى قبل رجل دعوى فصالحه رجل بغير امر المدعي عليه على مائة درهم فوجد المدعي الدراهم زبوا او الصلح كان على عرض فوجد المدعي به عيبا فرده لم يكن على المصالح شيء وكان المدعي على دعواه كذا في المحيط * ان صالحه على عبد بعينه فاستحق او وجد حرا او مديرا او مكاتبا عاد في دعواه ولم يكن له على المصالح شيء ولو صالحه على دراهم مسماة وضمنها له ودفعها اليه فاستحق او وجد منها زبوا او ستوقا فله ان يرجع بذلك على الذي صالحه دون الذي في يديه الدار كما لو كان هذا الصلح مع المدعي عليه هكذا في المبسوط *

ولو استحق المدعي به فللمصالح ان يرجع ببديل الصلح سواء كان فضوليا او مدعي عليه كذا في الحاوي *

اذا وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على مال معلوم على ان يكون العين المدعي به للفضولي لا للمدعي عليه والمدعي عليه جاحد دعوى المدعي جاز الصلح سواء اضاف الفضولي الصلح الى ماله او لم يضاف وسواء ضمن ذلك او لم يضمن واذا جاز ذلك فللمصالح ان يطالب المدعي بتسليم المدعي به فان امكته التسليم بان اقام بيته او اقر المدعي عليه للمدعي يسلم اليه وان لم يمكنه كان للمصالح ان يفسخ الصلح ويرجع ببديل الصلح عليه فان اراد المدعي ان يخاصم مع المدعي عليه وقيم البيعة على ان المدعي به ملك المصالح المشتري منه او اراد ان يحلفه لينكل والمدعي عليه جاحد صحت خصومته معه فان اقر المدعي عليه انه للمدعي بأخذة من يده ويسلمه الى المتبرع وان خاصمه المتبرع فان كان المدعي عليه جاحدا صحت خصومته وان اقر للمدعي لا تسمع خصومته كذا في الذخيرة * وان وقع الصلح من المدعي مع الفضولي على ان يكون المدعي به للمدعي عليه

الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على المدعى عليه هذا الذي ذكرنا اذا كان المدعى عليه منكرا وصالح الفضولي بغير امره فان صالح بامره وهو منكرفان قال المأمور للمدعي صالح فلانا من دعواك على الف درهم نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على المدعى عليه ويخرج المأمور من البين وان قال المأمور للمدعي صالحتك على الف درهم اختلف المشائخ فيه على نحو ما قلنا هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحني ينفذ الصلح على المدعى عليه الا ان البديل على المصالح وكذلك الجواب اذا قال صالح فلانا على الف من مالي هكذا في المحبص * وان قال صالح فلانا على الف درهم على اني ضامن نفذ الصلح على المدعى عليه والمدعى بالخيار ان شاء طالب المدعى عليه بالبديل بحكم العقد وان شاء طالب المصالح بحكم الكفالة هذا كله اذا كان المدعى عليه منكرا فان كان مقرا بالدين وصالح الاجنبي بغير امره فان قال الاجنبي صالح فلانا على الف درهم يتوقف الصلح على اجازة المدعى عليه وان قال صالحتك اختلف المشائخ على الوجه الذي ذكرنا وان قال صالحني على الف درهم ينفذ الصلح على الاجنبي ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على الف من مالي فهو بمنزلة قوله صالحني ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المدعى عليه وان قال صالح فلانا على اني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المدعى عليه هذا اذا كان المدعى عليه مقرا بالدين والاجنبي غير مأمور بالصلح فان كان مأمورا فان قال صالح فلانا نفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال عليه وان قال صالحني ينفذ الصلح على المدعى عليه ايضا ويطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الامر وكذا لو قال صالح فلانا على الف من مالي او قال على الف على اني ضامن ينفذ الصلح على المدعى عليه ويجب المال على الاجنبي بحكم الكفالة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الامر قبل الاداء هكذا في فتاوى قاضيهان * وان قال صالحتك قبل يلزمه العقد كما في قوله صالحني وقبل لا يلزمه كما في قوله صالح فلانا كذا في الفصول العبادية * هذا اذا كان المدعى به دينا وان كان عينا فان كان المدعى عليه منكرا فصالح الاجنبي بامر المدعي او بغير امره فالجواب فيه كالجواب في الدين اذا صالح عليه بامره او بغير امره اما اذا كان المدعى عليه مقرا فان صالح بغير امره فان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا ينفذ على الاجنبي وان قال صالحتك فيه اختلف المشائخ على نحو ما سبق وان قال

على مثل نصيبه من الدراهم وعلى اقل منه حالة النصادق اما حالة المناكرة فالصلح جائز وان لم يعلم مقدار نصيبه من الدراهم في التركة لم يجز الصلح وان صولح على عروض او دنانير جاز وان اقل وان كانت التركة دنانير وعروض فصولح على الدنانير فهو على التفصيل الذي قلنا في الدراهم وان صولح على دراهم جاز على كل حال هكذا في المحيط * وان كانت التركة ذهبا وفضة وغيرهما فصاحوة على فضة او ذهب فلا بد ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من هذا الجنس ولا بد من التقاض فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة ولو كان بدل الصلح عرضا صح مطلقا لغوات الربوا ولو كان في التركة دراهم ودنانير وبديل الصلح دراهم ودنانير ايضا صح الصلح كيف ما كان ولكن بشرط التقاض كذا في الكافي * ولو صالح من نصيبه من العروض والعقار خاصة او عن بعض الاعيان دون البعض جاز هكذا في فتاوى قاضيخان * ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة فالصلح على المكبل والموزون قبل لا يجوز وقبل يجوز ولو كانت التركة غير المكبل والموزون لكنها اعيان غير معلومة الاصح انه يجوز كذا في الهداية * اذا صولحت عن ثمنها وصدقاتها والورثة يقرون بنكاحها فان كان في التركة دين على الناس فصولحت على الكل على ان يكون نصيبها من الدين للورثة او صولحت من التركة ولم ينطقوا بشيء آخر كان الصلح باطلا فان طلبوا يجوز هذا الصلح على ان يكون نصيبها من الدين للوارث فطريق ذلك ان تشتري المرأة عينا من اعيان الوارث بمقدار نصيبها من الدين ثم تحيل الوارث على غريم الميت بحصتها من الدين ثم يعقدون عقد الصلح بينهم من غير ان يكون ذلك شرطا في الصلح كذا في الظهيرية * واذا صاحوها على ان تأخذ هي من الغريم الدين وتترك حصنها في سائر الاموال كان باطلا وان لم يدخلا الدين في الصلح صح الصلح من باقى التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله سبحانه وتعالى بينهم هكذا في المحيط * اذا صولحت من ثمنها وصدقاتها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا تند حتى جار الصلح ثم ظهر للميت دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم به الوارث هل يكون الدين والعين دخلا في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون دخلا ويكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب موارثتهم وقال بعضهم يكون دخلا في الصلح فعلى هذا القول ان ظهر للميت دين فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح هكذا في فتاوى قاضيخان * ان كان عليه دين فصولحت المرأة عن ثمنها

على ان يبرأ المدعى من العين المدعى به و اضاف الفضولي الصلح التي ماله او ضمن بدل الصلح
 جاز وكان المدعى به للمدعى عليه سواء كان المدعى عليه جاحدا او مقرا كذا في المحيط * لو صالح الاجنبي
 المدعى عليه على ان يسلم الدار الى المدعى بكذا جاز وكذا على ان تكون الدار شراء له ولو كان مأمورا بالصلح
 فضمن وادى فالصحيح انه يرجع كذا في التاتار خانية نافلا عن العناية * ادعى على رجل كرحضة
 قرضا فجدده وصالحه فضوي ان اشتراه منه بعشرة دراهم وتقدما اياه كان الصلح باطلا ولو لم يشتره لكن
 صالح منه على عشرة دراهم ودفعها اليه فهو جائز كذا في المبسوط * الوكيل بالخصومة اذا
 صالح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا في الذخيرة في المنفقات * اذا وكل الرجل وكيل بالصلح
 فيما ادعى في هذه الدار او في هذه فاياما صالح الوكيل عنه فهو جائز وكذلك لو كان وكله بالصلح
 في دينه على فلان او على فلان ولو قال قد وكلته بالخصومة فيما ادعت في هذه الدار او الصالح فيها
 صح التوكيل حتى اذا صالح قبل ان يخاصم جاز وان خاصم فيها ثم اراد ان يصالح لم يجز صلحه
 وكذلك لو قال وكلتك ببيع عبدي هذا او بالصلح من دعوى قبل فلان فاياما صنع فهو جائز وليس له
 ان يحدث في الثاني شيئا بعد الاول كذا في المبسوط * وكذا بالصلح من الدعوى في دار فصالح
 الوكيل من في يديه الدار على مائة ولم يصفه الى موكله ولم يسمه جاز استحسانا كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في صلح الورثة والوصي في الميراث والوصية اذا كانت التركة بين ورثة
 فاخرجوا احدى مال اعطوه اياه والتركة عقارا وعروض صح فليلا كان ما اعطوه او كثيرا
 وان كانت التركة ذهبا فاعطوه فضة او كانت فضة فاعطوه ذهبا فهو كذلك لانه بيع الجنس بخلاف
 الجنس فلا يشترط التساوي ويعتبر التقابض في المجلس فان كان الذي في يده بقية التركة جاحدا
 يكتفى بذلك القبض وان كان مقرا غير مانع لنصيبه فلا بد من تجديد القبض وهو ان يرجع الى
 موضع فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضه كذا في الكافي * ولو ترك دراهم وعروضا
 وصالح على دراهم فان كان ما اخذه من الدراهم اكثر من نصيبه من الدراهم جاز ويجعل المثل
 من الدراهم بالمثل والباقي بازاء العروض ويشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقربين
 بالتركة غير مانعين لنصيبه وان صار نصيبه مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقربين
 الا انهم كانوا مانعين نصيبه من التركة لا يحتاج الى قبض نصيبه في المجلس وان كان ما اخذ مثل
 نصيبه من الدراهم لا يجوز وكذلك اذا كان اقل من نصيبه قال الحاكم ابو الفضل انما يبطل الصلح

از تركه دادم بخوانند) فاناضا من صح هذا الضمان كذا في الفصول العمادية * رجل مات وترك ابنين فادعى رجل على ابنيهما مائة درهم واقبله احد الابنين وقال انا ادفع عليك حصني من ذلك وهي خمسون على ان لا تأخذ ببقية الدين قال ابو حنيفة رح هذا باطل وله ان يأخذ ببقية الدين وقال ابو يوسف رح لا يأخذ بشيء وبأخذ الآخر ببقية الدين فان توى ما على الآخر او جحدته رجع على المقر ببقية الدين وكذلك ان كان الآخر غائبا فله ان يأخذ الحاضر بجميع الدين والصلح باطل كذا في محيط السرحسي * اذا كانت الدارين ورثة وهي في ايديهم جميعا ادعى رجل فيها حقا وبعضهم غائب وبعضهم حاضر فصالح الحاضر هذا المدعى فان وقع الصلح من جميع ما ادعاه المدعى في يد هذا المصالح وما في يد اصحابه فهذا الصلح جائز وبرئ هو واصحابه به عن دعوى المدعى ولا يرجع المصالح على اصحابه بشيء وان صالحه عما في يده لا غير صح الصلح ايضا وكان المدعى على دعواه فيما في يد اصحابه وان وقع الصلح عن اقرار بان صدق الحاضر في جميع ما ادعى ثم صالح فان وقع الصلح مما في يده ويد اصحابه يجوز الصلح ويصير المصالح مشتريا من المدعى ما في يده ويد اصحابه بزرعهما فان امكنه اخذ ما اشترى مما في يد اصحابه بان صدقه اصحابه في اقراره للمدعى لاختيار المصالح وان انكر اصحابه حق المدعى فامشترى بالخيار ان شاء فسخ الصلح ورجع عليه بجميع البدل وان شاء تربص الى ان يتمكن من الاخذ بنوع حقه هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزاده وذكر شمس الائمة السرخسي في هذه الصورة ان المصالح يرجع على المدعى بحصة شركائه التي لم تسلم له ولا يرجع بحصة نفسه وكذلك لو صالح الحاضر المدعى على ان يصير حقه له وان صالحه الحاضر عما في يده لا غير سلم له ما في يده لا غير ولا خيار له هكذا في المحيط * ادعى على بعض الورثة دينا على الميت فصالح هذا الوارث وبعض الورثة غائب فحضر الغائب ولم يجز الصلح فان اثبت المدعى بالبينة وادى هذا الوارث بدل الصلح من التركة بامر القاضي صح الصلح وان ادعى من مال نفسه بامر القاضي له ان يرجع عليهم ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب ان لا يجز ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب كذا في الفصول العمادية * ولو ان رجلا من اعداء دارا في يدي رجل وارضا وقلاهي ميراث ورثاها من ابينا وجحد الرجل ثم صالح احدهما من حصته من هذه الدعوى على مائة درهم فاراد شريكه ان يشركه في هذه المائة لم يكن له ذلك ولو كان صالح احدهما من جميع دعواهما على مائة درهم وضمن للمدعى عليه

على شيء لا يجوز هذا الصلح لان الدين في التركة وان قل يمنع جواز التصرف فان طلبوا الجواز
فطريق ذلك ان يضمن الوارث دين الميت بشرط ان لا يرجع في التركة او يضمن اجنبي بشرط
براءة الميت او يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم تصالحوا عن ثمنها او صداقتها على نحو ما
قلنا وان لم يضمن الوارث ولكن تمزوا وصنافيه لدين الميت وفاء ثم تصالحوها في الباقي على نحو ما
قلنا جاز فان اجاز غريم الميت قسمتهم و صلحهم قبل ان يصل اليه حقه كان له ان يرجع من
ذلك كذا في الظهيرية * امرأة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت
دين يلزمها بحصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح كذا في الفصول العمدية * اذا ماتت
المرأة وتركت زوجها و اخاها فصالح الاخ الزوج من ميراثها اجتمع على دراهم مسماة و متاع
من متاع المرأة وسمى ذلك كله ثم اختلفا في ذلك ان اختلفا في اصل الصلح انه كان او لم يكن
يحلل منكر الصلح وان اتفقا على الصلح والمعقود عليه و ادعى المصالح انه غصب منه ما وقع عليه
الصلح بعد ما قبضه و انكر صاحبه فالقول قول صاحبه مع يمينه ولا يتحالفان وان اختلفا في جنس
المعقود عليه او في مقداره يتحالفان و يترادان وان اختلفا في صفته ان اختلفا في صفة العين فالقول
قول المنكر ولا يتحالفان وان كان في الذمة يتحالفان و يترادان الصلح وان قامت لاحدهما بينة
قبلت بينته ولو اقاما البينة فالبينة بينة من يثبت الزيادة و ليقال الزوج للاخ صالحتك على هذا المتاع
الا انك غيرته و قطعته وقال الاخ لم افعل ذلك فالقول قول الاخ مع يمينه كذا في المحيط * (يكفي ازورته
غائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند) ان كان التخارج على ما لهم على ان نصيبها للحاضرين
جاز و لو كان على بعض التركة على ان يبقى الكل على الشركة يكون موقوفا على اجازة الغائب و قضاء
القاضي كذا في الفصول العمدية * رجل مات وترك ابنين وعليه دين و للميت ارض وله دين دراهم
على رجل فصالح احد الابنين الاخر على دراهم معلومة على ان يكون الضياع له و على ان الدراهم
التي هي دين لابيهم على حاله بينهما و على ان الدين الذي على ابيهما هو ضامن لذلك و هو
كذا درهما ذكر من انبي يوسف رح في الامالي ان الصلح جائز وان لم يسم ماعلى الميت من الدين
بطل الصلح كذا في فتاوى قاضيخان * ادعى الدين في التركة على واحد من الورثة و انكر
لوارث فصالح على مال من التركة و ضمن (كه اگر باقى ورثه را ندارند و از تو اين مال كه من
از تركه دادم

الميت الف درهم حضرا أحدهما وصالح الوارث على خمسمائة واخذ هاتم حضر الآخر
فانه يأخذ الخمسمائة الباقية التي في يد الوارث ونصف الخمسمائة التي اخذها المصالح فيكون
لثاني ثلثة ارباع الالف وللأول الربع ولوان الأول حين حضر قضى القاضي له بخمسمائة
ثم حضر الآخر فانه لا يكون للآخر الا الخمسمائة الباقية في يد الوارث كذا في الذخيرة * رجل
أوصى لرجل بعبد أو دار وترك ابنا وبناتا فصالحا الموصى له من العبد على مائة درهم
ان كانت المائة من مال الميراث فالعبد بينهما اثلاثا وان كانت المائة ماله ما غير الميراث فالعبد
بينهما نصفان لانه معاوضة بينهما كذا في محبط السرخسي * وإذا أقر الوصي ان عنده للميت
الف درهم وللميت ابنان ثم صالح أحدهما من حصته على اربع مائة درهم من مال الوصي لم يجز
وكذلك لو كان مع الالف متاع ولو كان الوصي استهلكها جاز الصلح على اربع مائة كذا في المبسوط *
رجل مات وأوصى لرجل بثلث ماله وترك صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له
من الوصية على دراهم معلومة على ان يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا مال الوصالي بعض الورثة
البعض سواء ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وان كان في يدها دين على رجل
لا يجوز وان كان في التركة نقد فان كانت ثلث النقد مثل بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل
الصلح أكثر من ثلث النقد جاز اذا قبض الوصي له بدل الصلح قبل الافتراق وان افتراق قبل القبض بطل
في النقد كذا في فتاوى قاضيخان * لو كان الميراث بين أربعة نفر وارثان كبيران ووارثان صغيران وله
وصي وهو وصى له فاجتمعوا وأصلحوا على ان قوموا ذلك قيمة عدل فيما بينهم ثم قسموا لحد الوارثين
الكبيرين حلي بعينه وثياب وللوارث الكبير الآخر حلي بعينه ومتاع ورفيق وللوارثين الصغيرين
وللموصى له مثل ذلك فهو جائز الا ان ما يحص الحلي من الحلي صرف وما يحص المتاع والعروض
يكون مبايعة فان تفرقا قبل القبض بطل الصلح فيما يحص الحلي ولم يبطل فيما يحص المتاع والصلح
في حصة الحلي لا يوجب فساد الصلح في حصة المتاع كذا في المحيط * لو صالح الورثة من الوصية
قبل موت الموصي لم يجز كذا في خزنة المفتين * الأب ان كان عبدا ومكاتباً وصبي حر لا يجوز
صلحه عليه وكذلك الأب الكافر اذا كان له ابن مسلم لا يجوز صلحه عليه والكبير المعنوة والمجنون
بمنزلة الصغير سواء بلغ مفيقا ثم جن أو بلغ مجنونا عندنا كذا في المحيط * اذا كان للصبي دين على
آخر فصالحه الأب على مال قليل ولا يبيته له والآخر منكر للدين جاز وان كان الدين ظاهرا يبيته

لنسلم نصيب اخيه فان صاحبه بالخيار ان شاء سلم له ذلك واخذ نصف المائة وان شاء لم يسلم له ذلك فان سلم جاز الصلح في الكل وكان بدل الصلح بينهما وان لم يسلم بطل الصلح في نصيب الذي لم يسلم وكان المدعي على دعواه في نصيبه وسلم للمصالح نصف المائة هل للمدعي عليه الخيار بين ان يمضي الصلح في نصيب المصالح وبين ان يفسخ ذكر في الزيادات مسئلة تشبه هذه المسئلة فقال لو ان عبد ادين رجلين باع احدهما جميع العبد من رجل وضمن للمشتري ليسلم نصيب صاحبه فلم يسلم صاحبه البيع في نصيبه قال المشتري يتخير في نصيب البائع على قول ابي يوسف رح ان شاء اجازة وان شاء فسخ وعلى قول محمد رح لا خيار ولا فرق بين العبد والدار فاذا كانت مسئلة العبد على الخلاف فكذا مسئلة الدار يجب ان يكون على الخلاف هكذا في المحيط * اذا ادعى الوارث الكبير قبل الوصي ميراثا من صامت ورفيق وامتنعة فمجددة ثم صالحه من جميع ذلك على عبد او ثوب معلوم جاز وكذلك لو قال افدي منك يميني بذلك كذا في المبسوط * اذا ادعى الوارثان قبل وصيهما مينا او دينا فصالح الوصي احدهما من غير اقرار فاراد الآخر ان يرجع على الوصي بحصته لم يكن له ذلك وان اراد الاخ الذي لم يصالح معه الوصي ان يشارك اخاه فيما اخذ من الوصي فان كان قائما في يد الوصي لا يكون له ان يشارك اخاه فيما قبض من الوصي وان كان مستهلكا حتى وجب ذلك دينا على الوصي وصار مشتركا بينهما فاراد الآخر ان يشاركه كان له ذلك الا انه ان كان بدل الصلح عرضا فان المصالح يتخير وان كان بدل الصلح دراهم وكان الدين مثلامائة درهم وقد صالحه على خمسين درهما لا يتخير المصالح ولكن يعطيه ربع الدين وذلك خمسة وعشرون فان كانت الورثة صغارا وكبارا فصالح الوصي الكبار من دعواهم ودعوى الصغار جميعا على دراهم مسماة وقبضها الكبار وانفقوا على الصغار حصتهم من ذلك فانه لا يجوز على الصغار ثم قال وللصغار ان يرجعوا بحصتهم على الوصي ولم يقل يرجعون عليه بحصتهم في دعواهم ام يرجعون بحصتهم من بدل الصلح والجواب فيه على التفصيل ان بلغوا فاجازوا هذا الصلح رجعوا على الوصي بحصتهم من بدل الصلح ان شاؤا وكان للوصي ان يرجع بذلك على الكبار ولم يكن لهم ان يرجعوا على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم وان ردوا الصلح رجعوا في الدعوى وكان للوصي ان يرجع على الكبار بما دفع اليهم من حصتهم ولا يرجع الكبار على الصغار بشيء وان انفقوا ذلك عليهم هكذا في المحيط * رجل مات وترك الف درهم وارجلين لكل واحد منهما على

اذا لم يكن في ذلك عليهم ضرر ولا يجوز اذا كان في ذلك عليهم ضرر سواء كانت لهم بينة عادلة على ذلك او لم تكن عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وما في حصة الكبار فانه لا يجوز سواء كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن وان كان الكبار غيبا ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه يجوز بحصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز بحصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن سواء كان للمدعي بينة او لم تكن وقع الدعوى في العقار او في المنقول عندهم جميعا وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار عندهم اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر كانت لهم بينة او لم تكن وان وقع الدعوى في العقار فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار في قول ابي حنيفة ر ح اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر وان كان عليهم في ذلك ضرر فانه لا يجوز سواء كان لهم بينة او لم تكن وعلى قولهما يجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم في ذلك ضرر ولا يجوز في حصة الكبار كان عليهم في ذلك ضرر او لم يكن والجد حال عدم الاب ووصيه بمنزلة الاب كذا في المحيط * وكذلك وصي الجد لا يجوز صلح الام والاخ على الصبي ولا عنه هكذا في المبسوط * صلح وصي الام ووصي العم ووصي الاخ مثل صلح وصي الاب في تركه العم و الام والاخ ان وقع الدعوى للصغير ما خلا العقار فاما ما كان موروثا للصغير من جملة غيره هو لا فلا يجوز صلح وصيهم هكذا في الذخيرة * اذا ادعى رجل على الميت دينافصاله الوصي من مال اليتيم على شيء فانه لا يجوز اذا لم تكن للمدعي بينة وكذلك ان قضاه بغير صلح من مال الميت لم يجز وكانت الورثة بالخيار ان شاء ضمن الوصي وان شاء ضمنوا المقتضي فان ضمنوا المقتضي لا يرجع بما ضمن على احد وان ضمنوا الوصي فالوصي يرجع على المقتضي سواء كان ما قبض المقتضي قائما في يده او هالكا كذا في المحيط * لو صلح الوصي من حق يدعي انسان على الميت او على الصغير ان كان للمدعي بينة على دعواه او علم القاضي بذلك او كان قضي بذلك جاز الصلح وان لم يكن كذلك لا يجوز كذا في الفصول العمادية * لو صلح الاب والوصي عن دم مدد وجب للصبي على مال جاز الا اذا كان على اقل من الدية كذا في التهذيب * اذا اوصى الرجل بخدمة عبده سنة لرجل وهو يخرج من ثلثه فصالحه الوارث من الخدمة على دراهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم آخر او على ركوب دابة او على لبس ثوب شهد انه وجائز استحسانا وكذلك لو فعل ذلك وصي

او اقرار فصالحه على ما يتغابن الناس في مثله جاز وان حط مقدار ما لا يتغابن الناس في مثله فان كان الدين وجب بمبايعة الاب جاز على نفسه وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمبايعة الاب لم يجز كذا في السراجية * وصي ادعى على رجل الغاليين ولا بينة له فصالح بخمس مائة عن الالف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله ان يحلفها على الالف وكذا اذا وجد الصبي بينة بعد البلوغ وليس لهما ان يحلفا هكذا في القنية * اذا كان للصبي دارا وعبدا دعى رجل فيه دعوى فصالحه ابو الصبي على مال الصبي ان كان للمدعي بينة عادلة جاز الصلح بعد ان يكون بمثل القيمة او باكثر مقدار ما يتغابن الناس فيه وان لم يكن للمدعي بينة اصلا او كان له بينة غير عادلة لا يجوز الصلح وان كان شهوده مستورين قال مشائخنا لا يجوز الصلح وقال بعضهم يجوز الصلح على قول ابي حنيفة رح بناء على جواز الحكم بظاهر العدالة وقال بعضهم اذا كان شهود المدعي مستورين ينبغي للاب ان يصالح المدعي على الشروط وان كان الاب صالح من مال نفسه جاز الصلح على كل حال كذا في الذخيرة * ان كانت الورثة كلهم صغارا فصالح الوصي كصلح الاب وقع الدعوى لهم او عليهم كانت الدعوى في العقار او المنقول فاما اذا كانت الورثة كبارا كلهم وهم حضور فصالح عليهم فانه لا يجوز صلحه سواء وقع الصلح في دعوى عليهم او في دعوى لهم وقع الدعوى في العقار او في المنقول كان على ذلك بينة عادلة او لم تكن كذا في المحيط * وان كانوا غيبا كلهم ان وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز سواء كان للمدعي بينة او لم تكن كانت الدعوى في العقار او في المنقول وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الصلح في العقار فانه لا ينفذ صلحه عليهم من غيرا جاز تهم على كل حال وان وقع الدعوى في المنقول ان كان لهم على ذلك بينة فانه يجوز صلحه عليهم اذا كان ما اخذ من بدل الصلح مثل قيمة ما ادعى لهم او اقل بحيث يتغابن الناس في مثله وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فانه لا يجوز وان لم تكن لهم بينة يجوز كيف ما كان كذا في التائا، خانية * واما اذا كانت الورثة صغارا وكبارا ان كان الكبار حضورا وقد وقع الصلح في الدعوى عليهم فانه لا يجوز في حصة الكبار عندهم جميعا وقع الدعوى في العقار او في المنقول كانت للمدعي بينة على ذلك او لم تكن ويجوز في حصة الصغار اذا لم يكن عليهم ضرر في ذلك وان وقع الصلح في الدعوى لهم ان وقع الدعوى في المنقول فانه يجوز صلحه على الصغار والكبار اذا لم يكن

نصف العمر فيسكن الموصى له يوما والورثة يوما وان كان وصية الموصى له بالسكنى سنة ومات العبد المصالح عليه بعد ستة اشهر فان الموصى له بالسكنى يسكن الدار الموصى به نصف السنة هكذا في المحيط * ولو اوصى له بما في ضررع غنمه فصالحه الورثة على لبن اقل منه واكثر لم يجز وان صالحوه على دراهم جاز وكذا الصوف على هذا كذا في الحاوي * اذا اوصى الرجل بغلة صبة لرجل ومات الموصى ثم ان الوارث صالح الموصى له على دراهم مسماة يجوز وان كانت غلته اكثر من ذلك ولو اوصى له بغلة العبد ادا فصالحه الورثة على مثل غلة شهر واحد وسمى ذلك يجوز وان لم يسم ذلك فلا يجوز ولو صالحه احد الورثة على ان تكون الغلة له خاصة لا يجوز كذا في المحيط * ولو استأجر احد الورثة منه العبد مدة معلومة جاز كما لو استأجر غير الوارث بخلاف الموصى له بالخدمة والسكنى كذا في المبسوط * واذا اوصى له بغلة نخلة ابدان ثم ان الموصى له صالح مع الوارث على دراهم مسماة وكان ذلك قبل خروج الثمر فهو جائز وان كان قد خرج ثمرة عام فصالحه بعد ما خرجت وبلغت من الغلة الخارجة ومن كل غلة تخرج في المستقبل من هذه النخلة ابدان فهو جائز وان اجاز هذا الصلح كيف ينقسم البديل على الموجود وعلى ما يحدث ام يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المتأخرون فيه كان الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم الميمني يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل نصفان نصفه بازاء الثمرة الموجودة للحال ونصفه بازاء ما يخرج في المستقبل وكان الفقيه ابو جعفر الهندي يقول ينقسم بدل الصلح على الثمرة الموجودة للحال وعلى ما يخرج في المستقبل على قدر قيمتها فان كانت قيمة الموجودة والتي تخرج على السواء ينقسم البديل عليهما نصفان وان كانت اثلاثا ينقسم عليهما اثلاثا واثبات هذه الاختلاف انما يظهر فيما اذا صالحه على عبد مثل انما استحق نصف العبد من يد الموصى له فعلى قول الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم يرجع الموصى له بنصف الثمرة الموجودة ونصف ما يخرج في المستقبل وعلى قول الفقيه ابي جعفر ان كانت قيمتها على السواء فكذلك الجواب وان كانت قيمتها اثلاثا يرجع بحساب ذلك وجه ما ذكره الفقيه ابو بكر محمد بن ابراهيم ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما لا يمكن معرفته في الحال لانه قد يخرج في المستقبل منها شيء وقد لا يخرج وقد يزيد الخارج في المستقبل على الموجود في الحال وقد ينتقص منه فجعلناه مثل الموجود في الحال لانه هو البديل وجه ما ذهب اليه الفقيه ابو جعفر ان قيمة ما يخرج في المستقبل مما يمكن معرفتها في الحال بان ينظر الى ان هذه النخلة ولها غلة ابدانكم تشرى ولا غلة

الوارث الصغير فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصى له ما صالحوه عليه فهو جائز وان صالحوه على ثوب فوجد به عيبا كان له ان يردّه ويرجع في الخدمة وليس له بيع الثوب قبل ان يقبضه ولو صالحوه على دراهم كان له ان يشتري بها ثوبا قبل ان يقبضها ولو ان الوارث اشترى منه الخدمة ببعض ما ذكرنا لم يجز ولو قال اعطيك هذه الدراهم مكان خدمتك او موصاهن خدمتك او بدلا من خدمتك او مقاصة بخدمتك او على ان تترك خدمتك كان جائزا ولو قال اهب لك هذه الدراهم على ان تهبط لي خدمتك كان جائزا اذا قبض الدراهم ولو كان الوارث اثنين فصالحه احدهما على عشرة دراهم على ان جعل له خدمة هذا الخادم خاصة دون شريكه لم يجز وانما جاز استحسنا اذا كان لجميع الورثة ولو باع الورثة العبد فاجاز صاحب الخدمة البيع بطلت خدمته وام يكن له في الثمن حق وكذا لو دفع بجناية برضى صاحب الخدمة جاز ولو قتل العبد خطأ واخذوا قيمته كان عليهم ان يشتروا بها عبدا فيخدم صاحب الخدمة ولو صالحوه على دراهم مسماة او طعام اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض ولو قطعت احدى يدي العبد فاخذوا ارشها فهو مع العبد يثبت فيه حق الموصى له بالخدمة اعتبارا لبدل الطرف ببدل النفس فان اطلقوا منها على عشرة دراهم على ان يسلم لهم بعينها والعبد اجزت ذلك بطريق اسقاط الحق بعوض كذا في المبسوط * اذا اوصى لرجل بسكنى دار ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة جاز وكذا لو صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة سنين معلومة او صالحه على سكنى دار اخرى او على خدمة عبدة مدة حيوته لا يجوز ثم في الفصل الاول اذا مات العبد المصالح عليه قبل المدة او انه دمت الدار المصالح عليها قبل مضي المدة ينتقض الصلح ويعود حتى الموصى له في سكنى الدار التي اوصى له بسكنها وكذا الجواب فيما اذا اوصى بخدمة عبدة لرجل وصالحه الوارث على خدمة عبدة آخر سنين معلومة او صالحه على سكنى دار سنين معلومة ثم مات العبد المصالح عليه قبل مضي المدة ثم في مسئلة الوصية بسكنى الدار اذا مات حق الموصى له في سكنى الدار ذكر انه ان كان وصيته بالسكنى الى ان يموت فله ان يسكنها حتى يموت قالوا وهذا الجواب محمول على ما اذا مات العبد المصالح عليه وانهدمت الدار المصالح عليها قبل استيفاء شيء من الخدمة او المنفعة فاما اذا مات العبد المصالح عليه بعد استيفاء شيء من خدمته فانما يعود حق الموصى له في السكنى بحساب ما بقي وبيان ذلك انه اذا صالحه من خدمة عبدة سنة فاستخدمه الموصى له سنة اشهر ثم مات العبد فانما يعود حق الموصى له بالسكنى في سكنى

اولمغنة فصالح ابوه او وصيه الورثة على دراهم جاز وكذلك لو كانت الوصية لمكاتب فصالح وان اوصى بشيء لما في بطن فلانة وكان الحمل عبدا فصالح مولاه عنه لا يجوز فان صالح مولى الحمل بعد موت المريض على صلح ثم اعتق المولى الامة الحامل واعتق ما في بطنها ثم ولدت فلانا فالغلام حر ولا وصية له والوصية لمولاه ولا يجوز الصلح ايضا وكذلك لو باع الامة وكذلك لو دبر ما في بطنها ولو كان الموصي حيا يوم اعتق المولى الامة والولد او اعتق الامة دون الولد ثم مات الموصي كانت الوصية للغلام دون المولى هكذا في المبسوط * الباب السادس عشر في صلح المكاتب والعبد الناجر لو كانت المكاتبه الف درهم فادعى المكاتب انه قد اداها وجحد المولى ذلك فصالحه على ان يؤدى خمسمائة ويبرئه عن الفضل كان جائزا كذا في المحيط * ان صالح المولى مكاتبه على ان عجل بعض المكاتبه قبل حلها وحط عنه ما بقي فهو جائز ولو كانت المكاتبه الف درهم فصالحه بزيادة على ان اخره سنة بعد الحل فهو جائز كذا في المبسوط * ولو صالحه بعد ما حلت المكاتبه على ان اخر بعضها وعجل له بعضها كان جائزا ولو صالحه من المكاتبه وهي دراهم على دنانير عجلها له كان جائزا ولو صالحه على دنانير الى اجل لم يجز كذا في المحيط * ولو اطلقها على ان ابطا الدراهم وجعلها الكتابة كذا وكذا دينار فهو جائز وكذلك لو جعلها على وصيف مؤجل كذا في المبسوط * كاتب على وصيف الى اجل ثم صالحه على الف الى سنة جاز كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى المكاتب على رجل ديناً فجدده الرجل فصالحه المكاتب على ان حط عنه البعض واخذ البعض فان كان للمكاتب على ذلك بينة فان الحط لا يجوز وياً خذ منه الباقي واذا لم يكن على ذلك بينة جاز هذا اذا حط المكاتب فاما اذا اخر قال يجوز تاخيره اذا كان الدين من غير قرض كذا في المحيط * لو ادعى رجل على المكاتب ديناً فجدده المكاتب ثم صالحه على ان ادى اليه بعضه وحط بعضه جاز وابن المكاتب مثل ابيه و صلح المكاتب في وديعة تدعى قبله فجددها مثل صلح الحر كذا في المبسوط * لو صالحه بعد ما رد في الرق فان لم يكن في يده شيء من اكتسابه لا يجوز في حق المولى ونجوز في حق العبد حتى يؤخذ بعد العتق الا ان يقوم عليه بينة بذلك قبل العجز فيجوز صلحه وان كان في يده شيء من اكتسابه جاز صلحه عند ابي حنيفة رح خلا فالحما هكذا في محيط السرخسي * ان ادعى مولى المكاتب عليه ديناً فصالحه المكاتب على ان حط عنه بعضا واخذ بعضا فهو جائز وان ادعى المكاتب على مولاه مالا وجدده المولى فصالحه على ان حط عنه بعضه واخذ

ابدا بكم تشتري فان كانت تشتري ولها غلة بالف وخمسائة وتشتري ولا غلة لها بالف علم ان قيمة الغلة التي تخرج خمسمائة ثم ينظر الى قيمة الغلة الموجودة فان كانت خمسمائة علم ان قيمتها على السواء وان كانت القيمة الموجودة مائتين وخمسين علم ان قيمتها اثلاثا فيرجع بحساب ذلك هكذا في المحيط * قال الفقيه ابو جعفر وهكذا الجواب متى وقع الصلح عن مسيل الماء وعن موضع الجذوع ينظر الى الدار بكم تشتري وليس لها مسيل وبكم تشتري ولها مسيل فالفضل بينهما يكون قيمة المسيل هكذا في محيط السرخسي * ولو كانت الوصية بغلة نخلة بعينها ابد افضالها الورثة بعد ما خرج ثمرتها وبلغت منها ومن كل غلة تخرج ابداء على حنطة وقبضها جاز ولو صالحه على حنطة نسبه لم يجز ولو صالحه على شيء من الموزون نسبه جاز ولو صالحه على ثمر لم يجز حتى يعلم ان التمر اكثر مما في رؤس النخيل وان صالحه من غلة هذا النخيل على غلة نخيل آخر ابداء او سنين معلومة لم يجز كذا في المبسوط * رجل اوصى بغلة نخله لرجل ثلث سنين والنخل يخرج من ثلثه وليس فيها ثمر فصالح صاحب الوصية الورثة من وصيته على دراهم مسماة وقبضها منهم على ان يسلم لهم وصيته من هذه الغلة وابرأهم منها ولم يخرج النخل شيئا تلك السنين الثلث او اخرجت من الغلة اكثر مما اعطوه فالصلح باطل قياسا ولكني استحسن ان اجيز الصلح كذا في الفصول العمادية * اذا اوصى الرجل لغيره بما في بطن امته وهي حامل ومات الموصي فصالح الوارث الموصى له على دراهم مسماة ودفعها اليه فهو جائز بطريق اسقاط حق الموصى له لا بطريق التملك ولو صالح احد الورثة على ان يكون له خاصة لم يجز بخلاف ما اذا صالح على ان يكون ذلك لجميع الورثة او صالح مطلقا ولو صالح عن الورثة غيرهم بامرهم او بغير امرهم يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لرجل بما في بطن امته فصالحه الورثة على ما في بطن جارية اخرى لم يجز كذا في المبسوط * لو اوصى له بما في بطن امته فوقع الصلح على دراهم مسماة ثم ولدت الجارية غلاما مينا فالصلح باطل ولو ضرب انسان بطنها فالقتل جناية ميتا كان الارش المورثة والصلح جائز كذا في الحاوي * ولو مضت سنتان قبل ان تلد شيئا كان الصلح باطلا كذا في المبسوط * اذا اوصى لرجل لما في بطن فلانة بالف درهم فصالح ابو الحبل من الوصية على صلح لا يجوز وكذلك لو صالحت ام الحبل عن الوصية على صلح لا يجوز كذا في المحيط * لو اوصى لصبي بما في بطن امته

قائمين باعبائهما جاز كذا في المبسوط * لو أن حربيا غصب من حربي مالا واستهلكه او لم يستهلكه ثم صالحه لم يجز عندهما خلا فلا يبي يوسف رح وكذلك المسلم التاجر والذي اسلم هناك لو اتلف مال حربي او غصب منه مالا ثم اصطالحا والمغصوب قائم او مستهلك لا يجوز عندهما خلا فلا يبي يوسف رح هكذا في محيط السرخسي * وكذلك لو غصب حربي من مسلم هناك لم يجز الصلح هكذا في التاتارخانية نافلامن العناية * ولو غصب رجل من تجار المسلمين من اهل الحرب في دار الحرب شيئا فاصطالحا من ذلك على صلح لم يجز في قولهم جميعا ولو ادان احدهما صاحبه ديناً ثم صالحه على ان حط عنه بعضه واخر بعضه ثم اسلم الحربي فهو جائز كذا في المبسوط * اذا اسلم الحربيان في دار الحرب ثم غصب احدهما من صاحبه شيئا او جرحه جراحة ثم صالحه من ذلك على صلح لم ينبغ ان يجوز الصلح في قول ابي حنيفة رح وهو قول محمد رح كذا في الحاوي * اذا ادان مسلم الحربي في دار الحرب ديناً ثم صالحه على ان حط عنه بعضه واخر بعضه فحل ما اخر عنه وخرج الحربي مستأماً الى دار الاسلام فاراد المسلم ان يأخذه بالدين ويرجع فيما حط عنه لم يؤخذ بما عليه الا ان يعطيه اياه ولم يرجع فيما حط عنه وكذلك لو كان الحربي هو الطالب للمسلم وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو كانت هذه المعاملة بين حربيين ثم خرجا بامان لم يقض القاضي لواحد منهما على صاحبه بشيء وما اذا اسلما او صار اذمة فيقضي القاضي بذلك ينفذ الحط والتأخير الذي كان بينهما بطريق الصلح ويجبر المطلوب على اداء ما بقي عليه بعد حل الاجل واذا دخل الحربي دار الاسلام بامان وادان او استدان او غصب او غصب منه ثم صالح على حط وتأخير فهو جائز سواء كانت هذه المعاملة مع مسلم او مستأمن من دارة او من دار اخرى وكذلك لو لحق بدارهما ثم عادا مستأمنين فذلك الصلح نافذ عليهما

هكذا في المبسوط * الباب الثامن عشر في بينة يقيمها المدعي او المدعى عليه او المصالح عليه

بان كان عبداً بعد الصلح يريدون ابطاله لو اقام المدعى البينة بعد الصلح لا تسمع بينته الا اذا ظهر منها ببدل الصلح عيب وانكر المدعى عليه فاقام البينة ليرده بالعيب فتسمع بينته كذا في البدائع * هشام عن محمد رح لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى اقر قبل الصلح او قبل قبض بدله ليس لي على فلان شيء فالصلح ماض وان اقام البينة انه اقر بذلك بعد الصلح بطل الصلح وان كان القاضي لم يلم بان الرجل كان اقر عنده قبل الصلح بانه ليس له عليه شيء

بعضه ان كانت له بينة على ذلك لم يجز وان لم تكن له بينة جاز صلحه هكذا في المحيط * والعبد
التاجر كالمكاتب في الخط والتاخير والصلح كذا في محيط السرخسي * اذا صلح العبد التاجر من
دين له على بعضه جاز ان لم تكن له بينة وان كان له بينة لم يجز كذا في الحاوي * لو ادعى رجل على
العبد التاجر دينا فصالحه العبد من جحود او من اقرار على ان حط منه الثلث واخر الثلث وادى
العبد الثلث فهو جائز ولو جحد المولى عليه ثم ادعى رجل عليه دعوى ولم تكن للمدعي بينة فصالح
العبد معه فان لم يكن في يده مال من كسب التجارة لا يجوز الصلح في الحال في حق المولى اما في
حق العبد فهو جائز حتى يتبع به بعد العتق وان كان في يده مال من كسب التجارة عند ابي حنيفة
رح جاز الصلح وعندهما لا يجوز هكذا في المحيط * لو ان عبداً محجوراً عليه ادعى رجل عليه
دينا فصالحه منه على ان حط بعضه واجله في البعض لم يجز ولو استهلك الحر متاعاً في يدي عبد
محجور عليه لمؤالة فصالحه العبد من ذلك على دراهم مسماة دون قيمة المتاع لم يجز ولو صالحه على
طعام لم يجز وكذلك لو غصب دراهم فصالحه منها على دنانير كذا في المبسوط * لو ان عبداً محجوراً عليه
ادعى على عبد تاجر دينا وصالحه على بعض ما ادعاه فان كان للمدعي على ذلك بينة
لا يجوز الصلح وان لم يكن له بينة جاز ولو كان المدعي عبداً تاجراً والمدعى عليه عبداً محجوراً
لا يجوز هذا الصلح سواء كان للمدعي بينة او لم تكن ان لم تكن له بينة لا يجوز الصلح لحق مولى المدعى عليه
لانه التزم ما لا بقوته وهو محجور عليه ولكنه يتبع به بعد العتق وان كان للمدعي بينة لا يجوز الصلح
لحق مولى المدعى كذا في المحيط * الباب السابع عشر في صلح اهل الذمة والحربي كل صلح
جاز بين المسلمين جاز فيما بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين لا يجوز بين اهل الذمة ما خلا خصلة
واحدة وهو الصلح من الخمر والخنزير فانه يجوز الصلح عليهما فيما بينهم كذا في المحيط * لو اشترى ذمي
من ذمي عشرة دراهم بدرهم وثقابض اثم اصطلاحا على ان يرد عليه من العشرة خمسة فان كانت العشرة قائمة
بعينها لم يجز لمعنى الربوا وان كانت مستهلكة جاز الصلح بطريق الاسقاط واذا غصب نصراني من نصراني خنزيراً
ثم صالحه على شيء من المكيل والموزون سوى الدراهم والدنانير فان كان الخنزير قائماً بعينه فالصلح جائز سواء
كان المصالح عليه معينا او موصوفاً في الذمة حالا او الى اجل وان كان الخنزير مستهلكا لم يجز الصلح اذا صلح
على مكيل او موزون بغير عينه وان كان بعينه او بغير عينه حالا او قبضه في المجلس فهذا يجوز وان صالحه على
دراهم او دنانير الى اجل فهو جائز ولو كان الخنزير قائماً بعينه فصالحه على خنزير الى اجل لم يجز وان كانا

الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الالف بشيء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على عبد وقبضه واقام العبد البينة انه حر وقضى القاضي بحريته بطل الصلح وكذا لو اقام البينة انه مدبر او مكاتب او كانت امة فاقامت بيته انها ام ولد او انها مكاتبة او مدبرة وقبل القاضي بينهما بطل الصلح كذا في المحيط * قال ابو يوسف رح رجل له على رجل الف درهم واقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة درهم وهذا الثوب فاقام المطلوب البينة انه ابرأه منها فالبينة بنية الصلح ولو اقام الطالب البينة انه صالحه منها على مائة فقط كانت بيته البراءة اولى كذا في محيط السرخسي * المديون بالالف برهن على ان الطالب صالحه على اربع مائة على ان اوديها اليه وابرا نى الباني وقال الطالب ابرأتك من خمسمائة وصالححت على خمسمائة وبرهنا وقتا وقتا واحدا او وقتين او ام يوقتا فالبينة للمطلوب في جميع ذلك كذا في الوجيز للكردي * لو كان الدعوى فيما هو من ذوات الامثال نحو كرحضة او كرشعير فصالح على نصفه ثم اقام المدعى البينة على ان جميع ذلك له لا يصح دعواه ولا تسمع بيته كذا في المحيط * ولو ادعى قبل رجل دارا الف درهم فصالحه على خمسمائة ونصف الدار ثم اقام البينة على خمسمائة والدار لا يقضى له بشيء من الالف ويقضى ببقية الدار وان اقام البينة على جميع الدار وثلاث الخمسمائة لا يقضى له بشيء كذا في محيط السرخسي * الصلح اذا وقع اقل من قيمة المستهلك على دراهم او دانير ثم اقام المستهلك البينة ان القيمة كانت اقل من الذي وقع عليه الصلح بغبن فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعندهما مقبولة كذا في التاتارخانية * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فقام الذي في يديه الدار شاهدين على انه صالحه على شيء فرضي به منه ودفعه اليه فهو جائز وان لم يسميا مقدار ما وقع عليه الصلح وكذلك لو سمى احدهما دراهم ولم يسم الآخر شيئا او شهدا جميعا انه استوفى جميع ما صالح عليه فهو جائز ولو جحد صاحب الدار وادعى الطالب وجاء بشاهدين فشهد احدهما على دراهم مسماة وشهد الآخر على شيء غير مسمى او تركا جميعا تسمية البديل لم تقبل الشهادة فان شهد شاهد على صلح بمعاينة على دراهم مسماة وشهد الآخر على الاقرار بذلك فهو جائز كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل في دار رجل دعوى فاختلف الشاهدان في مقدار المسمى شهد احدهما انه صالح على مائة وشهد الآخر على مائة وخمسين فان كان المدعى للصلح هو المدعى للدار قبلت هذه الشهادة اذا كان المدعى يدعي اكثر المالبين وان كان المدعى هو المدعى عليه الدار لا تقبل هذه

بطل الصلح وعلم القاضي ^{هنا بمنزلة الاقرار بعد الصلح} كذا في محيط السرخسي * ادعى عليه الفافانكر فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على الايفاء والابراء لا تقبل وان ادعى عليه الفافادعى القضاء والابراء فصولح على شيء ثم برهن المدعى عليه على احدهما يقبل ويرد البطل كذا في الوجيز للكردي * لو ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف درهم على ان يسلمها اذا اليد ثم اقام ذو اليد البينة انها له او كانت لفلان اشتراها منه او كانت لابيه فلان مات وتركها ميراثاله فليس له ان يرجع في الالف ولو اقام البينة انه اشتراها من الطالب قبل الصلح قبلت بينته وبطل الصلح ولولم يقوم البينة على الشراء ولكن اقام البينة على صلح صالحه وعلى دار قبل هذا مضيت الصلح الاول وابطلت الثاني كذا في محيط السرخسي * قال كل صلح وقع بعد صلح فالاول صحيح والثاني باطل وكذلك كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل وان كان شري بعد شري فالشراء الثاني احق وان كان صالحه ثم اشترى بعد ذلك اجزا الشراء وابطلنا الصلح كذا في المحيط * ادعى دارا في يدي رجل فادعى المدعى عليه الصلح قبل ذلك ولم يقوم على ذلك بينة وقضى القاضي بالدار للمدعى عليه وباعها المدعى من رجل ثم ان المدعى عليه الدار اراد ان يحلف المدعى بالله ما صالحتني من دواك في هذه الدار قبل هذه الدعوى فله ذلك فاذا حلفه ونكل من اليمين كان للمدعى عليه الخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ضمنه كذا في الذخيرة * اذا ادعى دارا في يدي رجل ارثا من ابيه ثم اصطلحا على شيء ثم ان المدعى عليه اقام بينة انه كان اشترى الدار من ابي هذا المدعى من حال حيوته او اقام بينة انه كان اشترى الدار من فلان وفلان كان اشترى الدار من ابي هذا المدعى لا تقبل بينته كذا في المحيط * لو ادعى عليه الفافادار فصالحه من دعواه على مائة درهم ثم اقر المدعى بان احدهما كانت للمدعى عليه فالصلح جائز من الباقي ولا يرجع المدعى عليه بشيء وكذا لو اقام المدعى البينة بعد الصلح على الالف والدار جميعا فالالف باطلة وكان على حقه في الدار بخلاف ما لو ادعى عبدا وامة فصالح منهما على مال ثم اقام البينة عليهما صح وهما للمدعى ولو ادعى عليه الف درهم ودارا فصالحه من ذلك على الف درهم ثم اقام البينة على نصف الالف ونصف الدار لم يكن له منهما شيء ولو اقام البينة على الف درهم ونصف الدار كانت الالف قضاء بالالف واخذ نصف الدار لان هذا الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاط للباقي والساقط لا يحتمل العود ولو استحققت الدار

ان ابرأه من ذلك لم يجوز ان كان ضرب الصلح على اقراره في الفصل الاول فشهادته جائزة ولو ادعى عليه شرب خمر او زنى فصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فهو باطل ولو ادعى قبله سرقة متاع فصالحه المدعى عليه على مائة درهم على ان ابرأه من السرقة جاز كذا في المبسوط * رجل ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيها المدعى السارق على ان يقر السارق بالسرقة ففعل فان كانت السرقة عروضا وهي قائمة بعينها جاز الصلح وتصبح السرقة ملكا للمدعى بالمائة التي دفعها الى السارق وان كانت مستهلكة لا يجوز الصلح وان كانت يراهم ذكر في الكتاب انه لا يجوز الصلح سواء كانت قائمة او لم تكن قالوا تاويل ذلك ما اذا لم يعلم مقدار الدراهم المسروقة اما اذا علم انها كانت مائة جاز اذا قبض المائة في المجلس وان كانت ذهبا فصالح على الدراهم يجوز سواء كانت السرقة قائمة او مستهلكة لكن التاويل عند الاستهلاك اذا علم وزن الذهب اما اذا لم يعلم فلا يجوز هكذا في الظهيرية * اذا اختصم رجلان في دار وهي في يدي احدهما فاصطلحا على ان اقر كل واحد منهما لصاحبه بالنصف منها فسلما جاز وكذلك لو اصطلحا على ان اقر احدهما للآخر بيت معلوم واقر الآخر له ببقية الدار فهو جائز فان استحق البيت الذي وقع عليه الصلح كان للمدعى ان يرجع في دعواه في بقية الدار وكذلك لو صالحه على عبد على ان اقر المدعى ان الدار المذني في يديه كان الصلح جائزا واذا استحق العبد رجع المدعى في دعواه كما لو وقع الصلح على هذا الوجه من غير اقرار كذا في المحيط *

الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح من التصرف في بدل الصلح لو صالح من دار على خدمة عبد سنة او سكنى دار او كل ما جاز اجارته جاز وله حكم الاجارة حتى يبطل بموت احدهما وياخذ المدعى او ورثة الدار ان كان عن اقرار وفي الانكار رجع الى الخصومة وان استوفى بعض المنفعة ثم مات احدهما اخذ بقدره من الدار في الاقرار وفي الانكار رجع في الخصومة كذا في التهذيب * لو مات العبد او الدابة قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح وعاد المدعى الى دعواه وان مات بعد استيفاء النصف جاز الصلح في النصف وبطل في النصف وعاد المدعى الى نصف الدعوى بالاجماع ولصاحب الخدمة ان يؤجره كذا في محيط السيرخسي * ولو استأجره المالك لم يجوز عند مجرده كذا في الكافي * لو صالحه من دعواه في دار على خدمة عبد سنة فان اعتقه المالك عتق ثم ان العبد بالخيار ان شاء خدمه وان شاء لم يخدمه فان كان خدمه لا يبطل الصلح وان كان لا يخدمه يبطل ورجع الى دعواه فيما بقي ولا يضمن المعتق شيئا لصاحب الخدمة وان اعتقه صاحب الخدمة لا يعتق واذا قتل صاحب

الشهادة سواء شهد بالقبض على المدعي أو لم يشهد اهكذا في المحيط * الباب التاسع عشر في مسائل الصلح المتعلقة بالاقرار اذا ادعى رجل على رجل الف درهم فانكر ثم صالحه من ذلك على ان باعه بالف التي ادعى عليه عبدا فهو جائز ويصير مقرا بالدين حتى لو استحق العبد او وجد بالعبد ميا فرده فانه يرجع عليه بالالف واذا قال صالحتك عن الالف التي ادعيت على هذا العبد فانه لا يصير مقرا بالالف حتى لو استحق العبد المصالح عليه او وجد به عيبا فرده فانه لا يرجع عليه بالالف وانما يرجع بالدعوى في الالف هكذا في المحيط * لو اصاب الرجلان على ان يسلم احدهما للآخر دارا ويسلم الآخر له عبدا لم يكن هذا اقرارا وكذلك لو اصابهما على ان يسلم احدهما هذا العبد للآخر على ان ابرأه الآخر من الدين الذي له عليه لم يكن هذا اقرارا منه بالعبد ولو اصابهما على ان برئ فلان من هذه الدار وبرئ الآخر من العبد فهو صلح وليس باقرار وكذلك لو اصابهما على ان خرج احدهما من هذه الدار وسلمها له كان هذا جائزا ولم يكن اقرارا ولا انكارا وايهما استحق فهما على حجتهم في الباقي كما كان قبل الصلح كذا في المبسوط * صالح عن دعواه حقاني دار على عبد عبي الى اجل او موصوف في الذمة لم يجز ثم ان صالحه من حقه فقد اقر بالحق له والقول في بيان الحق له لانه المجهول وان صالح عن دعوى الحق لم يكن اقرارا كذا في الوجيز للكردي * رجل ادعى على رجل عينا في يده فانكر فصالحه على مال ليعترف له بالعين فانه يجوز ويكون في حق المنكر كالبيع وفي حق المدعي كزيادة في الثمن هكذا في الاختيار شرح المختار * واذا ادعى رجل على امرأة انه تزوجها فجدت ذلك فصالحها على مائة درهم على ان تقر له بذلك واقرت فذلك جائز والمال لازم فان كان بمحضر من الشهود يسعها المقام معه وان لم يكن بمحضر من الشهود لا يسعها المقام معه فيما بينهما وبين ربها اذا علمت انه لم يكن بينهما نكاح كذا في المحيط * لو ادعى على رجل الف فقال له المدعي اقر لي بالف على ان احطئك مائة فانترجازه الحط كذا في الظهيرية * رجل ادعى على رجل دما او جراحة فان ادعى عمدا وانكر المدعى عليه فصالحه المدعي على ان يأخذ المدعى عليه مائة درهم ويقر بذلك كان الصلح والاقرار باطلا لم يؤخذ به هذا الاقرار وان ادعى دم خطأ او جراحة خطأ فكذلك الجواب هكذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى قبل رجل حدا في قذفه وصالحه على مائة درهم على ان يقر بذلك فالصلح والاقرار باطل ولو صالحه المدعى عليه على مائة درهم على

ابن سماعة عن محمد بن رح رجل ادعى دارا في يدي رجل فصالحه على الف وخدمة عبد سنة
فقبض العبد والالف ثم مات العبد قبل ان يخدمه قال يعود على دعواه فان اقام البينة على حقه قسم
حقه على الالف وقيمة الخدمة فما اصاب الالف جاز لصاحب اليد وما اصاب الخدمة فهو للدمي
وان لم يقم بينة سلمت له الالف وبطلت حصة الخدمة وصح الصلح كذا في محيط السرخسي * اذا كان
الصلح من اقرار واستحق بعض المصالح منه رجع المدعى عليه بحصة ذلك من العوض واذا استحق
كل المصالح منه عن اقرار رجع المدعى عليه على المدمي بكل العوض ثم يرجع بالخصومة على المستحق
ان شاء وان استحق بعض المصالح عنه او ثلثا او ربعا او نحو ذلك رجع بالخصومة في ذلك القدر على
المستحق هكذا في غاية البيان شرح الهداية * ولو وقع الصلح من انكار وسكوت فاستحق المتهازع فيه
رد المدمي بدل الصلح على المدعى عليه وخاصم المدعي مع المستحق وان استحق بعضه رد حصته
ورجع المدعي بالخصومة في ذلك القدر كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دارا في يدي انسان
فصالحه الذي في يديه على دراهم مسماة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فان ادعى نصفا
شائعا فان قال المدعي النصف لي والنصف الآخر للمدعي عليه يرجع المدعي على المدعي بنصف
البذل ولو قال النصف لي ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال النصف لي وسكت ثم استحق نصف
الدار شائعا لا يرجع المدعى عليه على المدعي بشيء من البذل وان قال المدعي النصف لي والنصف
الآخر لفلان آخر غير المدعي عليه ثم صالحه المدعى عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدعى عليه
على المدعي بشيء من البذل وان كان المدعى ادعى نصفا معبدا فصالحه المدعى عليه ثم استحق
النصف الذي كان بدعيه المدعي رجع المدعى عليه بجميع البذل على المدعي وان استحق النصف الآخر
لا يرجع بشيء وان استحق نصف شائع من الدار رجع المدعى عليه بنصف البذل على المدعي هكذا في
فتاوى قاضيخان * وان ادعى حق في دار لم يبينه فصالحه على دراهم ودفعها اليه ثم استحق بعض الدار
لم يرد شيئا من العوض فلعل دعواه فيما بقي دون ما استحق ولو استحق كل الدار من يد المدعي عليه
له ان يرجع بدراهمه كذا في الكافي * رجل ادعى نصف دارا في يد رجل ولم يقل في النصف الآخر شيئا
فاقر بذلك الذي الدار في يديه له وصالحه منها على مائة درهم ثم ادعى رجل آخر نصفها ولم يتل
في النصف الآخر شيئا فاقرا المدعي جليده بذلك ايضا ثم صالح المدعى عليه مع الثاني ايضا على دراهم
مسماة ودفعها اليه ثم استحق نصف الدار لم يرجع المقضي عليه عليهما بشيء وان استحق ثلثة ارباع

العبد لا يضمن كمالواعتقه ويبطل الصلح فيما لم يستوف من المنفعة وان قتله صاحب الخدمة تلزمه القيمة وينتقض الصلح عند محمدرح وكذلك لو قتله اجنبي خطأ واخذ قيمته لا ينتقض عند ابي يوسف رحو له الخياران شاء اشترى بالقيمة عبدا آخر بخدمة سنة وان شاء عاد الى دعواه وعند محمدرح ينتقض الصلح وعاد الى دعواه هكذا في محيط السرخسي * ولو كان رب العبد باع العهد المصالح على خدمته من رجل لم يجز بيعه ولو باع المدعى العبد لا يجوز بيعه كما لا يجوز اعاقه هكذا في المحيط * لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل القبض في نوع الصلح اذا كان منقولا فلا يجوز للمدعى بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقارا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحو كذا في البدائع * اذا ادعى دارا في يدي رجل فصالحه المدعى عليه على ثياب او حيوان بعينه او مكيل او موزون بعينه واراد المدعى ان يبيع ذلك قبل القبض لا يجوز وان كان المكيل او الموزون في الذمة جاز الاستبدال به قبل القبض الا انه اذا وقع الاستبدال عن المكيل او الموزون في الذمة على شيء بعينه وتفرقا من غير قبض لا يبطل الصلح وان كان بغير عينه يبطل الصلح ذكره محمدرح في الاصل كذا في المحيط * صالحه عن دم عمد على عبد جاز بيعه قبل القبض ولو صالحه من دار على عبد لا يجوز لانه بيع المبيع قبل القبض كذا في محيط السرخسي * ولو ادعى في دارا في يدي رجل حقا فصالحه من ذلك على عشرين فدفع اليه احدهما ومات الآخري بده فالمدعى بالخياران شاء رد العبد الذي قبضه وعاد في دعواه وان شاء امسك ورجع في حصة العبد الملبت في دعواه كذا في المبسوط * اذا ادعى رجل حقا في ارض في يدي رجل فصالحه من ذلك على ارض اخرى فغرقت الارض التي وقع الصلح عاينها قبل القبض كان المدعى بالخياران شاء نقض الصلح ورجع في ارضه ان كان الصلح من اقرار ورجع في دعواه في الارض ان كان من انكار وان شاء تبرص الى ان يصب الماء عنه فان اختار التبرص فان احدث الغرق نقصانا في الارض يخبر وقع الصلح من انكاره واقراره ان لم يحدث الغرق نقصانا لا خيار له وان غرقت الارض التي وقع الصلح عنها ان وقع الصلح عنها من اقرار وقد احدث الغرق نقصانا في الارض فان حصل الغرق بعد ما ذهب المصالح الى الارض وتمكن من قبضه فانه لا خيار له وان احدث قبل ان يذهب الى الارض ويتمكن من قبضه يتخير وان وقع الصلح من انكاره لا خيار له سواء تمكن من قبضه اوله يتمكن وهذا عند جميعا هكذا في المحيط *

فان استحق العبد بكم يرجع المدعي في دعواه فانه ينظر الى قيمة العبد فان كانت قيمته ما نتي درهم انتقض الصلح في الثلثين وبقي في الثلث ويرجع بثلاثي دعواه وان كانت قيمته مائة انتقض الصلح في النصف ويرجع في نصف الدعوى ولو ان المدعي اعطى ثوباً للذي في يده الدار والمسئلة بحالها ثم استحق العبد وقيمة العبد مائة فانه يرجع المدعي على المدعي عليه بنصف الثوب ونصف الدعوى وان استحق الثوب من يد المدعي عليه فانه يرجع المدعي على المدعي بنصف العبد ونصف المائة ان كانت قيمة العبد مائة درهم فان وقع الاختلاف بين المدعي والمدعي عليه في قدر الحق الذي ادعاه المدعي في الدار فقال المدعي كان حقي في الدار نصفها وقيمة الدار مثلاً مائتي درهم فحقي من ذلك مائة والثوب مائة فينقسم حقي في الدار والثوب على العبد والمائة نصفان فانه اذا استحق الثوب كان لك الرجوع علي بنصف ما اعطيتني من العبد والمائة وقال المدعي عليه لابل حقك في الدار عشرةا وقيمتها عشرون درهما وقيمة الثوب مائة وقد انقسم ذلك على العبد والمائة اسداسا فصار بازاء الثوب خمسة اسداس العبد والمائة فاذا استحق الثوب كان لي الرجوع بخمسة اسداس ما اعطيتك من العبد والمائة فاذا اختلفا على هذا الوجه كان القول قول المدعي عليه مع يمينه ويرجع على المدعي بخمسة اسداس العبد والمائة كذا في المحيط * ولو لم يسم مهر في اصل العقد لكنه صالحها من مهرها على ان يجعل العبد مهرها او فرضه لها بعد النكاح ثم استحق العبد رجعت بالقيمة بخلاف ما اذا تزوجها على الف ثم صالحها من الالف على عبد فاستحق العبد فانها رجعت عليه بالالف هكذا في المبسوط * ولو كان المدعي داراً فصالح على دار وبنى كل واحد منهما بناءً فالدار كالامة والبناء كالولد في التزام السلامة والحكم في رجوع كل واحد منهما على صاحبه بقيمة بنائه عند الاستحقاق كما في الولد اختلفا في ساحة يدعي كل واحد انهاءه وفي يده لم يقض لاحدهما بملك ولا يد الا بيينة فان سلمها احدهما لصاحبه بعبد وقبضه وبنى الآخر وسكن فاستحق العبد او وجد حراً بطل الصلح ويعود كل واحد منهما الى دعواه وليس له ان ينقض بناء صاحبه ولا ان يمنعه من السكنى حتى يثبت بالبيينة ولو اشترى منه بعبدين وبنى وسكن ثم استحق اجبر على نقض البناء كذا في الكافي * الباب الحادي والعشرون في المنفقات الامام او القاضي اذا صالح شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان قبل الرفع او بعده كذا في فتاوى قاضيان *

الداررجع عليه ما بنصف ما اخذ وكذلك لو لم يقر المدعى عليه للمدعى الثاني بشي حتى اقام المدعى الثاني بينة على ما ادعى وقضى القاضي له بنصف الدارثم صالحه المقضي له من ذلك على دراهم معلومة وكان ذلك قبل ان يقبض المقضي له ما قضى القاضي له به ثم استحق نصف الدار وقضى القاضي للمستحق فالمدعى عليه لا يرجع على المدعى الاول ولا على الثاني بشي مما صالحهما عليه ولو ان المقضي له بالنصف الثاني قبض ما قضى له به ثم اشترى المقضي عليه من المقضي له ما قضى له به ثم استحق نصف الداررجع المقضي عليه على المصالح الاول وعلى المستحق الاول بنصف ما اعطاها هكذا في المحيط * اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجوع المدعي على دعواه هذا اذا لم يجز المستحق الصلح اما اذا اجازة جازو سلم العبد للمدعي ويرجع المستحق بقيمة العبد على المدعي عليه وان لم يجزواخذه بطل الصلح ورجع المدعي على دعواه فان كان الصلح عن اقرار رجوع المدعي عليه بما ادعاه وان كان عن انكار او سكوت رجع على دعواه ولو استحق نصف العبد فالمدعي بالخيار ان شاء رضي بالنصف الباقي وعاد في نصف الدعوى وان شاء رد العبد وما د على جميع الدعوى هكذا في شرح الطحاوي * اذا استحق بدل الصلح في المجلس او بعد الافتراق عن المجلس او وجدته سنوثة او رصاصا او زيوفا او نبهرة فان وقع الصلح عن جنس حقه بان ادعى الف درهم ووقع الصلح على مائة درهم فالمدعي يرجع بمثل بدل الصلح وذلك مائة من الجباد ولا يرجع باصل دعواه وان وقع الصلح على خلاف جنس حقه بان ادعى مائة دينار ووقع الصلح على مائة درهم فهذا الصلح معاوضة فيرجع بمثل بدل الصلح ان وقع الاستحقاق في المجلس وان وقع بعد الافتراق عن المجلس يرجع باصل الدعوى كذا في الذخيرة * لو كان عليه كرحنطة فصالحه من ذلك على كرشعبرود فعد اليه وتفرقا ثم استحق كرشعبر انتقض الصلح واذا بطل الصلح رجع باصل حقه وهو الحنطة فان ورد الاستحقاق وهما في المجلس بعد فانه يرجع عليه بشعبر مثله ويكون الصلح ماضيا كذا في المحيط * ولو صالحه من الدراهم على فلوس وقبضها ثم استحققت يرجع بالدراهم كذا في الحاوي * رجل ادعى على رجل الف درهم ودارا فصالحه المدعي عليه على مائة دينار ثم استحققت الدار من يد المدعي عليه لم يرجع على المدعي بشي لو ان رجلا ادعى في دار في يدي رجل حقا فصالحه من ذاك على عبد وعلى مائة درهم كان ذلك جائزا

على آخران له خمسين ديناراً في يده مال الشركة وعليه خمسون ديناراً قرضاً والمدعى عليه مقرر
بمال الشركة ثم اصطلحاً على خمسين ديناراً الا يصح الصلح في حصة الشركة ويصح في حصة القرض
وان انكر المدعى عليه مال الشركة ثم اصطلحاً فالصلح جائز في حصة القرض والشركة جميعاً كذا
في الذخيرة * المطلوب اذا قضى حقه وانكر الطالب ثم صالحه بمال جاز الصلح في الظاهر وفيما بينه
وبين الله تعالى لا يحل للطالب اخذ مال الصلح كذا في التاتارخانية * اذا كانت الدار في يدي
رجل فادعى ان فلاناً تصدق بها عليه وقبضها وقال فلان وهبتها لك وانا اريد الرجوع فيها فاصطلحاً
على مائة درهم على ان يسلم له الدار بصدقة فهو جائز ولا يستطيع الرجوع فيها بعد الصلح وكذا
لو اقر الذي في يده الدار انها هبة واراد الواهب ان يرجع فصالحه على مائة حتى يسلم له الدار جاز
واذا جحد رب الدار الهبة والصدقة واراد اخذ دارة فصالحه الذي في يده على ثوب على ان يسلم
له الدار بما ادعى من الصدقة جاز واذا اصطلحاً على ان تكون الدار بينهما بالسوية نصتان على ان
يرد الذي في يده الدار مائة درهم فالصلح جائز وان كان في يدي رجل عبد فادعى رجل انه تصدق
عليه وقبضه وجحده الذي في يده العبد ذلك واقتدى منه الذي في يده العبد بثوب فدفعه اليه
وصالحه على ان يرى من دعواه في هذا العبد فهو جائز كذا في المحيط * صالح عن العشرة بالخمس
ثم نقض الصلح لا ينتقض الصلح كذا في القنية * في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح في رجل
باع عبداً بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع العبد وضمن رجل للمشتري بتسليم العبد وطلب
المشتري العبد فصالح الضامن المشتري على ان يرد على المشتري الثمن قال هو جائز وللبيع الثمن
الذي قبض والعبد للضامن قال لا يرى ان رجلاً لو ادعى على رجل انه باعه عبداً هذا بالف درهم
وانكر ذلك الذي العبد في يده فصالحه عن دعواه على ان رد عليه الثمن وقبضه ثم اقر المدعى عليه بالبيع
فالعبد له والثمن للذي قبض كذا في المحيط * لو صالحه من الدين على عبد وهو مقرب وقبضه لم يكن له
ان يبيعه مراً بجهة على الدين كذا في المبسوط في باب الخيار في الصلح * له على آخر الف فدفع
المديون اليه نصفها من جهة الصلح بلا تلف الصلح ثم اراد الاسترداد له ذلك وان كان اعطاه عرضاً
لا يملك الاسترداد كذا في الوجيز للكردي في الصلح من الاشياء التي ليست بمال * الكفيل بالنفس
اذا صالح على مال على ان يبرأه من الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه رواية في رواية تسقط

هكذا في البدائع * وبه يفتى كذا في الذخيرة *

لَوْ قَذَفَ امْرَأَتُهُ بِالزَّنا حَتَّى وَجِبَ اللِّعَانُ ثُمَّ صَالَحَهَا عَلَى مَالٍ عَالِيٍّ أَنْ لَا تَطْلُبَهُ بِاللِّعَانِ كَانَ بَاطِلًا وَعَفْوُهُ
 بَعْدَ الرِّفْعِ بَاطِلٌ وَقِيلَ جَائِزٌ كَذَا فِي النُّصُولِ الْعِمَادِيَّةِ * رَجُلٌ زَنَى بِامْرَأَةٍ رَجُلٌ فَعَلِمَ الزَّوْجُ وَأَرَادَ
 أَحَدُهُمَا فَصَالَحَاهُ مَعَاوَاةً أَحَدُهُمَا عَلَى دِرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ شَيْءٍ آخَرَ عَلَى أَنْ يَغْفُو عَنْهُمَا كَانَ بَاطِلًا لِأَجِبِ
 أَمَّا لَوْ غَفَرَهُ بَاطِلٌ سِوَاكَانٍ قَبْلَ الرِّفْعِ أَوْ بَعْدَهُ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِيخَانَ * لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ الْمَرْغُوبِيَّةُ بِهَا هِيَ
 الَّتِي صَالَحَتْهُ عَلَى دِرَاهِمٍ أَخَذَتْهَا مِنْهُ أَوْ دَفَعَتْهَا إِلَيْهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَلِذَلِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَنْ يَرْجِعَ بِمَالِهِ الَّذِي دَفَعَ
 هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَبَاشَرَ الصَّلْحَ بِنَفْسِهِ بَلْ يَفُوضْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُتَوَسِّطِينَ وَسَبِيلُ
 الْقَاضِي أَنْ لَا يَبَادِرَ فِي الْقَضَاءِ بَلْ يَرُدِّهِ إِلَى الْخَصْمِ أَوْ إِلَى الصَّلْحِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا إِنْ كَانَ يَرْجُو الْأَعْطَالَحَ بَيْنَهُمَا
 بَلْ كَانَ يُؤَيِّمِلُونَ إِلَى الصَّلْحِ وَلَا يَطْلُبُونَ الْقَضَاءَ لِامْحَالَةِ مَا إِذَا غَلِبُوا الْقَضَاءَ لِامْحَالَةِ مَا أَبَوَا الصَّلْحَ
 إِنْ كَانَ وَجْهُ الْقَضَاءِ مُلْتَبَسًا غَيْرَ مُسْتَبِينٍ لِلْقَاضِي أَنْ يَرُدَّهُ إِلَى الصَّلْحِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ وَجْهُ الْقَضَاءِ
 مُسْتَبِينًا فَإِنْ وَقَعَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَ اجْنَبِيَيْنِ يَقْضَى بَيْنَهُمَا وَلَا يَرُدُّهُمُ إِلَى الصَّلْحِ حِينَ أَبَوَا وَإِنْ وَقَعَتِ
 الْخُصُومَةُ بَيْنَ أَهْلِ قَبِيلَتَيْنِ أَوْ بَيْنَ الْمُحَارِمِ يَرُدُّهُمُ إِلَى الصَّلْحِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَإِنْ أَبَوَا الصَّلْحَ هَكَذَا
 فِي الذِّخْرَةِ * لَوْ صَالَحَ مِنَ الدَّعَى فِي الْغَنَمِ عَلَى نِصْفِ الْغَنَمِ عَلَى أَنْ لِلْمَطْلُوبِ الْأَوْلَادُ كُلُّهَا سَنَةً
 لَا يَجُوزُ وَكَذَلِكَ أَوْ شَرَطَ الْأَوْلَادُ كُلُّهَا لِلْمَطْلُوبِ وَلَوْ صَالَحَ عَلَى صُوفِهَا عَلَيْهِ أَنْ يَجْزَمَ مِنْ سَاعَتِهِ جَازٌ
 عِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ خَلَا نَا لِلْمُحَمَّدِ رَحِمَهُ قِيلَ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا صَالَحَ عَلَى صُوفِهَا
 وَإِنْ صَالَحَ عَلَى صُوفٍ غَيْرِهَا لَا يَجُوزُ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ فِي بَابِ الصَّلْحِ الْفَاسِدِ * وَلَوْ صَالَحَ
 عَلَى اللَّبَنِ الَّذِي فِي ضَرْعِهِ أَوْ عَلَى الْوَلَدِ الَّذِي فِي بَطْنِهِ لَا يَجُوزُ بِالْإِتِّفَاقِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ *
 لَوْ أَدْعَى فِي عِبْدٍ عَوَى فَصَالَحَهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَخَاتِيمٌ دَقِيقٌ مَعْلُومَةٌ مِنْ دَقِيقِ هَذِهِ الْحَنْظَةِ أَوْ عَلَى
 أَرْطَالٍ مِنْ لَحْمِ شَاةٍ حَيْثُ لَمْ يَجْزُ وَكَذَلِكَ لَوْ صَالَحَهُ عَلَى عِبْدٍ آخَرٍ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ فِي بَابِ الصَّلْحِ الْفَاسِدِ *
 لَوْ أَدْعَى إِنْسَانٌ عَلَى إِنْسَانٍ مَالًا أَوْ حَقًّا فِي شَيْءٍ ثُمَّ صَالَحَهُ عَلَى مَالٍ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَالُ
 وَذَلِكَ الْحَقُّ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا كَانَ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ حَقُّ اسْتِرْدَادِ ذَلِكَ الْمَالِ هَكَذَا فِي خَزَائِنِ الْفَتَاوَى *
 إِذَا قَالَ الْمَدْعَى بَعْدَ مَا صَالَحَ مَعَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَأَخَذَ مِنْهُ بِدَلِّ الصَّلْحِ أَنِّي كُنْتُ مَبْطُلًا فِي الدَّعْوَى
 كَانَ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ بِمَا أَخَذَ مِنْ بَدَلِ الصَّلْحِ كَذَا فِي الْمُحِيطِ * إِذَا أَدْعَى عَلَى إِنْسَانٍ
 مَالًا أَوْ صَالَحَهُ عَلَى مَالٍ ثُمَّ بَانَ أَحَقُّ عَلَى إِنْسَانٍ آخَرَ يَرُدُّ الْبَدَلَ كَذَا فِي الْوَجِيزِ لِلْكَرْدَرِيِّ * أَدْعَى
 عَلَى

وكان الفقيه ابو بكر محمد بن عبد الله البلخي يقول بانه يجب ان لا تجوز المضاربة كذا في الذخيرة *
 اما شرائطها الصحيحة فكثيرة كذا في النهاية * منها ان يكون رأس المال دراهم اود نانير عند ابي حنيفة
 وابي يوسف رح وعند محمد رح ا و فلو سارا ثجة حتى اذا كان رأس مال المضاربة ماسوى الداراهم
 والدنانير والفلوس الرائجة لم تجز المضاربة اجماعا وان كان رأس مال المضاربة فلو سارا ثجة لا تجوز
 على قولهما وعلى قول محمد رح تجوز هكذا في المحيط * والفتوى على انه تجوز كذا في التاتارخانية
 ناقلا عن الكبرى * ولا تجوز بالذهب والفضة اذا لم يكن مضروبة في رواية الاصل كذا في فتاوى
 قاضيان * وفي الكبرى في المضاربة بالتبر روايتان ففي كل موضع يروج التبر وراج الاثنان تجوز
 المضاربة كذا في التاتارخانية والمبسوط والبدايع * وتجاوز بالدراهم النهرجة والزيوف ولا تجوز
 بالسقفة فان كانت السقفة تروج فهي كالفلوس كذا في فتاوى قاضيان * لو دفع اليه عرضا وعهدا
 فقال بعه واقبض ثمنه واعمل به مضاربة فباعه بدراهم اود نانير وتصرف فيها جازت المضاربة كذا
 في محيط السرخسي * ولو باع العبد بمائة درهم وقيمنه الف درهم وعمل به فهي مضاربة جائزة
 في المائة عند ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ولو باع بمكيل او موزون جاز عند ابي حنيفة رح
 وتكون المضاربة فاسدة لانها لا تصح بالمكيل والموزون كذا في المحيط * و لو قال خذ عدي مضاربة
 على ان رأس مالي قيمته فالمضاربة فاسدة ولو قال اشتري عبدانسيئة ثم بعه واعمل بثمره مضاربة فاشتره
 ثم بعه بنقد ثم عمل مضاربة جاز كذا في محيط السرخسي * ومنها ان يكون رأس المال معلوما عند العقد
 حتى لا يتعاقب المنازعة في التاني والعلم به اما بالتسمية او بالاشارة فقد ذكر محمد رح اذا دفع الرجل دراهم
 مضاربة لا يدري واحد منهما ما وزنها فهو جائز لانه وان لم يوجد تسمية رأس المال وقت العقد فقد
 وجدت الاشارة الى رأس المال وقت العقد هكذا في المحيط * ويكون القول في قدرها وصفتها قول
 المضارب مع يمينه كذا في فتاوى قاضيان * ومنها ان يكون رأس المال عينا لا دينا فالمضاربة بالدينون
 لا تجوز حتى ان من كان له على آخر الف درهم فامر صاحب الدين ان يعمل بها مضاربة لا تجوز المضاربة
 كذا في النهاية * وهذا الاجماع كذا في محيط السرخسي * فلو اشترى المديون بعد ذلك وباع ورثه
 او خسر كان الربح له والخسران عليه وكان الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح
 وعندهما ماباع واشترى يكون جائزا على صاحب الدين فالربح له والخسران عليه وكان
 الدين عليه على حاله لرب الدين هذا قول ابي حنيفة رح وعندهما ماباع واشترى يكون جائز

كتاب المضاربة

هو يشتمل على ثلث وعشرين بابا الباب الاول في تفسيرها ووركنها وشرائطها وحكمها
 اما تفسيرها شرعا فهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من احد الجانبين والعمل من الجانب
 الآخر حتى لو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي *
 فلو قبض المضارب المال على هذا الشرط فربح او وضع او هلك المال بعد ما قبضه المضارب قبل ان يعمل
 به كان الربح للمضارب والوضعة والهلاك عليه كذا في المحيط * واما ركنها فالاجاب والقبول وذلك
 بالفاظ تدل عليها من لفظ المضاربة والمقارضة والمعاملة وما يؤدي معاني هذه الالفاظ بان يقول رب
 المال خذ هذا المال مضاربة علي ان ما رزق الله او اطعم الله تعالى منه من ربح فهو بيننا على كذا من نصف
 اربع او ثلث او غير ذلك من الاجزاء المعلومة وكذا اذا قال مقارضة او معاملة ويقول المضارب اجزت
 اورضيت او قبلت او نحو ذلك يتم الركن بينهما هكذا في البدائع * ولو قال خذ هذه الالف فاعمل
 بالنصف او بالثلث او بالعشر او قال خذ هذه الالف وابتع بها ما عافما كان من فضل الملك النصف
 ولم يزد على هذا شيئا او قال خذ هذا المال على النصف او بالنصف ولم يزد على هذا اجازت
 استحسانا ولو قال اعمل بها علي ان ما رزق الله تعالى او ما كان من فضل فهو بيننا اجازت المضاربة
 قياسا واستحسانا هكذا في المحيط * ولو قال خذ هذه الالف تشتري بها هرويا بالنصف او قال
 تشتري بها رقيقا بالنصف فهذا فاسد وما اشترى بها يكون لرب المال والمضارب اجر مثله فيما
 اشترى وليس له ان يبيع ما اشترى الا بامر رب المال فان باع بغير امره فحكمه كحكم يبيع
 الفضولي لا يجوز الا باجازة المالك فان تلف ما باع ولم يتدر على المشتري منه ردة فهو ضامن
 لقيمته حين باع والتمن الذي باع به للمضارب فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم
 له ان يتصدق به واذا اجاز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بعيته نفذ بيعه وكذلك
 ان كان لا يدري انه قائم ام هالك والتمن لرب المال طبيب لا يتصدق منه بشيء كما لو كان امره
 بالبيع في الابتداء وان علم هلاكه عند الاجازة فاجازته باطله فاذا بطلت الاجازة كان المضارب ضامنا
 للقيمة يوم باعه والتمن له يتصدق بالفضل ان كان فيه هكذا في المبسوط * ولو قال خذ هذه الالف
 مضاربة واشتر بها هرويا بالنصف او قال رقيقا بالنصف هل يجوز مضاربة ام لا لا روايتها في الكتب

بغلام ثم باع الغلام بأربعة آلاف درهم فان المولى يستوفي منها رأس ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطا
 كذا في المبسوط * لو دفع الغامضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره
 مضاربة فان دفعها واشترط ان يعمل المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني
 كانت المضاربة الثانية فاسدة ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما اشترط في المضاربة
 الاولى ولا اجر لرب المال وان عمل رب المال كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يخرج المثل كذا
 في محيط السرخسي * ومنها ان يكون نصيب المضارب من الربح معلوما على وجه لا ينقطع به الشركة
 في الربح كذا في المحيط * فان قال على ذلك من الربح مائة درهم او شرط مع النصف او الثلث عشرة
 دراهم لا تصح المضاربة كذا في محيط السرخسي * ولو شرط للمضارب ربح نصف المال او ربح ثلث المال
 كانت المضاربة جائزة ولو شرط لاحد همارب مائة درهم لا بعينها من رأس المال جاز ولو شرط لاحد همارب
 ربح هذه المائة بعينها او ربح هذا النصف بعينه من المال فسدت واذا اشترط لاحد همارب نصف الربح الا عشرة
 دراهم وثلث الربح الا خمسة دراهم فسدت المضاربة كذا في المحيط * ومنها ان يكون المشروط للمضارب
 مشروطا من الربح لا من رأس المال حتى لو شرط شيئا من رأس المال او منه ومن الربح فسدت
 المضاربة كذا في محيط السرخسي * واما الشروط الفاسدة فمنها ما تبطل المضاربة ومنها ما لا تبطلها
 وتبطل بنفسها اذا قال رب المال للمضارب لك ثلث الربح وعشرة دراهم في كل شهر عدلت فيها
 للمضاربة فالمضاربة جائزة والشرط باطل كذا في النهاية * فان عمل على هذا الشرط فربح فالربح
 على ما اشترطوا ولا اجر للمضارب في ذلك وكذلك ان اشترط ذلك الاجر لعبد له يعمل معه في المضاربة
 اوليت بشري فيه ويبع والربح على ما اشترطوا ولا اجر لعبد المضارب ولا لبنته ولو كان العبد الذي
 اشترط له الاجر عليه دين او كان مكاتب المضارب او ولده او وادته فهو جائز على ما اشترطوا والذي عمل
 بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترطوا ولو اشترط ان يعمل عبد رب المال
 مع المضارب على ان للعبد اجر عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد والربح بينهما
 على الشرط ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له اجر عشرة دراهم كل شهر واشترط ذلك
 لمكاتبه او لابنه جاز كذا في المبسوط * ولو دفع الغامضاربة بالنصف على ان يدفع رب المال
 ارضه اليه ليزرعها سنة او على ان يسكن دارة سنة فالشرط باطل والمضاربة جائزة ولو كان المضارب
 هو الذي شرط عليه ان يدفع ارضه ليزرعها رب المال سنة او يدفع دارة لرب المال ليسكنها سنة

على صاحب الدين فالربح له والخسران عليه وكان المديون بريئا من الدين وله اجر مثل عمله على رب الدين كذا في المحيط * ولو كان الدين على ثلث فقال له اقض مالي على فلان فاعمل به مضاربة جاز كذا في الكافي * اذا كان لرجل على آخر الف درهم دين فقال الآخرا اقض ديني من فلان واعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه جاز ولو قال اقض ديني من فلان فاعمل به مضاربة او ثم اعمل به مضاربة فقبض بعضها وعمل فيه لا تجوز وكذا اذا قال اقض ديني لتعمل به مضاربة او تعمل هكذا في المحيط * ولو قال رب المال للغاصب او المستودع او المستبضع اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف جاز عند ابي يوسف والحسن رح كذا في محيط السرخسي * في فتاوى رشيد الدين لو قال لمديونه ادفع الدين الذي لي عليك الى فلان ليشتري فلان كذا ويبيع على ان ما يحصل من الربح بيننا نصفان فدفع صح ذلك مضاربة كذا في الفصول العمادية * ومنها ان يكون المال مسلما الى المضارب لا يد لرب المال فيه فان شرط ان يعمل رب المال مع المضارب تفسد المضاربة سواء كان المالك عاقدا او غير عاقدا كالأب والوصي اذا دنا مال الصغير مضاربة وشرطا عمل الصغير كذا في الكافي * ثم اجر مثل المضاربة في عمله على الأب او الوصي يؤدى ان ذلك من مال الابن كذا في المبسوط * ولو دفع احد المتقاضين او احد شريكي العنان مالا مضاربة وشرط عمل شريكه مع المضارب لا تصح كذا في الحاوي * واذا لم يكن العاقد مالكا وشرط عمله مع المضارب فان كان العاقد ممن يجوز له ان يأخذ المال مضاربة بنفسه كالأب او الوصي اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط عمل نفسه مع المضارب بجزء من الربح جازت المضاربة وان كان العاقد ممن لا يجوز له ان يأخذ المال مضاربة فشرط عمل نفسه مع المضارب يفسد العقد كالمأذون يدفع مالا مضاربة ويشترط عمله مع المضارب وان شرط المأذون عمل مولاة مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة وان كان عليه دين جازت المضاربة في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط * ولو وكل رجلا يدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا معلوما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا كذا في فتاوى قاضيخان * والمكاتب اذا دفع ماله مضاربة وشرط عمل مولاة معه لا تفسد مطلقا لانه كالأجنبي سواء كان عليه دين او لم يكن كذا في التبيين * فان عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت المضاربة فان اشترى باعد ذلك وباعا وربحا فالربح كله لرب المال ولا اجر للمضارب في عمله ولو كان اشترى بالمال جارية ثم عجز المكاتب فباعا الجارية بغلام

رب المال فالمضاربة جائزة وللمضارب ما شرط له والباقي لرب المال ولو قال علي ان لرب المال نصفه او ثلثه وام يبين للمضارب شيئاً ففى الاستحسان تجوز ويكون للمضارب الباقي بعد نصيب رب المال هكذا فى المحيط * ولو قال رب المال للمضارب علي ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال كذا فى فتاوى قاضى خان * اذا شرط فى المضاربة بعض الربح لغير المضارب ورب المال فان شرط عمل الاجنبى فالمضاربة جائزة والشرط جائز وبصير رب المال دافع مال المضاربة الى رجلين وان لم يشترط عمل الاجنبى فالمضاربة جائزة والشرط غير جائز ويجعل المشروط للاجنبى كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وان شرط بعض الربح لعبد رب المال او لعبد المضارب فان شرط عمل العبد فالمضاربة جائزة والشرط جائز على كل حال وان لم يشترط عمل العبد ان لم يكن على العبد دين صح الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال وان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح الشرط ويكون هذا المشروط كالمسكوت عنه ويكون لرب المال وعندهما يصح الشرط ويجب الوفاء به وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بخلاف وان شرط بعض الربح لبعض من لا تقبل شهادة المضارب له او شهادة رب المال له نحو الابن والمرأة والمكاتب ومن اشبههم فالجواب فيه كالجواب فيما اذا شرط بعض الربح للاجنبى وان شرط بعض الربح لقضاء دين المضارب او لقضاء دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط له هكذا فى المحيط * لو شرط ذاك للمساكين او للحج او فى الرقاب لم يصح الشرط لانه ليس للمشروط له رأس مال ولا عمل لهم فصار كالمسكوت عنه فيكون لرب المال كذا فى محيط السرخسى * لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان ثلث الربح للمضارب وثلثه لرب المال وثلثه لمن شاء المضارب فالثلثان من الربح لرب المال والشرط باطل ولو قال له ثلث الربح لمن شاء رب المال فهو والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال كذا فى المبسوط * لو دفع رجلان الفامضاربة على ان للمضارب ثلث ربحها وثلث الباقي لاحدهما والثلثان الآخر فعمل المضارب وربح ثلثه للمضارب وما بقي بينهما نصفان ولو شرط المضارب ان له الثلث ثلثاه من حصته احدىهما والثلث من حصته الآخر يصح وما بقي بين صاحبي المال على اثنين عشرهما خمسة اسهم لمن شرط من حصته الثلثين وسبعة للآخر كذا فى محيط السرخسى * لو دفع رجلان الى رجلين الف درهم وقال لهما نصف الربح بينكما فلان منه الثلثان ثلثا ذلك من نصيب احد صاحبي المال وثلث ذلك من نصيب الآخر ولفلان الآخر منه الثلث

فسدت المضاربة كذا في النهاية * من أبي يوسف ربح فيمن دفع مالا مضاربة على أن يبيع المضارب في دار رب المال أو دار المضارب كان جائزا ولو شرط أن يسكن المضارب دار رب المال أو دار المضارب فهذا لا يجوز كذا في المحيط * قال القدوري في كتابه كل شرط يوجب جهالة الربح وقطع الشركة في الربح يوجب فساد المضاربة ومالا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فسادها نحو أن يشترط أن تكون الوضعية عليهما كذا في الذخيرة * أما حكمها فانه أولا أمين وعند الشروع في العمل وكيل وإذا ربح فهو شريك وإذا فسدت فهو اجتر واذا خالف فهو غاصب وأن اذن بعده ولو شرط الربح كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط كله للمضارب كان قرضا هكذا في الكافي * المضارب إذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما عمل لا يزد على المسمى في قول أبي يوسف ربح وان لم يربح المضارب كان له أجر مثله كذا في فتاوى قاضيخان * هذا جواب ظاهر الرواية كذا في المحيط * ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب لشيء له ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * وله أجر مثله فيما عمل كذا في المبسوط * الباب الثاني فيما يجوز من المضاربة من غير تسمية الربح فيها نصا ومالا يجوز وما يجوز من الشروط فيها ومالا يجوز لو قال رب المال للمضارب على أن يمارق الله تعالى من الربح يكون بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء كذا في فتاوى قاضيخان * ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أنهما شريكان في الربح ولم يبين مقدار ذلك فالمضاربة جائزة لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة وكذلك إذا دفع إليه مالا وقال اعمل بها بشركتي ولم يزد على هذا فهذا مضاربة جائزة والربح بينهما نصفان ولو قال على أن للمضارب شركا والشرك والشركة عند أبي يوسف ربح واحد فهو بينهما نصفان وقال محمد ربح المضاربة فاسدة كذا في الذخيرة * ومن دفع إلى غيره ألف درهم مضاربة على مثل ما شرط فلان لفلان من الربح فان علم رب المال والمضارب بما شرط فلان لفلان من الربح تجوز المضاربة وان لم يعلما لا تجوز وكذا إذا علم أحدهما وجهل الآخر هكذا في المحيط * ولو دفع إليه مضاربة على أن يعطي المضارب رب المال ما شاء من الربح فهذه مضاربة فاسدة كذا في المبسوط * ولو قال على أن للمضارب ثلث الربح أو سدسه أو قال على أن لرب المال ثلث الربح أو سدسه فالمضاربة فاسدة لأنه شرط له أحد النصيبين كذا في محيط السرخسي * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة على أن للمضارب نصف الربح أو ثلثه ولم يتعرض لجانب

اذا دفع الي رجل الف درهم فقال نصفها قرض عليك ونصفها معك مضاربة بالنصف فاخذها على ذلك فهو جائز على ماسمى كذا في الذخيرة * فان هلك المال قبل ان يعمل به فهو ضامن لنصفه ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على ما شرط في المضاربة بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بعد ما عمل به او قبل ان يعمل به بغير محضر من رب المال فقسمة باطلة لان الواحد لا يتفرد بالقسمة فان هلك احد المتقسمين قبل ان يقبض رب المال نصيبه هلك من مالهما جميعا وان لم يهلك حتى حضر رب المال فاجاز القسمة بان قبض نصيبه فالقسمة جائزة وان لم يقبض رب المال نصيبه الذي حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشي وان هلك النصيبان جميعا بعد رضاء رب المال بالقسمة رجع رب المال على المضارب بنصف ما صار للمضارب وارب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها كذا في المبسوط * واما لو قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك وعلى ان تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح كله لي فانه يجوز ويكره لانه قرض جرت فعا كذا في المحيط والذخيرة * وهكذا في المبسوط ومحيط السرخسي * فان عمل مع هذا فربح او وضع فالربح والوضيعة بينهما نصفان كذا في المبسوط * واما لو قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة تعمل فيه بالنصف فهو جائز ولو قال على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب وقبضها المضارب على ذلك غير مقسومة فهذه الهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال في يد المضارب قبل ان يعمل به او بعد ما عمل به فانه ضامن نصف المال حصة الهبة كذا في المحيط * ولا توجد رواية في الكتب ان الهبة الفاسدة مضمونة الا في هذا ولو ربح فنصف الربح حصة الهبة للمضارب والنصف الاخر على ما شرط في المضاربة والوضيعة عليهما نصفان ثم لم يذكر ان حصة الهبة من الربح هل تطيب للمضارب قال ابو جعفر روح لا تطيب عند ابي حنيفة ومحمد روح ويتصدق بها وقال الفقيه ابو اسحق الحافظ تطيب له بالاجماع ولا يتصدق بها كذا في محيط السرخسي * ولو سمي نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز وان هلك المال قبل العمل او بعده فالهلاك على رب المال وان ربح فلرب المال ثلثة ارباع الربح والمضارب ربع الربح كذا في الذخيرة * ولو دفعها على ان نصفها وديعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز على ماسمى فان تصرف في جميع المال كان ضامنا للنصف حصة الوديعة وربح ذلك النصف له وعليه وضيعته كذا في المبسوط * فان قسم

ثلاث ذلك من نصيب احد صاحبي المال وهو الذي اعطي له ثلث نصيبه وثلث ذلك من نصيب
 الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفان فعلا وربحان نصف الربح بين المضاربين على
 ما اشترط والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة اسهم للذي شرط للمضارب ثلثي النصف
 من نصيبه من ذلك اربعة اسهم وللآخر خمسة كذا في المبسوط * دفع الفاعلي ان للمضارب
 ثلثي الربح على ان يخلط بالف من ماله فيعمل بهما فخلطهما وعمل وربح فهو على الشرط ربح
 الف المضارب له خاصة والثلاثان له من النصف الآخر بحكم عمله في مال الدافع ولو كان الدافع
 شرط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما على قدر ماله لان الدافع شرط ان يكون ربح
 ماله كله له وهو نصف الربح فيكون هذا ايضا ما مبتدأ المضاربة كذا في محيط السرخسي *
 ولو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يخلطها بالف من قبله ويعمل بهما جميعا على ان
 للمضارب ثلثي الربح نصف ذلك من ربح الف صاحبه ونصفه من ربح الف خاصة وعلى ان
 ما بقي من الربح للدافع فهذا جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترطوا الثلث لرب المال ولو دفع
 اليه الف درهم على ان يخلطها بالف من قبله على ان الربح بينهما نصفان فهذا جائز فان كان
 الدافع شرط لنفسه ثلثة ارباع وللعامل ربه فالربح بينهما اثلاثا على قدر ماله كذا في المبسوط *
 دفع اليه الف وقال ان اشترى به برافله النصف وان اشترى به دقيقاله الربع وان اشترى به شعيرا
 فله الثلث صح وما اشترى استحق المشروط فان اشترى برا لا يملك بعده شراء شيء آخر لو وقع
 الشركة والعقد عليه ولو شرط على ان يكون النفع على المضارب اذا خرج الى السفر بطل الشرط
 وجازت كذا في الوجيز لا كدري ناقلا من المستقى * ولو قال له ان عملت في المصر فلنك
 الثلث وان سافرت فلنك النصف فاشترى في المصر وباع في السفر قال محمد رح المضاربة على
 الشراء فان اشترى في المصر فله ما شرط في المصر سواء باعه في المصر او غيره وان عمل ببعض المال
 في السفر وبالبعض في الحضر فربح كل واحد على ما شرط دفع اليه رجلين مضاربة على ان
 لاحدهما ثلث الربح والباقي لرب المال وعليه اجر مثل الآخر فالمضاربة فاسدة بينهما وبين الآخر دون
 الاول لان المفسد هو عدم الشركة في الربح وجد في حقه ولا يتقدم احدهما بالنصرف لان الاذن
 بالنصرف لهما قائم كذا في محيط السرخسي * الباب الثالث في الرجل يدفع المال بعضه مضاربة وبعضه لا
 انا دفع

كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع فيما يملك المضارب من التصرفات وما لا يملك الأصل ان ما يفعله المضارب ثلاثة انواع نوع يملكه ببطاق المضاربة وهو ما يكون من باب المضاربة وتوابعها ومن جملته التوكيل بالبيع والشراء للمحاجة والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار والابداع والابضاع والمسافرة ونوع لا يملكه ببطاق العقد ويملكه اذا قيل له اعمل برأيك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق به عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله او بمال غيره ونوع لا يملكه لا بمطلق العقد ولا بقوله اعمل برأيك الا ان ينص عليه رب المال وهو الاستدانة وهو ان يشتري بالدرهم والدنانير بعد ما اشترى برأس المال السلعة وما اشبه ذلك واخذ السفائح وكذا عطاءها والعنق بمال وبغير مال والكتابة والاقرض والهبة والصدقة هكذا في الهداية * يجوز للمضارب ان يبيع بالنقد والنسيئة كذا في الكافي * وان باع شيئا من مال المضاربة واخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن شيئا كذا في غاية البيان * وان خط شيئا بغير مال مثل ما يحط التجار في مثل ذلك العيب او يتغلبن به الناس فذلك جائز لانه من صنع التجار ولو حط عنه شيئا فاحشا وحط بغير عيب جاز ذلك على المضارب خاصة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وهو ضامن لذلك لرب المال وما قبضه من الثمن فعمل به فهو على المضاربة خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري كذا في المبسوط * وله ان يشتري دابة للركوب وليس له ان يشتري سفينة للركوب وله ان يستكرئها وله ان يأذن لعبد المضاربة في التجارة في المشهور من رواية كذا في الكافي * وليس على هذا المملوك عهدة شيء مما باع وانما العهدة على المضارب كذا في المحيط في المتفرقات * ويملك المأذون من جهته من التصرفات ما يملكه المضارب دون ما لا يملكه فان اشترى العبد عبدا من تجارته فجنين لا يدفعه ولا يفديه حتى يحضر المضارب ورب المال وان لحق عبدا من المضاربة دين كان للمضارب ان يبيعه فيه سواء كان المولى حاضرا او غائبا ولو رهن المضارب العبد بدينه لم يجز سواء كان فيه فضل او لا لان الرهن ايفاء دين حكما وليس له ان يتضي دينه من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * فان رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل او ليس فيه فضل فالرهن جائز ولو لم يرهنه ولكن العبد استهلك ما لا لرجل او قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال او دفعه عليه بدينه او قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز كذا في المبسوط * ولو احتال بالثمن على الايسر والاعسر جاز كذا في الكافي * وليس له ان يزوج عبدا او امته من مال المضاربة كذا في محيط السرخسي * ان دفع المضارب مال المضاربة

المضارب المال نصفين ثم عمل باحد النصفين على المضاربة ووضع فالوضيعة عليه وعلى رب المال نصفان وان ربح فالربح بينهما نصفان الا ان ما كان من حصة الوديعة من الربح يتصدق به المضارب في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المحيط * ولو دفع الى رجل جراب هروي فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره ان يبيع نصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة فان شرطاً على ان الربح بينهما نصفان فالربح والوضيعة نصفان في قياس قول ابي حنيفة رح وفي قياس قولهما رب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب ربعه والوضيعة كلها على رب المال وان كان خلط المالين فليس اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة وان شرط ان يكون للمضارب ثلثي الربح ولرب المال ثلثه فالربح بينهما على ما شرط في قياس قول ابي حنيفة رح والوضيعة عليهما نصفان واما عندهما فللمضارب ثلث الربح ولرب المال ثلثاه واذا شرطاً لرب المال ثلثي الربح وللمضارب ثلثه فعنده الربح بينهما نصفان وعندهما للمضارب سدس الربح والباقي لرب المال هكذا في محيط السرخسي * ومما يتصل بهذا الباب اذا دفع الرجل الى رجل جراباً هروياً فباع نصفه منه بخمسائة ثم امره بان يبيع النصف الباقي ويعمل بالثمن كله مضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب نصف الجراب بخمسائة ثم عمل بها وبالخمساة التي عليه فالربح والوضيعة نصفان في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لرب المال ثلثة ارباع الربح وللمضارب الربح والوضيعة كلها على رب المال كذا في المحيط * ولو كان رب المال امره ان يعمل بالمالين مضاربة على ان للمضارب ثلثي الربح فعمل بها كان للمضارب ثلثا الربح كذا في المبسوط * وان وضع كانت الوضيعة عليهما انصافاً هذا على قياس قول ابي حنيفة رح وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح للمضارب ثلث الربح ان عمل في المالين وربح ولرب المال ثلثا الربح والوضيعة كلها على رب المال هكذا في المحيط * ولو كان رب المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان والوضيعة عليهما نصفان كذا في المبسوط * هذا على قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما لرب المال خمسة اسداس الربح وللمضارب السدس هكذا في المحيط * وهل يستحق على رب المال اجر مثل عمله في النصف الذي فسدت المضاربة فيه ينظر ان خلط المالين فليس له اجر مثل عمله وان لم يخلط احدهما بالآخر فله اجر مثل عمله فيما فسدت فيه المضاربة

بيعهما بعد ذلك كذا في المبسوط * وليس للمضارب ان يشتري من يعتق على رب المال لقراءة اوبمين
وكذا لم يجز له ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح فان اشترى من يعتق على رب المال او من
يعتق عليه صار مشتر بالنفسه دون المضاربة وضمن ان نقد الثمن من مال المضاربة وان لم يظهر في المال
ربح جاز ان يشتري من يعتق عليه فان زادت قيمته بعد الشراء حتى يظهر الربح عتق حظه منه ولم يضمن
لرب المال شيئا وسعى العبد في قيمته نصيب رب المال ولو اشترى نصفه بمال المضاربة ولا فضل
فيه ونصفه بماله صح عليهما كذا في الكافي * وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر بمال المضاربة
في الرواية الظاهرة براء وبحرا وليس له ان يسافر سفرا مخوفا يتحامي الناس عنه في قولهم وهو
الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى ابي الليث اذا دفع رجل الى آخر الف درهم
مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك الا ان معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخلطون
وارباب الاموال لا ينهاهم عن ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف
بينهم في مثل هذارجوت ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك محمولا على ما تعارفوه كذا في
المحيط * اذا دفع الرجل الى الصبي او الى العبد المحجور عليه مالا مضاربة فاشترى به فربح
او وضع بغير اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والربح بينهما على ما اشترطا والعهدة
في البيع والشراء على رب المال ثم لا تنتقل العهدة الى الصبي وان كبر وتنتقل الى العبد اذا
اعتق ولو مات العبد في عمل المضاربة وقتل الصبي وهو في عمل المضاربة بعد ما رحا فان مولى
العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم عمل في ماله مضاربة بامره فاذا ضمن قيمته في ذلك الوقت
يملكه بالضمان فجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد وما للصبي فعلى عاقلة القاتل
الدية وان شاء ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال ثم يرجع عاقلته على عاقلة القاتل ثم يسلم لورثة
الصبي حصته من الربح كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب خمرا او خنزيرا او مدبرا او ام ولد
او مكاتباً ضمن رأس المال علم اولم يعلم كذا في محيط السرخسي * لو اشترى بيعا فاسدا مما يملك
اذا قبض فليس بمخالف وما اشترى فانه على المضاربة لان الامر بالتصرف عام يدخل فيه الصحيح
والفاسد كذا في المحيط * وان اشترى شيئا بما لا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال
اعمل فيه برأيك اولم يقل ولو باع مال المضاربة بما لا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جاز
عند ابي حنيفة رح خلافا لصاحبيه كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترى المضارب او باع ضمن

أوشئاً منه إلى رب المال بضاعة فاشترى رب المال وباع فهي مضاربة بحالها وبصير رب المال معيناً للمضارب في العمل ويستوي في هذا أن يكون مال المضاربة ناصباً وصار عرضاً وان كان رب المال اخذ مال المضاربة من منزل المضارب بغير امرة وباع واشترى به ان كان رأس المال ناصباً فهو نقض للمضاربة وان صار رأس المال عرضاً لا يكون نقضاً لهائم اذا كان مال المضاربة عرضاً وباع رب المال العرض بالنفي درهم ورأس المال كان الف درهم ثم اشترى بالنفين عرضاً آخر يساوي اربعة آلاف درهم فالعرض المشتري يكون لرب المال وضمن للمضارب خمسمائة هكذا في المحيط* ولو دفع المضارب المال إلى رب المال مضاربة لا تصح المضاربة الثانية ولا تفسد المضاربة الاولى صنداً ويكون الربح بينهما على ما شرط في المضاربة الاولى كذا في الكافي* اذا باع رب المال مال المضاربة من المضارب او باعه المضارب من رب المال فهو حُرٌّ سواء كان في المال فضل على رأس المال او لم يكن غير انه متى باع رب المال من المضارب بطلت المضاربة ومتى باع المضارب من رب المال لم تبطل المضاربة ويكون رب المال بالخيار ان شاء دفع الثمن إلى المضارب وبقيت المضاربة وان شاء امسك الثمن ونقض المضاربة كذا في المحيط* وان يسأجر ارضاً بيضاء ويشترى ببعض المال طعماً ليزرعها كذا في الحارثي* ولو أسأجر ارضاً بيضاء على ان يغرس فيها شجرة او اربطاً بالثقل ذاك من المضاربة فهو جائز واوضاعه على رب المال والربح على ما اشترط كذا في المبسوط* ولو اخذ بخلافه شجرة او اربطاً بالمعاملة على ان ينشق عليه من مال المضاربة فلا يجوز له بضمن ما انتق من مال المضاربة وان كان قال له اعمل برأيك كذا في محيط السرخسي* ولو اخذ الارض مزارعاً وانبتها بطعام اشتره يبيع مال المضاربة يجوز ان قال لدا عمل برأيك وان كان البذر والبقوم من قبل رب الارض والعمل على المضارب فما حصل يكون للمضارب كذا في خزائن المفتين* وكذا لو كان شرط البذر على المضارب كذا في الحارثي* ولو دفع ارضاً بغير بذر مزارعة جاز سواء قال لرب المال اعمل برأيك او لم يقل كذا في المحيط* ولا ينبغي للمضارب ولا لرب المال ان يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال او لم يكن لا يقبلها ولا يلمسها كذا في المبسوط* وان اذن له رب المال في وطئها فذلك لا يحل له وطئها ولا دواصيده كذا في المحيط* ولو زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالتكاح باطل فبقيت على المضاربة كما لو كانت وان لم يكن فيها فضل جاز التكاح كما لو زوجها من اجنبي آخر كذا في المبسوط في باب مضاربة اهل الكفر* وتخرج التجارية من المضاربة ويحتسب ذلك على رب المال من رأس ماله كذا في المحيط* وليس للمضارب ان يبيعها

فانه لا يجوز سواء اشتراها بمثل الثمن الاول او باكثر او باقل لان الواحد لا يلي العقد من الجانبين في البيع والشراء الا الاب في مال ولده على الاتفاق والوصي في مال اليتيم على الاختلاف وان اراد به الوجه الثاني فعلى ما عليه اشارة محمدرح لايجوز لان محمدرح لم يفصل وان كان حين اشتراها بمال المضاربة اشهد انه يشتريها لنفسه فان كان رب المال اذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو ضامن لرب المال ما نقد وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة الا ان يكون رب المال حاضرا نقال عند حضرته انى اشتريها لنفسه هكذا في المحيط * قال محمدرح في الزيادات اذا قال الرجل لغيره خذ هذه الالف مضاربة فاخذها المضارب واشترى جارية للمضاربة بالف درهم جياذ كما اقتضاه مطلق تسمية الدراهم ثم نظر الى الدراهم فاذا هي نهمرجة او زيوف فان لم يعلم بالمشار اليه وقت الدفع والاخذ او علم به احدهما دون الآخر او علما الا انه لم يعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بحال المشار اليه فالشراء جائز على المضاربة فبعد ذلك ان اعطى المضارب بائع الجارية تلك الدراهم وتجاوز بها البائع فلا رجوع للمضارب على رب المال بشيء ويكون رأس المال الزيوف وان لم يتجاوز بها البائع وردّها على المضارب يردّها المضارب على رب المال ويرجع على رب المال بالجياذ ويكون رأس مال المضاربة الجياذ فان كان المضارب نظر الى الدراهم قبل الشراء وعلم انها زيوف فاشترى بها جارية فنقد الشراء على المضارب وكان رأس المال الزيوف ولو كانت الدراهم التي قبضها المضارب ستوفة او رصا صا فاشترى المضارب جارية بالف درهم جياذ فهي لرب المال ولا يكون للمضاربة في الوجوه الثلاثة التي ذكرناها والمضارب اجر مثل عمله ولو كانت الدراهم جياذا الا انها انقص من المسمى بان كانت خمسمائة مثلا فاشترى المضارب جارية بالف درهم فنصف الجارية للمضاربة ونصفها لرب المال في الوجوه الثلاثة فاذا باع المضارب هذه الجارية بعد ذلك وربح فنصف الثمن يكون لرب المال وما النصف الآخر فيستوفي منه رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على الشرط وليس للمضارب اجرا مثل فيما اشترى لرب المال ولو كان المضارب ورب المال يعلمان بكون الدراهم زيوفا او ستوفا او ناقصة ويعلم كل واحد منهما بعلم صاحبه بذلك فالمضاربة تتعلق بالمشار اليه فان كانت الدراهم زيوفا ونهمرجة فاشترى بها جارية فالشراء للمضاربة ولو اشترى بالجياذ يصير مشترى بالنفسه وان كانت الدراهم ستوفة او رصا صا فاشترى بها شيئا كان لرب المال وكان للمضارب اجرا مثل عمله فان كانت الدراهم ناقصة

لا تقبل شهادته بسبب القرابة أو الزوجية أو الملك كمكاتبه والعهد المديون فإن كان البيع والشراء بمثل القيمة جاز عندهم جميعاً وإن كان بما لا يتغابن الناس بمثله لا يجوز عندهم جميعاً وإن كان بما يتغابن الناس في مثله لم يجوز عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز إلا من مكاتبه وعبدته المديون هكذا في المحيط *
 أقر المضارب بدين في المضاربة لمن لا تقبل شهادته له أو مكاتبه وعبدته وعليه دين أو لزمه في ماله خاصة عند أبي حنيفة رح إلا ما أقر عبده ولا دين عليه فإنه لا يلزمه وعندهما يجوز إقراره لهما إلا لعبده أو مكاتبه هكذا في محيط السرخسى * هذا إذا لم يكن في مال المضاربة فضل فإما إذا كان فيه فضل يصح إقراره أهؤلاء في حصته نص عليه في المضاربة الصغيرة كذا في المحيط في المتفرقات * إذا اشترى المضارب بألف المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بألف درهم فلم ينقد ثمنها حتى اشتراها لنفسه بخمسمائة لم يجوز وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه بخمسمائة لم يجوز وكذلك لو كان المضارب باعها بالفين وقبض الثمن الأدرهما ثم اشتراها المضارب لنفسه واشتراها رب المال لنفسه بأقل من الثمن الأول وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي حنيفة رح وفي قولهما شراء هؤلاء جائز إلا المكاتب والعبد وأوكل المضارب ابنه بشرائها أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة رح للموكل ولا للموكل ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريه له أو وكل رب المال المضارب بذلك لم يجوز كذا في المبسوط * بشر بن غياث عن أبي يوسف رح رجلان دفعا إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهاية عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه الدراهم واختلط بدراهم المضارب من خير فعله فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له أن يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئاً لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل أن يشتري بالمال شيئاً اشترى للمضاربة مائة ألف درهم واشهد ثم نقدها من المال ثم اشترى لنفسه مائة ألف درهم ونقدها من المال فهذا جائز كذا في المحيط * إذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم اشهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه شراء مستقبلاً بمثل ذلك المال أو بربح وكان رب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فإن شراءه لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يبطأها وهي على المضاربة على حالها كذا في المبسوط * وقول محمد رح أنه اشهد أنه يشتريها لنفسه يحتمل وجهين أحدهما أن يشتري جارية للمضاربة من نفسه لنفسه بمثل الثمن الأول أو بربح أو بضيعة والثاني أن يشتري التجارية ثانياً من البائع الأول لنفسه بمثل الثمن الأول أو بأكثر أو بضيعة فإن أراد به الوجه الأول

الآخر نبيع لحق رب المال فلا يمتنع لاجله نفوذ اجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب باع
العبد بالنسيء درهم واجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمان على البائع وتؤخذ من
المشتري الا لثان فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعه جميعه ولو كان المضارب باع
العبد باقل من الثمن بتبديل او كثير بما يتغابن فيه فاجاز ذلك رب المال فاجازت باطله ولو كان رب
المال هو الذي باعه واجاز احد المضاربين فان كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وان باعه بدون
القيمة بقليل او كثير لم يجز حتى يجيزه جميعه ولو كان احد المضاربين باع العبد ببعض ما ذكرنا
من الثمن فاجازة المضارب الآخر وام يجز رب المال فهو جائز ان كان باعه بمثل من قيمته بما
يتغابن الناس فيه وان كان بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز في قول ابي يوسف ومحمد رح
وهو جائز في قول ابي حنيفة رح بمنزلة ما لو كان باعه جميعه كذا في المبسوط * دفع الغالي رجلين
مضاربة بالنصف وتل اعملا برأبكما ولم يقل لا يفترد احدهما بالبيع والشراء فان عمل احدهما
بنصف رأس المال بغير امر صاحبه صار ضامنا لذلك النصف كذا في محيط السرخسي * وما يحصل
بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله بسبب حرام كذا في المبسوط * وان عمل احدهما
باذن الآخر لا يضمن ويأخذ رب المال رأس ماله منهما النصف من كل واحد منهما وما بقي في
يد العامل من ربح فهو دين رب المال والمضاربين على شرطهم فان توى ما على المضارب المخالف
اخذ جميع رأس ماله من المضارب الموافق وان بقي ربح يأخذ رب المال نصفه وبأخذ المضارب الموافق
ربعه والربع الباقي الذي هو نصيب المخالف ينظر فيه ان كان مثل ما عليه يحسب ما عليه من نصيبه
من الربح وان كان نصيبه من الربح اكثر مما عليه يحسب ما عليه من نصيبه من الربح ويعطى له الباقي
من الربح الى تمام نصيبه من الربح وان كان اقل مما عليه يحسب قدر نصيبه بما عليه ويرد الباقي
اذا ايسر وصورته ان كان رأس المال الف درهم وفي يد المضارب الموافق الف وخمسمائة درهم
رأس المال وخمسمائة دين على المضارب المخالف فيأخذ رب المال رأس ماله الف درهم يبقى
خمسمائة درهم يضم الى الخمسمائة الدين على المضارب المخالف فيصير الف فيكون بينهم ارباعا سهمان
لرب المال وسهم للمضارب الموافق وسهم لدخالف فظهر ان نصيب المخالف من الربح مائتان
 وخمسون وعليه من الدين خمسمائة فيحسب بما عليه من الدين قدر نصيبه من الربح وذلك مائتان
 وخمسون ويرد مائتين وخمسين اذا ايسر وان كان في يد المضارب الموافق الف درهم وخمسمائة

فالمضاربة على ما قبض حتى لو اشترى جارية بالف درهم والمقبوض خمسمائة فنصف الجارية على المضاربة والنصف للمضارب كذا في الذخيرة * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا وفيه فضل او لا فضل فيه فاراد رب المال بيع ذلك فابى المضارب واراد امساكه حتى يجد ربها فان المضارب يجبر على بيعه الا ان يشاء ان يدفعه الى رب المال ولكن يقال له ان اردت الامساك فرد عليه ماله وان كان فيه ربح يقال له ادفع اليه رأس المال وحصته من الربح ويسلم المتاع لك كذا في البدائع * وليس لرب المال ان يابى ذلك عليه كذا في المبسوط * وإذا اشترى المضارب بالمال متاعا ثم قال المضارب انا امسكه حتى اجد ربحا كثيرا واراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما ان يكون في مال المضاربة فضل بان كان اشترى به متاعا يساوي الفا ففى الوجهين جميعا لم يكن للمضارب حق امساك المتاع من غير رضى رب المال الا ان يعطي رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل او رأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه واذا لم يعط رب المال ذلك ولم يكن له حق امساكه هل يجبر على البيع فان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه الا ان يقول لرب المال انا اعطيك رأس مالك وحصتك من الربح ان كان في المتاع فضل او يقول اعطيك رأس المال ان لم يكن في المتاع فضل فاذا اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خالص ملكك فاما ان تأخذه برأس مالك او تبيعه حتى تصل الى رأس مالك كذا في المحيط * وكل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة من شراء او بيع او اجارة او بضاعة او غير ذلك فهو جائز له في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل برأيك جازله ما يجوز في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول العمادية *

الباب الخامس في دفع المال مضاربة الى رجلين اذا دفع رجل الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبد ايساوي الف درهم وقبضه فباعه احدهما بغير امر صاحبه بعرض يساوي الفا واجاز ذلك رب المال فذلك جائز وتكون على المضارب العامل قيمة العبد الف درهم الف من ذلك يأخذه رب المال برأس ماله والف اخرى ربحه يأخذ رب المال نصفه ونصفه بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر

ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذا لم يف به صار مخالفاً وعاملاً بغير امره وان كان شرطاً لفائدة فيه لرب المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط * ان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها تنقيد به ولم يجزله ان يتجاوز ذلك وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى من يخرجها من تلك البلدة فان اخرج الى غير ذلك البلد فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه وضيعته وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله كذا اذا اشترى ببعضه في المصر ورد بعضه كان المردود والمشتري في المصر على المضاربة كذا في الكافي * وان كان اشترى بنصف المال شيئاً خارج الكوفة والنصف بعد ما رجع الى الكوفة فما اشتراه خارج الكوفة ضمنه والمشتري للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وما رجع به الى الكوفة يعود الى المضاربة قال في الاصل في هذه المسئلة يتصدق بالربح عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في المحيط * ولو شرط ان يعمل في سوق الكوفة فعلم في مكان آخر يجوز استحساناً ولو قال لا تعمل الا في السوق فعلم في غيره بضمن كذا في محيط السرخسي * وما يفيد التتيد من الالفاظ سنة دفعت اليك المال مضاربة على ان تعمل به بالكوفة او تعمل بالكوفة مجزوماً او مرفوعاً او فاعلم به بالكوفة او قال دفعت اليك مضاربة بالنصف بالكوفة وما لا يفيد لفظان دفعت اليك مضاربة واعلم بالكوفة او قال اعلم بالكوفة والضابطة ان رب المال متى ذكر عقيب المضاربة ما لا يمكن التلذذ به ابتداءً ويمكن جعله مبنياً على ما قبله يجعل مبنياً عليه كما في الالفاظ السنة وان استقام الابتداء لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأً كما في اللغتين الاخيرين وحينئذ تكون الزيادة شورية او كان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كذا في الكافي * وفي القدوري اذا دفع اليه الف درهم فقال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف على ان تشتري بها الطعام فهذا على الحنطة وديقها وكذلك اذا قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف فاشتر الطعام او قال خذ هذه الالف مضاربة بالنصف تشتري بها الطعام او قال في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضاربة بالطعام حتى لو اشترى بها غير الطعام لم يصير مخالفاً لما قال وله ان يشتري بها الطعام في المصر وغيره ويضع في الطعام لان التخصيص ثبت من وجه واحد ففي غير ذلك من المكان واشباهه يبقى على العدم ولو قال خذ هذه الالف واشتر بها الطعام فله ان يشتري الطعام وغيره وكان قوله واشتر مشورة هكذا في المحيط * اذا دفعه اليه مضاربة على ان يشتري به الطعام خاصة فله ان يسأ جراً لنفسه دابة اذا اخرج في الطعام خاصة كما يسأ جراً للطعام وله ان يشتري

يضم الى الخمسمائة التي على المخالف فيصير الربح كله الف درهم فيكون نصيب المخالف من الربح خمسمائة وانه مثل ما عليه فلا يلزمه رد شيء وان كان في يد المضارب الموافق ثلثة آلاف فالربح الف درهم فيضم الى ما على المخالف فيصير الربح الفين وخمسمائة فنصيب المخالف منه ربعة وذلك مائة وخمسة وعشرون فيحسب ما عليه وهو خمسمائة من نصيبه من الربح فيرد عليه من الربح مائة وخمسة وعشرون تمام حصته والباقي من الربح يكون بين رب المال والمضارب الموافق اثلاثا على قدر حصتهما كذا في محيط السرخسي * ولو لم يهلك ما في يد المخالف ولكن هلك ما في يد العامل بامر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب المخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك واوكنا حين قبض الالف مضاربة اقتسماها نصفين فاشترى احدهما بنصف المال عبدانم اجاز صاحبه شراءه لم يكن العبد من المضاربة باجازه ولو اشترى جميعا بالالف عبدانم باعه احدهما بثمن معلوم فاجاز صاحبه جازوكذلك لو اجازة رب المال كذا في المبسوط * اشترى عبد افعاه احدهما بعرض او جارية فاجاز صاحبه لم يجز قياسا و اجاز استحسانا ولو لم يجز صاحبه حتى قبض المشتري العرض او الجارية وباعه بالف ثم اجاز لم يجز ويرد العبد على المضاربة ويكون في ايديهما ويضمن قيمة الجارية والعرض وله ثمنه ولو لم يجز صاحبه بيع العبد بالاجارية والعرض فاجاز رب المال جاز البيع وضمن بائع العبد قيمة العبد لرب المال وما اشترى فهو له وبطلت المضاربة كذا في محيط السرخسي * وان ابضع احدهما بعض المال بغير امر صاحبه فاشترى المستبضع وباع وربح او وضع فربح ذلك للمضارب الذي ابضع ووضع عليه ولرب المال ان يضمن ان شاء المستبضع ويرجع به المستبضع على الآمر وان شاء ضمن المضارب الآمر فان ضمنه لم يرجع على المستبضع بشيء فان اذن كل واحد من المضاربين لصاحبه في ان يبضع ما شاء من المال فابضع احدهما رجلا او ابضع الآخر رجلا فذلك جائز عليهما وعلى رب المال وان باع المضاربان عبدا من رجل فلكل واحد منهما ان يقبض نصف الثمن من المشتري وان لم يأذن له شريكه في ذلك ولا يقبض اكثر من نصف الثمن الا ان يأذن له شريكه فان اذن له شريكه في ذلك فهو جائز وقال لهما حين دفع المال اليهما مضاربة لا تبضعا المال فابضعا فهما ضامنان له وان ابضعا رب المال فهو جائز على المضاربة كذا في المبسوط * الباب السادس فيما يشترط على المضارب من الشروط الاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرط في المضاربة ان كان شرط لرب المال فيه فائدة فانه يصح

ما شاء من ذلك كالخزو والحرير والفز ونياب القطن والكتان والاكسية والآخنيات والطبايسة ونحو ذلك وليس له ان يشتري المسوح والسنور والانماط والوسائد والطنافس ونحو ذلك ولو دفعه على ان يشتري به البز فليس له ان يشتري من ثياب الخزو والحرير والطبايسة والاكسية شيئاً وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه * الباب السابع في المضارب يضارب اذا دفع المضارب المال مضاربة بغير اذن رب المال لم يضمن بالدفع ما لم يتصرف الثاني وهذا ظاهر الرواية كذا في التبيين * ثم رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع على الاول بالضمنان ونصح المضاربة والربح بين المضاربين على ما شرطوا يطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول كذا في الكافي * وان اختار رب المال ان يأخذ من الربح الذي ربح المضارب الآخر حصته التي اشترط على المضارب الاول ولا يضمن واحداً منهما شيئاً فليس له ذلك كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين كذا في التبيين * ولو كانت المضاربة الاولى فاسدة والثانية جائزة فلا ضمان على واحد منهما والربح كله لرب المال وللمضارب الاول اجر مثله وللثاني على الاول مثل ما شرط من الربح ولو كانت الاولى جائزة والثانية فاسدة فلا ضمان على واحد منهما وللثاني على الاول اجر المثل والاول ما شرط له من الربح وكذا اذا كانتا فاسدتين لم يضمن واحد منهما كذا في الحاوي * ولو اسنهلك المضارب الآخر المال او وعبه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما امر به الاول فيقتصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل تمثيل امر المضارب الاول فلهذا كان له ان يضمن ايها ما شاء كذا في المبسوط * ولو غصب المال من المضارب الثاني فاصب قبل ان يعمل الثاني للمضاربة فلا ضمان على واحد من المضاربين والضمان على الغاصب خاصة كذا في الذخيرة * ولو ابضع المضارب الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فلرب المال ان يضمن ماله اي الثلاثة شاء والربح الحاصل بين المضاربين على الشرط والوضعية على المضارب الاول ولا يربح لرب المال فان ضمن المضارب الاول صححت المضاربة الثانية وان ضمن الثاني رجع به على الاول وان ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني ويرجع به الثاني على المضارب الاول كذا في المبسوط *

دابة يركبها اذا سافر كما يشتري التجار وله ان يشتري ايضا حمولة يحمل عليها الطعام اذا لم يوجد الكراء او يكون الشراء او نفق في ذلك من الكراء كذا في المبسوط في باب ما يجوز للمضارب * ولا يشتري سفينة يحمل فيها الطعام الا ان يكون في بلد اعتاده التجار فيه ذلك فان كانت المضاربة عامة جاز شري السفينة ايضا كذا في محيط السرخسي * وله ان يستأجر بعضه بيتا يحوز فيه الطعام او يبيعه فيه كذا في المبسوط * اذا دفع اليه الف درهم مضاربة في الرقيق فليس له ان يشتري بها غير الرقيق وله ان يشتري الرقيق في المصر الذي دفع المال اليه وفي غيره وله ان يضع في الرقيق ايضا وله ان يستأجر دواب لحمل الرقيق وكذلك له ان يشتري ببعض المال طعاما او كسوة للرقيق كذا في المحيط * لو قال علي ان يشتري به من فلان وبيع منه صح التقيد وليس له ان يشتري وبيع من غيره كذا في الكافي * ولو دفعه اليه مضاربة علي ان يشتري به من اهل الكوفة وبيع فاشترى وباع بالكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة فهو جائز وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف علي ان يشتري من الصرافة وبيع كان له ان يشتري من غير الصرافة ما بدا له من الصرف كذا في المبسوط * وان وقت للمضاربة وقتا بعينه بتقيد به حتى يطل العقد بهضيه كذا في الكافي * ومن دفع الى غيره الف درهم مضاربة علي ان يشتري بالنقد وبيع به فليس له ان يشتري وبيع الا بالنقد كذا في المحيط * ولو امره ان يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو جائز قالوا وهذا اذا باعه بالتدبير مثل قيمته او اكثر او بمثل ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف كذا في المبسوط * لو قال لا تبعه باكثر من الف فباع باكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي * لو كانت المضاربة مطلقة فخصها برب المال بعد عقد المضاربة نحو ان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تشتري دقيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل المضارب او بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا جاز تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهاه عن السفر فعلى الرواية يملك السفر في المضاربة المطلقة وان كان المال عرضا لا يصح نهيه كذا في فتاوى قاضيخان * فاذا اشترى ببعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباني الا الحنطة فاذا باع ذلك الشيء وصار نقدا لم يشتريه الا الحنطة كذا في الحاوي * اذا دفع اليه مالا مضاربة علي ان يشتري به الثياب وبيع فاسم الثياب اسم جنس الملبوس في حق بني آدم فله ان يشتري به ماشاء

على احد هما بما ضمن ثم لما استقر الملك للاول صححت المضاربتان جميعا الثانية والثالثة والوضيعة على الاول واما الربح فللمضارب الآخر سدسه والثاني سدسه والاول ثلثا الربح كذا في المبسوط * والمضارب ان يشارك غيره شركة عنان ويقسم الربح بينهما على الشرط واذ اقسام الربح بينهما يكون مال المضاربة مع حصة المضارب من الربح فيستوفي منه رب المال رأس ماله وما فضل يكون بينهما على الشرط هكذا في البدائع * ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على ان للمضارب الثاني من الربح مائة درهم فعيل به فربح او وضع او توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على احد والوضيعة عليه والتوى من ماله والمعامل اجر مثله على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال وان كان فيه ربح فانه يعطى اجر مثل العامل اولا من المال ثم الربح بين رب المال والمضارب الاول على الشرط ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعيل به فلا ضمان على المضاربين في الوضیعة والتوى ثم الربح كله لرب المال ههنا وعليه اجر مثل المضارب الاول وعلى المضارب الاول المضارب الآخر مثل نصف الربح الذي ربحه في ماله خاصة كذا في المبسوط *

الباب الثامن في المراجعة والتولية في المضاربة وفيه ثلثة فصول * الفصل الاول في بيع المضارب مراجعة وتولية على الرقم او غيره قال محمد درج في الجامع الصغير اذا باع المضارب المتاع مراجعة بعد ما انفق حسب ما انفق على المتاع من الحمل وغيره ولا يحسب ما انفق على نفسه في كسوته وطعامه وركوبه ورهنه وغسل ثيابه وما لا بد منه والاصل الفقهي في ذلك ان كل ما يوجب زيادة في العين حقيقة او حكما فهو به معنى رأس المال فيضم اليه وكل ما لا يوجب زيادة في العين حقيقة او حكما فهو ليس بمعنى رأس المال فلا يضم اليه واذا وجب الضم يقول المضارب عند بيعه مراجعة قام علي بكذا تحرزا من الكذب كذا في المحيط * لو اشترى المضارب متاعا بالف درهم ورقمه بالف درهم ثم قال للمشتري منه ابيع مراجعة على رقمه فان بين للمشتري كم رقمه فهو جائز لا بأس به وان لم يعلم المشتري كم رقمه فابيع فاسد فاذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه فان قبضه فباعه ثم علم ما رقمه فرضي به فراضا باطل وعليه قيمته والتولية في هذا كالمراجعة فان كان المضارب ولا رجلا برقمه ولا يعلم المشتري ما رقمه ثم باعه المضارب بعد ذلك من آخر بيعا صحيحا جاز ان لم يكن الاول قبضه وكذلك لو كان الاول علم برقمه فسكت حتى باعه المضارب من آخر بيعا

رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على ان مارزق الله تعالى من الربح يكون بيننا اقول يكون بيننا نصفان فدفع الاول الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح للمضارب الثاني والنصف لرب المال ولا شيء للاول ولو شرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين ويغرم الاول للثاني مثل سدس الربح كذا في فتاوى قاضيخان * واقول رب المال الاول ما ربح في هذا من شيء فهو بيننا نصفان اوقال على ان ما نال لك من فضل او ربح اوقال على ان ما كسبت فيه من كسب اوقال على ان مارزق الله فيه من شيء اوقال على ان ما اصاب لك فيه من ربح فهو بيننا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك ودفعه الى آخر مضاربة بالنصف او بثلثي الربح او بخمسة اسداس الربح كان كله صحيحا وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفان كذا في المبسوط * في المنتقى بشرين الوليد عن ابي يوسف ربح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يعمل فيه برأيه فدفع المضارب الى آخر مضاربة وقال مارزقني الله فهو بيني وبينك فنصف الربح لرب المال والنصف الآخر للمضاربين لكل واحد منهما نصفه كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك ان يدفع الى الثالث مضاربة وكان المضارب الثاني في هذا مثل الاول كذا في الذخيرة * ولو كان الاول دفع الى الثاني مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فليس للثاني ان يدفعه مضاربة كذا في المحيط * اذا دفع الرجل مالا مضاربة بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فعمل فيه وربح او وضع فالمضارب الاول بريء من الضمان ورب المال بالخيار ان شاء ضمن الثاني رأس ماله وان شاء ضمن الثالث فاذا ضمن الثاني لم يرجع على احد بشيء وان ضمن الثالث رجع على الثاني والربح بينهما على ما اشترطوا ولو كان المضارب الاول حين دفع المال مضاربة الى الثاني بالثلث قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فربح او وضع فلرب المال ان يضمن اي الثلاثة شاء فان ضمن الثالث رجع على الثاني ورجع الثاني على الاول وان ضمن الثاني رجع على الاول وان ضمن الاول لم يرجع

هذا الغلام بربح عشرة دراهم كان بجائز أو يأخذ الجارية وعشرة دراهم ولو قال ابيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال كان البيع باطلا هكذا في المبسوط * ولو كان رأس المال الفانيسا بورية فاشترى به عبد اثم باعته بالف مروزية قال اشترينته بالف نيسا بورية وابعك بمروابحة مائة فعلى المشتري الف نيسا بورية ومائة مروزية ولو قال بربح العشرة احد عشر كان الثمن والربح نيسا بورية ولو قال بعتك بوضيعة مائة كان اثم نيسا بورية كذا في محيط السرخسي * واذا دفع مالا مضاربة الى رجل فاشترى بها جارية وقبضها وباعها بغلام وتقابضا فزادت الجارية في يد المشتري او ولدت ثم باع المضارب الغلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن احد الجارية ومائة درهم وان كانت ولدت فان شاء المضارب اخذ الجارية ومائة درهم وان شاء نقض البيع ولا سبيل له على الولد والتولية في هذا كالمرا بحة وان كانت المضاربة الف درهم فاشترى بها جارية وباعها بالف وخمس مائة ثم اشتراها بالف باعها بمروابحة على الف درهم عندهما وعند ابي حنيفة ربح على خمس مائة ولو كان باعها بالف درهم وكر حنيفة وسط او بالف درهم ودينار ثم اشتراها بالف درهم لم يبيعها مرا بحة عند ابي حنيفة ربح ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم لم يبيعها مرا بحة في قياس قول ابي حنيفة ربح ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من الكيل والوزن او بعرض قيمته اكثر من الف درهم ثم اشتراها بالف درهم فله ان يبيعها مرا بحة على الف كذا في المبسوط * الفصل الثاني في المرا بحة من المضارب ورب المال المضارب اذا اشترى من رب المال او رب المال اشترى من المضارب واراد ان يبيع مرا بحة فانه يبيع مرا بحة على اقل الثمنين وحصه المضارب من الربح كذا في التاتارخانية نافلا عن الاسيبجا بي ربح * اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى رب المال عبد اثم بمائة فباعه من المضارب بالف فان المضارب يبيعه مرا بحة على خمس مائة الا اذا بين الامر على وجهه فبيعه كيف يشاء كذا في البدائع * وان اشترى المضارب عبد اثم بالف وباعه من رب المال بالف ومائتين باع رب المال مرا بحة بالف ومائة كذا في الكافي * ولو كان رب المال اشترى عبد اثم بالف فباعه من المضارب بخمس مائة درهم من المضاربة باع المضارب مرا بحة على خمس مائة كذا في المبسوط * واذا اشترى رب المال بخمس مائة فباعه من المضارب بالف ومائة فانه يبيعه مرا بحة على خمس مائة وخمسين ولو اشتراه المضارب بمائة فباعه من المضارب بخمس مائة لا يحسب المضارب شيئا من حصه نفسه حتى يكون

صحيحان رضيه الاول بعد ما علم برقمه ثم باعه المضارب من آخر بيعا صحيحا فالبيع الثاني باطل ولو كان الاول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب من آخر كان البيع الثاني باطلا وان علم الاول بالرغم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني ايضا ولو كان المضارب اشترى المتاع بالف ثم قال لرجل ابيعك هذا المتاع مرابحة بربح مائة على الفقي درهم ولم يسم رقما ولا غير فاشتراه ثم علم ان المضارب كان اشتراه بالف درهم فالبيع لازم بالفقي درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع كذا في المبسوط * لو قال بعتك هذا بربح الدرهم درهما يكون الثمن عشرين اذا اشتراه بعشرة ولو قال بربح الدرهم درهمين يكون الثمن ثلثين ولو قال بربح العشرة خمسة كان الثمن خمسة عشر وكذلك لو قال بربح الدرهم نصف الدرهم ولو قال بربح العشرة خمسة عشر يكون خمسة وعشرين قياسا وفي الاستحسان يكون خمسة عشر وكذلك لو قال بربح العشرة احد عشر ونصفا كان الربح درهما ونصفا ولو قال بربح العشرة عشرة وخمسة او خمسة وعشرة كان الثمن خمسة وعشرين كذا في محيط السرخسي * لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم من مال المضاربة وانتقص عنده حتى يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضيعة الدرهم درهما كان الثمن خمسة دراهم ولو قال بوضيعة الدرهم درهمين كالثمن عليه ثلاثة دراهم وثلاث ولو قال بوضيعة الدرهم نصف درهم كان الثمن ستة دراهم وثلثين وكذلك لو قال بوضيعة العشرة خمسة عشر ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له ان يبيع الجارية مرابحة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر او هبه وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مرابحة او تولية كان باطلا ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له الغلام مرابحة او تولية جاز ذلك ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال فاجاز رب العبد البيع جاز ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب وياخذ المضارب الغلام وياخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى الغلام على المشتري بقيمة الغلام ولو كان في يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بغلام وتقاضا ثم ان المضارب باع الغلام من صاحب الجارية بربح العشرة احد عشر كان البيع فاسدا ولو باع الغلام من رب الجارية بوضيعة العشرة احد عشر كان البيع جائزا ويعطيه المشتري من الجارية عشر اجزاء من احد عشر جزءا ولو قال ابيعك هذا

وجهه وعندهما يملك بيعه مرابحة على الفين كذا في الحاوي * ولو كان المضارب باع العبد
من رب المال بالف وخمس مائة ثم باعه رب المال من اجنبي بالف وستمائة ثم عمل المضارب
بالف وخمس مائة حتى صارت الفين فاشترى بها العبد من اجنبي فانه يبيعه مرابحة في قولهما
على الفين وهو ظاهر واما في قياس قول ابي حنيفة رح يبيعه مرابحة على الف واربع مائة كذا في
المبسوط * اشتراه المضارب بالف وولاه رب المال ثم باعه من اجنبي مرابحة بالف وخمس مائة
ثم اشتراه المضارب مرابحة بالفين ثم حط رب المال عن الاجنبي ثلثمائة وهو الخمس يحط الاجنبي
من المضارب الخمس وذلك اربع مائة ويبيعه مرابحة على الف ومائتين عند ابي حنيفة رح
الا ان يبين وعندهما يبيعه مرابحة على الف وستمائة لان ما حط رب المال من الاجنبي يتسم على
الربح وعلى رأس المال اثلاثا ثلثاه من رأس المال والثلث من الربح فيكون المحطوط من الربح
مائة ويبقى اربع مائة ثم يجب على الاجنبي ان يحط عن المضارب مثل ذلك فيحط الاجنبي
من الثمن اربع مائة ثم بطرح ايضا عن ثمن المضارب ربح رب المال وذلك اربع مائة فاذا طرح
اربع مائة من الف وستمائة تبقى الف ومائتان هكذا في محيط السر خسي * ولو كان المضارب حط
عن رب المال من الثمن الذي ولاه به العقد مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصتها من
الربح وهي مائة درهم من الاجنبي ثم يحط الاجنبي عن المضارب هذه الثلثمائة وحصتها من الربح
وهي مائة فيبقى العبد في يد المضارب بالف وستمائة شراء من الاجنبي فان اراد ان يبيعه مرابحة
بأعده في قول ابي حنيفة رح مرابحة على الف ومائتين وعندهما يبيعه مرابحة على الف وستمائة
كذا في المبسوط * الفصل الثالث في المرابحة بين المضاربين قال محمد رح في الاصل اذا دفع
رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
احد المضاربين عبدا بخمس مائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فاراد الثاني ان
يبيعه مرابحة يبيعه على اقل الثمنين ولو باعه الاول من الثاني بالفين الف المضاربة والف من
مال نفسه فان الثاني يبيعه مرابحة على الف ومائتين وخمسين لان الثاني اشترى نصفه لنفسه
وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع * ولو دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى
صار الفين ثم اشترى الاول بالف المضاربة عبدا وباعه من آخر بالفين اللتين في يده وقيمتها الف درهم

ما نقد أكثر من ألف فيحتسب من حصة نفسه ما زاد على الألف وعلى هذا القياس تجرى المسائل كذا في الحاوي * ولو اشتراه رب المال بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بالفين بعدما عمل المضارب في الألف المضاربة وربح فيها ألفا فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة وكذلك لو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة قيمته ألفان فباعه من المضارب بالفين فانه يبيعه مرابحة على ألف كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على ألف وإن كان اشتراه رب المال بخمسمائة وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على خمسمائة كذا في المبسوط * لو كان العبد يساوي ألفا وخمسمائة فاشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال اشتراه بالفين وقيمته ألف فباعه من المضارب بالفين باعه المضارب مرابحة على ألف كذا في المبسوط * ولو اشترى رب المال سلعة بألف درهم تساوي ألفا وخمسمائة فباعه من المضارب بألف وخمسمائة فان المضارب يبيعهها مرابحة بألف ومائتين وخمسين إلا إذا بين الأمر على وجهه كذا في البدائع * لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب بألف المضاربة لم يبعه مرابحة حتى يبين انه اشتراه من رب المال كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بخمسمائة قيمته ألف فباعه من رب المال بألف فانه يبيعه مرابحة على خمسمائة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا فباعه من رب المال بألفي درهم باعه رب المال لمرابحة على ألف وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى العبد بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بألفي درهم فانه يبيعه مرابحة على ألف وخمسمائة الثمن الذي اشترى به المضارب وخمسمائة ربح المضارب وبطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة ايضا ما يكمل به رأس المال وإن كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب لم يحتسب به في ثمن هذا العبد ويستوي أن كان قيمة العبد أقل من ذلك أو أكثر في هذا الوجه كذا في المبسوط * اشترى المضارب عبدا بألف قيمته ألفان ثم باعه بألف من رب المال فانه يبيعه مرابحة على ألف كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى المضارب بألف وهذا فباعه من رب المال بالفين ثم إن رب المال باعه من اجنبي مساوية بثلاث آلاف ثم اشتراه المضارب من الاجنبي بالفين لم يملك أن يبيعه مرابحة في قول أبي حنيفة رح إلا أن يبين الأمر على

عليهما نصفين ولورهن وقيمته والدين سواء كان على المضارب نصف قيمته لان الاذن بالاستدانة مقدّم آخر وهو شركة الوجوه وكان الربح الحاصل من مال المضاربة على ما شرطوا ما حصل بالاستدانة ان كان مطلقا يقضى التساوي سواء كان الربح في المضاربة نصفين او اثلاثا لانه لا تعلق لاحدهما بالآخر كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل الفاضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة باكثر من ذلك المال قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل فان اشترى سلعة باكثر من الف كانت حصة الالف مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وضمن الزيادة عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اشترى بالف المضاربة سلعة لم يملك ان يشتري بعد ذلك شيئا ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كالمكيل والموزون ونحوه كان مشترى بالنفسه لانه اشترى بغير مال المضاربة فكان استدانة على المضاربة ولو كان رأس المال دراهم فاشترى بالدينار او دينار فاشترى بالدراهم نفذ على المضاربة استحسانا لانهما كجنس واحد في حق الثمنية وفي حق المضاربة كذا في محيط السرخسي * وكذا اذا اشترى بالغلوس على قول من يجوز المضاربة بها وكذا اذا اشترى بالبيض وفي يده السود وبالصحاح وفي يده المكسورة كذا في الحاوي * ولو اشترى بتمر ذهب او فضة مروضه بجوز ان يكون ثمنه كان مشترى لنفسه واذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى شيئا بمائة دينار وقيمة الدينار اكثر من الالف جاز على المضاربة بحصة الالف ولزم الفضل للمشتري وكان شريكا في المضاربة ولو كانت قيمة الدينار الفاشترى بالدينارين يؤولي عن المضاربة ثم غلت الدينارين قبل ان ينقد فصارت الف وخمسائة فهذه وضيعته دخلت على المال فيشتري بالالف ذهبا وينتدّه ثم يبيع المتاع فينتدّه بقية الذهب كذا في المحيط * اذا كانت المضاربة الف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة كرحنطة وسط وقبض الجارية وهلك الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للجارية لنفسه وعليه ثمنها ولا ضمان عليه في المضاربة ولو كان اشتراها بخمسين دينارا فقبضها ولم ينتد الثمن حتى ضاعت الدراهم رجع على رب المال بخمسين دينارا استحسانا فيعطيهما بائع الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف او اقل او اكثر استوفى رب المال ماله الف درهم وخمسين دينارا والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال نقد بيت المال فاشترى الجارية بالف غلة كذا في المبسوط * ولو اشترى او لا عبدا بخمسمائة لم يملك ان يشتري بعد ذلك الا بقدر خمسمائة وكذلك كل دين يلحق المال

فان الثاني يبيعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وخمسمائة من ماله والمستلة على حالها بآء الآخر مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بالف من عدة وخمسمائة من المضاربة والمستلة بحالها بآء الآخر مرابحة على الف وثمان مائة وثلاث وثلاثين ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة وبخمسمائة من ماله فان الآخر يبيعه ايضا مرابحة على الف وثمان مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث كذا في المبسوط * لو دفع الى احدهما الف والى الآخر الفين فاشترى صاحب الف عبدا بها وباعه من صاحب الفين بالالفين باعه مرابحة على الف وخمسمائة ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة باعه الثاني مرابحة على الف ولو اشترى الاول بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بثلاثة آلاف الفان من المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وسدس الف ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة والمستلة بحالها بآء الثاني مرابحة على الف وخمسة اسداس الف كذا في محيط السرخسي * ولو دفع الى رجل الف درهم مضاربة والى آخر الف درهم مضاربة فاشترى الاول عبدا بالف من ماله وبخمسمائة من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة آلاف الف من ماله والف من المضاربة فان الآخر يبيعه مرابحة على الفين وستمائة وستة وستين درهما وثلاثي درهم كذا في المبسوط * ولو اشتراه الاول بالف المضاربة وخمسمائة من ماله ثم باعه من الثاني بالف المضاربة والف من ماله باعه مرابحة على الفين وخمسمائة كذا في محيط السرخسي * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وخمسمائة من المضاربة وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم الف من المضاربة والفين من ماله فانه يبيعه مرابحة على الفين وثمان مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فاذا قبض الثمن اخذ لنفسه من الثمن حصة الف درهم وكان ما بقي من المضاربة فان كان الثمن الذي باعها به اربعة آلاف درهم كان له خاصة من ذلك اثني عشر جزء من سبعة عشر والباقي يكون من المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى عبدا بالف المضاربة وخمسمائة من ماله وباعه من الثاني بثلاثة آلاف الف المضاربة والفين من ماله باعه على الفين وثلاثي الف وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي *

الباب التاسع في الاستدانة على المضاربة لو كان رب المال اذن له في الاستدانة كان الدين عليهما

عليه قال له اعمل فيه برأىك او لم يقل كذا في محيط السرخسي * وكذا ان زاد المضارب من ماله في ثمن ما اشتراه بمال المضاربة فهو متطوع منه ويلزم الزيادة عليه في ماله دون مال المضاربة ويبعه مباحة على الثمن دون الزيادة كذا في الكافي * ولو ان المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عدة وذلك يزيد فيها او ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت او نقصت فان باعها بربح او وضيعه فهو متبرع فيما غرم من مال نفسه في قصرها قيل هذا على قولهما فاما عندنا في حنيقة ربح ينبغي ان يكون الجواب في هذا كالجواب في مسئلة الكراء لان مؤنة التجارة جرى الرسم بالحاقه برأس المال بمنزلة الكراء كذا في المبسوط * في المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى سفينة بمائة درهم والمال عنده على حاله ثم اشترى بالالف كلها طعاما وحمله في السفينة فهو متطوع بالكراء ولو كان اشترى بتسعمائة منها طعاما بقيت في يده مائة فاداه في الكراء لم يكن متطوعا وباعه مباحة على الكراء وكذا ان لو نقد المائة في الكراء ثم اشترى بالالف درهم متاعا وقد امره رب المال ان يعمل برأيه فانه يبيعه مباحة على الف ومائة مائة منها للمضارب رافى على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف وامره ان يستدين على المال فهو جائز لان الاستدانة شراء بالنسيئة ولو وكله بالشراء نسيئة على ان يكون المشتري كله للبولكل جاز فكذلك النصف فان اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بالف درهم دينار فبضها ثم باعها بالنسيئة فبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع فان المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها ولو لم يملك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى ان ثمنها ما عليه من الثمن والباقي بينهما نصفان فان لم ينع المضارب الجارية ولكنه اعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فعقده جائز في نصفها ولو دفع اليه الف درهم مضاربة وامره ان يستدين على المال على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما للمضارب ثلثه ورب المال ثلثه فاشترى المضارب بالف جارية تساوي القين واشترى على المضاربة غلاما بالف يساوي القين فباعهما جميعا باربعة آلاف فان ثمن الجارية يستوفي منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط الثلثة للمضارب وثلثه لرب المال وامان الغلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان فان كان امرة ان يستدين على المال على ان ما اشترى بالدين من شيء فرب المال ثلثه والمضارب ثلثه على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان

لان قدر المستحق يخرج من المضاربة وكذلك لو كان في يده جارية او عرض فاشترى جارية للمضاربة لبيع العروض فيؤدي ثمنه منها لم يجز سواء كان الثمن حالا او مؤجلا. لو باع ما في يده قبل مجيء الاجل ام ينتفع بذلك لان الشراء حين انعقد وقع له فلا ينتقل للمضاربة كذا في محيط السرخسي * لو باع المضارب واشترى وتصرف في مال المضاربة فحصل في يده صنوف من الاموال من المكيل والموزون والمعدود وغير ذلك من سائر الاموال ولم يكن في يده درهم ولا دينار ولا فلس له ان يشتري متاعا بثمن ليس في يده مثله من جنسه وصفته وقدره بان اشترى عبدا بكرة حنطة موصوفة فان اشترى بكرة حنطة وسط وفي يده الوسط او بكرة حنطة جيدة وفي يده الجيدة جاز وان كان في يده اجود ما اشترى به او ادون لم يكن للمضاربة وكان للمضارب كذا في البدائع * اشترى بحنة نسبية وفي يده حنطة جاز كذا في محيط السرخسي * لو كان امره ان يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبغها بعصر من عنده فهو شريك في الثياب ما زاد العصر فيها واصل الثياب على المضاربة والصبغ فيه ملك للمضارب خاصة كذا في المبسوط * ولو صبغها من ماله بصبغ يزيد فيها ولم يقل له اعمل فيه برأيك فهو ضامن للثياب ورب المال بالخيار ان شاء اخذ الثياب واعطاه زيادة الصبغ وان شاء ضمنه قيمة ثياب بيض كما في الغصب ان لم يكن فيه فضل على رأس المال فان باعها قبل ان تختار شيئا مساومة او مرا بحة حاز وبرئ عن الصدان ويقسم الثمن في المساومة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبغ فيها فيكون حصة الصبغ للمضارب وحصة الثياب على المضاربة يستوفي منه رب المال رأس المال والباقي ربح وفي المراجعة يقسم الثمن على ما اشترى به المضارب الثياب وعلى قيمة الصبغ يوم صبغ وان كان فيه فضل بان اشترى الثياب بالف وهي تساوي الثمن حين اشتراها ان شاء ضمنه ثلثه ارباع قيمته ابيض وان شاء اخذ ثلثه ارباعه واعطاه ما زاد الصبغ في ثلثه ارباعه وان هلك الثمن في يده لا يضمن شيئا كذا في محيط السرخسي * وان كان صبغه اسود فعندهما الجواب فيه كالجواب فيما صبغ احمر وعنداي حنيفة رح السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة الحمل والقسارة في ائدة لائحة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه والاصح ان هذا في ثياب ينقص السواد من قيمتها فاما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة ما لو صبغها اصنوا واحمر هكذا في المبسوط * لو اشترى ثيابا بجميع مال المضاربة ثم استأجر على حملها وقصارتها او نخلها وفعل ذلك من ماله فهو متطوع لانه يصير مستدينا على المضاربة وهو لا يملك ذلك ولا ضمان

على المال مائة درهم فاشترى بها زعفراناً فصبغ به الثياب ثم باعها مائة درهم على مال المضاربة
على ما استقرض بالف درهم فانها يقسم على احد عشر سهماً عشرة اسهم منها مال المضاربة الى
شرطهما وسهم للمضارب خاصة ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما اراد الصبغ
في الثياب فما اصاب قيمة الثياب كان على المضاربة وما اصاب قيمة الصبغ كان للمضارب وكان
عليه اداء القرض ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسبتة فصبغ الثياب فيه كان هذا والذي
استاجر الصباغ بمائة ليصبغها سواء في جميع ما ذكرنا كذا في المبسوط * أمرة بالاستدانة على المال
فاشترى بالمال متاعاً واستكرى دواب يحمله عليها بمائة درهم كانت المائة مشتركة ان باع المتاع
مائة قسم الثمن على احد عشر جزء عشرة مضاربة وجزء شركه يكون بينهما بعد اداء الكراء منه كذا
في محيط السرخسي * وان باعه مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما ثم غرم
الكراء على المضارب ورب المال نصفان ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاستكرى
بها باعاً نهادواب نله ان يبيعها مائة درهم على الف ومائة وهذا قول ابي حنيفة رحمه وفي قول ابي يوسف
ومحمد رحمه يبيع الثياب مائة درهم على الف درهم ولا يدخل في ذلك حصه الكراء وان باعها
مساومة كان الثمن كله مضاربة وضمن الكراء في مال المضارب خاصة لانه هو المستقرض فان قال
المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك لحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت
بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فالقول قول رب المال كذا في المبسوط * دفع الغاء مضاربة
بالثلث وامره بان يستدين على المضاربة فاشترى بالف المضاربة وبثلثة آلاف جارية تساوي
خمسة آلاف وباعها بعد القبض بخمسة آلاف وقبض الثمن ثم هلكت الالف الاوى والجارية
ونمها في يده ضمن تسعة آلاف يؤدى اربعة آلاف من الجارية الى بائعها وخمسة آلاف
الى مشتريها كذا في محيط السرخسي * ثم يرجع على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة واحد
واربعين درهما وثلثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلثة آلاف واربع مائة وثمانية وخمسون وثلث
فان هلكت الالف المضاربة اولانم هلكت الجارية وخمسة آلاف بعد ذلك والمسئلة على حالها فانه
يؤدى تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة وعشرين
درهما كذا في المبسوط * الباب العاشر في خيار العيب وخيار الرؤية من دفع الى آخر الف درهم مضاربة
فاشترى بها عهداً ثم طعن المضارب بعيب في العبد كان الخصم في ذلك هو المضارب دون رب المال واذا

فاشترى المضارب بالمضاربة جارية تساوي الفين واشترى على المضاربة جارية بالف دينار
تساوي الفين فباعهما بأربعة آلاف درهم فحصة جارية المضاربة يأخذ منها رب المال رأس ماله
الف درهم والباقي بينهما نصفان على ما اشترطا ونمن الجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاث على
قدر ملكهما واشترطا المناصفة في الربح في هذا يكون باطلا ولودفع اليه الف مضاربة على ان
ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فلرب المال ثلثه وللمضارب ثلثاه وامره ان يستدين على
المضاربة على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك ايضا فاشترى بالمضاربة
جارية تساوي الفين ثم اشترى على المضاربة جارية بالف دينار تساوي الفين فباعهما بأربعة
آلاف فحصة المضاربة يكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفي رب المال رأس ماله وحصة
الجارية المشتراة بالدين بينهما نصفان وكذلك لو كان امره ان يستدين على رب المال ولو كان
امره ان يستدين على نفسه كان ما اشتراه المضارب بالدين له خاصة دون رب المال ولو كان
امره ان يستدين على المال او على رب المال فاشترى بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب
الف درهم واشترى بها عبد افهو مشتر لنفسه والقرض عليه خاصة لان الاستدانة هي الشراء
بالسيئة والاستقراض غيرها كذا في المبسوط * ولو قال له رب المال استقرض علي الفوا ابتع
بها على المضاربة فتعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل ان يدفعه الى رب المال
لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل كذا في الحاوي * ولودفع الى رجل الف درهم
مضاربة بالثلث وامره ان يعمل في ذلك برأيه وامره ان يستدين على المال فاشترى بالف ثيابا
فسلمها الى صباغ يصبغها صفراء بمائة درهم ووصف له شيئا معروفا فصبغها به ثم ان المضارب باع
الثياب مائة الف درهم فان رب المال يأخذ رأس ماله الف درهم ويؤدى المضارب اجرة
الصباغ مائة درهم وما بقي من الربح قسم على احد عشر سهما عشرة اسهم من ذلك حصة
المضاربة بينهما اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة الدين بينهما نصفان ولو كان باع الثياب
مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبغ فيها فما يخص قيمة الثياب فهو مال المضاربة
يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما اثلاثا على الشرط وما اصاب قيمة الصبغ يعطى
منه اجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصتان ولو اشترى المضارب بالف المضاربة ثيابا واستقرض
على المال

الذخيرة * الباب الحادي عشر في دفع المالمين مضاربة على الترادف وخطا أحدهما بالآخر وخط مال المضاربة بغيره * قال محمد ربح من دفع الشيء غيره ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع إليه ألف درهم أخرى مضاربة بالنصف أيضا فخطا المضارب الألف الأولى بالألف الثانية فلا صل في جنس هذه المسائل أن المضارب متى خط مال رب المال بمال رب المال لا يضمن ومتى خط مال المضاربة بمال نفسه وبمال غيره يضمن وهذه المسئلة في الحاصل على ثلاثة أوجه أما أن قال رب المال في كل واحد من المضاربين أعمل فيه برأيك أو لم يقل ذلك فبهما أو قال له ذلك في أحدهما دون الأخرى فأم أن خطا المضارب مال المضاربة الأولى بالثانية قبل أن يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى فإن قال له رب المال في المضاربين جميعا أعمل فيه برأيك فخطا أحدهما بالأخرى فإنه لا يضمن واحد من المالمين سواء خطهما قبل أن يربح في المالمين أو بعد ما يربح فيهما أو بعد ما يربح في أحدهما دون الأخرى وإن لم يقل له في المضاربين جميعا أعمل فيه برأيك فإن خطا أحدهما بالآخر قبل أن يربح في واحد منهما فإنه لا يضمن شيئا وإن خطهما بعد ما يربح في المالمين فإنه يضمن المالمين وحصة رب المال من ربح المالمين قبل الخط وما إذا ربح في أحدهما المالمين دون الآخر فإنه يضمن المال الذي لا يربح فيه ولا يضمن المال الذي فيه ربح فإن قال له أعمل فيه برأيك في المضاربة الأولى ولم يقل له ذلك في الثانية فخط مال المضاربة الأولى بالثانية فخطا أحدهما بالآخر قبل أن يربح في أحدهما المالمين أو بعد ما يربح في أحدهما المالمين أو بعد ما يربح في مال الأولى ولم يربح في مال الثانية أو بعد ما يربح في مال الأولى وفي وجهين منها يضمن مال الثانية الذي لم يقل له رب المال أعمل فيه برأيك أحدهما إذا خطا أحدهما المالمين بالآخر بعد ما يربح في المالمين والوجه الثاني إذا خطا أحدهما بالآخر ودفع ربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك لا يضمن مال الأولى ويضمن مال الثانية وفي وجهين منها لا يضمن لا مال الأولى ولا الثانية أحدهما إذا خطا أحدهما المالمين بالآخر قبل أن يربح في أحدهما المالمين وكذلك أن ربح في مال الثانية الذي لم يقل له فيها أعمل فيه برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي قال له فيها أعمل فيه برأيك وهو الوجه الثاني فإن قال له في المضاربة الثانية أعمل برأيك ولم يقل ذلك في الأولى فالمسئلة لا تخضع عن أربعة أوجه أيضا على ما بينا وفي الوجهين منها وهما إذا خطا أحدهما المالمين بالآخر بعد ما يربح في المالمين أو في مال الثانية الذي قال له فيه أعمل برأيك ولم يربح في مال الأولى الذي لم يقل له أعمل برأيك

اقام البيهقي ان هذا العيب كان عند البائع فانه يرد عليه فان ادعى البائع الرضاء على المضارب فانه يستحلف المضارب على ذلك بالله ما رضيت بهذا ولا عرضت عليّ بيع فان اقر المضارب انه قد رضي بالعيب وبراءة منه او عرضه على بيع منذرآه فانه لا يرد عليه فانه كالمكيل الخاص الا انه اذا لم يمكنه الرد على بائعه فانه يكون ما اشتراه على المضاربة ولا يلزم المضارب وذكر في كتاب الوكالة في الوكيل الخاص انه اذا رضي بالعيب ان كان قبل القبض يلزم الموكل وان كان بعد القبض يلزم الوكيل الا ان يشاء الموكل ان يأخذ به معيبا وفي المضارب لم ينصل بينهما اذا رضي بالعيب قبل القبض او بعده فمن مشائخنا من قال اجواب في المضارب كالاجواب في الوكيل الخاص ومنهم من يقول المضارب اذا رضي بالعيب فانه لا يلزمه وانما يلزم المضاربة سواء رضي بالعيب قبل القبض او بعده بخلاف الوكيل الخاص فانه ان كان بعد القبض يلزمه وان ادعى البائع الرضاء على رب المال واكرام المضارب واراد ان يستحلف رب المال والمضارب على ذلك فانه لا يستحلف المضارب ولا رب المال كذا في المحيط * واو اشترى المضارب عبدا لم يره وقد رآه رب المال فللمضارب ان يرد به بغير الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن لواحد منهما خيار وان لم يره رب المال ولو كان رب المال قد علم انه اعور قبل ان يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو لا يعلم به فانه ان يرد به بالعيب والوكيل بشراء عبد الغير عينه بالفي درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا ولو دفع الى رجل مالا مضاربة على ان يشتري به عبد فلان بعينه ثم يبعده فاشتراه المضارب ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه وكذلك لو كان المضارب رايا ولم يره رب المال فهذا كالاول في هذا الحكم ولو كان العبد اعور وقد علم به احدهما لم يكن للمضارب ان يرد به ابدا وكذلك الوكيل بشراء بعينه عبدا اذا اشتراه وقد كان الا مررا او اوداهم بعينه فليس للوكيل ان يرد به كذا في المبسوط * اذا باع المضارب عبدا من المضاربة وطعن المشتري فيه بعيب بعد ما قبضه والعيب يحدث مثله فاقرا المضارب انه كان عنده وردة عليه ان رضي باقراره ارقبه المضارب بنفسه بغير رضاء او استئصال المشتري فاقاله فذلك جائز على رب المال ولو لم يقر المضارب بالعيب بل اكرهه صاحبه المشتري من العيب على شيء ان كان قيمة المصالح عليه مثل حصة العيب من الثمن او اشترى حيث يتغابن الناس فيه يجوز وان كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله لا يجوز ذكر المسئلة في الكتاب من غير ذكر خلاف فقل هذا الجواب على قولهما واه على قول ابي حنيفة رح يجوز على كل حال وقيل ما ذكرنا من الكل كذا في

والوضيعة على ثلثه بحساب المال فتصيب الالف ثلث الربح ويأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله الفاراقسما ما بقي بينهما الرب المال ثلثة ارباعه وللمضارب ربهه فما اصاب الالفين وهو الثلثان من ذلك اخذ المضارب الآخر منه ومن الالف التي هي ربح الالف الاول ثلثه ورد ما بقي على المضارب الاول يأخذ منه رب المال رأس ماله وثلثة ارباع ما يبقى بعده من الربح وللمضارب ربهه كذا في المبسوط * وأودفع اليد المضاربة بالنصف ليعمل فيه برأيه فعمل فيه وربح الفادفعه الفآخر مضاربة بالثلث ليعمل فيه برأيه فخطا خمسة مائة من هذه الالف بالمضاربة الاولى فهلك بعد الخط الف فالهالك ربح المال الاول وصار كأنه لم يربح وقال محمد ربح الالف تهلك من ذلك كله بالحساب حتى يكون اربعة اخماسه من المال الاول وخمسه من المال الثاني كذا في الكافي * وإن لم تهلك حتى عمل وقد ربح الف اخرى فحسب هذا الربح من المضاربة الاخيرة واربعة اخماسه من الاولى كذا في محيط السرخسي * وليرد نعم اليه الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم خط الالفين قبل ان ينفذ بها بعد الشراء ثم نقد هذا فلامان عليه فان باعها بعد ذلك وقبض الثمن فخطا فلامان عليه فيه وإن اشترى بالثمن بعد ذلك وبيع فبكون نصفه على المضاربة حصه ما اشترى من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصه ما اشترى منها بمال نفسه وإن قسم المضارب المال بغير محض من رب المال فقسمة باطله ولو أن المضارب حين اخذ الف المضاربة وخطها بالف من ماله قبل ان يشتري بها ثم اشترى بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة ولو كان خط المال بعد ما اشترى به ثم لم ينقده حتى ضاع في يده كان ضامنا لالف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع ولا يرجع على رب المال بشيء وإذا قبض الجارية كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب كذا في المبسوط * وإن نقصت المضاربة لان من شرط قيام المضاربة ان يكون رأس المال امانة عنده كذا في محيط السرخسي * وأوكان المضارب اشترى مع رجل بالف المضاربة وبالف من عند ذلك الرجل جارية ودفع الالفين قبل ان يخطاها ثم قبضا الجارية فنصفها على المضاربة ونصفها لذلك الرجل فان باعها بثمن واحد وقبضا الثمن فخطا فهو جائز ولا ضمان على المضارب فان قاسم المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب المال فان خط مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة والمضارب ضامن للمضاربة وإن شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة

يضمن مال الاولى ولا يضمن مال الثانية وفي وجهين منها وهما اذا اخطأ أحد المالين بالآخر قبل ان يربح في المالين او يربح في مال الاولى ولم يربح في مال الثانية فانه لا يضمن شيئا لا مال الاولى ولا مال الثانية كذا في المحيط * اذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفع المضارب المال الى رجل وقال له اخطأ بمالك هذا او بمالي هذانم اعمل بهما جميعا فاخذة الرجل منه فلم يخلط حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي اخذة منه لانه بمنزلة الودعة في يده ما لم يخلط والمضارب بمطلق العقد يملك الابداع والابضاع فلا يصير هو بالدفعة مخالفا ولا القابض بمجرد العقد منه غاصبا ما لم يخلط كذا في المبسوط * دفع الغامضاربة بالنصف والفا بالثلث ولم يقل فيهما اعمل برأيك فخطبهما المضارب قبل العمل ثم عمل فلا ضمان ويقنسمان نصف الربح نصفين ونصفه اثلاثا ولو ربح في احدهما ووضع في الآخر قبل الخلط لا بدخل في الوضعية المال الذي فيه الربح لانهما مضاربتان فان خلطهما بعد ذلك صار ضامنا للمال الذي وضع فيه ولا يضمن المال الذي ربح فيه فان ربح في المال الذي فيه وضعية فهو للمضارب يتصدق به عند ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في محيط السرخسي * اذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فربح الغائم دفع رب المال الى آخر الف اخرى مضاربة بالنصف يعمل فيها برأيه فدفع المضارب الاول الفين الى رجل بالثلث يعمل فيها برأيه ودفع المضارب الثاني الالف الى هذا الرجل ايضا مضاربة بالثلث يعمل فيها برأيه فخلط الالف بالالفين فلا ضمان عليه فان ربح على ذلك كله الغا امسك ثلثا لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الاولان اثلاثا باعتبار ما دفع اليه من المال فاذا اخذ صاحب الالفين الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله الف درهم وما بقي فلرب المال نصف ما كان ربح المضارب الاول وذاك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ورب المال ايضا ثلثة ارباع ما كان من الربح الثاني وربعه للمضارب وبأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله ويقاسمه الربح ارباعا ثلثة ارباعه لرب المال وربعه له ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا حين دفع المال مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فعمل فربح الغائم دفع اليه المضارب الثاني الالف التي في يده مضاربة بالثلث وامره ان يعمل فيها برأيه فخلطها بالالفين ثم عمل فربح الغا فان الربح على ثلثة والوضعية

في المصر فليست نفقته في المال وان سافر فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه معناه شراء وكراء في مال المضاربة فلو بقي شيء في يده بعد ما قدم مصره رده في المضاربة ولو كان خروجه دون السفر ان كان بحيث يغدو ثم يروح فيبيت باهله فهو بمنزلة السوفي في المصر وان كان بحيث لا يبيت باهله فنفقته في مال المضاربة كذا في الهداية * والنفقة هي ما يصرف الى الحاجة الراتبه وهو الطعام والشراب والكسوة وفراش ينام عليه والركوب وعاف دابته كذا في محيط السرخسي * ومن ذلك غسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج اليه كاللحجاز واجرة الحمام والحلاق وانما يطلق في جميع ذلك بال معروف حتى يضمن الفضل ان جاوزة هكذا في الكافي * وروي عن ابي يوسف رح انه مثل من اللحم فقال كذا كان يأكل كذا في الذخيرة * فاما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك في ماله خاصة دون مال المضاربة وكذلك جارية الوطى والخدمه لا تحسب بشئها في المضاربة ولو استأجر جابرا بخدمه في سفره وفي مصره الذي اتاه فيخبره ويطنخ ويغسل ثيابه ويعمل له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزله ونفقتهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها مناع المضاربة الى مصر من الامصار كان علفها على المضاربة مادامت في عملها كذا في المبسوط * ولو اعانه رب المال بغلمانه او دوابه في السفر لا تنفسد المضاربة ونفقة غلمانه ودوابه عليه دون مال المضاربة فان انفق المضارب عليهم بغير ان رب المال ضمن من ماله كذا في محيط السرخسي * واذا صار ضامنا فان ربح في المال ربحا بدئ برأس المال يأخذ رب المال رأس المال كله وما بقي من الربح يتقسم بينهم على ما اشترطوا فما اصاب المضارب من الربح فانه يحسب نصيبه من الربح بما عليه فان كان نصيبه من الربح اقل مما ضمن رده الزيادة وان كان نصيبه من الربح اكثر اخذ الزيادة الى تمام نصيبه من الربح وان كان رب المال امره بالنفقة على رقيقه ودوابه حسب ذلك من مال رب المال كذا في المحيط * وان كان اسرف فيما انفق على الرقيق فانما يضم الى رأس ماله من ذلك نفقة مثله كذا في محيط السرخسي والمبسوط * وسبيل النفقة ان يحسب من الربح ان كان وان لم يكن فهي من رأس المال لان النفقة جزء هالك والاصل في الهلاك ان ينصرف اولا الى الربح كذا في المحيط * فان انفق المضارب من مال نفسه واستدان على المضاربة رجع في مال المضاربة بذلك ويبدأ برأس المال ثم ينشئ بالنفقة ثم يثلث بالربح وان هلك مال المضاربة لم يرجع على رب المال

وكذبه الآخر فالقول قول الشريك مع بمينه كذا في المبسوط * وقال محمد رح في الجامع رجل دفع الى رجل مائة دينار قيمتها الف وخمسمائة وقال له اعمل بها وبالف من مالك على ان الربح بيننا نصفان فهذا جائز ولو لا هذا الشرط لكان الربح بينهما اخماسا على قدر المالين فاذا شرط المناصفة صار كان صاحب الدنانير شرط له سدس ربحه فيكون ذلك مضاربة بسدس الربح وهذا وان خرج مخرج الشركة ويكون المال مشروطا عن الجانبين الا انه لا يمكن تصحيحها شركة لا اشتراطهما العمل على المدفوع اليه المال وفي الشركة يكون العمل مشروطا عليهما وكان هذا شركة صورة ومضاربة معنى وفائدة قول صاحب الدنانير الف من مالك انتفاء الضمان من المضارب اذا خلط مال المضاربة بمال نفسه ولما صار هذا مضاربة في حق الدنانير شرط تسليمها واحضارها فان هلك احد المالين قبل الشراء هلك من مال صاحبه غير انه ان هلك الدنانير بطلت المضاربة وان هلك الدراهم فالمضاربة على حالها فان انتقصت قيمة الدنانير فصارت الف درهم ثم اشترى المضارب بها وبالف من ماله جارية ثم باعها بربح الف كان ربح كل واحد منهما خمسمائة غير ان الخمسمائة التي هي ربح الدنانير خمسة اسداسها لصاحب الدنانير وسدسها لصاحب الدراهم على ما شرطوا والخمسمائة التي هي ربح الدراهم لصاحب الدراهم خاصة ولو اشترى المضارب بكل مال سلعة على حدة ثم باع ما اشترى بالدراهم فلم يربح فيه وباع ما اشترى بالدنانير فربح فيه خمسمائة فلذلك من هذا الربح سدسه بحكم الشرط ولو كان ربح فيما اشترى بالدراهم خمسمائة ولم يربح فيما اشترى بالدنانير شيئا فالربح كله لصاحب الدراهم ولو كانت الدنانير نقصت قيمتها فصارت تساوي ثمان مائة فاشترى المضارب بهما عبدا فخمسة اتساع العبد للمضارب واربعة اتساعه على المضاربة فان باع المضارب العبد وربح فيه اخذ كل واحد منهما رأس ماله واخذ المضارب خمسة اتساع الربح حصة رأس ماله فيكون له خاصة واربعة اتساع الربح حصة المشتري بالدنانير فيكون مقسوما بينهما اسداسا للشرط اذ في شرطه في العقد ولو كان العبد لم يبعه المضارب حتى صارت قيمة الدنانير الفان باعه بثلاثة آلاف درهم اقسما الثمن على تسعة اسهم خمسة اتساعه وهي الف وستمائة وست وستون وثلاثان حصة المضارب فيكون له الف من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون له خاصة واربعة اتساع الثمن وذلك الف وثلاثمائة وثلاث وثلاثون وثلاث حصة المضاربة بالف درهم من ذلك يؤخذ رأس المال والباقي ربح فيقسم بينهما اسداسا هكذا في المحيط * الباب الثاني عشر في نفقة المضارب اذا عمل المضارب

وكذلك لو سافر بمالين لرجلين مضاربة فنفقته على قدميهما وان كان احدا المالين بضاعة فنفقته في مال المضاربة الا ان يقرع للعمل في البضاعة فينفق من مال نفسه دون البضاعة الا ان يكون صاحبه بالاذن له كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح في الزيادات رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية تساوي الف درهم واحتاجت التجارة الى النفقة فان النفقة تكون على رب المال ولا يجعل على المضارب نفقة حصته وهو ظاهر الرواية وروى الحسن من ابي حنيفة ربح ان النفقة على رب المال والمضارب على قدر ملكهما هكذا في المحيط * لو اتى مصر واشترى شيئا فمات رب المال وهو لا يعلم فاتى بالمنازع مصر اخر نفقة المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق وان ساء المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع كذا في الوجيز للكردي * ولو كان المضارب خرج بالمنازع من ذلك المصروف لم يمت رب المال لم يكن عليه ضمان وكان نفقته في سفره حتى ينتهي الى المضر ويبيع المتاع على المال كذا في المبسوط * لو كان المضارب في الطريق فنجاه رب المال برسول عن السفر ومات فله ان يتوجه الى اي مصر احب وكان نفقته في مال المضاربة فاما اذا كان مال المضارب ذوا و هو في مصر او في الطريق فخرج الى غير مصر رب المال يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في الاستحسان لا ضمان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة وكذلك لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج به الى مصر رب المال فاني لا اضمنه ما هلك من المتاع في سفره واجعل نفقته في المال استحسانا ولو كانت المضاربة في يده دراهم او دنانير فمات رب المال والمضارب في مصر اخر او كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ينهاه عن الشراء والبيع فاقبل المضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه فان سلم حتى قدم وقد انفق منه على نفسه في سفره فهو ضامن النفقة كذا في المبسوط * اذا اشترى بالف المضاربة وبالف من عنده عبد فانفق عليه فهو متطوع وان دفع الامر الى القاضي فامره بالنفقة عليه فما انفق فهو عليهما على قدر رؤس اموالهما كذا في الحاوي * كل مضاربة فاسدة لانفقة للمضارب فيها على مال المضاربة فان انفق على نفسه من المال حسب من اجر مثل عمله واخذ بما زاد عليه ان كان ما انفق منه اكثر من اجرا مثل كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في متق عبد المضاربة وفي كتابته وفي دعوة نسب ولد جارية المضاربة

بشيء كذا في الذخيرة * فإن اتفق من مال المضاربة شيئاً على نفسه قبل أن يشتري به فإنه يستوفي رب المال رأس ماله بكما له كذا في محيط السرخسي * إذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة واشترى طعاماً للمضاربة فضاغ المال قبل أن ينقذ فإنه يرجع بذلك على رب المال هكذا في المبسوط * ولو اشترى طعامه وكسوته ودهنه واستأجر ما يركب عليه فضاغ المال لا يرجع بذلك على رب المال كذا في محيط السرخسي * لو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ووطنه فيهما جميعاً فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه ينفق من مال المضاربة في طريقه فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه مادام بها فإذا خرج منها راجعاً إلى الكوفة اتفق من مال المضاربة في سفره ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة كذا في المبسوط * إذا دفع الرجل إلى غيره ألف درهم مضاربة وهما بالكوفة وليست الكوفة ووطن المضارب فنفقته المضارب مادام بالكوفة على نفسه فإن سافر بمال المضاربة ثم عاد إلى الكوفة في تجارته كان نفقته في مال المضاربة مادام بكوفة وكانت الكوفة وغيرها من البلدان سواء في حقه كذا في المحيط * فإن تزوج امرأة فيها واتخذها وطاناً الت نفقته عن مال المضاربة كذا في المبسوط * إذا خرج المضارب بالمال إلى مصر من الأمصار يشتري به متاعاً أو شيئاً من أصناف التجارة فأنتمى إلى ذلك المصر فلم يشتري شيئاً حتى رجع بالمال إلى مصره وقد انفق من المال فإن تلك النفقة تكون في مال المضاربة كذا في المحيط * وإذا دفع إلى رجل مالا مضاربة وأمره بأن يعمل فيه برأيه فدفع المضارب إلى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال إلى مصر يشتري ويبيع فنفقته على المضاربة لأنه بمنزلة المضارب الأول كذا في المبسوط * ولو نوى المضارب الإقامة في مصر من الأمصار فنفقته عن مال المضاربة وإنما تبطل نفقته عن مال المضاربة بإقامته في مصره أو في مصر يتخذ داراً إقامة كذا في الذخيرة * لو أبغعه المضارب مع رجل لم يكن المستبضع نفقة في مال المضاربة ولو أبغعه المضارب مع رب المال فعلم به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشوط ولا نفقة لرب المال على المضارب كذا في المبسوط * المضارب إذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه يوزع النفقة على المالين سواء خلت المالين أو لم يخلط قال له رب المال أعمل فيه برأيك أو لم يفعل له ذلك والسفر مادون السفر في ذلك سواء إذا كان لا يبيت في أهله كذا في فتاوى قاضي خان * كذلك

المضارب على العبد وان كان معسرا فان رب المال يستسعى العبد في الف ومائتين وخمسين ويكون الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * واشترى المضارب بالف المضاربة عبيدين كل واحد منهما يساوي الف فاعتقتهما المضارب فعقته باطل عندنا وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان العتق باطلا ايضا كذا في المبسوط * ولو اعتقتهما رب المال ينظر ان كان اعتقتهما معا عتقا وضمن للمضارب خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ولا سعاية على العبد وان اعتق احدهما بعد صاحبه عتق الاول كله وولاءه له ويعتق من الثاني نصفه كذا في محيط السرخسي * وان اشترى عبيدين بالف درهم قيمة احدهما الف درهم وقيمة الآخر الف درهم ثم ان المضارب اعتقتهما معا او متفرقا وهو مؤسر فعلى قول ابي حنيفة رح لا يصح اعتاق العبد الذي قيمته الف درهم ويصح اعتاقه في ربع العبد الذي قيمته الف درهم فانقضت المضاربة فيه وبقي العبد الذي قيمته الف درهم على المضاربة فاذا اراد رب المال ان يستوفي رأس ماله يبيعه المضارب فيستوفي ثمنه رب المال فيصير العبد الذي قيمته الفان فارغا عن الشغل وكان ربها كله بينهما نصفان فقد اعتق المضارب عبد رب المال نصه وهو مؤسر فيثبت لرب المال خيارات ثلاثة عند ابي حنيفة رح ان شاء ضمن المضارب الف درهم ثم يرجع المضارب على العبد ان شاء بالف وخمسمائة ويكون الولاء كله للمضارب وان اختار سعاية العبد يستسعى في نصف قيمته ويستسعى المضارب العبد في خمسمائة هي الربع الذي ملكه بعد ما استوفى رب المال رأس ماله ولا يستسعه في الربع الذي كان ملكا له يوم العتق ويكون الولاء بينهما نصين وان اختار الاعتاق فان للمضارب ان يستسعى العبد في الربع الذي ملكه بعد استيفاء رأس المال وان شاء اعتق وايا ما فعل كان الولاء بينهما نصفان وان كان المضارب معسرا فكذلك في جميع ما ذكرنا الا انه يثبت لرب المال الخياران الاولان هكذا في المحيط * ولو لم يعتقهما المضارب وعتقهما رب المال في كلمة واحدة فالعبد الذي قيمته الف حر من مال رب المال ولا سعاية عليه والعبد الذي قيمته الفان قلته اربعة حر من مال رب المال واما الربع الباقي فان كان رب المال مؤسرا فالمضارب في قول ابي حنيفة رح بالخيار ان شاء اعتق ذلك الربع وان شاء استسعى العبد فيه وان شاء ضمن رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان معسرا فان شاء اعتق وان شاء استسعى وهذا ظاهر وضمن المضارب ايضا رب المال تمام حصته من الربح وذلك خمسمائة مؤسرا كان او معسرا ثم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه الخمسمائة الاخرى كذا في المبسوط *

لو اعتق المضارب عبد المضاربة فلا يخلو ما كان لا ربح في مال المضاربة أو فيه ربح ولا فضل في قيمة العبد على رأس المال أو فيه فضل فإن لم يكن ربح في المضاربة لا يصح عتقه فلو اعتهقه رب المال يصح وبكون مستوفيا رأس ماله فاما إذا كان في المضاربة ربح ولا فضل في قيمة العبد بان اشترى عبد الخمسمائة وهو يساوي الف ورأس المال الف فاعتقه المضارب لا يصح ايضا لان مال المضاربة متى كان جنسين مختلفين وقيمة كل واحد مثل رأس المال فإنه يعتبر كل واحد من المالين مشغولا برأس المال كأنه ليس معه غيره ولا يعتبر برأس المال شائعا فيهما هكذا في محيط السرخسي *

ولو كان رب المال هو الذي اعتق العبد جاز اعناقه وصاربه مستوفيا برأس ماله بتمامه بقي خمسمائة ربحا فيكون بين المضارب وبينه نصفين كذا في المحيط * وأن كان في قيمة العبد فضل بان اشترى المضارب بخمسمائة عبدا يساوي الفين فاعتقه جاز اعناقه في الربع كذا في محيط السرخسي *

فيستوفي رب المال الخمسمائة القائمة في يد المضارب برأس ماله صار الاول المملوك للمضارب من العبد قدر سبعمائة وخمسين درهما فقد حدث للمضارب زيادة ملك في العبد لم يكن يوم اعتق ولا يعتق ما حدث له من الزيادة في العبد فيقول ان المضارب مني كان مؤسرا فلرب المال خيارات ثلثة ان شاء ضمن المضارب الف ومائتين وخمسين درهما ثم كان للمضارب ان يرجع على العبد بالف وخمسمائة ان شاء ويكون الولاء كله للمضارب وان شاء رب المال استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وللمضارب ان يستسعى العبد في مائتين وخمسين ان شاء وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم خمسة اسهم لرب المال وثلثة اسهم للمضارب وان شاء رب المال اعتق نصيبه وعند ذلك يعتق من العبد خمسة اسهم ويبقى للمضارب خيار في سهم واحد وهو ما حدث له من الزيادة بعد العتق فان شاء اعتق وان شاء استسعى وأي ذلك فعل كان الولاء بينهما على ثمانية اسهم وان كان المضارب معسرا فلرب المال خياران ان شاء استسعى العبد في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتق هذا القدر من العبد ويكون للمضارب الخيار فيما حدث له من الزيادة ويكون الولاء بينهما على ثمانية اسهم من الوجه الذي ذكرناه وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قول ابي يوسف ومحمد رحم الله عنق المضارب العبد والربح ملكه عتق كله على رب المال والمضارب ثم يستوفي رب المال الخمسمائة الثانية في يد المضارب برأس ماله ثم يضم المضارب ان كان مؤسرا والثا ومائتين وخمسين ولا يرجع به

من الكتابة فانه يسلم له ربع ذلك وثلاثة ارباع المكاتبة تكون على المضاربة فندهم جميعا واذا اعتق
 حصه المضارب انتقضت المضاربة فيستوفي رب المال رأس ماله من ثلاثة ارباع المكاتبة فبقي خمسمائة
 والعبد كله ربحا فيكون الخمسمائة بينهما نصفين والعبد بينهما نصفين فقد حدث للمضارب زيادة
 شركة بقدر الربح لم يكن له يوم الاعتاق فلا يعتق هذا القدر على قول ابي حنيفة رحمه على ما عرف
 ويكون لرب المال في نصيبه عند ابي حنيفة رحمه خبارات ثلاثة ان كان المضارب مؤسرا هكذا في
 المحيط * وان مات ولم يؤد المكاتب شيئا وترك اقل من ثمانية آلاف مات عبد او بطلت الكتابة
 لانه مات عاجزا لان ما هو ملكه وهو ربع الكسب لا يفي ببدل الكتابة فيستوفي رب المال ما ترك
 رأس ماله الف درهم والباقي بينهما نصفان وان ترك ثمانية آلاف فقد مات من وفاء ويعتق
 فياخذ المضارب من ذلك الفين ويغرم لرب المال الف وخمسمائة قيمة ثلاثة ارباع العبد لانه بقي
 ذلك على ملك المولى وقد افسده المضارب فيضمن ويكون الستة الآلاف القيمة من الكسب بين
 المضارب ورب المال نصفين وان ترك المكاتب تسعة آلاف اخذ المضارب الف في درهم بدل الكتابة
 فيموت حرا وياخذ ايضا الف الزائدة بحق الارث لان الولاء له لانه عتق كله عليه لانه ملكه
 بالضمان فان كانت قيمته يوم كاتب الفانم ازدادت لم تنفذ الكتابة وان كانت قيمته يوم الكتابة الفين
 ثم انتقصت ثم ادعى او مات فاجاب فيه كما في المسئلة الاولى لان الربع كان ملكه فنفذت الكتابة
 فيه لان المكاتب يضمن قيمته يوم الاداء فيفارق الاولى في وقت الضمان كذا في محيط السرخسي *
 اذا اعتق المضارب عبد من المضاربة قيمته مثل رأس المال او اقل على الف درهم ورأس المال الف درهم
 فان عتقه باطل كما لو اعتقه بغير مال وان كانت قيمة العبد اكثر من رأس المال بان كانت الف درهم ورأس
 المال الف درهم فاعتقه المضارب على الف درهم عتق من العبد نصيب المضارب خاصة عند
 ابي حنيفة رحمه وعندهما يعتق جميع العبد وسلم للمضارب من بدل العتق حصته وهو الربع وما بقي يسلم
 للعبد فلا يكون على المضاربة عندهم قالوا هذا اذا كان قال المضارب للعبد اعتك على الف درهم
 وقبل العبد ذلك حتى صار حرا بنفس القبول او مكاتبا حتى يكون ما اكتسبه بعد ذلك كسب مكاتب
 او كسب حر مديون فاما اذا قال المضارب للعبد ان ادبت الي الفين فانت حر فادى العبد الف
 درهم وعتق حصه المضارب من العبد فان جميع ما اخذ من العبد يكون على المضاربة لانه كسب عبد
 المضاربة فياخذ رب المال من ذلك رأس ماله والباقي ربح فيكون بينهما على ما اشترط هكذا

وَأَنْ أَعْتَقَهُمَا رَبُّ الْمَالِ مُتَّفَرِقًا فَإِنْ أَعْتَقَ أَوْ لَا أَعْتَقَ فَإِنْ عَلِيَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقِيَمَةَ تَمْلِكُ الْوَقْتَ وَالْأَعْتَاقَ النِّصْفَ ثُمَّ لِلْمُضَارِبِ خِيَارَاتُ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعَةٍ وَلَا يَعْتَقُ رُبْعَهُ وَيَعْتَقُ مِنَ الَّذِي قِيَمَتُهُ أَلْفٌ وَقَدْ أَعْتَقَ النِّصْفَ ثُمَّ لِلْمُضَارِبِ خِيَارَاتُ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعَةٍ فَإِنْ كَانَ رَبُّ الْمَالِ مُؤَسِّرًا إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ رُبْعَ قِيَمَةِ الْأَوَّلِ وَنِصْفَ قِيَمَةِ الثَّانِي وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ رُبْعَ الْأَوَّلِ وَنِصْفَ الثَّانِي وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ الْأَوَّلُ فِي رُبْعِهِ وَالثَّانِي فِي نِصْفِهِ فَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِينَ رَبِّ الْمَالِ يَرْجِعُ عَلَى الْعَبْدِ الْأَوَّلِ بِرُبْعِ قِيَمَتِهِ وَعَلَى الثَّانِي بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ وَمَتَى رَجَعَ بِذَلِكَ عَلَيْهِمَا كَانَ وَلَاؤُهُمَا كَالْحَبْلِ وَإِنْ اخْتَارَ إِضَارَةَ السَّعَابَةِ أَوْ الْأَعْتَاقَ يَكُونُ لِلَّهِ الْعَبْدُ الْأَوَّلُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ ثَلَاثَةٌ لِأَرْبَعَةِ الْمَالِ وَرُبْعُهُ لِلْمُضَارِبِ وَوَلَاءُ الْعَبْدِ الثَّانِي بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَإِنْ أَعْتَقَ الْعَبْدُ الْأَدْنَى أَوْ لَا تَقُولُ عَلِيُّ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا أَعْتَقَ الْعَبْدُ الْأَدْنَى أَوْ لَا أَعْتَقَ كَلَهُ مِنْ غَيْرِ سَعَابَةٍ وَحِينَ أَعْتَقَ الْأَعْلَى عَتَقَ مِنْهُ نِصْفَهُ فَيَكُونُ الْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَعْتَقَهُ أَحَدُهُمَا فَكَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَلَوْ اشْتَرَى بِالْأَلْفِ عَبْدَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَسَاوِي الثَّمَنِ فَاعْتَقَهُمَا الْمُضَارِبُ مَعًا وَاحِدَهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ ثُمَّ قَتَلَ رَبُّ الْمَالِ عَيْنَ أَحَدِهِمَا أَوْ قَطَعَ يَدَهُ فَقَدْ صَارَ مُسْتَوْفِيًا نِصْفَ رَأْسِ مَالِهِ ثُمَّ ظَهَرَ الْفَضْلُ فِي الْعَبْدِ الْآخِرِ إِلَّا أَنْ أَعْتَقَ الَّذِي كَانَ مِنَ الْمُضَارِبِ قَبْلَ ذَلِكَ فِيهِ بَاطِلٌ وَإِنْ أَعْتَقَهُمَا الْمُضَارِبُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِعْتَهُ فِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا فَضْلَ فِيهِ عَمَّا بَقِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَأَمَّا الْعَبْدُ الْآخِرُ فَيَعْتَقُ مِنْهُ رُبْعُهُ نِصْفَ الْفَضْلِ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ فِيهِ ثُمَّ يَبَاعُ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ فَيُدْفَعُ إِلَى رَبِّ الْمَالِ تَبَا مَرَأْسَ مَالِهِ وَيُضْمَنُ الْمُضَارِبُ أَنْ كَانَ مُؤَسِّرًا لِأَنَّ نِصْفَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ الَّذِي جَازَعَتْهُ فِيهِ لِأَنَّهُ ظَهَرَ أَنْ جَدَّيْهِ رُبْعُ وَإِنْ نِصْفُهُ لِرَبِّ الْمَالِ فَيُضْمَنُ لَهُ الْمُضَارِبُ ذَلِكَ ضَمَانُ الْعَتَقِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْعَبْدِ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا بَاعَهُ اثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا فِي دَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * إِذَا كَانَتْ الْمُضَارِبُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً مِنَ الْمُضَارِبَةِ فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ مِثْلَ رَأْسِ الْمَالِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كِتَابَتُهُ وَإِذَا دَامَ الْعَبْدُ لِمَا كَانَتْ لَا يَعْتَقُ وَيَكُونُ مَا أَدَّى مِنَ الْكِتَابَةِ عَلَى الْمُضَارِبَةِ وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَمَةِ فَضْلٌ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ بَانَ كَانَتْ الْقِيَمَةُ الْفِي دَرَاهِمٍ وَكَاتِبُهُ عَلَى الْفَيْنِ وَرَأْسُ الْمَالِ أَلْفٌ دَرَاهِمَ فَإِنَّهُ تَصَحُّ كِتَابَتُهُ فِي حَصَّتِهِ وَهُوَ الرُّبْعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا تَصَحُّ الْكِتَابَةُ فِيمَا كَانَ مِنْهُ نَصِيبُ رَبِّ الْمَالِ إِلَّا أَنْ لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَنْصُصَ الْكِتَابَةَ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ حَتَّى آدَى الْعَبْدَ جَمِيعَ بَدَلِ الْكِتَابَةِ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ حَصَّةَ الْمُضَارِبِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُمَا يَعْتَقُ الْكُلَّ وَمَا تَبَضُّضُ الْمُضَارِبِ مِنَ الْكِتَابَةِ

وذلك الف ومائة فيعتق من الولد بقدر الف ومائة حصة المضارب فيعتق على المضارب من غير سعاية بقي من الولد تسعمائة ربها فيكون بين رب المال والمضارب نصتان فللمضارب من ذلك اربعمائة وخمسون فيعتق من الولد بقدر اربعمائة وخمسين من غير سعاية وذلك عشر الولد وربع عشرة لان قيمته الفان وعشر الالفين مائتان ويسعى الولد في اربعمائة وخمسين درهما لرب المال فاذا ادى الولد ذلك الى رب المال عتق كله وكان لرب المال من ولاء الولد عشرة وربع عشرة والمضارب سبعة اعشار وثلاثة ارباع عشرة عند ابي حنيفة رح وعلى قولهما الولاء كله للمضارب هكذا في المحيط * ولو كان المضارب معسرا لا يقدر على الاداء فاراد رب المال ان يستسعى التجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن لذلك وان اراد ان يستسعى الولد كان له ذلك في الف وخمسمائة الف درهم رأس ماله وخمسمائة حصة من الربح في الولد ثم لرب المال ثلثة ارباع ولاء الولد كذا في المبسوط * وبقي على المضارب نصف قيمة التجارية ونصف العقر يؤدى ذلك متى ايسر فان ادى الولد السعاية ثم اراد ان يرجع على المضارب لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو كانت التجارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها المضارب فغرمه رب المال العقر وهو مائة درهم واخذها صارت التجارية ام الولد للمضارب ويعتق الولد ويثبت نسبه ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة ما بقي من رأس المال وخمسون حصة رب المال من المائة التي هي ربح في التجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال وولاؤه بينهما نصتان وان كان المضارب معسرا وفادى العقر لرب المال ان يستسعى الولد بتسعمائة درهم بقية رأس ماله ثم المائة الباقية منه ربح فيستسعى الولد لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولاء تسعة اعشار ونصف عشرة ويكون له نصف قيمة الام دينه على المضارب في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * ومن دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها تجارية تساوي الفا فولدت ولدا يساوي الفا فدعاها رب المال فانه ابنه وتصير التجارية ام ولد له ولا يغرم للمضارب شيئا من قيمة التجارية ولا من الولد ولا من العقر وكذلك لو كان الولد يساوي الفين ولو كانت الام تساوي الفين فدعاها رب المال صحت دعوته وصارت التجارية ام ولد له ويثبت نسب الولد منه وغرم رب المال ربع قيمة التجارية للمضارب مؤسرا كان او معسرا لم يضمن من قيمة الولد شيئا وغرم من عقر التجارية للمضارب ولو كان المضارب هو الذي وطئ التجارية وقيمتها الفان فجاءت بولد

في المحبط * أن كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به ما قيمتها الف فوطئها المضارب فولدت ولدا يساوي النفاذ عى المضارب أنه ابنه ثم بلغت قيمة الغلام الف وخمسمائة والمضارب مؤسرفان شاء رب المال استسعى الغلام في الف ومائتين وخمسين وان شاء اعتقه واذا قبض رب المال الف درهم من الغلام ضمن المضارب نصف قيمة الامة مؤسرا كان او معسرا هكذا في الكافي * اذا دفع رجل الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الف فولدت ولدا يساوي النفاذ عاه المضارب قد عوته باطله وهو ضامن لعقر الجارية وله ان يبيع الجارية وولد هافتد ابهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشترى اها لاقبل من ستة اشهر فله ان يبيعها ولكن لا يلزمه العقر وان كانت جاءت به لاكثر من ستة اشهر فعليه العقر وله ان يبيعها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو مائة درهم صحت دعوته ونبت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له ثم يغرم لرب المال من قيمة الجارية تسعمائة تمام رأس ماله وخمسين درهما مابقي مؤسرا كان او معسرا واما الولد فهو ربح كله ويعتق نصيب المضارب منه وهو النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان مؤسرفان لم يبع واحدا منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصارت تساوي الثمن فهي ام ولد للمضارب وعليه قيمة ثلثة ارباعها مؤسرا كان او معسرا واما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام او يأخذ رب المال شيئا من العقر وله ان يبيعه فان لم يبعه حتى صار يساوي الثمن فانه يصير ابن المضارب ويعتق منه ربعه كذا في المبسوط * ولا ضمان على المضارب في الولد اذا على الولد السعاية وان كان المضارب مؤسرا واذا عتق من الولد ربعه عند ابي حنيفة ربح وعندهما كله فرب المال يأخذ الف درهم من المضارب رأس ماله اذا كان المضارب مؤسرا لا من سعاية الولد واذا استوفى ذلك من المضارب رأس ماله فما بقي من الجارية وعقرها على المضارب يكون ربحا وبقي الولد كله ربحا فما بقي من قيمة الام والعتر يكون ربحا يختص به رب المال فان كان العقر مائة درهم يجعل ذلك كله لرب المال فيؤدى المضارب ذلك الى رب المال فالحاصل ان المضارب في هذه الصورة يضمن لرب المال تمام قيمة الجارية الف درهم وعقرها مائة درهم فيصير رب المال مستوفيا من ذلك الف درهم رأس ماله ويصير مستوفيا الف وخمسمائة ربحا ثم يجعل للمضارب من الولد مثل ما استوفى من الربح

ولو لم تهلك الالف ولم ينقدها في ثمن الجارية ولكنه اشترى بها جارية اخرى على المضاربة وقال ايها فانقد الثمن الاول فانما اشترى الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية اخرى جاز وكان على المضاربة كذا في المبسوط * ولو اشترى بالالف جارية تساوي الفين فصامت قبل النقد غرم رب المال الالف كلها كذا في الحاوي * ولو اشترى المضارب جارية تساوي الفين بامه تساوي الناقبض التي اشترها ولم يدفع امه حتى ماتت فانه يغرم من قيمة المتي اشترها خمسمائة والباقي على رب المال ولو كانت قيمة التي اشترها الف والامه التي كانت عند قيمتها الفان وقد قال له رب المال اشتر بالقليل والكثير حتى جاز هذا الشراء من المضارب فقبض التي اشترها ثم هلكه ارجع على رب المال كذا في المحيط * واذا كان مع المضارب الف بالنصف فاشترى المضارب به بزاو باعه بالفين ثم اشترى بالفين عبد او لم ينقد الالفين حتى ضاع اللتان في يده يغرم رب المال الف وخمسمائة والمضارب خمسمائة ويكون ربع العبد للمضارب وثلثا رباعه للمضاربة وصار رأس المال الفين وخمسمائة ولا يبيع العبد مراححة الا على الفين فان باع العبد باربعة آلاف صار ربع الثمن للمضارب وثلثة ارباعه للمضاربة برفع رأس المال وذلك الفان وخمسمائة ويبقى خمسمائة ربحابين المضارب ورب المال كذا في الكافي * ولو عمل بالمضاربة حتى صار الفين درهم ثم اشترى بهما جارية قيمتها اقل من الفين وقبضها فهلك ذلك كله عند معافى المضارب الفادره ثمن الجارية ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها كذا في المبسوط * اشترى بالالف المضاربة جارية قيمتها الفان ولم ينقد الثمن حتى باعها بالفين وقبض الثمن ولم يسلم الجارية حتى هلك كله فهذا لا يخلو من اربعة اوجه اما ان هلكت الاموال كلها معا وهلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني وهي اللتان معا ومتعاقبا وهلكت الجارية ولا ثم المالان معا ومتعاقبا او هلك المال الثاني ولا ثم هلكت الجارية والمال الاول معا ومتعاقبا اما اذا هلكت الاموال كلها معا ضمن المضارب ثلثة آلاف الفالبائع الجارية والفين لمشتريها ويرجع على رب المال بالفين وخمسمائة واما اذا هلكت الالف الاولى ولا ثم هلكت الجارية والمال الثاني معا ومتعاقبا فالثلثة آلاف كلها على رب المال واما اذا هلكت الجارية والمالان معا ومتعاقبا فعلى رب المال الفان وخمسمائة وعلى المضارب خمسمائة وكذلك لو هلك المال الآخرا ولا ثم الجارية والمال الاول الاصل ان المضارب بقدر ما كان عاملا لرب المال يكون قرار الضمان على رب المال لانه

فإذا ما المضارب بعدما ولدته وقيمتها ألف فان الجارية تصير أم ولد له ويضمن قيمته ثلاثة أرباعها لرب المال وثلاثة
اثمان العقر مؤسرا كان أو معسرا وأم يضمن الوالد فيه شيئا ويكون الوالد عبدا للمضاربة يبيعه
المضارب ولا يثبت نسبه منه فإذا قبض رب المال ما وجب على المضارب من قيمة الجارية وثلاثة
اثمان عقر الجارية يثبت نسب الوالد وعق نصفه وسعي في نصف قيمته رب المال مؤسرا كان أو معسرا
وولاء الولد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة ربح وفي قولهما الولاء كله للمضارب كذا في المحيط *

الباب الرابع عشر في هلاك مال المضاربة قبل الشراء أو بعده ما هلك من مال المضاربة فهو
من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * إذا هلك مال المضاربة قبل التصرف فيه بطلت
المضاربة والقول في الهلاك قول المضارب مع يمينه لو استهلك المضارب رأس المال أو أنفق
أو أعطاه رجلا فاستهلكه لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا وإن أخذه من الذي استهلكه
كان له أن يشتري بها على المضاربة رواه الحسن عن أبي حنيفة ربح كذا في محيط السرخسي *

روي عن محمد ربح أن المضارب إذا أقرضها رجلا فإن رجعت إليه الدراهم بعينها رجعت على
المضاربة وإن أخذ مثلها لم يرجع كذا في الذخيرة * وإن كان مع المضارب ألف فاشترى به عبدا
فلم ينقد حتى هلكت الألف بدفع إليه رب المال ألفا أخرى وإذا دفع إليه ألفا أخرى ثم هلكت
قبل الدفع إلى البائع له أن يرجع على رب المال ثم ورأس المال جميع ما دفع كذا في الكافي *

لو أن المضارب أراد أن يبيعه مرابحة بعد ذلك فأنما يبيعه مرابحة على الألف وإن بين الأمر على
وجهه وراد أن يبيعه مرابحة على الكال فله ذلك كذا في المحيط * ولو كان اشترى بألف جارية فلم يقبضها
حتى ادعى المضارب أنه قد نقد البائع الثمن وجدد البائع ذلك وحلف فإن المضارب يرجع على
رب المال بألف أخرى فيدفعها إلى البائع ويأخذ الجارية فنكون على المضاربة وإذا انقسمت المضاربة أخذ
رب المال رأس ماله ألفي درهم كذا في المبسوط في باب المرافحة في المضاربة * ومن دفع إلى غيره ألف
درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية فصامت الألف قبل أن ينقدها فقال رب المال ضاع المال
قبل أن تشتري الجارية وإنما اشترى بنفسك وقال المضارب لا بل ضاع المال بعدما اشتريتها فأنما يريد أن
أخذك بالثمن ولا يعلم متى ضاع المال فالقول لرب المال وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة
المضارب ولو كان ولي المال قال للمضارب قد اشتريتها قبل ضياع المال فوقع الشراء على المضاربة
وقال المضارب اشتريتها بعد ما ضاع المال فوقع الشراء لي فالقول قول المضارب كذا في المحيط *

وأما

الجاريين الآخرين ويرجع بجميع ذاك على رب المال بخلاف مالوكان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي الفين وقبضها فهلكت الجاريتان ورأس المال معافان على المضارب ثلاثة آلاف درهم الف ثمن الجارية الاولى والثان قيمة الجارية الثانية ويرجع على رب المال بالفين وخمسائة وكذلك لو هلكت احدى الجاريتين اولاً ثم هلك ما بقي معاً ولو هلكت الالف الاولى اولاً ثم هلك ما بقي معاً يرجع بالثلاثة آلاف كلها على رب المال كذا في المبسوط * ولودفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوي الف وقبضها ثم باعها بالف درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالالفين وبالف الاولى وهي في يده جارية تساوي اربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول الى صاحب الجارية الاولى ودفع الالفين الى الذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه الف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة فان لم ينقد الالف الاولى حتى هلكت وباع الجارية الاخيرة بسنة آلاف درهم كان له من ثمنها الف درهم حصته ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون اربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها الف درهم الى الذي اشترى الاولى منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله الف درهم من الباقي وما بقي وهو الفاد درهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم ينقد الالفين الثنتين اشترى بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعنا والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك ايضاً من ثلثي الجارية الاخيرة ولا يبقى فيه ربح كذا في المبسوط *

وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح المضارب اذا اشترى بالف المضاربة متاعاً وقبضه ولم ينقد الالف حتى هلكت فابراه البائع منه لم يكن للمضارب ان يرجع على رب المال بشيء والمتاع على المضاربة كذا في المحيط * لو عمل بالمضاربة حتى صارت اربعة آلاف الفان منه دين والفان عمن في يده فاشترى بهاتين الالفين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الالفان فانه يرجع بثلاثة ارباعها على رب المال واذا اخذ الجارية كان له ربعها من غير المضاربة فان هلكت الجارية في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فـ رأس ماله الفان وخمسائة ولا يرجع المضارب في هاتين الالفين بشيء كذا في المبسوط * وما هلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال كذا في الكافي * الباب الخامس عشر في جحود المضارب مال المضاربة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب لرب المال لم تدفع الي شيئا ثم قال قد دفعت الي الف المضاربة فهو ضامن للمال قال ابو حنيفة رح وان اشترى بهامع الجحود فهو مشتري لنفسه وان اشترى بعد الاقرار بالقياس ان يكون مشترياً لنفسه وفي الاستحسان يكون على المضاربة

لحقه الضمان بسبب عمله له فيرجع بالضمان على المعمول له ولأنه هو الذي أوقعه فيه فعليه تخايبه
واخراجه عنه وبقدر ما كان عاملا لنفسه يكون قرار الغرم على المضارب لأن غنمه له فيكون غرمه
عليه كذا في محيط السرخسي * ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف واشترى بها جارية
تساوي ألفا قبض الجارية ولم يتقدأدراهم حتى باعها بالفين فقبضهما ولم يدفع الجارية حتى اشترى
بالالفين جارية تساوي الفين فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلك الدراهم كلها والجاريان جميعا
فعلى المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف إلى بائع الجارية الأولى ثمها ألف درهم ويرد
على المشتري الجارية الأولى ما قبض منه من ثمنها وذلك الفادرهم لانفساخ البيع فيها بالهلاك
قبل التسليم وإلى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة
باربعة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الأولى والف وخمسمائة مما قبض من ثمن الجارية الأولى
بعد بيعها والف وخمسمائة من ثمن الجارية الثانية ولو هلكت الأولى ثم هلك ما بقي معارجع
بجميع الخمسة الآلاف على رب المال ولو هلكت الجارية الأخيرة أو لآثم هلك ما بقي معارجع
على رب المال باربعة آلاف درهم وكذا لو هلكت الجارية الأولى أو لآثم هلكت الألفان أو لآثم هلك
ما بقي فهذا وما لو هلك الكل معافي المعنى سواء هلك في المبسوط * ولو اشترى بالف المضاربة
جارية تساوي ألفا وقبضها ولم يتقدأ ثمن ثم اشترى بالجارية عبدا تساوي الفين وقبضه ولم يدفع
الجارية ثم اشترى بالعبد جرابا هرويا تساوي ثلثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع العبد فهلك
عنده هذه الأشياء الأربعة كلها فهو على خمسة أوجه أن هلكت الأموال كلها معا فعلى
المضارب ستة آلاف درهم ألف منها ثمن الجارية والثان قيمة العبد وثلثة آلاف قيمة الجراب
يرجع على رب المال منها باربعة آلاف وخمسمائة ويؤدي من ماله ألفا وخمسمائة وأن
هلكت الألف أو لآثم الباقي معارجع المضارب على رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة وأدى
من ماله خمسمائة وأن هلك العبد أو لآثم البواقي معارجع على رب المال باربع آلاف
وخمسمائة وكذلك لو هلك الجراب أو لآثم البواقي معا وأن هلكت الجارية أو لآثم ما بقي
معارجع على رب المال باربع آلاف وسبعمائة وخمسين ولو اشترى بألف جارية تساوي
ألفا قبضها ثم اشترى بالجارية جارين تساوي كل واحد منهما ألفا قبضهما ثم هلك
الجواري ورأس المال الأول معا فعلى المضارب ثمن الجارية الأولى ألف درهم والثان قيمة

المضارب ان يسترد منه الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي في يده من رأس المال كذا في التبيين * ومن دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فربح المضارب الف درهم ثم اقتسما فدفع المضارب الى رب المال رأس ماله الف درهم فاخذ المضارب حصته من الربح الف درهم وبقيت حصة رب المال فلم يأخذها حتى ضاعت في يد المضارب فالالف التي ضاعت في يده ضاعت منهما جميعا وما بقي في يد المضارب يبقى بينهما فيرجع عليه رب المال بنصفها وذلك خمسمائة هذا اذا ضاعت الالف التي هي حصة رب المال قبل القبض اما اذا ضاعت الالف التي هي حصة المضارب بعد ما قبضها المضارب لنفسه فان القسمة لا تنتقض ويكون ما هلك حصة المضارب وما بقي حصة رب المال يأخذه رب المال كذا في المحيط * فان كان المضارب قاسم رب المال واخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال يهلك من ماله ما يصير كان لم يكن لان المضارب بقي امينا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الربح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فيهلك مضمونا عليه وقد تبين انه جميع الربح فيغرم نصفه لرب المال كذا في المبسوط * دفع مضاربة بالنصف فاشترى به وباع ربح اولوا واشترى عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال له في الربح شيئا او حط ثم ربح بعد ذلك جاز ويقسمان عليه حصل الربح قبله او بعده ولو اقتسمنا ثم زاد احدهما او حط فذلك وعن محمد رح انه يجوز الحط من رب المال للمضارب دون الزيادة كذا في محيط السرخسي * اذا اخذ رب المال من المضارب مثالا العشرين او الخمسين والمضارب يعمل ببينة المال فان كان المضارب كلما دفع الى رب المال شيئا قال هذا ربح يكون ذاك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت مني كان من رأس المال ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئا ولم يقل هذا ربح روي عن ابي يوسف رح ان رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب يكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصانا من رأس المال كذا في فتاوى قاضيخان * دفع الى رجل النامضاربة فربح فيها الفاقطال له رب المال ادفع الي رأس المال وما بقي فهو لك لا يجوز ذلك اذا كان المال قائما بعينه لانها هبة مجهولة وان كان مستهلكا فهو براية له مما كان عليه وهي جائزة كذا في محيط السرخسي *

الباب السابع عشر في الاختلاف الواقع بين المضارب ورب المال وبين المضاربين هذا الباب يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول فيما اذا اختلفا في مشترى المضارب هل هو للمضاربة

ببرأ من الضمان كذا في المحيط * وعن محمد ربح في المضاربة إذا قال هذه الألف رأس المال وهذه الخمسمائة ربح وسكت ثم قال عليّ دين لفلان قبل قوله قال الحسن ان كان وصل قبل قوله وان فصل لم يقبل وهذا قياس قول أبي حنيفة ربح كذا في الحاوي * لو دفع إليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب انه قدر ربح فيها ألفاً وجاء بالفين ثم انه جحد فقال لم اربح فيها الا خمسمائة فهلك الألفان في يده وقامت البيعة على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسمائة التي جحدها من الربح فبأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها ولو كان انكر ان يكون ربح في المال شيئاً والمسئلة بحالها ضمن الألف الربح كلها فبأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال كذا في المبسوط في باب قسمة المضاربة بين رب المال والمضارب * لو قال المضارب لرب المال دفعت إليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم ادفع ولكنه هلك فهو ضامن كذا في الحاوي * الباب السادس عشر في قسمة الربح الاصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح اذا عمل المضارب بمال المضاربة فربح الا فاقسما الربح ومال المضاربة في يد المضارب على حاله فاخذ رب المال من الربح خمسمائة والمضارب خمسمائة ثم ضاع ما عدا رأس المال في يد المضارب قبل العدل او بعده فان قسمتهما باطلت والخمسمائة التي اخذها رب المال يحسب من رأس المال ويؤدي المضارب الخمسمائة التي اخذها لنفسه من الربح الى رب المال ان كانت قائمة بعينها وان هلك في يده رد مثلها على رب المال حتى يتم لرب المال رأس ماله والألف التي هلك في يد المضارب هي الربح كذا في المحيط * ولو كان الربح الفين فاخذ كل واحد القاسم الربح ثم ضاع رأس المال فالألف التي قبض رب المال رأس ماله يضمن له المضارب نصف الألف التي اخذها وان استوفى رأس ماله ثم اقسما الربح ثم دفع رب المال الألف التي قبضها برأس ماله الى المضارب وقال اعمل بالمضاربة التي كانت فان ربح او وضع لا تنتقض القسمة الاولى لان هذه مضاربة مستأنفة والمضاربة الاولى انتهت نهايتها متى اقسما وانما يريد بقوله على المضاربة التي كانت أي على الشرط الذي كان في الاولى هكذا في محيط السرخسي * لو اقسما الربح فسخا المضاربة ثم عقداها ثانية فهلك المال بعد ذلك لم يتراد الربح الاول وهذه هي السحيلة فيما اذا خالف المضارب

ونصفهما للمضارب كذا في المبسوط * الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص في المضاربة
لَوَادَعَى المضارب العموم في كل تجارة وادعى رب المال الخصوص فالقول للمضارب
كذا في الكافي * المضارب ورب المال اذا اختلفا قال المضارب دعيت الي ما لا مضاربة
بالنصف ولم تسم شيئا وقال رب المال انما اذنت لك في البزاق في الطعام ان كان قبل التصرف فالقول
لرب المال ويجعل انكار رب المال العموم نهيا له عن التصرف ولا يكون للمضارب التصرف في العموم
واما اذا كان هذا الاختلاف بعد التصرف فالقول قول المضارب مع يمينه استحسانا وعلى رب المال البينة
وبه اخذ علماءنا الثلاثة كذا في المحيط * وان كان رب المال يدعى العموم فالقول قوله قبا سارا استحسانا
كذا في الذخيرة * ولو اقاما البينة فيما اذا ادعى احدهما العموم والاخر الخصوص ان وقتت البينتان وقتا
احدهما قبل الاخرى فانه يقضى ببينة الذي ثبتت آخر الامرين وان لم توقت البينتان وقتا
وقتت الوقتين على السواء او وقتت احدهما ولم توقت الاخرى ولم يعلم الاول من الآخر فانه
يقضى ببينه الذي يدعى الخصم هكذا ذكر في الاصل وفي القدوري اذا اقاما البينة والمضارب
يدعى العموم فان نص شهادة انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فالبينة بينته وان لم يشهد وابهذا الحرف
فالبينة بينة رب المال كذا في المحيط * وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر كذا في الحاوي * واذا اتفقا
على الخصوص واختلفا في النوع الذي وقع منه الخصوص بعد ما تصرف المضارب في المال واقاما
جميعا البينة فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما اذا اختلفا في العموم والخصوص اذا اقاما
جميعا البينة ان وقتت البينتان وقتا احدهما قبل الاخرى فانه يعمل بها ويكون اخرهما ناسخا للاول
وان لم يعلم الاول من الآخر بان وقتنا على السواء او لم توقتا او وقتت احدهما دون الاخرى
كان بينة المضارب اولى بالقبول كذا في المحيط * عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب
امرني ان اخرج الى جميع البلدان او قال لم تأمرني بشيء وقال رب المال امرتك ان تخرج
الى البصرة وحدها فالقول قول المضارب ولو قال المضارب امرني ان اخرج الى البصرة
والكوفة وقال رب المال الى البصرة وحدها فالقول قول رب المال كذا في الذخيرة *
لو قال المضارب امرني بالنقد والنسيئة وقال رب المال امرتك بالنقد فالقول للمضارب
كذا في محيط السرخسي * الفصل الثالث في اختلافهما في مقدار الربح المشروط للمضارب
وفي مقدار رأس المال وفي اختلافهما في جهة قبض المال اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم

من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبد الف درهم ولم يقل عند الشراء انه اشتراه للمضاربة فلما قبضه قال اشتريته وانا انوي ان يكون على المضاربة وكذبه رب المال فقال اشتريته لنفسك هل يصدق المضارب فيما قال فهذه المسئلة لا تخلو من اربعة اوجه اما ان يكون مال المضاربة والعبد قائمين وقت اقرار المضارب او كانا هالكين او كان العبد قائما ومال المضاربة هالكا او كان مال المضاربة قائما والعبد هالكا فكفى الوجه الاول القول قول المضارب مع يمينه فمن هلك مال المضاربة في يده قبل التسليم الى البائع فانه يرجع الى رب المال بثمنه ويسلمه الى البائع وفي الوجه الثاني لا يصدق المضارب من غير يمينه ويضمن المضارب للبائع الف درهم ولا يرجع على رب المال بشيء وكذلك الجواب في الوجه الثالث وفي الوجه الرابع ذكر ان المضارب يصدق على رب المال في حق التسليم ما في يده من رأس مال المضاربة الى البائع واذا هلك في يده واراد ان يرجع على رب المال بالف آخر فانه لا يكون مصداقا كذا في المحيط * ولو كان المضارب اشترى العبد بالف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسي وكذبه رب المال فالقول قول رب المال وبأخذ المضارب الف المضاربة قصاصا بما اداه ولو كان اشترى العبد بالف درهم ولم يسم مضاربة ولا غير هائم قال اشتريته لنفسي فالقول قوله كذا في المبسوط في باب شري المضارب وبيعه * وان اتفقا انه لم يحضر للمضارب نية وقت الشراء فعلى قول ابي يوسف رح يحكم النقد ان نقد من مال المضاربة كان الشراء للمضاربة وان نقد من ماله كان الشراء له وعند محمد رح يكون الشراء واقعا للمضارب نقد من ماله او من مال المضارب كما في الوكيل الخاص على ما صرف في كتاب البيوع كذا في المحيط * اشترى عبدا بالف ولم يسم ثم اشترى آخر بالف ولم يسم فقال نويتهما على المضاربة ولم بنقد المال بعد فان صدقه فيهما فالاول على المضاربة دون الثاني وكذلك ان كذبه فيهما او صدقه في الاول وكذبه في الثاني فاما اذا صدقه في الثاني دون الاول فالقول لرب المال والعبد الثاني للمضاربة ولو اشتراهما صفقة واحدة كل واحد بالف وقال نويت ان يكون كل واحد منهما بالف المضاربة فان صدقه فيهما كان نصف كل واحد على المضاربة والباقي للمضارب وكذلك ان كذبه فيهما وان صدقه في احدهما بعينه فقال اشتريت هذا للمضاربة كان للمضاربة هكذا في محيط السرخسي * ولو قال المضارب اشتريتهما بالف من عندي والف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بالف المضاربة فالقول قول المضارب ونصف العبدين على المضاربة

فَإِنْ جَاءَ الْمُضَارِبُ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ فَقَالَ أَلْفَ رَأْسٍ مَالٍ وَأَلْفَ رِبْحٍ وَأَلْفَ وَدِيعَةٍ لَّا خَرًا وَمُضَارَبَةً لَّا خَرًا
 أَوْ بَضَاعَةً لَّا خَرًا وَشَرَكَةً لَّا خَرًا وَعَلَيَّ أَلْفَ دِينَ قَالِقُولٍ فِي الْوَدِيعَةِ وَالشَّرَكَةِ وَالْبَضَاعَةِ وَالِدِينَ قَوْلٍ
 ١٦ الْمُضَارِبُ فِي الْأَقَاوِيلِ كُلِّهَا كَذَا فِي الْبِدَائِعِ * وَإِذَا ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ الْبَضَاعَةَ وَادَّعَى الْمُضَارِبُ
 مُضَارَبَةً صَحِيحَةً أَوْ فَاسِدَةً فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى رَجُلٍ
 مَالًا فَرِبِحَ بِهِ رِبْحًا فَقَالَ الْعَامِلُ اقْرَضْتَنِي هَذَا الْمَالَ وَقَالَ الدَّافِعُ دَفَعْتُ إِلَيْكَ بَضَاعَةً أَوْ مُضَارَبَةً
 بِالثَّلَاثِ أَوْ قَالَ مُضَارَبَةً وَلَمْ أَسْمُكْ شَيْئًا أَوْ قَالَ سَمِيتُ لَكَ مَائَةَ دِرْهَمٍ مِنَ الرِّبْحِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ
 رَبِّ الْمَالِ وَكَذَا الْوَادَّعَى رَبُّ الْمَالِ الْمُضَارَبَةَ أَوْ الْبَضَاعَةَ وَادَّعَى الَّذِي فِي يَدَيْهِ الْمَالَ أَنَّهُ اقْرَضَنِي
 وَأَنَّ الرِّبْحَ كُلَّهُ لِي فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ الْمُضَارِبِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * فَإِنْ كَانَ اقْرَأَ
 بِالْبَضَاعَةِ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ وَإِنْ كَانَ اقْرَأَ بِرِبْحٍ الثَّلَاثِ أَعْطَاهُ ذَلِكَ وَإِنْ اقْرَأَ بِمُضَارَبَةٍ فَاسَدَتْ أَعْطَاهُ
 أَجْرَ مِثْلِهِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَإِنْ أَقَامَ جَمِيعًا الْبَيْنَةَ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ الْمُضَارِبِ كَذَا فِي الْبِدَائِعِ * فَإِنْ هَلَكَ
 الْمَالَ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ بَعْدَ مَا قَالَ الْعَامِلُ أَنَّهُ اقْرَضَ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ بَضَاعَةٌ أَوْ مُضَارَبَةٌ صَحِيحَةٌ
 أَوْ فَاسِدَةٌ يَضْمَنُ الْأَصْلَ وَالرِّبْحَ إِلَّا إِذَا قَالَ رَبُّ الْمَالِ دَفَعْتُ إِلَيْكَ مُضَارَبَةً بِالثَّلَاثِ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ
 إِلَّا مَا وَرَاءَ الثَّلَاثِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَإِذَا قَالَ الْمُضَارِبُ دَفَعْتَنِي مُضَارَبَةً وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ
 دَفَعْتَنِي إِلَيْكَ قَرْضًا فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَإِنْ هَلَكَ الْمَالَ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ بَعْدَ هَذَا يَنْظُرَانِ هَلْ كَانَ قَبْلَ
 الْعَمَلِ فَلَاضْمَانِ عَلَى الْمُضَارِبِ وَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْعَمَلِ كَانَ الْمُضَارِبُ ضَامِنًا لِلْمَالِ وَإِنْ أَقَامَ جَمِيعًا
 الْبَيْنَةَ عَلَى مَا أَدَّيَا فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ رَبِّ الْمَالِ فِي الْوَجْهِينِ حَمِيعًا ضَاعَ الْمَالَ قَبْلَ الْعَمَلِ أَوْ بَعْدَهُ وَيَكُونُ
 الْمُضَارِبُ ضَامِنًا كَذَا فِي الْمَحِيطِ وَلَوْ قَالَ الْمُضَارِبُ دَفَعْتَنِي مُضَارَبَةً وَقَدْ ضَاعَ الْمَالَ قَبْلَ أَنْ أَعْمَلَ بِهِ
 وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَخَذْتَهُ غَضَبًا فَلِاضْمَانِ عَلَى الْمُضَارِبِ فَإِنْ كَانَ عَمِلَ بِهِ ثُمَّ ضَاعَ فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْمَالِ فَإِنْ
 أَقَامَ الْبَيْنَةَ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ الْمُضَارِبِ فِي الْوَجْهِينِ وَلَوْ قَالَ الْمُضَارِبُ أَخَذْتَ مِنْكَ هَذَا الْمَالَ مُضَارَبَةً فَضَاعَ قَبْلَ
 أَنْ أَعْمَلَ بِهِ أَوْ بَعْدَ مَا عَمِلْتُ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَخَذْتَهُ مِنْ غَضَبٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَالْمُضَارِبِ
 ضَامِنٌ فِي الْوَجْهِينِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَفِي الْمُسْتَعْنَى مِنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَالَ الْعَامِلُ أَخَذْتَهُ مِنْكَ غَضَبًا
 فَالرِّبْحُ لِي بِالْاضْمَانِ وَقَالَ رَبُّ الْمَالِ إِنَّمَا امْرُتُكَ تَعْمَلُ بِهِ فَالْقَوْلُ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْبَيْنَةُ بَيْنَتُهُ أَيْضًا فَلَوْ أَقَامَ
 رَبُّ الْمَالِ بَيْنَةً عَلَى اقْرَأَ الْعَامِلُ أَنَّهُ أَخَذَهُ بَضَاعَةً وَأَقَامَ الْعَامِلُ بَيْنَةً عَلَى اقْرَأَ رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ أَخَذَهُ غَضَبًا فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ
 صَاحِبِ الْمَالِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَيُّ الْأَقْرَارِينِ أَوَّلُ فَإِنْ عَلِمَ فَالْبَيْنَةُ بَيْنَةُ صَاحِبِ الْأَقْرَارِ الثَّانِي كَذَا فِي الْمَحِيطِ *

مضاربة وربح فيها ألف درهم ثم اختلفا فقال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال وان اقاما جميعا البينة فالبينة بينة المضارب كذا في المحيط * اذا اختلفا في الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف ثم هلك المال في يدي المضارب فان المضارب يضمن السدس من الربح وبؤدبه الذي رب المال من ماله خاصة ولا ضمان عليه فيما سوى ذلك كذا في الحاوي * اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك مائة من الربح او قال لم اشترط شيئا لك وفسدت المضاربة ولك اجر مثل عمالك فالقول قول رب المال مع يمينه وكذلك اذا قال المضارب شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة فالقول قول رب المال فان اقاما جميعا البينة في هاتين المسئلتين فالبينة بينة المضارب كذا في الذخيرة * ولو كان المضارب قال شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم ولك علي اجر مثل عمالك فان القول قول المضارب وله ثلث الربح ولا يصدق رب المال علي ما ادعى من العناد فان اقاما جميعا البينة علي ما ادعى كانت البينة بينة رب المال كذا في المحيط * لو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم او دفعه الي مضاربة ولم تشترطي شيئا فلي اجر مثل عملي فالقول قول رب المال فان اقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح واقام المضارب البينة انه لم يشترط له شيئا فالبينة بينة رب المال وان كان اقام المضارب البينة انه شرط له ربح مائة درهم واقام رب المال البينة انه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب كذا في المبسوط *

مضارب معد الثمان فقال لرب المال دفعت الي الغاو وبحثت الغاو قال رب المال بل دفعت اليك الفين مضاربة فالقول للمضارب واذا اختلف رب المال والمضارب في رأس المال والربح فقال رب المال رأس المال الثمان وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب رأس المال الف وشرطت لي النصف فالقول للمضارب في قدر رأس المال ولرب المال فيما شرط له من الربح وايهما اقام البينة علي ما ادعى من الفضل قبلت بينته كذا في الكافي * وان اقاما البينة فالبينة بينة رب المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال ويأخذ الالفين برأس ماله وان كان المال ثلاثة آلاف كانت البينة بينة المضارب فيما ادعى من الربح حتى ان الالف الفاضلة عن الالفين بينهما نصفان كذا في المبسوط *

فان جاء

بالنصف فجاء اثنته آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي الفين والربح الفا وصدقه احد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال الفا والربح الفا درهم فان رب المال يأخذ الف درهم من رأس ماله من يد المضاربين ويبقى في يد كل واحد منهما الف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه بحساب رأس ماله ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثا لان رب المال يزعم ان هذه الخمسمائة من رأس ماله ايضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه ضعف حتي لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلذا يقاسم خمسمائة اثلاثا لئلا يربح الرب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فتجتمع في يده الف وثمانمائة وثلاثة وثلثون وثلث ثم يقتسمون الالف الباقية ربحاً بينهما ارباعاً فيصير في يد رب المال خمسمائة من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادف عليه والباقي من الربح الذي في ايديهما بينهما اثلاثاً هكذا في المبسوط * دفع الى رجلين الفاضاربة بالنصف فجاء بالفين خمسمائة بيض و الف وخمسمائة سود فقال احدهما الخمسمائة البيض وديعة لفلان عندنا او يقول هي دين له او يقول ملكه والخمسمائة السود ربح وقال الآخر الالف كلها ربح فهذه على اوجه اما ان كان المال في ايديهما او كله في يد المنكر او كله في يد المقر والبيض في يد المنكر والباقي في يد المقر او على عكسه فان كان في ايديهما يأخذ رب المال الفاضاربة السود ويأخذ المقر له نصف البيض الذي في يد المقر ويقسم ما في يد المنكر من البيض بينه وبين رب المال اثلاثاً سهمان لرب المال وسهم للمضارب ويقسم الخمسمائة السود ارباعاً نصفه لرب المال ولكل مضارب ربع وكذلك ان كان المال كله في يد المنكر لان المضارب المنكر للوديعة اقران جميع المال في يده مضاربة فصارت لك اقراراً منه بان نصفه في يده والنصف في يد صاحبه معناه ، واما اذا كان المال كله في يد المقر يدفع الخمسمائة البيض الى المقر له ويدفع الفاضار الى صاحب المال ويقسم خمسمائة ارباعاً واما اذا كان البيض في يد المنكر والمقر يقول لم يودعني بل اودع صاحبي يأخذ المالك رأس ماله والباقي يقسم على اربعة اسهم ثم يدفع المقر سهمه من البيض الى المقر له وان كان البيض كله في يد المقر اخذ المقر له كذا في محيط السرخسي * واذ دفع الى رجلين الف درهم مضاربة بالنصف وامرهما ان يعملوا في ذلك برأيهما فجاء بالفي درهم في ايديهما جميعاً فقال احدهما الف منهما رأس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة وديعة

الفصل الرابع في اخلا فهمما في وصول رأس المال الى رب المال قبل اقتسامهما الربح
 او بعده قال محمد ر ح من دفع الى آخر الف درهم مضاربة بالنصف فربح فيها الف فقال
 لرب المال قد دفعت اليك رأس المال الف درهم وبقيت هذه الف ربحا وقال رب المال
 لم اقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه فيحلف بالله ما قبضت رأس المال من المضارب
 فاذا حلف اخذ الف الباقية برأس ماله ولا ينتظر الى استحلاف المضارب ثم يستحلف المضارب
 بالله ما استهلكته ولا ضيعته فان حلف برئ عن الضمان ولم يثبت قبض رب المال وان نكل المضارب
 عن اليمين فتد اقران رأس المال كان عنده وقد جحده فصارضا من الرأس المال وظهر ان مال
 المضاربة الف عين فياخذ رب المال الف العين برأس ماله فتكون الف الدين على المضارب
 ربحا فيرجع رب المال على المضارب بخمس مائة درهم حصته من الربح كذا في المحيط * ولو ان
 المضارب حين اراد رب المال استحلافه قال لم ادفعها اليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك
 فانه يغرم نصفها الرب المال ولو اقاما البينة فالبينة بينة المضارب ولو اقام المضارب البينة ان رب المال
 اقرانه قبض رأس ماله الف درهم و اقام رب المال البينة على اقرار المضارب ان رب المال لم يقبض
 من رأس ماله شيئا فان لم يعلم اي الاقرارين اول فالبينة بينة المضارب وان علم ايها اول فالبينة
 بينة الذي يدعي اقرار الآخر كذا في المبسوط * وان اقسم المضارب ورب المال واقربها اخذ كل واحد
 منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس المال الى رب المال وهو ينكر فالقول
 قوله ولا يكون اقراره بقسمة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال
 يعني فيما يدعي المضارب على رب المال من خلوص الخمسمائة التي قبضها لنفسه فاما
 في حق براءة المضارب عن ضمان رأس المال فالقول قول المضارب وقالوا يحلف كل واحد منهما
 ثم اذا حلفا انتفى الضمان عن المضارب بحلفه وانتفى قبض رب المال رأس المال بحلفه ايضا فكان
 الثامن مال المضاربة قد هلك في مصرف الهلاك الى الربح فكان ما قبضه رب المال من الخمسمائة
 من رأس المال والخمسمائة التي قبضها المضارب من رأس المال ايضا فيرد على رب المال
 ان كانت قائمة وان كانت هالكة غرمها الرب المال حتى يتم له رأس المال كذا في المحيط *
 ولو اقاما البينة كانت البينة بينة المضارب كذا في فتاوى قاضي خان * الفصل الخامس
 في اختلاف المضاربين واحدهما مع رب المال اذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة

كتاب المضاربة (٥٥٩) (الباب السابع عشر) الفصل السادس

فانه عبد المضارب ويضمن رأس المال لرب المال وان لم يكن فيه فضل بان كانت قيمته المأقوقال المضارب هو ابنك فان صدقه رب المال يثبت نسبه منه ويكون الغلام للمضارب ويضمن رأس المال وان كذبه فهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق وسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال وفي ربع قيمته للمضارب كذا في محيط السرخسي * ووقال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته فصارىساوي الفى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * اذا قال رب المال للمضارب هو ابنك فلا يخلوا ما ان كان فى العبد فضل اولا فان كان فيه فضل وصدقه المضارب يعتق ويضمن رأس المال وان كذبه المضارب يعتق العبد ولا يسعى لرب المال وان قال المضارب لرب المال لابل هو ابنك فالعبد للمضارب وضمن رأس المال فاما اذا لم يكن فى العبد فضل ان صدقه المضارب فهو ابنه مملوك للمضاربة وان زادت قيمته يثبت نسبه من المضارب وعتق عليه وسعى لرب المال في ثلثة ارباعه ولا ضمان على المضارب وان كذبه المضارب فالعبد للمضاربة كذا في محيط السرخسي * وان زادت قيمته حتى صارت الفى درهم عتق ويسعى في قيمته بينهما ارباعا كذا في المبسوط * وكذلك لو قال المضارب لابل هو ابنك كذا في محيط السرخسي * ولو كان اشترى عبدا يساوي الفين فقال المضارب هو ابني فقال رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب ثم هذه دعوى تحرير فتكون بمنزلة الاعناق ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان المضارب موسرا بين الاعناق والاستسعاء والولاء بينهما ارباع ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن المضارب رأس المال وان لم يصدقه ولكنه ادعى بنوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يعتق عليه ويضمن رأس المال ولو كان اشترى عبدا يساوي المأقوقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه وهو على حاله في المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه وثبت نسبه من المضارب ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمته الف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة فان صارت قيمته الفين عتق ربه ويسعى في ثلثة ارباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت الفين قبل دعوة المضارب ثم ادعى انه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه ويكون هذا بمنزلة اعناق ربه في تخيير رب المال بين ان يضمن المضارب ثلثة ارباع قيمته وبين الاستسعاء والاعناق ان كان موسرا واذا ضمن المضارب لم يرجع المضارب بها على الغلام واذا اختار الاستسعاء والاعناق فلرب المال ثلثة ارباع

لفلان خلطناها بالمال بامره فهو شريكنا في هذا المال بخمس مائة درهم وصدقه فلان بذلك وقال له المضارب الآ خر تلك الالف كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله الفاً ويأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المقر ويقسم رب المال والمضاربان الخمسمائة الباقية ارباعاً فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهما فيجمعها الى ما اخذ المقر له بالشركة فيقسم ذلك كله بينهما على خمسة اسهم سهم المضارب واربعة المقر له بالشركة ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم اقربها اخذ المقر له بالشركة جميع الخمسمائة من المال ويأخذ رب المال رأس ماله الفاً والخمسمائة الباقية بين المضاربين وبين رب المال ارباعاً ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة اخذ رب المال رأس ماله الف درهم واقتسم هو والمضاربان الالف الباقية ارباعاً وما اخذه المقر بالشركة اقتسم هو والمقر له اخماساً للمقر خمسة وللمقر له اربعة اخماسه كذا في المبسوط * ولو جاء المضاربان بالف درهم وقال احدهما كان رأس المال الف فشاركنا فلان فجاء بخمسمائة فخلطنا وعملنا وربحنا خمسمائة اخرى وانكر الآ خر ورب المال والمال في ايديهما اخذ رب المال الفاً رأس ماله ويدفع الى المقر له مائتان وخمسون ويأخذ المقر له ايضا مما بقي في يد المقر ثلاثة وثمانين وثلثاً ربحاً ويدفع مما في يد الآ خر مثل ذلك وهو ثلثمائة وثلثون وثلث ويقسم بين رب المال والمنكر اثلاثاً ثم يقسم الباقي في يد المضاربين وهو ثلثمائة وثلثون وثلث ارباعاً نصفه لرب المال واكمل مضارب ربه ثم يجمع ما اصاب المقر له وهو ثلثة وثمانون وثلث الى ما اخذ المقر له فيقسم بينه وبين المقر اثنا عشر للمقر وثمانية اسع للمقر له كذا في محيط السرخسي *

الفصل السادس في اختلافهما في نسب المشتري المضارب متى اشترى بالمضاربة ما لا يمكن بيعه لا يكون للمضاربة ويصير مشتر بالنفس ولو اختلفا في الخلاف والوفاق فالقول قول من يدعى الوفاق اشترى المضارب عبداً بالف المضاربة ولا يعرف نسبه فقال المضارب لرب المال هو ابنك وكذبه فهذا علي وجهين اما ان كان في العبد فضل على رأس المال او لم يكن وكل وجه لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان صدقه رب المال او كذبه او قال للمضارب لا بل هو ابنك اما ان كان في العبد فضل بان كانت قيمته الف درهم وصدقه رب المال ثبت نسبه من رب المال وهو عبد المضارب وان كذبه رب المال يعتق العبد ويسعى لهما في قيمته ارباعاً وان قال للمضارب لا بل هو ابنك فانه

الالف التي اقررت هي للمضاربة وقال رب المال الف لي خاصة ليست من المضاربة
فالقول لرب المال وان كان المضارب وصل اقراره بذلك صدق كذا في المحيط * اذا دفع الى
رجل الف درهم مضاربة بالنصف واشهد عليه في العلانية انها قرض يتوثق بذلك حتى يجتهد
المضارب في حفظ المال مخافة ان يأخذه رب المال بالقرض فعمل المضارب بالمال وربح او وضع
فان تصادقا ان القرض كان تلجية في الظاهر وان الثابت في الباطن هي المضاربة كان كما تصادقا
وان اختلفا في ذلك فقال رب المال كان القرض حقيقة ولم يكن تلجية وقال المضارب لا بل
كان القرض تلجية والثابت في الحقيقة المضاربة واقام المضارب بينة على ما قال فهذا وما لو تصادقا
ان القرض كان تلجية سواء كذا في الذخيرة * وان شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض
ولم يفسر واشتباها بذلك فالبينه بينة الذي يدعى القرض كذا في المبسوط في آخر باب شركة المضارب *
وان شهد شهود المضاربة ان القرض كان تلجية وان الثابت حقيقة المضاربة فشهادتهم اولى
كذا في الذخيرة * واذا اقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقل المضارب لي نصف الربح
واقام شاهدين فشهد احدهما انه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر انه شرط له نصف الربح فالشهادة
باطلة في قول ابي حنيفة رح وكان للمضارب ما اقر به رب المال وهو السدس وفي قول ابي يوسف
ومحمد رح الشهادة جائزة على ثلث الربح للمضارب ولو كان ادعى المضارب نصف الربح
فشهد له شاهد على نصف الربح وشهد له آخر ان رب المال شرط ثلثي الربح فالشهادة باطلة عندهم
جميعا كذا في المبسوط في باب الشهادة * ولو قال رب المال انما دفعت اليك من المال بضاعة
حتى كان القول قوله اقام المضارب شاهدين شهد احدهما انه شرط للمضارب مائتي درهم وشهد
الآخر انه شرط له مائة ان كان المضارب يدعى المائة لا تقبل هذه الشهادة ولا يكون له ربح ولا
اجر المثل وان ادعى المائتين فالمسئلة على الاختلاف لا تقبل عنده وعندهما تقبل على المائة
ويقتضى له باجر المثل كذا في المحيط * ولو ادعى المضارب انه شرط مائة وخمسين وشهد له شاهد بها
وشاهد بمائة فله اجر مائة عندهم جميعا كذا في المبسوط * ومن دفع الى رجلين الف درهم مضاربة
فعمل بها وربحاً فادعى احدهما ان رب المال شرط لهما نصف الربح وادعى المضارب الآخر
انه شرط لهما ثلث الربح وادعى رب المال انه شرط لهما مائة من الربح حتى كان القول قول
رب المال فان اقاما شاهدين شهد احدهما بنصف الربح والآخر بثلث الربح فان قياس قول

ولائه ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان له على المضارب وله ان يستسعى الغلام او يعتقه ولو لم تزد قيمته على الف فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله ولا ضمان على المضارب فيه وان لم يدعه واحد منهما حتى صارت قيمته الفين فقال المضارب هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب وقد عتق منهما جميعا والولاء بينهما ارباع ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه ولو كان العبد يساوي الفين يوم اشتراه ونقد ثمنه فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق ثلثة ارباع العبد بدعوته اياه والمضارب بالخيار في الربع كما وصننا في رب المال ولو لم يكذبه المضارب ولكنه صدق فالغلام ابن لرب المال وعبد للمضارب ويضمن المضارب رأس مال رب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن المضارب حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي الف وقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب وهو عا من رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه ولو لم بقول ذلك حتى صارت قيمته الف درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعتق ثلثة ارباعه والمضارب بالخيار في الربع ولو صدقه المضارب بيا قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو لم يصدق رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالغلام ابن رب المال وعتق ثلثة ارباعه من قبله ثم المضارب ادمى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما ارباعا كذا في المبسوط * الفصل السابع في المتفرقات من هذا الباب في نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح اذا قال المضارب اعطيتني الف درهم زيوفا او نهرجة مضاربة صحيحة وقال رب المال اعطيتك جيادا فان كان المضارب لم يعمل بهانهي مثل الودبعة فيصدق المضارب وصل او فصل وفي الستونة لا يصدق الا اذا وصل وان كان عمل بهانهم يصدق على الزيوف والنهرجة وهو على الجياد وفيه ايضا من محمد رح في مضارب في يديه مال لرجل يعمل به في المضاربة واقرا المضارب ان الالف التي على فلان باسمي هي لرب المال وكانت المضاربة بالف درهم فقال المضارب بعد ذلك لرب المال ان في يدي خمسمائة من مضاربة

ابي حنيفة رح لا تقبل هذه الشهادة ويكون لهما اجر مثل عملهما باقرار رب المال كما لو لم يقبما البينة اصلا واما في قولهما فالذي ادعى النصف يكون له سدس الربح وليس له اجر مثل عمله والذي يدعى الثلث له اجر مثل عمله باقرار رب المال كذا في المحيط * الباب الثامن عشر في عزل المضارب وامتناعه من التقاضي تبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر كذا في فتاوى قاضيخان * وتبطل بجنون احدهما اذا كان مطبقا ولو ارتد رب المال فباع المضارب واشترى بالمال بعد الردة في ذلك كله موقوف في قول ابي حنيفة رح ان رجع الى الاسلام بعد ذلك نفذ ذلك والتحققت رده بالعدم في جميع احكام المضاربة وكذلك ان لحق بدار الحرب ثم عاد مسلما قبل ان يحكم بالحاقه بدار الحرب على الرواية التي شرط حكم الحاكم للحكم بموته وصبر ورته ميراثا فان مات او قتل على الردة او لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه بطلت المضاربة من يوم ارتد على اصل ابي حنيفة رح كذا في البدائع * واذا دفع الى الرجل مال المضاربة بالنصف فاراد المضارب او دفعه اليه بعدما ارتد ثم اشترى وباع فربح ووضع ثم قتل على رده او مات او لحق بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما شرطوا والعهد في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح حاله في التصرف بعد الردة كحالة قبل الردة فالعهد عليه ويرجع بذلك على رب المال كذا في المبسوط * ولو مات المضارب او قتل او لحق بدار الحرب بطلت المضاربة فان لحق وباع واشترى هناك ثم رجع مسلما فله جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك واما ارتداد المرأة وعدم ارتدادها سواء في قولهم جميعا كان المال لهما وكانت هي العاملة والمضاربة صحيحة على حالها حتى تموت او تلحق كذا في الحاوي * فان عزل رب المال المضارب ولم يعلم بعزله حتى اشترى وباع فنصره جائز وينعزل بعلمه بعزله وان علم بعزله والمال موقوف فله ان يبيعها ولا يمنعه العزل من ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بثمانيتها آخر ولو كان مال المضاربة من جنس رأس المال لم يجز له ان يتصرف فيه وان لم يكن من جنس رأس المال بان كان دراهم ورأس المال دنانير او بالعكس له ان يبيعها بجنس رأس المال استحسانا وعلى هذا موت رب المال ولحقه بعد الردة في بيع العروض ونحوها

بين الغرماء ورب المال بالحصص يضرب رب المال برأس ماله ولا يضرب بشيء من الربح كذا في المبسوط * وهذا اذا كانت المضاربة معروفة في الصحة الا انه لا يعرف مال المضاربة الا بقوله واما اذا كانت غير معروفة ولم تعرف الا باقراره فانه لا يضرب برأس المال مع غرماء الصحة كذا في المحيط * وان قال هذه الالف مضاربة لفلان عندي ولفلان عندي ودبعة كذا ولفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة وان لم يقربها بعينها كان جميع مال المضارب بين صاحب الدين وصاحب الدبعة وصاحب المضاربة بالحصص كذا في المبسوط * لو قال لفلان الف مضاربة وهي في هذا الصندوق ولفلان الف علي فلم يوجد في الصندوق شيء فالتركة بين رب المال والغريم بالحصص وان وجد في الصندوق الف كان هو والي وان وجد في الصندوق الفان فلرب المال الف خاصة والثانية بين الغرماء مختلطة كانت الالفان او غير مختلطة فان علم ان المضارب هو الذي خلط المال بغير امر رب المال كان بينهم بالحصص في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما نصفه لرب المال ونصفه للغرماء كذا في محيط السرخسي * ولو قال لفلان عندي الف درهم مضاربة وهي التي على فلان ولفلان علي الف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال ولو اقر المضارب في مرضه بدضاربة بعينها ثم اقر بها ودبعة لآخر ثم اقر بدين ثم مات بدئ بالمضاربة ويتخاص صاحب الدبعة والدين فيما بقي من تركته كذا في المبسوط * دفع الى رجلين الف مضاربة فمات احدهما فقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه وكان نصيب الآخر ديني في ذمته وتركته فان علم ان الميت اودع نصيبه صاحبه يصدق في الكل ولو قال دفعت ذلك الى صاحبي كان مصداق مع بمينه وكان ديني في مال صاحبه كذا في محيط السرخسي *

الباب العشرون في جنابة عبد المضاربة والجنابة عليه من دفع الف مضاربة بالنصف واشترى بها عبدان ما وى الفافجنى عنده خطأ فانه ليس للمضارب ان يدفع ولا ان يفدي من مال المضاربة

وان كان مع العبد مال آخر للمضاربة فان فداه المضارب من ماله كان منطوقا لا يرجع به في مال المضاربة وبقي العبد على المضاربة كما لو فداه اجنبي وهذا بخلاف ما لو كان للمضارب شركة في العبد فاختر الفداء فانه يبطل هذه المضاربة ولو كانا حاضرين يقال لرب المال ادفعه او افده فاذا اختار احدهما انتقضت المضاربة فان اراد رب المال دفعه فقال المضارب انا افديه حتى يبقى على المضاربة فابيعه حتى اربح فيه ليس لرب المال الدفع واما اذا كان المضارب غائبا لم يكن

وصي جعل القاضي له وصيا يبيعها فيوفي رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطي حصة المضارب من الربح غرماء وقال في المضاربة الصغيرة يبيعها وصي المبت ور رب المال وما ذكرهنا اصح كذا في المبسوط * فلن اراد رب المال ان يأخذ من الدنانير بقدر رأس المال وحصته من الربح فاعطاه الوصي ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كانت المضاربة لا يعرف بعينها قرب المال اسوة للغرماء في جميع تركته كذا في محيط السرخسي * ومن دفع الى آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاقرب المضارب عند موته انه باع بالمال واشترى فربح القائم مات المضارب والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وفاء بالمضاربة وبالربح فان رب المال يأخذ من مال المضاربة رأس ماله الثاوي لا شيء له من الربح ولو اقر المضارب انه قبض الربح حتى تثبت بده على الربح بصير ضامنا حصته من الربح ولو ان المضارب قال في مرضه قدر بحت في المضاربة الثاوي وصلت الي فضاء المال كله وكذبه رب المال وقال لا بل عندك وقد صرت ضامنا بالجحود فالتول قول المضارب مع يمينه وان مات قبل الاستحلاف فانه يستحلف الورثة على العلم فان حلفوا برؤا وان نكل واحد منهم عن اليمين لزمه رأس المال وحصته رب المال من الربح من نصيبه خاصة وكذلك اذا قال المضارب في مرضه قد دفعت رأس المال الى رب المال وحصته من الربح وكذبه رب المال فان القول قول المضارب مع يمينه ولا ضمان عليه وان مات المضارب قبل ان يستحلف لرب المال ان يستحلف الورثة على ما بيناه في الفصل الاول الا ان هذا يخالف الفصل الاول في شيء وهو ان ما في يد المضارب من حصته من الربح في مرضه فان رب المال يأخذ منه رأس ماله فان بقي شيء اقتسماه بينهما على ما شرطا فان كان على المضارب دين محيط بماله وحصته المضارب عن الربح غير معروفة وقد علم ان المضارب قدر بيم ألف درهم وصلت اليه فان رب المال يخاص الغرماء بما في يد المضارب من الربح ولا يحاصهم بمقدار رأس ماله وحصته من الربح كذا في المحيط * لو اقر المضارب عند موته وعليه دين يحيط بماله انه ربح في المال ألف درهم وان المضاربة والربح دين على فلان ثم مات فان اقر الغرماء بذلك فلاحق لرب المال فيما ترك المضارب ولكن يتبع رب المال المديون برأس ماله فيأخذه ويأخذ نصف ما بقي منه ايضا حصته من الربح واقتسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وان قال غرماء المضارب ان المضارب لم يربح في المال شيئا وليس الدين الذي على فلان من المضاربة كان ذلك الدين مع سائر تركته

وربح واراد ان يقنصاكم يأخذ رب المال رأس ماله من الباقي ان كانت قيمة العبد الف درهم يأخذ رب المال نصف رأس المال من الباقي وان كان قيمة العبد اقل من الف بان كانت ستمائة صار بدفع النصف مستوفيا ثلثمائة من رأس المال وبقي حصته في سبعمائة من رأس المال فيستوفي من الباقي سبعمائة تمام رأس ماله ثم ما بقي يكون ربحا فيقتسمانه على ما شرطوا في الوجه الثاني يصدق رب المال على حصته فيقال له ادفع نصف حصتك وهو ثلثة اثمان العبد وافده بنصف الدية وايهما اختار بطلت المضاربة كذا في المحيط * لو اشترى بمال المضاربة عبدا فقتله رجل عمدا فان كان فيه فضل لا قصاص فيه ويؤخذ قيمته في ثلث سنين ويكون على المضاربة وان لم يكن فيه فضل ينظر ان كان في يد المضارب مال آخر من المضاربة سوى العبد فلا قصاص فيه فان لم يكن في يد المضارب مال آخر يجب القصاص للمولى كذا في محيط السرخسي * فان صالحه على الف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صالحه على الف درهم استوفى رب المال من ذاك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح بينهما على ما شرط كذا في المبسوط * لو كان في يد المضارب عبدان قيمة كل واحد منهما الف فقتل احدهما عمدا لم يكن فيه قصاص وتجب القيمة كذا في الحاوي * الباب الحادي والعشرون في الشفعة في المضاربة اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى المضارب بها دارا تساوي الفا واقل او اكثر ورب المال شفعها بدار له فله ان يأخذها بالشفعة من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة ولو اشترى المضارب دارا ببعض مال المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه الى جنبها فللمضارب ان يأخذها بالشفعة به ابقي من مال المضارب كذا في المبسوط * ولو باع المضارب دارا من المضاربة ورب المال شفعها بدار فلا شفعة له سواء كان في الدار ربح او لم يكن ولو باع رب المال دارا لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان كان في يد المضارب من مال المضاربة وما به وفاء بثمن الدار لم تجب الشفعة وان لم يكن في يده وفاء بثمن الدار فان لم يكن في دار المضاربة ربح فلا شفعة وان كان فيها ربح فللمضارب ان يأخذها لنفسه كذا في المحيط * لو ان اجنبيا اشترى دارا الى جنب دار المضاربة فان كان في يد المضارب وفاء بالثمن فله ان يأخذها بالشفعة للمضاربة وان سلم الشفعة بطلت وليس لرب المال ان يأخذها لنفسه وان لم يكن في يده وفاء فان كان في الدار ربح فالشفعة للمضارب ولرب المال جميعا فان سلم احدهما فللاخر ان يأخذها جميعا لنفسه بالشفعة وان لم يكن في الدار ربح فالشفعة لرب المال خاصة كذا في البدائع * ولو لم يعلم المضارب

لرب المال ان يدفع وانما له ان يفدي هكذا في المحيط * لو كان مال المضاربة الفا واشترى عبدا قيمته العين فجنى جناية خطأ لا يخاطب المضارب بالدفع والفداء اذا كان رب المال غائبا وليس لاصحاب الجناية على المضارب ولا على الغلام سبيل الا ان اهتم ان يستوثقوا من الغلام بكفيل الى ان يقدم الموالي وكذا لا يخاطب الموالي بالدفع اذا كان المضارب غائبا وليس لاحدهما ان يفدي حتى يحضرا جميعا فان فدى كان منطوعا في الفداء فاذا حضر اذ فدى او فدى فان دفعه فليس لهما شيء وان فدى كان الفداء عليهما ارباعا وخرج العبد من المضاربة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم فان اختارا احدهما الدفع والآخر الفداء فلهما ذلك هكذا في البدائع * قال محمد رحم في الاصل اذا دفع الغامضاربة فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الفا واقل من ذلك او اكثر فادعى اولىء القتل على العبد انه قتل اباهم عمدا او جحد العبد ذلك فاقام اولىء القتل عليه بينة لذلك فان كان رب المال والمضارب حاضرين فان البينة على العبد مسموعة فاما اذا كانا غائبين او احدهما ففي رواية ابي حفص لا تسمع بينتهم على العبد ولم يحك فيه خلافا وفي رواية ابي سليمان عند ابي حنيفة ومحمد رحم لا تقبل البينة على العبد متى كانا غائبين او احدهما وعند ابي يوسف رحم تقبل كذلك في المحيط * ولا خلاف ان العبد لو اقر بالقتل عمدا فانه يقتضى عليه بالقول حضرا او لم يحضرا ولو اقر العبد بذلك وهما حاضران يكذبانه فيه وللمقتول وائمان فعفا احدهما فان حق الوالي الآخر باطل وكذلك لو كان المضارب صدقة والعبد كله مشغول برأس المال فان المضارب فيه كالاجنبي فان كان في العبد فضل وقد صدق المضارب نظرا في حصته من الفضل فقبل له اذ دفع نصف حصتك الى الوالي الذي لم يعف او افده فاذا اختارا احدهما بطلت المضاربة فيأخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي هكذا في المبسوط * فاما اذا كذبه المضارب وصدقه رب المال فهذا على وجهين اما ان يكون قبعة العبد مثل رأس المال او اقل بان كان الفا او اقل او كانت اكثر بان كانت الفين ففي الوجه الاول يصح تصديق رب المال ويقال له اذ دفع نصف العبد للجناية او افده بنصف الدية فان اختار الدفع بطلت المضاربة في النصف وبقي في النصف وكذلك اذا اختار الفداء وفدى نصف العبد بنصف الدية واذا ثبت النصف الباقي على المضاربة اذا تصرف المضارب فيه وخرج

عليه لانه صار مستويا على المال حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وان كان رب المال اذن له في ان يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني استحسن ان اجيز ذلك على المضاربة واجعل الربح بينهما على ما اشترط ان اسلم اهل الدار او رجع المضارب الى دار الاسلام مسلما او معاهدا او بامان كذا في المبسوط * وان استولى عليه المسلمون في دار الحرب يكون رأس المال وحصة رب المال من الربح لرب المال والباقي لجميع المسلمين كذا في محيط السرخسي * واذ دخل الحربيان دار الاسلام بامان فدفع احدهما الى صاحبه ما لا مضاربة بالنصف ثم دخل احدهما دار الحرب لم تنقض المضاربة كذا في المبسوط * ولو دفع حربي الى مسلم ما لا مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزائن المفتين * ولو دفع احد الحربيين الى صاحبه ما لا مضاربة على ان له من الربح مائة درهم فالمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين وقد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارنا بامان للتجارة وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة في دار الحرب ودار الاسلام سواء كذا في المبسوط * اذ دخل مسلم او ذمي دار الحرب بامان فدفع الى حربي ما لا مضاربة بربح مائة درهم او دفعه اليه الحربي فهو جائز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم والربح بينهما على ما اشترط حتى اذا لم يربح الا مائة درهم فهي كلها لمن شرط والوضيعة على رب المال وفي قول ابي يوسف رحم المضاربة فاسدة وللمضارب اجره مثله فان لم يكن في المال من الربح الا مائة فهي له وان كان اقل من مائة فذلك له وليس على رب المال شيء آخر كذا في الحاوي * واذ دفع المسلم المستأمن في دار الحرب ما لا مضاربة الى رجل قد سلم هناك ولم يجر اليها بربح مائة درهم او اخذه منه بذلك جاز على ما شرطنا في قول ابي حنيفة رحم وفي قول ابي يوسف ومحمد رحم المضاربة فاسدة كذا في المبسوط * الباب الثالث والعشرون في المتفرقات لو دفع اليه الف درهم مضاربة على ان يشتري بها الثياب ويقطعها بيده ويخبطها على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جائز على ما شرطنا لان العمل المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح وكذلك لو قال له على ان يشتري بها الجلود والادام ويخزها خفا وادلاء ورداء بيده واحزائه فكل هذا من صنع التجار فيجوز شرطه على المضارب كذا في المبسوط في باب شرط المضارب * لو دفع اليه الف درهم على ان يحنط ويحنش على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فان المضاربة لا تجوز

بالشفعة حتى تناقضا المضاربة واقتسما الدار التي من المضاربة على قدر رأس المال والربح ثم اراد ان يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسهما فلهما ذلك فان طلبا جميعا فهي بينهما نصفان واياهما سلم خذ الآخر الدار كلها واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة فاشترى به دارا ورب المال شفيعا فله ان يأخذ حصه احدهما بالشفعة دون حصه الآخر وكذلك لو كان الشفيع اجنبيا ولو كان المضارب واحدا فاراد الشفيع ان يأخذ بعض الدار بالشفعة لم يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال او اجنبيا واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشترى به دارا واحد صاحب المال شفيعا فاراد ان يأخذ بعضها بالشفعة فليس له ذلك اما ان يأخذها كلها او يدعها واذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم احد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر ان يأخذها وان كان رأس المال الف درهم فاشترى بها المضارب دارا يساوي الفا وقل او اكثر وشفيعها رب المال بدار له والاجنبي ايضا شفيعها بدار له اخرى فلهما ان يأخذ الدار نصفين فان سلم رب المال الشفعة واراد الاجنبي ان يأخذها فالقباس ان يأخذ الاجنبي نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك وفي الاستحسان للاجنبي ان يأخذ الدار كلها او يدع كذا في المبسوط * الباب الثاني والعشرون في المضاربة تبين اهل الاسلام واهل الكفر اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان اتجر في الخمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول ابي حنيفة ربح وينبغي للمسلم ان يتصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى مائة فنقد فيه مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا وان اربنى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى به خمر او خنزير او مائة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فان ربح في ذلك رد الربح على من اخذ منه ان كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطي رب المال النصراني منه شيئا ولو دفع المسلم ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبهتة * واذا دخل الحربي اليها بامان فدفع اليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فاودعه الحربي مسلما ثم رجع الى دار الحرب ثم دخل اليها بعد ذلك بامان واخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو حامل لنفسه ويضمن لرب المال رأس ماله ولو ان الحربي دخل بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان

قالوا ان اتخذنا الفلأتمج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلأتمج والى قيمة العصير
فما اصاب حصه الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصه العصير فهو بين المضارب وبين الشريك
لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأبك فان لم يكن قال لذلك وفعل المضارب
بغير اذن الشريك فالفلأتمج يكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصه
الشريك من العصير للشريك وان كان رب المال اذن له في ذاك والشريك لم يأذن فالفلأتمج
يكون للمضاربة والمضارب ضامن حصه شريكه من العصير وان كان الشريك اذن له في ذلك
ورب المال لم يأذن فالفلأتمج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق كذا في
فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل فلو سامضاربة بالنصف فلم يشتر شيئا حتى كسدت تلك الفلوس
واحدث فلوس غيرها فسدت المضاربة فان اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح او وضع فهو لرب المال
وللمضارب اجر مثل عمله فيما عمل ولو لم تكسب حتى اشترى بها المضارب ثوبا ودفعها وقبض الثوب
ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها فان باع الثوب بدراهم او عرض فهو على المضاربة
فان ربح ربحا واراد القسمة اخذ رب المال قيمة فلوسه يوم كسدت ثم الباقي بينهما على الشرط كذا
في المبسوط في باب المضاربة بالعروض * وفي نوادر المعالي عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بطبرستان وهي طبرية ثم التقيا ببلاد قال يكون رأس المال قيمة الطبرية بطبرستان
يوم يختصمان كذا في المحيط * واذا ربح المضارب في المال ربحا واقربه ورأس المال ثم قال قد خلطت
مال المضاربة بمالي قبل ان اعمل واربح لم يصدق فان هلك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس
المال لرب المال وحصته من الربح كذا في المبسوط * وفي نوادر بشرع ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل
الف درهم مضاربة بالنصف يشترى بها ويبيع ويشارك ويعمل برأيه فاشترى بها وبالف من عنده
متاعا ولم يخلط المالكين ثم اراد ان يبيع حصته او حصه المضاربة خاصة ليس له ذلك من قبل ان الشركة
وقعت في البيع فلم يكن لواحد منهما ان يخص نفسه كذا في المحيط * ومن كتاب المضاربة الصغيرة قال
اذا اشترى المضارب بالمال وهو الف درهم خاد مائتم هلك الالف فرجع بمثلها على رب المال
وتقدها ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل ان يتقدها فانه يرجع على
رب المال بالفين وخمس مائة ويؤدبي من عنده خمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بعشرة آلاف كان
للمضارب سدس الثمن والباقي على المضاربة يستوفي منها رب المال ما غرم في المرات ودلك

وان كانت الاجارة على الاحتطاب والاحتشاش جائزة كذا في المحيط * واذا دفع في مرضه الف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب وربح الفائض مات رب المال من مرضه ذلك واجر مثل المضارب اقل مما شرط له من الربح فيما عمل وعلى رب المال دين يحيط بما له فللمضارب نصف الربح بيد أبيه قبل دين المريض ولو لم يكن سمي للمضارب ربما كان له اجر مثل عمله وذلك دين على المريض كسائر الديون فيضرب به مع الغرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح لو دفع الصحيح الف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح واجر مثله وخمسائة فربح الفائض مات من مرضه وعليه دين كثير فللمضارب عشر الربح لا يزاد عليه كذا في المبسوط في باب شراء المضارب وبيعه * واذا استأجر رجلا عشرة اشهر باجر معلوم ليشتري له البرج ازان دفع اليه في المدة مالا مضاربة بالنصف فعمل وربح فيه فعند أبي يوسف رح المال كله لرب المال وله الاجر المشروط وقال محمد رح له نصف الربح وسقط اجر هذه المدة كذا لو دفع اليه غير المستأجر مال مضاربة فانها تصح ويسقط اجر قدر مدة عمله للمضاربة كذا في الكافي * ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة بعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة ويشتري به ويبع على المضاربة فقبضه الاجير فاشترى به وباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة والاجر على حاله كذا في المبسوط في باب شروط المضاربة * من دفع الى غيره الف درهم مضاربة وقال هذه مضاربة عندك شهر فاذا مضى الشهر فهو قرض فهو كذلك فاذا مضى الشهر وهي عنده ورق كانت فرضا يعني اذا قبضها وان كان مرضا لم يكن قرضا حتى يبيعه فيصير ورقا فيكون قرضا عنده كذا في المحيط * ولو اقترضه شهرا ثم بنى مضاربة لم يكن مضاربة كذا في التاتارخانية فاعن الفتاوى العنابية * في نوادر بشر من أبي يوسف رح رجل عنده الف درهم مضاربة فقال لرب المال اقضتها ففعل وهي قائمة بعينها ثم اشترى بها قال اذا قبضها المضارب بيده من يده او صندوقه او كيسه وصرفها في حوائج نفسه فهي قرض عليه كذا في المحيط * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلا آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشربكه مصيرا من شركتهما ثم جاء المضارب بدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلا تيم قالوا

مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال رددت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يكون القول قوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * هشام سمعت ابا يوسف رحمه الله قال ليس للمضارب ان يشتري على المضاربة الا بالعين منها حتى انه اذا باع متاع المضاربة ثم اشترى على ذلك الدين على المضاربة لم يجز على المضاربة كذا في المحيط * واذا دفع المكاتب مالا مضاربة بالنصف او اقل او اكثر واخذ مالا مضاربة فهو جائز وكذلك العبد المأذون له في التجارة وكذلك الصبي المأذون له في التجارة وان دفعه الصبي بغير اذن ابيه او وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فعلم به المضارب فهو ضامن له وملك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق به كذا في المبسوط * ولو اشترى المضارب دقيقا بمال المضاربة فاعطاه رب المال دقيقا آخر وقال له اخلط بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعنا فخلط ثم باع الكل قالوا مقدار ثمن دقيق مال المضاربة يكون على ما اشترط في عقد المضاربة واما مقدار ثمن الدقيق الاخر فكله يكون لرب المال بربحه وعليه وضعته والمضارب اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو شريك فيه كذا في فتاوى قاضيخان * بشر بن البريد عن ابي يوسف رحمه الله اشترى المضارب بمال المضاربة جارية وفيها فضل على رأس المال ثم ان المضارب استولدها ثم استحققت واخذ منه عقرها بقيمة ولدها لم يرجع المضارب على البائع بقيمة الولد كذا في المحيط * قال ابو يوسف رحمه الله اذا عمل الوصي في مال اليتيم فوضع او ربح فيه فقال عملت به مضاربة فهو مضدق في حال الوضعية دون الربح الا ان يشهد قبل العمل ولو قال استقرضت لا يصدق حتى يشهد قبله ان كان فيه ربح وان كان فيه وضعية ضمن وكذلك لو دفعه الى رجل عمل به ثم قال دفعته قرضا عليه او قال قرضا علي فصدقه الرجل ولو قال دفعته مضاربة او بضاعة وصدقه الرجل فيه فان كان فيه وضعية فلا ضمان وان كان فيه ربح يكون كلد لليتيم الا ان يشهد قبل الدفع كذا في محيط السرخسي * روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا كانت المضاربة دائرا فادعها المضارب عند صير في فخلطها الصير في بماله بغير امره ثم اشترى المضارب منها بدينار فادعها المضارب عند صير في فخلطها الصير في فيمن دفع الى عبد مالا مضاربة والعبد مأذون له في التجارة فاشترى نفسه للمضاربة جاز وصار محجورا عليه ويبيع ورأس المال لرب المال وكذلك لو اشترى نفسه وابنه وامرأته بالمضاربة

اربعة آلاف وخمسمائة والباقي ربح بينهما كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها وباع وربح حتى صار ثلثة آلاف درهم ثم اشترى بالثلثة آلاف ثلثة ابد قيمة كل واحد منهم الف ولم ينقد المال حتى ضاع كان ذلك على رب المال ويكون رأس المال اربعة آلاف درهم ولو ان رب المال اشترى عبدا بالف فاشترى منه المضارب بالف في يديه من المضاربة وليس في يديه غيرها فصاعت قبل ان ينقدها رب المال فلا غرم على المضارب وياخذ العبد بغير شيء فيكون على المضاربة ورأس المال فيه الفان كذا في المحيط * واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارينين تساوي كل واحد منهما الف درهم ثم باع احدهما بالف والاخرى بالفين وقبضهما المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنهما فزاده مائة درهم وقبضهما المضارب بمائتين فقبض على قبضتهما كما صل الثمن اذا سمى بمقابلتهما جملة وقيمتها سواء ولو كان المشتري طعن فيهما بعيب فصالحه المضارب على ان يحط من الثمنين مائة درهم ثم وجد المشتري بالتى اشتراها بالف درهم عيبا ردها بالف غير ثلثة وثلثين وثلث ولو كان المضارب اشترى الجارينين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعهما به ثم وجد باحدهما عيبا ردها بثمنها وحصلتها من الربح اذا قسمت على الثمنين ولو كان المشتري اشترى احدى الجارينين بالف والاخرى بالفين ثم اراد ان يبيعهما مائة ربحته على ثلثة آلاف درهم فله ذلك وان باع كل واحد منهما مائة ربحته على حدة على ثمنها جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان زاد في ثمنها مائة درهم واراد ان يبيعها مائة ربحته باعها جميعا على ثلثة آلاف درهم ومائة درهم وان اراد ان يبيع احدهما مائة ربحته على حدة لم يكن له ذلك كما لو كان اشتراها بثمن واحد لان يبيعهما جميعا مائة ربحته على الثمن وليس له ان يبيع احدهما مائة ربحته على حصتها من الثمن كذا في المبسوط في باب المضارب يبيع المتاع ثم يشترى لنفسه باقل من ذلك * وفي المنتقى رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها عبدا يساوي الف درهم فنهاه رب المال ان يبيع الا بالنقد وقال المضارب ابيعه بالنسيئة او قال ابيع حصتي وهو الربع بالنسيئة فليس له ان يبيع الا بالنقد فان باع المضارب ثلثة ارباعه بالنقد لم يكن له ان يبيع الربع بالنسيئة حتى يقبض ثمن ثلثة الارباع ويوفي من ذلك رب المال رأس ماله وربحه ثم يبيع بعد ذلك الربع بالنسيئة ان احب كذا في المحيط * لو اشترى بالف المضاربة جارية نسيئة لا يبيعها مائة ربحته على الف مالم يبين هكذا في المبسوط * رجل دفع الى رجل مرضا

والربح له يتصدق به والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب كذا في المبسوط * واذا باع رب المال مال المضاربة بمثل القيمة او اكثر جاز فان باع باقل من قيمته لا يجوز سواء كان بما يتغابن الناس فيه او لا يتغابن الا ان يجيزه المضارب وكذا اذا كان المضارب اثنين فباع احدهما باذن رب المال لم يجز الا بمثل القيمة او اكثر الا ان يجيزه المضارب الآخر كذا في الحاوي * مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مغلق وهاك مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة على ان ما يشتري بها من الهروي خاصة فالربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النيسابوري فالربح كله لرب المال وما يشتري بها من الزطبي فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي فان كان اشترى الهروي فهو على المضاربة كما اشترطوا وان اشترى بها النيسابوري فهو بضاعة في بده والربح لرب المال والوضيعة عليه وان اشترى به الزطبي فللمال قرض عليه والربح له والوضيعة عليه كذا في المبسوط * ثم المضارب على السلطان فدفع اليه شيئا ليكف عنه يضمن وان اخذها كره الاضمان عليه كما اذا غصب منه البعض كذا في محيط السرخسي * اذا مر المضارب على العاشر بمال المضاربة واخبر به واخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما اخذ منه العاشر وان كان هو الذي اعطى العاشر بغير الزام من العاشر له فهو ضامن لما اعطى وكذلك ان صانعه بشيء من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما اعطى قال الشيخ الامام الاجل الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطي من مال المضاربة الى شاطر طبع فيه وقصد اخذه بطريق الغصب وكذلك الوصي اذا صانع من مال اليتيم كذا في المبسوط *

كتاب الوديعه

وهو مشتمل على عشرة ابواب الباب الاول في تفسير الایداع والوديعه وركنها وشرائطها وحكمها اما تفسيرها شرعا فالایداع هو تسليط الغير على حفظ ماله والوديعه ما يترك عند الامين كذا في الكنز * واما ركنها فقال المودع اودعك هذا المال وما يقوم مقامه من الاقوال او الانعال

على المضاربة كذا في الملتقط * في نوادر من سماعة عن ابي يوسف ر ح رجل دفع الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى المضارب بها جارية وباعها من رب المال بالفين ثم ان المضارب اشتراها منه بالف درهم ومائة فالجارية على المضاربة ولا يكون هذا نقضا للمضاربة وللمضارب فيها مائة خاصة كذا في المحيط * ولو اشترى وباع بالف المضاربة حتى صار في يده الفاد درهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعه باربعة آلاف درهم نسيئة سنة وقيمتها يوم باعها الف درهم او اكثر او اقل فدفعها الى المشتري ثم هلك الالفان الاوليان قبل ان يتقدها بائع الجارية الاولى فانه يرجع بالف وخمس مائة على رب المال فيؤديها مع خمس مائة من ماله الى بائع الجارية فاذا خرجت الاربعة الآلاف كان للمضارب ربعها من غير المضاربة وأخذ رب المال من الثلثة الارباع رأس ماله الفين وخمس مائة كذا في المبسوط * اشترى بمال المضاربة جارية تساوي الفين فحال الحول ولا مال له غير ذلك فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارية وعلى المضارب زكاة الربع وان كان اشترى جارتين كل واحدة تساوي الف فعلى رب المال زكاة ثلثة ارباع الجارتين ولا زكاة على المضارب وهذا قول ابي حنيفة رح خاصة ولو اشترى بها جارية تساوي الفين فنقصت من عيب او سمر حتى صارت تساوي الفانم ازدادت فحال الحول من يوم اشترت وهي تساوي الفين فلا زكاة على المضارب وعلى رب المال زكاة ثلثة ارباعها ولو صارت قيمتها فوق الالف فعليهما الزكاة ولو اشترى بها حنطة وشعير او ابل او غنما كل جنس يساوي النالم يكن على المضارب زكاة ولو كان جنسا واحدا يجب كذا في محيط السرخسي * اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب ويحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك فعلم فيه المضارب كذا في فتاوى قاضيخان * اذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف او باقل او باكثر فهو جائز وكذلك لو اخذه لنفسه مضاربة ولو اخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على ان يعمل به الاب لابن فعلم به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء للابن من ذلك ولو كان مثله يشتري ويبيع فاخذه الاب على ان يشتري به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والاب نصفان وكذلك لو عمل به الاب للابن بامر وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال والربح

الحمام وقال لصاحب الحمام ابن اضع الثياب فقال صاحب الحمام ثمه فوضع فدخل الحمام
ثم خرج رجل آخر وذهب بثيابه فصاحب الحمام ضامن وان وضع الثياب بمراى صاحب
الحمام ولم يقل شيئا وباقي المسئلة بحالها فان لم يكن للحمام ثيابي وهو الذي يقال له بالعارسية
(جامه دار) فالضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر فالضمان على
الثيابي دون صاحب الحمام الا اذا نص على استحفاظ صاحب الحمام بان قال لصاحب الحمام
ابن اضع الثياب فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام وان كان له ثيابي وهو حاضر
هكذا في الظهيرية * وان كان الثيابي غائب ويدع الثياب بمراى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا
من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع كذا في فتاوى قاضيخان * دخل
الحمام ووضع الثياب وصاحب الحمام حاضر فخرج آخر من الحمام ولبسها وصاحب الحمام
لم يد رانها ثيابه ام لانهم خرج صاحب الثياب وقال هذه ليست ثيابي وقال الحمامي خرج رجل
من الحمام ولبس الثياب فظننت انها ثيابه ضمن صاحب الحمام لانه ترك الحفظ كذا في خزانه
المفتين * وفي غصب فتاوى ابي الليث ر ح رجل دخل الحمام ووضع ثيابه بمراى عين صاحب
الحمام ثم خرج فوجد صاحب الحمام نائما وقد سرق ثيابه فان قام قاعدا فلا ضمان وان وضع جنبه على
الارض فهو ضامن كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل امرأة خرجت الى الحمام ودفعت
التمحانة الى صغيرة وقالت ادفعيها الى بنتي وهي في الحمام فلما جاءت اليها قالت لها البنت
املأي من الماء واحملها الي فلأت فانكسرت ان كانت الامرأة في عيال الام لا تضمن وان كانت
في بيت زوجها ان كانت امارتها الام فكذلك وكذا لو قالت صبي على رأسك وان بعثت الي
البنت للحفظ ضمننت البنت اذا غيبتهما من بصرها كذا في الخلاصة * الباب الثاني في حفظ الوديعه
بيد الغير والمودع ان يدفع الوديعه الى من كان في عياله كان المدفوع اليه زوجته او واده او والديه
اذ لم يكن متبهما يخاف منه على الوديعه هكذا في فتاوى قاضيخان * وقال بكر ر ح اعياله ان يضعها
عند من في عياله كذا في الوجيز للكردي * وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يسكن معه سواء
كان في نفقته ولا كذا في الفتاوى الصغرى * وهكذا في فتاوى قاضيخان * والعبرة في هذا الباب للمساكنة
الا في حق الزوجة والابن الصغير والعبد فالابن الصغير اذا لم يكن في عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن
يشترط ان يكون الصغير قادرا على الحفظ والزواج اذا كان يسكن في محله والمرأة تسكن في محله

والقبول من المودع بالقول والنعل او بالفعل فقط هكذا في التبيين * الوديعه تارة تكون بصريح
الايجاب والقبول وتارة بالدلالة فالصريح قوله اود منك وقول الآخر قبلت ولا تتم في حق الحفظ
الا بذلك وتتم بالايجاب وحده في حق الامانة حتى لو قال للغاصب اود منك المغصوب يرى
عن الضمان وان لم يقبل فاما وجوب الحفظ فيلزم على المودع فلا بد من قبوله والدلالة اذا
وضع عنده متاعا ولم يتل شيئا وقال هذا وديعه عندك وسكت الآخر صار مودعا حتى لو غاب
الآخر فضاع ضمن لانه ابداع وقبول عرفا كذا في خزائنه المفتين * واما شرائطها فانواع منها كون
المال قابلا لاثبات اليد عليه حتى لو اودع الآبق والطير الذي هو في الهواء والمال
الساكن في البحر لا يصح كذا في البحر الرائق * ومنها عقل المودع فلا يصح قبول الوديعه
من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما بلوغه فليس بشرط عندنا حتى يصح الابداع من الصبي
المأذون وكذا حريته ليست بشرط فيملكه العبد المأذون واما الصبي المحجور عليه فليس
يصح قبول الوديعه منه وكذلك حريته المودع ليست بشرط لصحة العقد حتى يصح القبول
من العبد المأذون ويترتب عليه احكام العقد واما العبد المحجور فلا يصح منه القبول
كذا في البدائع * واما حكمها فوجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة في يده
وجوب ادائه عند طلب مالكة كذا في الشمني * والوديعه لا تودع ولا تعزل ولا تاجر ولا ترهن
وان فعل شيئا منها ضمن كذا في البحر الرائق * وضع في يتيه شيئا بغير امره فلم يحفظه حتى ضاع
لا يضمن لعدم التزام الحفظ ولو وضع عند آخر شيئا وقال احفظه فصاح باعلى صوته وقال لا احفظه
فضاع قال في المحيط لا يضمن لعدم التزام الحفظ كذا في الوجيز المكردري * اقام واحد من اهل
المجلس وترك كتابه او متاعه فالباقون مودعون فيه حتى لو تركوا وهاك ضمنوا لان الكل
حافظون فان قام واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لانه تعين الآخر حانظا كذا في محيط
السرخسي * من ترك باب حانوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فضااع على آخرهم
كذا في الملتقط * رجل في يديه ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه آية كان هذا على
الوديعه كذا في الظهيرية * في فتاوى اهل سمرقند رجل دخل بدابته خانا وقال لصاحب الخان
ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب ثم رجع فلم يجد دابته فقال لصاحب الخان ان صاحبك
اخرج الدابة ليسقيها ولم يكن له صاحب فصاحب الخان ضامن كذا في المحيط * اذا دخل رجل

ان احاط الحرق بالغالب دارة فنا واما جارا له لا يضمن وان لم يكن احاط ضمن واشترط هذا الشرط في الفتاوى احق وانظر هكذا في الغبائية * هذا اذا كان الدفع لضرورة وان كان الدفع بغير ضرورة فهلكت في يد الثاني ان هلك قبل ان يفارق الاول الثاني فلا ضمان على احد بلا خلاف وان هلك بعد ما فارق الاول الثاني فالاول ضامن بلا خلاف واما الثاني ففيه خلاف على قولهما بضمن وعلى قول ابي حنيفة ر ح لا يضمن كذا في المحيط * فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع على الاول هكذا في المضمرة * ولو استهلك الثاني الوديعة ضمن بالاجماع ويكون صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول او الثاني فان ضمن الاول رجع بها على الثاني وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى المودع انه دفع الوديعة الى اجنبي لضرورة بان ادعى انه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري انه لا يصدق الابينة في قول ابي يوسف ر ح وهو ثبوت قول ابي حنيفة ر ح كذا في الظهيرية * وفي الزاد وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * وذكر في المنتقى انه ان علم انه قد احترق بيته قبل قوله وان لم يعلم لم يقبل قوله الابينة كذا في المحيط * واجمعوا ان مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين ان يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين ان يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي * قال في الجامع الكبير اذا اودع عند عبد محجور فدفع العبد الوديعة الى عبد مثله فهلك فعند ابي حنيفة ر ح يضمن الاول بعد العتق او يضمن الثاني في الحال والاصح ان الثاني لا يضمن ابدا عند ابي حنيفة ر ح وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايهما شاء في الحال ان بدأ العتق في الاول ولو اودع عند ثالث مثله فعند ابي حنيفة ر ح لا ضمان على الاول والثالث وله ان يضمن الثاني في الحال وعند ابي يوسف ر ح له ان يضمن ايهم شاء في الحال كذا في البنايع * المودع اذا دفع الوديعة الى امرأته ثم طلقها وانقضت عدتها فلم يسترد منها حتى هلك في يدها هل يضمن قال بعض المتأخرين يضمن لانه يجب عليه الاسترداد كما ذكر محمد ر ح في وديعة الاصل اذا وقع الحريق في دار المودع فدفع الوديعة الى اجنبي لا يضمن فلو فرغ من ذلك ولم يسترد حاجته هلك في يد الاجنبي يضمن كذا في مسئلتنا وكذا اجاب صاحب المحيط ر ح وقال فاضحان لا يضمن كذا في الفصول العمادية * في التجريد وان اخرجها من يده الى يد غيره او امر غيره باستهلاكها

اخرى ولا ينفق عليها زوجها فادفع الوديعه اليها فلا ضمان عليه والعبد اذا لم يكن في عياله بمنزله
الابن الصغير هكذا في الظهيرية * المودع اذا دفعها الى عبده او اجبره مشاهرة او مسانهة مساكنة معه
او الى ابنه الكبير في عياله او ابيه الذي في عياله لا يضمن كذا في الفتاوى العتائية * والابن الكبير
اذا لم يكن في عياله فدفع اليه ضمن كذا في المحيط * والابوان كالا جنبي حتى يشترط كونهما في عياله
كذا في الخلاصة * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا اودع عنده شيئا ولم ينهه صاحب الوديعه حفظها بمن
في عياله اما اذا نهاه عن ذلك ودفعها الى بعض من نهاه عنه فصاعت الوديعه بنظر ان كان المودع
يجد بدا ممن دفعها اليه ضمن وان كان لا يجد بدا من ذلك ودفعها اليه وصاعت لا يضمن وهذا
كما اذا اودع عند رجل دابة ونهاه ان يسلمها الى امرأته وهو لا يجد بدا من ذلك فسلم الدابة اليها
فصاعت عندها فانه لا يضمن كذا في المضمرات * ويضمن بدفعها الى من يجري عليه النفقة
كل ~~مهر~~ ولا يساكنه ويسمى (اجر خوار) والا جبر الذي يعمل من الاعمال مباحة كذا في
الفتاوى العتائية * ذكر الامام النمر تاشي والامام الحلواني عن محمد راح المودع دفع الوديعه
الى وكيله وهو ليس في عياله او دفع الى امين من امثاله ممن يثق به في ماله وليس في عياله
انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا به في ماله فكذا في الوديعه ثم قال وعليه الفتوى كذا في النهاية *
سوقي قام من الحانوت للصلوة وفي الحانوت ودائع فصاعت الوديعه لا يضمن صاحب الحانوت
لانه حافظ بحجرانه فلم يكن مضيعا ولم يكن هذا منه ايدا عا للوديعه بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته
محرز كذا في فتاوى قاضيخان * لو دفع الى شريك له مفاوض او عتاق او عبدا ذونا له في التجارة
او عبدا معتزلا عن منزله فصاع لم يضمن وكذلك الصيرفيان اذا كانا شريكين فوضع عندهما
وديعه فوضعها في كيسه او في صندوق وامر شريكه بحفظها فحمل الكيس فصاع لم يضمن كذا في
محيط السرخسي * ولو كان للرجل امرأتان ولكل واحدة منهما ابن من غيره يسكن معهما فهما
في عياله لا يضمن كذا في الظهيرية * المودع اذا خاف على الوديعه الغرق فنقلها الى سفينة اخرى
لم يضمن كذا في السراجية * وان اخرجها من بده عند الضرورة بان وقع الحريق في دارة فخاف عليها
الحرق او كانت الوديعه في سفينة فالحقتها غرقا واخرج للصوم خاف عليها او ما اشبه ذلك فدفعها
الى غيره لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة
ان احاط

في هذه فخبأها في دار أخرى في تلك المحلة فهو ضامن وإن كانت الثانية أحرز من الأول هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الودیعة وكذلك إذا قفل أخبأها في هذه الدار ولا فخبأها في دار أخرى فخبأها في دار أخرى وفي شرح الطحاوي إذا كانت الدار التي خبأها فيها والدار الأخرى في الحرز على السواء أو كانت التي خبأها فيها أحرز فلا ضمان عليه سواء نهاه عن الخبأ فيها أو لم ينهه كذا في المحيط * ولو قال أحفظها في هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى فحفظها في البلدة المنهية ضمن بالاتفاق ولو قال أحفظها في صندوقك هذا ولا تحفظها في هذا الصندوق الآخر في ذلك البيت فحفظها في المنهي لا يضمن بالاتفاق كذا في الغيابة * والأصل المحفوظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو مردكذا في البدائع * فلو شرط عليه أن يدسكها بيده ولا يضعها أو يحفظها بيمينه دون يساره أو ينظر إليها بعينه اليمنى دون اليسرى أو لا يخرجها من الكوفة فلا ينتقل منها ويحفظها في صندوق في بيت لم يعتبر كذا في التمر تاشي * إذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينه عن الإخراج نصاً بل أمره بالحفظ مطلقاً فساير بها فإن كان الطريق مخوفاً فهلك ضمن بالاجتماع وإن كان آمناً ولا حمل لها إلا مؤنة لا يضمن بالاجتماع وإن كان لها حمل ومؤنة فإن كان المودع مضطراً في المسافرة بها لا يضمن بالاجتماع وإن كان له بد من المسافرة بها فلا ضمان عليه قربت المسافة فيه أو بعدت وعلى قول أبي يوسف رح أن بعدت يضمن وإن قربت لا هذا هو المخلص والمختار هذا كله إذا لم ينه عنها ولم يعين مكان الحفظ نصاً وإن نهاه نصاً وعين مكانه فساير بها وله منه بد ضمن كذا في الفتاوى العتبية * أن أمكنه حفظ الودیعة في المصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر بأن يترك عبد الله في المصر لما مور به أو بعض من في عياله فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن وإن لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فساير فلا ضمان كذا في التاتارخانية * الودیعة لو كانت طعاماً كثيراً فساير بها فهلك الطعام فإنه يضمن استحساناً كذا في المصمرات * وأجدعوا على أنه لو سافر بالودیعة في البحر يضمن كذا في غاية البيان * والآب والوصي سافر بما ل الصبي وهلك لا يضمنان إلا إذا تركا زوجتهما فهنا كذا في الوجيز للكردي * والوكيل بالبيع المطلق إذا سافر به لا يضمن إن لم يكن له حمل ومؤنة وإن كان ضمن كذا في الخلاصة * وإذا دفع الرجل إلى غيره وديعة وقال له لا تدفعها إلى امرأتك فأنى اتهمها أو قال إلى ابنك أو قل إلى عبدك وما أشبه ذلك فدفع إليه فإن كان لا يجد

او بنقصها وادعى انه كان باذن المودع لم يصدق على ذلك وله ان يحلف المودع وفي
السغناقي ان كانت الودیعة في بيت المودع واستحفظ المودع الودیعة في بيته بغيره بان ترك
الودیعة والغیر في بيته وخرج هو بنفسه ضمن كذا في التاتارخانية * المودع اذا حفظ الودیعة في حرز
غیره ایس فيه ماله یضمن واذا استأجر حرز النفس وحفظ فيه الودیعة لا یضمن وأن لم یکن فيه ماله
هكذا في خزائن المفتين * واذا دفع المودع عند موته الودیعة الى جاره وایس بحضرته عند الوفاة
احد من في عیاله فلا ضمان علیه كذا في الملتقط * المودع اذا آجر بیتا من دارة من رجل ودفع
الودیعة الى هذا المستأجر ان كان لكل واحد منهما غلق على حدة یضمن وان لم یکن وكل واحد
منهما یدخل على الآخر من غیر حشمة لا یضمن هكذا في الخلاصة * ولو ترك امرأته او عبده
في حانوته لا یضمن ان كانا امینین والا یضمن كذا في الوجیز للکردري * ولو اجلس المولى عبده
في حانوته وفيه ودائع فسرقت ثم وجد المولى بعضها في يدي عبده وقد اتلف البعض فباع المولى
الغلام فإن كان للمودع بینة على ذلك فهو بالخيار ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء نقض
البيع وباعه في دينه وان لم یکن له بینة فله ان يحلف مولاة على علمه فان حلف لم یثبت وان نكل
فهو على وجهين ان اقر المشتري كان هذلولو مالوثبت بالبینة سواء وان انكر لیس له ان ینقض البيع
بل يأخذ الثمن من المولى كذا في خزائن المفتين * الوالي اذا حبس نفقته احفر النهر ووضع عند
صير في فضاء ان وضع باسم حفرا نهر او باسم الوالي ضاع من مال الجميع وان جمع باسم الرجل
الذي اخذه منه ضاع من مال الرجل خاصة كذا في الملتقط * الباب الثالث في شروط يجب
اعتبارها في الودیعة ولا یجب وان قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار
لم یضمن وهذا استحسان والقیاس ان یضمن وكذلك لو قال ضعه في هذا البيت ولا تضعه في هذا
الآخر والبیان في دار واحدة فهو على ما قدمنا من القیاس والاستحسان قال في الینایع وهذا
اذ لم یکن البیت الذي حفظها فيه انتص حرزا من البیت الذي امره بالحفظ فيه اما لو كان البیت
الثاني انتص حرزا من الاول ضمن ولو قال ضعها في كيسك هذا فوضعها في غیره لم یضمن
كذا في السراج الوهاج * وان قال ضعه في كيسك فوضع في الصندوق لا یضمن كذا في النصول
العمادية * ولو قال احفظها في كيسك ولا تحفظها في صندوقك او قال احفظها في صندوق ولا تحفظها
في البیت فحفظ في البیت لا یضمن كذا في شرح الجامع الصغیر لقاضيخان * وان قال اخبأها

لوقال المودع وضعت الوديعه بين يدي فتنت ونسيتها انصاعت ضمن وبه ينتهي كذا في جواهر
الاخلاطي * ولوقال وضعت بين يدي في داري ثم نمت ونسيتها انصاعت ينظر ان كانت الوديعه
مالا يحفظ في عرصه الدار ولا تعد حرز له كصره الدراهم والذهب ونحوهما يضمن والا فلا كذا في
محيط السرخسي * اذا قال دفنت في داري او كرمي ونسيت مكانها يضمن اذا كان للدار
والكرم باب ولوقال دفنت في موضع آخر ونسيت مكانها يضمن كذا في الخلاصه * وكذلك لو لم يبين
مكان الدفن لكنه قال سرق الوديعه من المكان المدفون فيه فان كان للدار والكرم باب لم يضمن
وان لم يكن لهما باب يضمن كذا في المحيط * وان قال لا ادري وضعت في داري او في موضع آخر
يضمن كذا في المضمرات * سلم المودع الدار التي في بيت منها الوديعه الى آخر لحفظها ان كانت
الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بغير مشقة لا يضمن والا فيضمن كذا في القنية * واذا
لم تكن مدفونه ان كانت موضوعة في موضع لا يدخل فيه احد الا بالاستيذان لا يضمن وان لم يكن له
باب كذا في المحيط * وضع الوديعه في داره ويدخلها الناس كثيره فصاعت فان كان شيئا يحفظ في الدار
مع دخولهم لا يضمن والا فيضمن كذا في التثنيه * المودع اذا وضع الوديعه في الجبانة فسرق
الوديعه ضمن كذا في المحيط * دفن في ارض ان اعلم بعلامه لا يضمن والا ضمن وفي المنازعه يضمن
بكل حال كذا في الوجيز للكردي * ولو توجهت النصوص نحو المودع دفن الوديعه حتى لا تؤخذ
من يده وفرض خوفهم ثم رجع فلم يظفر بالمكان الذي دفن الوديعه فيه ان امكنه ان يجعل له علامه
فلم يجعل ضمن وان لم يمكنه ذلك ان امكنه العود في اقرب الاوقات بعد انتطاع الخوف فلم يعد ثم جاء
ولم يجد الوديعه كان ضامنا كذا في الظهيريه * وان كان رب الوديعه معه يذهب ان جمله فلما توجهت
السراق قال لرب الوديعه ادفعها فدفعها ثم ذهب السراق وذهبوا ايضا بعد ذلك او ذهبوا الى ان ذهب
السراق ثم حضروا فلم يجد المدفون لاشك ان المودع لا يكون ضامنا في هذه الصوره حيث دفن
بامر المالك واما اذا كان المودع وحده والمسئله بحالها فالجواب فيها على التثنيه ان ذهب
السراق او لا ولا يتمكن المودع من رفع الوديعه فلم يرفع وترك شبهه مع الايمان فهو ضامن واما اذا
مكث السراق شبهه ولم يمكن الفرار شبهه لخوفهم فذهب ثم جاء فلم يجد فبذاعلى وجهين ان جاء
على قدر ما امكنه وزال الخوف فلم يجد لا يكون ضامنا وان اخرج مع الايمان كان ضامنا كذا في
المحيط * المودع اذا وضع الوديعه في بيت خراب في زمان التفتة فان وضعها على الارض يضمن

المودع بدامن الدفع اليه بان لم يكن له مبال سواه لم يضمن بالدفع اليه وان كان يجد بدا منه فهو ضامن كذا في التاتارخانية * المودع اذا وضع الودیعة في حانوته فقال له صاحبها لا تضع في الخانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرقته ان لم يكن له موضع آخر احرز من الخانوت لا يضمن وان كان له موضع آخر احرز من الخانوت فهو ضامن اذا كان قادرا على الحمل كذا في خزائن المفتين * رجل دفع الي آخر مرأ وقال له اسق به ارضي ولا تسق به ارض غيري فسقى ارض الامر ثم سقى ارض الغير فضااع المران ضاع قبل ان يفرغ من السقي الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرغ لا يضمن كذا في الخلاصة * امرأة قالت لا كارها لا تطرح انزالي في منزلك فوضع الاكار في منزله فجنى الاكار جنابة وهرب فرفع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكار كذا في فتاوى فاضل خان * قال ابو جعفر سئل ابو بكر قال المبضع للتاجر وضعها في هذا العدل و اشار اليه فوضعها في الحقيقة قال ضمن وان قال وضعها في الجوالق من غير اشارة فوضعها في الحقيقة لا يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * المودع اذا شرط الاجرة للمودع على حفظ الودیعة صح وان لم عليه كذا في جواهر الاخلاطي * ولو ادع غاصب المصوب عند رجل و شرط الاجر على حفظه يصح كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع فيما يكون تضييعا للمودیعة وما يضمن به المودع وما لا يضمن في النوازل اذا قال المودع سقطت الودیعة او (يفتاد از من) لا يضمن ولو قال سقطت او بالفارسية (بينكندم) ضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذا لم يترك الودیعة ولم يذهب والفتوى عليه كذا في الخلاصة * ولو قال لا ادري اضاقت او لم تضع لا يضمن ولو قال لا ادري اضعها او لم اضع بضمن كذا في الفصول العمادية * رجل دفع الي دلال ثوبا لبيعه ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا ادري كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا ضمان عليه ولو قال نسيت ولا ادري في اي حانوت وضعت يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضل خان * وفي الفتاوى سئل بن فضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعه فقال القابض انا ربيها فاجرا لا اعرف قيمتها فضاقت الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاقت او سقطت بحركته ضمن وان سرقته منه او سقطت لمزاحمة اصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * لو قال

او تمزتها في المصروع لم يرفع حتى فسدت او كان في المنازرة وام يبيع حتى فسدت لا يضمن هكذا في
النمرقاشي * اودعه حيوانا وغاب فحباب البانها فخاف فساد هار هو في المصريف باع بغير امر القاضي
ضمن وبامره لا يضمن واما اذا كان في المنازرة فانه يجوز بيعه كذا في محيط السرخسي * الخذف
اذا ترك الخف الذي دفع اليه ليصلحه في الخانوت فسرق ايلان كان فيه حافظ او في السوق حارس
لا يضمن وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح يفتي بعدم الضمان وان لم يكن فيه حافظ
ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرف ان كانوا يتركون الخوانيت من غير حافظ ولا حارس
هناك فلا ضمان عليه وان كان بخلاف ضمن وعليه الفتوى كذا في الغبنات * وكذلك قيل لو ترك
باب الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان وفي بخاري جري العرف
بترك باب الدكان مفتوحا باليوم وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة واشباه ذلك والرواية
محفوظة فيما اذا ترك الحائك الثوب الذي نسج بعضه والغزل في سيب الثمار ولم يكن هناك حافظ
ولا حارس في السوق انه لا ضمان على الحائك كذا في الذخيرة * خفاف خرج الى القرى لحرز
الخفاف فدفع اليه خف فوضع مع رجله في دار رجل ودخل البلد فسرق فان كان اتخذ دار المسكن
بأي طريق كان لا يضمن ولو وضع في دار رجل لا يسكن هو في تلك الدار ضمن كذا في جواهر
الفتاوى * الاسكان اذا اخذ خفا وجسكا ليصلحه فلبسه الاسكاف ضمن مادام لا يسافا انزعهم اثم
ضاع لا كذا في الملتقط * اذا سرق الوديعة من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب
عن الدار قال محمد بن سلمة رح كان ضامنا قيل لو ان صاحب الدار دخل كرمه او بستانه وهو
متلازق بالدار قال ان لم يكن في الدار احد ولا في موضع يسمع الحس اخاف ان يكون ضامنا
وقال ابو نصر رح اذا لم يكن اغلق الباب فسرق منه الوديعة لا يضمن يعني اذا كان في الدار
حافظ كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ربط دابة الوديعة على باب داره وتركها ودخل الدار فضاعت
ان كان بحيث يراها فلا ضمان وان كان بحيث لا يراها فان كان في المصروع فهو ضامن وان كان
في الثرى فلا ضمان وان كان ربطها في الكرم او على رأس المبطخة وذهب قيل ان غابت عن
بصره فهو ضامن وقيل يعتبر العرف في هذا واجتاسه هكذا في الظهيرية * ولو جعل حمار الوديعة
في الكرم ان كان للكرم حائط رفيع بحيث لا يرى المار في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان
لم يكن له حائط او كان لكنه غير رفيع يطران نام المودع ووضع جنبه على الارض يضمن

وان جعلها تحت التراب لا يضمن كذا في خزائنه المقتنين * أودع عند آخر قمقمه ثم طلبها منه فقال
لا ادري كيف ضاعت قيل لا يضمن هو الاصح هكذا في جواهر الاخلاطي * دفع الى رجل قمقمه
ليدفعها الى انسان ليصلحها فدفعها ونسي لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * دفع الى مرأه
قمقمه ليسقي الماء فتغافل عنها فضا ع لا يضمن كذا في القنية * قال خلف سألت اسد اعدن له على
آخر الف درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين او درهمائهم درهم او قال خذ درهمك فضا ع
الدريهمان قبل ان يعين درهم او قال هلك على المطلوب والطالب درهم ولو قال له حين دفع ايده الدرهم
الاول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه الدرهم الآخر كذا في السائر خانية * في غصب فتاوى
ابى الليث ربح دفع الى آخر عشرة دراهم وقال خمسة منها هلك وخمسة ودفع عندك فاستهلك
القباض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية يضمن سبعة ونصف لان الهبة فاسدة لا هبة المشاع والمنبوض
بحكم الهبة فاسدة مضمون فالحصة التي هلكت نصفها ماله ونصفها هبة فموتة فيجب ضمان نصفها وذلك
درهمان ونصف والخمسة التي استهلكها كلها صارت هبة فموتة بالاستهلاك فيضمن سبعة دراهم ونصفا
ولو قال ثلثة من هذه العشرة لك والسبعة الباقية سلعها التي فلان فهلكت الدراهم في الطريق يضمن
الثلث لانها كانت هبة فاسدة ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئا لان وصية المشاع جائزة
ولا يضمن السبعة في المسئلتين جميعا كذا في المحيط * لو دفع اليه عشرة وقال خمسة منها لك وخمسة
سلعها التي فلان فهلكت الدراهم يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن الخمسة الباقية وراعاها خمسة
خمسة على حدة على ان الخمسة منها ولم يبين ايها فخطبهما القابض يضمن الخمسة الهبة ولا يضمن
كلها كذا في محيط السرخسي * لو دفع ان افسدتها المرأة وقد اطلع المودع على ثقب المرأة ان اخيه صاحبها
ان هبة ثقب المرأة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعد ما اطلع عليه ولم يسده يضمن كذا في الفصول العديدة *
وذكر السيد الامام ابراهيم ان الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الضيف
فلم يبردها بالهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن كذا في الظهيرية * وفي فتاوى ابى
الميثراح اذا كانت الوديعه شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعه غاب فان دفع الامر الى الناصي
حتى يبعده جاز وهو الاولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعه على ما امر به
كذا في المحيط * وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها كذا في السراج الراجح * اذا اصابه
نحس او مرض أو حرق نار فلا ضمان عليه كذا في الحاوي المتأوى * واجتمعت البان الوديعه

الا انه قبل الوديعه باذن وليه فانه يضمن ايضا لاجماع وان قبلها بغير اذن وليه لا ضمان عليه
عند ابي حنيفة ومحمد رحم لافي الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف رحم يضمن في الحال كذا
في السراج الوهاج * واذا كانت الوديعه عبد افقتل الصبي كانت قيمته على عاقلة في قولهم
جميعا وان جنى عليه فيمادون النفس كان ارشه على عاقلة الصبي ان بلغ خمسمائة او اكثر وان
كان دونها كان في مال الصبي في قولهم جميعا ايضا كذا في السراج الوهاج * وان اودع طعاما
فاكله لم يضمن كذا في خزانه المفتين في كتاب الجنابات * ولو اودع عند العبد وديعه فهلكت عنده
فلا ضمان عليه بالاتفاق كذا في جواهر الاخلاطي * وان استهلكها ان كان ماذونا ومحجورا
او قبضها باذن مولاه ضمنها اجماها ويكون دينا عليه الى ما بعد العتق وان كان محجورا وقبضها بغير
اذن مولاه لم يضمنها في الحال ويضمنها بعد العتق اذا كان عاقلا بالغاعده وقال ابو يوسف رحم يضمنها
في الحال ويبيع فيها كذا في الجوهرة النيرة * وان كانت الوديعه عبد افقتل العبد المحجور فان كان
عمدا فقتل العبد كذا في السراج الوهاج * والوديعه لو كانت عبد افجنى عليه في النفس او فيمادون
النفس يؤخذ مولاه بين الدفع والفداء ويضمن للحال كذا في خزانه المفتين * وام الولد والمدر
بمنزلة العبد في جميع ما ذكر الا انهما اذا توجه عليه ما اضمن سعي في ذلك كذا في السراج الوهاج *
ولو اودع رجلا شيئا فاستهلكه ابن له صغيرا وعبد له فعلى المستهلك ضمانه في الحال كذا في المبسوط *
والملكاتب يضمن في الحال باستهلاك الوديعه كذا في النواوي العتائية * وان نام المودع وجعل
الوديعه تحت رأسه او تحت جنبه فصاعت فلا ضمان عليه وكذلك اذا وضعها بين يديه وهو الصحيح
واليه مال شمس الائمة السرخسي قالوا انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا نام قاعدا
اما اذا نام مضطجعا فعليه الضمان وهذا اذا كان في الحضر اما اذا كان في السفر فلا ضمان نام
قاعدا او مضطجعا كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن رجل ثياب الوديعه على دابته فنزل
من دابته في بعض الطريق ووضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرت الثياب قال ان
اراد به الترفق ضمن وان اراد به الحفظ لم يضمن وان كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لم يضمن
كذا في الحاوي للفناوي * وفي شرح ابي ذر وقع الحريق في بيت المودع فنزلهما مع امكان
الدفع الى غيرة او الى مكان آخر حتى احترقت يضمن كذا في التمرثشي * وان سرت الوديعه
عند المودع ولم يسرق معه مال آخر المودع لم يضمن عندنا كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر

ان ضاعت الدابة وان نام قاعد الا يضمن وفي السر لا يضمن وان نام مضطجعا كذا في الخلاصة *
 اودعه سكيناً فجعلها في ساق خنثه لا يضمن ان لم يتصرف في الحفظ كذا في التنبية * المودع اذا جعل دراهم
 الودعة في الخف فستطت عنه ان جعلها في الخف اليميني فهو ضامن وان جعلها في الخف اليسرى
 فلا ضمان عليه لانه مني جعلها في الخف اليميني فقد عرضها للضياع والسقوط عند الركوب على
 الدابة ولا كذلك اذا جعلها في الخف اليسرى وقبل الا ضمان على كل حال كذا في خزائنه المفتين *
 اذا ربط دراهم الودعة في طرف كمة او جعلها في الذيل او في طرف العمامة فلا ضمان وكذلك
 لو شدد دراهم الودعة على منديل ووضع في كمة فسرفت منه فلا ضمان كذا في المحيط * دفع اليه
 ذهباً ليحفظه فالتاه في فمه كعادة التجار فسبق اليه حلتته لا يضمن كذا في التنبية * واذا كانت الودعة
 ذهباً او فضة فقال قد جعلتها في الكم فصاحت لاضمان عليه كذا في الملتقط * مودع جعل دراهم
 الودعة في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بسرقة او سقوط او غيره قال بعضهم لا يضمن
 لانه حفظ الودعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه وقال بعضهم هذا اذا لم يزل عتله اما اذا
 زال عتله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضيقاً ومودعاً
 غيره كذا في فتاوى فاضيل خان * وان ظن انه جعلها في جيبه فاذا هي لم تدخل الجيب فعليه
 الضمان كذا في المحيط * ولو وضعها في كيسه او شدا على النكة فصاحت لا يضمن كذا في خزائنه
 المفتين * المودع اذا جعل خاتم الودعة في الخنصر او في البنصر يضمن بعد التلف وان جعله في
 الوسطى او السبابة او الابهام لا يضمن وعليه الفتوى كذا في جواهر الا خلاطي * وان تختم به
 وداه خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن وذكر محمد ر ح ايضا ان بعض مشايخنا ر ح قالوا اذا تختم
 وجعل النص مما يلي الكف لا يضمن كذا في الذخيرة * ولو كان المودع امرأة نفق اي اصبع
 ليستة تضمن كذا في الفصول العمادية * في فتاوى اهل سمرقند امرأة اودعت صبيته من بنات سنة
 فاشتغلت بشيء فوفعت الصبيته في الماء لا ضمان عليها فرق بين هذا وبين الغصب هكذا ذكر
 المسئلة في فتاوى امير المؤمنين في الاجاب نوع نظروا وينبغي ان يقال ان لم تغب عن بصرها
 فلا ضمان وان غابت عن بصرها وهي ضامنة كذا في المحيط * ومن اودع صبياً وودعه فهلك في يديه
 فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكها ان كان مأذوناً في التجارة غصبها اجماعاً وان كان مخجوراً عليه

قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل ولا ادري ما فيه لاضمان عليه ولا يمين عليه ايضا وكذا اذا اودع د را هم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادعى انها اكثر من ذلك فلا يمين عليه الا ان يدعي عليه الفعل وهو التصبيع او الجناية كذا في خزانه المفتين * المودع اذا اخذ وديعه رجل آخر من يد المودع وترك وديعه بضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما ان ما قبضه حقه ام حق الغير كذا في جواهر الفتاوى * امرأة غسلت ثوب رجل بالاجر وعلقت على خص سطحها للتجفيف وطرف من الثوب من الجانب الآخر فضاع ضمنت كذا في الخلاصة * امرأة غسلت ثياب الناس ووضعت الثياب على سطحها ليجف ان كان للسطح خص لا يضمن وقيل ان لم يكن الشخص مرتعا يضمن كذا في الفصول العبادية * رجل في بده مال لانسان فقال له سلطان جائر ان لم تدفع اليّ هذا المال حبسك شهرا او ضربتك ضربا او اطوف بك في الناس لا يجوز له ان يدفع فان دفع فهو ضامن وان قال اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فلا ضمان عليه هكذا في فتاوى قاضيان * سلطان هدد المودع باذلافه ماله ان لم يدفع اليه الوديعه فدفعها اليه ضمن ان بقي له قدر الكفايه وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزانه المفتين * المودع اذا قرأ من مصحف الوديعه وهلك حال القراءه لا يضمن وكذا الحكم في الرهن كذا في جواهر الاطلاعي * ولو اودعه قرا طيس فوضعها في الصندوق ثم وضع فوقه ماء ليشربه فتقاطر الماء عاينها فهلك لا يضمن كذا في القنية * ولو قال ذهبت الوديعه ولا ادري كيف ذهبت اختلف المتأخرون والاصح ان لا يضمن ولو قال بعث الوديعه وقبضت ثمنها لا يضمن مالم يتل دفعتها اليه كذا في الخلاصة * ولو قال للمالك وهبت لي الوديعه او بعثتها مني وانكر رب الوديعه ثم هلك لا يضمن كذا في الفصول العبادية * اودع طسنا عند خيره فوضع المودع الطست على رأس الثور في بيته فوقع عليه شيء فانكسر ان كان وضعه على رأس الثور ليغطي به الثور يضمن وان كان وضعه كما يوضع في العادة لا لاجل التغطية لا يضمن كذا في الذخيرة * اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق على رأس الحب فضاع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن وان كان الوضع لا على وجه الاستعمال لا يضمن وطريق معرفة ذلك ان ينظر ان كان في الحب شيء نحو الماء والدقيق او نحو ذلك مما يغطي رأس الحب لاجله كان استعمالا وان كان الحب خاليا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لاجله لم يكن استعمالا كذا في المحيط * اذا سقط من يد المودع شيء فافسد

سئل ابو القاسم عن من عنده وديعه فرفعها رجل فلم يمنع المودع ان امكنه منعه ودفعه فلم يفعل فهو ضامن وان لم يمكنه ذلك لما انه يخاف دعارته وضربه فلا ضمان كذا في المحيط * المودع اذا دل انسانا على اخذ الوديعه انما يضمن اذا لم يمنع المدلول عليه من الاخذ حالة الاخذ اما اذا منعه لا يضمن كذا في الخلاصة * والمودع اذا فتح باب الاصطبل او حل قيد العبد يضمن كذا في الفصول العمادية * سئل عن مودع وضع الوديعه في حجرته في خان وفيه صحن لا قوام فربط سلسله بابها بحبلها ولم يغلله ولم يغلقه وخرج فسرق الوديعه هل يضمن قال ان عد شد هذا الربط في مثل هذا الموضع توثيقا لم يضمن وان عدا غفلا يضمن كذا في فتاوى النسفي * رجل وضع عند رجل وديعه ووضعها المودع في حانوته وذهب الى الجمعة وترك باب الحانوت مفتوحا واجلس صبي صغير ليحفظ حانوته رذبت الوديعه من الحانوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كان اصبي ممن يضبط الاشياء ويحفظها لم يضمن المودع وان كان ممن لا يضبط ضمن قال القاضي الامام علي السعدي لم يضمن على كل حال لانه ترك الوديعه في حرزه فلم يضع كذا في فتاوى قاضيهان * غاب المودع وترك مفتاحه عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعه في مكانه لا يضمن لدفع المفتاح الي غيره كذا في الوجيز للكردري * رجل اودع عند فامي ثيابا فوضعها الفامي في حانوته وكان السلطان يأخذ الناس بمال في كل شهر جعله وظيفته عليهم فاخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفة ورهنها عند غيره فسرق قالوا ان كان الفامي لا يقدر على منع السلطان من رفعها لا يضمن ويضمن المرتهن فيخبر صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتهن كذا في فتاوى قاضيهان * اودع عامل الوالي الا فوضعه في بيته ثم في ايام السلطان نقل امتعته وترك الوديعه وتوارى فاغبر على بيته والوديعه يضمن وان ترك بعض امتعته في بيته كذا في القنية * وسئل نجم الدين عن من عنده وديعه انسان وهي ثياب ملفوفة في لفاف فوضعها تحت رأس ضيف له في الليل كالوسادة ثم ردها على صاحبها فقال صاحبها كانت كذا كذا ثوبا وقد ذهب بعضها قال ما لم يثبت انها كانت كذا وكذا وقد ضاع منها كذا تلك الثبله بوضعها تحت رأس الضيف لا يمكن ايجاب الضمان وبهذا يثبت ذلك لا يمكن ايجاب الضمان بمجرد الوضع تحت رأس الضيف مادام المودع حاضرا فاذا غاب الآن يصير ضامنا كذا في المحيط * اودع عند رجل زنبيل فيه آلات التجارين ثم جاء واستردده رادعي انه كان فيه قدوم

او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او اودعها عند غيره ثم ازال التعدي فردها الى يده زال الضمان وهذا اذا كان الركوب والاستخدام واللبس لم ينقصها اما اذا نقصها ضمن كذا في الجوهرية النبوة * فالاحاصل ان المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدقة المالك في العود وان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود الى الوفاق وهكذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في شرح كتاب الوديعة * ورأيت في موضع آخر المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وكذبه المودع قال قول المودع كذا في الفصول العمادية * ولو حمل الفحل على الوديعة فنسجت ثم ملكت من ذلك ضمن والولد للمالك كذا في محيط السرخسي * المودع اذا لبس ثوب الوديعة يوما فزعه ثوبا باليسه ثانيا فتلف الثوب في خلافه يضمن كذا في جواهر الاخلاطي * لبس ثوب الوديعة فدخل المشرفة ليخوض الماء فزعه الثوب ورضعه على الواح المشرفة فلما انغمس سرق الثوب لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وقيل فيه نظير دليل مسئلة المحرم فان المحرم اذا لبس المخيط ثم زعه ثم لبسه ثانيا ان زعه على قصد اللبس يتحد الجزاء وان زعه لا على هذا التصدي تعدد الجزاء فعلى هذا ينبغي ان لا يبرأ كذا في الظهيرية * وضع ثيابا مع ثيابه في ضفة النهر ودخل للاغتسال ولبس ثيابه ونسي الوديعة او سرق حين انغمس في الماء يضمن كذا في الوجيز للكردي * عن ابن سماعه عن محمد بن رجل اودع رجلا الف درهم فاشترى به اودعها ثم استردها بهبة او شراء او ردها الى موضعها فضاقت لا يضمن كذا في خزائن المفتين * وروي عن محمد بن رجل اذ اقضاها غريمه با مرصاحب الوديعة فوجدها زيوفا فردها على المودع فهلكت ضمن كذا في الظهيرية * اذا كان عند رجل وديعة دراهم او دينار او شيئا من المكيل او الموزون وانفق شيئا منها في حاجته حتى صار ضامنا لما انفق لا يصير ضامنا لما بقي وان جاء بمثل ما انفق فخطا باهني صار ضامنا للمكيل وهذا اذا لم يجعل على ماله علامة حين خلطه بمال الوديعة اما اذا جعل بحيث يتأتى التمييز لا يضمن الا ما ينفق كذا في الذخيرة * فان افتى بانه صار ضامنا لها كلها فباع الوديعة ثم جاء رب الوديعة فضمنه اياها وفي ثمنه فضل منه فانه يطيب له حصة ما خلطه بها ويتصدق بحصة الباقي من الوديعة في قول ابي حنيفة ومحمد بن رجل وهذا اذا كانت الوديعة شيئا يباع فان كانت دراهم فاشترى بها ينظر ان اشترى بها بعينها وتنتهال يطيب له الفضل ايضا وان اشترى بها ونقد غيرها واشترى بدراهم مطلقة ثم نقدها يطيب له الربح هنا وكذلك ان اشترى بها ما كولا ونقدها لم يجعل ان يأكل ذلك قبل اداء الضمان ولو اشترى بدراهم مطلقة ثم نقد تلك الدراهم

الوديعة ضمنها المودع والمودع اذا شهد على نفسه انه اخذ الوديعة فرضا بغير محض من رب المال فلا ضمان عليه الا ان يحركها المودع كذا في الذخيرة * الوديعة اذا كانت قراما فاخذها المودع ووصد بها السطح وتستر بها فهبت بها الريح واعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزانة المفتين * وفي الصيرفة وضع امانة فقال (امانت من بدست هرکه خواهي بفرست) فبعث على يد امين وهلك في يده قال يضمن وقيل لا يضمن لان قوله (بدست هرکه خواهي) معلوم والامر عام بخلاف قوله ابعث على يد رجل هنا يضمن لانه مجهول فلا يصح الامر كذا في النار خانية * وفي فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرق الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن كذا في الخلاصة * بخلاف مسئلة الخان وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا فجاء سارق واخذ شيئا لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * الدابة الوديعة اذا اصابها مرض او جرح فامر المودع انسانا بعلاجها فعطبت فصاحبها بالخيار ان شاء ضمن المودع او المعالج فان ضمن المودع لا يرجع على احد وان ضمن المعالج ان علم انها ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انها غيرة او ظن انها رجع عليه كذا في الجوهرة النيرة * وفي فتاوى النسفي ان كان بقرا مالكا في يد الاكابر فبعث الى الراعي للسر ح فضا لا يضمن هو ولا الراعي والبقرا المستعار والمستأجر على هذا قال رح وقد اضطربت الروايات من المشائخ في هذه المسئلة فيفتي بهذا لان المودع يحفظ الوديعة كما يحفظ مال نفسه وهو يحفظ بقرته في السرح فكذا بقرا الوديعة ولو ترك البقر يرضى فضا ع اختلف المشائخ فيه قال رح والفتوى على انه لا يضمن كذا في الخلاصة في كتاب المزارعة في الفصل السادس في الضمان * اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للحفظ فسرق الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خاصا للودع كذا في القنية * رجل دفع حمرا الى آخر فغاب الحمار فقال المودع لصاحب الحمار خذ حماري وانتفع به حتى ارد عليك حمرك فضا ع في يده ثم ان المودع رد حمارة لا يضمن لانه مأذون بالتبض كذا في الخلاصة * المودع اذا جرد الثمار من نخيل الوديعة فلا ضمان عليه استحسانا اذا اجزته كما يجزها غيره ولم يتمكن فيه نقص من عمله فان تمكن نقص من عمله فهو ضامن كذا في الذخيرة * واذا تعدى المودع في الوديعة بان كانت دابة فركبها او ثوبا

الو هاج * حرا كان او ميذا كذا في الذخيرة * وقد قالوا انه لا يبيع الخياط اكل هذه الدنانير حتى
يؤدي مثلها الى اربابها وان غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على ان يأخذها
احدهما ويدفع قيمة مال الآخر جاز وان ايا ذلك او ابى احدهما وقال يبيع ذلك فبا ما ضرب
كل واحد منهما في الثمن بحصته فان كان المخلوط حنطة وشعيراضرب صاحب الحنطة بقيمتها حنطة
مخلوطة وضرب صاحب الشعيرة بقيمة شعيرة غير مخلوطة كذا في السراج الوهاج * وان اختلفت
بماله من غير فعله فهو شريك لصاحبها فان انشق الكيس في صندوقه فاختلفت بدراهمه فلا ضمان
عليه وهما فيه شريكان وان هلك بعضها هلك من مالهما جميعا ويتقسم الباقي بينهما على قدر ما كان
لكل واحد منهما فاذا كان لاحدهما الف والآخر اثنان يتقسم الباقي بينهما اثلاثا قال الولوالجي
في فتاواه هذا اذا كانت الدراهم صحاحا ومكسرة فان كان دراهم احدهما صحاحا ودراهم الآخر
مكسرة لا تثبت الشراكة بينهما بل يميز مال كل واحد منهما فيدفع الى المودع ماله بمسك المودع
مال نفسه وان كان مال احدهما دراهم صحاحا جيا او فيها بعض الردي ودراهم الآخر صحاحا
ردبثان فيها بعض الجيا تثبت الشراكة بين المالكين ثم كيف يقتسمان ان تصاد فان ثلثي مال احدهما
جيا وثلثه ردي وثلثي مال الآخر ردي وثلثه جيد يقتسمان الجيا من المال المختلط اثلاثا والردي
اثلاثا على قدر ما كان لكل واحد منهما وان لم يتصاد فان كان لا يعرف وادعى كل واحد منهما
ان ثلثي ماله جيا وثلثه ردي ومال صاحبه ثلثه ردي وثلثه جيد يأخذ كل واحد منهما ثلث الجيا
لانهما اتفقا على انه كان لكل واحد منهما ثلث الجيا فبأخذان ذلك اختلفا في الثلث الآخر ادعى
كل واحد منهما لنفسه وذلك الثلث في ايديهما في يد كل واحد منهما نصف هذا الثلث وهو سدس
الكل فيكون القول قول كل واحد منهما فيما في يده ويحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان
حلفا برئ من الدعوى وترك المال في ايديهما كما كان وان نكلا قضى لكل واحد منهما بنصف الثلث
وهو سدس الكل الذي في يد صاحبه وكذلك ان قامت لهما جميعا البينة فان حلف احدهما ونكل
الآخر برئ الجالف ويرد لنا كل نصف الثلث وهو سدس الكل الذي في يده الى صاحبه كذا في غاية
البيان * فان كان المخلوطان احدهما حنطة والآخر شعير فان لهما ان يتفقا على شيء فان لم يتفقا على
شيء يقوم المخلوط وضرب صاحب الحنطة بقيمة الحنطة مخلوطا بالشعير وضرب صاحب الشعير بقيمة
الشعير غير مخلوط بالحنطة كذا في الجامع * الباب الخامس في تجهيل الودعة لومات المودع

حل له ان ينتفع بها كذا في المبسوط * فان اخذ بعضها على نية الاتفاق ولم ينتفعها حتى خلطها
بالباقي ثم هلك كله لا ضمان عليه كذا في المصمرات * اذا اودعه كيسا مشدودا فحمله المستودع او
صنده وقامقلا ففتح القفل ولم يأخذ منه شيئا حتى ضاع لا ضمان عليه كذا في البدائع * وقد قال
اصحابنا اذا اخرج الوديعه لينفقها والثوب ليلبسه فهلك فلا ضمان عليه كذا في شرح القدوري
للشيخ ابي نصر احمد بن محمد البغدادي * المودع اذا خلط الوديعه بماله او بوديعه اخرى بحيث لا يتميز
ضمن كذا في السراجيه * الخلط على اربعة اوجه احدها خلط بطريق المجاورة مع تيسير التمييز كخلط
الدراهم الابيض مع الدراهم السود وخلط الذهب والفضه فهذا لا ينقطع حق المالك بالاجماع
ولو هلك قبل التمييز هلك امانته كما لو هلك قبل الخلط والثاني خلط بطريق المجاورة مع تعذر التمييز
كخلط الحنطة بالشعير وبهذا ينقطع حق المالك في بعض الروايات كذا في المصمرات * وهو الصحيح
هكذا في الجوهره النيرة * والثالث خلط بطريق الممازجة للجنس بخلاف الجنس كخلط الدهن
بالعسل وبهذا ايضا ينقطع حق المالك بالاجماع والرابع خلط بطريق الممازجة للجنس بالجنس كخلط
دهن اللوز بدهن الجوز ولا بطريق الممازجة كخلط الحنطة بالحنطة والدراهم البيض بالدراهم البيض وبهذا
ينقطع حق المالك عند ابي حنيفة رح لتعذر ابرصال عين حقه اليه وقال هو مخبر ان شاء شاركه في المخلوط
وان شاء ضمنه مثله كذا في المصمرات * ونمرة الخلاف تظهر فيها اذا ابرأ الخالط فعند ابي حنيفة رح
لا يبقى له على المخلوط سبيل وعندهما بالابراء ينقطع خيرة الضمان فتعين الشركة في المخلوط وهذا
اذا خلط الدراهم بغير اذنه فاما اذا خلطها باذنه فجواب ابي حنيفة رح لا يختلف بل ينقطع المالك بكل
حال وعن ابي يوسف رح انه جعل الاقل تابعا للاكثر وقال محمد رح بشاركه بكل حال وكذلك
ابو يوسف رح في كل مائع خلط بجنسه يعتبر الاكثر ابو حنيفة رح يقول بانقطاع حق المالك في الكل
ومحمد رح بالشركة في الكل كذا في الكافي * ولو خلطت الفضة بعد الاذابة صار من المائعات لانه
مائعة حنيفة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العنانية
وليكان صندة حنطة وشعير لولا احد فخلطهما ضمنهما كذا في الفتاوى ركانية * وان كان الذي خلط الوديعه
احدا ممن هو في ماله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال ابو حنيفة رح لا سبيل
للمودع والمودع على العين اذا خلطها الغير ويضمنان الخالط وقال ابو يوسف ومحمد رح ان شاء
ضمننا الخالط وان شاء اخذ العين وكانا شريكين سواء كان الخالط صغيرا او كبيرا كذا في السراج

كان ديناً في مال الصيرفي ولا شيء على المستودع كذا في التاثر خانية * وأن مات المضارب والصيرفي حي فقال الصيرفي ردتها عليه في حياته كان القول قوله ويحلف ولا ضمان عليه ولا على الميت كذا في المحيط * الأمانات تنقلب مضمونة بالموت إذا لم تبين إلا في ثلث مسائل أحدها متولى الأوقاف إذا مات ولا يعرف غلتها التي أخذها ولم تبين للاضمان عليه الثانية إذا خرج السلطان إلى الغزو وغنموا فأودع بعض الغنيمة عند بعض الغاندين ومات ولا يبين عند من أودع للاضمان عليه الثالثة أحد المتفاوضين إذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين للاضمان عليه كذا في الصغرى * القاضي إذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين فهذا على وجهين أن وضعها في بيته ولا يدري ابن المال ضمن وأن دفعها إلى قوم ولا يدري إلى من دفعها فلا ضمان كذا في الذخيرة * لو قال القاضي ضاع المال عندي أو انفقته على اليتيم للاضمان عليه ولو مات قبل بيان السبب ضمن كذا في الينابيع * في نوادر هشام وصي مات وفي يده مال يتيم ولا يدري ابن المال ولم يبين ضمن ذلك في تركته وأن عرف أنه دفعه إلى إنسان ولا يدري إلى من دفعه لم يضمن لأنه لو أن يحفظ مال اليتيم بغيره وفي نوادر بن رستم عن محمد بن حمرح لو قال ضاع مال اليتيم عندي أو انفقته عليه لم يضمن ولو مات قبل بيانه ضمن كالمودع كذا في محيط السرخسي * شريكان شركة مفوضة أودع رجلاً أحدهما مائة المودع بلا بيان ضمناً فلو قال شريكه الحي ضاعت في يد شريكه حال حياته لم يصدق هكذا في الذخيرة * وذكر في المنتقى قال محمد بن حمرح قاض قبض ألف درهم لصبي في كيس والثاني لصبي في كيس وانفق أحد الكيس ولا يدري أيهما الباقي فالألف الباقي بينهما نصفان فإذا كبر كان لكل واحد منهما مائة يدعي على صاحبه ما انفق عليه ويحلته كذا في محيط السرخسي * من كان في يده ألف درهم فحضره رجلان كل واحد يدعي أنه أودعها آية وقال المودع أودعنيها أحدهما ولا أدري أيكما هو فالمدعيان إذا اصطلحا فيما بينهما أي أن يأخذوا تلك الألف بينهما فإن لهما ذلك وليس للمودع الامتناع عن تسليم الألف إليهما وبعد هذا الاصطلاح ليس لهما إلى الاستحلاف سبيل ولا يمين لهما على المودع وأما إذا لم يطلحا ولكن كل واحد منهما يدعي أن الألف له خاصة وأراد أخذها من المودع فليس له ذلك ولكل واحد منهما أن يستحلف المودع فاما أن يحلف لهما أو ينكل لهما أو يحلف لأحدهما وينكل للآخر فإن حلف لهما قلعهما وادعواهما وليس لهما إلى الاصطلاح وأخذ الألف بينهما سبيل

ولم يعرف الودیعة فهو دین فی تركة بساوی دین الضحكة كذا فی التهذیب * هذا اذا مات ولا یعلم حال الودیعة اما اذا عرف الوارث الودیعة والمودع یعلم انه یعرف فمات ولم یبین لایضمن كذا فی الفصول العمدیة * فلو قال الوارث انا علمت الودیعة وانكر الطالب ان فسر الودیعة وقال كانت كذا وكذا وانا علمتها وقد هلك صدق هذا ما لو كانت الودیعة عنده فقال هلك سواء الا فی خصلة وهي ان الوارث اذا دل السارق علی الودیعة لایضمن والمودع اذا دل ضمن كذا فی الخلاصة * اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال المودع مات مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة بعینها یوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلك بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحیح واو قال ورثته قد رد الودیعة فی حیوته لم یقبل منهم الا بیئنه والضمان واجب فی ماله فان اقام الورثة البیئنه ان المودع قال فی حیوته رد دتهایته بل واذا مات المودع مجهلا وادعی الوارث الضباع حال حیوته لایقبل قول الوارث كذا فی الفصول العمدیة * ولو ان المستودع لم یثبت ولكن جن جنونا مطبقا ولها اموال فطلبت الودیعة فلم توجد وقد یسر من ان یرجع الیه عقله كانت دینا علیه فی ماله وجعل القاضی له ولایا یقبضها من ماله ویأخذ بها ضمینا ثقت من الذمی يدفع الیه كذا فی الذخیرة * فان افاق بعد ذلك وادعی انه ردھا الیه او ضاعت عنده او قال لا ادري ما حالها یحلف علیها ویرجع بماله كذا فی البنایع * فان كان قد دفعها الی امرأته ثم مات اخذت المرأة بها فان قالت ضاعت او سرفت فالقول لها مع یمینها ولا شیء علی احد وان قالت قد رد دتهایته قبل موته فالقول لها مع یمینها وصارت دینا فیما ورثت المرأة من الزوج كذا فی محیط السر خسی * وان لم یعلم انه دفعها الی امرأته الا بقوله بان قبل له قبل ان یموت ما فعلت بالالف النبی او دكها فلان فقال دفعنها الی امرأتی ثم مات ثم سئلت المرأة فانكرت ان یموت دفعها الیها فانها تحلف ولا شیء علیها وان كان المبت ترك ما لا فیهی دین فیما ورثت المرأة منها كذا فی محیط * اذا قال المضارب ادعت مال المضاربة فلان الصبر فی ثم مات فلا شیء علیه ولا علی ورثته فان قال الصبر فی ما او دني شیء كان القول قوله مع یمینه ولا شیء علیه ولا علی ورثة المبت كذا فی خزائن المفتین * ولو مات الصبر فی قبل ان یقول شیدا ولا یعلم ان المضارب دفعها الی الصبر فی الا یصدق علی الصبر فی كذا فی الخلاصة * وان كان دفعها الی الصبر فی بیئنه او اقرار من الصبر فی ثم مات المضارب ثم مات الصبر فی ولم یبینها كان

ولو ان عبداً مسجوراً عليه اودعه رجل ما لا ثم اعتقه المولى ثم مات ولم يبين الوديعه فالوديعه دين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعه في يده بعد العتق او لم يشهدوا وان مات وهو في يده فلا شيء على مولاه الا ان يعرف الوديعه بعينها فتد على صاحبها كذا في الظهيريه * وان اذن له المولى في التجاره بعد ما استودع ثم مات فلا ضمان عليه الا ان يشهد الشهود انها كانت في يده بعد الاذن فاذا شهد الشهود بذلك ثم مات وترك مالا فالوديعه في ذلك المال كذا في المحيط * ولو ادع ثلجاً او بطيخاً او صنبا وغاب ومات المودع ثم قدم المودع بعد مدة يعلم ان تلك الوديعه لا تبقى تلك المدة فهي دين في مال الميت لانه لا تعلم حالها ولعل المودع اتلفها كذا في الفصول العماديه * وان اقام ورثه المودع البيئه انه ذاب او فسد في حال الحيوه فلا ضمان في تركه المودع هكذا في الملتقط * وادامات الرجل وعليه دين وعنده وديعه ومضاربة وبضاعة فان عرفت باصباها فارباها احق بها من الغرماء وان لم تعرف باصباها قسم المال بينهم بالحصص واصحاب الوديعه والمضاربة والبضاعة بمنزلة الغرماء عندنا كذا في المبسوط * الباب السادس في طلب الوديعه والا مر بالدفع الى الغير اذا طلب الوديعه فقال اطلبها غدا ثم قال في الغد ضاعت فانه يسأل ان قال ضاعت قبل قولي اطلبها غدا يضمن وان قال ضاعت بعده لا للنقض في الاول دون الثاني كذا في الفصول العماديه * فان طلبها صاحبها فحبسها عنه وهو بقدر على تسليمها ضمن واما اذا لم يقدر على تسليمها حال ما طلبها بان يكون في موضع ناء لا يقدر في الحال على ردّها فانه لا يضمنها كذا في السراج الوهاج * اذا طلبها المالك فقال لا اقدر على احضارها الساعة فتركه المالك وذهب ان كان عن رضئ لا يضمن وان كان عن غير رضئ ضمن وان كان الطالب وكيل المالك يضمن كذا في الوجيز للكردي * ولو قال رب الوديعه للمودع احمل اليّ اليوم الوديعه التي عندك فقال اعمل ولم يحملها اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلكت عند بعد ذلك لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ان طلبها صاحبها فحجداً ايها ضمنها ان اقام المودع عليه بيئه بعد الجحود هكذا في الينايع * فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ عن الضمان الا بالنسليم الى صاحبها هكذا في خزانه المفتين * فان جحد الوديعه بحضرة المودع او بحضرة وكيله ضمنها وان جحدّها بغير حضرتهما قال ابو يوسف رح لا ضمان وبه نأخذ كذا في الينايع * وفي الاجناس الوديعه انما تضمن بالبحرود اذا نقلها من موضعها الذي كانت فيه حال انكاره وهلكت فان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المستقى اذا كانت الوديعه او العارية مما يحول يضمن بالبحرود وان لم يحولها كذا في لوجيز

بعد الاستحلاف في قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لهما ان يصطلحا بعد الاستحلاف على اخذ
الالف بينهما وهذا اذا حلف لهما واذا نكل لهما عن اليمين بقضي بالالف بينهما ويضمن الف اخرى
بينهما وان نكل لاحدهما وحسب بالآخر قضي بالالف للذي نكل له من اليمين خاصة ولا شيء للذي
حلف له منها كذا في غاية البيان * وينبغي للقاضي ان لا يقضي بالنكول الاول حتى يحلف
للثاني ليطهر له وجه الحكم فلو قضي القاضي الاول حين نكل له مع انه ليس له ذلك لا ينفذ قضاؤه
حتى لو حلفه للثاني بعده فكل تكون الالف بينهما ويغرم الف اخرى لهما كذا في الكافي * وهو
اختياره شائخنا كذا في غاية البيان * ثم لا يحلف المدعى عليه للثاني بعد القضاء عليه الاول مقصرا
على قوله ما هذا العبد لي بالاجماع وهل يحلف اذا ضم اليه القيمة بان يقال له بالله ما هذا عليك هذا
العبد ولا قيمته وهو كذا وكذا ولا اقل منه قبل ينبغي ان يحلف عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح
كذا في التبيين * وان ادعى كل واحد منهما الوديعه في هذا العين فاقربه لاحدهما ودفع اليه فعند
ابي يوسف رح ايس للآخران يستحلفه وعند محمد رح يستحلف كذا في الكافي * وفي الفتاوى العتبية
ولو اودعه كل واحد لغانه لكت الف ولا يدري مال من هلك فلا خصومه لهما حتى بدعا فان
ادعى كل واحد ان القائم ماله حلف المودع لكل واحد فان حلف لهما اخذا للقائم ولا سبيل
لهما عليه وان نكل لهما اخذاه لكل واحد خمسمائة اخرى كذا في التاتارخانية * وان اودع
جارية فمات المستودع ولم يبينها ثم رأوها حية بعد موته فلا ضمان على المستودع وان لم يروها
حية بعد موته فقالت ورثته قدردها عليه او ماتت في خبوتها او هربت لا يقبل قولهم في شيء من ذلك
لانهم يدفعون من انتسهم الضمان ويضمن المودع بقيمتها يوم القبض كذا في المحيط * وان
تغيرت قيمتها بزيادة او نقصان كانت قيمتها آخر ما رأوها حية دينا في ماله نقصت قيمتها عما كانت
او زادت وكذا الجواب في العارية والاجارة كذا في البنايع * صبي يعقل البيع والشراء محجورا
عليه اودعه رجل الف درهم فادرك ومات ولم يدرب ما حال الوديعه فلا ضمان في ماله الا
ان يشهد الشهود انه ادرك وهي في يديه فحينئذ يضمن بالمهرت من تجهيل كذا في الظهيرية * والحكم
في المعنوة نظير الحكم في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يدرب ما حال الوديعه لا ضمان في ماله الا ان يشهد
الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي مأذونا له في التجارة والمسئلة بحالها فهو ضامن للوديعه
وان لم يشهد الشهود انه ادرك وهي في يده وكذا الحكم في المعنوة اذا كان مأذونا له في التجارة كذا في الذخيرة *

اليه وان قل هذا ثوب فلان بعته اليك فان كان الذي جاءه الثوب مستصرا في امور فكذا لا يضمن
وهو الا وجه فلان لم يكن مستصرا في امور يضمن **مسألة** في الظهيرة رجل دفع الى رجل الف
درهم وقل له ادفعها الى فلان بالبرقي ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدها الي
فلان بالبرقي فاختفى الطريق فلا ضمان على المودع ولو كان الدافع حيا ضمن المودع الا ان يكون
الاخر في ماله فلا ضمان عليه كذا في فتاوى قاضيخان * اعطاء الفا وقال ادفعها اليوم الى فلان
فلم يدفعها اليه في اليوم وضاعت لا يضمن لانه لم يجب عليه ذلك كذا في الوجيز للكرديري *
سئل من بلدي تركب عمامته هندفرومي لخوف الطريق وقال له انا بعثت اليك من يقبض مما مني
فادفعها اليه فلم يدفع اليه من جاء بطلبها واتى القروي العمامة بنفسه بعد ايام ووضعها في
بيت صديق له فسرق العمامة هل يضمن قال نعم لانه بالمنع صار خاصا الا اذا كذب الرسول انه
رسوله او قال لا اعلم انك رسوله لانه لا يكون مانعا بعد الطلب كذا في الحاوي للتناوي * قال المودع
ادفعها الى ابي وكلاي شئت فطلبها احد وكلاي فلم يعطه ليعطيا اليه وكيل آخر فانه يضمن بالمنع
من احد وكلاي كذا في الوجيز للكرديري * وسئل عن المودع اذا وكل رجلا بقبض وديعة بمحضر
من المودع فانتهى اليه الوكيل بعد ايام وطالبه بالدفع اليه فامتنع ثم هلك ذلك الشيء هل يضمن
فقال نعم قبل له وهل يفترق الحال بين التوكيل بمحضر منه وبين التوكيل في حال غيبته فصدقيه
في التوكيل في حال غيبته وقال نعم هكذا نص عليه في الجامع كذا في التارخا خانية * دفع عينا الى
رجل وامر ان يدفعها الى فلان فاته وقال ان فلانا استودعك هذا فقبله ثم رده على الوكيل فهلك
فللمالك ان يضمن ايها ما كذا في الفصول العمادية * رجل اودع عنده رجل وامر ان يدفع
الصك الى فريضة ان دفع الغريم المال اليه صاحب المال قبل مضي ثلثة اشهر فدفع الغريم اليه
صاحب المال الدرهم بعد مضي ثلثة اشهر فجاء الطالب يريد ان يشتري الصك ان كان المتوسط يعلم يقينا
ان الغريم دفع المال الذي في الصك بكما له الى الطالب لا يدفع الصك الى الطالب سواء دفعه قبل
مضي المدة او بعد فلان في دفعه الى الطالب امانة له على المودع كذا في الذخيرة * وكذا ودعت المرأة
كتاب وصية لرجل فمصرق زوجها وامرته بان يسلمها اليه زوجها بعد وفاتها فمصرقت من مرضها وارادته
ان تأخذ كتاب فان سئل الكتاب لقرار الزوج بمال او بقبض مهر فله ان يمنع وان كان القرض
مكافا كذا في خزائن المصنف * العبد اذا استودع رجلا وديعة ثم غاب لم يكن للمولى ان يأخذ الوديعة

للكردري * وهكذا في الخلاصة * اذا جحد الوديعه في وجه المالك لالبناء على الطلب من المالك بان قال المالك ما حال وديعني لبذكرة على الحفظ فقال ليس لك عندي وديعه لا يضمن في قول ابي يوسف ر ح كذا في غاية البيان * انكرها في وجه العدد بحيث يخاف التلف ان اقرنم هلكت لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * اذا غاب المودع وطلبت امرأة الغائب النفقة من الوديعه فجحدا الوديعه ثم اقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي الایتام اذا اجتمع اولياء الایتام والجيران وقال الوصي انفق بما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فجحدا وقال مالهم في يدي شيء ثم اقربشي وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * انكرها ثم اخرجها بعينها واقربها وقال مالکها د عها وديعه عندك فضاقت من تركها عنده وهو قادر على حفظها واخذها ان شاء فهو بري وان لا يقدر على حفظها فهو على الضمان الاول وكذا وقال له اصل به مضاربة وهذا كله في المنقول وفي العقار لا يضمن عند الامام الثاني وقال المحلوائي فيه روايتان من الامام وبعض المشائخ على انه يضمن في العقار بالبحرود اجماعا كذا في الوجيز للكردري * سئل عن مودع قال له رب الوديعه اذا طلب اخي فرد الوديعه فايه فلما طلب اخوه منه فقال عدالي بعد ساعة لا دفعه اليك فلما عاد اليه قال انه كان هلك فقال يضمن للناقض كذا في السحاوي للفتاوى * المودع اذا طلب الوديعه في ابام الفتنه فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاعبر على تلك الناحية وقال المودع اغبر على الوديعه ايضا قال ابو بكر ر ح ان لا يقدر المودع على رد البعدها واضيق الوقت فلا ضمان والقول قوله فيه والا يضمن كذا في الفصول العماديه * ولو قال ادفع الي ابنك او الي ابنك ياتيني بها ففعل فضا ع كان من مال الطالب كذا في التاثير خانيه * ولو قال صاحب الوديعه للسودع ادفع الوديعه الي غلامي هذا وطلب غلامه تلك الوديعه فلما يدفع اليه يصير ضامنا كذا في خزانه المفتين * قال صاحب الوديعه للمودع في السر من اخبرك بعلامه كذا فادفعها اليه فجاء رجل وزعم انه رسول المودع واتى بتلك العلامه فلما يصدقه المودع وام يدفعها اليه حتى هلكت فلا ضمان كذا في المحيط * رسول المودع طلبها فقال لا ادفع الا الي الذي جاء بها فسرق يضمن عندا الثاني ر ح وفي ظاهر المذهب لا يضمن كذا في الوجيز للكردري * رجل بعث ثوبا الي القصار على يدي تلميذه ثم بعث الي القصار فقال لا تدفع الي من جاءك به ان كان الذي جاء به الي القصار لم يقل هذا ثوب فلان بعث اليك لا يضمن القصار بالدفع اليه

كذا في التاتارخانية * ولو قال ردتها يدا جنبي ووصل اليك وانكر ذلك صاحب المال فهو ضامن الا ان يقربه رب الوديعة او يقيم المودع بينة على ذلك كذا في المحيط * مودع الغاصب اذا رد المغصوب على الغاصب يبرأ من الضمان كذا في الذخيرة * المودع اذا رد الوديعة الى المودع ثم جاء مستحق واستحق الوديعة لا ضمان على المودع فرق بين هذا وبين ما اذا امر المودع المودع ان يدفعها الى رسوله فدفع وهلك في يد الرسول ثم جاء مستحق واستحقها فان المستحق بالخيار ان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن رسوله وان شاء ضمن المودع هكذا في الصغير * غاب المودع ولا يدري حيوته ولا ماته يحفظها ابا حتى يعلم بموته وورثته كذا في الوجيز للكردي * ولا يتصدق بها بخلاف الناقطة كذا في الفتاوى العتابية * واذا مات رب الوديعة فالوارث خصم في طلب الوديعة كذا في المهبوط * فان مات ولم يكن عليه دين مستغرق يرد على الورثة وان كان يدفع الى وصيه كذا في الوجيز للكردي * المودع اذا دفع الوديعة الى وارث المودع وفي التركة دين بضمن للغرماء ولا يبرأ بالرد على الوارث كذا في خزائن المفتين *

الباب الثامن فيما اذا كان صاحب الوديعة او المستودع غير واحد اذا استودع رجلان رجلا وديعة من دراهم او دنانير او ثياب او دواب او عبيد ثم حضر احدهما وطلب حقه منه لم يكن له ذلك حتى يجتمعا ولو خاصمه الى القاضي لم يأمره بدفع نصيبه اليه في قول ابي حنيفة رح وقال يأمره بان يقسم ذلك ويدفع نصيبه اليه ولا تكون قسمته جائزة على الغائب كذا في المبسوط * وفي الجامع الصغير ثلثة استودعوا رجلا فغاب اثنان فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه عنده وقال له ذلك ومن المشائخ رح من قال الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال وفيما هو من ذوات القيم سواء والصحيح ان الاختلاف فيما هو من ذوات الامثال كالمكيلات والموزونات وفيما عداها من الثياب والدواب والعبيد فليس للحاضر ان يأخذ نصيبه بالاجماع كذا في الكافي * فان دفع اليه نصيبه فهلك في يده ثم حضر الآخر فله ان يأخذ ما بقي في يد المودع فان هلك ما في يد المودع فله ان يأخذ ما بقي بالاجماع كذا في البناء * ولو هلك المقبوض في يد القابض فليس له ان يشارك الغائب في ما بقي كذا في غاية البيان * وفي المنتقى لو دفع المودع الى الحاضر نصفها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال ابو يوسف رح ان كان الدفع بقضاء فلا ضمان على احد وان كان بغير قضاء فان شاء الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع به الدافع على القابض وان شاء

ناجرا كان العبد او محجورا كان على العبد دين اولم يكن هذا اذا لم يعلم ان الوديعه كسب العبد اما
 اذا علم انه كسب العبد فلمولى حق الاخذ كذا في الذخيرة * عبد محجورا ومأذون مديون
 او غير مديون او دعه رجلا ملا ومات ليس للمولى ان يسترد الا اذا علم انه مال المولى فانه يسترد
 كذا في الصغرى * ذكر في ذبيعه الكافي ان العبد المحجور اذا اودع انسانا شيئا فجاء مولا وطلبه فمنع
 فهلك في يده لا يضمن لانه ليس لمولا ولاية استرد ذلك وفي فوائد رحامة وعبد اشترى مينا بمال
 اكتسبه في بيت مولا فاودعه انسانا قد علم بذلك فطلبه مولا فمنع المودع اولم يطلبه حتى هلك
 في يده ضمن لان العين ملك للمولى ووقع الايداع بغير اذنه فكان المودع غاصبا كذا في الفتاوى العنانية *
 وسئل عن عبد اتى بوقر من حنطة الى بيت انسان ورب البيت غائب فسلمه الى امرأة رب البيت
 وقال هو وديعه مولاي فلان بعته الى زوجك وغاب فلما حضر رب البيت اخبرته المرأة بذلك فلأمها
 بالقبول فارسل الى مولى ذلك العبد ان ابعت من يحمل هذا الوقر اليك فاني لا اقبله فاجاب انه
 يكون عندك اياما ثم احمله ولا تدفع ذلك الى عبدي ثم طلبه المولى فقال لا ادفع الا الى العبد
 الذي حملة الي ثم سرق مع متاع رب البيت او غير عليه هل يضمن رب البيت لمنعه عن رسول
 مولى العبد ام لا فقال ان كان الرجل صدق العبد انه حملها من مولاة ضمن بالمنع وان لم يصدقه
 او قال لا ادري اهل لمولاة بعته به على يديه او هو في يد العبد بطريق غصب او وديعه من غيره وتوقف
 في الرد ليعلم ذلك لم يضمن بالمنع كذا في فتاوى النسفي * الباب السابع في رد الوديعه اذا اتى
 بالوديعه ووضعها في منزل المودع فصاعت ضمن المستودع وكذا لو دفعها الى بن المودع او الى
 عبده او الى احد ممن في عياله فصاعت ضمن وكان القاضي الامام ابو عاصم العامري افتى به
 وقيل المودع اذا رد الوديعه الى من في عياله لا يضمن وقال المتأخرون يضمن وعليه الفتوى كذا
 في جواهر الاخلاطي * واذا رد هابيد من في عياله فلا ضمان كذا في التاتارخانية * المودع بعثها على
 يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغاض من والا لان الصغير وان لم يكن في عياله فهو في ولايته
 وتدبيره عليه فالرد على يد عبده الذي آجره من غيره كذا في الوجيز للكردي *
 قالوا اذا كان الابن غير بالغ انما لا يضمن بالرد عليه اذا كان يعقل يحفظ الاشياء اما اذا كان
 لا يحفظ فهو ضامن كذا في المحيط * اذا قال المستودع لصاحب الوديعه بعث بها اليك مع رسولي
 وسمى بعض من في عياله بان قال مع امني او قال مع عبدي او ما شبه ذلك كان القول قوله

هنا أبي حنيفة رَحَّح ولا يضمن القابض شيئاً وعندهما لا يضمن ولو كانت الودعة ممالاً يحتمل القسمة فانهما يمتهايان في الحفظ ولا يضمن كل واحد منهما بالتسليم إلى صاحبه بالاجماع كذا في شرح الصحاوي * أودع رجلان فباع أحدهما نصفه لا تقبل شهادة البائع مع آخرانه ملك المدعي لانه يريد نقض ما عقده كذا في التاتارخانية * رجل استودع رجلين جارية فباع أحدهما نصفها الذي في يده فوقع عليها المشتري فولدت له ثم جاء سيدها قال يأخذها وعقرها وقيمة الولد ثم رد قيمة الولد كرد عين الولد في جبر نقصان الولادة به فان لم يكن في قيمة الولد وفاء بالنقصان اخذ تمام ذلك من المشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن ونصف قيمة الولد وان شاء رب الجارية ضمن البائع نصف النقصان فان لم يعلم ان الجارية لهذا الذي حضر الا بقول المستودعين لم تقبل شهادتهما في ذلك ولكن الجارية ام ولد للمشتري باعتبار الظاهر ويضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها فيدفعه إلى شريكه كذا هو الحكم في جارية مشتركة بين شريكين يستولد أحدهما كذا في المبسوط *

الباب التاسع في الاختلاف الواقع في الودعة والشهادة فيها في المنقلى بشر من أبي يوسف رَحَّح رجل ادعى على رجل وديعة وجحد المودع واقام المدعي بينة على دعواه واقام المودع بينة على المدعي انه قال مالي على فلان شيء قال ان كان مدعى الودعة يدعي ان الودعة قائمة بعينها عند المودع فهذه البراءة لا تبطل حقه كذا في المحيط * انا اقام رب الودعة البينة على الابداع بعد ما جحد المودع واقام المودع بينة على الضياع فان جحد المودع الابداع بان يقول للمودع لم تودعني ففي هذا الوجه المودع ضامن وبينته على الضياع بعد الجحد مردودة سواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحد او بعد الجحد وان جحد الودعة بان قال ليس لك عندي وديعة ثم اقام بينة على الضياع ان اقام بينة على الضياع بعد الجحد فهو ضامن وان اقام بينة على الضياع قبل الجحد فلا ضمان وان اقام بينة على الضياع مطلقاً ولم يتعرضوا لما قبل الجحد ولما بعد الجحد فهو ضامن وفي التدويري اذا قال المودع للقاضي حلف المودع ما هلكت قبل جحد دي حلفه القاضي وحلفه على العلم كذا في الذخيرة * ولو جحد الودعة ثم ادعى انه ردّها بعد ذلك واقام البينة قبلت وان اقام البينة انه ردّها قبل الجحد وقال غلطت في الجحد وانسيت او ظننت اني دفعته وانا صادق في قلبي لم تستودعني قبلت بينته ايضا في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رَحَّح كذا في الخلاصة * ولو طلب الودعة فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال ليس له عليّ ثم ادعى الرد

أخذ من القابض نصف ما قبضه كذا في الذخيرة * ولو أن أحدا المودعين يقيم لبينة على المودع على أن الوديعة كلها له أو على إقرار صاحبه وقت الوديعة بذلك لا تسمع كذا في الفتاوى العتائية * ولو أن المودع في هذه الصورة أدهى هلاك الوديعة أو أخذ ظالم منه فقال أحدا المودعين قد بقي في يدك شيء من الوديعة كان له أن يحلفه على ذلك بلا خلاف فأبوحيفة رح أن كان لا يرى حق استرداد الوديعة لأحدهما يرى حق الاستحلاف لأحدهما رجلاً بينهما ألف درهم وضعها عند أحدهما ثم قال أحدهما لصاحبه خذ نصيبك منها فخذ وضاع النصف الباقي فالنصف الذي أخذ صاحبه يكون بينهما لأنه لا يكون مقاسماً لنفسه فان كان ضاع النصف الذي أخذ سلم الباقي للشريك كذا في المحيط * رجلاً أودع العائنه قال أحدهما دفع إلى شريكي مائة وقال مائتين إلى مادون النصف فدفعها ثم ضاعت البقية سلم المأخوذ لأخذ حتى لا يرجع شريكه بشيء عليه ولو قال ادفع النصف إليه ثم ضاع النصف الباقي رجع الآخر على شريكه بنصف ما أخذ كذا في الفتاوى العتائية * ولو قال له ادفع إليه حصته فدفع فهو من حصته حتى لو هلك الباقي لا يرجع عليه شريكه بشيء كذا في المحيط * رجلاً أودع رجلاً ألف درهم فمات المستودع وترك ابناً فادعى أحد الرجلين أن الابن استهلك الوديعة بعد موت أبيه وقال الآخر لا أدري ما حالها فالذي ادعى على الابن الاستهلاك فقد أبرأ الأب منها حيث زعم أن أباه مات وتركها قائمة بعينها فاستهلكها ابنه وادعى الضمان على الابن فصدق في حق الأب ولم يصدق في حق الابن حتى لا يقضى له على الابن بشيء كذا في التاتارخانية * وأما الآخر فله خمس مائة درهم في مال الميت لو جرد التجهيل في حقه ولا يشاركه صاحبه فيها كذا في المحيط * ثلثة أودعوا رجلاً مالا وقالوا لا ندفع المال إلى أحد منا حتى نجتمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رح في القياس يكون ضامناً به قال أبوحيفة رح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * فإن أراد المودع أن يخرج من الضمان والحيلة له في ذلك أن يقول للحاضر الذي يطالبه بعد ما دفع على الأول أحضر خصمك حتى أدفعه اليك ولا يقرب بالدفع إليه كذا في التاتارخانية * ولو كان المودع اثنين والوديعة مما يجهل القسمة كان لهما أن يقسماها للحفظ حتى يصير في يد كل واحد منهما النصف ولو سلم أحدهما جميع الوديعة إلى صاحبه فصاعت ضمن المسلم نصف الوديعة

في مقداره مع يمينه كذا في البنایع * ابدعه الف درهم واقرضه الفاء اعطاه المودع الفائه اختلفا فقال المودع
هذا قرضك وقد ضاعت الودیعة صدق مع يمينه كذا في محيط السرخسي * ولو قال لي عندك
الف درهم وديعة ودفعنها اليّ وقال المقر له كذبت وهي لي القول قول المقر له كذا في الخلاصة * اذا
اختلفا فقال المودع هلكت او قال رددتها اليك وقال المالك بل استهلكتها فالقول قول المودع
وكذلك اذا اقل المودع استهلك من غير اذني وقال المالك بل استهلكتها انت او غيرك بامر
كان القول قول المودع كذا في البدائع * اذا اختلف الطالب وورثة المودع فقال الطالب قد مات
ولم يبين نصارت دينه في ماله وقالت الورثة كانت قائمة بعينها يوم مات المودع وكانت معروفة
نم هلكت بعد موته فالقول للطالب هو الصحيح كذا في الذخيرة * ويجب الضمان في مال الميت
كذا في فتاوى قاضيهان * ولو قال ورثته قد رد الودیعة في حيوته لم يقبل منهم الا بينة والضمان
واجب في ماله لانه مات مجهلا فان اقام الورثة البينة ان المودع قال في حيوته رددتها تقبل واذا
مات المودع مجهلا وادعى الوارث الضباع حال حيوته لا يقبل قول الوارث كذا في النصول
العمادية * في الجامع ولو قال المستودع لصاحب المال قد قبضت بعض وديعتك ثم مات المستودع
ولا يدري الباقي وقال صاحب المال لم اقبض شيئا وقال ورثة المستودع قد قبضت تسعمائة وبقي
مائة لا يصدق الورثة ويقال لصاحب المال لا بد ان تقر بقبض شيء منها وتحلف على ما بقي بالله
ما قبضت منه ما قالت الورثة لان اقرار المستودع بقبض صاحب الودیعة جائز لكونه مؤثما
من جهته ولهذا اقران صاحب الودیعة قبض جميع الودیعة صح اقراره فهذا الاولى ثم وقع الخلاف
بينه وبين ورثة المستودع في مقدار المقبوض لانه لو اقر بقبض شيء مجهول فكان هو المجهول فيكون
القول قوله في البيان كذا في محيط السرخسي * فان قال قبضت مائة وقالت الورثة تسعمائة فالقول
للمالك مع يمينه لانه ينكر الزيادة كذا في الكافي * ولو قال صاحب المال في حيوة المستودع او بعد
موته قد قبضت بعض وديعتي كان القول قوله في مقدار ما يقر مع يمينه وان قال في حيوته دفعت
الودیعة الي صاحبها الاشياء انفقته في حيوتي واستهلكته فالقول قوله في مقداره مع يمينه كذا في البنایع *
ولو قال بعد موت المودع رددتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن كذا في فتاوى
قاضيهان * ولو غصب من المودع وهلك فاراد المالك ان يضمن الغاصب فقال المودع قد رد
عليّ وهلك عندي وقال المالك بل ملك عنده فالقول قوله كذا في التارخانية * اذا قال المودع

والهلاک یسمع کذا فی خزانه المفتین * رجل اودع رجلا عبدا وجعده المودع ومات فی يده ثم اقام المودع بينة على الابداع وعلى قيمته يوم الحجود قضي على المودع بقيمته يوم الحجود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الحجود ولكن علمنا قيمته يوم الابداع وهي كذا فقصي القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الابداع كذا فی الذخيرة * اذا قال المودع قد اعطيتكها ثم قال بعد ايام لم اعطكها ولكنها ضاعت فهو ضامن ولا يصدق فيما قال وفي الخائبة وهو الصحيح كذا فی التارخاينة * ولو قال المودع انها قد ضاعت ثم قال بعد ذلك بل كنت رددتها اليك لكنني اوهمت لم يصدق وهو ضامن كذا فی البدائع * ولو قال المودع ضاعت الوديعه منذ عشرة ايام فاقام المودع بينة انها فی يده منذ يومين فقال المودع وجدتها ثم ضاعت قبل منه كذا فی الملتقط * فان قال حين خوصم ليس له عندي وديعه ثم قال بعد ذلك وجدتها فضاقت ضمن كذا فی غايه البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال وجدتها فضاقت ضمن كذا فی غايه البيان * رجل قال لفلان عندي الف درهم وديعه ثم قال بعد ذلك قد ضاعت قبل اقرارى فهو ضامن ولو قال كانت له عندي الف درهم وضاعت فالقول قوله ولا ضمان ولو قال له عندي الف درهم وديعه قد ضاعت ووصل الكلام صدق استحسانا وصار تقدير هذه المسئلة كانت له عندي الف درهم وضاعت كذا فی التارخاينة * اذا قال ذهبت الوديعه ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه وبه تأخذ كذا فی الملتقط * ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن كذا فی الفتاوى العتاييه * ولو قال ذهبت الوديعه من منزلي ولم يذهب من مالي شيء يقبل قوله مع يمينه كذا فی خزانه المفتين * وسئل عن قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج من قبلهم فاخذ دراهم وشدها على منديل ووضع في كفه ودخل في مسجد فذهبت الدراهم منه ولا يدري كيف ذهبت منه وهم لا يصدقونه قال لا يقبل قوله الم يبين الذهاب كذا فی الحاوي للفتاوى * رجل اودع رجلا مينا فادعى المسنود ع هلاكه وكذبه المودع واراد تحليفه فنكل من اليمين فنكوله من اليمين يكون اقرارا بقاء المعين ويجبس الى ان يظهرها او يثبت انها لم تبق كذا فی جواهر الفتاوى * رجل قال لا خير اخذت منك الف درهم وديعه فضاقت وقال الاخر اخذتها غصبا ضمن المقر ولو قال دفعنها الي واودعني وقال الاخر اخذتها غصبا لا يضمن كذا فی الخلاصة * اختلفنا وقال المودع كانت وديعه وقال المودع بل قرضا لا يضمن كذا فی الوجيز المذكور في * وان قال المسنود ع قد ضاع بعضها او فرضتني البعض فالقول قول المسنود ع

المودع ما اودعتماني الالهذه الامة حلف ما اودعه كل واحد الانصف الامة وفي فتاوى اهو اودع احد هما غلاما والآخر جارية ثم ادعى كل واحد الغلام لنفسه وانكر كل واحد ان يكون اودع الجارية واقتر المودع بالجارية لاحد هما بعينه وصدقه المقر له وقال المودع لا ادري ايكم ما اودع هندي الغلام واعلم ان احدكما اودعه لكن لا اعرف من كان منكما يدفع الجارية الى المقر له والغلام لهما جميعا ثم يحلف المودع لكل واحد منهما انه لم يودع عنده الغلام ثم بضمن لهما قيمة الغلام بينهما نصفان كذا في التاتار خانية * رجل في بده امة والف درهم فقال رجلان كل واحد منهما له اودع عنك هذه فقال المودع لا ادري لا بكمما هذه وابي ان يحلف لهما فالالف والامة بينهما نصفان وعليه قيمة امة والف آخر بينهما كذا في محيط السرخسي * اذا قال المستودع للمودع وهبت لي الوديعه او بعتهما مني وانكر رب الوديعه ثم ملكت لا بضمن المودع كذا في الخلاصة * اودع رجل رجلا دراهم فجاء رجل وقال ارسلني اليك صاحب الوديعه لتدفعها اليّ فدفعها اليه فهلكت عنده ثم جاء صاحبها وانكر ذلك فالمستودع ضامن بان صدقه المودع في كونه رسولا ولم يشترط عليه الضمان لا يرجع وان كذبه في كونه رسولا ومع هذا دفع او لم يصدقه ولم يكذبه ومع هذا دفع او صدقه ودفع اليه على الضمان يرجع ومعنى الضمان هنا ان يقول المودع للرسول انا اعلم انك رسول ولكن لا آمن ان يحضر المالك ويحمد الرسالة ويضمنني فهل انت ضامن لي بما تأخذ مني فاذا قال نعم حصلت الكفالة بدين مضاف الى سبب الوجوب وانه جائز فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة . كذا في المحيط * ولو قال ردتها اليك على يدي من في عيالي وكذبه المودع فالتقول قول المودع مع بينه كذا في النصول العمادية * سئل عن اودع عند آخر اواني صفر ثم استردها بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فاين السابع فقال لا ادري اودعني ستة او سبعة ولا ادري ضاعت او لم تكن هندي وتارة يقول لا ادري هل جاءني من عندك رسول فاستردها وحملها اليك ام لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر باضا عته فلا يتناقض كذا في الفتاوى النسفي * رجل له عند رجل الف درهم وديعه وله على المودع الف درهم فدفع المودع اليه الف درهم ثم اختلفا بعد ذاك بايام فقال رب المال اخذت الوديعه والدين عليك على حاله وقال المودع بل اعطيتك القرض وقد ضاعت الوديعه فالتقول قول المودع لانه لا عبرة لاختلافهما في الف المردودة لانها وصلت الى المالك اي شيء كان وانما اختلفا في الف الها لكة فالمالك يدمي فيها الاخذ قرضا والمدعي عليه

اود عنها مند اجنبي ثم رد ما عليّ فهلكت مندي والمودع يكذّبه في ذلك فالقول قول المودع
ويضمن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم يدعى البراءة فلا يصدق الابينة بقيمها على ما دعى
وحينئذ لا يضمن لانه اثبت بالبينّة ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك لو قال بعثت بها اليك
على يدى اجنبي والمودع ينكر ذلك فالقول قول المودع كذا في الفصول العمادية * رجل
اودع رجلا وديعة فغاب رب الودیعة ثم قدم بطلب الودیعة فقال المودع امرتني ان اتفقها على
اهلك وولدتك وقد اتفقنا عليهم ورب الودیعة يقول لم آمرک بذلك فالتول قول رب الودیعة
والمودع ضامن كذا في المحيط * وكذلك لو ادعى انه امره بان يتصدق بها على المساكين
او بهيئتين كذا في المبسوط * المودع اذا قضى دين المودع من مال الودیعة يضمن وان كان
الدين من جنس الودیعة وقبل لا يضمن وهو المختار عند البعض كذا في خزائن المفتين * مستودع
قال للمالك امرتني ان ادفع الودیعة لى فلان وكذبه المالك ضمن الابينة او اليمين كذا في
محيط السرخسي * اذا امر صاحب الودیعة المودع بالدفع الى رجل بعينه فقال دفعتها اليه وقال
ذلك الرجل لم اقبضها منك وقال رب الودیعة لم تدفع اليه ايها المودع فانقول قول المودع في حق
براءته عن الضمان لاني حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كذا في الظهيرية * رجل اودع
رجلا الف درهم ثم قال اني امرت فلانا بقبضها منك ثم نهيته من ذلك فقال المودع فلان اتاني
ودفعتها اليه وقال فلان لم آتني ولم اقبضها منه فان المستودع بري منها كذا في المحيط * رجل اقام
البينة على المودع ان صاحب الودیعة وكذا بتبض الودیعة منه ووقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام
البينة ان صاحب الودیعة اخبره من الوكالة قبلت بينته وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكالة صبيد
قبلت بينته كذا في فتاوى قاضي خان * واذا قال رب الودیعة اودعك عبدا وامّة وقال المودع ما
اودعني الا الامّة وقد هلكت فاقام رب الودیعة بينته على ما دعى ضمن المستودع قيمة العبد
قال شيخ الاسلام انما يقبل القاضي شهادتهم ويقضي بقيمة العبد اذا اوصفوا العبد وبيّنوا للقاضي
والقاضي يعرف مقدار قيمة مثل ذاك العبد وان لم يعرف سأل المدعي حتى يقيم البينة على
مقدار قيمة العبد واما اذا لم يصفوا العبد وانما شهدوا انه اودعه عبدا فالقاضي لا يقبل شهادتهم
كذا في المحيط * ولو اودعه رجل امّة وأخبر عبدا ثم ادعى كل واحد ان الامّة له والعبد لا خرو قال
المودع

اخذ الجارية وان شاء اخذ القيمة فان اخذ الجارية رجع الغاصب على المودع بما اخذ منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة فان كانت هالكة حتى ضمن المودع مثلها رجع بها على المالك فان كان المودع اقترانه قبض القيمة من الغاصب ولم يعلم ذلك الا بقوله برئ الغاصب من القيمة فان ظهرت الجارية واختار المولى اخذها كان له ذلك ويرجع الغاصب على المودع بالقيمة التي اخذها منه ان كانت قائمة وبمثلها ان كانت هالكة ولا يرجع المودع على المولى هذا بما لحقه من العهدة كذا في الذخيرة * رجل اودع وديعة عند رجل فضاغت فلما طلبها صاحبها ادعى انها هلكت فانكر المالك فحلف المودع على هلاك الوديعة فنكل عن اليمين فاعطى مائة دينار الى المالك ثم ظهرت الوديعة في يد آخر فاراد المستودع ان يخاصمه يأخذ بنظر ان دفع المائة بقول ايهما كان فان كان رب الوديعة قال كانت قيمة الوديعة مائة واقام البينة عليه فان المخاصمة الى المستودع لكن المستودع اذا استردها من صاحب اليد ان يردّها الى رب الوديعة وبأخذ المائة منه لانه ما كان راضيا بان يتملكها بهذا القدر وان كان المستودع قال كانت قيمتها مائة وحلف على ذلك فالخصومة الى رب الوديعة كذا في جواهر الفتاوى * لو انفق على الوديعة حال غيبة المالك بغير امر القاضي كانت فتبر ما كذا في السراجية * وان رفع الامر الى القاضي سأله القاضي البينة على كون العين وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فاذا اقام بينة على ذلك ان كانت الوديعة شيئا يمكن ان يؤاجر وينفق عليه من غلتها مرة التراضي بذلك وان كانت الوديعة شيئا لا يمكن ان يؤاجر فالقاضي يأمره بان ينفق عليه من ماله يوما او يومين او ثلثة رجاء ان يحضر المالك ولا يأمره بالاتفاق زيادة على ذلك بل يأمره بالبيع وامساك الثمن والحاصل ان القاضي يفعل بالوديعة ما هو اصلح وانظر في حق صاحبها وان كان القاضي امره بالبيع في اول الوهلة كان جائزا وما انفق المودع على الوديعة بامر القاضي فهو دين على صاحبها يرجع به عليه اذا حضر فبر ان في الدابة يرجع بقدر قيمة الدابة لا بزيادة على ذلك وفي العبد يرجع بالزيادة على قيمته كذا في المحيط * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غلة سنين فاخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج * وهو الاصح هكذا في التاتارخانية * وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداسه كذا في فتاوى قاضيهان * له على آخر خمسون فاستوفى غلطا سنين فلما علم اخذ عشرة للرد فهلك

يدعى الاخذ وديعه وفي هذا القول قول مدعى الوديعه كذا في المحيط * الباب العاشر في المتفرقات
الوديعه عبدا او امة فقتل المودع يقتص في العمد وفي الخطاء يدفع او يفدي وان كانت ام ولد او مدبرا
غرم المولى القيمة او دني فلان بل فلان فهو الثاني كذا في التاتارخانية * رجل له على رجل
دين مائة درهم وله عنده وديعه مائة درهم فقال جعلتها قصا صا بديني ان كانت الدراهم في يديه
او قريبة منه بحيث يقدر على قبضها جاز وصارت قصا صا وان لم تكن قريبة منه لا يكون قصا صا
ماله يرجع اليها كذا في الخلاصة * واذا جحد المستودع ما عنده من الوديعه ثم اودع من ماله عند المودع
مثل ذلك وسعه امساكه قصا صا بما ذهب به من وديعته وكذلك ان كان المال ديناً عليه وانكره
ثم اودعه مثله فاما اذا اودعه شيئاً من غير جنس حقه لم يسعه امساكه عنده كذا في المبسوط *
وفي الامال اذا حلف بحلف ليس لك علي شيء ولا يحلف ما اودعتني كذا في التاتارخانية *
اذا كان لرجل الف درهم وديعه عند انسان والاخر على المودع الف دين فلصاحب الدين وهو
الغريم ان يأخذ تلك الوديعه من المودع اذا ظفروا ان لم يكن للمودع ان يدفع الالف الى غريمه
كذا في شاهان * اذا اودع عند رجل عبداً ثم ان المودع وهب العبد من المستودع والعبد ايسر بحاضر
فقبله المستودع جاز وينوب قبض الوديعه عن قبض الهبة ويصير المستودع قابضاً للعبد بنفس الهبة
حتى لو مات العبد قبل ان يجدد الموهوب له فيه قبض يهلك من مال الموهوب له حتى لو لم يرجع
كان الكفن عليه فان استحقه رجل فهو بالخيار ان شاء ضمن الواهب وان شاء ضمن الموهوب له
فان كان الموهوب له قد جدد فيه قبضاً قبل ان يضمه المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان
لم يجدد فيه قبضاً قبل ذلك يرجع كذا في الذخيرة * وفي المنتقى من ابني يوسف رح برواية بن سماعه
في رجل عنده الف درهم وديعه لرجل فقال هي قضاء بمالك علي بان كان للمودع على صاحب
الالف الف درهم فلم يرجع اليه منزله ليقبضها حتى ضاعت فهي من مال المودع مالم يقبضها اصل
هذه المسئلة ان قبض الوديعه لا ينوب عن قبض الضمان والقبض بجهة القرض والاقتضاء قبض
ضمان كذا في المحيط * اتلف وديعه انسان للمودع ان يخاصم ويغرمه القيمة كذا في الوجيز للكودري *
واذا كان عند رجل وديعه او عارية او بضاعة فغصبها منه رجل فهو خصمه فيها عندنا كذا في المبسوط *
اودع رجلاً جارية فغصبها منه رجل فابت من يد الغاصب كان للمودع ان يضم الغاصب
القيمة بقضاء وبغير قضاء وتكون القيمة امانة في يد المودع فان ظهرت الجارية للمولى الخيار ان شاء

في الفضول الاستروشنى في الباب التاسع والعشرين في انواع الضمانات الواجبة * رجل مات وعليه دين وترك الف درهم وترك ابنا فقال الابن هذه الالف وديعة كان عند ابي لفلان وجاء فلان يدعي ذلك وصدقه غرماء الميت في ذلك وقالوا الالف لفلان فان القاضي يقضي للغرماء بالالف قضاء من الميت ولا يجعلها لمدعى الودعة لكن القاضي اذا قضى بهاديون الغرماء يرجع المودع اليهم فباخذها منهم باقرارهم انها له والواجب في المضاربة والبضاعة والعارية والاجارة والرهن كالودعة كذا في خزانة المنتبين * اذا اودع وغاب فاقام ابنه بينة ان اباه مات ولا وارث له غيره واخذ الودعة ثم جاء ابوه حيا يضمن الابن او الشاهدين ولا يضمن المودع ولو كان غصبا يضمن كل واحد منهم كذا في الفصول العمادية * رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي واحضرت والد زوجها وادعت ان للغائب وديعة في يدايه وطلبت النفقة من ذاك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقربان ذلك في يده كان للدراسة ان تطالبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك بغير امر القاضي فان دفع بغير امره كان ضامنا وان انكر الاب كون ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه وان لم تكن الودعة مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقربا للمال والنكاح فالدين بمنزلة الودعة كذا في فتاوى قاضيهان * رجل اودع عند رجل خمسمائة درهم فانفق ثلثمائة ورد مائتين وحلف انه لم يحبس شيئا من الودعة فالقول قوله ولا يحسن كذا في الخلاصة * وان كانت الودعة امة فوطئها المودع فولدت فالولد مملوك لصاحب الاصل وعلى المودع الحد ولا يثبت نسب الولد منه الا ان يدعي شبهة نكاح او شراء فحينئذ يسقط الحد منه ويغرم العقر للشبهة كذا في المبسوط * ولو كانت الودعة جارية فزوجه المستودع فالنكاح فاسد ولو دخل بها فالعقر لصاحبها ولو اكثرها فالكبري له فلوردها المستودع ثم استحققت لا يضمن كذا في محيط السرخسي * فان كانت الودعة جارية فزوجه المستودع من رجل واخذ عقرها فولدت ونقصتها الولادة ثم جاء سيدها له ان يأخذها وولدها ولد ان يفسد النكاح واذا افسد النكاح اخذ عقرها ويضمن المستودع نقصان الولادة ان كانت نقصتها ولم يكن في الولد فاؤها وان كان في الولد فاؤها الجبر والنقصان بالولد وان كان نقصانها من غير الولادة من شيء احده الزوج من جماعها فالمستودع ضامن لذلك

یضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي امانة كذا في الوجيز للكردي * استقرض منه رجل مشربين فاعطاه مائة فقال خذ منها مشربين قرضا والباقي عندك وديعة ففعل ثم اصاب العشرین النبی اخذها فی المائة ثم دفع اليه رب المال اربعین درهما فقال اخلطها بلك الدراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها لا یضمن الاربعین وضمن بقيتها كذا في خزائنه المفتین * وكو اعطاه عشرة وقال خمسة قرض وخمسة وديعة فلو ضاعت ضمن الخمسة القرض دون الوديعة كذا في التا تاريخانية * هشام عن محمد بن حمران رجل له على رجل الف درهم دين فاعطاه الفین وقال الف منها قضاء من حقك والف تكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا یضمن شيئا كذا في المحيط * لودفع اليه الف درهم يشتري ويبيع الرب المال باجرة في شهر كل عشرة دراهم فمات ولم يد رما فعله وقد ترك رقیبا وثیابا صار كله دینا فی مال المیت وكذا ارض دفعها مزارعة والبذر منهما او من احد هما فمات المزارع والزرع قد احصر او احصد ولم يدربعد موته قال محمد بن حمران فیمت الزرع یوم مات او مثل الطعام الذي كان فی يده یوم مات صار دینا فی مال المیت كذا فی الینایع * رجل اودع عند انسان الف درهم ثم ان صاحب الوديعة اقترض الوديعة من الذي فی يده قال ابو حنیفة رح لا تخرج الالف من الوديعة حتى یصیر فی يد المستودع حتى لو هلك قبل ان تصل يده اليها لا یضمن وكذلك فی كل ما كان اصله امانة وكذلك لو قال المودع لصاحبها ائذن لی ان اشتري بالوديعة شئاً وایبع لانه مؤتمن كذا فی فتاوی قاضیخان * ابراهیم بن رستم عن محمد بن حمران رجل له على رجل مائة درهم ندفع المطلوب الی الطالب مائتي درهم وقال هذا مالک فخذها فاخذها فضاعت والآخذ لا یعلم كما هی قال ابو حنیفة رح لا شیء علیه وقال أبو یوسف ومحمد رح علیه مائة درهم كذا فی المحيط * بعث الی رجل الف درهم بضاعة لیشتري بها متاعا فدفع المبعوث الیه الف الی سمسار واشترى متاعا ثم بعث الی صاحبها فاصیب المتاع فی الطريق لا یضمن ولو لم یقل صاحب الالف انها بضاعة والمسئلة بحالها یضمن الا ان یكون السمسار اشترى بمحض منه كذا فی الظهیریة * سئل نجم الدین النسفی رح عن رجل اراد ان یخرج من تركستان الی سمرقند فابضعه رجل ما لا یشتري له شيئا فذهب واشترى ثم لم ینتهیا الرجوع من سرعة فبعث مال البضاعة مع بعض امواله علی یدی رجل الی تركستان لیوصله الی صاحب البضاعة فلما نزل بلدة فی الطريق اخذوا الی تلك البلدة هذا المال ظلما منه هل یضمن المستبضع قال نعم كذا فی الفصول

كذافي الذخيرة * ولو كان عنده كتاب ووديعة فوجد فيه خطأ يكره ان يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذافي
الملنقط * اودع عند رجل صك ضيعته والصك ليس باسمه ثم جاء الذي الصك باسمه وادعى تلك
الضيعة والشهود الذين بدلوا خطوطهم ابوا ان يشهدوا حتى يروا خطوطهم فالقاضي يأمر المودع
حتى يريهم الصك ليروا خطوطهم ولا يدفع الصك الى المدعي وعليه الفتوى كذافي الفتاوى العنانية *
دفع الى رجل مالا يشتره على العرس فان كان المدفوع دراهم ليس له ان يحبس لنفسه شيئاً
ولو ثبته بنفسه ليس له ان يلتقط منه كذافي محبط السرخسي * وكذا ليس له ان يدفع الى غيره بشتره
هكذا في السراج الوهاج * المأثور بشتر السكر ليس له ان يحبس لنفسه شيئاً ولا يدفع لغيره ان يشتر
ولا يلتقط عند أبي بكر الاسكاف قال الصدر الشهيد بقول أبي بكرنا خذ وعليه الفتوى كذافي
الغياثة * غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف شيئاً يسيراً يساوي خمسة
دراهم ونحوها وصاحب الدار فقير فله ان يأخذها لنفسه كذافي الجوهرة النيرة * رجل له علي
رجل الف درهم فقال ابعت بها مع فلان فضاعت من يد الرسول ضاعت من مال المدبون كذافي
المحيط * مؤنة رد الوديعة على المالك لا على المودع كذافي السراجية * ان نقلها في بلدة من
محلة الى محلة كان مؤنة الرد على صاحبها بالاتفاق كذافي الفتاوى العنانية * واذا سافر بالوديعة
في الموضع الذي يجوز لها السفر بها تكون الاجرة على المالك كذافي السراج الوهاج * اودعه
اجناساً وغاب ومات ولم يجد المودع وارثاً له سوى بنت ابنه المراهقة يعذر في الدفع اليها اذا كانت
تقدر على الحفظ كذافي القنية في كتاب العارية * وسئل من امة اشترت سوارين بمال اكتسبت
في بيت مولاهما فودعهما امرأة نقضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى المجارية فهلك الوديعة
هل تضمن فقال نعم لان ذلك ملك المولى ولا يدا مع بغير اذنه فصارت غاصبة كذافي الفتاوى
النسفية * ولو دفع اودع الوديعة الى آخر باذن المالك او بغير اذنه فجاز للمالك خرج المودع
من البين كذافي الخلاصة *

كتاب العارية

وهو مشتمل على تسعة ابواب * الباب الاول في تفسيرها شرعاً وركنها وشرائطها وانواعها
وحكمها اما تفسيرها شرعاً فهي تملك المنافع بغير عوض وهذا قول أبي بكر الرازي وعامة اصحابنا

وان كان المستودع استهلك الولد ضمن قيمة الولد كذا في المبسوط * المودع اذا باع الودیعة وسلمها الى المشتري وضمن المالك المودع نفديعة في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * الودیعة اذا كانت صيفا فاراد المودع اخذها ليضرب به رجلا بغير حق وتحقق ذلك للمودع له ان يمتنع من الرد اليه كذا في جواهر الاخلاطي * سئل القاضي بدیع الدین ممن اودع عند رجل خط قبالة ومات المودع هل للورثة ان يطالبوا بذلك الخط قال يجبر القاضي بتسليم الخط اليهم اودع صكا وعرف اداء بعض الحق ومات الطالب وانكرت الورثة قبض الدين حبس المودع الصك ابد كذا في التاتارخانية * وسئل ابو بكر عن خاصم آخر بالف درهم وانكرا الآ خر ثم اخرج المدعى عليه الف درهم ووضع في يد انسان حتى يأتي المدعى بالبينة فلم يأت بالبينة واسترد المدعى عليه الدراهم فابى ان يرد عليه ثم اغار واعلى الناحية وذهبوا بالالف هل بضمن قال ان وضع المدعى والمدعى عليه عنده فلا بضمن اذ ليس له ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال وضعه بضمن بالمنع منه كذا في الحاوي للفتاوى * رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع لرب الودیعة دفعت الودیعة اليك بمكة يوم كذا واقام رب الودیعة بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الدفع بمكة كان بالكوفة لم تجز هذه الشهادة ولو اقام البينة على اقرار المودع انه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة كذا في الذخيرة * اودعه بقرة وقال فلان ارسلت ثيرانك الى المرعى للعلف فاذهب ببقرتي ايضا فذهب بهادون ثيرانه فضاقت لا بضمن كذا في القنية * غصب فرسا من عمرو فقال المغصوب منه اني اودعت فرسي علي يد فلان يعني الغاصب ثم هلك الفرس في يده بغير صنعه قبل ان يطالب المغصوب منه لا بضمن كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع بضاعة من كرمان الى اصفهان فرجع الى كرمان وقال تركت البضاعة في اصفهان لا بضمن كذا في جواهر الفتاوى * اربعة سافروا وياكلون جملة ويتزولون ويرتحلون كذا ومع واحد منهم دنانير ودية لشخص خاطها في قبائه فترك القباء عند اصحابه فضااع لا بضمن وكذلك المستبضع اذا ذهب الى الحمام وترك البضاعة في قبائه قد خبط للدراهم ويكون معه اربعة نفرا ياكلون وينامون جميعا وقد ترك القباء عندهم ثم حضروا القباء قد نقص واخذ الدراهم لا بضمن المستبضع كذا في جواهر الاخلاطي * (مودع مالك راگفت من بباغ مبروم وديعت ترايخانه دمسایه حویش فلان نهم مالک گفت بنه بنهاد و بباغ رفتم و باز آمد و وديعت را از هم سبانه گرفت و بخمذخريش آمد و نهاده و وديعت از خانه او غائب شد تا وان دارشود مودع اول ياني بايد که نهاده)

ما سأل المعبر هكذا في السراج الوهاج * وأما حكمها فهو ملك المنفعة للمستعير بغير عوض أو ما هو ملحق بالمنفعة عرفاً وعادة عندنا كذا في البدائع * والعارية أمانة إن هلك من غير تعدل لم يضمنها ولو شرط الضمان في العارية هل تصح فالمشائخ مختلفون فيه وفي الخلاصة الفتاوى رجل قال لآخر ائمني فان ضاع فأناله ضامن قال لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو تعدى ضمن بالاجماع نحو ان يحمل عليها ما يعلم انها لا تحتل مثله وكذلك اذا استعملها لبلاؤها وانها رافياً لا يستعمل فيها الدواب في العرف والعادة تعطبت ضمن قيمتها كذا في غاية البيان * الباب الثاني في الالفاظ التي تنعقد بها العارية وما لا تنعقد بها العارية تنعقد بلفظ التمليك كذا في الظهيرية * ولو قال ملكتك منفعة هذه الدار شهراً ولم يقل شهراً بغير عوض كانت إعاره كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال جعلت لك سكنى دارى هذه شهراً أو قال عمري لك سكنى كانت عارية كذا في الظهيرية * وتصح بقول افرضتك هذا الثوب ثلبسه يوماً او افرضتك هذه الدار تسكنه سنة كذا في النانا رخانية * ولو قال حملتك ما فيها في سبيل الله فهو إعاره كذا في فتاوى قاضى خان * ولو قال دارى لك هبة سكنى أو سكنى هبة فهي عارية كذا في الهداية في كتاب الهبة * ولو قال دارى لك تحلى سكنى أو سكنى صدقة أو صدقة عارية أو عارية هبة فهذا كله عارية كذا في الكافي في كتاب الهبة * ولو قال دارى لك رضى أو حبس فهو عارية عند أبي حنيفة ومحمد رضى يوسف رضى هبة وقوله رضى أو حبس باطل كذا في البدائع * ولو قال دارى رضى لك أو حبس لك كانت عارية بالاجماع كذا في البناء في الهبة * دفعت اليك هذا الحمار لتستعمله وتعلمه من عندك فهو إعاره كذا في القنية * وقوله اطعمتك هذه الجزور عارية إلا ان يريد به الهبة كذا في التمر ناشى * اذا قال لآخر أجرتك هذه الدار شهراً بغير شيء أو لم يقل شهراً لا يكون عارية وفي هبة شيخ الاسلام وقد قيل خلافه كذا في الذخيرة * رجل استعار من رجل شيئاً فسكت المالك ذكر شمس الأئمة السرخسي ان الإعاره لا تثبت بالسكوت كذا في الظهيرية * واذا استعار أرضاً لبنى ويسكن وإذا خرج فالبناء لرب الأرض فلو لم يجر مثلها مقدار السكنى والبناء للمستعير كذا في محيط السرخسي * استعار دابة غداً الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعارها غداً آخر الى الليل فاجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما وان استعار ما فهي لهما جميعاً كذا في خزائن الفتاوى *

الباب الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في المستعار والتي لا يملكها ليس للمستعير ان يوجر المستعار من غيره وان كانت الإعاره تمليكا عندنا كذا في الظهيرية * فان أجر فطبت ضمن حش سله الى المستأجر كذا

وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج * وان كان كنهها فهو الايجاب من المعبر واما القبول من المستعير فليس بشرط عند اصحابنا الثلاثة استحسانا والايجاب هو ان يقول اعرتك هذا الشيء او منحتك هذا الثوب او هذه الدار او قال هو لك منحة او اطعمتك هذه الارض او هذه الارض لك طعمة او اخذ منك هذا العبد ارحم لك على هذه الدابة اذالم بنو به الهبة او داري لك سكنى او داري لك صمري سكنى كذا في البدائع * والاصل في هذا انه اذا اضاف هذه الالفاظ الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه فهو تملك للمنفعة دون العين واذا اضافه الى ما لا ينتفع الا باستهلاك عينه فهو تملك للعين فيكون مرضيا هكذا في السراج الوهاج * واما شرائطها فانواع منها العقل فلا تصح الا عارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الا عارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها ان يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع * قال الحاكم الشهيد في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفلوس قرض وكذلك كل ما يكال او يوزن او يعدد مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطان والصوف والابر يسمن والمسك والكافور وسائر متاع العطر والصيدانة التي لا تنفع الا جارة على منافعها قرض وهذا اذا اطلق العارية فاما اذا بين الجهة كما اذا استعار الدراهم او الدنانير ليعاير بها ميزانا او يزين بها دكانا او يتجمل بها او غير ذلك مما لا ينقلب به عينها لا يكون قرضا بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * اذا استعار آنية يتجمل بها او سيفا محلي او سكيناً محلي او منظمة مفضضة او خاتماً لم يكن شيء من هذا قرضاً هكذا في الكافي * ولو قال الآخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها عليه مثلها او قيمتها وهو قرض الا اذا كان بينهما مباشرة حتى يكون ذلك دلالاً لا باحة كذا في الخلاصة * في العيون استعار من آخر رقعة يرفع بها قميصه او خشبة يدخلها في بنائه او آجرة فهو ضامن لان هذا ليس بعارية بل هو قرض وهذا اذا لم يقل لاردع عليك اما اذا قال لاردع عليك فهو عارية كذا في المحيط * واما انواعها فاربعة احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه ان للمستعير ان ينتفع بها باي نوع شاء واتي وقت شاء والثاني ان تكون مقيدة فيهما فلا يتجاوز ما سماهما المعبر الا اذا كان خلافاً الى خبر الثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه

بالخدمة فهو على المصير كذا في الفصول العنادية استعار رداية الحمل فله ان يركبها كالا جارة
 كذا في القنية * الباب الرابع في خلاف المستعير استعمال من آخر رداية الحمل عليها شيئا فحمل عليها
 غير ذلك فهذه المسئلة على اربعة اوجه ان حمل عليها غير ما ساء المالك الا انه مثل ما ساء
 المالك في الضرر على الدابة من جنسه بان استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم من هذه الحنطة فحمل
 عليها عشرة مخاتيم من حنطة اخرى او ليحمل عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره لا ضمان
 عليه واذا خالف في الجنس بان استعارها ليحمل عليها عشرة اقفرة حنطة فحمل عليها عشرة اقفرة
 اشعر فهلكت فلا ضمان عليه استحسانا واما اذا حمل عليها اكثر من عشرة مخاتيم من الشعر الا انه
 في الوزن مثل الحنطة ذكر الشيخ الامام الزاهد شيخ الاسلام لا يضمن استحسانا وهو الاصح واذا
 خالف اليه ما هو اضرر بالدابة بان استعارها ليحمل عليها حنطة فحمل عليها آجرا او حديد او لبنا
 مثل وزن الحنطة فهو ضامن وكذلك اذا حمل في هذه الصورة قننا وتبنا او حطبا او تمرا وان خالف
 في القدر بان استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها خمسة عشر مخنوما فهلكت الدابة
 يضمن ثلث قيمتها وهذا بخلاف ما اذا استعار نور البطحن به عشرة مخاتيم طحن احد عشر حيث
 يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق حمل خمسة عشر مخنوما فان كانت لا تطبق يصير
 مطلقا لها يضمن جميع قيمة الدابة هكذا في المحيط والذخيرة * واذا استعار دابة مطلقا لمستعير يحمل
 عليها ما تطبق ولو حمل عليها ما لا تطبق فعطبت ضمن وكذلك اذا استعملها الى الليل من غير علف فانها
 حمل وعلفها لا ضمان عليه في اي مكان استعمل او في اي زمان او في اي حمل كذا في الملتقط * استعار
 دابة ليحمل عليها حنطة فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعاما لنفسه
 لم يضمن نص عليه في كتاب الشركة وهذا عجيب كذا في الصغرى * ولو كانت مقيدة بالمكان
 فحكمها حكم المطلقة الا من حيث المكان فلو جاوز ذلك المكان او خالف يضمن وان كان هذا المكان
 اقرب من المكان المأذون كذا في الوجيز للكردي * فان استعار دابة الى موضع سماه فسار بها
 في غير طريق ذلك الموضع فان كان تلك الطريق يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة لم يضمن
 وان عطبت فيه وان كان الطريق لا يسلك فيها الى ذلك الموضع في العادة فعطبت فهو ضامن
 كذا في السراج الوهاج * استعار دابة الى موضع فبسلك بها طريقا ليس بالعادة فعطبت ضمن ولو عيين
 طريقا فبسلك طريقا آخر ان كانا سواء لا يضمن وان كان ابعد او غير مسلوك ضمن وكذلك اذا كانتا

في الكافي * وكان الاجر له وينصدق به في قول أبي جعفر ربح كذا في المحيط * وان شاء المعبر ضمن
 المستأجر فان ضمن المستعبر لا يرجع على المستأجر وان ضمن المستأجر يرجع على المستعبر * وان
 لم يعلم انه كان عارية في يده وان علم بكونها عارية في يده لم يرجع عليه كذا في الكافي * ولا يبرهن
 كالوديعه كذا في التبيين * واختلف المشايخ في الايداع قال بعضهم لا يملك الا بداع وهو الصحيح
 هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهمان * والصحيح ان له ان يودع وحليته الفروع كذا في الفتاوى
 العنابية * وهو المختار كذا في محيط السرخسي * وهذا الاختلاف بينهم في ما يملك الا عارة لا فيما
 لا يملك الا عارة لا يملك الا بداع بالاتفاق كذا في الذخيرة * وله ان يعبر غيره سواء كان شريكا
 يتفاوت الناس في الانتفاع به او لا يتفاوتون اذا كانت الا عارة مطلقه لم يشترط على المستعبر الانتفاع
 بها بنفسه فاما اذا شترط عليه ذلك فله ان يعبر ما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به دون ما يتفاوتون فيه
 كذا في خزائن المفتين * مثال هذا استعار من آخر ثوبا ليلبسه بنفسه او دابة ليركبها بنفسه فليس له الباس
 غيره ولا اركاب غيره ولو استعار دارا ليلبسها بنفسه فله ان يسكنها من شاء كذا في الظهيرية * ولو استعار ثوبا
 ليلبس ولم يسم الالباس او دابة للركوب ولم يسم الراكب فله الباس غيره او اركاب غيره كذا في الظهيرية *
 فلن لبس او ركب بنفسه فاراد ان يعبر من غيره او لبس غيره او اركب غيره او لاثم اراد ان يركب او يلبس
 بنفسه فقد اختلفوا فيه والاصح انه لا يملك ذلك ولو فعله ضمن كذا في الكافي * استعار دابة ليركبها
 بنفسه فركبها واراد فغيره فعطبت بضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان * هذا اذا ارد ف رجلا
 فان ارد ف صبيبا بضمن قدر الثقل هذا انا كانت الدابة تطبق حملة فان كانت لا تطبق بضمن
 جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهمان * المستعبر ان يربط الدابة في الدار المستقارة
 كذا في المحيط * استعار كتابا للقراءة فوجد في الكتاب خطأ ان علم ان صاحب الكتاب يظفره
 اصلاحه ينبغي ان لا يصلحه بولا فان اصلحه جاز ولو لم يفعله لاثم عليه كذا في خزائن المفتين *
 في المنتقى ابراهيم بن محمد رح رجل قال لرجل اعزني دابتك في فرسخين لو قال المني فرسخين
 قال له فرسخان ذاهبا وجائيا فيصير اربع فراسخ وكذا كل مارة تكون في المصر نحو قشيع
 الجنازة واشباهها وهذا استعسان اخذ به علماءنا كذا في المحيط * ومن لم يوصف رخ اذا استعار
 دابة ولم يسم لها موضعا لبس له ان يخرج بها من المصر كذا في فتاوى قاضيهمان * وفي فتاوى
 رشيد الدين لو استعار دابة شهر فهو على المصر وكذا في مارية النادم واستجاره وكذا الموضع له

فهلكت فهو ضامن من المشائخ رح من قال اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء فلا ضمان ومنهم من قال هو ضامن على كل حال واطلاق محمد رح في الكتاب يدل عليه فلا ضمان وبه كان يقتضي شمس الائمة السرخسي رح كذا في الذخيرة * ولو ادخل المستعير الحمل في بيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن سواء ربطها او لم يربطها لانه لما غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى لو تصور انه اذا دخل المسجد او البيت والدابة لا تغيب عن بصره لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزائنه المفتين * لو كان يصلي في الصحراء فنزل عن الدابة وامسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المسئلة دليل على ان الاعتبار لا يغيبها عن بصره كذا في الظهيرية * رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فلما انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرت الدابة قال محمد رح لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى من العقد كذا في التاتارخانية * جعل الدابة المستعارة في المربط وجعل تحت الباب خشبة حتى لا يخرج فسرت لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * رجل استعار ثورا من رجل على ان يعيره ثورا يومئذ جاء المستعير ثوره وكان الرجل غائبا فاستعار من امرأته فذفعته اليه فذهب به الى ارضه فضاع ضمن كذا في المحيط * طلب من رجل ثورا عارية فقال له المعبر اعطيك فدا فلما كان الغد اخذ المستعير الثور بغير اذنه واستعمله فعطب الثور في يده ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان عليه الضمان وفي مجموع النوازل لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح للرعي فضاع ان علم ان صاحبه يرضى بكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * وذكر السيد الامام ابو القاسم رح في كتاب خلاصة المفتي استعار دابة واستعملها الى الظهر ثم تركها في الجبانة فاكلها الذئب ضمن وان كانت الجبانة مسرح هذا البئر للمعبر وكان المعبر رضي بكونه فيها وبان يرمى فيها وحده لا يضمن كذا في الفصول العمدية * ولو استعار حمارا الى موضع كذا فاخبر ان في الطريق اصوصا فذهب فاخذ لا ضمان عليه اذا كانوا يسلكون مثل هذا الطريق كذا في الملتقط * استعار حمارا فخرج في العمل لا يضمن كذا في القنية * لو ربط الحمار المستعار على الشجرة بالحبل الذي عليه فوق الحبل في منتهى وتخنق ومات لا يضمن كذا في الخلاصة * استعار ثورا واستعمله ثم فرغ ولم يحل الحبل عن الثور فذهب البقر الى المسرح نصار الحبل في منتهى فشد ومات ضمن كذا في خزائنه الفتاوى * رجل

تفاوتان في الامن حتى ان الطريق الذي يملك فيه اذا لم يكن آمنا يضمن كذا في خزانه المفتين *
 رجل استعار من آخر حمرا (تاك سبوي آب آورد سه سبواورد) بثلاث دفعات وكان الحمار
 معيبا فرد كما كان فمات الحمار في يد المالك ان لم يحدث في يد المستعير زيادة عيب لا يضمن
 كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الديناري (مردی خری عاریت خواست تا از موضعی
 بار آورد دهنده گفت که زیاده از چهار روز مدار و چهار روز این خر را بیار یا نژده روز داشت
 خر مرد این خر برنده قیمت کدام روز را ضمان شود) قال (روز پنجم از وقت عاریت) كذا
 في الفصول العمادية * واذا استعار ليركبها في حاجته الى ناحية مسماة من النواحي في الكوفة فاخرجها
 الى الفرات لبسقيها والناحية التي استعارها اليها من غير ذلك المكان فهلكت فهو ضامن بها
 كذا في المبسوط * استعار نور البكر ارضاله وعين الارض فكرب ارضا اخرى فعطب الثور
 يضمن لان الاراضي تختلف في الكراب سهولة وصعوبة وكذا لو امسك الثور في بيته
 ولم يكرب حتى عطب ضمن ايضا كذا في الصغرى * استعار دابة الى مكان كذا ذاهبا لا غير فجاوز بها
 عنه ثم عاد اليه فهو في الضمان عليه حتى يرداها على المالك بلا خلاف فان استعارها ذاهبا وجائيا
 ثم عاد الى الوفاق يبرأ كالمودع مطلقا وهو الاصح والمختار كذا في الفتاوى العنابية * ولو استعارها
 ليحمل عليها كذا من الحنطة الى البلد وهلك الحنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي
 العود ايضا الى منزل المعبر كذا في القنية * ولو استعار فرسا ليركبها الى موضع كذا فركبها واراد معه
 آخر فاستطعت جنينا فلا ضمان عليه في الجنين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه نصف
 النصفان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه اثنان واما اذا كان لا يمكن فهو تلاف
 فيضمن جميع النقصان كذا في الفصول العمادية * ولو استعارت مائة المصيبة ثم خرجت منها الى
 مكان آخر فتخرقت تضمن كذا في القنية * (بيلي عاریت خواست که در باغ کار کند معبر مستعیر
 را گفت که در باغ مگذار و با خود بیار) فتركه ثمه وسرق بضمن كذا في خزانه المفتين * استعار
 مرا يدق مطخة فدقها وفرغ ثم اءارها من غيره فضاع بضمن المالك ايها شاء كذا في القنية *

الباب الخامس في بيع الارية وما يضمنه المستعير وما لا يضمن قال محمد رح في الاصل اذا كان
 الرجل على دابة باجارة او عارية فنزل منها في السكة ودخل في المسجد ليصلي فيخل في بيتها
 فهلك

بها إلى مولاة فعمل الغلام بالداة قبل أن يأتي بها إليه وهلك من عمله يضمن العبد ويكون في رقبته يباع فيه في الحال كذا في الفصول العمانية * بعث الرجل أجيره إلى رجل ليستعير منه دابة فأعارها عليها مائة فسقطت العارية أن سقطت العارية بعنف الأجير فهو ضامن والا فلا ضمان كذا في المحيط * رجل استعار حمارا في الرستاق إلى البلاد فلما أتى البلد لم يتفق له الرجوع إلى الرستاق فوضع الحمار في بدرجل ليذهب به إلى الرستاق ويسلم إلى صاحبه فهلك الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط في الإمادة أن يركب المستعير بنفسه كان ضامنا بالدفع إلى غيره ولو استعار مطلقا لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو استعار ثورا ليستعمله فقرنه مع ثور يساوي ضعفي قيمته فغضب الثور المستعار وكان الناس يفعلون مثل ذلك لم يضمن وإن كانوا لا يفعلون مثله ضمن كذا في الينابيع * استعار دابة نوجا يعني حاملا فانزلت من غير عنقه واسقط الولد لا يضمن ولو كبها باللجام أو تقا عنها بالضرب يضمن كذا في خزائن الفتاوى * استعار حمارا فقال لي حماران في الاضطبل خذا أحدهما أيهما ملئت فذهب بأحدهما لا يضمن لو هلك ولو قال خذا أحدهما وذهب به والآخر في بحاله يضمن كذا في خزائن المفتين * أعاره دابة ليحمل عليها وقال خذ عذارة ولم تخله فانه لا يضمن كذا في الاهكذا لما مضى ساعة خلي عذارة فأسرع في المشي فسقط وانكسر رجله يضمن كذا في الوجيز للكردي * قال أعرت دابتي أو نوبتي هذا الغلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع فجاء وذهب به يضمن إلا إذا سمع هو أو رسوله أو خبره فصولي قد سمع قال ينبغي أن لا يضمن إن كان عدلا عند أبي حنيفة وكذا في التتارخانية * رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعير هو ثورا أيضا فهلك الثور في الاستعمال لا يكون ضامنا كذا في خزائن الفتاوى * قروي استقرض ثورا فأغار عليه الأتراك لا يضمن كذا في الملتقط * عبد محجور استعار دابة فأعارها من عبد محجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال كذا في السراجية * وإذا أعار عبد محجور عليه عبد أمثله دابة فركبها فهلكت تحته ثم استحقها رجل فله أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الراكب لم يرجع على المعبر وإن ضمن المعبر رجع به مولاة في رقة الراكب وكذلك إن كانت الدابة لمولى المعبر فله أن يضمن الراكب كذا في المبسوط * العبد المحجور لو استعار شيئا فاستهلكه يؤاخذ بعد العتق استعار دابة وأودعها في مدة الاستعارة لم يضمن به أفني أبو بكر بن الغضائري والفقهاء أبو الليث وبه أخذ حسام الدين كذا في السراجية * رجل استعار فلانة ذهب فلقد هاصبها فسرفت فان كان أصمبي يضبط حفظ ما عليه لا يضمن كذا في محيط السرخسي * ولو زلق

استعار من رجل دابة فنام المستعير في المفازة ومقودها في يده فجاء انسان فقطع المقود وذهب بالدابة
لا ضمان عليه ولو مد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر بذلك ضمن قال المصدر الشهيد ويجب
ان يكون تاويلها اذا نام مضطجعا اما اذا نام جالسا فلا قالوا وانما يضمن بالنوم مضطجعا اذا كان
في الحضرا اما اذا كان في السفر فلا كذا في الظهيرية * اذا استعار دابة يوما او يومين فاذا مضت المادة
لم يرد هامة امكن الرد حتى عطبت ضمن قيمتها على وجه هلك كذا ذكر في الاصل من مشائخنا
من قال بان هذا اذا انتفع بها بعد الوقت فان لم ينتفع بها لم يضمن وهو المختار ولا فرق بين ان تكون الغارية
موقنة نصا او دلالة حتى قيل ان من استعار قد وما ليكسر خطبا فكسره وامسك حتى هلكت هذه
ضمن هكذا في الفتاوى الغنابية * (ستوري عاربت خواست وكس فرستاد تا از نژد معبر يبارد
مأمور ستور را در راه برنشست) وهلك يضمن المأمور ولا يرجع على الآمر اذا لم يكن مأمورا
من جهته وهذا اذا كانت تنقاد من غير ركوب فان كانت لا تنقاد الا بالركوب لا يضمن كذا
في الفصول العمادية * سئل القاضي بديع الدين استعار حمارا (ناخار آرد) فامطاه الاجير (ناخا ر آرد)
وذهب به وغاب قال لو لم يكن الاجير معتمدا يضمن المستعير وقال القاضي جمال الدين ان كان الاجير
مياومة يضمن وقال القاضي بديع الدين لا كذا في التاتارخانية * ان ارسل رجلا يستعير دابة الى موضع
سماء فجاء الرسول فقال لصاحب الدابة يقول فلان اعزني الى موضع سماء الرسول غير الموضع الذي
سماء المرسل فدفعها اليه ثم ان المرسل بداله من الموضع الذي ارادة وسار بها الى الموضع الذي
سماء الرسول فعطبت فيه فلا ضمان عليه لانه قد تناوله الاذن فان ركبها الى الموضع الذي سماء المرسل
فعطبت ضمن قيمتها لانه قصد مبا حافا صاب محظورا ولا يرجع بما ضمن على الرسول لانه ضمن
بجنيته فان كان الموضع الذي سماء المرسل في طريق الموضع الذي سماء الرسول لصاحب
الدابة مثل ان يقول له قل لفلان يعبرني دابته الى المعقر فيقول الرسول لصاحب الدابة يقولك فلان
اعزني دابتك الى سها م فيدفعها اليه فيركبها المرسل الى المعقر فعطبت فلا ضمان عليه لان المعقر على
طريق سها م وقد حصل الاذن فيه فلهذا لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل استعار من آخر دابة
على ان يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير
الى الحيرة وامسكها بالكوفة شهرا فحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك حكاه
في فتاوى قاضيهان * استعار دابة وبعث غلامه الى المعبر لياتي بها اليه فاخذ الغلام من المعبر لياتي

لا يجب على الثاني وإنما يجب على الأول لأنه إذا كان ما ذونا صح الدفع وكان الهلاك بتسليطه ولو كان ذلك الشيء للأول لا يضمن وإن كان الأول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالأخذ كذا في خزائنة المفتين * استعار فاساً وضربه في الحطب (وسمحت شد در هيزم وتبر دیگر گرفت و بهر آه آن تبر زد) وانكسر يضمن كذا في القنية * وبه انتفى القاضي جمال الدين وقال القاضي بدفع الدين (اگر زدن معناد بود است) فلا كذا في التاتارخانية * أعار من آخر شيئاً وملك في يد المستعير ثم استحقه مستحق فله الخيار يضمن أيهما شاء فإن ضمن المعير فليس له أن يرجع على المستعير وإن ضمن المستعير فكذلك لا يرجع على المعير لأن المستعير في القبض عامل لنفسه فلما ضمن بسبب ومعمل عمله لنفسه لا يرجع على غيره كذا في المحيط * ولو استعار محملاً أو قسطاً طالها وهو في المصر فسافر به لا يضمن ولو استعار سيفاً أو ثوباً أو عمامة فسافر به يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل بعث رسولا إلى رجل يستعير منه متاعاً فذهب الرسول فلم يجد صاحب المتاع في منزله ووجد المتاع في منزله فاخذه وجاء به إلى المستعير ولم ينل له شيئاً وضاع في يد المستعير فلصاحب المتاع أن يضمن الرسول وله أن يضمن المستعير وإيهاما ضمن لم يكن له أن يرجع على الآخر كذا في جواهر الفتاوى * ولو استعار قدراً للطبخ فطبخ فيها مرققة ونقلها من الكانون مع المرققة أو أخرجها من البيت فوفعت من يده فانكسرت فالصحيح أنه لا يضمن بخلاف الحمال إذا زلق كذا في القنية * الباب السادس في رد العارية ولو رد العارية مع عبدة أو أجرة مشاهرة أو مسانهة لأميامة أو مع عبد المعير أو أجرة فضايع لم يضمن كذا في التمهني * وإن رد هال مع اجنبي ضمن كذا في الهداية * وأن رد هال إلى عبد صاحب الدابة الذي يقوم عليها ويتعاهدها ببراءة الضمان وأراد به ضمان الرد لا ضمان العين ولو هلكت الدابة بعد ذلك في يد العبد لا يضمن ضمان العين قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا استحسان والقياس أن يضمن كذا في الظهيرية * ولم يفصل محمد رح في الكتاب بين عبدة الذي يقوم على الدابة والذي لا يقوم عليها ووضع المسئلة في الأصل في العبد الذي يقوم عليها وقال برئ عن الضمان فلاجل ذلك قال مشائخنا رح إذا رد إلى عبدة الذي لا يقوم عليه وجب أن لا يبرأ من الضمان وقال فخر الإسلام علي البزدوي والصحيح أنها سواء لأن الذي لا يقوم على الدابة قد بدأ أخذها في بعض الأوقات كذا في غاية البيان * فإن رد المستعير الدابة مع غلامه فعقرها الغلام فهو ضامن بقيمتها بإيعاز في ذلك أو يؤدى عنه مولاه كذا في المبسوط * ولو رد هال إلى

المستعير في السر أو بيل فتخرق لم يضمن كذا في البناء * وفي فتاوى الديتاري اذا انتقص من المستعار في حالة الاستعمال لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العمادية * ولو استعار ثوبا باليسطة فوقع عليه من يده شيء أو عثر فوقع عليه فتخرق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * استعار ثوبا للآذنين ويقال بالفارسية (خوازه) فضاع لا يضمن المستعير اذا لم يترك حفظه كذا في الذخيرة * وفي الجامع الاصفرا امرأة استعارت ملاء فوضعتها داخل الدار والباب مفتوح فصعدت السطح فلما نهلت لم تجد الملاء قبل لاضمان عليها وقبل هي ضامنة كذا في المحبط * رجل استعار من امرأة شيئا مما كان ملك الزوج فاعارت فهلك ان كان شيئا في داخل البيت وما يكون في ايديهن عادة لا ضمان على احد اما في الثور والغرس يضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * اذا وضع المستعير المستعار بين يديه ونام فاعاد الاضمان عليه وان نام مضطجعا وهو في المصر يضمن والا فلا كذا في خزائن المفتين * قالوا لو وضع المستعار تحت رأسه او جنبه ونام مضطجعا لم يضمن كذا في الفتاوى العناية * رجل استعار من رجل مرايسقي به ارضه ففتح الماء به ونام مضطجعا ووضع تحت رأسه كما هو عادة اهل الرساتيق فسرق منه ونعت هذه الواقعة ببخارا وانتوا انه لا يضمن كذا في الظهيرية * اذا وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فصامت ضمن كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقط نصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسر كوز النقا من يده قال ابو بكر البخاري لا يكون ضامنا قبل هذا اذا لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ركب دابة غيره ولم يحولها عن موضعها حتى مقرها آخر فالضمان على الذي مقرها دون الذي ركبها كذا في الخلاصة * رجل اعار شيئا وشرط ان يكون مضمونا لا يكون مضمونا هكذا ذكر وهو الصحيح كذا في جواهر الفتاوى * قال لا خراعري نوبك فان ضاع فاني ضامن فضاع لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * اعار فرسا أو سيفا لقاتل فتلف لا يضمن كذا في النار خانية * ولو استعار من رجل سلاحا لقاتل به فضرب بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرمح فانكسر فلا ضمان عليه وان ضرب به حجرا فهو ضامن كذا في المبسوط * استعار قدرا لفلس الثياب ولم يسلمه حتى سرق ليلا ضمن كذا في الوجيز للكردي * صبي استعار من صبي شيئا كالقدوم ونحوه فاعطاه وذلك الشيء لغير الدافع فهلك في يده ان كان الصبي الاول مأذونا لا يجب

على ذلك ويكلفه على الباع وإن لم يرض أن يسترد الأرض فاقصة ضمن له قيمة البناء والغرس مقلوماً غير ثابت ولا يلتفت إلى قول المستعير كذا في المضمرات * وأن كانت موقته فأخرجه قبل الوقت لم يكن له أن يخرج به ولا يجبر على النقض والقلع والمستعير بالخيار إن شاء ضمن صاحب الأرض قيمة غرسه وبناءه قائماً مبنياً وترك ذلك عليه ويملك صاحب الأرض البناء والغرس بادء الضمان وإن شاء أخذ غرسه وبناءه ولا شيء على صاحب الأرض وإنما يثبت خيار النقض والقلع للمستعير إذا لم يكن النقض والقلع مضراً بالأرض فإن كان مضراً بها فالخيار للمالك كذا في البدائع * أن شاء انتظر إلى مضي المدة فيجبره على القلع أو يغرم له قيمة البناء والغرس مقلوماً إن كانت الأرض تنقص بالقلع وإن شاء ضمن له قيمة البناء كما هو مبني وقيمة الغرس ثابتاً فيكون البناء والغرس له وليس له غير ذلك كذا في البنائع * هذا إذا أراد صاحب الأرض أخراجه قبل الوقت وإن مضى فصاحب الأرض يقلع عليه الأشجار والبناء ولا يضمن شيئاً عندنا إلا أن يضر القلع الأرض فحينئذ يصاحب الأرض بتملك البناء والأغراس بالضمان ويعتبر في الضمان قيمته مقلوماً كذا في المحيط * إذا أعار من آخر أرضاً واذن له أن يبني فيها بناءً ففعل ثم جاء مستحق واستحق الأرض قبل مضي المدة ونقض بناء المستعير فليس على المعير قيمة البناء للمستعير سواء كانت العارية موقته أو مطلقة وذكر الخصاف رح في شروطه فيما إذا كانت العارية موقته فاستحق الأرض قبل مضي الوقت إن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح يضمن المعير له قيمة البناء فأبو حنيفة وأبو يوسف رح على ما ذكر الخصاف سوا في العارية الموقته بينها أن كان نقض البناء من المعير وبينها إذا كان نقض البناء من المستحق ومحمد رح فرق بينهما فأوجب القيمة على المعير إذا كان النقض من المستحق ولم يوجب القيمة على المعير إذا كان النقض منه كذا في الذخيرة * في النوازل استعار من رجل داراً وبني فيها حائطاً بالتراب ويقال بالفارسية (باخسه) واستأجره لاجير بعشرين درهماً وكان ذلك بغير إذن رب الدار ثم إن صاحب الدار يسترد الدار منه فليس للمستعير أن يرجع بما اتفق لأنه فعل بغير إذنه وهل له ينقض الحائط إن كان قد بناء من تراب صاحب الدار فليس له ذلك كذا في المحيط * رجل قال لغيره ابني في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها في يدك ابداً أو قال إلى وقت كذا فإن لم أتركها فأنقص من لك ما تنفق في بنائك ويكون البناء لي فإذا أخرجه من الأرض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك لصاحب

منزل المعبر والمربطة فضاقت القياس ان يضمن وفي الاستحسان لا قبل هذا في عادتهم وعلى هذا البراءة من ضمان الرد وقيل ان كان المربط خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها لا تكون هناك بلا حافظ ولوردها الى ارضه لا يبرأ لان المعبر لا يحفظها بارضه كذا في التمرناشي * ولو كانت مقد جوهر او شيئاً نيسافرده الى عبد المعبر او اجيره يضمن كذا في الوجيز للكردي * وفي البنية سئل والدي عن استعار شيئاً ثم جاء به الى بيت المعبر فقال للمستعير ضعه في هذا الجانب فوقع من يده فانكسر من غير تقصير منه فقال لا يضمن كذا في التناور خانية * ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعبر ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله ولم يدره يضمن كذا في القنية *

الباب السابع في استرداد العارية وما يمنع من استردادها للمعبر ان يرجع فيها اطلق او وقت كذا في الوجيز للكردي * ولو استعار ارضاً ليزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد الزرع استحساناً وقت اوله بوقت لانه نهاية معلومة فيترك باجر المثل لان فيه مراعاة الحقين كذا في التبيين * فاذا استحصد الزرع ذكر في بعض روايات المبسوط ان صاحب الارض يأخذ الارض مع الاجر ولم ينكر هذا في بعض الروايات وكان الفقيه ابو اسحق الحافظ رح يقول انما يجب الاجر لصاحب الارض اذا اجر الارض منه صاحب الارض او القاضي فاما بدون ذلك فلا يجب الاجر فان ابى المزارع ان تكون الارض في يده باجر المثل وكرة قلع الزرع ايضا واراد ان يضمن رب الارض قيمة الزرع وقال زرعي متعلل بارضك فاشبه الصبغ المنهل بثوبك فلي أن اضمنك قيمته لم يذكر هذه المسئلة في الاصل وذكر في المنتقى في موضع ان الله ذلك الا ان يرضى رب الارض ان يترك الزرع في ارضه حتى يستحصد وذلك منه وفاء بالشرط الذي شرط في عقد العارية فلا يلزمه شيء آخر وقال في موضع آخر ليس للمزارع ان يضمن رب الارض قيمة الزرع كذا في المحيط * لو اراد رب الارض ان يعطيه بذرة ونفقته وبأخذ الارض مع الزرع منه ورضي المستعير به وذلك قبل خروج الزرع لا يجوز وان كان بعده يجوز هو المختار كذا في الفتاوى العتائية * اذا استعار من آخر ارضاً لينبئ فيها او يغرس فيها ثم بدد المالك ان يخرج منه فله ذلك سواء كانت العارية مطلقة او موقته فبرئها ان كانت مطلقة له ان يجبر المستعير على قلع الغرس ونقض البناء واذا قلع ونقض لا يضمن المعبر شيئاً من قيمة الغرس والبناء كذا في البدائع * فان كانت بحال تنقض بذلك ان رضي المعبر بالنقض فلهما فان طلب المستعير ان يضمن المعبر قيمة البناء والغرس مقلوماً فانه لا يجبر

لانه عاد الى الوفاق والعقد قائم فيبرأ عن الضمان كذا في المحيط * فان اقام صاحب الدابة البينة انها عطيت تحته في الموضع الذي تجاوز ونعدى فيه واقام المستعير البينة انه ردّها الى يد صاحبها اخذ بيينة صاحب الدابة كذا في السراج الوهاج * اذا نفقت الدابة تحت المستعير ثم اقام رجل البينة اتهاذا بته يقضى القاضي له بالملك ولا يسأل البينة انه لم يبع ولم يهب فان ادعى ذلك الذي اراد ان يضمه او قال اذن لي في عاريته يحلف على ذلك فان نكل كان نكوله كاقراءة فلا يضمن المستحق احدا وان حلف كان له ان يضم ايّهما شاء فان ضمن المعبر لم يرجع على المستعير وان ضمن المستعير لم يرجع على المعبر ايضا لانه ضمن بفعله باشره لنفسه كذا في المبسوط * اذا قال امرتني دابتك وهلكت وقال المالك غصبتها مني فلا ضمان عليه ان لم يكن ركبها فان كان قد ركبها فهو ضامن وان قال امرتني وقال المالك آجرتكها وقد ركبها وهلكت من ركوبه فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه كذا في المحيط * اذا اختلف المعبر والمستعير في الايام او في المكان او فيما يحمل على العارية فالقول قول الدابة مع بيمينه ولو تصرف المستعير وادعى ان المعبر اذن له ومحمد المعبر ضمن المستعير الا اذا اقام بيينة على الاذن كذا في الفصول العمادية * واذا قال المستعير في صحته او مرضه قد هلكت مني العارية فالقول قوله مع بيمينه كذا في المبسوط * وفي المنتقى رجل قال لغيره امرتني هذه الدار وهذه الارض لابنيها واغرس فيها ما بد الي من النخل او الشجر فغرسها هذا النخل وبنيتها هذا البناء وقال المعبر امرتك الدار والارض وفيها هذا البناء والاغراس فالقول قول المعبر وان اقام البينة فالبينة بينة المعبر ايضا كذا في المحيط * جاء رجل الى المستعير فقال اني استعرت الدابة التي عندك من فلان مالكمها وامرني ان اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلكت صدقه ثم انكر المعبر ان يكون امره بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه وان كان قد كذبه او لم يصدق ولم يكذب او صدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه كذا في خزائن المفتين * وان كان الذي جاء بقبض العارية منه خادما للمعبر وانكر مولاه ان يكون امره بذلك فلا ضمان على المستعير كذا في المبسوط * رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار احدهما من صاحبه شيئا فطلب المعبر بالرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي في زاويتك وانكر المعبر فان كان البيت في يديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسي * الباب التاسع في المتفرقات ومؤنة رد العارية على المستعير والوديعة على المودع والمستأجر على الموجر والمفصوب على الغاصب

الارض كذا في فتاوى قاضيخان * واذا طلب المغير العارية فمنعها المستعير منه فهو ضامن وان لم يمنع ولكن قال لصاحبه دعه عندي الى غد ثم اردته عليك فيرضي بذلك ثم يباع لاضمان عليه كذا في المحيط * طلبها فقال نعم ادفع ومضى شهر حتى هلكت ان كان عاجزا وقت الطلب من الرد لا يضمن وان كان قادرا ان صرح المغير الكراهة والسخط في الامساك وامسك يضمن وكذا ان سكت وان صرح بالرضي بان قال لا بأس لا يضمن وان لم يطلب وهو لم يرد حتى ضاع ان كانت العارية مطلقة لا يضمن وان قيدت بوقت ومضى الوقت ولم يرد ضامن استعار كتابا فضايع فجاءه مالكة فلم يخبره بالضيايع ان لم يكن انشأ وجوده لاضمان وان انشأ من وجوده يضمن وقال الصدر الشهيد هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية فانه اذا وعد الرد ثم ادعى الضيايع يضمن للتناقض اذا كان دعوى الضيايع قبل الوعد وبه يقتضى كذا في الوجيز للكردي * رجل استعار من رجل امته لترضع ابنا له فارضعته فلما صار اصبي لا يأخذ الا منها قال له المغير اردد علي امتي ليس له ذلك وله اجر مثل امته الي ان يعظم الصبي كذا في خزائن المفتين * واذا استعار من آخر زقاقا وجعل فيها زيتا فاخذته في الصحراء فليس له ان يأخذ الزقاق وله اجر مثلها الى موضع يجد فيها زقاقا فيحول زيتة كذا في المحيط * واذا استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فاهارة اربعة اشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فاراد اخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقد ر على الكراء والشراء كان للمستعير ان لا يدفعه اليه وعلى المستعير اجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الي ادنى الموضع الذي يجد فيه الركوب بكرة او شراء كذا في الظهيرية * الباب الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب والشهادة فيه قال محمد بن ح في الاصل استعار من رجل دابة امير كعبها الى حمام اعني فجاوز بها حماما امين ثم رجع الى حمام امين او الى الكوفة والدابة على حالها ثم عطبت الدابة فقال رب الدابة قد خالفت ولم تردّها الى الموضع الذي اذنت لك فقال المستعير قد خالفت فيهما ثم رجعت بها الى الموضع الذي اذنت لي فلا ضمان علي قال قول قول رب الدابة والمستعير ضامن فان اقام البينة انه قد ردّها الى الكوفة او الى الموضع الذي اخذها اليه ثم نفقت بعد ما ردّها قال هو ضامن لها حتى يدفعها الى صاحبها وتاويله انه استعاره الى ذلك المكان ذاهبا لاجابا ومتى كان كذلك كان ضامنا فاما اذا كان ذاهبا وجائبا فانه يبرأ من الضمان

في القنية * مات المعبى والمستهير ترد العارية كذا في محيط السرخسي * استعار سهما ان استعار ليفرو
الى بلل الحرب لا يصح وان استعار لرمي الهدف صح كذا في التارخانية * اراد ان يستمد من
محبرة غيره ان استأذنه له ذلك وأن اعلم فكذلك ان لم يبنه وان لم يفعل شيئا من ذلك ان كان
بينهم انبساط فلا بأس به ايضا وان لم يكن احب ان لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل
رهن عند رجل خاتما وقال للموتهن فتختم فتختم فهلك الخاتم لايهلك بالدين * ويكون الدين
على حاله لانه صار عارية ولو تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه ثم هلك يهلك بالدين لانه عاثر هنا قالوا
هذا اذا امره ان يتختم في خنصره فان امره ان يتختم به في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين ولو امره
بان يتختم به في الخنصر ويجعل الغص من جانب الكف فجعل الغص من الخارج على ظهر الاصبع
كان اعاره وهو مالوا امره بان يتختم به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل الغص في جانب الكف سواء
ويكون اعاره هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيجان * وفي رهن الاصل لو رهن عبدا قيمته الف بالف
ثم استعار الراهن ثم رده عليه وقيمته خمسمائة فهلك يهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم الغض
الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية *
استعارة الشيء للرهن من غيره جائزة وانه معروف والاستعارة لبؤا جر غيره جائزة كذا في المحيط *
وفي الفتاوى عن ابي يوسف رحمه الله فيمن استقرض من آخر حنطة عفتة واستهلكها المستقرض ثم قضاها
جيدا قال المقرض كانت حنطتي جيدة فصداه المستقرض وروى عليه جيد اثم تصاد قائنه كانت عفتة
فله ان يرجع بما قضاها وان لم يقل شيئا لكن قضاها جيدا كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الجامع
الا صغر كان لرجل على آخر قفيز حنطة دين فاشتري منه ايضا قفيز حنطة معينة ثم دفع اليه غرارته
وامره ان يجعل فيها كلا القفيزين ففعل فهلك في الغرارة بما فيها ان صب فيها المستقرض الحنطة
المبيعة ولا ثم القرضية فالهلاك على الآمر وان صب الحنطة القرضية أولا فهي على ملك
المأمر كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر في الفصول رجل وضع الجذوع على حائط رجل
بأذنه او خفر سردا تحت دارة بأذنه ثم باع صاحب الدار دارة ثم طلب المشتري رفع الجذوع
له ذلك وكذا السرداب الا اذا شرط البائع في البيع بقاء الجذوع والسرداب تحت الدار فحينئذ
لا يكون للمشتري ان يطالبه برفع ذلك والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا ان اللوات ان يأمره
برفع البناء والسرداب على كل حال كذا في الفصول العمادية في المتفرقات من مسائل الحيطان *

والمرهون على المرتهن والاصل ان مؤنة الرد على من وقع له القبض لان الخراج بالضمان كذا في الكافي * قال محمد ر ح في الكتاب نفقة المستعار على المستعير قال القاضي ابو علي النسفي حاكيا عن استاذة ان المستعير لا يجبر على الاتفاق على العارية لانه لا لزوم في العارية ولكن يقال للمستعير انت احق بالمنافع فان شئت فانفق ليحصل لك المنفعة وان شئت فخل يدك منه اما ان يجبر على الاتفاق فلا كذا في الذخيرة * علف الدابة على المستعير سواء كانت العارية مطلقة او مقيدة ونفقة العبد كذلك * اما كسوته على المعير كذا في خزائنة الفتاوى * قال لا خذ عهدي واستعمله واستخدمه من غير ان يستعيره المدفوع اليه فنفقة هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي * وصح التكفيل برؤ العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه حيث يجده كذا في الكافي * رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا رجوان لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * اذا استعار ارضا يضاء للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك وهذا عندني حنيئة رج وقالوا انك اعترفتي كذا في التبيين * وفي الثوب والدار يكتب قد اعترفتني اجماعا ولا يكتب البستاني واسكتني كذا في الكافي * وفي الجامع الاصغر ارض بين جماعة اذن واحد منهم للباقي ان ينو فيه قصورا فنهائم اراد الا اذن ان يهدم بناء قصر منها كان لهم منعه وله ان يأخذهم برفع قصورهم اذا العارية لا تكون لازمة كذا في الحاوي للفتاوى * وذكر شمس الائمة في اول شرح الوكالة ان الاب يعبر ولده وهل له ان يعبر مال ولده بعض المتأخرين من مشائخنا قالوا له ذلك وعامة المشائخ على ان ليس له ذلك كذا في المحيط * فان فعل وهلك كان ضامنا والصبي المأذون اذا امار ماله صححت الاغارة كذا في فتاوى قاضيخان * وفي شرح بيوع الطحاوي للقاضي ان يعبر مال البنيم كذا في الملتقط * العبد المأذون يملك الاغارة كذا في السراجية * استعار الوصي دابة لعمل الصبي ولم يرد لها بالليل حتى هلكت فالضمان على الصبي دون الوصي قال رضي الله عنه وانها عجيبة كذا في القنية * سئل برهان الدين (طشت جارىت خواست تا طشت را آب داريا جامه شويد مقيد شود بهمين آب داشتن وبهمين جامه شستن يائي) قال ينبغي ان يتوفت وبه افشى قاضي بديع الدين ومعاذ (يكبار) وفتوى القاضي جمال الدين بخلافه كذا في التاثير خانية * اماراة الجزء الشائع تصح كيفي ما كان في النى تحمّل القسمة ولا تحتملها من شريك او اجنبي وكذا اماراة الشيء من اثنين اجمل او فصل بالتنصيف او بالاثلاث كذا

فانه يجوز ومنها ان يكون مال المتقوم فلا تجوز هبة ما ليس بمال باصلا كالخمر والميتة والدم وصيد
البحر والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كأم الولد والمدين المطلق والمكاتب ولا هبة
مال ليس بمال متقوم كالخمر كذا في البدائع * ومنها ان يكون الموهوب مقبوضا حتى لا يثبت الملك
للموهوب له قبل القبض وان يكون الموهوب مقسوما اذا كان مما يحتمل القسمة وان لا يكون الموهوب
منمیزا من ثمرات الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فيها زرع
للواهب دون الزرع أو عكسه أو نخل فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا تجوز وكذا
لو وهب دارا أو ظرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية * ومنها ان يكون مملوكا فلا تجوز هبة
المباحات لان تملك ما ليس بمملوك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا تجوز هبة مال
الغير بغير إذنه لا فتحة تملك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع * وهي نوعان تملك
واسقاط وعليهما الإجماع كذا في خزانة المفتين * وأما حكمها فتبوت الملك للموهوب له غير لازم
حتى يصبح الزرع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو وهبه علي أن للموهوب له الخيار
ثلاثة أيام صحبت الهبة ان اختارها قبل ان يتفرقا وانها لا تبطل بالشرط الفاسدة حتى أو وهب الرجل
عبدا علي أن يعتقه صحبت الهبة وبطل الشرط كذا في البحر الرائق * وأما الالفاظ التي تقع بها الهبة
فانواع ثلاثة نوع تقع بها الهبة وضعا ونوع تقع بها الهبة كفاية وعرفا ونوع يحتمل الهبة والعارية
مستويا أما الأول فقولك وهبت هذا الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هذا لك أو أعطيتك
أو نحلكت هذا فهذا كله هبة وأما الثاني فقولك فكسوتك هذا الثوب أو امرتك هذه الدار فهو هبة
كذا لو قال هذه الدار لك صريحا أو هرك أو حيوتك فاذا مت فهي رد علي جازت
الهبة وبطل الشرط وأما الثالث فقولك هذا الدار لك صريحا أو لك حبس ودفعها اليه فهي عارية
مندبهما وهند أبي يوسف روح هي هبة كذا في محيط السرخسي * ولو قال اطعمتك هذا الطعام فان
قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة عارية فقد اختلف المشايخ رح في شروحه كذا
في المحيط ولو قال حملتك علي هذه الدابة يكون عارية إلا ان ينوي الهبة وقيل هو من السلطان هبة
كذا في الظهيرية هو الإميل في هذه المسائل انه اذا اتى لفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة واذا
كان منبثا من تملك المتبعة يكون عارية ولذا احتمل من ذلك كذا في المستصفى
شرح النافع * ولو قال داوئي لك هبة تسكنها وهذا الطعام لك تأكله أو هذا الثوب لك تلبسه فهبة

عن أبي حنيفة ربح فيمن استقرض من آخر عطارة بيخار افا لتقيا في بلدة لا يقدر عليها فيها قال
يؤجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا حتى يعطيه مثلها ويستوثق منه كذا في الحاوي للبتاوي * يستعار
منشارا فانكسر في الشرف نصفين فدفعه الى الحداد فوصله بغير اذن المقير ينقطع حقه وظل المستعير
قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القنية في كتاب الغصب *

كتاب الهبة

وفيه اثني عشر بابا الباب الاول في تفسير الهبة وركبتها وشرائطها وانواعها وحكمها وقبيلها من
الالفاظ وما يكون مقامها وما لا يكون اما تفسيرها شرعا فهو تمليك عين بلا عوض كذا في الكنز *
واما ركنها فقول الواهب وهبت لانه تمليك وانما يتم بالمالك وحده والقبول شرط نبوت المالك
للموهوب له حتى لو حلف ان لا يهب فوهب ولم يقبل الا خر حث كذا في محيط السر خسي *
واما شرائطها فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن وبعضها يرجع الى الواهب * يرجع الى
الموهوب اما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان لا يكون معلقا بماله خطر الجوده والعدم من حصول زيد
وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول وهبت هذا الهبة منك قد اورد ابن شهر
كذا في الينابيع * والرقبي باطله وهي ان يقول داري لك رقبتي ومعها ان مات فهي لي وان
مات فهي لك كان كل واحد منهما يراقب موت الآخر كذا في الاختيار * وما يرجع الى الواهب
فهو ان يكون الواهب من اهل الهبة وكونه من اهلها ان يكون جريما فله المالك الموهوب
حتى لو كان عبدا ومكاتباً ومدبرا او ام ولد او من في رقبته من الرق او كان مائرا او مجنونا
او لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هكذا في التمهيد * وما يرجع الى الموهوب فانه لا يكون
موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة مالهس بموجود وقت العقد بان وهب ابنه المملوك العام
وماتلدا متا فله السنة ونحو ذلك وكذلك لو وهب مائي بطن هبة تجارية او مائي بطن هذه الشاة
او مائي ضرعها وان سلطه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في ثوب او ثوبا
في سمس او دقيقا في حنطة لا يجوز وان سلطه على قبضه عند حداثته لانه معدوم الحال فلم يوجد
محل حكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاطلاعي * اذا وهب موهبا على ظهره ثم وجزة وسلمه
فانه

هبة كذا في فتاوى قاضيخان * قال الاب جميع ما هو حقوقي وملكي فهو ملك للولدي هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو مينة فقال حانوتي الذي املكه اود اربي لابني الصغير فهو هبة وتتم بكونها في يد الاب كذا في القنية * رجل قال جعلت هذا الولدي فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جاز وتتم من غير قبول كذا في النار خانية * قال لابنه * ابن مال ترا كردم) او قال (بنام تو كردم) او (آن تو كردم) او تكلم بكلام يجري مجراؤه فانه تملك من الابن كذا في جواهر الاخلاطي * رجل قال لرجل قد منعتك بهذا الثوب او بهذه الدراهم فقبضها فهي هبة وكذا لو قال لامرأته قد تزوجها علي غير مهر مسمى قد منعتك بهذه الثياب او بهذه الدراهم فهي هبة كذا في محيط السرخسي * من محمدرح اذا كان في يدي رجل ثوب ودبعة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطنيه فقال اعطيتك يكون هبة كذا في الطهيرية * وان كان في يد صاحبه فهو ودبعة كذا في المحيط * لو قال منحتك هذه الارض او هذه الدار او هذه الجارية فهي امانة الا اذا نوى الهبة ولو قال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم او هذه الدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء ماله يكون هبة فان اضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه حملناها على العارية لانها الادنى وان اضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك حملناها على الهبة كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آهوسنل عن دابة مشتركة بينهما قال احدهما (من حصه خود را بنوارزاني داشتم) قال لا يكون هبة كذا في النار خانية * ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بدراهم او قال اجارة هبة فهي اجارة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لا خرب مني هذا الشيء فقال (فدائي تو باد) او قال (از تو دريغ نيست) لم يكن هبة كذا في السراجية * رجل قال لامرأته (اين كنيزك خویش مرا بخش) فقالت (فدائي تو باد) لا يصير ملكا للزوج رجل قال لامرأته (مي بايد كه اين غلام مرا بخش تا آزاد كنمش) قال (از تو دريغ نيست) لا يكون هبة كذا في جواهر الفتاوى * ذكر الحاكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يدي رجل قال المودع لمولى العبد هبة لي فقال هلك فقال لا قبل فهو هبة كذا في المحيط * امرأة مانت وتركت ابنين من زوج آخر فقال احدهما عند قبره هبة لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي فقبل لابن آخر ما تقول انت فقال (وى چنان بليک نبود كه ميراي بازارم) لا يكون هبة للمهر ولا ابراء فان طلبه بحصته من ذلك لا يكون ابتداء كذا في جواهر الفتاوى * قال لمنفعة اصرف هذه الخشبة الى كتبك فهو هبة والصرف

وكذا لو قال احبوا فلانا ولم يقل مني فانه يعطى قدر ما يحب ولان لا يحج وكذا لو اوصى
ان يدفع فلانا الف ليسج او يعطي بحجة الف ونحو ذلك كذا في التمر تاشي * رجل عنده دراهم لغيره
فقال له صاحب الدراهم اصر فها في حوائجك كان قرضا لو كان مكان الدراهم خنطة فقال له صاحب
الخنطة كلها يكون هبة كذا في خزنة المفتين * لو قال نحلتهك داري او اعطيتك او وهبت منك
كانت هبة كذا في شرح الطحاوي * ولو قال جعلت لك هذه الدار وهذه الدار لك فاقبضها فهو هبة
هكذا في فتاوى قاضيخان * قوله هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار كذا في القنية * ولو قال
هذه هبة لك ولعقبك من بعدك فهو هبة وذكر العقب لغو وكذلك اذا قال هي لك ولعقبك من
بعدك كذا في المحيط * رجل قال لغيره هذه الامة لك قال ابو يوسف روح هذه هبة جائزة بملكها اذا
قبضها ولو قال هي لك حلال لانكون هبة الا ان يكون قبله كلام يستدل به على انه اراد به الهبة
ولو قال وهبت لك فرجها فهي هبة بملكها اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان * وفي هبة الاصل اذا
قال هي لك فاقبضها فهي هبة كذا في المحيط * عدي هذا الفلان ولم يقل وصية ولا في ذكرها
ولم يقل بعدموتي كانت هبة قياسا واستحسايا كذا في القنية * وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك
وحيوته وقبضه فهذه هبة جائزة كذا في غاية البيان * قال لاخر (ابن جبر ترا) فهو هبة يشترط فيها القبض
ولو قال (تراست) فافرا كذا في الوجيز للكردي * رجل قال لختنه (ابن زمين ترا) فاذهب
فازرعها فان قال الختن عندما قال هذه المقالة قبلت صلوات الارض له فيمنه بالقبول ولو لم يقل الختن
ذلك لا نصير الارض له كذا في الظهيرية * وذكر في الزيادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال
لكم يكون هبة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال لاخر خذ هذا المال واغرفي سبيل الله عز وجل فهو
قرض كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت لك هذه الغرارة الخنطة وهذا الزرق السمن دخل تحت هذه
الخنطة دون الغرارة والسمن دون الزرق ولو قال وهبت لك غرارة الخنطة وزق السمن دخل تحتها
الغرارة والزرق دون الخنطة والسمن كذا في الظهيرية * ولو قال جميع مالي او كل شيء املكه فلان فهو
هبة كذا في الاختيار شرح المختار * ولو قال جميع ما املكه فلان يكون هذا القول هبة حتى لا تجوز بدون
القبض ولو قال جميع ما يعرف مالي او ينسب الي فلان فهو اقرار كذا في فتاوى قاضيخان * ابو الصغير
فرض شجرة او كرم ما ثم قال جعلته لابني فهو هبة ولو قال جعلته بلهم ابني فكذلك هذا هو الاظهر عليه
اكثر مشائنا كذا في الغيانية * وان لم يرد الهبة يصدق كذا في الملتقط * ولو قال اغرسه باسم ابني لا يكون

كانت الهبة جائزة والآمر ضامن للدافع ويكون الواهب في الحقيقة هو الآمر دون المأمور حتى كان الرجوع في الهبة للآمر دون المأمور كذا في جواهر الاخلاطي * ولو قال الآخر على وجه المزاح هب لي هذا فقل وهبت وقال الآخر قبلت وسلم اليه جازت الهبة كذا في الظهيرية * ولو قال وهبت منك هذا العبد والعبد حاضر فقبضه جازت الهبة وإن لم يقل قبلت كذا في الملتقط * ولو كان العبد غائبا فقل له وهبت منك عبدي فلانا فاذ هب واقبضه فقبضه جاز وإن لم يقل قبلت وبه نأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال هلك إن شئت فدفعه اليه فقال شئت عن الثاني رح أنه يجوز كذا في الوجيز للكردي * إذا وهب غلامه من رجل والغلام بحضرتهما ولم يقل له الواهب اقبضه فذهب الواهب وترك الغلام فليس له أن يقبضه حتى يأمره بقبضه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل غلاما فلم يقبضه الموهوب له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم امرهما بالقبض فقبضاه فهو للثاني وكذا الواهب الأول بالقبض فقبضه كان باطلا كذا في خزائن المفتين * وفي بيع الفتاوى لو اشترى مبداء ولم يقبضه حتى وهبه من رجل أو رهنه وأمره بقبضه فقبضه جاز كذا في الخلاصة * ولا تجوز هبة العبد المأذون فإن أجازة مولاة ولادين عليه جاز وإن كان عليه دين لم يجز ذلك وإن أجازة المولى والغرماء كذا في المبسوط * قال لاخر وهبت لك قبضة من هذه الصبرة فاكثال الموهوب بحضرة الواهب لم يجز ولو قال وهبت لك من هذه الصبرة قبضة فاكثاله جاز كذا في السراجية * ولو وهب لرجل ثيابا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا وإن كان الصندوق مفتوحا كان قبضا كذا في محيط السرخسي * وإذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له وديعة أو عارية أو أمانة ملكها بالهبة والقبول وإن لم يحدد قبضا كذا في الكافي * ولو وهب المستأجر من الآجر والمغصوب من العاصب جاز وبرئ من الضمان كذا في محيط السرخسي * ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة والمثل كالمقبوض على سؤم البيع فوهب له صح ويثبت الملك بمجرد العقد كذا في الكافي * ولو كان الموهوب مرهونا في يده ذكر في الباعث أنه يصير قابضا وينوب قبض الرهن من قبض الهبة وإذا أصبحت الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتهن بدنه على الراهن كذا في البدائع * وتفسير القبض المستأنف أن يرجع إلى الموضع الذي فيه العين ويمضي وقت يتمكن فيه من قبضها كذا في المستصفي شرح النافع * والأصل أنه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون كذا في الجوهرة النيرة *

الى الكتب مشورة كذا في القنية * ذكر محمد ر ح في السير الكبير رجل قال لقوم قد وهبت
جاريتي فليأخذ من شاء فاخذها رجل تكون له كذا في محيط السرخسي * الباب الثاني فيما يجوز
من الهبة وما لا يجوز ويصح في محوز مفرغ من املاك الواهب وحقوقه ومشاع لا يقسم
ولا يبقى منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام
الصغير ولا يصح في مشاع يقسم ويبقى منتفعا به قبل القسمة وبعدها هكذا في الكافي * ويشترط
ان يكون الموهوب مقسوما ومفرزا وقت القبض لا وقت الهبة بدليل انه لو وهب له نصف الدار شائعا
ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل تجوز كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار
لرجل وسلم ثم وهب النصف الباقي وسلم لا تجوز وكلتاها فاسدتان هكذا في النهاية * ولا يتم حكم
الهبة الا مقبوضة ويستوي فيه الاجنبي والولد اذا كان بالغاً هكذا في المحيط والقبض الذي
يتعلق به تمام الهبة وثبوت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبت نصا وطورا ثبت
دلالة فالصريح ان يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقبضها اذا كان غائبا من
المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق من المجلس
صح قبضه وملكه قياسا واستحسانا ولو بها عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق
من المجلس وان لم يأذن له بالقبض صريحا ولم ينهه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا
وان قبضه بعد الافتراق من المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض
ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا هكذا في
الذخيرة * وهب لآخر فرسا بهبة فاسدة وخلي بين الفرس والموهوب له قبض الموهوب له لا يجوز كذا
في حواهر الاخلاطي * لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضه صار قابضا عند محمد ر ح
خلافا لابي يوسف ر ح كذا في السراجية * وفي البقالي عن ابي يوسف ر ح اذا قال اقبضه فقال
قبضت والموهوب حاضرا اذا لم يخرج الموهوب له قبل قوله قبضه ولا يكفي قوله قبلت واذا
لم يقل اقبضه فانما القبض ان ينقله فاذا لم يقل قبلت لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة
بمسئلة كذا في المحيط * لو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال الآخرو هبت تمت الهبة كذا في الينابيع *
قال لا خرب لفلان الف درهم فلهي اني ضامن لها ففعل المأمور ذلك وفهل الموهوب منه
كانت الهبة

العقد للآخر فصارتا مفردة بالعقد ولان القبض شرط في الهبة كالرهن كذا في السراج الوهاج *
 اذا وهب اثنان من رجل دارا فانه يصح بالاجماع كذا في المضمرات * والمفسد هو الشبوع المقارن
 لا الشبوع الطارئ كهما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع واستحق البعض الشائع بخلاف
 الرهن فان الشبوع الطارئ مفسد كذا في شرح الوقاية * ولو وهب مشاعا فيما يقسم ثم انزعه وسلمه صح
 هكذا في السراج الوهاج * ولو وهب النصف وسلم الجميع لم يجز ولو وهب الجميع وسلم متفرقا
 جاز كذا في التاتارخانية * قال ولو وهب نصف دار لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها الآخر
 لرجل آخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الى الاول حتى وهب النصف الثاني للثاني
 ثم سلم الدار اليهما جازت الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد رح بمنزلة مال وهب الدار لهما جملة
 كذا في المبسوط * ولو وهب درهما لصحيحا من رجلين اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز والدینار
 الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * ولو وهب بعض
 الدرهم من انسان جاز كذا في الصغيرى * رجل معه درهمان قال لرجل وهبت منك درهما منهما
 قالوا ان كان الدرهمان مستويين في الوزن والجودة لا يجوز ان كانا متغايرين جاز لان في الوجه
 الاول تناولت احدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة رجل
 اعطى رجلا درهماين وقال نصفهما لك وهما في الوزن والجودة سواء عن ابي حنيفة رح انه قال
 لم يجز وان كان احدهما انقل او اجود او اردأ يجوز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة وان قال
 وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء ودفعهما اليه جاز وان قال احدهما لك هبة لم يجز
 كانا سواء او مختلفين كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى آهو وقبل سئل القاضي بدیع الدين
 عن قال لذي رحم محرم (بكراين پنج دينار ترا و بسوی وي انداخت) فقبل ان يقبض
 (باز گرفت) قال لم تصح الهبة كذا في التاتارخانية * رجل دفع الى رجل تسعة دراهم وقال ثلثه قضاء
 من حقك وثلثه هبة لك وثلثه صدقة فصاع الكل بضمن ثلثة الهبة لانها هبة فاسدة ولا بضمن ثلثة
 الصدقة لان صدقة المشاع جائزة الا في رواية كذا في محيط السرخسي * اذا وهب الرجل
 للرجل نصف عبد او ثلثه وسلمه جاز كذا في المحيط * قال ولو وهب رجل لرجلين نصف عبدین
 لو نصفين أو اثنين مختلفين او نصف عشرة اثواب مختلفة زطي ومروى وهروى ونحو ذلك جاز
 وكذلك الدواب المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته الا مقسوما كذا

استودع اخاه عبد الوثوب اومنا ما اودار الوداة ثم قال وهبت لك وديعة وهي في يد المودع يجوز اذا قال قبلت ولو وهب عبد الاخيه وقبضه في المجلس او بعده بامر به بالقبض نصاصم فشرط القبول في الاول دون الثاني كذا في القنية * وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة تجوز من الشريك ومن الاجنبي كذا في الفصول العمادية * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز سواء كانت من شريكه او من غير شريكه ولو قبضها اهل تفيد الملك ذكر حسام الدين ربح في كتاب الواقعات ان المختار انه لا تفيد الملك وذكر في موضع آخر انه تفيد الملك لكافاسدا وبه يفنى كذا في السراجية * ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة ان يكون قد راى معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها جهالة توجب المنازعة كذا في البحر الرائق * واذا علم الموهوب له نصيب الواهب ينبغي ان تجوز عند ابي حنيفة ربح ومندهما لا تجوز هكذا في محيط السرخي * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عندهما وفائدة عند الامام وليست بباطلة حتى تفيد الملك بالقبض كذا في جواهر الاخلاطي * ذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتمل القسمة حتى فسدت الهبة عنده ثم قبضها ثبتت الملك ملكا فاسدا قال وبه يفنى كذا في الفتاوى العنابية * لا يثبت الملك للموهوب له الا بالقبض هو المختار هكذا في الفصول العمادية * والشروع من الطرفين فيما يحتمل القسمة مانع جواز الهبة بالاجماع واما الشروع من طرف الموهوب له مانع جواز الهبة عند ابي حنيفة ربح خلافا لهما كذا في الذخيرة * لو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة وان كانا غنيين فهو الهكل واحد منهما نصفها او ابهم فقال وهبت منكما او وهب على التفاضل فقال لهذا الثلثا ولهذا الثلثا قال ابو حنيفة ربح لا تجوز في الفصول الثلاثة وقال محمد ربح تجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف ربح تجوز في فصلين وهما اذا وهب منهما او نصفين ولا تجوز على التفاضل وفي الكرخي قال بر. سماعة من ابي يوسف ربح اذا قال لرجلين وهبت لكما هذه الدراهم لهذا النصفها ولهذا النصفها جاز لانه وهبها جملة وفسر بما اقتضته الجملة من الحكم بعد وقوع الهبة ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا النصفها لم تجز لانه افرد احد النصفين من الآخر بنفس العقد فوقع العقد مشاعا ولو قال وهبت لكما هذه الدراهم الثلثا لهذا الثلثا لم تجز عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح وجاز عند محمد ربح فاتفق ابو حنيفة وابي يوسف ربح على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين اما ابو حنيفة ربح فافسده لوجود الاشاعة في القبض واما ابو يوسف ربح فقال لما خلف بين نصيبهما دل على ان العقد لا جددها غير

دون الزرع او الزرع دون الارض او الشجر دون الثمر او الثمر دون الشجر وخطي بيته وبين ذلك لم تصح الهبة في الوجهين لان كل واحد منهما متصل بصاحبه اتصال جزء بجزء فصار بمنزلة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة ولو وهب كل واحد منهما على حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع او الزرع ثم الارض ان جمع الارض في التسليم جازت الهبة فيهما جميعا وان فرق في التسليم لا تجوز الهبة فيهما ايهما قدم كذا في السراج الوهاج * ولو وهب الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلمهما جملة جازت الهبة فيما اذا وهب الجواب والجواب لم يسلم حتى وهب الطعام وسلم جملة جازت الهبة في الكل كذا في المحيط * ولو وهب فارغا وسلم مشغولا لم يصح ولا يصح قوله اقبضها او سلمت اليك اذا كان الواهب فيه او اهله او اهله كذا في التاتارخانية * هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرطها ما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب جرابا فيه طعام لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره كذا في الفصول العمادية * رجال وهب امة لرجل وسلمها اليه وعليها حل ونيا بها جازت الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للواهب لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال رضي الله تعالى عنه فان كان الثوب عليها قدر ما يستر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب له ولو وهب الحلبي الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم تجز الهبة حتى ينزعه ويدفع الثوب والحلي الى الموهوب له كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وهب دابة وعليها سرج او لجام دون السرج واللجام وسلمها اليه فالهبة تامة ولو وهب السرج واللجام دون الدابة فالهبة غير تامة كذا في المحيط * ولو وهب الدابة وعليها حمل لم تجز ولو وهب الحمل على الدابة وسلمه معها تجوز وكذلك لو وهب الماء في القمقة تجوز ولو وهب القمقة دون الماء لم تجز كذا في محيط السرخسي * وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة فيها مع الزوج جاز كذا في الوجيز للكردي * في المنتقى من ابي يوسف زح لا يجوز للرجل ان يهب لامرأته وان تهب لزوجها او لاجنبي دارا وهما فيها ساكنان وكذلك للولد الكبير كذا في الذخيرة * ولو وهب زراعا في ارض او ثمراني شجرا وحليته في سيف او بناء في دارا وقبض من صبرة وامره بالحصاد والجزاز والزرع والنقص والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجزاز والحصاد ونحوهما وان لم يأذن له بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي * ولو كانت الدار في يده

في المحبط * وأذا وهب نصيبا له في حائط أو طريق أو حمام وسمى وسلطه على القبض فهي جائزة كما لو وهب بيتا له لا خرم مع جميع حدوده وحقوقه مقسوما مفر وفا فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينه وبين آخر جا؛ كذا في جواهر الاخلاطي * رجل دفع ثوبين الى رجل وقال ايتهما شئت فهو لك والآ خر لفلان فان بين الذي له قبل ان يفترا فاجازوا الا فلا كذا في المسراجية * قال عبد مأمون عليه دين كثير و به مولا له رجل لم تجز بهته والدين في رقبته يباع فيه الا ان يؤذي منه مولا الذي في يديه ومعنى قوله لا يجوز ان الهبة لا تنم وللغرماء ان يطلبوا هبته قال فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدر عليه للغرماء ان يأخذوا الواهب بقيمة يوم وهب كذا في المبسوط * والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا كان دفع الى آخر الفا وقال نصفها مضاربة ونصفها هبة لك فهلكت الالف في يده ضمن المضارب حصة الهبة كذا في الفتاوى العنابية * رجل اعطى رجلا نصف دارة هبة له والنصف الآخر صدقة عليه وقبل ذلك الرجل وقبضها فهو جائز وله ان يرجع في النصف الذي سماه هبة كذا في الظهيرية * ولو وهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب او تصدق ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان * ونص في الاصل انه لو وهب نصف دارة من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز نص في الفتاوى انه هو المختار كذا في الوجيز للكردي * عديين رجلين وهب احدهما لهذا العبد شيئا فان كان الموهوب مما يحتمل القسمة لا تصح اصلا وان كان مما لا يحتمل القسمة تصح في نصيب صاحبه لانه هبة مشاع لا يحتمل القسمة كذا في محيط السرخسي * وفي الفتاوى العنابية ولو وهب الحربي المستأمن المسلم وعاد الى دار الحرب ثم عاد جاز القبض استحسانا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه احدهما صح والبيان اليه كذا في التاتارخانية * ولو وهب دارا فيها متاع الواهب وسلم الدار اليه او سلمها مع المتاع لم تصح والحيلة فيه ان يودع المتاع اولا عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم يسلم الدار اليه فتصح الهبة فيها وبالعكس لو وهب المتاع دون الدار وخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه وبينهما صح فيهما جميعا كذا في الجوهرة النيرة * وان فرق في التسليم نحو ان يهب احدهما وسلم ثم وهب الآخر وسلم ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لا تصح وفي المتاع تصح وان قدم هبة المتاع فالهبة صحيحة فيهما جميعا ولو وهب الارض دون المتاع

وَأَنَّ وَهَبَهَا وَاسْتَنْتَى مَا فِي بطنها جازت الهبة في الام والولد والاستثناء باطل كذا في المبسوط *
 ولو اعتق ما في بطن جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الام وذكر في عتاق الاصل لود بر
 ما في بطنها ثم وهب الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا تجوز الهبة في الاعتاق والتدبير جميعا
 وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير في الاعتاق تجوز وفي التدبير
 لا تجوز كذا في فتاوى قاضي خان * رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلطه على طلبها وقبضها مني
 وجد ما قال ابو يوسف رح هذه هبة فاسدة لانها هبة على خطر كذا في الظهيرية * اذا وهب مال
 المضاربة للمضارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة فيما في يده وامام ما كان على
 الناس فان قال قبضها فهو جائز لمن كان في المال ربح فلا تجوز كذا في المحيط * احد الشريكين
 اذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الربح قالوا ان كان المال قائما لا تصح لكونها هبة المشاع
 فيما يقسم بان كان الشريك استهلك المال صححت الهبة لكونها اسقاطا حينئذ كذا في الظهيرية *
 الباب الثالث فيما يتعلق بالتحليل واوقال لا خرائت في حل ما اكلت من مالي فله ان يأكل الا
 اذا قامت امانة النفاق كذا في الملتقط * رجل قال لا خرا من اكل من مالي فهو في حل الفتوى
 على انه يحل كذا في السراجية * عن ابن مقلد فيمن له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل لا بأس
 ان يأكل منها الغني والعقير هذا هو المختار كذا في الفتاوى المعنية * قال لا خرا حللني من كل حق هو لك
 علي ففعل وبراءه ان كان صاحب الحق مالما به برئ حكما وديانة وان لم يكن مالما به برئ حكما بالاجماع واما
 ديانة فعند ابي يوسف رح يبرأ وعليه الفتوى هكذا في الخلاصة * دفع الى آخر شيئا فخطئه بماله ثم استحل
 صاحبه وكان بغلبة ظنه انه لا يمكنه تمييزه فجعله في حل وسعة ثم وجد ذلك وعرفه يرد كذا في القنية *
 ولو قال لا خرائت في حل من مالي بحيث ما اصبحت فخذ منه ما شئت من ابي يوسف رح ان هذا
 على الدراهم والدنانير خاصة ولو اخذ من ارضه او شجرة فاكهة او لوزة او حلب بقرة او غنمه لا يحل
 له ذلك كذا في الظهيرية * ولو اخذ فاكهة او ابلا او غنما لا يحل كذا في الخلاصة * رجل قال ابحث
 لفلان ان يأكل من مالي والهباح له لا يعلم بذلك لا يباح له الاكل كذا في محيط السرخسي * فان
 ناول فلان من ذلك بالجهل فانه يتناول حراما ولا يسعه ذلك ما لم يعلم بالاذن والاباحة كذا في
 التاثير خانية * رجل له على آخر دين ولم يعلم بجميع المال فقال له المديون ابرأني مما لك
 علي فقال في الدارين ابرأ منك قال نصبر لا يبرأ الا بقدر ما يتوهم ان له عليه وقال محمد بن سلمة

باجارة فوهب له البناء جاز كذا في التاتارخانية * ولو وهب دارا بمناصها وسلمها ثم استحق المتاع
صحت الهبة في الدار كذا في الكافي * واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة
ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع فانه قال لو اعار داره من انسان
ثم المستعير غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعير الدار من المستعير صحت الهبة في الدار
وكذا لو ان المعير هو الذي غصب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة
وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس به موهوب لمالم يكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام
الهبة كذا في الفصول العمادية * لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع
ولم تحوله ثم جاء مستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر بن رستم ان هذا قول محمد بن
اما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار كذا في التاتارخانية * ولو
وهب جوالق بما فيه من المتاع وسلمه الى الموهوب له او وهب جرابا بما فيه من الطعام ثم استحق
المتاع والطعام كانت الهبة تامة في الجراب والجوالق كذا في المحيط * وكذا لو وهب جوالق بما فيه
من المتاع وخلي بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه كذا في فتاوى قاضيخان *
وهب دارا وفيها متاع وسلم الكل فاستحق المتاع لا تبطل الهبة في الدار وان هلك المتاع ثم استحق
وقد حوله الموهوب له اولا فان شاء المستحق ضمن الموهوب له وان شاء ضمن الواهب قيل هذا قول
محمد بن رح فاما عندهما لم ينقل لا يضمن وقيل هذا قولهم جميعا وهو الصحيح كذا في محيط
السرخسي * ولو وهب دارا لرجل فقبضها ثم استحق بعضها بطلت الهبة كذا في الينايع * ولو وهب
ارضا بما فيها من الزرع وسلمها او وهب نخيلا بما فيها من التمر وسلمها ثم استحق الزرع والتمر
بدون النخيل والارض فالهبة باطلة في الارض والنخيل كذا في المحيط * وهب ارضا وزرعها فيها
استحصده وسلم ثم استحق احدهما تبطل الهبة في الآخر كذا في محيط السرخسي * ولو وهب سفينة
فيها طعام بطعامها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف رح قال بن رستم وهذا قول
ابي حنيفة رح وقال محمد بن رح لا تبطل في السفينة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال اغيرة وهبت لك
هذين البيتين واحدهما مشغول لا تجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت وحصني
من هذا البيت الاخر جازت الهبة كذا في خزائن المتنين * في الفتاوى العتائية ولو وهب دارا لامرأته
ولماني بطنها او تصدق عليهما لم يجز ولو وهب لحي وميت او حائط جاز كله للحي كذا في التاتارخانية *

وله عليه السلام يهرأ المدهون ولو قال (همة غريبان خود را بجل كنهم) يهرأ فرماؤه ولا يدخل تحت هذا مال الإجارة الطويلة كذا في الخلاصة * في نوادر هشام ربح في سرقين الدابة في النخاع اذا وهب صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب النخاع أولى بها كذا في التارخانية * اذا وهب للصغير شيئاً من المال كقول قال محمد ربح يباح لو اهدى ابنه بأكلامه وقال أكثر مشائخ بخارارح لا يحل كذا في السراجية * وأكثر مشائخ بخاراهلن انه لا يباح كذا في جواهر الاخلاط * اهدى للصغير الفواكه يحل لو اهدى اكلاماً لا ان اهداه اليهما وذكر الصبي لا تنصغار الهدية ولو ان رجلاً اتخذ وليلة للختان فاهدى اليه الناس مختلف المشائخ ربح فيها قال بعضهم هي للولد سواء قالوا هي للصغير او لم يقولوا سلموها الى الاب والى الابن انه هو الذي اتخذ الوليلة وقال بعضهم هي للوالدين وقال بعضهم اذا قالوا للولد فهي له وان لم يقولوا شيئاً فهي للوالد قال الفقيه ابو الليث ربح ان كانت الهدية مما يصلح للصبي مثل ثياب الصبي او شيء يستعمل للصبيان فهو للصبي وان كانت الهدية دراهم او دنانير او شيئاً من متاع البيت او الحيوان فان اهداه احد من اقرباء الاب او من معارفه فهي للوالد اذا اتخذ الرجل مذبرة للختان فاهدى الناس هدايا ووضعوا بين يدي الولد فسواء قال المهدى هذا للولد او لم يقل فان الهدية تصلح للولد مثل ثياب الصبيان او شيء يستعمله الصبيان مثل الصولجان والكرة فهو للصبي لان هذا تمليك للصبي عادة وان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير ينظر الى المهدى فان كان من اقرب الاب او معارفه فهو للاب وان كان من اقرب الام او معارفها فهو للام لان التمليك هنا من الام عرفاً وهناك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب او وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك اذا اتخذ وليلة لزوجاته فاهدى اليه الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من التقسيم وهذا كله اذا لم يقل المهدى شيئاً وتعذر الرجوع الى قوله اذا قال اهديت للاب والام او للزوج او للمرأة فالقول للمهدى كذا في الظهيرية * رجل قدم من السفر وجاء يهدى الى من نزل عنده وقال له اقسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك ومن نفسك فان كان المهدى قائماً برجع في البيان اليه وان لم يكن قائماً بما يصلح للنساء خاصة فهي لامرأته وما يصلح للصغار من الاثاث فهي لهن وما يصلح للصغار من الذكور فهي لهن وما يصلح لهن من الثياب من يصلح للرجال والنساء جميعاً ينظر الى المهدى ان كان من اقرب الرجل او معارفه وان كان من اقرب المرأة او معارفها فلها فان التعويل على العادة

يبرأ من الكل قال الفقيه ابو الليث رح الجواب في القضاء كما قال بن سلمة وفي حكم الآخرة كما قال نصير كذا في الذخيرة * قال لا خرائت في حل مما اكلت من مالي او اخذت او اعطيت حل له الاكل ولم يحل له الاخذ والامطاء كذا في السراج الوهاج * قال جعلتك في حل الساعة او في الدنيا برئ في الساعات كلها والدارين كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * ولو قال لا اخاصمك ولا اطلبك مالي قبلك قال ليس هذا بشيء وحقه عليه على حاله كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو القاسم رح عن سبت دابته لعله فاخذها انسان واصليحها لمن يكون قال لمن سبتها وان قال من شاء فليأخذها فخذها رجل فهي له قال الفقيه ابو الليث الجواب هكذا قال لقوم معينين من شاء منكم فليأخذها وان لم يقل ذلك لقوم معينين او لم يقل ذلك اصلا فالدابة على ملك صاحبها وله ان يأخذها ابن وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير فصل بين ما اذا قال ذلك القول او قال مطلقا كذا في المحيط * ولو سبت دابته وقال لا حاجة لي اليها ولم يقل هي لمن اخذها فاخذها انسان لا يكون له ولو ارسل طيرا مملوكا فارسل الطير بمنزلة تسبت الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن اخذها هكذا في فتاوى قاضيخان * رجل سبت دابته فاصليحها انسان ثم جاء صاحبها واراد اخذها وافر وقال قلت حين خليت منيبلها من اخذ فهي له وانكر فاقبمت عليه البينة واستحلف فنكل فهي للآخر معوا كان حاضرا سمع هذه المقالة او غاب فبلغه الخبر كذا في الخلاصة * سئل ابو بكر عن رمي ثوبه لا يجوز ان يأخذه احد حتى يقول حين رماء من اراد ان يأخذه فليأخذه وفي الوافات عن رفع مينا فزعم الراجع ان الملقى قال من اخذها فهي له واقام البينة عليه وحلف المدعي فابى فانه يكون للأخذ وان كان الملقى غير حاضر لكن اخبر بها قال الملقى وسعه ان يأخذها بالخبر كذا في الحاوي للفتاوى * وفي العيون ولو ان رجلا فصب من رجل دارا او دراهم وهي في يد الغاصب فقال المغصوب منه انت منهما من حل فانه يبرأ من ضمانهما وهي على حالها للمغصوب منه كذا في التاتارخانية * فصب مينا فحلله مالكه من كل حق هو له قبله قال ائمة بلخ التحليل يقع على ما هو واجب في الذمة لا على عين قائم كذا في القنية * ومن محمد رح اذا كان لرجل على آخر مالا فقال قد احللته لك قال هو هبة وان قال حللتك منه فهو براءة كذا في الذخيرة * ولو قال (تراحل كردم) وله عليه

وتويعث الى غيره صقراط هدية ثم بان انه من بقرة ابن المهدى الصغير لا يجوز ولا يملكه
الاب بالعلاج حتى صار اللبن صقراط وكذا الوصية المهدى كذا في القنية * الباب الرابع في هبة
الدين ممن عليه الدين هبة الدين ممن عليه الدين جائزة قياسا واستحسانا وهبة الدين من غير
من عليه الدين جائزة اذا امره بقبضه استحسانا كذا في التاتارخانية * هبة الدين ممن عليه الدين وبراءة
يتم من غير قبول من المديون ويرتد بردة ذكره عامة المشائخ رح وهو المختار كذا في جواهر
الاخلاطي * وهذا اذا لم يكن الدين بدل الصرف فاما اذا كان بدل الصرف فابراه رب الدين
منه او هبه منه فانه يتوقف على قبوله فان قبله بري وان لم يقبل لا يبرأ وفي سائر المديون يبرأ قبل
اولم يقبل الا انه ترتد الهبة والابراء في سائر المديون بالرد هذا كله في حق الاصيل واما هبة الدين
من الكفيل وبراءة من الدين فالهبة منه لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وبراءة بنم من غير
قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي عليه الاصيل وبراءة فمات قبل الرد فهو بري وكذلك
لو كان ميتا فبراءة منه وجعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث هذا الابراء يعمل ردة ويقضى
بالمال وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يعمل ردة والبراءة ماضية على حالها كذا في الذخيرة *
لو ابرأ الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان قبل بري الاصيل والكفيل
وان لم يقبل لا يبرأ كذا في الخلاصة * رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث
المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن كذا في فتاوى قاضى خان * ولورث الوارث الهبة ترتد
بالرد خلافا لمحمد رح ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ابرأ الوارث صح ايضا كذا في الوجيز
للكردري * وفي فتاوى آهول ووابرأ الغريم احد الورثة من الدين صح في نصيبه وفي الخزانة عقدان يكون
الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية
اذا لم يقبله الموصى له حتى مات الموصي تجب الهبة والوصية وفي الفتاوى العتائية لو وهب الدين
لابن من عليه الدين وهو صغير لم تجز كذا في التاتارخانية * ولو قال له الغريم ابرأني عما لك علي فقال
قد ابرأتك من ديني عليك فقال لا قبل فهو بري كذا في الخلاصة * وهب احد الورثة حصته
من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نقود وعروض صح استحسانا كالصلح قال رضي الله
عنه وهبة حصته من العين لوارث او غيره يصح فيما لا يحتمل القسمة ولا يصح فيما يحتملها كذا في
القنية * وفي فتاوى آهول ونقض المال من المديون ثم قال له (وامي كه مرابودة است بتو بخشيدم)

هكذا في المحيط * رجل بعث اليه بهدية في اناء او ظرف ان كان ثريدا او نحوه يباح له ان يأكلها في ذلك الاناء لانه مأذون في ذلك دلالة لانه اذا جعله في اناء آخر ذهبت لذته وان كان شيء من القواكه او نحوها ان كان بينهما انبساط يباح له ايضا والا فلا ويقال اذا بعث اليه بهدية في ظرف او اناء ومن العادة رد الطرف والاناء لم يملك الطرف والاناء وذلك كالقصاع والجراب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يرد الطرف كقواصر التمر فالطرف هدية ايضا لا يلزمه رده ثم اذا لم يكن الطرف هدية كان امانة في يده المهدى اليه وليس له ان يستعمله في غير الهدية وله ان يأكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تغريفا فان اقتضت تغريغه وتحويله عنه لزمه تغريغه كذا في السراج الوهاج * سئل بن مقاتل عن قوم جالسين على خوان وتناولوا شيئا ممن على خوان آخر ومن هوليس يجالس معهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولو تناول من معه على خوانه لا بأس قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك الضيافة اذا اعطاه جاز وبه تأخذ كذا في الحاوي للفتاوى * وقال لا خراد خل كرمي وخذ من العنب ولم يزد على هذا فالمختاران يأخذ منه سبعة كذا في الفتاوى العتابية * وان قال خذ من البرأخذ منوين كذا في المحيط * صبي اهدى وقال ان ابي ارسل اليك بهذه الهدية يحل له التناول الا ان يقع في قلبه انه كاذب كذا في الملتقط * قال ابو يوسف رح لو اشتري ثوبا بعشرة فارجم له لا يقبل حتى يقول انت في حل او هو لك كذا في الحاوي للفتاوى * ولو قال الوكيل لا سلم من تناول مالك فقال الامر انت في حل من تناولك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل في وكالته ليس له ان يأخذ جملة مائة او خمسين وله ان يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدرهم ما لا بد منه كذا في الملتقط * رجل اهدى الى مقرضه شيئا فان كان لم يهد اليه شيئا قبل الاستقراض كره القبول كذا في السراجية * بقرة بين اثنين نراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر وما يحلب لبنها فهذه مهاياة باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يجز والثاني هبة الدين وانه يجوز وان كان مشاعا كذا في الفتاوى الحمادية * انتهب وسادة كرسى العروس وباعها يحل ان كانت وضعت للنهب كذا في القنية * في الفتاوى قبل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك شيئا فقال فهو في حل فانه يبرأ وعلى هذا لو قيل كذا يقال هو بري ثم تبين بخلافه فانه يبرأ ولو قال فهو بري لا يبرأ كذا في التارخانية *

لا يصح ابرأوه ويصح ابراء الثاني ولو قال في الصورة الاولى (كردن او بيزار كردم) او قال (ازاد كردم) ولكن تاما در مرا بجل كند) يصح هذا البراء قال ايضا ولو قال (مرا بجل كن تا ترا بجل كنم) فقال (بجل كردم) فقال (من نيز بجل كردم هر چه دين است) يبرأ منه (وهر چه عین است) كالغصب والوديعة لا يبرأ منه كذا في التناظر خانية * الباب الخامس في الرجوع في الهبة وفيما يمنع عن الرجوع وما لا يمنع في الفتاوى العنانية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها ويصح كذا في التناظر خانية * يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذی رحم محرم وهبة لاجنبي اولذي رحم ليس بمحرم والمحرم ليس بذی رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم هكذا في الذخيرة * سواء كان حاضرا او غائبا اذن له في قبضه او لم يأذن له كذا في المبسوط * ليس له حق الرجوع بعد التسليم في ذی الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا يتفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء او الرضا وقبل التسليم يتفرد الواهب بذلك هكذا في الذخيرة * وللواهب ان يرجع في بعض الهبة ان شاء كذا في الظهيرية * والفاظ الرجوع رجعت في هبتي او ارجعتها او رددتها الى ملكي او ابطلتها او نقضتها فان لم يتلف بذلك ولكنه باعها او رهنها واعتق العبد الموهوب او دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصيف الثوب او خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد ارجعتها لم يصح كذا في الجوهرة النيرة * اما العوارض المانعة من الرجوع فانواع منها هلاك الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في قيمته لعدم انعقاد العقد عليها ومنها خروج الموهوب من ملك الموهوب له باي سبب كان من البيع او الهبة ونحوهما وكذا بالمولت لان الثابت للوارث غير ما كان ثابتا للمورث لو وهب لعبد رجل هبة فقبضها العبد للواهب ان يرجع فيها وكذا المكاتب اذا وهب له هبة فقبضها فللواهب ان يرجع فان هجز المكاتب ورد في البرق فللواهب ان يرجع عند ابي يوسف ربح ومنها موت الواهب كذا في البدائع * ولو اخرج بعضها من ملكه فله الرجوع فيما بقي دون الزائل ولو وهب الموهوب له لاخر ثم رجع فيها كان الاول ان يرجع فيها كذا في الجوهرة النيرة * ومنها الزيادة في الموهوب زيادة متصلة سواء كانت بفعل الموهوب له او لا بفعله وسواء كانت متولدة او غير متولدة نحو ما اذا كان الموهوب جارية هزيلة فسميت او دارا فبنى فيها وارضا فغرس فيها غرسا او نصب دولا او غير ذلك مما يستحق به وهو مثبت في الارض ومبنى عليها على وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية قليلا كان او كثيرا

صحبت الہیۃ واذا صحبت الہیۃ کان للمدیون ان يرجع علی رب المال بما دفع الی رب الدين
 کذا فی التاتارخانیۃ * وهب رب الدين من المديون فلم یقبل ولم یرده حتی افتراقا من المجلس
 فجاء بعد ايام ورد اختلف فيه والصحيح انه لا یرتد کذا فی جواهر الاخلاطی * وهل یشرط لصحة
 الرد مجلس الابرأء اختلف المشائخ رجح فيه کذا فی التاتارخانیۃ * ذکر فی المأذون الکبیر فی باب
 هبة العبد التاجر من له دين علی عبد رجل فوهبه لمولاه صح سواء کان علی العبدین مستغرق
 اولم یکن وهل یرتد برد المولی قيل بانه یرتد اجماعا هو المختار کذا فی الغبائیۃ * اذا کان الدين بین
 شریکین فوهب احدهما نصيبه من المديون صح وان وهب نصف الدين مطلقا یفد فی الربع
 ویوقوف فی الربع کما لو وهب نصف العبد المشترك کذا فی الصغری * من علیہ الدين اذا وهب
 مالا من رب الدين یملکه رب الدين بالهبة لا بالدين کذا فی المحيط * رجل قال ملکته وهبت
 لک مالي علیک فقال المکاتب لا قبل عتق المکاتب والمال دين علیہ کذا فی السراج الوهاج *
 وفي فتاوی آهوسئل برهان الدين عن مات مفلسا وعلیه دين ف تبرع انسان بقضاء دينه هل
 یستط دینه قال لا لان اسقاط الساقط لا یتصور لانه یسقط بموته مفلسا ولا یبطل حق المطالبة فی الآخرة
 کذا فی التاتارخانیۃ * سئل ایضا من المستأجر اذا مات حتی انفسخت الاجارة فقال ورثة المستأجر
 للآجر (ما زین خانه بیزار شدم) هل یرأ عن مال الاجارة قال لا یرأ بل یسقط اذا قال عند القبر
 (آزاد کن کردن این غریم را) فقال الوارث (وی خود آزاد است) لا یرأ کذا فی الملتقط *
 قلت سئل القاضي بديع الدين عن امرأة المتوفی قالت (هشت یک خویش وکابین بفرزند ان
 ارزاني داشتم) هل یرأ عن التركة قال لا کذا فی التاتارخانیۃ * لو قال لمدیونه ترک
 ديني علیک او قال بالفارسیۃ (حق خویش بنو ماندم) یكون ابراء حتی لا یملک ان یدمی
 ذلک کذا فی الفصول العمدیۃ * وسئل القاضي جمال الدين رح عن تبرع بقضاء دين رجل
 فابراً الطالب المطلوب بعد استیفاء الدين هل یرجع المثبرع بما ادى قال له ان یرجع ولو قال لا
 (کردن شوی مادر خود را از حقى که مادر ترا بر گردن وی بود آزاد کن) فقال (ازاد کردم
 اگر وی مادر من بحل کند) فقال (کردم) هل یكون ابراء قال لا لانه تعلیق بخطره و هذا باطل
 وكذا لو قال لرجل (مرا بحل کن) فقال (بحل کردم اگر مرا بحل کنی) فقال (بحل کردم)
 لا یصح

والبنات في ذلك سواء وكذا الاخوة والاخوات والاعمام والعميات والمجرمين بالسبب لا بالتقرب
لا تمنع الرجوع كالأب له والأمهات والاخوة والاخوات من الرضا ع وكذا المجرمين بالمصاهرة
كأمهات النساء والربائب وزواج البنين والبنات كذا في خزائن المفتين * قال حري دخل علينا بامان
وله عندنا اخ مسلم فوهب احد هما لصاحبه شيئا وقيل فلارجوع له فيه فان لم يقبض الموهوب له حتى
رجع الى دار الحرب بطلت الهبة فان كان الحربي اذن للمسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى
دار الحرب جاز استحسانا وفي القياس لا يجوز كذا في المبسوط * وهب لوكيل اخيه لا يرجع في الهبة لان
الملك والعقد وقه اخيه بخلاف ما اذا وهب لعبد اخيه ولورد الوكيل الهبة وقبلها الموكل صح كذا
في القنية * واذا وهب عبد اخيه ولاجنبي وقبضه فله ان يرجع في نصيب الاجنبي اعتبار البعض
بالكل كذا في المبسوط * رجل وهب دارا فبنى الموهوب له في بيت الصياغة التي تسمى بالعارسية
(كاشانه) تنورا للخبز كان للواهب ان يرجع في هبته وكذا لو بنى اربابا معلقا كذا في الظهيرية *
ولو وهب له حماما فجعله مسكنا او وهب له بيتا فجعله حاما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه
شيئا فله ان يرجع وان كان زاد فيه بناء أو غاق عليه بابا او جصصه واصلحه او طينه فليس له ان يرجع
فيه كذا في المحيط * وان هدم البناء رجع في الارض ولو استهلك البعض له ان يرجع في الباقي
كذا في الوجيز للكردي * رجل وهب دارا لرجل فخصصها او طينها او زخرفها بالذهب واتخذ
فيها مغتسلا او ارضا فبنى في طائفة منها بناء فلا رجوع في شيء من ذلك عندنا والخرقة التذهيب
هكذا في الظهيرية * وان وهب له دارا فبنا ما على غير ذلك البناء وترك بعضها على حاله لم يكن له
الرجوع في شيء منها كذا في المبسوط * ان وهب لآخر ارضا ايضا فابنت الموهوب له في ناحية منها
نحلا او بنى بناء او دكانا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة
او بعد نقصانا فانعلا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا صغيرا بحيث لا بعد زيادة اصلا فلا عبرة به وان
كانت الارض مظيمة لا بعد ذلك زيادة في الكل وانما بعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في
غيرها كذا في الكافي * ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع كذا في التاتارخانية * وان
بها نصفها غير مقسوم رجع في الباقي وان لم يبع شيئا منها له ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع
في كلها كذا في نصفها بالطريق الاول كذا في الجوهرة النيرة * واذا كانت الهبة دارا فهدم بناؤها كان له
ان يرجع في الارض كذا في المبسوط * ان كانت الهبة دارا فانهدم البناء كان له ان يرجع في الباقي وكذلك

أو كان الموهوب ثوباً فصبغه بعصفر أو زعفران أو قطعه قميصاً وخاطه أوجبة وحشاه أو قباء وإن صبغ الثوب
بصبغ لا يزيد فيه أو ينقصه فله أن يرجع كذا في البدائع * الحسن بن زياد في المجرد من أبي حنيفة رَح
إذا وهب لرجل ثوباً فصبغه بسواد فله أن يرجع فيه كذا في المحيط * وعند صاحبيه لا يرجع كما
لو صبغه بشيء آخر أو بديوسف رَح كان يقول ولا يقول أبي حنيفة رَح ثم رجع وقال ربما ينفق على السواد
أكثر مما ينفق على صبغ أحمر وقيل هذا إذا كان السواد لا يعد زيادة فإن كان بعد زيادة تزداد قيمته بذلك
لا يرجع عند الكل كذا في فتاوى قاضيخان * والزيادة المنصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشيء
توجب الزيادة في القيمة كالحمال والخياطة والصبغ ونحو ذلك وإن زاد من حيث السعر فله
الرجوع وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة ولو نقله من مكان إلى مكان حتى إذا دبت
قيمه واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر في المنقلى أنه عند أبي حنيفة ومحمد رَح ينقطع الرجوع ولو
وهب عبداً كافراً فأسلم في يد الموهوب له أو وهب عبداً خلال الدم فعفا ولي الجنابة في يد الموهوب له
لا يرجع ولو كانت الجنابة خطأ ففداء الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد منه الفداء
كذا في التبيين * وإن رجع قبل أن يغديه فالجنابة على العبد يدفعه الواهب بها أو يغديه كذا
في المبسوط * ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له أرثه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا
في البحر الرائق * ولو علم الموهوب له العبد الموهوب القرآن أو الكتابة أو الضمعة لم يمتنع الرجوع
لأن هذه ليست زيادة في العين فاشبه الزيادة في السعر كذا في التبيين * وإن كانت الزيادة منفصلة
فإنها لا تمنع الرجوع سواء كانت متولدة من الأصل كالولد واللبن والثمر أو غير متولدة كالأرض
والعقر والكسب والغلة وأما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع ولا يضمن الموهوب له النقصان
ومنها العوض كذا في البدائع * ومنها أن يتغير الموهوب بأن كانت حنطة فطحنها أو دقها فخبزه
أو سويقاً فلتته بسمن أو كان لبناً فاتخذ جبناً أو سمناً أو أظاها كذا في التاتارخانية * ومنها الزوجية
سواء كان أحد الزوجين مسلماً أو كافراً كذا في الاختيار شرح المختار * وإذا وهب أحد الزوجين
لصاحبه لا يرجع في الهبة وإن انقطع النكاح بينهما ولو وهب لأجنبية ثم تزوجها أو وهبت لأجنبي
ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب أن يرجع في الهبة لأن النكاح بعد الهبة لا تمنع الرجوع كذا
في فتاوى قاضيخان * ومنها القرابة المحرمية سواء كان القريب مسلماً أو كافراً كذا في الشنقي *
ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقرابة كالأباء والأمهات وإن علواً والأولاد وإن سفلاً وأولاد البنين

وَلَوْ هَبَ جَارِيَةٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَأَخْرَجَهَا الْمُوْهَبُ لَهُ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ * وَلَوْ وَلِدَتْ الْهَبَةُ وَلَدًا كَانَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْأَمِّ لِلْحَالِ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا حَتَّى يَسْتَفْنِيَ الْوَلَدَ عَنْهَا ثُمَّ يَرْجِعُ فِي الْأُمِّ دُونَ الْوَلَدِ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ * قَالَ بَشْرُ قُلْتُ وَإِنْ اخْتَصَمُوا فِي الرَّجُوعِ وَالْوَلَدُ صَغِيرٌ ثُمَّ ادْرَكَ الصَّغِيرُ وَقَدْ كَانَ ابْنُ طَلِّ الْقَاضِي الرَّجُوعُ لَهُ فِي الْأُمَّةِ قَالَ لَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا كَذَا فِي الْحَاوِي لِلْفَتَاوَى * وَلَوْ أَزْدَادَتِ الْهَبَةُ فِي بَدْنِهَا خَيْرَانِ ثُمَّ ذَهَبَتْ الزِّيَادَةُ كَانَ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ * وَهَبَ لِرَجُلٍ جَارِيَةً فَإِنْ لِلْوَاهِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْجَارِيَةِ دُونَ وَلَدِهَا وَكَذَا فِي جَمِيعِ الْحَيَوَانَاتِ وَالشَّامِ وَالْغَيْرِ ذَلِكَ كَذَا فِي الْبَيَّاعِ * وَإِذَا ارْتَدَّ الْوَاهِبُ الرَّجُوعُ وَهِيَ حَبْلَى فَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَزْدَادَتْ خَيْرًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ قَدْ أَزْدَادَتْ شَرًّا فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا وَالْجَوَارِي فِي هَذَا تَخْتَلِفُ فَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا حَبِلَتْ سَمِنَتْ وَحَسَنَ لَوْنُهَا فَكَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي مَنِعِهَا فَيَمْتَنِعُ الرَّجُوعُ وَمِنْهُمْ مَنْ إِذَا حَبِلَتْ أَصْفَرَ لَوْنُهَا وَدَقَّ سَافَهَا فَيَكُونُ ذَلِكَ نَقْصَانًا فِيهَا لَا يَمْتَنِعُ الْوَاهِبُ مِنَ الرَّجُوعِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَلَوْ هَبَ أُمَّةً فَشَبَّتْ وَكَبُرَتْ لَا يَرْجِعُ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْحَيَوَانَاتِ كَذَا فِي مَحَبِّطِ السَّرْحَسِيِّ * وَإِنْ وَهَبَ جَارِيَةً حَامِلًا أَوْ بَهِيمَةً حَامِلًا لَمْ يَرْجِعْ فِيهَا قَبْلَ الْوَضْعِ إِنْ كَانَ رَجُوعُهُ قَبْلَ أَنْ تَمُضِيَ مَدَّةٌ يَعْلَمُ فِيهَا زِيَادَةَ الْحَمْلِ جَاوِزًا أَوْ أَفْلَاوًا وَهَبَ لَهُ بِيضًا فَصَارَ فَرَسًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي ذَلِكَ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ النَّبْرَةِ * إِذَا وَهَبَ الْأُمَّةَ لِرَجُلٍ بَطَلَ النِّكَاحُ فَإِنْ رَجَعَ فِي الْهَبَةِ صَحَّ رَجُوعُهُ وَلَا يَبْعُدُ النِّكَاحُ كَمَا لَا يَبْعُدُ الدِّينُ وَالْجَنَابَةُ كَذَا فِي خَزَانَةِ الْمُفْتِينَ وَفَتَاوَى قَاضِي بَغْدَادِ * إِذَا وَهَبَ الْمُدَّ كَرَّةً لِرَجُلٍ حَتَّى يَفْسُدَ النِّكَاحُ ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ يَبْعُدُ النِّكَاحُ ذِكْرُ الصِّدْرِ الشَّهِيدِ رَحِمَهُ فِي الْخُلَايَا ذِكْرُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ فِي الْكُتُبِ فِي مَوَاضِعَ إِنْ رَجَعَ فِي الْهَبَةِ يَبْعُدُ إِلَى الْوَاهِبِ قَدِيمُ مَلِكِهِ وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْعُودُ إِلَى قَدِيمِ مَلِكِهِ فِيمَا يَسْتَقْبَلُ لَا فِيمَا مَضَى الْأَتْرَى إِنْ مِنْ وَهَبَ مَالَ الزَّكَاةِ مِنْ رَجُلٍ قَبْلَ الْيَحْوَلِ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ ثُمَّ رَجَعَ فِي الْهَبَةِ بَعْدَ الْيَحْوَلِ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَاهِبِ زَكَاةُ مَا مَضَى فَلَمْ يَجْعَلْ قَدِيمُ مَلِكِهِ مَائِدًا إِلَيْهِ فِي حَقِّ زَكَاةٍ مَا مَضَى وَكَذَلِكَ مَنْ وَهَبَ مِنْ آخِرِ دَارٍ أَوْ سَلَّمَهَا إِلَى الْمُوْهَبِ لَهُ ثُمَّ يَبْعَثُ دَارَ بَعْضِهَا ثُمَّ رَجَعَ الْوَاهِبُ فِيهَا مِمَّنْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ إِنْ أَخَذَهَا بِالشَّفْعَةِ وَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ قَدِيمُ مَلِكِهِ فِيمَا مَضَى وَجَعَلَ كَانَ الدَّارُ لَمْ تَزَلْ عَنْ مَلِكِهِ لَكَانَ لَهُ إِلَّا خِذَ بِالشَّفْعَةِ كَذَا فِي الْبُخَيْرَةِ * وَإِنْ وَهَبَ لَهُ جَارِيَةٌ فَوُطِنَهَا الْمُوْهَبُ لَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ لَهُ إِنْ يَرْجِعُ فِيهَا مَالَهُ تَحْبِيلٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ هَكَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ النَّبْرَةِ * وَلَوْ وَهَبَ لَأَخِيهِ وَهُوَ عَبْدٌ لِغَيْرِهِ فَلَهُ

إذا استهلك بعض الهبة بسقط حق الرجوع في المستهلك ويبقى في التائب كذا في غاية البيان *
وإذا وهب دار فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي كذا في التاثر خاتمة * داوى العبد المريض
أو الجريح حتى برئ أو كان أعمى أو أصم فسمع أو أبصر بطل الرجوع كذا في الخلاصة * وأمرض
عنده فدأواه فإنه لا يمنع كذا في البحر الرائق * وهب صداقة برة الموهوب له انقطع الرجوع وإن كاتبه
فعجز ورده رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالفسخ فله الوهاب الرجوع
ولو جنى العبد على الموهوب له فله الوهاب الرجوع والجناية باطلة هكذا في محيط السرخسي *
ولو وهب له وصيفا فشب وكبر ثم صار شيخا فأراد الرجوع بقيمة الساعة أقل من قيمته حين
وهب فليس له ذلك لأنه حين زاد سقط الرجوع فلا يعود ذلك كذا في السراج الوهاج * ولو كان
نحيفا فسمن أو ذميا فحسن لا يرجع فيه كذا في خزائن المفتين * ولو كان طويلا فوهبه فازداد طوله
وهذا الطول نقصان كان أسمع له وينقص ثمنه ولا يزيد خيرا فله الوهاب الرجوع فيه كذا في
محيط السرخسي * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم
وجد بالعبد عيبا كان له أن يردّه على بائعه جعل الرجوع في هذه بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء
القاضي كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه
وكذا لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولي الجناية بطلت الجناية ويكون للوهاب
أن يرجع في هبته استحسانا وإذا رجع في هبته لا يعود الدين والجناية في قول محمد رح ورواية
عن أبي حنيفة رح في القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رح والمعلي
عن أبي يوسف رح وهشام عن محمد رح وفي الاستحسان يصح رجوعه كذا في فتاوى قاضيخان *
وفي الزيادات نصبي له على مملوك وصيه دين فوهب الوصي المملوك للوصي ثم أراد الرجوع
في هبته عن محمد رح ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع كذا في الخلاصة * رجل وهب عبدا
لرجلين فله أن يرجع في نصيب أحدهما وكذلك أن جعل نصيب أحدهما هبة ونصيب الآخر
صدقة كان له أن يرجع في الهبة كذا في المبسوط * رجلان وهبا عبدا لرجل وسلمان أراد أحدهما
أن يرجع بحصنه والآخرا فالباب كان له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وهب من غيره جارية
فعلّمها الموهوب له القرآن أو الكتابة أو المشط ليس الوهاب أن يرجع فيها هو المختار كذا في المضمرات *
ولو وهب

قد مات قبلت بينته وصار ذو اليد خصما وان اقام المدعي بينته على ان الغائب كان عبده وانه
 قد باعه من فلان بالف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم لم تقبل بينته وان اقام المدعي بينته على
 اقرار الذي في يديه الجارية انه قد باع فلان الغائب من فلان ولم يقم البينة على اقراره ان الغائب
 عبده فلغاضي لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الذمي في يديه خصما كذا في الدخيرة * ولو وهب كرباسا
 فقصره الموهوب له لا يرجع لانه زيادة منصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي *
 وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي * ولو نطق المصحف
 باهراب فلا رجوع كذا في خزائن المفتين * وان وهب له حديدا فضرب منه سيفا او غزلا ففسجه
 لم يكن له ان يرجع في شيء من ذلك كذا في المبسوط * ولو وهب حلقة فركب فيها فصا ان كان
 لا يمكن نزعها الا بصور لا يرجع وان امكنه نزعها بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب فيها سورة
 او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهئا في ثمنه وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لان كتابة المصحف
 يزيد في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها فقها او حديثا او شعرا ان كان يزيد في ثمنه لا يرجع
 وان كان نقص يرجع كذا في محيط السرخسي * وهب له امرأة فصقلها فله الرجوع كذا في القنية *
 ولو وحد السكين لا يرجع كذا في الوجيز للكردي * وهكذا في المحيط * ولو وهب له سيفا فجعله
 سكين او كسره وجعل منه سيفا آخر لم يرجع فيه كذا في المحيط * ولو وهب لرجل اجذا ما فكسرها
 الموهوب له وجعلها حطبا او وهب له لبنا فجعله طينا فله ان يرجع فيها وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كذا
 في الظهيرية * ولو وهب له ثرا با قبله بالماء لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له صويقا فلقه
 بالماء فله الرجوع كما اذا وهب له حنطة قبلها بالماء كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهب له بخنجا
 فجعله خلاصم يرجع والبخنج المطبوخ من ماء العنب الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم يصب عليه من
 الماء مقدار ما ذهب منه ثم يطبخ ادنى طبخة ثم يترك حتى يشتد ويقذف بالزبد وهو معرب واصله
 (بخنجه) كذا في خزائن المفتين * رجل وهب شاة او بدنة او بقرة فاجبها الموهوب له لاضحية
 او هدي او جزءا صيدا ونذرا وقلد البدنة او البقرة او اجبها نظوما فللواهب ان يرجع في الروايات
 الظاهرة وعن ابي يوسف رح لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب له شاة فذبحها فله
 ان يرجع فيها واذلا خلاف ولو تصدق بها او ذبحها في هدي المنعة لم يكن له ان يرجع فيها في قول
 ابي يوسف رح وقال محمد رح يرجع فيها وتجزئه الاضحية والمنعة ولم ينص على قول ابي حنيفة رح

ان يرجع ولو هب لعبد اخيه فله الرجوع عند ابي حنيفة رح وعندهما الرجوع له ولو كانا جميعا
 ذارحم محرم من الواهب قال الفقيه ابو جعفر الهندواني ليس ان يرجع في قولهم كذا في محيط
 السرخسي * هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو هب للمكاتب وهو ذررح محرم منه
 فان ادى المكاتبه فعتق لم يرجع وان عجز فعند محمد رح لا يرجع وعند ابي يوسف رح يرجع
 ولو كان المكاتب اجنبيا ومولاة قريب الواهب فان عتق المكاتب يرجع وان عجز فكذلك عند
 ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * رجل وهب لعبد رجل جارية فقبضها ثم اراد الواهب
 ان يرجع فيها والمولى غائب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها وان كان في يد
 العبد فان كان العبد مأذونا له في التجارة فله ان يرجع كذا في خزانة المفتين * وان كان محجورا عليه
 لم يكن له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا محجور وقال الواهب انت مأذون
 ولي ان ارجع فيها قبل حضور مولاك فالقول قول الواهب مع يمينه قالوا وهذا استحسان والقياس
 ان يكون القول قول العبد ثم انما حلفنا الواهب على العلم ولو اقام العبد يمينه انه محجور لا تقبل
 يمينه هذا كله اذا كان المولى غائبا والعبد حاضرا فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب ان يرجع
 في هبته فان كان الموهوب في يد العبد لم يكن المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى
 خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية بعدي فلان ولا ادري اوهبتها له ام لا فاقام المدعي بينة على
 الهبة فالمولى خصم واذ قضى القاضي بالجارية للواهب فقبضها الواهب فزادت في بدنها في يد الواهب
 ثم حضر الموهوب له وانكر ان يكون عبدا فالقول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس للواهب ان يرجع
 في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في يد الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء ضمن الواهب قيمتها وان
 شاء ضمن المودع فان ضمن الواهب لا يرجع على المودع بما ضمن وان ضمن المودع لا يرجع على الواهب
 بما ضمن ايضا ثم اوجب الضمان في الكتاب على المودع ولم يحك فيه خلافا وذكر الكرخي ان هذا قول
 محمد رح فاما عند ابي يوسف رح لا يضمن وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للذي اودعني
 الا انه ليس بعدي فاقام المدعي بينة على ان فلانا الغائب ثب عبدا لا تقبل هذه البينة ان كان العبد حيا وان
 قال الواهب ليست لي بينة وطلب بيمين المودع بالله ان الغائب ليس بعبد له استخلفه القاضي فان
 حلف برئ من الخصومة وان نكل لزمته الخصومة ولو اقام المدعي بينة على اقرار المولى ان فلانا عبده
 تقبل بينته وقضي بالرجوع وان اقام المدعي بينة على ان الغائب كان عبدا هذا الرجل وانه

الواهب وأن لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في مود ملك قديم والموهوب بعد الرجوع يكون امانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يصمن ولو لم يتر اصبا على الرجوع ولا يقضى القاضي به ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا يملكه حتى يقبضه واذا انقبضه كان بمنزلة الرجوع بالتراضي او بقضاء القاضي وليس للموهوب له ان يرجع فيه كذا في البدائع * ابن سماعه من ابي يوسف رح ويجوز تصرف الموهوب له في الهبة ما لم يحكم القاضي بنقضها فاذا حكم فلا يجوز تصرفه وكذلك قول محمد وابي حنيفة رح كذا في المحيط * وان مات في يد الموهوب له قبل ان يقبضه الواهب بعد ما قضى القاضي به لم يكن للواهب ان يضمه الا ان يكون منه بعد القضاء وقد طلب منه الواهب ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع ولم يحكم به الحاكم حتى وهب الموهوب له الهبة من الواهب وقبضه الواهب فهو بمنزلة رده اورد الحاكم كذا في الذخيرة * واذا قضى القاضي بابطال الرجوع المانع ثم زال المانع عاد الرجوع كذا في المحيط * اذا وهب من الفقير شيئا لملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة كذا في السراجية * وهب شيئا لرجل ثم قال الواهب اسقطت حتي في الرجوع لا يسقط حقه كذا في جواهر الاخلاطي * ولو ضاع عنه حق الرجوع على شيء فانه يصح ويكون عوضا على الهبة ويسقط حق الرجوع كذا في جواهر الفتاوى * رجل وضع حبلا في المسجد او ملق قد يلاله الرجوع بخلاف ما اذا ملق حبلا للقد بل كذا في السراجية * ويستوي في الهبة حكم الرجوع ان كان الموهوب له مسلما او كافرا كذا في المبسوط * سئل من رجل دفع خمسة دنانير الى ام بنته الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا ثم اراد الاب ان يرجع واخذ تلك الدنانير قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء له ذلك لانه توكيل كما اذا قال اشترى لها جهازا كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشنى * الباب السادس في الهبة للصغير ولو وهب رجل شيئا لولادة في الصحة واراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا روايته في الاصل من اصحابنا وروي من ابي حنيفة رح انه لا بأس به اذا كان التفضيل ازيادة فضل له في الدين وان كانا سواء بكرة وروى المعلى عن ابي يوسف رح انه لا بأس به انما يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوي بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضى خان * وهو المختار كذا في الظهيرية * رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون انما فيما صنع كذا في فتاوى قاضى خان * وان كان في ولده فاسق لا ينبغي ان يعطيه اكثر من قوته كيلا يصير معينا في المعصية كذا

واختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم انه كقول محمد رح وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو وهب درهما
ثم استقرضه من الموهوب له فاقترضها اياه جاز وليس للواهب ان يرجع ابد اكذا في خزائن المفتين *
رجل وهب لرجل درهما نقبضه الموهوب له وجعله صدقة لله تعالى فلو وهب ان يرجع فيه مالم يقبضه
المصدق عليه كذا في المبسوط * رجل وهب دينارا له عليه لم يرجع ووهب له ثمرة في نخل وامره
بالقبض نقبض كان له الرجوع كذا في السراجية * رجل وهب شجرة واذن له بقطعها فقطعها
وانفق في القطع كان للواهب ان يرجع فيه ولو وهب شجرة باصلها فقطعها الموهوب له كان للواهب
ان يرجع فيها وفي مكانها من الارض هو الصحيح فلوانه جعل الشجرة ابوابا واذن له بالرجوع
الواهب فيه وروي انه يرجع في الجذوع كما جعلها حطباً فانه يرجع في الحطب كذا في فتاوى
قاضيخان * اذا وهب الرجل عبداً من رجل ثم ان الموهوب له وهب ذلك العبد من رجل
آخر بعد ما قبضه وقبضه الموهوب له الثاني لا يكون للواهب الاول سبيل لاعلى الواهب الثاني
ولا على الموهوب له الثاني ولكن يرجع الواهب الثاني في هبته ان شاء ثم يرجع الواهب الاول
على الواهب الثاني كذا في الذخيرة * واوصل الى الواهب الثاني بهبة او صدقة او ارث
او وصية او شري او ما شبه ذلك لم يكن للواهب الاول ان يرجع فيه كذا في المحيط * لو باع الموهوب له
الموهوب من آخر فرد المشتري بعيب ليس للواهب ان يرجع كذا في شرح مجمع البحرين * وفي
السفنا في ولو وهب ما غصب او باع او تصدق او اجر او رهن او اودع او اعار فهلك ضمنوا قيمته
ولا يرجع الموهوب له والمتصدق عليه بما ضمنوا على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن
بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الغاصب ولا الغاصب الغاصب
كذا في التاتارخانية * لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في الرجوع
بالنراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه يفسخ ايضا كالرجوع بالقضاء فانهم قالوا يصح الرجوع
في المشاع الذي يحتمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة لم يصح مع الشيعاء وكذا لا تقف صحته على القبض
ولو كان هبة مبتدأة توقف صحته على القبض وكذا الوهب لانسان شيئاً ووهبه الموهوب له لا خير ثم
رجع الثاني في هبته كان للاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم يكن له الرجوع فهذه تدل على
ان الرجوع بغير قضاء فسخ فاذا انفسخ بالرجوع عاد الموهوب الى قديم ملكه ويملكه
الواهب

اذا كان الواهب في الدار او كان فيها متاع الواهب انه لا يجوز و كما ان الهبة تقتصر الى القبض
 فالصدقة تقتصر الى القبض فيكون في المستثنين روايتان منه كذا في المحيط والذخيرة * تصدق
 بارض مزروعة على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان كان لغيره باجارة لا كذا في الوجيز للكونري *
 قال صاحب كتاب الاحكام كتب الى ظهير الدين في رجل له ارض مزروعة يذرة في بدمزارع
 وهيارب الارض من ولده الصغير مع حصته من الزرع هل تصح وهل يفترق الحال بينها اذا رعي
 المزارع بالهبة وبينهما اذا لم يرع اجاب لا تصح الهبة كذا في فتاوى ابي الفتح محمد بن محمود
 بن الحسين الاسروشنى * قال لولده الصغير تصرف هذه الارض فاخذ بنصرفها لا تصير ملكا له كذا
 في القنية * واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فما لم يقبض لا يملكه ولو دفع الى ابنه مالا
 فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دللت دلالة على التملك كذا في الملتقط * رجل دفع ابنه في صحته
 مالا بنصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له وان دفع اليه لان يعمل فيه للاب
 فهو ميراث كذا في حواهر الفتاوى * رجل اتخذ لولده اول تلميذة ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولده
 الاخر وتلميذة الاخر ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انها عارية كذا في السراجية * اشترى ثوبا
 فقطعه لولده الصغير صاروا هبا با لقطع مسلما اليه قبل الخياطة ولو كان كبيرا لم يصير مسلما اليه الا بعد الخياطة
 والتسليم ولو قال اشتريت هذا له صار ملكا له كذا في القنية * قال ابو القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي
 في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندي ان الثياب لها ما لم تقرأ المرأة
 انها جعلته ملكا للصبي الا ترى انه لو كان الصبي بمقدار عشر سنين او نحو ذلك فبسطت كل ايلة فراشا
 وبسطت عليه ملحفة او لحا فالملصق للولد ما لم تقل هذا له كذلك ههنا وليس هذا بمنزلة ثياب الهدى
 قال ابو القاسم لوجه ابنته في حال صغرها وحال كبرها لكن سلمه اليها فانه يكون لها اذا كان ذلك
 في صحته كذا في البنايع * امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها الصغير الذي هو من هذا
 الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض فيجوز ويصير ملكا
 للولد اذا قبض كذا في فتاوى قاضيخان * الموهوب له ان كان من اهل القبض فحق القبض اليه
 وان كان الموهوب له صغيرا او مجنونا فحق القبض اليه وليه ووايه ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم
 وصي وصيه ثم القاضي ومن نصبه القاضي سواء كان الصغير في مبال واحد منهم او لم يكن
 كذا في شرح الطحاوي * فلان الاب ووصيه والجد والاب ووصيه غاب غيبة منتقعة جاز قبض

في خزانة المائتين * ولو كان ولده فاسقا واراد ان يصرف ماله الى وجوه الخير ويحرمه من الميراث
خير من تركه كذا في الخلاصة * ولو كان الولد مشغلا بالعلم لا بالكسب فلا بأس بان يفضل
ابن غيره كذا في الملتقط * وهبة الاب اطفله تتم بالعقد ولا فرق في ذلك بينهما اذا كان في يده او في يد
غيره بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او في يد المرتهن او في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة
لغيره من قبضه وكذا الوو هبته امه وهو في يدها والاب ميت وليس له وصي وكذا كل من يعوله كذا
في التبيين * وهكذا في الكافي * واذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صححت الهبة
فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا يصير ميراثا عن الوالد كذا في الذخيرة * اذا
وهب الابن الى دار الحرب لابنه الصغير لا يجوز ولو كان في دار الاسلام يجوز ويصير قابضا كذا
في الصغير * ولو باعه بيه فاسدا او سلمه اليه او باعه بشرط الخيار للمشتري ثم وهبه لابنه الصغير
لم يجز كذا في المبسوط * والصدقة في هذا كالهبة كذا في الكافي * وصي اليتيم اذا وهب مبداه
للصغير وللصغير عليه دين صححت الهبة ويستقط دينه فان اراد الواهب ان يرجع في هبته كان له
ذلك في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيه خان * الاب اذا وهب عبدا لابنه الصغير ثم مات العبد
ثم استحق رجل العبد وضمن الاب والاب لا يرجع على كل حال وان ضمن الابن بعد البلوغ
ان جدد الابن فيه قبضا بعد البلوغ لا يرجع على الاب بما ضمن وان لم يجد يرجع كذا في الذخيرة *
الاب اذا وهب داره من ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فانه يجوز وهو لما خذ به وعليه الفتوى
كذا في الفتاوى العتائية * وفي المنتقى من محمد بن جرجان وهب دار لابنه الصغير وفيها ساكن
باجر قال لا يجوز ولو كان بغير اجراء وكان هو فيها يعني الواهب فالهبة جائزة ومن ابي يوسف رح
برواية بن سبعة لو وهب لابنه الصغير دارا وهو ساكن فيها يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية من
ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة والمحيط * ولو وهب دار لابنه الصغير ثم اشترى بها دارا اخرى
فالثانية لابنه الصغير كذا في الملتقط * رجل تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند
ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في السراجية * الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح في رجل تصدق
بداره على ابنه الصغير وله فيها متاع او كان فيها ساكن بغير اجراء جازت الصدقة وان كان في يدي
رجل باجرا لم تجز الصدقة وقبل جوابه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكن باجرا وبغير اجراء وافق
جوابه في الصدقة فيما اذا كان الساكن او كان فيها متاعه يخالف جوابه في الهبة فالمروي عنه في الهبة

لما اذا كان فيها ضرر للصبي لا يصح حتى انه اذا وهب رجل لصبي عبد اعمى او ثرايا في دار قيل ان كان يشتري منه ذلك بشي فانه يصح قبوله ولا يرد وان كان لا يشتري منه بشي ويلزمه مؤنة النقل ونفقة العبد فانه يرد ذلك ورد الهبة من الصبي الذي يعبر عن نفسه صحيح كذا في الذخيرة * وذكر الحاكم وهب دارا لابنين له احدهما كبير والآخر صغير وقبض الكبير انها باطلة وهو الصحيح لان هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبول فسبقت هبة الصغير فتمكن الشروع والخيلة ان يسلم الدار الى الكبير ويهبهما منها كذا في الوجيز للكردي * ثم كل ما ينخلص به عن الحرام او يتوصل به الى الحلال من الحبل فهو حسن والصدقة على الصغيرين كهي على الاجنيين كذا في التمرناشي * الباب السابع في حكم العوض في الهبة العوض نوعان متأخر من العند ومشروط في العقد اما العوض المتأخر من العقد فالكلام فيه في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وضرورة الثاني موصوفاً والثاني في بيان ماهية هذا التعويض اما الاول فله شرائط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة نحو ان يقول هذا عوض عن هبتك لو بدل عن هبتك او مكان هبتك او نحلنك هذا من هبتك او تصدقت بهذا بدل عن هبتك او كافانك او جازيتك او اثبتك او ما يجزي هذا المجري حتى لو وهب لانسان شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل عوضا عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبتدأة لكل واحد منهما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العقد مملوكا بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضا وان كان الموهوب قد تغير من حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي هذا اذا وهب شيئا واحدا او شيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض احدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحم يكون عوضا لو وهب له شيئا وتصدق عليه بشي فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بان استحق من يده لم يكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يزد خيرا ولم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك واستهلكه الموهوب له لم يضمه كما لو هلك واستهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يضم من كما قبل العوض كذا في الهدائع * وان استحق بعض العوض فما بقي منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاء رد ما بقي في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت

الذي يتلوه في الولاية كذا في الخلاصة * واما غير الاب والجدة نحو الاخ والعم والام وسائر القربات
ففي الاستحسان يملكون قبض الهبة اذا كان الصغير في مبالهم وكذلك وصي هؤلاء يملكه
استحسانا اذا كان في مباله وكذلك الاجنبي الذي يعول البتيم وليس للبتيم احد سواء جاز له
قبض الهبة استحسانا ويستوي في هذه المسائل اذا كان الصبي يعقل القبض ولا يعقل وهذا
كله اذا كان الاب ميتا وحيا فاباغية منقطعة فاما اذا كان حيا حاضرا والصبي في مبال هؤلاء
هل يصح لم يذكر هذا الفصل في الكتب نصوصا الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان يعول البتيم وليس لهذا
البتيم احد سواء جاز قبض الهبة عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا يصح قبض هؤلاء اذا كان الاب
حاضرا وذكر في الجدة ايضا انه لا يملك القبض على الصغير اذا كان الاب حيا ولم ينصل بين ما اذا كان
الصغير في مباله او لم يكن فظاهر ما اطلقه يقتضي ان لا يصح كذا في الذخيرة * فان كان الصغير
في حجر العم ومباله فهو للمصغر هبة وصي الاب حاضر فقبض العم قبل لا يجوز قبضه وان قبض
الاخ او العم او الام والصغير في مبال اجنبي لا يجوز وان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في
مباله جاز كذا في فتاوى فاضيل خان * والصغيرة التي تجماع مثلها وهي في مبال الزوج اذا قبضت
هي او الزوج جاز القبض ثم شرط في قبض الزوج على زوجته الصغيرة اذا كان تجماع مثلها ممن
اصحابنا من قال اذا كان لا تجماع مثلها لا يصح قبض الزوج عليها والصحيح انه اذا كان يعولها وهي
لا تجماع مثلها جاز قبضه عليها والصغيرة اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها ولكن يقبض
الولي عليها كذا في الذخيرة * ولو كانت الصغيرة في مبال الجد او الاخ او الام او العم فهو لها هبة
فقبض الزوج جاز كذا في التاثير خانية * فان ادركت لم يجز قبض الاب ولا الزوج عليها الا بذنها كذا
في الجوهرة النيرة * صغيرة في مبال اجنبي عاها برضاء ايها والاب فائب فقبض الاجنبي لها صحيح دون
قبض الاخ كذا في السراجية * ولو كان الصغير في مبال الجد او الاخ او الام او العم فهو له هبة فقبض الهبة
من كان الصغير في مباله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز كذا في فتاوى فاضيل خان *
ونه يفتي هكذا في الفتاوى الصغرى * وان قبضه الصبي وهو يعقل جاز وان كان ابوة حيا
كذا في الوجيز للكردي * وهذا قول علمائنا الثلاثة كذا في الذخيرة * وان كان لا يعقل لم يجز
كذا في السراج الوهاج * قبول الهبة من الصبي صحيح اذا تمتعت الهبة منفعة في حق الصغير
اما اذا كان

فتاوى قاضيخان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم ينقلب بيعا جائزا بعد التقاض
 كذا في الفينة * ولو عوض من جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا فانه يمنع الرجوع ولو عوض
 من بعض الهبة من ملكه فله الرجوع فيما لا يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح
 الطحاوي * اذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة او تحلة او عمرة فقال هذا عوض هبتك
 جاز كذا في الصغيرى * ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان باصرا الموهوب له او بغيرا مرة ليس
 للاجنبي المعوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض بامرة او بغيرا مرة الا ان يقول الموهوب له
 عوض فلانا عني على انني ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبدك هذا عني فان المأمور
 لا يرجع على الآمر الا ان يقول له الآمر على اني ضامن هكذا في فتاوى قاضيخان * والاصل
 في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالجنس والملازمة يكون الآمر بادائه سببا
 للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به الانسان بالجنس والملازمة لا يكون الآمر
 بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير
 شرط فقبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم يزد
 ولم يحدث فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة
 لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب له لم يضمها في قولهم
 جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل الف درهم فعوضه الموهوب له درهما من تلك
 الدراهم لم يكن ذلك عوضا عن الباقي وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها
 كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى العتائية ولو وهب دارا بشرط عوض وقيمتها الف فباعها
 بالقبض قبل نقد الثمن اخذها الشفيع بالقبض ويدفع الموهوب له للواهب ما شرط او قيمته ولو حضر
 الشفيع بعد ما دفع المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاتارخانية * رجل وهب لرجل ثوبا
 وخمسة دراهم وسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم ام يكن عوضا عنهما استحسانا كذا في
 فتاوى قاضيخان * ولو وهب له خنطة وطحن بعضها وعوضه ذيقا من تلك الخنطة كان عوضا
 وكذلك لو وهب له ثوبا وصنع منها ثوبا بعصفرا وخطه قميصا وعوضه اية كان عوضا وكذلك لو وهب
 له سويقا قلت بعضه وعوضه كذا في الذخيرة * ولو وهب نصراني لمسلم هبة فعوضه المسلم خمرا
 او خنزيرا لم يكن ذلك عوضا والنصراني ان يرجع في الهبة وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة

قائمة لم يخرج من ملك الموهوب له ولم يزد في بدنها كذا في السراج الوهاج * وأما سلامة المعوض، وهو الموهوب شرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له ان يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فللموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في الشعر او زاد في البدن او نقص فيه كان له ان يأخذ نصفه ونصف المنتصان كذا في البدائع * وان قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قابض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج * وإذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك بضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج * الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين اصحابنا يصح بما يصح به الهبة ويبطل بما يبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه ثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحشالم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما ان يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له واجنبي بامر الموهوب له او بغير امره كذا في البدائع * وبشروط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافرار كذا في خزائنة المفتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفع اشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي *

النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة * فان كانت الهبة بشروط العوض شرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشروط العوض بمنزلة الهبة بشروط العوض وهذا استحسان والقبول ان تكون الهبة بشروط العوض فيما ابتداء وانتهاء كذا في

في التنازل خانية * وفي فتاوى ابى الليث ر ح سنل ابو نصر من رجل قل لا خرابر أنك من الحق الذي لي عليك على اني بالخيار قال البراءة جائزة والخيار باطل الا يرى انه لو وهب له شيئا على انه بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار فالبراءة اولى كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه عن محمد ر ح رجل قال لغيرة وهبت لك هذه الامة على ان تعوضني الف درهم فدفع اليه الامة فوطئها وولدت له قال امره ان يدفع العوض الذي شرط والقيمة كذا في الذخيرة * قال اصحابنا جميعا اذا وهب هبة وشرط فيها شرط فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كمن وهب لرجل امة فاشترط عليه ان لا يبيعها او شرط عليه ان يتخذها ام ولد او ان يبيعها من فلان او يرد لها عليه بعد شهر فالهبة جائزة وهذه الشروط كلها باطلة كذا في السراج الوهاج * وان وهب لرجل امة على ان يرد لها عليه او على ان يعتقها او على ان يستولها او وهب له دارا او تصدق عليه بدار على ان يرد عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة جائزة والشرط باطل كذا في الكافي * والاصل في هذا ان كل عقد من شرطه القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن كذا في السراج الوهاج * وجملة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بالشرط * ط الفاسدة ثلثة عشر البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصالح من مال والابراء عن الدين والحجر على المأذون وعزل الوكيل في رواية شرح انطحاوي وتعليق الجواب الاعتكاف بالشرط والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية * وما لا يبطل بالشرط الفاسدة ستة وعشرون الطلاق والخلع بمال وبغير مال والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والتحكيم عند محمد ر ح والكفالة والحوالة والاقالة والنسب واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصالح عن دم العمد والجراحة التي فيها القصاص حالا او مؤجلا وجناية الغصب والوديعة والعارية اذا ضمن فيها رجل وشرط فيها كفالة او حوالة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب بالشرط وتعليق الرد بخيار الشرط بالشرط وعزل الناضي والنكاح لا يصح تملينه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط ويبطل الشرط وكذا الحجر على المأذون وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط متعارف وبغير متعارف يصح ويبطل الشرط وما يصح اضافته الى زمان في المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكنانة والايصاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف * وما لا تصح اضافته الى زمان في المستقبل تسعة البيع واجارته وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح

مسلوخة ثم ظهر انها مبتدعة رجع الواهب في هبته كذا في فتاوى قاضيخان * وهب لرجل ثوبا لغيره وسلمه اليه واجاز رب الثوب الهبة جازت من ماله فله ان يرجع فيه مالم يعوضه الموهوب له ولم يكن ذارحم محرم منه وان عوض الرجل الذي وهب له او كان بينهما قرابة لم يمنع ذلك رب الثوب من الرجوع كذا في المبسوط * عبداً ذون له في التجارة وهب لرجل هبة وعوضه الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما ان يرجع في الذي له والهبة باطله وكذلك والد الصغير اذا وهب من مال الصغير شيئاً وعوضه الموهوب له كذا في المحيط * الصغير اذا وهب ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوضه من هبة باطله كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وهب للصغير هبة فعوضه الاب عنها من مال الصغير لم يجز تعويضه وان كانت الهبة بشرط العوض كذا في الجوهرة النيرة * ومن وهب لرجل جاريتين فولدت احدهما في يد الموهوب له فعوضه الولد عنهما لم يكن له ان يرجع فيهما كذا في السراج الوهاج * مريض وهب للصحيح عبداً يساوي الفا ولا مال له غيره فعوضه الصحيح منه عوضاً وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده فان كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد او اكثر فالهبة ماضية وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الواهب في سدس الهبة وان كان العوض شرطاً في اصل الهبة فان شاء الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شاء رد سدس الهبة وامسك الباقي كذا في المبسوط * الباب الثامن في حكم الشرط في الهبة في البقالي من ابي يوسف رح اذا قال لغيره هذا العبد لك ان شئت ودفعه اليه فقال شئت يجوز وعن محمد رح في النمر اذا طلع فقال صاحب التمر لغيره هو لك ان ادرك او قال اذا كان غدا فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة * لو وهب فلان ما وشيئاً على ان الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز حتى افتراق لم يجز ولو وهب شيئاً على ان الواهب بالخيار ثلثة ايام صححت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عند غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى قاضيخان * رجل له علي آخر الف درهم فقال اذا جاء غداً فاللف لك او قال انت بريئ منها او قال اذا ادبت الي نصف المال فانت بريئ من النصف الباقي او قال فلك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير * وفي الفتاوى العتابية اذا قال ابرأ منك علي ان تعني هبك او قال انت بريئ علي ان تعني بابرأني اياك فقال قبلت او اعتقت له ببراءة من الدين كذا في التاتارخانية

المهر يعود عليه على حاله قال الصدر الشهيد ر ح في واقعته المختار للفتوى ما قاله نصير
ومحمد بن مقاتل ر ح ان المهر يعود كذا في المضمرات * امرأة قالت لزوجها انك تغيب عني
كثيرا فان مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فمكث معها زمانا ثم طلقها
فالمسئلة على خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها لاهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون
الحائط للزوج الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدا ان يمكث معها ففي هذا الوجه
الحائط للزوج وان لم يسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الثالث اذا وهبت على
شروط ان يمكث معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ
ابوالقاسم ر ح وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل ر ح وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه
الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس
اذا صرحته على ان يمكث معها على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا
في المصمرات * امرأة ^(١) وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ذلك
فبمضي حولان ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطا في الهبة
فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وكذا لو وهبت مهرها
على ان تحسن اليها فلم يحسن اليها كانت الهبة باطلة كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة قالت
لزوجها (كايين ترا بخشيدم چنگ از من بدار) ان لم يطلقها لم يبرأ عن المهر كذا في الظهيرية *
امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان يمسكها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل ر ح ان لم تكن وقتت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان وقتت
وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل اذا لم توفت لذلك وقتا كان قصدها
ان يمسكها ما عاش قال نعم الا ان العبرة لا لطلاق اللفظ امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان
لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف ر ح صححت الهبة طلقها ولم يطلق كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل
ابو جعفر ر ح عن منع امرأته من المصير الى ابويها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لي مهرك
ابعتك الى ابويك فقالت المرأة افعل ثم قدمها الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت ببعض
على الفقراء او غير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الى ابويها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه ر ح لانها
بمنزلة المكروهة في الهبة كذا في الحلوي للفتاوى * امرأة قالت لزوجها المريض ان مت من

من مال والآبراء من الدين هكذا في الفصول الاسنروشنية * رجل وهب لآ خراسا علي ان
ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال ابو القاسم الصفار ان كان في
الارض كرم او اشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وان كانت الارض قراحا فالهبة فاسدة كذا
في فتاوى فاضيل خان * ولو كان الموهوب كرما وشرطا ان ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل
الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الاسبيجاني رجل وهب لرجل هبة او تصدق عليه بصدقة
علي ان يرد عليه ثلثها او ربعها او بعضها او يعوض ثلثها او ربعها او بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه
ولا يعوضه بشيء كذا في التاتارخانية * وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها تصدقت عليك بالالف
التي لي عليك علي ان لا تسري علي او قالت علي ان لا تتزوج فقبل ثم تزوج او تسري فلا
رجوع في الالف كذا في المحيط * وهبت مهر الزوجها علي ان يجعل امر كل امرأة لزوجها عليها
ولم يقبل الزوج فالمختار ان الهبة تصح بلا قبول المديون قبل ان يجعل امرها بيد هاف الآبراء ما مض وان
لم يجعل فالمختار انه يعود المهر وكذا الوابرات علي ان لا يضربها ولا يحجرها او يهب لها كذا
فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر كذا في الوجيز للكردي والخلاصة * قالت الامرأة
لزوجها تركت مهري عليك ان جعلت امري بيدي ففعل ذلك فمهرها علي حاله ما لم تطلق
نفسها لانها جعلت المهر عوضا عن الامر باليد وهو لا يصلح عوضا كذا في المضمرات * امرأة
قالت لزوجها وهبت مهري لك ان لم تظلمني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال الفقيه
ابوبكر الاسكاف و ابو القاسم الصفار الهبة فاسدة لان هذا تعليق الهبة بالشرط بخلاف ما لو قالت
وهبت لك مهري علي ان لا تظلمني فقبل صحت الهبة لان هذا تعليق الهبة بالقبول فاذا قبل
تمت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك وقيل مهرها علي حاله اذا ظلمها والفتوى علي هذا القول
وان ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود المهر وان ضربها الزوج لتأديب
مستحق عليها لا يعود المهر كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيل خان * وسئل ابوبكر عن امرأة قالت
لزوجها انخذ الوليمة وقت جهازي فما انفقته فانقص من مهري قال يكون كما قالت له كذا كذا
في الحاوي للفتاوى * اذا قال الرجل لامرأة ابرأتني من المهر حتى اهب اك كذا
فابرأتته ثم ابى الزوج ان يهبها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر في كتاب الحج
امرأة تركت مهرها علي زوجها علي ان يحج لها فلم يحج قال محمد بن مقاتل ان

والهبة في يد الموهوب له يوم بخاصم الى القاضي فذلك جائز اذا كان الواهب حيا فان كان ميتا فشهادتهما باطلة كذا في المبسوط * رجل وهب لرجل مئة عائم قال انما كنت استودعك فالقول قول صاحب المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجدته هالكا فان كان هلك بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع ضامن لقيمته وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان كذا في المحيط * وهب لرجل عبدا وقبضه للموهوب له ثم جاء رجل واقام بينة انه كان اشتراه من الواهب قبل الهبة والتبض بطلت الهبة وان لم يشهد واعلى الشراء قبل الهبة وانما شهد واعلى الشراء لا غير فهو للموهوب له وكذلك ان ارخ شهود الشراء شهرا او سنة وان كان العبد في يد الواهب فاقام الموهوب له البينة انه وهبه له وقبضه قبل الشراء واقام المشتري البينة انه اشتراه قبل الهبة وقبضه منه فالعبد لصاحب الشراء كذا في الذخيرة * في المنتقى بشرع عن ابي يوسف رح اتفق الواهب والموهوب له ان الهبة كانت بشرط العوض ولكن اختلفا في مقدار العوض فقال الواهب العوض الف وقال الموهوب له خمسمائة والعوض ام يتبض بعد الموهوب قائم مقامه بعينه فللواهب الخيار ان شاء قبض خمسمائة وان شاء رجع في الهبة وان كان الموهوب مستهلكا رجع بقيمته ان شاء وان اختلفا في اصل العوض فقال الموهوب له الواهب ما شرطت لك العوض اصلا فالقول قوله وبكون الواهب الرجوع اذا كان الموهوب قائدا وان كان مستهلكا فلا شيء على الموهوب له لكن يحلف الموهوب له هبة على دعوى الواهب بالماله ما شرط الواهب العوض يريد به اذا كان الموهوب له مستهلكا كذا في المحيط * رجل في يديه دار قال لرجل آخر تصدق بها علي واذنت لي في قبضها فقبضتها قال القول للمتصدق واما قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق علي فجازت وقال المتصدق لا بل كانت حينئذ في يدي وقبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق عليه ولو اذعن رجل عبدا في يد غيره وزعم انه كان وهبه للذي في يديه وكان العبد غائبا عنهما فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبه لي وقبضه باذنيك كان القول للموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبه لي كان في منزلك لا بحضورنا فامرني بقبضه فتبضد لا يصدق كذا في فتاوى قاضيخان * في المنتقى اذا اراد الواهب الرجوع في الهبة وادعى الموهوب له انها هلكت فالقول قول الموهوب له ولا يمين عليه فان عين الواهب شيئا وقال هذا هو الهبة حلف الموهوب له عليه كذا في المحيط * واما الزوج وهبت مهره في صحتها وقالت الورثة بل في مرضها فالقول قول الزوج كذا في خزائن الفتاوى *

مرضك هذا فانت في حل من مهري او قالت فمهري عليك صدقة فهو باطل لانها مخاطرة
وتعليق كذا في الظهيرية * مريضة قالت لزوجه ان مت من مرضي هذا فمهري عليك صدقة
او فانت في حل من مهري فماتت من ذلك المرض فقولها باطل والمهر على الزوج كذا في
خزانة المفتين * المرأة اذا ارادت ان يتزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا اتزوجك حتى
تهبني الك علي فوهبت مهرها علي ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوجها ولم يتزوجها
لانه جعلت المال على نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى
قاضيخان * لو ابى الاضطجاع عند امرأته فقال لها ابرئيني من المهر فاضطجع معك فابرأت وقيل يبرأ لان
الابراء للنود الداعي على الجماع كذا في القنية * ولو قال لمديونه ان لم تقض مالي عليك
حتى تموت فانت في حل فهو باطل كذا في البحر الرائق * ولو قال لرب الدين اذا مت فانت في حل
فهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله
ان دخلت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في الوجيز للكردري * ابرأه من الدين
ليصالح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا في القنية * الباب التاسع في اختلاف الواهب والموهوب له
والشهادة في ذلك عبد في يدي رجل جاء رجل وادعاه ان صاحب اليد وهبه منه وسلمه اليه
وجحد صاحب اليد ذاك فجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان
ابو حنيفة رح ولا يقول لا تقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف ومحمد رح
وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة
بلا خلاف بان شهدا احد الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار الواهب بذلك
ولو كان العبد في يد الموهوب له فتشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله
الاول والاخر كذا في الذخيرة * وان كان الواهب اقرب ذلك عند القاضي والعبد في يده اخذ
بأقراره هكذا ذكر المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة رح قول اول واخر وذكر في كتاب الاقرار قوله
الاول قال مشائخنا رح ما ذكره هنا اصح كذا في المحيط * اذا استودع الرجل رجلا وديعة ثم وهبها له
ثم جحد فشهد بذلك عليه شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان جحد الواهب ان يكون في
يده يومئذ وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب
والهبة

فسخا كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني رح وإذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح
اجازة المستحق والفتوى في البيع على ظاهر الرواية قال الآخر كنت وهبت لي ألف درهم ثم
قال بعدء أسكت لم أقبضها فالقول قوله وعليه الفتوى كذا في جواهر الإخلاطي * ولو وهبت
المرأة شيئاً لزوجها وأدعت أنه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كذا في فتاوى قاضيخان * امرأة
وهبت مهرها من الزوج وقالت أنا مدركة ثم قالت بعد ذلك لم أكن مدركة وكذبت نفسها إن كان
قد حاقدر المدركات في ذلك الوقت أو كان بها علامة المدركات لا يصدق أنها لم تكن مدركة
وإن لم تكن كذلك كان القول قولها كذا في خزائن الفتاوى * في البقالي ويجوز الرجوع فيما
وهب للعبد بغية المولى إن كان مأذوناً له ويصدق الواهب أنه مأذون ولا تقبل بينة العبد على
أنه محجور إلا أن يكون على إقرار الواهب ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم وأوغاب
العبد والهبة في يده فلا خصومة مع المولى وإن كانت في يده فهو الخصم إذا صدقه أو قامت عليه
البينة كذا في المحيط * رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد أسلم فلم تقبل كان القول قول
الواهب كذا في فتاوى قاضيخان * الباب العاشر في هبة المريض قال في الأصل ولا تجوز هبة
المريض ولا صدقته إلا مقبوضة فإذا قبضت فجازت من الثلث وإذا مات الواهب قبل التسليم
بطلت يجب أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقد وليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان
لأنها وصية ولكن لأن حق الورثة يتعلق بمال المريض وتدينه بالهبة فيلزم تبرعه بتدري ما جعل
الشرع له وهو الثلث وإذا كان هذا التصرف هبة عقد شرطه سائر شرائط الهبة ومن جملة شرائطها
قبض الموهوب له قبل موت الواهب كذا في المحيط * إن كانت الهبة ذاراً فقبضها ثم مات ولا مال له
غيرها جازت الهبة في ثلثها ورث الثلثين إلى الورثة وكذلك سائر ما يتسم وما لا يتسم كذا في
المبسوط * مريض وهب لرجل جارية فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب وعليه دين مستغرق ترد
الهبة ويجب على الموهوب له العقر هو المختار كذا في جواهر الإخلاطي * وروي إذا وطئ الواهب
المريض الأمة لم يثبت النسب وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الأمة وثلث الولد وباقيها لورثة
الواهب ولو قطع الواهب يده فففي وجوب الارش روايتان كذا في التاتارخانية * إن كانت
الهبة جارية فكاتبها الموهوب له ثم مات المريض ولا مال له غير ما فعل على الموهوب له ثلث قيمتها
للورثة والآرد الكتابة فإن قضى القاضي عليه بثلاثي قيمتها ثم عجزت المكاتبه لم يكن للورثة

اختلاف الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة او المرض فالقول قول من يدعى الصحة لان تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن يكره التخصيص وقيل القول لمن ادعى المرض لانه ينكر لزوم العقد والملك كذا في القنية في باب الدعوى والخصومات في الهبة * رجل اشترى حلياً ودفع الى امرأته واستعملتها ثم ماتت واختلف الزوج وورثتها انها هبة او هاربة فالقول قول الزوج مع اليمين انه دفع اليها هاربة لانه منكم للهبة كذا في جواهر الفتاوى * وقال للمدعى عليه وهب لك واندي هذا العين فلم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حبوته والعين في بد الذي يدعى الهبة فالقول للوارث كذا في الذخيرة * واذا اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك او قال عوضتك او انما تصدقت به علي وكذب الواهب فالقول قول الواهب وكذلك ان كانت الهبة جارية فقال وهبتها لي وهي صغيرة فكبرت عندي وازدادت خيراً وكذب الواهب فالقول قول الواهب وهذا استحسان والقياس ان يكون القول قول الموهوب له كذا في المحيط * وكذا هذا في كل زيادة متولدة كذا في خزانة المفقين * ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندي وكذب الواهب فالقول للمواهب عندنا كذا في الكافي * ولو كان الموهوب ارضاً وفيها بناء او شجراً او سويتاً وهو ملتوت او ثوباً وهو مصبوغ او مخيط فقال الموهوب له وهبتها لي وهي صحراء فبنيت فيها وغرست وقال وهبتها لي وهو غير ملتوت وغير مخيط وغير مصبوغ فلتت انا وصبغته وخطته انا وقال الواهب لا بل وهبت كذلك فالقول قول الموهوب له وكذلك اذا اختلف في بناء الدار وحلية السيف كذا في المحيط * في المنتقى بن سماعه عن محمد بن حمران في رجل وهب جارية من رجل وقبضها الموهوب له وولدها ثم اقام الواهب بينة انه كان دبرها قبل ان يهبها فقال ياخذها ويأخذ عقرها وقيمة اولادها وكذلك لو مات الواهب واقامت الامة بينة ان الواهب قد كان دبرها قبل ان يهبها من هذا الرجل كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * وفي الفتاوى العتائية ولو استولدها الموهوب له فاقامت البحار بدينه ان الواهب كان دبرها اخذها الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة كذا في التاتارخانية * رجل وهب عبداً انسان بغير اذن المولى وسلم ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى هبة العبد ذكر الخصاص رح انه لا يجوز اجازته في قول ابي حنيفة رح وهذا على الرواية التي رويت عن ابي حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون فسخاً للعقد الماضية ام في ظاهر الرواية لا يكون

ذلك كذا في خزانة المفتين * اذا وهب المريض شيئاً لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث من غير خيار وفي البيع بخير المشتري كذا في الصغرى * ولو وهب المريض كرتماً قيمته ثلثمائة على ان يعوضه الصحيح كرتماً يساوي مائة وتقا بضارمات ولم يجز الورثة رد كرتم الهبة واخذ كرتم نفسه او رد نصف الكرتم واخذ نصف كرتم او لم يشترط العوض ان شاء رد الهبة واخذ العوض وان شاء رد ثلثها ولا يرجع بشيء كذا في الكافي * مريض له عبد يساوي خمسة آلاف درهم وهبه لرجل وقبضه الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل المريض خطأ فانه يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اختر الفداء فداه بالدية وسلم له العبد كنه لان الدية بدل نفس الواهب بمنزلة مال خلفه فتبين به ان ماله خمسة عشر الفا وقيمة العبد خمسة آلاف فهو خارج من ثلثه فلهذا تنفذ الهبة في جميعه واذا ظهر نفوذ الهبة في جميع العبد ظهر ان على الموهوب له الدية كاملة للورثة باختياره فان كان يساوي ستة آلاف درهم واختر الفداء فانه يد على ورثة الواهب ربعة ويقدي ما بقي بثلثة ارباع الدية كذا في المبسوط * وفي العيون هشام عن محمد رح رجل وهب عبداً في مرضه لرجل له على العبد الف درهم ثم مات الواهب ولا مال له غيره رجع الى الورثة ثلث المملوك وبطل الدين وهو قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف رح ثم رجع ابو يوسف رح قال يعود ثلثا الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاماً لابنه ولا ابنه على هذا الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصارت للورثة عا دينه كذا في التاتارخانية * وادار رجع الواهب في هبته والموهوب له مريض وقد كانت الهبة في الصحة فان كان بتضاء فاض الرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرماء الموهوب له وورثته بعد موته على الواهب وان كان ذلك بغير قضاء فاض كان رد المريض له حين طلب الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين يحيط بماله ابطال ذلك الرجوع وردت الهبة الى تركة الميت كذا في المبسوط * مريض وهب جاريته لمريض فردها الموهوب له على الواهب بهبة منه فهو جائز وائس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسئلة فسحا من كل وجه وانه يوافق رواية ابي حفص رح من محمد رح كذا في الظهيرية * مريض وهب غلاماً لامرأته فقبضته واعتقته ثم مات المريض فالعتق نافذ وتضمن القصة كذا في خزانة المفتين * مريضة وهبت صداقها من زوجها فان برأت من مرضها صح وان ماتت من ذلك المرض فان كانت مريضة غير

عليها سبيل وان عجزت قبل القضاء اخذوا ثلثيها وكذا ان كاتبها بعد موت المريض فالجواب على ما تقدم ما لم يقض القاضي بثلثيها للورثة كذا في المبسوط * في التناوي العينية ولو وهب المريض عبدا هو جميع ماله بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء اكمل الثلثين وان شاء رد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا عوضه من غير شرط كذا في التارخانية * مريض وهب لآخر عبدا وسلمه اليه ثم الموهوب له قتل الواهب عمدا او خطأ فانه يرد العبد الى ورثة الواهب كذا في القنية * رجل وهب لرجل عبدا في مرضه وقيمته الف درهم وسلمه اليه ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الواهب يقال للموهوب له ادفعه او افده فان اخذ الفداء فداه بعشرة آلاف وان اخذ رد دفع دفعه ولا شيء عليه لان المولى يتخلص من مهدة الجناية بدفع الجاني يدفع نصفه اليهم على وجه رد الهبة ونصفه على وجه الدفع بالجناية هكذا في المبسوط * مريض وهب عبدا ولا مال له غيره فباعه الموهوب له ثم مات المريض صح تصرفه وضمن ثلثي قيمته لورثته هكذا في السراجية * مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا مال له غير العبد فاعتقه الموهوب له قبل موت الواهب جاز ولو اعنته بعدم موته لا يجوز كذا في الظهيرية * مريض وهب لمريض عبدا وسلمه اليه فاعتقه وليس لواحد منهما مال غيره ثم مات الواهب ثم مات الموهوب له فان العبد يسعى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسعى في ثلثي ثلث الباقي لورثة الموهوب له وان كان على الموهوب له دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسعى العبد في قيمته بضرب فيه غرماء الموهوب له بدنيهم وورثة الواهب بثلثي قيمته العبد كذا في المبسوط * واو وهب المريض دارا قيمتها ثلثمائة على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقاضا للشفيع ان يأخذها بقيمة العبد فان مات وابي الورثة الاجازة خبر الشفيع كالموهوب له اي رد الشفيع ثلث الدار او كل الدار واخذ عبدا وان لم يكن العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كذا في النكاحي * مريض وهب عبدا قيمته ثلثمائة لرجل صحيح على ان يعوضه عبدا قيمته مائة وتقاضا ثم مات المريض من ذلك المرض ولا مال له غير العبد وابي الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب كان للموهوب له الخيار ان شاء تنص الهبة ورد الموهوب كله واخذ عوضه وان شاء رد ثلث العبد الموهوب على الورثة وسلم ثلثه له ولم يأخذ من العوض شيئا وان قال الموهوب له ازبد في العوض بقدر الزيادة من المحاباة على الثلث لم يكن له ذلك

السفدي ممن قال لامرأته هبي لي جميع املاكك فقالت وهبتُ هل يدخل فيه المهرام لا فقال
لا كذا في التاتارخانية * رجل جهز ابنته بماله ووجه الابنة مع الجهاز الى زوجها فماتت الابنة فادعى
الاب انه كان مارية وزوجها يدعى الملك اختلفوا فيه قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب
وبه قال الشيخ الإمام ابو بكر محمد بن الفضل رح وقال بعضهم القول قول الاب لانه هو الدافع
والمملك قال رضي الله عنه وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام
والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله يأنف من الامارة وان كان من اوساط الناس يكون القول
قول الاب لانه هو الدافع وليس بمكذب فيما قال من حيث الظاهر كذا في فتاوى قاضيخان *
امطى لزوجته نائبر لينخذها نيا با وتلبسها عنده فدفعها اليه الى معاملة فهي لها كانت تدفع لزوجها
ورقاعند الحاجة الى النفقة او شيئاً آخره ويوفقه على عياله ليس لها ان ترجع بذلك عليه كذا
في القنية * امرأة قلت لم يكن لي على زوجي شيء هو ابراء من المهر ووجعت زوجها في حل
بيراً الزوج من المهر كذا في خزائن الفتاوى * قال لها وهي لا تعلم العربية قولي وهبت مهري
منك فقالت وهبت لا يصح بخلاف الطلاق والعناق ولهدوا كره على الهبة فهو ب لا تصح كذا
في الوجيز للكردي * ولو وهبت المرأة شيئاً لزوجها وادعت انه اسكرها في الهبة تسمع دعواها كذا في
فتاوى قاضيخان * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لها ان تعيد المهر على الزوج فتصالح من المهر
على اللؤلؤة او على الثوب ولا تراه فتبرئ الزوج ثم رأت ذلك الشيء فودته بخيار الرؤية عاد المهر على
الزوج ولو ماتت لزم العقد وبطل خيار الرؤية كذا في خزائن الفتاوى * واذا ارادت المرأة ان تهب مهرها لزوجها
ان ماتت وان لم تمت بقي في ذمته ينبغي ان تشتري من زوجها ثوباً ي منديل بمهرها ان ماتت
بطل الخيار وان عاشت ترد الثوب بخيار الرؤية كذا في حسب المفتي * هبة المهر من الزوج المبت
تصح استحساناً كذا في السراجية * والبت لو وهبت مهرها من ايها ان امرته بالقبض صح
كذا في الخلاصة * قلل في الاصل الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد
هو الموكل دون الوكيل وفي البقالي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم ان يوكل غيره
بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط * وفي الفتاوى العناية ولو وكل الواهب رجلاً بالتسليم ووكل
الموهور له رجلاً بالقبض وغابا صح التسليم من الوكيل فان امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل
الموهور له ويفترداً حد وكيلى التسليم به بخلاف وكيلى القبض لا يفترداً حد هما كذا في التاتارخانية

مرض الموت فكذا في البواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يصح الا باجازة الورثة وتكلموا في حد مرض الموت والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صاحبة الفراش اولم تكن كذا في المضمرات * قال ابوالميثرح هو ان لا يندران يصلي قائما وهو واجب وبه نأخذ كذا في الجوهرة النيرة * مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر ررح ان كانت عند الهبة تقوم احاجتها وترجع من غير معين على التمام هو بمنزلة الصحيحة تصح هبتها كذا في فتاوى قاضيخان * والمقعد والمفلوج والاشل والمسلول ان تطاول ذلك ولم يتخف منه الموت فهبته من كل مال كذا في التبيين في كتاب الوصايا * والمرأة اذا اخذها الطلق فافعلته في تلك الحالة يعتبر من الثلث فان سلمت جاز ما فعلته من ذلك كله كذا في الجوهرة النيرة * ولو وهبت المرأة مهرها من الزوج في حالة الطلق وماتت في النفاس لم يصح كذا في السراجية * وهبت مهرها من زوجها في مرض موتها ومات زوجها قبلها فلا دعوى لها عليه لصحة الأبراء ما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتهاد دعوى مهرها كذا في القنية * مريض مرض الموت طلق امرأته ثلثا وباع منها منزلا ووهب لها ثمنه واوصى لها بالف درهم ثم ماتت وهي في العدة فالوصية وهبة الثمن على قول من اجاز البيع باطلاق فان اجاز سائر الورثة فهذا على وجهين ان قالوا اجزأه ما امر به الميت جازت الوصية وبطلت الهبة وان قالوا اجزأ ما فعل الميت جازت الوصية والهبة جميعا كذا في خزانة المفتين * واذا وهب المولى من ام ولده في صحته لا يصح وكذا الهبة المولى من ام ولده في مرض موته لا يصح ولا تنقلب وصيته اما اذا اوصى لها بعد الموت تصح كذا في جواهر الفتاوى الباب الحادي عشر في المتفرقات في مجموع النوازل رجل وهب لرجل شيئا وقبضه الموهوب له ثم اخذ منه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو وهب لرجل شاة وقبضها الموهوب له ثم ذبحها الواهب بغير امره او وهب له ثوبا ثم قطعها بغير امره ففي الشاة يأخذ الموهوب له الشاة المذبوحة ولا يغرم الواهب له شيئا وفي الثوب يأخذ الموهوب له الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة كذا في المحيط * وفي فتاوى آمو رجل له على آخر مائة وخمسون درهما مائة حال وخمسون مؤجل فوهب رب الدين للمديون خمسين فملك الموهوب ينصرف الى الحال ام الى المؤجل افنى الامام الاجل برهان الدين المرغيناني ررح بانه ينصرف اليها وبه افنى القاضي بديع الدين ررح كذا في التاتارخانية * المريضة اذا قالت لبس لي على زوجي صداق لا يبرأ عندنا كذا في خزانة الفتاوى * وسئل علي

في الكوز مما لا اشكال فيه فاما في الماء فانه ينظر ان كان اعدّه لذلك حينئذ يسترده وان لم يعدده لذلك لا يسترده كذا في التاثير خانية * وقبول الهبة والصدقة على الملقب الى الملتقط وقبضه جائزا استحسانا كذا في الملتقط * لقيط في يد ملتقط نقله وينفق عليه وليس لهذا الصغير احد سواه جاز للاجنبي ان يقبض ما وهب من الصغير وان كان الصغير من اهل ان يقبض بنفسه ولهذا الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس للاجنبي آخر ان يسترد منه نص عليه السر خسي في كتاب الهبة كذا في الصغير * وسئل عن بن احمد راح عن رجل دخل الحمام وقد دفع اليه صاحب الحمام الاجرة فاعترف من الازاء ماء باناء دفعه اليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماء ملكا للمغتفر ام يكون ذلك اصحاب الحمام ويكون منه ابا حة للداخلين فقال صار احق به من غيره ولكن ما صار ملكا له كذا في التاثير خانية * دفع الى اجنبية عينا لارادة الزنا فان قال دفعت اليك لازني بك فلد الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهي فائمة فله الاسترداد والا فلا كذا في القنية * وفي فوائد شمس الاسلام اذا خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها لا تصح ان كان قادرا على الضرب كذا في الخلاصة * وسئل والدي عن خاصم زوجته واذاها بالضرب والشم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها هل لها حق الرجوع فقال هذه البراءة باطلة كذا في التاثير خانية * في فتاوى النسفي سئل نجم الدين عن امرأة اعطت زوجها مالا بسؤاله ليتوسع بالتصرف فيه في المعيشة فظفر بالزوج بعض غرماء الزوج استولى على ذلك المال هل للمرأة ان تأخذ ذلك المال من ذلك الغريم قال ان كانت وهبته من الزوج او اقرضته منه فلا وان كانت اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلهذا ذلك كذا في المحيط * هبة البناء بدون الارض جائزة كذا في الذخيرة * ويدخل في هبة الارض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على ارض او منها تدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر قال ركن الصياغي الزرع يدخل في الرهن والاقرار وانقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والاجارة والكاح والوفى والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكر فاذا لم يذكر وفيها ثمر وورق مسدت الهبة لانه يمنع التسليم كذا في القنية * في التينة سئل والدي عن رجل قال لا خير لي في اصطبلك حتى تكون فيه دابتي فدفعها له لمن يكون السرقين قال لصاحب الدابة قال رضي الله تعالى عنه وهكذا اجاب به علي بن الحسين السفدي وسئل علي مرة اخرى فقال هو لمن القى الحشيش سواء كان غاصبا

في فصل فيما يجوز من الهبة وما لا يجوز * ولوانفق على معتدة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها فابت ان يتزوجها فان شرط في الاتفاق التزوج يرجع بما انفق والا فلا صح ان لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رح وقال الاستاذ قاضيخان الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ولم تزوج لانها رشوة ولو اكلت معه لا يرجع بشيء كذا في القنية * وسئل ابو القاسم عن امرشريك بان يدفع ماله على ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك وامتنع الشريك من الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجب له الا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال الفقيه رح ولو لم يكن على وجه الهبة فلا ابن ان يخاصم اذا كان مقرا بالمال وبالوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * امير و هب جارية لرجل فاخبرته الجارية انها كانت لتاجر قتل في غير سنولي عليها وتداولنها الايدي والموهوب له لا يجد ورثة المقتول هو يعلم انه لو خلاها ضاعت ولو امسكها ربما يقع في فتنة فله ان يرفع الامر الى القاضي لبيعها للغائب من ذى اليد حتى اذا ظهر المالك كان له على ذى اليد الثمن كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى ابي الفضل سئل عن رجل وهب لرجل ارضا كانت في يدايه مدة وبعد ابيه كانت في يده فجاء مدعي بخصاصمه قال ابو حنيفة وابو يوسف رح خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد رح ان اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حيث استهلكها بهيمة كان له ان يخاصم الواهب كذا في الحاوي للفتاوى * قابض او غيرة دفع اليه صحت لا صلاح المهم فاصلح ثم قدم يرد ما دفع اليه المتعاشقان بدفع كل واحد منهما لصاحبه اشياء فهي رشوة لا يثبت الملك فيها وللدافع استردادها خطب امرأة في بيت اخيها فابى ان يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رشوة كذا في القنية * اذا دفع الرشوة لدفع الجور من نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اذا جاء ملك دار الحرب لرسول ملك دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى امير العسكر فهي لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل بن مقاتل عما يهدي ابو الصبي الى المعلم او الى المؤدب في النيروز او في المهرجان او في العبد قال اذا لم يسئل ولم يلج عليه في ذلك فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل الحلواني عن من خلق كوزة او وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فجاء انسان واخذ ذلك الكوز مع الماء هل لصاحب الكوز ان يسرد الكوز مع الماء فقال نعم قال رضى وجوابه

عند أبي حنيفة رَح وفي قول أبي يوسف ومحمد رَح تعويضه صحيح كسائر تصرفاته إلا أن عند أبي يوسف رَح يكون من جميع ماله وعند محمد رَح من ثلثه بمنزلة سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فإن كان المرتد هو الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته ثم قتل أو لحق بدار الحرب يرد هبته إلى ورثته ويرد عوضه إلى صاحبه إن كان قائماً وإن كان قد استهلكه كان ذلك ديناً في مال المرتد سواء كان الآخر علماً بارتداده أو لم يعلم وإذا وهب الحربي المستأمن هبة لمسلم أو وهبها له مسلم فقبضها ثم رجع إلى دار الحرب ثم عاد مستأماً فلكل واحد منهما أن يرجع في هبته وإن سبي واخذت الهبة منه لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن حضر قبل القسمة وإن وقع الحربي في سهم رجل فاعتقه ثم وصلت تلك الهبة إليه بشراً أو غيره لم يكن للواهب أن يرجع فيها وإن كان الحربي هو الواهب فسبي ووقع في سهم رجل لم يكن له أن يرجع في هبته وكذلك إن اعتق لا يستطيع الرجوع فيها كذا في المبسوط * نصراني وهب لمسلم شيئاً فعوضه خمره الرجوع في هبته كذا في محيط السرخسي * قال حربي وهب لحربي هبة ثم أسلم أهل الدار أو أسلم جميعاً وخرجاً إلى دار الإسلام فله أن يرجع في هبته فإن كان عوضه من هبته لم يكن له أن يرجع فيها كذا في المبسوط * وفي البيهقي سؤال عمر النسفي عن امرأتين يفتسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فاقسموها وتراضوا على ذلك هل يثبت لهم الملك أم يحتاج فيه إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكتك هذا النصيب المفروض قال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت الملك لهم بالقسمة كذا في التآيخانية في الفصل السادس في الهبة من الصغير * سئل عن امرأة باعت كبراً من زوجها وأحالت بالثمن لابنها الصغير بطريق الانعام والصلة فمات الابن فلمن يكون الثمن أجاب يكون كله للمرأة ولا يكون ميراثاً كذا في فتاوى أبي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاستروشي * رجل وأبنته في المفازة ومعهما من الماء ما يكفي أخذهما من أحق بالماء منهما قال الابن أحق به لأن الأب لو كان أحق لكان على الابن أن يسقي أباه وإن سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه أعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه ولا خرق قتل غيره فقاتل نفسه أعظم أثماً قال عليه السلام من قتل نفسه بخديعة جاء يوم القيمة وفي يده تلك الحديد فجاء بها بطن نفسه والوجه المضروب بالسكين وأصله يوجأ كذا في الظهيرية * قال رضي الله عنه لما سأله عن كذب قصته إلى

للاصطبل او مستعيرا او غاصبا للداية او مستعيرا لها الا ان يكون جعل لذلك موضعا مغر وفاقا قال صاحب الاصطبل لصاحب الدابة ادفع لي دابتك حتى تبيت في اصطبلي فحينئذ يكون لصاحب الاصطبل كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى النسفي رجل قال لامرأته بين يدي الشهود غفر الله لك حيث وهبت لي المهر الذي لك علي فقالت (أري بخشيد م) فقال الشهود هل تشهد علي هبتك فقالت (هزارتن گواه باشيد) فقال يعرف الرد والتصديق في اناء كلامها فيحمل علي ما ترون كذا في الذخيرة * اذا وهب ابنه من رجل كان نكاحا ولو وهب امرأته من نفسها كان طلاقا ولو وهب عبدة من نفسه كان عتقا كذا في خزنة الفتاوى * وفي جامع الفتاوى عهد مديون وهب فاراد الغرماء نقض الهبة للغرماء ذلك فلو ندى الواهب والموهوب له قبل النقض تمضي الهبة وكذلك الصدقة وبيع المولى من غيره كذلك ولو اجازوا الهبة بطل حقهم الا ان يعتق العبد ولو اوصى بالعبد لرجل ثم مات ليس للغرماء نقض الوضعية بل يباع العبد في يده ولو فضل الثمن من الدين فالفضل للموصي له وفي الصدقة والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمنصدق عليه كذا في التاتارخانية * وسئل ابو بكر عن هبة العبد المأذون من مال دفعه مولاه او من كسبه قال ان كان يعلم انه لو بلغ مولاه كره ذلك فلا يحل له ذلك والا فلا بأس به كذا في الفتاوى * قال لمكاتبه وهبت منك بدل الكتابة فقال المكاتب لا قبل عتق المكاتب والمال دين عليه كذا في الوجيز للكردي * اقرانه وهب من فلان دارا كان هذا اقرارا صحيحا وفي الغياثة الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاطي * وفي الجامع الاصغر خلف عن مصدر ح انه قال فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قبضها حتى يقطعها ويسلمها اليه وفي الشراء اذا خلي بينه وبينها صار قبضها كذا في الذخيرة * واهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا انه لا تجوز المعاوضة بالخمر من الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للخمر او الذمي وان صارت الخمر خلا في يد القابض لم تصر عوضا ويرد الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير فيما بين الذميين كما يجوز ابتداء المبايعة ولا يجوز بالميتة والدم كذا في المستوط * وهب المرتد للنصراني او النصراني له علي ان يعوضه خمر اذ لك ياطل كذا في محيط السرخسي * مسلم وهب لمرتدة هبة فعوضه منها المرتد ثم قتل او لحق بدار الحرب جازت الهبة ولم يجز تعويضه

كذا في السراج الوهاج * الهبة لا تصح الا بقبول بالقول واستحسن في صحة الصدقة من غير قبول
 بالقول لجريان العادة في كافة الاعصار بالتصدق على الفقراء من غير اظهارهم القبول بالقول كذا
 في القنية * والصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة كذا في الوجيز للكردي * ولو تصدق على غنيين
 جاز في رواية من ابي حنيفة رح وهو قولهما ولو تصدق على فقيرين جاز بالاجماع كذا في السراجية *
 ولو تصدق قطعة نفرة على فقيرين جاز اتفاقا كذا في التهذيب * رجل وهب لمساكين هبة ودفعها اليهم
 لم يرجع فيها استحسانا وفي القياس يرجع كذا في المبسوط * واذا اعطى سائلا او محتاجا على وجه
 الحاجة ولم ينص على الصدقة فلا رجوع فيه استحسانا كذا في الذخيرة * رجل في يده دراهم
 فقال لله علي ان تصدق بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصبر رح جاز وان لم يتصدق حتى هلك
 الدراهم في يده فلا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الفتاوى سئل بن سلمة عن تصدق
 على امرأة وهي معسرة فقيران لها زوجا ومورا قال ان كان الزوج يوسع عليها النفقة فهي موسرة بغناء
 الزوج كذا في الحاوي للفتاوى * وفي المنتقى ابراهيم من محمد رح رجل تصدق على رجل
 بصدقة وسلها اليه ثم استقاله الصدقة فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة اذا
 كانت لذي رحم محرم وقال كل شيء لا ينسخه القاضي اذا اختصما اليه فهذا حكمه وكل شيء
 فسخه القاضي اذا اختصما اليه فاقاله الموهوب له فهو مال للواهب وان لم يقبض يجب ان يعلم بان
 الصدقة لا تقبل الا قاله والفسخ فيجعل اقاله الصدقة تملك مبدأ وهبة مبتدأة كذا في المحيط * قال
 ابو يوسف رح لو تناقضا الصدقة فمات المتصدق عليه قبل ان يقبضها المتصدق فان المناقضة باطلة ولو
 كان ذلك في هبة كانت المناقضة جائزة كذا في البحر الرائق * عن ابي يوسف رح لو اعطى رجلا
 دارا على ان نصفها صدقة عليه ونصفها هبة وقبض الرجل فله ان يرجع في نصف الهبة لان كل نصف
 على حدة والشروع لا يمنع الرجوع كذا في محيط السرخسي * اذا تصدق بداره على امرأته وعلى
 ما في بطنها هي حامل لم يجز شيء من الصدقة ولو قال لها تصدقت عليك وعلى غلامي او قل عليك
 وعلى نفسي هذه الدار لم يجز ولو قال تصدقت عليك وعلى الرجل الذي في هذا البيت وليس فيه احد
 انما هذا بمنزلة رجل قال تصدقت بهذه الدار على ابني الصغار الثلاثة وهو يظن انهم احياء وكان
 بعضهم ميتا وهو لا يعلم فالصدقة باطلة ولو قال هذا وهو يعام بموت من مات منهم جازت الصدقة
 وكلها للحي اشار الى ان الايجاب اذا وقع لمن يملك بوجه من الوجوه كان الايجاب بكماله

السلطان وسأل منه تملك أرض محدودة فأمر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر القصة انه جعلت الأرض ملكاً له هل يصير ملكاً له أم يحتاج الى القبول من السلطان في مجلس واحد فانه تملك يحتاج الى القبول في المجلس هذا هو القياس لكن لما تعذر الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه التوقيع بملك كذا في جواهر الفتاوى *

قال محمد رح في السير الكبير اذا قسم الامام الغنائم في أرض الحرب بين الغنائمين او باعها من قوم من التجار دخلوا معه فلحقهم العدو وعجزوا عن اخراجها الى دار الاسلام نازاد المشترون والذين وقع ذلك في سهامهم ان يلقوا بالمتاع ليحرقوه فرموا به ثم بداهم فقالوا من اخذ من ذلك شيئاً فهو له فاخذ ذلك اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين اخذوا واخرجوا الى دار الاسلام او لم يخرجوه علل محمد رح فقال لان هذا بمنزلة الهبة منهم كذا في الذخيرة * وذكر في كتاب الصيد حديثاً يدل على ان الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المهدى اليه قال الطحاوي اذا كانت الهدية لا تحتمل القسمة كالثوب او صملاً يוכל في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه شيئاً وان كانت الهدية تحتمل القسمة وهو مهياً للاكل للحال يجعل لاصحابه من ذلك حظاً وبمسك البقية لاهله كذا في التاتارخانية * رجل مات فبعث رجلاً الى بن الميت بثوب ليكفنه فيه هل يملكه الابن حتى يكون له ان يكفنه في غيره وبمسكه لنفسه ان كان الميت ممن يترك بتكفينه لفقته او ورع فان الابن لا يملكه ولو كفنه في غيره وجب عليه ردة على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز للابن ان يصرفه الى حيث احب كذا في السراج الوهاج * اذا وهب الاب لطفله داراً ولم يبين حدودها وحقوقها وكانت الدار ودعة من آخر وقت الهبة والمودع ساكن ملك الصغير بالعقد الصدقة في هذا مثل الهبة كذا في جواهر الاخلاطي * الباب الثاني عشر في الصدقة الصدقة بمنزلة الهبة في المشاع وغير المشاع وحاجتها الى القبض الا انه لا رجوع في الصدقة اذا تمت ويسنوي ان تصدق على فني او فقير في انه لا رجوع فيها ومن اصحابنا راجع من يقول الصدقة على الفني والهبة سواء كذا في ^(٦) المبسوط * اذا تصدق على رجل دار ليس له ان يرجع سواء كان المتصدق عليه فقيراً او غنياً كذا في المضمرات * ولو دفع الى رجل ثوباً بنية الصدقة فاخذه المدفوع اليه طائفاً به ودبعة او عارية فردده على الدافع لا يحل للدافع اخذه لانه قد زال من ملكه حين قبضه الرجل فان اخذه لزمه ردة كذا

فاذا استفاد مالا آخر اهدى مثله هكذا في السراج الوهاج * ولو قال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب فعليه ان يتصدق بقيمته ويمسك الثوب وله ان يتصدق بثمنه كذا عن خلف والفقهاء وكذا الواصم بالتصدق بهذا الثوب كذا في الملتقط * وذكر هلال بن يحيى في وقفه لو قال ارضي صدقة في المساكين لا نصير صدقة لانها مجهولة ولو قال ارضي هذه صدقة و اشار اليها ولم يحدد ها نصير صدقة لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو حدد ها ولم يشر اليها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى عن الاشارة وتكون هذه صدقة التملك لا صدقة الوقف كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى آهور جل دفع الى رجل عشرة وقال تصدق بها علي فلان الفقير فتصدق بعشرة من عند نفسه وامسك تلك العشرة قال قاضي بديع الدين يضمن بالاتفاق رجل دفع الى رجل عشرة دراهم ومائة من حنطة وقال ادفع الى فلان الفقير فدفع اليه غيره في الحاموي انه يضمن وقال ظهير الدين رح لا يضمن لان المقصود ابتغاء مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كذا في التاتارخانية * محتاج معد دراهم فالاتفاق علي نفسه افضل من التصديق على الفقراء وان اثرهم علي نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر ينفق علي نفسه كذا في الملتقط * وسئل بعضهم عن التصديق على المكذبين الذين بسألون الناس الحافوا بأكون اسرافا قال ما لم يظهر لك ان ما يتصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مأجور بما يروي من سد خلته كذا في الحاموي للفتاوى * الصبي اذا تصدق ماله باذن الاب لا يصح كذا في السراجية * ذكر في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا تصدق بعبد أبق له علي ابنه الصغير لا يجوز وروى المعلي عنه انه يجوز فحصل عنه روايتان كذا في الظهيرية * رجل في يده دار فتصدق بها علي ولده الصغير ولم يقل قبضتها له ثم اخرجها من يده فبلغ الصبي واقام البيعة علي قول الاب فالدار له كذا في التاتارخانية * التصديق بمن العبد علي المحتاجين افضل من الاعناق كذا في السراجية * رجل تصدق علي المبت او د ماله فانه يصل الثواب الى المبت اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق علي فقير طازجة علي ظن انه فلس ليس له ان يسترد ها ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال ملكت منه فلسا ثم ظهر انه لها طازجة له ان يسترد وان قال ملكت هذا لا يسترد قال سيف السائلي لا يسترد في الحالين كذا في القنية * ورجل اخرج الدراهم من الكيس او من الجيب ليدفعه الي مسكين ثم بداله فلم يدفع فلا شيء

لمن يملك وعند ذلك لا يتمكن الشيوع أصلاً فيجوز الإيجاب وإذا وقع الإيجاب لشخصين كل واحد ممن يملك بوجه من الوجوه فالإيجاب يكون لهما وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد الجانبين مانعاً هكذا في المحيط *
وإذا تصدق على رجل بصدقة وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه فورث تلك الصدقة فلا بأس عليه في الاصابة منها كذا في الظهيرية * إذا قال جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين أو قال دارى هذه صدقة في المساكين فما دام حياً يؤمر بالتصدق وإذا مات قبل تنفيذ الصدقة فالدار والغلة ميراث منه كذا في الذخيرة * وأن كان حياً وتصدق بقيمتها أجزاء كذا في المبسوط *
من قال مالي أو ما املك في المساكين صدقة فهو على مال الزكاة ويدخل فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهي السوائم والنقدان ومروض التجارة سواء بلغت نصاباً أو لم تبلغ قدر النصاب وسواء كان عليه دين مستغرق أو لم يكن عليه دين وتدخل فيه الأراضى العشرية عند أبي يوسف ر ح وعند محمد ر ح لا تدخل ولا تدخل الأراضى الخراجية ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقار وأثاث المنازل وثياب البذلة وسلاح الاستعمال ونحو ذلك مما ليس من أموال الزكاة ومن مشائخنا من قال في قوله ما املك أو جميع ما املك في المساكين صدقة يجب عليه أن يتصدق بجميع ما يملك قياساً واستحساناً وإنما القياس والاستحسان في قوله مالي صدقة أو جميع مالي صدقة والصحيح هو الأول لأنهما يستعملان استعمالاً واحداً كذا في التبيين في مسائل شتى كتاب أدب القاضي * ويمسك من ذلك قوته فإذا أصاب شيئاً بعد ذلك تصدق بما امسك ولم يبين في الكتاب مقدار ما يمسك لأن ذلك يختلف بقلته وماله وكثرته وقيل إن كان محترفاً يمسك قوت يوم وإن كان صاحب غلة امسك قوت شهر وإن كان صاحب ضياع امسك قوت سنة كذا في المبسوط *
وذكر في الأجناس قال محمد ر ح لو قال مالي في المساكين صدقة وله درهم على الناس لا يلزم التصديق بها وقال أبو يوسف ر ح لو قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولأئمة دخل فيه ولو حلف أن يتصدق بما يملك دخل ذلك كله ومسكنه وخادمه وثيابه ومناخ البيت كذا في البنايع * ولو قال مالي صدقة في المساكين أن فعلت كذا ففعل قال أبو حنيفة ر ح لا يدخل إلا الصامت وأموال التجارة ولا يدخل ماله على الناس كذا في الملتقط * قال الشيخ جندبي إذا قال لله مالي أن أهدي جميع مالي أو جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت النذر فيجب أن يهدي ذلك كله إلا قدر قوته

فيقول الآخرة حوت كذا في النهاية * وذكر شمس الاثمة الحلواني في شرح كتاب الصلح ان الاجارة تنعقد بلفظ الهبوا الصلح وذكر شمس الاثمة السرخسي رح ان الاجارة تنعقد بلفظ الاعارة واما اذا وهب منفعة الدار من آخر شهرا بعشرة دراهم او اعار عينا بعشرة دراهم شهرا حكى ابو طاهر الدباس عن ابي حنيفة رح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنفعة وبعد استيفاء المنفعة يعتبر اجارة كذا في الظهيرية في باب العطية من هبة الاصل * اذا قال داري هذه لك اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين وام يذكر في الكتاب ان هذه الاجارة هل تكون لازمة ذكر الخصاص رح انها لا تكون لازمة حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع منهما قبل القبض ويكون لكل واحد منهما ان يفسخ قبل القبض وان اسكنها يجب عليه اجر المثل كذا في المحيط * لو قال ملكتك منفعة داري هذه شهرا بكذا كانت الاجارة جائزة ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهرا بكذا يجوز على الاصح كذا في خزانة المفتين * وذكر في كتاب الصلح رجل ادعى شقصاص دار فانكر المدعى عليه فصالحه على سكنى بيت معلوم من هذه الدار عشرين جاز فلوان المدعى اجر هذا البيت من الذي صالحه جاز في قول ابي يوسف رح ولا يجوز في قول محمد رح كذا في فتاوى قاضي خان * ولو باع المدعى هذا السكنى بيعا من رجل لم يجز بعض مشائخنا رح قالوا انما لم يجز بيع السكنى لترك التوقيت وقال بعضهم لا يجوز بيع السكنى وان كان موقفا كذا في الذخيرة * واذا قال لغيره بعث منك منافع هذه الدار كل شهر بكذا او هذا الشهر بكذا ذكر في العيون ان الاجارة فاسدة كذا في النهاية * ذكر شمس الاثمة الحلواني ان في انعقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف المشائخ والظاهر تنعقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت كذا في الغيائية * رجل قال لغيره اشتريت منك خدمة عبدك هذا شهرا بكذا كانت اجارة فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان * عن محمد رح اعطيتك هذا العبد سنة يخدمك بكذا جاز ويكون اجارة كذا في الخلاصة * وتنعقد الاجارة بالتعاطي بانه فيما ذكر محمد رح في اجارة الاصل في باب اجارة الثياب اذا استأجر رجل من آخر قدورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدور من حيث الصغر والكبر فان جاء بقدور وقبلها المستأجر على الكراء الاول جاز ويكون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطي كذا في الظهيرية * ولا تنعقد الاجارة بالطريقة بالتعاطي ولا بقوله (بمن كرو كردي) وقال الآخر (كردم) وان كان مراد هذا الاجارة كذا في الخلاصة * وفي التهمة سألت ابا يوسف رح عن الرجل يدخل السفينة ويحتجهم او يدخل الحمام او يشرب الماء من السقاء ثم يدفع الاجارة

عليه من حيث الحكم كذا في السراجية * ولو تصدق بامه ودفعها وعليها ثياب او حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بها كذا في خزائن المفتين * وقال محمد بن مقاتل فيمن قال لا خير كل منفعة تصل الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئاً وجب ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه فانه لا يخل له ان يتصدق به وانما يخل له ان يأكل من طعامه كذا في الحاوي للفتاوى * ومن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضعها حتى يجي آخر وان اكلها اطعم مثلها قال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء قضاها وان شاء لم يقضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء امضى وان شاء لم يمض ومن عطاء مثله قال الفقيه ابو الليث رح وهو المأخوذ كذا في المحيط * اختلفوا في التصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس ومن خلف بن ايوب رح قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد رح قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة عن الفلوس الواحد ولكن يتصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه كذا في فتاوى قاضيان * وفي تجنيس الناصري اذا قال السائل بحق الله او بحق محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة ان يعطيه ومن بن المبارك قال يعجبني اذا سأل سائل لوجه الله تعالى ان لا يعطي كذا في التاثيرانية *



كتاب الاجارة

وهو مشتمل على اثنين وثلاثين بابا * الباب الاول في تفسير الاجارة وركنها والفاظها وشرائطها وبيان انواعها وحكمها وكيفية انعقادها وصفاتها اما تفسيرها شرعا فهي عقد على المنافع بعوض كذا في الهداية * واما ركنها فالاجاب والقبول بالالفاظ الموضوعة في مقدار الاجارة واما بيان الناطق فانقول الاجارة انما تنعقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي نحو ان يقول احدهما آجرت هذه الدار ويقول الآخر قبلت او استأجرت ولا تنعقد بلفظين احدهما يعبر به عن المستقبل نحو آجرتني فيقول

رجل يبيعه على ان مازاد على كذا فهو له قال هذا على جهة الاجارة فهذا اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كذا في المحيط * واما شرائطها فانواع بعضها شرط الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط اللزوم اما شرط الانعقاد فمنها العقل حتى لا تنعقد الاجارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل واما البلوغ فليس من شرائط الانعقاد ولا من شرائط النفاذ عندنا حتى ان الصبي العاقل لو آجر ماله لوثقه فان كان مأذونا تنفذ وان كان محجورا يقف على اجارة الولي عندنا وكذا لو آجر الصبي المحجور نفسه وسلم وعمل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا حرية العاقد ليست بشرط لانعقاد الاجارة ولا نفاذها عندنا فينفذ عقد المملوك ان كان مأذونا ويقف على اجارة المولى ان كان محجورا واذ اسلم من العمل في اجارة نفسه او اجارة مال المولى وجب الاجر المسمى ويكون للمولى ولو هلك الصبي والعبد في يد المستأجر ضمن لانه صار غاصبا من حيث استعمالهما من غير اذن الولي والمولى ولا يجب الاجر ولو قتل العبد والصبي خطأ فعلى عاقلته الدية والقيمة وعليه الاجر والمكاتب ان يؤجر ويستأجر واما كون العاقد طائعا جارا عاما فليس بشرط لانعقاد هذا العقد ولا لنفاذه عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه ليس بشرط اصلا فتجوز الاجارة والاستيجار من المسلم والذمي والحربي والمستأمن واما خلو العاقد من الردة اذا كان ذكرا فشرطي قول ابي حنيفة رخ وعندهما ليس بشرط ومنها الملك والولاية فلا تنفذ اجارة الفضولي لعدم الملك والولاية لكنه ينعقد موقفا على اجارة المالك عندنا ومنها قيام المعقود عليه فان آجر الفضولي فاجاز المالك العقد بعد استيفاء المنفعة لم تجز اجارته وكانت الاجرة للعاقد لان المنافع المعقود عليها قد انعدمت واجارة الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذلك الاجارة من الاب والوصي والقاضي وامينه نافذة لوجود الانابة من الشرع ولا تجوز اجارة غير الاب ووصيه والجدة ووصيه من سائر ذوى الرحم المحرم اذا كان له احد ممن ذكرنا ولو بلغ الصبي في هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستأجر في اجارة المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا حتى شرط التعجيل عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجر ولو مضى بعض المدة ثم سلم فلا اجر له فيما مضى ومنها ان يكون العقد مطلقا عن شرط الخيار فان كان فيه خيار لا ينفذ في مدة الخيار واما شرائط الصحة فمنها رضا المتعاقدين ومنها ان يكون المعقود عليه وهو المنفعة معلوما علما يمنع المنازعة فان كان مجهولا

وتمن الماء فقال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد قبل ذلك كذا في التاتارخانية * قال الآخر
هذه الدار دينار في سنة هل رضيته فقال نعم ودفع اليه المفتاح هو اجارة بعث منك مدي ببنافع
دارك سنة وقبل فهو اجارة كذا في القنية * رجل ذهب الى الصكاك ليكتب له صك الاجارة
الطويلة لمحدوده مع رجل وبين الحدود ومال الاجارة وامر الصكاك بالكتابة وبين ايام
الفسخ اخر كل سنة فكتب الصك بحضرة الآجر والمستأجر والحضور كتبوا الشهاد قولكن لم يجر
بينهما زيادة على هذا لا تنعقد الاجارة بينهما كذا في الخلاصة * اذا اضاف الاجارة الى وقت
في المستقبل بان قال آجرتك داري هذه غدا وما اشبهه فانه جائز فلواراد تنصها قبل مجيء
ذلك الوقت فمن محمد بن رح فيه روايتان في رواية قال لا يصح النقص وفي رواية قال يصح كذا
في المحيط * رجل قال لغيره آجرت دابتي هذه غدا بدرهم ثم آجرها اليوم من غيره الى ثلثة
ايام فجاء الغد واراد المستأجر الاول ان يفسخ الاجارة الثانية فيه روايتان عن اصحابنا في رواية
للاول ان يفسخ الاجارة وبه اخذ نصير وفي رواية ليس له ان يفسخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر والفقيه
ابو الليث وشمس الائمة الحلواني رح وهو قول عيسى بن ابان وعليه الفتوى وذكر شمس الائمة
السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة المضافة لازمة قبل وقتها فلا يضر الثانية في حق الاول
هذا اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم آجر من غيره اجارة ناجزة ولو كانت الاجارة مضافة
الى الغد ثم باع من غيره ذكر في المنتقى فيه روايتان في رواية قال ليس للآخر ان يبيع قبل مجيء
الوقت وفي رواية قال اذا باع او وهب قبل مجيء الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه ينفذ البيع
وتبطل الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الائمة الحلواني ثم اذا نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضاء
اورجع في الهبة قبل مجيء وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عادت بملك مستقبل
لا تعود الاجارة كذا في فتاوى قاضيهان * وفي فتاوى ابي الليث اذا قال لغيره اذا جاء رأس الشهر
قد آجرتك هذه الدار واذا جاء الغد فقد آجرتك هذه الدار يجوز وان كان فيه تعليق كذا في المحيط *
وبه يفتي كذا في القنية * قال شمس الائمة السرخسي رح قال بعض اصحابنا اضافة الفسخ الى
مجيء الشهر وغير ذلك من الاوقات صحيح وتعلق الفسخ بمجيء الشهر وغير ذلك لا يصح
والفتوى على قوله كذا في فتاوى قاضيهان * والحر اذا قال بعث نفسي شهرا بكذا يعمل كذا
فهو اجارة صحيحة كذا في الظهيرية * وهكذا في الخلاصة * من ابى يوسف رح رجل دفع ثوبا الى

نوع يرد على منافع الاميان كاستيجار الدور والاراضي والدواب والثياب وما شبه ذلك .
 ونوع يرد على العمل كاستيجار المحترفين للأعمال كلقصارة والخياطة وما شبه ذلك
 كذا في المحيط * وأما حكمها فوقع الملك في البدلين ساعة فساعة الا بشرط تعجيل الاجرة
 وأما كيفية انعقادها فالأجرة عندنا تنعقد فيما بين المتعاقدين للحال وتنعقد ساعة فساعة
 في حق الحكم وهو الملك على حسب حدوث المنفعة كذا في محيط السرخسي * وأما صفتها
 فهو مقد لازم اذا كانت صحيحة مربة عن خيار الشرط والعيب والرؤية عند عامة العلماء هكذا في
 البدائع * وما صح ان يكون ثمن في البيع كالنقود والمكيل والموزون صح ان يكون اجرة في الاجارة
 وما لا يصلح ثمنًا يصلح اجرة ايضا كالاعتيان مثل العبيد والثياب كذا في الكافي * ان كانت الاجرة
 دراهم او دنانير فلا بد من بيان القدر انبه كذا وبيان الصفاته جيدا وردى ويقع على نقد البلد ان كان
 في البلد نقد واحد كذا في النهاية * وان كان في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرواج على السواء
 ولا فضل للبهن على البعض فالعقد جائز ويعطى المستأجر اي النقود شاء وان كانت الاجرة مجهولة
 لان هذه الجهالة لا تقضي الى المنازعة وان كانت النقود في الرواج على السواء والبعض صرف
 على البعض فالعقد فاسد وان كان أحدهما روج فالعقد جائز وينصرف الى الراجح وان كان للآخر
 فضل عليه بحكم العرف كذا في المحيط * وان كانت الاجرة كيلبا او وزنيا او عددا متقاربا يشترط فيه بيان
 القدر والصفة وان كان لحمله مؤنة يشترط فيه بيان موضع الايفاء عند ابي حنيفة رح وعندهما
 لا يشترط واذا كان للاجرة حمل ومؤنة ولم يبين موضع الايفاء فسدت الاجارة في قياس قول
 ابي حنيفة رح وعندهما لا تفسد ويدفع حيث الارض والدار وفي المحمولة حيث ما وجب له يعنه
 كل ما حمل من المسافة يأخذ حصته من الاجرة وفي العمل حيث يؤفيه العمل فان طال به في موضع
 آخر لم يكلف بل يستوثق منه ليؤفيه في موضعه فان لم يكن لها حمل ومؤنة اخذ به حيث شاء كذا في
 محيط السرخسي * ولا يحتاج الى بيان الاجل فان بين صاحبا مؤجلا كالثمن في المبيع وان كان
 مروضًا وثيابا يشترط فيه بيان القدر والصفة والاجل لانها لا تثبت في الذمة الا سلمًا فترامى فيها
 شرائط السلم وان كانت من العبيد والجراري وسائر الحيوانات فلا بد فيها من ان يكون معينة ومشارا
 اليها وان كانت منفعة فهو على الوجهين ان كانت من خلاف الجنس كالسكنى بالركوب
 والزراعة باللبس والحد ذلك فالأجرة جائزة وكذلك من استأجر دارا بخدمة عبده فهو جائز وما

جهالة مفضية الى المنازعة يمنع صحة العقد والا فلا ومنها بيان محل المنفعة حتى لو قال آجرتك
حدى هاتين الدارين او احد هذين العبدين او استأجرت هذين الصابغين لم يصح العقد ومنها
بيان المدة في الدور والمنازل والحوانيت وفي استيجار الظنروا ما بيان ما يستأجره في اجارة المنازل
فليس بشرط حتى لو استأجر شيئا من ذلك ولم يسم ما يعمل فيه جاز وما في اجارة الارض فلا بد
من بيان ما يستأجره وفي اجارة الدواب من بيان المدة والمكان ومن بيان ما يستأجره من الحمل
والركوب ومنها بيان العمل في استيجار الضياع وكذا بيان المعمول فيه في الاجير المشترك بالاشارة
والتعيين او بيان الجنس والنوع والقدر والصفة في ثوب القصاره والخياطة وبيان الجنس
والقدر في اجارة الراعي من الخيل والابل والبقر والغنم ومدها وما في حق الاجير الخاص فلا يشترط
بيان جنس المعمول فيه ونوعه وقدره وصفته وانما يشترط بيان المدة فقط وبيان المدة في استيجار الظنر شرط
الجواز بمنزلة استيجار العبد للخدمة ومنها ان يكون مقدورا الاستيفاء حقيقة او شرعا فلا يجوز استيجار
الآبق ولا الاستيجار على المعاصي لانه استيجار على منفعة غير مقدور الاستيفاء شرعا ومنها ان لا يكون
العمل المستأجره فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان كان فرضا او واجبا قبلها لم يصح ومنها
ان تكون المنفعة مقصودة معتادا استيفائها بعقد الاجارة ويجري بها التعامل بين الناس فلا يجوز
استيجار الاشجار لتجفيف الثياب عليها ومنها ان يكون مقبوض المأجر اذا كان منقولا فان لم يكن
في قبضه فلا تصح اجارته ومنها ان تكون الاجرة معلومة ومنها ان لا تكون الاجرة منفعة هي جنس
المعقود عليه كاجارة السكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة ومنها خلو الركن من شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه
واما شرط اللزوم فمنها ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون بالمستأجر عيب في وقت العقد ووقت
القبض يخل بالانتفاع به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر يرى المستأجر ومنها سلامة
المستأجر من حدوث عيب به يخل بالانتفاع فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يبق العقد لازما
ومنها عدم حدوث هدر باحد العاقدين وبالمستأجر حتى لو حدث باحدهما او بالمستأجر مذر لا يبقى
العقد لازما ومنها عتق العبد المستأجر حتى لو آجر رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر امتقه فهو
بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر آجرة ابوة او وصي
ابيه او جده او وصي جده او القاضي او امينه هكذا في البدائع * وما بيان انواعها فنقول انها ثمان
نوع

ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها للركوب في المصر يجب عليه الا جر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد وان استأجرها للركوب خارج المصر الى مكان معلوم لا يجب الاجر اذا حبسها في المصر وان ذهب بالدابة الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضى اليوم للدابة لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد لانه تمكن بعد مضى المدة كذا في الذخيرة * وان قال له المالك دونك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم اسكنه ان قدر على الفتح بلا مؤنة يلزمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر ان يحتمل ويقول هلاكسرت الغلق ودخلت المنزل ثم الاجرة لو معجلة طالبة بها وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجله لا مال له تمض المدة ولو منجمة يجب اذا مضى النجم الواحد وان نقصت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط عن الاجرة قدر المستوفى من المنفعة ورد الباقي الى المستأجر كذا في الوجيز للبكر دري * وكرب الدار والارض طلب الاجرة كل يوم وللقصار والخباز والخياط بعد الفراغ من عمله واذا عمل في بيت المستأجر ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما ذكره صاحب الهداية والتجريد في المبسوط وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاضيهان انه اذا خاط البعض في بيت المستأجر يجب الاجر له بحسابه هكذا في النبيين * ان استأجر ليحملة الى موضع كذا فحملة بعض الطريق ثم طال به بالاجر بمقدار ما حمل فله ذلك وكان عليه ان يعطيه حصته من الاجر ولكنه يجبر على ان يحمل الى المكان الذي شرط فاذا حمل يستوفي جميع الاجرة ولو استأجر ليحملة له حمولة من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر في ظاهر الرواية له ان يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويجبر على حمل الباقي ويعطى الباقي من الاجرة هكذا في شرح الطحاوي * ولو عجل الاجرة الى رب الدار لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة مينا فامارها واودعها الى رب الدار فهو كما لتعجيل ولا يملك الاجرة باسقاط التعجيل في الاجارة المضافة وتملك بالتعجيل كذا في الغبائية * وفي فتاوى آهوا قال لآخر (ابن سبوي سر كره ابرق ابدروا زة عرج) بكذا فحملها فاذا هي خمر هل تجب الاجرة قال لا من ابي يوسف روح وعنه محمد روح كذلك ان علم انه خمر والا فله الاجر امام له اجرة ارض فزرعها ولم يحصدها ولم يدرك الزرع ولم يأخذ من الاجر شيئا حتى مات هل اورثته ان يطلبوا ذلك من المتولي بقدر ما لزم لهم افني بلا كذا في التاثير خانية * ولو

اذا قوبلت بجنسها كما اذا استأجر دارا بسكنى دارا اخرى او ركوب دابة بركوب دابة اخرى
او زراعة ارض بزراعة ارض اخرى فالاجارة فاسدة لان الجنس بانفراده يحرم النساء كذا في
السراج الوهاج * وفي نوادر بشر من ابي يوسف رح اذا كان الاجرة فلما نفلا او رخص قبل
التبض فلأجر العلس لا غير وان كسد فعليه قيمة المفقود عليه وكذلك كل شيء مما يكال او يوزن
مما ينقطع اذا استأجر بشيء منه وجعل اجله قبل انقطاعه فهو مثل العلس كذا في المحيط * لو استأجر
عبد اخدمه شهرا بخدمة امته فهذا فاسد لاتحاد الجنس كذا في السراج الوهاج * ولو اعطى البقر واخذ
الحمار جاز لا خلافا لجنس كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى ابي الليث رح لا خير في معاوضة
الثيران بالثيران للاكداس لانها استبدال منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا قوبلت المنفعة بمنفعة كانت
من جنسها حتى فسد العقد واستوفى الآجر بالمنفعة كان له عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبدا واحدا
بين اثنين فتهايا فخدم احدهما ولم يخدم الآخر فلا اجر له وقال ابو الحسن في جامعه اذا كان عبدا واحدا
بين اثنين آجر احدهما نصيبه من صاحبه ليخطب معه شهرا ما لم ينص عليه مع هذا شهر اذ لا يجوز
في العبد الواحد وانما يجوز في العاملين المختلفين اذا كان في عبيد كذا في المحيط * الباب الثاني في
بيان انه متى يجب الاجرة وما يتعلق به من الملك وغيره الآجر لا يملك بنفس العقد ولا يجب
تسليمه به عندنا فيما كان او ديا كذا في الكافي * هكذا ذكر محمد رح في الجامع في كتاب التحريم *
وعامة المشائخ رح على انه الصحيح هكذا في النهاية * ثم الاجرة تستحق باحدمعان ثلثة اما بشرط
التعجيل او بالتعجيل او باستيفاء المفقود عليه فاذا وجد احد هذه الاشياء الثلاثة فانه يملكه كذا في
شرح الطحاوي * وكما يجب الاجرة باستيفاء المنافع تجب بالنمك من استيفاء المنافع اذا كانت
الاجارة صحيحة حتى ان من استأجر دارا او حانوتا مدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك
المدة مع تمكنه من ذلك تجب الاجرة كذا في المحيط * ولو آجر دارا وملكها اليه فارغا لا يملكها
مشغولا بمناع الآجر وسلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا منها من يده رفع عن الاجر بحصة البيت
ويشترط ان يتمكن من استيفاء المنافع في المدة النبي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه
العقد كذا في الخلاصة * فانه اذا لم يتمكن من الاستيفاء اصلا او تمكن من الاستيفاء في المدة في غير المكان
الذي اضيف اليه العقد او تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد خارج المدة
لا يجب الاخر حتى ان من استأجر دابة يوما لاجل الركوب فجنسها المستأجر في منزله

وقيمة العبد يوم الجحود القان فمضت السنة وقيمتة الف ثم مات العبد في يدا المستأجر وقيمتة الف
 روى هشام عن محمد بن حمران عليه الأجر ويضمن قيمة العبد بعد سنة قال هشام سألت محمد بن حمران
 كيف اجتمع الأجر والضمان قال محمد بن حمران لم يجتمع فسر هشام ذلك فقال الأجر واجب لاستعماله
 العبد في السنة والضمان واجب بعد مضي السنة لأن بعد مضي السنة وجب عليه رد العبد على
 المالك ولم يرد فوجب الضمان فاختلف سبب وجوبهما واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع
 وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله ينبغي أن يآزره الأجر قبل النكاح ويسقط عنه الأجر بعد النكاح
 كذا في المحيط * كل صانع ليس لصنعه أثر قائم في العين كالحمال والملاح والغسال لا يكون له حبس
 العين بالأجر بالاجماع كذا في الذخيرة * ومن لعمله أثر في العين بحبس العين بالأجرة إذا كان
 مؤجلة والنساج ومن حلق الشعر وكسر الحطب وكل من صار العين بعمله شيئاً آخر بحيث
 لو فعله الغاصب زال ملك البائع بحبس العين وهذا كله إذا عمل في مكانه ولو في بيت المستأجر
 لا يملك الحبس كذا في الوجيز للكردي * وأما القصار إذا قصر الثوب فان ظهر أثر عمله
 في الثوب باستعمال النشاستج كان له حق الحبس وإن لم يكن لعمله أثر لازالة الدرر اختلفوا
 فيه والاصح أن له حق الحبس بكل الحال كذا في النهاية * الذي له حق الحبس إذا حبس
 وهلك الشيء في يده فانه لا يكون له الأجرة أيضاً وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في شرح الطحاوي *
 ولو هلك العين في يد الأجير من غير صنعه ومن غير أن يحبسه بالأجر فان كان لعمله أثر في العين
 كما في الخياط والصباغ سقط الأجر وإن لم يكن لعمله أثر في العين كالحمال والمكاري لا يسقط الأجر
 كذا في المحيط * فان حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمؤجر
 مخير إن شاء ضمنه قيمتها معمولاً واعطاه الأجرة وإن شاء ضمنه قيمتها غير معمول ولا يعطيه الأجر كذا
 في المضمرات * إذا قال صاحب الثوب للنساج اذهب الثوب إلى منزلك حتى إذا رجعنا من
 الجمعة سرت إلى منزلي وأوفي عليك أجر كذا فاختلس الثوب من يد الحائك في الزحمة قال
 الفقيه أبو بكر البلخي أن كان الحائك دفع الثوب إلى صاحبه أو مكّنه من الأخذ ثم دفعه إلى
 الحائك ليوفي إليه الأجر يكون الثوب رهناً فإذا هلك هلك بالأجر وإن كان صاحب الثوب
 دفع إليه الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك فيكون أجره على صاحب الثوب على حاله
 ولو منعه الحائك بأجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فإن اصطالحا على شيء كان حسناً كذا في فتاوى

ابتأ جر خليايزين به عروسه عشرة ايام وقبض الحلبي ولم يزين العروس قال يلزم الاجر كذا
 في محيط السرخسي * ومن ابي يوسف ربح في نوادر هشام قال سألت محمدا ربح ممن اشترى محملا لركبه
 الى مكة فخلفه في اهله من غير عذر ولم يركبه فلا اجر له لعدم التمكن من استيفاء المنفعة في مكان الاستيفاء
 وهو ضامن للحمل ان اصابه شيء وكذلك لو استأجر قميصا ليلبسه الى مكة وكذلك لو استأجر المحمل
 شهر لركبه الى مكة كذا في الذخيرة * وفي الإجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب الاجر
 وبعد ما وجد الاستيفاء حقيقة انما يجب الاجر اذا وجد التسليم الى المستأجر من جهة المأجر
 اما اذا لم يوجد التسليم لا يجب الاجر بانه فيما ذكر في الجامع رجل اشترى من آخر عبدا فلم يقبضه
 حتى آجره من البائع شهرا كانت الإجارة باطلة فان استعمله البائع بحكم الإجارة لا يلزم الاجر
 كذا في المحيط * سئل علي بن احمد عن اشترى من آخر شجرة قائمة وتركها في موضعها خمس
 سنين فازدادت الشجرة في تلك المدة ثم اراد ان يتلعبها فقال صاحب الارض ادفع اليّ اجرة هذه
 المدة هل له ذلك فقال لا اجر له في تلك المدة كذا في التاتارخانية * رجل استأجر قميصا ليلبسه
 ويذهب الى مكان كذا فيلبسه في منزله ولم يذهب الى ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البلخي
 لا اجر عليه لانه مخالف ضامن قال الفقيه ابو الليث ربح عندي عليه الاجر ولا يكون مخالفا لان الاجر
 مقابل باللبس لا بالذهاب قال القاضي فخر الدين ان كان لبس الثوب في بيته مثل اللبس في ذلك
 المكان في الضرر بالثوب او دونه فالجواب كما قال الفقيه ابو الليث والا فكما قال ابو بكر ربح كذا في
 الكبرى * النصار اذا انكر ان يكون عنده ثوب هذا الرجل ثم اقر وقد فصره قبل الجحود فله
 الاجر وان فصر بعد الجحود لا اجر له كذا في خزائن المفتين * وفي الصباغ ان صبغ قبل الجحود
 فلا جر لازم وان صبغ بعد الجحود فرب الثوب بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد الصبغ
 وان شاء ترك الثوب وضمنه قيمة ثوبه ابيض وفي النساج ان نسج قبل الجحود الاجر لازم وبعد
 الجحود الثوب للنساج وعليه فزل مثله كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ثم انكر في نصف الطريق
 قال ابو يوسف ربح يلزمه الاجر قبل الانكار ولا يلزمه بعد الانكار وقال محمد ربح لا يسقط منه الاجر
 لانه لبس للمؤجر ان يأخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقى في يده بحكم الإجارة كذا في
 محيط السرخسي * ولو استأجر عبد ابنة وقبضه فلما مضى نصف البسنة جحد الإجارة وادعاه لنفسه
 قيمة

بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلثين يوما بالاجماع واما في اجارة الشهور ففيها روايتان عن ابي حنيفة
رح في رواية اعتبر الشهور كلها بالايام وفي رواية اعتبر تكميل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي
بالاله كذا في البدائع * وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان ذلك في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي
يلى العقد بالايام وكذلك كل شهر بعد ذلك بلا خلاف كذا في المحيط * فان استأجرها سنة مستقبلة وذلك
حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاله اثني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة
وستين يوما في قول ابي حنيفة رح وهو رواية عن ابي يوسف رح وعند محمد رح يعتبر شهرا بالايام
واحد عشر شهرا بالاله وهو رواية عن ابي يوسف رح كذا في المبسوط * وان أجرة دار كل شهر
بدرهم صح العقد في شهر واحد وفسد في بقية الشهور واذ اتم الشهر الاول فلكل واحد منهما ان تنقض
الاجارة لانتهاء العقد الصحيح ولو سمى جملة الشهور جاز وفي ظاهر الرواية لكل منهما الخيار
في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها هكذا في الكافي * والفتوى على ظاهر الرواية هكذا في
فتاوى قاضيهان * لو فسخ في اثناء الشهر لم يفسخ وقيل يفسخ به اذا خرج الشهر وبه كان يقول
محمد ابو نصر ولو قال في اثناء الشهر فسخت رأس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر بلا شبهة ولو قدم
اجرة شهرين او ثلثة وقبض الاجرة فلا يكون لواحد منها الفسخ في قدر المعجل أجرته كذا في التبيين *
ولو فسخ احدهما الاجارة بغير محضر صاحبه قبل لا يصح عند ابي حنيفة ومحمد رح وقيل لا يصح
في قولهم جميعا كذا في محيط السرخسي * ولو قال أجزتك هذه الدار سنة كل شهر بدرهم جاز
بالاجماع لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتجوز فلا يملك احدهما الفسخ قبل تمام السنة من غير
عذر كذا في البدائع * وان استأجر دارا سنة بعشرة دراهم صح وان لم يسم فسط كل شهر من الاجرة
لان المدة معلومة كذا في الكافي * رجل أعتا جراجرا يوما ليعمل له كذا قالوا ان كان العرف بينهم
انهم يعملون من طلوع الشمس الي العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من
طلوع الشمس الي غروب الشمس فهو على ذلك وان كان العرف مشتركا فهو من طالع
الشمس الي غروبها اعتبارا لذكر اليوم كذا في فتاوى قاضيهان * وخدمة الاجير في البيت
ان يقوم وقت الصبح فيسرج السراج ويأتي بالسحور ان كان يربد الصوم ويأتي الوضوء ويحمل
الماء الي البالوعة وابقاد النار في الشتاء بالغداة والعشاء وغمر رجليه وجميع بدنه الي ان ينام وغير
ذلك كذا في خزائن الفتاوى * ولو استأجر دابة للركوب يوما كان له ان يركبها من طلوع الفجر

فاضيخان * ولو كان الاجير قصارا فامره بالامساك لبوفي الاجر فهلك فهو على الاختلاف وعلى قياس مسئلة النساء يجب ان تكون هذه المسئلة على التفصيل ايضا كذا في المحيط * حاك عمل ثوب بالرجل فنعلق الآجر به لئلا خذه وابى الحائك ان يدفع حتى يأخذ الاجر فتخرق من يد صاحبه لا ضمان على الحائك وان تخرق من يدهما فعلى الحائك نصف الضمان كذا في الفصول العمادية * والسماز اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب الثمن حتى ينقذه الاجر فسرق منه الثمن لا يضمن في قولهم وكذلك صاحب الحمولة اذا اقل للحمال امسك الحمولة حتى اعطيك الاجر فسرفت الحمولة لا يضمن الحمال في قولهم لانه ليس بفعل السماز انز في العين ومن لا اثر لعمله في العين لا يملك الحبس بالاجر فيكون امانة في يده ولا يكون رهنا كذا في فتاوى فاضيخان * اذا استأجر الرجل من آخر دارا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز وكذلك لو استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الآجر يجوز فان فسخا الاجارة فاراد المستأجر ان يحبس المستأجر بالدين السابق كان له ذلك كذا في المحيط * استأجر دارا من مديونة وقاص بعض الدين بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يحبس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة الاجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة كذا في الفتاوى الكبرى * اذا آجر داره وعجل الاجرة ولم يسلم الى المستأجر حتى مات الآجر وانفسخ العقد لا يكون للمستأجر ولاية الحبس ليستوفي الاجرة المعجلة كذا في التاتارخانية * وفي الاجارة الفاسدة للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الاجرة المعجلة كذا في الخلاصة * ذكر الحاكم استأجر عبد المخدمة مدة معلومة وعجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر ان يمسك العبد حتى يرد حصته ما بقي من المدة من الاجر عليه وان مات العبد في يده لم يكن عليه فيه ضمان ويرجع بالاجرة فأي هذه كذا في المحيط * الباب الثالث في الاوقات التي يقع عليها عقد الاجارة يصح العقد على مدة معلومة اي مدة كانت فصرت المدة كايوم ونحوه او طالت كالسنين كذا في المضمرات * ويعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجرها كذا في الكافي * ولو آجر داره شهرا وهو المحرم ثم أجرها من آخر شهر عفا العقد في العقد المحرم فانه يسلم الدار او لا لصاحب المحرم فاذا انسلخ سلمها الى الذي استأجر في صفر كذا في السراج البهجة * ولو آجر داره شهرا او شهرا معلومة فان وقع العقد في غرة الشهر يقع على الالهة بلا خلاف حتى اذا انقضى الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى

بدرهم والثاني بدرهمين لم يجزله ان يعمل لغيره **وَأَنَّ** كان يدفعه مائة درهم كذا في التاتارخانية *

الباب الرابع في تصرف الاجير في الاجرة اذا ابرأ المؤجر المستأجر من الاجرة او وهبها منه
او تصدق بها عليه **وَكَاُنْ** ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز
في قول ابي يوسف رح مينا كانت الاجرة اودينا والاجارة على حائهما لا تنسخ وقال محمد رح
ان كانت الاجرة دينا جاز ذلك قبل المستأجر او ام يقبل ولا تنتقض الاجارة وان كانت مينا
فوهبها منه **وَكَاُنْ** ذلك قبل ان يتقاضا فان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد الهبة لم تبطل
وعادت الاجارة على حالها كذا في المحيط * ولو ابرأه من الاجر او وهبه منه فان كان دينا
وشرط التعجيل صح بالاجماع والعقد بحاله ولو ابرأه من الكل الا درهمين صح بالاجماع لانه بمنزلة
الحط ولو كانت الاجرة مينا لا يصح البراء كذا في الغياثية * فان كانت هذه التصرفات من المؤجر
بعد استيفاء المنفعة جازت بخلاف كذا في المحيط * ذكر ابو الليث رح في نوازل لو وهب
المؤجر اجر رمضان هل يجوز قال على قول محمد رح ان استأجر سنة يجوز وان استأجر مشاهرة يجوز
اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي * وبه نأخذ كذا في الوجيز للكردي *

ولو مضى من السنة نصفها ثم ابرأه عن جميع الاجرة او وهبه منه فانه يبرأ عن الكل في قول
محمد رح وعند ابي يوسف رح تجوز البراءة من النصف ولا تجوز من النصف كذا في محيط
السرخسي * ذكر الحاكم الشهيد في المستقى رجل آجر ارضه من رجل بدراهم معلومة وقبض
الاجرة فلم يزرع المستأجر حتى وهب الآجر الاجرة للمستأجر ودفعه اليه ثم انتقضت الاجارة
بوجه من الوجوه كان للمستأجر ان يرجع على الآجر بما اعطاه من الاجر الا بحصة ما مضى
من السنة والارض في يد المستأجر ولو وهب له قبل القبض لم يرجع بشيء كذا في المحيط * ولو اشترى
المؤجر من المستأجر مينا من الامان جاز في قولهم جميعا ويتعلق العقد بمثل الاجرة دينا في
الذمة وتنع المقاصة بين الثمن وبين الاجرة كذا في الذخيرة * فان تعذر ايفاء العمل رجع بالدراهم
دون المتاع كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الاجرة دراهم فاخذه كانه اذ يقا وزينا او موعضا آخر
جاز كذا في الغياثية * واذا تصارف الآجر والمستأجر نال الاجرة فاخذ بالدراهم دون نير فان كان ذلك بعد
استيفاء المنفعة او كانا شرطا للتعجيل في الاجرة حتى وجب الاجرة جازت المصارف اجماعا وان كان
قبل استيفاء المنفعة وام يشترط التعجيل فالمسئلة على الخلاف على قول ابي يوسف رح الاول وهو

الثاني الى غروب الشمس ولو استأجر ليلا فانه يركبها عند غروب الشمس ويردها عند طلوع الفجر
 الثاني كذا في خزانة المفتين * وان تكارى دابة نهارا لم يذكر هذا في الكتاب قال بعضهم يركبها من
 طلوع الشمس الى غروبها لان النهار اسم للبياض وقال بعضهم هذا اذا كانا من اهل اللغة يفرقان
 بين اليوم والنهار اما العوام فلا يفرقون بين ذلك فيكون الجواب فيه كالجواب في اليوم كذا في
 فتاوى قاضيخان * وان تكارى دابة من الغدوة الى العشي يردها بعد زوال الشمس قالوا هذا في عرفهم
 فاما في عرفنا الاجارة لا تنتهي بزوال الشمس وانما تنتهي بغروب الشمس لان اسم العشاء في عرفنا
 انما ينطلق على ما بعد غروب الشمس وكذلك اذا قال بالفارسية (اين خبر بدرم گرفتيم تا شبانگاه)
 فهذا الى غروب الشمس في عرفنا كذا في المحيط * استأجر نجار يعمل له عشرة ايام يتناول الذي
 يلبه ولو قال عشرة ايام في الصيف لا يصح لانه مجهول ما لم يقل عشرة ايام من اول شهر كذا
 في الوجيز للكردي * سئل ابو بكر عن اعطى رجلا درهمين ليعمل له يومين فعمل يوما وامتنع من
 العمل في اليوم الثاني قال ان سمى له عملا جازت ويجبر على العمل فان مضى لا يطلب منه العمل
 بعد مضى اليومين ولو قال مع تسمية العمل يومين من الايام فسدت الاجارة وله اجر مثله ان
 عمل كذا في الحاوي للفتاوى * في فتاوى الفضلي اذا استأجر رجلا يوما لعمل كذا فعليه ان
 يعمل ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشتغل بشيء آخر سوى المكتوبة وفي فتاوى اهل سمرقند
 قد قال بعض مشائخنا راجح ان له يؤدى السنة ايضا وتفقوا انه لا يؤدى نقلا وعليه الفتوى كذا في
 الذخيرة * وفي غريب الرواية قال ابو علي الدقاق المستأجر لا يمنع الاجير في المصر من اتيان الجمعة
 ويسقط من الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لم يحط منه شيء من الاجر
 فان كان بعيدا فاشتغل قدر ربع النهار حط منه ربع الاجر فان اجبر حط من الربع مقدار اشتغالي
 بالصلوة لم يكن له ذلك ثم قال يحتمل ان يحتمل من الربع مقدار اشتغاله بالصلوة كذا في المحيط *
 استأجر اجيرا شهرا ليعمل له كذا الا يدخل يوم الجمعة للعرف وابداؤه من صلوة الفجر كذا في
 خزانة الفتاوى * استأجر نجارا يوما الى الليلة فامره آخران بتخذله دواة بدرهم فاتخذان علم انه
 اجير لا يحل وان لم يعلم لا بأس وينقص من اجر النجار قدره الا ان يجعله في حل كذا في الوجيز
 للكردي * واذا وجد الاجير مكانا خيرا من الاول من حيث الطعام ونحوه ان كان الاول
 بدرهم

والفامي هكذا في المحيط * ولو كان رب البيت اقترض الدراهم على ان يرد عليه دينارا بعشرة دراهم لم يجوز ان يحال عليه هذا الوجه بالدراهم فخاصه بالدينار فانما للمقرض على المستقرض عشرون درهما وان كان اقترضه اجر الشهرين قبل ان يسكن شيئا وامره ان يعجله وطابت نفس الفامي بذلك واعطاه به دقيقا وزينا ودينارا بعشرة دراهم منها ثم مات رب البيت قبل السكنى او انه دهم البيت او استحق لم يرجع الفامي على المستقرض بشيء ولكن يرجع على رب البيت بالدراهم ويرجع رب البيت على المستقرض بالدراهم كذا في المبسوط * ثم انما يرجع بعشرين على رب البيت في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح واما على قول ابي يوسف رح الآخر ما كانت حصّة الخوائج يرجع عليه بالدراهم فاما ما يخص الدينار فانه لا يرجع على رب البيت بالدراهم ولكن يرجع على المستقرض فبأخذ منه الدينار لانه قبضه بحكم صرف فاسد كذا في المحيط * ولو استأجر دارا او سكن فاستحققت فالاجرة للآجرو يتصدق بها لانه ظهر ان المؤاجر كان فاصبا للدار التي آجرها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر بيتا بثوب فآجرة بدراهم اكثر من قيمة الثوب طاب له الفصل وكذلك كل ما اختلف الجنس فيه حتى لو استأجره بعشرة دراهم وآجره بدينارين طاب له الفصل ايضا لانه لا يظهر الفصل بين الدينارين والدراهم الا بالتقويم كذا في المبسوط * ولو ان رب البيت اراد التعجيل في الاجرة قبل الهلاك فابى المستأجر ان يعطيه فانه يجبر المستأجر على ان يعطيه بقدر ما سكن فاما حصّة ما لم يسكن لا يجبر على ايفائه كذا في المحيط * واذا آجر داره من رجل شهرا بثوب بعينه فسكنها لم يكن له ان يبيع الثوب من المستأجر ولا من غيره قبل القبض وكذلك كل شيء بعينه من العروض والحيوان والمكيل والموزون ونهر الذهب والفضة كذا في المبسوط * وان كانت الاجرة شيئا من المكيل او الموزون بغير عينه موصوفا فلا بأس بأن يبيعه من المستأجر قبل ان يقبضه وهذا اذا وجبت بالاستيفاء او باشتراط التعجيل كذا في المحيط * فان ابتاع به شيئا بعينه جاز قبضه في المجلس او لم يقبضه وان ابتاع منه شيئا بغير عينه فلا يفارقه حتى يقبض منه فان فارقه قبل ان يقبضه انتقض البيع وليس له ان يبيعه من غيره فان بيع الدين من غير من عليه الذبي لا يجوز كذا في المبسوط * واذا استأجر دارا يعبد به سنة واعتق رب الدار العبد قبل ان يقبض العبد من المستأجر وقبل ان يسلم الدار الى المستأجر فعتقه باطل لان الاجرة لا تملك الا باستيفاء المنافع والتعجيل او باشتراط التعجيل ولم يوجد

قول محمد ر ح يجوز وفي قوله الآخر الصرف باطل اذا افترقا قبل ايفاء العمل وهذا اذا كانت الاجرة ديناً
واما اذا كانت الاجرة مينا بان كانت نقرة بعينها فاعطاء المستأجر مكا نه دنا نير لا يجوز سواء كان قبل استيفاء
المنفعة او بعد ها وسواء كان قبل اشتراط التعجيل او بعده في الاصل اذا وقعت المصارفة بالاجرة وقد هقد
الاجارة على حمل شيء بعينه بعشرة دراهم مات قبل ان يحمل شيئاً او بعد ما سار نصف الطريق فانه
يرد الاجر كله على المستأجر ان لم يكن حمل شيئاً وان سار نصف الطريق يرد عليه نصف الاجر وذلك
خمس دراهم وهذا انما يتأتى على قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح واما على قوله الآخر
الصرف لم يصح ولم تقع المقاصة ولم يصير المستأجر موفياً للاجر فان مات الحمال قبل ان يحمل شيئاً كان
على ورثة الحمال رد الدينار على المستأجر لان الحمال قبضه بحكم صرف فاسد ولا شيء لورثة الحمال
من الاجر وان مات في نصف الطريق فان ورثة الحمال ترد الدينار على المستأجر ولورثة الحمال على
المستأجر نصف الاجر هكذا في المحيط * ولو آجر دارة من رجل فامي سنة بدراهم معلومة ثم استقرض رجل
من رب الدار شهرين فامر الفامي ان يعطيه ذلك فكان الرجل يشري به من الفامي الدقيق والزيت
وغير ذلك حتى استوفى اجر الشهرين فهو جائز وليس للفامي على المستقرض شيء ولكنه فرض لرب
الدار على المستقرض بمنزلة ما لو قبض بنفسه ثم اقرضه منه كذا في المبسوط * واذا اشترى المستقرض
من الفامي بالاجر ديناراً فانه يجوز اذا اشترى الدينار بعد وجوب الاجر بان مضت المدة او شرط
التعجيل عندهم جميعاً وان لم يكن وجب الاجر بان كان قبل مضي المدة واشتراط التعجيل فعلى
قول ابي يوسف ر ح الاول وهو قول محمد ر ح يجوز وعلى قول ابي يوسف ر ح الآخر لا يجوز
ولو كان للفامي على الرجل المستقرض ديناراً واجر البيت عشرة دراهم كل شهر فمضى شهر فامر
رب البيت الفامي ان يدفع اجر هذين الشهرين الى هذا الرجل فرضا عليه ورضي الرجل بذلك
فهو جائز فان قاصه بالدينار الذي له عليه واخذ بالفضل حوائجه قال فهو جائز لان المقاصة في الجنس
المختلف انما لا يجوز اذا لم يوجد التراضي على المقاصة فاما اذا وجد يجوز الا انه يكون صرفاً ثم يجوز
هذا الصرف بخصه ما وجب من اجر شهر عندهم جميعاً فاما بخصه ما لم يجب من الاجر وهو الشهر
الثاني يجب ان تكون المسئلة على الخلاف يجوز عند محمد ر ح وهو قول ابي يوسف ر ح الاول
ولا يجوز في قول ابي يوسف ر ح الآخر كما لو باشر المقرض الصرف باجر لم يجب بعده وهو الشهر
الثاني ثم قال وليس هذا الصرف فيما بين رب البيت والمستقرض لكنه صرف فيما بين المستقرض

وَأَن كَانَ الْخِيَارُ لِرَبِّ الدَّارِ فَسَكَنَ فِيهِ فَلَا جَرَّ وَيُضْمَنُ مَا أَنهَدَمَ بِسَكْنَاهُ كَذَا فِي الْغِيَاثَةِ * وَأَن كَانَ
 بَعْدَ الْإِجَارَةِ لَزِمَ الْإِجْرَ وَخِيَارُ الرَّوْءِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ وَرَوُودُ الدَّارِ كَرُوءٌ بِالْمَنَافِعِ كَذَا فِي الْوَجِيزِ
 لِلْكَرْدِيِّ * وَأَذَا تَكَرَّرَ دَارًا لَمْ يَرْهَافْ لَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهَا وَلَوْ كَانَ رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهَا
 إِلَّا أَن يَكُونَ أَنهَدَمَ مِنْهَا شَيْءٌ يَضُرُّ بِالسَّكْنِ فَحِينَئِذٍ يَتَخَيَّرُ بِالتَّغْيِيرِ هَكَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * ذَكَرَ الصَّدْرُ
 الشَّهِيدُ رَحِمَهُ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى إِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا (تَائِيَسْتِ دِيكَ رَوَّيْنِ بَسَايِدُ) بِبَدَلٍ
 مَعْلُومٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ بِالْعَشْرَةِ وَامْتَنَعَ مِنَ الْبَاقِي قَالَ أَن كَانَ قَدَارَةُ الْقَدْرِ وَرَوَّيْنِ اسْتِجَارٍ يَجْبِرُ
 عَلَى الْبَاقِي وَأَن لَمْ يَرَهُ لَمْ يَجْبِرْ وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ فِي الْإِجَارَاتِ أَن مِنْ شَارِطٍ
 قَصَارَ عَلَى أَن يَقْصُرَ لَهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ بِبَدَلٍ مَعْلُومٍ وَأَمِيرَةُ الثِّيَابِ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ كَانَ فَاسِدًا وَأَن أَرَاهُ
 الثِّيَابَ كَانَ جَائِزًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَأَذَا سَمِيَ لَهُ جِنْسًا مِنَ الثِّيَابِ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ خَوَاهِرُ زَادَهُ
 فِي شَرْحِهِ أَن هَذَا نَظِيرُ مَا لَمْ يَرَهُ يَعْنِي يَكُونُ فَاسِدًا وَذَكَرَ شَمْسُ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِهِ
 أَنَّهُ إِن بَالِغٌ فِي بَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى وَجْهِ بَصِيرَةٍ مَقْدَارَ عَمَلِهِ مَعْلُومًا فَهُوَ رَأَاهُ الثِّيَابَ سَوَاءً وَبِجُوزٍ أَن يَكُونَ
 قَوْلُ شَمْسِ الْأُتَمَةِ السَّرْحَسِيِّ فِي مَسْئَلَةِ الْقَدْرِ وَالزَّنْدِ بِهَجْيٍ كَقَوْلِهِ فِي الْقَصَارِ فَيَتَأَمَّلُ عِنْدَ الْفَتَوَى
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَفِي نَوَادِرِ بَنِ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ قَصَارُ شَارِطُهُ رَجُلٌ عَلَى أَن يَقْصُرَ لَهُ ثَوْبًا
 مَرُوبًا بِدَرَاهِمٍ فَرَضِي بِهِ الْقَصَارُ فَلَمَّا رَأَى الْقَصَارُ الثَّوْبَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَهُ ذَلِكَ قَالَ وَكَذَلِكَ الْخِيَابُ
 وَالْأَصْلُ فِيهِ أَن كُلَّ مِمْلٍ يَخْتَلِفُ فِي نَفْسِهِ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْءِ عِنْدَ رَوْيَةِ الْمَحَلِّ
 وَكُلُّ مِمْلٍ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ لَا يَثْبُتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّوْءِ عِنْدَ رَوْيَةِ الْمَحَلِّ وَالْقَصَارَةُ
 يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ وَكَذَلِكَ الْخِيَابُ فَلَا جِلَّ ذَلِكَ انْتِخَا خِيَارُ الرَّوْءِ فِيهِمَا قَالَ (شَم) وَلَوْ اسْتَأْجَرَ
 رَجُلًا لِيَكِيلَ لَهُ كَرْحَنَةً فَلَمَّا رَأَى الْحَنَظَةَ قَالَ لَا أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْتَجِمَ لَهُ
 بِدَانِقٍ وَرَضِي بِهِ فَلَمَّا كَشَفَ عَنْ ظَهْرِهِ قَالَ أَرْضِي بِهِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَمَلَ هُنَا لَا يَخْتَلِفُ كَذَا
 فِي الذَّخِيرَةِ * اسْتَأْجَرَ رَجُلًا لِيَحْلِمَ لَهُ كَذَا مِنْهُ مِنَ الْقَطْنِ أَوْ لِيَقْصُرَ لَهُ كَذَا ثَوْبًا وَلَيْسَ عِنْدَ الْأَجِيرِ ثَوْبٌ
 وَلَا قَطْنٌ لَا يَجُوزُ وَأَن كَانَ عِنْدَهُ وَلَمْ يَرَهُ الْأَجِيرُ فَلَا جِيرَ خِيَارُ الرَّوْءِ فِي الثِّيَابِ لَا فِي الْقَطْنِ كَذَا فِي خَزَانَةِ
 الْفَتَاوَى * وَفِي نَوَادِرِ هَشَامٍ مِنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ فُلًا مَسْنَةً بِدَارِهِ فَاسْتَعْمَلَ الْفُلَامَ نَصْفَ
 السَّنَةِ وَنَظَرَ أَجْرَ الْفُلَامِ إِلَى الدَّارِ وَلَمْ يَكُنْ رَأَاهَا فَقَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُ فُلَامِهِ
 كَذَا فِي الْمَحِيطِ * رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ كَرْمًا لَمْ يَرَهُ وَقَدْ كَانَ بَاعَ صَاحِبُ الْكَرَمِ الْأَشْجَارَ قَبْلَ الْإِجَارَةِ حَتَّى

شي من ذلك وان كان رب الدار قد قبض العبد الا انه لم يسلم الدار الى المستأجر بعد حتى اعتق العبد
 جارة عتاقه كذا في المحيط * فان قبض الدار وتمت السكنى فلا شيء عليه وان انفسخ العقد باستيفاق
 الدار وموت احدهما او فرق الدار او انعدم التمكن من الانتفاع بالهدم فعلى المقتق قيمة العبد ولو
 لم يقبض العبد حتى سكن الدار شهر اثم اعتقا جميعا العبد وهو في يد المستأجر فانه يجوز مقتق رب الدار
 بتدرا جرا شهر ويجوز مقتق المستأجر فيما بقي منه وتنقض الاجارة فيما بقي كذا في المبسوط * ولو سكن
 المستأجر في بقية المدة يجب اجر المثل كذا في الغيائية * ولو استكمل السكنى قبل قبض العبد فمات
 العبد واستحق كان عليه اجر مثلها بالغام بالغ وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر المثل لا بجاوز به
 المسمى كذا في محيط السرخسي * اذ ارد الآجر العبد بخيار عيب او رؤية وقد سكن المستأجر
 الدار يجب اجر المثل لانفساخها من الاصل كذا في الغيائية * ولو كان المستأجر دفع العبد
 ولم يسكن الدار حتى اعتقه فعنته باطل لان العبد خرج من ملكه بالتسليم الى رب الدار فاما اعتق
 ما لا يملكه كذا في المبسوط * ولو سكن المستأجر الدار شهر او ملك العبد بعد ذلك في يد المستأجر قبل
 التسليم الى رب الدار فان على المستأجر اجر مثل الدار يعني بحصة الشهر بخلاف ما اذا كانت
 الاجارة فاسدة من الابتداء فانه لا يزداد اجر المثل علي ما يخص الشهر من قيمة العبد كذا في المحيط *
 وان قبض الآجر بغير اذن المستأجر وهو عين وباعة ثم مضت المدة نفذ البيع ولو انقضت الاجارة
 رجع المستأجر على الآجر بقيمة ذلك العين ولو كانت الاجرة عبدا فعنته الاجرا ومات في بدته
 انقضت الاجارة رجع المستأجر بقيمة وان مضى نصف المدة ثم انقضت رجع بنصف قيمته كذا في
 الغيائية * رجل آجر دارا بعبد بعينه سنة فسكن المستأجر شهر او لم يدفع العبد حتى اعتقه صح
 اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي اجر المثل بالغام بالغ وتنقض الاجارة فيما بقي وكذا لو
 استأجر دارا بعين فسكن الدار ولم يسلم العين حتى ملك عليه اجر المثل بالغام بالغ كذا في فتاوى
 قاضيهان * الباب الخامس في الخيار في الاجارة والشرط فيها استأجر على انه بالخيار ثلثة ايام
 يجوز له ان اكثر على الخلاف كذا في الوجيز للكردي * ويعتبر ابتداء مدة الخيار من وقت
 الاجارة كذا في السراج البوهاج * ولو شرط ثلثة نسكن في مدة الخيار يسقط الخيار ولو انه قدم المنزل
 بالسكنى لا ضمان لانه سكن بحكم الاجارة واول المدة من وقت سقوط الخيار كذا في الوجيز للكردي *
 وان كان

العين الى الآجر وله حمل وموئنة وان لم يكن له حمل وموئنة جاز هكذا في الغياثية * في الفتاوى سئل عن استأجر مؤجلاً شهراً لطبخ العصير واشترط رده على المستأجر فسد العقد وان لم يشترط فعله اجر شهر فرغ في نصف الشهر او في آخره كذا في الحاوي للفتاوى * وفي الغياثية فاذا مضى الشهر فلا اجر عليه وان بقي مدة كذا في التاتارخانية * ولو قال استأجرته منك كل يوم بكذا فاذا فرغ من عمله سقط الاجر عنه رده على المالك اولا فاذا فرغ في نصف اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر كذا في خزانة الفتاوى * استأجر جباباً وكيزاناً فقال له المؤجر ما لم ترد ها علي صحبة فلي عليك كل يوم درهم فقبضها وقد انكسرت فلا جارة في الجباب فاسدة وفي الكيزان جائزة يعني اذا سمى للكيزان اجرة وللجباب كذلك فيجب في الكيزان حصه ما سمى الى وقت كسره وفي الجباب يجب اجر المثل كذا في الفتاوى الكبرى * قال القاضي فخر الدين الفتوى على انه لا تفسد الاجارة في الكيزان الا اذا علم ان لها حملاً وموئنة يجري فيها المما كسة وكذا لو لم يسم اجرة الجباب واجرة الكيزان فالعقد فاسد وان لم يكن للكيزان حمل وموئنة كذا في التاتارخانية * وفي الاصل رجل تكارى من رجل دار سنة على انه بالخيار فيها ثلثة ايام فان رضيها اخذها بمائة درهم وان لم يرضها اخذها بخمسين درهما فذلك فاسد فان سكنها وجب عليه اجر المثل في الثلثة الايام وبعد الثلثة الايام ولا يضمن ما انهدم من سكنه الا في مدة الخيار ولا بعد مضي هذا الخيار وهذا بخلاف ما لو كان الخيار مشروطاً لصاحب الدار فانه يضمن المستأجر قيمة ما انهدم من سكنه في مدة الخيار وان قال انا بالخيار ثلثة ايام فان رضيها اخذتها بمائة درهم كانت الاجارة جائزة فان سكنها في ثلثة ايام فقد لزمته الاجارة وكان عليه اجر ما سكن ولا ضمان عليه فيما انهدم كذا في المحيط * ولو استأجر ارضاً على انها كذا جرياً وكانت اقل او اكثر فهي بالمسمى وله الخيار في الاقل ولو قال كل جريب بكذا يلزمه الاجر بحسابه كذا في الفتاوى العنانية * ولو استأجر داراً اشهراً مسماة فلم يسلم عليه الدار حتى مضت بعض المدة ثم اراد ان يسلم الدار فيما بقي من المدة فله ذلك وليس للمستأجر ان يابى ذلك وكذلك ان طلبها من المؤجر فمنعه اياًها ثم اراد ان يسلمها فذلك له وليس للمستأجر ان يمتنع فاذا استأجر دارين فسقطت احداهما او منعه مانع من احدتهما او حدث في احدتهما عيب فله ان يتركهما جميعاً كذا في البدائع * واذا استأجر بيتين فانهدم احدهما بعد القبض فلا خيار له في الباقي بخلاف ما قبل القبض كذا

صححت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية كذا في الذخيرة * فلو اكل الثمار من تلك الكرم لا يبطل خيار الرؤية لانه تصرف في المشتري دون المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان * وبثبت خيار العيب في الاجارة كما في البيع الا ان في الاجارة يتفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعد القبض وفي البيع يتفرد المشتري بالرد قبل القبض وبعد القبض يحتاج الى القضاء والرضاء كذا في المحيط * اذا استأجر داراً قبضها ثم وجد بها عيباً يضر بالسكنى كان كسار الجذوع وما يوهن البناء له الخيار وان حدث عيب بعدها قبل قبضها يرد هالانه عقد يرد على المنفعة فحدث العيب قبل الاستيفاء كالموجود وقت العقد كذا في الوجيز للكردي * وعن ابراهيم من محمد ر ح رجل قال لغيرة استأجرتك اليوم على ان تنقل هذا التل الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولا يكون على العمل فالاصل المستأجر ممتن جمع بين العمل وبين الاضافة الى الزمان في العقد ومثل ذلك العمل مما لا يقدر الاجير على تحصيله في ذلك الزمان كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجير الاجر معلقاً بنسليم النفس في ذلك الزمان كذا في الذخيرة * رجل قال آجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم على ان اهبك اجر شهر رمضان او قال على ان لا اجر عليك بشهر رمضان فالاجارة فاسدة كذا في محيط السرخسي * آجر حماماً سنة بكذا على ان يحط عنه اجر شهرين للتعطيل فالاجارة فاسدة ولو قال على ان يحط مقدار ما كان معطلا يجوز ولو قال على مقدار عطلة لا اجر عليك وبين المدة جاز كذا في خزائن الفتاوى * استأجر حماماً على انه ان نابته بائنة فلا اجر له فسدت الاجارة كذا في الخلاصة * حانوت احترق فاستأجره كل شهر بخمسة درهم على ان يعمره على ان يحسب بنفقته فعمره فهذه الاجارة فاسدة وان سكن المستأجر الحانوت فعليه اجر المثل بالغاً ما بلغ والمستأجر النفقة التي انفقها في العمارة واجرة مثله في قيامه على العمارة كذا في الذخيرة * خان بعضه خراب وفيه حوانيت مأمرة استأجر رجل العمارة كل شهر بخمسة عشر والخراب كل شهر بخمسة على ان يعمر الخراب بماله وبحسب نفقته من جملة الاجر فاستيجار الخراب ليعمره وينتفع به بعد ذلك فاسدان شرط تكون العمارة للآجر وللמستأجر على المؤجر نفقته واجر مثله فيما عمل والمؤجر ان يسترد الحوانيت التي عمرها المستأجر منه واما الحوانيت العمارة فالاجارة فيها جائزة لعدم المفسد هكذا في المحيط * ولا يجوز اذا شرط على المستأجر ان يرد

ثلاثة اشياء وان ذكر اربعة اشياء لم يجوز وكذلك هذا في انواع سبع والخباطة انما ذكر ثلاثة اشياء
جازوان زاد عليها لم يجوز استدلالا بالبيع الا ان الاجارة تصح من غير شرط الخيار والبيع لا يصح من غير
شرط الخيار كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوبا فقتل له ان خطته فارسيا فلك درهم وان
خطته روميا فلك درهمان او قال لصباغ ان صبغت هذا الثوب بغصفر فلك درهم وان صبغته
بزعفران فلك درهمان فذلك جائز ولو قال ان خطته انت فاجر ك درهم وان خطته تلميذك
فاجر ك نصف درهم فهذا والخباطة الرومية والفارسية سواء كذا في البدائع * وكذا لو قال
لرادا لا بق ان رد دته من موضع كذا فلك كذا وان رد دته من موضع كذا فلك كذا جاز وكذا لو قال
للخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كذا
في فتاوى قاضيهان * ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطارا فدرهم وان سكنت حدادا
فبدرهمين او قال ان سكن فيها خياط فبدرهم وان سكن فيها حداد فبدرهمين فالاجارة جائزة
هنا ابي حنيفة رح وعندهما فاسدة وان استأجر دابة الى الحيرة فبنصف درهم وان جازالى الفارسية
فبدرهمين فهو جائز ذكر محمد رح هذه المسئلة ولم يحك فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل واحتمل
ان يكون قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يجوز وان استأجر دابة الى الحيرة على انه ان حمل عليها كرشعير
فاجرة نصف درهم وان حمل كرحطة فاجرة درهم جاز عنده وعندهما لا يجوز كذا في الكافي * اذا استأجر دابة
الى مكان معلوم على انه ان حمل هذه الحمولة فالاجرة عشرة وان ركبها فالاجرة خمسة فالعقد
جائز في قول ابي حنيفة رح الاخر خلافا لهما واختلف عبارة المشائخ رح على قول ابي حنيفة رح
في تخريج مسئلة الدابة والدارانه اذا سلم الدار ولم يسكن فيها واذا سلم الدابة ولم يحمل عليها شيئا
وام يركبها بعضهم قالوا يجب اقل المسميين كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في التبيين * ذكر
الكرخي اذا استأجر دابة من بغداد الى القصر بخمسة والى الكوفة بعشرة فان كانت المسافة الى القصر
نصف المسافة الى الكوفة فالعقد جائز وان كان اقل او اكثر فالعقد فاسد وهذا على اصل محمد رح اما على
اصل ابي حنيفة رح فالعقد جائز في الوجهين وذكر الحاكم الشهيد في المنتقى ان من استأجر
من اخو دابة على انه ان اتى عليها الكوفة فبعشرة وان اتى القصر وهو المنتصف فبخمسة فهو جائز
قال وان قال وان اتى القصر وهو المنتصف فبسته لا يجوز قال لانه اذا اتى القصر لا يدري ما عليه ستة
او خمسة كذا في المحيط * ابن سامة من محمد رح في رجل استأجر رجلا على عدل زطي وعدل هروي

في المبسوط * وفي الفتاوى النسبية مثل ممن استأجر طاحونة على ان ماسمى من الاجرايام جري الماء وانقطاعه ايضا قال هذا شرط فاسد خلاف مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال انقطاع الماء ففسد العقد كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر نورا من رجل على ان يطحن عليه كل يوم مشرين فقبزا فوجده المستأجر لا يطحن الا عشرة اققرة كان المستأجر بالخيار ان شاء رضي به كذلك وان شاء رد فان رضي به لزمه اجر كل يوم بتمامه وان رد كان عليه اجر اليوم الذي استعمله بتمامه ولا يحط عنه شيء بسبب النقصان عن العمل لان الاجارة وقعت على الوقت ولهذا يستحق الاجر وان لم يطحن عليها شيئا كذا في الذخيرة * ولو تكاثر دابة الى بغداد فوجدها لا تبصر بالليل او جهوها وثورا او تعض فان كانت الدابة بعيها فله الخيار لتغيير شرط العقد عليه وعليه من الاجر بحساب ما سار لانه استوفى المعقود عليه بقدرة وان كانت بغير عينها فله ان يبلغه الى بغداد على دابة غيرها لانه التزم العقد في ذمته وهذا اذا قامت البيعة على عيب هذه الدابة كذا في المبسوط * وفي الخلاصة الخانية وتعليق الاجارة بانفساخ اجارة اخرى باطل كما لو آجر دابة من انسان ثم قال لغيره ان انفسخت الاجارة بيتنا آجرت منك فانه لا يجوز وفي الجامع الفتاوى ولو استأجر على ان يضرب له من هذا التراب او من تراب عندي في موضع كذا في كل يوم يضرب الف لبنه بهذا الملبس وسمى ملبنا معروفا يجوز كذا في التا تاريخانية * ولو اشترط رب الدار على البناء وضع الجذوع والهراري وكس السطوح وتطيينها وسمى ذلك فهو جائز وان استأجره لبني له باللبن فعلى البناء الطين ونقله الى الحائط الا ان يكون مكانا بعيدا فيكون بالخيار اذا علم ذلك فان كان اراه المكان فلا خيار له وان استأجر لبني له حائط بالرهص وشرط عليه الطول والعرض والارتفاع فهو جائز لان العمل بما سمي يصير معلوما عند اهل الصنعة على وجه لا يتفاوت كذا في المبسوط في باب اجارة البناء * اذا استأجره لبني له حائط بالرهص وشرط عليه الطول والعرض لا تجوز الاجارة

لان العمل لا يصير معلوما كذا في المحيط * الباب السادس في الاجارة على احد الشرطين او على الشرطين او اكثر الاصل ان الاجارة اذا وقعت على احد الشئين وسمى لكل واحد اجر معلوما بان قال آجرتك هذه الدار بخمسة او هذه الاخرى بعشرة او كان هذا القول في حائرين او عيدين او مسافتين مختلفتين نحو ان يقول الي واسط بكذا والي كوفة بكذا فذلك كله جائز ما تناوذك اذا خيرة بين

استأجر ترك عند الخطية بدمهم وخاطه في اليوم فلا اجر له لان ^{الاستحسان} ~~الاستحسان~~ صحبة كذا في الغبائية * ولو استأجر يومًا بدرهم فان بدا له فكل يوم بدرهم فلا اجارة فاسدة قياسا وفي الاستحسان جائزة كذا في محيط السر خسي * ومما ينصل بهذا العصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت والعمل اذا استأجر رجلا ليعمل له عملا اليوم الى الليل بدرهم صباغة او خبز او غير ذلك فلا اجارة فاسدة في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما لا يجوز استحسانا ويكون العقد على العمل دون اليوم حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كاملا وان لم يفرغ في اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استأجر رجلا بثلث من الكوفة الى بغداد ثلثة ايام باجر وسمى فذكر المدة والمسافة والعمل وكذلك لو استأجره لينقل له طعاما معلوما من موضع الى موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بيننا في الغد كذا في المبسوط * ولو استأجره رجلا ليخط له هذا الثوب فبصا اليوم بدرهم لم يجز عند ابي حنيفة رح ولو قال ليخط لي ثوبا او ليخبز لي ثوبا ولم يقدر جاز بالاتفاق ولو قال ليخط فبصا من هذا الثوب في اليوم جاز كذا في الفتاوى ^{الغبائية} * وفي اجارة الاصل اذا استأجر رجلا من آخر نورا ليطحن عليه كل يوم عشرين قنبرا فله الاجارة جائزة ولم يذكر فيها خلافا من مشائخنا ^{رحمهم} ~~رحمهم~~ قال هذا الجواب يجب ان يكون قولهما اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان تفسد هذه الاجارة على قياس مسألة الخبز ومنهم من قال لا بل هذه الاجارة جائزة على قول الكل وفي الاصل ايضا لو شرط على الخباز ان يخبزه هذه عشرة المحتاقين دقيقا وشرط عليه ان يفرغ منه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا وان ذكر الوقت والعمل كذا في الذخيرة * رجل دفع الى خياط ثوبا ليقطعه ويخطه فبصا على ان يفرغ منه في يومه هذا واكثر من رجل ابلا الى مكة على ان يدخلها الى عشرين ليلة كل بعير عشرة دنابر ولم يزد على ذلك روي عن محمد رح عن ابي حنيفة رح انه تجوز هذه الاجارة فان وفي بالشرط كان لها المسمى وان لم يفرغ كان له اجر المثل لا يزد على المسمى وهو قول ابي يوسف ومحمد رح ومن ^{ابن} ~~ابن~~ ابي يوسف رح اذا استأجر دابة من رجل اياما مسافة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة رح ويجوز عند ^{ابن} ~~ابن~~ لو قال للخياط استأجر ترك اليوم لخط هذا القميص بدرهم او قال استأجر ترك اليوم لخبز هذا القنبر ^{الغبي} ~~الغبي بدرهم لا يجوز في قول ابي حنيفة رح ويجوز عند ^{ابن} ~~ابن~~ وقال الكرخي لم يفرغ في المسئلة اختلاف ^{ابن} ~~ابن~~ من ابي حنيفة رح ^{الصحيح} ~~الصحيح~~ في المسئلة عن ابي حنيفة رح وروايتين ^{الصحيح} ~~الصحيح~~ من مذهبنا ان الاجارة فاسدة بدم العمل او اخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اما اذا ذكر~~

قال احمل اي هذين العدلين ~~شئت~~ الى منزلي علي انك ان حملت الزطي فلك اجر درهم وان حملت الهروي فلك اجر درهمين فحمل الهروي والزطي جميعا الى منزله فالا جارة جائزة وايهما حمل اول مرة فهو الذي لا قاة الا جارة ولو منطوع في حمل الآخر ضامن له ان ضاع في قولهم جميعا وان حملها جملة فعليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان نصف كل واحد منهما عند ابي حنيفة رح ان ضاعا وعلي قولهما ضمنهما ان ضاعا وفي نوادر هشام من محمد رح اذا قال لغيره ان حملت هذه الخشبة الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخشبة الاخرى الى ذلك الموضع فلك درهمان فحملهما جملة الى ذلك الموضع فله درهمان اوجب اكثر الاجرين بكماله وانه يخالف رواية بن سماعه في العدلين كذا في الذخيرة * اد قال للخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة رح يصح الشرط الاول ولا يصح الشرط الثاني وقال صاحباه يصح الشرطان جميعا فان خاطه في اليوم الاول يجب المسمى في ذلك اليوم وان خاطه في اليوم الثاني يجب اجر المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وفي النوادر يجب اجر المثل لا يزداد على نصف درهم ذكر القدوري الصحيح رواية النوادر كذا في فتاوى قاضيهان * وان خاطه في اليوم الثالث فله اجر مثله في قولهم ثم اختلفت الرواية من ابي حنيفة رح في اجر المثل ايضا فروي عنه انه لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وروي عنه انه لا يجاوز به نصف درهم وينقص من نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من نصف درهم وهو الصحيح من ابي حنيفة رح وعنهما ايضا كذا في الفتاوى الكبرى * هذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا افرد الغد على اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد هل يستحق الاجر عند ابي حنيفة رح قيل لا اجر له وقيل له الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو خاطه نصفه اليوم ونصفه غدا فله نصفه وفي الغد اجر المثل لا ينقص من ربع درهم ولا يزداد على النصف ومنه مماثلثة الارباح كذا في التمر تاشي * وان بدا بالغد ثم باليوم فعند ابي حنيفة رح الصحيح هو الشرط الاول لفظا كذا في الفتاوى العناية * لو قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فلا اجر لك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالا حكام كذا في محيط السرخسي * ولو قال ما خطته اليوم فبحساب درهم وما خطته غدا فبحساب درهم فله درهمين لا نه مجهول وكذا لو قال ما خطت من هذه الثياب روميا فبكذا وما خطته فارسيا فبكذا فهو فاسد للجهالة العمل ولو قال

اين خرمن باركن) ان لم يذكر لذلك وقت لا يجوز وان بين لذلك وقتا فهو على وجهين ان ذكر الوقت اولاً ثم الاجرة بان قال استأجرتك اليوم بدرهم على ان تدرى هذا الكدس جازلانه استأجرة لعمل معلوم وانما ذكر اجرة بعد بيان العمل فلا يغير وان ذكر الاجرة اولاً ثم العمل بان قال استأجرتك بدرهم اليوم على ان تدرى هذا الكدس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة اولاً وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوماً ومجهولاً صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستعجال اى على شرط ان تعجل اليوم ولم تؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز كذا في فتاوى فاضيل خان *
 الباب السابع في اجارة المستأجر الاصل عند ان المستأجر يملك الاجارة فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به كذا في المحيط * ومن استأجر شيئاً فان كان منقولاً فانه لا يجوز له ان يؤجره قبل القبض وان كان غير منقول فاراد ان يؤجره قبل القبض فعند ابي حنيفة و ابي يوسف رح يجوز وعند محمد رح لا يجوز كما في البيع وقيل انه في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وفي البيع اختلاف هكذا في شرح الطحاوي *
 واذا استأجر داراً وقبضها ثم أجرها فانه يجوز ان أجرها بمثل ما استأجرها او اقل وان أجرها بأكثر مما استأجرها فهي جائزة ايضاً الا انه ان كانت الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا تطيب له ويتصدق به وان كانت من خلاف جنسها طابت له الزيادة ولو زاد في الدار زيادة كما لو ندف فيها او حفر فيها بئر او طينها او اصلح ابوابها او شيئاً من حوائطها طابت له الزيادة وما الكدس فانه لا يكون زيادة وله ان يؤجرها من شاء الا الحدود والقصار والطحان وما اشبه ذلك مما يضر بالبناء ويوهنه هكذا في السراج الوهاج * ولو أجر مع ما استأجر شيئاً من ماله يجوز ان يعقد عليه عند الاجارة طابت له الزيادة هكذا في المحيط * وذكر الخصاص في كتاب الحيل انه اذا كان المستأجر داراً فكسها من التراب ثم أجرها بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة وان أجرها بأكثر مما استأجر وقال عند الاجارة على ان اكس الدار يطيب له الفضل كذا في الذخيرة * ذكره شيخ الاسلام في كتاب شرح الحيل وان كان المستأجر ارضاً فعمل بها مسنة فذلك زيادة ويطيب له الفضل قال وكذلك كل ما عمل فيها عدلاً يكون قائماً فذلك زيادة ويطيب له الفضل وان كرى انهاراً ذكر الخصاص رح وانها زيادة توجب طيب الفضل قال القاضي الامام ابو علي النسفي رح اصحابنا في هذا متروكون بعضهم يعدون هذا زيادة وقالوا تيسر على المستأجر اجراء الماء اليها وتسهل العمل فيها فكان ذلك زيادة وبعضهم لا يعدون هذا زيادة وفي نوادر بشر من

الوقت اولاً ثم الاجرة ثم العمل بعمدة او ذكر العمل اولاً ثم الاجر لا يفسد العقد فكذا في فتاوى قاضيخان *
وَمِنْهُنَّ فَسَدَتِ الْاِجَارَةُ اِنْ كَانَ فَسَادُهَا لِجَهَالَةِ الْمُسَمَّى مِنَ الْاِجْرَةِ وَلَعَدَمِ التَّسْمِيَةِ بِحَسَبِ اجْرِ الْمِثْلِ
بِالْغَايَةِ بَلِغَ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ ارَاوَحَانُ ثَلَاثَةَ بِلْدَانٍ بِدَرَاهِمٍ عَلَى اَنْ يَرْمِيَهَا الْمُسْتَأْجِرُ كَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ
اجْرُ الْمِثْلِ لِغَايَةِ بَلِغٍ لَانَّهُ لَمْ يَشْرَطِ الْمَرْمَةَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ صَارَتْ الْمَرْمَةُ مِنَ الْاِجْرِ فَيَصِيرُ الْاِجْرُ مَجْهُولًا
اَمَّا اِذَا كَانَ فَسَادُ الْاِجَارَةِ بِحُكْمِ شَرْطٍ فَاسَدَ كَانَ لَهُ اجْرُ الْمِثْلِ وَلَا يَزِيدُ عَلَى الْمُسَمَّى هَكَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ *
قَالَ فِي الْاَصْلِ اَيْضًا وَاِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ عِدَّةً إِلَى حَائِكٍ لِيَعْلَمَهُ النَّسِجَ وَشَرَطَ عَلَيْهِ اَنْ يَحْذِقَهُ فِي ثَلَاثَةِ
أَشْهُرٍ بِكَذَا وَكَذَا فَهَذَا لَا يَجُوزُ وَكَانَ يَنْبَغِي اَنْ يَجُوزَ هَذَا الْعَقْدُ عَلَى قَوْلِهِمَا وَأَنْ لَمْ يَكُنِ التَّحْذِيقُ
فِي وَسْعِهِ وَالْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْوَقْتِ وَالْعَمَلِ فِي مَقْدَارِ الْاِجَارَةِ اِنْمَا يَفْسَدُ
الْعَقْدُ اِذَا ذُكِرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِ يَصْلُحُ مَعْقُودًا عَلَيْهِ حَالُهُ اِنْ تَرَادَ الْوَقْتُ وَالْعَمَلُ اَمَّا اِذَا ذُكِرَ الْعَمَلُ
عَلَى وَجْهِ لَا يَجُوزُ اِفْرَادُ الْعَقْدِ عَلَيْهِ لَا يَفْسَدُ الْعَقْدُ بِيَانِهِ فِيمَا ذَكَرْنَا فِي آخِرِ بَابِ اِجَارَةِ الْبِنَاءِ اِذَا تَرَكَ
رَجُلٌ رَجُلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ لِيَبْنِيَ لَهُ بَابًا يَجُوزُ وَالْأَجْرُ جَائِزٌ بِخِلَافِ مَا جَمَعَ بَيْنَ الْوَقْتِ وَالْعَمَلِ لَانَّهُ
مَا ذُكِرَ الْعَمَلُ عَلَى وَجْهِ يَجُوزُ اِفْرَادُ الْعَقْدِ لَانَّهُ لَمْ يَبَيَّنْ مَقْدَارَهُ وَالْمُكِنُّ مَتَدَارَ الْعَمَلِ مَعْلُومًا لَا يَجُوزُ اِفْرَادُ الْعَقْدِ
عَلَيْهِ فَاِنْ عَقِدَ الْعَقْدَ عَلَى الْمُدَّةِ وَكَانَ ذِكْرُ الْبِنَاءِ لِيَبَيَّنَ نَوْعَ الْعَمَلِ حَتَّى لَوْ ذُكِرَ الْعَمَلُ عَلَى وَجْهِ يَجُوزُ اِفْرَادُ الْعَقْدِ
عَلَيْهِ بَانَ بَيِّنٌ مَقْدَارُ الْبِنَاءِ لَا تَجْزِئُ الْاِجَارَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * اِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا كُلَّ
شَهْرٍ بِدَرَاهِمٍ عَلَى اَنْ يَطْحَنَ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ قَفِيرًا إِلَى اللَّيْلِ فَهُوَ فَاسِدٌ ذِكْرُ الْمَسْئَلَةِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ وَهَذَا الْجَوَابُ
مُسْتَقِيمٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ مَشْكَلٌ عَلَى قَوْلِهِمَا فَمِنْ مَشَائِخِهَا مَنْ قَالَ لِهَذِهِ الْمَسْئَلَةِ نَبَتْ رَجُوعُهَا
إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ مِنْ قَوْلِ مَنْ ذَكَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ قِيَامَ قَوْلِهِمَا وَمَا ذَكَرْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ اسْتِحْسَانُ
عَلَى قَوْلِهِمَا قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَصْلُ فِي جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ اِنَّهُ اِذَا
اسْتَأْجَرَ نَاسًا لَعَمَلٍ فَانْ كَانَ عَمَلًا لَوَارِدًا لِاجْبِرَانٍ بِأَخْذٍ فِي الْعَمَلِ لِلْحَالِ يَقْدَرُ عَلَيْهِ صَحَّتِ الْاِجَارَةُ
ذَكَرْنَا فِي ذَلِكَ وَقَتًا وَلَمْ يَذْكُرْ نَحْوَانُ يَقُولُ اسْتَأْجَرْتُكَ لِنَحْبِزْلِي عَشْرِينَ مَنًا مِنَ الْخَبْزِ بِدَرَاهِمٍ
جَازٍ اِنْ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ يَمْلِكُ آلَاتِ الْخَبْزِ كَالدَّقِيقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَبَيَّنْ مَقْدَارَ
الْعَمَلِ لَكِنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ وَقَتًا فَقَالَ اسْتَأْجَرْتُكَ لِنَحْبِزْلِي الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ بِدَرَاهِمٍ جَازٍ اَيْضًا وَلَوْ قَالَ
(بِدِينَ دَرَاهِمٍ دِيَارٍ مِنْ بَلَدٍ) جَازٍ اَيْضًا بَيِّنٌ لِذَلِكَ وَقَتًا وَلَمْ يَبَيَّنْ وَلَوْ قَالَ (بِدِينَ) يَكْدُرُ
اِنْ

محمد ربح رجل استأجر من آخر دارا وارضا وزاد المستأجر فيهما بناء ثم آجرها من الآخر واما ربحها منه كان هذا نقضا للاجارة الاولى قال في فصل الاجارة في نوادر بن سامة وعلى رب الدار حصته بناء المستأجر من الآخر قال المحاكم الشهيد في هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء وحده الغاصب اذا آجر المغمضوب من غيره ثم ان المستأجر آجره من الغاصب واخذ منه الاجرة كان للغاصب ان يسترد منه ما دفع اليه من الآخر كذا في المحيط * آجر الغاصب ثم اجازها للمالك بعد مدة فالاجر السابق على الاجارة للغاصب لانه العاقد وبعد الاجارة للمالك لان الغاصب فضولي ولولم يجز حتى تمت المدة فكلها للغاصب كما لو آجر المولى عبده سنة ثم اعتقه في خلال السنة او اجاز العبد الاجارة فالماضي للمولى والآتي للمعتق وذكر القندوري ان الاجارة كسائر العقود فان اجاز قبل استيفاء شيء من المنفعة فالاجر للمالك وان اجاز بعد استيفائها لم تعتبر الاجرة للعاقد وان اجاز بعد انقضاء بعض المدة فالاجر لماضي والآتي عند الثاني للمالك وما ذكرنا ولا نقول محمد ربح كذا في الوجيز للكردي * ولو آجر الغاصب سنين ومضت السنون ثم ادعى المالك اني كنت اجزت عقده لا يقبل قوله الابينة ولو قال كنت امرته يقبل كذا في التاتارخانية * المستأجر اجارة فاسدة اذا آجر من غيره اجارة صحيحة جاز كذا في الصغرى * وفي النصاب هو الصحيح وفي السراجية وبه افنى ظهير الدين المرفياني كذا في التاتارخانية * ثم على قول من يقول بان المستأجر اجارة فاسدة يملك ان يؤجر من غيره اجارة صحيحة اذا آجر كان الاول ان ينقض الثاني كما اذا اشترى شيئا شراء فاسدا وآجره من غيره اجارة جائزة المستأجر اذا آجر من غيره او دفع الى غيره مزارعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد الاول هل يفسخ العقد الثاني اختلف المشائخ فيه والصحيح انه يفسخ اتحدت المدة او اختلفت كذا في المحيط * وتفسير اتحاد المدة ان تكون ايام الفسخ في الثاني ايام الفسخ في الاول كذا في الصغرى * استأجر من غيره موصعا اجارة طويلة ثم المستأجر آجره من عبدا آجر فان كان بغير اذن المولى ام يحسب على المستأجر ما اخذ من العبد من رأس ماله واما اذا كان العبد استأجر باذن المولى فقد توقف فيه الشيخ الامام والصحيح ان يقال استيجار العبد باذن المولى كاستيجار المولى بنفسه كذا في جواهر الاخلاطي * لو لم يكن عبده مديونا كذا في الكبرى * رجل آجر داره كل شهر بدوهم وسلم ثم باعها من غيره وكان المشتري يأخذ جر الدار من هذا المستأجر ومضى على ذلك زمان وكان المشتري وعد البائع انه

ابي يوسف رح اذا استأجر رجل شئتين صفقة واحدة وزاد في احدهما شيئاً وفي بعض النسخ لو اصبح في احدهما شيئاً له ان يؤاجرهما باكثر مما استأجرهما ولو كانت الصفقة متفرقة فليس له ان يؤاجرهما باكثر مما استأجرهما كذا في المحيط * وكان الامام ابو علي النسفي يحكي من استأذه ان المستأجر لو أجره من المؤاجر لا يصح وان أجره من غيره ثم ان الغير أجره من المؤاجر يصح وقال الامام الحلواني وروي عن محمد رح ان الاجارة من المالك لا يجوز مطلقاً تخلل الثالث اولا وبه قال عامة المشائخ وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي * وهل يسقط الاجر عن المستأجر الاول ان كان الآجر قبض الدار من المستأجر بعد الاجارة الثانية يسقط الاجر وان لم يقبض لا يسقط كذا في فتاوى قاضيهان * ثم اذا كانت لا تصح عندنا هل يكون ذلك نقضاً للعقد الاول فيه اختلاف المشائخ والصحيح ان العقد ينفسخ ذكره الطحاوي كذا في السراج الوهاج * وذكر الحلواني المستأجر اذا أجر المستأجر من المؤاجر قبل تنفسخ الاولى وانه غير صحيح لان الثاني فاسد والفاسد لا يقدر على دفع الصحيح والعامة على انه لا تنفسخ الا انهما اذا ما على ذلك حتى تمت الاجارة بطلت الاولى لان الثانية فاسخة للاولى بل لان المنافع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حدوثها يقع التسليم الى المستأجر فاذا استأجره المالك منه ثانياً واسترد منه فذلك بمنعه من تسليم المنفعة المحادثة الى المستأجر فاذا ما الى مضي المدة على ذلك فقد مضت قبل التمكن من الاستيفاء فتتفسخ الاولى ضرورة حتى لو اراد المستأجر الاول ان يسترده بعد مضي بعض المدة ليسكنه بقية المدة تله ذلك لان العتد الاول انما ينفسخ في قدر المنفعة التي تلفت ولم يلى حاله فيما بقي كذا في الوجيز للكردي * فان سكنها الآجر بحكم هذه الاجارة لا اجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * ولو ان المستأجر اجار المستأجر من المالك لا يسقط عنه الاجر بخلاف بين المشائخ كذا في المحيط * ولو أجرها المستأجر من اب رب الدار او ابنه او مكاتبه او عبده المديون يجوز ولا تنفسخ الاجارة الاولى باتفاق الروايات وان لم يكن على العبد دين لا يجوز فان سلمه اليه لا تنفسخ الاجارة الاولى كذا في التاتارخانية * ولو استأجر ارضاً ثم دفعها الى الآجر مزارعة ان كان البذر من قبل رب الارض لا يجوز لان ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان كان البذر من قبل المستأجر جاز لان الآجر في الفصل الاول يصير مستأجراً وفي الفصل الثاني يصير اجيراً كذا في الظهيرية * المستأجر اذا استأجر صاحب الارض ليعمل في هذه الارض بشئ معلوم جاز كذا في فتاوى قاضيهان * وفي نوادر ابن سباعة من

لا يسمع كذا في الوجيز للكبرى * وان كان المستغل لصغير ينظر الى اجر المثل والنسب ضمان النقصان
فان كان النظر للصغير يجب مقصورة يعمل فيها القصارون ولرجل فيها احجار يواجزها منهم فعمل بها
قصار ولم يشارط صاحب الاحجار بشيء فان لم يكن معروفا عندهم ان من شاء عمل عليها
وادى الاجر فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاحجار ولو كان معروفا عندهم ان من شاء عمل
عليه لو ادى الاجر فعليه الاجر ثم ان كانت لها اجرة معروفة يجب ذلك والا فاجر المثل كذا في
الكبرى * استأجرها سنة باجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة آخر ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا
الاجر فالرض والتخريم على الاصول يقتضي ان تكون له ولاية الاسترداد ان لم تكن الدار
معدة للاجارة كذا في الفقيه * وفي المفتي من محمد ربح في صاحب الدار اذا قال للغاصب هذه
داري فاخرج منها فان نزلتها فهي عليك بكذا فحدها الغاصب ثم اقام المالك عليه البيعة بعد
اشهر فلا اجر له ولو كان مقررا لدار للمدعي وباقي المسئلة بحالها كان سكنه رضى بالاجارة ويجب الاجر
كذا في المحيط * ولو اكرى دارا سنة بالف درهم فلما انتقضت السنة قال له رب الدار ان فرغتها اليوم
والآفهي عليك كل يوم بدرهم فام بفرغ زمانا والمستكري مقوله بالدار يلزمه ما سمي من الاجر
قال هشام لمحمد ربح افلا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها باجر مثلها قال هذا حسن اجعلها باجر
مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت والا جعلتها بعد ذلك بما قال كل يوم كذا في خزائن المفتين *
رحل استأجر حانوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت ان رضىت
كل شهر بخمسة دراهم والا فرغ الحانوت ولم ينقل المستأجر شيئا ولكنه سكن فيه يلزمه كل شهر
خمسة دراهم لانها لا سكن فقد رضى بذلك ولو قال المستأجر لا ارضى بخمسة وسكن لا يلزمه الا
الاجر الاول كذا في فتاوى قاضي خان * اراد ان يستأجر غلاما فقال صاحب الغلام هو بعشرين
وقال المستأجر بعشرين فافترا على ذلك فانه يكون بعشرين ولو قال المستأجر بل بعشرة وقضى
الغلام فالصحيح انه يجب الاجر الذي صرح به المستأجر كذا في دواهر الا خلاطي * رجل
قال لا اجرتك هذه الدار سنة بالف درهم كل شهر بمائة درهم قال تقع الاجارة على الف
ومائة ثنتين قال الفقيه ابو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة كل شهر بمائة اما اذا خلط في التفسير
لا يلزمه الا الاخير فلو ادعى الاجر انه قصد الفسخ وادعى ان المستأجر الغلط في التفسير فالقول قول
الاخر كذا في الخلاصة * ولو سكن الدار بعض المدة ثم حمدها وقال هو ملكي او قال غصبته او قال

اذا رد الثمن عليه ترد دارة عليه ويحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار ومجاء البائع بالدار اهرم واراد ان يجعل الاجر محسوباً من الثمن قالوا لما طلب المشتري الاجر من المستأجر كان هذه اجارة مستقبلية فيكون المأخوذ من المستأجر ملك المشتري لانه وجب بعقده وليس للبائع ان يجعله ذلك من الثمن وما قال المشتري للبائع انه يحسب ما قبض من المستأجر من ثمن الدار عند رد الدار وعد فان انجز وعده كان حسناً والا فلا يلزمه الوفاء بالمواعد وان كانا شرطاً في البيع ذلك كان مفسد للبيع كذا في الظهيرية * وفي الابانة استأجر خيمة الى مدة له ان يؤجر من غيره لان هذا مالا يختلف الناس فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطبخاً ضمن الا اذا كان معد لذلك كخيمة المسح كذا في التاتارخانية * الباب الثامن في انعقاد الاجارة بغير لفظ وفي الحكم بقاء الاجارة وانعقادها مع وجود ما ينفى عنها استأجر داراً شهراً فسكن شهرين لا اجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن اصحابنا يجب وعن الكرخي ومحمد بن مسلمة انهما يوفيان بين الرايتين بين المعد للاستغلال وغير المعد للاستغلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض قال الصدر الشهيد ر ح وبه يقتضى كذا في خزائن الفتاوى * اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداءً من غير عقد فان كانت الدار معدة للاستغلال يجب الاجر وان لم تكن معدة للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجر وسكن بعدما تقاضاه لان سكناه حينئذ يكون رضياً بالاجر فالواو في المعدة للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن على وجه الاجارة صرف ذلك عنه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتاويل عقد او بتاويل ملكة كبيت او حانوت بين رجلين سكن احدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وأن كان ذلك معداً للاستغلال كذا في المحيط * خان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر كذا قال محمد بن مسلمة وابو نصر بن سلام وبه اخذ الفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث قال فخر الدين الفتوى على انه سكن بالاجر الا اذا صرف خلافه بقربة نحو ان يكون الساكن معروفاً بالظلم او الغصب او كان صاحب جيش يعلم منه انه لا يستأجره مسكناً كذا في المضمرات * حوائت مستغلة سكن واحد في حانوت منها قال بن سلة يجب اجر المثل وان ادعى الغصب لا يصدق اذا كان مقرراً للملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام وادعى الدخول فصبا لا يسمع

فيؤاجر الدابة منه ثانيا حتى قل مشائخ الموعد منه دابة اخرى يحمل عليها متاعه تنتقض الاجارة وكذا لو كان الموت في موضع بعد دابة في ذلك الموضع ينتقض الاجارة ثم اذا ركب المستكرى الدابة الى ذلك المكان وانفق عليها في الطريق كان منبر ما حتى لا يرجع على ورثة المكارى بذلك كذا في الذخيرة * واذا انفق باصر القاصي وانبت ذاك بالبيئة يرجع هكذا في الخلاصة * اذا كان المستكرى استأجر رجلا يقوم على الدابة كان اجرة على المستكرى ولا يرجع بذلك على ورثة المكارى ثم اذا وصل الى ذلك المكان رفع الامر الى الحاكم ليقضي بما هو الاصلح لو رثة الميت فان رأى القاضي الصلاح في ان يؤاجر منه ثانيا بان عرف المستأجر ثقة امينا ورأى الدابة قوية حتى عرف ان الورثة يصلون الى عين مالهم منى آجر منه فعل وان رأى الصلاح في بيع الدابة بان اتاهم المستأجر او رأى الدابة ضعيفة ظاهرا فعلم ان الورثة لا يصلون الى عين مالهم وان وصلوا يلحقهم ضرر عظيم يبيع الدابة ويكون بيعه حفظا للمال على الغائب لا قضاء على الغائب وان كان المستأجر قد جعل الاجر الى رب الدابة وفسخ القاضي الاجارة وباع الدابة فانتهى المستأجر ذلك فالقاضي يأمره باقامه البيئة على دعواه وينصب القاضي وصيا على الميت حتى يسمع البيئة كذا في المحيط * ذكر محمد ربح في السير الكبير مسألة السفينة اذا انقضت مدة الاجارة والسفينة في وسط البحر ومسئلة الزرق الذي فيه الزيت اذا انقضت مدة الاجارة في المفازة ولا يجد المستأجر سفينة اخرى او زقا آخر وانى الآجران يؤاجر منه وقد حضرهم الامام ان كان الامام يجعل ذلك للمستأجر كل يوم بكذا شرط ان تكون هذه الاجارة من الامام وقد ذكر بن سماعه في نوادر هذه المسئلة من محمد ربح ولم يشترط ان يكون المؤاجر هو الامام بل شرط ان يقول المستأجر استأجرت هذه السفينة كل يوم بكذا او يؤاجر واحد من اصحابه ورفقائه فان ابى الآجر بعد ذلك ان يعطيه السفينة والزرق استعان المستأجر باصواته ورفقائه حتى يترك السفينة والزرق عليه الى ان يجد سفينة اخرى وزقا آخر وبهذه المسئلة تبين ان من سكن دار غيره لا يجب الاجر الا اذا كان صاحب الدار يابى ذلك وان كانت الدار معدة للاستغلال الا ان استأجر المالك بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا ثم ليس في مسألة السفينة والزرق اختلاف الروايتين ما ذكر في السير محمول على ما اذا حضر الامام وما ذكر في نوادر بن سماعه محمول على ما اذا لم يحضر الامام كذا في الذخيرة * رجل استأجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى ان يدرك الزرع لان الاجارة كما تنقض بالاخذار تبقى

مارية وهي ليست بمستغلة ثم اقيمت عليه البيعة فلا اجر عليه من حين يحد في قول ابي يوسف ر ح .
لانه فاصب وعند محمد ر ح يثبت الاجر لانه ثبت ان الدار كان في يده باجر ولو كان مكان الدار
دابة او من آخر والمسئلة بحالها كان الرد على المستأجر بعد انقضاء المدة ويضمن لو هلك قبل
الرد لان الفاصب بزعمه وان رضي ولو بحث الاجر ان يكون على الاجارة او طلب منه الاجر فسكن
يجب الاجر والقول قول من يريد ابقاء الاجارة من التورقة او الغرماء كذا في التاتارخانية * قال
لغيره بكم ثواجر هذه الغرارة شهر ا فقال بدرهمين فقال المستأجر لابل بدرهم وقبضها ومضى الشهر
فالصحيح انه يجب درهم هكذا في بخواهر الا خلاطي * الراعي اذا كان يرعى الغنم كل شهر باجر مسمى
فقال لصاحب الغنم لا رعى غنمك بعد هذا الا ان تعطيني كل يوم درهما فلم يقل صاحب الغنم
شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم كذا في خزائن المفتين * قال الراعي لا رعى غنمك
الا ان تعطيني يوما درهما فلم يقل صاحب الغنم شيئا وترك غنما يجب كل يوم درهم وكذلك هذا
في اجارة الدور كذا في الملقط * رجل استأجر جيرا ليحفظ نهرة كل شهر بكذا ثم مات المستأجر فقال
الوصي للاجير اعمل عملك على ما كنت تعمل فان لا احبس عنك الاجر فاني على ذلك ايا ما ثم باع
الوصي الضيعة فقال المشتري للاجير اعمل عملك فان لا احبس عنك الاجر فمما دار ما عمل الاجير
في حيوة الاول يجب الاجر في تركته ومن حين قال له الوصي اعمل عملك يجب على الوصي
ومن حين قال المشتري يجب على المشتري الا ان الواجب في تركته الميت المسمى لوجود التسمية منه
والواجب على الوصي وعلى المشتري اجر المثل اذا لم يعلم مقدار المشروط من الميت اما اذا علم ذلك
وامره ان يعمل على ذلك الشرط فعليهما المسمى كذا في المحيط * رجل استأجر من رجل حمرا بعشرة
بعضها جباد وبعضها زبوف فقال المكاري في الطريق انا اطلب الكل جبادا فقال المستأجر بالفارسية
(چنان کنم که تو خواهی) فهذا وعد منه ولا يلزمه بذلك شيء وكذلك لو استزاده في الاجر
واجاب بذلك كذا في الذخيرة * قال في الاصل واذا استأجر دابة الى مكان مسمى فمات صاحب
الدابة في وسط الطريق كان للمستكري ان يركب الدابة الى المكان المسمى بالاجر وانما
لا تنقض لان الحال حال المذمور والاجارة تنقذ ابتداء بالعدوان فان من استأجر سفينة شهرا فنقضت المدة
والمستأجر في وسط البحر فانه ينعقد بينهما اجارة مبتدأة فلان يبقى حاله العذر كان أولى وبيان العذر انه
يخاف على نفسه وماله لان لا يجد دابة اخرى في وسط المفازة ولا يكون له قاض ليرفع الامر اليه

ان شئت فرفع الحانوت وابن شئت فاستأجره منه الى وقت ادراكه والمهر لا بقوله استأجره منه المحكم
 باجر المثل عليه لا الاستيجار ابتداءً ببدل مسمى ولومات المؤاجرا والمستأجر قبل إنتضاء المدة
 وام يتيسر التقرين يجب المسمى استحسانا والقياس ان يجب اجر المثل كما بعد انتضاء المدة كذا
 في المحيط * واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فيمكن المستأجر بعد ذاك سنة لا يلزمه
 الكراء لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة والمستأجر غائب والدار
 في بدا امره لان المرأة لم تسكنها باجر كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الامالي عن محمد بن رجل
 استأجر ارضا بدرهم معلومة سنة وزرعها ثم مات المؤاجر قبل ان يستحصد الزرع واختار المستأجر
 الماضي على الاجارة حتى يستحصد الزرع وبالاجر كفيلا قال لا يبرأ الكفيل من اجر ما بقي الى
 ان يستحصد الزرع وكذا لو لم يموت الاجر ولكن مات المستأجر واختار ورثته ترك الزرع في
 الارض حتى يستحصد لم يبرأ الكفيل من الكفالة فان قال المؤاجر لا ارضى الا ان يكون الاجر
 على ورثة الميت ليس له ذلك ولو انقضت السنة ثم مات المستأجر والزرع بقل واختار ورثته ترك
 الزرع باجر المثل فلا اجر عليهم في مالهم دون مال الميت كذا في المحيط * استأجر ارضا فزرع
 فيها زرع عائم انهما تفا سحاة قد الاجارة والزرع بقل هل تترك الارض في يد المستأجر باجر المثل
 الى ان يستحصد الزرع فقد قبل لا تترك وقد قبل تترك وهذا القائل يستدل بمسئلة ذكرها محمد بن
 كتاب المزارعة وصورتها رجل دفع ارضه مزارعة الى غيره وأجر المزارع الزرع فيه في آخر السنة والزرع
 بقل ام يستحصد فاراد رب الارض ان يطلع الزرع لا يمكن من ذلك ويثبت بينهما اجارة في نصف
 الارض الى ان يستحصد الزرع صيانة لحق المزارع في الزرع ويغرم المزارع نصف اجر مثل هذه
 الارض ههنا بطلان حقه في الزرع حيث آخر الزرع الى آخر السنة مع هذا فان الشرع حقه
 واثبت الاجارة في نصف الارض كذا في الذخيرة * الباب التاسع فيما يكون الاجير مسلما مع
 الفراغ منه وما لا يكون واذا استأجر اجيرا يعمل له في بيته عملا مسمى ففرغ الاجير من العمل
 في بيت المستأجر ولم يضع من يده حتى فسد العمل في يد المستأجر او هلك فله الاجر كذا في
 المبسوط * رجل استأجر رجلا ليخبره فلما اخرج الخبر من التنور احترق لا بفعله كان له الاجر
 ولا ضمان عليه وهذا اذا خبر في بيت المستأجر كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * واذا اخرج
 بعض الخبر من التنور استحق الاجر بحسابه كذا في البنابيع * فان لم يكن في بيته واحترق لا اجر له

بلاعذار وكذا اومات المؤاجر وبقي المستأجر تبقى للمجارة الى ان يترك الزرع وان انقضت
مدة الاجارة والزرع قيل في القياس يؤمر المستأجر بقلع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت
فاقلع الزرع في الحال وان شئت فانركه في الارض الى ان يدرك ومليك لصاحب الارض
اجرم مثل الارض كذا في فتاوى فاضيل * وفي الاصل اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطبة
قلعت وفي المنتقى انما انقضت مدة الاجارة وفي الارض رطاب تركت فيها باجره مثلها حتى تجزوه
على اول جزء تدرك بعد انقضاء الاجارة وقال في الموت اذا مات مؤاجر وفي الارض رطاب ترك
بالمسمى حتى تجزوه من هذا الجنس اذا استأجر من آخر زقا وجعل فيها حلائم انقضت مدة
الاجارة في الصحراء قيل باجره مثله الى موضع يجد فيه زقا واومات المؤاجر قبل مضي المدة
لا يجعل باجره مثلها لكنها تترك على الاجارة الاولى كذا في المحيط * واوستأجر ارضاً ستة فزرعها
ثم اشتراها المستأجر مع رجل آخر انقضت الاجارة بترك الزرع في الارض حتى يستحصد ويكون
لشريك على صاحب الزرع مثل نصف اجر الارض كذا في خزائن المفتين * وعن ابي يوسف ربح
لو انقضت المدة والزرع لم يخرج بعد ما خصما فسخت الاجارة وردت الارض الى صاحبها وان
خرج بعد ذلك ردتها باجره المستأجر ولو انقضت والزرع بقل وام بخصموا حتى استحصد يجب
من الاجر بحساب ذلك ولا يتصدق الزارع بالنصل وكذا ان اخصم فيه استحسن ان يترك
باجره المثل كذا في التمر تاشي * ولو خرج الزرع بعد انقضاء المدة تصدق به فان زرع فيها المؤاجر
ايضاً ثم خرج الزرع وتصادفانها سواء فنصفان وان كان أحدهما غالياً فهو لصاحب الغالب
ويضمن للأجر مثل ماله كذا في البيانة * استأجر ارضاً وغرس فيها اشجاراً ثم انقضت وقتها فالصحيح
ان لرب الارض ان يطالب المستأجر بتقريب ارضه اذا كان فيها غرس بخلاف ما لو كان فيها زرع
حيث يترك باجره وليس لرب الارض ان يتملك الاشجار على العارس بالقيمة اذا لم يكن في قلعها
ضرر فاحش بالارض كذا في المحيط * فان كان في قلع الاشجار ضرر فاحش بالارض فيجب ان كان له
ان يهلك الاشجار وعليه قيمتها مقلومة دفعا للضرر من نفسه كذا في خزائن المفتين * استأجر
من آخر حائلاً وتواضع فيه جهاب خيل فانقضت مدة الاجارة والمستأجر يبيع الحائلاً فان كان
الحمل بلغ بلغه لا يفسد بالتحويل يؤمر بالتحويل وان كان يفسد لا يؤمر بالتحويل ويقال للمستأجر

في انه اذا ضربته ولم يقمه انه لا يستحق الاجرة ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه
وبده لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يخلى الاجير بين اللين وبين المستأجر لكن ذلك بعد
ما نصبه من دابتي حنيفة رح وعندهما بعد ما شرجه كذا في البدائع * فان تلف قبل تسليمه الى المؤجر
فهو من مال الاجير سواء كان بعد التشرية وقبله كذا في الينابيع * وان استأجره ليضرب له لبا بملين
معلوم ويطبخ له آجرا على ان الحطب من عند رب اللين فهو جائز وان عهد اللين بعد ما دخله
الاتون وتكسر لم يكن له اجر ولو طبخه حتى نضج ثم كفى النار منه فاختلف هو وصاحبه في الاخراج
فاخرجه على الاجير بمنزلة اخراج الخبز من التور وان تكسر قبل ان يخرج فله اجره وان اخرجه
من الاتون والارض في ملك رب اللين وجب له الاجر ويبرأ من ضمانه وان كان الاتون في ملك
اللبان فلا اجر له حتى يدفعه الى صاحبه كذا في المبسوط * وفي القدوري الخياط اذا خاطه في بيت
المستأجر فان خاطه بعضه لم يكن له اجر لانه لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب
الاجر بخياطة بعض الثوب وانه يخالف في الاصل قال في القدوري وان فرغ منه فله
الاجر وعلى قولهما اذا هلك قبل الفراغ من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضمان
والمحل مضمون في يد الاجير عندهما فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم الى المالك فاذا هلك كان
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ولا اجر له وان شاء ضمنه قيمته مخبطا واعطاه الاجر
كذا في المحيط * الباب العاشر في اجارة الظئر وتجوز استيجار الظئر باجرة معلومة كذا في الهداية * وما جاز
في استيجار العبد للخدمة جاز في استيجار الظئر وما بطل هناك بطل هنا الا ان ابا حنيفة رح استحسن
جواز استيجار الظئر بطعامها وكسوتها وان لم يوصف شيء من ذلك ولها الوسط من ذلك وقال لا يجوز
والتاقيت شرط في استيجارها اجماعا كذا في الفتاوى الكبرى * واذا شرطوا عليها الارضاع في منزلهم
فليس للظئران تخرج من عندهم الا بعد ركع او غيره وليس لهم يحجبوا الظئر في منزلهم اذا لم يشترطوا
عليها ولها ان تخرج به الى منزلها كذا في محيط السرخسي * وعذرهما من مرض يصيبها لا تستطيع
معه الارضاع ولهم ان يخرجوها اذا مرضت كذا في المبسوط * واذا لم يشترط ذلك عليها صريحها لكن
كان العرف الظاهر فيما بين الناس ان الظئر ترضع الصبي في منزل ابيته لزمها ذلك كذا في المحيط *
وطعام الظئر وكسوتها على الظئر اذا لم يشترطوا في عقد الاجارة على المستأجر كذا في الخلاصة *
ولو ضاع الصبي في يدها او وقع فمات او سرق من حلي الصبي او ثيابه شيء لم تضمن الظئر شيئا

كذا في شرح الجامع الصغير لغا صيخان * ولو الزرقه في التنوير ثم جاء ليخرجهم فسقط من يده فوقع في
التنوير فاحترق فهو ضامن فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه دفيقا لم يمكن له اجرة
كذا في السراج الوهاج * وان احترق الخبز في التنوير قبل الاخراج لاجر له سواء كان في بيت
المستأجر او في بيت الاجير كذا في النهاية * وان سرق الخبز بعد ما اخرجته فان كان يخبز في بيت
صاحب الظلم عليه الاجر ولو ان كان يخبز في بيت الخبز فلا اجر له ولا ضمان عليه فيما سرق ضد
ابي حنيفة ر ح وعندهما يضمن كذا في الجوهرة النيرة * لو استأجر خياطاً لم يخط له ثوباً في داره
فقطع الثوب وقتل الخياط فسرقت الثوب لا يستحق بازاء ما عمل شيئاً وان وقع ذلك القدر مسلماً لانه
يعمل في داره لان الاجر مشروط بمقابل بالخياطة وما صنع ليس خياطة انما هو عمل من اعمال
الخياطة وكذلك اذا استأجر رجل لخبز له دفيقا معلوماً في داره فنخل الدقيق وعجن ثم سرق قبل
ان يخبزه لا يستحق الاجر لان الاجر مقابل بالخبز ولم يوجد الخبز انما وجد عمل من اعماله كذا
في المحيط * ولو كانت بئر ماء فشروط عليه مع حفرة طينها بالآجر والجص ففعل منها ثم انهارت فله الاجر
كاملاً وان انهارت قبل ان يطوبها بالآجر فله الاجر بحساب ذلك كذا في المبسوط * اذا استأجر
رجلاً لبنى له بناءً في داره او يعمل له ساباطاً او جناحاً او يحفر له بئراً او قناة او نهراً وما شبه ذلك
في ملكه او فيما في يده فعمل بعضه فله ان يطالبه بقدره من الاجر لكنه يجبر على الباقي حتى لو انهدم
البناء وانهارت البئر او وقع فيها الماء والتراب وسواها مع الارض او سقط الساباط فله اجر ما عمله
بحصه ولو كان من ذلك في غير ملكه ويده ليس له ان يطلب شيئاً من الاجرة قبل الفراغ من عمله
وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل التسليم لا يجب شيء من الاجرة اذا اراد موصفاً من الصحراء ليحفر
فيه بئراً فقال محمد ر ح انه لا يصير قابضاً الا بالنخلية وان اراد الموضع وهو الصحيح وان كان من
ذلك في ملك المستأجر ويده فعلى الاجير بعضه والمستأجر قريب من العامل فيجزي الاجير بينه وبينه فقال
المستأجر لا قبضه منك حتى تفرغ فله ذلك هكذا في البدائع * وفي الاصل اذا استأجر ليحفر له بئراً
في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها اليه صاحبه قال مشائخنا محمد ر ح سلم هذه الاجارة
ولم يشترط بيان موضع الحفر قالوا وهذا اشارة الى ان بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كذا في
الذخيرة * ولو استأجر ليضرب لبناني ملكه او فيما في يده لا يستحق الاجر حتى يجنى اللبن
ويصبه في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح حتى يجنى وينصبه ويخرجته خلاف

اذا كانت هي ممن يشبهها الارضاع فلا هلا ان يعسخوا لانهم يعبرون به وكذا اذا امتنعت هي من الرضاع
 فهاذا لك اذا كان يشبهها كذا في الجوهرية النيرة * وان كان الصبي قد آتتها ولا يأخذ لبن غيرها وهي
 لا تعترف بالظورة كان لها العسخ ايضا في ظاهر الرواية وروى من ابي يوسف رح انه ليس لها العسخ اذا
 كان يخاف على الصبي من ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحوافي رح والا اعتماد على رواية
 ابي يوسف رح وتاويل محمد رح اذا كان الصبي يعالج بالغذاء من العائذ والسمن وغير ذلك مما
 يعالج به الصبيان او يأخذ لبن الغير بنوع حيلة اما اذا كان لا يعالج بالغذاء ولا يأخذ لبن غيرها فاجواب
 محمد رح كجواب ابي يوسف رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * فان كان لها زوج فأجرت
 نفسها للظورة بغير اذنه فللزواج ان يبطل عقد الاجارة قبل هذا اذا كان الزوج مدس يشبهه ان تكون
 زوجته ظئرا وان كان لها زوج معروف فأجرت نفسها للظارة بغير اذن الزوج فللزواج حق العسخ
 سواء كان ممن يشبهه ان تكون زوجته ظئرا ولا وهو الصحيح وان كان زوجها مجهولا لا يعرف
 انها امرأته الا بقوله فليس له ان ينتقض الاجارة هكذا في الذخيرة * الظئر اذا كان لها زوج معروف
 وقد استوجرت شهرا فانقضى الشهر والصبي لا يأخذ لبن غيرها ان كانت أجرت نفسها بغير اذن
 الزوج فللزواج ان ياباها وان خيف موت الصبي وان كانت أجرت نفسها باذن الزوج فليس
 للزوج ان يمنعها اذا كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها وبه يفتى كذا في جواهر الا خلاطي * وفي العيون
 وان كان الزوج قد سلم الاجارة واراد اهل الصبي ان يمنعوه من غشيانها مخافة الحبل وان يضر
 ذلك لصبيهم فلهم ان يمنعوه عن ذلك في منزلهم وان لقيها في منزله فله ان يغشيه ولا يسع للظئر
 ان تمنعه من ذلك كذا في الذخيرة * ولهم ان يمنعوا اقرباءها ممن المكث في منزلهم كذا في الظهيرية *
 ولهم منعها من زيارة الاقارب وزيارتهم اياها اذا اضر بالصبي وان لم يضر فلا كذا في محيط
 السرخسي * ولا يسع للظئر ان تطعم احدا من طعامهم بغير امرهم فان زادها احد من ولدها فلهم
 ان يمنعوه من الكينة عند كذا في المبسوط * وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج من منزل
 الصبي زمانا كثيرا وما اشبهه فلهم ان يمنعوا عنه وما لا يضر بالصبي فليس لهم منعها عنه لحاجتها
 الى ذلك ويصير ذلك التقدير مستثنى عن الاجارة كاقوات الصلوة ونحوها ومعنى قوله وكل ما يضر
 بالصبي لا محالة واما ما كان فيه وهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط * ولو مات الصبي
 او الظئر انتقضت الاجارة كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل ظئرا الولد

كذا في المبسوط * ثم اذا استأجرها بالدرهم فلا بد من بيان قدرها وصفته ان استأجرها بمكيل او موزون فلا بد من بيان قدره وصفته واذا استأجرها بشباب يشترط فيه جميع شرائط السلم كذا في المحيط * فان سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها وذرعها فهو جائز بالاجماع ونفى بنسبة الطعام دراهم ان يجعل الاجرة دراهم ثم بدفع الطعام مكانها ولو سمي الطعام وبين قدره جاز ايضا ولا يشترط تأجيله ويشترط بيان مكان الايلاء عند ابني حنيفة رح خلافا لهما كذا في السراج الوهاج * ويجب عليها القيام بامر الصبي فيما يصلحه من رضاعه كذا في محيط السرخسي * وتغسل ثيابه من بوله ونجاسته لاعن الدرن والوسخ وهو الاصح = كذا في جواهر الاخلاطي * وعليها غسل الصبي واصلاح دهنه هكذا في فتاوى قاضى بخان * وعليها ان يصلح طعام الصبي بان تمضغ له الطعام ولا تأكل شيئا يفسد لبنها ويضر به وعليها ايضا طبخ طعامه كذا في السراج الوهاج * فلو مرض الصبي فما يعالج به الصبيان من الريحان والدهن فهو على الظئر في عرف ديارهم ام في عرف ديارنا فهو على اهل الصبي وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * فان كان الصبي يأكل الطعام فليس على الظئران تشتري له الطعام وذلك كله على اهلها وعليها ان تهيمه له كذا في غايه البيان * والا صل ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من نوابع ذلك العمل وام يشترط ذلك ما لا يجبر في الاجارة فالمرضع فيه الى العرف كذا في المحيط * ايس على الظئر من اعمال ابوي الصبي شيء الا ان تنبرع ولا تترك الصبي وحيدا كذا في الغيائية * وليس للظئر ولا للمسترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا بعذر والعذر لاهل الصبي ان لا يأخذ لبنها او يتقبأ لان المقصود لا يحصل منى كانت هذه الحالة وكذلك اذا حبلت وكذلك اذا مرضت وكذلك اذا كانت سارقة وكذلك اذا كانت فاجرة بين فجورها وهذا بخلاف ما اذا كانت كافرة لان كفرها في اعتقادها واذا استأجر الرجل ظئرا ثم ظهر انها كافرة او مجنوننة او حمقاء كان له ان يفسخ الاجارة كذا في الظهيرية * والعذر من جانب الظئران تدرؤ مرضا لا تستطيع معه الارضاع الابدية تلحقها وكذلك اذا حبلت كذا في الذخيرة * وان كان اهل الصبي يؤذونها بالسنتهم كفوا وان اساءوا اخلاقهم معها كفوا عنها فان لم يكفوا عنها كان لها ان تخرج كذا في المبسوط * واذا لم تكن معروفة بالظئرة وهي ممن يعاب عليها فلها الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك ان تكون هذه او اولى اجارة منها كذا في المضمرات * ويفسخ ان لم تعلم بمشقة الظئرة ثم علمت هكذا في الغيائية * وقد قالوا في الظئر اذا كانت

كان عليها الاجر المشروط ولها الاجر كاملا استحسانا وفي القياس لا اجر لها وتصح ذق بالفضل كذا في المبسوط *
وان ارضعته بلبن شاة او غذته بطعام حتى انقضت المدة فلا اجر لها وان وجدت الظئر ذلك وقالت
ما ارضعته بلبن البهائم وانما ارضعته بلبني فالقول قولها مع يمينها استحسانا وان اقام اهل الصبي
بينه على ما ادعوا فلا اجر لها قال الشيخ الامام شمس الآئمة الحلواني تاويل المسئلة انهم شهدوا
انها ارضعته بلبن الشاة وما ارضعته بلبن نفسها اما لو اکتفوا بقواهم ما ارضعته بلبن نفسها لا تقبل
شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان هناك النفي دخل
في ضمن الاثبات وان اقام البينة اخذت بينة الظئر كذا في الذخيرة * واذا استأجر الاب ام الصغير
لا رضاعه ان استأجرها حال قيام النكاح بمال نفسه لا يجوز وكما لا يجوز استيجارها لا يجوز استيجار
خادماتها ومدبرتها ولو استأجر مكاتبة لها جاز وان استأجرها بمال الصغير روى بن سماعه عن
محمد بن روح انه يجوز هذا اذا استأجرها حال قيام النكاح وما اذا استأجرها بعد الطلاق فان كان الطلاق رجعا
لا يجوز ان كان الطلاق بائنا ففي ظاهر الرواية يجوز هذا اذا استأجرها الارضاع ولده منها ولو استأجرها
لا رضاع ولده من غيرها يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرها بعد انقضاء العدة لا رضاع ولده منها
جاز فاذا تزوجها بعد ذلك قبل انقضاء مدة الاجارة قال والدي لارواية لهذه المسئلة وسالت الشيخ
الامام الاجل ظهير الدين المرغيباني قل لا تبطل الاجارة كذا في الظهيرية * ولو استأجر امه او ابنته
او اخته ترضع صبياله كان جائزا وعليه الا حر وكذا كل ذات رحم محرم منه كذا في المبسوط *
واذا التقط لقطا فاستأجره ظئرا فلا جرة عليه وهو متطوع في المنتقى رجل استأجر امه ترضع ولده
منها من مال الصبي فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ويجب ارضاع اليتيم على من يجب
نفقته عليه وان كان اليتيم لا وارث له ولم يتطوع عليه احد بشي فرضاعه على بيت المال وان استأجر
الاب الظئر لولده وابنت الام ان تسلمه وقالت قرضا الظئر عندي قيل للاب استأجر من ترضعته
عند ما كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى اهل سمرقند اذا استأجر ظئرا ترضع ولده سنة بمائة
درهم على انه ان مات الصبي قبل ذلك فالدرهم كله للظئر فهذا شرط يفسد الاجارة فان باي
الصبي قبل ذلك فلها بقدر ما ارضعت اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا في الذخيرة * رجل
استأجر ظئرا سنة بمائة درهم على ان يكون كل الاجر بمقابلة الشهر الاول وما بعده الى تمام السنة
ترضع بغير اجر فارضعت شهرين ونصف فمات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها وترد البقية الى المستأجر كذا

الصغير ثم مات الرجل لا تنتقض اجارة الظئر وكان الفقيه ابو بكر البلخي يقول انما تبطل اجارة
 الظئر بموت الاب اذا كان للصبي مال اما اذا لم يكن له مال تبطل بموت الاب منهم من قال لا بل
 في الحالين جميعا لا تبطل الاجارة بموت الاب والطلاق محمد ر ح في الكتاب يدل عليه ثم قال
 محمد ر ح واجر الظئر في ميراث الصبي قبل ارادته اجر ما يستقبل من المدة بعد موت الاب الا
 ما وجب من الاجر حال حيوة الاب يستوفى من جميع التركة وقيل الكل يستوفى من نصيب
 الصغير وهو الصحيح وفي النوازل استأجر الرجل ظئرا ترضع ابنه الصغير فلما ارضعته شهورا مات
 ابو الصغير فقالت عمة الصغير ارضعه حتى نعطيكَ الاجر فارضعته شهورا قال ان لم يكن للصبي مال
 حين استأجرها الاب فمن يوم مات الاب الاجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت
 بذلك في مال الصغير والا فلا وان كان للصبي مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير
 كذا في الذخيرة * ولو لم يكن للصغير مال حين استأجرها الاب ثم اصاب الصغير بالاسهل والدي
 من هذه المسئلة قال قبل اجر ما مضى على الاب واجر ما بقي في مال الصغير كذا في الظهيرية *
 واذا استأجر الرجل ظئرا ترضع صبيين له فمات احد هما فانه يرفع عنه نصف الاجر وليس لاب الصبيين
 اقامة صبي آخر مقام الصبي كذا في المحبط * ولو استأجر واطئرين ترضعان صبيا واحدا فذلك
 جائز وينوزع الا حريتهما على لئيهما فان كان لئيهما واحدا فالاجر بينهما نصفان وان كان متفاوتا
 فيحسب ذلك فان ماتت احدهما بطل العقد في حقها لقواب المعقود عليه والاخرى حصنها
 من الاجر كذا في المبسوط * وليس للظئر ان تأخذ صبيا آخر ترضعه مع الاول فان اخذت صبيا
 آخر فارضعته مع الاول فقد اساءت وانمت ان كانت قد اضرت بالصبي كذا في البدائع *
 ولها الاجر كاملا على الغريقين ولا تصدق بشيء منه كذا في خزانة المفتين * والاجر
 طبيب لها ولا ينقص من الاجر الاول ارضعت ولدهم في المدة المشروطة ويطرح
 من الاجر بقدر ما يختار في الغيابة * واذا دفعت الظئر للصبي الى خادمها حتى ارضعته
 فلها الاجر كاملا استحسنانا واذا شرط عليها الارضام بنفسها فدفعته الى خادمها حتى ارضعته
 فالصحيح انها لا تستحق للاجر هكذا في الذخيرة * والاوجه انها تستحق كذا في الفتاوى
 الصغير * ولو ارضعته حولان ثم يس لبنها لمرضعت خادمها حولان آخر فلها الاجر كاملا وكذا
 لو كانت ترضعه هي وخادمها فلها الاجر تاما ولا شيء لخادمها ولو يس لبنها فاستأجرت له ظئرا

حراً او عبداً مسلماً او كافراً كذا في المحيط * ولو استأجر ابنه والمرأة ابنته لخدمتهما في بيتهما لم يجز ولا يجب الاجر اذا خدم الا اذا كان حراً او مكاناً كذا في الخلاصة * وان كان الابن حراً فاستأجر احد الابوين ليرعى غنمائه او استأجره لعمل آخر وراء الخدمة فانه يجوز كذا في الذخيرة * وفي لغتاي امرأة قالت لزوجها اغدزر جلي علي ان لك الف درهم فغمز الزوج رجلها الي ان قالت لا اريد الزيادة فلا جارة باطلة وهذا الجواب يوافق رواية ابي عصمة ويخالف ظاهر الرواية كذا في الناقار خاتمة * ويجوز الاستئجار للخدمة فيما بين الاخوة وسائر القرابات ومن مشائخنا من قال اذا استأجر عمة للخدمة والعم الاكبر واستأجر اخاه الاكبر للخدمة لا يجوز كذا في المحيط * المسلم اذا أجر نفسه من كافراً لخدمته جاز ويكره قال الفضلي لا يجوز للخدمة وما فيه الاذلال بخلاف الزراعة واليسقي كذا في الخلاصة * اذا استأجر عبداً هذين الشهرين شهراً باربعة دراهم وشهراً بخمسة دراهم فهو جائز والاول منها باربعة حتى لو عمل في الاول دون الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق خمسة دراهم كذا في شرح الجامع الصغير لحسام الدين * وان استأجر ثلاثة اشهر شهرين بدرهم وشهراً بخمسة فالشهران الاولان بدرهم كذا في المبسوط * ومن استأجر عبداً للخدمة فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك وهذا اذا استأجره في المصنر ولم يكن على نهية السفر اما اذا كان على نهية السفر ففيه اختلاف المشائخ واما اذا كان مسافراً واستأجره فله ان يسافر كذا في الجوهرة النيرة * اذا استأجر عبداً بالكوفة ليستخدمه ولم يعين مكاناً للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة لان الاستخدام بالكوفة ثابت بدلاله الحال فيعتبر بما لو ثبت نصافان سافره ضمن هكذا ذكر محمد راجح المسئلة في اجارات الاصل ان من ادعى داراً وصالحه المدعى عليه على خدمة عبده سنة ان له ان يخرج بالعبداً الى اهله قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلح لم يرد بقوله ان يخرج بالعبداً الى اهله ان يسافره وانما اراد به الى اهله في القرى وافنية البلدة وكان الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي بفرق بين مسئلة الصلح وبين مسئلة الاجارة وكان يقول في مسئلة الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبداً وليس للمستأجر ان يسافر بالعبداً المستأجر للخدمة كذا في المحيط * وقال محمد راجح وليس للمستأجر ان يضرب الغلام كذا في الظهيرية * ولو دفع المستأجر الاصل الى العبد وكان العبد هو العاقد فقد برئ من الاجر وان لم يكن عاقداً لا يبرأ وان حصل الزدالي من يده

في الذخيرة * رجل استأجر ظئرا سنة بمائة درهم علي ان يكون كلها الاجر بمقابلة الشهر اولها بعدة الي تمام السنة ترضع بغير اجر فارضعت شهرين نصفان فمات الصبي قالوا يقسم اجر مثلها سنة على الشهرين فما اصاب شهرين ونصفا كان لها ذلك وتره الباقي لان هذه الاجارة فاسدة فكان لها اجر المثل لكن لا يزداد على المسمى من ذلك كذا في فتاوى قاضيجان * ولامة المأذونة ان تؤاجر نفسها ظئرا وللكتابة ان تؤاجر نفسها ظئرا وامنها لانها من الكسب وكذا للمكاتب والعبد المأذون ان يؤاجر امته فان عجز المكاتب انتقضت عند محمد روح وعند ابي يوسف روح لا تنتقض ولو استأجرت المكاتبه ظئرا ثم عجزت انتقضت كذا في الغيائية * ولا بأس للمسلمة بان ترضع ولد الكافر باجر كذا في فتاوى قاضيجان * ولا بأس بان يستأجر المسلم الظئر الكافرة او التي ولدت من الفجور كذا في المبسوط * ولو استأجر شاة لترضع جذيا او صبيا لا يجوز كذا في السراج الوهاج * الباب الحادي عشر في الاستئجار للخدمة قال علماء نارج بكرة الرجل ان يستأجر حرة او امة يستخدمها ويخلو بها لان الخلوة بالاجنبية منهي عنها كذا في الظهيرية * حرة آجرت نفسها ذامبالا بأس به وكراهة ان يخلو بها قال فخر الدين قاضيجان هذا تاويل ما جاء في الاصل وبه يفتي هكذا في الكبرى * وقال ابو حنيفة روح اذا استأجر الرجل امرأته لخدمته كل شهر باجر مسمى لا يجوز كما لو استأجره للعمل من اعمال البيت من الخبز والطبخ وارضاع ولده منها ولو استأجره لخدمته فيما ليس من جنس خدمة البيت كرمي دوابه وما اشبه ذلك يجوز لان ذلك غير مستحق عليها كذا في المحيط * ولو كانت المرأة امة جاز كذا في الخلاصة * وفي الصبرية استأجر امرأة لتخبز له خبزا فللا كل لا يجوز وللبيع جاز كذا في التاتارخانية * ولو استأجرت المرأة زوجها للخدمة او لرمي الغنم فهو جائز وله ان يفسخها ولا يخدمها في ظاهر الرواية وروى بن سماعة عن بن سعد بن معاذ المرزوي عن ابي حنيفة روح انه باطل وهكذا ذكر الحاكم في مختصره وجه ظاهر الرواية انه خدمتها غير مستحقة عليه ومنافعه مملوكة له فجازت الاجارة بهذا الاعتبار ولو خدمها استحق الاجر كذا في محيط السرخسي * وبه يفتي كذا في جواهر الاطلافي * ولو استأجر ابو به لم يجز حرين كانا او مدين لغيره او كافرين وله الاجر اذا عمل ولا ينقص الاجر مسمى كان اجرا المثل انتقص من المسمى كذا في محيط السرخسي * وان استأجر جده او جدته للخدمة لا يجوز ولو خدمه فله المسمى ويستوي في ذلك ان يكون الابن

ان يعتق ام تصح الاجارة. وضمن المستأجر قبضته للمولى ولا اجر له كذا في الغياثة * استأجر عبد اشهر وقبضه
ثم جاء آخر الشهر والعبد ابقى او مريض فقال المستأجر ابقى او مريض حين قبضه وقال المولى لم يكن ذلك
الا قبل هذا ساعة فالقول للمستأجر ولو لم يكن حينئذ ابقا او مريض فالقول للمولى كذا في التمر تاشي *
رجل فصب عبدا فآجر العبد نفسه وسلم من العمل تصح الاجارة فيجوز للعبد قبض الاجر بالاجماع
فان قبض العبد ثم اخذ الغاصب منه الاجرة فاكله فلا ضمان عليه وقال ابو يوسف ومحمد ر ح هو
ضامن ولو وجد المولى الاجر قائما اخذ منه بالاجماع كذا في الجامع الصغير * المكاتب اذا آجر
عبدا ثم عجز لا تبطل الاجارة عند ابي يوسف ر ح وتبطل عند محمد ر ح ولو استأجر المكاتب عبدا ثم
عجز تبطل الاجارة في قولهم ولو ادعى المكاتب وعق بقت الاجارة عند الكل كذا في فتاوى
قاضي خان * ولو آجر الرجل عبدا له ثم استحق واجاز المستحق الاجارة فان كانت الاجارة قبل
استيفاء المنفعة جاز وكان الاجر للمالك وان اجاز بعد استيفاء المنفعة لا تعتبر الاجارة والاجر للعائد
وان اجاز في عقد بعض المدة فاجر ما مضى وما بقي للمالك في قول ابي يوسف ر ح وقال محمد ر ح
اجر ما مضى للغاصب وما بقي للمالك كذا في الظهيرية * والاب والجدا بوالاب او وصيهما اذا
آجر الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز ولا ولاية للجد مع قيام الاب ووصي
الاب مقدم على الجد فان لم يكن للصغير اب ولا جدا بوالاب ولا وصيهما فآجره ذو رحم محرم من
الصغير وكان الصغير في حجره جاز وان كان الصغير في حجر ذي رحم محرم منه فآجره ذو رحم
محرم آخره اقرب من الذي كان في حجره نحو ان يكون في حجر عمه فآجرته امه جاز في قول
ابي يوسف ر ح ولا يجوز في قول محمد ر ح وان آجر ذو رحم محرم وهو في حجره ليس له ان ينفق
الاجر على الصغير ان لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير مالا كان لصاحب الحجر
ان يقبض الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير كذا في فتاوى قاضي خان * وفي الغياثة ولا ينفق
عليه الا الاب والجد وقيل يجوز ان ينفق ما لا بد للصغير منه وان كان اطلق القاضي يجوز مطلنا كذا
في التناوخانية * والاب والجدا وصيهما آجره عبد الصغير وعقاره ام غير هؤلاء ممن هو في حجره
لا يؤجر عبده وعن محمد ر ح استحسن يؤجر عبده وكذا استحسن ان ينفق على الصغير
مالا بدله من مال استأجره ر ح وبه يفتي هكنا في الفتاوى الكبرى * احد الوصيين يملك ان يؤجر الصغير
في قول ابي حنيفة ر ح ولا يؤجر عبده وقال محمد ر ح يؤجر عبده ايضا لان من ملك التصرف

فإذا المولى من حيث الحكم كذا في الذخيرة * والمستأجر ان يكلف العبد المستأجر كل شيء من خدمة البيت ، يأمره ان يغسل ثوبه وان يخطيط ويخبز ويعجن اذا كان يحسن ذلك ويعلف دابته وينزل به متاعه من ظهريته او يرفق اليه ويحلب شاته ويستسقي له من البئر وليس له ان يعود خياط ولا في صناعة وان كان حاذقاً في ذلك وليس على المستأجر طعامه الا ان يتطوع بذلك او يكون فيه صرف ظاهر وله ان يأمره بخدمة اضيافه وله ان يؤاجر من غيره للخدمة وان تزوج المستأجر امرأة فقال اخذ مني وبالي فله ذلك وكذلك المرأة ان كانت هي المستأجرة فتزوجت فقالت اخذ مني وزوجي فلها ذلك هكذا في المبسوط * في المنتقى رواية ابراهيم بن محمد بن حرجل آجر عبد له سنة ثم ان العبد اقام بينة ان المولى كان اعتقه قبل الاجارة فالاجرة للعبد ولو قال العبد اني حر وقد فسخت الاجارة ولم يكن له بينة دفعه القاضي الى مولاه واجرة المولى على العمل ثم اقام بينة انه حر وان المولى اعتقه قبل الاجارة فلا اجر للعبد ولا للمولى ولو لم يقل فسخت الاجارة كان الاجر للعبد ولو كان غير بالغ فادعى العتق وقد آجره المولى وقال قد فسخت ثم عمل وباني المسئلة بحالها فلا اجر للغلام وهذا بمنزلة اللقيط في حجر رجل آجره كذا في الذخيرة * لو آجر عبده سنة فلما مضت سنة اشهر اعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ فان فسخ بطل العقد فيما بقي ومقط من المستأجر الاجر فيما بقي وكان اجر ما مضى للمولى كذا في البدائع * وهذا اذا لم يكن على العبد دين وان كان صرفه الى غرمائه فما فضل يكون للمولى كذا في الغياثة * وان اجاز ومضى على الاجارة فالاجرة فيما يستقبل الى تمام السنة يكون للعبد فان اختار الاجارة لم يكن له ان ينقضها بعد ذلك وقبض الاجارة كلها للمولى وليس للعبد ان يقبض الاجرة الا بوكالة من مولى هذا اذا لم يكن المستأجر عجل الاجرة ولا شرط المولى عليه التعجيل فان كان يعجل او شرط عليه التعجيل فان عتق العبد واختار المضي على الاجارة فلا اجر له للمولى وان اختار الفسخ يرد النصف الى المستأجر سواء كان المولى آجره بنفسه او اذن العبد ان يؤجر نفسه سنة فآجره ثم اجتهه المولى في نصف المدة الا ان قبض الاجارة فهنا الى العبد ولو كان العبد محجوراً وآجر نفسه من انسان بغير اذن مولاه فاعتقه المولى في المدة فلا خيار له كذا في البدائع * وان آجر العبد نفسه بغير اذن المولى ان سلم من العبد يصح ويجب الاجر وصح قبضه وليس للمستأجر ان يرد الاجر منه ولو عتق لاختاره لانه باشر بنفسه وما يجب بعد العتق فله باتفاق الروايات وان هلك من العمل قبل

لم يكن للرجل على الكسوة سبيل لأنه انقطع حقه بالخطاطة كذا في فتاوى قاضخان *

الباب الثاني عشر في صفة تسليم الإجارة إذا وقع عقد الإجارة صحيحا على مدة أو مسافة وجب تسليم ما وقع عليه العقد دائما مدة الإجارة كذا في المحيط * وتسليم المعقود عليه في الإجارة هو التمكين من الانتفاع به وذلك بتسليم المحل إليه بحيث لا مانع من الانتفاع به فان عرض في بعض المدة ما يمنع الانتفاع به كما لو فصب الدار من المستأجر أو غرقت الأرض المستأجرة أو انقطع عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق سقطت الإجارة بقدر ذلك كذا في محيط السرخسي * تسليم المفتاح في المصروع النخلة بينه وبين الدار تسليم للدار حتى تجب الإجارة بمضي المدة وأن لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس بتسليم للدار وأن حضر المصروع والمفتاح في يده كذا في القنية * أجرة من أخرج حانوتا ودفع إليه المفتاح فلم يقدر المستأجر على فتحه وصل المفتاح أيا مائه وجده فان كان يمكن فتح الحانوت بهذا المفتاح فعليه أجر ما مضى وإن كان لا يمكن فتحه به لم يجب الأجر كذا في الذخيرة *

ولو تكارر في دار وفي الدار سكان فخلي بيته وبين المنزل فلما جاء رأس الشهر طلب الأجر فقال ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه فلان الساكن والساكن مقر بذلك أو جاد فانه يحكم الحال فان كان المستأجر فيه في الحال فالأجر عليه وإن كان الغاصب فيه فلا أجر عليه والقول فيه قوله وإن لم يكن في المنزل ساكن في الحال فالمستأجر ضامن للأجر كذا في المهسوط * قال في المنتقى من أبي يوسف رح المستأجر إذا جاء بالعبد المستأجر مريضا أو قال قد أبق وأقام رب العبد بينة انه كان عمل كذا وكذا وأقام المستأجر بينة انه كان قد أبق يومئذ وكان مريضا فالبينة بينة رب العبد كذا في المحيط * ولو كانت الدار مشغولة بمنازل الآجرو الأرض مزرعة فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الأجر ما لم يسام فارغا أو يبيع ذلك منه ولو فرغ الدار وسلم لرمت الإجارة أو سلم كل الدار إلا بيتا مشغولا بمنازل سقط الأجر بحصته وله الخيار في الباقي لتفرق الصفقة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ لزممت الإجارة كذا في الغيابة * إذا أهدم بيت منها أو حائط منها وسكن المستأجر في الباقي لا يسقط شيء من الأجر كذا في التآثر خانية *

الباب الثالث عشر في المسائل التي تتعلق برد المستأجر على المالك قال محمد رح في الأصل وليس على المستأجر رد ما استأجر على المالك وعلى الذي آجران بقبض من منزل المستأجر وليس هذا كالعارية كذا في الذخيرة * قال محمد رح في الأصل إذا استأجر الرجل رحى يطحن عليه شهرا بأجر مسمى فحمله إلى منزله فمؤنة الرد على رب الرحى

عليه ملكه على عبده هكذا في السراج الوهاج * اذا آجر الصبي ابوه او وصي ابيه او جده او وصي
جده او القاضي او امينه فبلغ في المدة فهو عذر ان شاء امضى الاجارة وان شاء فسخ ولو آجر واحد
من هؤلاء شيئا من ماله فبلغ في المدة لا خيار له هكذا في البدائع * اذا آجر ولده الصغير بالنفقة
والثياب له سنة ومضت السنة للاب ان يطالبه باجر مثله لان الاجارة وقعت فاسدة وما دفع للصبي
فهو متبرع وفي الفتاوى له ان يطالب (اگر آن مقدار جامه خرج نکرده باشد) كذا في التاتار
خانية * قال قاضيهان يسترد الثوب ويعطى اجر المثل وهو الا صوب لانه ما اعطاه مجانا كذا في الفقيه
في باب مسائل متفرقة في الاجارة الفاسدة * يتيم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعمله واقرباؤه
بغير اذن القاضي وبغير الاجارة عشر سنين فله بعد البلوغ ان يطالبهم باجر مثله فيه كذا في الفقيه
في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر نفسه او عبده لعمل اليتيم لم يجز كذا في المبسوط * وهو الصحيح
هكذا في جواهر الاخلاطي والمحيط * ولو استأجر الوصي اليتيم او عبده بمال نفسه ليعمل له قال ينبغي
ان يجوز عند ابني حنيفة رح وابي يوسف رح الآخر اذا كان باجرة لا يتغابن الناس في مثله كذا في
الكبرى * ولو كان وصيا لليتيمين فاستأجر لاحد هما مال الآخر لا يجوز كما لو باع مال احدهما من
الآخر كذا في فتاوى قاضيهان * والاب اذا استأجر الصغير لنفسه فلا شك في جواز هذه الاجارة
كذا في الظهيرية * اما الاب اذا آجر نفسه للصغير او آجر ماله للصغير او استأجر مال الصغير لنفسه
جاز كذا في فتاوى قاضيهان * واب الصبي المحجور اذا آجر نفسه لم يجز وكذلك العبد المحجور
اذا آجر نفسه لم يجز فان عمل فان سلم من العمل ففي الاستحسان يجب الاجر المسمى وان
هلك من العمل ان كان صبيا فعلى ما قلته المستأجر دينه وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان
عبدا فعلى المستأجر قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له العبد هكذا في المحيط * ولو استأجر القاضي رجلا
ليعمل لليتيم يجوز باجر المثل وان زاد على اجر المثل لا تجب الزيادة ولو فعل مستعملا فالزيادة
في ماله ولو آجر دارا للصبي او عبده باقل من اجر المثل لا يجوز ولو سكن المستأجر يجب المثل بالغا
ما بلغ ولو سكن داره انسان فصلا لا يجب الاجر وقبل ينظر الى نقصان الدار والى اجر المثل بايها
كان خيرا للصبي يجب ذلك كذا في الغبائية * رجل اقعد صبيا مع رجل ليعمل معه فاتخذ له هذا الرجل
كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل معه قال ان كان اعطاه كرابا والصبي هو الذي تكلف لحياته
لم يكن

وان خلها مربطها وربطها واغلاق عليها فلا ضمان اذا هلكت او ضاعت كل شيء يفعل بها صاحبها اذا ردت عليه فاذا فعله المستأجر بغير اولواد خلها دار صاحبها او ادخلها مربطها ولم يربطها ولم يعلق عليها فهو ضامن اذا هلكت او ضاعت كذا في المحيط * الباب الرابع عشر في تجديد الاجارة بعد صحتها ^(٣) والزيادة فيها واذا زاد الآجر والمستأجر في المعقود به ان كانت الزيادة مجهولة لا تجوز الزيادة سواء كانت من الآجر او من المستأجر وان كانت معلومة من جانب الآجر يجوز سواء كانت من جنس ما آجر او من خلاف جنس ما آجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر لا يجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا زاد في الآجر بعد ما مضى بعض المدة لا تصح الزيادة وبصح الخط كذا في التاتارخانيه * ابراهيم بن محمد ر ح استأجر من آخر ارضاً بكار حنطة فزاد رجل المؤجر كرافاً جرة المؤجر منه فذهب المستأجر الاول فزاده كرا ايضا وجدد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانفسحت الاولى بمقتضى تجديد الثانية ونكرت هذه المسئلة من ابي يوسف ر ح ووضعها فيما اذا زاد المستأجر الاول على المستأجر الثاني في الاجر وسلمها رب الدار الاول بهذه الزيادة وبالا جر الاول وذكر ان الاجارة الاولى لا تنتقض وهذه زيادة زاداها في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا جدد الاجارة تنتقض الاولى واذا لم يجدد لا تنتقض الاولى وتكون الثانية زيادة كذا في المحيط * وسئل عن فصب دار اثم آجرها ثم اشتراها ايؤا جرها ثانيا قال الاجارة ماضية وان استقبلها فهو افضل واطيب كذا في الحاوي للفتاوى * ولا بأس باستيجار الارض الى طويل المدة وقصيرها بعد ان تكون معلومة كما اذا استأجرها عشر سنين او اكثر هذا اذا كانت مملوكة واما اذا كانت الارض موقوفة فاستأجرها من المنولي الى طويل المدة ان كان العسر بحاله لم يزد ولم ينتقص فانه يجوز عن محمد ر ح استأجر رجلاً شهراً يعمل له عملاً مسمى باجر معلوم ثم امرة في خلال الشهر يعمل آخر مسمى بدرهم مثلاً فالاجارة الثانية فاسخة للاجارة الاولى بالقدر الذي دخل في الاجارة الثانية حتى لا يكون له الاحران بل يرفع عنه بحصة ذلك القدر فاذا فرغ من العمل الثاني لزمه اجرة وذلك درهم وتعود الاجارة الاولى كذا في المحيط * الباب الخامس عشر في بيان ما يجوز من الاجارات وما لا يجوز وهو يشمل على اربعة فصول الفصل الاول فيما يفسد العقد فيه الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بان لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بان لا يبين المدة وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى العقد فالفساد يجب فيه

والمصر وغير المصر في ذلك سواء في القياس في الاجارة والمعارية ففي الاجارة مؤنة الرد على رب المال وفي العارية على المستعير قال مشائخنا وتاويل هذا اذا كان الاخراج باذن رب المال في الاجارة والمعارية ففي الاجارة تجب مؤنة الرد على رب المال وفي العارية تجب مؤنة الرد على المستعير فما اذا حصل الاخراج بغير اذن رب المال فمؤنة الرد على الذي اخرجته مستعيرا كان او مستأجرا كذا في المحيط * الرد في الاجير المشترك نحو القصار والصباغ والنساج على الاجير لان الرد نقض القبض فانما يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع للاجير لان للاجير عينا وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما لو أجرة عبد او دابة وفرغ المستأجر فانه يجب الرد على المالك لان ثمة للمستأجر منفعة ولا أجرة عينا كذا في الذخيرة في احكام الاجير الخاص والمشارك * استأجر دابة ليركبها في حوائجه في المصر وقتا معلوما فمضى الوقت فليس عليه تسليمها الى صاحبها وعلى الذي أجرة اياه ان يقبض من منزل المستأجر حتى لو امسكها ايا ما فهلك في يده لم يضمن سواء طلب منه المؤاجر اولم يطلب لانه لا يلزمه الرد الى بيته بعد الطلب فان لم يكن متعديا في الامساك فلا يضمن فان كان استأجرها من موضع مسمى في المصر ذاهبا وجائبا فان على المستأجر ان يأتي بها ذاك الموضع الذي قبضها فيرد لان الرد واجب عليه بل لاجل المسافة التي تناولها العقد لان عقد الاجارة لا ينتهي الا بالرد الى ذلك الموضع فان حملها الى منزله فامسكها حتى عطبت ضمن قيمتها لانه تعدى في حملها الى غير موضع العقد فان قال المستأجر اركبها من هذه المواضع الى موضع كذا او ارجع الى منزلي فليس على المستأجر ردّها الى منزل المؤاجر لانه لما عاد الى منزله فقد انقضت مدة الاجارة فبقيت امانته كذا في البدائع * فلو ان المستأجر ساق الدابة ليردها على المؤاجر في منزله مع انه ليس عليه الرد وهلك في الطريق لا ضمان عليه وذهب المالك الى بلد آخر وذهب هذا الرجل بالدابة ليردها على المالك فهلك في الطريق كان عليه الضمان فيصير بالاخراج من البلدة فاصبا كذا في المحيط * وعن ابي يوسف رح فيمن استأجر دابة من مصر الى مصر فامسكها في بيته فهلك قال ان امسكها مقدار ما يمك الناس ليهيؤا امورهم فلا ضمان والاجرة ثابتة وان امسكها اكثر من ذلك خرجت من الاجارة وهي بغصوبة عنده ومن محمد رح انه قال بالضمان من غير هذا التفصيل كذا في الذخيرة * وفي المنتقى استأجر دابة وردّها الى منزل المؤاجر

اذا ذكر وقتا يخاف فوت وقت الحج غالباً ولو شرط شيئاً بجريان على موجب شرطهما ولا بأس بان يسلف بكراء مكة قبل ايام الحج بشهر او سنة لانه في معنى اجارة ضافه كذا في الغياثة * ولو تكارى محملاً وزاملته وشرط حملاً معلوماً على الزاملة فما اكل من ذلك الحمل ونقص من الكيل والوزن كان له ان يتم ذلك في كل منزل ذاهباً وجائياً وليس للحمال ان يمنعه من ذلك بخلاف المحمل فانه اشترط فيه انسانين معلومين فليس له ان يحمل غيرهما الا برضا الحمال لان الضرر على الدابة يختلف باختلاف الراكب كذا في المبسوط * ولو بين وزن المعاليق والهدايا كان احب البناء اذا اراد الاحتياط في ذلك فنبغي ان يسمي الكل محملاً قربتين من ماء او ادرتين من اعظم ما يكون من ذلك ويكتب في الكتاب ان الحمال قدر اى الوطاء والدثر والقربتين والادواتين والخيمة والقبعة فان ذلك اريق وانما يكتب الكتاب على اوثق الوجوه وان اشترط عليه عقبة الاجير فهو جائز ويكتب قدر اى الحمال الاجير وفي تفسير عقبة الاجير قولان احدهما ان المستاجر ينزل في كل اليوم عند الصباح والمساء وذلك معلوم فيركب اجيره في ذلك الوقت ويسمى ذلك عقبة الاجير والثاني ان يركب اجيره كل مرحلة فرسخاً ونحوه مما هو متعارف على خشبة خلف المحمل ويسمى ذلك عقبة الاجير وفي كتاب الشروط قال ابو يوسف ومحمد ربح ترمى ان يشترط من هدايا مكة كذا وكذا ما كذا في المبسوط * استأجر ابلاً او حماراً بالحمل عاينها الحنطة ولم يبين مقدار الحنطة ولا اشار اليها لا يجوز عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا اظهر وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * ولو استأجر دابة او عينا آخر ولم يعينها في العقد لم يجز الا اذا عين وقبل المستأجر جاز كذا في الفتاوى الغياثة * استأجر دابة الى سمرقند يجوز لانه اسم لعين البلدة والى بخارا لا يجوز لانه من كرمية التى وردب والمختار للفتوى انه يجوز لانه يراد به عند اجارة المدينة صرفاً كذا في جواهر الاخلاطي * تكارى دابة الى فارس فلا اجارة فاسدة لانه فارس وخراسان وخوارزم وشام وفرغانة وسغدوما وراء النهر والهند والخطا والدشت والروم واليمن اسم الولاية وبلغ وهرارة واوز جند اسم البلدة وفي كل موضع هو اسم المولاية اذا بلغ الادنى له اجر المثل لا يتجاوز عن المسمى وفي كل موضع هو اسم البلدة اذا وصل البلد يلزم البلاغ الى منزله كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر دابة ليطحن عليها كل شهر بعشرة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن جاز ويطحن عليها ما هو متعارف وان جاوز الحد ضمن ولو لم يذكر المدة ولم يسم ما يطحن وكم يطحن

اجرا المثل ولا يزداد على المسمى ان سمي في العقد ما لا معلوم ما وان لم يسم بحجب اجر المثل بالغاً ما بلغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين غير مضمون في يد المستأجر سواء كانت صحيحة او فاسدة او باطلة هكذا في الغبائية * سئل ممن قال لا آخر أجرتك هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهماً موصوفاً بصفة كذا التي عشرة أشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت وذكر شرائط الصحة هل تصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد من ان يقول من وقت كذا ومن هذه الساعة الى وقت كذا النصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي * ولا بد في اجارة الاراضي من بيان ما يستأجره من الزراعة والغرس والبناء وغير ذلك فان لم يبين كانت الاجارة فاسدة الا اذا جعل له ان ينتفع بها بما شاء هكذا في البدائع * ولو لم يبين ما يزرع فيها ولم يقل على ان ازرع فيها ما شاء فسدت الاجارة كذا في التبيين * وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة او المكان فان لم يبين احدهما فسدت ولا بد ايضا من بيان ما يستأجره من الحمل والركوب وما يحمل عليها ومن يركبها وفي استئجار العبد للخدمة والثوب للبس والقدر للطبخ لا بد من بيان المدة فان احتصما حين وقعت الاجارة في هذه الاشياء قبل ان يزرع او يبنى او يغرس او يحمل على الدابة او يركبها او قبل ان يلبس الثوب او يطبخ في القدر فان القاضي يفسخ الاجارة فان زرع الارض وحمل على الدابة ولبس الثوب وطبخ في القدر فمضت المدة فله ما سمي استحساناً ولو فسخ القاضي الاجارة ثم زرع او حمل او لبس لا يجب شيء هكذا في البدائع * ولو استأجر دابة للركوب ولم يعين الراكب او ارضا ولم يعين انه يزرعها واي شيء يزرعها فان عين ذلك قبل الفسخ صار جائزاً كذا في الغبائية * ولو استأجر ارضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما نقصها ولا اجر له كذا في البدائع * اذا استأجر له زاملة يحمل عليها كذا كذا من الدقيق والسويق هو ما يصلحها من الخل والزيت وما يعلق بها من المعاليق من المطهرة وما شبهها ولم يبين شيئاً من ذلك فهو فاسد قياساً وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * ولو اكرى محملاً الى مكة يحمل جليين بوظاء ودرهم لا بد وان يرى الرجلين لانه منصوص ولا حاجة الى بيان الوطاء والدثر لانه تبع وان اختلفا في وقت الخروج يعتبر وقت خروج القافلة ولا يلتفت الى من يريد الخروج قبل وفته بايام كثيرة يريد تطويل السفر على صاحبه وتكثير المؤنة وكذا لا يلتفت الى قول المكاري اذا ذكر

لا يجوز وعندهما يجوز وفي العمون اختار قولهما كذا في الخلاصة * ولو استأجر علم منزل ايمد فيه الى حجرته لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز وكذلك اذا استأجر السدل ليسرفه الى مسكنه لم يجز في قول ابي حنيفة ر ح وعندهما يجوز قال الشيخ الامام الزاهد احمد الطاوي سي ينفى ان لا تجوز هذه الاجارة اجماعا كذا في المحيط * ولو استأجر غره ربيت ليبيت عليه شهر او يوضع متاعه عليه اخلاف المشائخ فيه لاختلاف نسخ الاصل وذكر في بعضها انه لا يجوز وفي بعضها انه يجوز وهو الصحيح لان المعتود عليه معلوم كذا في البدائع * ولو استأجر سفلا وقتا معلوما ليسني عليه علموا جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الاصل بخلاف عن محمد ر ح انه قال لا بأس للمستأجر ان يبنى بيتا او اربا في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار قال ابوالميثم الكبير به يؤخذ كذا في الحاوي للفتاوى * ولو استأجر موضع ارض مدة معلومة او السطح مدة معلومة ثم يسيل فيها الماء جاز آجر ارضه من آخر ليكرى المستأجر فيها نهرا او آجر حائط ليمني عليه المستأجر بناء او يوضع عليه خشبة فان الاجارة لا تجوز في جميع ذلك كذا في الصغرى * ولو استأجر ميزابا ليركبه في داره كل شهر باجر معلوم جاز ولو كان الميزاب مركبا في حائط الماء جاز لا يجوز كذا في الظهيرية * ولا تجوز اجارة الآجام والانهار للسبك وغيرها ولا يجوز اجارة المرعى لم يرد به اجارة الاراضي فان اجارة الاراضي جائزة وانما اراد به اجارة الدلاء والحيالة في جوارها ان يستأجر موضعاً من الارض ليسرب فيه فسطاطا او ليجعله حظيرة لغنمه فنصح الاجارة ويسمح صاحب المرعى له الانتفاع بالمرعى كذا في المحيط * وفي جامع الفتاوى وله ان يمنع من يريد ان يدخل هذه الارض كذا في التارخانية * ولو استأجر مرعى بعد بيعه فرعاه في تلك السنة لم يضمن ما رعى وبأخذ عبده فان كان المؤجر قد اعنته او باعه جاز ذلك ويضمن قيمته كذا في المبسوط في كتاب الشرب * ولو آجره بكرة وحبل او دلو فاستقى بها غنمه فهو فاسد للجهالة الا ان يسمي وقتا فيجوز كذا في المبسوط في كتاب الاجارات * ولو استأجر حائطاً للبضع عليه جذوعا او ستره او كوة لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان * واذا استأجر موضعاً معلوماً من الارض ليتدفق فيها الاوتاد يصلح بها الغزل كى ينسج جاز لانه من اجارات الناس ولو استأجر حائطاً ليتدفق فيها الاوتاد يصلح بها عليها الا بربسم لينسج به شعرا او ديبا جاز لا يجوز كذا ان ذكره بعض مشائخنا ر ح لان هذا ليس من اجارات الناس وفي صرف ديارنا ينبغي ان يجوز كذا ان ذكره بعض مشائخنا لان الناس تعاملوا ذلك في الفصلين جميعا وفي نوادر هشام استأجر وتدا يؤتد به جاز معناه (مبيع بمزد گرفت تا بخانه برد وبرد يوارخانه خود سخت كند) كذا في الذخيرة *

لا يجوز ولو قال يطحن عليها كل يوم عشرة اقفرة حنطة جاز فان وجدها لا يطحن ذلك فله الخيار كذا في الغياثة * رجل استأجر دابة ليطحن كل يوم بدرهم وبين ما يطحن من الحنطة او الشعير ونحو ذلك ذكر في الكتاب انه يجوز وان لم يبين مقدار ما يطحن وهكذا قال بعض المشائخ قال الشيخ الامام ابو بكر المعروف بخواهر زادة لا بد من بيان مقدار ما يطحن كل يوم وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان * رجل استأجر دابة او بيتا ولم يسم الذي يريد مالها ففى الاستحسان لا تفسد كذا في المحيط * اذا استأجر رجلا لبيع له بكذا او يشتري له بكذا فهي فاسدة فان باع وقبض الثمن فهو امانة كذا في الغياثة * وان ذكر لذلك وقتا فان ذكر الوقت اول اثم الاجر بان قال له استأجرتك اليوم بدرهم على ان تبع لي او تشتري كذا جاز وان ذكر الاجرة اول اثم الوقت بان قال له استأجرتك بدرهم اليوم على ان تبع وتشتري لا يجوز واذا فسدت الاجارة وعمل واتم العمل كان له اجر مثله على ما هو العرف في اهل ذلك العمل وذكر محمد ر ح الحيلة في استيجار السمسار وقال يأمره ان يشتري له شيئا معلوما او يبيع ولا يذكر له اجراته بواسطة بشي اما هبة او جزاء للعمل فيجوز ذلك لماس الحاجة واذا اخذ السمسار اجره مثله هل يطيب له ذلك تكلف وفيه قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة يطيب له ذلك وهكذا عن غيره واليه اشار محمد ر ح في الكتاب كذا في فتاوى قاضي خان * المستأجر في الاجارة الفاسدة اذا هلك فانه لا يضمن كما في الاجارة الصحيحة ومثل الحسن بن علي المرغيناني ممن عمله نقش الياق ونقشه بدم الشاة المختلط مع النقش الاسود ولا يصلح في هذا العمل شيء غير الدم وبأخذ اجرة بهذا العمل هل يطيب له هذه الاجرة فقال نعم كذا في التذكار خاتمة * واذا استأجر نهر ايا بسا ليجري فيه الماء الى ارض له او الى رضى مائه واستأجر مسيل ماء ليسيل ماء ميزابه فيه واستأجر ميزابا ليسيل فيه ففسالته او بالوعة ليصب فيها بوله والتجاسات لا يجوز كذا في المحيط * واستأجر بالوعة ليصب فيها وضوءه لا يجوز كذا في الظهيرية * وروى عن محمد ر ح اذا استأجر موضع ارض معروف ليسيل ماءه فهو جائز لانه لما عين الموضع زالت الجهالة كذا في محيط السرخسي * ولا تجوز اجارة ماء في نهر او قناة او بئر وان استأجر النهر والقناة مع الماء لم يجز ايضا لان فيه استهلاك العين اعلا والفتوى على الجواز لعدم البلوى ولو استأجر ارض مع الماء تجوز تبع كذا في التهذيب * واستأجر علو منزل ليني عليه لم يجز عند ابي حنيفة ر ح خلافا لما لان ارض العلو بمنزلة ارض السفلى ولو استأجر ارضا للبناء عليه حاز وان كان قدر البناء مجهولا فكذا هذا كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر طريقا بمرقه او يمر الناس فيه ذكر في الاصل عند ابي حنيفة ر ح

على ان يسكنها ويرمها فلا اجر عليه فهدار بدلان له لم يشترط الاجرة فان المرمة نفقة الدار ونفقة المستعار على المستعير كذا في الفتاوى الصغرى والغياثية * وان تكرر دابة الى بغداد على انه ان رزقه الله تعالى من بغداد شيئاً ومن فلان شيئاً اعطاه نصف ذلك فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تكرر الى بغداد على انها ان بلغته بغداد فله اجر عشرة دراهم والا فلا شيء له فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سار عليها كذا في المبسوط * اذا شرط الخراج على المستأجر قال في الكتاب يفسد العقد من مشائخنا من قال ذلك محمول على خراج المقاسمة او على الارض صلحية يختلف خراجها اما اذا كان خراج وظيفة فيكون الخراج والاجر المسمى سواء والصحيح انه لا يجوز العقد مطلقاً وبه يفتى كذا في الصغرى * لو كانت ارضاً عشرة فآجرها وشرط العشر على المستأجر جازي في قول ابي يوسف ومحمد رحمهم الله وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يجوز كذا في الذخيرة * واو قال ان خراجها ولا اجر عليك فهو اجارة فاسدة وكذلك اذا شرط في الدابة ان بداله ان يرجع من بعض الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه الى موضع كذا اليوم فلا اجر عليه فسد كله وعليه اجر مثل ما ركب وكذلك ان شرط العلف على المستأجر وان لم يعلف حتى مات فلا ضمان عليه او شرط عليه ان يرد العين على الآجر وله حمل ومؤنة وان لم يكن له حمل ومؤنة جاز او شرط عليه ان يرد بلا عيب او شرط ضمان العين او هلك او تعيب ولا يجوز اذا شرط على البناء ان يدخل في البناء كذا عدد من البان نفسه او شرط على الخياط ان يخط ثيابه ويطنه او يحشوه من عنده ولو قيل يجب اجر المثل وقيمة الايمان واقلن والبطانة وهذا بخلاف النداف والحلاج كذا في الغياثية * واو استأجر رجلاً ليقطع له اشجاراً في قرية بعيدة عن المص على ان اجرة الذهاب والرجوع يكون على المستأجر قالوا ليس على المستأجر اجر الذهاب واجر الرجوع واذا شرط ذلك على المستأجر فسد العقد وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت الاشجار معلومة للمستأجر فكذلك وان لم تكن معلومة للمستأجر مالم يذكروا الوقت لاتصح الاجارة وان بين الوقت كان اجبر وحده في ذلك الزمان وكان عليه احر ذلك الزمان فيجب عليه المسمى لا غير كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحمهم الله في الجامع الصغير رجل استأجر ارضاً بدرهم على ان يكرها ويزرعها او يسقيها ويزرعها فهذا جائز وان شرط عليه ان يسقيها او يسرقها او يفسدوا واختلوا في تفسير التنسية قال بعضهم ان يرد ما مكروبه فان كان تفسيره هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تعود منفعة الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير التنسية ان يكرها مرتين ثم يزرعها فان كان

كتاب الاجارة (٦٢٤) (الباب الخامس عشر) الفصل الثاني

يصح استيجار الوتد الذي يصلح عليها الا برسم استأجر وتد التعليق المتاع لا يجوز كذا في الوجيز
 للكردي * ولا يجوز اجارة الشجر على ان الثمر للمستأجر وكذلك لو استأجر بقرة او شاة ليكون
 الابن او الولد له كذا في محيط السرخسي * وفي المستقى اذا استأجر الرجل سطحاً ليحفظ ثيابه عليه
 جاز كذا في المحيط * ولو استأجر شجرة ليسط عليه الثياب ليحفظ لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان *
 واذا تكارى دابة الى بغداد على انه ان بلغ اليها فله ما يرضى من الاجر فلا اجارة فاسدة لجهالة
 البذل وكذلك اذا استأجرها بحكمه او بحكم صاحب الدابة فان قال رضائي عشرون لايزاد على
 عشرين وينقص من عشرين كذا في المحيط * وتكاري دابة بشل ما تكارى به اصحابه ان لم يكن
 ما تكارى به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو كان معلوما بان كان عشرة
 لايزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز وان كان مختلفاً بان كان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف
 الاحوال قد يكون عشرة او اقل او اكثر يلزم الوسط نظر المجانبين كذا في الوجيز للكردي *
 الفصل الثاني فيما يفسد العقد فيه لم ان الشرط والاجارة تفسدها الشروط التي لا يقتضيها العقد كما
 اذا شرط على الاجير ان يخاص ضمان ما تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف
 بغير فعله على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا شرط شرط يقتضيه العقد كما اذا شرط على الاجير المشترك
 ضمان ما تلف بفعله لا يفسد العقد كذا في الجوهرة النيرة * ولو استأجر مبداء شهر على انه ان مرض
 او مرض المستأجر يمدل من الشهر الثاني بقدره فهو فاسد كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
 مبداء كل شهر بكذا على ان يكون طعامه على المستأجر او دابة على ان يكون علفها على المستأجر
 ذكر في الكتاب انه لا يجوز قال النقيع ابو الليث في الدابة تأخذ بقول المتقدمين اما في زماننا فالعبد
 يأكل من مال المستأجر عادة كذا في الظهيرية * وكل اجارة فيها رزق او علف فهي فاسدة الا
 في استيجار الطير طعامها وكسوتها كذا في المبسوط * تكاري من رجل بينا شهرا بعشرة دراهم على
 انه اذا سكنه يومئذ خرج عايه عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة واذا تكاري دابة على انه كلما ركب
 الامير ركب هو معه فهذا فاسد ايضا لجهالة المعتقد عليه كذا في المحيط * ولو استأجر دارا باجرة معلومة وشرط
 الاجر تطيب الدار وتغليق باب عليها وادخال جذع في سقفها على المستأجر فلا اجارة فاسدة
 وكذا اذا اجار رضاء شرط كرمي نهرها او حفر بئرها او ضرب مسنة عليها كذا في البدائع * دفع دارة

اجر حارسها وما نابها من جهة السلطان او غيره فالاجارة فاسدة قالوا وهذا الجواب صحيح في العمارة والنائب لان العمارة على رب الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شارط لنفسه شيئا مجهولا فاما اجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون بهذا الشرط شارط لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها فله اجر مثلها بالغاما بلغ لا يجاوز به المسمى المعلوم فالاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى كله معلوما لمعنى آخر يجب اجر المثل ولا يزداد على المسمى حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجر المثل عشرة يجب خمسة لا غير وان افسد العقد لجهالة المسمى او لانعدام المسمى يجب اجر المثل بالغاما بلغ وكذلك اذا كان بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في المسئلة المرممة والنائبة يجب اجر المثل بالغاما بلغ هذا هو كلام في طرف الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف النقصان عن المسمى نقول اذا كان المسمى كله معلوم القدر وفسد العقد بسبب آخر من الاسباب ينقص عن المسمى حتى انه اذا كان اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا ينقص عن القدر المعلوم كما في مسئلة النائبة والمرممة فانه لا ينقص عن القدر المعلوم حتى ان في المسئلة النائبة والمرممة اذا كان اجر المثل الى خمسة يجب عشرة وهو القدر المعلوم من المسمى كذا في المحيط * الفصل الثالث في قفيز الطحان وما هو في معناه صورة قفيز الطحان ان يستأجر الرجل من آخر نور البطحن بها الحنطة على ان يكون اصاحبها قفيز من دقيقها او يستأجر انسانا ليطحن له الحنطة بنصف دقيقها او ثلثه او ما شبه ذلك فذلك فاسد والتحيلة في ذلك لمن اراد الجوز ان يشترط صاحب الحنطة قفيزا من الدقيق الجيد ولم يقل من هذه الحنطة او يشترط ربع هذه الحنطة من الدقيق الجيد لان الدقيق اذا لم يكن مضافا الى حنطة بعينها يجب في الذمة والاجر كما يجوز ان يكون مشار اليه يجوز ان يكون دينيا في الذمة ثم اذا جاز يجوز ان يعطيه ربع دقيق هذه الحنطة ان شاء كذا في المحيط * ولو استأجر ان يطحن طعامه بقرص منه او بدرهم وقفيز منه او يذبح شاته بدرهم ورطل من لحمها فهو فاسد كذا في الغيائية * ولو دفع سمسا الى دهان لبعصرة على ان يكون بعض الدهن له او شاة ليذبحها على ان يكون بعض اللحم له لا يجوز كذا في خزائن المفتين * ولا تصح اجارة الرحى ليطحن برة ببعض دقيقه كذا في شرح ابى المكارم * اذا استأجر رجلا ليحمل له طعاما بقفيز منه واستأجر حمارا ليحمل عليه طعاما بقفيز منه فانه لا يجوز ان يحمله فله اجر مثله ولا يجاوز بالاجر قفيز بخلاف مالوا استأجر ليحمل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب الاجر وهذا بخلاف مالوا اشتركوا في الاحتطاب فاحتطب احدهما وجمعه الآخر فانه يجب الاجر

تفسيره هكذا فالفساد يختص بديارهم لان في ديارهم تخرج الارض ربعا ناما بالكراب مرة وكذا في ديار
نفس فيكون هذا الشرطي مثل هذا الموضع شرطا لا يقتضيه العقد ولا حدهما فيه منفعة وهو رب الارض لان
منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت
الارض في بلدة يحتاج الى تكرار الكراب فاشترط التسنية لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسرقها
فان كان السرقة من صند المستأجر فقد شرط عليه عينا هو مال فان كان تبقى منفعته الى العام الذاتي يفسد
العقد وان كان لا تبقى منفعته الى العام القابل لا يفسد العقد كذا في المحيط * وذكر خواهر زاده اذا شرط
على المستأجر ان يرد ما مكروبه بكراب في مدة الاجارة فالتعدي فاسد وهو الصحيح اما اذا شرط ان يرد ما
مكروبه بكراب لافي مدة الاجارة بل بعد هاهنا على وجهين ان قال آجرتك بكذا او بان تكر بها بعد
انقضاء مدة الاجارة فهو صحيح وان كان نبذ الماء قال في الكتاب وان قال آجرتك بكذا على ان تكر بها بعد
انقضاء المدة لا يصح فان اطلق الكراب اطلاقا فيصرف الى ما بعد انقضاء المدة فيجوز لكن هذا
خلاف ظاهر الرواية واستفدنا هذه التفاصيل من جهته وهو صحيحة وبها ينتهي كذا في الصغرى *
وان اشترط كرمي الانهار على المستأجر يفسد العقد ومن مشائخنا من فرق بين الجداول والانهار
فقال اشترط كرمي الجدول صحيح والاول اصح كذا في المحيط * واذا تكررى دارا من رجل سنة
بدائة درهم على ان لا يسكنها فالاجارة فاسدة ولو استأجر دارا وشرط على المستأجر ان يسكن هو
بنفسه ولا يسكن معه غيره فالاجارة جائزة وللمؤاجر في هذا الشرط منفعة قال شيخ الاسلام في شرحه
لا بد من التأويل ولا يحجى بينهما فرق فنقول تأويل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار بئر
بالوعة ولا بئر وضوء فان لم تكن فيها بئر فلا منفعة للمؤاجر في هذا الشرط لانه لا يتضرر باسكان
غيره اذا كانت الحالة هذه لان ما يجمع على ظاهر الدار فخراج ذلك على المستأجر وكثرة
السكان لا يبرهن البناء فلا يفسد وتأويل الصورة الاولى انه كان في الدار بئر بالوعة وبئر وضوء
واذا كان كذلك كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه العقد فوجب
فسادها ثم ان فسدت الاجارة في الصورة الاولى فسكن فيها المستأجر فعليه اجر المثل بالغ ما بلغ
كذا في المحيط * ان جعل اجر الدار يؤذن لهم سنة او يوم فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثل الدار
ان سكنها ولا اجر له في الاذان والامامة كذا في المبسوط * رجل تكرى من رجل دارا كل شهر
عشرة دراهم على ان ينزلها هو بنفسه او اهله على ان يعبر الدار ويرم ما كان فيها من خراب ويعطي

فاصاب مالان جميع ذلك لصاحب البر ولصاحب البيت عليه اجر مثل البيت ولو كان صاحب البيت دفع اليه البيت ليؤاجر ويبيع فيه البر على ان ما رزق الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فاذا آجر البيت واخذ اجرة كان الاجر كله لصاحب البيت فاذا استوفى عمله كان على رب البيت اجر مثل عمله كذا في المحيط * ولو قال استأجرتك كل يوم بدرهم فما تصيد فبيننا فهو فاسد وما صاده فللمستأجر وللعامل اجر مثل عمله ولو استأجر عبد انصف ربح ما يتجر او رجلا يرعي غنما بابنها او بعض ابنها او صوفها لم يجز ويجب اجرا لمثل كذا في التاتارخانية * دفع بقرة الى رجل على ان يعلفها وما يكون من اللبن والسمن بينهما انصافا فالاجارة فاسدة وعلى صاحب البقرة للرجل اجر قيامه وقيمة علفه ان اعلنها من علف هو ملكه لا ما شرحها في المرعى ويرد كل اللبن ان كان قائما وان اتلف فالمثل الى صاحبها لان اللبن مثلي وان اتخذ من اللبن مصلا فهو للمتخذ ويضمن مثل اللبن لا لقطاع حق المالك بالصنعة والحيلة في جواز ان يبيع نصف البقرة منه بثمن ويبرأه عنه ثم يأمره باتخاذ اللبن والمصل فيكون بينهما وكذا الودع الدجاج على ان يكون البيض بينهما وبذر الفيلق على ان يكون الابريسم بينهما لا يجوز والحادث كله لصاحب الدجاج والبذر كذا في الوجيز للكردي * فلو ان المدفوع اليه دفع البقرة او الدجاجة الى رجل آخر بالنصف فهلك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن فلو ان المدفوع اليه بعث البقرة الى السرح فلا ضمان لمكان العرف كذا في المحيط * دفع بذر فيلق على ان يكون انصافا فلما خرجت الدودة قال الشريك اكثرها لك فقال صاحب البذر ادفع الي قيمة البذر وانابري من الدود والشريك كان كاذبا في كله فالعيلق كله لصاحب البذر وعليه اجر مثله لشريكه في قيامه عليها وعليه قيمة ورق الفرصا كذا في الوجيز للكردي * ولو غصب من آخر دود القز وبيض الدجاجة فامسكها حتى خرج الفيلق او الفرخ لمن يكون الفرخ والفيلق حكى عن شمس الاثمة الحلواني انه قال ان خرج بنفسه فهو صاحبه والحيلة في جنس هذه المسائل ان يبيع صاحب البيضة نصف البيضة وصاحب الدجاجة نصف الدجاجة من المدفوع اليه ويبرأ به عن ثمن ما اشترى فيكون الخارج بينهما كذا في المحيط * رجل له غريم في مصر آخر فقال لاخر اذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه فلك عشرة دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجرا لمثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى فقير الطمان كذا في جواهر الفتاوى * وان استأجر ليعمل له كذا ولم يذكر الاجرا واستأجر على دم او ميتة لزم اجرا لمثل بالغ

بأنواعه بلغ عند محمد ربح كذا في الكافي * ثم الأصل فيه أنه متى جعل المستأجر المحمول كله لنفسه
وشروطه الأجر من المحمول فسدت الإجارة فإذا عمل الأجير استحق الأجر ومتى جعل المحمول
بعضه والباقي أجره بطلت الإجارة وإن حمل لا يستحق شيء كذا في التبيين * لو استأجر رجلاً ليحني هذا
الطن بعشرة أماء من هذا الطن لا يجوز وأقول بعشرة أماء من الطن وأم يقل من هذا الطن جاز كذا
في نياوي قاضيهان * دفع غزلاً إلى حائك لينسجه بالنصف فالنوب لصاحب الغزل ومشائخ باغ
جوزوا هذه الإجارة لمكان الضرورة والتعامل والصحيح جواب الكتاب لأنه في معنى فقبز الطحان
وللحائك أجر مثله لا يجاوز به قيمة المسمى هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان * ولو تكاثر عبد
مأذونا وغير مأذون بنصف ما يكسبه على هذه الدابة فلا جارة فاسدة وإن أجر مثله فيما عمل له
إن كان مأذوناً واستأجره من مولاة وإن كان غير مأذون ولم يستأجره من مولاة فإن عطب الغلام
كان ضامناً لغيره ولا أجر عليه وإن ساء فعليه الأجر استحسننا كذا في المبسوط * دفع أرضه لغيره
شجرًا على أن تكون الأرض والشجر بينهما نصفين أم يجزى الشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجر وأجر
ما عمل ولا يؤمر بقلعه وأوكانا كلا الغلة حسب من أجر الغارس ما أكل كذا في محيط السرخسي *
وإذا دفع الرجل إلى رجل دابة ليعمل عليها ويؤجرها على أن ما رزق الله تعالى من شيء فهو
بينهما فإن أجر العامل الدابة من الناس وأخذ الأجر كان الأجر كله لرب الدابة وللعامل أجر مثله
عمله وأن كان لا يؤجر الدابة من الناس وإنما يتقبل الأعمال من الناس ثم يستعمل الدابة في ذلك
فإن الأجر يكون للعامل وعلى العامل أجر مثل الدابة كذا في المحيط * وإذا دفع الرجل إلى رجل
بغير البسقي به الماء ويبيع على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد وبعد هذا
إذا استعمل البعير والراوية فباع الماء كان الثمن كله للعامل وعلى العامل أجر مثلي البعير والراوية
وهكذا إذا أعطاه شبكة ليعصدها على أن ما صاد من شيء فهو بينهما فما اصطاد يكون للصائد وعليه
أجر مثل الشبكة كذا في الذخيرة * وإذا تكاثر الرجل بغيره ليحمل عليها امتعة نفسه ويبيعها
من الناس على أن يكون أجرا لغيره بنصف ما يحصل بتجارته فهذا فاسد وجميع ما اكتسب المستكبري
فهو له وعليه لصاحب البعير أجر مثل عمله كذا في الثنايا خانية * وإذا دفع الرجل إلى رجل بيتا لبيع
فيه البز على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فقبض البيت وباع فيه البز
فأصاب

بعد مضي المدة ولو آجره مع هذا بدون الحياة ثم سلم بعد ما فرغ وحصد ينقلب جائزاً هكذا في الخلاصة *
 رجل آجر أرضه بعضها مزروعة وبعضها فارغة فبقي المزروعة فاسدة وفي الفارغة أيضاً فاسدة لغسلها كذا في
 جواهر الفتاوى * وفي فتاوى الفضلي فيمن استأجر ضياعاً بعضها مزروعة وبعضها فارغة قال يجوز
 في الفارغة دون المشغولة وإذا اختلفا فالقول للمؤاجر كذا في المحيط * ولا يجوز استئجار الأرض
 الشجرة والنزعة وهي لا تصلح للزراعة لأن منفعة الزراعة لا يتصور حد وثما منها إعادة هكذا في
 البدائع * ولو اشترى رجل قصيلاً يقطع أو أطلق العقد حتى يصح الشراء ثم استأجر الأرض مدة
 معلومة لشرك القصيل جاز وإن تركه هذا المستأجر حتى بلغ الزرع يجب الإجازة للبائع وطابت
 الزيادة له لصحة الإجارة ولو كان المشتري للتصيل استأجر الأرض التي إن يدرك ولم يذكر مدة
 معلومة فلا جارة فاسدة لجهالة المدة فإن تركه في الأرض حتى أدرك لزومه أجر المثل بخلاف النخل
 حيث لا يجب الإجازة لما كان أصلاً قال ويطيب له من الزرع بقدر الثمن وما غرم من الإجازة ويتصدق
 بالنخل هذا الذي ذكرنا قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحم الله عليهما قول أبي يوسف رحمه الله
 الزيادة في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * وإذا اشترى ثمرة في النخل ثم استأجر النخل مدة ليتمتها
 فيها لم يجز لأنه ليست من اجارات الناس كذا في المحيط * ويرجع بالإجازة إن كان نخله ويطيب له
 ما زاد في الشمارك في الذخيرة * ولو اشترى ثمرة في نخل ثم استأجر الأرض بدون النخل لم يجز
 لأن النخل حائل بينه وبين الثمر والله أعلم المأجر والمستأجر مشغول بملك المؤاجر وكذلك إذا
 اشترى أطراف الرطبة دون أصلها ثم استأجر الأرض لبقاء الرطبة لا يجوز لأن أصل الرطبة على ملك
 الآجر فقد حال بينه وبين المستأجر ملك الآجر ولو اشترى نخلة فيها ثمرة لينالها ثم استأجر الأرض ليتمتها
 جاز وكذلك لو اشترى الرطبة بأصلها ليلتمها ثم استأجر الأرض ليتمها جاز وأما استأجر الأرض في ذلك كله جاز
 كذا في المحيط والبيتمة * سئل والدي من رجل استأجر من رجل أرضاً لاجل المبطخة بمقدار معلوم وعندهما
 من التراب والسرقين لأصلحها ولم يبين المدة ولا الثمن السرقين من أجر الأرض هل يصح هذا الاستئجار
 بهذا القدر فقال لا يصح قيل له لو أن المستأجر انفق فيها لرفع الغالب من البذر وما احتاج إليه في ذلك ثم تبين
 أن ذلك الاستئجار فاسد هل يلغونفقته أم لا إن يضمن رب الأرض فقال نعم ولا يضمن له رب الأرض
 قيل لو أمكن له التضمن في الشرع هل له بدّ على اتلاف اليتطين أو فساد ما أصلح فقال له بدّ على
 اتلاف اليتطين فاما فساد ما أصلح فشقه ونخبته فلا يمكن من ذلك كذا في النظار خانية * استأجر

ما بلغ وكذا اذا جعل عددا من الدراهم اجرا ولم يبين وزنها وفي البلد تقود مختلفة وان غلب واحد يصرف اليه كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر رجلا ليحصد له نصبا في اجمة على ان يعطي له خمس حزمات من هذا القصب لا يجوز ولو قال استأجرتك بهذه الخمس الحزمات لتحصد هذه الاجمة جاز له لو قال استأجرتك على ان تحصد هذه الاجمة بخمس حزمات من القصب لا تجوز الاجارة لجهالة الحزمات كذا في فتاوى فاضيل خان * الفصل الرابع في فساد الاجارة اذا كان المستأجر مشغولا بغيره استأجر بيناهو مشغول بامتنعة الآخر ذكر الكرخي في مختصرة رواية عن ابي حنيفة رح انه يجوز ويؤمر بالتفريغ والتسليم وعليه الفتوى الا ان يكون في التفريغ ضرر فاحش كذا في فتاوى فاضيل خان * ولا يستأجر ارضا فيها زرع او كرم يمنع الزراعة فهي فاسدة فان قلع وسلمها الى المستأجر جاز لانه زال المانع ولو كان الزرع قد ادرك لا يضره حصاده جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد فان مضى من مدة الاجارة شيء قبل ان يختصما ثم قلع الزرع فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها ردفع عنه اجر ما لم يقبض وان شاء ترك بخلاف ما لو استأجر دارا يسكنها ومنه المؤجر عن السكنى في بعض المدة يلزم المقتدى الباقي ولا خيار له كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ارضا فيها رطبة سنة فالاجارة فاسدة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح فان قلع رب الارض الرطبة وقال للمستأجر اقبض الارض بيضاء فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فابطل الحكم الاجارة ثم قلع الرطبة بعد ذلك لم يصح الا بالاستيناف وان مضى من مدة الاجارة يوم او يومان قبل ان يختصما ثم قلع الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك الاجارة ويطرح عنه اجر ما لم يقبض وان شاء لم يقبض كذا في السراج الوهاج * ثم الزرع اذا لم يدرك فاراد جواز الاجارة في الارض فالحيلة في ذلك ان يدفع الزرع اليه معاملة ان كان الزرع لرب الارض على ان يعمل المدفوع اليه في ذلك بنفسه واجرائه واعوانه على ان ما رزق الله تعالى من الغلة فهو بينهما على مائة سهم سهم من ذلك للدافع وتسعة وتسعون سهم للمدفع اليه ثم يأذن له الدافع ان يصرف السهم الذي له الى مؤنثة هذه الضيعة او الى شيء اراد ثم يؤجر الارض منه وان كان الزرع لغير رب الارض ينبغي ان يؤجر الارض منه بعده مضي السنة التي فيها الزرع فيجوز وتصير الاجارة مضافا الى وقت في المستقبل وكذلك الحيلة في الشجر والكرم يدفع الشجر والكرم معاملة كذا في المحيط * وحيلة اخرى ان كان الزرع لرب الارض ان يبيع الزرع منه بثمن معلوم ويتقاضا ثم يؤجر الارض منه وان كان لغيره يؤجر

نصف هذه الدار مشاء وهذه الدار ائمة ارغذ بكما هما هل تصح في الفارغندام لا تصح فيها فقل تصح في النارية
 كذا في التناظر خاتمة * في الاصل لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفتنة والاذان والتذكير
 والتدريس والحج والعرة ولا يجب الاجر كما في الخلاصة * يجوز الاستيجار على بناء المسجد والرباطات
 والتناظر كذا في البدائع * ويجوز الاستيجار على تعليم اللغة والادب بالاجماع كذا في السراج الوهاج *
 ومشائخ بلخ جوزوا الاستيجار على تعليم القرآن اذا ضرب لذلك مدة وانتوا بوجوب المسمى وعند عدم
 الاستيجار اصلا وعند الاستيجار بدون المدة فتوا بوجوب اجر المثل كذا في المحيط * وقد استحسنا جبر والد
 الصبي على المبرة المرسومة وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقول يجبر المسنأجر على دفع
 الاجرة ونحبس بهما قل وبدينين وكذا جواز الاستيجار على تعليم النقة ونحوه والمختار المفتوى في زماننا
 قول هؤلاء كذا في الفتاوى العنانية * واواسأجرنا تعليم واده الكفاية والنجوم والطب والتعبير جاز بالاتفاق
 وفي التناوي الفضلي واواسأجر المعلم على حفظ الصبيان او تعليم الخط او الهجاء جاز ولو شرط عليه
 ان يحدته ذكر في الاصل انه فاسد وفي الشروط دفع ابنه او غلامه ليعلمه الحساب لا يجوز ولو شرط عليه
 ان يقوم عليه في تعليم هذه الاشياء يجوز وفي الشروط ايضا عن محمد راج اذا استأجر رجلا ليعلم واده
 حرفه من الحرف فان بين المدة بان استأجر شهرا مثلا ليعلمه هذا العمل يصح العقد وينعقد على المدة
 حتى يستحق المعلم الاجر بتسليم النفس علم او لم يعلم وان لم يبين المدة ينعقد العقد فاسدا ولو علمه
 يستحق اجر المثل والاعلاف لئلا يحصل ان فيه روايتين والمختار انه يجوز هكذا في المضمرات * دفع ابنه
 الى رجل يعلمه حرفه كذا يعمل له الابن نصف عام لا يجوز وان عام يجب اجر المثل كذا في الوجيز
 للكردي * رجل استأجر رجلا ليعلم ابنه الادب فحبسه في عرض السنة هل يجب شيء قال
 (آنچه خواهد پدر از روی مروت بدهد) كذا في جواهر الفتاوى * وفي فتاوى اسأجره مؤدبا مشاهرة
 كل شهر بتسعة دراهم يعلم الصبيين احدهما الادب والاخر القرآن فقال تعليم القرآن ليس من حرفني
 فاستأجر معلما يدا يعلمون الناس واعطاه من اجري فنعل ذلك فاراد والد الصبي ان يجعل الاجر
 مناعنة قل الاديب اجر المام عادة كل شهر في درهم او درهم فان لا ارضى بما تفعل قال هذا
 قريب من وكيله اياه بذلك بخط اجرة تدروا استحق المعلم الذي ضم اليه الصبي كذا في النواوي
 للفتاوى * وان استأجر المعلم باجر معلوم وام يمين عدد الصبيان يجوز كذا في المانتظ * واختلفوا
 في الاستيجار على قراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم يجوز وهو المختار كذا في السراج الوهاج *

• مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدوهم لتعليم الخبز او الخياطة جازوله الاجران علم وان مات
في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره
لغسله او خياطته جاز وان ملك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والا
فمن البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه كذا بكذا فالاجارة فاسدة لان حفظه على البائع حتى يسلم
الى المشتري وكذا لو استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن ولو استأجره لتعليم عمل جاز وكذا لو
استأجر المالك الغاصب على التفصيل المذكور كذا في القنية * الباب السادس عشر في مسائل
الشيوع في الاجارة والاستيجار على الطاعات والمعاصي والانفعال المباحة اجارة المشاع فيما
يقسم وبما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة رح وعايه الفتوى كذا في فتاوى قاضيهان * وهذا
يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا يجوز في الصحيح وفي المعنى الفتوى في اجارة المشاع
على قولها كذا في التبيين * وصورتها ان يؤاجر نصيبا من دارة او حصه من دار مشتركة من غير
الشريك او يؤاجر نصف عبد او نصف دابة كذا في جواهر الاخلاطي * واجمعوا لو آجر من شريكه
يجوز سواء كان مشاعا يحتمل التهمة او لا يحتمل وسواء آجر كل نصيب منه او بعضه كذا في الخلاصة *
والشيوع الطارئ لا يفسد ما جمعا كما لو آجر كل هاتم تفاسخا في نصفها او مات احدهما واستحق
بعضها يمتنع في الباقي في النصاب والصغرى وطريق جوازها في المشاع ان يلحقها حكم حاكم ايسر
متفقا عليه او حكم الحكم ان تعذر المرافعة الي القاضي او يعقد العقد في الكل او لاثم يفسخ في نصفه او ربعه
بقدر ما اتفق عليه العاقدان فيجوز كذا في المصمرات * ولو آجره من رجلين يجوز كل واحد
من المستأجرين يملك منفعة النصف شائعا كذا في الكافي * ولو آجر البناء دون الارض لا يجوز
وذكر محمد رح في النوادر انه يجوز قال القاضي الامام الاجل ابو علي النسفي به كان يفني
شيخنا وكذا لو كان البناء ملكا والعرضه وقفا آجر البناء لا يجوز لانه في معنى الشائع وقيل يجوز ولو آجر
الدار ويبست منها في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي التحيل لشمس الائمة الحلواني
واو كان البناء لرجل والعرضه لآخر آجر صاحب البناء بناء لا من صاحب العرضه اختلف المشائخ
فيه قال والفتوى على انه يجوز ولو آجر من صاحب العرضه لاشكال انه يجوز ولو استأجر العرضه دون
البناء يجوز كذا في الخلاصة * في البيضة سئل ابو الحسن بن علي عن قال لا آجر آجرت منك
نصف

خلا فلهما كذا في المضمرات * ولو استأجر الذمي من ذمي بينا يبيع فيه الخمر جاز عندهم جميعا كذا في الذخيرة * وإذا استأجر الذمي من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وأن شرب فيها الخمر أو عبد فيها الضليبا أو أدخل فيها الخنازير ولم يلحق المسلم في ذلك لأن المسلم لم يؤجرها لذلك إنما أجرها للسكنى كذا في المحيط * ذمي استأجر دارا من مسلم فاتخذها مصلى لنفسه لم يمنع لانه ليس في اتخاذه مصلى لنفسه احداث بيعة ولا اظهار شيء من شعائر دينهم في امصار المسلمين وان اتخذه مصلى للجماعة وضرب فيها الناقوس فلصاحبها منعه وكذلك لو اراد بيع الخمر فيها لأن هذه اشياء يمنع من اظهارها في بلاد المسلمين ولو كان بالسواد لا يمنع وقال محمد بن سلامة البخاري ما ذكر محمد ربح في سواد العراق فان عامة اهلها في ذلك الزمان اهل الذمة واما في سواد خراسان فانهم يمنعون من ذلك لان الغالب فيه المسلمون وقال غيره من مشائخنا لا يمنعون من ذلك في سواد خراسان كذا في محيط السرخسي * وإذا استأجر الذمي مسلما ليحمل له مينة أو دما يجوز عندهم جميعا ولو استأجر ذمي من ذمي بينا يصلي فيه لا يجوز ولو استأجر مسلما ليرعى له الخنازير يجب ان يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجره لبيع له مينة لم يجز كذا في الذخيرة * مسلم أجر نفسه من مجوسي لبوقد له النار لا بأس به كذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام عن محمد ربح رجل استأجر رجلا ليصور له صورة أو تماثيل الرجال في بيت أو فسطاط فاني اكره ذلك واجعل له الاجرة قال هشام تأويله انا كان الاصباغ من قبل الاجير كذا في الذخيرة * ولو استأجر رجلا لينحت له اصناما أو يجعل على اثوابه تماثيل والصبغ من رب الثوب لا شيء له كذا في الخلاصة * استأجر رجلا ليزخرف له بيتا بتماثيل والاصباغ من المستأجر فلا أجر له كذا في السراجية * وأن استأجر لينحت له طنبورا أو برطافعل طاب له الاجر الا انه يأثم به كذا في فتاوى قاضيخان * وأن استأجره ليكتب له غناء بالفارسية أو بالعربية المعصية لمختارانه يحل لان هل لا يحل له الاجر وفي القراءة كذا في الوجيز للكردي * استأجره ليكتب له تعويذ السحر يصح اذا بين قدر الكاغذ والخط كمن استأجره ليكتب له كتابا إلى حبيبه أو حبيبها جاز ويطيب له الاجر كذا في القنية * ولو استأجر الذمي مسلما لينبي له بيعة أو كنيسة جاز ويطيب له الاجر كذا في المحيط * استأجر ذمي من ذمي أو من مسلم بيعة يصلي فيها لم يجز وكذلك لو استأجر المسلم من المسلم مسجدا يصلي فيه كذا في محيط السرخسي * إذا استأجر من المسلم بيتا يجعله مسجدا يصلي فيه المكتوبة أو النافلة فان هذه الاجارة لا تجوز في قول علمائنا ربح وكذلك الذمي يستأجر

رجل دفع ابنه الصغير الى استاذة ليعلمه حرفة كذا في اربع سنين وشرط على الاب لو حبسه قبل اربع سنين فلا ستاذة عليه مائة درهم فحبسه بعد سنتين لا يلزمه المائة لكن اجر مثل تعليمه كذا في جواهر الفتاوى * في فتاوى آهوبعث صبيه الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهرا فغاب هل لابي الصبي ان يأخذ ما اعطاه قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة فما يكون فاضلا عن اجرة الشهر يأخذ كذا في التاتارخانية * ولو استأجر كتبا ليقرا فيها شعرا كان وقفها وغير ذلك لا يجوز ولا اجر له وان قرأ وكذلك اجارة المصحف وكان هذا كله نظير من استأجر كروما ليفتح له بابه فينظر فيه للاستيناس من غير ان يدخله او استأجر مليحا لينظر الى وجهه فيستأنس بذلك او استأجر جبا مملوا من الماء لينظر فيه اذا سوي عما منه فهذا كله باطل لا اجر عليه بحكم هذه العقود فكذلك فيما سبق كذا في المبسوط * ولو استأجر رجلا ليكتب له مصحفا او شعرا وبين الخط جاز و ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زادة انه لا بكرة ذلك كذا في فتاوى فاضلخان * ولو استأجر قلم ليكتب به ان بين لداك وقتا صحت الاجارة والا فلا كذا في خزائن المثبتين * وصي او متول أجرو منزل البنيم والوقف بدون اجر المثل بعضهم يجعله كاجارة فاسدة فيجب اجر المثل قيل للخصاف اتفتي بهذا قال نعم قال بعضهم جعل المستأجر بالسكونة فيها غاصبا فلا اجر عليه وكذا الاب قال القاضي انا اتني بالجاب اجر المثل في هذه الصورة ايضا كما قال الخصاف كذا في الحاوي للفتاوى * ولا تجوز الاجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل وشيء من اللهو وعلى هذا الحداء وقراءة الشعر وغيره ولا اجر في ذلك وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ر ح كذا في غاية البيان * لو استأجر لتعليم الغناء او استأجر الذمي رجلا لخصي عبدا لا يجوز وقيل في البقر والنرس يجوز هكذا في الغيائية * اذا استأجر رجلا ليحمل له خمر افلا لاجر في قول ابي حنيفة ر ح وقال ابو يوسف ومحمد ر ح لا اجر له واذا استأجر ذمي مسلما ليحمل له خمر اولم يقل لي شرب او قال لي شرب جازت الاجارة في قول ابي حنيفة ر ح خلافا لهما واذا استأجر الذمي ذميا لينقل الخمر جاز عندهم لان الخمر عندهم كالخل عندنا كذا في المحيط * اذا استأجر ذمي دابة من مسلم او سفينة لينقل عليهما الخمر جاز في قول ابي حنيفة ر ح وقال صاحباه لا يجوز ولو استأجر المشركون مسلما ليحمل ميتا منهم الى موضع يدفن فيه ان استأجره لينقله الى مقبرة البلدة جاز عند الكل وان استأجره لينقل من بلد الى بلد قال محمد ر ح انه ان لم يعلم الحال انه جيفة فله الاجر وان علم فلا اجر له وعليه التذوي هكذا في فتاوى فاضلخان * اذا استأجر الذمي من المسلم بيتا لبيع فيه الخمر جاز عند ابي حنيفة ر ح

هو المختار هكذا في الفتاوى الكبرى * الدلالة في النكاح لا تستوجب الاجر وبه يفتى الفضلي في فتاواه وغيره من مشايخ زماننا كانوا يفتون بوجوب اجر المثل وبه يفتى كذا في جواهر الاخلاطي *
الدلال في البيع اذا اخذ الدلالة بعد البيع ثم انسخ البيع بينهما بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كالخطا اذا خاطب الثوب ثم فتقه صاحب الثوب كذا في خزائن المفتين * استأجرة ليقطع له اليوم حاجا ففعل لاشي عليه والحاج لله امور قال نصير سألت ابا سليمان عن استأجرة ليجتنب له الى انيل قال ان سمي يوما جازو الحطب للمستأجر ولو قال هذا الحطب فالاجارة فاسدة والحطب للمستأجر وعليه اجر مثله ولو كان الحطب الذي عينه ملك المستأجر جاز قال نصير قلت فان استعان بانسان يجتنب له ويصطاد له قال الحطب والصيد للعامل وكذا ضربته القانص قال استاذنا وينبغي ان يحفظ هذا فقد ابتلى به العامة والخاصة يستعينون بالناس في الاحتطاب والاحتشاش وقطع الشوك والحاج واتخاذ المجردة فيثبت الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل بها فينقونها قبل الاستيهاب بطريقة الاذن فيجب عليهم مثلها وتيمتها وهم لا يشعرون لجهلهم وغفلتهم اعادنا الله عن الجهل ووقفنا للعلم والعمل كذا في القنية * لو استأجر ليعيد له او ليغزل له او استأجره للخصومة او لتقاضى الدين او لتبض الدين لا يجوز فان فعل يجب اجر المثل ولو ذكر مدة يجوز في جميع ذلك وقيل اذا عين الصيد لا يجوز وان ذكر المدة وان استأجر لتبض العين يجوز الا ان رواية عن محمد رح كذا في الغياثة * عن محمد رح فيمن قال لغيره اقتل هذا الذئب او هذا الاسد ولك درهم والذئب والاسد صيد فله اجر مثله لا يجاوز به درهم والصيد للمستأجر كذا في محيط السرخسي *
وي الاصل استأجرة لبني له حائط بالآجر والجص وسمى كذا كذا آجرة من هذه الآجرات وكذا كذا كرامن الجص ولم يسم الطول والعرض كانت الاجارة فاسدة قياسا صحيحة استحسانا ولو سمي كذا كذا عدد من الآجرة او اللبنة ولم يسم الملبن ولم يره اياه ان كان ملبن اهل تلك البلدة واحد او كان لهم ملاين مختلفة الا ان غالب عملهم على ملبن واحد جازت الاجارة استحسانا وان كان ملاينهم مختلفة ولم يغلب استعمال واحد منها كانت الاجارة فاسدة كذا في الذخيرة *
استأجره لبني له حائط بالآجر والجص ولم يسم طوله وعرضه جاز كذا في محيط السرخسي * ولو استأجره ليحفر له بئرا او سردابا لبدان يبين الموضع وطول البئر وعمقه ودوره في السرداب يبين طوله وعرضه وعمقه كذا في الغياثة * ولو استأجر ليحفر البئر لم يبين الطول والعرض

رجلا من اهل الذمة ليصلي بهم فان ذلك لا يجوز كذا في الذخيرة * وسئل ابراهيم بن يوسف ر ح
عن اجر نفسه من النصراني يضرب لهم الناقوس كل يوم بخمسة ويعطي كل يوم خمسة دراهم في ذاك
العمل وفي عمل آخر درهمان قال لا يؤاجر نفسه منهم ويطلب الرزق من طريق آخر ويكره ان يؤاجر
نفسه منهم لعصر العنب ليتخذوا منه خمر كذا في الحاوي للفتاوى * رجل استأجر رجلا يضرب الطبل
ان كان لله ولا يجوز وان كان للغزو والنافله يجوز كذا في غايه البيان * اذا استأجر طبل لا يس
بله وذكرا مدة يجوز ورجلا يحمل الحيفة او يقتل مرتدا او ذبح شاة او طبيا يجوز ولو استأجر
طيبيا او كحالا او جراحا يد اوبه وذكر مدة جاز كذا في الغيائية * دفع الغلام الى حائك على ان
يقوم عليه الاستاذ ويعلمه النسج سنة معلومة ويعطيه المولى كذا ويعطى الاستاذ للمولى كذا جاز كذا
في سائر الاعمال ويستخدمه اعدال نفسه كذا في الوجيز للكردي * واذا دفع عبده الى عامل بعلمه عملا على
وجه الاجارة ولم يشترط واحد منهما على صاحبه اجرا ينظر الى العرف ان كان عملا يعطي صاحب
العبد الاجر فلا اجر عليه وان كان عملا يعطى الاستاذ الاجر فلا اجر عليه لان المعروف كالمشروط
كذا في محيط السرخسي * وفي الواقعات لئنا طقمي اذا قل لرجل بيع هذا المتاع ولك درهم ففعل
او قال اشتراني هذا المتاع ولك درهم ففعل فله اجر مثله لا يجاوز به الدرهم وفي الدلال والسمسار
يجب اجر المثل وما تواضعوا عليه ان من كل عشرة دنانير كذا فذلك حرام عليهم كذا في الذخيرة *
دفع ثوبا عليه وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال ابو يوسف ر ح ان باعه بعشرة اولم يبعه
فلا اجر له وان تعب في ذلك ولو باعه باثني عشرة او اكثر فله اجر مثل عمله وعليه التنوين هكذا في الغيائية *
رجل اراد ان يبيع بالمازادة فامر رجلا لئلا ينادي ثم يبيع صاحبه فنادى ولم يبع قالوا ان بين لذك
وقتا جازت الاجارة وانه الاجر المسمى وكذا ان لم يذكر الوقت ولكن امره ان ينادي كذا صوتا
جاز لذك ايضا قال القتيبي ابو الليث ر ح لا شيء لان العادة فيما بين الناس انهم لا يعطون الاجر اذا
لم يتبق البيع وهو المختار كذا في الظهيرية * وهكذا في فتاوى قاضي خان * قال للدلال اعرض ضيعتي
وبعها على انك اذا بعته فلك من الاجر كذا فلم يقدر الدلال على اتمام الامر ثم باعها لدلال آخر
قال ابو التماس اعرضها الاول وصرف فيه روز جارا يعتد به فاجر مثله ثم واجب بتدريعاته وعمله
قال ابو الميث ر ح هذا هو النقياس ولا يجب له استحسانا اذا تركه وبه نأخذ وهو رافق قول يعقوب ر ح
هو المختار

في القياس لا يجوز وفي الاستحسان يجوز ويقع على الوسط مما يعمل الناس كذا في التا تاريخانية *
وان وضعوا له وضعا فوجد وجه الارض لينا فلما حفر ذراعا ووجد جبلا اجبره على ان يحفر ان كان
ذلك مما يحفر الناس وان لم يسموا له الحد الا شقا فهو على مادة اهل تلك الناحية فان كان بالكوفة نعظم
مما هم على الحد وان كان في بلد عظم عملهم على الشق فهو على الشق كذا في المبسوط * وفي النوازل
مثل من اجر القبر ان يكون من جميع المال قل هو بمنزلة الكفن من جميع المال كذا في التا تاريخانية * رجل
استاجر نوما يحملون جنازة او يغسلون ميتا ان كان في موضع لا يجد من يغسله غير هؤلاء
ومن يحمله غير هؤلاء فلا اجر لهم وان كان ثمة اناس لهم الاجر وحفر الحفار على هذا وفي موضع
لا اجر لهم لو اخذوا والاجر لا يطيب لهم كذا في الخلاصة * واذا استاجر الرجل رجلا ليحفر له قبرا
فحفر فانه اراد دفن فيه انسان قبل ان يأتي المسنأ جربنا زته ان كان ذلك في ملك المسنأ جرفه
الاجر وان كان في غير ملكه فلا اجر له كذا في الذخيرة * وان جاء المسنأ جرف خلي الاجير بينه وبين القبر
فانه اراد ذلك او دفنوا فيه انسانا آخر فله الاجر كاملا لانه قد سلم المعقود عليه الى صاحبه وان دفن
فيه المسنأ جرميته ثم قال للاجير احث التراب عليه فابى الاجير في الاستحسان لا يلزمه ذلك ولكني
انظر الى ما يصنع اهل تلك البلاد فان كان الاجير هو الذي يحشى التراب اجبرته على ذلك
وكذلك يعدل بالكوفة وان كان الاجير لم يفعل ذلك في تلك البلدة لم اجبره عليه وان اراد اهل
الميت ان يكون الاجير هو الذي يضع الميت في الحدة وهو ينصب عليه اللبن لم يجبر الاجير على ذلك
كذا في المبسوط * واذا استاجر ليحفر له قبرا لم يسم في اي المتاجر استحسنوا وينصرف الى المكان الذي
يدفن فيه اهل تلك المحلة موتاهم قال مشأ نخنا هذا الجواب بناء على عرف اهل الكوفة فان لكل محلة قبرة
خاصة يدفنون موتاهم فيها ولا ينقلون موتاهم الى مدافن محلة اخرى اما في ديارنا ينقل الموتى من
محلة الى مقابر محلة اخرى فلا بد من تسمية المكان حتى لو كان موضعا كان لاهل كل محلة مقبرة
خاصة لا ينقلون موتاهم الى محلة اخرى او كان موضعهم مقبرة واحدة بجوزله الاجارة من غير
تسمية المكان كذا في المحيط * وان امره بحفر القبر ولم يسموا موضعا فحفر في غير مقبرة اهل تلك
البلدة او تلك الناحية فلا اجر له الا ان يدفنوا في حفرة فحينئذ يستوجب الاجر وان ارادوا منه تطيين
القبر وتجصيصه فليس ذلك عليه كذا في المبسوط * اذا وضعوا له موضعا يحفر القبر فحفر في موضع آخر
ان شاء اجاز للوفاق في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا بعد ما دفنوا الميت فهو

والعمق جاز استحسانا وبؤخذ بوسط ما يعمل به الناس كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجرة ليحفر له
بئر في دارة وسمى عمقها وسعتها حتى جازت الاجارة فلما حفر بعضها وجد جبلا شديدا وعلا واشدمونة
فان كان يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار الا انه تلحقه زيادة مشقة وتعب فانه يجبر
على العمل وان كان لا يقدر على حفرها بالآلة التي يحفر بها الآبار لا يجبر عليه وهل يستحق الاجر
بقدر ما عمل لم يذكر محمد رح هذه المسئلة في الكتاب وحكي فتوى شمس الائمة الاوزجندی
انه يستحق اذا كان يعمل في ملك المستأجر بخلاف ما اذا كان يعمل في غير ملكه كذا في المحيط *
ولو حفر بعضها فوجد هارخوة من حيث يخاف عليه التلف لم يجبر هكذا في شرح الطحاوي *
وان شرط عليه ان كل ذراع في جبل او سهلة بدرهم وكل ذراع في جبل بدرهمين وكل ذراع في الماء
بثلثة وبين مقدار طول البئر عشرة مثلا فهو جائز كذا في الذخيرة * ولو حفر بعضها واراد ان يأخذ حصتها
من الاجرة كذلك وان كان في ملك المستأجر فله ذلك وكلما حفر شيئا صار مسلما الى المستأجر
حتى لو انهارت البئر فادخل السبل او الرمح فيها التراب وسواها مع الارض لا يسقط شيء من اجرة
وان كان في ملك غيره ليس للاجير ان يطالبه بالاجرة ما لم يفرغ من الحفر ويسلمها اليه حتى
لو انهارت فامتلات قبل التسليم بالتراب لا يستحق الاجرة كذا في الينابيع * وان لم يكن في ملكه
فالتسليم بالتخلية ولو حفر بعضه فللمستأجر ان لا يسلم حتى يتمه كذا في الغياثة * واو استأجر ليحفر
له بئر في دارة فظهر الماء في البئر قبل ان يبلغ المنتهى الذي شرط عليه فان امكنه الحفر في الماء بالآلة
يحفر بها الآبار اجبر على الحفر وان احتج الى اتخاذ آلة اخرى لا يجبر عليه كذا في الذخيرة *
والنهر والقناة والسرداب والبالوعة اذا ظهر الماء فيه قبل ان يبلغ ما شرط عليه فان كان لا يستطاع
الحفر معه فهذا عذر كذا في المبسوط * رجل استأجر حفارا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم
وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع الاجر كذا في الظهيرية * ولو استأجره ليكرتي له نورا وقناة
فاره مفتحة او مصبها وعرضها وسمى له لم يكن له في الارض فهو جائز وان اشترط طيبها بالآجر والجص
من عند الاجير فهو فاسد وان شرط الآجر والجص من عند المستأجر ولم يسم عدد الآجر فهو في
القياس فاسد وفي الاستحسان جائز على ما يعمل الناس وان سمي عدد الآجر وكيل الجص
وعرض الطي وطوله في السماء فهو وثق لانه عن المنازعة ابعد كذا في المبسوط * وان استؤجر
لحفر اقبران بين الطول والعرض والعمق بجوز استحسانا قياسا وان لم يبين الطول والعرض والعمق

الاجل شمس الأئمة السرخسي ان لم يبين لذلك وقتا لا يصح وان استأجرة لاستيفاء القصاص والحدود او قطع اليد وليقوم عليه في مجلس القضاء شهرا باجر معلوم جازت الاجارة لان المعقود عليه عند بيان المدة منافعه في تلك المدة فكان له ان يصرف تلك المنافع الى ما يحل له من اقامة الحدود وغير ذلك اما اذا استأجرة لذلك ولم يبين المدة فان المعقود عليه مجهول لا يدري انه متى يقع فاذا فسدت الاجارة وفعل شيئا من ذلك كان له اجر المثل كذا في فتاوى فاضلخان * ولو استصحبه علي ان يجعل له رزقا كل شهر فهو جائز اما ان بين مقدار ما يعطيه فالعقد جائز لان المعقود عليه منافعه وهو معلوم وان لم يبين مقدار ذلك فهو في هذا كالتقاضي والتعاضي ان يأخذ رزقا بقدر كفايته من بيت المال فكذلك من ينوب عن القاضي في شيء من عمله وكذلك قسام القاضي اذا استأجره تسهل شهر باجر مسمى فهو جائز كذا في المبسوط * ولو استأجر من له القصاص رجلا لينص له فلا جرم له وذكر في السير الكبير انه لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يجوز وكذا الامام اذا استأجر رجلا لينص له مرثدا او اسارى او لاستيفاء القصاص في النفس لم يجز عندهما خلافا له ولو استأجره لاستيفاء القصاص مبادون النفس كقطع اليد جاز بالاجماع كذا في محيط السرخسي * ويجوز الاستيجار على الذكوة لان المتصور منها قطع الاوداج دون افاقة الروح وذلك لا يقدر عليه فاشبه القصاص فيبادون النفس كذا في السراج الوهاج * امير العسكر اذا قاتل لمسلم او ذمي ان قتل ذلك الفارس فلك مائة درهم قتله لاشيء له لان هذا باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر وقال محمد رح ان قال ذلك للذمي يجب الاجر ولو كان وقتا في قتال الامير من قطع رؤسهم فله عشرة دراهم جاز لان هذا الفعل ليس بجهاد كذا في فتاوى فاضلخان * وهكذا في الصغرى * ذكر ابو يوسف ومحمد رح اذا قتل رئيس القوم فقال الامير من جاء برأسه حتى ينصب فيعلموا ان رئيسهم قد قتل فيعرفون فله كذا مذهب رجل وجاء برأسه فلا شيء له اذا كان المشركون قد تنحوا عن ذلك المكان ولا يحتاج في المجيء برأس الرئيس الى القتال ولو كان الامير عين واحد من اهل العسكر فقال ان جئتني برأسه او قال الامير لجماعة بايديهم انكم جاءني برأسه فلك كذا ان جاء رجل برأسه فله اجر المثل واذا كان امير العسكر للمسلمين في دار الحرب وقد اقاموا على مطوعة ليس فيهم ارجال بقاتلون وانما كان فيها النساء والصبيان والاموال وقال الامير من حفظ هذه المطوعة النبل حتى يصح فلكل واحد كان فيها كذا وحفظها قوم حتى اصبحوا فلكل رجل منهم مائة درهم وبعض مشائخنا قالوا

في الاصل وان شاء تركه للخلاف في الوصف وان عملوا ابعدهم ما دنفوا الميث فهو رضاء كذا في الخلاصة *
وان استقبل الحفار في حفر البئر والقبر صخرة لا يزداد له في اجرة كما لا ينقص من اجرة بسبب لبن المكان كذا
في خزائن المفتين * فصل في المتفرقات اذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطي الفرات يسقي منها السقاؤون
وبأخذ منه الاجرفان بنى على ملكه ان أجرها منهم للاستسقاء لم يجوزوا أن أجرها ملكه لان الاجارة
وقعت على استهلاك العين مقصودا وان أجرها يقوم فيها السقاؤون ويضعون القرب فيها ويوقفون
الدواب فيها جاز واما اذا بنى المشرعة على ملك العامة ثم أجرها من السقائين لا يجوز سواء أجر
منهم للاستسقاء أو أجر منهم ليقوموا فيها ويضعوا القرب كذا في الذخيرة * ولا يجوز اجارة الدراهم والدنانير
ولا تبرها وكذا تبر النحاس والرصاص ولا استيجار المكيلات والوزونات لانه لا يمكن الانتفاع بالعين
الا بعد استهلاك اعيانها والداخل تحت الاجارة المنفعة لا العين حتى لو استأجر الدرهم والدنانير
ليعبر ميزانا او حنطة يعبر مكبلا او وزنيا ليعبر به ارضا او امنا وقتا معلوما ذكر في الاصل انه يجوز وذكر
الكرخي انه لا يجوز لفقد شرط آخر وهو كون المنفعة مقصودا كذا في البدائع * واستأجر الدرهم او الحنطة
يوما مطلقا ولم يبين لماذا استأجرها لم يذكر هذه المسئلة في الاصل قال الشيخ الامام المعروف
بخواهر زادة ولقائل ان يقول يجوز ويحمل على الانتفاع بها وزنا احتياليا لجوار العقد ولقائل ان يقول
لا يجوز العقد واليه مال الكرخي كذا في المحبطين * ولا يجوز استيجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت
ولا استيجار المسك والعود وغيرهما من المشمومات للشم لانها ليست بمنفعة مقصودة كذا في البدائع *
اذا استأجر ميزانا ليزن بها يجوز لانها منفعة كذا في الفتاوى العنابية * استأجر حجر ميزان ليزن به
من اليوم الى الليل قال السرخسي يجب الاجر وقال الخصاف ان كان له قيمة ويستأجر عادة يجب
والالا وحمل البعض كلام شمس الاثنية عايه ونيل يجب على كل حال كذا في الوجيز للكردي *
في العيون اذا استأجر ارضا يلبس فيها فالاجارة فاسدة لانها وقعت على العين واللبن كله للبان
وعليه قيمة التراب ان كان له ثمة قيمة واجر مثل الارض وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع
او كان في دفع التراب قيمة في ذلك الموضع او كان في دفع التراب منفعة الارض فلا شيء عليه كذا
في الذخيرة * وان انتقصت الارض ضمن نقصانه ويدخل اجر المثل في نقصانه والا فلا شيء عليه كذا
في الوجيز للكردي * اذا استأجر القاضي رجلا لاستسقاء القصاص او الحدود قال الشيخ الامام
الاجل

في محيط السرخسي * الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر وفيما يجب على الآجر قال تنقذ المستأجر على الآجر سواء كانت الاجرة عيناً ومنفعة كذا في المحيط * وعلى الدابة المستأجرة وسفيتها على المؤجر لانها ملكه فان علفها المستأجر بغير اذنه فهو متطوع لا يرجع به على المؤجر كذا في الجوهرة النيرة * وفي اجارة الدار وصدارة الدار وتطينتها واصلاح الميزاب وما كان من البناء يكون على صاحب الدار وكذلك كل سترة تركها تخلص بالسكنى يكون على رب الدار فان ابى صاحب الدار ان يفعل ذلك كان للمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون استأجرها وهي كذلك وقد رآها فحينئذ يكون راضياً بالعيب وفي عدة الفتاوى لا وحده الدين النسفي رح رجل استأجر بيتاً وشحنه تبناً ثم وكف الماء من السقف لا يجبر صاحب البيت على اصلاح سقفه لان الانسان لا يجبر على اصلاح ملكه كذا في الظهيرية * ولو استأجره لاولاد جاج فيها او في سطحها تلج وعلم به فلاخبار له كذا في القنية * واصلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رب الدار ولا يجبر على ذلك وان كان امتلاً من فعل المستأجر وقالوا في المستأجر اذا انقضت مدة الاجارة وفي الدار تراب من كمنه فعليه ان يرفعه لانه حدث بفعله فصار كتراب وضعه فيها وان كان امتلاً خلاها ومجاريها من فعله فالقياس ان يكون عليه ثقله لانه حدث بفعله فيلزمه نقله كالكناسة والرماد الا انهم استحسنوا وجعلوا نقل ذلك على صاحب الدار للعرف والعادة بين الناس ان ما كان معيباً في الارض فنقله على صاحب الدار فحملوا ذلك على العادة وان اصلاح المستأجر شيئاً من ذلك لم يحتسب له بما اتفق وكان متبرعاً هكذا في البدائع * زجاج الكوة واصلاح السلم على الآجر وفي دفع الثلج اختلاف المشائخ والمفتين والمعتبر فيه العرف كذا في القنية * كربي الانهار واصلاح المسناة على الآجر كذا في خزانة الفتاوى * اذا استأجر داراً فيها بئر ماء كان له ان يسقي من ماء البئر للوضوء وغيره من غير اذن صاحب الدار لان له حقاً من ماء البئر قبل اجارة على ما علم فبعد الاجارة اولى وان وقعت في البئر فارة او نزل بها آفة فليس على كل واحد منهما اصلاح كذا في الذخيرة * وفي اجارة الحمام نقل الرماد والسرفين وتفرغ موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسيل ظاهراً ومستقفاً فان شرط ذلك على الآجر في الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط فان انكر المستأجر ان يكون الرماد من فعله كان القول قوله كذا في فتاوى قاضيخان * رجل

في مسئلة حفظ الحصن الاجارة لاتعقد حيث لم يخاطب قوما معينين وانما ثبتت في الزمان الثاني حين يشتغل الحافظ بالحفظ ويرضى به الامام فهو في معنى الاجارة بالتعاطي وذلك جائز كذا في التاتارخانية * عن صل الله فقال من دلني عليه فله كذا فدلته واحدا يستحق شيئا وان قال ذلك لواحد فدلته هو الكلام فكذلك وان مشى معه حتى ارشده فله اجر المثل قال في السير الكبير قال امير السرية من دل لى موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الوجيز للكردي *

رجل استأجر كلبا معلما ليصيد لا يجب الاجر وكذا البازي وفي بعض الروايات اذا استأجر الكلب او البازي ومن لذلك وقام معلوما يجوز انما لا يجوز اذا لم يبين له وقتاء معلوما ولو استأجر سنورا لياخذ الغارة في بيته ذكر في المنتقى انه لا يجوز ولو استأجر كلبا ليحرس دارة قال لا يجوز ذلك ولو استأجر فرد الكنس البيت قال مولا نارض ينبغي ان يجوز اذا بين المدة لان الفرد يضرب ويعمل بالضرب بخلاف السنور كذا في فتاوى قاضيخان * قال في المنتقى اذا استأجر ديك ليصبح لم يجوز ذكره اصلا فقال كل شيء من هذا يكون من غير فعل احد لا يستطيع الانسان ان يضربه حتى يفعل فلا يجوز البيع فيه والاجارة كذا في المحيط * ولا يجوز اخذ عسب التيس وهو ان يؤاجر فحلا لينزول على الاناث والعسب هو الاجرة التي تؤخذ على ضرب الفحل كذا في السراج الوهاج * ولو استأجر ثوبا ليطسها في دارة لا يجلس عليها ولا ينام ولكن يتجمل بها لا يجوز وكذا لو استأجر دابة ليتخذها جنبية كذا في الظهيرية *

رجل استأجر دابة ليربطها على باب ليرى الناس ان له فرسا وآية يضعها في بيته ليتجمل بها ولا يستعملها او دارا لا يسكنها الكن ليطن الناس ان لدارا او عبدا على ان لا يستخدمه او دراههم يضعها في بيته فالاجارة فاسدة ولا جبر له الا اذا كان الذي يستأجر قد يكون ان يستأجر لينتفع به كذا في الخلاصة * وفي المنتقى استأجر ثيسا او كبشا للدلالة ليسوق به الغنم لا يجوز كذا في المحيط * وهكذا في فتاوى قاضيخان *

لو استأجر ارضا ليرعى غنمه الفصل او شاة ليجز صوفها فهو فاسد كله وعليه قيمة الصوف والفصيل لانه ملك الا جرو قد استوفاه بعقد فاسد بخلاف ما اذا استأجر الاجير ليرعى الكلا حيث لا يضمن الكلا لانه مباح كذا في الغبائية * وفي المنتقى استأجر سيفا شهرا ليتقلده او استأجر قوسا شهرا ليرمي عنه يجوز كذا في المحيط * استأجر ارضا ليضع فيها الشبكة ووقت يجوز كذا في الوجيز للكردي * امره ليتخذ له قدفة من الصفر المغصوب بكذا من الاجر ففعل وهو يعلم انه غاصب فله الاجر كذا في القنية *

السارق او الغاصب استأجر ليحمل المسروق والمغصوب لم يجز لان نقل مال الغير معصية كذا

قد اشترط على رب الثياب كذا في محيط السرخسي * وان استأجر الحمال ليحمل البحنة على ظهره
وعلى دواب المستأجر الحمل والجواق يكون على المستأجر وقال الفقيه ابو الليث رح في مرقا
الجواق يكون على صاحب الحمل في الاحوال كلها الا ان يشترط ذلك على الحمال لان
الحمل يكون لصيانة الحمل عن الوقوع ولو ان رجلا استأجر حمالا ليحمل له الاحمال الى
موضع كذا فلما بلغ الحمال ذلك الموضع نزل في دار وانزل الاحمال في موضع من الدار ثم وزنها
على صاحبها رساما ايد فلم يرفعها صاحبها اياما ثم اختصموا في اجر ذلك الموضع ورب الدار يطالب
الحمال بالكرء قالوا ان كان احدهما استأجر ذلك الموضع لوضع الاحمال فيه كان الكراء على من
استأجر وان وضع الاحمال من غير ان يستأجر احد هما ذلك الموضع فالكرء بعد الوزن والتسليم يكون
على صاحب الاحمال وقيل ذلك يكون على الحمال وان طالب صاحب الاحمال من الحمال
ان يزن ثانيا لا يجبر عليه كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل ابو بكر عن اجرة الكيال على من يجب قال
على البائع ووزن الثمن علمه المشتري كذا في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو بكر عن رجل باع العنب
في الكرم على نطف العنب ووزنه قال اذا باع مجازفة فالتطف والجمع على المشتري واذا باع
موازنة فعلى البائع الا ان يحتال البائع ان لا يجبر عليه الوزن فيقول انها بالوزن كذا اما ان يصدقه
المشتري فلا يكلفه الوزن واما ان يكذبه فيكلفه وزنه كذا في التا تاريخية * وسئل ابو القاسم عن استقرض
من آخر مختوم حنطة فاستأجر المقرض من يحمله على من يجب الكراء قال على المقرض الا اذا
قال له المستقرض استأجر لي من يحمل فالاجر على المقرض وله الرجوع على المستقرض بذلك كذا
في الحاوي للفتاوى * وسئل ابو نصر الدبوسي عن حمال وقف في الطريق ايا ما حتى لزم صاحب
الاحمال اجرا الاوعية اجرا كبيرا على من يكون اجرة الاوعية قال صار الحمال في وقوفه في الطريق
مخالفا او غاصبا وعليه رد ما قبض من الاجر هنا الى ملك الاحمال واجرا الاوعية على صاحب
الاحمال كذا في التا تاريخية * الباب الثامن عشر في الاجارة التي تجرى بين الشريكين واستيجار
الاجيرين في العيون رجلان بينهما طعام استأجر احدهما من صاحبه دابة ليحمل نصيبه من الطعام
الى مكان كذا والطعام غير مفهوم فحمل كل الطعام الى ذلك المكان لا اجر له ولو كان لاحدهما
سفينة فاراد نقل الطعام الى بلد فقال احدهما للذي له السفينة آجرني نصف سفينتك احمل عليها
حصني من الطعام وحصنك منه في نصف سفينتك ففعل جاز وكذا اذا اراد ان يطحنوا ولا احدهما

اكثرى حمارا فعي في الطريق فامر المكثرى رجلا ان ينفق على الحمار فتعمل المأموران علم
المأموران الحمارا غير الامر لا يرجع بها انتق على احد لانه منبرع وان لم يعلم المأموران الحمار
غير الامر له ان يرجع على الامر وان لم يقل الامر على اني ضامن كذا في خزانه المفتين *
ومما يتصل بهذا الباب فصل التوابع والاصل فيه ان الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان
من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك في الاجارة على الاجبر فالمرجع فيه العرف كذا في المحيط *
وفي سجع الثوب الدقيق يكون على صاحب الثوب كذا في فتاوى قاضي خان * اذا استأجر خياط ليخيط
ثوبا كان السلك والابرة على الخياط وهذا في عرفهم اما في عرفنا السلك على صاحب الثوب ولو كان
الثوب حريرا فلا يرسم الذي يخاط به الثوب يكون على صاحب الثوب وفي استيجار الثوبان
الملبن يكون على البائع والتراب على المستأجر واخراج الخبز من التنور يكون على الخباز
وجعل المرفقة في القصاع يكون على الطباخ اذا استأجر لطبخ عرس او وليمة وان استأجر لطبخ
قد رخص لا يكون ذلك على الطباخ هكذا في فتاوى قاضي خان * وادارة دابة للحمل ففى
الاكاف والجمال والجواقي يعتبر العرف وكذا اذا انكراهما لمركوب ففى اللجام والسرجه يعتبر
العرف ايضا كذا في المحيط * استأجر دابة الى سمرقند وانى بخار او زاد حل المكاري البلدة
يجب عليه ان يأتى الى بيت المستأجر استحسانا كذا في خزانه الفتاوى * ووكاري دابة ليحمل
عليها صاحب الدابة الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكاري وادخال الحمل
في المنزل لا يكون عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عليه في عرفهم كذا في خزانه المفتين *
وادخل الحمل في المنزل يكون على الحمل ولا يكون عليه ان يصعده على السطح او الغرفة
الا ان يشترط ذلك عليه وكذا صاحب الطعام في التحق لا يكون عليه الا بالشرط كذا في فتاوى
قاضي خان * وذكر ابو الليث رح في النوازل وكذا كاري نهر رحى الماء على المأكل لانه لا يمكن
الاتذاع الرحى الا بالماء والماء لا يجري الا بكري المهر الا ان يكون شرط الكري على المستأجر
كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر ورقان شرط عليه الحبر والبياض فاشترط الحبر جائز
واشترط البياض فاسد كذا في خزانه المفتين * وسئل محمد رح عن استأجر قصار البقصر له الثوب
هائى من يجب حمل الثياب قال استحسنان يكون حمل الثياب على القصار الا ان يكون القصار
قد اشترط

طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تبطلها وفي الشهر الثاني الشركة سبقت الاجارة فمنعت انعقادها
 فلا يجب الاجران اجرهما عشر سنين فلا جبر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة قد صححت في كل المدة
 المسماة فلا تبطلها الجريان الشركة عليها وعن محمد بن سلمة الشركة توهن الاجارة وصورة ما نقل عنه رجل
 استأجر من آخر حانوتانم اشتركا في عمل يعملان ذلك في الحانوت ويقول محمد بن سلمة يغني
 ويسقط الاجران معه لانه لم يسلم المعقود عليه كذا في المحيط * آجرت دارها من زوجها وسكنها جميعا
 ذكره هنا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استيجارها للطبخ او للخبز وينبغي ان يجوز قال قاضيه خان الفتوى
 على انه يصح كذا في الكبرى * وفي آخرباب اجارة الدور من اجارات الاصل اذا تكرر دارا شهرا
 فاقام مع درب الدار فيها الى آخر الشهر فقال المستأجر لا اعطيك الاجر لانك لم تخل بيني وبين الدار
 فعليه من الاجر بحساب ما كان في يده اعتبارا للبعض بالكل كذا في المحيط * الباب التاسع عشر في
 فسخ الاجارة بالعدر وبيان ما يصلح عذرا وما لا يصلح وفيه يكون فسحا وفي الاحكام المتعلقة بالفسخ
 وما لا يكون فسحا الاصل ان الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالا ستكتاب
 يقع على استهلاك الكاغذ والحبر وكرب الارض في المزارعة ان كان البذر من قبله فله ان يفسخ الاجارة
 والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل جواب كثير من الوقعات فيجب ان يحفظ كذا
 في القنية * الاجارة تنقض بالا عذار عندنا وذلك على وجه اما ان يكون من قبل احد العاقلين
 او من قبل المعقود عليه واذا تحقق العذر ذكر في بعض الروايات ان الاجارة لا تنقض وفي بعضها
 تنقض ومشائخنا وقفوا فقالوا ان كانت الاجارة لغرض ولم يبق ذلك الغرض او كان عذر يمنعه
 من الجري على موجب العقد شرعا تنتقض الاجارة من غير تنقض كما لو استأجر انسانا لقطع يده
 عند وقوع الآكلة او لقطع السن عند الوجع فبرأت الآكلة وزال الوجع تنتقض الاجارة لانه لا يمكنه الجري
 على موجب العقد شرعا وان استأجر دابة بعينها الى بغداد لطلب غريم له او لطلب عبد ابق له ثم
 حضر الغريم وعاد العبد من الابق تنتقض الاجارة لانها وقعت لغرض موقوفات ذلك الغرض وكذا
 لو ظن ان في بناء داره خلافا ستأجر رجلا لهدم البناء ثم ظهر انه ليس في البناء خلل او استأجر طباحا
 لوليمة العرس فمات العروس بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيه خان * وكل عذر لا يمنع الماضي
 في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه الى الفسخ كذا في الذخيرة * واذا تحقق
 العذر ومست الحاجة الى النقص يتفرد صاحب العذر بالنقص او يحتاج الى القضاء والرضاء اختلفت

رحى فاستأجرا حدهما نصف الرحى النبي لشريكه ولو قال استأجرت منك عبدك ليحمل هذا الطعام الذي بيننا لم يجز وكذا لو استأجرة للحفظ قال محمد رح كل شيء استأجرة احدهما من صاحبه مما يكون منه عمل فانه لا يجوز وان عمل فلا اجر له مثل الدابة وكل شيء ليس يكون منه العمل استأجرة احدهما من صاحبه فهو جائز مثل الجوالق وغيرها وقال ابو الليث رح هذا خلاف رواية المبسوط فانه قال في كتاب المضاربة لو استأجر من صاحبه بيتا او حانوتا لا يجب الا اجر وذكر القدوري ان كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بايقاع العمل في العين المشتركة فاذا استأجر احد الشريكين الآخر لم يجز مثل ان يستأجر لينقل الطعام بنفسه او بغلامه او بدابته او لقصارة الثوب وكل ما لا يستحق الاجرة بغير ايقاع العمل في المال المشترك فالاجارة جائزة مثل ان يستأجر منه دارا ليعرض فيها الطعام او سفينة او جوالقا او رحى قال فخر الدين قاضيخان الفتوى على ما ذكر في العيون والقدوري كذا في الكبرى * وفي نوادر ابن سماعه استأجر رجلين يحملان له هذه الخشبة الى منزله بدرهم فحملها احدهما فله نصف درهم وهو متطوع اذا لم يكونا شريكين قبل ذاك في الحمل والعدل وكذلك لو استأجرهما البناء حائط او حفرترو ولو كانا شريكين في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشريكين ويصير حمل احدهما بحكم الشركة كعملهما كذا في المحيط * ولو استأجر نصيب شريكه من العبد ليخط له الثياب جاز كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا استأجر الرجل قوما يحفرون له سردا بالاجارة صحيحة فعملوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الآخر كان الاجر مقسوما بينهم على عدد الرؤوس واذا استأجر دابنتين ليحمل عليهما عشرون مخنوما من الحنطة بكذا لم يكن له ان يحمل على احدهما اكثر من العشرة فلو حمل على واحدة اكثر من العشرة فانه يقسم الاجر عليهما على قدر اجر مثلهما لان التفاوت بين الدابنتين تفاوت فاحش يختلف الاجر بمثله والتفاوت بين الاجراء في عمل واحد تفاوت يسير فلا يعتبر قال بعض مشائخنا هذا اذا لم يكن التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتا فاحشا اما اذا فحش التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الرؤوس كما في مسألة الدابنتين وان لم يعمل احدهما لمرض او عذر آخر ان لم يكن بينهما شركة بان لم يشتركا في تقبل هذا العمل سقط حصة اجرا المريض وان اشتركا في تقبل هذا العمل يجب الاجر ويكون حصة المريض له وفي فتاوى ابي الليث رح صانعان آجرا احدهما آتاه عمله من الآخر ثم اشتركا فان كانت الاجارة على كل شهر يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول الشركة

الدار فيكون رضا بالفسخ كذا في الغيابة * استأجر دارا فانهدم بعضها والآجر غائب او متمرده لا يحضر
مجلس القاضي لا يفسخ وينصب القاضي وكلا عنه فيفسخه كذا في القنية * ولو اراد رب العبد
ان يسافر لا يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا آجر عقار ثم سافر فليس بعذر
اذا المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة بعد غيبته حتى لو اراد المستأجر السفر فهو عذر لموافقه من المنع من السفر
والزام الآجر بدون السكنى والانتفاع وفي ذلك ضرر هكذا في السراج الوهاج * وليس للموآجر
ان يفسخ الاجارة اذا وجد زيادة على الاجرة التي آجر بها وان كان اضعافا كذا في غاية البيان *
واذا اراد ان ينتقل الى حرفة اخرى مثل ان يترك التجارة ويأخذ في الزراعة او استأجر ارضا
للزراعة فتركها واخذ في التجارة فهو عذر كذا في الزنايع * استأجر حانوتا ليتجر في السوق ثم كسد
السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الاجارة لانه عذر كذا في القنية * اكترى ابلا من الكوفة الى
بغداد ثم بداله ان يكرمي بغلا فليس بعذر اما لو اشترى بعيرا او دابة فهو عذر هكذا في الكبرى *
ولو استأجر دابة الى بغداد ثم بداله ان يقعد عن السفر او اكترى ابلا للحج ثم بداله ان لا يحج عامه
ذلك او مرض وعجز عن السفر كان عذرا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا انهدم منزل الموآجر
ولم يكن منزل آخر فاراد ان يسكنه لم يكن له ان ينقض الاجارة وكذلك ان اراد التحول من
المصر لاند لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه عذر في ما التزمه بالعقد وان كان هذا بيتا في السوق
يبيع فيه ويشترى فلحق المستأجر دين او افسد مقام من السوق فهذا عذر له ان ينقض الاجارة
وكذلك اذا اراد التحول من بلد الى بلد قال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج حلف
القاضي المستأجر على ذلك وكذلك ان اراد التحول من تلك التجارة الى تجارة اخرى فهذا
عذر كذا في المبسوط * استأجر حانوتا ليعمل فيه عملا ثم اراد ان يتحول عن تلك الصنعة الى صنعة
اخرى فان تهيأ له ان يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقص والا فله النقص لانه
تحقق العذر كذا في الكبرى * وان وجد بيتا هو اخص منه لم يكن عذرا وكذلك لو اشترى منزلا
فاراد التحول اليه ولو استأجر دابة بعينها الى بغداد فبدل المستأجر ان لا يخرج فهذا عذر ولو قال
رب الدابة انه يتعلل فالسبيل للقاضي ان يقول له اصبر فان خرج فقد الدابة معه لان المعقود عليه
خطوات الدابة فاذا قام معه فقد تمكن من استيفاء المعقود عليه فيلزمه الا جروا ان لم يركب ولو مرض
اولزمه غرم او خاف امرا او عثرت الدابة او اصابها شيء لا يستطيع الركوب معه فبعض هذا عيب

الروايات فيه والصحيح ان العذر اذا كان ظاهرا يتفرد وان كان مشتبها لا يتفرد كذا في فتاوى قاضيخان *

العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان كان عيبا لا يؤثر في اختلاف المنافع لم يثبت للمستأجر خيار نحو العبد المستأجر للخدمة اذا ذهبت احدى عينيه وذلك لا يضر بالخدمة او سقط شعرة او سقط حائط من الدار لا يضر بالسكنى وان كان عيبا يؤثر في اختلاف المنافع كالعبد اذا مرض والدابة اذا دبرت والدار اذا انهدم بعض بنائها او سقط حائط يضر بالسكنى فللمستأجر الخيار فان شاء استوفى المنفعة مع العيب ويلزمه جميع البدل وان شاء انتقض العقد كذا في محيط السرخسي * فان بنى الآجر الحائط قبل فسخ المستأجر العقد ام يكن للمستأجر حق الفسخ لزوال العيب كما لو برئ العبد قبل الفسخ وان اراد المستأجر فسخ العقد قبل ارتفاع العارض فانما يكون له الفسخ بحضرة رب الدار فان كان غائبا ليس له ان يفسخ ولو خرج حال غيبة الآجر فعليه الاجر كما لو سكن لان العقد باق وهو متمكن من استيفاء المنفعة مع التغبر كذا في الكبرى * وان انهدمت الدار كلها فله الفسخ من غير حضرة رب الدار لكن الاجارة لا تنفسخ لان الانتفاع بالعرضة ممكن اليه ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الأئمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا يفسخ لكن سقط الاجر منه فسخ او لم يفسخ كذا في الصغرى * اذا انهدمت الدار وسكن في العرضة لا يجب الاجر ولو انهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر وكذا لو اجر دارا على ان فيها ثلث بيوت فاذا هي بيتان يجب ان يتخير ولا يسقط شيء من الاجر كذا في محيط السرخسي * المأجر اذا انتقض الدار المستأجرة برضا المستأجر ولو بغير رضاه كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة ولا تنتقض الاجارة بغير فسخ ويستطاع الاجر عن المستأجر وهو كما لو غصبه غاصب كان له ان يفسخ الاجارة ولا يلزمه الاجر ولا تنتقض الاجارة اليه اشار في الاصل وعن محمد راجح اذا انهدمت الدار المستأجرة وبنائها الآجر فاراد المستأجر ان يسكن ببقية المدة لم يكن للآجر ان يمنعه اراد بذلك اذا بناها الآجر قبل ان يفسخ المستأجر الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * وقال محمد راجح في السفينة اذا انتضت فصارت الواحانم ركبها لم يجبر على تسليمها لان العقد قد انفسخ بهلاك السفينة بما اذا اعيدت صارت سفينة اخرى الا يرى ان الغاصب اذا غصب اللواخ فجعلها سفينة مائها كذا في محيط السرخسي * وروي في الاصل اذا خرج المستأجر من الدار بعد سقط عنه الاجر وفي رواية الزيادات لا يسقط الا اذا سكن الآجر الدار

ورد المستأجر هل يفسخ البيع اختلف المشائخ فيه والاصح انه ليس له ان يفسخ ولو باعها باذن المستأجر
انفسخت الاجارة ولو حبسها فان رضي بالتسليم ثم رد على الآجر بعيب بقضاء لا تعود الاجارة
كذا في الغبائية * ولوان المستأجر احتاج الى مال الاجارة بسبب العجز عن الكسب او الفقر
او المرض ليس له ان يفسخ الاجارة كذا في الخلاصة * ومن آجر عبده ثم باعه فليس بعذر في فسخ
الاجارة لانه لا ضرر عليه في ابقاء العقد الا قدر ما التزمه عند العقد وهو الحجر على نفسه من التصرف
في المستأجر الى انتهاء المدة كذا في النهاية * لو اراد ان يبيع المنزل الذي آجره لربح ظهر له
في بيع المنزل لم يكن ان يفسخ الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر عبدا لخدمته سنة
بمائة درهم ورطل من خمر وتقاضاه ثم اراد الآجر ان ينقض عقده بحكم الفساد فله ذلك كذا
في التارخاية * خياط استأجر غلاما ليخيط معه فامس او مرض فقام عن السوق فهو عذر لعجزه
عن المضي وانتقاله الى عمل آخر لانه لا يقدر على استعماله في الخياطة في ناحية من حانوت
عمله الآخر كذا في التمر تاشي * واذا استأجر انسانا ليقتصر ثوبا له او ليخيطه او ليقطع قميصا له اوليبيني
بينه له او يزرع ارضه له ببدلة ثم بدله ان لا يفعل كان ذلك عذرا وكذلك اذا استأجر بحفر البئر
وكذلك اذا استأجر للحجامة والعصد ولو امتنع الآجير عن العمل في هذه الصورة يجبر عليه
ولا تفسخ الاجارة كذا في المحيط * واذا استأجر ارضا فقلب عليها الرمل او صارت سبخة بطلت الاجارة
كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غلب عليها الماء واصابها نزل لا يقدر على الزراعة فهذا عذر وفي النوازل
لو انقطع ماؤه ثبت له حق النسخ وان كان في الارض زرع ترك الارض في يده باجر المثل
حتى يدرك الزرع فان سقاها فهو رضي * كذا في الخلاصة * استأجر ارضا ليزرعها ثم اراد
ان يزرع ارضا اخرى لم يكن عذرا وفي النوازل استأجر في قرية ثم بدله ان يترك ويزرع في قرية
اخرى ان كان بينهما مسيرة سفر فله ذلك وان كان اقل فلا ان مأدون السفر في كثير من الاحكام
كما لا انتقال من محلة الى محلة كذا في التمر تاشي * وان مرض المستأجر وعجز عن الزراعة
فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا كذا في خزائن
المفتين * وان استأجر عبدا للخدمة فمرض العبد كان للمستأجر ان يفسخ الاجارة فان رضي المستأجر
بذلك ليس للآجر ان يفسخ كذا في فتاوى قاضيخان * وان ابق العبد المستأجر فهو عذر وان
لم يفسخ حتى عاد من الابق سقط من الآجر بقدره وبقي العقد لازما في الباقى كذا في محيط السرخسي *

في المفقود عليه وبعضه عذر للمستأجر في التخلّف من الخروج وان عرض لصاحب الدعوة مرض لا يستطيع الشخوص مع دابته لم تنقض الاجارة وكذلك لو حبسه غريم هكذا في المبسوط * رجل استأجر رجلا ليذهب بمحمولته الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق بداله ان لا يذهب ويترك الاجارة وطلب من الآخر نصف الاجر قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له ذلك ولا يسترد بقدره كذا في فتاوى قاضيخان * آجر داره ثم اراد نقض اجارتها وبيعها لانه لا نفقة له ولعيله فله ذلك كذا في الكبرى * واذا الحق الآجر دين فادح لا وفاء له الا من ثمن الدار المستأجرة او من ثمن العبد وليس للآجر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في المحيط * ولو باع المستأجر الامر الى القاضي يفسخ العقد وليس للآجر ان يفسخ العقد بنفسه كذا في السراجية * ثم اذا رفع الآجر الامر ليقضي دينه لم يصح ما لم يرفع الى القاضي وعليه الفتوى كذا في السراجية * ثم اذا رفع الآجر الامر الى القاضي ان طلب من القاضي ان يرفع الاجارة والقاضي لا ينقضها وان طلب من القاضي ان يبيع المستأجر بنفسه او يأمّر الآجر او غيره بالبيع اجابه القاضي الى ذلك فاذا رفع الامر الى القاضي وثبت البائع الدين بالبينة والقاضي يمضي البيع ويتضمن ذلك نقض الاجارة فباخذ الثمن من المشتري ويسلمه الى الغريم والى ان يمضي القاضي البيع فالاجارة واجبة على المستأجر وكان الاجر للآجر ويكون طيبا له وكذلك لو ان الآجر باع الدار بنفسه قبل ان يتقدموا الى القاضي ثم تقدموا الى القاضي فعلى المستأجر اجر الدار حتى ينتقض القاضي الاجارة بامضاء البيع وتنفيذ هذا اذا كان الدين على الآجر ظاهره معلوما للقاضي وانما اذا لم يكن ظاهرا معروفا وانما عرف باقرار الآجر وصدقه المقر له في اقراره وكذّبه المستأجر فعلى قول ابي حنيفة رح بيعت الارض ونقضت الاجارة وعلى قولهما لا تباع الارض ولا تنقض الاجارة كذا في المحيط * واذا باعه القاضي يبدأ بدين المستأجر من ثمنها فما فضل فلا غرماء حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له ان يحبس الدار حتى يصل اليه ما عجل وقيل يحل له السكنى في الدار لان الآجر اذن له في السكنى مطلقا ما لم يصل الاجر اليه ولو هلك زمان الحبس بهلك امانته بخلاف الرهن ولو مات الآجر وعليه ديون فالمستأجر احق به من الغرماء كما هو في الرهن ولو كان ارضا زرعهها لم يفسخ لعذر الدين حتى يدرك الزرع ويخرج الآجر من السجن الى ان يدرك ولو علم المشتري ان الدار مستأجرة ليس له ان يفسخ المشتري ويصبر حتى تنتضي مدة الاجارة ولو باعها الآجر بغير اذن المستأجر

ذكر محمد ربح في الاصل ثم اختلف المشائخ في تفسير قوله بحساب ذلك بعضهم قالوا معناه بحساب ما انتقطع من الماء في الشهر حتى اذا انتقطع الماء عشرة ايام يسقط بحصة عشرة ايام من الشهر وهو ثالث المسمى قال شيخ الاسلام وهو الاصح هكذا في الذخيرة * رجل استأجر بيتا فيه رحي و ذكر بكل حق هو له لا يدخله فيه الرحي وللمؤجر ان يرفع الرحي فان استأجره بالرحي والحجرين فله حقوق الرحي فان انتقطع الماء لم يردده حتى مضت السنة فان كان البيت مما ينتفع به بدون الرحي يقسم الاجر عليهما ويستطحق الحجرين ويلزمه حصة البيت وان لم يكن البيت منتعابه الا منفعة الرحي لاشي على المستأجر وان لم يرد البيت كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن سماعه عن محمد ربح رجل استأجر رحي ماء بآدائها وبيتها والماء جار ثم انتقطع الماء عنها فهذا عذر قال ولو استأجرها والماء منقطع عنها وقال انا صرف ماء نهري اليها وكان ذلك بلا حفر ولا مؤنة لزمه الاجر صرف الماء اليه ولم يصرف ان كان سعي اذ لك وحفر نهرا من نهرة الى نهري الرحي ومثله فقال بدالي في حفرها كان له ان يترك الاجارة فان حفرها جرى الماء ثم بداله ان يصرف الماء الى زرعه ويترك الاجارة لم يكن له ذلك ويلزمه الاجر فان جاء من ذلك امر فيه ضرر عظيم يذهب فيه زرعه ويضر بماله اضرارا عظيما ان انتقطع الماء عنه جعل هذا عذرا له ان يترك الاجارة كذا في المحيط * رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهر او ماء المطر ولكن انتقطع المطر لا اجر عليه وان استأجر ارضا فغرقت قبل ان يزرعها فمضت المدة فلا اجر عليه كما لو غصبها غاصب وان زرعتها فاصاب الزرع آفة فهلك الزرع او غرقت بعد الزرع ولم ينبت عن محمد ربح في رواية كان عليه الاجر كاملا وضمنه في رواية كان اذا استأجر ارضا فزرعها فقل ماؤها او انتقطع فله ان يخاصم الاجر الى القاضي حتى يترك الارض في يده باجر المثل الى ان يدرك الزرع فان سقى زرعه بعد ذلك لم يكن له ان ينقض الاجارة والمختار للفتوى انه ان هلك الزرع لم يكن عليه لما بقي من المدة بعد هلاك الزرع اجرا الا اذا كان متمكنا من ان يزرع مثل ذلك ضررا بالارض او قل ضررا من الاول وان اخل الزرع ونقصت كان عليه الاجر كاملا وان لم يسعه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضيخان * وهكذا في المحيط * وان انتقطع الماء فان امكنه الزرع بدون الماء لا يكون عذرا وان لم يمكن يكون عذرا وان لم يفسخ حتى مضت المدة فلا اجر وان لم يفسخ وسقاء سقط حق الفسخ وان كان الماء يكفي البعض دون البعض فله الخيار واذا

ولو كان سارقاً فللمستأجر ان يفسخ الاجارة وليس لمولى العبد فسخها هكذا في المبسوط *
ولو كان العبد غير حاذق للعمل الذي استأجره عليه فهذا لا يكون عذراً للمستأجر في فسخ الاجارة
فان كان عمله فاسداً كان له الخيار كذا في المحيط * واذا وقعت الاجارة على دواب بعينها الحمل
المتاع فماتت انفسخت الاجارة بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسلم الاجر اليه فماتت
لا يفسخ العقد وعلى الآجر ان يأتي بغير ذلك للمؤاجر كذا في الذخيرة * وان آجر دابة بعينها فمضت الدابة
كان عذراً وان آجر بغير عينها فمضت دابته لم يكن عذراً كذا في فتاوى قاضيخان * ولو مات المستأجر
في بعض الطريق عليه من الاجر بحساب ماسافر ويبتل بحساب ما بقي كذا في الخلاصة * قال هشام عن
ابي يوسف رح في امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف فابى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر وانقض
الاجارة لانها لا تقدر على الخروج مع ترك الطواف ولا يمكن الزام الجمال ان يتيم مدة النفاس ولو كانت
ولدت قبل ذلك وقد بقيت من مدة النفاس كمدة الحيض او اقل اجبر الجمال على المقام معها كذا
في السراج الوهاج * اذا استأجر اسناً ذاب علمه هذا العمل في هذه السنة فمضى نصف السنة فلم يعلمه
شيئاً فللمستأجر ان يفسخ ما رايت رواية في هذا لكن افتى الشيخ الامام علي السبجاني ففتيت
اذا ايضا كذا في الصغيرى * وان اشترى شيئاً وآجره من غيره ثم اطلع على عيب به فله ان يردّه
بالعيب ويفسخ الاجارة كذا في المحيط * وفي التجريد لو آجر نفسه في عمل او صناعة ثم بداله ان يتحرك
العمل لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو ما يعاب به كان له الفسخ كذا
في الخلاصة * وهكذا في المحيط * واذا آجرت المرأة نفسها بما تعاب به كان لاهلها ان يخرجوها من
تلك الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا انتقص الماء عن الرحى فان كان النقصان فاحشاً فللمستأجر
حق الفسخ وان كان غير فاحش فليس له حق الفسخ قال الندوري اذا صار يطحن اقل من نصف
طحنه فهو نقصان فاحش وفي وانعادت الناطقي اذا اقل الماء وبدور الرحى ويطحن على نصف ما كان
يطحن فللمستأجر رده ايضا ولو لم يردّه حتى طحن كان هذا رضى منه وليس له ان يرد الرحى
بعد ذلك واذا انتقطع الماء عن الرحى في بعض المدة نحو ان يستأجر رحى ماء كل شهر باجر مسمى
فانتقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فللمستأجر الخيار هكذا ذكر في الاصل فان لم يفسخ حتى
عاد الماء لم تمتد الاجارة فيما بقي من الشهر لئلا زال الموجب للفسخ ويرفع عنه الاجر بحساب ذلك هكذا
ذكر

استأجر ارضا من اراضي الجبل فزر بها فلم يمطر عامه ولم ينبت حتى مضى السنة ثم امطرو نبت
ذكرين سماعة من محمد ربح ان الزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها قال
استاذنا اراد به انه ليس عليه كراء الارض فيما قبل النبات اما بعد ما نبت يجب ان يستسقي الزرع
في الارض باجر المثل كذا في الكبرى * وفي المنتقى لو لم يمطر ولم يخرج الزرع في تلك السنة
فلما مضت السنة خرج الزرع هو للمزارع ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض انا افعله له ذلك
كذا في الخلاصة * وفي فتاوى ابى الليث ربح رجل استأجر طاحونتين بالماء في موضع يكون الحفر
على المؤاجر عادة واحتاج النهر الى الكري وصار بحال لا يعمل الا احد الرحيين فان كان بحال
لو صرف الماء اليهما جميعا عملا ناقصا فله الخيار لا اختلال ما هو المقتضود بالعقد وعليه اجرهما ان
لم يفسخ ام يمكنه من الانتفاع بهما وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعملوا فعليه اجر احدتهما ان
لم يفسخ فان تفاوت اجرهما فعليه اجر اكثرهما اذا كان كل الماء يكفيهما وان كان في موضع يكون الاجر
على المستأجر فعليه الاجر كاملا كذا في المحيط * ولو استأجر خيمة وانكسرا وتادها فلا جروا جب
وليس للمستأجر حق الفسخ لاجله ولو انقطع الاطباب فلا اجر كذا في الذخيرة * استأجر حانكا
ليحوك له هذا الغزل وانه ينقطع فلا يمكنه الحوك الابدية طويلة فله الفسخ اذا كان الانقطاع
فاحشا كذا في القنية * ولو اظهر المستأجر في الدار شيئا من اعمال الشر كشرب الخمر واكل الربوا
او الزنا واللواط فانه بؤمر بالمعروف وليس الا جرو ولا للجيران ان يخرجوه من الدار وكذلك
لو اتخذ داره ماوى للصوم كذا في خزائن المفتين * استأجر من آخر حانوتا سنة فظهر الحانوت الى
مسجد فمضت سنة وقد سرق من الحانوت من جانب المسجد في هذه المادة ثلث مرات هل للمستأجر
ان يفسخ العقد فقد قيل له ذلك كذا في الذخيرة * ولو استأجر اجيرا يوما للعمل في الصحراء كاتخاذ الطين
ونحوه فمطر بعد ما خرج الاجير الى الصحراء لا اجر له هكذا كان يفني ظهير الدين المرغيناني
كذا في التاتارخانية * سئل شمس الائمة عن استأجر حاما في قرية مدة معلومة فنفر الناس ووقع
الجملاء ومضت مدة الاجارة هل يجب الاجر قال ان لم يستطع الترفق بالحمام فلا واجب ركن الاسلام
علي السغدري بلامطلقا ولو بقي بعض الناس وذهب البعض يجب الاجر كذا اجابا كذا في الذخيرة *
وامتناع امراته عن المساكنة معه ليس بعذر كذا في القنية * كل من وقع له عقد الاجارة اذامات تنفسخ
الاجارة بموته ومن لم يقع له العقد لا يفسخ العقد بموته واذا كان عاقدا يريد الوكيل والاب والوصي

مضى لزومه الاجر في حصة ما صار روبا من الارض كذا في الغيائنة ^و اذا قلع الآجر شجرة من اشجار الضياع المستأجرة فللمستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة كذا في الذخيرة * وفي فتاوى أهو سئل قاضي بديع الدين اذن المستأجر الاجير بيع اشجار الضيعة قال لا تنسخ الاجارة وسئل ايضا قبل للمستأجر تشتري المستأجر بعشرة فقال اشترى بها بنسعة فقال البائع ابيعها بعشرة فقال ذلك لا يكون فسحا وسئل ايضا استأجر دارا باجرة معلومة وسكن مدة ثم ذهب خوفا من عسكر خوارزم فأجرها للمالك غيره بعد ما كان اخذ الاجر المعجل من الاول فجاء المستأجر الاول هل له ان يخرج الثاني وبأخذ الاجر بقدر ما سكن قال نعم ان تركها لا على وجه الفسخ واجاز اجارتها لغيره وان لم يجز فصاحب الدار غاصب والاجرة له ولا شيء للمستأجر كذا في التاتارخانية * رجل استأجر عبدا من رجل كل شهر بدرهم مثلا فمرض العبد ولم يقدر على مثل ما كان يعمل الا انه قد يعمل عملا دون العدل الذي كان يعمل في الصحة فله ان ينتقض الاجارة وان لم ينتقضها حتى مضى الشهر لزومه الاجر وان مرض مرضا لا يقدر على شيء من العمل فلا اجر عليه كذا في الذخيرة * رجل استأجر رجلا ليحفر له بئرا في موضع اراده اياه واره قدر استدارتها وشرط عليه ان يحفرها عشرة اذرع كل ذراع بكذا فحفر منها اذراعا ثم مات فانه يقوم ما حفر ويقوم ما بقي ثم يقسم الاجر على القيمين فيعطى حصة ما حفر لان كل ذراع منها شائع في اسفلها واعلاها ومعنى هذا انه ينظر الى قيمة ذراع من الاعلى والى قيمة ذراع من الاسفل لان في الاعلى الحفر يكون اخص وفي الاسفل الحفر يكون اعمى فلا بد من الجمع بين القيمين لتحقيق معنى العدل ثم اذا ظهر قيمة الاعلى وقيمة الاسفل يجعل كل ذراع منها فيكون كل ذراع من الدراعين وتكون حصته من القيمين كذا في المحيط * وفي العمون اذا استأجر من آخر ارضا وزرعها ولم يجد ماء يستقيها فببس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يربى منه السقي فعليه الاجر وان انقطع كان له الخيار وان استأجرها بشربها فانقطع الشرب عنها فمن يوم فسد الزرع من انقطاع الشرب فالاجر منه ساقط كذا في الكبرى * وهكذا في المحيطين * استأجر ارضا للزراعة فحرب النهر الاعظم وعجز عن السقي كان له ان يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كان عليه اجرها اذا كان بحال يمكنه ان يحل بحيلة فيزرع فيها شيئا وان كان لا يقدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه وكذا الواسع ينقطع الماء ولكن سال فيها حتى عجز عن الزراعة فلا اجر عليه كذا في فتاوى قاضيخان *

من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * المستأجر اذا طلب مال الاجارة في الاجارة الطويلة فقال الآجر نعمه
او قال بالعارسية (هلا وهلا بدهم) او قال (زمان ده) تنفسخ الاجارة وان لم يدفع قال رح هكذا افنى
الشيخ الامام الاستاذ طهيري الدين المروغنياني ولو قال الآجر (روا باشد) لا تنفسخ ووقال (روا باشد بدهم)
تنفسخ ولو قال ليس اي مال فلو حصل لي اي ذفع اليك لا تنفسخ للاجارة اذا أدى بعض مال الاجارة من غير
طلب في الاجارة الطويلة لا تنفسخ الاجارة ما لم يود كل المال كذا اختار الصدوق الشهيد وبعض مشائخ اعتبروا
الاكثر وقال القاضي الامام الاجل الاستاذ اذ دفع البعض بدلالة الفسخ وبطريق الفسخ ينفسخ في الكل قليلا
كان المال او كثيرا قل في المحيط وان اخذ من غير دلالة تدل على الفسخ لا تنفسخ ما لم يأخذ الكل هذا قول
بعض المشائخ وبدا فتنى الامام الاجل طهيري الدين كذا في الخلاصة * في الفتاوى البخارية قال المستأجر
للآجر (اين دارم مستأجر را بمن فروش آجر كنت هلا) تنفسخ الاجارة وكذا لو قال الآجر (اين خانه را
ميفروشم مستأجر كنت هلا) ولو قال المستأجر للآجر (اين خانه را بمن ميفروشي) فقال (مى فروشم) قال
برهان الدين وقاضيخان لا تنفسخ وقال القاضي بديع الدين تنفسخ ووقال للمستأجر (اين خانه را بنلان
بفروشم) فقال (بفروشم) تنفسخ * كذا في القنية * وقال الآجر (مال اجارة نقد كن) فقال هلا قال
تنفسخ ولو قال (مال اجارة خود بگير مرا خرج ميشود) فقال (توداني) قال برهان الدين لا تنفسخ
وقال القاضي بديع الدين ان نوى الفسخ تنفسخ والا فلا * كذا في التاتارخانية * ولو قال الآجر
للمستأجر (مال اجارة خود بگير) فقال هلا تنفسخ الاجارة كالاجر اذا قال هذا بعد طلب المستأجر وبه
افتنى القاضي جلال الدين وامتنى قاضيخان انه لا تنفسخ بخلاف بعد طلب المستأجر كذا في الفصول
العمادية * قال رسول المؤجر للمستأجر (آجر تو كفت كه مال اجارت خود بگير) فقال المستأجر
هلا تنفسخ الاجارة كذا في القنية * ولو كان الآجر واحدا والمستأجر اثنين فادى الآجر مال احدهما
انفسخت الاجارة في حصته دون الآخر ولو كان الآجر اثنين والمستأجر واحدا ففسخ مع
احدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات احدهما قال في المحيط وكذا لو دفع المفتاح
الى احدهما وقبل هو انفسخت في حصته وان ابعث المستأجر الى الآجر فقال الآجر (سيم نقد شده است
بيا تا بگيري) فلما جاء المستأجر قال الآجر قد انقفت الدراهم لا تنفسخ الاجارة * كذا في الخلاصة *
واذا قال المستأجر للآجر عند الفسخ فسخت الاجارة في المحدود الذي استأجرته منك صح الفسخ
وان لم يذكر حدود المستأجر ولا اضاف المستأجر الى الآجر وكذلك اذا قال الآجر للمستأجر فسخت

وكذلك المتولي في الوقف اذا عقد ثم مات كذا في الذخيرة * والقاضي لو آجر ومات
لا تنفسخ الاجارة هكذا في الخلاصة * المستأجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتاويل ان له حق الحبس
حتى يستوفي الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذا كانت معدة للاستغلال في المختار وكذا في الوقف
على المختار سكن المستأجر بعد موت المؤجر فالمختار للفتوى جواب الكتاب وهو عدم الاجر قبل
طلب الاجر اما اذا سكن بعد طلب الاجر يلزم ولا فرق بين المعد للاستغلال وغيره وانما الفرق
بين ابتداء الطلب وفي المحيط الصحيح لزوم الاجر مع ادب كل حال هكذا في الوجيز للكردري * وان
مات الفضولي في الاجارة ان مات قبل الاجارة بطل العقد وان مات بعدها لا تبطل كذا في
خزانة المفتين * شرط لصحة اجارة الفضولي قيام اربعة اشياء العقد والعقدان والمالك والمعقود عليه
فان كان الثمن عرضا شرط قيامه ايضا فتصير خمسة في هذه الصورة هكذا في الصغرى * ولا تبطل
الاجارة بجنون الآجر والمستأجر كذا في الظهيرية * واذا ارتد الآجر والمستأجر والعياذ بالله ولحق
بدار الحرب وقضى القاضي بلحاظه بطلت الاجارة وان عاد مسلما الى دار الاسلام في مدة الاجارة عادت
الاجارة كذا في خزانة المفتين * ان آجر رجلا من دار من رجل ثم مات احد المؤجرين تبطل في
نصيبه عندنا وتبقى في نصيب الحي على حالها وكذلك اذا استأجر رجلا من رجل دار فمات
احد المستأجرين فان رضي الوارث بالبقاء على العقد ورضي العاقد ايضا جاز كذا في البدائع *
رجلان استأجرا من رجل ارضا ثم مات احد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي وتبقى
على حالها ولا يفسخ الا من عذروا ما الربع الحاصل على نصف الارض فهو المستأجر وعليه نصيبه
من الاجرة والربع على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة
لم تنفسخ بموته اذا كان النزرع قائما في الارض حتى يستوفي الربع ويترك في يد ورثته بالاجر المسمى
الابا جر المثل حتى يدرك النزرع هكذا ذكر وهو الصحيح وهو بخلاف ما انقضت المدة وفيها زرع
فانه يترك في يده باجر المثل كذا في جواهر الفتاوى * واذا ملك المستأجر العين المستأجر بميراث
او هبة او نحوه ذلك بطلت الاجارة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال للمستأجر ربع المستأجر فقال
هذا لا تنفسخ ما لم يبيع كذا في القنية * وحكي من بعض المشائخ الآجر اذا قال للمستأجر ربع المستأجر من
فلان فباع من غيره جاز ولو كان مكان الاجارة رهن فقال الراهن للمرتهن بع الرهن من فلان فباع

القاضي بديع الدين فسخ الاجارة وقبض بعض مال الاجرة واجل في البعض قال جاز وسئل القاضي جمال الدين باع الآجر المستأجر فلما بلغ الخبر الى المستأجر جاء الى المشتري وقد قال سمعت (كة اين خانه راكدر اجارة منست تو بخريد دي مرا زمان ده تا مال اجارة خود حاصل كنم) فافتى بالفسخ ونفاذ البيع كذا في التاتارخانية * آجر الوقي عليه عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجر في تركة الميت كذا في القنية * العبد المأذون له في التجارة اذا آجر شيئاً من اكسابه ثم حجر عليه بطلت الاجارة ولو آجر الماكتب نفسه ثم عجز لا تبطل الاجارة وكذلك العبد المأذون له اذا آجر نفسه ثم حجر المولى عليه لا تبطل الاجارة في قول محمد ر ح كذا في الظهيرية * الباب العشرون في اجارة الثياب والامتنعة والحلي والفسطاط وما اشبهها اذا استأجرت المرأة درعا لتلبسه اياما معلومة بيد معلوم فهو جائز ولها ان تلبسه النهار كله ومن الليل اوله وآخره ولا تلبس فيما دون ذلك اذا كان الثوب ثوب صيانة وتجميل وان لم يكن الثوب ثوب صيانة وتجميل بل كان ثوب بذلة ومهنة كان لها ان تلبس الليالي كلها ثم فرغ على ثوب الصيانة فقال اذا لبسته الليل كله فتحرق ان تحرق في الليل فهي ضامنة وان تحرق في غير الليل بان تحرق في الغد فلا ضمان وان صارت مخالفة باللبس في كل الليل وليس لها ان تنام في ثوب الصيانة في النهار فان نامت فيه فتحرق الثوب من ذلك فهي ضامنة وليس عليها اجر في تلك الساعة التي تحرق فيها لانها كانت غاصبة حال لبسها نائمة ولا اجر على الغاصب وعليها اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتهت فقد تركت الخلاف وعقد الاجارة باق فنعود امينة وطريق معرفة اجر تلك الساعة الرجوع الى من يعرف الساعات حتى يتسم الاجر على الساعات فيعرف حصة تلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب ثوب صيانة فاما اذا كان ثوب بذلة كان لها اللبس حالة النوم هكذا في المحيط * ولو استأجرته لمخرج تخرج به يوما بدرهم فلبسته في بينها فعليها الاجر وكذلك لو لم تلبس ولم تخرج وكذلك لو اصابه قرض فأر او حرق نار او لحس سوس ولو امرت خاد منها وابنتها فلبسته فتحرق كانت ضامنة كما لو لبسته احنية ولا اجر عليها كذا في المبسوط * ولو لبسته جاريتها بغير اذنها فلا ضمان عليها كذا في محيط السرخسي * ولو استأجرت ثوبا لمخرج تخرج به يوما بدرهم وضاع الثوب منها في اليوم فلا اجر عليها وان اختلفا في الضياع فقال رب الثوب لم يضع في اليوم وقالت هي لا بل ضاع في اليوم فانه يحكم الحال ان كان في بدا وقت المنازعة فالقول قول رب الثوب مع يمينه وان لم يكن في بدا وقت المنازعة فالقول قولها هذا اذا ضاع ثم وجد وان لم يوجد

الاجارة في المحدود الذي أجرته منك صح الفسخ كذا في الذخيرة * ومن أجر داره ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لو انقضت كان البيع لازما للمشتري له ان يمنع من الاخذ الا اذا طالب المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يمكنه ذلك وفسخ القاضي العقد بينهما فانه لا يعود جائز المضي المدعي كذا في شرح الطحاوي *

واذا باع الآجر المستأجر بغير اذن المستأجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستأجر حتى لو سقط حق المستأجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى تجديد له وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان اجاز المستأجر البيع نفذ البيع في حق الكل ولكن لا ينزع العين من يد المستأجر الى ان يصل اليه ماله وان رضي البائع فاعتبر رضاه بالبيع لفسخ الاجارة لا للانزعاع من يده وعن بعض مشائخنا ان الآجر اذا باع المستأجر بغير رضاه المستأجر وسلم ثم اجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الحبس ولو اجاز البيع دون التسليم لا يبطل حقه في الحبس واذا باع الآجر المستأجر برضاه المستأجر حتى انفسخت الاجارة وتفا سحا العقد وانتهت المدة والزرع بقل وقد صار بحال يجوز بيعه بلا خلاف او كان بحال في جواز بيعه اخلاف المشايخ فهو للمستأجر فلو ابرأ المستأجر الآجر عن جميع الخصومات والدعاوى ثم ادرك الزرع ورفع الآجر الغلة فجاء المستأجر وادعى الغلة لنفسه وخاصم الآجر فيها هل تصح دعواه وهل تسمع خصومته فقد قيل ينبغي ان تسمع لان الغلة حصلت بعد البراءة ولو كان الآجر قد رفع الغلة ثم ان المستأجر ابرأه عن الخصومات والدعاوى ثم ادعى الغلة بعد ذلك لا تسمع دعواه كذا في المحيط * فلو باع المستأجر باذن المستأجر حتى انفسخ ثم ان المشتري رد المستأجر على الآجر بغير ان لم يكن بطريق الفسخ لا تعود الاجارة ولا يشك فان كان الرد بطريق الفسخ هل تعود الاجارة صارت واقعة الفتوى اني القاضي الامام الزرنجري وفتي جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسين انه يعود كذا في الخلاصة * ارتهن دارا واسأجر دهليرها سنة ثم قضى الدين قبل السنة تنفسخ الاجارة في الدهلير سواء قضى الدين برضاه او على كره منه كذا في القنية *

وان اذكروا في الصك الطويلة لكل واحد منهما ولاية الفسخ في مدة الخيار بحضرة صاحبه وغيبته قال القاضي الامام ابو علي وغيره ان العقد فاسد لمخالفة الشروط حكم الشرع وقال الفضلي لا يفسد العقد لان مدة الخيار غير داخلية في العقد فملك كل واحد الفسخ بهذا الحكم لا يحكم ملك الخيار وقد وجدنا رواية من محمد راح انه لا يفسد العقد كذا في الوجيز المذكور في * وفي فتاوى آهوال

واستحسانا وان كان لخروجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم ولا يتأخر فلا جارة جائزة استحسانا
 كذا في الذخيرة * وان تحرق الفسطاط من غير عنق ولا خلاف فلا ضمان وان لم يتحرق ولكن
 قال المستأجر لم استظل تحته ولم اضربه وقد ذهب به الى مكة فعليه الاجر ولو انقطع اطنابه
 او تكسر عموده فلم يستطع نصبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا على وجهين اما ان اختلفا في
 مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستأجر وان اختلفا في
 اصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال فان كان المستأجر انخذا اطنابا من
 عند نفسه او عمودا من عند نفسه ونصبه حتى رجع فعليه الاجر كله كذا في المحيط * ولو انكسر الاوتاد
 فلا عبرة به لان الاوتاد تكون من المستأجر عادة الا اذا كان حديدا فهو كالعمود ولو اخرجها مع نفسه
 ولم ينصبها مع المكان يجب الاجر كذا في الغيائية * واذا او قد نارا في الفسطاط كان كالاسراج
 ان او قد قبل ما يوقد الناس صرنا وعادة في الفسطاط فانسد الفسطاط واحترق الفسطاط فلا ضمان وان
 جاوز المتعارف فهو ضامن فبعد ذلك ينظر ان افسد كله بحيث لا ينتفع به ضمن قيمة الكل ولا اجر
 عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه الاجر كملا اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم ينسد
 شيء منه فسلم وكان جاوز المعتاد فالمسئلة على القياس والاستحسان القياس ان لا يجب الاجر
 وفي الاستحسان يجب وان شرط رب الفسطاط على المستأجر ان لا يوقد فيه ولا يسرج فيه ففعل فهو
 ضامن وعليه الاجر كملا اذا سلم الفسطاط كذا في المحيط * واستأجر تركية بالكوفة كل شهر باجر
 معلوم ليوقد فيها ويبيت فهو جائز ولا ضمان عليه ان احترقت من الوقود فان ابات فيها عبدة
 او ضيفه فلا ضمان وان تكاثر فسطاطا بخرجه الى مكة فخلفه بالكوفة حتى رجع فهو ضامن ولا كراء
 عليه والقول قوله مع يمينه بالله ما اخرجه وكذلك لو اقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط
 الى صاحبه فهو مثل الاول وكذلك لو خرج ودفع الفسطاط الى غلامه فقال ادفعه الى صاحبه
 فلم يدفع حتى رجع المولى فهو مثل الاول ولو دفعه الى آخر فحمله الرجل الى صاحب الفسطاط
 فابى ان يقبله برئ المستأجر والرجل من الضمان ولا اجر عليه هكذا في المبسوط * قال ولو كان
 المستأجر دفع الفسطاط الى رجل اجنبي ليدفعه الى صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل الى
 صاحبه فقد برئ جميعا وان ابى صاحب الفسطاط ان يقبله فليس له ذلك فان هلك الفسطاط عند
 هذا الرجل قبل ان يحمله الى صاحبه ذكر ان علي بن ابي يوسف ومحمد رجا صاحب الفسطاط

لم يذكر محمد ر ح هذا الفصل في الكتاب وينبغي ان يكون القول قولها ايضا وان سرق الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لبسها فلا ضمان عايتها وان حصل الهلاك بجناية يدها كذا في الذخيرة *
ولو استأجر ثوبا ليلبسه مدة معلومة فليس له ان يلبس غيره للتفاوت في اللبس وينصرف الى اللبس المعتاد في النهار واول الليل الى وقت النوم واخرها عند القيام لانه في الليل وان فعل وتخرق ضمن وان سلم حين جاء وقت لبسه برئ عن الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه ويجوز الارتداء به لانه ليس ولا يجوز الا تزار به وبضمن ان تخرق واو لبس عبدة بغير اذنه فلا ضمان على العبد يتعلق برقبته واو استأجر للخروج فلبس في بيته او امسكه او لم يلبس لا يضمن ويجب الاجر وعلى العكس بضمن واو استأجر ليلبسه كل شهر بدرهم فحبس في البيت سنتين فعليه لكل شهر درهم الى ان يعلم انه او لبسه تخرق في تلك المدة واو استأجر ثوبا يوما الى الليل على انه ان بدله لم يردده فلم يردده عشرة ايام فعليه اجرة كل يوم استحسانا والحاي كالثوب والفسطاط والخيمة والقبعة كالثوب عند ابي يوسف ر ح وعند محمد ر ح كالبيت واو استأجر قبة لينصبها في بيته فنصبها في الصحراء ضمن وايس له ان يعطيها غيره بعارية او نحوه كالثوب عند ابي يوسف ر ح كذا في الغاية * رجل استأجر من آخر فسطاطا وقبض كان له ان يوحده من غيره كما في الدار كذا في فتاوى قاضيخان * واو استأجر قبة لينصبها في بيته ويبيت فيها شهرا فهو جائز وان لم يسم البيوت التي ينصبها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمي بيتا فنصبها في غيره شهرا فهو جائز وعليه الاجر فان نصبها في الشمس او المطر وكان عليها في ذلك ضرر فهو ضامن لما اصابها من ذلك وان سلمت القبة كان عليه الاجر استحسانا كذا في المبسوط * واو اشترط ان ينصبها في دار تنصبها في دار اخرى من قبيلة اخرى ولكن في ذلك المصرف فلا ضمان فان اخرجها الى مصر او الى السواد فلا اجر عليه سلمت القبة او هلكت ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى مكة ليستظل به فانه يجوز وان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم تعاوت الناس فيه وان اسرج في الخيمة او في الفسطاط او القبة او علق به قد يلا فاسد فلا ضمان عليه وان اتخذ فيه مطبخا فهو ضامن لانه صنع ما لا يصنع الناس مادة الا ان يكون معد لذلك العدل كذا في المحيط * ولو استأجر فسطاطا يخرج به الى سفره ذاهبا وجائيا وبحج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز وان لم يبين متى يخرج فان لم يكن يخرج الحاج وقت معلوم بحيث لا يتقدم خروجهم عليه ولا يتأخر فلا اجارة فاسد قياسا واستحسانا

وان شاء القاضي صدقهما فيما فالانتم هو بالخيار ان شاء ترك ذلك في ايديهما وان شاء فسخ الاجارة فان رأى القاضي النظر للغائب في فسخ الاجارة فان فسخ الاجارة بعد هذا يؤجر نصيب البصري من الكوفي ان رغب في اجارة نصيب البصري حتى يصل الى الغائب عين الفسطاط مع الآجر ويكون هذا اولى من الاجارة من غيره وتجوز هذه الاجارة عندهم جميعاً وان آجر المشاع وان لم يرغب الكوفي في اجارة ذلك يؤجر من غيره ان وجد وتجوز هذه الاجارة وان آجر المشاع وان لم يجد احد يؤجر نصيبه ويؤجر نصيب البصري من الكوفي ان رآه ثقة حتى يصل الى المالك وان شاء ترك ذلك في ايديهما هكذا في المحيط * تكارى الفسطاط الى مكة ذاهباً وجائياً وخلفه بمكة فعليه الكراء ذاهباً وجائياً وعليه قيمة الفسطاط يوم خلقه والفسطاط لدان لم يختصما حتى حج من قابل ورجع بالفسطاط فلا اجر عليه في الرجعة كذا في محيط السرخسي * وذكر عن الحسن انه قال لا بأس بان يستأجر الرجل حلي الذهب بالذهب وحلي النضة بالفضة وبه تأخذ كذا في الميسوط * وان استأجر داراً فيها صنائع ذهب بذهب فانه يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجرت حلياً معلوماً يوماً الى الليل ببدل معلوم لتلبسه فحبسته اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة فالواو هذا اذا حبسته بعد الطلب او حبسته مستعجلة فاما اذا حبسته للمحفظ لاتصير غاصبة قبل الطلب والحد الناصل بين الامساك للمحفظ وبين الامساك للاستعمال انه اذا امسك العين في موضع يمسك للاستعمال فيه فهو استعمال وان امسكها في موضع لا يمسك فيه للاستعمال فهو حفظ فعلى هذا اذا تسورت بالخلخال او تخللت بالسوار او تعمد بالقميص او وضع العمامة على العاتق فهذا كله حفظ وليس باستعمال وان البسته غيرها في ذلك اليوم ضمننت يعني في مدة الاجارة لان الناس يتفاوتون في لبس الحلي كذا في الفصول العمادية * وان استأجرته كل يوم باجر مسمى فحبسته شهران ثم جاءت به فعليها اجر كل يوم حبسته وان استأجرته يوماً الى الليل فان بداله حبسته كل يوم بذلك الا جر فلم ترده عشرة ايام فلا جارة على هذا الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياساً وفي الاستحسان تجوز كذا في الذخيرة * وكل مستأجر مبيع حيوان او متاع او داراً اذا فسد ذلك بمحيط لا يمكن الانتفاع به سقط الا جر ويجب اجر ما انتفع به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة بحكم الحال والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالماً في الحال واتفقا على فساد في بعض المدة واختلفا في مقداره فالقول قول المستأجر مع يمينه لانه ينكر بعض الاجر كذا في الغيابة *

بالخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي حنيفة رح قالوا
 وينبغي على قوله ان يقال ان كان المستأجر دفع الفسطاط الى ذلك الرجل قبل ان يصير المستأجر
 فاصبا بان امسك الفسطاط قد رما امسكه الناس الى ان يرتحل ويسوي اسبابه ^{فان} كانت
 الحالة هذه لاضمان على الثاني ومن مذهب ابي حنيفة رح ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن
 المودع الاول فاما اذا امسك المستأجر الفسطاط زيادة على ما يمسكه الناس حتى يصير غاصبا ضامنا
 لدفع الى الثاني بخير المالك ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المستأجر للمستأجر
 لا يرجع على ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع على المستأجر كذا في المحيط * وان
 ذهب بالفسطاط الى مكة ورجع به فقال المؤجر للمستأجر احملة الى منزلي فليس له ذلك على
 المستأجر ولكنه على رب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وخلفه بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالحدولة
 على المستأجر كذا في لمبسوط * قال ابو حنيفة رح اذا استأجر الرجلان احدهما بصري والآخر
 كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكة ذاهبا وجائيا باجر معلوم وذهبا به الى مكة واختلفا وقال البصري
 اني اريد ان آتي البصرة وقال الكوفي اني اريد ان ارجع الى الكوفة واراد كل واحد ان يذهب
 بالفسطاط الى حيث قصد فان ذهب البصري بالفسطاط الى بصرة ان ذهب به بغير امر صاحبه
 فالبصري ضامن للفسطاط كله ولا ضمان على الكوفي وليس عليهما اجر الرجعة واذا ذهب به بامر
 الكوفي فالبصري ضامن لجميع الفسطاط والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليهما واذا
 ذهب الكوفي الى كوفة فان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن نصف الفسطاط وهو نصيب البصري
 ولا يضمن نصيبه وعليه نصف الكراء في الرجعة ولا يجب على البصري شيء في الرجعة واذا ذهب به
 الى الكوفة بامر البصري فلا ضمان على البصري في نصيبه على قول محمد رح سواء اعار منه نصيبه
 او اودعه بان قال انتفع به يوما في نوبتك واحفظها به يوما في نوبتي واما في قول ابي يوسف رح
 فكذلك الجواب ان اودعهما من الكوفي وان كان اعار نصيبه من الكوفي او اجر يجب ان يضمن
 البصري نصيبه على قول ابي يوسف رح والكلام في وجوب الضمان على الكوفي نظير الكلام
 في وجوب الضمان على البصري وعليهما الاجر كمالا ان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي
 كما مسكه وان كان اعار منه لا اجر على البصري لانه صار مخالفا وان ارتفع الى القاضي وقضى
 عليه القصة واختصا في ذلك فان القاضي ان شاء لم يلتفت الى ما نالا مالهم بقماينة على ذلك

كانوا اعدا منهم مستوجب شيئا كذا في التاثر خانية * وان استأجر ليذهب بكتابه الى فلان ويجيء
بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا ناقد مات فترك الكتاب ثم افرقه ولم يرد كان له اجر الذهاب
في قولهم لانه لم ينقص عمله وقيل اذا افرقه ينبغي ان لا يجب الاجر لانه اذا ترك الكتاب ثم
ينتفع بالكتاب وارث المكتوب اليه فيحصل له الغرض بخلاف ما اذا افرقه هكذا في فتاوى قاضيخان *
ولو استأجر ليذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويجيء بجوابه فذهب فوجد فلا ميثا فردد الكتاب
لا اجر له عندهما وقال محمدرح له اجر الذهاب وان لم يرد الكتاب لكنه دفعه الى وارثه او وصيه
يجب الاجر والاجماع ولم يذكر انه اذا وجد فلانا غائبا فترك الكتاب هناك ورجع من مشائخنا من
قال هذا على الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم من قال ههنا يجب اجر الذهاب بالاتفاق هذا اذا
شرط عليه المجيء بالجواب وان لم يشترط عليه المجيء بالجواب لم يذكر في الكتاب فنقول اذا
لم يشترط وترك الكتاب ثم حتى يوصل اليه اذا حضر بان كان غائبا والى وارثه ان كان ميثا
فانه يستحق الاجر كمالا وكذا لو وجدته فدفع الكتاب اليه فلم يقرأ حتى عاد من غير جواب
له الاجر كمالا لانه اتى بما وسعه ولو لم يوجد او وجدته لكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب
لا اجر له وقال محمدرح له اجر الذهاب ولو نسي الكتاب ههنا لا يستحق اجر الذهاب بالاجماع
كذا في الخلاصة * واجمعوا على انه لو ذهب الى فلان بالبصرة ولم يذهب بالكتاب انه لا اجر له
وفيما اذا شرط عليه المجيء بجوابه اذا دفع الى فلان واتى بالجواب فله الاجر كاملا كذا في المحيط *
استأجر رجلا لتبليغ رسالته الى فلان بيغداد فوجد ميثا وغائبا فبلغ الرسالة الى ورثته ان كان ميثا
او الى احد ليوصل اليه ان كان غائبا ولم يبلغها الى احد وعاد يستحق الاجرة بالاجماع هكذا
في الصغرى * ثم الاجر يستحق الاجر على المرسل لا على المرسل اليه كذا في المحيط * واجمعوا
على انه اذا استأجر ليذهب بطعام الى البصرة الى فلان فذهب ولم يجد فلانا او وجدته ولكن
لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر عليه كذا في الذخيرة * هشام من محمدرح رجل تكاري سفينة
ليذهب بها الى موضع فيحصل كذا ويجيء به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله فرجع قبل
بلزومه كراء السفينة في الذهاب فارغة وان قال اكترها منك على ان تحمل اي طعاما الى ههنا من
موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء كذا في محيط السرخسي * استأجر دواب الى بلدة
لحمل عليها من ههنا حمولة فحمل المكاري ذهبت فما وجدت هناك حمولة ان صدقته المستكري

الباب الحادي والعشرون في الإجارة لا يوجد فيها تسليم المعقود عليه الى المستأجر ~~ولا~~ دخل دفع الى
 خياط ثوباً بالخيط فقطعه الخياط ومات قبل الخياطة قال ابو سليمان الجوزجاني له اجر الفطع وهو الصحيح
 كذا في الظهيرية * قال القاضي فخر الدين وعليه ~~الشيء~~ هيكذا في الكبرى * وعن ابي يوسف ر^ح
 فيما استأجر دابة يذهب بها الى منزله ويركبها الى موضع قد سماه فدفعها اليه وذهب بها الى منزله ثم
 بدله بذلك فردها فعليه من الاجر بحساب ما ذهب الى منزله وفي نوازير سماعه من محمد ر^ح
 في خياط خاط ثوب رجل باجر ففتقه رجل قبل ان يقبض رب الثوب فلا اجر للخياط ولا يظهر
 الخياط على ان يعيد العمل لانه لو اجبر بحكم العقد الذي جرى بينهما فذلك العقد قد انتهى
 بنجام العمل وان كان الخياط هو الذي فتق فعليه ان يعيد العمل لان الخياط لما فتق الثوب فقد نقض
 عمله فصار كأن لم يكن وكذلك الاسكاف وكذلك المكاري اذا حمل في بعض الطريق فخوفوه
 فرجع واعاد الحمل الى الموضع الاول لا اجر له كذا ذكر في التناوي ولم يذكر الجبر وينبغي
 ان يجبر كما في المسئلة المتقدمة ومسئلة السفينة التي بعد هذا وكذلك الملاح اذا حمل الطعام
 الى الموضع المسمى في العقد فضررت الريح السفينة وردا الى مكان العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن
 الذي اكترى معدلان العمل لم يكن مسلماً اليه وان كان معه فعليه الكراء لان العمل صار
 مسلماً اليه وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبره على الاعادة الى الموضع المشروط وان
 كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا يقدر رب الطعام على قبضه فيه فعلى الملاح ان يسلمه
 في موضع يقدر رب الطعام على قبضه فيه ويكون له اجر المثل فيما سار وان قال الذي اكترى
 السفينة بعدما ردها الريح لا حاجة في سفينتك فاكثرى غير ما فله ذلك رواه هشام كذا في الذخيرة *
 ولو اكترى بغلاً الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فردا الى موضعه فعليه الاجر بقدر
 ما سار فان قال المستأجر للقاضي مر صاحب البغل فليبلغني الى حيث استأجرته وله على الذي
 شارطته عليه قال ان شاء الآجر فعل ذلك والاقبل للمستأجر استأجره الى ذلك المكان الذي
 بلغت ثم هو يملك من ثمنه الى حيث استأجرته هكذا رواه هشام من محمد ر^ح قال وعلى هذا
 السفينة كذا في المحبط * وان استأجره ليجمع بعباله فمات بعضهم فجاء بما بقي فله اجرة بحسابه قال
 القتيبي ابو جعفر الهندواني هذا اذا كان عباله معلومين حتى يكون الاجر مقابلاً بملئهم وان

الا ان يكون هو على الدابة حين اطأت انسانا فحينئذ يضمن كذا في المبسوط * ولا يمنع من كسر الحطب المعتاد للطبخ وغيره لانه لا يوهن البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك الا برضاء صاحب الدار وعلى هذا ينبغي ان يكون الدق على هذا التفصيل فان القليل منه لا يستغني عنه وقد جرت العادة بان يدق اهل كل دار ثيابهم في منازلهم ولا يوهن ذلك التقدير منه البناء هكذا في النبيين * فلو انه اقعد فيها حداد او قصارا او عمل ذلك بنفسه فانهدم شيء من البناء ضمن قيمة ذلك لان الانهدام اثر الحدادة والقصارة لا اثر السكنى ولا اجر عليه فيما ضمنه كذا في النهاية * ولم يقل في الكتاب انه هل يجب الاجر فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي ان يجب الاجر كذا في الذخيرة * وان لم ينهدم شيء من البناء من عمل الحدادة والقصارة لا يجب الاجر تياسا ويجب الاجر المسمى استحسانا فان اختلف الآجرو المستأجر في ذلك فقال المستأجر استأجرت للحدادة وقال الآجر آجرت للسكنى دون الحدادة فالقول قول الآجر وكذا اذا انكر الاجارة في نوع دون نوع وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر كذا في النهاية * اذا استأجر الرجل من آخر دارا على ان يقعد فيها حداد او اراد ان يقعد فيها قصارا فله ذلك ان كان مضرتهمما واحدة او كانت مضرة القصار اقل وكذلك الرحى على هذا كذا في المحيط * رجل تكارى منزلا او دارا من رجل على ان يسكن فيها فلم يسكنها واكفنه جعل فيها طعاما من حنطة او شعيرا او تمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه من ذلك كذا في الظهيرية * رجل استأجر دارا وحفر فيها بئر الماء ليتوضأ فيها فغضب فيها انسان ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كما لو حفر رب الدار بنفسه وان كان قد حفر غير اذن رب الدار فهو ضامن كذا في الذخيرة * وكذا استأجر حانوتا من رجل وحانوتا من آخر فقب احدهما الى الآخر ليرتفق بذلك فانه يضمن ما افسد من الحائط ويضمن اجر الحانوتين بتمامه كذا في الفصول العبادية * واذا تكارى منزلا من رجل سنة بعشرة دراهم فخرج الرجل من البيت وهداه له فاكروا من المنزل بيتا وانزلوا انسانا بغير اجر فانهدم البيت الذي اسكنوه فيه فهذا على وجهين اما ان ينهدم من سكنى الساكن او من غيره وفي الحالين لا ضمان على المستأجر وهل يضمن الاهل والساكن ان حصل الانهدام لا من سكناء فلا ضمان على واحد منهما في قول ابي حنيفة رخص ابي يوسف رخص الآخروا على قول محمد رخص يجب الضمان بها ويكون لصاحب الدار الخيار على قوله فان ضمن الاهل فالاهل لا يرجع على الساكن وان ضمن الساكن

فيه لزمه اجر الذهاب وفي مجموع النوازل استأجر دابة من بغداد ليذهب بها الى المدائن ويحمل عليها طعاما من المدائن فذهب بها ولم يجد الطعام يلزم اجر الذهاب ولو استأجرها ليحمل عليها من المدائن ولم يستأجر من موضع العقد لا اجر عليه كذا في الوجيز المذكور * استأجر رجلا ليحمل له علنا وطعاما من مطمورة سهاهاله فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وحمولته ورجوعه ويلزمه مقداره ذهابه لان الذهاب كان للمستأجر هذا اذا سمى المطمورة فان لم يسم ينظر الى اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمى له من ذلك يعني من حصته كذا في الكبرى * وفي فتاوى الفضلي استأجر دابة في المصر ليحمل الدقيق من الطاحونة او ليحمل الحنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الحنطة طحنت او لم يجد الحنطة في القرية فعاد الى المصر ينظر ان كان قال استأجرت منك هذه الدابة من هذه البادية حتى احمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استأجرت منك هذه الدابة بدرهم حتى احمل الدقيق من الطاحونة فهنا لا يجب الاجر في الذهاب كذا في المحيط * ولو استأجر رجلا ليذهب الى موضع كذا ويدعوه فلانا اليه لاجر مسمى فذهب الى ذلك الموضع فلم يجد فلانا فله الاجر كذا في خزانة المفتين * الباب الثاني والعشرون في بيان التصرفات التي يمنع المستأجر عنها وما لا يمنع وفي تصرفات الآجر اذا استأجر دارا او بيتا ولم يسم الذي يريد هاله حتى جازت الاجارة استحسانا كان للمستأجر ان يسكنها وان يسكنها وله ان يضع متاعه فيها وله ان يعدل فيها ما بداله من العسل مما لا يضر البناء ولا يوهنه نحو الوضوء وغسل الثياب اما كل عدل يضر البناء ويوهنه نحو الرحي والحداة والتقصارة فليس له ذلك الا برضاء صاحبه بعض مشائخنا قالوا اراد بالرحي رحي الماء ورحي الثور لا رحي اليد وبعض مشائخنا قالوا ان كان رحي اليد يضر البناء يمنع عنه وان كان لا يضر البناء لا يمنع عنه والى هذا مال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * وللمستأجر ان يربط فيها دابته وبعبارة وشاته فان لم يكن هناك مربوط ليس له اتخاذ المربط وفي شرح الشافي ما ذكر في الكتاب عرف الكوفة اما المنازل ببخارا فتصيق من سكنى الناس فكيف الدواب ويربط الدابة على باب دارة ولو ضربت الدابة انسانا فمات او هدمت حائطها لم يضمن كذا في الخلاصة * رجل تكاوى منزلا من دار وفي الدار سكان غيره فادخل دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا فمات او هدمت حائطها ودخل ضيف له دابة في الدار واقفها على بابه فضربت انسانا من السكان فلا ضيق على الساكن ولا على الضيف

ذلك وكذلك ان كان احدهما اكثر متاعا من الآخر وان اراد احدهما ان يبنى وسط الحانوت
حائط لم يكن لذلك كذا في المبسوط * وَاَوْاسْتَأْجَرَ حَانُوتًا وَشَرَطَا فَبَيْنَهُمَا أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا
مَقْدَمَ الدَّارِ وَالْآخَرُ مَوْخِرَهَا فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُلْزَمُ شَيْئًا وَأَنْ كَانَ هَذَا الشَّرْطُ مَعَ الْآخَرِ فَسَدَ الْعَقْدُ هَكَذَا
فِي الْغِيَاثَةِ * أَسْتَأْجَرَ حَانُوتًا مَسْبِلًا لِدُقِ الْأَرْزَامِ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْبِنَاءِ وَلَيْسَ لِمَسْتَأْجِرِ الدَّارِ الْمَسْبِلَةُ
أَنْ يَجْعَلَهَا صُطْبَلًا كَذَا فِي الْقَنْبَةِ * وَأَنْ أَبْنَى الْمَسْتَأْجِرُ تَنْوِيرًا أَوْ كَانُونًا فِي الدَّارِ الْمَسْتَأْجَرَةِ فَاحْتَرَقَ
بَعْضُ بَيْوتِ الْجِيرَانِ أَوْ احْتَرَقَ بَعْضُ الدَّارِ لِأَضْمَانٍ عَلَيْهِ فَعَلَّ ذَلِكَ بِأَذْنِ رَبِّ الدَّارِ أَوْ بغيرِ أَذْنِهِ
فَأَنْ صَنَعَ الْمَسْتَأْجِرُ فِي نَصَبِ النُّورِ شَيْئًا لَا يَصْنَعُهُ النَّاسُ مِنْ تَرْكِ الْإِحْتِيَاظِ فِي وَضْعِهِ أَوْ قَدْ نَارًا
لَا تَوْقَدُ مِثْلَهُ فِي التَّنَوُّرِ كَانَ ضَامِنًا كَذَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ وَالظَّهْمِيَّةِ * وَمَنْ أَسْتَأْجَرَ أَرْضًا
أَوْ اسْتَعَارَهَا فَاحْتَرَقَ الْحَصَائِدُ فَاحْتَرَقَ شَيْئًا فِي أَرْضٍ أُخْرَى فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِأَنَّ هَذَا تَسْبِيبٌ لَيْسَ
بِمُبَاشَرَةٍ وَالضَّمَانُ فِي التَّسْبِيبِ لَا يَجِبُ بَدُونِ التَّعْدِي وَلَمْ يَوْجَدْ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مَالِكِ نَفْسِهِ وَقَالَ
الصدر الشهيد رجل أحرَقَ شَوْكًا أَوْ تَبْنًا فِي أَرْضِهِ فَذَهَبَ الرِّيحُ بِالشَّرَارَاتِ إِلَى أَرْضٍ جَارَةٍ فَاحْتَرَقَ
زَرْعُهُ أَنْ كَانَتْ النَّارُ يَبْعُدُ مِنْ أَرْضِ الْجَارِ عَلَى وَجْهِ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ شَرَارُ النَّارِ فِي الْعَادَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ
لِأَنَّ ذَلِكَ بَفِعْلِ النَّارِ وَأَنْ كَانَتْ بِقُرْبِ أَرْضِهِ عَلَى وَجْهِ يَصِلُ شَرَارُ النَّارِ غَالِبًا فَهُوَ يَضْمِنُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَهُ
أَنْ يَوْقَدَ النَّارَ فِي أَرْضِهِ وَلَكِنْ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَعَدَّى ضَرَرُهُ إِلَى أَرْضِ جَارَةٍ هَكَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ * أَسْتَأْجَرَ
دَابَّةً بَعِينَهَا لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا حِمْلًا مَقْدَارًا فَإِنِ ارْتَدَّ الْمَكَارِي لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ مَعَ مَتَاعِ الْمَسْتَأْجِرِ
فَلِلْمَسْتَأْجِرِ أَنْ يَمْنَعَ الْمَكَارِي مِنْ ذَلِكَ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وَضَعَ وَبَلَّغَتْ الدَّابَّةُ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ يَجِبُ جَمِيعُ
الْمُسْمَى بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَ دَارًا وَشَغَلَ رَبُّ الدَّارِ بَعْضَهَا بِمَتَاعٍ نَفْسِهِ حَيْثُ يَسْقُطُ عَنِ الْمَسْتَأْجِرِ
مِنَ الْآجِرِ بِحَصْنَتِهِ كَذَا فِي الصَّغْرَى * ذَكَرَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ لِلْمَسْتَأْجِرِ أَنْ يَغِيرَ وَيُودِعَ وَيُؤْجِرَ
ذَكَرَ الْمَسْئَلَةَ مُطْلَقَةً وَتَأْوِيلَهَا إِذَا كَانَ الْمَسْتَأْجِرُ شَيْئًا لَا يَتَفَاوَتُ النَّاسُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ شَيْئًا يَتَفَاوَتُ
النَّاسُ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤْجِرَ وَلَا أَنْ يَغِيرَ حَتَّى أَنْ مِنْ أَسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ
يُؤْجِرَ غَيْرَهُ وَلَا أَنْ يَغِيرَهُ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَلَوْ غَابَ الْمَسْتَأْجِرُ بَعْدَ السَّنَةِ وَلَمْ يَسْلَمْ الْمِفْتَاحَ إِلَى الْآجِرِ فَلَهُ أَنْ يَتَّخِذَ
فِيهِ مِفْتَاحًا آخَرَ وَيُؤْجِرَ مِنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَذْنِ الْحَاكِمِ كَذَا فِي الْقَنْبَةِ * وَفِي فِتَاوَى آهَوْسْتَلِ الْقَاضِي بِدِيعِ الدِّينِ
أَعْطَى الْمَسْتَأْجِرَ رَهْنًا لَغَرِيمِهِ فَأَجْرُ الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي يَدِ الْغَرِيمِ عَلَى مَنْ يَجِبُ قَالَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَسْتَأْجِرِ
لِأَنَّهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ لِمَا رَهْنَهُ وَإِنْ أَوجِبَ الضَّمَانُ عِنْدَ الْهَلَاكِ لَا يَجِبُ الْإِجْرَاءُ سَلَّمَ إِلَيْهِ سَلِيمًا وَأَخَذَ عَامَنَهُ

فالسكن يراجع على الاهل وان انهدم من سكنى الساكن فالسكن يضمن بالاجماع وهل له تضمين
الاهل فالمسئلة على الاختلاف الذي ذكرنا كذا في المحيط * واذا تكارى بيتا ولم يسم ما يعمل
فيه فسكنه واسكن معه فيه غيره فانهدم من سكنى غيره لم يضمن هكذا في المبسوط * وليس للآجر
ان يربط دابته في الدار المستأجرة بعد دخول المستأجر ويضمن ما عطب الا اذا دخل باذن المستأجر
بخلاف ما اذا اعاد دارة ثم ادخل الدابة بلا اذن المستعير حيث يجوز ولا يضمن ما عطب به هذا اذا
آجره كل الدار اما اذا كان لم يؤجر صحنه له ان يدخل فيه الدابة كذا في الوجيز للكردي * واذا
تكارى دار من رجل شهر ابد رهم وفي الدار بئر فامر الآجر المستأجر ان يكس البئر ويخرج ترابها منها فاخرج
فالتقاها في صحن الدار فعطب به انسان فلا ضمان على المستأجر سواء اذن له رب الدار بالتقاء التراب
في صحن الدار او لم يأذن هذا اذا كنس المستأجر البئر والقي الطين في صحن الدار وان فعل الآجر
ذلك والقي الطين في صحن الدار فعطب به انسان ان فعل ذلك باذن المستأجر فلا ضمان وان
فعل بغير اذن المستأجر فعليه الضمان والجواب فيه نظير الجواب فيما اذا وضع متاعا آخر له في الدار
المستأجرة فعطب به انسان هذا اذا حصل التقاء التراب في صحن الدار وان حصل الالتقاء خارج
الدار في طريق المسلمين فعطب به انسان فالملقي ضامن الآجر والمستأجر في ذلك على السواء
كذا في المحيط * لمستأجر الدار المسئلة التقاء ما اجتمع من كنس الدار من التراب ان لم يكن له قيمة
وله ان يتد فيه وتدا ويستجى بجداره ويتخذ فيها بالوعة الا اذا كان فيه ضرر بين كذا في القنية * رجل
استأجر ارضا ليزرع فله الشرب والطريق وان لم يشترط ذلك وكذا اذا استأجر دارا كان له الطريق
من غير شرط كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان * استأجر ارضا سنة على ان يزرع فيها ما شاء فله
ان يزرع فيها زرعين ربيعيا وخريفيا كذا في القنية * رجلان استكروا بيتين في دار كل واحد منهما بيتا على
حدة فعزل كل واحد منهما واعطى صاحبه بيته وسكن فيه صاحبه فانهدم احد البيتين او كلاهما فلا ضمان
على واحد منهما وان سكن كل واحد منهما بيتا صاحبه من غير اذن صاحبه فانه يضمن كل واحد منهما
ما انهدم من سكة عندهم جميعا كذا في المحيط * رجلان استأجرا حانوتا يعملان فيه بانفسهما فعزل
احدهما فاستأجر اجيرا فاقعدة معه في الحانوت وابنى الآخران يدعه قال له ان يتعد في نصيبه من
شاء ما لم يدخل على شريكه في نصيبه ضررا يتا الا انه اذا دخل ضررا على شريكه فحينئذ يمنع من
ذلك

فانهدم احد هما قبل قبضهما فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد قبضهما فالباقي له لازم بحصنه من الاجر كذا في المبسوط * اذا استأجر حماما سنة بكذا فام يسلم الى المستأجر شهرين ثم سلم في الباقي وابى المستأجر فانه يجبر على قبضه كذا في المحيط * واذا استأجر حماما واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فلان يترك كذا في المبسوط * رجل آجر حماما سنة ثم آجر في اثناء السنة من آخر فانه لا تصح الاجارة الثانية حتى يأخذ المستأجر بعد انقضاء المدة فانه تصح اضافة العقد الى زمان لم يأت بعد كذا في جواهر الفتاوى * استأجر حماما وعبد يقوم على الحمام فانهدم الحمام بعد قبضهما فله ترك العبد وان هلك العبد فليس له ترك الحمام وان كان استأجره لا يقوم عليه لم يكن له ترك كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة بغير قدرة واستأجر القدر من غيره فانكسرت القدرة فلم يعمل في الحمام شهرا فلصاحب الحمام اجرة لانه سلم الحمام اليه كما لو التزمه بعقد الاجارة والمستأجر متمكن من الانتفاع بان استأجر قدر آخر فعليه الاجر لرب الحمام بخلاف ما اذا كان القدر لرب الحمام فانكسرت فان هناك المستأجر لا يتمكن من الانتفاع كما استحقه بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الحمام قدرة ولا اجر لصاحب القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت من عمله او من غير عمله المعتاد كذا في المبسوط * دخل بدانق على ان ينور صاحب الحمام او نفلس على ان يغتسل فهو فاسد قياسا وجائزا استحسانا للعرف والتعامل كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر حماما سنة باجرة معلومة وصار الحمام بحال لا يحصل من الغلة قدر الاجرة واراد ان يرد الحمام قال ان لم يعمل الحمامية فله ان يرد الحمام كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر حماما شهرا فعمل فيه من الشهر الثاني فلا اجر عليه في الشهر الثاني وروي من اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالنراخي وهكذا روي في الدار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سلمة انه اذا كانا يوفقان بين الروايين وقال لا يجب الاجر محمول على دارو حمام لم يعد للاستغلال فاما اذا كان معد للاستغلال فانه يجب الاجر كذا في محيط السرخسي * ولو استأجر حماما فوجده خرابا فله ان يفسخ وفي المدة التي مضت ان كان اصل المنفعة حاصلة يجب الاجر بقدر ما مضى ولو استأجر حماما ودخل الآجر مع بعض اصدقائه الحمام فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يسترد بعض الموقوف عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شيء من الاجرة لانه ليس بنعوم كذا في جواهر الفتاوى * وفي مجموع النوازل استأجر حماما ما يبدل معلوم على ان

بغير رضاه بحجب الاجر لان له ولاية الاسترداد كذا في التاتارخانية * الباب الثالث والعشرون
 في استيجار الحمام والرحى ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمامة وهو الصحيح هكذا في جواهر
 الاخلاطي * واذا استأجر الرجل حماما مشهورا معلومة باجر معلوم فهو جائز فان كان حماما
 للرجال وحماما للنساء وقد حددتهما جميعا الا انه سمي في الاجارة حماما بالقياس ان لا تجوز هذه الاجارة
 وفي الاستحسان تجوز قال مشائخنا هذا اذا كان باب الحمامين واحدا والدليل واحد اما اذا كان
 لكل واحد منهما باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كذا في المحيط * استأجر حماما محدودا فدخل
 في العقد ثوابه من غير ذكر الحقوق نحو بئر الماء ومسبل الماء والحمام وموضع سرفينه لانه لا ينتفع به
 بدونه وصارته على صاحب الحمام من التصاروج وعمارة حوضه ومسبل مائه وبثرة وقدره ولو شرط
 لهذه الاشياء على المستأجر عشرة دراهم في كل شهر يبرمته مع الاجر وان له ان ينفقها عليه جاز
 وهو الحيلة ويكون هو نائب عنه في الاتفاق كما لو امر رب الدابة للمستأجر ان ينفق على دابته ببعض
 الاجرة يجوز استحسانا ويقول تركتك اجر شهرين لمرة الحمام يجوز ولو قال انفقته في مرمته كذا
 لم يصدق الا بحجة او يحلف رب الحمام على العلم كذا في الغيائية * وان اراد المستأجر ان يقبل قوله
 في ذلك من غير حجة فالحيلة ان يدفع العشرة الى رب الحمام ثم يدفعها رب الحمام اليه وبأمره
 باتفاقها في مرمته الحمام فيكون امينا وحيلة اخرى لاسقاط الحجة عن المستأجر ان يجعل لمؤد ار المرمة
 عدلا حتى يكون القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في المحيط * ولو جعل بينهما
 رجلا يقبضها وينفقها على الحمام فقال المستأجر دفعنها اليه وكذبه رب الحمام فان اقر العدل بقبضها
 برئ المستأجر وان كان العدل كفيلا بالاجر كان مثل المستأجر يبرم مؤتمن ولا يصدق كذا في المبسوط *
 وان فسد بئر الماء لا يجبر صاحب الحمام على نزع جميع الماء ولكن للمستأجر حق الفسخ كذا في الغيائية *
 وعلف الحمام ورماه عند مضي المدة للمستأجر ويؤمر بالنقل ولو انكر المستأجر كون الرمد
 من فعله فالقول قوله كذا في محيط السرخسي * وفي اجارة الحمام نقل الرمد والسرفين وتقرىغ
 موضع الغسالة يكون على المستأجر سواء كان المسبل ظاهرا او مستقفا فان شرط ذلك على الاجر في
 الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المستأجر جازت الاجارة والشرط كذا في فتاوى قاضي خان * ولو شرط
 عليه رب الحمام كل شهر عشرة طلاآت فالاجارة فاسدة كذا في المبسوط * ولو ام تلالب الومة من جهة المستأجر
 فعلى الاجر تقرىغه كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمامين شهر او امساة كل شهر نكدا

نصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة لم يكن لصاحب الثلث ان يغلق باب الحمام في اليوم الذي هو نصيبه لان ذلك يضر بالحمام ولا يضر بالطاحونة ولكن ينبغي ان يتهايا فينتفع به صاحب الثلثين بالحمام شهرين والآخر يغلق بالشهر او يتهايا اكثر من الشهر كيلا يسقط الحمام عن الانتفاع فان في المدة التي يضر بالحمام فلا يتمكن احدهما بما يضر به كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر الرجل رحي من رجل وبيتا من آخر وبغير ارض آخر فاستأجر الكل صفقة واحدة كل شهر باجر معلوم فأجره وان ذلك فهو جائز كذا في المحيط * وان كان لرجل بيت على نهر وقد كان فيه رحي ماء قد ذهبت وجاء آخر برحي اخرى ومناعهما فنصبها في البيت واشتركا على ان يتقبلا من الناس الحنطة والشعير فطحناه فما كسبه فهو بينهما نصفان فهو جائز وما تقبلناه وطحناه فاجره بينهما نصفان وليس للرحي ولا للبيت اجرة ولو أجرة الرحي باجر معلوم على طعام معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت اجر مثل بيته ونفسه على صاحب الرحي اذا كان قد عمل في ذلك قال ولا اجاوز به نصف اجر مثل اجر الرحي في قول ابي يوسف ربح كذا في المبسوط * قال واذا كان لرجل بيت ونهر ورحي ومناعهما فانكسر الحجر الاعلى فجاء رجل ونصب مكانه حجرا بغير ارض صاحبه وجعل يطحن للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالاجر فهو موسي في ذلك ولا اجر عليه ولو كان وضع الحجر الاعلى برضا من صاحبه على ان الكسب بينهما نصفان وعلى ان يعملوا بنفسهما فمضى أجرهما والحجر الاعلى كان لجميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان تقبل كل واحد منهم فهو بينهما هكذا في المحيط * طاحونة مشتركة عرصتها بين رجلين والطاحونة لا حدهما خاص يعني الاحبار آجر من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في الطاحونة يطلب نصف الاجرة قال له ذلك كذا في جواهر الفتاوى * قال ولو ان رجلا بنى على نهر بيتا ونصب فيه رحي بغير ارض صاحب النهر ثم تقبل الطعام فطحنه واكتسب ما لا كان له الكسب ويصير غاصبا لارضه فيعتبر فيه لصاحب احكام الغصب فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض ولكن لا يضمن الماء كذا في الذخيرة * ركب المستأجر في الطاحونة حجرا او حديدا او شيئا آخر ثم انقضت المدة واراد ان يأخذ ماله فيها ان يأمر المؤجر على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان بلا امره يأخذ غير المتركب وقيدة المتركب كذا في الوجيز للكردي * الباب الرابع والعشرون في الكفالة بالاجر وبالعمود عليه قال وتجوز الكفالة والحوالة في جميع الاجارات بالاجرة في ما جلهما وآجلهما سواء كانت الاجرة واجبة وقت الكفالة باستيفاء المنافع او باشتراط التعجيل او لم تكن واجبة ويكون على الكفيل مثل ما على الاصيل ان لم يشترط

عليه الاجر حال جريانه وانقطاعه فهذا الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كذا في الخلاصة *
قال محمد ربح في الاصل اذا استأجر الرجل ربحاً بالبيت الذي هو فيه ومتاعها بعشرة دراهم كل
شهر ثم طحن فيها طحناً بثلاثين درهماً في الشهر فربح عشرين هل يطيب له الزيادة فهذا على وجهين
اما ان اصلح شيئاً فينتفع به في الرحى بان كرى نهرها ونقب الحجر او لم يصلح فان لم يصلح فان كان
يلى الطحن بنفسه يطيب له الزيادة فاما اذا كان رب الطعام هو الذي يلى الطحن بنفسه فانه
لا يطيب له الزيادة وان كان اصلح شيئاً فانه يطيب له وان كان لا يلى الطحن بنفسه كذا في المحيط *
اذا استأجر موضعاً على نهر لبني عليه بناءً وينخذ عليه ربحاً ماء على ان الحجارة والمتاع والحديد
والبناء من عند المستأجر فهو جائز فان انقطع ماء النهر فلم يطحن ولم يفسخ الاجارة فالاجر لازم
كذا في المبسوط * واذا خاف رب الرحى ان ينقطع الماء فيفسخ الاجارة فاكرى البيت والحجرين
والمتاع خاصة فهو جائز فان انقطع الماء يكون عذراً وكذلك لو شرط ان لا خيار متنى انقطع الماء
لا يكون لهذا الشرط عبرة كذا في المحيط * طاحونة او حمام بين رجلين استأجر نصيب كل واحد
منهما رجل ثم اتفق احد المستأجرين في مرمة الحمام باذن مؤجرها فاذا انبرج بما اتفق على المالك
الذي لم يؤجره فانه يكون ما اتفق على الذي اذن له في الاتفاق وهو مؤجرها لانه انفقها باذنه
فيصير كأن المؤجر هو الذي انفقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا كان
الاتفاق والمرمة باذنه او بامر القاضي فان القاضي يأمره او لا بالمرمة فان لم يفعل يأذن لشريكه
بالاتفاق والمرمة ليرجع على شريكه بنصيبه كذا في جواهر الفتاوى * استأجر ربحاً ليطحن الحنطة
وطحن بها ما مثل الحنطة او دونه اضره الا يصبر مخالفاً فوقها صار مخالفاً غاصباً كذا في الوجيز للكردي *
قال رضى لما سأله عن طاحونة بين رجلين اثلاثاً فاجر صاحب الثلثين نصيبه فتصرف المستأجر في الكل
فاذا اراد صاحب الثلث ان يأخذ نصيبه من المستأجر ليس له ذلك لانه غاصب في نصيب الشريك
الذي لم يؤجر منه وكان له ان يمنعه من الانتفاع او اجرة نصيبه لان اجارة المشاع لا تصح وان
حكم حاكم من حكام المسلمين لصحة ذلك فحينئذ كان للمستأجر ان ينتفع بها يومين ويترك
الانتفاع بها في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث ان يقول انا افلق الباب في اليوم
الذي هو نصيبى لان ذلك مما لا يضر بالطاحونة ولو كان مكان الطاحونة حماماً وقد آجر احدهما
نصيبه

كتاب الإجارة (٦٧٥) (الباب الخامس والعشرون) الفصل الأول

وإذا اختلف شاهد الإجارة في مبلغ الاجر المسمى في العقد والمدعي هو المؤجر والمستأجر فشهد
احدهما بمثل ما ادعى والآخر باقل او اكثر لا تقبل الشهادة ومن اصحابنا من يقول هذا قبل استيفاء
المنفعة لان الحاجة الى القضاء بالعقد ومع اختلاف الشاهدين في البذل لا يتمكن القاضي من
ذلك واما بعد استيفاء المنفعة فالحاجة الى القضاء بالمال فينبغي ان يكون على الخلاف عند
ابي يوسف ومحمد ر ح يقضي بالاقل كما في دعوى الدين اذا ادعى المدعي ستة وشهد بها احد
الشاهدين والآخر بخمسة قال رض والاصح عندي ان الشهادة لا تقبل عندهم جميعا ههنا لان الاجرة
تدل في عقد المعاوضة كالثمن في البيع فلا بد ان يكون مكذبا احد شاهديه فيمنع قبول شهادته وان
لم يكن لهما بينة وقد تصادق على الإجارة واختلفا في الاجرة قبل استيفاء المنفعة تحالفا وترادا وكذلك
ان كانت دابة فقال المستكري من الكوفة الى بغداد بخمسة وقال رب الدابة التي الصراط بعشرة
والصراط المنصف تحالفا وبعد ما حلقا ان قامت البينة لاحدهما اخذت ببينته وان قامت لهما بينة
اخذت ببينة رب الدابة على الآجرو بينة المستأجر على فضل المسير على قول ابي حنيفة ر ح وكان
يقول اولا الى بغداد باثنى عشر ونصف وان اتفقا على المكان واختلفا في جنس الاجرة لبينة
بينه رب الدابة وان كان قد ركبها الى بغداد وقال امرتني الدابة وقد قال صاحبها اكريتها منك
بدرهم ونصف فالقول قول الراكب ولا ضمان عليه ولا اجر فان اقام المؤجر شاهدين فشهدا احدهما
بدرهم والآخر بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم كذا في المبسوط * انكر الصباغ دفع الثوب اليه
فشهد شاهدانه دفع اليه لبصغه احمر وشهد الآخر لبصغه اصفر لا يقبل كذا في محيط السرخسي *
ولو ان رجلا دعى قبل رجل انه اكره دابتين في اعيانها بعشرة دراهم الى بغداد واقام على ذلك
البينة واقام رب الدابتين البينة انه اكره احدهما بعينها الى بغداد بعشرة دراهم كان ابو حنيفة ر ح يقول
اولا بانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بخمسة عشر درهما اذا كان اجر مثلهما على السواء ثم رجع
وقال يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بعشرة دراهم وهو قول ابي يوسف ومحمد ر ح هذا
الذي ذكرنا اذا اتفقا على جنس الاجر واما اذا اختلفا في جنس الاجر بان قال صاحب الدابة
اكريتك * احدهما الى بغداد بدينار واقام البينة على ذلك واقام المستكري البينة انه استكراهما
جميعا الى بغداد بعشرة دراهم فانه يقضى باجارة الدابتين الى بغداد بدينار وبخمسة دراهم اذا كان
اجر مثلهما على السواء كذا في المحيط * ولو اكرى دابتين احدهما بعينها الى الحيرة والاخرى

خلافه في تعجيل او تاجيل وإن عجل الكفيل بالا جرم يرجع على الاصيل حتى يحل الاجل
 كذا في المحيط * وليس للكفيل ان يأخذ المستأجر بالا جر حتى يؤديه ولكنه ان لزمه به صاحبه فله
 ان يلزم المكفول منه حتى يفكه او يؤديه عنه كذا في المبسوط * ولو اختلف الآجر والكفيل والمستأجر في
 مقدار الاجر فقال الكفيل هو درهم وقال الآجر هو درهمان وقال المستأجر هو نصف درهم فالقول
 قول المستأجر لانكاره الزيادة ويؤخذ الكفيل بدرهم ولا يرجع على المستأجر الا بنصف درهم ولو اتاوا
 جميعا البينة فالبينة للآجر كذا في المحيط * ولو اقام الطالب بينة يأخذ ايها شاء كذا في الوجيز
 للكردي * وان كانت الاجرة شيئاً بعينه بان كان ثوباً بعينه وكفل به كفيل فهو جائز وان هلك الثوب
 عند المستأجر برئ الكفيل ويقصى على المستأجر باحرار المثل كذا في المحيط * لو استأجر خياطاً ليخيط له
 ثوباً وشرط عليه خياطته بنفسه فكفل به انسان ان كفل بتسليم نفس الخياطة صح وان كفل بخياطته
 لا يصح وان لم يشترط عليه خياطته فكفل انسان بالخياطة صح ثم في مسئلة الخياطة اذا لم يصح
 الكفالة بالخياطة وخاط الكفيل رجع على صاحب الثوب باجر مثل عمله واذا صححت الكفالة وخاط
 الكفيل رجع على المكفول عنه باجر مثل عمله بالغاً ما بلغ اذا كانت الكفالة بامره هكذا في المحيط *
 لو استأجر منه ابلاً بغير اعيانها يحمل عليها ما مسمى الى بلد معلوم وكفل له رجل بالحمولة جاز
 ولو استأجر ابلاً ببايعانها وكفل له رجل بالحمولة لم تجز الكفالة كذا في المبسوط * قال ابو حنيفة رح
 اذا عجل المستأجر الاجر وكفل له رجل بالاجران انتقضت الاجارة فالكفالة جائزة كذا في المحيط *

الباب الخامس والعشرون في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر وبين الشاهد بين وهو مشتمل
 على فصلين * الفصل الاول في الاختلاف الواقع بين الآجر والمستأجر في البذل او في المبدل
 او بين الشاهد بين وان اختلفا بعد انقضاء مدة الاجارة في تسليم ما استأجره في مدة الاجارة فالقول
 قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة الآجر ولو اتفقا انه مسلم في اول المدة والمسافة واختلفا في حدوث
 العارض فقال المستأجر عرني اي ما منع الانتفاع به من مرض او غصب او اباق وجمد المؤجر
 ذلك فان كان ذلك العارض قائماً عند الخصومة فالقول قول المستأجر مع يمينه البينة وان لم يكن
 قائماً فالقول قول المؤجر مع يمينه على علمه ولو اتفقا على حدوث المنع واختلفا في مدة بقاء المنع
 فالقول قول المستأجر كذا في المحيط * ولو اختلفا في قدر الاجرة قبل القبض او في مدة الاجارة
 بنحو ان وتفسخ الاجارة كذا في التهذيب * اختلفا في مضي المدة فالقول للمستأجر كذا في القنية *

لا يقبل في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استأجر دارا سنة فادعى
المستأجر انه استأجرها احد عشر شهرا بدرهم وشهرا بتسعة وادعى الآجر انه آجرها سنة بعشرة دراهم
واقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى روي عن ابي يوسف رح انه يقضى بينة رب الدار وان اختلفا
في هذه الوجوه بعد ما مضت مدة الاجارة او بعد ما وصل الى المكان الذي يدعي اليه الاجارة
فالقول قول المستأجر مع يمينه ولا يتحالفان عندهم ان اختلفا في الاجر بعد انقضاء بعض المدة او مسيرة
بعض المسافة فانهما يتحالفان واذ اختلفا تنسخ الاجارة فيما بقي فيكون القول قول المستأجر في حصة
ما مضى كذا في الظهيرية * وعنه ايضا رجل اقام البينة اني استأجرت هذه الدار من هذا الرجل شهرين
بعشرة دراهم واقام رب الدار بينة اني آجرتها منه شهرا بعشرة دراهم فاني اقبل بينة رب الدار
على الآجر واجعلها شهرا بعشرة واجعل على المستأجر في الشهر الثاني خمسة دراهم كذا في المحيط *
وفي جامع الفتاوى واوقال آجرت منك هذا الشهر بعشرة دراهم وقال الآخر استأجرت هذا الشهر
وشهرا آخر بخمسة ففي الشهر الاول تجب عشرة دراهم وفي الشهر الثاني درهمان ونصف كذا
في التاتارخانية * رجل اقام بينة انه آجر بينة هذا بتسعة دراهم ثلثة اشهر كل شهر ثلثة دراهم واقام الآخر
بينة انه استأجره ستة اشهر كل شهر بدرهم فعليه ثلثة اشهر تسعة دراهم وثلثة اشهر ثلثة دراهم كذا في
محيط السرخسي * هشام قال سألت ابا يوسف رح عن رجل في يديه دار سكنها شهرا فاقام رجلان
كل واحد منهما بينة انها داره آجرها منه يعني من صاحب اليد هذا الشهر بعينه بعشرة دراهم والذي
في يديه الدار ينكر دعواهما قال ابو يوسف رح الدارين المدعين نصفان لكل واحد منهما خمسة دراهم
استحسانا والقياس ان يكون لكل واحد منهما عشرة دراهم كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح
رجل دفع الى خياط ثوبا ثم قال رب الثوب اعطيتك الثوب على اجرة درهم وقال الخياط لم تسم
لي اجرا فالقول قول رب الثوب وان قال رب الثوب لم اسم لك اجرا وقد اخذته على سبيل الاجر
وقال الخياط سميت لي اجرا فانه يحلف رب الثوب وله اجر مثله كذا في الذخيرة * ذكر في الاصل
رجل دفع الى صباغ ثوبا ليصبغه اجمر فصبغه اجمر على ما وصف له بعصر ثم اختلفا في الاجر فقال
الصباغ عملته بدرهم وقال رب الثوب بدانقين فان قامت لهما بينة اخذت بينة الصباغ وان لم يقم
لهما بينة فاني انظر الى ما زاد العصفري في قيمة الثوب فان كان درهما او اكثر اعطيته به درهما بعد ان يحلف
الصباغ ما صبغته بدانقين ولا يزداد عليه وان كان ما زاد في الثوب من العصفرا قل من دانقين

الى القادسية فجازرها الي القادسية فنفت احداهما واختلفا فقال المكري التي نفقت قد اكثرتنيها الى الحيرة وقد خالفت فعليك الضمان وقال المستكري هي التي اكثرتنيها الى القادسية فالقول قول المكري وضمن المستكري قيمتها كذا في الغيانية * وان ادعى المستأجر الاجارة وجدها صاحب الدابة فشهد شاهدانه استأجرها الي ركبه الي بغداد بعشرة وشهد الآخرا انه استأجرها الي ركبهها ويحمل عليه هذا المناع والمستأجر يدعي كذا لم تجز الشهادة وكذلك ان اختلفا في حملتين كذا في المبسوط *

رحل ركب سفينة رجل من ترمذ الي أمل ثم اختلفا فقال صاحب السفينة للراكب حملتك الي أمل بخمسة دراهم وقال الراكب استأجرتني لأحفظ السكان الي أمل بعشرة دراهم يحلف كل واحد منهما وليست البداية بيمين احدهما بل هي من الآخرة فكان للتاضي ان يبدأ بأيهما شاء وان اقرع كان حسنا فان حلقا لا اجر لاحد هما علي صاحبه وان اقام البينة فالبينة بينة الراكب وهو الملاح ويقضى له بالاجر علي صاحب السفينة ولا اجر عليه لصاحب السفينة لانهم لما اقاموا البينة يجعل كان الامر ان كانا فيبطل اجارة صاحب السفينة من الراكب لانه لا بد للملاح من ان يكون في السفينة رجل قال الآخري اركبنيك بغلا من ترمذ الي بلخ بعشرة دراهم وقال المدعي عليه لا بل استأجرتني لابلغه الي فلان ببلخ بخمسة دراهم فانه يحلف كل واحد منهما فان حلقا لا يجب شيء وان اقاموا البينة فالبينة بينة صاحب البغل لان حفظ البغل واجب علي المستأجر فلا يجوز الاجارة علي ذلك كذا في الظهيرية * قال المستأجر اكثرتني الى القادسية بدرهم وقال الآجر الي موضع آخر وقد ركبتها الي القادسية فلا كراه عليه لانه خالفا كذا في السراجية * وان قال المؤجر اسأجرتك الدابة الي هذا الموضع وقال الراكب لا بل اعرتني الدابة وجاوز الموضع فهلكت الدابة فانه يضمن كذا في الذخيرة * ولو ركب رجل دابة رجل الي الحيرة فقال رب الدابة اكثرتنيها الي الجبانة بدرهم فجاوزت ذلك وقال الذي ركب امرتنيها وحلف علي ذلك فهو بري من الاجر فان اقام رب الدابة شاهدين انه اكراه الي الحيرة بدرهم لم تقبل الي ذلك وان ادعى رب الدابة انه اكراه الي الساحين بدرهم ونصف وشهد له شاهد بذلك وأخرش فدينه اكراه الي الساحين بدرهم فانه يقضى له عليه بدرهم اذا كان قد ركبها كذا في المبسوط * فان اقام صاحب الدابة شاهدين فشهد له شاهد بدرهم ونصف فانه يقضى له بدرهم واحد ولو كان الآجر يدعي الاجارة بدرهمين فشهد شاهد بدرهم واحد وشاهد بدرهمين لا يقبل

كل واحد على الفضل الذي يستحق نحو ان يدمي الآجر شهرا بعشرة والمستأجر شهرين بخمسة واقاما البينة يقضى بشهرين بعشرة وان لم يكن لواحد منهما بينة وقد استوفى بعض المنفعة فالقول قول المستأجر فيما مضى مع يمينه ويتحالفان ويفسخ العقد فيما بقي وان كان اختلافا في الاجرة في نوعين بان ادعى احدهما دراهم والآخر دنانير فالامر في التحالف والنكول واقامة احدهما البينة على ما بينا وان اقاما البينة فالبينة بينة الآجر وان اختلفا في المدة مع ذلك او في المسافة بان قال المؤجر آجرتك الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم واقاما البينة فهي الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم كذا في المحيط * وان اختلفا في الجنس فقال الآجر آجرتك الدابة الى القصر بدينار وقال المستأجر بل الى الكوفة بعشرة دراهم فانهما يتحالفان وايهما نكل لزمه دعوى الآخر وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة فانه يقضى الى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر على النصف من بغداد الى الكوفة يقضى الى القصر بدينار وبينة الآجر ومن القصر الى الكوفة بخمسة دراهم وبينة المستأجر كذا في فتاوى قاضيخان * وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا او في الاجر والمسافة جميعا فقال الآجر آجرتك الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لا بل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما يتحالفان واذا اختلفا فسوخ العقد بينهما وايهما اقام البينة قبلت بينته وان اقاما يقضى بالبنتين جميعا فيقضى بزيادة الاجر وبينة الآجر وبزيادة المدة والمسافة وبينة المستأجر وايهما يبدأ الدعوى يحلف صاحبه ولا كذا في خزانة المفتين * قال ابو يوسف رح رجل دفع حذاء نعلين ليخصفها فقال الحذاء امرتني بدرهمين وقال الآجر امرتك بدرهم ينظر ان كان يستطيع ان ينزعهما من غير ضرر فالقول قول الحذاء وينزعهما وان كان لا يستطيع ان ينزعهما الا بضرر فله اجر ما زاد فيه كذا في محيط السرخسي * ولو اختلف الخياط ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك ان تقطعه قباء وقد خطته قميصا وقال الخياط لا بل امرتني ان اقطعه قميصا فالقول قول رب الثوب مع يمينه وهو بالخيار ان شاء اخذ القميص واعطاه اجر مثله وان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير مقطوع كذا في الظهيرية * وقال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيحي في شرح الكافي وان اقاما البينة فالبينة بينة الخياط كذا في غاية البيان * ولو اختلف الصباغ ورب الثوب فقال رب الثوب امرتك بالعصفر وقال الصباغ بالزعفران فالقول قول رب الثوب في قولهم جميعا كذا في البدائع * دفع لبصغ بقفيز مصفر فقال صبغته بقفيز وقال رب الثوب بربع قفيز يرى

اعطيته دانتين بعد ان يحلف صاحب الثوب ما صبغته الا بدانتين ولا ينقص منه وان كان يزيد في الثوب نصف درهم قال اعطيت الصباغ ذلك بعد ان يحلف ما صبغته بدانتين وكذلك كل صبغ له قيمة كذا في البدائع * وان كان الصبغ سوادا فالقول قول رب الثوب مع يمينه ولو قال رب الثوب صبغته لي بغير اجر فالقول قوله وكذلك كل صبغ ينقص الثوب فاما كل صبغ يزيد في الثوب فقال رب الثوب صبغته لي بغير اجر وقال الصباغ صبغته بدرهم فعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه وليس هذا بتحالف للاختلاف في بدل العقد ولكن الصباغ يدعي لنفسه درهما على رب الثوب ورب الثوب منكر فعليه اليمين ورب الثوب يدعي على الصباغ انه وهب الصبغ منه فقد نمت الهبة باتصاله بملكه والصباغ منكر لذلك فيحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه ثم يضمن رب الثوب ما زاد الصبغ في ثوبه ولا يجاوز به درهما كذا في المبسوط * ان اختلفا في اصل الاجرة فقال رب الثوب للقصار عملت لي بغير اجر وقال القصار لابل عملت لك باجر فان اختلفا قبل العمل يتحالفان ويبدأ يمين المستأجر وان اختلفا بعد الفراغ من العمل فالقول لرب الثوب وان تصاد فاعلى انه دفع اليه ولم بسم الاجرة لم يذكر في الكتاب وذكر ابو الليث رح في عيون المسائل فيه افعال ثلاثة قال محمد رح ان اتخذ دكانا وانتصب ليعمل القصارة فانه تجب الاجرة والا فلا وعليه الفتوى هكذا في محيط السرخسي * ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الاجرة فان لم يكن اخذ في العمل تحالفا وترادا وان كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب ولو كان الاختلاف بينهما بعد ما اقام بعض العمل ففي حصة ما اقام القول قول رب الثوب مع يمينه وفي حصة ما بقي يتحالفان اعتبارا للبعض بالكل كذا في المبسوط * اذا اختلفا في جنس الاجرانه دراهم او دنانير او في صفته انه جيد او ردي يتحالفان اذا كان الاختلاف قبل الشروع في العمل فان كانت الاجرة مينا ان اختلفا في جنسه او في قدره يتحالفان ولو اختلفا في صفته لا يتحالفان والقول قول المستأجر بخلاف ما اذا كانت الاجرة دينا ولو اختلفا في مقدار المنزل وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة تحالفا كما في بيع العين فبعد ذلك ان كان الاختلاف في الاجرة يبدأ يمين المستأجر وان كان الخلاف في المنفعة يبدأ يمين المؤجر وايهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه وان اقاما البينة فالبينة بينة المؤجر ان كان الخلاف في الاجرة وان كان الخلاف في المنفعة فالبينة بينة المستأجر ولو ادعى فضلا فيما يستحقه من الاجر وادعى المستأجر فضلا فيما يستحقه من المنفعة فالامر في التحالف على ما بيناه فان اقاما البينة قبلت بينة

اذا كان في يد صاحب العمل اذا اختصما فان كانا خارجين او في يد المالك القول توله فان طلب
 القصار يمينه لم احلفه ما قصره ولكن احلفه ماله عليك كذا من قسار ة هذا الثوب كذا في الخلاصة *
 ولوان القصار اعطاه ثوبا فقال هذا ثوبك وهو ينكر فاخذ ونوى ان يكون عوضا عن ثوبه قال محمد رح
 لا يسعه ان يلبس الثوب ولا ان يبيع الا ان يقول للقصار اخذته عوضا عن ثوبي فيقول القصار نعم
 كذا في فتاوى قاضيخان * من الفتاوى ارسل صاحب الكرايس الى القصار رسولا يسترد ثيابه
 الاربعة فلما اتى به فاذا هو ثلثة قال القصار دفعت اليه اربعة وقال الرسول دفع الي ولم يعده قال
 يسأل صاحب الثوب ايها صدق برئ عن خصومته وايهما كذب فان حاف برئ وان امي
 لزمه ما اذمى فان صدق القصار وجب اجر الثوب الرابع وان كذبه وحلف القصار فللقصار على
 صاحب الثوب اليمين على الاجر وان حلف برئ عن خصومة الآخر بحصة الثوب الرابع كذا
 في الحاوي للفتاوى * وفي متفرقات فتاوى الديناري (كازري راجامه وسيم داد كه قسارت
 آن كني هم دور روز و من دهی نكر دوداشت چندا كه هلاك شد) قال (ضامن شود) ولو اختلفا فقال
 رب الثوب (بدان شرط داده ام كه ده روز را تمام كني) وقد انتقضت المدة ثم هلك الثوب ولي عليك
 الضمان وقال القصار لا بل دفعت الي مطلقا لا قصر ولم تعين مدة فالقول لمن كان واقعة الفتوى
 وينبغي ان يكون القول للقصار لانه ينكر الشرط ثم اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم او نحوه من العمل
 وام يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب الاجرة كانت واقعة الفتوى ايضا وينبغي ان لا يجب
 الا جره لانه لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب الضمان على تقدير الهلاك كذا في الفصول العدائية *
 ولوا عطي حملا متاه ليحمله من موضع ثم اختلفا فقال رب المتاع هذا ليس متاعي وقال الحمل
 هو متاعك فالقول قول الحمل مع يمينه لانه امين ولا يكون على الا صرا لا ان يصدقه وياخذ
 لانه لم يعترف باستيفاء المنافع وكذا لو حملة طعاما فقال الحمل هذا طعامك بعينه وقال رب الطعام
 كان طعامي اجود من هذا فانه يفحش ان يكون القول قول رب الطعام ويبتل الاجر ويحسن
 ان يكون القول قول الحمل وياخذ الاجر وان كان نوعين مختلفين بان جاء به شعيرا وقال
 رب الطعام كان طعامي حنطة لم يجب الاجر حتى يصدقه كذا في محيط السرخسي * رجل استأجر
 حملا ليحمل متاعه الى بلد كذا ويسلمه الى السمسار فسلم ووزن فقال السمسار للحمل وزن الحمولة
 انقص مما كتب في البار جامة او في البارنا مجامة وانا لا اعطيك من الاجر بقدر النقصان ثم اختلفا

اهل الصبغة فان قالوا مثل هذا الصبغ قد يكون بربع قفيز فالقول قول رب الثوب والبيئة للصباغ
 كذا في محيط السرخسي * وفي اجارات الاصل لو امر حجاما ان يقطع سنه فقلع ثم اختلفا قال امرتك
 بان تقلع غير هذه السن وقال الحجام امرتني بقلع هذه القول قول الآمر ولو قلع ما امره لكن سن
 اخرى متصلة بهذه السن فانقلعت لا يضمن كذا في الخلاصة * ولو امره ان يقطع شيئا من جسده
 او يبط قرحته ثم اختلفا فالقول للآمر مع يمينه لان الامر يستفاد من قبله هكذا في محيط السرخسي *
 قال ولودفع الى نداف ثوبا يندف عليه فطنا وامره ان يزيد من عنده ما رأى وقد ندف عشرين استارا
 فقال رب الثوب دفعت خمسة عشر استارا وامرتك ان تزيد فلم تزد الا خمسة وقال النداف دفعت
 الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة وقد زدت القول قول النداف وعلى صاحب القباء ان يدفع
 اليه عشرة اساتير من قطن ولو اختلفا فيما امر به ايضا فقال صاحب الثوب دفعت اليك خمسة عشر
 وامرتك ان تزيد خمسة عشر وقال النداف دفعت الي عشرة وامرتني ان ازيد عشرة فردت
 صاحب الثوب بالخيار ان شاء صدقه ودفع اليه عشرة اساتير وان شاء اخذ قيمة ثوبه ومثل عشرة
 اساتير وكان الثوب للنداف كذا في المحيط * اعطى خياط ثوبا ليقطعه قباء محشوا ودفع اليه البطانة
 والقطن فقطعه وخاطه وحشاه واتفاد الى العمل والا اجر غير ان رب الثوب يقول البطانة ليست بطانتي
 فالقول للخياط مع يمينه ان هذه بطانته فلو حلف يلزم البطانة لرب الثوب وبسعه ان يأخذها ويلبسها
 هكذا في الكبرى * ولودفع الى قصار ثوبا ليقصره بدرهم فاعطاه القصار ثوبا وقال هذا ثوبك فقال
 صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار وفي قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى
 قاضيان * والا اجر للتصار كذا في الخلاصة * وكذلك لو كان القصار يد مي رد الثوب عند
 ابي حنيفة رح لانه امين على قوله وكذلك كل اجبر مشترك والفتوى على قوله كذا في فتاوى
 قاضيان * فان قال رب الثوب هذا ثوبي ولم آمر ببقصره والفتوى دفعت اليك لتقصره غير هذا
 الثوب فانه يأخذ الثوب ولا اجر عليه ولو كان هذا في القطع والخياطة لم يأخذها لكن بضمن الخياط
 قيمته ويتركه على الخياط ولم يثبت هذا الخيار في التصار ولو لم يكن هكذا لكان جاء القصار فقال قصرت
 وغسلته وعليك الاجر وقال رب الثوب لم تقصره انت ولكني انا قصرتك او في بيتك او قال
 قصره فلا مي هذا عندك لا يصدق رب الثوب والقول قول القصار وكذا ما شبه هذا من الاعمال
 اذا كان

المستأجر وهكذا الجواب في الطحان وسائر الصناع اذا اختلفا فيما يحدثه الصناع في العرف والعادة دون الاجر فالمسئلة على القياس والاستحسان والحاصل في جنس هذه المسائل ان كل شيء يحدثه المستأجر مادة لحاجته اليه فالقول قول المستأجر ولو اختلف رب الدار والمستأجر في بناء الدار غير ما ذكرنا وفي باب او في خشبة ادخلها في السقف فقال رب الدار انا آجرتك وهذا فيها وقال المستأجر انا احدثت فان القول قول رب الدار مع يمينه كذا في المحيط * والآجر المفروش والغلق والميزاب الظاهر ان رب الدار هو الذي يتخذ ذلك وما كان في الدار من لبن موضوع او آجر او حصص او جذع او باب موضوع هو للمستأجر فان اقاما البينة ففي كل شيء جعلنا القول فيه قول المستأجر فالبينة بينة رب الدار ولو كان في الدار بئر ماء مطوية او بالوعة محفورة فقال المستأجر انا احدثتها وانا اقلعها فالقول قول رب الدار وكذلك الحصص والسترة والخشب المبني في البناء والدرج والمراد من الدرج ما يكون مبنيا فاما ما يكون موضوعا فيه كالسلم فالقول قول المستأجر كذا في المبسوط * فلما قرر رب الدار ان المستأجر حصصها وفرشها بالآجر او ركب فيها بابا او غلقا فللمستأجر قلعه فان اضر القلع برب الدار فعلى رب الدار قيمة يوم الخصومة كذا في الخلاصة * وان اختلفا في الاتون من بناء فالقول للمستأجر لان الظاهر ان المستأجر هو الذي بناء له حاجته اليه كذا في محيط السرخسي * ولو كان في الدار كواتر تخل او حمامات فذلك كله للمستأجر كما لمناع الموضوع كذا في المبسوط * ولو خرج المستأجر من الدار ثم اختلفا فيما في الدار فما كان مركبا نحو الباب والسرير وخلق الباب فالقول قول رب الدار وما كان مفصولا نحو الفرش والاواني والخشب الموضوع فالقول فيه قول المستأجر كذا في الغيائية * الا في احد مصراعي الباب اذا كان موضوعا والآخرة مركبا او لوح يعلم انه سقط من السقف فهو للآجر وفي التنوير يعتبر العرف ولو انهدم بيت من الدار فاختلفا في نقضه فان كان يعرف انه بيت انهدم فهو لرب الدار وان لم يعرف ذلك وقال المستأجر هو لي فالقول قوله كان رب الدار امره بالبناء في الدار على ان يحسبه له من الاجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار النفقة فالقول قول رب الدار والبينة بينة المستأجر وكذلك لو قال رب الدار لم تبني او بنيت بغير اذني فالقول قول رب الدار كذا في المبسوط * قالوا هذا اذا كان مشكلا الحال بان اختلف في ذلك اهل الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب البيت انه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يدعيه رب البيت وقال بعضهم لا بل يذهب قدر ما يقوله المستأجر حتى تعذر

بعد ذلك فقال السمسار او فينك الاجر وقال الحمال ما استوفيت القول قول الحمال ولا خصومة لكل واحد منهما قبل صاحبه وانما الخصومة بين الحمال وصاحب الحمولة كذا في الخلاصة *

وفي العيون عن محمد بن رح فيمن دفع الى ملاح اكرار حنطة ان يحمل كرا بكذا فلما بلغ موضع الشرط قال رب الطعام نقص طعامي وقد كاله على الملاح وقال الملاح لم ينقص فالقول لصاحب الطعام ويقال لصاحب الطعام كله حتى يأخذ منك من كل كرم مقدار ما سمى ولو طلب الضمان من الملاح وقد كان دفع الاجرة فالقول قول الملاح ان الطعام وافر ويقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك ثم قال ههنا يقال لصاحب الطعام كله حتى تضمنه ما نقص من طعامك يحتمل انه اراد به حتى يسترد من الاجر بقدر ما نقص من طعامك ويحتمل انه اراد به تضمين ما نقص من الطعام كما هو ظاهر اللفظ فان كان المراد به الاول فظاهر على قول الكل وان كان المراد به الثاني فعلى قول ابي حنيفة رح ليس لصاحب الطعام تضمين الملاح الا بخيانته او تقصيره منه وعليه الفتوى

كذا في المصمرات * الفصل الثاني فيما اذا اختلف الآجر والمستأجر في وجود العيب بالاجرة المؤجر اذا وجد بالاجرة ميبا و اراد ان يردده على المستأجر ان كان ديناً بان كانت الاجرة دراهم او دنانير او مكيلا او موزونا في الذمة سوى الدراهم والدنانير او عينا كتوب بعينه او حنطة بعينها فان صدقه المستأجر كان له ان يردده على المستأجر سواء كانت الاجرة ديناً او عينا وان كذب به المستأجر وقال ما اعطيتك هذا ان كانت الاجرة ديناً ولم يكن اقرار المؤجر بقبض الجباد ولا بالاستيفاء وانما اقر بقبض الدراهم لا غير فالقياس ان يكون القول قول المردود عليه وهو المستأجر وفي الاستحسان يكون القول قول الراد مع يمينه وهو المؤجر وان اقر بقبض الجباد بان قال قبضت الجباد او قال قبضت الاجر واستوفيت فانه لا يصدق ولا تقبل بينة المؤجر على ذلك هكذا في المحيط * ولو كان الاجر ثوباً بعينه فقبضه ثم جاء يردده بعيب فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فالقول قول المستأجر فان اقام رب الدار البينة على العيب رده سواء كان العيب يسيراً او فاحشاً ثم ينسخ العقد بردة لفوات القبض المستحق بالعقد فيأخذ منه قيمة السكنى وهو اجر مثل الدار وان كان حدث به عيب لم يستطع رده رجع بمحضة العيب من اجر مثل الدار كذا في المبسوط * ولو استأجر فامي من رجل بيتاً باع فيه زماناً ثم خرج منه او اختلفا فيما فيه من الزيوف واشباهه فقال رب البيت كان هذا في بيني حين استأجرته وقال المستأجر لا بل انا حدثته فالقياس ان يكون القول قول رب الدار مع يمينه وفي الاستحسان القول قول

في المحيط * ولو استأجر دارا شهرا ثم ادعى المستأجر ان الآجر باعها منه بعد الاجارة وانكر الآجر
ثم مضت مدة بعد ذلك قالوا الاجارة تكون لازمة فيما مضى لانهما تصادفا على الاجارة والبيع
لم يثبت كذا في فتاوى قاضيخان * رجل تكارى منزلا من رجل على ان اجرة ان يكفيه وعياله نفقتهم
ومؤنتهم مادام في الدار فالاجارة فاسدة فان سكن كان عليه اجر المثل كما في سائر الاجارات
الفاصلة فان قال المستأجر انفقت على مبالغ وقال صاحب المنزل لم تنفق فالقول قول صاحب
المنزل وان اقام البينة فالبينة بينة المستأجر رجل تكارى دارا شهرا بعشرة دراهم فسكنها يوما ويومين ثم
تحول الى دار اخرى كان للآجر ان يطالبه باجر جميع الشهر فان قال انما استأجرتها يوما واحدا فالقول
قوله وان اقام البينة فالبينة بينة الآجر كذا في الذخيرة * واذا استأجر من آخر دارا شهرا بدرهم فسكنها
شهرين فعليه اجر الشهر الاول دون الشهر الثاني فان انهدم شيء من سكنه في الشهر الثاني يضمن
ولا ضمان فيما انهدم من سكنه في الشهر الاول فان اختلفا فيما انهدم فقال المستأجر انما انهدم من
سكنائي في الشهر الاول وصاحب الدار يقول انما انهدم من سكناك في الشهر الثاني فملك الضمان
فالتول قول المستأجر مع يمينه والبينة بينة صاحب الدار كذا في المحيط * وان زاد على الشهر الاول
يوما ويومين فقال المستأجر انما انهدمت في الشهر الاول فالقول قوله لانه غاصب كذا في المبسوط *
تكارى بيتا ودارا على ان يسكنها شهرا فاعطاه صاحب المنزل المفتاح فلما مضى الشهر يطالبه رب
المنزل بالاجر فقال المستأجر اقم قدر على فتحه وقال الآجر بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بينة
لها فانه ينظر الى المفتاح الذي دفع اليه للحال ان كان مفتاحا لا يمكن فتح الباب فالقول
قول رب الدار ولا يصدق المستأجر في قوله لم اقدر على فتحه وان كان مادفع من المفتاح لا يلائم الغلق
ولا يمكن فتحه الباب به فالقول قول المستأجر وبه يفتى وان اقام البينة فالبينة بينة رب المنزل وان كان المفتاح
مفتاحا لا يلائم الغلق كذا في جواهر الاطلاعي * آجر داره سنة فلما انقضت اخذ الدار وكسها وسكنها
فقال المستأجر كانت لي فيها دراهم فكسنتها ورميتهما فلوصدقه رب الدار في ذلك ضمنها وان انكر فالقول له
مع يمينه كذا في الكبرى * اذا استأجر الرجل من آخر حماما مدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام
انه لصاحب الحمام او للمستأجر فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام
رماد كثير وسرفين كثير فقال رب الحمام السرفين لي وقال المستأجر هو لي وانا انقله فالقول قول
المستأجر ان الم يعرف كون المدعى في يد صاحب الحمام قبل هذا فاما الرمد فان كان ذلك من

معرفة قول احدهما من جهة الغير فيعتبر حينئذ الدعوى والا نكار والمستأجر يدمي زيادة ابقاء ورب الدار ينكر فيكون القول قوله فاما اذا اجمع اهل تلك الصنعة على قول احدهما فالقول قوله كذا في المحيط * ولو كان على باب منها مصرعا ان احدهما ساقط والاخر معلق بالباب واختلفا في الساقط فالقول قول رب الدار اذا عرف انه اخوه وان كان منقولاً فالقول قول المستأجر في المنقول ولو كان بيتا سقفه مشهور بجذوع مصورة فسقط جذع منها وكان مطروحا في البيت واختلف رب الدار والمستأجر فيه فقال رب الدار هو لسقف هذا البيت وقال المستأجر بل هو لي وتبين ان تصاويرة موافقة لتصاويرة البيت فان القول في ذلك قول رب الدار مع يمينه وان كان منقولاً كذا في الذخيرة * اذا نكاري منزلا من رجل في الدار وفي الدار ساكن كل شهر بدرهم فادخله في الدار وخلي بينه وبين المنزل وقال اسكنه فلما جاء رأس الشهر طلب رب المنزل الاجر فقال المستأجر ما سكنته حال بيني وبين النزول فيه الذي كان يسكن في الدار او فاصب ولا بينة له بذلك والساكن مقر بذلك او جاحدا يلتفت الى قول الساكن واذا لم يقبل قول الساكن بقي الاختلاف بين الآجر والمستأجر فينظر في ذاك ان كان المستأجر هو الساكن في الدار حالة المنازعة فالقول قول رب الدار وعليه الاجر وان كان الساكن في المنزل غير المستأجر فالقول قول المستأجر ولا اجر عليه رجل نكاري من رجل بيتا كل شهر بدرهم فلما جاء رأس الشهر طلب رب البيت اجر البيت فقال المستأجر انما اعرتنيته او اسكنته بغير اجر وصاحب البيت ينكر ذلك ولا بينة لهما فالقول قول الساكن مع يمينه وان اقاما جميعا البيئتين فالبينة بينة صاحب المنزل وكذلك اذا قال الساكن ان الدار داري ولا حق لك فيه فالقول قول الساكن مع يمينه فان قال الساكن الدار لفلان وكلني بالقيام عليها فالقول قول الساكن ويكون خصما للمدعي وان قال المستأجر انك وهبت لي المنزل فلا اجر لك وقال الآجر بل آجرتك فالقول قول المستأجر في الاجر وان اقاما جميعا البيئتين يؤخذ ببينة الموهوب له وهذا كله اذا لم يكن اقر الساكن باصل الكراء فاما اذا اقر باصل الكراء ثم ادعى الهبة او العارية فانه لا يصدق وعليه الاجر الا ان يقيم بينة والمستأجر بخيار الرؤية ان لم يكن رأى المستأجر فان اختلفا فقال صاحب الدار قد كنت رأيت وقال المستأجر لم اراه فالقول قوله فاذا حلف انه لم يرها ردها الا ان تقوم بينة انه قد رآها كذا في المحيط .

ثم يجوز في هذه التصرفات ويكون الجواب في حق هذه التصرفات كالجواب فيما اذا باعه بغير عذر هذا الذي ذكرنا ان كان المكاري حاضرا فاما اذا كان غائبا فان بينة المستأجر تقبل اذا كان الذي في يده الدابة مشتربا او متصفا عليه او موهوبا له لانه يدعى الملك لنفسه فيما في يده فينصب خصما لكل من يدعي حقا في يده وبعد هذا ان كان باعه المكاري بعذر فلا سبيل له على الدابة وان كان باعه بغير عذر او وهب او تصدق كان المستأجر احق به الى ان يستوفي الاجارة فاما اذا كان الذي في يده الدابة مستأجرا او مستعيرا او مودعا وقد صدقه المستكري فيما قال لا تقبل بينته عليه ثم يقول في الكتاب والمستأجر احق بها حتى يستوفي اجارته ولم يذكر ان المستأجر الاول احق بها ام الثاني ويجب ان يكون المستأجر الثاني احق بها بخلاف ما اذا كان المكاري حاضرا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر زادة المسئلة على هذا الوجه فلم يجعل المستأجر الثاني خصما للمستأجر الاول وذكر شيخ الاسلام الزاهد احمد الطواوسي والشيخ فخر الاسلام علي بنزوي ان بينة المستأجر على صاحب اليد اذا كان مستأجرا مقبولة وجعله خصما له وفرايين المستأجر وبين المستعير والمودع كذا في الذخيرة * ولو استكرى الدابة فقال له المكاري استكر غلاما يبتعك ويتبع الدابة واعطته نفقته ونفقة الدابة من الكراء جاز ذلك فان اعطى الغلام نفقته ونفقة الدابة فسرت منه ان اقر صاحب الدابة ذلك برئ المستكري وان اختلفا في الامر باستكراء الغلام او في الامر بدفع النفقة الى الغلام كان القول قول صاحب الدابة كذا في الظهيرية * وعلى المستكري البينة انه استأجر الغلام وان كان المستكري وكيله بالاستيجار فان اقام البينة على انه استأجر الغلام بعد هذا وافر الغلام انه قبض منه النفقة الا انه ضاع وسرق منه وانكر المكاري كان القول قوله لانه لما ثبت استيجار الغلام صار الغلام وكيله من جهة المكاري بقبض ما عليه من الكراء مقدار النفقة والوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي كان القول قوله فكذا هذا كذا في الذخيرة * فان اقر صاحب الدابة انه امره بدفع النفقة الى الغلام وانكر الدفع فافر الغلام انه اعطاه قبل قول الغلام كذا في الظهيرية * رجل استأجر دابة ذاهبا وجائيا فمات المكاري في الطريق فان الاجارة لا تنتقض فان استأجر رجلا حتى يقوم على الدابة جاز وكان اجرة على المستكري ولا يرجع بذلك على الورثة فان اختلفت الورثة والمستكري فقالت الورثة انما آجره ابونا هذه الدابة على ان مؤنة الدابة عليك وانكر المستكري ذلك فالقول قوله وان اقاما بينة فالبينة بينة الورثة فاذا استأجر رجلا دابة من رجلين ذاهبا وجائيا

عدل المستأجر وكان مقرابذلك فعليه ان ينقله فان جحدان يكون من عمله فالقول قوله كذا في المحيط * وان استأجرت المرأة حلياً معلوماً لتلبسه يوماً الى الليل فهو جائز فان البست غيرها في ذلك اليوم فهي ضامنة ولا اجر عليها وان اختلفا فقال رب الحلي لبسته وقالت لا بل البست غيري ذكران القول قول صاحب الحلي معنى هذا انهما اختلفا في الاجر فقال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الاجر وقالت المرأة البست غيري فلا اجر علي قالوا فيجب ان يكون الجواب فيه على قياس ما ذكر في الدار ان يحكم الحال ان كان في يدها وقت المنازعة فالقول رب الحلي وان كان في يد غيرها فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصدقها ويضمنها ولا اجر له كما لو ثبت الالباس معاينة وان كذبها فتدبراًها من الضمان ثم يكون القول قول صاحب الحلي اذا اختلف رب الدابة والمستأجر ولم يركب بعد فقال المستأجر اكريتني من الكوفة الى بغداد بعشرة وقال رب الدابة بل اكريتك من الكوفة بعشرة درهم الى قصر والقصر هو المنصف ان لم يقم لاحدهما بينة فانهما يتحلفان ويتراذان وان قامت لاحدهما بينة فانه يقضى بينته وان اقاما جديعاً البينة كان ابو حنيفة راجح اولاً يقول الى بغداد بخمسة عشر درهماً ثم رجع وقال يقضى الى بغداد بعشرة درهم وهو قول ابي يوسف ومحمد راجح كذا في المحيط * وان استأجر الدابة الى مكان معلوم ولم يسم ما يحمل عليها فان اختلفت الدابة وان حمل عليها او ركبها الى ذلك المكان فعليه المسمى استحساناً وكذلك لو استأجر عبد اولم يسم ما استأجره له كذا في المبسوط * وان استأجر الرجل من آخر دابة ودفعها اليه بغير سرج ولا لجام وقال اكريتك عرباًنا ولم اكرك بسرج ولا لجام وقال المستكري استكريتك بسرج ولجام كان القول قول صاحب الدابة كذا في المحيط * اذا تكاثرى ثلث دواب من بغداد الى مدينة الري باعيانها كانت الاجارة جائزة واذا جازت الاجارة فلوان المكاري باع هذه الدواب من غيره او وهب او تصدق او آجر او اعار او ودع فجاء المستكري ووجد الدواب في يد غيره فاراد ان يقيم البينة على اجارته هل تقبل بينته فهذا على وجهين اما ان يكون المكاري حاضراً او غائباً فان كان المكاري حاضراً فانه يقبل بينته وان كان يقرانه آجره منه واذا سمعت بينة المستأجر وكان المكاري باعه من غيره ان كان باعه بعذر بان كان عليه دين قادح لم يكن للمستأجر سبيل على الدابة وان باعها بغير عذر كان المستأجر احق بها الى ان تنقضي مدة اجارته وان كان آجر من غيره او وهب او تصدق كان المستأجر احق بها الى ان يستوفي اجارته

بكتاب الى بغداد فقال الغلام قد ذهبت بالكتاب وقال الذي ارسل اليه الكتاب له لم تأتني به فعلى الغلام البينة على ما يدعي لانه يدعي ايفاء المعقود عليه فان اقام البينة انه دفع الكتاب اليه كان الثابت بالبينة كالثابت باقرار الخصم وله الاجر على المرسل دون من حمل الكتاب اليه وان قال المرسل اليه اعطيته اجرة عشرة دراهم فعليه البينة على ذلك كما لو كان المرسل هو الذي يدعي ايفاء الاجر وان اقام الغلام البينة انه قد اتى بغداد بالكتاب فلم يجد الرجل فله الاجر كذا في المبسوط * رجل تكاري دابة من رجل ولم يسم بغلا او حمرا فاجاء بحمار فاختلغا فقال المستكري انما استكرت منك هذا البغل بخمسة دراهم وقال المكاري لابل اكريتك هذا الحمار بخمسة دراهم فان اختلفا قبل الركوب وليس لاحدهما بينة فانهما يتحالفان وان اختلفا بعد الركوب ولم يقر لاحدهما بينة فالقول قول المستأجر فاما اذا اقاما جميعا البينة ان وقع بينهما الاختلاف في المعقود عليه وهي المنفعة فان اختلفا قبل الركوب فالبينة بينة المكاري كذا في المحيط * واذا تكاري دابة من الكوفة الى فارس ويسمى مدينة معلومة فالاجارة جائزة فان اختلفا في النقد فقال المستأجر اعطيتك نقد فارس لان الوجوب كان بفارس ونقد فارس انقص وقال المكاري لابل عليك نقد كوفة لان العقد كان بكوفة ونقد كوفة ازيد كان عليه نقد المكان الذي فيه العقد لا نقد المكان الذي حصل فيه الوجوب كذا في الذخيرة * استعمله في الرستاق باجارة فاسدة واختصما في البلد واجرمثل ذلك العمل يتفاوت في المكان يجب اجر مثل عمله في المكان الذي استأجره فيه كذا في القنية * فاذا استأجر الرجل الدابة الى الحيرة فقال رب الدابة هذه الدابة دونك فاركبها فلما كان بعد ما يرجع من الحيرة اختلفا فقال المستكري ولم اذهب بها الى الحيرة فلا اجر علي وقال صاحب الدابة لابل ذهبت بها الى الحيرة ولي عليك الاجر فان لم يعلم خروجه وتوجهه الى الحيرة فالقول قول المستأجر وان علم خروجه الى الحيرة فالقول قول صاحب الدابة هكذا في المحيط * فان تكاري يوما الى الليل بدرهم فارة الدابة على اديها وقال اركبها اذا شئت فلما جاء الليل نازع الى الكراء والركوب فان كانت الدابة دفعت الى المستأجر فعليه الاجر وان كان لم يدفعها فلا اجر عليه وعلى رب الدابة البينة انه قد ركبها كذا في المبسوط * رجل استأجر عبدا يخط معه مشاهرة كل شهر باجر مسمى فجدد الخياط الاجارة وادعى العبد انه عبده واقام رب العبد البينة على الاجارة فاختلغا الى القاضي في ذلك شهر اثم زكي الشهود وقد استعمله قبل الجحود وبعده فعليه اجر جميع ذلك ولو عطب العبد في حال الجحود في الخياطة

الى بغداد فقال احدهما اكريناكها بعشرة دراهم وقال الآخر بخمسة عشر فان اختلفا قبل استيفاء المعقود عليه وليست لهم بينة والمستأجر يكذب كل واحد منهما ويدعى الاجارة بخمسة فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فاذا تحالفوا فسخ القاضي العقد في جميع الدابة كما في بيع العين وان كان المستأجر يصدق احدهما بان كان يدعى العقد بعشرة فانه لا يجب التحالف في حصة الذي صدقه ويتحالفان في حصة الذي يدعى العقد بخمسة عشر فاذا تحالفوا وطلب احدهما الفسخ من القاضي او طلبا جميعا فان القاضي يفسخ العقد في حصته وتبقى الاجارة في حصة الآخر بخمسة دراهم عندهم جميعا كما لو مات احدهما وان وقع الاختلاف بعد استيفاء المعقود عليه فالقول قول المستأجر مع يمينه وان اقاما جميعا البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف ما دعى من الاجر فينقض المدعى خمسة عشر سبعة ونصف ويقضى الآخر خمسة دراهم هذا اذا اختلفا في بدل المعقود عليه اما اذا اختلفا في قدر المعقود عليه في السير فقال احدهما اكريناكها الى المدائن وقال الآخر الى بغداد وانتقوا على الكراء فان كانوا اختلفوا قبل السير والمستأجر يكذب كل واحد منهما فيما يدعى ويدعى مكانا آخر بعد مدية تتران فانه يجب التحالف في نصيب كل واحد منهما فان حلفوا وطلبوا الفسخ من القاضي فسخ القاضي العقد في جميع الدابة وان كان المستأجر يصدق احدهما فيما يدعى فانه لا يجب التحالف في نصيبه انما يجب التحالف في نصيب الآخر فاذا حلف يفسخ العقد في نصيبه وتبقى الاجارة في نصيب الآخر جائزة عندهم جميعا هذا اذا اختلفا قبل المسير وان اختلفا بعد المسير الى حد المكاريين فالقول قول الآخر مع يمينه وان اقاموا جميعا البينة فالبينة بينة المستأجر اذا كان يدعى زيادة سير على ما يقولان كذا في المحيط * تَكَارَى شَقَّ مَحْمَلٍ فَقَالَ الْحِمَالُ عَنَيْتُ عِيدَانَ الْمَحْمَلِ وَقَالَ الْمُسْتَكْرِي بَلْ عَنَيْتُ الْإِبِلَ إِنْ كَانَ الْكِرَاءُ مِثْلَ مَا يَتَكَرَى بِهِ خَشَبَ الْمَحْمَلِ فَالْقَوْلُ لِلْحِمَالِ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ مَا يَتَكَرَى مِنْ الْإِبِلِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَكْرِي لِأَنَّ اسْمَ الْمَحْمَلِ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْعِيدَانِ يَحْمَلُ عَلَى الْإِبِلِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ مَجْهُولًا فَوْجَبَ اسْتِبَانَةُ الْمُرَادِ مِنَ الْمَلْفُوظِ بِالْمُسَمَّى كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَأَذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلُ دَابَّةً وَغَلَا مَا لِيَذْهَبَ بِهِ بِكِتَابٍ إِلَى بَغْدَادٍ وَاخْتَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ وَالْأَجِيرُ فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي إِيْفَاءِ الْعَمَلِ وَالْمُرْسَلُ يَنْكُرُ فَيَكُونُ الْقَوْلُ فَوَاهُ كَالْبَائِعِ إِذَا دَعَى تَسْلِيمَ الْمُبْعِ وَالْمُسْتَكْرِي يَنْكُرُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي إِيْفَاءِ الْإِجْرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَلَامِ هَكَذَا فِي مُحِيطِ * رَجُلٌ تَكَرَّى غَلَا مَا لِيَذْهَبَ لَهُ بِكِتَابٍ

ان القاضي يكرى النصف الذي كان لصاحب العذر من الذي يريد الرجوع اليه ، بغداد ويقرر
الكراء في النصف الذي كان له وان شاء اكترى نصفها من آخر فيركبها جميعا وعلى سبيل
النهائي كما كانا يفعلان مع الاول ثم لم يذكروا في الكتاب انه اذا لم يجد من يكرى ذلك النصف
هل له ان يودع ذلك النصف من الذي يريد الرجوع اليه بغداد وذكروا في موضع آخر انه ان شاء
فعل ذلك فيكون النصف في يده بالوديعة والنصف بالاجارة فيركب يوما وينزل يوما وهذا الاطلاق
على قولهما اما على قول ابي حنيفة رح اجارة النصف من رجل آخر لا يجوز لمكان الشيوع
كذا في المحيط * وفي نوادر بن سماعة وهشام عن محمد رح رجل آجر دارا من رجل بدرهم معلومة
فاستحقها رجل بالبينة وقال كنت دفعتها الى الآجر وامرته ان يؤجرها فالاجرة لي وقال الآجر
كنت فصبتها منه وأجرتها فالاجرة لي فالقول قول رب الدار و يأخذ الآجر وان اقام الآجر البينة
على ما ادعى من الغصب لا تقبل بينته وان اقام بينة على اقرار المستحق بما ادعى من الغصب
تقبل بينته وكانت الاجرة له ولو كان الآجر بنى في الارض بناءً وأجرها مبنية فقال رب الارض
امرتك ان تبني وتؤجر وقال الآجر غصبتك وبنيتها وأجرتها قال يقسم الاجر على قيمة الارض
غير مبنية وعلى البناء فما اصاب الارض فهو لرب الارض وما اصاب البناء فهو لصاحب البناء كذا في
الذخيرة * قال ابو بكر اسأجر دابة وذهب الى سمرقند فجاء آخر وادعاه لنفسه ولم يصدق انه
مسأجر واستحق عليه هل للآجر ان يرجع على بائعه قبل ان كان المدعي للدابة ادعى فعلا
على الذي في يده الدابة بان قال هذه الدابة ملكي فصبتها مني ينتصب هو خصما ويسمع عليه
البينة ويكون للآجر حق الرجوع على بائعه واذا ادعى على آخر اني استأجرت هذه الدار التي
في يدك من فلان بتاريخ كذا قبل ان تستأجرها هل ينتصب صاحب اليد خصما للمدعي في حق
اثبات الاجارة عليه حتى لو اقام بينة على الاجارة هل تسمع بينته فهذا على وجهين اما ان ادعى
على صاحب اليد فعلا بان قال استأجرت هذه الدار من فلان وقبضتها فاخذتها مني بغير حق
او فصبتها مني تسمع بينته واما اذا قال استأجرت من فلان قبل ان تستأجرها وت قد سلم اليك
ولم يدع عليه فعلا لا تسمع بينته كذا في المحيط * المستأجر اذا ادعى انه استأجر الارض وهي فارغة
وادعى المؤجر انها كانت مشغولة ومزروعة يعتبر الحال وان كانت الارض فارغة فالقول للمستأجر
وان كانت مشغولة فالقول للآجر وهو المختار كذا في خزائن المفتين * باع الدلال ضيعة رجل بأمرة

فلا شيء على المستأجر انما عليه الاجرة وكذلك لو قال المستأجر هو عبدة ولكن غصبته والمسئلة بحالها كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل رحي ماء فانكسر احد الحجرين والدوارة فهذا عذر وله ان يفسخ الاجارة وكذلك ان انكسر البيت فان اختلفا فهذا على وجهين اما ان يخلنا في مدة الانكسار واختلفا في اصل الانكسار والجواب فيه كالجواب فيما اذا اختلفا في قدر مدة انقطاع الماء او في اصل الانقطاع كذا في الذخيرة * اكثرى ابلا الى بغداد واختلفا في وقت الخروج فالامر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق اذا لم يكن الطريقان متفاوتين ولو كان احدهما اصعب لابد من البيان كذا في الخلاصة * قال رجلان استأجرا دابة من الري الى الكوفة باجر مسمى فلما ذهبا الى الكوفة اختصما عند القاضي فقال احدهما اكثريناها من فلان الى الكوفة ذاهبا وجائيا وقال الآخر اكثريناها من فلان الى مكة ذاهبا وجائيا ولا بينة لواحد منهما فان القاضي بقضي بالدابة ملكا للمقر له الغائب ولا يتقضي فيها بالاجارة وبمنع القاضي كل واحد منهما من الذهاب الى الموضع الذي يدعي فان ادعى كل شيء تركهما القاضي وما اجمعا عليه فان اقام كل واحد منهما البينة على ما ادعاه من الكراء وزكيت البينتان وقف القاضي الدابة في ايديهما ولا يأذن القاضي لواحد منهما في الركوب الى الموضع الذي يدعي ولكن بأمرهما ان يتفقا عليها على ما يرى ان رجى قدوم صاحبها وان لم يرج لا يأمرهما بالنفقة بل يأمرهما بالبيع واذا باع الدابة بامر القاضي وقف القاضي الثمن في ايديهما فان كان قد اتفقا عليهما بامر القاضي وثبت ذلك عند القاضي فالقاضي يعطيهما من الثمن مقدار ذلك كذا في التاتارخانية * فان طلب كل واحد منهما الكراء الذي دفع الى صاحب الدابة لم يدفع لان فيه قضاء على الغائب ولكن يجعل الثمن في ايديهما موقوفا الى ان يبرهن ان ربهامت والقاضي ان لا يسمع خصومتهما ولا يأمر بالبيع والنفقة لان فيه قضاء على الغائب بوجه وفيه حفظ مال الغائب فيميل الى اي جانب شاء كذا في الكافي * ولو اكثرى دابة من بغداد الى الكوفة ذاهبا وجائيا فلما بلغا الكوفة بدا احدهما ان لا يرجع الى بغداد وكان ذلك عذرا في فسخ الاجارة فان رفع الامر الى القاضي في فسخ الاجارة وقضاء فاعلى ذلك ولم يقمما بينة فالقاضي لا يتعرض لشيء من ذلك فان اقاما البينة مع تصادقهما على ذلك فالقاضي لا يفسخ الاجارة لما في ذلك من القضاء على الغائب لكنه ان شاء آجر ذلك النصف من شريكه على سبيل النظر وفي الكتاب يقول ان شاء القاضي يكرى الدابة كليهما من الذي يرجع الى بغداد ومعناه

نقض الاجارة وان شاء تبرص الى ان تقوى الدابة وليس له ان يطالبه بدابة اخرى وان كان المستأجر
تكارى حمولة بغير عينها ليحمل الى ذلك المكان فاذا ضعفت الاولى كان له ان يطالبه بدابة اخرى
كذا في خزانة المفتين * في جامع الفتاوى ولو استأجر دابة الى مكان معلوم ولم ينفذها الى ذلك
المكان وقد استعملها فلا اجر عليه وان انفذ بها الى ذلك المكان وجب الاجر ركب او لم يركب
وهذا اذا انفذ بها الى ذلك المكان من الموضع الذي استأجر الدابة ولو مكث ينظر ان مكثه مثل
ما يكون انتظار خروج القافلة فعليه الاجر لذهابه الى ذلك المكان ركب او لم يركب ولو مكث
كثيرا مقدار ما لا يمكث في انتظار القافلة وقد تقرر عليه الضمان فلا يرتفع بالخروج فلا يجب الاجر
كذا في التاتارخانية * رجل استأجر دابة يوما وانتفع بها فيه وامسكها تلك الليلة وتدورم بطنها
واعتلت فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيره فماتت يضمن كذا في جواهر الفتاوى *
ولو دفع المكارى الدابة الى المكثري لا يجب عليه ان يبعث تلميذه او غلامه وعن محمد رح
انه يجب كذا في الغيائية * وفي الصيرفية استأجر دابة بعينها للحمل فحمل المكارى علي غيره قال
لا يستحق الاجر ويكون متبرعا كذا في التاتارخانية * ولو تكارى من الفرات الى جعفي وجعفي قبيلتان
بالكوفة ولم يسم اي قبيلتين هي او الى الكناسة ولم يسم اي الكناستين هي الظاهرة والباطنة فعليه
اجر مثلها ومثله بخارا اذا نكراها الى السهلة ولم يبين اي السهلتين هي سهلة قوت او سهلة امير
او نكراها الى جنوب ولم يبين اي القريتين والسهلة (ريگستان) وسهلة الامير ورب سمرقند كذا في الظهيرية *
استأجر دواب من خوارزم الى بخارا بعشرين دينارا ولم يعين النقد ولا الوزن فالمتعبر نقد خوارزم
ووزنه لمكان العقد فيه كذا في التنية * تكارى دابة باربعة دراهم الى مكان كذا على ان يرجع اليوم
فلم يرجع الى ايام يجب عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كذا في الوجيز للكردي * استأجر
بعيرا الى مكة فهذا على الذهاب دون المجيء وفي الغارية على الذهاب والمجيء كذا في الذخيرة *
في فتاوى آهوا استأجر دابة ليحمل عليها مائة من من الحنطة فمرضت فلم تطق الا خمسين فحمل
عليها هل يرجع على المكارى بحصة ذلك قال القاضي بديع الدين لا لانه رضي بذلك كذا في التاتارخانية *
واذا تكارى دابتين احدهما الى بغداد والاخرى الى حلوان فان كانت التي الى بغداد بعينها والتي
الى حلوان بعينها جاز العقد وان كانت بغير عينها لم يجز وعليه فيما ركب اجر مثله ولا ضمان اعتبارا للعقد
الفاسد باجائز كذا في المبسوط * ولو تكارى دابتين رجلان صفقة واحدة يقسم الاجر على اجر

فقال صاحب الضيعة بعثها بغير اجر وقال الدلال بل باجر فان كان هذا الدلال معروفاً بأنه يبيع اموال الناس بالاجر لا يصدق الا امر على دعواه ويجب اجر المثل كذا في جواهر الاخلاطي *

ولو قال الراعي خفت الموت فذبحتها فانكر المالك فالقول قوله وعلى الراعي البينة كذا في الوجيز للمكردي *

وفي فوائد صاحب المحيط اختلف الراعي مع المالك فقال الراعي ذبحتها وهي ميتة وقال المالك ذبحتها وهي حية فالقول قول الراعي في صيد النوازل اما الاجنبي اذا قال ذبحت شاتك وهي ميتة هل يكون مثل الراعي قال ينبغي ان يكون مثله حتى يكون القول قوله مع يمينه وهكذا قاله بعض الفقهاء راجح لان في ضمانه شك بخلاف ما اذا قال ذبحت شاتك باذنك وانكر المالك الاذن حيث يكون القول قول المالك ولو قال الراعي ذبحتها لانهما مريضة وقال صاحبها ما بهما مرض فالقول قول رب الشاة ويضمن الراعي كذا في الفصول العبادية * دفع الاجر الى المؤجر ومات بعد شهرين فطالبه الوزنة باجر عشرة اشهر وقال المؤجر آجرتها بهذه الاجرة شهرين وابحت له السكنى بقية السنة وقالت الورثة بل آجرتها سنة فالقول للمؤجر لانه مالک الاجرة وادعت الورثة ابطال ملكه كذا في القنية *

الباب السادس والعشرون في استيجار الدواب للركوب يجوز استيجار الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان يركب من شاء كذا في الهداية *

اذا ركب بنفسه او ركب واحدا ليس له ان يركب غيره كذا في الكافي * فان ركبها المستأجر او غيره بعد ماتعين فعطبت ضمن قيمتها كذا في الجوهرة النيرة * فان قال على ان يركبها فلان فاركبها غيره فعطبت ضمن كذا في الكافي * اذا تكارى من رجل ابلا مسماة بغير عينها من كوفة الى مكة فالاجارة جائزة قال الشيخ الامام خواهر زادة ليس تفسير المسئلة ان استأجر ابلا بغير عينها لان استيجار اهل بغير عينها لا يجوز لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الحمل فيقول له المستكاري احملني الى مكة بكذا فيكون المعقود عليه الحمل في ذمة المكاري وانه معلوم بل آلة الحمل وجهالة الآلة لا توجب فساد الاجارة كما في الخياط والقصار وما اشبه ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في الكتاب وتفسير ذلك ما قلنا وصار ذلك معنى معتاداً ولو لم يكن كذلك لا يجوز هكذا في المحيط * ولو استأجر دابة الى موضع معلوم فلما سار بعض الطريق تبحت الدابة وضعفت عن السير فان كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء

ان يكرى للذي يريد السير نصف بعيره بنصف الاجر وله ان يحمل معه مثل الذي مات ولو استأجروا سفينة ليحملهم فيها مات بعضهم حمل الباقي بحصنهم وله ان يحمل مثل من مات او اكثر ما لم يضرب الباقي في سيرهم المشروط فان قال احد هم اقم هنا فان كان في بعض البوادي اجبر الى ان ينتهي الى اقرب العمران كذا في الغبائية * رجل استأجر نجيرا من الكوفة الى مكة ذاهبا آتيا ثم مات بعد ما قضى المناسك فانما عليه من الاجر بحساب ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فسقط من الاجر بحسابة ويجب في تركته بحساب ما استوفى ثم بين فقال يلزمه من الكراء خمسة اعشار ونصف ويبطل عند اربعة اعشار ونصف وهذه مسئلة عجيبة قال شمس الائمة السرخسي وبيان تخريج هذه المسئلة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين مرحلة فذلك للذهاب وللإياب كذلك وقضاء المناسك يكون في ستة ايام في يوم التروية يخرج الى منى وفي يوم عرفة يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزيارة وثلاثة ايام بعده للرمي وبحسب كل يوم مرحلة فاذا جمعت ذلك كله كان ستين مرحلة كل ستة من ذلك عشرة فاذا مات بعد قضاء المناسك والرجوع الى مكة فقد تقرر عليه ثلثة وثلثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب الى مكة وستة اجزاء للمناسك وذلك خمسة اعشار ونصف عشر كل عشر ستة قال شمس الائمة ربما يشترط الممر على المدينة فيزداد ثلثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على طريق المدينة ثلثين مرحلة فان كان شرط ذلك في الذهاب تكون القسمة على ثلث وستين جزءا ويتقرر عليه ستة وثلثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر ثلثون للذهاب وستة لقضاء المناسك فان كان اشتراط الممر على المدينة في الاياب فعليه ثلثة وثلثون جزءا من ثلثة وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشرين جزءا ولقضاء المناسك ستة اجزاء وان كان شرط بينهما ان الذهاب من طريق المدينة والاياب كذلك فالقسمة على ستة وستين جزءا وانما يتقرر ستة وثلثون جزءا للذهاب ثلثون ولقضاء المناسك ستة فحاصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من احد عشر جزءا من الاجر وام يعتبر السهولة والوعورة في المراحل لقسمة الكراء عليها لان ذلك لا يمكن ضبطه والوعورة الصعوبة هذه مسئلة يمتحن بها من يتبحر في علم الفقه هكذا كان يحكي والدي عن استاذ الشيخ الامام ظاهر الدين المرغيناني كذا في الظهيرية * ولو اراد المكترى ان ينصب على الحمل كنيسة او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو اعظم منها وان كان دونها او مثلها جاز ولو اراد المكترى ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولو انكسر

مثلهما على قدر حملهما وكذا اذا استأجر غلامين للخياطة وحموه كذا في الغياثة * واذا تكارى قوم مشاة ابلا على ان المكاري يحمل ما به من مرض منهم او من اعبي منهم فهذا فاسد ولو شرط عليه عقبة الاجير وتفسيرها ان يركب واحد منهم ثم يثقل ثم يركب الآخر ثم ينزل فذلك جائز كذا في الخلاصة * واذا آجر الرجل دابة الى الجبانة او الى الجنابة فهذا لا يجوز قالوا انما لا يجوز الى الجبانة في بلدة لاهلها جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة كما كان في بلاد محمد رح جبانان احدهما بعيدة والاخرى قريبة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كانت جبانة واحدة يجوز وتقع الاجارة على اول حدود من تلك الجبانة وفي الجنابة انما لا يجوز اذا كان المصلى اثنين او ثلثة ولا يدري الى ايتهما آجر اما اذا كان المصلى واحدا واكثر الا انه يعلم انه الى ايها آجر يجوز كذا في الذخيرة * وان استأجر دابة لبشيع عليها رجلا او لبتقى عليها رجلا لا يجوز الا ان يسمى موضعا معلوما كذا في الظهيرية * اذا استأجر من رجل دابة كل شهر بعشرة على انه متى بداله من ليل او نهار حاجة ركبها فان كان يسمى بالكوفة ناحية من نواحيها فهو جائز وان لم يسم مكانا معلوما لا يجوز كذا في المحيط * وان تذاها من بلد الى كوفة ليركبها فله ان يبلغ عليها منزله بالكوفة استحسانا وفي القياس ليس له ذلك وكذلك لو استأجرها ليحصل متاعا فان حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي فاذا هو قد اخطأ فاراد ان يحمله ثانيا الى منزله فليس له ذلك وكذلك لو تكارى حمارا من الكوفة ليركبه الى الحيرة ذاهبا وجائيا فله ان يبلغ عليه الى اهله بالكوفة اذا رجع عن موضع كما لو تكارى من الكوفة الى الحيرة واذا تكارى دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدابة الى الكناسة ذاهبا وجائيا فاراد ان يبلغ في رجعه الى اهله لم يكن له ذلك انما له ان يرجع الى الموضع الذي تكارى فيه الدابة كذا في المبسوط * وفي المنقنى لو تكارى دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا فادخله المكاري في خمسة وعشرين يوما قال يحط عنه من الاجر بحسب ذلك وهذا يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد رح اما على قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يفسد الاجارة كذا في الخلاصة * وان تكاراها من الكوفة الى بغداد على انه ان ادخله بغداد في يومين فله عشرة والا فله درهم فعند ابي حنيفة رح التسمية الاولى صحيحة والثانية فاسدة وعندهما تصح التسميتان كذا في المبسوط * ولو اكرى ابلا من كوفة الى مكة للمحج ذاهبا وجائيا كان له ان يركبها يوم التروية ويوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق كذا في خزائن المفتين * ولو اكرى الدابة رجلا ن فمات احد هما في بعض الطريق اجبر المكاري على

يأخذ من موضع الحمل اقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول حينئذ يكون اضر بالدابة من المسمى كما لو سمي حنطة او شعير فحمل عليها حد بدا او حجر امثل وزن المسمى فان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل اكثر مما يأخذ المسمى لا يضمن لانه ايسر على الدابة فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول عن موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها حطباً او تبناً او قطناً بحيث جاوز موضع الحمل وبهذا يفتى كذا في الظهيرية * ولو تكاثرها ليحمل عليها شعيراً كيلاً معلوماً فحمل عليها برّاً مثل نصف ذلك من البر قال الامام السرخسي رح يضمن وقال الامام خواهرزاده لا يضمن استحساناً قال الصدر الشهيد رح في عارية الاصل هو الاصح كذا في الخلاصة * ولو استأجر دابة ليحمل عليها شعيراً فحمل عليها في احد الجوارقين حنطة وفي الآخر شعيراً فعطبت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف الاجرة كذا في الينابيع * ولو حمل الاكسية والطبايسة مكان الثوب الزطي ضمن كذا في الغيانية * اكترى بعير المحمل فحمل زاماة يضمن وان حمل رجلاً مكان الحمل لا يضمن لانه اخف كذا في محيط السرخسي * استأجرها ليركب فاركب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ من الضمان ولو استأجرها ان يحمل الى موضع كذا فقادها الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل بعذر في الدابة لا يجب الاجر كذا في التاتارخانية * وان استأجر سرجاً ليركبه شهراً فاعطاه غيره فركب فهو ضامن ولا اجر عليه وان استأجر اكا فانتقل عليه حنطة شهراً فهو جائز وحنطته وحنطة غيره سواء والجوالق كذلك كذا في المبسوط * واذا استأجر ليحمل عليها حمل نفسه فحمل عليها حمل غيره فلا ضمان ولو استأجر محملاً ليركبه فليس له ان يحمل غيره كذا في التاتارخانية * ولو استأجر دابة على ان لاحدها ثلثيها وللآخر ثلثها فحمل عليها الاول سبعة الاخر عشرة ضمن هذا اربعة وثلثان سبعة عشر لان المأذون له خمسة وثلثان كذا في الغيانية * واذا استأجر من آخر دابة ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عليها احد عشر مختوماً فعطبت الدابة من ذلك بعد ما بلغت المكان المشروط فعليه الاجر كاملاً ويضمن جزء من احد عشر جزء من قيمة الدابة ولم يملك شيئاً من المستأجر قالوا تاويل المسئلة من وجهين احدهما اذا كانت الدابة تطبق حمل ما زاد وكانت تسير مع الحمل اما اذا كانت لا تطبق بضمن جميع قيمتها على قياس مسئلة تأتي بعد هذا والثاني ان يحمل عليها احد عشر مختوماً دفعة واحدة اما اذا حمل عليها عشرة مخاتيم حنطة ثم حمل عليها وعطبت الدابة يضمن قيمتها بتمامها هذا اذا حمل الحادي عشر

المحمل فركب على الزاملة يجب الاجر بكماله وان هرب المحمال فانفق المكتري على الدابة
بامر الحاكم او بامر من نصبه الحاكم يرجع بما انفق على صاحب الدابة ولا يصدق في الاتفاق
الابينة كذا في الغياثة * واذا تكارى الرجل دابة من رجل على ان يركب مع فلان بشيعة
الى مكان معلوم حتى جازت الاجارة فحبسها من الغد الى انتصاف النهار ثم بد الرجل ان لا يخرج
فرد الدابة عند الظهر فلا اجر وهل يضمن بهذا الحبس ان حبسها قدر ما يحبس الناس لا ننظر خروج
ذلك الرجل لا يضمن وان كان اكثر من ذلك يضمن كذا في الذخيرة * واذا استأجر دابة للمحمل فله
ان يركبها واذا استأجرها للركوب لم يكن له ان يحمل عليها واذا حمل عليها لا يستحق الاجر
وفي البقالي اذا استأجر دابة يحمل عليها فحمل رجلا عليها لا يضمن كذا في المحيط * رجل تكارى
دابة الى بغداد على ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكرء
ماله يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه لا يدري ميقات رجوعه من بغداد فان كان الاصل مجهولا
فان مات المستأجر في بغداد الآن يأخذ صاحب الدابة اجر الذهاب من تركته كذا في الظهيرية *

اللب السابع والعشرون في مسائل الضمان بالخلاف والاستعمال والضباع والتلف وغير ذلك استأجر
دابة الى موضع كذا فركبها في المصر ولم يذهب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان هذا في الثوب لا
كذا في السراجية * ومن محمد رح استأجرها للركوب في المصر يوم ما فخرج عليها ثم ردها في ذلك
اليوم الى المصر برئ من الضمان كذا في البتار خانية * استأجر دابة ليحمل عليها شعير اكيلا
معلوما فحمل عليها برأ مثل كيله فعليه قيمة الدابة ان هلك ولا اجر عليه في قولهم جميعا لان الحنطة
اقل من الشعير وهي اصلب واشد اندماجا من الشعير فصار كما لو حمل عليها حجارة وحديدا
بخلاف ما لو استأجرها ليحمل عليها عشرة افقرة من شعير وحمل عليها احد عشر ففبر من شعير حيث
يضمن جزء من اخذ عشر جزء من قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لان المحمول من
جنس المسمى ولو سمي عشرة افقرة من حنطة فحمل عليها عشرة افقرة من شعير ففي الاستحسان
لا يضمن ولو سمي حنطة وزنا فحمل عليها شعيرا مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجاوز المحمول
عن موضع الحمل من الدابة وان سمي شعيرا فحمل عليها وزن الشعير حنطة ضمن والاصل
ان المسمى متى كان في موضع الحمل والمحمول ايضا في موضع الحمل وقد استويا وزنا الا ان المحمول
يأخذ

الغير اخف او اثقل قالوا وانما يضمن نصف قيمة الدابة اذا كانت الدابة تطبق ركوب اثنين اما اذا كانت
لا تطبق ركوب اثنين يضمن جميع قيمة الدابة ثم ان محمدا راح اوجب في هذه المسئلة نصف القيمة
مطلقا وذكر في الجامع الصغير فيمن استأجر دابة الى القادسية فاردف رجلا خلفه فعطبت الدابة ضمن
بقدر الزيادة وذكر في الجامع الصغير ايضا بعد مسئلة القادسية بكثير واعتبر فيها الحرز والظن
وفي القدوري يقول المستأجر يضمن النصف سواء كان الثاني اخف او اثقل قال الشيخ الامام
الزاهد فخر الاسلام علي البزدوي وحاصل ذلك ان يعتبر الحرز والظن فان اشككت يعتبر العدد
وان حمل عليها مع نفسه صغيرا لا يدكنه استعمال الدابة ولا تصر فيها ضمن بحساب ما زاد ثم
اذا ركب وحمل عليها مع نفسه حدا لا يضمن بتدريما زاد اذا ركب في غير مكان الحمل فاما
اذا ركب على مكان الحمل يضمن جميع القيمة فعلى قياس هذه المسئلة يقول استأجر دابة ليركبها
فركبها وحمل على عاتقه غيره يضمن جميع قيمة الدابة وهذا اذا كانت الدابة تطبق ان يركب عليها مع
الحمل اما اذا كانت لا تطبق ذلك يجب جميع الضمان في الاحوال كلها كذا في المحيط * ولو استأجر
دابة ليركبها فلبس من الثياب اكثر مما كان عليه حين استأجرها فان لبس من ذلك مما يلبس
الناس اذا ركبوا لم يضمن فان كان اكثر من ذلك ضمن بقدر ما زاد كذا في المبسوط * رجل استأجر
دابة فاما انتهت الى الدار ساقها الى الدار ودخل لينزع لباسا زائدا عليه فخرجت من الدار وهربت
وخرج الرجل ولم يلحقها الا يضمن لانه ما ترك حفظها كذا في جواهر الفتاوى * ولو استأجر ليركبها
في المصر عشرة ايام فحبسها ولم يركب شيئا فعليه الاجر ولا يضمن ولو حبسها اكثر من عشرة ايام
فلا جر الزيادة ولو انفق عليها كان متبرعا كذا في التاتارخانية * قال محمد راح في الاصل اذا
استأجر دابة لبزق عليها مروسا الى بيت زوجها ليلا فان كان العروس بعينها وبين المكان فانه يجوز
الاجارة وان كان العروس بغير عينها فالاجارة فاسدة فان اركب عروسا في الاستحسان يعود العقد
جائزا وعليه المسمى فان حبسوا الدابة حتى اصبحوا من الغد هل يجب الاجران كان استأجر
هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المصر فانه يجب الاجران استأجرها لركوب عروس بعينها
خارج المصر فانه لا يجب الاجر وهل يصير ضامنا بالحبس ان وقعت الاجارة على الركوب
خارج المصر يصير ضامنا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة على ان يركبها في المصر لا يصير ضامنا
بهذا الحبس وان كان استأجرها لركوب عروس بغير عينها فانه يجب الاجر متى حبسوها سواء

في المكان الذي حمل العشرة اما اذا حمل في مكان آخر (جنانكه بفتراك برأويخت) يضمن بقدر الزيادة على
 في اس مسئلة تأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى كذا في المحيط * فرق بين هذه المسئلة وبينهما اذا استأجر ثورا
 ليطحن بها عشرة مخاتيم حنطة فطحن احد عشر مختوما وتلفت الدابة واستأجرها ليكرب جريبا فكرب
 جريبا ونصفا وهلك الثور فالله يرضى من جميع القيمة لان الطحن يكون شيئا فشيئا فلما طحن عشرة انتهى
 العقد فبعد ذلك هو في طحن الحادي عشر مخالف من كل وجه فيضمن جميع قيمتها كما لو طحن عليها
 قفيرا ابتداءً واما الحمل يكون بدفعة واحدة وبعض المحمول مأذون فيه فلا يضمن بقدره كذا في الذخيرة *
 قال الامام استأجر دابة ليحمل عشرة مخاتيم حنطة فحمل عشرين فان سلمت عليه تمام الاجر وان
 تلفت بعد ما بلغت عليه نصف قيمتها وتماام الاجر ويضمن عند الثاني كذا في الوجيز للكردي * وان
 استأجرها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل عاها خمسة عشر مختوما من الحنطة وجاء بالحمار
 سليما فهلك قبل ان يرده الى صاحبه ان كان الحمار يعلم انه يطبق ذلك كان عليه ثلث القيمة
 وكما لاجر المسمى وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الاجر كذا في فتاوى
 قاضيخان * ولو امر المكري لرب الدابة ان يحملها فحملها وهو يعلم انه زيادة او لا يعلم لا يضمن
 المكري وهذه حيلة كذا في الغبائية * وان اكترع اعلى حمل عليها عشرة فجعل في جوالق عشرين
 فامر رب الدابة ان يضعه عليها ففعل وهلك لاضمان وان حملا معا ضمن ربع القيمة ولو كانا في
 عدلين فحمل كل واحد منهما عدلا او حمل المستأجر او لا ثم رب الدابة لاضمان اصلا ولو حمل ربهما
 او لاضمن المستأجر نصف القيمة كذا في الوجيز للكردي * استأجر دابة ليركبها الى مكان معلوم
 فركب وحمل مع نفسه عدلا يضمن قدر الزيادة ان قطعت الدابة نص في الكتاب وتفسير ذلك ان يرجع
 على اهل البصر فيسأل عنهم ان هذا الحمل كم يزيد على ركوبه في الثقل وهذا اذا لم يركب موضع الحمل
 بل يكون ركوبه في موضع الحمل والحمل في موضع آخر اما ان يركب على موضع الحمل ضمن جميع
 قيمة الدابة هكذا في الصغرى * واذا استأجر دابة ليركبها فركب هو وحمل آخر مع نفسه ان سلمت الدابة
 فعليه الاجر كمالا ولا ضمان وان هلك الدابة من ركوبها بعدما بلغ المكان المشروط فعليه الاجر كمالا وضمن
 نصف قيمة الدابة ويكون للمالك في ذلك الخيار ان شاء ضمن المستأجر وان شاء ضمن ذلك الغير فان
 ضمن المستأجر لا يرجع على ذلك الغير مستأجرا كان او مستعيرا وان ضمن ذلك الغير يرجع على المستأجر
 ان كان ذلك الغير مستأجرا وان كان مستعيرا لا يرجع عليه ثم في حق الضمان يستوي ان يكون ذلك

وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة * وعن اسمعيل الزاهد قال لو استأجرها ليركبها فضررها فماتت
 ان كان يضربها باذن صاحبها واصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع
 المعتاد يضمن بالاجماع الا ان يكون مأذونا له في ذلك الموضع بعينه كذا في المضمرات * فان كان
 في صنف في السير يضمن اجماعا كذا في الغيائية * رجل استأجر دابة للركوب الى الكوفة فجاوزها
 من الكوفة مقدار ما لا يسامخ فيه الناس وركب في تلك الزيادة اولم يركب ثم ردها الى الكوفة
 كان عليه الاجر الى الكوفة فتكون الدابة مضمونة عليه ما لم يردّها الى صاحبها حتى لو هلك
 في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط عنه شيء من الاجر وهذا قول ابي حنيفة رح الآخرو هو قول
 صاحبيه كذا في فتاوى قاضيخان * ولو هلك المستأجر في يد المستأجر فاستحقه رجل فضمن
 المستأجر قيمته رجوع على الآجر بما ضمن كذا في البناء * جامع الفتاوى اذا استأجر ليحمل عشرة
 افقرة فأجرها من غيره ليحمل عليها عشرين فغيره ليحمل فعطبت الدابة يتخير المالك في التضمن
 فان ضمن الثاني رجوع على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني لانه هو الذي غره ولو
 استأجر الى همدان فعطبت الدابة في نصف الطريق والذي بقي اشدي قسم الكراء على السهولة
 والشدة لانه رب فرسخ كراوة درهم ورب فرسخ كراوة درهمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر
 دابة ليركب الى موضع كذا ذاهبا وجائيا بعلفها حتى فسدت ثم رجع واردف غيره يجب اجر مثل
 الذهاب ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صار غاصبا في النصف وفي النصف فاسد ولو هلك
 ضمن نصف قيمة الدابة وان علفها بحسب ذلك مما عليه من الاجر كذا في الغيائية * ولو استأجرها
 ليركبها الى مكان عينه فركبها الى مكان آخر يضمن اذا هلك وان كان الثاني اقرب من الاول
 كذا في البدائع * واذا استأجر دابة ليذهب الى مكان كذا فذهب بها في مكان آخر وسلمت
 الدابة وهلك فلا اجر عليه والا صلح في جنس هذه المسائل ان استيفاء المعقود عليه بموجب الاجر
 على المستأجر اذا تمكن المستأجر من استيفاء ما هو المعقود عليه اما اذا لم يتمكن فلا الايرى ان من
 استأجر من آخر ثوبا بعينه ليلبسه وغصب هذا المستأجر من هذا الآخر ثوبا آخر ثم ان المستأجر لبس
 الثوب المفصوب دون الثوب المستأجر فان كان في بيته فانه يجب الا اجر على المستأجر في الثوب
 المستأجر وان لم يكن متمكنا بان كان فغصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر لا اجر على
 المستأجر اصالا كذا في الذخيرة * استأجر دابة ليحمل عليها حملا معين الى موضع معين في طريق

استأجره في المركوب في المصر او خارج المصر فان استأجر لحمل عروس بعينها فاركب غيرها صار ضامنا ولا يجب الاجر سلمت الدابة او هلكت وان كان لحمل عروس بغير عينها لم يضمن كذا في المحيط * تكرى ليحمل انسانا فحمل امرأة ثقيلة لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها وان كانت ثقيلة بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اتلا فلا حملا كذا في محيط السرخسي * لو استأجرها ليركب فاركب صيبا يستمسك ضمن الكل وكذا اذا لم يستمسك كذا في الغبائية * اكرى دابة ليحمل عليها امرأة فولدت فحمل ولدها معها يضمن بقدر الولد وكذلك لو ولدت الناقة فحمل ولدها مع المرأة وان كان ولدت الناقة ملكا لصاحب الدابة كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر حمارا بسرج فاسرجه لا يسرج بمثله الحمار فهو ضامن بقدر ما زاد باتفاق الروايات وان كان السرج الثاني اخف من الاول او مثله فلا ضمان وكذلك لو استأجره باكاف فنزع ذلك الاكاف واوكفه باكاف هو اخف من الاول او مثله فلا ضمان وان اوكفه باكاف هو اثقل ضمن بقدر الزيادة واذا استأجر حمارا باكاف ليركبه فنزع الاكاف واسرجه فلا ضمان ولو استأجر حمارا بسرج ليركبه فحمل ما عليها مكان السرج اكا لوركه فهو ضامن هكذا ذكر في الجامع الصغير قالوا وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح فهو ضامن بقدر ما زاد وجه ما ذكر في الجامع الصغير وهو الاصح انه مخالف في الكل صورة ومعنى وهذا اذا كانت دابة تؤكف بمثل هذا الاكاف اما اذا كان دابة لا تؤكف اصلا ولا تؤكف مثل هذا الاكاف يضمن جميع القيمة في قولهم جميعا كذا في المحيط * ولو استأجر حمارا عربيا فاسرجه وركبه فهو ضامن قال مشائخنا اذا استأجر من موضع الى موضع لا يمكن الركوب اليه الا بسرج نحو ان استأجره من بلد الى بلد لا يضمن وكذلك لو استأجره ليركب في المصر والمستأجر ممن لا يركب في المصر عربيا فلا ضمان ويثبت الاذن في الاسراج في حقه دلالة فان كان المستأجر ممن يركب في المصر عربيا فاعليه الضمان ثم اذا ضمن يضمن جميع القيمة او بقدر ما زاد لان ذكر لهذه المسئلة في الاصل قال بعض المشايخ يضمن جميع القيمة وهو الصحيح هكذا في المحيط * وان استأجر دابة بغير لجام فالجها او كانت ملحمة فنزع وابدله بلجام مثله وركب لا يضمن وان كانت تركب بغير لجام فالجها بلجام لا تلجم بمثلها كان ضامنا كذا في خزائن المفتين * واذا كبح الدابة بلجامها اي جذبها الى نفسه بعنف او ضربها فعطبت ضمن عند ابي حنيفة رح وعليه.

في قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رَحِمَهُمَا اللهُ فان لم يستعملها لم يضمن وأن لم يرجع مع العير الأولى لانه قال له مع العير ولم ينقل هذه العير فوجب اجراؤه على اطلاقه وقد رجع مع العير فلا يضمن كذا في فتاوى النسفي * ولو استأجر دابة ليحمل عليها خنطة من موضع معلوم الى منزله يوما الى الليل وكان يحمل الخنطة الى منزله وفي الذهاب الى موضع الخنطة ثانيا يركب الدابة فعطبت يضمن قيمة الدابة وقيل يضمن ان لم تكن العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو لم يخار عند ابي الليث رَحِمَهُ اللهُ كذا في خزائن المفتين * استأجر حمارا يحمل عليه عشرين وقرا من التراب الى ارضه بدرهم وله في ارضه لبن وكلما عاد حمل عليه وقرا من لبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا اجروا ان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا ليحمل كذا حملا فزاد على ما سمى وحمل الحمولة الى مكانها وجاء بالحمار سليما فضاع قبل رده الى صاحبه نظر الى ما زاد فيضمن من قيمة حمار بذلك القدر هكذا في الكبرى * وسئل عن استأجر حمارا لينقل عليه السرقين باجر معلوم والحمار ضعيف وقال المستأجر انه لا يقوي على الحمل وقال الآخر بل يقوي واحمل عليه حمل مثله فبعث فاصابت رجله آفة قال لا يضمن كذا في فتاوى النسفي * وفي المنتقى استأجر غلاما شهرا بعشرة في الخياطة فاستعمله في اللبن ليلته بعشرة فعطبت في ذلك ضمن وان لم يعطب في ذلك حتى رده الى الخياطة فعطب فيها فلا ضمان ولا يشبه هذا ما اذا استأجر دابة الى مكان معلوم فجاوز ذلك المكان كذا في الذخيرة * في فتاوى ابي الليث رَحِمَهُ اللهُ رجل جاء بدابة الى بيطار وقال انظر فيها فان بها علة فنظر فيها فقال تحت اذنها علة يقال لها فارة يعني (موش) فامر به صاحب الدابة باخراجها فخرج ذلك بامر صاحب الدابة فماتت الدابة فلا ضمان على البطار لانه مأذون في ذلك كذا في المحيط * صبر في انقود را هم رجل باجر فاذا فيها زيوف او ستوفة لا يضمن الصبر في شيء الا انه لم يتلف حقا على صاحب الدراهم وانما اوفى بعض العمل وهو تمييز البعض فيرد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيوا فيرد كل الاجر فان كان الزيوف نصفًا فينصف الاجر ويرد الزيوف على الدافع فان انكر الدافع قال هذا ليس ما اتخذت مني كان القول قول الآخذ مع يمينه لانه ينكر اخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الآخذ اقربا ستفاء حقه او باستفاء الجباد فان اقر بذلك ثم اراد ان يرد البعض بعيب الزيافة وانكر الدافع ان يكون دراهمه لا يقبل قوله كذا في فتاوى قاضيخان * وسئل عن استأجر ورثا ليكتب له مصحفا وينقطة ويعشرة بكذا ويعجمه فاخطأ في

بعينه او استأجر حمارا يحمل متاعه في طريق بعينه فاخذ في طريق آخر يسلكه الناس فهلك المتاع لم يضمن وان بلغ فله الاجر لان الطريق لما لم يتفاوت لم يفتد تعيينه حتى لو اخذ في طريق لا يسلكونه او هو مخوف ضمن لان تعيينه مفيد وان حملته في البحر ضمن لان الهلاك فيه غالب وان بلغ فله الاجر ولا عبرة للخلاف عند حصول المقصود وكذا الجواب في البضاعة كذا في التمر تاشي * رجل استأجر حمارا ليحمل عليه الى المدينة فحمل عليه وساقه في طريق المدينة ثم تخلف في الطريق لبول او غائط او اشتغل بالحديث مع غيره فذهب الحمار وضاع ان لم يغب الحمار عن بصره لا يضمن فان غاب ضمن كذا في فتاوى قاضي خان * استأجر دابة من القرية الى المصريف عث صاحب الدابة رجلا مع المستأجر فتشغل المبعوث في الطريق بامر من الامور وذهب المستأجر وحده بالدابة فضاعت في يده للاضمان على الرجل المبعوث كذا في خزائن المفتين * وقال ابو يوسف ومحمد رح فيمن استأجر دابة الى مكان بعينه فلما سار بعض طريق ادعاها لنفسه وجمدا استجارها وصاحبها يدعي الاجارة فلو نفقت من ركوبه للاضمان عليه ولو نفقت قبل الركوب ضمن ولو انقضت المسافة فجاء بها ليردها على صاحبها فتلفت يضمن وذكر القدوري ان عند ابي يوسف رح اجرة ما قبل جحوده وسقطت عنه اجرة ما بعد جحوده وقال محمد رح عليه اجرة الجميع كذا في الكبرى * قال واذا عطبت الدابة المستأجرة والعبد المستأجر عند مستأجرهما من غير تعد ولا خلاف ولا جناية فلا ضمان عليه وبطلت الاجارة لانه فات المقصود عليه كذا في شرح الطحاوي * اذا استأجر دابة ليحمل طعاما الى المدينة ثم حمل عليها في الرجوع ففيزين من الملح بغير اذن صاحب الدابة فماتت فعليه الضمان كذا في الملتقط * وفي التوازل رجل دفع الى رجل بعيرا وامره ان يكرهه ويشترى له شيئا بالكراء فعمي البعير في يده فباعه واخذ الثمن فهلك في الطريق قال الفقيه ابو جعفر ان باع البعير في موضع لا يقدر على الوصول الى الحاكم فباعه بالبيع للاضمان عليه في البعير ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر ان يستطيع امساكه او يستطيع رده اعمى فهو ضامن لقيمه كذا في الخلاصة * وسئل عن آجر دابة من الآخر ليحمل شيئا معلوما الى مكان معلوم ولم يذهب هو مع الدابة لكن استأجر رجلا ليذهب مع الدابة ثم يرجع بها وقال له ارجع بها الي مع العير فوصل الى الموضع المقصود ورجعت العير وتخلف هذا الاجير فاستعمل هذه الدابة اياما في حمل نفسه ثم رجع بها مع عير اخرى فاقر على هذه الدابة هل يضمن الاجير قال نعم لانه اجيرها خالف حين استعمالها فضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عندا به حنيفه رح

الثوب واعطاه الاجر لكن في الزيادة ولا يعطي بالزيادة شيئا لانه نسج بغير امره وفي النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به لا يزداد على المسمى يريد به على حصة من المسمى وتفسيره انه امره سبعا في اربع ومكسرة ثمانني وعشرون وما جاء به سبع في ثلث وهذه احد وعشرون فالتقصان بالربع ينقص عن المسمى ربعه فيجب اجر مثل ما جاء به ولا يزداد به على ثلثة ارباع المسمى وان اختلفا في مقدار امره فالقول قول رب الثوب ويتخير ان خالفه في الشرط كذا في الغيائية * (مردى ريسان قربانده داد تاكراس بافند بافنده بعضى ازين ريسان قربرداشت وريسمان پنبه در آورد) ونسج الثوب وعلم صاحب الثوب بما صنعه الحائك والثوب للحائك (وخداوند ريسان از بافنده مثل ريسان خود طلب كند) لان الحائك يصير غاصبا حيث خلط غزله بغزل الآ خر خلطا لا يمكن معه التمييز او كان به كن ولكن بكلفة ومشقة فيضمن غزل ذلك الرجل ويكون الثوب له كذا في خزائن المفتين * دفع الى حائك نوعين من الغزل وامره ان ينسج احدهما ارق والآ خر اعظم فخلط الحائك خلطا ونسجهما واحدا يضمن مثل غزله والمنسوج له كذا في الوجيز للكردي * رجل دفع الى نساج نوعين من الغزل احدهما ارق من الآ خر (وفرمودش كه اين باريك راشش صدي باف واين سطر را پانصدي) فخلط النساج ونسج احدهما في الآ خر صار الكرباس للنساج بالخلاف ويضمن الحائك مثل غزله كذا في الخلاصة * في انوازل سئل ابوبكر من اكار قال له صاحب الضيعة اخرج هذه الحنطة الى الصحراء وهذه الجوز فانه رطب حتى لا يفسد فتسوف في ذلك وتركه حتى يفسد قال ان قبل الاكار من صاحب الضيعة هذا ولم يفعل حتى يفسد ضمن في الجوز وان كانت حنطة يغرم قيمتها والفاصله قل الفقيه اذا لم يجد من الرطب مثله فعليه قيمته وان كان بقدر على المثل فعليه مثله كذا في التاتارخانية * ولو جاء الى خياط بثوب فقال للخياط انظر الى هذا الثوب ان كنانني قميصا فاقطعه وخطب درهم فقال نعم ثم قال بعد ان قطعه انه لا يكتيك فالحياط ضامن بقيمة الثوب ولو قال انظر بكفيني قميصا فقال نعم قال اقطعه فاذا هو لا يكتيه لم يضمن كذا في السراج الوهاج * ولو قال انظر الى هذا الثوب ايكفيني قميصا فقال نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه وقال اقطعه اذا فلما قطعه اذا لا يكتيه لاذكر لهذه المسئلة في الكتب وحكي عن الفقيه ابى بكر البلخي انه قال لا يضمن كذا في الذخيرة * اذا دفع الى خياط ثوبا وقال اقطعه حتى يصيب القدم وكمه خمسة اشبار وعرضه كذا فجاء به ناقصا قال ان كان قد راصبع ونحوه فليس بشيء وان كان اكثر منه يضمنه كذا في الخلاصة * ترك الحمار على الباب ودخل المنزل لياخذ خشب

بعض النقط والعواشر قال ابو جعفر لو فعل ذلك في كل مرة فالدفع بالخيار ان شاء اخذوا عطاء
اجرمثله ولا يجاوز به المسمى وان شاء رد عليه واخذ ما اعطاه وان وافقه في البعض دون البعض
اعطاه حصه ما وافق من المسمى وما خالف من المثل كذا في الحاوي * ولو امر رجلا بصبغ ثوبه
بالزعفران او بالبقم فصبغه بصبغ من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمه قيمة ثوبه ابيض وترك
ثوبه عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجرمثله لا يزداد على المسمى وان صبغه ما امر به الا انه خالف
في الوصف بان امره ان يصبغه برقع قفيز عصفر فصبغه بقفيز عصفر واقر بذلك رب الثوب خبر رب الثوب
ان شاء ترك الثوب عليه وضمه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه ما زاد من العسفر فيه مع
الاجر المسمى كذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان * ولو دفع اليه خاتما وامره ان ينقش اسمه في النص
فنقش اسم غيره عمدا او خطأ ان شاء صاحب الخاتم ضمته قيمة الخاتم وان شاء اخذه واعطاه مثل اجر
عمله لا يزداد على المسمى وكذا اذا دفع اليه نجارا باوامره ان ينقشه كذا ففعل غير ما امره فله الخيار
وان وافق امره الا قليلا فلا عبرة به كذا في الغياثة * واذا امر رجلا ان يحمر له بيتا فحضره قال محمدر
اعطاه ما زادت الخضره فيه ولا اجر له ولكن يستحق قيمة الصبغ الذي زاد في البيت كذا في البدائع *
وان امر ان ينقش بابه او جداره احمر فنقشه اخضر فان شاء ضمته وان شاء اخذ واعطاه ما زاد الصبغ فيه
ولا اجر له ولو امر النجار بسمك له سمك بيته فاسمكه واقامه على حاله ثم سقط من غير فعله فله الاجر
ولا ضمان عليه وان سقط كما قام من عمله وتكررت الاجذاع فلا ضمان ولا اجر كذا في الغياثة * رجل
استأجر راضا ليزرعها حنطة فزرعها رطبة ضمن ما تنصها ولا اجر عليه كذا في الجامع الصغير * ولو قال انطعه
قميصا فخاطه قباء او امره ان يخيطه روميا فخاطه فارسيان شاء رب الثوب ضمته قيمة الثوب وترك
الثوب عليه وان شاء اخذه واعطاه اجرمثله ولا يزداد على المسمى ولو خاط سراويل بنقطع حق المالك
الى الضمان والصحيح ان له الخيار لانه وافق امره في اصل الخياطة كذا في الغياثة * روى هشام
عن محمدر ح فيمن دفع اليه رجل شيئا ليضرب له طستا موصوفا فضرب له كوزا قال ان شاء ضمته
مثل ما شبهه ويضرب الكوز للعامل وان شاء اخذه واعطاه اجرمثله لا يجاوز به ما سمي كذا في البدائع *
واذا دفع اليه حائك غزلا ينسجه سبعة ارباع فحاصه اقل او اكثر فله الخيار لانه يعتبر شرطه وان
شاء ترك الثوب عليه وضمته فزله مثله والقول قول الحائك في مقدار المقبوض وان شاء اخذ
الثوب

ان يستكري حمار او يذهب الى موضع كذا حتى يوفي الآمر الا جرف فعل المأمر ذلك وادخل
المأمر في الطريق الحمار في رباط فنهجم اللصوص واستولوا على الحمار قال لا ضمان عليه ان كان
الرباط على الطريق الذي كان ممر المستأجر عليه وعليه الاجران كان فرغ من استعماله كذا
في الحاوي * استأجر رجلا ودفع له حمارا وخمسين ليشتري شيئا للتجارة في موضع كذا فذهب
واشترى واخذ الظالم حمارا فافلة فذهب البعض خلف الحمار ولم يذهب البعض والاجير فمن
ذهب بعضه استردوا البعض لا فان كان الذين استردوا يلومون الذين لم يذهبوا ضمن وان كان
الذين ذهبوا لا يلومون لما فيه من تحمل المتاعب لا ضمان وان توجه الى القافلة القطاع فالتقى
المكاري المتاع وذهب بحماره فاخذ القطاع القماش ان كان يعلم لولا الفرار لاخذوا الحمار مع
القماش لا ضمن وان امكنه الفرار مع القماش والحمار وترك القماش يضمن كذا في الوجيز
للكردري * رجل استأجر دابة ليهذه بها الى موضع معلوم فاخبر ان في الطريق قصوفا فلم يلتفت
الى ذلك فذهب فاخذة اللصوص وذهبوا بالدابة قال الفقيه ابو بكر ان كان الناس يسلكون هذا
الطريق مع هذا الخبر بدوابهم واموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن كذا في الظهيرية * جماعة آجرو كل واحد
منهم حمارا من انسان وسلموا اليه ثم قالوا لواحد منهم اذهب انت معه تعاهد الحمار فذهب معه فقال له
المستأجر قف هنا مع الحمار حتى اذهب بحمار واحد واخذ الجواقق فذهب بالحمار لا ضمان على
المتعاهد ان لم يقدر على الاخذ منه لانهم امروه بتعاهد ما في يد غيره كذا في خزائن المتنين * رجل
اكتري حمارا من كش الى بخار فنعى الحمار في الطريق وصاحب الحمار كان بخارا فامر
المكتري رجلا ان ينفق على الحمار في علفه كل يوم مقدارا معلوما وسمى له الاجر الى ان يصل اليه
صاحب الحمار فامسك الاجير الحمارا يا ما فانفق عليه وهلك في يده قالوا ان كان المكتري اكثره
لركوب نفسه ضمن وان اكثره ولم يسم الركوب لا ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * واذا دفع
الرجل فرسه الى رجل ليذهب به الى قرية ويوصله الى ولده فذهب به وسار مرحلة ثم انه ذهب
وسيب الفرس في رباط ومضى لوجهه فجاء رجل من اهل تلك القرية فمر على الرباط فعرف الفرس
فاستأجر رجلا ليذهب به الى تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في الطريق فضمن
الفرس على من يجهب قال الاشك ان الاول ضامن لتسييبه واما مستأجرا الاجير الذي ذهب
بالفرس الى منزله ان كان لم يأخذ الفرس فلا ضمان عليه وان اخذه ثم دفعه الى الاجير فان شهد

الحمار وضاع ان لم يغيب عن بصره لاضمان وان غاب ان موضعا لا يعد تضييعا فان كانت السكة غير نافذة او بعض القرى لا يضمن فان عد تضييعا ضمن ربط الحمار على بابه ودخل الدار لياخذ شيئا او المسجد فهذا وترك الربط سواء فيضمه من في المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز للكردي * استأجر حمارا فحمل عليه وله حمار آخر فحمل عليه ايضا فلما سار بعض الطريق سقط حماره فاشتغل به فذهب الحمار المستأجر وهلك ان كان بحال لو اتبع الحمار المستأجر لهلك حماره او متاعه لا يضمن والا فيضمن استدلالا بان البقرة اذا نددت من السرج وترك الاجير اتباعها لئلا يضيع الباقي فهلكت التي نددت لا يضمن قلت وفي اجارة الذخيرة ولو كان المستأجر حمارين فاشتغل بحمل احدهما فضاع الآخران غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة السابقة ان غاب عن بصره فهلك فتأمل عند الفتوى كذا في خزائنة المفتين * وفي فتوى الاصل استأجر حمارا فصل في الطريق فتركه ولم يطلبه حتى ضاع قال ان ذهب الحمار من حيث لا يشعر به وهو حافظ له فاذا علم فطلبه ولم يظفر به فلا ضمان عليه وكذلك لو لم يطلبه وكان آيسا من وجوده ولو طلب بالقرب في حوالى الموضع التي ذهب منه لاضمان وان ذهب وهو يراه ولم يمنع فهو ضامن يريد به اذا غاب من بصره وعلى هذا مستأجر الحمار اذا جاء بالحمار الى الخبز وترك الحمار واشتغل بشرى الخبز فضاع الحماران غاب عن بصره فهو ضامن وان لم يغيب عن بصره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ولو ربط الحمار على اري في سكة نافذة وليس له منزل في تلك السكة ولا يقربه ان استأجره ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استأجر مطلقا ولم يبين من يركب وهناك قوم ينأى ليسوا في عيال المستأجر ولا من احزابه ان لم يستحفظهم ضمن ان ضاع وان استحفظهم او بعضهم وقبلوا حفظه وكان الاغلب في مثل ذلك الموضع ان نوم من يحفظ الدواب فيه لا يكون اصابة لا يضمن وان كان ذلك موضعا عد نوم من يحفظ الدواب اصابة ضمن يعني اذا لم يستحفظهم فاما اذا استحفظهم وقبلوا حفظه فالضمان على الذي قبل الحفظ لا على المستأجر كذا في الخلاصة * رجل استأجر حمارا واستأجر رجلا ليحفظ الدابة فهلكت الدابة في يد الاجيران كان المستأجر استأجره ليركب بنفسه يضمن وان لم يسم الراكب فلا ضمان كذا في الذخيرة * استأجر حمارا فوقفه ليصلي الفجر فذهب الحمار وانتهبه انسان فان رآه ينتهب او يذهب ولم يقطع الصلوة ضمن كذا في الفصول العمادية * ان اشتغل بالصلوة في الطريق والحمار بين يديه فضاع فان غاب عن بصره ولم يقطع الصلوة ولم يتبعه ضمن وان لم يغيب عن بصره حتى ضاع لا يضمن كذا في الفتاوى العنابية * وسئل ابو بكر عن امر آخر

برد عنه فسرق البردعة واثرفيه البردومرض ومات منه في يد المالك ان كان الكرم حصينا بان يكون له حائل رفيع لا يقع بصرا لما را الكرم وله باب مغلق فان عدم واحد لم يكن حصينا والبرد لا يضره مع البردعة لا يضمن البردعة والحمار وان كان بحال يضره مع البردعة ضمن قيمة الحمار لا البردعة وان لم يكن حصينا ويضره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحمار الى وقت الرد الى المالك كذا في الوجيز للكردي * غصب الحمار المستأجر والمستأجر يقدر ان يأخذه منه بعد التبيين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كذا في القنية * زرع بين ثلثة حصدوها ثم استأجر واحد من الثلثة حمارا من رجل لينقل عليه الحصاد فتبض المستأجر الحمار ودفعه الى شريكه لينقل عليه الحصاد فطع الحمار عند المستعمل وكان المعتاد فيما بينهم ان يستأجر واحد هم الحمار او البقر ويستعمله هو او شريكه لا يضمن المستأجر كذا في خزائن المفتين * استأجر قبان ليزن به الحمل كان في عموده عيب ولم يعلم به المستأجر فوزن به وانكسر ان كان يوزن مثل ذلك الحمل بمثل ذلك القبان بذاك العيب لا يضمن والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الا جر المستأجر بذاك العيب اما اذا اعلم فقد اذن له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه بدون ذلك العيب فاذا وزن ذلك القدر لا يجب الضمان كذا في الوجيز للكردي * قال فخر الدين وبه يفتى هكذا في الكبرى * وفي بيع المستحق استأجر قدرا فلما انقضت مدة ردها الى المالك فهلك في الطريق لا يضمن وان لم يرد هيا يضمن كذا في الفصول العمادية * رجل استأجر قدرا فلما فرغ حمله على الحمار وذهب به الى بيت صاحبه فزلق رجل الحمار فانكسر لا يضمن ان كان حمارا يطبق ذلك وان كان لا يطبق يضمن كذا في خزائن الفتاوى * استأجر قدرا للطبخ فطبخ فاخذه ليخرجه الى الدكان فانزلق رجله فوقع فانكسرت ضمن كالحمال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كمن استأجر ثوبا للبس وتخرق من لبسه فيل وهو الصحيح وكذا في مسئلة القصعة لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بهذا هكذا في القنية * رجل استأجر فاسا ودفعه الى الاجير ليكسر الخطب لذهاب به الاجير ولا يدري اين ذهب ان استأجر الاجير ولا لا يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعلى القلب يضمن والمختار انه لا يضمن مطلقا كذا في الخلاصة * والاصح انه اذا استأجر الفاس ولا لعمل لا يختلف فيه الناس بالاستعمال لا يضمن الا ان يكون الاجير معروفا بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه الناس فان استأجره ليعمل هو بنفسه ضمن بالدفع الى غيره وان استأجر الفاس ولم يعين المستعمل فدفعه الى الاجير قبل ان يستعمل هو بنفسه لا يضمن وان استعمل هو

انه انما اخذه ليرده على صاحبه وكان الاجير من في عياله لاضمان ايضا وان ترك الاشهاد او اشهد لكن الاجير لم يكن في عياله ضمن واما الاجير فهو ضامن على كل حال وهذا الجواب مشكل في حق الاجير اذا كان المستأجر اشهد على انه اخذ ليرده هامل المالك والاجير في عيال المستأجر وان سلم ذلك الفرض في ذلك الرباط الى بن اخي صاحب الفرس لا يبرأ عن الضمان واذا ضمن الاجير لا يرجع بما ضمن على المستأجر كذا في المحيط * وفي بعض الفتاوى (خر كرى در راه بماند كرى گيرنده رفت وخر را ماند خداوند خرابا خرن بود) فاخذ اللصوص الحمار وذهبوا به فلا ضمان على المستكري وكذلك ان كان المكاري مع الحمار الا ان المستكري لم يكن معه فذهب المكاري وترك الحمار فاخذ اللصوص الحمار فلا ضمان على المكاري فالوا هذا اذا لم يمكن للمكاري حمل المتاع على دابة اخرى فاما اذا امكنه فلم يحمل كان عليه الضمان كذا في الذخيرة * استأجر حمارا وذهب مع حماره الى البلد فاخذ العوان حماره المملوك فاشتغل بتخليصه من يده وترك المستأجر وضاع لا يضمن ان كان لا يعرف العوان قال قاض بخان لا يضمن مطلقا قال القاضي بدع الدين يضمن كذا في التنية * استأجر حمارا لينقل الشراب من خربة فاخذ في النقلة فانهدمت الخربة وهاك الحمار ان انهدمت من معالجة المستأجر يضمن قيمة الحمار وان انهدمت من غيره معالجته بل لرخاوة فيها ولم يعلم المستأجر به فلا ضمان عليه كذا في الفصول العمادية * رجل استأجر حمارا لينقل عليه الشوك فذهب في سكة فيها نهر جار فبلغ موضعا ضيقا فصرّب الحمار فوقع في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بتقطع الحبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تسير فيه الحمار وعليها احدها كان ضامنا وان كان موضعا تسير فيه الحمار وعليها احمالها ويتجاوزان عنف عليه المستأجر حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع لا من ضربه وتغيفه لا يضمن كذا في الظهيرية * استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينقل عليه الحطب ويوقره كما يوقر مثله فصدم الحمار على حائط ووقع في النهر وهلك ان لم يغرف عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحمار في ذاك الطريق فلا ضمان وان كان بخلافه فهو ضامن كذا في الذخيرة * ولو حمل عليه الحطب الى المصرف صدم الحمار حائطا فوقع في النهر فعطب فان كان يمر وقر الحطب سالما غالبالم يضمن وان كان يعلم انه قتلما سلم ضمن وكذا اذا ساقه على قنطرة ضيقة كذا في الغيانية * مستأجر الحمار فقهه وارسله في كرمه مع برذنته

المشاغ في حد الفاصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل
والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم نفسه وبمضي المدة ولا يشترط العمل في حقه لا استحقاق
الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل
العمل من واحد وانما يعرف استحقاق الاجر بالعمل على العبارة الاولى بايقاع العقد على العمل
كما لو استأجر خياطاً ليخيط له هذا الثوب بدرهم او استأجر قصاراً ليقصر له هذا الثوب بدرهم
وانما يعرف استحقاق الاجر بتسليم النفس وبمضي المدة بايقاع العقد على المدة كما لو استأجر
انساناً شهراً لخدمته والاجارة على العدل اذا كان معلوماً صحيحاً بدون بيان المدة والاجارة
على المدة لا تصح الا ببيان نوع العمل واذا جمع بين العمل وبين المدة وذكر العمل اولاً نحو
ان يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم شهراً يعتبر هو اجير مشترك الا اذا صرح في
آخر كلامه بما هو حكم اجير الواحد بان قال على ان لا ترعى غنم غبري مع غنمي واذا ذكر
المدة اولاً نحو ان يستأجر راعياً شهراً ليرعى له غنماً مسماة بدرهم يعتبر هو اجير وحده باول الكلام
الا اذا نص في آخر كلامه بما هو حكم الاجير المشترك فيقول وترعى غنم غبري مع غنمي كذا
في الذخيرة * والاوجه ان يقال الاجير المشترك من يكون عقده وارداً على عمل معلوم ببيان عمله
والاجير الخاص من يكون العقد وارداً على منفعته ولا تصير منافعه معلومة الا بذكر المدة او بذكر
المسافة كذا في التبيين * وحكم اجير الواحد انما يمين في قوله جدي عا حنني ان ما هلك من عمله لا ضمان
عليه فيه الا اذا خالف فيه والخلاف ان يأمر بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه حينئذ هكذا في شرح
الطحاوي * وحكم الاجير المشترك ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رحمه
وهو قول زفر والحسن وانه قياس سواء هلك بما يريد يمكن التحرز عنه كالسرقة والغصب او بما لا يمكن
التحرز عنه كالحرق الغالب والغارة الغالبة والمكابرة وقال ابو يوسف ومحمد رحمه ان هلك بما يريد يمكن
التحرز عنه فهو ضمان وان هلك بما لا يمكن التحرز عنه فلا ضمان كذا في المحيط * وبعضهم افتوا
بالصلح عملاً بالقولين والشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بقول ابي حنيفة رحمه قال صاحب
العدة قتلته له يوماً من قال منهم يفتي بالصلح هل يجبر الخصم لو امتنع قال كنت افتي بالصلح
في الابتداء فرجعت لهذا وكان القاضي الامام فخر الدين خان يفتي بقول ابي حنيفة رحمه كذا في
الفصول العمادية * وفي الابانة اخذ الفقيه ابو الليث رحمه في هذه المسئلة بقول ابي حنيفة رحمه وبه افتى

اولا ثم دفع الى الاجير ضمن كذا في فتاوى قاضي خان * استأجر فاس القصاب فاخذ منه
العوان بالجباية ولم يخلصه بدراهم حتى ضاع لم يضمن كذا في الفقيه * استأجر من رجل مراوجعه
في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق ودعا جيرا له ولم يبرح من مكانه ذلك ثم نظر الى المر
فاذا قد ذهب به قال ان كان تحول وجهه لم يطل حتى لا يسمى به مضيقا للمر لا ضمان عليه والقول
في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الآجرو ان طال التقائه فهو ضامن كذا في المحيط * واذا استأجر
مرا فجعله في الطين ثم اعرض عنه فسرق ان طال الاعراض ضمن وان لم يطل الاعراض لا يضمن كذا
في الملتقط * سمسار باع مائة بيعة فامسك الثمن عنده بامر صاحب الحمولة فسرق الثمن لا ضمان
عليه بالا جماع كذا في محيط السرخسي * الحمل اذا جاء بالحمل فقال صاحبه امسكه فهلك عنده
لا ضمان عليه اما القصار والخياط ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجر اذا امسك بامر بعد العمل فهلك
ان قبض الاجر فهو على ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف كذا في التاتارخانية * واذا قصد
القصارا وبنزغ البزغ ولم يتجاوز الموضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عطف من ذلك فان تجاوز الموضع
المعتاد ضمن وهذا اذا كان البزغ باذن صاحب الدابة اما اذا كان بغير اذنه فهو ضامن سواء كان تجاوز
الموضع المعتاد او لم يتجاوز كذا في السراج الوهاج * اذا حجم الحجام او خن الختان فمات ام يضمن
بخلاف القصار لكن هذا اذا لم يجاوز موضع الفعل فان جاوز فقطع الحشفة ذكر في الواو ان مات
عليه نصف بدل النفس وان برئ تكمل بدل النفس وفي ديات شرح الطحاوي لو قطع الحشفة
عليه القصاص ولو قطع بعض الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر انه ما يجب عليه وفي الفتاوى العفري
في كتاب الديات يجب حكومة العدل كذا في الخلاصة * ولو استأجر باقطع يده واصبعه او بنزع سنه جازاؤه
لا يضمن كذا في التاتارخانية * استأجر خبازا ليصنع له طعاما في وليمة فافسد الطعام فاحرقه ولم ينضجه كان
ضامنا ولو لم يفسد الخباز شيئا ولكن رب الدار اشترى رارية من ماء وامر صاحب البعير فادخلها
الدار فساق البعير فخر على القدر ففسدها وافسد الطعام لا يضمن صاحب البعير شيئا ولا ضمان على
الخباز فيما فسد وكذا الوسط البعير على ولد صغير او عبد صغير لصاحب الدار فقتله لا يضمن صاحب البعير
كذا في فتاوى قاضي خان * لو انفتح حلقوم الطاحونة وضاعت الحنطة ضمن الطحان كذا في السراجية *

الباب الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشارك وهو شتمل على فصلين

الفصل الاول في بيان التحدا الفاصل بين الاجير المشترك والخاص وبيان احكامهما اختلف عبارة

هلك المتاع في بدالا جبر المشترك ثم استحق عليه وضمن القيمة لا يرجع على المستأجر بها كما في العارية
 كذا في القنية * الاجبر المشترك اذا ساق الدابة فتناطحت فقتلت بعضها بعضا او وطئت بعضها بعضا ضمن
 وان كان اجبر وحده لا لئلا فحمل انشئ فعطبت ام يضمن كذا في السراجية * المستأجر لحفظ الخان اذا سرق
 منه لا ضمان عليه لانه حافظ للابواب والاموال في ايدي الارباب وبذلك الحارس لا يضمن اذا
 سرق ليلا كذا في الملتقط * وفي الناصري اذا ترك البقرة ترمى فسرفت لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان
 والتا تاريخانية * قال محمد ربح في الجامع الصغير في رجل استأجر حملا ليحمل له دنا من الفرات
 الى مكان معلوم باجره معلوم فوقع الحمل في بعض الطريق فانكسر الدن فان شاء ضمنه قيمته
 في المكان الذي حملة ولا اجر له وان شاء ضمنه في المكان الذي انكسروا عطاه من الاجر بحساب
 ذلك وهذا مذهب عالمنا الثلاثة هذا اذا انكسر في وسط الطريق فاما اذا سقط من رأسه او زلق رجله
 بعد ما انتهى الى المكان المشروط فانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه هكذا حكى عن القاضي
 صاعد النيسابوري وهذا الذي حكى عن القاضي صاعد يوافق قول محمد ربح آخر فاما على قول
 ابي يوسف ربح وهو قول محمد ربح او لا بالحمل يجب ان يكون ضامنا هذا اذا حصل التلف
 بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل بامر لا يمكن التحرز عنه لا ضمان عليه بالا جماع
 وله الاجر وان هلك بامر يمكن التحرز عنه فكذلك عند ابي خنيفة ربح لا ضمان عليه وله الاجر
 بحساب ذلك وعندهما يجب الضمان والمالك الخيار لو حصل التلف بجناية يده كذا في الذخيرة *
 فان سرق المتاع من رأس الحمل فان كان صاحبه معه فلا ضمان عليه اجماعا وان اوجب الضمان
 على الاجبر المشترك وان لم يكن صاحبه معه فهو ضامن على اصلهما وكذلك انقطاع الحمل
 الذي يشد به المكاري المحمل اذا كان انقطاعه في سوقه للدابة فهو ضامن وان كان انقطاعه من غير
 سوقه مثل ان تكون الدابة واقفة فتجبي ربح فتعثرها فتفر من ذلك فينقطع الحمل فلا ضمان عليه كذا
 في السراج الوهاج * ولو حمل بحمل صاحب المتاع فانقطع لا يضمن كذا في الغبائية * استأجر
 حملا ليحمل عليه زق من سمن فرفعه المالك والحمل حتى يضع على رأس الحمل وتخرق لا يضمن
 الحمل وفي المنتقى ولو وضعه الحمل في الطريق ثم اراد رفعه فاستعان برب الزق فذهب يضعه فرفع
 وتخرق ضمن الحمل لانه صار في ضمانه وان بلغ منزل صاحب الزق وانزله الحمل وصاحبه ووقع
 من ايديهما يضمن الحمل والقياس ان يضمن النصف وبه اخذ الفقيه وكثير من المشائخ كذا

كذا في التاثر خانية * وبقولهما يفتى اليوم لتغيير احوال الناس وبه يحصل صيانة اموالهم كذا في النبيين *
ثم عندهما انما يضمن اذا كان المانع المستأجر عليه محدثا فيه عمل اما لو اعطاه مصحفا ليعمل له غلافا
او سيفا ليعمل له جهازا او سكينا ليعمل لها نصبا فضا ع المصحف او السيف او السكين فانه لا يضمن
اجماء كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى عن ابي يوسف ربح لو دفع اليه مصحفا ينقطه باجر فضا ع
غلافه لم يضمن وكذلك لو دفع اليه ثوبا ليرفوه في منديل فضا ع المنديل وكذلك اذا دفع اليه ميزانا
لبصلح كفتبه فضا ع العود الذي يكون فيه الميزان كذا في المحيط * وفي الخلاصة الخانية فان شرط عليه
الضمان في العقدان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت
الاجارة في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها
فكذلك عند ابي حنيفة ربح وعندهما يصح الشرط والعقد كذا في التاثر خانية * ثم اذا وجب الضمان
على الاجير المشترك عندهما فان هلك قبل العمل يضمن قيمته غير معمول ولم يكن له من الاجرة
شيء وان هلك بعد العمل فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمته معمول ولا يعطي له الاجرة ويحط الاجرة
من الضمان وان شاء ضمن قيمته غير معمول ولم يكن عليه اجرة كذا في السراج الوهاج * وما هلك في
يده بعمله كالتصار اذا دق الثوب فتخرق او القاه في النورة فاحترق او الحمل اذا تعثر فهو ضامن عند علمائنا
الثلاثة كذا في المحيط * خالف اولم يخالف كذا في البنابيع * ثم الاجير المشترك انما يضمن بما جنت
يده عندنا اذا كان محل العمل مسلما اليه تسليما يكفي لنقل ضمان العقد لو كان مشتريا والمضمون
مما يجوز ان يضمن بالعقد وفي وسع الاجير دفعه كذا في التاثر خانية * ثم اذا وجب الضمان على الاجير
المشترك بما جنت يده عند علمائنا الثلاثة كان المستأجر بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر
له وان شاء ضمنه قيمة معمول وعليه اجر المثل كذا في الذخيرة * وفي التجريد اذا احترق بيت الاجير
بسراج ضمن كذا في التاثر خانية * ومن استأجر رجلا على خياطة ثوبه او على قصارة ثوبه فقبضه فتلف
في يده بغير فعله وبغير تعد منه فلا ضمان عليه كذا في شرح الطحاوي * والاجير المشترك كالخياط والقصار
مؤنة الرب عليه لا على رب الثوب كذا في خزانة المفتين * ولو كان الاجير المشترك راعي بقرا وغنم
او غيرها للامة فما تلف من سوقه وضربه بخلاف العادة ضمن قيمته واوساق الدواب على المشرعة
فازدحموا على القنطرة فدفع بعضهم بعضا فوقعوا في الماء وعطبوا ضمن قيمتهم كذا في البنابيع *
هلك

ومتاعه على دواب آخر وهو يسير معها لم يضمن المكاري وهذا القسم على قول ابي يوسف رح
ولو حمله على الدابة وصاحب المتاع راكب على الدابة فعثرت وسقطت لا يضمن صاحب الدابة
وان لم يكن راكبا لكن يمشي معه ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الغبائية * ولو اصابه
الشمس او المطر ففسد لا يضمن وعندهما يضمن وكذا لو سرق من ظهرها ولو عليها عبد فساق رب الدابة
فعثرت فهلك العبد لا يضمن لانه في يد نفسه بخلاف المتاع ولو كان العبد لا يستمسك ضمن
كالثوب والبهيمة اذا هلك بسوقه كذا في الوجيز للكردي * والصحيح ان لا فرق ولا يضمن العبد
بالعقد كالحرك كذا في التمر تاشي * قال ابو حنيفة رح لو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع استأجر
الدابة ليحمله فعثرت الدابة فوقعا فمات المملوك وفسد الحمل فانه لا يضمن المملوك ويضمن الحمل
وان كان الهلاك من جناية يده ثم انما يضمن المتاع اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المتاع واما
اذا كان يصلح لحفظ المتاع حينئذ لا يضمن المتاع كذا في المحيط * سئل ابو القاسم عن استأجر ليحمل
عصيرا على دابته الى موضع فحمله فحين اراد ان يضعه اخذ احدا العدلين ورمى بالعدل الآخر
فانشق الزق من رمية قال ضمن نقصان الزق والعصير كذا في الحاوي للفتاوى * وفي فتاوى
النضلي اذا دفع حملا الى حامل ليحمله الى موضع كذا وشرط عليه ان يسير ليلا وصاحب الحمل
معه يسير ان فصاعت الدابة مع الحمل ان كان المكاري يضع الدابة بترك الحفظ ضمن
بلا خلاف وان كانت ضاعت من غير تضييعه لم يضمن عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وينبغي
ان لا يضمن ان كان رب المتاع يسير معه بلا خلاف ولكن المذكور في اول هذا الجنس وشروط
المرغيناني رواية صريحة في وجوب الضمان ههنا بالاجماع كذا في الفصول العمادية *
ولا يضمن الملاح ما غرق من موج او ريح او صدم جبل فان غرقت من مدة او معالجته ضمن وان
انكسرت فغرقت فان كان من عمل الملاح ضمن والا فلا وان كان رب المتاع في السفينة او
وكيله لا يضمن الملاح الا بالتعدي لان المتاع في يده ولو كانتا سفينتين وهو في احدتهما ومتاعه
في الاخرى لم يضمن الملاح شيئا الا بالتعدي كما في الدابتين وكذا لو خرج صاحب
المتاع لصلوة الغرض او لحاجة ولم يغيب عن بصره لم يضمن الملاح الا بالتعدي ولو بلغت السفينة
الى موضع ثم اعادها الريح او الماء او عادت الدابة من بعض الطريق فان كان صاحب
المتاع في السفينة او على الدابة وجب الاجر ولا يطالب بالعود الا ان يردّها الريح الى موضع

في الوجيز للكردي * ولو قال له احمل ايها شئت هذا بدرهم وهذا بنصف درهم فحملهما معا فله نصف اجرهما يضمنهما ان هلكا ولو حمل احدهما والا فهو مستطوع في الباقي ويضمنه ان هلك لانه حمل بغير اذنه ولو استأجر ليحمل جلود ميتة فدبغها وهلك او تلفها فلا اجر ولا ضمان لانه ليس بمال ولو استأجر ليحمل هذه الدراهم الى فلان فانفقها في نصف الطريق ثم دفع مثلها الى فلان فلا اجر له لانه ملكها باداء الضمان كذا في التاتارخانية * ولو استأجر حمالين فحمل احدهما كله ان كانا شريكين يجب الاجر كاملا بينهما وان لم يكونا شريكين فله نصف الاجر لانه في حمل النصف متبرع ولو حمل الى المكان الذي اشترط فقال لصاحب الحمل امسكه فامسك فضاع لم يضمن ويجب الاجر ولو حبسه لاستيفاء الاجر حين طلب منه ضمن وعن ابي يوسف رح انه ليس له ان يطالب بالا جر ما لم يضع عن رأسه ولو حمل الى دار المستأجر وادخله فعثر فسقط او اراد ان يضع عن رأسه فسقط ضمن ولو كسره انسان آخر ام يضمن هو ويجب له الاجر كذا في الغياثة * وفي فتاوى ابي الليث رح الحمال اذا انزل في مفازة وتهايا له الانتقال فلم ينتقل حتى فسد المتاع بسرقة او مطر فهو ضامن وتاويله اذا كانت السرقة او المطر غالبا كذا في الفصول العبادية * استأجره ليحمل حقيبة الى مكان فانشقت بنفسها وخرج ما فيها قال ابو بكر ضمن كحمال انتطع حبله وقال ابو الليث في قياس قول ابي حنيفة رح لا يضمن قال فخر الدين وعليه الفتوى وبه نأخذ هكذا في الكبرى * في المنتقى الحمال اذا كان يحملها على عنقه فعثر واهرق وصاحبها معه فهو ضامن ولو زحمه الناس حتى انكسر لا يضمن بالا جماع ولو انه هو الذي زحم الناس حتى انكسرفانه يضمن وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازاء ما حمل وان شاء ضمنه قيمته وقت الحمل في ذلك المكان الذي حملة كذا في الخلاصة * المكاري كان ينقل الدبس من القرية الى المصرف فنزل في الطريق ونام وخرق الكلب النرق فضاع الدبس لا يضمن ان نام جالسا كذا في القنية * اليتمية سئل ابو حامد عن رجل استأجر تركمانا ليحمل له هذا الدبس من مرو الى بلخ فلما بلغ وسط الطريق كان هناك قنطرة وفيها حجر فلما اراد ان يمر به البعير سقطت رجله فيه وتلف الدبس وتلك القنطرة مما يسلك مع هذا الحجر هل يضمن التركمان ام لا فقال يجب الضمان على التركمان الذي كان يستعمله وسئل عنها يوسف بن احمد فاجاب به كذلك كذا في التاتارخانية * وان نقرت الدابة فسقط المتاع لا يضمن وان عثرت بسوق رب المتاع او يقوده ام يضمن المكاري وكذا اذا كان بسوقهما ولو كان صاحب المتاع على الدابة

الفتاوى وكذلك في الصابغ اذا دفع الى مثله كذا في التاتارخانية * رجل اخذ فزل انسان لينسجه
فوضع في بيت الاستاذ فغاب يجب عليه الضمان كذا في جواهر الفتاوى * نساج ترك الكرباس في بيت
الطراز فسرق الكرباس ان كان بيت الطراز حصينا لمسك فيه مثل هذا المتاع لا يضمن وان كان بحال لا يمسك
فيه مثل هذا المتاع ان كان ارباب الكرباس رضوا بذلك لا يضمن وان لم يرضوا بذلك ضمن وليس عليه
ان يبيت في بيت الطراز لكن اذا اغلق الباب في الليل وذهب لا يضمن فلو سرق من بيت الطراز مرة او مرتين
لا يخرج من ان يكون حصينا الا اذا فحش كذا في الخلاصة * (بافنده كرباس راد ركارخانه ماندوشب بخانه
رفت ودرست) وذاك في وقت غلبة السراق فسرق الكرباس ان كان يترك الكرباس في ذلك المكان في هذا
الزمان لا يضمن والا يضمن كذا في خزائن المفتين * (بافنده كرباس بافت ودرخانه نهاده وبمالك رد نكرد
دزد برد) بل يضمن الحائك فعلى قول من يقول مؤنة الرد على الاجير المشترك يضمن اذا تمكن من الرد
ولم يرد وعلى قول من يقول مؤنة الرد عليه لا يضمن كذا في الفصول العمادية * (بافنده كرباس بافت
وخصم را گفت كه كرباس را بپروان كردم بياتا بپري وي گفت نزد يك تو باشد فردا بپريم و بپرم شب دزد برد
بافنده تا وان دار نه باشد) لانه يصير مودعا بقوله (نزد يك تو باشد) واذا لم يقل (نزد يك تو باشد) وهلك بعد
ما تم العمل قيل يضمن اذا تمكن من الرد ولم يرد وينبغي ان لا يضمن اذا حبس بالاجرة لانه لا يجب عليه
الرد حينئذ كذا في خزائن المفتين * رجل دفع الى نساج كرباسا بعضه منسوج وبعضه غير منسوج فسرق
ذلك عند النساج ذكر في النوازل ان على قول من يضمن الاجير المشترك ما هلك في يده بغير صنعه
يضمن النساج كل الثوب لان المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال كشيء واحد ونسج الباقي يزيد
في قيمة ما كان منسوجا فكان النساج في الكل اجيرا مشتركا فيضمن الكل وهذه جملة مسائل افتوائها
على قول ابي يوسف ومحمد رح منها هذه ومنها رجل دفع الى خياط كرباسا فخطا قميصا وبقي
قطعة من الكرباس فسرق قالوا يضمن الخياط ومنها رجل دفع صرما الى خفاف ليخرز له خفافا ففضل
شيء من الصرم فسرق قالوا يضمن كذا في فتاوى قاضي خان * ولو دفع الى حائك ثوبا بعضه
منسوج وبعضه غير منسوج لينسجه الباقي فسرق عند ابي حنيفة رح لا يضمن شيئا وعند ابي يوسف رح
يضمن غير المنسوج ولا يضمن المنسوج لانه فيه مودع وعند محمد رح يضمن كذا في الغياثية *
(رسمان بپافنده داد و شرط كرد كه دو روز را بپافد بپافت) وهلك الثوب بعدة يضمن على
ما اختار شيخ الاسلام الاموي جندي وكذلك القصار كذا في الفصول العمادية * ولو استأجره شهرا

لا يمكن قبضه فيه فيجب عليه على مودة بالاجرة وان لم يكن صاحب المتاع او وكيله مع المتاع يجبر على العود بالاجرة الاولى كذا في الغياثة * وان احترقت السفينة من نار او دخلها الملاح لحاجة لم يضمن وان لم يكن فيها رب المتاع كذا في التمرثاشي * استأجر سفينة معينة ليحمل عليها امتعته هذه فادخل الملاح فيها امتعة اخرى بغير رضى المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معه لا يضمن الملاح كذا في القنية * وسئل علي بن احمد عن ركاب سفينة موفرة خافوا الغرق وقد امسكت سفينتهم على الارض فخرج بعض الركاب واستأجروا سفينة ودخل فيها بعض الركاب وادخلوا بعض الاحمال وفعلوا ذلك مرة بعد اخرى فخفت السفينة وجرت وانتقوا في الاجرة قدرا من الدنانير ان يكون تلك الاجرة على الذين باشروا العقد ام على جميع الركاب وصاحب الاحمال وقد كانوا راضين بما فعل اولئك فقال على العاقدين يجب الاجر والمواثقة او على كذا في التناثرخانية * وفي المنتقى لو كانت سفن كثيرة وصاحب المتاع او الوكيل في احدها املاضمان على الملاح فيما ذهب من السفينة التي فيها صاحب المتاع او وكيله وضمن ماسوى ذلك قال هذا كله قول ابي يوسف ومحمد رحم قال ثمة ولا يبي يوسف رحم فيما اذا كانت السفن كثيرة قول آخر فقال اذا كانت السفن تنزل معا وتسير معا حتى يكونوا في رفقة واحدة فلا ضمان على الملاح وان تقدم بعضها بعضا وكذلك القصار اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على بغير فلا ضمان على الاحمال كذا في المحيط * ملا سفينة من امتعة الناس وشدها في الشط لبلا فظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت ترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا فلم يشدوا جراها حتى غرقت من الموج يضمن ان كان تشد في هذه الحالة كذا في القنية * نساج كان ساكنه مع صهره ثم اكرى دارا وانتقل مع متاعه اليها وترك غزلا هناك فضاغ ان لم ينقل الغزل من حيث كان الى بيت ثان من دار صهره ولا اودعه صهره لم يكن عليه ضمان في قول ابي حنيفة رحم وفي نواهما يضمن على كل حال كذا في الكبرى * وفي النوازل رجل دفع غزلا الى رجل لينسجه كروبا سا فدفعه هو الى آخر لينسجه فسرق من يده ان كان الثاني اجبر الاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني اجنبيا يضمن الاول دون الآخر وهذا عند ابي حنيفة رحم وعندهما في الاول ضامن مطلقا وفي الاجنبى ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الآخر كذا في الخلاصة * وفي الجامع الفتاوى

لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ كذا في خزانة المفتين * وعن محمد ر ح اذا دخل القصار سراجا في جانوته فاحترق به ثوب بغير فعله ضمن لان هذا مما يمكن الاحتراز منه في الجملة وانما لا يضمن في الحرق الغالب الذي لا يمكن اطفاؤه وهذا قولهما فاما عند ابي حنيفة ر ح فلا يضمن ما هلك بغير صنعه كذا في الفصول العمادية * وتلميذ القصار واجيره الخاص اذا دخل نار المسراج باصر الاستاذ فوقعت شرارة على ثوب من ثياب القصار او اصابه دهن السراج لا يضمن الاجير ويكون الضمان على الاستاذ لانه ادخل السراج باذنه فصار فعل الاجير كفعل الاستاذ ولو فعل الاستاذ كان ضمانا كذا في فتاوى فاضيل خان * وتلميذ الاجير المشترك اذا وقع من يده سراج فاحترق ثوبا من القصار فالا ضمان على الاستاذ وان لم يكن ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الخلاصة * اطفأ السراج في الحانوت وترك المسرجة في الحانوت وبتت شرارة فوقعت على ثوب رجل واحترق لا يضمن وبه يفتى
 كذا في الوجيز للكردي * وفي التجريد لتلميذ القصار وساثر الصناع واجيرهم لا ضمان عليهم الا بما يعدونه ويضمن الاستاذ ولا يرجع اليهم كذا في التاتار خانية * اجير القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان مما لا يوطأ بان كان رفيقا يضمن سواء كان ثوب القصار او غيره كذا في الصغرى * ولو شرط الضمان على المشترك ان هلك قيل بضمن اجماعا والفتوى على انه لا اثر له واشترطه وهدمه سواء كذا في الوجيز للكردي * ولو حمل شيئا في بيت الاستاذ باذنه فسقط على ثوب فتخرق ان كان من ثياب القصار لا يضمن الاجير ويضمن الاستاذ وان لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجير كذا في الفصول العمادية * وان حمل الاجير شيئا في خدمة استاذة فسقط ففسد لم يضمن ولو سقط على وديعة عنده فافسدها كان ضامنا لها وكذلك لو عثر فسقط عليها فان كان بساطا او وسادة استعارة للبسط فلا ضمان في ذلك على رب البيت ولا على اجيره كذا في المبسوط * ويضمن القصار ما تلف بدقه المعتاد واحترق بالنورة في الحجب وبالشميس قرب الثوب ان شاء ضمنه قيمته معمولا واعطاه الاجر وان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطى الاجر ولو قال لرب الثوب لا يحتمل هذا الثوب المدق او قال رجل للزجاجي اقطع هذه الزجاجات فقال قلما يسلم من القطع فقال ان تخرق او انكسر فلا شيء عليك فدق الثوب وقطع الزجاج فتخرق الثوب وانقطع الزجاج فان كان لا يسلم مثله غالبا فلا يضمن له لانه رضي به وان كان يسلم احيانا من كذا في الغبائية * ولو ان اجير القصار فيما يدق من الثياب انقلب منه المدقة فوقعت على ثوب فتخرق فان انقلبت قبل

لعمل الخياط فهو اجبر وحدث ثم ان استأجره ليخيط له ثوبا بعينه في يوم من الشهر بدرهم جازو ويرفع
عنده اجر ذلك اليوم وهو درهم من اجر الشهر كذا في الغيائية * جاء الخياط بالثوب الى المالك فجذبه
المالك من يده وتخرق من مد المالك لاضمان وان كان من مدهما ضمن الخياط نصف نقصان
التخرق كذا في الوجيز للكثيري * سئل ابو القاسم عن قصار وضع ثوبا على الخشب في الحانوت
واقعد ابن اخته حافظا فطر الطرار الثوب قال ان كان بيت الاسفل بحال يغيب عن عيني الداخل
موضع الثوب فان كان ابن الاخت ضمه اليه ابوه وامه او ضمه الخال عند فوت ابويه فالضمان
على القصار وان كان الصبي بحيث براه مع دخوله في ذلك الموضع فان كان الصبي منضم اليه فلا
ضمان على واحد منهما وان لم يكن منضما فالقصار ضامن كذا في الحاوي * للفتاوى قصار سلم
ثياب الناس الى اجبره ليتشمسها في المقصورة ويحفظها فنام الاجبر ثم عاد بثياب وضاع منها خمسة قطع
ولم يدرك كيف ضاعت ومتى ضاعت قال ابو جعفر اذا لم يدرك انها ضاعت في حال نومه فالضمان على
التصارون والاجبر ولو علم انها ضاعت في حال نومه فلا جبر ضامن بترك الاحتفاظ الواجب عليه ولو شاء
صاحب الثوب ضمن القصار في الوجهين جميعا قال ابو الليث رح انما قال له ان يضمن القصار لانه كان
ياخذ في مسئلة الاجبر المشترك بقول ابي يوسف ومحمد رح اما في قول ابي حنيفة رح فلا ضمان
على القصار وبه تأخذ قال استاذنا وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * قصار ان يتقبلان الثوب من الناس
فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر وذهب وضاع شيء لا يضمن بالدفع الى غيره اذا
ضاع لانهما كانا شريكين فكان اخذا احدهما كما اخذ صاحبه كذا في خزائن المفتين * قصار رهن ثوب قصارة
بدينه عند رجل ثم افتك الرهن وقد اصاب الثوب لجاسة عند المرتهن فلما نظر اليه صاحب الثوب
كلف القصار بتطهير الثوب وازالة النجاسة فامتنع القصار عن ذلك فتشاجر او ترك الثوب عند
القصار فهلك الثوب عنده قالوا ان كانت النجاسة لم تنقص قيمة الثوب لاشي على القصار وان
كانت النجاسة تنقص قيمة الثوب كان على القصار ضمان النقصان ويهلك الثوب امانة كذا في
فتاوى قاضيهان * ذكر في كتاب الضمان من فتاوى الديناري (پيراهن ريخته بكارزداد
ونگفت که ریخته است کازر پیراهن را بخم نهاد و پیراهن سوخت و کازر ندانست که سوخته است)
يضمن القصار لانه هلك بفعله والجهل ليس بعد ذكر كذا في الفصول العمدية * قصار شمس ثوب
التصارة فاحترق كان ضامنا وكذا اذا هصر الثوب فتخرق وان فعل ذلك اجبر القصار ولم يعتمد الفساد

وفي القصارين اذا اجنت يدا حد هما فالضمان عليهما يأخذ صاحب الثوب ايتهما شاء بجميع ذلك
 كذا في خزائنه المفتين * ^(٥)قصار ضمن الثوب بسبب ثم ظهر الثوب قال ابو نصير لا يملكه القصار كذا في
 السحاوي للفتاوى * ذكر في اجارات العدة اذا دفع الثوب الى قصار وقال انصره ولا تضع من يدك
 حتى تفرغ منه او شرط اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه صاحب الثوب مرات ففرط حتى سرق
 لا يضمن واستفتيت ائمة بخار عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ وهلك
 في الغد هل يضمن اجابوا نعم يضمن كذا في الفصول العمادية * وفي النوازل سلم ثوبا الى قصار او خياط ثم
 وكل رجلا بقبضه فدفن اليه القصار غير ذاك الثوب لم يلزم ذلك رب الثوب ولا ضمان على
 الوكيل اذا هلك الثوب في يده وارب الثوب ان يتبع القصار بثوبه هذا اذا كان الثوب المدفوع الى
 الوكيل ثوب القصار وان كان ثوب غير القصار كان لصاحب الثوب الخيار ان شاء ضمن الوكيل وان شاء
 ضمن القصار فان ضمن القصار القصار لا يرجع على الرسول وان ضمن الرسول رجع على القصار لانه
 مغرور ومن جهته كذا في الذخيرة * القصار لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فاخذه صاحب
 الثوب على ظن انه له كان ضامنا كذا في خزائنه المفتين * ولو دفع القصار ثوب انسان الى غيره خطأ
 فقطعه وخاطه قرب الثوب يضمن ايتهما شاء فان ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار
 رجع هو على القاطع وياخذ القاطع ثوبه من القصار وكذا لو دفع القصار ثوب نفسه في الثياب
 الى انسان ولم يعلم فقطعه الاخذ ضمن الاخذ القصار ثوبه وكذلك كل مودع دفع متاع نفسه
 مع الوديعه على ظن انه له ولو قال القصار هذا ثوبك يصدق لانه امين وكذا هذا في كل اجبر مشترك
 وهل يحل الانتقام ان اخذه عوضا من ثوبه يحل والا فلا ولا اجر عليه ان انكر ثوبه وكذلك اذا قال
 القصار ونحوه دفعت الثوب اليك يصدق عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يصدق الا بحجة كذا
 في الغيبة * ولو حبس القصار بامر المالك فهلك ان لم يقبض الاجر لا يضمن عند أبي حنيفة رح
 خلا لهما وان قبض فهلك هلك امانة بالا جماع ومن أبي حنيفة رح ليس للقصار حبس فان حبسه
 وهلك ضمن كذا في خزائنه الفتاوى * رجل بعث ثوبا الى قصار يريد تلميذه ثم قال للقصار اذا اصلحته
 فلا تدفعه الي تلميذي فلما اصلحه دفعه الي تلميذه فذهب التلميذ بالثوب هل يضمن القصار فقال
 ان كان التلميذ حين دفع الثوب الى القصار لم يقل له هذا ثوب فلان بعث به اليك لا يضمن فان كان
 قال ذلك للقصار فان صدق القصار التلميذ في ذلك ضمن والا فلا كذا في المحيط * وذكر صاحب

ان يقع على ثوب القصار على الخشبة التي يدق عليها وخرق ثوبان كان من ثياب القصار فلا ضمان عليه وإنما الضمان على الاستاذ وان وقع على ثوب ليس من ثياب القصار فإن الاجبر يضمن فاما اذا انقلبت المدقة بعد ما وقعت على الخشبة التي يدق عليها ثياب القصار فاصابت ثوبا آخر ذكر في ظاهر الرواية انه لا يضمن بالتفصيل بين ان يكون ذلك الثوب من ثياب القصار او لم يكن من ثيابه حكى عن ابي بكر البلخي انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا وقعت المدقة ابتداء على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فكذلك هذا كذا في الذخيرة * في الولو الجبة ولو اصاب ذلك انسانا فقتله كان ضمانه على الاجبر دون الاستاذ هكذا ذكر في الكتاب وذكر الشيخ المعروف بخواهر زادة هذا في الوجه الاول وهو ما اذا اصاب انسانا قبل ان يقع المدقة على الخشبة اما في الوجه الثاني وهو ما اذا اصاب المدقة على الخشبة ولا فكذا الجواب على قول البعض فاما على ظاهر الرواية لا يضمن الا ان هذا غير سديد والصحيح هو الاول كذا في التآثر خانية * ولو انكر شيء من ادوات القصار بعمل التلميذ مما يدق به او يدق عليه لا يضمن التلميذ وان كان مما لا يدق به او لا يدق عليه ضمن التلميذ كذا في الفصول العمادية وفتاوى قاضيخان * ولو دعى رجل قوما الى منزله فمشوا على بساطه فتخرق او جلسوا على وسادة فتخرق او كان الضيف منتقلا سيفا فلما جلس شق السيف بساطا او وسادة فلا ضمان عليه او وطمى على آنية من اوانيه او ثوبا لا يبسط مثله ولا يوطأ فهو ضامن كذا في المبسوط * ولو جفف القصار الثوب على جبل فمرت به حمولة فخرقته لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح وعندهما يضمن والسائق ضامن كذا في الذخيرة * ولو اسعان القصار من رب الثوب فداه فتخرق ولا يعلم من فعل ايهم اتخرق فعند ابي يوسف رح يضمن النصف وهو الصحيح هكذا في الغبائية * قال قاضي فخر الدين القنوي على انه لا يضمن بالنصف كذا في الكبرى * واذا لم يتخرق الثوب هل يسقط من الاجر مقدار ما يحصيه من عمل المالك ذكر في كتاب الفوائد لصاحب المحيط انه يسقط وكذلك لوجاء صاحب الثوب وخاط بعض الثوب في يد الخياط او نسج بعض ثوبه في يد النساج فانه يسقط من الاجر بحصته وهو الصحيح هكذا في الفصول العمادية * واذا اراد صاحب الثوب ان يأخذ ثوبه من القصار فتمسك به التصار لا يستيفه الاجر فحذبه صاحب الثوب كان على القصار ضمان نصف الخرق كذا في التآثر خانية * وفي القصارين

في الوجيز للكردي * الثيابي اذا خرج من الحمام فضاغ ثوب ان تركه ضائعا ضمن وان امر الحلاق او الحمامي او من في عياله ان يحفظ لا يضمن كذا في الخلاصة * لو نزع الثياب بين يدي الحمامي ولم يقل بلسانه شيئا وترك عنده ودخل ثم خرج فلم يجد هافا ان لم يكن للحمامي ثيابي يضمن الحمامي ما يضمن المودع لان الوضع بين يديه استحفاظ وكذا قال محمد بن سلمة قال شيخ الاسلام خواهر زاده وبه يفتى كذا في الفتاوى العنابية * وان كان للحمامي ثيابي الا انه لم يكن حاضرا فكذلك الجواب ايضا وان كان حاضرا لا يضمن صاحب الحمام كذا في الذخيرة * ولو جاء رجل ووضع ثيابه عند جالس ولم يتقبل الجالس ولم يرد عليه بل قال لا تضع عندي ضمن عند الهلاك للعارف كذا في الحاوي للفتاوى * امرأة دخلت الحمام ووضعت ثيابها في بيت المسلخ والحمامية تنظر اليها فدخلت الحمامية في الحمام بعد المرأة لتخرج الماء لتغسل صبي ابنتها رابنتها مع صبيها في دهليز الحمام ترى امها فضاغت ثياب المرأة قالوا ان غابت الثياب عن عين الحمامية وعن عين ابنتها ضمننت الحمامية والا فلا تضمن كذا في فتاوى قاضيخان * خرج من الحمام وقال كان في كيس ي دراهم فضاغت ان لم يقربه الثيابي لا ضمان عليه وان اقر به ان تركه ضائعا ضمن وان لم يضعه ذكرناه في مسئلة القصار كذا في الفصول العمادية * قال محمد ربح في الاصل الراعي اذا كان اجير وحدومات من الاغنام واحد حتى لا يطمئن لا ينقص من الاجر بحسابها وكان الاجران يكلفه رمي اغنام آخر ولو هلك منها شيء في السقي او الرعي لم يضمن هذا اذا كان الراعي اجير وحد فاما اذا كان اجير مشترك فانه لا يضمن مامات من الاغنام عندهم جميعا وهذا اذا ثبت الموت بتصادقهما او البينة فاما اذا ادعى الراعي الموت وجحد رب الاغنام فعلى قول ابي حنيفة ربح القول قول الراعي فاما عند هما القول قول رب الاغنام ولو ساقها الى المرعى فعطبت منها شاة لامن سباقه بان صعدت الجبل او مكانا مرتفعا فتردت منه فعطبت فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ربح وعلى قولهما ضمن وكذلك لو اورد هانهر السقيها فغرقت شاة منها فعلى قول ابي حنيفة ربح لا ضمان وعلى قولهما يضمن وكذلك لو اكل منها سبع او سرق منها فالمسئلة على الخلاف ولو ساقها وعطبت شاة منها من سباقه بان استعجل عليها فعثرت وانكسرت رجلها او ائدق عنقها فعليه الضمان عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط * ولو اكل الذئب الغنم والرامي عنده ان كان الذئب اكثر من واحد لا يضمن لانه كالسرقفة الغالبة وان كان ذئبا واحدا يضمن كذا في الوجيز للكردي * وان ساق البقر فتناطحت

المحيط في اجارات فتاواه رجل دفع ثوبا الى قصار ليقتصره فجاء صاحب الثوب بطلب الثوب فقال له القصار دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبه كان القصار ضامنا كذا في التصول العمادية * وقعت واقعة في زماننا صورتها قوم من السراق اتوا باب قصار بالليل وطلب واحد منهم من القصار ماء للشرب وقال انا رجل رستاقى محتاج الى الماء حاجة شديدة وباقي السراق قد اختفوا ففتح القصار الباب واخرج الماء فجلس طالب الماء على العتبة واشتغل بالشرب فحضر الباقون ودخلوا الحانوت واخذوا القصار ومن معه وشدهم وذهبوا بكرابيس الناس فانفتحت اجوبة الفتاوى ان هذا لا يكون سرقا غالبا ويجب الضمان على القصار فاسوا هذه المسئلة على مسئلة ذكرناها في شرح القديري لو احترق حانوت القصار من نار وقع من السراج ان ذلك لا يعتبر حرقا غالبا من قبل انه يمكن اطفاء ذلك لو علم به في الابتداء والحرق الغالب الذي لا يمكن تداركه لو علم في الابتداء فسرق الغالب الذي لا يمكن استدراكه لو وقع العلم في الابتداء وهناك يمكن استدراكه والتحرز منه حتى لو علم به لا يفتح الباب كذا في الذخيرة * وفي الخانية ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يتخرق صمحه شرطه لان ذلك مقدور له كذا في التا تاريخانية * القصار اذا لبس ثوب القصار ثم نزع فضاع بعده لا يضمن وكذلك الاسكاف اذا اخذ خنا لينعله فلبسه ضمن مادام لا بسا فاذا نزع ثم ضاع لا يضمن كذا في الفصول العمادية * واذا دخل رجل الحمام ودفع ثيابه الى صاحب الحمام واستأجره للحفظ واشترط عليه الضمان اذا تلف كان الفقيه ابو بكر يقول ضمن الحمامي اجما عا وكان يقول انما لا يضمن الاجير المشترك عند ابي حنيفة رح اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط يضمن وكان الفقيه ابو جعفر يسوي بين شرط الضمان وعدم الشرط وكان يقول بعدم الضمان قال الفقيه ابو الميث رح به نأخذ ونحن نقني به كذا في الذخيرة * رجل دخل الحمام ودفع الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجما عا لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط الاجر بازاء الحفظ ولو قال الاجر بازاء الحفظ والانتفاع بالحمام فحينئذ يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالثيابي فعلى الاختلاف كذا في الصغرى * دخل الحمام وقال للحمامي ابن اضع الثياب فاشار صاحب الحمام الى موضع فوضع ثيابه ودخل الحمام ثم خرج رجل منه واخذ الثياب فلم يمنعه صاحب الحمام فظنه صاحب الثياب ضمن صاحب الحمام هذا قول بن سلمة وابي نصر الدبوسي ويقول ابو القاسم لاضمان عليه والاول اصح هكذا في المحيط * نام الثيابي فسرق الثياب ان نام فاجدا لا يضمن وان نام مضطجعا يضمن كذا

انسان لا يزجى حيوتها يضمن والراعي لا يضمن وفرق بين الاجنبي والراعي والفقهاء ابو الليث
سوى فقال لا يضمن الاجنبي كما لا يضمن الراعي والبقار هو الصحيح كذا في الخلاصة * ولو رأى
رجل سقطت شاة انسان وخيف عليها الموت فذبحها لا يضمن استحسانا والمختار للفتوى انه يضمن
وان اختلف الراعي وصاحب الغنم فقال صاحب الغنم ذبحتها وهي حية وقال الراعي لا ذبحتها
وهي ميتة كان القول قول الراعي كذا في خزائن المفتين * ولو قال له المالك اذبحها ان لم يكن في
بطنها ولد فقال الراعي ليس في بطنها ولدا علم يقينا فذبحها فاذا في بطنها ولد ضمن كذا في الخلاصة *
اذا مرضت بقرة فخاف البقار عليها الموت فذبحها لا يضمن ولو لم يذبحها حتى ماتت لا يضمن ايضا
كذا في السراجية * ولو اراد رب الغنم ان يزيد في الغنم ما يطبق الراعي كان له ذلك ولو ان رب الغنم باع
نصف غنمه فان استأجر الراعي شهرا على ان يرعى له لم يحط عنه شيء من الاجر وان استأجره
شهرا يرعى له هذه الغنم باعيا نها لم يكن له ان يزيد فيها بالقياس ولكنه استحسنت فقال له ان يكلفه من
ذلك بقدر طاقته ولكن لا يكلفه عملا آخر ثم قال لو ولدت الغنم ما كان عليه ان يرعى اولادها
معها وهو القياس والاستحسان فيها ولو لم يستأجره شهرا ولكنه دفع اليه غنما مسداة على ان يرعى
له كل شهر بدرهم لم يكن له ان يزيد فيها شاة وان باع طائفة منها فانه ينقصه من الاجر بحساب
ذلك وان ولدت الغنم لم يكن عليه ان يرعى اولادها معها فان اشترط عليه حين دفع الغنم اليه
ان يولدها ويرعى اولادها معها فهو فاسد في القياس ولكنه استحسنت ذلك فاجازة والابل والبقر
والخيل والحمر والبغال في جميع ما ذكرنا كالغنم كذا في المبسوط * وليس للراعي ان ينزوع على شيء منها بغير
امر صاحبها وان فعل ذلك ضمن ما عطب منها ولو ان الراعي لم يفعل ذلك ولكن الفحل الذي
في الغنم نزا على واحدة منها فعطبت فلا ضمان على الراعي في ذلك بالاجماع ان كان الراعي
اجيرا خاصا وان كان اجيرا مشتركا فكذا الجواب عند ابي حنيفة رح وعندهما هو ضمان ولو نذرت
واحدة منها وترك اتباعها حتى لا يضمن الباقي فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت
بالاجماع ان كان الراعي خاصا وعند ابي حنيفة رح ان كان اجيرا مشترك وان كان ترك حفظ
ماندت والامين يضمن ترك الحفظ لان الامين انما يضمن ترك الحفظ اذا ترك بغير هذر
وعندهما يضمن لانه ترك الحفظ بما يمكن الاحتراز عنه ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما
نذرت اذا لم يجد من يتبعها ليرده او يبعثه ليخبر صاحبها بذلك ولو تكارى من يجيء بالواحدة

فقتل بعضها بعضا في سياقه فان كان البقار اجبر و حد لرجل لا يضمن وان كان مشتركا لقوم شتى فهو ضامن وكذا لو كان البقر لقوم شتى وهو اجبر احدهم يكون ضامنا لما تلف من سياقه كذا في فتاوى قاضيخان * الراعي اذا ضرب شاة ففقت عينها او كسرت رجلها او تلف شيء منها يضمن قال مشائخنا هذا على قول ابي حنيفة رح اما على قياس قولهما ان ضربها في الموضع المعتاد ضربا معتادا ينبغي ان لا يضمن وقال بعضهم ينبغي ان يضرب بالضرب في الغنم على قولهم جميعا كذا في الظهيرية * فان ضربها بالخشبة كان ضامنا عند الكل وللراعي ان يرعى بنفسه واجبره وتلميذه ومن هو في عياله ولودفع اليه غير هؤلاء لحفظه فضاع ضمن كذا في الغبائية * وللراعي ان يبعث بالاغنام على يد غلامه او اجبره او ولاة الكبير الذي في عياله فان هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعي مشتركا فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة رح على كل حال وعندهما ان هلك بامر يكره، النحرز عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراعي اجبر خاص فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطاوي وسي ان للاجبر المشترك ان يرديده من ليس في عياله وليس للخاص ذلك والحاكم مهر وثبه سوى بينهما وقال ليس لهما ذلك كذا في المحيط * الراعي المشترك اذا خلط الاغنام بعضها ببعض فان كان يمكنه التمييز بان كان يعرف غنم كل واحد فلا ضمان عليه والقول قول الراعي في تعيين الغنم لكل واحد وان كان لا يمكنه التمييز بان كان يقول لا اعرف غنم كل واحد فهو ضامن من قيمة الاغنام والقول قول الراعي في مقدار القيمة ويعتبر قيمة الاغنام يوم الخلط وهذا على قول ابي حنيفة رح لا يشك. وعلى قولهما اختلف المشائخ وقال بعضهم يوم الخلط وهو الصحيح واذا ادعى بعضهم طائفة من الغنم فان الراعي يحلف ما هذه غنم هذا لانه يدعي عليه معنى لو اقرب به بلزمه فاذا انكر يستحلف فان حلف برئ وان نكل ضمن القيمة لصاحبه كذا في الذخيرة * سئل عن خلط اغنامه في قطع رجال وانى على ذلك مدة وزعم صاحب الاغنام انه يحفظ بفراجر قال ان كان الحافظ معروفا انه يحفظ باجر كان القول له وعلى صاحب الاغنام اجر حفظه كذا في الحاوي للفتاوى * لو خاف الراعي الموت على الشاة فذبحها لا يضمن كذا استحس بعض مشائخنا رح اذا كان بحيث يتحقق موتها اما اذا كان يرجى حيوتها ذكر الصدر الشهيد في الباب الاول من شركة واقعائه ان من ذبح شاة انسان لا يرجى

ان يسقي من البان الغنم وان يأكل كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زاده ولا يبيع فان فعله ضمن
 كذا في النار خانية * وليس للراعي اذا كان خاصا ان يرعى غنم غيره باجر فلوانه آجر نفسه من غيره
 بعمل الرعي ومضى على ذلك شهور ولم يعلم الاول به فله الاجر كمالا على كل واحد منهما
 لا يتصدق بشيء من ذلك الا انه يأثم كذا في الذخيرة * وفي الواو الجبة بخلاف ما اذا استأجره يوما
 للحصاد وللخدمة فحصد في بعض اليوم او خدم لغيره لا يستحق الاجر كمالا ويأثم كذا في النار خانية *
 قال ولو كان يبطل يوم او يومين عن الشهر او مرض سقط الاجر بقدره كذا في الذخيرة * وان
 اشترط عليه جبا معلوما وسمنا لنفسه وما بقي بعد ذلك للراعي فهو كله فاسد والراعي ضامن
 لما اصاب من ذلك وله اجر مثله كذا في المبسوط * قال وان دفع الراعي غنم رجل الى غيره فاستهلكها
 المدفوع اليه واقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس لئان يضمن القابض
 اذ الم يقران المتبوض ملك المدعي ولم يقر المدعي بيته فان اقام المدعي البيته ان ما قبض كان
 له او اقر القابض بذلك ان كان ما قبض قائما بعينه في يد القابض كان للمدعي ان يأخذه وان كان
 مستهلكا كان المالك بالخيار ان شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الراعي كذا في المحيط * ولا يقبل قول
 الراعي على المدفوع اليه ان كان الراعي اقر وقت الدفع انها للمدفع اليه كذا في الفصول العمادية *
 بقار اهل قرية ولهم مرعى ملتقا بالا شجار لا يمكنه النظر الى كل بقرة وضاع بقرة لا يضمن كذا في
 خزائن المفتين * الاجير بالحفظ يضمن بترك الحفظ وذلك ان يغيب عن بصره حتى ضاع كذا في الغيائية *
 قال عين الائمة الكراباسي وابو حامد لو قال البقار المشترك لا ادري اين ذهب الثور فهذا اقرار بالتضييع
 في زماننا كذا في التقنية * وفي الجامع الاصغر مثل الدبوسي عن البقار يدخل السرج في الشكلة وارسل
 كل بقرة في سكة صاحبها ولا يسلمها الى صاحبها وكذا يفعل الراعي فان ضاعت بقرة او شاة قبل ان تصل
 الى منزل صاحبها يضمن ما ضاع قال لا ضمان على البقار والراعي وقال بكربن محمد اذا لم يعد ذلك
 خلافا منه لم يضمن كذا في الحاوي للفناوي * زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم يجد لها صاحبها فيها ثم
 وجدت بعد ايام قد هلكت ان اعتاد اهل القرية ان يكونوا راضين بالادخال في القرية من غير ان يذهب بها
 الى بيت كل فالقول للبقار انها ادخلها فيها فان ابى ان يحلف ضمن والا لا يضمن وكذا لو ادخل
 الباقور في مرابضها ثم خرج واحد وضاع لا يضمن الا اذا شرط تسليم كل ثور الى صاحبته كذا في الوجيز
 للكردي * وفي المنتقى اشترط البقار على اصحاب البقار اني اذا دخلت البقر القرية الى موضع

فهو متطوع ولو تفرقت الغنم والبقر عليه فرق فلم يقدر على اتباعها كلها وقبل على فرقة منها وترك ما سوى ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر وروى على قولهما يضمن لانه يعذر بعذر يمكن الاحتراز عنه في الجملة كذا في الذخيرة * ولو استأجر من يجي بالنار فهو متبرع كذا في محيط السرخسي * استأجر راعي ولم يبين مكان الراعي فان كان مشتركا فرعاها في موضع فهلكت واحدة منها بغرق او افتراس سبع ونحو ذلك فقال صاحبها شرطت لك ان تروى غنمي في غير هذا الموضع فقال الراعي بل شرطت هنا فالقول قول صاحبها بالاجماع والبيئة بينة الراعي وان كان اجبر وحدثوا خلفا كما قلنا فالقول قول صاحبها وان اقام الراعي البيئة فلا ضمان عليه بالاجماع كذا في الفتاوى العتائية * واذا خالف الراعي فرعاها في غير المكان الذي امره فعطيت فهو ضامن ولا اجر له وان سلمت الغنم القياس ان لا اجر له وفي الاستحسان يجب الاجر كذا في المحيط * سئل نجم الائمة الحكيمى سلم افراسه الى الراعي ليحفظها مدة معلومة ودفع اليه اجرة الجفط والرعي واشتغل الراعي بمهمه وترك الافراس فضاقت فهل يضمن فقال لا ان كان ذلك متعارفا فيما بين رعاة الخيل والا فنعيم كذا في القنية * راعى الرماك اذا نوهق رمكة فوقع الوهق في عنقها فجذبها فعطيت فهو ضامن فان فعل ذلك باذن صاحب الرمكة فلا ضمان هكذا ذكر في الاصل قال بعض مشائخنا هذا اذا كان الراعي اجبر وحدثا ما اذا كان اجبر مشترك فهو ضامن وعامتهم على انه لا ضمان عليه على كل حال كذا في الذخيرة * وفي الولو الحجة وهو الصحيح كذا في التاتارخانية * اذا شرط على الراعي ضمان ما عطب بفعله جاز ولا يفسد به العقد وان شرط ذلك بعده لم يصح الشرط ولم يفسد العقد هو الصحيح والمختار في الفتوى كذا في الفتاوى العتائية * اذا شرطوا على الراعي ضمان مامات منها ان كان شرط في العقد يفسد العقد هو الصحيح المختار للفتوى كذا في جواهر الاخلاطي * ان كان الراعي مشتركا يرمى في الجبال فاشترط عليه صاحب الغنم ان ثابته بسمة ما يموت منها والا فهو ضامن فهذا الشرط غير معتبر ثم على قول ابي حنيفة رح القول قوله وان لم يأت بالسمة وعندهما هو ضامن وان اثنى بالسمة الا ان يقيم البيئة على الموت ولا يسمع المصدق ان يصدق غنما من الراعي حتى يحضر صاحبها فان اخذ المصدق الزكوة من الراعي فلا ضمان على الراعي في ذلك كذا في المبسوط * واذا قال رب الغنم للراعي دفعت اليك مائة شاة قال الراعي لا بل تسعون فالقول قول الراعي وان اقاما البيئة فالبيئة بينة بينه صاحب الغنم وليس للراعي

هذا اذا لم يشترط عليه الحفظ بنفسه اما اذا شرط عليه الحفظ بنفسه يضمن بالدفع الى غيره وانما يضمن الاجير في هذه المسئلة اذا لم يترك مع الدواب احدا من اهله اما اذا ترك مع الدواب حافظا من اهله فلا ضمان عليه بحال ايضا كذا في خزائن المفتين * بقار يحفظ باجر فترك البقر عند رجل يحفظها ورجع هو الى القرية ليخرج منها ما تخلف او لحاجة نفسه فضايع بعض ما كان خارجا قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والآ فلا كذا في فتاوى فاضيل خان * البقار اذا ترك الباقورة على يد اجنبي ليحفظها هل يكون ضامنا قال ان تركها مدة يسيرة مثل ان يبول او يأكل او يتوضأ او نحو ذلك لا يضمن لان هذا القدر عفو كذا في الفصول العبادية * بقار ترك البقر مع صبي يحفظها فهلكت بقرة وقت السقي بآفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن وان لم يكن له قدرة الحفظ فقد ترك بلا حفظ فيضمن كذا في جواهر الفتاوى * الباقورة مرت على قنطرة فدخلت رجل واحدة في القنب وانكسرت او وقعت بقرة في الماء وغابت وهلكت ضمن البقار وان لم يكن من سوقه اذا امكنه الحفظ كذا في الوجيز للكردي * (كواره بان كواره اماند بدست كسي وگرگ گوساله را خورد ضامن نبود چون بدست عيال خودش مانده بود كواره بان كواره اراضائع ماند و بخانه رفت وزن را فرستاد زن نگاه داشت تا شبانگاه گاو غائب است و نمیداند كه چه وقت غائب شده است) يضمن البقار كذا في خزائن المفتين * وان استأجر الحارس واخذ من اهل السوق هل للحارس ما اخذ منهم اذا استأجر رئيسهم ينفذ عند الرئيس عليهم وان كرهوا كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في المتفرقات في النوازل دفع سبنا الى صيقل ليحمله ودفع الجفن معه فسرق لا يضمن الجفن كذا في المحيط * وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين دفع مصحفا الى وراق ليجلده فساقر به واخذ الصوص هل يضمن اجاب نعم قال عمي نظام الدين وقد اجبت انا انه لا يضمن معتمدا على ظاهر الفقه ان المودع اذا سافر به بمال الوديعه لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لان الاجر ليس على الحفظ الا انه اشار الى فقه حسن وقال يجب ان يضمن لان الوديعه اذا كانت بغير اجر انما لا يضمن لانه ليس ثمه عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الوديعه باجر انما يضمن لانه تعين مكان العقد بالحفظ وههنا ما امره بالحفظ مقصود وانما امر بالحفظ ضمنا في الاستيجار وفي الاجارة يعتبر مكان العقد فكذا ما في ضمنها فلا يضمن كذا في الفصول العبادية * اعطى صائغا ذبا ليتخذ منه سوارا منسوجا ولم يكن من عمله نسج فطول الذهب واخطاه من نسجه فسرق منه فلوا عطاء الاول الثاني بغير امر مالكة ولم يكن الثاني اجيرة او تلميذه خير مالكة

مسمى فانا بري منها فالشرط جائز وهو بري فان مات بقرة رجل منهم فجاء بمثلها الى موضع البقر الذي اجتمع فيه البقر ثم اخرجها فهو على الشرط الاول يعني بري الراعي اذا ادخلها في القرية كذا في التاتارخانية * ولا ينبغي ان يشارطه الناس وان بعث رجل ببقرة الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشرط الذي كان بينه وبين اهل القرية لم يبرأ البقر حتى يرد عليه وان كان سمع الشرط فالشرط جائز استحسانا قال القاضي فخر الدين والفتوى على ما ذكر في المنتقى هكذا في الكبرى * وفي النوازل امرأة بعثت نورا الى بقراتم جاء الرسول اليه وقال الثوري واخذ منه فهلك الثوران قامت لها بيعة فلها ان ترجع على البقار ولا يرجع البقار على الرسول ان كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه وان لم يكن علم بذلك يرجع كذا في المحيط * وفي فوائد صاحب المحيط رجل بعث بقرة الى البقار على يدي رجل فجاء الى البقار بهذه البقرة وقال ان فلانا بعث اليك بهذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا اقبلها فذهب بها فهلكت فالبقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار فقد انتهى الامر فيصير البقار امينا وليس للمودع ان يودع كذا في الفصول العمادية * اهل قرية دفعوا حميرهم الى رجل ليرعاها فبعثوا معه رجلا من القرية فقالوا لا نعرف الراعي فقال الراعي للرجل كن مع الحمير حتى اذهب بهذا الحمير فاحمل عليه كذا فذهب بالحمير ولا يدري اين ذهب لا يضمن الرجل كذا في الغيائية * بقار غاب عن الباقورة ف وقعت الباقورة في زرع رجل وافسدت الزرع لا يضمن البقار الا ان يكون البقار ارسل الباقورة في زرع رجل واخرج الباقورة من القرية وهو يذهب معها حتى وقعت الباقورة في الزرع وتلف مال انسان في سوقها فيضمن البقار كذا في خزائن التنوير * (اجملة رمة بزى بدو كان رءاس در آمد راعي در آمد تا برون راند جرها شكست) ضمن الراعي لانه سائقه كذا في الفصول العمادية * اهل قرية يرعون دوابهم بالنوب فذهبت منها بقرة في نوبة احدهم قال ابراهيم بن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجير المشترك وهو الصحيح لان الفتوى على انه لا يضمن الاجير المشترك لئلا ما تلف بصنعه هكذا في الكبرى * وسئل من اهل قرية اتفقوا على ان كل واحد منهم يحفظ يوما سرجهم فلما كانت نوبة احدهم استأجر آخر ليحفظها فاخرجها الاجير الى المنازة ودخل في بيته للاكل فضا ع بعضها على من يجب ضمانها فقال ان ضاع عند غيبة الاجير فلا جبر ضامن لترك الحفظ وان ضاع بعدما عاد اليه من الاكل فلا ضمان لانه ترك الخلف بالعود فخرج من الضمان ولا ضمان على صاحب اليوم بحال كذا في فتاوى النسفي * هذا

ان يجيزه من بعد قال رض هذا ليس بجواب لسؤال والجواب ان هذارد العقد عندنا كذا
 في التاوارخانية * الوكيل باستيجار دار بعينها بشرة اذا استأجرها بخمسة عشر و دفعها الى الموكل
 وقال انما استأجرتها بعشرة فلا اجر على الآمر وعلى الوكيل الاجر لرب الدار وهذه المسئلة دليل
 على ان الاجارة لا تنقذ بالتعاطي كذا في الذخيرة * الباب الثلثون في الاجارة الطويلة المرسومة
 ببخارا الاجارة الطويلة التي يفعلها الناس ببخارا انهم يؤجرون الدار والارض ثلثين سنة فتواليه
 غير ثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل كل سنة من تسعة وعشرين سنة اجرا قليلا وبقية الاجر للسنة
 الاخيرة واختلفوا في جوازها قيل لا يجوز عند ابي حنيفة رح لانها اجارة واحدة شرط فيها الخيار اكثر
 من ثلثة ايام وهذا يفسد الاجارة وقيل تجوز عندهم جميعا وهو الصحيح لان هذا ليس بشرط الخيار
 في الاجارة بل هو استثناء ثلثة ايام في آخر كل سنة عن الاجارة على ان هذه الايام لم تدخل في الاجارة
 ولم يثبت حكم لاجارة في هذه الايام المستثناة كذا في منجبط السرخسي * ثم اختلف المشائخ الذين
 قالوا يجوز هذه الاجارة انها تعتبر عند اوجدا وعقود مختلفة بعضهم قالوا تعتبر عقودا حتى لا تزيد
 مدة الخيار على ثلثة ايام في عقد واحد فيفسد به العقد عند ابي حنيفة رح وبعضهم قالوا تعتبر عقدا
 واحد لانها لو اعتبرتها عقودا فمما سوى العقد الاول يكون مضافا في الاجارة المضافة لاتسلك الاجارة
 بالتعجيل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تملك الاجارة كذا في المحيط * ونسرة الخلاف
 يظهر فيما اذا آجروا اليتم ثلث سنين كانت الاجارة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر مثلها
 وفي الاستيجار لليتم كانت الاجارة في السنة الثالثة اكثر من اجر مثلها فنفسد الاجارة في السنة الثالثة
 ويتعدى الفساد الى غيرها على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول من يجعلها عقودا لا يتعدى
 كذا في خزائن المفتين * قال الصدوق الامام الاجل الشهيد الصحيح عندي انها تعتبر عقودا في حق سائر
 الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاجارة بالتعجيل او باشتراط التعجيل والحيلة بجواز استيجار الدار
 اذا كانت للصغير ان يجعل مال الاجارة بتمامه للسنة الاخيرة ويجعل بمقابلة السنين المتقدمة ما هو
 اجر مثله واكثر ثم يبرأ والا الصغير المستأجر من اجر السنين المتقدمة ويصح ابرأؤه عند ابي حنيفة ومحمد رح
 خلافا لابي يوسف رح وان اراد ان يصير مجعده عليه يلحق به حكم الحاكم والحيلة فيما اذا استأجر الاب
 للصغير من الارض ما اذا كان مال الاجارة الف درهم مثلا واجر مثل هذه الدار كل سنة مائة يجعل بمقابلة
 عشرين سنة من اوائل هذه السنين شيء قليل ويجعل بمقابلة العشر سنين المأخرة الف الشيء قليل

وضمن ايهما شاء عندهما وعند ابي حنيفة ربح ضمن الاول ولو ذكر الثاني انه سرق منه بعد صله لم يضمن اما ما دام في عمله فبده يد ضمان هكذا في الكبرى * الرد في الاجير المشترك نحو انصار والخياط والنساج على الاجير وهذا بخلاف مالواجر عبد او دابة و فرغ المستأجر فانه يجب الرد على صاحب الدابة كذا في المحيط * يتيم بان اجير مشترك حتى لو ضاع شيء من اليتيم يضمن عندهما وهذا اذا ضاع من خارج الحجرة فان ضاع شيء من داخل الحجرة بان نقب المص لا يضمن على الاصح كذا في خزائن المفتين * النحاس اجير مشترك حتى لو ضاعت جارية او ضاع غلام منه لا يصنع لا يضمن عند ابي حنيفة ربح وكذلك الدلال اجير مشترك فلو دفع الدلال الثوب الى رجل لبراه ويشترى فذهب الثوب ولم يظفر به فلا ضمان على الدلال ولو كان في يد الدلال ثوب فقال له رجل هذا مالي سرق مني فدفع الدلال ذلك الى من اعطاه فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة * رجل دفع الى صباغ ابريسما ليصبغه بكذا ثم قال لا تصنع ابريسمي و رده علي كذا فلم يدفعه ثم هلك لم يضمن الصباغ كذا في خزائن المفتين * الكحال اذا صب الدواء في عين رجل فذهب ضوءه لا يضمن كالختان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس باهل وهذا من خرق فعله وقال رجلان هواهل لا يضمن وان كان في جانب الكحال واحد وفي جانب آخر اثنان ضمن وفي جنيات مجموع النوازل لو قال الرجل للكحال واو بشرط ان لا يذهب البصر فذهب البصر لا يضمن كذا في الخلاصة * الباب التاسع والعشرون في التوكيل في الاجارة اذا وكل الرجل رجلا بان استأجر له دارا بعينها ببذل معاوم ففعل فلا جرم يطالب التوكيل بالاجرة والتوكيل بطالب الموكل وللوكيل ان يطالب الموكل بالاجرة وان لم يطالبه الا جرم واذا ذهب الا جرم لا جرم من التوكيل صح وللوكيل ان يرجع بالاجرة على الا جرم كذا في الذخيرة * ولا يضمن التوكيل في الاجارة الفاسدة ويجب اجر المثل على المستأجر والتوكيل بالاجارة الطويلة يطالب بمال الاجارة عند الفسخ كذا في الخلاصة * والتوكيل بالاجارة اذا استأجر الدار من المستأجر لا يجوز لانه صار اجيرا ومستأجرا وقيل يقتضى به اولاً ثم نقل عنهم الرجوع بالافتاء بالجواز كذا في جواهر الاخلاطي * الموكل مع المستأجر اذا تناقشا بنسخه وهل يرجع المستأجر على التوكيل بمال الاجارة قال القاضي الامام بديع الدين لا لان الفسخ لم يظهر في حقه وفي البيمة سئل علي بن احمد عن رجل آجر ارض رجل فسمع ذلك المالك فقال لا اجيز هذا العتد ثم قال بعد ايام اجزته هل يجوز ام لا فقال ان زده فليس له

ولا يجب الاجر على المستأجر لسكنى الدار وان كانت الدار معدة للاستغلال كذا في خزائن المفتين * اذا استأجر وقفا من الاوقاف من المتولي مدة طويلة فان كان الواقف شرط ان يؤجر اكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة وان كان شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة ولا يفتى بجواز هذه الاجارة اكثر من سنة الا اذا كان اجارتها اكثر من سنة انفع للفقراء فحينئذ يؤجر اكثر من سنة كذا في التارخانية * وان كان لم يشترط شيئا نقل عن جماعة مشائخنا انه لا يجوز اكثر من سنة واحدة وقال الفقيه ابو جعفر انا اجوز في ثلث سنين ولا اجوز فيما زاد على ذلك والصادر الشهيد حسام الدين كان يقول في الضياع نفتي بالجواز في ثلث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الضياع نفتي بعدم الجواز فيما زاد على سنة واحدة الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا امر يختلف باختلاف الزمان والموضع ثم اذا استأجر الوقف على الوجه الذي جاز فرخصت اجرتها لا تفسخ الاجارة واذا ازداد اجر مثلها بعد مضي بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يفسخ العقد وذكر في شرح الطحاوي انه يفسخ العقد ويجدد على ما ازداد والى وقت الفسخ يجب المسمى لما مضى ولو كانت الارض بحالة لا يسكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع لم يستحصد بعد فالى وقت الزيادة يجب المسمى بحساب ذلك وبعد الزيادة الى تمام السنة يجب اجر مثلها وزيادة الاجر انما يعرف اذا ازدادت عند الكل ذكر الطحاوي هذه الجملة في كتاب المزارعة واما في الاملاك لا يفسخ العقد رخص اجر مثلها او غلابة اتفاق الروايات كذا في المحيط * رجل آجر منزلا كان والده وقفه على اولاده ابد اما تناسلوا فآجره هذا الرجل اجارة طويلة وانفق المستأجر في صمارة هذا الوقف بامر المؤجر ان لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بان لم يكن متوليا يكون المؤجر فاصبا وكان له على المستأجر الاجر المسمى ويتصدق به ولا يرجع المستأجر بما انفق في العمارة على الآجر ولا على غيره لانه كان متطوعا وان كان متوليا كان على المستأجر الاجر المسمى ان كان ذلك مقدارا لجر المثل او اكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما انفق على العمارة كذا في خزائن المفتين * رجل آجر ارض وقف مدة طويلة مائة سنة من رجل واقرا انهما باشرا الواحد من المسلمين وان حاكما حكم بصحة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها مع طول المدة ولا يفسخ بموت احدهما بعد اقرارهما بان العقد وقع لواحد غير معين ويكون المال حلالا له هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا مما لا خلاف فيه كذا في جواهر الفتاوى * واذا استأجر من آخر دارا او ارضا مقامة مدة قصيرة سنة

فيجوز ويحصل المقصود كذا في الظهيرية * وان كان الف درهم اكثر من اجر مثل العشر سنين بحيث
 لا يتغابن الناس فيه لا تجوز هذه الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع تجوز
 في الدواب والمماليك وكل شيء ينتفع به مع بقاء ماله كذا في التاتارخانية * وفي فتاوى الفضلي
 الاجارة الطويلة لملك الصبي لا تجوز كذا في الخلاصة * قال محمد ر ح في كتاب الشروط
 في زجلين آجر من رجل دارا عشر سنين فخاف المستأجر ان يخرجاه منها فاراد ان يستوثق من
 ذلك فالحيلة ان يستأجر كل شهر من الشهور الأول بدرهم والشهر الآخر بقية الاجر فان معظم
 الاجراد اكان للشهر الآخر فيهما لا يخرجانه من الدار وعن هذه المسئلة استخرجوا الاجارة الطويلة
 المرسومة ببخار او جعلوا اجر السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كذا
 في المحيط * وفي الولوالجية قال آجرتك هذه الدار عشر سنين بكذا غير ثلاثة ايام في كل سنة فهذا جائز
 ولو قال على انه بالخيار ثلاثة ايام في آخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة ر ح كذا في التاتارخانية *
 في الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في آخر كل سنة والاجارة في نصف الشهر عند ابي حنيفة ر ح
 تعتبر السنة بالايام وعندهما يعتبر الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا كان المعتبر السنة
 بالايام عند ابي حنيفة ر ح ولا يعرف كل واحد منهما آخر السنة فالحيلة ان يبيع الآجر المستأجر
 قبل تمام السنة من غير ان المستأجر حتى اذا جاءت ايام الفسخ ينفسخ وحيلة اخرى يفسخ مضافا
 بعض المشائخ افتوا بقول ابي يوسف ومحمد ر ح دفعا للخرج كذا في الخلاصة * رجل دفع ارضه
 مزارعة على ان يكون البذر من العامل ثم ان صاحب الارض آجر الارض اجارة طويلة من غيره بغير
 رضى المزارع لا يجوز لان في المزارعة اذا كان البذر من العامل كان العامل مستأجرا للارض فيصير
 كانه آجر ثم آجر من غيره فلا تجوز الثانية وان رضى العامل وهو المزارع بذلك انفسخت الاجارة
 وتنفذ الاجارة الطويلة بخلاف ما اذا آجر ثم آجر غيره فرضي به الاول حيث تنفذ الثانية على
 المستأجر الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على المزارع لان في المزارعة
 مع الاجارة يختلف المقصود فلا تنفذ الثانية على الاول كذا في فتاوى قاضي خان * ولو قال لغيره
 آجر لي دارك هذه اجارة طويلة بكذا فقال آجرت وامر صاحب الدار الكاتب لكتابة الصك فكتب
 على الرسم ولم يكن بينهما شيء آخر ودفع المستأجر مال الاجارة الى الآجر لا يكون بينهما بهذا اجارة
 ولا يجب

بعض المعقود عليه مضاف وفي صحة فسخ الاجارة المضافة قبل مجيء الوقت المضاف اليه روايتان والاجارة الثانية دليل فسخ الاجارة الاولى كما لبيع فيجب ان يكون في المسئلة روايتان كذا في المحيط * رجل استأجر دارا اجارة طويلة ثم ان الآجر نقض بناء هابرضاء المستأجر ثم جدد بناءها كانت الاجارة باقية ببقاء الاصل كذا في الظهيرية * فلأجر المستأجر بالاجارة الطويلة من غيره بين الايام المستثناة في الاجارة الثانية انها اليوم العاشر والحادي عشر والثاني عشر مثلاً من شهر كذا ويستثنى في الاجارة الثانية نصا لئتين الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الداخل هكذا ذكر المحاكم الشهيد السمرقندي في كتاب المشروط وهذا اذا كتب ذكر الاجارة الثانية على حدة اما اذا كتب في الذكر الاول او على ظهره فذكر فيه سوى الايام المستثناة المذكورة فيه يكفي لجواز العقد الثاني هكذا في المحيط * واذا استأجر شيئاً اجارة طويلة صحيحة بدنانير دين موصوفة فاعطاه مكان الدنانير دراهم ثم تفسخ العقد فالآجر يطالب بالدنانير لا بالدرهم ولو كان العقد فاسداً وباقى المسئلة بحالها يطالب الآجر باعطاء الدرهم كذا في الذخيرة * واذا غرس الآجر في الارض او الكرم في الطويلة للمستأجر المانع لانه ليس له ملك البدن والتصرف واذا قلع الآجر الاشجار او كسر الاغصان لا يملك المستأجر المانع لان اعتبار هذا البيع يظهر في حق الثمن لا في حق الشجر ولو احتل المستأجر ليس له ذلك مع انه في بيعه كذا في الوجيز للكردي * استأجر ارضاً اجارة طويلة واشترى الاشجار ليصح الاستيجار ثم انمرت الاشجار ثم فسخها فالثمار على ملك المستأجر ولو قطع الاشجار ثم تفسخها فهي للآجر ولو تلفها المستأجر فعليه قيمته لانه بيع ضروري لجواز الاجارة فلا يترتب عليه احكام البات ولو تلف الآجر الاشجار في مدة الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه لكن يخبر المستأجر في الفسخ لانه عيب ولو قطعها المستأجر في مدة الاجارة قال برهان الدين صاحب المحيط وقاضيخان والقاضي بدع الدين لا يضمن النقصان لكنه يخبر الاجير كذا في القنية * استأجر الكرم طويلة ثم دفعها معاملة الى الآجر ان كان طويلة بطريق بيع الاشجار جازت المعاملة وان كانت بطريق المعاملة ثم دفعها الى المالك معاملة لا تجوز كذا في الوجيز للكردي * ولو استأجر كرم الميرة وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار قبل الاجارة حتى صحت الاجارة كان للمستأجر خيار الرؤية في الكرم ولو تصرف في الكرم تصرف الملاك بطل خيار الرؤية ولو اكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الرؤية كذا في خزنة المفتين * اذا مات الآجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستأجر بمن

مثلاثم ان الآجر آجرها من غيره اجارة طويلة مرسومة لاشك ان الاجارة الطويلة لا تجوز في مدة
الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراها فمن جعلها عقداً واحداً يقول لا تجوز ومن جعلها عقوداً متفرقة
يقول تجوز كذا في المحيط * رجل استأجر من آخر كرم اجارة طويلة وقبضها وآجرها من غيره
مقاطعة كل سنة اشهر يبدل معلوم فلما رآه المستأجر الثاني وجد الاشجار قد احترق من البرد
ولم يجد آجره لبرده عليه حتى جاء ايام الفسخ وحضر آجره وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وابي
المستأجر الثاني واعتل بعله ان الاشجار محترقة سمع عليه وسقط عنه مال المقاطعة اذالم يعمل في
الكرم عملاً يبدل على الرضاء ولو كان آجره حاضراً حتى امكنه الرد ولم يرد لا يستط مال المقاطعة
وعلى هذا اذا آجر داره واراد المستأجر ردها بخيار رؤية او عيب ان لم يمكنه الرد بان كان المؤجر
غائباً كان له الرد اذا حضر المؤجر ولا يجب الا جراً اذالم يكن عمل في الدار عملاً يبدل على الرضاء
كذا في المحيط * في المنفقات الآجر اجارة طويلة اذا باع المستأجر ثم جاء مدة الخيار هل ينفذ بيعه فيه
روايتان والصحيح انه ينفذ وهو كمالوا جراً اجارة مضافة ثم باع قبل مجيء وقت الاضافة وكان
الشيخ الامام الاجل ظهير الدين يقول عندي لا ينفذ بيعه وفي ظاهر الرواية ينفذ بيعه كذا في فتاوى
قاضيان * آجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذن المستأجر بخمسة
دنانير وقبض الثمن ومات ولا مال له سوى هذه الدار فالمستأجر احق بها وله ولاية الحبس حتى
يستوفي مال الاجارة لان بالموت بطلت الاجارة دون البيع فبقيت الدار على ملك المشتري لكنه
يخير ان شاء ادى الاجرة وقبض الدار وان شاء ترك وان اجاز بيعها ومال الاجارة عشرة والثلث
خمس للمستأجر لاجل الخمسة الباقية ولاية الحبس ايضا قال القاضي ببيع الدين ليس له ذلك
كذا في القنية * رجل استأجر من آخر دار اجارة طويلة بمائة دينار وقيمة الدار خمسون ديناراً
فمات الآجر حتى انفسخت الاجارة بدونه ولم يترك مالا سوى هذه الدار ثم ان وارث الآجر آجر
هذه الدار من المستأجر بالمائة التي له على مورثه اجارة طويلة ثم انفسخت هذه الاجارة بين وارث
الآجر وبين المستأجر فالمستأجر لا يرجع على الوارث بالمائة الا ان تركه الميت هذه الدار وقيمتها
خمسون فيطالبه المستأجر بتدريس خمسين لا بالمائة كذا في الذخيرة * وفي الفتاوى الصغرى اذا آجر
داراً من رجل اجارة طويلة ثم آجر من آخر اجارة طويلة لا تجوز ولا تنقلب جائزة بعدما انفسخت
الاولى بنسخها وانه مشكل وينبغي ان تكون المسئلة على روايتين لان في الاجارة الطويلة

في كتاب البيوع من شرح شيخ الاسلام ان الاستصناع فيما للناس فيه تعامل يصير سلماً بضرب الاجل في قول ابي حنيفة رح وعندهما لا يصير سلماً وفيما لا تعامل للناس فيه يصير سلماً بضرب الاجل بالاجماع وفي القدوري وان ضرب في الاستصناع اجلاً فهو بمنزلة السلم يحتاج فيه الى قبض البذل في المجلس والا خيار لو احدث منهما في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ليس بسلم من غير فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لا تعامل لهم فيه فذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر خلاف يؤيد ما ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب البيوع ان فيما لا تعامل فيه يصير الاستصناع سلماً بضرب الاجل بالاجماع كذا في الذخيرة * رجل دفع الى آخر منوين من الابرسم ليضم اليه منوين من عند نفسه وينسجه ويرفع اجر النسج والفاضل بينهما مناصفة من الربح ان لم يخط ونسج كل واحد منفرد اياً خذ اجر مثله والباقي لرب الابرسم وان خلط ونسج الكل فجميع ذلك مشترك بينهما مناصفة كما شرط ولا يجب اجر المثل لانه عمل في محل مشترك كذا في جواهر الفتاوى * رجل سلم غزلاً الى حائك لينسجه وامره ان يزيد في الغزل رطلاً من عنده وقال اقضني رطلاً من غزلك علي ان اعطيك مثله وامره ان ينسج منه ثوباً علي صفة معلومة باجرة معلومة فانه جائز استحساناً سواء كان الاستقراض مشروطاً في عقد الاجارة او لم يكن وان قال زدني رطلاً من غزلك علي ان اعطيك غزلاً مثل غزلك فانه جائز ويكون فرضاً وان قال زدني غزلاً وسكت فانه يجوز ايضاً ويكون فرضاً ان لم يكن مشروطاً في عقد الاجارة جازت الاجارة قياساً واستحساناً وان كان مشروطاً للمسئلة على القياس والاستحسان الذي ذكرنا فان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحائك بعد ما فرغ الحائك من العمل وقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحالك لا بل زدت والثوب مستهلك بان باع صاحبه قبل ان يعلم وزنه والقول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه انه ما يعلم ان الحائك زاد في الغزل وعلى الحائك البينة فان نكل رب الثوب من اليمين يثبت ما ادعاه الحائك فيلزم رب الثوب ذلك وان حلف برئ عما ادعاه الحائك فان كان الثوب قائماً سأتى الكلام فيه بعد هذا ان شاء الله تعالى وان قال زد رطلاً من غزلك علي ان اعطيك ثمن الغزل واجر عملي كذا درهماً فالقياس ان لا يجوز وفي الاستحسان ان يجوز وان اجاز هذا فان اختلفا بعد القراء من الثوب فقال رب الثوب لم تزد فيه شيئاً وقال الحائك زدت فيه ما امرتني ايضاً فان كان مستهلكاً ذكر ان القول قول رب الثوب مع يمينه علي علمه فان نكل من اليمين ثبت الزيادة وكان عليه جميع ما سمي للحائك بعضه بازاء العمل

المستأجر أحق من سائر الغرماء كالمرتهن بالرهن كذا في فتاوى قاضيخان * الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب كان على المستأجر اجر المثل لا يزداد على المسمى كذا في خزائن المفتين * اذا وهب المستأجر الاجارة في الاجارة الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لاتصح لان الاجارة صارت ملكاً للآجر باشتراط التبجيل فلا تصح لانه يكون هبة مع ملك الآجر كذا في الصغرى * استأجر سفانا ليتخذ له سفينة من خشبة في الارض اثني عشر شهراً باجرة معينة فقال السفان ان خشبك لا يصلح لهذا الغرض فاذن لي ان ازيد شهراً وانقص فاذن له ان يزيد فاتخذة ثلثة عشر شهراً ليستحق الاجر بالزيادة كذا في القنية * المستأجر اجارة طويلة اذا آجر من غيره او دفع الي غيره من مزارعة على ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستأجر الاول مع آجره تعا سوا الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية والمزارعة تختلفوا فيه والصحيح انها تنفسخ سواء اتحدت ايام الفسخ في العقدين او اختلفت بان كان ايام الخيار في الاجارة الاولى ثلثة ايام من آخر سنة ثمانين وايام الخيار في الاجارة الثانية كذلك او على خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الحادي والثلاثون في الاستصناع والاستيجار على العمل يجوز الاستصناع استحساناً لتعامل الناس وتعارفهم في سائر الاعصار من غير تكبر كذا في محيط السرخسي * والاستصناع ان يكون العين والعمل من الصانع فاما اذا كان العين من المستصنع لامن الصانع فانه يكون اجارة ولا يكون استصناعاً كذا في المحيط * وفي تجنيس خواهر زادة الاستصناع ان يشتري منه شيئاً ويستصنع البائع فيه مثل ان يشتري الارديم وبأمر البائع ان يتخذ له خفايصف له قدرة وعمله فهذا جائز استحساناً وكذلك كل ما جرت العادة باستصناعه مثل آنية الزجاج والنحاس والخشب والقدر وغير ذلك من القلنسوة واشباهها اذا بين صفته وقدرة كذا في التاتارخانية * والاستصناع بيع هو الاصح والمستصنع بالخيار اذا رآه ولا خيار للصانع هكذا قال ابو يوسف رح اولاً وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ثم اذا رضى المستصنع ليس له الرد بعد ذلك وللصانع ان يبيعه قبل ان يرضاه المستصنع كذا في التهذيب * قال محمد رح واذا اسلم الرجل الى حائك في ثوب من قطن ينسجه له وسمى طوله وعرضه وجنسه ورفعته والغزل من الحائك حتى كان استصناعاً فالقياس ان يجوز ولكن استحس وقال لا يجوز وان ضرب لذلك اجلاً يصير سلماً ذكر المسئلة في كتاب الاجارات من غير ذكر الخلاف وذكر في كتاب

مضى حلف ولم تثبت الزيادة له ان ينترك الثوب عليه ويضمنه غزلا مثل غزله فاما اذا كان الثوب قائما وقد عرف مقدار ما دفع اليه من الغزل فان تصادقا على ان ما دفع اليه من فانه يوزن الثوب ولا يلتفت الى قول واحد منهما فان وزن فاذا هو من واحد لم تثبت الزيادة بيقين فيكون القول قول صاحب الثوب من غير يمين وان كان منوين فالقول قول الحائك ان لم يدع رب الثوب ان الزيادة من الدقيق وان ادعى ان الزيادة من الدقيق فانه يري اهل البصر من تلك الصناعة فان قالوا قد يزيد الدقيق مثل هذا فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه وان قالوا الدقيق لا يزيد على هذا القدر صار الظاهر شاهد الحائك فيكون القول قوله لكن مع اليمين كذا في المحيط * ولودفع سمسما وقال قشرة ور به بنفسخ ولك درهم كان فاسدا فان كان قدر النسخ معلوما عند التجار جاز بخلاف ما لو دفع ثوبا الى صباغ يصبغه جاز وان لم يبين قدر الصفر كذا في محيط السرخسي * واذا دفع حديد الى حداد ليصنعه مينا سماه باجر مسمى فجاء به الحداد على ما امر به صاحب الحديد فانه لا خيار لصاحب الحديد ويجبر على القبول ولو خالفه فيما امر به فان خالفه من حيث الجنس بان امره ان يصنع منه قدوما فصنع له مراصم له حديدا مثل حديدة والائاء له ولا خيار لصاحب الحديد وان خالفه من حيث الوصف بان امره ان يصنع له قدوما يصلح للتجار فصنع له قدوما يصلح لكسر الخطب فصاحب الحديد بالخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديدة وترك القدوم عليه ولا اجر له وان شاء اخذ القدوم واعطاه الاجر وكذلك الحكم في كل ما سلمه الى كل صانع ليصنع منه شيئا سماه كالجلد يسلمه الى اسكاف ليصنعه خفين وما اشبه ذلك كذا في خزائن المفتين * وسئل عن دفع الى سراج بعض آلات السرج وامره بان يتخذ سرجا بهذه الآلات وبآلات اخرى يحتاج اليها لا تمام السرج من عند نفسه على ان يدفع اليه اجرة عمله وثمن ما جعله في سرجه من مال نفسه ففعل السراج ذلك وذكر جماعة ان اجرة عمله وقيمة الآلات ثلثون درهما فرضي الآمر بذلك واتفقا على ان يعطيه هذا فنقد خمسة من ذلك ثم استولى بعض اعوان السلطان والأتراك على ذلك السراج وغيبه بحيث لا يقدر عليه هل للأمر ان يضمن السراج قيمة سرجه فقال له ان يسترد ما دفع اليه لان العمل غير مسلم اليه والآلات مسلمة اليه قال ومع هذا اذا فرغ من السراج فاتصلت الآلات بعضها ببعض واتفقا وتراضيا على مال يعطيه على ذلك فقال كابتداء بيع فيجوز كذا في فتاوى النسفي * واذا دفع الرجل جلدا الى الاسكاف واستأجره باجر مسمى على

وبعضه بازاء ثمن الغزل وان حلف لم تثبت الزيادة ذكر محمد ر ح في الكتاب انه يطرح عنه ثمن الغزل ويلزمه اجر الثوب ومعرفة ذلك وهو ان يقسم المسمى على اجر مثل عمله فيما امر به وذلك عمله في من ونصف وعلى قيمة الغزل المشروط على الحائك لانه قبل المسمى بالغزل وبالعمل في من ونصف لان من الغزل اعطاه المستأجر ونصف من اشترى منه فيطرح عنه ثمنه وما اصاب العمل وهو اجر الثوب يلزمه حتى انه ان كان المسمى مثلثة دراهم بازاء الغزل وبازاء العمل وقيمة الغزل درهم واجرمثل عمله فيما امر به درهمان من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل فيقسم ما بقي من المسمى على اجر مثل عمله فيما عمل وفيما لم يعمل ويطرح عنه حصة اجر مثل العمل في الزيادة وكيف يتعرف حصة ما لم يعمل في الزيادة من الاجر ما عمل اختلف فيه المشائخ قال بعضهم يتعرف باعتبار الوزن ان كان ما رفع اليه من غزل وما شرط عليه نصف من يقسم الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك درهمان عليهما اثلاثا ثلثه بازاء ما عمل وثلثه بازاء ما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة في العدل بسبب صغر الثوب وكبره وقال بعضهم بانه يتعرف قدر اساقط من القائم باعتبار السهولة والصعوبة في العمل بسبب صغر الثوب وكبره وهذا لان العمل قد يسهل على الحائك بطول الثوب ويصعب بصغره فانه متى قصر يحتاج الى الوصل والى عمل الدقيق مرارا ومتى طال يحتاج الى ذلك مرة واحدة وهذا التفاوت معتبر فيما بين العملة من هذه الصناعة في زيادة الاجر بسبب صغر الثوب ونقصانه بسبب الكبر فلا بد من اعتبارهما واذا وجب اعتبارهما يجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك درهمان على اجر مثل عمله في من واجرمثل عمله في من ونصف فان كان اجر مثل عمله في من ونصف درهمان ونصف وفي من درهمان يكون بازاء الزيادة نصف درهم فيطرح من درهمن نصف درهم حصة ما لم يعمل الا ان يكون التفاوت بين القصير والطويل بذراع او ذراعين حينئذ لا يكون لهذا التفاوت عبرة في زيادة الاجر ونقصانه ثم ماذا يجب اجر المثل والمسمى فعلى قول بعضهم اجر المثل لايجوز حصته من المسمى وعلى قول بعضهم ان رضي بالعيب فعليه المسمى وان لم يرض بالعيب فعليه اجر المثل لايجوز له حصته من المسمى كقولنا فيما تقدم من المسائل ومحمد ر ح ذكر الاجر في هذه المسئلة مطلقا ولم يقل المسمى فيجب تخريجها على حسب ما ذكر في المسئلة الاولى فاما اذا كان قائما ان كان لا يعرف مقدار ما دفع اليه صاحب الغزل فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان هالكا من اوله الى آخره الا في حكم واحد وهو انه

حتى جازت الاجارة استحسانا للتعامل فنعله بنعل لا ينعل به حتى افسد الخف بذلك وثبت لصاحب الخف الخيار كما في هذه المسئلة واختار الاخذ فانه يعطيه اجر مثل عدله وقيمة ما اتصل به من النعل مزابلا غير مخرز لا يجاوز بهما مسمى به وهنا اوجب مع اجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه قيمة النعل والبطانة مزابلا غير مخرز والمتصل بخفه للاسكاف في الموضعين عين ما عمل ثم في احد الموضعين اوجب قيمة ما زاد النعل فيه وفي الموضع الآخر اوجب قيمة النعل مزابلا غير مخرز ومن مشائخنا من قال فرق بين المسئلتين ما ذكر في تلك المسئلة ويكون ذكرنا في هذه المسئلة ان صاحب الخف اذا اراد ان يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف والنعل والبطانة ثم قيمة النعل والبطانة مزابلا فله ذلك كما في تلك المسئلة ومنهم من فرق وقال في مسئلتنا امكن ايجاب قيمة ما زاد فيه النعل والبطانة وفي تلك المسئلة لم يكن ايجاب قيمة ما زاد النعل فيه ثم قال محمد ر ح في المسئلتين جميعا لا يجاوز به مسمى فمن مشائخنا من قال اراد بقوله لا يجاوز به مسمى فيما يخص العمل فاما ما يخص النعل فانه يجب بالغام ما بلغ ومنهم من قال بانه لا يجاوز به مسمى في حق النعل والعمل جميعا كذا في المحيط * وكذا اذا دفع الى فلانسي قطعة وامر له ان يتخذ له ثلثسوة ببطانة فهو على ما وصفتا فان جاء به غير جيد فلا خيار له الا اذا شرط عليه الجيد فتخير كذا في الغياثية * واذا استصنع الرجل خفين عند اسكاف فعمله وفرغ منه قال المستصنع هذا ليس على المقدار والخرز والتقطيع الذي امرتك وقال الاسكاف بل بهذا امرتني واراد الاسكاف ان يحلف صاحب المال ليس له ذاك بخلاف الصباغ اذا ادعى ان ما صبغ كان بامره واراد استخلاف صاحب الثوب كان له ذلك كذا في الذخيرة * ولو دفع الى اسكاف ادما ليقطع له خفا وبخرزة باربعة دراهم فدفعه الى آخر بدرهمين ان اعطاه واداه من عنده او عمل بعض الاعمال طابت له الزيادة ولا يتصدق بها كذا في التاتارخانية * ولو ان رجلا دفع خفه الى رجل لينعله من عنده باجر مسمى فنعله بنعل ينعل بمثله الخفاف فهو جائز عليه وان لم يكن جيدا ولا خيار له وان شرط الجودة فأتى بدا ينطق عليه اسم الجيد اجبر على قبوله ولا خيار له كذا في الذخيرة * ولو شرط عليه جيد فنعله بغير جيد فان شاء ضمنه قيمة الخف وان شاء اخذ الخف واعطاه اجر مثل عماله وقيمة ما زاد فيه لا يجاوز به مسمى كذا في البدائع * قال ولو اختلفا في قدر الاجر بان قال الاسكاف شرطت لي درهما وقال رب الخف شرطت لك دانتين وقد خرزة على ما وصف له ولم يختلفا في ذلك واقاما جديعا امينة فالبينة بيته العامل ولم يذكر الجواب فيما اذا لم يقم اية امينة ويجب ان يحكم في ذلك قيمة

ان يخرز له خفين وسمى له المقدار والصفة على ان يتنعله الاسكاف ويطنه من عنده ووصف له البطانة والنعل فهو جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وكان بمنزلة مالود فع ثوبا الى خياط ليخيط به جبة على ان يحشوه ويطنه من عنده باجر مسمى فانه لا يجوز ذكر محمد ر ح مسألة الجبة في الاصل على هذا الوجه وفي المنتقى ذكر محمد ر ح مسألة رجل دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها لي من عندك فهو جائز وقاسه على ما اشترى خفا وقال للبائع انعله بنعل من عندك فصارت المسئلة روايتان ولود فع اليه بطانة وقال ظهرها لي من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات ثم ان محمد ر ح جوز هذا التصرف وان لم ير صاحب الجلد النعل والبطانة وصرفه الى نعله وبطانته يليق بذلك الخف وكذا اذا امر الرجل اسكافا ان يخرز على خفيه ويكعبه اربع قطع من صرم بكذا ولم ير الرجل النطع فهو جائز استحسانا وكذا ترقيع الخرق في الخفاف يجوز من غير ان يرى الاسكاف الرفاع وفي نوادر بن سماعه شرط الراء في النعل وهكذا في القطع الاربع وهكذا في ترقيع الخرق فاذا فيه روايتان واذا جازت هذه الاجارة استحسانا فاذا عمل الاسكاف واتى به ان كان عمله صالحا مقارنا لا فساد فيه اجبر صاحب الجلد على القبول ولم يكن له خيار فكذا اعتبر المقاربة للزوم لاحقية الموافقة من كل وجه وليس لصاحب الجلد خيار الروبة لافي حق العمل ولا في حق النعل هذا اذا عمل عملا مقارنا صالحا فاما اذا افسد بان خالف في صفة ما امر به ذكر ان صاحب الجلد بالخيار ان شاء ترك الخف عليه وضمنه قيمة جلده وان شاء اخذ الخف واعطاه الاجر فان ترك الخف عليه وضمنه فلا اجر عليه وان اخذ الخف فانه يعطيه اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل ثم بعد ذلك يعطيه قيمة ما زاد النعل فيه ومعرفة قيمة ما زاد النعل فيه ان ينظر الى قيمة الخف مخرزا غير منعل والى قيمته منعلا فان كان قيمته غير منعل عشرة وقيمته منعلا اثني عشر علم ان قيمته ما زاد فيه درهمان فيكون درهمان قدر ما زاد النعل فيه ثم ينظر الى اجر مثل عمله في خرز الخف غير منعل فان كان ثلاثة مثلا يضم الى قيمة ما زاد فيصير خمسة ثم يقابل المسمى فان كان خمسة مثل المسمى او اقل من المسمى فلا سكاف ذلك وان كان المسمى اقل من خمسة بان كان المسمى اربعة فانه يعطى له اربعة واذا اعتبر قيمة ما زاد النعل فيه لا يعتبر اجر مثل عمله في خرز النعل وفرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا دفع مخرزا الى اسكاف لينعله بنعله من عنده باجر معلوم

على البناء ان يكون الآجر والحصص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئاً من قبله بغير عينه فهو فاسد فاذا عمله فالعدل لصاحب المتاع والعامل اجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المبسوط * الباب الثاني والثلاثون في المنفقات اذا قال لا آجر آجرتك داري هذه يوماً واحداً بكذا وباقي السنة مجاناً فسكنها سنة كان عليه اجر مثله في يوم واحد ولا شيء له في الباقي كذا في الذخيرة وفتاوى قاضيهان * استأجر مسحة للعمل فقال لا اريد الا اجر بل تعمل لي مقبضاً للمسحة من الخشب ثم طالب الاجران كان لما طلب له قيمته فيجب اجر المثل والا فلا كذا في الوجيز للكردي * رجل استأجر داراً مدة معلومة في محلة فنابت المحلة نائبة حتى هرب الناس ولم بقدر المستأجر على الانتفاع خوفاً على نفسه من النائبة قالوا لا يجب الاجر وهكذا كان انتهى والدي كذا في الظهيرية * الخياط اذا فرغ من الخياطة وبعث الثوب على يدي ابنه وهو ليس ببالغ فطر الطراز منه في الطريق فان كان الصبي عاقلاً صابطاً يمكنه حفظه لا يضمن وان لم يكن صابطاً ولا يمكنه حفظه ضمن كذا في المحيط * دفع الى خياط ثوباً ليخيط له فباء أوجبة ولم يشارطه الا جر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب زيادة على اجر مثله قال الفقيه ابو الليث رح عندي ان الزيادة جائزة في قواهم جميعاً وبه يقتضى هكذا في الكبرى * اذا قال للحمال احمل هذا الي بيتي او قال للخياط خذ ان كان الخياط معروفاً بانه يخيط باجر والحمال كذلك يجب الاجر وما لا فلا كذا في المحيط * قال للخياط خطه باجر فقال لا اريد الاجر فخاطه لا يستحق الاجر كذا في الوجيز للكردي * اذا دفع الى خياط ثوباً فخاطه ولم يشترط الاجر له الاجرة الا اذا قال لا اريد منك الاجرة كذا في السراجية * رجل اقترض انساناً دراهم اودنانير واراد ان يسكن دار المستقرض بغير اجر يستأجر المقرض دار المستقرض مدة معلومة سنة او اكثر باجر معجل ثم يبيع من المستقرض شيئاً يسيراً بتلك الاجرة حتى يصير قصاصاً بثمن ما باع من المستقرض كذا في خزائن المفتين * قال رب الدين لمديونه اكرب في هذه الارض بجهة المراجعة فكر بها فله اجر مثلها كذا في القنية * رجل استقرض من رجل دراهم ودفع الى المقرض حمالة ليستعمله المقرض ويكون عنده الى انه يوفي المستقرض دينه فيبعثه المقرض الى سرج وسلمه الى بقار ليعلف فعقره الذئب ضمن المقرض قيمة الحمار كذا في فتاوى قاضيهان * لو استقرض رجل دراهم من رجل وقال اسكن حانوتي هذا فان لم ارد عليك دراهمك لا اطالبك باجرة الحانوت والاجرة التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدراهم وسكن الحانوت مدة قال ان كان ذكر ترك الاجرة عليه مع

النعل مزابلا ويجعل القول قول من يشهد له قيمة النعل كما في الصبيغ فان كان قيمة النعل درهمًا كما يدعيه الاسكاف فالقول قوله مع يمينه وان كانت قيمة النعل تشهد لصاحبه بان كانت دانقين كما يدعيه صاحب الخف جعل القول قوله مع يمينه ولا يتحالفان وان كانت قيمة النعل لا تشهد لاحد هما بان كان نصف درهم فانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه هذا اذا اختلفا في مقدار الاجر فاما اذا اختلفا في اصل الاجر قال صاحب الخف عملته لي بغير اجر وقال الاسكاف لا بل عملته لك باجرانه يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا ولم يثبت واحد من الاجرين ذكران صاحب الخف يغرم قيمة ما زاد النعل فيه قال ولو عمل الخف كله من عنده حتى كان استصناعا ثم اختلفا قبل القبض في مقدار الاجل كان القول قول الاسكاف ولا يتحالفان هكذا في الذخيرة * قال لنجار ابن لي بيتا فاذا بنيته يقومه المتقومون فما يقولون ندفعه اليك فرضياه وبناء وقومه رجل باتفاقهما وابي الصانع فله اجر مثله وقال ابو حامد وحمير الوبري وهو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني فلا يلزمه تقويمه كذا في القنية * رجل دفع الي صائغ عشرة دراهم فضة وقال زد عليها درهمين يكون قرضا علي وضعه فلما واجرك درهم فصاعه وجاء به محشوا وقال زدت عليها درهمين وقال صاحب الفضة لم تزد عليها شيئا فانه يحلف كل واحد منهما فان حلفا يخبر الصائغ ان شاء دفع القلب اليه واخذ منه خمسة دنانير درهم اجر العشرة وان شاء دفع اليه عشرة دراهم فضة واخذ القلب لان الصائغ يدعي على صاحب الفضة قرض درهمين وهو ينكر وصاحب القلب يدعي على الصائغ استحقاق القلب بغير شيء وهو ينكر فيحلف كل واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان * دفع مصحفا الى مذهب ليذهبه من عنده واره المذهب انموزجا من الاشار والاحماس ورؤس الآي ووائل السور فامر به رب المصحف ان يذهبه كذا كذا باجرة معلومة لا يصح الا ان مقدار الاشياء مجهول كذا في القنية * وان اشترى ثوبا على ان يخيطه البائع بعشرة فهو فاسد ولو جاء اليه حذاء بشر اكين ونعلين استأجره على ان يحذوهم له باجر مسمى جاز وان اشترط عليه الشراكين فاراهما آية ورضيه ثم حذاهم له كان جائزا استحسانا كذا في المبسوط * واذا دفع ثوبا الى صباغ ليصبغه بعصفر من عنده فصبغه بما سمي الا انه خالف في صفة ماتعين به فان اشبع او قصر في الاصباغ حتى يعيب الثوب فصاحبه بالخيار ان شاء ترك الثوب عليه وضمنه قيمة ثوبه ابيض وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى كذا في خزائن المفتين * واو شرط على الخياط ان يكون كم القميص من عنده كان فاسدا لانعدام الغرف فيه وكذا لو شرط

بالقرض وبدل الاجارة وترك المقرض العين المستأجر على حفظه بعد ما قبضه من المستقرض عند الكاتب ليكتب مالهته واوصافه مستقضى في الوثيقة فمضى على ذلك اشهر ولم يكتب الكاتب الوثيقة برهته من الزمان والعين عنده هل يجب الاجر بالحفظ لتلك المدة ام لا آجاب بعض الائمة يجب لان المشروط على الاجير وهو المقرض مطلق الحفظ وكان له ان يحفظه بيد كل من يعتمده وقد اعتمد هذا الكاتب على ذلك حيث تركه عنده كيف وانه يعلم المستأجر ورضي دفع المقرض العين المستأجر على حفظه الى من ليس في عياله وامره بالحفظ فحفظه زمانا يجب له لتلك المدة اجر على المستقرض كذا في خزانه المفتين * استقرض من رجل واستأجره على حفظ العين ثم مات احد المستأجرين بطلت في حصته وبقيت في نسط الحي كذا في الوجيز للكردي * ولو وكل المستقرض رجلا ليسأجر المقرض لحفظ سكينه كل شهر ولم يقل بكذا فاستأجره كل شهر بدهم لم يجز على الموكل مالم يعين الاجرة او يعمم بان يقول على آية اجرة شئت ولو استأجره لحفظ سكينه سنة كل شهر بعشرين دينارا ليس له نسخها قبل مضي المدة وان لحقه ضرر لكن ضرر يقابله منفعة الحفظ كما سنجار الخياط والقصار والطحان بخلاف المستكتب اذا حضر من اراد الكتابة اليه ولو استأجره لحفظ السكين كل شهر بكذا فله الفسخ في اليوم الذي يهل فيه الهلال بحضرة المقرض ولو استأجر رجلين او ثلثة لحفظ السكين فحفظها احدى فلهما أجره في قبل هذا لعمل والا فصيدهم ان استأجر رجلين يحملان خشبة الى منزله بدهم فحفظها احدى فلهما أجره في الفنية * قال رضي الله عنه الغبن الفاحش في الاجارة (بده يارده) كذا في جواهر الفتاوى * اذا استقرض الوصي او المتولي لاجل الصغير والوقف وعقد الاجارة المرسومة هل يتعدى التزامها الى مال الوقف والصغير قال بعضهم ان لم يجد بدامنه يتعدى الى مال الوقف ومال الصغير كما اذا اتفق بعض مال الوقف او الصغير على الظالم لتخليص ماله كذا في الوجيز للكردي * دفع الى آخر مالا وامره بان يدفعه الى فلان فرفض او يعقله عقد الاجارة المرسومة فدفع الوكيل المال الى المستقرض وتداستأجر المقرض الوكيل على ان يحفظ مينا دفعه اليه كل شهر بكذا ثم مات المستأجر الوكيل لا تنسخ الاجارة بهوته لان من عقده الاجارة باق وهو الموكل وهذا لان التوكيل بعقد الاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو الحفظ والتوكيل بقبول الاعمال صحيح كذا في خزانه المفتين * ولو وكل بان يستقرض ويعقد الاجارة المرسومة على ان يخرج الموكل من مهدة كل ما لزم عليه ففعل فالاجر والاستقرض على الوكيل

استقراضه منه المال فالاحرة واجبة على المقرض يريد به اجر المثل وان كان ذكر ترك الاجرة قبل الاستقراض او بعده فلا اجر على المقرض والمخاتوت هذه عارية وقيل الصحيح انه يجب احر المثل في الوجهين كذا في المضمرات * قال فخر الدين وعليه الفتوى هكذا في الكبرى * رجال اقراض انسان اراهم ثم ان المقرض آجر حجر الميزان من المستقرض كل شهر بدرهمين قال ابو القاسم ان لم يكن للحجر الميزان قيمة ولا يستأجر عادة لا يجب على المسأجر شيء كذا في فتاوى قاضيخان * استيجار المقرض على حفظ عين متقوم قيمته ازيد من الاجرة كالمسكين والمشط والملعنة كل شهر بكذا احتاف فيه الائمة المتأخرون فقليل يجوز بلا كراهة منهم الامام محمد بن سلمة والامام صاحب الكامل مولانا حسام الدين عليا بادي وجلال الدين ابو الفتح محمد بن علي وصاحب الهداية وقد وقع على الجواز اجملة الائمة ولو جعل المقرض العين المسأجر في قبالة القرض وحفظهما معا يجب الاجر وفي الفتاوى انه لو حفظ العين مع القبالة لا اجر له لانه يحفظ القبالة لنفسه لا لغيره والغير ههنا تبع وقد رأيت فتوى الاستاذ في هذه المسئلة بهذه الرواية كذا في الوجيز للكردي * ولودفع المقرض اليه قبالة واستأجره على حفظ الخط لم يجز لان حفظ الخط له لا حياء حقه ولو هلك السكين مثلاً واخذت بعد السنة فقال المقرض هلك بعد السنة وقال المقرض هلك منذ سنة فالقول قول المستأجر المستقرض لانه ينكر زيادة الاجر وليرد فعه الاجر الى امرأته او الى من في عياله ليحفظه يجب الاجر ولودفع الى اجنبي لاشي له ولو استأجره ليحفظه بنفسه ويبد من شاء فالشرط جائز ويصير الثاني وكيل بالاحفظ ولو اذن له المسأجر ان ينقعه بهذا السكين ففعل المقرض لا اجر له زمان الانتفاع كذا في الفتية * استقرض من آخر خمسمائة دينار وكتب اليه صك الافرار بهذا المقدار واستأجر المقرض كل شهر بكذا كما هو المعهود كل ذلك فعل المقرض قبل قبض المال ثم المقرض لم يدفع الا اربع مائة وخمسين ديناراً ومضى على ذلك شهرين والمقرض معترف بجميع ذلك يجب الاجرة المشروطة كاملة ولم ينقص بقسط الخمسين الني لا يدفع الى المقرض بخلاف ما اذا قضى بعض مال القرض مثل النصف ومضت مدة بعد ذلك فان المقرض لا يتمكن من مطالبة الاجرة كاملة للمدة التي بعد قضاء النصف المقرض والمقرض عقد عقد الاجارة المرسومة على حفظ عين كل شهر بكذا في دكان الصكاك وامره المقرض بكتابة الوثيقة بالقرض

ثم وجدها خمسة عشر جريباً او وجدها سبعة اجربة قال فله الاجر الذي سمي ولو قال كل جريب بدرهم حسب عليه جريب بدرهم كذا في المحيط * رجل آجر ارضاً من جملة قرية معطدة متفرقة سهامها فنقص ماء قناتها واحتيج الى نفقة زائدة وطلب اربابها النفقة فنفقة هذه الارض المستأجرة على الآجر ام على المستأجر قال لا تجب النفقة عليه في ملكه وامره ولا تجب النفقة على المستأجر ايضا في غير ملكه وارض الآجر او كانت قرية منفردة واحدة فاستأجرها منه آخر فنقص ماء قناتها وطلب المستأجر من الآجر نفقة القنات ليزيد في ما ئها ليس له ان يارمه الاتفاق لا محالة لكن ينظر في النقصان فان كان نقصانا كثيرا بحيث ينقطع الماء عن بعض الارض التي وقعت عليها الاجارة فان الاجارة تنفسخ بقدر ما انتفع الشرب عنه على الرواية التي اعتمدنا عليها القدر وري فيما انتفع الماء والشرب من الارض انه تنفسخ الاجارة في تلك الرواية وهو بالخيار في الباقي ان شاء امسك بحصته وان شاء فسخ وان كان نقصانا يسيرا بحيث يصل الماء الى الارض ولا ينقطع عن شيء منه ولكن لا يكتفيه ولا يشبهه ويدخل فيه ضرر فاحش فهو بالخيار ان شاء فسخ الاجارة ورد لها وان شاء مضى على الاجارة بما سمي من الاجارة هذا هو الجواب في هذه المسئلة فيدارش ناسيدنا واستاذنا شيخ الاسلام القاضي ابو المعالي نور الله ذريته وصانابه وام يذكر في الكتاب ولو آجر القرية وماء قناتها عشرين تسقى عشرين جريباً في (شبهه روز) فنقص وعاد الى عشرة تنفسخ الاجارة في عشرة اجربة وهو النصف ويتخير في الباقي على قول استاذي شيخ الاسلام هكذا ذكره هو الصحيح رجل استأجر ارضاً موقوفة على مصالح مسجد من متولي المسجد ستة بدرهم معلومة ثم دفع هذه الارض الى رجل مزارعة بالنصف على ان يزرعه بذر الدافع فلما حصد قال اهل المسجد ان الآجر لم يكن متولياً ولا تصح الاجارة فياً خذ ثلث الغلة للمسجد على حرف اهل القرية فتقبضوا منه جبرافان انا المستأجر البينة ان الآجر كان متولياً فانه يسترد ما قبض اهل المسجد فيقسم ذلك مع بقية الغلة بينه وبين المزارع على الشرط المشروط وعليه للمسجد الآجر المسمى وان لم يقدر على اقامة البينة على كون الآجر متولياً يجب عليه اجر المثل ويسترد ما قبض من اهل المسجد ويقسمان على الشرط كذا في جواهر الفتاوى * قال شرف الائمة المكي والقاضي عبد الجبار استأجر ارضاً وقفاً وغرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة للمستأجر ان يستسئبها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر فيلزمها ما وابتى الموقوف عليه الا انقلع هل لهم ذلك

كذا في الوجيز للكردري * رجل استأجر من آخر دارا بمائة دينار فلم يسكنها حتى امره رب
الدار ان يعطي رجلا عشرة دراهم من اجرة الدار على ان يكون قرضا لرب الدار على التقابض
ثم استقضت الاجارة بينهما بموت احدهما لاسبيل للمستأجر على المستقرض فبعد ذلك ان كان
المستأجر قد استقرض اودأ من اجرة الدار رجوع على الآجر بما اعطى وان نقدا فضل لم يرجع
على الآجر الا بمثل ما امره بالاداء ويرجع الآجر على المستقرض بمثل ما قبض من المستأجر
كذا في الذخيرة * واذا وجب للآجر على المستأجر مال بالقرض او نحوه فقال المستأجر للآجر احتسب
هذا من مال الاجارة وفارسبت (فرور وازمال اجارة) فقال الآجر (فرور فتم) فقد انقضت الاجارة
بقدره كذا في المحيط * او كان للمستأجر على الآجر دينار والاجرة دراهم فتقاصا يجوز وان كان
الجنس مختلفا بالتراضي كذا في الوجيز للكردري * رجل استأجر ارضا موقوفة على مسجد اجارة
شرعية فعمرها وزرعها وحصل له من مالها اكثر من الاجرة ان كانت التي سماها هي اجر مثله
في وقت العقد طاب له الفضل كذا في جواهر الفتاوى * جاء بالمال الى المقرض ليؤديه وتنفسخ
الاجارة اعمهودة فتوارى المقرض او كل بنفسه على انه ان لم يوافه غدا فعليه الالف فجاء به فتوارى
المكفول له ارحاف بطلاق امرأته ان لم يؤده اليوم الالف فجاء بالمال فتوارى الدائن ان علم
الفاضي تغته ونصده الاضرار بنصب وكيله يسلم له المال وتنفسخ الاجارة ولا يكون كفيلا بالمال
ولا تطلق امرأته فان لم يعلم نصده لا ينصب ولو نصب وكيل مع هذا وسلمه اليه تثبت الاحكام
المذكورة وينفذ القضاء لكونه مجتهدا فيه كذا في الوجيز للكردري * ساحة بين يدي حانوت
لرجل في الشارع فأجرها من رجل يبيع الفاكهة كل شهر بدرهم فما يأخذ من الاجرة فهو
للعاقدا لانه غاصب فقال النقيبه ابو اليثرح هذا اذا كان ثمة بناء او دكان لان بذلك يصبر غاصبا
اما بدونه لا يصبر غاصبا وعندي ان الصحيح هو الاول كذا في المحيط * وسئل عن مستأجر
احد بيت في المستأجر بناء او غرسا ثم انقضت مدة الاجارة هل يؤمر برفع ذلك قال يؤمر برفع
ذلك قسنت تيممدا وكثر ان لم يأخذ المالك بالقيمة قبل فان فعل باذن المالك قال وان كان
قال وذن في الشرب ان من رضي باجراء غيره الماء في ارضه او بمروره في ارضه فاطلاق
له ذلك ثم بدال ان يمنع من ذلك لانه غير لازم كذا في النسفي * وفي نوادر ابن سماعه
عن ابي يوسف رجلا استأجر من آخر ارضا على انها مشرة اجرة بعشرة دراهم فزرعها

او خباطته جاز وان هلك فان كان نقصه القطع او الغسل صار قابضا فيهلك من المشتري والآمن
البائع ولو استأجره المشتري ليحفظه له كذا بكذا فالاجارة باطلة لان حفظه على البائع حتى يسلمه
الى المشتري كذا في القنية في باب استيجار المستقرض المقرض * رهن دار غيره وهي معدة للاجارة
فسكنها المرتهن لاشي عليه لانه لم يسكنها ملتزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن كذا في
القنية في باب بقاء الاجارة * استأجر الراهن المرتهن لحفظ الرهن لم يجز استأجر اودع للحفظ جاز كذا
في السراجية * وسئل عن استأجر دارا مشاهرة وخرج منها وخلف امرأته ومتاعه فيها فاراد المؤجر
اخراجها وفسخ الاجارة قال ليس له ذلك بغير محضر من الخصم والوجه فيه ان يؤجر من آخر
في بعض الشهر فتمت مضي هذا الشهر فقد انقضت الاجارة الاولى ودخل الشهر الثاني في اجارة
الثاني ثم يخرجها وبأمرها بتخلية الدار وتسليم الدار الى الثاني كذا في الحاوي للفتاوى * رجل تكارى
منزلا كل شهر بدرهم معلومة فطلق الرجل المستكرى المرأة وخرج من المصر وذهب هل لصاحب
المنزل سبيل على المرأة قال لا وليس لصاحب الدار ان يخرج المرأة من المنزل حتى الهلال
فان جاء الهلال والزوج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج المرأة من الدار يجب
ان تكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد رح ليس له ذلك وعلى قول
بي يوسف رح له ذلك كذا في المحيط * واذا تكارى منزلا كل شهر بدرهم على ان ينزل ولا ينزل غيره
فتزوج امرأة او امرأتين فله ان ينزلهما وليس لصاحب الدار ان يابى وهذه المسئلة ماؤلة وتا ويلها ان
لا تكون للمنزل بمرابا لوعة ولا بشر وضوء كذا في الذخيرة * رجل تزوج امرأة وهي في منزل بكراء
فمكث معها سنة فيه ثم طلب صاحب المنزل الكراء وقد اخبرت المرأة الزوج ان المنزل معها
بكراء او لم تخبره فالاجرة على المرأة دون الرجل فان كان قال لها لك علي مع نفقتك اجر المنزل
كذا وكذا اضمنه لرب المنزل فهو عليه وان اشهد لها به ولم يضمنه لرب المنزل ثم لم يعطها فله
ذلك كذا في المبسوط * امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها سنين وكانت تنقاص علىها بالاجرة
فعليها اجر المثل كذا في القنية * قال في الاصل ايضا رجلان استأجرا منزلا من رجل كل شهر
بدرهم واشترطا فيما بينهما على ان ينزل احدهما في اقصى الحانوت والاخر في مقدمه ولم يشترطا
ذلك في اصل الاجارة قال الاجارة جائزة ولكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك ثم ذكر في الكتاب
ان الاجارة لا تفسد اذا لم يكن شرط ذلك في اصل الاجارة ولم يذكر انهما اذا شرط ذلك في اصل

فقال لا كذا في التنية * قرية فيها ارض سبيل آجوها اهل القرية سنين معلومة ان كان فيه مصلحة القرية يجوز تصرفهم فيها كذا في جواهر الفتاوى * ونكره اجارة اراضي مكة لقوله عليه السلام من اكل اجور اراضي مكة فكانما اكل الربوا كذا في الكافي في كتاب الكراهية والاستحسان * رجل استأجر ارضا مفردا اكثر مما كان في ملكه ان لم يرغ المالك وفسخ نقد انفسخ في حقه وان لم ينعرض المالك بذلك واقر الا اجر عند الحاكم بذلك فللمستأجر ان يفسخ بقدر ذلك وان لم يقر الا جروا م يدع المالك شيئا ولا يتعرض ولا يمنع من الانتفاع فليس للمستأجر حق النسخ في ذلك التدروا ان عام انه ملك الغير وكيل السلطان اذا آجر قرية من رجال اجارة شرعية فزرعها المستأجر ثم ازداد آخر في الاجارة فاخذ منه وآجر من آخر لا يجوز الشراء من هذه الترية يعني في غلاتها وحبوبها لانها ملك الابل هكذا في جواهر الفتاوى * مزارع بالثلث كرب الارض مرارا ثم آجرها مع رب الارض لا تخاذ الفايز فله الثلث من الاجر بعقده وان لم يستحق شيئا بمجرد الكرب كذا في التنية * عن ابي يوسف ر ح آجر عبدة من رجل وسامه اليه ثم باعه من غير عذر وسلمه الى المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن المشتري قيمته فالمستأجر في هذا يخالف الراهن كذا في الذخيرة * ابن سبعة عن محمد ر ح رجل اشترى من رجل دارا بعبد سنة فسكن المستأجر الدار ثم ناقضه لا جارة في العبد فانه يرد العبد ويعطيه اجر مثل الدار واذا غصب رجل الدار المستأجرة من استأجر ثم تركها الغاصب فاراد المستأجر ان يمتنع من قبضها في باقى المدة واراد الا جران يمتنع من التسليم فليس للمستأجر ان يمتنع من القبض في باقى السنة ولا الا جران يمتنع عن التسليم قل بعض مشائخنا هذا اذا لم يكن في السنة وقت يرغب في الاستيجار لاجله ولم يسلم في ذلك الوقت فان المستأجر يتخير في الاصل اذا استأجر عشرة ابل الى مكة بعبد بعينه او بغير عينه فان كان العبد بعينه فلا جارة جائزة وان كان بغير عينه فلا جارة فاسدة ثم اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد قبل التسليم بعدما استوفى المعقود عليه كان على المستأجر اجر مثل الدار واذا كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة كان على المستأجر اجر مثل مات العبد او ام يمت كذا في المحيط * استأجر مشتري العبد البائع قبل قبضه شهرا بدرهم لعلم الخبز والخبابة جازوله الاجران علم وان مات في يد البائع قبل الشهر او بعده مات من مال البائع ولا يكون هذا قبضا وكذا لو كان ثوبا فاستأجره لغسله او خياطته

مشاطة لتزيين العروس قالوا لا يطيب لها الاجر الا ان يكون على وجه الهدية من غير شرط ولا تقاص وقيل ينبغي ان يجوز الاجارة اذا كانت موقنة او كان العمل معلوما ولم ينقش التماثيل على وجه العروس ويطيب لها الاجر لان تزيين العروس مباح كذا في الظهيرية * في الكبرى اهل بلدة نقلت عليهم مؤنات العمل فاستأجروا رجلا باجرة معلومة ليذهب ويرفع امرهم الى السلطان الاعظم ليتخفف عنهم بعض الحيف واخذ الاجرة من عامتهم غنيهم وفقيرهم ذكره هنا انه ان كان بحال لو ذهب الى بلد السلطان تهياً له اصلاح الامر يوما ويومين جازت الاجارة وان كان بحال لا يحصل ذلك الابددة فان وقتوا للاجارة وقتا معلوما فالاجارة جائزة والاجر كله له وان لم يوقتوا فهي فاسدة وله اجر مثله والاجر عليهم على قدر مؤنتهم ومنافعهم في ذلك قال القاضي فخر الدين هذا منه توسيع ونوع استحسان اما على جواب الكتاب لا تجوز هذه الاجارة الموقنة وبه يفتى هكذا ذكر السرخسي في باب الرشوة من ادب القاضي انه لا بد من التوقيت وان كان مدة اصلاح الامر يوما ويومين كذا في المضممرات * عين ماء لقرية استأجر بعض اهل القرية اجيرا ليقطع الاحجار ويحفر الجبل ويكسح العين فيزيد الماء فالزيادة لجميع اهل القرية وكذا لو حفر عينا اخرى في حريم هذه العين او زاد في سعة هذه العين او سفلها ليظهر زيادة في مائها فهي لجميع اهل القرية لا يستحق المستأجر لو حفر عينا اخرى في غير حريم هذه العين فالماء له كذا في الصغرى * والاجر عليه كذا في الحاوي للفتاوى * وليس له ان يجري تلك الزيادة في نهراهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهرا اخرى في ارض الموات او في ملك نفسه كذا في الصغرى * رجل استأجر مرامن رجل عشرة ايام كل يوم بدرهم ثم ان المستأجر اودع المرعد الا جر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستأجر اجر العشرة الايام لان يد المودع كيد المودع ولو كان مكان الودبعة عارية وباقى المسئلة بحالها ففي وجوب الاجر في مدة العارية روايتان كذا في الذخيرة * وروى بشر عن ابي يوسف رح في رجل استأجر رجلا لبني له جائط اراه موضعه وسمى طوله في السماء وطوله على وجه الارض وعرضه على ان يبني كل الف آجرة بكذا وكذا من الجص بكذا وكذا من الدراهم فبنى في السفل فادخل الف آجرة بالجص المسمى لها ثم مات البناء فان الاجر يقسم على موضع ما بقي من الحائط وما بنى فيعطى بحصة ما بقي على القسمة كذا في المحيط * استأجر دارا وبني فيها حائطا من تراب كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم اراد الخروج واراد نقض الحائط هل له ذلك ينظر ان كان اتخذ من التراب البناء وبني الحائط

الاجارة هل تفسد الاجارة قال مشائخنا ولقائل ان يقول بانه تفسد الاجارة ولقائل ان يقول بانه لا تفسد الاجارة كذا في الذخيرة * منزل بين غائب وحاضر قد قسم فللحاضر سكنى نصيبه لاجمعيه وللقاضي ان يؤجر كله اذا خيف عليه الخراب وامسك الاجروان لم يقسم سكن الشريك قدر حصته ومن محمد رح يسكن الجميع اذا خيف عليه الخراب كذا في الوجيز للكردي * دار معدة للاجارة صارت اثنان بين ثلثة سكنها احدى بغير اذن الآخرين مدة لا يجب عليه اجر كذا في القنية * رجل استأجر حجرة في خان مدة ووضع فيها متاعه واقتلها وغاب فجاء متقبل الخان وفتح القفل بغير مفتاح واخرج المتاع منها ووضعها في موضع آخر عشرة ايام ثم اعاد متاعه الى الحجرة واقتلها ومضت على ذلك مدة لا يلزمه الاجرة من وقت اخراج المتاع كذا في الخلاصة * في البيئمة سئل ابو ذر عن استأجر دار فسكنها غاصب في مدة يمكن اخراجه فقال لا اجرة لمدة الغصب وسألت ابا الفضل الكرمانى عن رجل غصب صفرا ودفع الى الصابغ ليتخذ له قممته بكذا من الاجرو الصابغ يعلم انه غاصب هل له الاجر على الآمر فقال نعم قلت له لو غصب صفرا واتخذ قممته ثم جاء المالك هل له ان يأخذه فقال ليس له ان يأخذه قلت لو غصب تبرأ فجعله سوارا فجاء المالك فقال له ان يأخذه بغير شيء عند ابي حنيفة رح سئل علي بن احمد عن رجل له دكان وذلك الدكان في يد رجل آخر فطلب قوم من المالك ان يؤجر ذلك الدكان منهم فقال لا اؤجره منكم لانه لا حق لي فيه اليوم لاني آجرته من ذى اليد وقد بقي من المدة ايام فالحق عليه وقالوا آجره منا وانادفع ذا اليد وتخرجه منه فآجره منهم هل يصح اقراره بانه بقي من المدة ايام وهل تصح الاجارة منهم بعد هذا الاقرار فقال لا تصح فيما بقي من المدة الاولى كذا في التاتارخانية * آجرها الغاصب وردا جرته الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة للاجارة قال رض فجعل اخذ الاجرة اجارة من غير فصل قال القدوري الاجر للمالك ان اجاز قبل العمل وان اجاز بعده فللعاقد كذا في القنية في باب الاجارة المضافة * سكن رجل دار الوقف باهله واولاده وخدمه فاجر المثل عليه ولو عصب دارا معدة للاستغلال او موقوفة لليتيم وآجرها مدة معلومة باجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا اجر المثل قيل له وهل يلزم الغاصب الاجر لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل يلزم المسمى للمالك ام للعاقد فقال للعاقد ولا يطيب له بل يرد على المالك وهو الاولى ومن ابي يوسف رح يتصدق به كذا في القنية في باب بقاء الاجارة * ولو استأجر

وبقي المستأجر غائباً حتى تنقضي المدة فان كان في تصرف المستأجر وعلقه تجب الاجرة بتمامها كذا في جواهر الفتاوى * استأجر رجلاً ليحمل له خشبة معينة من كرمينة الى بخاراء على العجلة فجاء بها على الماء قبل له اجر المثل كذا في الذخيرة * قل محمد رح لو اكترى من رجل ابلاً على ان يحمل على كل بعير مائة رطل ثم اتاه الحمل بابل فآثره المستكري فحمل وقد اخبره المستكري انه ليس في كل حمل الا مائة رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عطب بعض الابل لا ضمان على المستكري ولو استأجر داراً شهراً ثم بعد الشهر شهد انها للرجل الآخر تقبل شهادة تهما ولو استأجر طحاناً ليطحن له بدرهم فطحن وعجن وخبز واكل ان شاء ضمنه الدقيق وللعامل الاجر وان شاء ضمنه الحنطة ولا اجر عليه في ذلك رجلان استأجر اشيتاً ودفع احدهما الى صاحبه ليهسكه فلا ضمان عليه اذا كان شيئاً لا يحتمل القسمة كذا في الطهيري * رجل قبل من رجل طعاماً على ان يحمله من موضع الى موضع باثني عشر درهما اليوم فحمله في اكثر من ذلك لا يلزمه الاجر المسمى بل يجب اجر المثل وهذا يجب ان يكون على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قولهما فهذه الاجارة وقعت جائزة فيجب الاجر المسمى كذا في الذخيرة * وفي فتاوى آهوقال سئل القاضي بديع الدين (درباغ مستأجر خاها برست) هل للمستأجر ان يأخذها كذا الثمار قال نعم كذا في التاتارخانية * اجرة الاديب والختان في مال الصبي ان كان له مال والآف على ابيه واجرة القابلة على من دعاها من احد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة واجرة سجان سجن القاضي لا تجب على المحبوس قال ظهير التمر تاشي قيل في زماننا اجرة السجان يجب على رب الدين لانه يعمل له كذا في القنية * وسئل القاضي بديع الدين صاحب الارض اتخذ فليزاً بئذرة او بذراً راضه هل للمستأجر حصة ما يحصل منها قال لا لولا اخذ كان له ان يأخذ منه ان كان قائداً وقيمه لو كان هالكا كذا في التاتارخانية * استأجر رجلاً ليذهب بحمولة له الى موضع كذا بكذا فلما سار نصف الطريق بدا للحمال ان يذهب الى امر آخر فنترك الحمولة على المستأجر ثمه وطلب نصف الاجر قال له ذلك اذا كان الباقي من الطريق مثل الاول في السهولة هكذا ذكر في الفتاوى وقد ذكرنا في فصل الاستئجار ان العبرة في قسمة الاجر بمقدار المراحل لا السهولة والصعوبة فبئذا مل عند الفتوى كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل شمس الاسلام الا وزجني من رجل استأجر رجلاً ليوقد النار في المظمورة لبلبة ففعل ونام في بعض الليل فاحترقت المظمورة وما فيها هل يضمن

من اللبن فله ذلك وعليه قمية التراب وان كان بنى الحائط من الطين (كه باخسه زده باشد) فليس له ان ينقض الحائط كذا في الذخيرة * في المحيط عن شمس الائمة الاوزجندی قال لطیان اصلح لي هذا الخراب بعشرة فلما شرع في موارته ازداد الخراب واصلح الكل فلا شيء له سوى العشرة كذا في القنية * في جامع الفتاوى ولو استأجر رجل لبنين له منارة طولها كذا وعرضها كذا فلما بنى بعضها انهارت يجب الاجر بحسابه ولو استأجر ليحفر بئر عشرة اذرع فحفر خمسة اذرع ثم قال اقدر ان احفر البقية من غير عذر احبسه حتى يحفر ولو دفع الي رجل مالا لدفع الي فلان في مصر كذا باجر مائة فقال الرسول دفعت وانكرا لمسل قال ابو يوسف رح يضمن وقال محمد رح لا يضمن كذا في التاتارخانية * قال محمد رح فيمن غصب من آخر ارضا وأجرها من رجل بعينه فلم يعلم المالك حتى مضى بعض السنة ثم علم واجازها قال اجر ما مضى من الاجارة للغاصب وما بقي لرب الارض الى وقت الاجارة ولو لم يجز حتى مضت السنة فلا جرك له للغاصب كذا في الحاوي للفتاوى * وفي القدوري لو استأجر من آخر دارين فانهدمت احداهما وغصبت او ما شبه ذلك فله ان يترك الاخرى كذا في المحيط * اذا ادعى اثنان عينا احدهما يدعى الاجارة والآخر الشراء فادعى عليه للمستأجر فاراد مدعى الشراء ان يحلفه على دعوى الشراء له ذلك ولو ادعى الاجارة فادعى للاحدهما فاراد الآخر ان يحلفه ليس له ذلك كذا في الصغرى * في اليتيمة سئل علي بن احمد عن رجل وقف دارا سكنى الامام هل له ان يؤجرها من غيره فقال ليس له ان يؤجرها وسئل عنها والدي فاجاب به كذلك كذا في التاتارخانية * ولو دفع اليه عبد اعلى انه ان شاء قبضه بالشراء بالف درهم وان شاء اجارة سنة بكذا فقبض وهلك عنده بعد الاستعمال فهو على الاجارة فلو قال اردت المالك ان كانت قيمته مثل الاجر او اكثر قبل قوله وان كان الاجر اكثر لا يصدق ولو لم يستعمل حتى هلك لا ضمان عليه كذا في التاتارخانية * واذا اشترى شيئا وأجره من غيره قبل القبض لا يجوز كما لو باعه وهذا اذا كان منقولاً فان كان عقاراً فقل هو على الخلاف في البيع وقيل لا يجوز الاجارة اجما ما كذا في المحيط * تعيب الحانوت عيالا يصلح العمل فاصلح المالك نصفه وترك النصف حتى تم السنة فعليه اجر كل الحانوت مالم يرد له لكونه معيبا وليس له ان يرد النصف دون النصف كذا في القنية * رجل دفع الي آخر مجولا ليربها فاذا كبر باعها فاضل الثمن بينهما فانها لصاحبها وللحافظ اجرة الحفظ مستأجر حانوت افلس وغاب ليس لا قربائه ان يردوا الحانوت الي مالكيها ويفسخوا الاجارة ولو بقي العقد وبقي المستأجر

اذا ضرباه بغير اذن ابيه او وصيه فمات ضمنناه واما اذا ضرباه باذن الاب او الوصي لم يضمنناه وهذا اذا ضرباه ضربا معتادا يضربه مثله اما اذا لم يكن كذاك ضمنناه على كل حال كذا في الجوهرة النيرة *

وفي النوازل سئل من رجل له اجير غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطالة قال لا الا ان يكون ابوه قد اذن له في ذلك وذكر عن خلف بن ايوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق فرأى منه بطالة وشكا الرجل الى خلف وقال او دبه فقال نعم ثم قال له ان يؤدبه قال الحسن رح لا يؤدبه كذا في الثنا ر خانية *

رجل دفع غلامه وا ابنه الى النسا ج واستأجره ليعلمه عمل النسيج فاراد النسا ج ان يسلم الغلام الى نسا ج آخر ليعلم له ذلك العمل فقد نبيل له ذلك وقبل ليس له ذاك وهو الاصح كذا في الذخيرة * لو قال اريد انسا نا يكتب لي صكا فقال رجل ادفع الي شيئا فاني اجدته ودفعه اليه وكتبه بنفسه لا يحل له اخذ ذلك الشيء كذا في القنية * وقيل في السكاك اذا غلط في جميع حدوده او في بعضه فان ام يصلحه فلا اجر له وان اصلحه فللا م بالخيار ان رضي به فللكاتب اجر مثله كذا في المحيط * امر صكا كافكتب له صك الشرى فافتى العلماء بعدم صحته فلا شيء على الا م كذا في القنية * يجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره سواء كان في تلك البلدة غيره او لم يكن لان الكتابة ليس عليه لان الواجب اما باللسان او بالكتابة ولنظ بعضهم اذا حكم وطلب الاجرة ليكتب شهادته يجوز وكذا المفتي اذا كان في تلك البلدة غيره كذا في فتاوى الغرائب *

ويجوز للقاضي ان يأخذ الاجر على كتابة السجلات والمحاضر والوثائق ويأخذ قدر ما يجوز اخذه لغيره كذا في الملتقط * سئل شيخ الاسلام ابو الحسن السغدني عن مقدار اجرة الصكا كين فقال الوثيقة اذا كانت بمال يبلغ الف ففيها خمسة دراهم وان بلغ الفين ففيها عشرة دراهم هكذا الى عشرة آلاف حتى يجب خمسون درهما في عشرة آلاف ثم مازاد ففي كل ألف درهم يضم الى الخمسين الواجبة في عشرة آلاف وان كانت الوثيقة باقل من الالف ان لحقه من المشقة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة دراهم وان كان ضعف ذلك ففيها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك ففيها درهمان ونصف في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هكذا ذكر لنا السيد الامام الاجل الاستاذ ابو شجاع رح قال شيخ الاسلام هذا كانه مروي عن ابي حنيفة رح وعن بعض اصحابنا المتقدمين رح كذا في الذخيرة *

واما اجر كاتب القاضي وقسامه فان رأى القاضي ان يجعله على الخصوم فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك واجره هذه الصحيفة التي يكتب فيها عوى

الاجير قال لا قيل له فان او قد النار ثانيا بغير امره هل يضمن قال نعم كذا في التاتارخانية * رجل دفع اليه آخر عشرة امناء من نحاس واستأجرة باربعين درهما ليدققه فصا وبعد التدقيق تسعة امناء يجب عليه اجرة عشرة امناء او تسعة امناء قال يجب عليه اربعون درهما كما شرط كذا في الخلاصة * وفي مجموع النوازل رجل يبيع الشيء في السوق فاستعان بواحد من السوقية على بيعه فاعلنه ثم طلب منه الاجر فان العبارة في ذلك لعادة اهل السوق فان كانت عادتهم انهم يعملون باجر يجب اجر المثل والا فلا وما تواضع عليه السداسية من المقدير في بيع الاشياء فذلك عدوان محض ولا شيء لهم سوى اجر المثل كذا في الظهيرية * واذا استأجر رجلا يني له في هذه الساحة بينين ذوي سقفين او ذوي سقف واحد وبين طوله وعرضه واشبه ذلك ذكر في فتاوى ابى الميث انه لا يجوز وينبغي ان يجوز اذا كان بآلات المستأجر للتعامل كذا في المحيط * في النوازل سئل ابو بكر عن رجل آجر من رجل دارا له كل شهر بدرهم ثم باعها من آخر وكان المشتري يأخذ اجرة الدار من هذا المستأجر كل شهر فأتى على ذلك زمان وقد وعد المشتري البائع ان رد عليه الثمن ترد عليه دارة ويحسب عليه ما اخذ من المستأجر فجاء البائع بالدارهم فاراد ان يحسب الاجر من ذلك قال لما طلب المشتري الاجر من المستأجر جازله ذلك اجارة منه وصار بمنزلة اجارة مستقبله وجميع ما اخذ من الاجر فهو للمشتري وليس للبائع من ذلك الاجر قليل ولا كثير ومواضعة رب الدار منه وعد فان لم يفعل فلا شيء عليه وان كان الشرط في البيع فابيع فاسد كذا في التاتارخانية * وسئل شمس الائمة الاوزجندی ممن دفع اليه طبيب جارية مريضة وقال له عالجهما بما لك فما بزداد من قيمتها بسبب الصحة والزيادة لك ففعل الطبيب ذلك وبرئت الجارية للطبيب على المالك اجر مثل المعالجة وثمان الادوية والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط * دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجهما فان برئت فما زاد من قيمتها بالصحة بيننا فعالجهما حتى صحت له اجر المثل وقد مر ما اتفق في ثمن الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حبسها لاستيفاء اجر المثل كذا في لوجيز الكردي * معلّم طلب من الصبيان ثمن الحصير او القصب او شيئا آخر من مصالح المكتبة فجاءوا بدرهم فخلطها بالمعلم بدارهم نفسه او صرف بعضها اليه حاجة نفسه واشترى حصيرا وبعد استعمالهم زمانا رفعها وجعلها في بيته فله ذلك كذا في جواهر الفتاوى * الصغير يدفع الى المعلم شيئا من المأكول ليحل اكله في الاصح كذا في الوجيز للكردي * قال الكرخي قال اصحابنا جميعا في المعلم والاستاذ الذي يسلم اليه الصبي في صناعة

من الطعام ففرغ المودع الظروف وجعل فيها طعاما له ثم ان المودع سأل المودع ان يرد عليه احداله حتى يحمل الى مكة فدفع اليه طعام نفسه ولم يعلمه به فحملها المودع على ابله حتى اتى بمكة كان للمودع ان يأخذ طعامه ولا اجر عليه كذا في المحيط * متولى الوقف او الوصي اذا اجر مال اليتيم او الوقف باقل من اجر مثله بما لا يتغابن الناس فيه قال الشيخ الامام الاجل محمد بن الفضل رحمه الله يجب اجر المثل بالغاما بلغ عند بعض علمائنا وعليه الفتوى الوصي اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضي في خصومة كانت على الصغير اوله قال الشيخ الامام ما اعطى الوصي من مال اليتيم على وجه الاجارة لا يضمن مقدارا اجرا لمثل وما كان على وجه الرشوة يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * ومن سكن دار الوقف او اليتيم باعله واتباعه فاجر المثل على الرجل المتبوع كذا في الوجيز المكدري * مريض آجر دارة باقل من اجر المثل جازت الاجارة من جميع المال ولا يعتبر من الثلث كذا في الظهيرية * استأجر حانوتا وقوفا على الفقراء واراد ان يبني عليه غرفة من ماله وينتفع بها من غير ان يزيد في اجرة الحانوت على قدر ما استأجره فانه لا يطلق له البناء الا ان يزيد في اجرة فحينئذ يبني على قدر ما لا يخاف على البناء القديم من ضرر وان كان هذا حانوتا يكون معطلا في اكثر الاوقات وانما رغب فيه المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك من غير زيادة في الاجر كذا في المحيط * رجل استأجر حجرة موقوفة من اوقاف المسجد فكسرها الحطب بالقدوم والجيران لا يرضون بذلك والمتولي يرضى به قالوا ان كان في ذلك ضرر بين بالحجرة مثل ضرر التقصير والحداد والمتولي يجد من استأجرها بتلك الاجرة كان على المتولي ان يمنعه عن ذلك فان لم يمتنع اخرجه من الحجرة ويؤجرها من غيره وان كان لا يجد من يستأجرها بتلك الاجرة فله للمتولي ان يترك الحجرة في يده الا اذا خاف من ذلك الضرر هلاك بناء الوقف كذا في فتاوى قاضيخان * جامع الفتاوى ولو استأجر حمارا كل شهر بعشرة فاجرة شهرا مع سرج المستأجر بعشرين درهما طاب له حصة السرج كذا في التاتارخانية * رجل استأجر لحمل مائة من رطب الى بلد كذا فجف في الطريق وعاد الى خمسين فان كان استأجر الدابة لا يسقط شيء من الاجرة وان استأجر لحمل مائة من هذا الى بلد كذا يسقط النقصان من الاجرة كذا في جواهر الفتاوى * رجل دفع الى رجل ثلثة اوقار دهن ليتخذ منها صابونا ويجعل القلي من عنده وما يحتاج على ان يعطيه مائة درهم ففعل فالصابون لرب الدهن وعليه اجر مثل عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة *

المدعي وشهادة الشهود ان رأى القاضي ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك والا جعله في بيت المال سئل بعضهم اجرة السجل على من فقال على المدعي وقال برهان الدين على المدعي عليه وقال فاضيخان على من استأجر الكاتب وان لم يستأجره احد فعلى الذي اخذ السجل واما اجرة الرجال فعلى من يعملون له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصر من نصف درهم الى درهم واذا اخرجوا الرستاق لا يأخذون لكل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة وذكروا بعضهم اجرة المشخص في بيت المال وقيل على المنرد كالسارق اذا انطعت يده فاجرة الجلاد والدهن الذي يحسم به العروق على السارق لانه المسبب لو امر القاضي رجلا به لازمة المدعي عليه لاستخراج المال ويسمى مؤكلا فمؤنته على المدعي عليه وقبل على المدعي هو الاصح المأزكي يأخذ الاجر من المدعي وكذا المبعوث للتعديل ورأيت في بعض المواضع ان القاضي اذا بعث الى المدعي عليه بعلامة فعرضت عليه فامتنع واشهد عليه المدعي على ذلك فثبت عند القاضي يبعث اليه ثانيا فتكون مؤنة الرجالة ثانيا على المدعي عليه ولا يكون على المدعي بعد ذلك شيء فالحاصل ان مؤنة الرجالة على المدعي في الابتداء فاذا امتنع واحتج اليه ثانيا يكون على المدعي عليه وكان هذا استحسانا مال اليه للزجر والا فالقياس ان يكون على المدعي في الانتهاء كما في الابتداء للحصول النفع له في الحالين واما الذي يسمى صاحب المجلس والجلواز وهو الذي نصبه القاضي حتى يتعد الناس بين يديه ويقبضهم ويقعد الشهود ويقيمهم له ويخرجهم من سوء الادب فانه يأخذ من المدعي شيئا كذا في فتاوى الغرائب * اجرة القسمة على عدد الرؤس الصغير والبالغ سواء قال ظهير الدين المرغيناني وشرف الائمة المكي القاضي اذا تولى قسمة التركة لاجر له وان لم يكف مؤنته من بيت المال وفي المحيط وشرح ابي ذر له الاجر اذا لم يكف مؤنته من بيت المال لكن المستحب ان لا يأخذ قال استاذي وما اجاب به ظهير الدين المرغيناني وشرف المكي حسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو اطلق لهم في ذلك لا يقتنعون باجر المثل كذا في القنية * رجل استأجر اجيرين يعملان له عمل الزراعة بقرورعين له لا حدهما بقرين ولا آخر بقرين فاستعمل احدهما غير ماعين له فهلك ضمن المستعمل قيمته وهل يضمن الآخر بالمدفع فقد قيل يضمن وهو الاصح وانه جواب ظاهر الرواية وبه كان ينهي شمس الائمة السرخسي وفي مجموع النوازل رجل اودع عند رجل احمالا من الطعام

لا يكون متطوعا كذا في التناثر خائية * ان غاصب اذا آجر الدار والعبد ثم قال المغمصوب منه انا امرتك بالاجارة فقال الغاصب ما تأمرني كان القول قول المغمصوب منه ولو آجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المغمصوب منه كنت اجزت عقدة قبل انقضاء المدة لا يتقبل قوله الا بيينة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو غصب دارا فأجرها ثم اشتراها من صاحبها فلا جارة ماضية وان استقبلها كان افضل للغاصب اذا آجر من غيره ان المستأجر آجر من الغاصب واخذ الاجرة من الغاصب كان للغاصب ان يسترد الاجرة كذا في خزائن المفتين * اخذ الآبق رجل وأجره فلا جارة للعاقدة ويتصدق بها فان سلمها الآجر مع العبد الى المولى وقال هذه غلة عبدك وقد سلمت اليك فهي للمولى ويحل له كلها استحسانا لا قياسا كذا في الوجيز للكردي * رجل اشترى مشجرة وقطعها فاستأجر ارضا ليضع فيها الاشجار حتى ييس والارض المستأجرة لها طريق في ارض رجل آخر فاراد المشتري الاشجار ان يمر في الارض التي فيها طريق الى الارض المستأجرة بخشبه وحمولاته واراد صاحب الارض ان يمنعه عن ذلك ليس له ان يمنعه كذا في المحيط * رجل اشترى من آخر غلاما او عرضا وقبضه وأجره من البائع مدة معلومة باجر معلوم ثم استحق المشتري هل يطالب المشتري البائع باجرة ما مضى من المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطالب

كذا في الذخيرة *

والله اعلم

بالصواب

*



ولو استأجر غلاما شهرا يعمل له عملا مسمى ثم قال له بلغ هذا الكتاب الى موضع كذا ولك درهمان لا يكون له اجران ولكن كانه فاسخه الاجارة في قدره يبلغ الكتاب وله درهمان واذا بلغ الكتاب ورجع عاد الى الاجارة الاولى ويرفع عند من الاجرة بقدر ما بلغ الكتاب كذا في التاتارخانية * استأجر طاحونة وآجرها من غيره فانهدم بعضها فقال المستأجر الاول للثاني انتق في عمارة هذه الطاحونة فانفق هل يرجع بذلك على المستأجر الاول ان علم الثاني انه مستأجر وليس بمالك لا يرجع وان ظنه مالكا فيه روايتان في رواية لا يرجع مالم يشترط الرجوع وفي رواية يرجع بدون الشرط كذا في المحيط * سئل ابو الناسم عن دار فيها حجرة لرجل واصطبل لآخر وربما يغلق باب الدار رب الاصطبل اراد زب الحجرة ان يدعه هل له ان يدعه قال له ان يغلق الباب في الوقت الذي يغلق الناس ابوابهم في تلك المحلة كذا في التاتارخانية * رجل استأجر موضعا يعمل فيه الدباغة والجبيران يدعونه من ذلك قال انه ضرر عام (باز دارند) كذا في جواهر الفتاوى * ثلثة استأجروا على عمل بالشركة فمرض احدهم وعمل الآخران ذلك العمل فالاجرة بينهم وكانا متطوعين في نصيبه كذا في السراجية * (مردی آسیا بمردی اجارة نهاد همین آجر گند مها فرستاد بنزد یک همین مستأجرا آرد کند آرد کرد مزد واجب نشود واگر گفته باشد آجر که بهدین آسیا آرد کن مزد واجب شود) كذا في التاتارخانية * (مردی را از غله دارد وکان خویش غلهای گذاشته میبایست و غله دار در گذاردن غلهای گذشته مما طلت میکرد و خداوند وکان بتضای مرافعت کرد و تضای دوکان مهر کرد و رینددت که برین دوکان مهر بوده باشد غله واجب شود یا نی جواب آنست که نی چه غله دار مهر فاضی را نتواند افگدن) فصار ممنوعا عن الانتفاع بالذکر کان فیستط عنه الاجر و فيه نظر و الصواب انه تجب الغلة (بافنده شانه بافندگی بمزد گرفته است هر روز بیدل معلوم و آن بافنده در مغاک وقف بافندگی میکرد و متولای شانه را از جهت غله دوکان گروید چند روز بداشت مزد شانه در آن مدت که در دست متولای بوده است واجب شود جواب آنست که اگر بافنده را قوت مثالبه با متولای و ستاندن شانه از متولای نیست نی) و فيه نظر و الصواب انه يجب كذا في الذخيرة * اذا استأجر ارضا للزراعة فزرع فاصطلمه آفته كان عليه اجر ما مضى و سقط عنه اجر ما بقي من المدة بعد الاصطلام كذا في خزائن المنتهين * اذا باع الآجر المستأجر من اجبني ثم ان المشتري دفع الثمن الى المستأجر جهة مال الاجارة بنظر ان كان الآجر حاضرا كان منتظوما وان لم يكن حاضرا

